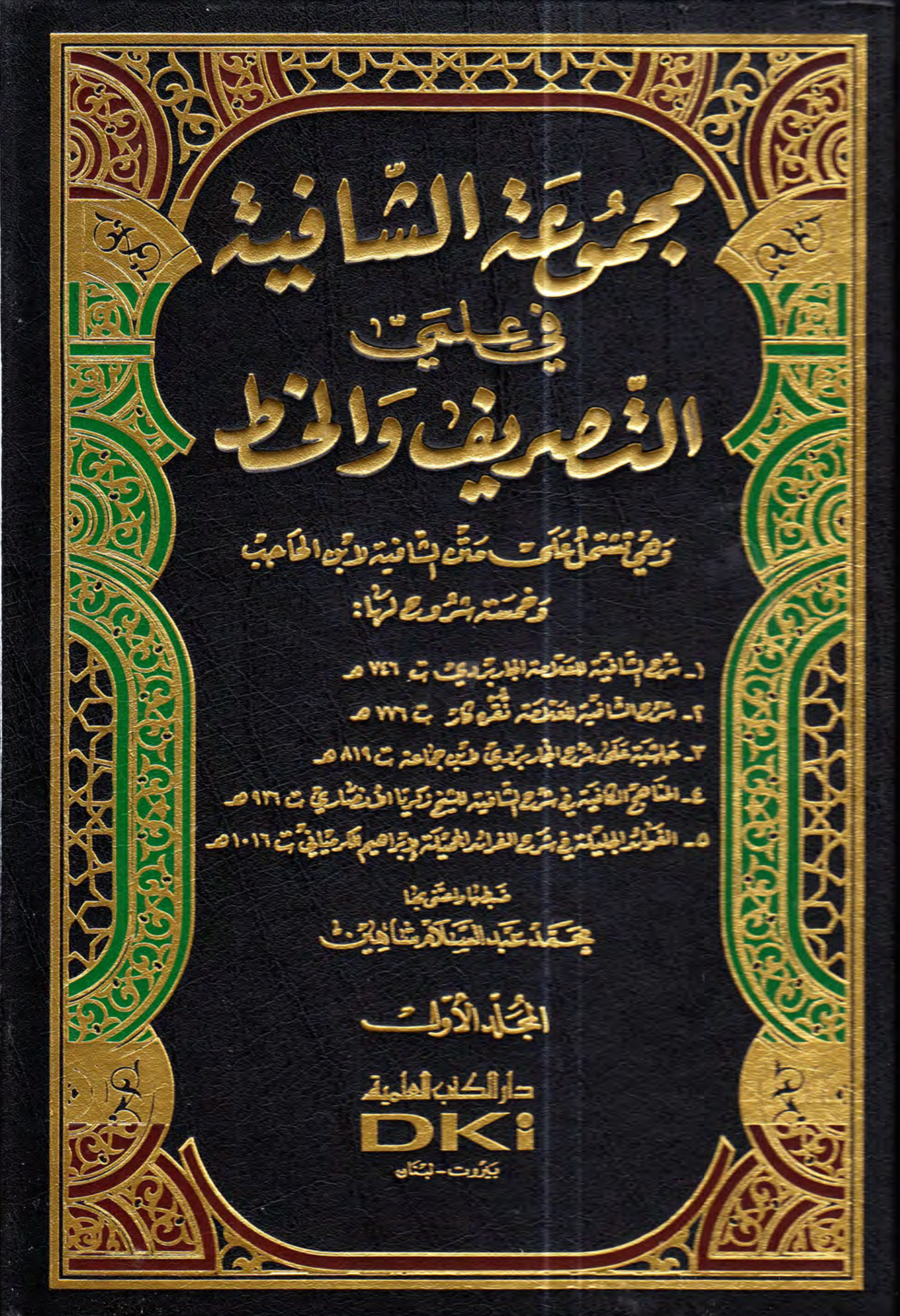

مجموعة الشافية
في علمي
التصريف والخط
وهي تشتمل على متن الشافية لابن الحاجب
وخمسة شروح لها:
١ـ شرح الشافية للعلامة الجاربردي ت ٧٤٦ هـ
٢ـ شرح الشافية للعلامة نقره كار ت ٧٧٦ هـ
٣ـ حاشية على شرح الجاربردي لابن جماعة ت ٨١٩ هـ
٤ـ المناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري ت ٩٢٦ هـ
٥ـ الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة لإبراهيم الكرمياني ت ١٠١٦ هـ
ضبطها وعلق عليها
محمد عبد السلام شاهين
المجلد الأول
دار الكتب العلمية
DKi
بيروت - لبنان

مجموعة الشافية

في علمي

التصريف والخط

وهي تشتمل على متن الشافية لابن الحاجب
وخمسة شروح لها:

١- شرح الشافية للعلامة الجاربردي ت ٧٤٦ هـ
٢- شرح الشافية للعلامة نُقْرَه كار ت ٧٧٦ هـ
٣- حاشية على شرح الجاربردي لابن جماعة ت ٨١٩ هـ
٤- المناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري ت ٩٢٦ هـ
٥- الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة لإبراهيم الكرمياني ت ١٠١٦ هـ

ضبطها واعتنى بها
محمد عبد السلام شاهين


دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

الكتاب : مجموعة الشافية
في علمي التصريف والخط

Title : MAJMŪ'AT AŠ-ŠĀFIYA FĪ 'ILMAY AT-TAṢRĪF WAL-ḤAṬ

التصنيف : صرف

Classification: Morphology

المؤلف : ابن الحاجب وآخرون

Author : Ibn Al-Hajeb and others

المحقق : محمد عبد السلام شاهين

Editor : Muhammed Abdus-Slam Shahin

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

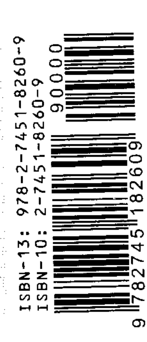
Pages (2 Volumes)	1400	عدد الصفحات مجلدان
Size	17x24 cm	قياس الصفحات
Year	2014 A.D - 1435 H.	سنة الطباعة
Printed in : Lebanon		بلد الطباعة : لبنان
Edition : 1st (2 Colors)		الطبعة : الأولى (لونان)

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ٨٠٤٨١٠/١١/١٢ ٥ ٩٦١+
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+
ص.ب: ٩٤٢٤-١١ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com sales@al-ilmiyah.com baydoun@al-ilmiyah.com


ISBN-13: 978-2-7451-8260-9
ISBN-10: 2-7451-8260-9

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

الحَمْدُ للهِ الَّذِي خَلَقَ الإِنْسَانَ مِنْ عَدَم، وَأَسْبَغَ عَلَيْهِ صُنُوفَ النِّعَم، وَفَضَّلَهُ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقَ تَفْضِيلاً، وَآتَاهُ مِنَ الطَّاقَاتِ مَا يُعِينُهُ فِي عِمَارَةِ الأَرْضِ تَذْلِيلاً وَتَسْهِيلاً، وَأَشْهَدُ أَن لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، المُوَجِّهُ الحَانِي وَالمُرَبِّي البَانِي، ﷺ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، الَّذِينَ كَانُوا بُنَاةً لِلتَّارِيخِ وَأَسَاتِذَةً لِلْعَالَمِ، وَعَلَى مَنْ سَارَ عَلَى نَهْجِهِمْ وَاقتَفَى أَثَرَهُمْ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فإن علم النحو مشتمل على نوعين؛ أحدهما: علم الإعراب، والآخر: علم التصريف، وذلك أن علم النحو مشتمل على أحكام الكلم العربية، وتلك الأحكام نوعان: إفرادية وتركيبية، فالإفرادية هي علم التصريف، والتركيبية هي علم الإعراب؛ ولذلك يقال في حدِّ علم النحو: علم يُعرف به أحكام الكلم العربية إفراداً وتركيباً.

وعلم التصريف هو ميزان العربية، وبه تُعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به.

وينبغي أن يُقَدَّم علم التصريف على غيره من علوم العربية؛ إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب.

وتُعَدُّ «**الشافية في علم التصريف**» لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) أشهر وأجمع ما كُتِبَ في هذا العلم؛ لذلك اعتنى بها الشراح من أعلام النحاة.

وقد وفقنا الله تعالى في جمع أهم هذه الشروح في كتاب واحد؛ حتى

يتسنى لطلبة العلم فهم دقائق ابن الحاجب، ويغوصوا في معاني هذه الدرة اللغوية الفريدة.

وقد جاءت الشروح مرتبة حسب وفاة المؤلف كالتالي:

١- «شرح الجَارَبَرْدي»، وهو أحمد بن الحسن بن يوسف، فخر الدين الجارَبَرْدي، (ت ٧٤٦هـ)، وهو من أشهر شروح الشافية، ولذلك احتفى به العلماء ونقلوا عنه، ومنهم من حشَّى عليه مثل ابن جماعة وبدر الدين العيني والسيوطي.

٢- «شرح الشافية» للعلامة نُقْرَه كار، وهو جمال الدين عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني النيسابوري (ت ٧٧٦ هـ).

٣- «حاشية شرح الجَارَبَرْدي» لابن جماعة، وهو عز الدين محمد بن جماعة المصري الشافعي (ت ٨١٩ هـ). ممزوجة بحاشية له أيضاً باسم الدرر الكافية في حل شرح الشافية.

٤- «المناهج الكافية في شرح الشافية» للشيخ زكريا بن محمد الأنصاري المصري (ت ٩٢٦ هـ).

٥- «الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة»، للمولى إبراهيم بن حسام الدين الكرمياني المعروف بشريفي، (ت ١٠١٦ هـ)، وقد نظم أولاً تائية «الفرائد الجميلة»، ثم شرحها وسماها الفوائد الجليلة.

وقد حاولنا جاهدين إخراج هذه المجموعة الرائعة في أزهى ثوب، وأبهى صورة، ونسأل الله التوفيق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين وصلّى الله وسلم على سيّد البلغاء من الناس مُحمّدِ بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

الشافية في علم التصريف

(الشافية) مقدمة وجيزة في التصريف على غرار أختها (الكافية) في الاختصار، والشمول، وقد اعتنى بها العلماء، فبلغ عدد شروحها أكثر من ثلاثين شرحاً، هذا فضلاً عن الحواشي على الشروح، والمنظومات.

ولقد اشتهرت شافية ابن الحاجب، وكثرت شروحها، وقد أوفت هذه الشروح على الغاية في دراسة الصرف، وتكاد تكون صوراً أخرى أرحب للشافية، لم تخرج عليها في المنهج، ولا في المادة المدروسة.

وقد صرح ابن الحاجب بكون الشافية ملحقةً بالكافية، ومتممة لها، في علمي التصريف والخط، ومؤخَّراً صدرت الكافية والشافية معاً، بين دفتي كتاب واحد بتحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر.

ومن الشروح عليها:

١ـ شرح ابن الحاجب (ت ٧٤٦هـ).

٢ـ شرح رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، وهو الشرح المشهور، وهو من أحسن شروح الشافية، وقد طبع عدة مرات أحسنها الطبعة التي بتحقيق المشايخ: محمد محيي الدين عبد الحميد، ومحمد الزفزاف، ومحمد نور الحسن سنة (١٣٥٦هـ)، وقامت بنشره ثانية دار الكتب العلمية في بيروت دون تاريخ في أربع مجلدات، وقد طبع مع الشرح المذكور شرح شواهده للشيخ عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي سنة (١٠٩٣هـ) رحمه الله تعالى.

٣ـ شرح ركن الدين الاستراباذي (ت٧١٥هـ).

٤ـ شرح الخضر اليزدي. أكمله سنة (٧٢٠هـ).

٥ـ شرح الحسن بن محمد النظام الأعرج النيسابوري (كان حيا حتى سنة ٧٢٨هـ).

٦ـ شرح أحمد بن الحسن فخر الدين الجاربردي (ت ٧٤٦هـ)، وهو ضمن الشروح التي بين أيدينا .

وعلى هذا الشرح عدة حواش منها :ـ

أ ـ حاشية لعز الدين بن جماعة، وهو ضمن الشروح التي بين أيدينا .

ب ـ حاشية الشيخ حسين الكمالاتي الرومي .

٧ـ شرح تاج الدين أبي محمد أحمد بن عبد القادر بن مكتوم الحنفي (ت ٧٤٩هـ) .

٨ ـ شرح جمال الدين ابن هشام الأنصاري النحوي (ت ٧٦١هـ)، واسمه : عمدة الطالب في تحقيق صرف ابن الحاجب .

٩ـ شرح السيد عبد الله بن محمد الحسيني، المعروف بنقره كار (ت ٧٧٦هـ) رحمه الله تعالى، طبع في استانبول سنة (١٢٧٣هـ) في مجلد لطيف، كما طبع في مطبعة محمود بك سنة (١٣٢٠هـ). وهو ضمن الشروح التي بين أيدينا .

١٠ـ شرح محمد بن أحمد بن جماعة (ت ٨١٩هـ) .

١١ـ شرح يوسف بن عبد الملك بن بخشايش الروحي، المعروف بقره سنان (ت ٨٥٢هـ)، واسمه : "الصافية شرح الشافية" قامت بدراسته وتحقيقه تهاني بنت محمد سليم الصفدي، في رسالتها الماجستير المقدمة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ كلية اللغة العربية بالرياض ـ سنة (١٤١٣هـ) في مجلدين .

١٢ـ شرح زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ)، واسمه : المناهج الكافية في شرح الشافية، وهو ضمن الشروح التي بين أيدينا .

١٣ـ شرح المولى عصام الدين إبراهيم بن عرفشاه الإسفراييني (ت ٩٤٣هـ) .

١٤ـ شرح أحمد بن محمد المعروف بابن الملا الحلبي (ت في حدود ٩٩٠هـ) .

١٥ـ شرح محمد طاهر بن علي المولوي (من علماء القرن العاشر

الهجري)، واسمه: الكفاية شرح الوافية، وطبع باسم: كفاية المفرطين.

١٦- شرح إبراهيم بن أحمد بن الملا الجبي (ت ١٠٠٣هـ)، وقد وصل في شرحه إلى الخط، واسمه: الغنية الكافية من بغية حل الشافية.

١٧ - شرح أبي بكر بن إسماعيل بن شهاب الشنواني (ت ١٠١٩هـ).

١٨- شرح لطف الله بن محمد بن الغياث الطغيري الحجاجي (ت ١٠٥١هـ) وسماه: المناهل الصافي في كشف معاني الشافية.

١٩- شرح بالفارسية لمحمد هادي بن محمد صالح المازندراني (ت حوالي سنة ١٠٨٨هـ).

٢٠- شرح بالفارسية لغلام محمد بن عبد الله يار المريدي (ت ١٠٩٨هـ).

٢١- شرح محمد سعد غالب (ت حوالي ١١٠٨هـ)، واسمه: العافية.

٢٢- شرح حسين أحمد زيني زادة (ت حوالي سنة ١١٦٨هـ)، واسمه: الفوائد الشافية.

٢٣- شرح عبد الباسط بن رستم علي القنوجي (ت ١٢٢٣هـ).

٢٤- شرح أحمد بن عبد الكريم الحاج عيسى الترماينني، أكمله سنة (١٢٨٢هـ)، واسمه: شرح الشافية بالعبائر الوافية.

٢٥- شرح أحمد بن أبي محمد، سماه: الوافية.

٢٦- شرح أبي جمعة سعيد بن مسعود المراكشي الصنهاجي، واسمه: كنز الطالب في شرح شافية ابن الحاجب.

٢٧- شرح أبي الحسن علي الكيلاني.

٢٨- شرح رضي الدين محمد أمين القرشي، واسمه: العافية.

٢٩- شرح عبد الله العجمي.

٣٠- شرح نظم الشافية، المُسمّى بالكافية الوافية، لعبد الجليل الحنبلي.

٣١- شرح عرفان الدين السواتي. واسمه: مفتاح الشافية.

٣٢- شرح الفاضل العصام.

٣٣- شرح الشيخ كمال الدين محمد بن معين الدين الفسوي القنوي.

٣٤ـ شرح بالفارسية لمحمد ظهور الله بن محمد نور الله.

٣٥ـ شرح بالفارسية لمحمد علي كربلائي.

كما نظمها جماعة من أهل العلم، منهم النيسابوري واسم منظومته: "الوافية نظم الشافية" فرغ منها سنة (١١٣٣هـ) وبلغت أبياتها (١١٦٢) بيتاً طبعت مع الشافية الطبعة التي بتحقيق الشيخ حسن العثمان، ولم أقف للناظم المذكور على ترجمة.

وإبراهيم بن حسام الكرمياني المتخلص بشريفي (١٠١٦هـ) نظمها تائية وسمى هذا النظم "الفرائد الجميلة"، ثم شرحه وسمى هذا الشرح: "الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة"، اعتمد فيه كثيراً على شرحي الرضي والجاربزدي، وهو ضمن الشروح التي بين أيدينا.

ترجمة ابن الحاجب
مؤلف الشافية

(١) سيرته الذاتية:

أولا: اسمه ولقبه ونسبه:

هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، المعروف بابن الحاجب، الكردي، الدَّوِيني الأصل، ثم المصري، الإسنائي المولد، الملقّب جمال الدين.

أمَّا شهرته بابن الحاجب، فذلك لأنّ أباه كان حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحي.

وأمَّا الكردي فهي نسبة إلى الأكراد، الذين كانوا، ولا يزالون، يسكنون أقاليم شمال العراق.

والدَّوِيني نسبة إلى دَوِين، وهي بلدة من نواحي أرَّان في آخر حدود أذربيجان، بقرب من تفليس، ومنها بنو أيوب، الذين منهم صلاح الدين الأيوبي.

أمَّا المصري فهي نسبة إلى البلد الذي تنسم فيه أول أنسام الحياة، وفيها نشأ، وبها دُفِن.

والإسنائي نسبة إلى البلدة التي وُلِد فيها.

ثانيا: مولده زماناً ومكاناً:

وُلد سنة سبعين أو إحدى وسبعين وخمسمائة من الهجرة، في أَسْنَا، وهي بليدة صغيرة من الأعمال القوصية في صعيد مصر الأعلى.

ثالثا : أسرته :

كان والده جنديًّا ينحدر من أُسرة كردية، كانت تسكن في الجهة الشمالية الشرقية من العراق، في بلدة دَوِين، وهو ابن خال السلطان صلاح الدين الأيوبي، ثم انتقلت أسرته مع الأيوبيين إلى بلاد الشام، ثم انتقلت معهم إلى مصر

رابعا : نشأته وتنقلاته :

قدم به أبوه إلى القاهرة، فبدأ الاشتغال بالعلم في صغره، فحفظ القرآن، ودرس العلوم المتصلة به، كالفقه وأصوله، على مذهب الإمام مالك، كما درس التحو والأدب والقراءات، فبرع في علومه، وأتقنها غاية الإتقان، فبعد أن استوطن مصر، استوطن الشام، ودرس بجامعها، في الزاوية النورية المالكية، ثم رجع إلى مصر مع العز بن عبد السلام، فاستوطنها سنة ٦٣٨هـ، وذلك بعد أن أخرجهما والي دمشق؛ لإنكارهما عليه أموراً قام بها، وتصدر بالمدرسة الفاضلية، بالموضع الذي كان يُدرِّس فيه الشاطبي.

وقد اتّضح من أماليه أنه قام بجولة إلى القدس وغزة، ودمشق والكرك، كان يملي على طلابه خلالها في كل مكان يحل فيه، ثم توجه إلى الإسكندرية؛ ليقيم بها، فلم تطل مدته هناك.

خامسًا : صفاته وأخلاقه :

كان الشيخ فقيهاً، فاضلاً، مفتياً، مناظراً، مبرزاً في عدة علوم، مُتبحراً فيها، مع ثقة ودين وورع وتواضع واحتمال دون تكلف، وكان من أذكياء زمانه، ضرب به المثل في حِدَّة الذِّهن، وحسن التصور، وكان علامة وقته، ورئيس أقرانه، استخرج ما كَمُنَ من درر الفهم، ومزج نحو الألفاظ بنحو المعاني، وأسس قواعد تلك المباني، وتفقه حتى ساد أهل عصره، وكان من أنجم الهداية.

وقد نهل الفضلاء من علمه الزاخر، وهو في كل ذلك على حال عدالة، وفي منصب جلالة.

سادسا: وفاته:

توفي الشيخ في السادس والعشرين من شوال، سنة ست وأربعين وستمائة بالإسكندرية، ضحوة النهار، ودفن من يومه خارج باب البحر، بمقبرة الشيخ الصالح ابن أبي شامة، وموضع ضريحه في الطابق السفلي من مسجد أبي العباس المرسي.

ولما مات رثاه الفقيه أبو العباس ناصر الدين أحمد بن المنير، وكتبت على قبره هذه الأبيات:

ألا أيُّها المختالُ في مطرفِ العُمْرِ ... هلُـمَّ إلى قبرِ الفَقيهِ أبي عمرو

تَرى العِلمَ والآدابَ والفضلَ والتُّقَى ... ونيل المُنى والعِزَّ غُيِّبن في قبرِ

وتُوقِـن أنْ لا بُـدَّ تَرجِـعُ مَرَّةً ... إلى صدفِ الأجداثِ مكنونةَ الدُّرِ

فتدْعـو لهُ الرحمنَ دَعوةَ رحمةٍ ... يُكافئ بِها في مِثلِ منزلِهِ القفرِ

(٢) سيرته العلمية:

أولا: شيوخه:

- الإمام الشاطبي: أبو محمد قاسم بن فِيرُّه بن أبي القاسم خلف الرعيني (٥٣٨ - ٥٩٠هـ)، تأدب عليه، وقرأ عليه القرآن ببعض الروايات، وسمع منه التيسير والشاطبية.

- أبو الفضل محمد بن يوسف بن علي الغزنوي الحنفي (٥٢٢-٥٩٩هـ). قرأ عليه جميع القراءات.

- أبو الجود غياث بن فارس بن مكي بن عبد الله اللخمي (٥١٨-٦٠٥هـ)، قرأ عليه بالسَّبْع.

- أبو القاسم هبة الله بن علي بن مسعود البوصيري (٥٠٦-٥٩٨هـ)، سمع منه الحديث، وأخذه عنه.

- أبو منصور شمس الدين أبو الحسن علي بن إسماعيل بن علي الصنهاجي الأبياري (٥٥٧-٦١٨هـ)، وقد تفقه عليه.

- أحمد بن الخليل بن سعادة بن جعفر بن عيسى البرمكي (٥٨٣-٦٣٧هـ).

- أبو حامد محمد بن علي بن محمود كمال الدين بن الصابوني (ت: ٦٨٠هـ).

- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن حامد الأرتاحي (ت: ٦٠١هـ)، سمع منه الحديث، وهو آخر من حدَّث بالشام.

- الحافظ بهاء الدين أبو محمد القاسم بن عساكر (٥٢٧-٦٠٠هـ)، سمع منه الحديث بدمشق.

- الإمام أبو الحسن الشاذلي (٥٧١-٦٥٦هـ)، إمام الطريقة الشاذلية، قرأ عليه كتاب الشفا، للقاضي عياض.

- إسماعيل بن ياسين، سمع منه الحديث.

- حماد الحراني، سمع منه الحديث.

- فاطمة بنت سعد الخير، سمع منها الحديث.

- أحمد بن الحسن أبو غالب المعروف بابن البنا، وقد تأدب عليه.

- أبو الحسن بن جبير، أخذ عنه الفقه والأصول.

ثانيا: تلاميذه:

- الحافظ زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة بن سعد المنذري (توفي ٦٥٦هـ)، وقد روى عنه الحديث.

- الإمام الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسين بن شرف الدمياطي (٦١٣-٧٠٥هـ)، روى عنه الحديث.

- شرف الدين عبد الله بن محمد بن علي الفهري، المعروف بابن التلمساني، (توفي ٦٤٤هـ).

- كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري الزملكاني (توفي ٦٥١هـ)، أخذ عنه النحو.

- الملك الناصر داود بن عيسى بن العادل أبي بكر بن أيوب، وكان سلطان دمشق بعد أبيه نحواً من سنة (توفي ٦٥٦هـ). وقرأ عليه النحو.

ـ عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان، أبو شامة المقدسي، (توفي ٦٦٥هـ).

ـ الشيخ جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، صاحب الألفية. يقول الخضري في حاشيته على ابن عقيل: (ونقل التبريزي في أواخر شرح الحاجبية أنه، أي ابن مالك، جلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد منه، قال الدماميني: لم أقف عليه لغيره ولا أدري من أين أخذه).

ـ الإمام الحافظ منصور بن سليم بن منصور الإسكندراني الشافعي (٦٠٧-٦٧٣هـ)، وقد روى عنه الحديث.

ـ العلامة زين الدين عبد السلام بن علي بن عمر بن سيد الناس، قاضي قضاة المالكية بدمشق، (توفي ٦٨١هـ).

ـ الإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن منصور، المعروف بابن المنَيِّر (توفي ٦٨٣هـ) تفقه به وأجازه بالإفتاء، وكان ابن الحاجب معجباً به أشد الإعجاب؛ لفرط ذكائه وكثرة بحثه.

ـ الإمام المحقق أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله القرافي، صاحب التآليف البديعة، (ت: ٦٨٤هـ).

ـ الشيخ أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم، الإمام العلامة رضي الدين القسنطيني، الشافعي، النحوي، (٦٠٧-٦٩٥هـ). أخذ عنه العربية وشرح الكافية التي لشيخه.

ـ الإمام المحدث زين الدين علي بن محمد بن المنير، قاضي القضاة شارح صحيح البخاري، (توفي ٦٩٥هـ).

ـ موفق الدين محمد بن أبي العلاء بن علي النصيبي البعلبكي، (توفي ٦٩٥هـ). أخذ عنه القراءات.

ـ الإمام ناصر الدين أبو علي منصور بن أحمد بن عبد الحق الزواوي، (٦٣١- ٧٣١هـ).

ـ أبو علي الحسن بن الجلال، روى عنه الحديث.

ـ أبو الفضل الإربلي الذهبي.

- جمال الدين أبو إسحاق الفاضلي.
- الشيخة أم محمد وجيهة بنت علي بن يحيى بن سلطان السكندرية.

وروى عنه طائفة بالإجازة منهم:

- العماد بن البالسي.
- عبد العزيز بن إبراهيم بن يَنَّة الهواري، ولد سنة (٦١٧هـ).
- أبو الحسن بن البقال.
- ياقوت الحموي.

ثالثا: علومه ومعارفه:

كان ابن الحاجب رأساً في علوم كثيرة منها: الأصول، والفروع، والعروض، والتفسير، وكان الغالب عليه علم العربية، فبرع في النحو والتصريف، وقد خالف النحاة في مسائل دقيقة، وأورد عليهم إشكالات، وإلزامات مفحمة، تعز الإجابة عنها.

وكان الشيخ ذا قدرة عجيبة على الاختصار، حتى إنه كان يضن بالفاء أو الواو إذا كانت زائدة، يتم المعنى بدونها، وقد يختصر الخطبة التي تكون أول التصنيف، بل قد يكتفي بالبسملة، ويشرع في ذكر ذلك العلم الذي قصده، وله القدرة على إدراج المسائل الكثيرة في الألفاظ القليلة.

رابعا: مذهبه الفقهي:

كان ابن الحاجب فقيهاً مالكياً، له مصنفات في أصول الفقه، وقد ألف مصنفاً مختصراً في مذهبه، فأصبح من أبرز فقهاء زمانه، حتى قيل فيه: إنه شيخ المالكية في عصره، وكان هو وابن مالك على طرفي نقيض، خالفا العادة؛ لأن ابن مالك مغربي شافعي، وابن الحاجب كردي مالكي، ومن هنا غلِط بعض الشراح للمقدمة، فجعله مغربيًّا لما سمع بأنه مالكي.

لقد كان ابن الحاجب أول فقيه جمع بين عقائد المالكية في مصر، وعقائد المالكية في المغرب.

خامسا: ثناء العلماء عليه:

قال الإمام تقي الدين ابن دقيق العيد: هذا الرجل تيسرت له البلاغة،

فتفيأ ظلها الظليل، وتفجرت ينابيع الحكمة، فكان خاطره ببطن المسيل، وقرب المرمى، فخفف الحمل الثقيل، وقام بوظيفة الإيجاز فناداه لسان الإنصاف ما على المحسنين من سبيل.

وقال القاضي ابن خلكان: كان من أحسن خلق الله ذهناً، وجاءني مراراً بسبب أداء شهادات، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة، فأجاب عنها أبلغ إجابة، بسكون كثير وتثبت تام.

وذكره العلامة ابن أبي شامة فقال: كان من أذكى الأمة قريحة، ركناً من أركان الدين في العلم والعمل، بارعاً في العلوم الأصولية، وتحقيق علم العربية، متقناً لمذهب مالك، وكان ثقة، حجة، متواضعاً، عفيفاً، كثير الحياء، منصفاً، محبًّا للعلم وأهله، ناشراً له، صبوراً على البلوى، محتملاً للأذى.

سادسا: آثاره العلمية:

صنف ابن الحاجب تصنيفات مفيدة، ومصنفاته فيها حسن صناعة، وجودة تصنيف، تدل على تمكنه وحذقه وذكائه، وقد رُزقت القبول، وطارت في الآفاق، وسارت بها الركبان:

١ـ كتاب الجامع بين الأمهات في الفقه: وقد بالغ الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في مدح هذا الكتاب، وكان مما قال فيه: هذا كتاب أتى بعجب العجاب،. وكان الشيخ كمال الدين الزملكاني يقول: ليس للشافعية مثل مختصر ابن الحاجب للمالكية، وكفى بهذه الشهادة فخراً. وقد اعتنى العلماء شرقاً وغرباً بشرح هذا الكتاب وتدريسه.

٢ـ كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب: المعروفة بالكافية، وهي مقدمة وجيزة في النحو. وكان أبو حيان يقول عنها: هذه نحو الفقهاء، وقد انتشرت انتشاراً فاق الحدود، حتى إن مخطوطاتها في كل مكتبة من مكتبات العالم تقريباً، وقد بلغت شروحها (٦٧) شرحاً، وثلاثة مختصرات وخمس منظومات، وقد طبعت طبعات عديدة.

٣ـ الشافية في علم التصريف.

٤ـ شرح المقدمتين (أي الشافية والكافية) شرحاً مختصراً، وقد طبع هذا الشرح باستانبول ثم تكرر طبعه.

٥ـ منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل: وهو في أصول الفقه.

٦ـ مختصر منتهى السول والأمل: وقد اعتنى العلماء بهذا المختصر، فصار كتاب الناس شرقاً وغرباً، واشتغل العلماء به. وشرحه كثرة كاثرة من العلماء والفضلاء.

٧ـ الأمالي: وهو في غاية الإفادة اشتمل على فوائد عربية غريبة، ونكات وقواعد وغير ذلك.

٨ـ الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري: وقد طبع بتحقيق الدكتور موسى بناي العليلي ببغداد في جزأين.

٩ـ نظم الكافية وسماه: الوافية في نظم الكافية.

١٠ـ شرح الوافية نظم الكافية: طبع بتحقيق الدكتور موسى بناي العليلي بالعراق سنة ١٩٨١م.

١١ـ شرح المقدمة الجزولية.

١٢ـ المقصد الجليل في علم الخليل: وهو نظم في العروض على وزن الشاطبية، تقع في (١٧١) بيتاً، وشرحها الإمام الإسنوي.

١٣ـ رسالة في العشر: وهي رسالة صغيرة في استعمال كلمة (عشر) في أول الكلام وآخره.

١٤ـ القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة.

١٥ـ كتاب في علم الكلام. وقد كتب عليه ثلاثة شروح.

١٦ـ إعراب بعض آيات القرآن الكريم.

١٧ـ إلى ابنه المفضل.

١٨ـ شرح كتاب سيبويه.

١٩ـ المسائل الدمشقية.

٢٠ـ المكتفي للمبتدي. شرح لإيضاح أبي علي الفارسي.

٢١ـ كمال العرب في علم الأدب.
٢٢ـ ذيل على (تاريخ دمشق) لابن عساكر.
٢٣ـ شرح الهادي.
٢٤ـ عقيدة ابن الحاجب.
٢٥ـ عيون الأدلة. وهو مختصر المنتهى.
٢٦ـ معجم الشيوخ.

شرح الجَارَبَرْدي

اسمه ونسبه:

هو أبو المكارم أحمد بن الحسن بن يوسف الجَارَبَرْدي، الإمام فخر الدين نزيل تبريز.

فقيه شافعي، أصولي، مُفسِّر، نحوي. نشأ مهتماً بالعلم ومواظباً عليه. انحدر من بيت علم. كان جده يوسف من شيوخ العلم المبرزين.

تفقه على مذهب الشافعي وفاق في العلوم العقلية، صاحب المصنفات البديعة والمؤلفات المفيدة، وكان ساكناً ومقيماً.

ولد سنة ٦٦٤ هـ وتوفي سنة ٧٣٢ هـ اثنتين وثلاثين وسبعمائة، وقيل: سنة ٧٤٦ هـ.

ثناء العلماء عليه:

ذكره ابن السبكي في طبقاته فقال: كان إماماً فاضلاً ديناً خيراً وقوراً مواظباً على الشغل في العلم وإفادة الطلبة، اجتمع مع القاضي ناصر الدين البيضاوي وأخذ عنه على ما بلغني، وله: "شرح المنهاج في أصول الفقه" و"شرح تصريف ابن الحاجب" و"شرح الحاوي الصغير". ولم يكمل وحواش على الكشاف مشهورة.

مات في رمضان سنة ست وأربعين وسبعمائة بتبريز- رحمه الله.

وأنشدونا عنه:

عجباً لقوم ظالمين تستروا   بالعدل ما فيهم لعمري معرفه

قد جاءهم من حيث لا يدرونه تعطيل ذات الله مع نفي الصفه

وهذان البيتان عارض بهما الزمخشري في قوله:

لجماعة سموا هواهم سنة وجماعة حمر لعمري مؤكفه

قد شبهوه بخلقه وتخوفوا شنع الورى فتستروا بالبلكفه

وقد عاب أهل السنة بيتي الزمخشري وأكثروا القول في معارضتهما.

وذكره الأسنوي فقال: كان عالماً صالحاً ديناً وقوراً مواظباً على الأشغال والاشتغال والتصنيف. وذكره ابن قاضي شهبة في طبقاته وقال في آخر ترجمته: وجده يوسف أحد شيوخ العلم المشهورين بتلك البلاد والمتصدي لشغل الطلبة، وله تصانيف معروفة، وعنه أخذ الشيخ نور الدين الأردبيلي وغيره كذا نقلته من خط بعض الحفاظ.

شرح الجاربردي

وجاء في كشف الظنون: شرح الفاضل أحمد بن الحسن فخر الدين الجاربردي المتوفى: سنة ٧٤٦ هـ، ست وأربعين وسبعمائة.

أوله: (نحمدك يا من بيده الخير والجود... الخ)

قال: لما كانت (أي الشافية) مع صغر حجمها مشتملة على فوائد شريفة لم يتفق لها شرح يذلل صعابها، وأشار إلي جمع من الفضلاء أن أكتب لها شرحا تنحل به ألفاظها حتى توسلوا إلي بما لا تسعني مخالفته، وهو الوزير: محمد بن الوزير: علي الساوي، فشرعت متوسطا بين الإيجاز والإكثار.

وقد اعتنى العلماء بشرح الجاربردي كثيراً، فنقلوا عنه وعلقوا عليه:

- وألف عز الدين محمد بن أحمد المعروف بابن جماعة حاشية على: (شرح الجاربردي) المتوفى سنة ٨١٩ هـ.

أولها: (أحمد الله على نعمه...).

وحاشية أخرى أيضاً:

أولها: (نحمدك على ما صرفت الجنان بأشرف طرف الجنان... الخ).

سماها: (الدرر الكافية في حل شرح الشافية).

ذكر فيها: أنه وجد نسخة الشارح وعليها هامش منه وقد ترك تفصيل مجملاته وتفسير مبهماته لغاية وضوحها عنده فأخذها بعينها.

وأضاف الفوائد إلى المواضع التي تحتاج إلى تنبيه وتحرير وإيضاح وتقرير.

- وعلى (شرح الجابردي) حاشية للعلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني، توفي ٨٥٥هـ.

- وللسيوطي حاشية على (شرح الجاربردي) المسمى: (بالطراز اللازوردي) ذكرها في (فهرس مؤلفاته).

شرح نُّقْرَه كار
(٧٠٦ - ٧٧٦ هـ = ١٣٠٦ - ١٣٧٤ م)

اسمه ونسبه:

هو عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني النيسابوريّ، جمال الدين، وينعت بالشريف. عالم بالعربية وأصول الفقه. حنفي. ولي التدريس بحلب، وأقام بدمشق مدة، وبالقاهرة مثلها.

مؤلفاته:

١- "شرح المنار" في الأصول.

٢- و"شرح التسهيل" في النحو.

٣- و"شرح الشافية" في التصريف، ألفه للأمير الجاولي من أمراء مصر كما صرح في مقدمته، منه نسخة في مغنيسا (الرقم ٥٨٧٠). وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

٤- و "شرح لب اللباب" في النحو، منه نسخة في مغنيسا أيضاً (الرقم ٢٤٧١) كتب سنة ٨٥٧ وسمي في شستربتي (٤١٤٠) العباب.

٥- و "شرح التلخيص" في البلاغة ألفه للأمير منكلي بغلي.

٦- و "شرح التنقيح" لصدر الشريعة، في أصول الفقه، أتم تصنيفه في شوال سنة ٧٧١ هـ وغير ذلك.

قال طاش كبرى زاده: معنى النَّقْرَة كار: صائغ الفضة[١].

---

(١) انظر: مفتاح السعادة ١/ ١٤٩، والدرر الكامنة ٢/ ٢٨٦، وشذرات الذهب ٦/ ٢٤٢.

شرح ابن جماعة

اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومذهبه:

هو الشيخ الإمام قاضي القضاة بدر الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم ابن سعد الله بن جماعة بن علي بن جماعة بن حازم بن صخر الكناني نسباً، الحموي مولداً، الشافعي مذهباً.

لقب ابن جماعة يطلق على أسرة من حماة وعلى رأسهم بدر الدين ابن جماعة وقد اشتغل معظم أفراد هذه الأسرة بالحديث والتدريس ولبعضهم مؤلفات في فنون متعددة، ولذلك حصل بعض الخلط والخطأ في نسبة بعض المؤلفات، فقد ينسب المؤلف الواحد لأكثر من شخص من آل ابن جماعة، وقد ينسب لأحدهم ما ليس له.

مولـــده:

ولد بحماة سنة ٦٣٩ هـ.

شيوخـه:

شيوخ بدر الدين بن جماعة كثيرون وقد بلغ عددهم في مشيخته التي خرّجها البرزالي أربعاً وسبعين شيخاً منهم امرأة واحدة. ومن أشهرهم:

- تقي الدين أبي عبد الله محمد بن الحسين بن رزبن المتوفى سنة ٦٨٠ هـ.
- ومعين الدين أحمد بن علي بن يوسف الدمشقي المتوفى سنة ٦٦٧هـ.

- وزين الدين أبي الطاهر إسماعيل بن عبد القوي ابن أبي العز بن عزون ت ٦٦٧ هـ.

- وأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الإمام اللغوي المشهور المتوفى سنة ٦٧٢ هـ.

تلاميذه:

من أبرز تلاميذ بدر الدين بن جماعة:

- الإمام الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان المتوفى سنة ٧٤٨ هـ.
- وابن جابر المغربي: محمد بن جابر الوادي آشي المتوفى سنة ٧٤٩ هـ.
- والسبكي: عبد الوهاب بن علي المتوفى سنة ٧٧١ هـ.

أعماله:

تولى الإمام بدر الدين بن جماعة قضاء القدس سنة (٦٨٧ هـ)، ثم نقل إلى قضاء الديار المصرية سنة (٦٩٠ هـ)، وجمع له بين القضاء ومشيخة الشيوخ، ثم أعيد إلى قضاء الديار المصرية بعد وفاة ابن دقيق العيد، وعزل مدة سنة ثم أعيد، وعمي سنة (٧٢٧ هـ) فصرف عن القضاء واستمر في التدريس إلى أن توفي، وقد درس في أشهر مدارس عصره ومنها المدرسة القيمرية والعادلية الكبرى في دمشق، كما درس في مصر بالمدرسة الصالحية والمدرسة الناصرية والمشهد الحسيني وغيرها.

عقيدته:

قال الإمام الذهبي في ترجمته لبدر الدين بن جماعة: "وهو أشعري فاضل".

قلت: قد ألف بدر الدين بن جماعة بعض الكتب على مذهب الأشاعرة ومنها كتابه "إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل" ذكر فيه ثلاثين آية من الآيات الواردة في الصفات وأوّلها على مذهب الأشاعرة. كما ذكر أيضا ثلاثين حديثاً صحيحاً من الأحاديث الواردة في الصفات وأوّلها على مذهب الأشاعرة، خلافاً لما عليه أهل الحق السلف الصالح أهل السنة والجماعة. ومن الصفات التي أوّلها: الاستواء، والعلو، والنزول، والوجه واليد والعين والساق والغضب والرضا والفرح والمحبة والضحك والتعجب وغير ذلك.

مصنفاته:

يعد الإمام بدر الدين بن جماعة من المكثرين في التأليف، وممن ألف في شؤون عدة، قال الذهبي: "له تواليف في الفقه والحديث والأصول والتاريخ وغير ذلك، وله مشاركة حسنة في علوم الإسلام".

وقال ابن حجر: "صنف كثيراً في عدة فنون... وكان صاحب معارف يضرب في كل فن بسهم".

قلت: قد سبق أن ذكرت فيما تقدم أن لقب ابن جماعة يطلق على عدة أشخاص فلذلك حصل الخطأ في نسبة بعض المؤلفات إلى بدر الدين بن جماعة وهي ليست له أو في نسبتها إليه نظر، لذلك فسأذكر أولا المؤلفات المنسوبة له التي طبعت أو حققت، ثم أذكر ثانيا المؤلفات المنسوبة له التي يغلب على الظن صحة نسبتها له، ثم أذكر ثالثا المؤلفات التي نسبت له وفي نسبتها إليه نظر أو قد لا تصح نسبتها إليه، ومع ذلك فإني أرى أن المصنفات المنسوبة إلى بدر الدين بن جماعة تحتاج إلى دراسة وافية للتأكد من صحة نسبتها والتعريف بها، والكتاب الذي أحققه "تنقيح المناظرة في تصحيح المخابرة" كتاب صغير لا تحتمل مقدمته دراسة وافية عن مصنفات بدر الدين ابن جماعة وإنما أشير إلى ذلك من باب التنبيه ولعل فضيلة الدكتور عبد الجواد

خلف يستكمل ذلك في طبعة قادمة للدراسة الجيدة الذي أعدها عن القاضي بدر الدين بن جماعة حياته وآثاره.

أولاً: المطبوع أو المحقق من مصنفات بدر الدين بن جماعة مرتبة على الحروف الهجائية:

١- إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل طبع عام ١٤١٠هـ بتحقيق وهبي سليمان غاوجي بدار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.

٢- تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام طبع بتحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد عام ١٤٠٣هـ.

٣- تجنيد الأجناد في وجهات أهل الجهاد طبع بتحقيق أسامة ناصر النقشبندي عام ١٩٨٣م باسم مختصر في فضل الجهاد طبع مع مستند الأجناد.

٤- تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم. طبع بتحقيق محمد هاشم الندوي طبعته دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الهند، ثم صورته دار الكتب العلمية ببيروت.

٥- غرر البيان فيمن لم يسم في القرآن حقق في الجامعة الإسلامية بالمدينة.

٦- كشف المعاني في متشابه المثاني حقق بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية..

٧- مختصر صحيح البخاري طبع بتحقيق الدكتور علي حسين البواب.

٨- مختصر في مناسبات تراجم البخاري طبع بتحقيق محمد إسحاق السلفي.

٩- مستند الأجناد في آلات الجهاد طبع بتحقيق أسامة ناصر النقشبندي.

١٠- مقصد النبيه في شرح خطبة التنبيه.

١١- المنهل الروي في علوم الحديث النبوي. حققه الدكتور محيي الدين عبد الرحمن رمضان. وطبع في مجلة معهد المخطوطات بالقاهرة المجلد ٢١ من ص ٢٩-١١٦ و١٩٦ -٢٥٥ عام ١٣٩٥ هـ.

ثانياً: المصنفات المنسوبة له ولم تطبع أو تحقق ويغلب على ظني صحة نسبتها له.

١- أراجيز في قضاة مصر ودمشق والخلفاء.

٢- أربعون حديثا تساعية.

٣- التبيان في مبهمات القرآن.

٤- تاريخ مختصر في الدولة الأموية والدولة العباسية.

٥- التنزيه في إبطال حجج التشبيه.

٦- تنقيح المناظرة في تصحيح المخابرة.

٧- حجة السلوك في مهاداة الملوك.

٨- ديوان خطب.

٩- الرد على المشبهة.

١٠- رسالة في الكلام على الإسطرلاب.

١١- **شرح كافية ابن الحاجب.** ذكره الدكتور عبد الجواد خلف في كتابه القاضي بدر الدين بن جماعة حياته وآثاره (٢٦٥، ٢٦٦) وذكر أن له نسخة خطية منقولة من نسخة المؤلف التي بخطه محفوظة بجامعة استانبول بتركيا برقم ١٣٦٧ ولها نسخة أخرى مصورة عنها بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة. وأحال على فهرس معهد المخطوطات ١/ ٣٨٧.

١٢- الطاعة في فضيلة الجماعة.

١٣- العمدة في الأحكام.

١٤- الفوائد الغزيرة المستنبطة من حديث بريرة.

١٥- الفوائد اللائحة من سورة الفاتحة.

١٦- كشف الغمة في أحكام أهل الذمة.

١٧- مشيخة بدر الدين بن جماعة بتخريجه.

١٨- المقتص في فوائد تكرار القصص.

١٩- مقدمة في النحو.

ثالثاً: المصنفات المنسوبة لبدر الدين بن جماعة وفي نسبتها إليه نظر وبعضها قد لا تصح نسبتها إليه.

١- أنس المذاكرة فيما يستحسن في المذاكرة. نسبه له رمضان شعش في نوادر المخطوطات العربية. ونقلها عنه الدكتور فؤاد عبد المنعم. والدكتور موفق بن عبد الله بينما نسبه الزركلي في الأعلام لعبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن جماعة (ابن المؤلف بدر الدين) وقال الزركلي: "مجلد ضخم كله بخطه رأيته في مغنيسيا برقم (٥٢٨٦) أنجزه سنة ٧٦٢هـ في نهايته آخر المجلدة".

٢- أوثق الأسباب. ذكره حاجي خليفة ونسبه لمحمد بن جماعة. ونقله عنه الدكتور موفق بن عبد الله وجعله من مؤلفات بدر الدين بن جماعة. لكن الكتاب يحتمل أن يكون لمحمد بن جماعة (بدر الدين) ويحتمل أن يكون لحفيده محمد بن جماعة.

٣- الضياء الكامل في شرح الشامل. ذكره الدكتور محيي الدين عبد الرحمن بن رمضان في عرضه لمصنفات بدر الدين بن جماعة في مجلة معهد المخطوطات العربية. ولم يعزه إلى أي مصدر وقد نقله عنه الدكتور عبد الجواد خلف والدكتور موفق بن عبد الله. وقد جزم الدكتور فؤاد عبد المنعم بأن الكتاب ليس لبدر الدين بن جماعة وإنما هو لبرهان الدين أبي إسحاق إبراهيم ابن عمر بن إبراهيم الحموي المتوفى سنة ٨٥٨ هـ.

٤- كتاب في تخريج أحاديث الوجيز للغزالي. ذكره أسامة ناصر النقشبندي دون أن يعزو إلى مصدر أو يذكر مكان الكتاب. ولم أجد من نسب هذا الكتاب لبدر الدين بن جماعة.

٥- لسان الأدب ذكره السخاوي في الضوء اللامع ونسبه لابن جماعة دون أن يوضح لأي واحد من آل جماعة. ونقله عنه الدكتور عبد الجواد خلف والدكتور موفق بن عبد الله وأورده ضمن مؤلفات بدر الدين بن جماعة مع أنهما ذكرا أن السخاوي لم يذكر لأي واحد من آل بن جماعة.

٦- مختصر أقصى الشوق والأمل في حديث الرسول صلى الله عليه

وسلم. ذكره الدكتور عبد الجواد خلف والدكتور موفق بن عبد الله ضمن مؤلفات بدر الدين بن جماعة نقلا عن بروكلمان، وإن كان الدكتور موفق قد قال: "ولعله المنهل المروي". قلت: وقد سبقه إلى ذلك حاجي خليفة في كشف الظنون فقد ذكر كتاب المنهل المروي في علوم الحديث النبوي ونسبه لبدر الدين بن جماعة وقال: "وهو مختصر لخص فيه علوم الحديث لابن الصلاح وزاد عليه". وذكر في موضع آخر كتاباً باسم المختصر لعلوم الحديث ونسبه لبدر الدين بن جماعة وقال: "ولعله المنهل الروي في علوم الحديث النبوي وفيه خلاصة محصول علوم الحديث لابن الصلاح وزاد عليه".

٧- المختصر الكبير في السيرة ذكره عبد الله الجبوري في هامش تحقيقه لكتاب طبقات الشافعية للأسنوي عند ترجمته لبدر الدين بن جماعة وأشار إلى أن المخطوط يوجد في مكتبة الأوقاف العراقية تحت رقم (٩٥٧). وذكره أيضا الدكتور عبد الجواد خلف والدكتور موفق بن عبد الله ضمن مؤلفات بدر الدين نقلاً عن عبد الله الجبوري، وقد جزم الدكتور فؤاد عبد المنعم بعدم صحة نسبة الكتاب لبدر الدين بن جماعة. وقال أسنده بروكلمان والتبس الأمر على الزركلي فنسبه تارة لبدر بن جماعة المتوفى سنة ٧٣٣ هـ وتارة لأبي عبد الله بن جماعة المتوفى سنة ٨١٩ هـ والحقيقة أن الكتاب ليس لهما، وإنما هو لعز الدين بن جماعة المتوفى سنة ٧٦٧ هـ يقول ابن قاضي شهبه في ترجمة عز الدين بن جماعة: "وله السيرة الكبرى والسيرة الصغرى". قلت: وأنا أوافق الدكتور فؤاد فيما ذهب إليه.

٨- "المسالك في علم المناسك" ذكره حاجي خليفة والبغدادي ونقله عنهما الدكتور عبد الجواد خلف والدكتور موفق بن عبد الله. لكن هناك كتاب في المناسك لعز الدين بن جماعة (ابن بدر الدين) واسم هذا الكتاب هداية السالك إلى معرفة المذاهب الأربعة في المناسك. ذكره حاجي خليفة وكذلك ذكر ابن قاضي شهبه في طبقاته أن لعز الدين بن جماعة (ابن بدر الدين) كتاباً كبيراً في المناسك. وتابعه الشوكاني ثم الألوسي. وقد جزم الدكتور فؤاد عبد المنعم بعدم صحة نسبة كتاب المسالك في علم المناسك لبدر الدين بن

جماعة، قال: "وإنما هو لولده عز الدين نظراً لما قاله ابن قاضي شهبة ومن تابعه".

قلت: والكتاب أعني "المسالك في علم المناسك". يحتمل أن يكون لبدر الدين بن جماعة ويحتمل أن المراد به هو هداية السالك إلى معرفة المذاهب الأربعة في المناسك. لعز الدين بن جماعة.

٩- مشيخة بدر الدين بن جماعة بتخريج علم الدين البرزالي.

١٠- مشيخة بدر الدين بن جماعة بتخريج المعشرائي، ذكرهما الدكتور موفق بن عبد الله ضمن مؤلفات بدر الدين بن جماعة. والذي يظهر أن نسبة التأليف إنما تكون للمخرِّج وهو هنا البرزالي وكذلك المعشرائي وليست للمخرَّج له بدر الدين بن جماعة.

١١- النجم اللامع في شرح جوامع الجوامع. نسبه له أسامة النقشبندي وأحال على كشف الظنون ٢/ ٦٢٧. والذي في كشف الظنون في هذه الصفحة "النجم اللامع في شرح جمع الجوامع لأبي البقاء محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن جماعة" وهو غير محمد بن إبراهيم بدر الدين بن جماعة. وقد نسب الزركلي في الأعلام النجم اللامع في شرح جمع الجوامع لأبي البقاء محمد بن إبراهيم بن جماعة المتوفى سنة ٩٠١ هـ، ولم أجد من نسب هذا الكتاب لبدر الدين بن جماعة.

١٢- نور الروض ذكره في مؤلفات بدر الدين بن جماعة الدكتور عبد الجواد خلف والدكتور موفق بن عبد الله نقلاً عن فهرس المخطوطات المصورة التابع لمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية فقد ذكرا أن الفهرس أشار إلى مخطوط نور الروض لابن جماعة.

قلت: قد تقدم أن ابن جماعة يطلق على عدة مؤلفين، فيحتمل أن يكون هذا الكتاب لبدر الدين بن جماعة، ويحتمل أنه لغيره ولم أجد من المؤلفين من نسب هذا الكتاب لبدر الدين بن جماعة.

ثناء العلماء عليه:

لقد أثنى العلماء على الإمام القاضي بدر الدين بن جماعة، أثنوا عليه في علمه وقضائه وفقهه وفتاواه وخطبه وديانته وورعه ومصنفاته.

فقال عنه تلميذه الإمام الذهبي: "قاضي القضاة شيخ الإسلام المفسر له تواليف في الفقه والحديث والأصول والتاريخ وغير ذلك، وله مشاركة حسنة في علوم الإسلام مع دين وتعبد وأوصاف حميدة وأحكام محمودة، وله النظم والنثر والخطب والتلامذة والجلالة الوافرة والعقل التام والخلق الرضي. . . ." .

وقال عنه تلميذه ابن جابر: "هو الشيخ الأجل الفقيه المفتي والخطيب قاضي قضاة الديار المصرية وشيخ الشيوخ ومحدثها وعالمها. . . ما علم عليه في جميع ولايته إلا الخير مع أنها نحو خمسين عاماً " .

وقال السبكي: "حاكم الإقليمين مصراً وشاما، وناظم عقد الفخار الذي لا يجاري متحل بالعفاف مُتخلٍّ إلا عن قدر الكفاف، محدث فقيه ذو عقل لا يقوم أساطين الحكماء بما جمع فيه" .

وقال الأسنوي: "اشتغل بعلوم كثيرة وصنف في كثير منها، وأنشأ الشعر الحسن أفتى قديماً، وعرضت فتاواه على النووي فاستحسن ما أجاب به" .

وقال ابن كثير: "العالم شيخ الإسلام سمع الحديث واشتغل بالعلم وحصل علوم متعددة وتقدم وساد أقرانه مع الرياسة والديانة والصيانة والورع وكفّ الأذى، وله التصانيف الفائقة النافعة" .

وفاتـه:

توفي رحمه الله سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة وله أربع وتسعون سنة وشهراً.

المناهج الكافية في شرح الشافية
للشيخ زكريا الأنصاري

(١) سيرته الذاتية:

أولاً: اسمه ونسبه:

هُوَ زين الدين، أبو يَحْيَى، زكريا بن مُحَمَّد بن أحمد بن زكريا، الأنصاري الخزرجي، السنيكي، ثُمَّ القاهري، الأزهري، الشَّافِعيّ.

والأنصاري: نِسْبَة إلى الأنصار، وهم أهل المدينة، من الأوس والخزرج.

والخزرجي: نِسْبَة إلى الخزرج، أحد شطري الأنصار، وهم بطون عدة.

والسنيكي: نِسْبَة إلى سُنَيْكَة، قَرْيَة بمصر من أعمال الشرقية، بَيْن بلبيس والعباسية، والأكثر عَلَى نسبته هكذا - بإثبات الياء - وَهُوَ مخالف لقواعد الصرف، إذ الصَّوَاب في النسبة السُّنَكِي. قَالَ ابن عقيل: ويقال في النسب إلى فُعَيْلَة: فُعَلِيّ - بحذف الياء - إن لَمْ يَكُنْ مضاعفاً، فتقول في جُهَيْنَةَ: جُهَنِيّ. وذُكِرَ عَنْ الْقَاضِي زكريا أنه كَانَ يكره النسبة إلى تِلْكَ البلدة.

والقاهري: نِسْبَة إلى مدينة القاهرة.

والأزهري: نِسْبَة إلى الجامع الأزهر.

ثانياً: ولادته:

لَمْ تكن ولادة الْقَاضِي زكريا محل اتفاق بَيْن المؤرخين، وإنما تطرق إليها الخلاف كَمَا تطرق لغيرها، فالسيوطي - عصريه وصديقه - يؤرخ ولادته في سنة ٨٢٤ هـ، عَلَى سبيل الظن والتقريب، فَقَالَ: ولد سنة أربع وعشرين

تقريباً، وأما السخاوي، والعيدروسي فيجزمان أن ولادته كَانَتْ في سنة ٨٢٦ هـ، وتابعهما في هَذَا: ابن العماد الحنبلي، والشوكاني، والزبيدي، وعمر رضا كحالة، في حِيْنَ أن الغزي يتردد في تحديد ولادته بَيْن سنة ٨٢٣ هـ، وسنة ٨٢٤ هـ، وإن كَانَ صدَّر كلامه بالأولى، ونقله من خطِّ والده الذي كَانَ أحد تلامذة الْقَاضِي زكريا.

وتفرد خير الدين الزركلي بالجزم بأنها كَانَتْ سنة ٨٢٣ هـ.

وهكذا نجد أن ولادة الْقَاضِي زكريا الأنصاري - في أقوال المؤرخين - كَانَتْ دُوْلَة بَيْن أعوام ثلاثة - بصرف النظر عَنْ القائلين بِهَا - وَهِيَ ٨٢٣ هو٨٢٤ هـ و٨٢٦ هـ، ولا مرجح عندنا لأحدها نجزم بِهِ أو نرجحه، والعلم عِنْدَ الله تَعَالَى.

ثالثاً: أسرته:

لَمْ تسعفنا المصادر بالكثير عَنْ أسرته، وإنما كَانَتْ نُتفاً وإشارات. استطعنا أن نستشف مِنْها شيئاً قليلاً، يساعدنا في تكوين فكرة واضحة عَنْ أسرة المترجم.

أمَّا والده فكل مَا نعرفه عَنْهُ أنه مات، وابنه المُترجم له ما يزال طفلاً. وَلَمْ يترك إلَّا امرأة أرملة وولداً يتيماً، يقاسيان مشاق الحياة التي لَمْ يَكُنْ لَهُمَ دور في تحريك دفة أحداثها.

وأما أمُّه فيمكننا القَوْل: إنَّ مَا حازه طفلها من المجد والفخار إنما كَانَ - بَعْدَ رعاية الله - بحسن تصرفها، فَقَدْ حكى الغزي عَنْ الشَّيْخ الصالح ربيع ابن عَبْد الله السلمي الشنباري أنه كَانَ يوماً بسنيكة - مسقط رأس المُترجم له. وإذا بامرأة تستجير بِهِ، وتستغيث؛ قائلة: إنَّ ولدها مات أبوه، وعامل البلد النصراني قبض عَلَيْهِ، يروم أن يكتبه مَوْضِع أبيه في صيد الصقور، فخلصه الشَّيْخ مِنْهُ، وَقَالَ لها: إن أردت خلاصه فأفرغي عَنْهُ يشتغل ويقرأ بجامع الأزهر وعليَّ كلفته، فسلمت إليه ابنها. وهذا غاية مَا استطعنا الوقوف عَلَيْهِ من خبرها.

ومما سبق يُعْلَم أن صاحبنا كَانَ الوحيد لأبويه. فَلا إخوة، ولا أخوات

عِنْدَه، وكذا زوجه التي غُمرت في بحر الجهالة، فَلا ذكر لها البتة، فِيْمَا بَيْن أيادينا من مراجع.

أما ذريته، فوقفنا عَلَى ذكر لبعض أولاده، مِنْهُمْ:

جمال الدين يوسف، قَالَ عَنْهُ الغزي: الشَّيْخ العلامة الصالح.

وذكر حاجي خليفة أن ولده هَذَا شرح مختصراً لبعض الشافعية لكتاب التحرير في أصول الفقه لابن همام. وَلَمْ نقف عَلَى تاريخ وفاته.

والذي يظهر أن لَهُ ولداً آخر يدعى: زكريا، وإن لزكريا الأخير ابناً يدعى: زكريا أيضاً، ترجمه الغزي في الكواكب السائرة فَقَالَ: زكريا بن زكريا الشَّيْخ العلَّامة زين الدين المصري، حفيد شيخ الإسلام قاضي القضاة زكريا الأنصاري، وكانت وفاته في شوال سنة ٩٥٩ هـ، وَكَانَ جده يحبه محبة عظيمة.

رابعاً: نشأته:

كَانَ مولده في بلده الأول سُنَيْكة، فنشأ بِهَا، وابتدأ بحفظ القُرْآن الكريم - عَلَى العادة في بدء التعليم - ودَرَسَ مبادئ الفقه العامة، فقرأ عمدة الأحكام، وبعض مختصر التبريزي في الفقه، وما كاد يدخل النصف الثَّانِي من عقد عمره الثَّانِي، حَتَّى شدَّ رحاله نَحْو عاصمة العِلْم والعلماء، التي كَانَتْ تعج بمظاهره: القاهرة، وسواء كَانَ قَدْ رحل بنفسه إلى القاهرة، أو أن الشَّيْخ ربيع ابن عَبْدالله هُوَ الذي سافر بِهِ - كَمَا تقدم - فَقَدْ ورد صاحبنا القاهرة، ونزل الجامع الأزهر؛ مستوطناً، وهناك أكمل حفظ المختصر، الذي بدأ بِهِ في مقتبل عمره، ومن ثَمَّ بَدَأَ بحفظ كُتُب مبادئ العلوم التي كَانَتْ تُدرَّس آنذاك، فحفظ المنهاج الفرعي، والألفية النحوية، والشاطبية، والرائية وبعض المنهاج الأصلي، ونحو النصف من ألفية الحَدِيْث، والتسهيل إلى باب كاد.

وكانتْ تِلْكَ قدمته الأولى إلى القاهرة، وَلَمْ يطل المكث فِيْهَا، وعاد أدراجه إلى بلده؛ ملازماً هناك الجدَّ والاشتغال.

وبعد مدة من الزمن - نجهل تحديدها - عاود المجيء إلى القاهرة، يروم استخراج العِلْم من معادنه، فَدَرَسَ في الفقه: شرح البهجة، وغيرها، وقرأ في أصول الفقه: العضد، وشرح العبري، وقرأ في النحو والصرف، ومما قرأ

فِيْهِمَا: شرح تصريف العزي، وأخذ المعاني والبيان والبديع، فقرأ فِيْهَا المطول، وأخذ المنطق عَنْ عدة مشايخ، وقرأ فِيهِ شرح القطب عَلَى الشمسية، وأكثر حاشية الشريف الجرجاني عَلَيْهِ، وكذا حاشية التقي الحصني عَلَيْهِ.

كَمَا أخذ اللغة، والتفسير، وعلم الهيئة، والهندسة، والميقا، والفرائض، والحساب، والجبر، والمقابلة، والطب، والعروض، وعلم الحروف، والتصوف، وتلا بالسبع، والثلاثة الزائدة عَلَيْهَا، وقرأ مصنفات ابن الجزري كالنشر، والتقريب، والطيبة، وأخذ رسوم الخطّ، وآداب البحث، والحديث.

وهكذا دأب وانهمك في الطلب والتحصيل، فأجازه مشايخه، وكتب لَهُ بِذَلِكَ كَثِيْر مِنْهُمْ، مَعَ الإطناب في المدح والثناء، يزيدون عَلَى مئة وخمسين، ومنهم الحافظ ابن حجر العسقلاني، إذْ كتب لَهُ في بَعْض إجازاته: وأذنت لَهُ أن يقرأ القُرْآن عَلَى الوجه الذي تلقَّاه، ويقدر الفقه عَلَى النمط الذي نص عَلَيْهِ الإمام وارتضاه، والله المسؤول أن يجعلني وإياه، ممن يرجوه ويخشاه إلى أن نلقاه.

وأذن لَهُ في إقراء شرح النخبة، وغيرها من مصنفاته في حياته، وكذا فعل غَيْر ابن حجر، حَتَّى قَالَ العيدروسي: وتصدّى للتدريس في حياة غَيْر واحد من شيوخه.

وهكذا أصبح شيخنا من المؤهلين للانضمام إلى ركب العُلَمَاء، وأن يشقَّ طريقه وسطهم.

خامساً: صفاته وأخلاقه:

كَانَ الْقَاضِي زكريا بن مُحَمَّد الأنصاري مضرب المثل، في وقته، في حسن الخلق، والتحلي بمكارم الأخلاق وفضائلها، لا يدع باباً إليها إلَّا دخله، قَالَ العلائي: قَدْ جمع من أنواع العلوم والمعارف والمؤلفات المقبولة ومكارم الأخلاق وحسن السمت والتؤدة والأخذ عَنْ الأكابر مَا لَمْ يجمعه غيره.

ولعل أبرز صفاته التي كَانَ يتحلَّى بِهَا، أنه كَانَ حافظاً للجميل، شاكراً لصنيع المحسنين إليه، ويدل عَلَى ذَلِكَ - كَمَا مَرَّ - أن الشَّيْخ ربيع بن عَبْد الله

كَانَ صاحب الفضل عَلَيْهِ، في توجُّهه إلى طلب العِلْم، وسفره إلى القاهرة، فكان ردّ المترجم عَلَى ذَلِكَ أنه: إذا ورد عَلَيْهِ الشَّيْخ ربيع، أو زوجه، أو أحد من أقاربه، يجعله في زمن صمدته ومنصبه، وَكَانَ يقضي حوائجهم، ويعترف بالفضل لَهُمْ، وربما مازحته زوجة الشَّيْخ ربيع التي ربَّتْه.

وَكَانَ في النهاية من الانهماك في طلب العِلْم، لا يجعل لنفسه متنفساً سواه، حَتَّى أشغله عَنْ مأكله ومشربه، فحكى عَنْ نَفْسه، قَالَ: جئت من البلاد وأنا شابٌّ فلم أعكف عَلَى الاشتغال بشيء من أمور الدنيا وَلَمْ أعلّق قلبي بأحد من الخلق، قَالَ: وكنت أجوع في الجامع كثيراً، فأخرج في الليل إلى الميضأة وغيرها، فأغسل مَا أجده من قشيرات البطيخ حوالي الميضأة وآكلها، وأقنع بِهَا عَنْ الخبز.

وَكَانَ عَلَى دَرَجَة من اليقين بالله وتفويض الأمور إليه، فروى من حاله أنه قَالَ: فلما أتممت شرحها - يعني: البهجة، غار بَعْض الأقران، فكتب عَلَى بَعْض نسخ الشرح: كِتَاب الأعمى والبصير؛ تعريضاً بأني لا أقدر أشرح البهجة وحدي، وإنما ساعدني فِيهِ رفيق أعمى كنت أطالع أنا وإياه، قَالَ: فاحتسبت بالله تَعَالَى، وَلَمْ ألتفت إلى مِثْل ذَلِكَ.

وَكَانَ من أخلاقه أنه كَانَ صدَّاعاً بالحق، لَمْ يثنه الخوف عَلَى المنصب أو هيبة سلطان عَنْ زجر الظالم أو إنذار العاصي، حَتَّى أن الغزي يذكر أن سبب عزله عَنْ القضاء بسبب خطه عَلَى السلطان بالظلم، وزجره عَنْهُ تصريحاً وتعريضاً.

ومتع بالقول عَلَى ملازمة العِلْم والعمل ليلاً ونهاراً، مَعَ مقارنة مئة سنة من عمره من غَيْر كلل ولا ملل، مَعَ عروض الانكفاف لَهُ، بحيث شرح البُخَارِيّ جامعاً فِيهِ ملخص عشرة شروح، وحشَّى تفسير البيضاوي في هذِهِ الحالة.

وصاحبنا ممن قاسى مرارة الحرمان وعاش مصاعبها؛ لذا كَانَ يعرف لوعة المحرومين، وضيق ذات يد المعدمين، فكان كَثِيْر البرِّ بطلبته وتفقد أحوالهم. مَعَ مَا كَانَ عَلَيْهِ من كثرة الصدقة والمبالغة في إخفائها، وَكَانَ لَهُ

جَمَاعَة يرتب لَهُمْ من صدقته مَا يكفيهم إلى يوم، وإلى أسبوع، وإلى شهر، وإذا جاءه سائل - بَعْدَ أن أصيب بالعمى - يَقُول لِمَنْ عنده من جماعته: هَلْ هنا أحد؟ فإن قَالَ لَـهُ: لا، أعطاه، وإن قَالَ لَهُ: نعم، قَالَ لَهُ: قل لَهُ: يأتينا في غَيْر هَذَا الوقت.

وَقَدْ أورد الغزي كلمة جامعة في بيان أخلاقه، فَقَالَ: وَكَانَ صاحب الترجمة مَعَ مَا كَانَ عَلَيْهِ من الاجتهاد في العِلْم؛ اشتغالاً واستعمالاً وإفتاءً وتصنيفاً، ومع مَا كَانَ عَلَيْهِ من مباشرة القضاء ومهمات الأمور، وكثرة إقبال الدنيا، لا يكاد يفتر عَنْ الطاعة ليلاً ونهاراً، ولا يشتغل بما لا يعنيه، وقوراً مهيباً مؤانساً ملاطفاً، يُصَلِّي النوافل من قيام، مَعَ كبر سنه، وبلوغه مئة سنة وأكثر، ويقول: لا أعوّد نفسي الكسل. حَتَّى في حال مرضه كَانَ يُصَلِّي النوافل قائماً، وَهُوَ يميل يميناً وشمالاً، لا يتمالك أن يقف بغير ميل للكبر والمرض، فقيل لَهُ في ذَلِكَ، فَقَالَ: يا ولدي، النفس من شأنها الكسل، وأخاف أن تغلبني وأختم عمري بِذَلِكَ.

وَكَانَ إذا أطال عَلَيْهِ أحد في الكلام يَقُول لَهُ: عجِّل قَدْ ضيَّعت عَلَيْنَا الزمان وَكَانَ إذا أصلح القارئ بَيْن يديه كلمة في الكِتَاب الذي يقرأ ونحوه، يشتغل بالذكر بصوت خفي قائلاً: الله الله، لا يفتر عَنْ ذَلِكَ حَتَّى يفرغ، وَكَانَ قليل الأكل لا يزيد عَلَى ثلث رغيف، ولا يأكل إلا من خبز خانقاه سعيد السعداء، ويقول: إنما أخص خبزها بالأكل لأن صاحبها كَانَ من الملوك الصالحين.

سادساً: وفاته:

بَعْدَ عُمر بَلَغَ أو جاز بقليل المائة عام، كَانَتْ مملوءة بالعلم والتعليم، والتربية والإرشاد، اختار الباري - عزَّ وجل - الْقَاضِي زكريا الأنصاري إلى جواره الكريم، بَعْدَ أن ابتلي بفقد نعمة البصر.

وَقَدْ حصل خُلْفٌ بين المؤرخين في تحديد سنة وفاته، بَعْدَ أن اتفقت كلمة جمهورهم عَلَى تحديد اليوم والشهر، وَهُوَ الرابع من ذي الحجة.

فالجمهور عَلَى أن وفاته كَانَتْ سنة ٩٢٦ هـ، في حين ذهب العيدروسي.

وتابعه ابن العماد الحنبلي، إلى أنها كَانَتْ سنة ٩٢٥ هـ.

ولقد أغرب الأدنروي في تحديد وفاته، فزعم أنها كَانَتْ سنة ٩١٠ هـ، وَهُوَ وهم لا محالة، ولا متابع لَهُ، ولا عاضد عَلَى هَذَا، وإنما هُوَ قَوْل انفرد بِهِ، وخالف فِيهِ المؤرخين جملة وتفصيلاً.

(٢) سيرته العلمية:

أولاً: شيوخه:

بَلَغَ شيوخ الْقَاضِي زكريا الأنصاري كثرة كاثرة، ومَرَّ بنا أنهم زادوا عَلَى المائة والخمسين شيخاً؛ لذا سنقتصر في الترجمة عَلَى أشهرهم مَعَ ذكر مَا أخذ الْقَاضِي عَنْهُمْ، ثُمَّ نعرِّج عَلَى باقي شيوخه سرداً.

فمن أشهر مشايخه:

١ ـ زين الدين أبو ذرٍّ عَبْد الرحمن بن مُحَمَّد بن عَبْد الله الزَّرْكَشِيّ القاهري الحنبلي، المتفرد برواية صَحِيْح مُسْلِم بعلو. تُوُفِّي في ذي الحجة سنة ٨٤٦ هـ، وَقَدْ ناهز التسعين.أخذ عَنْهُ: صَحِيْح مُسْلِم.

٢ ـ شمس الدين مُحَمَّد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن يعقوب القاياتي، تُوُفِّي ليلة الاثنين الثامن عشر من محرم، سنة ٨٥٠ هـ. أخذ عَنْهُ: الفقه، وأصوله، والمعاني والبديع والبيان، واللغة، والتفسير، وشرح الألفية للعراقي، وغيرها.

٣ ـ شهاب الدين أبو العَبَّاس أحمد بن رجب بن طَيْبُغَا الشَّافِعيّ، المعروف بابن المَجْدي، مات في ذي القعدة سنة ٨٥٠ هـ، عَنْ أربع وثمانين سنة. أخذ عَنْهُ: الفقه، والنحو، وعلم الهيئة، والهندسة، والميقات، والفرائض، والحساب، والجبر، والمقابلة.

٤ ـ الْقَاضِي عز الدين عَبْد الرحيم بن المؤرخ ناصر الدين مُحَمَّد بن عَبْد الرحيم المصري الحنفي، عُرِفَ بابن الفرات، تُوُفِّي في ذي الحجة سنة ٨٥١ هـ، وَقَدْ جاز التسعين. سَمِعَ عَلَيْهِ العديد من كُتُب الحَدِيْث كـ: "البعث" لابن أبي دَاوُد، وغيره.

٥ ـ زين الدين أبو النعيم رضوان بن مُحَمَّد بن يوسف العقبي ثُمَّ القاهري الشَّافِعيّ، المُسْنِد الصَّيِّن، تُوُفِّي في رجب سنة ٨٥٢ هـ، عَنْ ثلاث وثمانين سنة. أخذ عَنْهُ: الفقه، والقراءات السبع، وآداب البحث، وشرح الألفية للعراقي، وصحيح مُسْلِم، وسنن النَّسَائِيّ.

٦ ـ شهاب الدين، أبو الفضل، أحمد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن أحمد الكناني العسقلاني الأصل، المصري ثُمَّ القاهري. تُوُفِّي ليلة السبت الثامن عشر من ذي الحجة سنة ٨٥٢ هـ. أخذ عَنْهُ: الفقه، والتفسير، وشرح الألفية للعراقي، ومعرفة أنواع علم الحَدِيْث لابن الصَّلاح، وشرح النخبة، والسيرة النبوية لابن سيد الناس، وغالب سُنَن ابن ماجه، وغيرها.

٧ ـ أبو اليمن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن أحمد الهاشمي العقيلي النويري المكي، الشَّافِعيّ، قاضي مكة، مات في ذي القعدة سنة ٨٥٣هـ، عَنْ ستين سنة. أخذ عَنْهُ لَمّا ورد مكّة حاجاً.

٨ ـ شرف الدين أبو الفتح مُحَمَّد بن زين الدين أبي بَكْر بن الْحُسَيْن بن عُمَر القرشي، العثماني، المراغي، القاهري الأصل المدني الشَّافِعيّ. تُوُفِّي في محرم سنة ٨٥٩ هـ، عَنْ ثلاث وثمانين سنة. أخذ عَنْهُ: الحَدِيْث، والفقه، وغيرهما لما ورد المدينة في طريق حجه.

٩ ـ جلال الدين أبو السعادات مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن الْحُسَيْن بن عَلِيّ القرشي المخزومي المكي، ويعرف بابن ظهيرة. مات في صفر سنة ٨٦١ هـ، عَنْ خمس وستين سنة. سَمِعَ عَلَيْهِ الحَدِيْث عندما ورد مكة حاجاً.

١٠ ـ كمال الدين مُحَمَّد بن عَبْد الواحد بن عَبْد الحميد السيواسي الأصل، السكندري ثُمَّ القاهري الحنفي. مات في رمضان سنة ٨٦١ هـ، عَنْ ستين سنة. أخذ عَنْهُ: النحو والمنطق، وشرح الألفية للعراقي.

١١ ـ جلال الدين مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم الأنصاري المحلي الأصل القاهري الشَّافِعيّ. مات في محرم سنة ٨٦٤ هـ. أخذ عَنْهُ: أصول الفقه، والعلوم العقلية.

١٢ ـ بدرالدين الحَسَن بن مُحَمَّد بن أيوب الحسني القاهري الحسيني

الشَّافِعِيّ مات في مستهل صفر سنة ٨٦٦ هـ، وَقَدْ قارب المئة.أخذ عَنْهُ: الفقه، والنسب.

١٣ ـ علم الدين صالح بن عُمَر بن رسلان البلقيني الأصل القاهري. مات في رجب سنة ٨٦٨ هـ، عَنْ سبع وسبعين سنة.أخذ عَنْهُ: الفقه.

١٤ ـ تقي الدين أبو الفضل مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَبْد الله الهاشمي الأصفوني ثُمَّ المكي الشَّافِعِيّ، عُرِفَ بابن فهد، تُوُفِّي في ربيع الأول سنة ٨٧١ هـ، عَنْ أربع وثمانين سنة.أخذ عَنْهُ: فنون الحَدِيْث.

١٥ ـ شرف الدين أبو زكريا يَحْيَى بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أحمد ابن مخلوف الحدادي الأصل المناوي القاهري الشَّافِعِيّ. تُوُفِّي ليلة الاثنين الثَّانِي عشر من جُمَادَى الثانية سنة ٨٧١ هـ، وَقَدْ جاز السبعين. أخذ عَنْهُ: الفقه.

١٦ ـ تقي الدين أبو العَبَّاس أحمد بن كمال الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن حَسَن القسنطيني الأصل السكندري ثُمَّ القاهري الشمني الحنفي، مات في ذي الحجة سنة ٨٧٢ هـ، وَقَدْ جاز الستين. أخذ عَنْهُ: النحو.

١٧ ـ محيي الدين أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن سليمان بن سعيد الرومي الحنفي المعروف بالكافيجي نزيل القاهرة، مات في جُمَادَى الثانية سنة ٨٧٩ هـ، وَقَدْ جاز التسعين. أخذ عَنْهُ: أصول الفقه، والمنطق، والتفسير، وسائر علوم الآلة.

أما بقية مشايخه، فهم:

١ ـ الآمدي.

٢ ـ إبراهيم بن صدقة أبو إسحاق الحنبلي.

٣ ـ أحمد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن حميد الدمياطي.

٤ ـ البدشيني.

٥ ـ البرهان الصالحي.

٦ ـ البرهان الفاقوسي البلبيسي.

٧ ـ التقي الحصني.

٨ ـ أبو الجود الليثي.

٩ ـ الرشيدي.

١٠ ـ الزين البوشنجي.

١١ ـ الزين جَعْفَر نزيل المؤيدية.

١٢ ـ الزين ظاهر المالكي.

١٣ ـ الزين ابن عياش المكي.

١٤ ـ سارة بنت جَمَاعَة.

١٥ ـ السراج الورودي.

١٦ ـ الشرف بن الخشاب.

١٧ ـ الشرف السُّبْكِيّ.

١٨ ـ الشرواني.

١٩ ـ الشمس البُخَارِيّ.

٢٠ ـ الشمس الحجازي.

٢١ ـ الشمس الوفائي.

٢٢ ـ الشهاب أحمد الأنكاوي.

٢٣ـ الشهاب الغزي.

٢٤ ـ الشهاب القلقيلي السكندراني.

٢٥ ـ العز بن عَبْد السلام البغدادي.

٢٦ ـ الكمال نزيل زاوية الشَّيْخ نصر الله.

٢٧ ـ مُحَمَّد بن حمد الكيلاني.

٢٨ ـ مُحَمَّد بن ربيع.

٢٩ ـ مُحَمَّد بن عُمَر الواسطي الغمري.

٣٠ ـ مُحَمَّد الغومي.

٣١ ـ مُحَمَّد بن قرقماس الحنفي.

٣٢ ـ النور البلبيسي إمام الأزهر.

ثانياً: تلاميذه:

كتب الله تَعَالَى للقاضي زكريا القبول بَيْن الناس، وأَمدَّ في عمره حَتَّى تفرد بعلو الإسناد، فأصبح مطمح الأنفس، ومؤول الطلبة، قَالَ الغزي: فأقبلت

عَلَيْهِ لطلبة للاشتغال عَلَيْهِ، وعُمِّر حَتَّى رأى تلاميذه، وتلاميذ تلاميذه شيوخ الإسلام، وقرَّت عينه بهم في محافل العِلْم ومجالس الأحكام، وقصد بالرحلة إليه من الحجاز والشام.

وسنقتصر في الترجمة عَلَى أشهرهم مَعَ ذكر باقي تلامذته سرداً كَمَا صنعنا في شيوخه، فمنهم:

١ ـ حمزة بن عَبْد الله بن مُحَمَّد بن عَلِيّ الناشري اليمني الشَّافِعيّ الأديب. تُوُفِّي سنة ٩٢٦ هـ.

٢ ـ جمال الدين أبو عَبْد الله عَبْد القادر - أبو عبيد - بن حَسَن الصاني القاهري الشَّافِعيّ. تُوُفِّي سنة ٩٣١ هـ.

٣ ـ تاج الدين عَبْد الوهاب الدنجيهي المصري الشَّافِعيّ الكاتب النحوي. تُوُفِّي سنة ٩٣٢هـ.

٤ ـ شمس الدين أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن عَبْد الرحمان الكفرسوسي الشَّافِعيّ. تُوُفِّي سنة ٩٣٢ هـ.

٥ ـ أبو الفضل عَلِيّ بن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن أبي اللطف المقدسي الشَّافِعيّ نزيل دمشق. تُوُفِّي سنة ٩٣٤ هـ.

٦ ـ الإمام العلّامة فخر الدين عُثْمَان السنباطي الشَّافِعيّ. تُوُفِّي سنة ٩٣٧ هـ.

٧ ـ شمس الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أحمد المقدسي الشَّافِعيّ. عرف بابن العجيمي، العلّامة المحدّث الواعظ. تُوُفِّي سنة ٩٣٨ هـ.

٨ ـ قاضي القضاة ولي الدين مُحَمَّد بن قاضي القضاة شهاب الدين أحمد ابن محمود بن عَبْد الله بن محمود بن الفرفور الدِّمَشْقِيّ. تُوُفِّي سنة ٩٣٧ هـ.

٩ ـ مفتي بعلبك مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَلِيّ الفصي البعلي الشَّافِعيّ، تُوُفِّي سنة ٩٤١ هـ.

١٠ ـ الإمام العلّامة المحقق الشَّيْخ تقي الدين أبو بَكْر بن مُحَمَّد بن يوسف القاري ثُمَّ الدِّمَشْقِيّ الشَّافِعيّ. تُوُفِّي سنة ٩٤٥ هـ.

١١ ـ الشيخ الإمام المحدِّث علاء الدين أبو الحَسَن عَلِيّ بن جلال الدين

مُحَمَّد البكري الصديقي الشَّافِعيّ. تُوُفِّي سنة ٩٥٢ هـ.

١٢ ـ الإمام العلّامة الورع الشَّيْخ شهاب الدين أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن مُحَمَّد الأنطاكي الحلبي الحنفي المعروف بابن حمادة، تُوُفِّي سنة ٩٥٣ هـ.

١٣ ـ الشَّيْخ الإمام برهان الدين إبراهيم بن العلّامة زين الدين حَسَن بن عَبْد الرحمان بن مُحَمَّد الحلبي الشَّافِعيّ، شُهِر بابن العمادي. تُوُفِّي سنة ٩٥٤ هـ.

١٤ ـ الإمام العلّامة محب الدين أبو السعود مُحَمَّد بن رضي الدين مُحَمَّد ابن عَبْد العزيز بن عُمَر الحلبي الشَّافِعيّ. تُوُفِّي سنة ٩٥٦ هـ.

١٥ ـ الإمام الشَّيْخ شهاب الدين أحمد الرملي المنوفي المصري الأنصاري الشَّافِعيّ. تُوُفِّي سنة ٩٥٧ هـ.

١٦ ـ الإمام الْقَاضِي برهان الدين إبراهيم بن قاضي القضاة أبي المحاسن يوسف ابن قاضي القضاة زين الدين عَبْد الرحمان الحلبي الحنفي.عُرِف بابن الحنبلي.تُوُفِّي سنة ٩٥٩ هـ.

١٧ ـ بدر الدين حَسَن بن يَحْيَى بن المزلق، الدِّمَشْقِيّ الشَّافِعيّ، الإمام المحقق. تُوُفِّي سنة ٩٦٦ هـ.

١٨ ـ الإمام العلّامة شهاب الدين أبو العَبَّاس أحمد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد ابن عَلِيّ ابن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري الشَّافِعيّ. تُوُفِّي سنة ٩٧٣ هـ، أو٩٧٤هـ..

١٩ ـ الإمام باكثير عَبْد المعطي بن الشَّيْخ حَسَن بن الشَّيْخ عَبْد الله المكي الحضرمي الشَّافِعيّ. تُوُفِّي سنة ٩٨٩ هـ.

٢٠ ـ الشَّيْخ الصالح العلّامة شهاب الدين أحمد بن الشَّيْخ بدر الدين العباسي المصري الشَّافِعيّ. تُوُفِّي سنة ٩٩٢ هـ.

وأما باقي تلاميذه، فهم:

٢١ ـ البدر ابن السيوفي.

٢٢ ـ بدر الدين العلائي الحنفي.

٢٣ ـ جمال الدين عَبْد الله الصافي.

٢٤ ـ جمال الدين يوسف.

٢٥ ـ شهاب الدين الحمصي.

٢٦ ـ شهاب الدين الرملي.

٢٧ ـ شمس الدين الخطيب الشربيني.

٢٨ ـ شمس الدين الرملي.

٢٩ ـ شمس الدين الشبلي.

٣٠ ـ عَبْد الوهاب الشعراني.

٣١ ـ عميرة البرلسي.

٣٢ ـ كمال الدين بن حمزة الدِّمَشْقِي.

٣٣ ـ مُحَمَّد بن أحمد الغزي.

٣٤ ـ مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أحمد الغزي.

٣٥ ـ محيي الدين عَبْد القادر بن النقيب.

٣٦ ـ نور الدين المحلي.

٣٧ ـ نور الدين النسفي.

ثالثا: علومه ومعارفه:

أتاحت البداية المبكرة للقاضي زكريا في طلب العِلْم فسحة من الوقت، استطاع خلالها تنويع مصادر معرفته، وَلَمْ يغفل هذِهِ النقطة، بَلْ استثمرها عَلَى وجهها الصَّحِيح، فجنى ثمارها جنية مرتعة، قَالَ الغزي: وَكَانَ - رضي الله تَعَالَى عَنْهُ - بارعاً في سائر العلوم الشرعية وآلاتها حديثاً وتفسيراً وفقهاً وأصولاً وعربيةً وأدباً ومعقولاً ومنقولاً.

ومرَّ بنا في نشأته أنه درس صنوف فنون العِلْم، ومن بَيْن تِلْكَ العلوم التي أفنى في طلبها ردحاً من عمره المديد:

١ ـ القُرْآن الكريم، حفظاً.

٢ ـ الفقه.

٣ ـ أصول الفقه.

٤ ـ التفسير.

٥ ـ الحَدِيْث رِوَايَة ودراية.

٦ ـ اللغة.

٧ ـ النحو.

٨ ـ الصرف.

٩ ـ العروض.

١٠ ـ البيان.

١١ ـ البديع.

١٢ ـ المعاني.

١٣ ـ المنطق.

١٤ ـ علم الهيأة.

١٥ ـ الهندسة.

١٦ ـ الميقات.

١٧ ـ الفرائض.

١٨ ـ الحساب.

١٩ ـ الجبر والمقابلة.

٢٠ ـ الفلسفة.

٢١ ـ علم الكلام.

٢٢ ـ التصوف.

٢٣ ـ القراءات السبع والعشر.

٢٤ ـ آداب البحث والمناظرة.

٢٥ ـ السيرة.

رابعاً: وظائفه:

بَعْدَ أن استكمل الْقَاضِي زكريا الأنصاري الأدوات التِي مكنته من مزاولة نشاطه العلمي، وبعد أن تبوأ الصدارة بَيْنَ معاصريه ومنافسيه، أُسنِدت إِلَيْهِ مهمات عدة، وهي:

١ ـ التدريس بمقام الإِمَام الشَّافِعِيّ. قَالَ العيدروسي: وَلَمْ يَكُنْ بمصر أرفع منصباً من هَذَا التدريس.

٢ ـ مشيخة خانقاه الصوفية.

٣ ـ منصب قاضي القضاة، وَكَانَ ذَلِكَ بَعْدَ امتناع طويل، في سلطنة خشقدم ولما ولي السلطنة قايتباي، أصر عَلَى توليه قضاء القضاة فقبل، وَكَانَ ذَلِكَ في سنة ٨٨٦ هـ، واستمر مدة ولاية قايتباي وبعده، وذكر العيدروسي أن سبب عزله عَنْ هَذَا المنصب إصابته بالعمى، وجمهور الفقهاء على أن الْقَاضِي يعزل بفقدان البصر، في حِيْنَ أن الغزي والشوكانِي يذكران أن سبب عزله زجر السلطان عَنْ ظلمه، وأغلب الظن أن هَذَا السلطان هُوَ مُحَمَّد ولد السلطان قايتباي الَّذِي تسلطن بَعْدَ والده.

وتحديد وقت عزله يكتنفه الغموض، لا سيما عَلَى رِوَايَة الغزي والشوكاني، ولكنها لا تتعدى سنة ٩٠٤ هـ، فهي السنة التِي قتل فِيْهَا السلطان مُحَمَّد بن السلطان قايتباي، وَلَكِن الشوكاني يجزم أن عزله كَانَ سنة ٩٠٦ هـ، وَلَمْ تذكر المصادر التِي بَيْنَ أيدينا تحديداً لتاريخ فقده لبصره، وَكَانَ السلطان قَدْ طلب مِنْهُ العودة إِلَى منصبه لكنه رفض، إِلَى حِيْنَ نكبته فترك السلطان الإلحاح عَليه.

وذكر الشعراني أن الْقَاضِي زكريا كَانَ يعتبر توليه القضاء: غلطة. قَالَ الغزي: وولي الجهات والمناصب. وَقَالَ العيدروسي: ولي تدريس عدة مدارس رفيعة. وَقَالَ الشوكاني: ودرّس في أمكنة متعددة.

خامساً: ثناء الْعُلَمَاء عَلَيْهِ:

تمتع الْقَاضِي زكريا - زيادة عَلَى مكانته العلمية - بأخلاقه العالية التِي حببته إِلَى قلوب العباد، فانطلقت ألسنتهم بالثناء عَلَيْهِ، وذكر محاسنه وشيمه، وإذا رحنا نستقصي ما قَالَ الناس فِيْهِ أطلنا المقام، لذا سنقتصر عَلَى نبذ مِنْهَا:

١ ـ قَالَ الغزي: الشَّيْخ الإِمَام، شيخ مشايخ الإسلام، علامة المحققين، وفهامة المدققين، ولسان المتكلمين، وسيد الفقهاء والمحدّثين، الحَافِظ

المخصوص بعلو الإسناد، والملحق للأحفاد بالأجداد، العالم العامل، والولي الكامل.

٢ ـ وَقَالَ العيدروسي: الشَّيْخ الإمَام العلامة شيخ الإسلام قاضي القضاة.

٣ ـ وَقَالَ السخاوي: لَهُ تهجد وتوجه وصبر واحتمال، وترك القيل والقال، وله أوراد واعتقاد وتواضع وعدم تنازع، وعمله في التودد يزيد عَن الحد، وروِيَّته أحسن من بديهته وكتابته أمتن من عبارته، وعدم مسارعته إِلَى الفتوى تعدُّ من حسناته.

٤ ـ وَقَالَ أَيْضاً: وَلَمْ ينفك عَنْ الاشتغال عَلَى طريقة جميلة من التواضع وحسن العشرة والأدب والعفة، والانجماع عَنْ بني الدنيا مَعَ التقلل وشرف النفس ومزيد العقل وسلامة الباطن والاحتمال والمداراة.

٥ ـ وَقَالَ العيدروسي: ويقرب عندي أنه المجدد عَلَى رأس القرن التاسع لشهرة الانتفاع بِهِ وبتصانيفه.

٦ ـ وقَالَ السيوطي: لزم الجد والاجتهاد في القلم والعلم والعمل، وأقبلَ عَلَى نفع الناس إقراءً وإفتاءً وتصنيفاً، مَعَ الدين المتين، وترك ما لا يعنيه، وشدة التواضع ولين الجانب، وضبط اللسان والسكوت.

٧ ـ وَقَالَ ابن حجر الهيتمي: وقدّمت شيخنا زكريا لأنه أجلُّ مَنْ وقع عَلَيْهِ بصري من الْعُلَمَاء العاملين والأئمة الوارثين، وأعلى من عَنْهُ رويت من الفقهاء والحكماء المسندين، فَهُوَ عمدة الْعُلَمَاء الأعلام، وحجة الله عَلَى الأنام، حامل لواء مذهب الشَّافِعِيّ عَلَى كاهله، ومحرر مشكلاته وكاشف عويصاته في بكرته وأصائله، ملحق الأحفاد بالأجداد، المتفرد في زمنه بعلو الإسناد، كيف وَلَمْ يوجد في عصره إلا من أخذ عَنْهُ مشافهة أَوْ بواسطة أَوْ بوسائط متعددة، بَلْ وقع لبعضهم أنه أخذ عَنْهُ مشافهة تارة، وعن غيره مِمَّنْ بينه وبينه نحو سبع وسائط تارة أخرى، وهذا لا نظير لَهُ في أحد من عصره، فنعم هَذَا التميز الَّذِي هُوَ عِنْدَ الأئمة أولى وأحرى؛ لأَنَّه حاز بِهِ سعة التلامذة والأتباع، وكثرة الآخذين عَنْهُ ودوام الانتفاع.

٨ ـ وَقَالَ ابن العماد: شيخ الإسلام قاضي القضاة زين الدين الحَافِظ.

٩ ـ وَقَالَ الأدنروي: مفتي الشافعية العالم الفاضل الْقَاضِي.

سادساً: آثاره العلمية:

وظَّف الْقَاضِي زكريا الأنصاري معرفته العلمية في التأليف إِلَى جانب التدريس، وخلال المئة سنة التِي عاشها استطاع أن يترك لنا جملة كبيرة من المصنفات، الأمر الَّذِي دفع الشوكاني للقول بأن: لَهُ شروح ومختصرات في كُلّ فن من الفنون.

وَقَدْ عنى الشوكاني بكلمته هَذِهِ، أن الْقَاضِي خاض غمار فنون العلوم عَلَى اختلاف ماهياتها، فمن اللغة إِلَى المنطق، ومن الكلام إِلَى الْحَدِيْث، ومن الفقه إِلَى القراءات، ومن التصوف إِلَى التفسير، ومن أصول الفقه إِلَى الفرائض، وهكذا تنوعت طبيعة مؤلفاته.

وَلَيْسَ عجباً أن تكثر مصنفاته، فعلى حد تعبير الغزي إذ يَقُوْل: وجملة مؤلفاته (٤١) مؤلفاً تقريباً، إِذْ كَانَ شغله الشاغل التدريس والتصنيف، وَقَدْ وقفنا عَلَى ذكر لما يربو من (٥٠) مصنفاً في شتى صنوف الْمَعْرِفَة، هِيَ:

١ ـ أحكام الدلالة عَلَى تحرير الرسالة. شرح فِيْهِ الرسالة القشيرية في التصوف.

٢ ـ أدب الْقَاضِي عَلَى مذهب الإِمَام الشَّافِعِيّ.

٣ ـ أضواء البهجة في إبراز دقائق المنفرجة. شرح عَلَى القصيدة المنفرجة

٤ ـ أقصى الأماني في علم البيان والبديع والمعاني.

٥ ـ بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب. شرح عَلَى مَتْن شذور الذهب في النحو لابن هشام.

٦ ـ بهجة الحاوي. شرح عَلَى " الحاوي الصغير " للقزويني في الفقه.

٧ ـ تحرير تنقيح اللباب. اختصار لـ " تنقيح اللباب " في الفقه.

٨ ـ تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب. شرح لمختصره السابق.

٩ ـ لب الأصول.

١٠ ـ التحفة العلية في الخطب المنبرية.

١١ ـ تحفة نجباء العصر في أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر.

١٢ ـ تلخيص الأزهية في أحكام الأدعية للزركشي.

١٣ ـ تلخيص أسئلة القرآن وأجوبتها لأبي بكر الرازي صاحب مختار الصحاح.

١٤ ـ حاشية عَلَى شرح ابن المصنف عَلَى ألفية ابن مالك في النحو.

١٥ ـ حاشية عَلَى شرح البهجة لولي الدين بن العراقي.

١٦ ـ حاشية عَلَى شرح المحلي عَلَى جمع الجوامع.

١٧ ـ حاشية عَلَى شرح المقدمة الجزرية.

١٨ ـ خلاصة الفوائد الحموية في شرح البهجة الوردية.

١٩ ـ الدرر السنية في شرح الألفية، في النحو لابن مالك.

٢٠ ـ الدقائق المحكمة في شرح المقدمة، للجزري.

٢١ ـ ديوان شعر.

٢٢ ـ الزبدة الرائقة في شرح البردة الفائقة.

٢٣ ـ شرح البسملة والحمدلة.

٢٤ ـ شرح الجامع الصَّحِيْح للبخاري.

٢٥ ـ شرح الروض لابن المقري.

٢٦ ـ شرح الشمسية في المنطق.

٢٧ ـ شرح صَحِيْح مُسْلِم.

٢٨ ـ شرح طوالع الأنوار للبيضاوي في علم الكلام.

٢٩ ـ شرح مختصر المزني.

٣٠ ـ شرح المنهاج للبيضاوي في أصول الفقه.

٣١ ـ غاية الوصول إِلَى شرح الفصول. في الفرائض.

٣٢ ـ الغرر البهية بشرح البهجة الوردية.

٣٣ ـ فتح الإله الماجد بإيضاح شرح العقائد. حاشية عَلَى شرح العقائد النسفية.

٣٤ ـ فتح الباقي بشرح ألفية العراقي.
٣٥ ـ فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنْزيل.
٣٦ ـ فتح رب البرية في شرح القصيدة الخزرجية. في علم العروض.
٣٧ ـ فتح الرَّحْمَن بشرح رسالة الولي رسلان في التوحيد.
٣٨ ـ فتح الرَّحْمَن بشرح لقطة العجلان. في الفقه، للزركشي.
٣٩ ـ فتح الرَّحْمَن بكشف ما يلتبس من القرآن.
٤٠ ـ فتح العلام بشرح أحاديث الأحكام.
٤١ ـ فتح الوهاب بشرح الآداب. آداب البحث والمناظرة.
٤٢ ـ فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب.
٤٣ ـ الفتحة الأنسية لغلق التحفة القدسية. في الفرائض.
٤٤ ـ الفتوحات الإلهية في نفع أرواح الذوات الإنسانية.
٤٥ ـ اللؤلؤ النظيم في روم التعلم والتعليم.
٤٦ ـ المطلع في شرح ايساغوجي. في المنطق.
٤٧ ـ المقصد لتلخيص ما في المرشد. في القراءات.
٤٨ ـ المناهج الكافية في شرح الشافية. في الصرف.
٤٩ ـ منهج الوصول إِلَى تخريج الفصول. في الفرائض.
٥٠ ـ نِهاية الهداية في شرح الكفاية. في الفرائض.
٥١ ـ منهج الطلاب في منهاج الطالبين للنووي. في الفقه.

المناهج الكافية في شرح الشافية

أمَّا منهج الأنصاري في شرحه لشافية ابن الحاجب (المناهج الكافية في شرح الشافية): فيتلخص في النقاط التالية:

- بدأ الشيخ الأنصاري كلامه ـ كغيره من الشرَّاح ـ بمقدمة مقتضبة، بيّن فيها ـ بعد أنْ حمد الله تعالى، وصلى على نبيه، وعلى آله وأصحابه ـ صِفة هذا الشرح، ثم ذكر هدفه من تأليفه، والاسم الذي سماه به. بعد أن ذكر صاحب المتن ودعا له، ومجّده.

- حرص الأنصاري على ترتيب ابن الحاجب لموضوعات الشافية، ولم يخرج عنه، فكل ما جاء في شرحه من زيادات واستطرادات وتفريعات، يندرج تحت موضوعات الشافية.

- السمة العامة لطريق الأنصاري في الشرح هي نثر المتن في أثناء الشرح، وذلك على حسب ما يقتضيه سياق الكلام، ولولا لون الصِّبغ الذي يُميز المتن عن الشرح لصعب التفريق بينهما في كثير من المواضع.

- الاهتمام بشرح الغريب من المفردات جليٌّ واضح، وكان جُلُّ اعتماد الأنصاري في الشرح على صحاح الجوهري، وبعض هذه الشروح ليس له من مقصد سوى ذكر عَوْد الضمير، كي لا يختلط الكلام بعضه ببعض.

- الإكثار من الأمثلة التوضيحية، والزيادة على أمثلة ابن الحاجب، سمة غالبة من سمات شرح الأنصاري، مع استيفاء هذه الأمثلة، حتى لا يبقى شيء من القاعدة موضع التمثيل دون تمثيل.

- تراه في بعض المواضع يلجأ إلى إعراب الكلمة، ليتضح المقصود، ويبيّن نوع الحرف، ويفرق بين المعاني المختلفة للحرف الواحد.

- غالبا ما يبدأ ابن الحاجب موضوعاته بالتعريفات والحدود، وفي هذه الحال قد يكتفي الأنصاري بهذا التعريف من حيث الاصطلاح، لكنة يُقدم له بذكر تعريفه من الناحية اللغوية. ويُعرّف ما لم يعرّفه ابن الحاجب.

- يتضح لقارئ شرح الأنصاري من خلال تحليلاته ونظراته الفاحصة الناقدة ما له من مكانة علمية رفيعة، فهو يعترض على كلام ابن الحاجب، على الرغم من تأثره به، وتسديده لمعظمه، ودفع ما يرد عليه.

- يظهر في شرحه أنه قد اطلع على أكثر من نسخة من نسخ الشافية المخطوطة، فتراه بين الحين والآخر يقول: وفي نسخة أخرى.....

- المتتبع لشرح الشيخ زكريا الأنصاري، يرى أنه حاول فيه أنّ يحلّ مشكلات الشافية، مستفيدا من الشروح الأخرى التي سبقته، وقد ذكر بعض أسماء مؤلفيها في أثناء شرحه، ومنهم ابن الحاجب، ورضي الدين الاسترباذي، وركن الدين الاسترباذي، ونظام الدين الأعرج النيسابوري.

والجاربردي، وابن هشام الأنصاري، وهؤلاء هم ـ بلا شك ـ أشهر شرَّاح الشافية ممن سبقوه، وذلك باختيار ما يراه مُهِمًّا ذا فائدة منها، ويضيف إلى ذلك زيادات من عنده، مراعيا حاجة المتعلمين من طلبة التحصيل، بعيداً عن التطويل المُمل، والاختصار المُخل، فهو يبرز الدليل، ويذكر التعليل، بعيدا عن التأويلات البعيدة، ولهذا يقول في مقدمته:

(يحلّ ألفاظها، ويبرز دقائقها، ويحقق مسائلها، ويحرر دلائلها على وجه لطيف، ومنهج منيف، خال عن الحشو والتطويل، حاوٍ للدليل والتعليل).

- اهتمام الأنصاري بالضبط جلي واضح، فتراه يقول على سبيل المثال: فعل بفتح الفاء، وتشديد العين المفتوحة، وهذا من الكثرة بحيث لا تخلو منه صفحة، وإن شئت فقرة من فقرات شرحه، وهو في ضبطه هذا، أكثر دقة وتحرِّياً من رضي الدين الاستراباذي.

- أمّـا شواهده، فهي من القرآن الكريم، وقليل من الأحاديث النبوية الشريفة، وبعضها لم تصح نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم. أمّا شواهده من الشعر، ومن كلام العرب فهي في الغالب شواهد علماء اللغة من قبله، وعلى العموم فشواهده قليلة، وإذا ما قيست بشواهد رضي الدين الاستراباذي، فلا تكاد تذكر، وهو بعد أن يتمثل بالبيت من الشعر، يشرح غريبة، وقد يذكر المعنى الإجمالي للبيت.

- وأحيانا يزيد على شرح الاستراباذي، وغيره من الشراح، ويقول أنّ هذه الفقرة لم تذكر في بعض الشروح.

- ومما يؤخذ عليه أنك تجده أحياناً يسف في التكرار، وبخاصة عندما يشرح كلمة ثَمّ، صحيح أنّ سياقها في بعض المواضع قد يختلف عن سياقها في موضع آخر، غير أنّ المعنى واحد، ولو شرحها مرة أو مرتين، واكتفى بذلك لكان أفضل.

- ويذكر الأنصاري آراء علماء اللغة من غير أن يتقيد بعالم من العلماء، أو مذهب من المذاهب، فيوافق ما يراه مناسباً، ويخالف ما يراه غير ذلك.

الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة
لإبراهيم الكرمياني (٩٨٠ - ١٠١٦هـ)

اسمه ونسبه:

هو إبراهيم بن حسام الدين الكرمياني، الرومي، المعروف بـ"شريفي". توفي صغير السن عن ٣٦ سنة.

- قال الزركلي[(١)]: "فقيه حنفي، نحوي، له كتب...".
- قال البغدادي[(٢)]: "صنف تكملة لشرح ابن الكمال على مفتاح العلوم". "الفوائد الجليلة في شرح الشافية" لابن الحاجب؛ "موزون الميزان" في نظم "إيساغوجي في المنطق". اهـ.
- ومن مصنفاته: "نظم الفقه الأكبر".

الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة

نظم الكرمياني الشافية في تائية نظماً بديعاً، ثم قام بشرح هذا النظم وأسماه الفوائد الجميلة.

---

(١) انظر: "الأعلام" (١/ ٣٥).

(٢) انظر: "هدية العارفين" (١/ ٢٩). وانظر: "كشف الظنون" (ص١٠٢٢).

منهج التحقيق

اعتمدنا في تحقيقنا لهذا الكتاب على الطبعة الحجرية للمجموعة الشافية التي طبعت في المطبعة العامرية في دار الخلافة العلية سنة ١٣١٠هـ.

وقد حاولنا جمع المخطوطات للشروح كلها، ولكننا لم نوفق أن نجمع سوى ثلاث مخطوطات، اثنين لشرح الجاربردي، ومخطوطة لشرح الشيخ زكريا الأنصاري.

المخطوطة الأولى: شرح الشافية للجاربردي، نسخة محفوظة في المكتبة الأزهرية برقم (٤٣١٩)، وكتب على طرتها: (كتاب شرح التصريف)، وهي تقع في (١١٤) لوحة، وفي الصفحة (٢٧) سطراً، وهي كتبت بخط عادي مقروء.

المخطوطة الثانية: شرح الشافية للجاربردي، نسخة محفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود برقم (٤٦٧٢)، وهي تقع في (١٧١) لوحة، وفي الصفحة (٢١) سطراً، ومقاس الصفحة (٢١×١٣ سم). وهي نسخة جيدة خطها نسخ معتاد. وعلى حواشيها نص الشافية.

المخطوطة الثالثة: المناهج الكافية في شرح الشافية، للقاضي زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري الشافعي، نسخة محفوظة في المكتبة الأزهرية برقم (٧٣ صرف)، (٥٠٠٨ عمومية) وهي تقع في (١٩٢)، وفي الصفحة (٢١) سطراً.

وسار عملنا في الكتاب وفق المنهج التالي:

١- نسخ النص نسخاً علمياً دقيقاً.

٢- مطابقة النص ومراجعته على النسخ الخطية.

٣- ضبط الشواهد الشعرية ضبطاً كاملا بالشكل، وتخريج بحورها.

٤- تخريج الآيات القرآنية وفق مواضعها من المصحف الشريف.

٥- التعليق على المواضع التي تحتاج زيادة إيضاح، أو بسط مسألة، أو بيان مشكل.

٦- عزو الشواهد الشعرية إلى مصادرها.

٧- ترقيم النص حسب قواعد الترقيم الحديثة.

٨- صنع مقدمة حول متن الشافية واعتناء العلماء بها، وترجمة وافية لابن الحاجب صاحب المتن.

٩- صنع ترجمة وافية لكل من العلامة الجاربردي، وابن جماعة، ونقره كار، والشيخ زكريا الأنصاري، وإبراهيم الكرمياني.

١٠- عمل فهارس تفصيلية لأبواب الكتاب.

١١- وضعنا متن الشافية لابن الحاجب أعلى الصفحات وشروح الشافية من أسفل مفصول بينها بخط وأشرنا للجاربردي بِ (جار) ولنقره قار بـ (نقره) ولابن جماعة بِ (جما) وللأنصاري بِ (أنصا) وذلك على يمين الصفحات المقابلة لشرح كل شارح وأما بالنسبة لكتاب الفوائد الجليلة لإبراهيم الكرمياني فقد أفردناه بقسم خاص آخر الجزء الثاني.

وأخيراً فهذا هو جهد المقل، والمرجو ممن يطلع على كتابنا فيجد فيه عيباً أن يبادرنا بالنصيحة، والتصويب، فكل معرض للخطأ، ولا كمال إلا لله سبحانه وتعالى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

المحقق

نماذج من صور النسخ الخطية







بسم الله الرحمن الرحيم

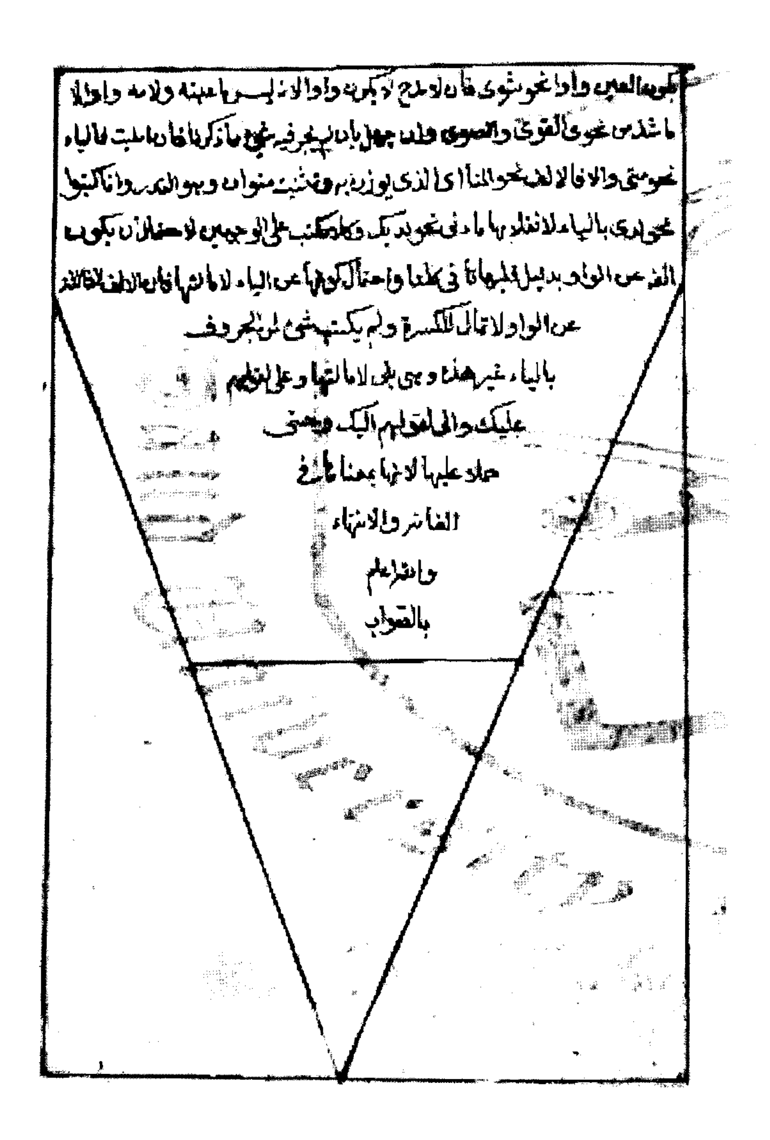
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله الطيبين

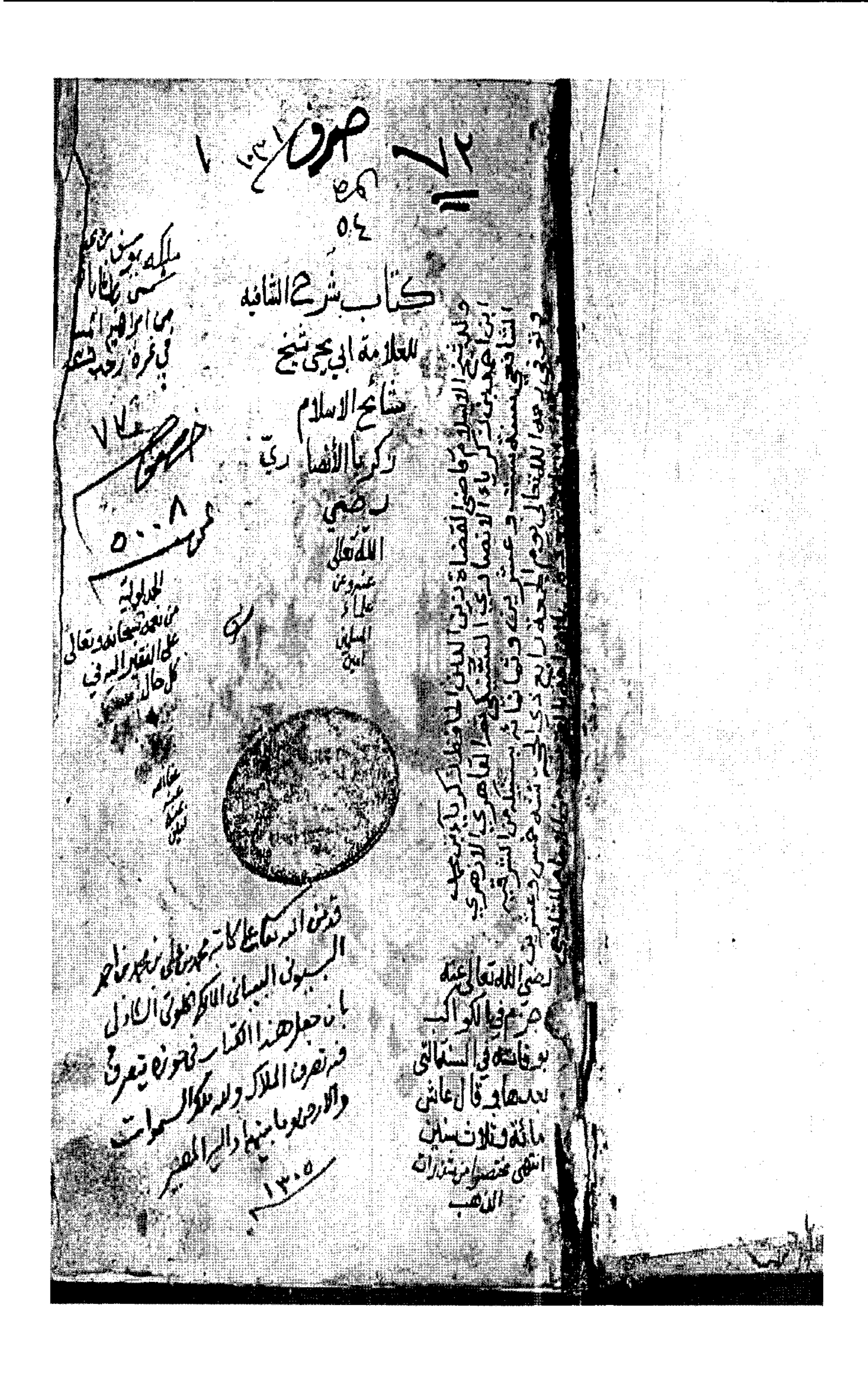
قال: وبعد فقد سألني من لا يسعني مخالفته أن ألحق مقدمتي في الإعراب ... الظاهرين ... في التصريف على نحوها ومقدمة في الخط فأجبته سائلا ومتضرعا أن ينفع بها كما نفع بأختيها والله الموفق ... متن

... من التعليقات ... من التنبيهات ... متوسطا بين الإكثار الممل والاختصار المخل مشتملا على ... على وجه تنحل به المواضع المشكلة من الشرح المنسوب إلى المصنف ... مشيرا إلى مواضع النظر منه وبين شرح غيره من الشارحين مستعينا بالله تعالى في جميع ذلك ... إنه خير مستعان وعليه التكلان ... وجعلته وسيلة للوصول إلى حضرته العلية وسدته السنية ... زاده الله تعالى العلو والتأييد ... وأدام الله ... القلوب والألسن البهما بالمدح والثناء ... إذ هو ... تبقى ببقاء الأيام والدهور ... وتبقى بكرور الأعوام والشهور ... فإنه ما سبقني أحد في هذا الفن بهذه الطريقة ... ولا نطق أحد قبلي ... بهذه الحديقة ... فأدرج فيها من التنبيهات الغريبة ... والترديدات العجيبة ... ... ويتضح حقه ووزنه ... وهو مع تنقيحه لهذا الكتاب ... التنقيح ... على ... غير مختص بهذا الكتاب ... بل ... ضبط جميع الكتب المصنفة في هذا الباب ... في هذا ... سوء الظن ... فعليه المراجعة إلى الكتب المصنفة في هذا الفن ... وإن ... في هذا المقال من المدعين ... بأن ... إن كنت من الصادقين ... هذا و... من أكابر الفضلاء وأماثل العلماء ... أن ينظروا بعين الرضا ويصلحوا ما عثروا عليه فيه من الخلل والخطاء ... فإني بالنقصان لمعترف وبالخطايا لمقترف ... وأسأل الله تعالى إلهام الصواب ... إنه على كل شيء قدير ... وبالإجابة جدير ... وهو النصير قوله التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب ... قوله علم ... المقصود ... غير المقصود ... بإخراج ... الحدود ... يعرف بها أحوال أبنية الكلم ... والحروف ... ليست بإعراب علم النحو بأقسامه أي مبحث المبنيات

التصريف علم بأصول يعرف بها
أحوال أبنية الكلم التي ليست
بإعراب ... متن



بلوغه العين واواً نحو شوى فإنه لو صح لذكرته واواً لاثنين ما عينه ولامه واواً
ما شذ من نحو القوى والصوى فلا يجوز بابه أن يجري فيه نحو ما ذكرنا فإنه ما كتبت بالياء
نحو متى وإلا فالألف نحو المنا أي الذي يوزن به وتثنيته منوان وهو الكثير وإنما كتبوا
نحو لدى بالياء لانقلابها ياء في نحو لديك وكلا تكتب على الوجهين لاحتمال أن يكون
الف عن الواو بدليل قلبها تاء في كلتا واحتمال كونها عن الياء لإمالتها لأن الألف لا تنقلب
عن الواو لا تمال للكسرة ولم يكتب شيء من الحروف
بالياء غير هذه وهي بلى لإمالتها وعلى لقولهم
عليك وإلى لقولهم إليك وحتى
حملا عليها لأنها بمعناها فرغ
الفاشر والاشباه
والله أعلم
بالصواب


كتاب شرح الشافيه
للعلامة ابي يحيى شيخ
مشائخ الاسلام
زكريا الأنصاري
رضي
الله تعالى

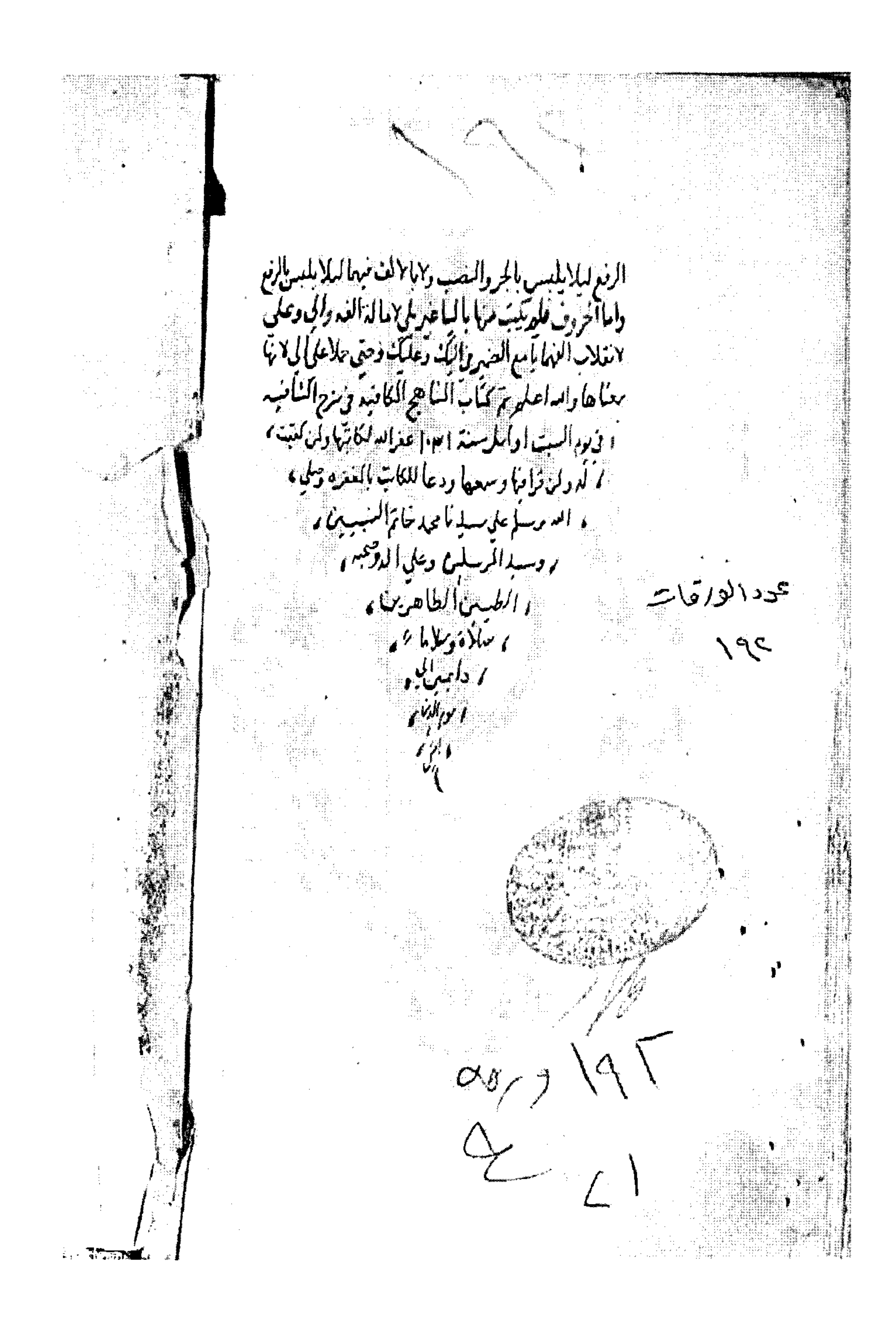
بسم الله الرحمن الرحيم قال سيدنا ومولانا
شيخ مشايخ الإسلام ملك العلماء الأعلام سلطان الفقهاء
والأصوليين علم النحاة والمفسرين رحلة المحدثين نسيج
زمانه فريد عصره وأوانه أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي
رحمه الله رحمة واسعة وأعاد على المسلمين من بركاته آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي تفضل وتكرم والصلاة والسلام على
رسوله صلى الله عليه وسلم وبعد فهذا شرح لطيف
وضعته على الشافية في علمي التصريف والخط تأليف الإمام
والحبر الهمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر
ابن يونس بن الحاجب المصري المالكي رحمه الله يحل ألفاظها
ويبرز دقائقها ويحقق مسائلها ويحرر دلائلها على وجه لطيف
ومنهج منيف حاو على الحسن والتحرير خال عن التطويل [illegible]
وسميته المناهج الكافية في شرح الشافية والله أسأل
أن ينفع به وهو حسبي ونعم الوكيل قال المؤلف بسم الله الرحمن الرحيم
أي أؤلف والاسم مشتق من السمو وهو العلو أو من الوسم
وهو العلامة والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق
لجميع المحامد دال عليه تعالى دلالة جامعة لمعاني أسمائه
الحسنى كلها ما علم منها وما لم يعلم ولذلك تعالى في كل اسم من أسمائه
سوى اسم الله هو من أسماء الله ولا ينعكس والرحمن والرحيم
اسمان بنيا للمبالغة من رحم والرحمة لغة رقة القلب تقتضي

التفضل

التفضل والتفضل غايتها وأسماء الله تعالى المأخوذة من ذلك
إنما تؤخذ باعتبار الغاية دون المبدأ والرحمن أبلغ من الرحيم
لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطّع
وقدم عليه كما في القرآن لمناسبة الفواصل ولتقدم رحمة
الدنيا العامة على رحمة الآخرة الخاصة بالمؤمنين كما قيل رحمن
الدنيا ورحيم الآخرة الحمد لله بدأ بالبسملة والحمدلة اقتداء
بالكتاب العزيز وعملا بخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله
الرحمن الرحيم فهو أقطع وفي رواية بالحمد لله فهو أجذم كغيره من
الأسانيد عملا بالروايتين وإشارة إلى أنه لا تعارض بينهما إذ
الابتداء حقيقي وإضافي فالحقيقي حصل بالبسملة والإضافي
بالحمدلة وقدم البسملة عملا بالكتاب والإجماع والحمدلة خبرية
لفظا إنشائية معنى والحمد مختص بالكتاب [illegible] بالله [illegible]
الجملة رب العالمين أي مالك جميع الخلق من الإنس والجن
والملائكة والدواب وغيرهم وكل منها يطلق عليه عالم يقال
عالم الإنس وعالم الجن إلى غير ذلك وغلب في جمعه بالياء والنون
أولو العلم على غيرهم وهو من العلامة لأنه علامة على موجده
وصلى الله وسلم على سيدنا محمد سمي محمدا لكثرة خصاله الحميدة
خاتم النبيين بنص القرآن وعلى آله هم مؤمنو بني هاشم
وبني المطلب وصحبه هو اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو
من اجتمع مؤمنا بمحمد صلى الله عليه وسلم وقرن الثناء على الله
تعالى بالصلاة على من ذكر أما على محمد فلقوله تعالى ورفعنا



الرفع لئلا يلتبس بالجر والنصب ولا بالألف فيهما لئلا يلتبس بالرفع
وأما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير بلى لإمالة ألفه وإلى وعلى
لانقلاب ألفهما ياء مع الضمير إليك وعليك وحتى حملا على إلى لأنها
معناها والله أعلم تم كتاب الناهج الكافية في شرح الشافية
في يوم السبت أواخر سنة ١٢٠١ غفر الله لكاتبها ولمن كتبت
له ولمن قرأها وسمعها ودعا للكاتب بالمغفرة وصلى
الله وسلم على سيدنا محمد خاتم النبيين
وسيد المرسلين وعلى آله وصحبه
الطيبين الطاهرين
صلاة وسلاما
دائمين إلى
يوم الدين
آمين
آمين

عدد الأوراق
١٩٢

١٩٣

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

«متن الشافية» لابن الحاجب

رب تمم بِالْخَيرِ

الْحَمد لله رب الْعَالمين، وَصلى الله على سيدنَا مُحَمَّد خَاتم النَّبِيين، وعَلى آله وَصَحبه أَجْمَعِينَ.

سَأَلَني من لَا يسعني مُخَالفَته أَن أُلحق بمقدمتي فِي الْإِعْرَاب مُقَدّمَة فِي التصريف على نَحْوهَا، ومقدمة فِي الْخط، فأجبته سَائِلاً متضرعاً أَن ينفع بهما، كَمَا نفع بأختهما، وَالله الْمُوفق.

[تَعْرِيف التصريف]

التصريف: علم بأصول يعرف بهَا أَحْوَال أبنية الْكَلم الَّتِي لَيست بإعراب.

[أَنْوَاع الأَبْنِيَة]

وأبنية الِاسْم الْأُصُول ثلاثية ورباعية وخماسية.

وأبنية الْفِعْل ثلاثية ورباعية.

[الْمِيزَان الصرفي]

ويُعَبَّرُ عَنْهَا بِالْفَاءِ وَالْعين وَاللَّام، وَمَا زَاد بلام ثَانِيَة وثالثة، ويُعَبَّر عَن

الزَّائِد بِلَفْظِهِ، إِلَّا الْمُبدل من تَاء الافتعال فَإِنَّهُ بالتَّاءِ، وَإِلَّا المكرر للإلحاق أَو لغيره فَإِنَّهُ بِمَا تقدمه، وَإِن كَانَ من حُرُوف الزِّيَادَة إِلَّا بثبت، وَمن ثَمَّ كَانَ حِلْتِيْتٌ فِعْلِيْلاً لَا فِعْلِيْتا، وَسَحْنُون وعُثْنُون فُعْلُولاً لَا فُعْلُونا، لذَلِك ولعدمه، وَسَحْنُون إِن صَحَّ الْفَتْح ففَعْلون لَا فَعْلُول كحمدون، وَهُوَ مُخْتَصّ بِالْعلم لندور فَعْلُول، وَهُوَ صَعْفُوق، وخَرْنُوب ضَعِيف، وسَمْنَان فَعْلان، وخَــزْعَــال نَادِر، وبُطْنَان فُعْلان، وَقِرْطَاس ضَعِيف مَعَ أَنه نقيض ظَهران. ثمَّ إِن كَانَ قلب فِي الْمَوْزُون قلبت الزِّنَةُ مثله كَقَوْلِك فِي آدر: أَعْفُل.

[الْقلب المكاني]

وَيعرف الْقلب بِأَصْلِهِ كناء يناء مَعَ النأي، وبأمثلة اشتقاقه كالجاه وَالْحَادِي والقسي، وبصحته كأيس، وبقلة اسْتِعْمَاله كآرام وآدر، وبأداء تَركه إِلَى همزتين عِنْد الْخَلِيل، نَحْو: جَاءَ، أَو إِلَى منع الصّرْف بِغَيْر عِلّة على الْأَصَح، نَحْو: أَشْيَاء، فَإِنَّهَا لفعلاء، وَقَالَ الْكسَائي: أفعَال، وَقَالَ الْفراء: أفعاء، وَأَصلهَا أفعلاء.

وَكَذَلِكَ الْحَذف كَقَوْلِك فِي قَاض: فاع، إِلَّا أَن يُبَيَّنَ فيهمَا.

[الصَّحِيح والمعتل]

وتنقسم إِلَى صَحِيح ومعتل، فالمعتل مَا فِيهِ حرف عِلّة، وَالصَّحِيح بِخِلَافِهِ، فالمعتل بِالْفَاءِ مِثَال، وبالعين أجوف وَذُو الثَّلَاثَة، وباللام مَنْقُوص وَذُو الْأَرْبَعَة، وبالفاء وَالْعين أَو بِالْعينِ وَاللَّام لفيف مقرون، وبالفاء وَاللَّام لفيف مفروق.

[أبنية الاسْم الثلاثي الْمُجَرّد]

وللاسم الثلاثي الْمُجَرّد عشرَة أبنية، وَالْقِسْمَة تَقْتَضِي اثْنَي عشر بناءً،

سقط مِنْهَا (فُعِلٌ وَفِعُلٌ) استثقالا. وَجُعِل الدئِل مَنْقُولاً، والحِبُك إن ثَبت فعلى تدَاخل اللغتين فِي حرفي الْكَلِمَة. وَهِي: فَلْسٌ وَفَرَسٌ وكتف وعَضُد وَحِبْر وعنب وإبل وقُفْل وصُرد وعُنُق.

[رَدُّ بعضِ الأَبْنِيَةِ إِلَى بعضٍ]

وَقد يُرَدُّ بعض إِلَى بعض، فَفعِل مِمَّا ثَانِيه حرف حلق كفَخِذٍ يجوز فِيهِ: فَخْذٌ، وفِخْذٌ، وفِخِذٌ، وَكَذَلِكَ الْفِعْل كشهد وَنَحْو كتِفٍ يجوز فِيهِ: كَتْفٌ، وكِتْف، وَنَحْو عَضُد يجوز فِيهِ: عَضْد، وَنَحْو عُنُق يجوز فِيهِ: عُنْق، وَنَحْو: إبل، وبِلِزٍ يجوز فيهمَا: إبْلٌ وبِلْزٌ، وَلَا ثَالِث لَهما، وَنَحْو: قُفْلٍ يجوز فِيهِ: قُفُلٌ على رَأْي، لمجيء عُسُرٍ وَيُسُرٍ.

[أبنية الاسْم الرباعي الْمُجَرّد]

وللرباعي الْمُجَرّد خَمْسَة: جَعْفَر وزِبْرِج وبُرْثُن وَدِرْهَم وقِمَطْر.

وَزَاد الْأَخْفَش نَحْو: جُخْدَبٍ.

وَأما جَنَدِل وعُلَبِط، فتوالي الحركات حملهما على بَاب جَنَادلَ وعُلابِط.

[أبنية الاسْم الخماسي الْمُجَرّد]

وللخماسي الْمُجَرّد أَرْبَعَة: سَفَرْجَلٌ، وقِرْطَعْبٌ، وجَحْمَرِشٌ، وقُذَعْمِلٌ.

[أبنية الاسْم الْمَزِيد فِيهِ]

وللمزيد فِيهِ أبنية كَثِيرَة، وَلم يَجِيء فِي الخماسي إِلَّا: عَضْرَفُوْطٌ، وخُزَعْبِيْلٌ، وقِرْطَبُوسٌ، وقَبَعْثَرى، وخَنْدَرِيْسٌ، على الْأَكْثَر.

[أَحْوَال الأَبْنِيَة]

وأحوال الْأَبْنِيَة قد تكون للْحَاجة: كالماضي، والمضارع، وَالْأَمر، وَاسم الْفَاعِل، وَاسم الْمَفْعُول، وَالصّفة المشبهة، وَأفْعل التَّفْضِيل، والمصدر، واسمي الزَّمَان وَالْمَكَان، والآلة، والمصغر، والمنسوب، وَالْجمع، والتقاء الساكنين، والابتداء، وَالْوَقْف.

وَقد تكون للتوسع: كالمقصور، والممدود، وَذي الزِّيَادَة.

وَقد تكون للمجانسة: كالإمالة.

وَقد تكون للاستثقال: كتخفيف الْهمزَة، والإعلال، والإبدال، والإدغام، والحذف.

الْمَاضِي

للثلاثي الْمُجَرّد ثَلَاثَة أبنية: فَعَلَ، وَفَعِلَ، وَفَعُلَ، نَحْو: ضربه، وَقَتله، وَجلسَ، وَقعد، وشربه، وومِقَه، وَفَرح، ووثق، وكرُم.

وللمزيد فِيهِ خَمْسَة وَعِشْرُونَ:

مُلْحق بدحرج نَحْو: شَمْلَلَ وحَوْقَلَ وبَيْطَرَ وجَهْوَرَ وقَلْنَسَ وقَلْسَىْ.

مُلْحق بتدحرج نَحْو: تَجَلْبَبَ وتَجَوْرَبَ وتَشَيْطَنَ وتَرَهْوَكَ وتَمَسْكَنَ وتَغَافَلَ وَتَكَلَّمَ.

وملحق باحْرَنْجَمَ نَحْو: اقْعَنْسَسَ واسْلَنْقَى.

وَغير مُلْحق نَحْو: أَخْرَجَ وجَرَّبَ وَقَاتَلَ وَانْطَلَقَ واقْتَدَرَ واسْتَخْرَجَ واشْهَابَ واشْهَبَ واغْدَوْدَنَ واعْلَوَّطَ.

واسْتَكَانَ قيل: افْتَعَلَ من السُّكُون فالمد شَاذ، وَقيل: اسْتَفْعَلَ من كَانَ فالمد قياسي.

فَفَعَل لمعان كَثِيرَة، وَبَاب المغالبة يبْنى على فَعَلْتُه أَفْعُلهُ بِالضَّمِّ نَحْو:

كارمني فكَرَمْتُه أكْرُمه، إلّا بَاب: وعدت وبعت ورميت، فَإِنَّهُ أَفْعِلُهُ بِالْكَسْرِ، وَعَن الْكسَائي فِي نَحْو: شَاعَرْتُه فَشَعَرْتُه أَشْعَرُهُ بِالْفَتْح.

وَفَعِل يكثر فِيهِ الْعِلَل وَالْأَحْزَان وأضدادها، كسَقِم وَمَرِض وبَرِيء وحَزِن وَفَرِح.

وتجيء الألوان والعيوب والحُلِيُّ كلهَا عَلَيْهِ، وَقد جَاءَ: أَدم وَسمُر وعجُف وحمُق وخرُق وعجُم ورعُن بِالْكَسْرِ وَالضَّم.

وَفَعُل لأفعال الطبائع وَنَحْوهَا، كحَسُن وقَبُح وَكَبُر وَصَغُر، فَمن ثَمَّ كَانَ لَازِماً.

وشَذَّ رحُبَتْك الدَّارُ، أَي: رَحُبَتْ بك.

وَأما بَابُ سُدْتُه فَالصَّحِيح أَن الضَّم لبَيَان بَنَات الْوَاو، لَا للنَّقْل، وَكَذَلِكَ بَاب بِعْتُه، وراعوا فِي بَاب خِفْتُ بَيَان البنية.

وأفْعَلَ للتعدية غَالِباً، نَحْو: أجلسته، وللتعريض نَحْو: أبَعْتُه، ولصيرورته ذَا كَذَا نَحْو: أغَدَّ الْبَعِير، وَمِنْه أحصد الزَّرْع، ولوجوده على صفة، نَحْو: أَحْمَدْتُهُ وأَبْخَلْتُهُ، وللسلب نَحْو: أَشْكَيْتُهُ، وَبِمَعْنى فَعَل نَحْو: قِلْتُه وأَقَلْتُه.

وَفَعَّل للتكثير غَالِباً نَحْو: غَلَّقْتُ وَقطّعْتُ وجَوّلْتُ وطَوَّفْتُ، وَمَوْت الإبل. وللتعدية نَحْو: فَرَّحْتُهُ، وَمِنْه: فَسقْتُه، وللسلب نَحْو: جَلَّدْتُ الْبَعِير، وقَرَّدْتُه. وَبِمَعْنى فَعَل نَحْو: زِلْتُه وزَيَّلْتُه.

وفاعَل لنسبة أَصله إِلَى أحد الْأَمريْنِ مُتَعَلقاً بِالْآخرِ للمشاركة صَرِيحاً. فَيَجِيء الْعَكْس ضمناً، نَحْو: ضاربته وشاركته، وَمن ثَمَّ جَاءَ غير الْمُتَعَدِّي مُتَعَدِّياً نَحْو: كارمته وشاعرته، والمتعدي إِلَى وَاحِد مُغَاير للفاعل مُتَعَدِّياً إِلَى اثْنَيْنِ نَحْو: جاذبته الثَّوْب، بِخِلَاف شاتمته، وَبِمَعْنى فعل نَحْو: ضاعفت، وَبِمَعْنى فَعَل نَحْو: سَافَرت.

وتَفَاعَلَ لمشاركة أَمريْن فَصَاعِداً فِي أَصله صَرِيحاً، نَحْو: تشاركا، وَمن ثَمَّ نقص مَفْعُولاً عَن فَاعل، وليدل على أَن الْفَاعِل أظهر أَن أَصله حَاصِل لَهُ وَهُوَ مُنْتَفٍ عنه، نَحْو: تجاهلت وتغافلت، وَبِمَعْنى فَعَل نَحْو: توانيت ومطاوع، فَاعل نَحْو: بَاعَدْتُه فتبَاعَدَ.

وَتَفَعَّلَ لمطاوعة فَعَّل نَحْو: كَسَّرته فتكسر، وللتكلف نَحْو: تشجع وتحلم، وللاتخاذ نَحْو: توسد الحجر، وللتجنب نَحْو: تأثم وتحرج، وللعمل المتكرر فِي مُهْلَة نَحْو تجرعته، وَمِنْه: تفهم، وَبِمَعْنى اسْتَفْعَلَ نَحْو: تكبَّر وتعظَّم.

وانْفَعَلَ لَازم مُطَاوع فَعَلَ، نَحْو: كَسرته فانكسر، وَقد جَاءَ مُطَاوع أفْعَلَ نحو: شَفَقْتُهُ فانْسَفَقَ، وأزعجته فانزعج قَلِيلاً، وَيخْتَص بالعلاج والتأثير، وَمن ثَمَّ قيل: انْعَدم خطأ.

وافْتَعَلَ للمطاوعة غَالِباً نَحْو: غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ، وللاتخاذ نَحْو: اشتوى، وبمعنى تفاعل نَحْو: اجتَوَرُوا واختصموا، وللتصرف نَحْو: اكْتسب.

واسْتَفْعَلَ للطلب غَالِباً إِمَّا صَرِيحاً، نَحْو: اسْتَكْتَبْتُهُ، أَو تَقْديراً نَحْو: اسْتَخْرَجْتُهُ، وللتَّحَوُّل نَحْو: اسْتَحْجَرَ الطين، و:

إِن الْبَغَاث بِأَرْضِنَا تَسْتَنْسِرُ...

وَبِمَعْنى فَعَلَ نَحْو: قَرَّ وَاسْتقر.

[بِنَاء الْفِعْل الرباعي]

وللرباعي الْمُجَرّد بِنَاء وَاحِد نَحْو: دحرجته، ودَرْبَخَ أَي: ذَلَّ.

وللمزيد فِيهِ ثَلَاثَة نَحْو: تَدَحْرَجَ واحْرَنْجَمَ واقْشَعَرّ وَهِي لَازِمَة.

الْمُضَارع

الْمُضَارعُ بِزِيَادَة حرف المضارعة على الْمَاضِي:

فَإِن كَانَ مُجَرداً على فَعَلَ كُسِرتْ عينه، أَو ضمت، أَو فتحت إِن كَانَ الْعين أَو اللَّام حرف حلق غير ألف، وشذ أبي يَأْبَى، وَأما قَلَى يَقْلَى فعامرية، وركَنَ يَرْكَنُ فمن التَّدَاخُل، ولزموا الضَّم فِي الأجوف بِالْوَاو، والمنقوص بهَا،

وَالْكَسْر فيهمَا بِالْيَاءِ، وَمن قَالَ: طَوَّحْتُ وأَطْوَحُ، وتَوَّهْتُ وأَتْوُهُ، فطاح يطيح، وتاه يتيه، شَاذ عِنْده، أَو من التَّدَاخُل، وَلم يضموا فِي الْمِثَال، وَوجد يجد ضَعِيف، ولزموا الضَّم فِي المضاعف الْمُتَعَدِّي، نَحْو: يشُدُّ ويمُدُّ.

وَإِن كَانَ على فَعِل فتحت عينه أَو كسرت إِن كَانَ مِثَالاً وطيئ تَقول فِي بَاب بَقِيَ يَبْقى: بَقى يَبْقى، وَأما فَضِل يفضُل، وَنعِمَ ينعُم فَمن التَّدَاخُل.

وَإِن كَانَ على فَعُل ضمت عينه.

وَإِن كَانَ غير ذَلِك كُسِرَ مَا قبل الآخر مَا لم يكن أول ماضيه تَاء زَائِدَة نَحْو: تعلَّم وتجاهل، فَلَا يُغير أَو لم تكن اللَّام مكررة، نَحْو: احمر واحمار، فيدغم، وَمن ثَمَّ كَانَ أصل مضارع أفْعَلَ: يُؤَفْعِلُ، إِلَّا أَنه رُفِضَ لما يلْزم من توالي همزتين فِي الْمُتَكَلّم، فَخفف الْجَمِيع، وَقَوله: [الرجز]

فــإِنَّــهُ أَهْــلٌ لأَنْ يُــؤَكْــــرَمَــا . . .

شَاذ.

وَالْأَمر، وَاسم الْفَاعِل، وَاسم الْمَفْعُول، وأفعل التَّفْضِيل، تقدّمت[١].

الصّفة المشبهة

من نَحْو: فَرِحَ على فَرِحٍ غَالِباً، وَقد جَاءَ مَعَه فِي بَعْضهَا الضَّم، نَحْو: نَدُس وحذرٌ وَعجل، وَجَاءَت على: سليم وشَكْس وحر وصِفْرٍ وغيور، وَمن الألوان والعيوب والحُلي على أفْعَل.

وَمن نَحْو: كَرُمَ على كريم غَالِباً، وَجَاءَت على: خَشِنٍ وَحَسَنٍ وصَعْبٍ أدامة، ومنه قول عمر في ابن مسعود رضي الله عنهما كنفي مُلئ علماً، وودَّ أصله وتد ادغم، والجاذلُ المنتصب، وصُلْبٍ وجَبَانٍ وشُجاع ووَقُورٍ وجُنُبٍ.

وَهِي من فَعَلَ قَليلَة، وَجَاءَ نَحْو: حَرِيص وأشْيَبَ وضيق.

---

(١) يريد الكلام عنها في المقدمة الكافية.

ويجيء من الْجَمِيع بِمَعْنى الْجُوع والعطش وضدهما على فَعْلان نَحْو: جَوْعَانَ وشَبْعَانَ وعَطْشَانَ ورَيَّانَ.

الْمصدر

أبنية الثلاثي الْمُجَرّد كَثِيرَة نَحْو:

قتل، وفسق، وشغل، ورَحْمَة، ونِشْدَةٍ، وكُدْرة، ودَعوى، وذكرى، وبشرى، ولَيَّان، وحرمان، وغُفران، ونَزَوَان، وطلب، وخَنِق، وصِغَر، وهُدى، وغَلَبَة، وسرقة، وذَهَاب، وصِرَاف، وسؤال، وزَهَادة، ودراية، ودخُول، وقبُول، ووَجِيْف، وصُهُوبَة، ومدخل، ومرجع، ومَسْعَاة، ومَحْمِدةٍ، وبُغَاية، وكراهية.

إِلَّا أَن الْغَالِب فِي (فَعَلَ) اللَّازِم نَحْو: رَكَعَ على رُكُوع، وَفِي الْمُتَعَدِّي نَحْو: ضَرَبَ على ضَرْبٍ، وَفِي الصَّنَائِع وَنَحْوهَا نَحْو: كَتَبَ على كِتَابَة، وَفِي الِاضْطِرَاب نَحْو: خَفَقَ على خَفَقَانٍ، وَفِي الْأَصْوَات نَحْو: صَرَخَ على صُرَاخ.

وَقَالَ الْفراء: إِذا جَاءَك فَعَلَ مِمَّا لم يُسمع مصدره فاجعله فَعْلاً للحجاز، وفُعُولاً لنَجْدٍ، وَنَحْو: هُدىً وقِرىً مُخْتَصّ بالمنقوص، وَنَحْو: طَلَبٍ مُخْتَصّ بيَفْعُلُ إِلَّا جلب الْجُرْح والغَلَبَ.

وَ(فَعِلَ) اللَّازِم نَحْو: فَرِحَ على فَرَحٍ، والمتعدي نَحْو: جَهِلَ على جَهْلٍ، وَفِي الألوان والعيوب نَحْو: سَمِرَ وأَدِمَ على سُمْرَةٍ وأُدْمَةٍ.

وَ(فَعُلَ) نَحْو: كَرُمَ على كَرَامَة غَالِباً، وَعِظَمٍ كثيراً، وكَرَمٍ نَحوه.

والمزيد فِيهِ والرباعي قِيَاسٌ، فنحو: أَكْرَمَ على إِكْرَام، وَنَحْو: كَرَّمَ على تَكْرِيم وتَكْرِمَةٍ، وَجَاء: كِذَّاب وَكِذَاب، والتزموا الْحَذف والتعويض فِي نَحْو: تَعْزِيَة وإجازة، واستجازة، وَنَحْو: ضَارب على مُضَارَبَة وضِرَاب، ومِرَّاءٌ شَاذ، وَجَاء قِيْتَالٌ، وَنَحْو: تَكَرَّمَ على تَكَرُّم، وَجَاء تملاق، وَالْبَاقِي وَاضح وَنَحْو: الترداد والتجوال والحِثِّيْثَى، والرِّمِّيَّا للتكثير.

[الْمصدر الميمي]

وَيَجِيء الْمصدر من الثلاثي الْمُجَرّد أَيْضاً على (مَفْعَلٍ) قِيَاساً مطرداً، كـ: مقتل ومضرب، ومشرب، وَأما: مَكْرُم ومَعُوْن وَلَا غَيرهمَا فنادران حَتَّى جَعلهمَا الْفرّاء جمعاً لمَكْرُمَةٍ ومَعُوْنَةٍ.

وَمن غَيره جَاءَ على زنة الْمَفْعُول كـ: مُخْرَجٍ، ومُسْتَخْرَج، وَكَذَلِكَ الْبَاقِي.

وَأما مَا جَاءَ على (مَفْعُولٍ) كـ: المَيْسُورِ، والمَعْسُور، والمَجْلُود، والمَفْتُون، فقليل. و(فَاعِلَةٌ) كـ: الْعَافِيَة وَالْعَاقبَة والباقية والكاذبة أقلُّ.

وَنَحْو: دحرج على دحرجة ودحراج، بِالْكَسْرِ وَنَحْو: زلزل على زلزال بِالْفَتْح وَالْكَسْر.

[اسْم الْمرة]

والمرّةُ من الثلاثي الْمُجَرّد مِمَّا لَا تَاء فِيهِ على (فَعْلَةٍ) نَحْو: ضَرْبَة وقتلة، وَمَا عداهُ على الْمصدر الْمُسْتَعْمل نَحْو: إنَاخَةٍ، فَإِن لم تكن تَاء زدتها.

وأَتَيْتُهُ إِتْيَانَةٌ ولَقِيْتُه لِقَاءَة شَاذٌ.

[أَسمَاء الزَّمَان وَالْمَكَان]

أَسمَاء الزَّمَان وَالْمَكَان مِمَّا مضارعه مَفْتُوح الْعين أَو مضمومها، وَمن المنقوص على (مَفْعَلٍ) نَحْو: مَشْرَبٍ ومَقْتَل ومَرْمى، وَمن مكسورها والمثال على (مَفْعِل) نَحْو: مَضْرِب ومَوْعِدٍ.

وَجَاء: المَنْسِكُ والمَجْزر والمَنْبِت والمَطْلِع والمَشْرِق وَالْمَغْرِب والمَفْرِق والمَسْقِط والمَسْكِن والمَرْفِق وَالْمَسْجِد والمَنْخِرُ.

وَأما مِنْخِرٌ ففرعٌ كــ: مِنْتِنٍ، وَلَا غيرهمَا.
وَنَحْو: المَظَنَّةِ والمَقْبُرَةِ فتحاً وضماً لَيْسَ بِقِيَاس.
وَمَا عداهُ فعلى لفظ الْمَفْعُول.

[اسْم الآلة]

الْآلَة على: مِفْعَلٍ ومِفْعَالٍ ومِفْعَلَةٍ، كــ: المِحْلَب والمِفْتَاح والمِكْسَحَة.
وَنَحْو: المُسْعُط والمُنْخُل والمُدُق والمُدْهُن والمُكْحُلة والمُحْرُضَة لَيْسَ بِقِيَاس.

[التصغير]

المصغر: الْمَزِيد فِيهِ ليدل على تقليل، فالمتمكن يضم أوله وَيفتح ثَانِيَة وبعدهما يَاء سَاكِنة، وَيكسر مَا بعْدهَا فِي الْأَرْبَعَة إِلَّا فِي تَاء التَّأْنِيث، وَأَلِفي التَّأْنِيث، وَالْألف وَالنُّون المشبهتين بهما، وَألف أَفعَال جمعاً.

وَلَا يُزَاد على أَرْبَعَة، فَلذَلِك لم يَجِيء فِي غَيرهَا إِلَّا: فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيلٌ، وَإِذا صُغِّر الخماسيُّ - على ضعفه - فَالْأولى حذفُ الْخَامِس، وَقيل: مَا أشبه الزَّائِد، وَسمع الْأَخْفَش: سُفَيْرِجَلٌ.

وَيردُّ نَحْو: بَاب، وناب، وميزان، ومُوْقِظٍ إِلَى أَصله لذهاب الْمُقْتَضِي بِخِلَاف: قَائِم وتراث وأُدَدٍ، وَقَالُوا: عُيَيْدٌ لقَولهم: أَعْيَادٌ.

فَإِن كَانَت مُدَّة ثَانِيَة فالواو، نَحْو: ضُوَيْرِبٍ فِي ضَارب، وضُوَيْرِيْبٍ فِي ضِيْرَاب.

وَالِاسْم على حرفين يردُّ محذوفة، تَقول فِي عدَّةٍ، وكل اسْماً: وُعَيْدَةٌ وأُكَيْلٌ، وَفِي سَهٍ، ومُذْ اسْماً: سُتَيْهَةٌ، ومُنَيْذٌ.

وَفِي دَمٍ، وحِرٍ: دُمَيّ وحُرَيْحٌ، وَكَذَلِكَ بَاب: ابْن، وَاسْمٍ، وَأُخْتٍ، وَبنتٍ، وهَنْتٍ، بِخِلَاف بَاب: مَيْتٍ، وهَارٍ، ونَاسٍ.

وَإِذا ولي يَاء التصغير وَاوٌ أَو ألف منقلبةٌ، أَو زَائِدَة قلبت يَاء، وَكَذَلِكَ الْهمزَة المنقلبة بعْدهَا، نَحْو: عُرَيَّةٍ، وَعُصَيَّةٍ، ورُسَيَّلةٍ، وتصحيحه فِي بَاب: أُسَيِّدٍ وجَدَيِّلٍ قَلِيل، فَإِن اتّفق اجْتِمَاع ثَلَاث ياءات حذفت الْأَخِيرَة نِسْيَاً، على الْأَفْصَح كَقَوْلِك فِي عَطاء وإداوة وغاوية وَمُعَاوِيَة: عُطَي وأُدَيَّة وغُوَيَّة ومُعَيَّةُ، وَقِيَاس أحوى: أُحَيُّ، غير منصرف، وَعِيسَى يصرفهُ، وَقَالَ أَبُو عَمْرو: أُحَيّ، وعَلى قِيَاس أُسَيْوِد: أُحَيْوٍ.

وَيُزَادُ للمؤنث الثلاثي بِغَيْر تَاء تَاء، كــ: عُيَيْنَة وأُذَيْنَةٍ وعُرَيْبٌ وعُرَيْسٌ شَاذٌ، بِخِلَاف الرباعي كــ: عُقَيْرِب.

وقُدَيْدِيْمَةٌ، ووُرَيِّئَةٌ، شَاذٌ.

وتحذف ألف التَّأْنِيث الْمَقْصُورَة غير الرَّابِعَة كــ: جُحَيْجِبٍ، وحُوَيْلِيّ فِي: جَحْجَبَى، وحَوْلَايَا، وَتثبت الممدودة مُطلقاً ثُبُوت الثَّانِي فِي بعلبك.

والمدة الْوَاقِعَة بعد كسرة التصغير تنْقَلب يَاء إِن لم تكن إِيَّاهَا، نَحْو: مُفَيْتِيح، وكُرَيْدِيْسٍ، وَذُو الزيادتين غَيرهَا من الثلاثي تحذف أقلهما فَائِدَة، كــ: مُطَيلق، ومُغَيْلم، ومُضَيْرب، ومُقَيْدم، فِي: مُنْطَلِقٍ، ومُغْتَلِم، ومُضَارِبٍ، ومُقَدِّمٍ، فَإِن تَسَاويا فمخيَّرٌ، كــ: قُلَيْنِسَة وقُلَيْسِيَة وحُبَيْنِطٍ وحُبَيْطٍ، وَذُو الثَّلَاث غَيرهَا تُبَقّى الفُضْلى مِنْهَا، كــ: مُقَيْعِس فِي مُقْعَنْسِس، وتحذف زيادات الرباعي كلهَا مُطلقاً غير الْمدَّة كــ: قُشَيْعِر فِي مُقْشَعِر، وحُرَيْجِيْمٍ فِي احْرِنْجَام، وَيجوزُ التعويضُ عَن حذف الزِّيَادَة بِمدَّة بعد الكسرة فِيمَا لَيست فِيهِ كــ: مُغَيْلِيْمٍ فِي مُغْتَلِمٍ.

وَيُرَدُّ جمع الْكَثْرَة لَا اسْم الْجمع إِلَى جمع قِلَّتِهِ، فيُصَغَّرُ نَحْو: غُلَيْمَةٍ فِي غِلْمَان، أو إِلَى واحده، فيُصَغَّرُ ثمَّ يُجْمَعُ جمع السَّلامَة، نَحْو: غُلَيِّمونَ ودُوَيْرَاتٍ.

وَمَا جَاءَ على غير مَا ذُكر كــ: أُنَيْسِيَانٍ وعُشَيْشِيَةٍ وأُغَيْلِمَةٍ وأُصَيْبِيَةٍ شَاذٌ.

وَقَوْلهمْ: أُصَيْغِرُ مِنْك، ودُوَيْنَ هَذَا، وفُوَيْقَ هَذَا لتقليل مَا بَينهمَا، وَنَحْو: مَا أُحَيْسِنَهُ شَاذ، وَالْمرَاد المتعجب مِنْهُ، وَنَحْو: جُمَيْلٍ، وكُعَيْتٍ لطائرين، وكُمَيْتٍ للْفرس مَوْضُوع على التصغير.

وتصغير التَّرْخِيم تحذف مِنْهُ كل الزَّوَائِد ثمَّ يصغر، كــ: حُمَيْدٍ فِي أَحْمد.

وخولف بِالْإِشَارَةِ والموصول فأُلْحِقَتْ قبل آخرهما يَاء، وزيدت بعد آخرهما ألف، فَقيل: ذَيَّا وتَيَّا واللَّذَيَّا واللَّتَيَّا واللَّذيَّان واللَّتَيَّان واللَّذَيُّونَ واللتَيَّاتُ.

ورفضوا تَصْغِير الضمائر وَنَحْو: أَيْن، وَمَتى، وَمَنْ، وَمَا، وَحَيْثُ، ومنذ، وَمَعَ، وَغير، وحسبك، وَالِاسْم عَاملاً عمل الْفِعْل، فَمن ثَمَّ جَازَ ضُوَيْرِبُ زيدٍ، وَامْتنع ضويرب زيداً.

[النّسَب]

الْمَنْسُوب: الملحق آخِره يَاء مُشَدّدَة لتدل على نسبته إِلَى الْمُجَرّد عَنْهَا، وَقِيَاسه حذف تَاء التَّأْنِيث مُطلقاً، وَزِيَادَة التَّثْنِيَة وَالْجمع، إِلَّا علماً قد أعرب بالحركات، فَلذَلِك جَاءَ قِنَّسْرِيٌّ وقِنَّسْرِيْنِيٌّ.

وَيفتح الثَّانِي من نَحْو: نَمِرٍ والدُّئِل بِخِلَاف تَغْلِبيّ على الْأَفْصَح.

وتحذف الْيَاء وَالْوَاو من فَعِيْلَةَ وفَعُولَةَ بِشَرْط صِحَة الْعين، وَنفي التَّضْعِيف كــ: حَنَفِيّ وشَنَئِيّ، وَمن فُعَيْلَة غير مضاعفة كــ: جُهَني، بِخِلَاف شَدِيْدِيّ وطَوِيْلي، وسَلِيْقِيُّ وسَلِيْمِيّ فِي الأزد، وعَمِيْرِيُّ فِي كلبٍ شَاذ، وعُبَدِيُّ وجُذَمِيُّ فِي بني عَبْيْدَة وجَذِيْمة

أشذ، وخُرَيْبِيُّ شَاذ، وثقَفِيُّ وقُرَشِيُّ وفُقَمِيُّ فِي كِنَانَة، ومُلَحِيُّ فِي خُزَاعَة شَاذٌ.

وتحذف الْيَاء من المعتل اللَّام من الْمُذكر والمؤنث، وتقلب الْيَاء الْأَخِيرَة واواً كــ: غَنَوِيّ وقَصَوِيّ وأُمَوِيّ، وَجَاء أُمَيّيُّ بِخِلَاف غَنَوِيّ. وأَمَوِيُّ شَاذ، وَأُجْرِيَ تَحَوِيُّ فِي تَحِيَّة مجرى غَنَوِيّ.

وَأما نَحْو: عَدُوٍّ، فَعَدُوِّيّ اتِّفَاقاً، وَفِي نَحْو: عَدُوَّةٍ قَالَ الْمبرد: مثله، وَقَالَ سِيبَوَيْهٍ: عَدَوِيُّ.

وتحذف الْيَاء الثَّانِيَة من نَحْو: سَيِّدِيّ ومَيْتِيّ ومُهَيْمِيّ، من هَيَّم وطائيُّ

شَاذ، فَإِن كَانَ نَحْو: مُهَيِّم تَصْغِير مُهَوَّم قيل مُهَيْيِمِيُّ بالتعويض.

وتقلب الْألف الْأَخِيرَة الثَّالِثَة وَالرَّابِعَة المنقلبة واواً كَعَصَوِيّ ورَحَوِيّ ومَلْهَوِيّ ومَرْمَوِيّ، ويُحْذَفُ غيرهَا كـ: حُبْلِيّ وجَمَزِيّ ومُرَامِيّ وقَبَعْثَرِيّ، وَقد جَاءَ فِي نَحْو حُبْلَى: حُبْلَوِيٌّ وحُبْلَاوِيٌّ بِخِلَاف نَحْو جَمَزَى.

وتقلب الْيَاء الْأَخِيرَة الثَّالِثَة المكسور مَا قبلهَا واواً، وَيفتح مَا قبلهَا كـ: عَمَوِيٌّ وشَجَوِيّ، وتحذف الرَّابِعَة على الْأَفْصَح كـ: قَاضِي، ويحذف مَا سواهُمَا كـ: مُشْتَرِي.

وَبَابُ مُحَيٍّ جَاءَ على مُحَوِيٍّ ومُحَيِّيّ كـ: أُمَوِيٍّ وأُمَيِّيٍّ.

وَنَحْو: ظَبْيَة، وقِنْيَة، ورُقْيَةٍ، وغَزْوَةٍ، وَعُرْوَة، ورِشْوَةٍ، على الْقيَاس عِنْد سِيبَوَيْهٍ، وزِنَوِيٌّ وقَرَوِيٌّ شَاذ عِنْده، وَقَالَ يُونُس: ظَبَوِيٌّ وغَزَوِيٌّ.

واتفقا فِي بَاب ظَبْي وغَزْوٍ، وبَدَوِيٌّ شَاذٌّ.

وَبَابُ طَيٍّ وَحَيٍّ تُرَدُّ الأولى إِلَى أَصْلهَا، وتفتح فَتَقول: طَوَوِيٌّ وحَيَوِيٌّ، بِخِلَاف دَوِّي وكَوِّي.

وَمَا آخِره يَاء مُشَدّدَة بعد ثَلَاثَة إِن كَانَ فِي نَحْو مرمي، قيل: مَرْمَوِيٌّ، ومَرْمِيٌّ، وَإِن كَانَت زَائِدَة حذفت كـ: كُرْسِيٍّ وبَخَاتِيٍّ فِي بَخَاتِيّ، اسْم رجل.

وَمَا آخِره همزَة بعد ألف إِن كَانَت للتأنيث قلبت واواً، وصَنْعَانِيٌّ وبَهْرَانِيٌّ ورَوْحَانِيٌّ وجَلُولِيٌّ وحَرُورِيٌّ شَاذ، وَإِن كَانَت أَصْلِيَّة ثَبَتَتْ على الْأَكْثَر كقُرَّائِيّ، وَإِلَّا فالوجهان ككِسَاوِيّ وعِلْبَاوِيّ.

وَبَابُ سِقَايَة: سِقَائِيٌّ بِالْهَمْزَةِ، وَبَاب شقاوة: شَقَاوِيٌّ بِالْوَاو، وَبَاب زَايٍ وزَايَةٍ: زائِيٌّ وزَاوِيٌّ.

وَمَا كَانَ على حرفين إِن كَانَ متحرك الْأَوْسَط أصلاً، والمحذوف اللَّام وَلم يعوض همزَة وصل، أَو كَانَ الْمَحْذُوف فَاء، وَهُوَ معتل اللَّام وَجب رده كـ: أَبَوي، وأخوي، وسَتَهِيّ فِي سِتّ، ووِشَوِيّ فِي شِيَةٍ، وَقَالَ الْأَخْفَش: وِشْيِيٌّ على الأَصْل.

وَإِن كَانَت لامه صَحِيحَة والمحذوف غَيرهَا لم يُرَدَّ كعِدِيّ وزِنِيّ وسَهِيّ فِي سَهٍ، وَجَاء عِدَوِيٌّ، وَلَيْسَ بِرَدٍ، وَمَا سواهُمَا يجوز فِيهِ الْأَمْرَانِ نَحْو: غَدِيّ

وغَدَوِيّ وَابْني وبَنَوِيّ وحِرِيّ وحِرَحِيّ، وَأَبُو الْحسن يُسَكِّنْ مَا أصله السّكُون فَيَقُول: غَدْوِيٌّ وحِرْحِيٌّ وَأُخْتٌ وَبنتٌ كأخ، وَابْن عِنْد سِيبَوَيْهِ، وَعَلِيهِ كِلَوِيّ، وَقَالَ يُونُس: أُخْتِيّ وبِنْتِيّ وَعَلِيهِ: كِلْتِيّ وكِلْتَوِي وكِلْتَاوِي.

والمركب يُنْسَبُ إِلَى صَدره كـ: بَعْلِيٍّ وتَأَبطِيّ وخَمْسِيّ فِي خَمْسَة عشر علماً، وَلَا يُنْسب إِلَيْهِ عدداً، والمضاف إِن كَانَ الثَّانِي مَقْصُوداً أصلاً كَابْن الزُّبير، وَأبي عَمْرو قيل: زُبَيْرِيّ وعَمْرِيّ، وَإِن كَانَ كـ: عبد مناف وامرئ الْقَيْس قيل: عَبْدِيٌّ ومَرَئِيٌّ.

وَالْجمع يُرَدُّ إِلَى الْوَاحِد، فَيُقَال فِي كُتُبٍ وصُحُفٍ ومَسَاجِدَ وفَرَائِضَ: كِتَابيٌّ وصَحَفِيٌّ ومَسْجِدِيٌّ وفَرَضِيٌّ. وَأما مَسَاجِدُ عَلَماً فمساجِدِيٌّ كأنْصَارِيٍّ وكِلابيٍّ.

وَمَا جَاءَ على غير مَا ذُكِرَ فشاذٌّ.

وَكَثُرَ مَجِيءُ (فَعَّالٍ) فِي الْحَرْف كبَتَّاتٍ وعَوَّاجٍ وثَوَّابٍ وجَمَّالٍ، وَجَاء (فَاعِلٌ) أَيْضاً بِمَعْنى ذِي كَذَا كـ: تامِرٍ وَلابِنٍ ودَارِعٍ ونابِلٍ، وَمِنْه ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١، والقارعة: ٧] وطاعِمٌ كاسٍ.

الْجمع

(الثلاثيُّ):

الْغَالِب فِي نَحْو فَلْسٍ على أَفْلُسٍ وفُلُوسٍ، وَبَابُ ثَوْبٍ على أثوَابٍ، وَجَاء زِنَادٌ فِي غير بَاب سَيْلٍ. ورِئْلانٌ وبُطْنَانٌ وغِرَدَةٌ وسُقُفٌ وأَنْجِدَةٌ شَاذٌ.

وَنَحْو: حِمْلٍ على أحْمَالٍ وحُمُولٍ، وَجَاء على قِدَاحٍ وأَرْجُلٍ، وعَلى صِنْوَانٍ وذُؤْبانٍ وقِرَدَةٍ.

وَنَحْو: قُرْءٍ على أَقْرَاءٍ وقُرُوءٍ، وَجَاء على قِرَطَةٍ وخِفافٍ وفُلْكٍ.

وَبَاب عُوْدٍ على عِيْدَانٍ.

وَنَحْو: جَمَلٍ على أَجْمالٍ وجِمَالٍ، وَبَابُ تَاجٍ على تِيْجَانٍ، وَجَاء على ذُكُور وأَزْمُنٍ، وخِرْبَانٍ وحُمْلانٍ وجِيْرَةٍ وحِجْلَى.

وَنَحو: فَخِذٍ على أفْخَاذٍ فيهمَا، وَجَاء على نُمُورٍ ونُمُرٍ.
وَنَحْو: عَجُزٍ على أعْجَازٍ، وَجَاء سِبَاعٌ، وَلَيْسَ رَجْلَةٌ بتكسيرٍ.
وَنَحْو: عِنَبٍ على أعْنَابٍ فيهمَا، وَجَاء أضْلُعٌ وضُلُوعٌ.
وَنَحْو: إِبِلٍ على آبَالٍ فيهمَا.
وَنَحْو: صُرَدٍ على صِرْدَانٍ فيهمَا، وَجَاء أرْطَابٌ وَرِبَاعٌ.
وَنَحْو: عُنُقٍ على أَعْنَاقٍ فيهمَا.
وامتنعوا من (أفْعُلٍ) فِي المعتلِّ الْعين. وأقْوُسٌ وأَثْوُبٌ وأَعْيُنٌ وأَنْيُبٌ شَاذٌ.
وامتنعوا من (فِعَالٍ) فِي الْيَاء دون الْوَاو كــ: (فُعُولٍ) فِي الْوَاو دون الْيَاء. وفُوُوْجٌ وسُوُوْقٌ شَاذٌ.

الْمُؤَنَّثُ:

نَحْو قَصْعَةٍ على قِصَاعٍ وبُدُورٍ وَبِدَرٍ ونُوَبٍ.
وَنَحْو: لِقْحَةٍ على لِقَحٍ، غَالِباً، وَجَاء على لِقَاحٍ وأَنْعُمٍ.
وَنَحْو: بُرْقَةٍ على بُرَقٍ، غَالِباً، وَجَاء: على حُجُوزٍ وبِرَامٍ.
وَنَحْو: رَقَبَةٍ على رِقَابٍ، وَجَاء على أَيْنُقٍ وتِيَرٍ وبُدْنٍ.
وَنَحْو: مَعِدَةٍ على مِعَدٍ.
وَنَحْو: تُخَمَةٍ على تُخَمٍ.

وَإِذا صُحِّحَ بَاب تَمْرَة قيل: تَمَرَاتٌ بِالْفَتْح، والإسكان ضَرُورَة، والمعتل الْعين سَاكن، وهُذَيْلُ تُسَوِّي، وَبَاب كِسْرَةٍ على كِسَرَات، بِالْفَتْح وَالْكَسْر، والمعتل الْعين، والمعتل اللَّام بِالْوَاو يسكن وَيُفْتَحُ، وَنَحْو: حُجْرَةٍ على حُجُرات بِالضَّمِّ وَالْفَتْح، والمعتل الْعين والمعتل اللَّام بِالْيَاءِ يُسْكَنُ وَيُفْتَحُ، وَقد يسكن فِي تَمِيم فِي حُجْرات وكِسْرَات، والمضاعف سَاكن فِي الْجَمِيع.

وَأما الصِّفَات فبالإسكان، وَقَالُوا: لَجَبات وَرَبَعَاتٌ لِلَمْح اسميةٍ أَصْلِيَّةٍ، وَحكم نَحْو: أَرْضٍ وَأَهْلٍ وعُرْسٍ وغير ذَلِك، وَبَاب سَنَةٍ جَاءَ فِيهِ: سِنُون وقِلُون وثُبُون وقُلُون وسَنَواتٌ وعِضَوَاتٌ وثُبَاتٌ وهَنَاتٌ، وَجَاء آم كآكُمٍ.

الصّفة:

نَحْو صَعْبٍ على صِعَابٍ غَالِباً، وَبَاب شَيْخٍ على أَشْيَاخٍ، وَجَاء ضِيْفَانٌ

ووُغْدَانٌ وكُهُولٌ ورِطَلَةٌ وشِيْخَةٌ وَوُرْدٌ وسُحُلٌ وسُمَحَاءُ.

وَنَحْو: جِلْفٍ على أجْلافٍ كثيراً، وأَجْلُفٌ نَادِرٌ.

وَنَحْو: حُرٍّ على أَحْرَارٍ.

وَنَحْو: بَطَلٍ على أَبْطَالٍ وَحِسَانٍ وإخْوَانٍ وذُكْرَانٍ وَنُصُفٍ.

وَنَحْو: نَكِدٍ على أَنْكَادٍ ووِجَاعٍ وخُشُنٍ، وَجَاء وَجَاعَي وحَبَاطَي وحَذَارَى.

وَنَحْو: يَقُظٍ على أَيْقَاظٍ، وبابه التَّصْحِيح.

وَنَحْو: جُنُبٍ على أَجْنَابٍ.

والجميع يُجْمَعُ جَمْعَ السَّلامَة للعقلاء الذُّكُور، وَأما مؤنثه فبالألف وَالتَّاء لَا غير، نَحْو: عَبْلاتٍ وحَذِرَاتٍ ويَقُظَاتٍ، إِلَّا نَحْو عَبْلَةٍ فَإِنَّهُ جَاءَ على عِبَالٍ وكِمَاشٍ، وَقَالُوا: عِلَجٌ فِي جمع عِلْجَةٍ.

مَا زِيَادَتُه مدَّة ثَالِثَة:

في الِاسْم نَحْو زمَان على أزمنة غَالِباً، وَجَاء قُذُلٌ وغِزْلانٌ وعُنُوقٌ.

وَنَحْو: حِمَارٍ على أحْمِرَةٍ وحُمُرٍ، غَالِباً، وَجَاء صِيْرَانٌ وشَمَائِلُ.

وَنَحْو: غُرابٍ على أَغْرِبَةٍ، وَجَاء قُرُدٌ وغِرْبَانٌ وزُقّانٌ، وغِلْمَةٌ قَلِيل وذُبٌ نَادِرٌ.

وَجَاء فِي مؤنث الثَّلَاثَة: أَعْنُقٌ وأَذْرُعٌ وأعْقُبٌ غَالِباً وَأَمْكُنٌ شَاذٌ.

وَنَحْو: رَغِيْفٍ على أرْغِفَةٍ ورُغُفٍ ورُغْفَانٍ غَالِباً، وَجَاء أَنْصِبَاءُ وفِصَالٌ وأَفَائِل، وظِلْمَانٌ قَلِيل، وَرُبمَا جَاءَ مضاعفه على سُرُرٍ.

وَنَحْو عَمُودٍ على أعْمِدَةٍ وَعُمُدٍ، وَجَاء قِعْدَانٌ وأَفْلاءٌ وذَنَائِبُ.

الصّفة:

نَحْو: جَبَانٍ على جُبَنَاءَ، وصُنُع وجِيَادٍ.

وَنَحْو: كِنَازٍ على كُنُز وهِجَانٍ.

وَنَحْو: شُجَاعٍ على شُجَعَاءَ وشُجْعَانٍ وشِجْعَانٍ.

وَنَحْو: كَرِيْمٍ على كُرَمَاءَ وكِرَامٍ وَنُذُرٍ وثُنْيَانٍ وخِصْيَانٍ وأَشْرَافٍ وأَصْدِقَاءَ وأَشِحَّةٍ وظُرُوفٍ.

وَنَحْو: صَبُورٍ على صُبُرٍ غَالِباً، وعَلى وُدَدَاءَ وأَعْدَاءٍ.

وفَعِيْلٌ بِمَعْنى مَفْعُولٍ بَابه فَعْلَى: كَجَرْحَى وَأَسْرَى وقَتْلَى، وَجَاء أُسَارَى وشَذَّ قُتَلاء وأُسَرَاءُ، وَلَا يُجْمَعُ جَمْعَ التَّصْحِيح، فَلَا يُقَال: جَرِيْحُوْنَ وَلَا جَرِيْحَاتٌ، لِيَتَمَيَّزَ عَن فَعِيْلِ الأَصْل، وَنَحْو: مَرْضَى مَحْمُول على جَرْحَى، وَإِذا حملُوا عَلَيْهِ نَحْو: هَلْكَى ومَوْتَى وجَرْبَى فَهَذَا أَجْدَر، كَمَا حملُوا أيَامَى وَيتَامَى على وَجَاعَى وحَبَاطَى.

المُؤَنَّث

نَحْو صَبِيحَة على صَبَائِحَ وصِبَاحٍ، وَجَاء خُلَفَاءُ، وَجَعْلُه جمع خَلِيْفٍ أولى حملا على الأَكْثَر.

وَنَحْو: عَجُوز على عَجَائِز.

وفَاعِلُ الِاسْم نَحْو: كَاهِل على كَوَاهِلَ، وَجَاء: حُجْرَانٌ وجِنَّانٌ.

الْمُؤَنَّث نَحْو: كَاثِبَةٍ على كَوَاثِبَ، وَقد نَزَّلُوا (فَاعِلاء) مَنْزِلَته فَقَالُوا: قَوَاصِعُ ونَوَافِقُ ودَوَامُّ وسَوَابٍ.

الصّفة نَحْو: جَاهِلٍ على جُهَّلٍ وجُهَّالٍ غَالِباً، وفَسَقَةٍ كثيراً، وعَلى قُضَاة فِي المعتل اللَّام، وعَلى بُزْلٍ وشُعَرَاءَ وصُحْبَانٍ وتِجَارٍ وقُعُودٍ، وَأما فَوَارِسُ فشاذٌ.

الْمُؤَنَّث نَحْو: نَائِمَةٍ على نَوَائِمَ ونُوَّمٍ وَكَذَلِكَ حَوَائِضُ وحُيَّضُ.

الْمُؤَنَّث بِالْألف نَحْو: أُنْثَى على إِنَاثٍ، وَنَحْو: صَحْرَاءَ على صَحَارَى.

وَالصّفة نَحْو: عَطْشَى على عِطَاشٍ، وَنَحْو: حَرْمَى على حَرَامَى، وَنَحْو بَطْحَاءَ على بِطَاحٍ، وَنَحْو: عُشَرَاءَ على عِشَارٍ، وفُعْلَى أَفْعَلَ نَحْو: الصُّغْرَى على الصُّغَر.

وبالألف خَامِسَة نَحْو: حُبَارَى على حُبَارَيَاتٍ.

(أَفْعَلُ الِاسْم) كَيفَ تصرف نَحْو: أَجْدَلٍ وإِصْبَعٍ وأَحْوَصٍ على أَجَادِلَ وأَصَابِعَ وأَحَاوِصَ، وَقَوْلهمْ: حُوْصٌ لِلَمْحِ الوَصْفِيَّة.

وَ(أَفْعَلُ الصّفة) نَحْو: أَحْمَرَ على حُمْرَانٍ، وَلَا يُقَال: أَحْمَرُونَ؛ لتَمَيُّزِه

عَن أَفْعَلِ التَّفْضِيل، ولا حَمْرَاوَاتٌ؛ لِأَنَّهُ فَرعه، وَجَاء الخضراوات لغلبته اسْماً، وَنَحْو: الأفضل على الأفاضل والأفضلين.

وَالِاسْم نَحْو: شَيْطَان وسِرْحَانٍ وسُلطان على شَيَاطِيْنَ وسَرَاحِيْنَ وسَلاطِيْنَ، وَجَاء سِرَاحٌ.

وَالصّفة نَحْو: غَضْبَان على غِضَابٍ، وسَكَارَى، وَقد ضُمَّت أَرْبَعَة: كُسَالَى وسُكَارَى وعُجَالى وغُيَارى.

فَيْعِلٌ نَحْو: مَيِّتٍ على أَمْوَاتٍ وجِيَادٍ وأَبْيِنَاءَ.

وَنَحْو: شَرّابُونَ وحُسَّانُونَ وفِسّيْقُونَ ومَضْرُوبُونَ ومُكْرِمُونُ ومُكْرَمُونَ، اسْتُغْنِيَ فِيهَا بالتصحيح.

وَجَاء عَوَاوِيْرُ ومَلاعِينُ ومَيَامِينُ ومَشَائِيمُ ومَيَاسِيرُ ومَفَاطِيرُ ومَنَاكِيرُ ومَطَافِلُ ومَشَادِنُ.

و(الرباعي) نَحْو: جَعْفَر وَغَيره على جَعَافِرَ قِيَاساً، وَنَحْو: قِرْطَاسٍ على قَرَاطِيس، وَمَا كَانَ على زنته مُلْحقاً، أَو غير مُلْحق بِمدَّة، أَو بِغَيْر مُدَّة، يُجرى مُجْرَاه نَحْو: كَوْكَب وجدول وعِثْيرٍ وتَنْضُبٍ ومِدْعَسٍ وقِرْوَاحٍ وقُرْطَاطٍ ومصباح، وَنَحْو: جَوَارِبَة وأَشَاعِثَة فِي الأعجمي والمَنْسُوب.

وتكسير الخماسي مُسْتَكْرَةٌ كتصغيره بِحَذْف خامسه.

وَنَحْو: تَمْرٍ وحَنْظَلٍ وبطيخ مِمَّا يُمَيّز واحده بِالتَّاءِ لَيْسَ بِجمع على الْأَصَح، وَهُوَ غَالب فِي غير الْمَصْنُوع، وَنَحْو: سَفِيْنٍ وَلَبِنٍ وقَلَنْسٍ لَيْسَ بِقِيَاس، وكَمْأَةٌ وكَمْءٌ وجَبْأَةٌ وجَبْءٌ، عكسُ تَمْرَة وتَمْرٍ.

وَنَحْو: رَكْبٍ وَحَلَقٍ وجَامِلٍ وسَرَاةٍ وفُرْهَةٍ وغَزِيٍّ وتُوامٍ لَيْسَ بِجمع على الْأَصَح.

وَنَحْو: أَرَاهِطَ وأَبَاطِيْلَ وَأَحَادِيْث وأَعَارِيْضَ وأَقَاطِيْعَ وأَهَالٍ ولَيَالٍ وحَمِيْرٍ، وَأَمْكُنٍ على غير الْوَاحِد مِنْهَا.

وَقد يُجْمَعُ الْجمعُ نَحْو: أَكَالِبَ وأَنَاعِيْمَ وجَمَائِلَ وجِمَالاتٍ وكِلابَاتٍ وبُيُوتَاتٍ وحُمُرَاتٍ وجُزُرَاتٍ.

التقاء الساكنين

يُغْتَفَرُ فِي الْوَقْف مُطلقاً، وَفِي المدغم قبله لين فِي كلمة نَحْو: خُوَيْصَّةٍ والضَّالِّين وتُمُودَّ الثَّوْبُ، وَفِي نَحْو: مِيْم وقاف وَعَيْن مِمَّا بُنِيَ لعدم التَّرْكِيب، وَقْفاً ووَصْلاً، وَفِي نَحْو: آلْحَسَنُ عنْدك؟ وآيْمُنُ الله يَمِينُك، للإلباس، وفي نحو لاها الله وأي الله جائز وحَلْقَتَا البِطَانِ شَاذٌ.

فَإِن كَانَ غير ذَلِك وأوّلُهما مُدَّة حُذِفَت، نَحْو: خَفْ وَقُلْ وبِعْ، وتَخْشَيْنَ واغْزُوا وارْمِي واغْزُنَّ وارْمِنَّ، ويَخْشَى الْقَوْم، ويَغْزُوْ الْجَيْش، وَيَرْمِي الْغَرَضَ.

وَالْحَرَكَة فِي نَحْو: خَفِ اللهَ، واخْشَوُا اللهَ، واخْشَيِ اللهَ، واخْشَوُنَّ، واخْشَيِنَّ غير مُعْتَد بهَا، بِخِلَاف نَحْو: خَافَا وخَافَنَّ.

فَإِن لم يكن مُدَّة حُرِّكَ نَحْو: اذْهَبْ اذْهَبْ، وَلم أُبَلِهْ و(الم الله) واخْشَوُا اللهَ، واخْشَيِ الله، وَمن ثَمَّ قيل: اخْشَوُنَّ واخْشَيِنَّ؛ لِأَنَّهُ كالمنفصل.

إِلَّا فِي نَحْو: انْطَلْقَ، وَلم يَلْدَهُ، وَفِي رُدّ وَلم يَرُد، فِي تَمِيم، مِمَّا فُرَّ من تحريكه للتَّخْفِيف فَحُرِّكَ الثَّانِي، وَقِرَاءَة حَفْصٍ ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: ٥٢] لَيست مِنْهُ على الْأَصَح.

وَالْأَصْل الْكسرُ فَإِن خُولِفَ فَلِعَارض، كوجوب الضَّم فِي مِيم الْجمع، ومُنْذُ، وكاختيار الْفَتْح فِي (الم الله) وكجواز الضَّم إِذا كَانَ بعد الثَّانِي مِنْهُمَا ضمة أَصْلِيَّة فِي كَلمته نَحْو: ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ﴾ [يوسف: ٣١]، وَقَالَتُ اغْزِي، بِخِلَاف ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ﴾ [النساء: ١٧٦] وَقَالَت: ارْمُو، و﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ﴾ [الأنعام: ٥٧] واختياره فِي نَحْو: اخْشَوُا الْقَوْم عكس ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا﴾ [التوبة: ٤٢] وكجواز الضَّم وَالْفَتْح فِي نَحْو: رُدَّ، وَلم يَرُدّ، بِخِلَاف رُدَّ الْقَوْم، على الْأَكْثَر، وكوجوب الْفَتْح فِي نَحْو رُدَّهَا، وَالضَّمِّ فِي نَحْو: رُدُّهُ على الْأَفْصَح، وَالْكَسْر لُغَيَّةٌ، وَغُلِّط ثَعْلَبٌ فِي جَوَاز الْفَتْح؛ لكَونه ضَعِيفاً، وَالْفَتْح فِي نون من مَعَ اللَّام نَحْو: مِنَ الرجل، وَالْكَسْر ضَعِيف عكسُ: مِنِ ابْنِك، وَعَن على الْأَصْل، وَعَنُ الرَّجُلِ بِالضَّمِّ ضَعِيف.

وَجَاء فِي "الْمُغْتَفرِ": النَّقُرْ، وَمن النَّقِرْ، وَاضْرِبْهُ، ودأبة، وشأبة جأن بِخِلَاف نَحْو: ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾ [الزمر: ٦٤].

الابْتِدَاء

لَا يُبْتَدَأُ إِلَّا بمتحرك، كَمَا لَا يُوقف إِلَّا على سَاكن؛ فَإِن كَانَ الأول سَاكِناً وَذَلِكَ فِي عشرَة أَسمَاء مَحْفُوظَة وَهِي: ابْن، وَابْنَة، وابنم، وَاسم، واسْت، واثْنَان، وَاثْنَتَانِ، وامْرُؤٌ، وَامْرَأَةٌ، وايْمُنُ اللهِ.

وَفِي كل مصدر بعد ألف فِعْلِهِ الْمَاضِي أَرْبَعَة فَصَاعِداً كالاقتدار والاستخراج، وَفِي أفعَال تِلْكَ المصادر من مَاض أَو أمر، وَفِي صِيغَة أَمر الثلاثي، وَفِي لَام التَّعْرِيف، وَفِي ميمه أُلحِقَ فِي الِابْتِدَاء خَاصَّة همزَة وصلٍ مَكْسُورَة، إِلَّا فِيمَا بعد ساكنه ضَمّةٌ أَصْلِيَّة فَإِنَّهَا تضم، نَحْو: اقْتُل أُغْزُ أُغْزِي، بِخِلَاف: ارْمُوا، وَإِلَّا فِي لَام التَّعْرِيف، و(ايْمُنُ اللهِ) فَإِنَّهَا تُفْتَح.

وإثباتها وَصْلاً لحنٌ، وشذّ فِي الضَّرُورَة، والتزموا جعلهَا ألفاً، لَا بَيْنَ بَيْنَ على الْأَفْصَح فِي نَحْو: آلحَسَنُ عندك؟ وآيْمَنُ الله يَمِينُك، لِلبْس.

وَأما سُكُونُ هَاءِ: وَهُوَ وَهِي وفَهْوَ وفَهْيَ وَلَهْوَ ولَهْيَ، فَعَارِضٌ فصيحٌ، وَكَذَلِكَ لَام الْأَمر نَحْو: ﴿وَلْيُوفُواْ﴾ [الحج: ٢٩] وَشُبِّهَ بِهِ: أَهْيَ وأَهْوَ، و﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾ [الحج: ٢٩] وَنَحْو: ﴿أَن يُمِلَّ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٨٢] قَلِيلٌ.

الْوَقْف

قطعُ الْكَلِمَة عَمَّا بعْدهَا، وَفِيه وُجُوه مُخْتَلفَة فِي الْحسن وَالْمَحَلِّ.

فالإسكانُ الْمُجَرّد فِي المتحرك، وَالروم فِي المتحرك، وَهُوَ أَن تَأتي بالحركة خَفِيَّةٌ، وَهُوَ فِي المفتوح قَلِيل، والإشمامُ فِي المضموم، وَهُوَ أَن تَضُمَّ الشفتين بعد الإسكان، وَالْأَكْثَر على أَنْ لَا رَوْمَ وَلَا إشمام فِي هَاء التَّأْنِيث وَمِيم الْجمع وَالْحَرَكَة الْعَارِضَة.

وإبدالُ الْألف فِي الْمَنْصُوب الْمُنَوَّنِ، وَفِي إِذاً، وَفِي نَحْو: اضربَنْ بِخِلَاف الْمَرْفُوع وَالْمَجْرُور فِي الْوَاو وَالْيَاء على الْأَفْصَح.

وَيُوقف على الْألف فِي بَاب عَصا ورحى بِاتِّفَاق، وقلبُها وقلبُ كل ألف همزَة ضَعِيف، وَكَذَلِكَ قلب ألف التَّأْنِيث فِي نَحْو: حُبْلَى همزَة أَو واواً أَو يَاءً.

وإبدال تَاء التَّأْنِيث الاسمية هَاء فِي نَحْو: رَحْمَة، على الْأَكْثَر، وتشبيه تَاء هَيْهَات بِهِ قَلِيل، وَفِي الضاربات ضَعِيف، وعِرْقاتٌ إِن فتحت تاؤه فِي النصب فالبهاء، وَإِلَّا فبالتاء، وَأما ثَلَاثَة أَرْبَعَة فِيمَن حرّك فَلِأَنَّهُ نقل حَرَكَة همزَة الْقطع لما وصل بِخِلَاف (الم اللهُ) فَإِنَّهُ لما وصل التقى ساكنان.

وَزِيَادَة الْألف فِي أَنا، وَمن ثَمَّ وقف على ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] بِالْألف، ومَهْ وَأَنَهْ قَلِيل.

وإلحاقُ هَاء السكت لَازم فِي نَحْو: رَهْ، وقِهْ، ومجيء مَهْ، وَمثل مَهْ فِي: مَجِيء مَ جِئْتَ، وَمثلُ: مَ أَنْت، وَجَائِز فِي: لم يَخْشَهْ، وَلم يَرْمِهْ، وَلم يَغْزُهْ، وغُلامِيَهْ، وعَلى مَهْ، وَحَتَّى مَهْ، وَإِلَى مَهْ، مِمَّا حركته غير إعرابية وَلَا مُشَبَّهَةٍ بهَا كالماضي، وَبَاب يَا زيد، وَلَا رجل، وَفِي نَحْو: هَاهُناهْ، وهؤلاهْ.

وَحذف الْيَاء فِي نَحْو: الْقَاضِي وَغُلَامِي، حُرِّكَتْ أَو سُكِّنَتْ وإثباتُها أَكثر، عكس قَاضٍ، وإثباتُها فِي نَحْو: يَا مُرِي اتِّفَاقٌ.

وَإِثْبَاتُ الْوَاو وَالْيَاء وحذفُهُمَا فِي الفواصل والقوافي فصيح، وحذفهما فيهمَا فِي نَحْو: لم يغزوا، وَلم تَرْمِي، وصَنَعُوا قَلِيلٌ.

وَحذف الْوَاو فِي ضَرَبَهُ، وضَرَبَهُمْ فِيمَن أَلْحق، وَالْيَاء فِي نَحْو: تِهِ وذه وَهَذِه.

وإبدال الْهمزَة حرفاً من جنس حركتها عِنْد قوم مثل: هَذَا الكَلَوْ، والخَبُوْ، والبُطُوْ، والرِّدُو، وَرَأَيْت الكَلا، والخَبَا، والبُطَا، والرِّدَا، ومررتُ بالكَلَيْ، والخَبِيْ، والبُطِيْ، والرِّدِيْ، وَمِنْهُم من يَقُولُ: هَذَا الرِّدِيْ، وَمِنَ البُطُوْ فَيُتْبِعُ.

والتّضْعيفُ فِي المتحرك الصَّحِيح غير الْهمزَة المتحرك مَا قبله، مثل: جَعْفَر وَهُوَ قَلِيل، وَنَحْو: الْقَصَبّا شَاذ ضَرُورَة.

وَنَقْلُ الْحَرَكَة فِيمَا قَبْلَه سَاكن صَحِيح إِلَّا الفتحة، إِلَّا فِي الْهمزَة، وَهُوَ أَيْضا قَلِيل، مثل: هَذَا بَكُرْ وخَبُؤْ، ومررتُ ببَكِرْ وخَبِيءْ، وَرَأَيْتُ الخَبَأْ، وَلَا يُقَالُ: رَأَيْتُ الْبَكَرْ، وَلَا هَذَا حِبُرْ، وَلَا مِنْ قُفِلْ وَيُقَالُ: هَذَا الرِّدُؤْ، وَمن الْبُطِىءْ، وَمِنْهُم من يَفِرُّ فَيُتْبِعُ.

[الْمَقْصُور والممدود]

الْمَقْصُورُ: مَا آخِره أَلفٌ مُفْرَدَةٌ، كالعصا والرحى.

والممدود: مَا كَانَ بعْدهَا فِيهِ همزَة، كالكساء، والرداء.

والقياسي من الْمَقْصُور: أَن يكونَ مَا قبلَ آخرِ نَظِيرِه من الصَّحِيح فَتْحة.

وَمن الْمَمْدُود: أَن يكون مَا قبله أَلْفاً.

فالمعتل اللَّام من أَسمَاء المفاعيل من غير الثلاثي الْمُجَرّد مَقْصُور كمعطى ومشترى؛ لِأَن نظائرهما مُكْرَمٌ ومُشْتَرَكٌ، وَأَسْمَاء الزَّمَان وَالْمَكَان والمصدر مِمَّا قِيَاسُه مَفْعَلٌ ومُفْعَلٌ، كمَغْزى ومُلْهى؛ لِأَن نظائرهما مَقْتَلُ ومُخْرَجٌ، والمصدر من فَعِلَ فَهُوَ أَفْعَلُ أَو فَعْلانُ أَو فَعِلٌ كالعَشَى والصَّدَى والطَّوَى؛ لِأَن نظائرها: الْحَوَلُ والعطش وَالْفَرَقُ والغَرَاءُ شَاذٌ، والأصمعي يقصُرُهُ، وَجمع فُعْلَةٍ وفِعْلَةٍ كعُرَىً وجِزَى لِأَن نظائرهما: قُرَبٌ وَقِرَبٌ.

وَنَحْو: الْإِعْطَاء والرِّمَاء والاشتراء والاحْبِنْطَاء مَمْدُود؛ لِأَن نظائرها: الْإِكْرَامُ والطِّلابُ والافتتاحُ والاحْرِنْجَامُ، وَأَسْمَاء الْأَصْوَات المضموم أَولهَا كالعُوَاءِ والثُّغَاءِ؛ لِأَن نظائرها: النُّبَاحُ والصُّراخُ، ومُفْرَدِ أَفْعِلَةٍ نَحْو: كِسَاءٍ وقَبَاءٍ؛ لِأَن نظائرها: حِمَارٌ وقَذَالٌ، وأَنْدِيَةٌ شَاذٌ.

والسماعي نَحْو: الْعَصَا والرَّحى، والخَفَاءِ والإباء، مِمَّا لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ يُحْمَلُ عَلَيْهِ.

ذُو الزِّيَادَة

حروفها: (الْيَوْم تنساه) أَو (سألتمونيها) أَو (السمان هويت) أَي: الَّتِي لَا

تكون الزِّيَادَة لغير الْإِلْحَاق والتضعيف إِلَّا مِنْهَا.

وَمعنى الْإِلْحَاق أَنَّهَا إِنَّمَا زيدت لغَرَض جعل مِثَال على مِثَال أَزِيد مِنْهُ ليعامل مُعَامَلَته، فنحو: قَرْدَدٍ مُلْحق بجعفر، وَنَحْو: مَقْتَلٍ غير مُلْحق، لما ثَبت من قياسها لغيره، وَنَحْو: (أَفْعَلَ، وَفَعَّل، وفاعل) كَذَلِك لذَلِك، ولمجيء مصادرها مُخَالفَة.

وَلَا تقع الْألف للإلحاق فِي الِاسْم حَشْواً لما يلْزم من تحريكها.

وتُعْرَفُ الزِّيَادَة بالاشتقاق، وَعدم النظير، وَغَلَبَة الزِّيَادَة فِيهِ، وَالتَّرْجِيح عِنْد التَّعَارُض.

والاشتقاق الْمُحَقق مقدم، فَلذَلِك حكم بثلاثية: عَنْسَلٍ، وشَأْمَلٍ، وشَمْأَلٍ، ونِئْدِلٍ، ورَعْشَنٍ، وفِرْسِنٍ، وبِلَغْنٍ، وحُطَائِطٍ، ودُلامِصٍ، وقُمَارِصٍ، وهِرْمَاسٍ، وزُرْقُمٍ، وقِنْعَاسٍ، وفِرْنَاسٍ، وتَرْنَمُوتٍ.

وَكَانَ أَلَنْدَدٌ أفَنْعَلا، ومَعَدٌّ فَعَلًّا؛ لمجيء: تَمَعْدَدَ، وَلم يُعْتَدَّ بتَمَسْكَنَ، وتَمَدْرَعَ، وتَمَنْدَلَ؛ لوضوح شذوذه، ومَرَاجِلٌ: فَعَالِلَ؛ لمجيء ثوب مُمَرْجَلٍ، وضَهْيَأ: فَعْلأ؛ لمجيء ضَهْيَاء، وفَيْنَانٌ: فَيْعَالا؛ لمجيء فَنَنٍ؛ وجُرائِضٌ: فُعَائِلا؛ لمجيء جِرْوَاض، ومِعْزى: فِعْلى؛ لقَولهم: مَعْزٌ، وسَنْبَتَةٌ: فَعْلَتة؛ لقَولهم: سَنْبٌ، وبُلَهْنِيَةٌ: فُعَلْنِيَة، من قَوْلهم: عَيْشٌ أَبْلَهُ، والعِرَضْنَةُ: فِعْلَنَة؛ لِأَنَّهُ من الِاعْتِرَاض، وَالْأول: أَفْعَلَ؛ لمجيء الأولى وَالْأول، وَالصَّحِيح أَنه من (وَوَلَ) لَا من (وَأَل) وَلَا من (أَوَل)، وإِنْقَحْلٌ: إِنْفَعْلا؛ لِأَنَّهُ من قَحَلَ، أَي: يَبس، وأُفْعُوَانٌ: أُفْعُلانا؛ لمجيء: أَفْعَى، وإضْحِيَانٌ: إِفْعِلانا، من الضُّحَى، وخَنفَقِيْقٌ: فَنْعَلِيْلا، من خَفَقَ، وعَفَرْنَي: فَعَلْني، من العَفَرِ.

فَإِن رَجَعَ إِلَى اشتقاقين واضحين كأرطى وأولق، حَيْثُ قيل: بعير آرِط ورَاطٍ، وأَدِيمٌ مَأْرُوْط ومَرْطِيٌّ، وَرجل مَأْلُوقٌ، ومَوْلُوقٌ، جَازَ الْأَمْرَانِ، وكحسَّانٍ، وحمار قَبَّانٍ، حَيْثُ صُرِف وَمُنِعَ.

وَإِلَّا فالترجيح كَمَلأَكٍ، قيل: مَفْعَلٌ من الأَلُوكَة.

وابْن كيسَان: فَعْأل من الْمُلْك. وأبو عُبَيْدَة: مَفْعَلٌ من لأَكَ؛ إِذا أرسل، ومُوْسَى: مُفْعَلٌ من أَوْسَيْتُ، أَي: حَلَقْتُ. والكوفيون: فُعْلَى، من مَاس،

وإنْسَان: فِعْلانٌ، من الْأنس، وَقيل: إفْعَان، من نَسِيَ لمجيء: أُنَيْسِيَان. وتَرَبُوتٌ: فَعَلُوتٌ، من التُّراب عِنْد سِيبَوَيْهِ؛ لِأَنَّهُ الذَّلُول، وَقَالَ فِي سُبْرُوتٍ: فُعْلُولٌ، وَقيل: من السَّبْرِ، وَقَالَ فِي تِنْبَالَةٍ: فِعْلَالَةٌ، وَقيل من النَّبَل للصِّغار؛ لِأَنَّهُ الْقصير، وسُرِّيَّةٌ قيل: من السِّرّ، وَقيل: من السَّرَاةِ، ومؤونَةٌ قيل: من مَانَ يَمُونُ، وَقيل: من الأَوْنِ؛ لِأَنَّهَا ثِقَلٌ، وَقَالَ الْفراء: من الأَيْن، وَأما مَنْجَنِيْقٌ فَإِن اعْتُدّ بجَنَقُونَا فَمَنْفَعِيْلٌ، وَإِلَّا فَإِن اعْتدّ بمَجَانِيْقَ ففَنْعَلِيْلٌ، وَإِلَّا فَإِن اعْتد بسَلْسَبِيْلٍ على الْأَكْثَر، ففَعْلَلِيْلٌ، وَإِلَّا ففَعْلَنِيْلٌ، ومَجَانِيْقُ يحْتَملُ الثَّلَاثَة، ومَنْجَنُون: مثله؛ لمجيء مَنْجَنِيْنٍ، إِلَّا فِي مَنْفَعِيْلٍ، وَلَوْلَا مَنْجَنِيْنٌ لَكَانَ فَعْلَلُولا كعَضْرَفُوطٍ، وخَنْدَرِيْسٌ كمَنْجَنِينٍ.

فَإِن فُقِدَ الِاشْتِقَاقُ فبخروجها عَن الأصول، كتاء تَتْفُل وتُرْتَبٍ، وكنون كُنْتَأْلٍ وكَنَهْبل، بِخِلَاف كَنَهْوَرٍ، وَنونِ خُنْفَساءَ وقُنْفَخْرٍ، أَو بِخُرُوج زنةٍ أُخْرَى لَهَا، كتاء تُتْفُل وتُرْتُبٍ مَعَ تَتْفُل وتُرْتَبٍ، وَنون قِنْفَخْرٍ مَعَ قُنْفَخْرٍ، وخُنْفُسَاءَ مَعَ خُنْفَسَاءَ، وهمزة أَلَنْجَجِ مَعَ أَلَنْجُوجٍ.

فَإِن خرجتا مَعاً فزائدٌ أيضاً كنون نَرْجِسٍ وحِنْطَأْوٍ، وَنون جُنْدُبٍ إذا لم يثبت جُخْدَب، إِلَّا أَن تَشذَّ الزِّيَادَة كميم مَرْزَنْجُوشٍ دون نونها، إِذْ لم تُزَدِ الْمِيم أَولا خَامِسَة، وَنون بَرْنَاسَاءَ، وَأما كُنَأْبِيْلٌ فَمثلُ خُزَعْبِيْلٍ.

فَإِن لم تخرج فبالغلبة كالتضعيف فِي مَوضِع أَو موضِعين مَعَ ثَلَاثَة أُصُول للإلحاق وَغَيره، كقَرْدَدٍ ومَرْمَرِيْس وعَصَبْصَبٍ وهَمَّرِشٍ، وَعند الْأَخْفَش أَصله: هَنْمَرِشٌ كجَحْمَرِشٍ؛ لعدم فَعَّلِلٍ، قَالَ: وَلذَلِك لم يظهرون.

وَالزَّائِد فِي نَحْو: (كَرَّم) الثَّانِي، وَقَالَ الْخَلِيل: الأَوَّلُ، وَجوّزَ سِيبَوَيْهِ الْأَمريْنِ.

وَلَا تُضَاعَفُ الْفَاء وَحدهَا وَنَحْو: زَلْزَلَ، وصِيصَةٍ، وقَوْقَيْتُ، وضَوْضَيْتُ رباعي، وَلَيْسَ بتكرير لفاء ولا عين للفصل، وَلَا بِذِي زِيَادَة لأحد حرفي اللين لرفع التحكم، وَكَذَلِكَ سَلْسَبِيْلٌ خماسي على الْأَكْثَر، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: زَلْزَلَ من زَلَّ، وصَرْصَرَ من صَرَّ، ودَمْدَمَ من دَمَّ؛ لِاتِّفَاق الْمَعْنى.

وكالهمزة أَولا مَعَ ثَلَاثَة أصُول فَقَط، فأَفْكَلٌ: أَفْعَلٌ، والمخالف مُخْطِىءٌ. وإصْطَبْلٌ: فِعْلَلٌّ، كقِرْطَعْبٍ.

وَالْمِيم كَذَلِك، ومطردة فِي الْجَارِي على الْفِعْل.

وَالْيَاءُ زيدت مَعَ ثَلَاثَة فَصَاعِداً، إِلَّا فِي أول الرباعي إِلَّا فِيمَا يجْرِي على الْفِعْل، وَلذَلِك كَانَ يَسْتَعُورٌ كعَضْرَفُوطٍ، وسُلَحْفِيَةٌ فُعَلِّيَة.

وَالْوَاو وَالْأَلف زيدتا مَعَ ثَلَاثَة فَصَاعِداً، إِلَّا فِي الأول، وَلذَلِك كَانَ وَرَنْتَلٌ كجَحَنْفَلٍ.

وَالنُّونُ كَثُرَتْ بعد الْأَلف آخراً، أَو ثَالِثَة سَاكِنة، نَحْو: شَرَنْبَثٍ وعُرُنْدٍ، واطردت فِي الْمُضَارع والمطاوع.

وَالتَّاء فِي تفعيل وَنَحْوه، وَفِي نَحْو: رَغَبُوتٍ وجَبَرُوتٍ.

وَالسِّين اطردت فِي اسْتَفْعَلَ، وشذَّتْ فِي أسْطَاعَ قَالَ سِيبَوَيْهٍ: هُوَ أَطَاع فمضارعه يُسْطِيع بِالضَّمِّ، وَقَالَ الْفراء: الشاذ فتح الْهمزَة وَحذف التَّاء، فمضارعه بِالْفَتْح، وعَدُّ سين الكَسْكَسَةِ غلطٌ لاستلزامه شينَ الكَشْكَشَةِ.

وَأما اللَّامُ فقليلةٌ كزَيْدَلٍ، وعَبْدَلٍ، حَتَّى قَالَ بَعضهم فِي فَيْشَلَةٍ: فَيْعَلَةٌ، مَعَ فَيْشَةٍ، وَفِي هَيْقَلٍ مَعَ هَيْقٍ، وَفِي طَيْسَلٍ مَعَ طَيْسٍ للكثير، وَفِي فَحْجَلٍ - كجعفر - مَعَ أفْحَجَ.

وَأما الْهَاء فَكَانَ الْمبرد لَا يعدُّها، وَلَا يَلْزَمُهُ نَحْو: اِخْشَهُ؛ فَإِنَّهَا حرف معنى كالتنوين وباء الْجَرّ ولامه، وَإِنَّمَا يلْزمُهُ نَحْو أُمَّهَات وَنَحْو: [الرجز]

أُمَّهَتِي خِنْدِفُ وَإِلْيَـــــــاسُ أَبِي

وَأمٌّ: فُعْلٌ بِدَلِيل الأمومة، وَأُجِيب بِجَوَاز أصالتها، بِدَلِيل تَأَمَّهَتْ، فَتكون أُمَّهَةٌ: فُعَّلَةٌ، كأُبَّهَةٍ، ثمَّ حُذفت الْهَاءُ أَوْ هُمَا أصلانِ، كدَمَثٍ ودِمَثْرٍ، وثَرَّةٍ وثَرْثَارٍ، ولُؤْلُؤٍ ولآلٍ، وَيلْزمهُ نَحْو: أَهْرَاقَ إِهْرَاقَةً.

أَبُو الْحسن يَقُول: هِجْرَعٌ للطويل من الجَرَع للمكان السهل، وهِبْلَعٌ للأكول من البَلْع، وخُوْلَفَ، وَقَالَ الْخَلِيل: الهِرْكَوْلَةُ للضخمة: هِفْعَوْلَةٌ؛ لِأَنَّهَا تَرْكُل فِي مَشْيهَا، وخُولِفَ.

فَإِنْ تعدَّدَ الْغَالِبُ مَعَ ثَلَاثَة أصُول حُكِمَ بِالزِّيَادَةِ فِيهَا أَو فيهمَا كحَبَنْطَىً،

فَإن تعيّنَ أَحدهمَا رُجِّحَ بخروجها، كميم مَرْيَم ومَدْيَنَ، وهمزة أَيْدَع، وياءِ تَيَّحَانَ، وتاءِ عِزْوِيْتٍ وطاء قَطَوْطىً، وَلَام ادْلَوْلَى، دون ألفهما؛ لعدم فَعَوْلَى وافْعَوْلَى، وواو حَوْلَايَا دون يائها، وَأول يَهْيَر والتضعيف دون الثَّانِيَة، وهمزة أَرْوَنَان دون واوها، وَإِن لم يَأْتِ إِلَّا أَنْبَجَانٌ؛ فَإِن خرجتا رُجِّحَ بأكثرهما، كالتضعيف فِي تَئِفَّانٍ، وَالْوَاو فِي كَوَأْلَلٍ، وَنون حِنْطَأْوٍ وواوها، فَإِن لم تخرج فيهمَا رُجِّحَ بالإظهار الشاذ، وَقيل: بِشُبْهَة الِاشْتِقَاق، وَمن ثَمَّ اخْتُلِفَ فِي يَأْجَج ومَأْجَجَ.

وَنَحْو: مَحْبَبٍ - علماً - يُقَوي الضَّعِيف، وَأُجِيب بوضوح اشتقاقه؛ فَإِن ثبتَتْ فيهمَا بالإظهار اتِّفَاقاً كدال مَهْدَدَ؛ فَإِن لم يكن فِيهِ إِظْهَار فبشُبْهَةِ الِاشْتِقَاق كميم مَوْظَبَ وَمَعْلَى، وَفِي تَقْدِيم أغلبهما عَلَيْهَا نَظَرٌ، وَلذَلِك قيل: رُمَّانٌ: فُعَّالٌ؛ لغلبتها فِي نَحوه، فَإِن ثبتَتْ فيهمَا رجح بأغلب الوزنين، وَقيل: بأقيسهما، وَمن ثَمَّ اخْتُلِفَ فِي مَوْرَقٍ دون حومانٍ؛ فَإِن نَدَرَا احتملهما كأُرْجُوانٍ؛ فَإِن فُقِدَتْ شُبْهَةُ الِاشْتِقَاق فيهمَا فبالأغلب، كهمزة أَفْعَى وأَوْتَكَانٍ، وَمِيم إِمَّعَةٍ؛ فَإِن نَدرَا احْتَمَلَهُمَا كأُسْطُوَانَةٍ، إِن ثبتَتْ (أُفْعُوَالَةٌ) وَإِلَّا (ففُعْلُوَانَةٌ) لَا (أُفْعُلانَةٌ) لمجيء أَسَاطِيْنَ.

الإمالة

أَن يُنْحَى بالفتحة نَحْو الكسرة، وسببُها قصدُ الْمُنَاسبَة لكسرة أَو يَاء، أَو لكَون الْألف مُنْقَلِبَةً عَن مكسور أَو يَاءٍ، أَو صائرةٌ يَاء مَفْتُوحَة، أَو للفواصل، أَو لإمالة قبلهَا على وَجه.

فالكسرةُ قبل الْألف نَحْو: عِمَادٍ، وشِمْلالٍ، وَنَحْو: دِرْهَمَانِ سوَّغَهُ خَفَاء الْهَاء مَعَ شذوذه، وَبعدهَا فِي نَحْو: عَالم، وَنَحْو من كَلَام قَلِيل لعُرُوضِهَا، بِخِلَاف" مِنْ دَارٍ، للراء، وَلَيْسَ مُقدَّرُهَا الْأَصْلِيّ كملفوظها على الْأَفْصَح، كجادٍّ وجَوَادّ بِخِلَاف سُكُون الْوَقْف.

وَلَا تُؤثِّر الكسرةُ فِي المنقلبة عَن وَاو وَنَحْو: مِنْ بَابِهِ وَمَالِهِ والكِبَا شَاذ،

كَمَا شَذَّ العَشَا والمَكَا، وَبَابٌ وَمَالٌ وَالْحَجَّاجُ وَالنَّاس لغير سَبَب، وَأما إمالة الرِّبَا فلأجل الرَّاء.

وَالْيَاء إِنَّمَا تُؤثر قبلهَا فِي نَحْو: سَيَالٍ وشَيْبَانَ.

والمنقلبة عَن مكسور نَحْو: خَافَ، وَعَن يَاء نَحْو: نَاب والرحى وسال وَرمى.

والصائرةُ يَاء مَفْتُوحَة نَحْو: دَعَا وحُبْلَى والعُلَى، بِخِلَاف جَالَ وَحَالَ.

والفواصل نَحْو: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾.

والإمالة نَحْو: رَأَيْتُ عِمَاداً.

وَقد تُمالُ ألف التَّنْوِين نَحْو: رَأَيْتُ زيداً.

والاستعلاء فِي غير بَاب خَافَ وطابَ وصَغَى مَانعٌ قبلهَا يَليهَا وبحرفٍ فِي كلمتها، وبحرفين على رَأْيٍ، وَبعدهَا يَليهَا فِي كلمتها، وبحرفٍ وبحرفين على الْأَكْثَر.

وَالرَّاء غيرُ المسكورة إذا وليت الْألف قبلهَا أَو بعْدهَا منعت منع المستعلية، وتغلب المسكورة بعْدهَا المستعلية وَغير الْمَكْسُورَة، فيُمالُ طَارِدٌ وغَارِمٌ، وَمن قَرَارِكَ، فَإِذا تَبَاعَدت فكالعدم فِي الْمَنْع والغلب عِنْد الْأَكْثَر، فيُمالُ هَذَا كَافِر، وَيفتح مَرَرْت بِقَادِر، وَبَعْضهمْ يعكس، وَقيل: هُوَ الْأَكْثَر.

وَقد يُمال مَا قبل هَاء التَّأْنِيث فِي الْوَقْف، وتَحْسُنُ فِي نَحْو: رَحْمَةٍ، وتَقْبُحُ فِي الرَّاء، نَحْو: كُدْرَةٍ، وتَتَوسَّطُ فِي الاستعلاء نَحْو: حُقَّةٍ.

والحروف لَا تُمالُ؛ فَإِن سُمِّيَ بهَا فكالأسماء، وأُمِيلَ (بلَى وَيَا) وَ(لَا) فِي (إِمَّالا)؛ لتضمُّنِهَا الْجُمْلَة، وَغير المتمكن كالحرف، وَ(ذَا، وأَنَّى، وَمَتى) كـ: (بلَى) وأُمِيل (عَسى) لمجيء: عَسَيْتُ.

وَقد تُمَالُ الفتحة مُنْفَرِدَة فِي نَحْو: من الضَّرَرِ، وَمن الْكِبَرِ، وَمن المُحَاذَرِ.

تخفيف الْهمزَة

يجمعُهُ الْإِبْدَال، والحذف، وَبَيْنَ بَيْنَ، أَي: بَينهَا وَبَين حرف حركتها،

وَقيل: أَو حرف حَرَكَة مَا قبلهَا، وَشرطه أَن لَا تكون مُبْتَدأ بهَا.

وَهِي سَاكِنة ومتحركة، فالساكنة تُبْدَلُ بِحرف حَرَكَة مَا قبلهَا، كرَأْسٍ، وبِيْرٍ، وسُوْتُ، وَ﴿إِلَى الهُدَاتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١] و﴿الَّذِيْتُمِنَ﴾[١] [البقرة: ٢٨٣] و﴿يَقُوْلوذَنْ لي﴾[٢] [التوبة: ٤٩].

والمتحركة إِن كَانَ مَا قبلهَا سَاكن، وَهُوَ وَاو أَو يَاء زائدتان لغير الْإِلْحَاق قُلبت إِلَيْهَا، وأُدغمت فِيهَا، كخَطِيَّةٍ ومَقْرُوَّةٍ، وأُفَيِّسٍ، وَقَوْلُهُمْ: الْتزِمَ فِي نَبِيّ، وبَرِيَّةٍ غير صَحِيح، وَلكنه كثُرَ، وَإِن كَانَ ألفاً فَبَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُور، وَإِن كَانَ حرفاً صَحِيحاً أَو مُعْتَلًّا غير ذَلِك نُقِلَتْ حركتُها إِلَيْهِ وحُذِفَتْ، نَحْو: مَسَلَةٍ والخَبِ وشَيٍ وسَوٍ وجَيَلٍ وحَوَبَةٍ وَأَبُوَ يُّوبَ وَذُو مْرِهِم واتَّبِعِي مْرَهُ وقاضُوَ بِيْكَ، وَقد جَاءَ بَاب شَيْء وَسُوء مُدغماً أَيْضاً، وَالْتُزِمَ ذَلِك فِي بَاب يرى وَأرى يُرى؛ للكثرة بِخِلَاف يَنْأَى وأَنْأَى يُنْئِي، وَكثر فِي سَلْ للهمزتين.

وَإِذا وُقِفَ على المتطرفة وُقِفَ بِمُقْتَضى الْوَقْف بعد التَّخْفِيف، فَيَجِيء فِي: (هَذَا الخَبُ، وبَرِيٌّ ومَقْرُوٌّ) السّكُون وَالرَّومُ والإشمام، وَكَذَلِكَ بَاب شَيْء وَسُوء نُقلت أَو أُدغمت إِلَّا أَن مَا قبلهَا ألف إِذا وُقِفَ بِالسُّكُونِ وَجب قَلبهَا أَلفاً؛ إِذْ لَا نَقْلَ، وَتعذر التسهيل فَيجوز الْقصر والتطويل، وَإِن وقف بالروم فالتسهيل كالوصل.

وَإِن كَانَ قبلهَا متحرك فتِسْعٌ: مَفْتُوحَة وَقبلهَا الثَّلَاث، ومكسورة كَذَلِك، ومضمومة كَذَلِك، نَحْو: سَأَلَ وَمِائَة ومؤَجَّلٍ وسَئِمَ ومستهزئين وَسُئِلَ ورؤوف ومستهزئون ورؤوس، فنحو: مُؤَجَّلٍ وَاو، وَنَحْو مائَة يَاء، وَنَحْو مستهزئون، وَسُئِلَ بَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُور، وَقيل: الْبعيد، وَالْبَاقِي بَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُور، وَجَاء: ﴿مِنْسَاتَهُ﴾[٣] [سبأ: ١٤] و﴿سَالَ﴾[٤] [المعارج: ١] وَنَحْو: (الواجِئ) وصلا، وَأما [الوافر]:

---

(١) هي قراءة ورش وابن محيصن، انظر: البحر المحيط ٢/ ٣٥٦.
(٢) هي قراءة ورش، انظر: البحر المحيط ٥/ ٥١.
(٣) هي قراءة نافع وأبي عمرو والحسن، انظر: معاني الفراء ٢/ ٣٥٦.
(٤) هي قراءة نافع وابن عامر وأبي جعفر والعرج، انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٢٧.

يُشَجِّجُ رَأْسَــــــــــهُ بِالْفِهْرِ وَاجِي

فعلى الْقِيَاس خلافاً لسيبويه.

والتزموا (خُذ وكُلْ) على غير قِيَاس للكثرة، وَقَالُوا: (مُرْ)، وَهُوَ أفْصح من (اؤْمُر)، وَأما: (وَأمُر) فأفصحُ من (وَمُرْ).

وَإذا خُفِّفَ بَابُ (الْأَحْمَرِ) فبقاءُ همزَة اللَّام أَكثر، فَيُقَال: (اَلَحْمَرُ) و(لَحْمَرُ) وعَلى الْأَكْثَر قيل: (مِنَ لَحْمَرِ) بِفَتْح النُّون، و(فِلَحْمَر) بِحَذْف الْيَاء، وعَلى الْأَقَل جَاءَ: و﴿عَادَلُّولَى[1]﴾ [النجم: ٥٠] وَلم يَقُولُوا: اِسَلْ، وَلَا: اُقُلْ؛ لِاتِّحَادِ الْكَلِمَة.

والهمزتان فِي كلمةٍ إن سَكَنَت الثَّانِيَةُ وَجبَ قَلبهَا، كآدَمَ، وايْتِ، وأُوتُمِنَ، وَلَيْسَ آجَرَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ فَاعَلَ، لَا أَفْعَلَ؛ لِثُبُوتَ يُؤَاجِرُ، وَمِمَّا قُلْتُهُ فِيهِ:

دَلَّتْ ثَلَاثاً على أَن يُؤجر لَا يَسْتَقِيم مضارع آجَرْ
فِعَالَةُ جَاءَ والافْعَالُ عَز وَصِحَّةُ آجَرَ تَمْنَعُ آجَرْ

وَإِن تحركت وَسكن مَا قبلهَا كسأل تثبت، وَإِن تحركت وتحرك مَا قبلهَا فَقَالُوا: وَجب قلبُ الثَّانِيَة يَاء إِن انْكَسَرَ مَا قبلهَا، أَو انْكَسَرت، وواواً فِي غَيره، نَحْو: جَاءٍ وأَيِمَّةٍ وأُوَيْدِم وأَوَادِمَ، وَمِنْه خَطَايَا فِي التَّقْدِير الْأَصْلِيّ، خلافاً للخليل، وَقد صَحَّ التسهيل فِي نَحْو: (أَئِمَّة) وَالتَّحْقِيق، وَالْتزم فِي بَاب أُكْرِم حذف الثَّانِيَة، وَحُمِل عَلَيْهِ أخواتُه، وَقد التزموا قَلبهَا مُفْرَدَةً يَاء مَفْتُوحَة فِي بَاب مَطَايا، وَمِنْه خَطَايَا على الْقَوْلَيْنِ، وَفِي كَلِمَتَيْنِ يجوز تحقيقُهُمَا وتخفيفُهُمَا، وَتَخْفِيف إِحْدَاهمَا على قياسها، وَجَاء فِي نَحْو: (يَشَاءُ إِلَى) الْوَاو أَيْضا فِي الثَّانِيَة، وَجَاء فِي الْمُتَّفِقَتَيْن حذفُ إحداهما وقلب الثَّانِيَة كالساكنة.

(١) هي قراءة نافع وأبي عمرو، انظر: التيسير ١/ ٢٠٥.

الإعلال

تَغْيِيرُ حرف الْعلَّة للتَّخْفِيف، ويَجمعُهُ الْقلبُ، والحذف، والإسكان، وحروفه: الْألف، وَالْوَاو، وَالْيَاء، وَلَا يكون الْألف أصلاً فِي مُتَمَكِّنٍ، وَلَا فِي فِعْلٍ، وَلَكِن عَن وَاو أَو يَاء.

وَقد اتفقتا فاءين، كوَعْدٍ وَيُسْرٍ وعَيْنَيْنِ، كَقَوْل وَبيع ولامَيْنِ كغَزْوٍ وَرَمْي، وَتَقَدَّمت كل وَاحِدَة على الْأُخْرَى فَاءً وعَيْناً، كوَيْلٍ وَيَوْم، واختلفتا فِي أَن الْوَاو تقدّمت عَيْناً على الْيَاء لاماً، بِخِلَاف الْعَكْس، وواو حَيَوَان بدل عَن يَاء، وَأَن الْيَاء وَقعت فَاء وعيناً فِي: (يَيْنٍ)، وَفَاء ولاماً فِي: (يَدَيْتُ)، بِخِلَاف الْوَاو، إِلَّا فِي أول على الْأَصَح، وَإِلَّا فِي الْوَاو على وَجه، وَأَن الْيَاء وَقعت فَاء وعيناً ولاماً فِي: (يَيَّيْتُ) بِخِلَاف الْوَاو إِلَّا فِي الْوَاو على وَجه.

(الْفَاء): تقلب الْوَاو همزَة لُزُوماً فِي نَحْو: أَوَاصِلَ، وأُوَيْصِلٍ، وَالْأول، إِذا تحركت الثَّانِيَة بِخِلَاف: وُوْرِيَ، وجوازاً فِي نَحْو: أُجُوهٍ وأُوْرِيَ، وَقَالَ الْمَازِني: وَفِي نَحْو: إِشَاح، والتزموه فِي الأولى حملاً على الأول، وَأما: أَنَاةٌ وَأَحَدٌ وَأَسْمَاءُ فعلى غير الْقيَاس.

وتقلبان تَاء فِي نَحْو: اتَّعَدَ واتَّسَرَ، بِخِلَاف: ايْتَزَرَ.

وتقلب الْوَاو يَاء إِذا انْكَسَرَ مَا قبلهَا، وَالْيَاء واواً إِذا انْضَمَّ مَا قبلهَا، نَحْو: ميزَانٍ وميقَاتٍ، ومُوْقِظٍ ومُوسِرٍ.

وتحذف الْوَاو من نَحْو: يَعِدُ ويَلِدُ؛ لوقوعها بَين يَاء وكسرة أَصْلِيَّة، وَمن ثَمَّ لم يُبْنَ مثل: وَدَدْتُ - بِالْفَتْح - لما يلْزم من إعلالين فِي يَدّ، وَحُمِلَ أخواته نَحْو: نَعِدُ وَأَعِدُ وتَعِدُ، وَصِيغَةُ أمره عَلَيْهِ، وَلذَلِك حُمِلَتْ فَتْحةُ يَسَعُ وَيَضَعُ على الْعرُوض، ويَوْجَلُ على الْأَصْل، وشُبِّهَتَا بالتجاري والتجارب، بِخِلَاف الْيَاء فِي نَحْو: يَيْئِسُ ويَيْسِرُ، وَقد جَاءَ يَئِسُ وَجَاء يَاءَس، كَمَا جَاءَ يَا تَعِدُ وَيَا تَسِرُ، وَعَلَيْهِ جَاءَ: مُوْتَعِدٌ ومُوْتَسِرٌ، وشَذّ فِي مضارع وَجِل: يَيْجَلُ ويَاجَلُ ويِيْجَلُ، ويحذف الْوَاو من نَحْو: الْعِدَةِ والمِقَةِ. وَنَحْو وِجْهَةٍ قَلِيلٌ.

(العين): تقلب ألفًا إذا تحركت مفتوحًا مَا قبلهمَا، أَو فِي حُكْمِهِ، فِي اسْم ثلاثي، أَو فِي فعل ثلاثي، أَو مَحْمُول عَلَيْهِ، أَو اسْم مَحْمُول عَلَيْهِمَا، نَحْو: بَابٍ ونَابٍ وَقَامَ وَبَاعَ وَأَقَامَ وَأَبَاعَ، وَاستقام وَاسْتَكَانَ مِنْهُ، خلافاً للْأَكْثَر؛ لبعد الزِّيَادَة، ولقولهم: اسْتِكَانَةٌ، وَنَحْو الْإِقَامَة وَالاستقامة، ومَقَامٍ ومُقَامٍ، بِخِلَاف قَوْلٍ وَبَيْعٍ، وطَائِيٌّ، ويَاجَلُ شَاذٌّ.

وَبِخِلَاف: قَاوَلَ، وَبَايَعَ، وَقَوَّمَ، وَبَيَّنَ، وَتَقَوَّمَ، وَتَبَيَّنَ، وتَقَاوَلَ، وتَبَايَعَ، وَنَحْو: الْقَوَدِ وَالصَّيَدِ وأَخْيَلَتْ وأَغْيَلَتْ وأَغْيَمَتْ شَاذٌّ.

وَصَحَّ بَابُ قَوِيَ وَهَوَى للإعلالين، وَبَاب طَوِيَ وحَيِيَ؛ لِأَنَّهُ فَرعُهُ، أَو لما يَلْزَمُ من يَقَايُ ويَطَايُ ويَحَايُ، وَكَثُرَ الْإِدْغَامُ فِي بَاب حَيِيَ للمثلين، وَقد يُكْسَرُ الْفَاء، بِخِلَاف بَاب قَوِيَ؛ لِأَن الإعلال قبل الْإِدْغَام، وَلذَلِك قَالُوا: يَحْيَى ويَقْوَى، واحْوَاوَى يَحْوَاوِي، وارْعَوَى يَرْعَوِي، فَلم يدغموا وَجَاء: احْوِيْوَاءٌ واحْوِيَّاءٌ، وَمن قَالَ: اشْهِبَابٌ قال: احْوِوَاءٌ كاقْتِتَالٍ، وَمن أدغم اقْتِتَالاً قَالَ: حِوَّاءٌ، وَجَاز الْإِدْغَام فِي أُحْيِيَ واسْتُحْيِيَ، بِخِلَاف: أَحْيَى واسْتَحْيَى، وَأما امتناعهم فِي يُحْيِي ويَسْتَحْيِي فلئلا يَنْضَم مَا رُفِضَ ضمه، وَلم يَنْبُوا من بَاب قَوِيَ مثل ضَرَبَ، وَلَا شَرُفَ، كَرَاهَة قَوَوْتُ وقَوُوْتُ، وَنَحْو: الْقُوَّة والصُّوَّةِ والبَوِّ، والجَوِّ مُحْتَمل للإدغام.

وَصَحَّ بَاب مَا أفْعَلَهُ لعدم تَصَرُّفِهِ، وأفعلُ مَحْمُول عَلَيْهِ، أَو لِلَّبْسِ بِالْفِعْلِ، وازْدَوَجُوا وَاجْتَوَرُوا؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنى تَفَاعَلُوا، وَبَاب اعْوَارَّ واسْوَادَّ، لِلَّبْس، وعَوِرَ وسَوِدَ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ، وَمَا تَصَرَّفَ مِمَّا صَحَّ صَحِيحٌ أيضاً، كأعْوَرْتُه واسْتَعْوَرَ ومُقَاوِلٍ ومُبَايِعٍ وعَاوِرٍ وأَسْوَدَ وَمن قَالَ: عَارَ قَالَ: أَعَارَ واسْتَعَارَ وعَائِرٌ، وَصَحَّ تَقْوَالٌ وتَسْيَارٌ، لِلَّبْسِ، ومِقْوَالٌ ومِخْيَاطٌ، للَّبْسِ، ومِقْوَلٌ ومِخْيَطٌ محذوفان مِنْهُمَا، أَو بمعناهما، وأُعِلَّ نَحْو: يَقُومُ وَيَبِيْعُ ومَقُوْم ومَبِيع بِغَيْر ذَلِك، لِلَّبْسِ، وَنَحْو: جَوَادٍ وطَوِيلٍ وغَيُورٍ، للإلباس بفاعلٍ أَو بِفَعَلٍ، أَو لِأَنَّهُ لَيْسَ بجار على الْفِعْل وَلَا مُوَافق، وَنَحْو: الجَوَلَانِ وَالْحَيَوَان والحَيَدَى والصَّوَرَى؛ للتَّنْبيه بحركته على حركة مُسَمَّاهُ، والمَوَتَانِ؛ لِأَنَّهُ نقيضُه، أَو لِأَنَّهُ لَيْسَ بجار وَلَا موافق، وَنَحْو: أدْوُرٍ وأَعْيُنٍ للإلباس، أَو لِأَنَّهُ لَيْسَ بجار، وَلَا مُخَالِفٍ، وَنَحْو:

جَدْوَلٍ وخِرْوَع وعُلْيَبٍ؛ لمحافظة الْإِلْحَاق أَو للسكون الْمَحْضِ.

وتُقْلَبَان همزَة فِي نَحْو قَائِم وبائع المعتل فعله، بِخِلَاف نَحْو: عَاوِرٍ. وَنَحْو: شَاكٌ وشاكٍ شَاذٌ، وَفِي نَحْو: (جَاءٍ) قَولَانِ؛ قَالَ الْخَلِيل: مقلوبٌ كالشاكي، وَقيل: على الْقيَاس، وَفِي نَحْو: أَوَائِل وبوائِعَ مِمَّا وقعتا فِيهِ بعد ألف بَاب مَسَاجِد وَقبلهَا وَاوٌ أَو يَاءٌ، بِخِلَاف: عَوَاوِيْرَ وطَوَاوِيْسَ، وضَيَاوِن شَاذٌ، وَصَحَّ عَوَاوِرُ، وأُعِلَّ عَيَائِيْلُ؛ لِأَن الأَصْل عَوَاوِيْرُ فَحُذِفَ، وعَيَائِلُ فأُشْبعَ، وَلم يفعلوه فِي بَاب مَقَاوِمَ ومَعَايِشَ، للْفرق بَينه وَبَين بَاب: رَسَائِلَ وعَجَائِزَ وصَحَائِفَ، وَجَاء مَعَائِشُ بِالْهَمْزَةِ على ضَعْفٍ، وَالْتُزِمَ همزَةُ مَصَائِبَ.

وتُقْلَبُ يَاء فُعْلَى - اسْماً - واواً فِي نَحْو: طُوْبَى وكُوْسَى، وَلَا تُقْلَبُ واواً فِي الصّفة وَلَكِن يُكْسَرُ مَا قبلهَا نَحْو: (مِشْيَةٍ حِيْكَى) و﴿قِسۡمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٢] وَكَذَلِكَ بَابُ بِيْضٍ، وَاخْتُلِفَ فِي غير ذَلِك، فَقَالَ سِيبَوَيْهِ: الْقيَاس الثَّانِي، فنحو: مَضُوْفَةٍ شَاذٌ عِنْده، وَنَحْو: مَعِيْشَةٍ يجوز أَن يكون مَفْعُلَةٌ ومَفْعِلَةٌ. وَقَالَ الْأَخْفَش: الْقيَاس الأول، فَمَضُوفَةٌ قِيَاس عِنْده، ومَعِيْشَةٌ: مَفْعِلَةٌ، وَإِلَّا لَزِمَ مَعُوْشَةٌ، وَعَلَيْهِمَا لَو بُني من البَيْع مثلُ تَرْتُب لقيل: تُبِيْعٌ وتُبُوعٌ.

وتقلب الْوَاو المكسور مَا قبلهَا فِي المصادر يَاء، نَحْو: قِيَاماً وعِيَاذ وقِيَماً؛ لإعلال أفعالها، وَحَالَ حِوَلاً كالقَوَدِ، بِخِلَاف مَصْدرِ نَحْو: لاوَذَ، وَفِي نَحْو: جِيَادٍ ودِيَارٍ ورِيَاحٍ وتِيَرٍ ودِيَمٍ؛ لإعلال الْمُفْرد، وشذّ طِيَالٌ، وَصَحَّ رِوَاءٌ جمع رَيَّانَ؛ كَرَاهَةَ إعلالين، ونِوَاءٌ جمع نَاوٍ، وَفِي نَحْو: رِيَاضٍ وَثِيَابٍ؛ لسكونها فِي الْوَاحِد مَعَ الْألف بعْدهَا، بِخِلَاف عِوَدَةٍ وكِوَزَةٍ، وَأما ثِيَرَةٌ فشاذٌ.

وتُقْلَبُ الْوَاو عيناً أَو لاماً أَو غَيرهمَا، إِذا اجْتمعت مَعَ يَاء وَسكن السَّابِق، وتُدغم وَيُكْسَرُ مَا قبلهَا إِن كَانَ ضمة، كَسَيِّدٍ وَأَيَّام ودَيَّارٍ وَقَيَّام وَقَيْدُوم ودُلَيَّةٍ وطَيٍّ ومَرْمِيٍّ ومُسْلِمِيّ رفعاً، وَجَاء لُيٌّ فِي جمع أَلْوَى، بِالْكَسْرِ وَالضَم. وَأما: ضَيْوَنٌ وحَيْوَةُ، ونَهُوٌّ فشاذٌ، وصميم وقميم شاذ وَقَوله: [الطويل]

فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إِلا سَلامُهَا

أشذُّ.

وتُسَكَّنَانِ وتُنْقَلُ حركتهما فِي نَحْو: يَقُوْمُ وَيَبِيْعُ للبسه بِبَاب يخَاف، ومَفْعُلٌ ومَفْعِلٌ كَذَلِك، ومفعول كَذَلِك نَحْو: مَقُوْلٍ ومَبِيْعٍ والمحذوف عِنْد سِيبَوَيْهِ وَاو مَفْعُولٍ، وَعند الْأَخْفَش الْعين، وانقلبت وَاو مَفْعُوْلٍ عِنْده يَاء للكسرة، فخالفا أصْلَيْهِمَا، وشَذّ مَشِيْبٌ ومَهُوْبٌ، وَكَثُرَ نَحْو: مَبْيُوعٍ، وَقلَّ نَحْو: مَصْوُونٍ، وإعلال نَحْو: تَلُوْوْنَ ويَسْتَحْيِيْ قَلِيلٌ.

وتُحذفان فِي نَحْو: قُلْتُ وبِعْتُ وقُلْنَ وبِعْنَ، وَيُكْسَرُ الأوّل إن كَانَت الْعين يَاءً أَو واواً مَكْسُورَة، وَيضمُّ فِي غَيره، وَلم يفعلوه فِي لَسْتُ؛ لشَبَهِهِ بالحرف، وَمن ثَمَّ سَكَّنُوا الْيَاءَ، والواو وَفِي نَحْو: قُلْ وبعْ؛ لِأَنَّهُ عَن تَقُولُ وتَبِيعُ، وَفِي الْإِقَامَة والاستقامة، وَيجوزُ الْحَذف فِي نَحْو: سَيْدٍ ومَيْتٍ وكَيْنُونَةٍ وقَيْلُولَةٍ.

وَفِي بَاب قِيْلَ وَبِيْعَ ثَلَاث لُغَات: الْيَاء، والإشمام، وَالْوَاو، فَإِن اتَّصل بِهِ مَا يُسَكِّنُ لامَهُ، نَحْو: بِعْتَ يَا عَبْدُ، وَقُلْتَ يَا قَوْلُ، فالكسر والإشمام وَالضَّم، وَبَاب: اخْتِيْرَ وانْقِيْدَ مثله فِيهَا، بِخِلَاف بَاب: أُقِيْمَ واسْتُقِيْمَ.

وَشرطُ إعلال الْعين فِي الِاسْم غير الثلاثي والجاري على الْفِعْل مِمَّا لم يُذْكَرْ مُوَافقَة الْفِعْل حَرَكَة وسُكُوناً مَعَ مُخَالفَته بِزِيَادَة أَو بِنْيَةٍ مخصوصتين بِهِ، فَلذَلِك لَو بَنيتَ من البَيْع مثل: مَضْرِبٍ وتِحْلِيءٍ قلت: مَبِيْعٌ وتِبِيْعٌ مُعتلّاً، وَمثل: تَضْرِبُ قُلْتَ: تَبِيعٌ مُصَحَّحاً.

(اللَّام): تُقْلَبَانِ ألفاً إذا تحركتا وَانْفَتح مَا قبلهمَا إن لم يكن بعدهمَا مُوجب لِلْفَتْح، كغَزَا وَرَمَى ويَقْوَى وَيحْيَى وعَصاً ورَحى، بِخِلَاف: غَزَوْتُ ورَمَيْتُ وغَزَوْنَا ورَمَيْنَا وتَخْشَيْنَ وتَأْبَيْنَ وغَزْوٍ وَرَمْيٍ، وَبِخِلَاف: غَزَوَا ورَمَيَا وعَصَوَانِ ورَحَيَانِ؛ للإلباس، واخْشَيَا نَحوه؛ لِأَنَّهُ من بَاب لن يَخْشَيَا واخْشَيَنَّ؛ لِشَبَهِهِ بذلك، بِخِلَاف: اخْشَوْا واخْشَوُنَّ واخْشَيْ واخْشَيِنَّ.

وتُقْلَبُ الْوَاو يَاءً إذا وَقعَتْ مكسوراً مَا قبلهَا، أَو رَابِعَةً فَصَاعِداً، وَلم يَنْضَم مَا قبلهَا كدُعِيَ وَرَضِيَ والغَازِي وأَغْزَيْتُ وتَغَزَّيْتُ واسْتَغْزَيْتُ وتَخْشَيْنَ وتَأْبَيْنَ ويُغْزَيَانِ ويَرْضَيَانِ، بِخِلَاف: يَدْعُو ويَغْزُو وقِنْيَةٌ، وَهُوَ ابْنُ عَمِّي دِنْياً شَاذٌ، وطيىء تقلب الْيَاء فِي بَاب: رَضِيَ وَبَقِيَ ودُعِيَ ألفاً.

وتُقْلَبُ الْوَاو طرفاً بعد ضمةٍ فِي كلِّ مُتَمَكِّنٍ يَاء، فتنقلب الضمة كسرة كَمَا

انقلبت فِي: التَّرامِيْ والتَّجَارِيْ، فَيصير من بَاب: قَاضٍ، مثل: أَدْلٍ وقَلَنْسٍ بِخِلَاف: قَلَنْسُوَةٍ وقَمَحْدُوَةٍ، وَبِخِلَاف الْعين كالقُوَبَاءِ وَالْخُيَلَاءِ، ولا أثَرَ للمدَّةِ الفاصلة فِي الْجمع، إِلَّا فِي الْإِعْرَاب نَحْو: عُتِيٍّ وجُثِيٍّ، بخلاف المفرد وقد تكسرُ الفاء للاتباع فيقال عُتي وجُثي وَنَحْو: (نُحُوٌّ) شَاذٌ، وَقد جَاءَ نَحْو: مَعْدِيٌّ ومَغْزِيٌّ كثيراً، وَالْقِيَاس الْوَاو.

وتُقْلَبَانِ همزَة إذا وقَعَتا طرفاً بعدَ ألف زَائِدَة، نَحْو: كِسَاءٍ ورِدَاءٍ، بِخِلَاف: زَايٍ وثَايٍ، ويُعْتَدُّ بتاء التَّأْنِيث قِيَاساً، نَحْو: شَقَاوَةٍ وسِقَايَةٍ، وَنَحْو: صَلَاءَةٍ وعَظَاءَةٍ، وعَبَاءَةٍ شَاذٌّ.

وتُقْلَبُ الْيَاء واواً فِي فَعْلى اسْماً، كتَقْوى وبَقْوَى، بِخِلَاف الصّفة نَحْو: صَدْيَا وريَّا، وتُقْلَبُ الْوَاو يَاءً فِي فُعْلَى اسْماً، كالدُّنْيَا والعُلْيَا، وشذَّ نَحْو: القُصْوَى وحُزْوَى، بِخِلَاف الصّفة نَحْو: الغُزْوَى، وَلم يُفْرَقْ فِي فَعْلَى من الْوَاو، نَحْو: دَعْوَى وشَهْوَى، وَلَا فِي فُعْلَى من الْيَاء نَحْو: الْفُتْيَا والقُضْيَا.

وتُقْلَبُ الْيَاءُ إذا وَقعت بعد همزَة بعد ألف فِي بَاب مَسَاجِد، وَلَيْسَ مفردها كَذَلِك ألفاً، والهمزة يَاء نَحْو: مَطَايَا وركَايَا وخطَايَا، على الْقَوْلَيْنِ، وصلايا جمع المهموز وَغَيره، وشَوَايَا جمع شَاوِيَةٍ، بِخِلَاف: شَوَاءٍ جمع شَائِيَةٍ من شَأَوْتُ، وَبِخِلَاف: شَوَاءٍ وجَوَاءٍ، جَمْعَيْ: شَائِيَةٍ وجَائِيَةٍ على الْقَوْلَيْنِ فيهمَا، وَقد جَاءَ: أدَاوَى وعَلَاوَى وهَرَاوَى، مُرَاعَاة للمفردِ.

وتُسَكَّنَانِ فِي بَاب يَغْزُو وَيَرْمِي مرفوعين، والغَازِيْ والرَّامِيْ مَرْفُوعاً ومجروراً، والتحريك فِي الرّفْع والجرّ فِي الْيَاء شَاذٌ، كالسكون فِي النصب وَالْإِثْبَات فيهمَا وَفِي الْألف فِي الْجَزْم.

ويُحْذَفَانِ فِي مثل: يَغْزُوْنَ ويَرْمُوْنَ واغْزُنَّ واغْزِنَّ وارْمُنَّ وارْمِنَّ.

وَنَحْو: يَدٍ، وَدمٍ، وَاسْمٍ، وَابْنٍ، وَأَخٍ، وَأُخْتٍ لَيْسَ بِقِيَاس.

الإِبْدَال

جعل حرفٍ مَكَان حرف غَيره، وَيُعْرَفُ بأمثلة اشتقاقه كتُرَاثٍ وأُجُوْهٍ،

وبِقِلَّةِ اسْتِعْمَاله كالثَّعَالي، وبكونه فرعاً وَهُوَ زَائِدٌ، كضُوَيْرِبِ، وبكونه فرعاً وَهُوَ أصل كمُوَيْهٍ، وبلزوم بِنَاءٍ مَجْهُولٍ نَحْو: هَرَاقَ واصْطَبَرَ وادَّارَكَ.

وحُرُوفُهُ:

(أنْصَتَ يَوْمَ جَدُّ طاهٍ زَلَّ)، وَقَول بَعضهم: اسْتَنْجَدَهُ يَوْمَ طَالَ، وهم فِي نَقْصِ الصَّاد وَالزَّاي؛ لثُبُوت صِرَاط وزَقَرٍ، وَفِي زِيَادَة السِّين، وَلَو أُورِدَ: اسْمَع وَرَدَ: اِذَّكَر واظَّلَمَ.

فالهمزة من حُرُوف اللين وَالْعين وَالْهَاء، فَمن اللين إعلال لَازم فِي نَحْو: كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ وَقَائِلٍ وبَائِعٍ وأَوَاصِلَ، وَجَائِز فِي نَحْو: أُجُوهٍ وأُوْرِيَ، وَأما نَحْو: دَأَبَّةٍ وشَأَبَّةٍ والعَأْلَمِ وبَأْزٍ وشِئْمَةٍ، ومُوقِدٍ فشاذٌ، وأُبَابُ بَحرٍ أَشَذُّ، وَمَاءٌ شَاذٌ لَازم.

وَالْألف من أختيها والهمزة وَالْهَاء، فَمن أختيها لَازم فِي نَحْو: قَالَ، وَبَاعَ، وَآلٍ على رَأْيٍ، وَنَحْو: يَا جَلُ ضَعِيفٌ، وطائيٌّ شَاذٌ لَازم، وَمن الْهمزَة فِي نَحْو: رَاْسٍ، وَمن الْهَاء فِي آلٍ على رَأْيٍ.

وَالْيَاءُ من أختيها وَمن الْهمزَة وَمن أَحَدِ حَرْفَي المضاعف، وَالنُّون وَالْعين وَالْبَاء وَالسِّين والثاء، فَمن أختيها لَازم فِي نَحْو: مِيْقَاتٍ وغَازٍ وَقِيَام وحِيَاض، وشاذٌ فِي نَحْو: حُبْلَى وصُيَّم وصِبْيَةٍ ويَيْجَلُ، وَمن الْهمزَة نَحْو: ذِيْبٍ، وَمن الْبَاقِي مسموع كثير فِي نَحْو: أَمْلَيْتُ وقَصَّيْتُ، وَفِي نَحْو: أَنَاسِيّ، وَأَمَّا الضَّفَادِي والثَّعَالِي والسَّادِي والثَّالِيْ فضعيف.

وَالْوَاو من أختيها، وَمن الْهمزَة، فَمن أختيها لَازم فِي نَحْو: ضَوَارِبَ وضُوَيْرِبٍ ورَحَوِيٍّ وعَصَوِيٍّ ومُوْقِنٍ وطُوْبَى وبُوْطِرَ وبَقْوَى، وشاذٌ ضَعِيف فِي: هَذَا أَمْرٌ مَمْضُوٌّ عَلَيْهِ، ونَهُوٌّ عَن الْمُنكر، وجِبَاوةٍ، وَمن الْهمزَة فِي نَحْو: جُوْنَةٍ وجُوَنٍ.

وَالْمِيم من الْوَاو وَاللَّام وَالنُّون والباء، فَمن الْوَاو لَازمٌ فِي (فَم) وَحدهُ، وَضَعِيفٌ فِي لَام التَّعْرِيف، وَهِي طائيةٌ، وَمن النُّون لَازم فِي نَحْو: عَمْبَرٍ وشَمْبَاءَ، وَضَعِيف فِي: البَنَامِ وطامَهُ الله على الْخَيْر، وَمن الْبَاء فِي بَنَاتِ مَخْرٍ وَمَا زلتُ رَاتِمَاً، وَمن كَثَمٍ.

وَالنُّونُ من الْوَاو وَاللَّام، شَاذٌ فِي صَنْعَانِيّ وبَهْرَانِيّ، وَضَعِيف فِي لَعَن.

وَالتَّاء من الْوَاو وَالْيَاء وَالسِّين وَالْبَاء وَالصَّاد، فَمن الْوَاو وَالْيَاء لَازم فِي نَحْو: اتَّعَدَ واتَّسَرَ على الْأَفْصَح، وشاذٌ فِي نَحْو: أَتْلَجَهُ، وَفِي طَسْتٍ وَحدَهُ، وَفِي الذَّعَالِتِ ولّصْتٍ ضَعِيفٌ.

وَالْهَاء من الْهمزَة وَالْألف وَالْيَاء وَالتَّاء، فَمن الْهمزَة مسموع فِي: هَرَقْتُ وهَرَحْتُ وهِيَّاكَ ولَهِنَّك، وَهِنْ فَعَلْتَ، فِي طيىء، وَهَذَا الَّذِي فِي إذا الَّذِي، وَمن الْألف شَاذ فِي: أَنَهْ: وحَيَّهَلَهْ، وَفِي مَهْ مُسْتَفْهِماً، وَفِي يَا هَنَاهُ، على رَأْيٍ، وَمن الْيَاء فِي هَذِه، وَمن التَّاء فِي بَاب (رَحْمَهْ) وَقْفَاً.

وَاللَّام من النُّون وَالصَّاد، فِي أُصَيْلَالٍ قَلِيل، وَفِي الْطَجَعَ رَدِيء.

والطاء من التَّاء لَازمٌ فِي اصْطَبَرَ، وشاذٌ فِي حُصْطُ.

وَالدَّال من التَّاء لَازم فِي نَحْو: ازْدَجَرَ وادَّكَرَ، وشاذٌ فِي نَحْو: فُزْدُ واجْدَمَعُوا واجْدَزَّ ودَوْلَج.

وَالْجِيم من الْيَاء الْمُشَدّدَة فِي الْوَقْف، فِي نَحْو: فُقَيْمِجٍّ، وَهُوَ شَاذٌ، وَمن غير الْمُشَدّدَة فِي نَحْو: [الرجز]

لا هُمَّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتِج

أشذُّ وَمن نَحْو: [الرجز]

. حَتَّى إذا مَا أَمْسَجَتْ وأَمْسَجَا

أَشَذُّ.

وَالصَّاد من السِّين الَّتِي بعْدهَا غين، أَو خاء، أَو قَاف، أَو طاء جَوَازاً، نَحْو: أَصْبَغَ وصَلَخَ وَ﴿مَس صَقَرَ﴾ [القمر:٤٨] وصِرَاطٍ.

وَالزَّاي من السِّين والصاد الواقعتين قبل الدَّال ساكنتين، نَحْو: يَزْدُلُ، وَهَكَذَا فَزْدِيْ أَنَهْ.

وَقد ضُورِعَ بالصَّاد والزَّاي دونهَا، وضُورِعَ بهَا متحركة أَيْضاً، نَحْو: صَدَقَ وَصَدَرَ، وَالْبَيَانُ أَكثر فيهمَا، وَنَحْو: (مَسَّ زَقَرَ) كَلْبِيَّةٌ، وأَجْدَرُ وأَشْدَقُ بالمضارعة قَلِيلٌ.

الإِدْغَام

أَن تَأتي بحرفين سَاكن فمتحرك من مخرجٍ وَاحِدٍ من غير فصل، وَيكون فِي المِثْلَيْنِ والمُتَقَارِبَيْنِ.

فالمثلان وَاجب عِنْد سُكُون الأول فِي الهمزتين، إِلَّا فِي نَحْو: سَأَلَ والدّأَث، وَإِلَّا فِي الْألفين؛ لِتَعَذُّرِهِ، وَإِلَّا فِي نَحْو: قُوْوِلَ، للإلباس، وَفِي نَحْو: تُوْوِي ورِيْيَا، على الْمُخْتَار إِذا خُفِّفَتْ، وَفِي نَحْو: قَالُوا وَمَا، وَفِي يَوْم، وَعند تحركهما فِي كلمة، وَلَا إِلْحَاق، وَلَا لبس، نَحْو: رَدَّ يَرُدُّ، إِلَّا فِي نَحْو: حَيِيَ، فَإِنَّهُ جَائِز، وَإِلَّا فِي نَحْو: اقْتَتَلَ وتَتَنَزَّلُ وتَتَبَاعَدُ، وَسَيَأْتِي، وتُنْقَلُ حركته إِن كَانَ مَا قبلهَا سَاكنٌ غير لينٍ، نَحْو: يَرُدُّ، وَسُكُون الْوَقْف كالحركة، وَنَحْو[1]: ﴿مَكَّنَنِيْ﴾ [الكهف: ٩٥]، ويمكِّنُني، و﴿مَنَاسِكَكُم﴾[2] [البقرة: ٢٠٠] و﴿مَا سَلَكَكُم﴾ [المدثر: ٤٢] من بَاب كَلِمَتَيْنِ، وممتنع فِي الْهمزَة على الْأَكْثَر، وَفِي الْألف، وَعند سُكُون الثَّانِي لغير الْوَقْف، نَحْو: ظَلِلْتُ، وَرَسُولُ الْحَسَنِ، وَتَمِيمُ تُدْغَم فِي نَحْو: رُدَّ، وَلم يَرُدَّ، وَعند الْإِلْحَاق واللَّبْسِ بزنةٍ أُخْرَى، نَحْو: قَرْدَدٍ وسُرُرٍ، وَعند سَاكن صَحِيح قبلهمَا فِي كَلِمَتَيْنِ نَحْو: قَرْمِ مَالِكٍ، وَحُمِلَ قَولُ الْقُرَّاء على الْإِخْفَاءِ، وَجَائِزٌ فِي سوى ذَلِك.

الْمُتَقَارِبَان: ونعني بهما مَا تقاربا فِي الْمخْرج، أَو فِي صفة تقوم مقَامه، ومخارج الْحُرُوف سِتَّة عشر تَقْرِيباً، وَإِلَّا فَلِكُل مخرج، فللهمزة وَالْهَاء وَالْألف أَقْصَى الْحلق، وللعين والحاء وَسطه، وللغين وَالْخَاء أدناه، وللقاف أَقْصَى اللِّسَان وَمَا فَوْقه من الحنك، وللكاف مِنْهُمَا مَا يليهما، وللجيم والشين وَالْيَاء وسط اللِّسَان وَمَا فَوْقه من الحنك، وللضاد أول إِحْدَى حافتيه وَمَا يليها من الأضراس، وللام مَا دون طرف اللِّسَان إِلَى منتهاه وَمَا فَوق ذَلِك، وللراء مِنْهُمَا

---

(١) قرأ ابن كثير وحميد بإظهار النونين، وقرأ الباقون بالإدغام، انظر: الكشف ٢/ ٧٨.

(٢) قرأ فيها أبو عمرو بالإدغام، انظر: الإقناع ١/ ٢٢٢.

مَا يليهما، وللنون مِنْهُمَا مَا يليهما، وللطاء وَالدَّال وَالتَّاء طرف اللِّسَان وأصول الثنايا، وللصاد وَالزَّاي وَالسِّين طرف اللِّسَان والثنايا، وللظاء والذال والثاء طرف اللِّسَان وطرف الثنايا، وللفاء بَاطِن الشّفة السُّفْلى وطرف الثنايا الْعليا، وللباء وَالْمِيم وَالْوَاو مَا بَين الشفتين.

ومخرج الْمُتَفَرِّع وَاضح، والفصيح ثَمَانِيَة: همزَة بَيْنَ بَيْنَ ثَلَاثَة، وَالنُّون الْخفية نَحْو: عَنْكَ، وَألف الإمالة، وَلَام التفخيم، وَالصَّاد كالزاي، والشين كالجيم.

وَأما الصَّاد كالسين، والطاء كالتاء، والظاء كالثاء، وَالْفَاء كالباء، وَالضَّاد الضعيفة، وَالْكَاف كالجيم، فَمُسْتَهْجَنَةٌ.

وَأما الْجِيم كالكاف، وَالْجِيم كالشين فَلَا يتَحَقَّقُ.

وَمِنْهَا المجهورة والمهموسة، وَمِنْهَا الشَّدِيدَة والرخوة، وَمَا بَينهمَا، وَمِنْهَا المطبقة والمنفتحة، وَمِنْهَا المستعلية والمنخفضة، وَمِنْهَا حُرُوف الذَّلاقَة والمُصْمَتَةُ، وَمِنْهَا حُرُوف القَلْقَلَة والصَّفِيْرِ، واللَّيِّنَةُ، والمنحرف، والمكرر، والهَاوِي، والمَهْتُوتُ.

فالمجهورة: مَا ينْحَصر جَرْيُ النَّفس مَعَ تحركه، وَهِي مَا عدا حُرُوف: (سَتَشْحَثُكَ خَصَفَهْ).

والمهموسة: بِخِلَافِهَا، ومُثِّلَا بقَقَقَ وكَكَكَ.

وَخَالف بَعضهم فَجعل الضَّاد والظاء والذال وَالزَّاي وَالْعين والغين وَالْيَاء من المهموسة، وَجعل الْكَاف وَالتَّاء من المجهورة، وَرَأى أَن الشَّدَّة تؤكد الْجَهْر.

والشديدة: مَا ينْحَصر جري صَوته عِنْد إسكانه فِي مخرجه فَلَا يجْرِي، ويجمعها: (أَجِدُكَ قَطَبْتَ).

والرخوة: بِخِلَافِهَا.

وَمَا بَينهمَا: مَا لَا يتم لَهُ الانحصار وَلَا الجري، ويجمعها: (لِمَ يَرُوْعُنَا؟) ومُثِّلَتْ بِالْحَجِّ والطَشِّ والخَلِّ.

والمُطْبَقَةُ: مَا ينطبق على مخرجه الحنك، وَهِي: الصَّاد وَالضَّاد والطاء والظاء.

والمُنْفَتِحَةُ: بِخِلَافِهَا.

والمُسْتَعْلِيَةُ: مَا يرْتَفع اللِّسَان بهَا إِلَى الحنك، وَهِي المُطْبَقَةُ، وَالْخَاء والغين وَالْقَاف.

والمُنْخَفِضَةُ: بِخِلَافِهَا.

وحروف الذَّلَاقَةِ: مَا لَا يَنْفَكُّ رباعي أَو خماسي عَن شَيْء مِنْهَا لسهولتها؛ ويجمعها: (مُرْ بِنَفَلٍ).

والمُصْمَتَةُ: بِخِلَافِهَا؛ لِأَنَّهُ صُمِتَ عَنْهَا فِي بِنَاء رباعي أَو خماسي مِنْهَا.

وحروف القَلْقَلَةِ: مَا يَنْضَم إِلَى الشدَّة فِيهَا ضغط فِي الْوَقْف، ويجمعها: (قَدْ طَبَجَ).

وحروفُ الصّفِيْرِ: مَا يُصْفَرُ بهَا، وَهِي: الصَّاد وَالسِّين وَالزَّاي.

واللَّيِّنَةُ: حُرُوف اللِّيْنِ.

والمُنْحَرِفُ: اللَّام؛ لِأَن اللِّسَان يَنْحَرِفُ بِهِ.

والمُكَرَّرُ: الرَّاء؛ لتعثر اللِّسَان بِهِ.

والهاوي: الْألف، لاتساع هَوَاء الصَّوْت بِهِ.

والمَهْتُوتُ: التَّاء: لخفائِهَا.

وَمَتى قُصِدَ لإدغام المتقاربين فَلَا بُد من قَلْبِه، وَالْقِيَاس قلبُ الأول، إِلَّا لعَارض فِي نَحْو: اذْبَحَّتُوْدَا، واذْبَحَّاذِه، وَفِي جملَة من تَاء الافتعال لنحوه، ولكثرة تغيرها، ومَحُّمْ فِي: مَعَهُم ضَعِيف، وسِتٌّ أَصله سِدْسٌ، شَاذٌ لَازمٌ.

وَلَا يُدْغَم مِنْهَا فِي كلمة مَا يُؤَدِّي إِلَى لَبْسٍ بتركيب آخر، نَحْو: وَطَدَ ووَتَدَ وشَاةٍ زَنْمَاءَ، وَمن ثَمَّ لم يَقُولُوا: وَطْداً، وَلَا وَتْدَاً، لما يلْزم من ثِقَلٍ أَو لَبْسٍ بِخِلَاف نَحْو: امَّحَى واطَّيَّرَ، وَجَاء وَدٌّ فِي وَتْدٍ فِي تَمِيم.

وَلم تُدْغَم حُرُوف (ضَوِيَ مِشْفَرٌ) فِيمَا يقاربها؛ لزِيَادَة صِفَتِهَ. وَنَحو: سَيِّدٍ، ولَيَّةٍ إِنَّمَا أُدْغِمَا؛ لِأَن الإعلال صَيَّرَهُمَا مِثْلَيْنِ، وأُدغمت النُّون فِي اللَّام وَالرَّاء؛ لكَرَاهَة نبرتها، وَفِي الْمِيم - وَإِن لم يتقاربا- لِغُنَّتهما، وَفِي الْوَاو وَالْيَاء لإِمْكَان بَقَائِهَا، وَقد جَاءَ[1]: ﴿لِبَعْض شَأْنِهِم﴾ [النور: ٦٢] و﴿اغْفِر لِّي﴾ [الأعراف: ١٥١] و﴿نَخْسِف بِّهِم﴾[3] [سبأ: ٩] و﴿إِلى ذي العرش سبيلاً﴾ [الإسراء: ٤٢] وَلَا حُرُوف الصَّفير فِي غَيرهَا، وَلَا المطبقة فِي غَيرهَا من غير إطباق على الْأَفْصَح، وَلَا حرف حلق فِي أَدخل منه، إِلَّا الْحَاء فِي الْعين وَالْهَاء، وَمن ثَمَّ قَالُوا فيهمَا: اِذبَحَّتُوْدَا واذْبَحَّاذِهِ.

فالهاء فِي الْحَاء، وَالْعين فِي الْحَاء، والحاء فِي الْهَاء وَالْعين بقلبهما حاءين، وَجَاء ﴿فَمَنْ زُحْزِح[4] عَّن النَّار﴾ [آل عمران: ١٨٥] والغين فِي الْخَاء، وَالْخَاء فِي الْغَيْن.

وَالْقَاف فِي الْكَاف، وَالْكَاف فِي الْقَاف، وَالْجِيم فِي الشين.

وَاللَّام الْمُعَرَّفَةُ تُدْغَم وجوباً فِي مثلهَا، وَفِي ثَلَاثَة عشر حرفاً، وَغير الْمُعَرَّفَةِ لَازم، فِي نَحْو: ﴿بلْ رَّان﴾ [المطففين: ١٤] وَجَائِز فِي الْبَوَاقِي.

وَالنُّون الساكنة تُدْغَم وجوباً فِي حُرُوف (يَرْمُلُونَ) والأفصح إبْقَاء غُنَّتِهَا فِي الْوَاو وَالْيَاء، وإذهابها فِي اللَّام وَالرَّاء، وتقلب ميماً قبل الْبَاء، وتُخفى فِي غير حُرُوف الْحلق، فَيكون لَهَا خمس أَحْوَال، والمتحركة تُدْغَم جَوَازاً.

والطَّاء وَالدَّال وَالتَّاء والظاء والذال والثاء يدغم بَعْضهَا فِي بعض، وَفِي الصَّاد وَالزَّاي وَالسِّين، والإطباق فِي نَحْو: ﴿فَرَّطْتُ﴾ [الزمر: ٥٦] إِن كَانَ مَعَه

---

(١) نقل شجاع بن أبي نصر البلخي إدغام الضاد في الشين في جميع القرآن، انظر: الإقناع ٢١٦/١.

(٢) روي إدغام الراء الساكنة في اللام عن أبي عمرو في جميع القرآن، انظر: الإقناع ١/ ١٩١.

(٣) ليس في القرآن فاء ساكنة بعدها باء إلا هذه الآية، وقرأها الكسائي بالإدغام، انظر: الإقناع ١/ ١٧٧.

(٤) قرأ أبو عمرو بإدغام الحاء في العين، انظر: الإقناع ١/ ٢٠٩.

إدغام فَهُوَ إتْيَان بطاء أُخْرَى، وَجمعٌ بَين ساكنين، بِخِلَاف غُنَّةِ النُّون فِي: (مَنْ يَّقول).

وَالصَّاد وَالزَّاي وَالسِّين يدغم بَعْضهَا فِي بعض.

وَالْبَاء فِي الْمِيم وَالْفَاء.

وَقد تُدْغَم تَاء (اِفْتَعَلَ) فِي مثلهَا فَيُقَال: قَتَّل وَقِتَّل، وَعَلَيْهِمَا: مُقَتِّلُون ومُقِتِّلُونَ، وَقد جَاءَ: ﴿مُرُدِفِينَ﴾ [الأنفال:٩] اتباعاً، وتدغم الثَّاءُ فِيهَا وجوباً على الْوَجْهَيْنِ، نَحْو: اتَّأَرَ واثَّأَرَ، وتدغم فِيهَا السِّين شاذاً على الشاذ، نَحْو: (اسَّمَعَ) لِامْتِنَاع: اتَّمَعَ، وتُقْلب بعد حُرُوف الإطباق طاء، فتُدغم فِيهَا وجوباً فِي: اطَّلَبَ. وجوازاً على الْوَجْهَيْنِ فِي: اضْطَلَمَ، وَجَاءَت الثَّلَاث فِي: [البسيط]

وَيُظْلَمُ أَحْيَـــــــــانَاً فَيَظْطَلِمُ

وشاذاً على الشَّاذِّ فِي نَحْو: اصَّبَرَ وَاضَّرِّبَ؛ لِامْتِنَاع: اطَّبَرَ واطَّرَبَ، وتقلب مَعَ الدَّال والذال وَالزَّاي دَالاً، فتدغم وجوباً فِي اِدَّان، وقَوِيَّاً فِي ادَّكَرَ، وَجَاء: اذَّكَرَ واذْدَكَرَ، وضعيفاً فِي ازَّانَ لِامْتِنَاع: ادَّانَ.

وَنَحْو: (خَبَطُّ وحُصْطُ وفُزْدُ وعُدُّ) فِي: (خَبَطْتُ وحُصْتُ وفُزْتُ وعُدْتُ) شَاذٌ.

وَقد تُدْغَم تَاء نَحْو: تَتَنَزَّلُ وتَتَنَابَزُوا وَصْلاً وَلَيْسَ قبلهَا سَاكن صَحِيح، وتاء تَفَعَّلَ، وتَفَاعَلَ، فِيمَا يدغم فِيهِ التَّاء، فَتجب همزَة الْوَصْل ابْتِدَاءً نَحْو: اطَّيَّرُوَا وازَّيَّنُوا واثَّاقَلُوا وادَّارَؤُوا، وَنَحْو: إسْطَّاع مدغماً مَعَ بَقَاء صَوت السِّين نَادِر.

الْحَذف

الْحَذفُ الإعلالِيُّ والتَّرْخِيمِيُّ تقدم، وَجَاء غَيره فِي: تَفَعَّلُ وتَفَاعَلُ. وَفِي نَحْو: مِسْتَ وأَحَسْتُ وظِلْتُ واسْطَاع ويَسْطِيْعَ، وَجَاء: يَسْتِيْعُ، وَقَالُوا: بَلْعَنْبَر

وعَلْمَاءِ ومِلْمَاءِ فِي بني العَنْبَرِ، وعَلى المَاء، وَمن المَاء.

وَأما نَحو: يَتَسِعُ، وَيَتَقِي فشاذٌ، وَعَلِيهِ جَاءَ: [الطويل]

تَقِ اللهَ فِينَا والكِتَابَ الذي تَتْلُو

بِخِلَاف: تَخِذَ يَتْخِذُ؛ فَإِنَّهُ أصلٌ، واسْتَخَذَ من اسْتَتْخَذَ - وَقيل: أُبْدِلَ من تَاء اتَّخَذَ - أشَذُّ، وَنَحْو: تُبَشِّروني وتُبَشِّرونني وَإِنِّي قد تقدم.

وَهَذِه مسَائِل التمرين

معنى قَوْلهم: كَيفَ تبني من كَذَا نَحْو كَذَا؟ أَي: إِذا ركبت مِنْهَا زِنَتَهَا وعملت مَا يَقْتَضِيهِ الْقيَاس فَكيف تنطقُ بِهِ؟ وَقِيَاس قَول أبي عَليّ أَن تزيد وتحذف مَا حُذِفَ فِي الأَصْل قِيَاساً، وَقِيَاس آخرين أَن تحذف الْمَحْذُوف قِيَاساً، أَو غير قِيَاس فَمثل: مُحَوِيّ من ضَرَبَ: مُضَرِبِيٌّ، وَقَالَ أَبُو عَليّ: مُضَرِيٌّ.

وَمثل: اسْمٍ، وغَدٍ من دَعَا: دُعْوٌ ودَعْوٌ، لَا: اِدْعٌ وَلَا: دَعٌ، خلافاً للآخرين.

وَمثلُ: صَحَائِفَ من دَعَا: دَعَايَا بِاتِّفَاق؛ إِذْ لَا حذف فِي الأَصْل.

وَمثل: عَنْسَلٍ من عَمِلَ: عَنْمَلٌ، وَمن بَاعَ، وَقَالَ: بَنْيَعٌ، وقَنْوَلٌ، بِإِظْهَار النُّون فِيهِنَّ للإلباس بِفَعَّل.

وَمثل: قِنْفَخْرٍ من عَمِلَ: عِنْمَلٌّ، وَمن بَاعَ، وَقَالَ: بِنْيَعٌّ، وقِنْوَلٌّ، بالإظهار، للإلباس بِعِلَّكْدٍ فِيهِنَّ.

وَلَا يُبْنى مثل جَحَنْفَلٍ من كَسَرْتُ، أَو جَعَلْتُ، لرفضهم مثله، لما يلْزم من ثِقَلٍ أَو لَبْسٍ.

وَمثل: أُبْلُمٍ من وَأَيْتَ: أُوْءٍ، وَمن أَوَيْتُ: أُوٌّ، مدغماً؛ لوُجُوب الْوَاو، بِخِلَاف تُؤْوِي.

وَمثل: إِجْرِدٍ من وَأَيْتُ: إِيْءٍ، وَمن أَوَيْتُ: إِيٌّ، فِيمَن قَالَ: أُحَيٌّ، وَمن

قَالَ: أُحَيٍّ قَالَ: إِيٍّ.

وَمثل: إِوَزَّةٍ من وَأَيْتُ: إِيْئَاةٌ، وَمن أَوَيْتُ: إِيّاةٌ، مدغماً.

وَمثل: اطْلَخَمَّ من وَأَيْتُ: اِيْأَيَّا، وَمن أَوَيْتُ: اِيْوَيّا.

وَسُئِلَ ابو عَليّ عَن مثل مَا شَاءَ الله من: أَوْلَقَ؟ فَقَالَ: مَا أَلِقَ الإِلَاقُ، واللَّاقُ على اللَّفْظ، والأَلَقُ على وَجْهٍ، بَنَى على أَنَّه فَوْعَلٌ.

وَأجَاب فِي بِاسْم: بِإِلْقٍ، أَو بِأُلْقٍ على ذلك.

وسأل أَبُو عَليّ ابْن خالويه عَن مثل مُسْطَارٍ من آءَةٍ فَظَنَّهُ مُفْعَالاً وتحيَّرَ، فَقَالَ أَبُو عَليّ: مُسْآءٌ، فَأجَاب على أَصْلِهِ، وعَلى الْأَكْثَر: مُسْتَآءٌ.

وَسَأَلَ ابْن جني ابْن خالويه عَن مثل كَوْكَبٍ من وَأَيْتَ مُخَفَّفاً مجموعاً جمع السَّلَامَة مُضَافاً إِلَى يَاء الْمُتَكَلّم، فتحيَّر أَيْضاً، فَقَالَ ابْن جني: أَوَيَّ.

وَمثل: عَنْكَبُوْتٍ من بعْتَ: بَيْعَعُوْتٌ.

وَمثل: اطْمَأَنَّ: اِبْيَعَّعَ، مُصَحَّحاً.

وَمثل: اِغْدَوْدَنَ من قُلتَ: اِقْوَوَّلَ، وَقَالَ أَبُو الْحسن: اِقْوَيَّلَ، للواوات.

وَمثل: أُغْدُوْدِنَ: أُقْوُوْولَ، وابْيُوْيِعَ، مُظْهَراً.

وَمثل: مَضْرُوْبٍ من الْمِقْوَةِ: مَقْوِيٌّ.

وَمثل عُصْفُورٍ: قُوِّيٌّ، وَمن الْغَزْوِ غُزْوِيٌّ.

وَمثل: عَضُدٍ من قَضَيْتُ: قَضٍ.

وَمثل: قُذَعْمِلَةٍ: قُضَيَّةٌ، كمُعَيَّةٍ فِي التصغير.

وَمثل: قُذَعْمِيْلَةٍ: قُضَوِيَّةٌ.

وَمثل: حَمَصِيْصَةٍ: قَضَوِيَّةٌ، فَتُقْلَبُ كرَحَوِيَّةٍ.

وَمثل: مَلَكُوْتٍ: قَضَوُوْتٌ.

وَمثل: جُحْمَّرِشٍ: قَضْيَي، وَمن حَيِيْتُ: حَيَّوٍ.

وَمثل: حِلِبْلَابٍ: قِضِيْضَاءٌ.

وَمثل: دَحْرَجْتُ من قَرَأَ: قَرْأَيْتُ.

وَمثل: سِبَطْرٍ: قِرَأْيٌ.

وَمثل: اِطْمَأْنَنْتُ: من قرأ اِقْرَأْيَأْتُ، ومضارعُهُ: يَقْرَئِيْءٌ، كيَقْرَعِيْعُ.

[الْخط]

الْخطُّ: تَصْوِيرُ اللَّفْظ بحروف هجائه، إِلَّا أَسمَاء الْحُرُوف إِذا قُصِدَ بهَا الْمُسَمّى نَحْو قَوْلك: أُكْتُبْ: جِيْمْ، عَيْنْ، فَاْ، رَاْ، فَإِنَّك تكْتب هَذِه الصُّورَة (جَعْفَر) لِأَنَّهُ مُسَمَّاها خَطّاً ولفظاً، وَلذَلِك قَالَ الْخَلِيل لمَّا سَأَلَهُمْ: كَيفَ تَنْطِقون بِالْجِيم من جَعْفَر؟ فَقَالُوا: جِيْمٌ، فَقَالَ: إِنَّمَا نطقْتُم بِالِاسْمِ، وَلم تنطقوا بالمسؤول عَنهُ، وَالْجَوَاب: (جَهْ)، لِأَنَّهُ الْمُسَمّى فَإِن سُمِّيَ بهَا مُسَمّى آخر كُتِبَتْ كَغَيْرِهَا، وَفِي الْمُصحف على أَصْلهَا على الْوَجْهَيْنِ نَحْو: (يس) و(حم).

وَالْأَصْل فِي كل كلمة أَن تُكْتب بِصُورَة لَفظهَا بِتَقْدِير الِابْتِدَاء بهَا وَالْوُقُوف عَلَيْهَا، فَمن ثَمَّ كُتِبَ نَحْو: (رَهْ) زيداً، وقِه زيداً بِالْهَاءِ، وَمثل: مَهْ أَنْت، ومجيء مَهْ جِئْت، بِالْهَاءِ أَيْضاً، بِخِلَاف الْجَار نَحْو: حَتَّامَ وإِلَامَ وعَلامَ؛ لِشدَّةِ الِاتِّصَال بالحروف، وَمن ثَمَّ كُتِبتْ مَعهَا بألفاتٍ، وَكُتِبَ مِمَّ، وَعَمَّ، بِغَيْر نونٍ، فَإِن قصدت إِلَى الْهَاء كتبتها وَرجعت الْيَاء وَغيرهَا إِن شِئْت.

وَمن ثَمَّ كُتِبَ: أَنا زيدٌ بِالْأَلف وَمِنْه: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]

وَمن ثَمَّ كُتِبَ تَاءُ التَّأْنِيث فِي نَحْو: رَحْمَةٍ وقَمْحَةٍ هَاء، وفيمن وقف بِالتَّاءِ تَاء، بِخِلَاف أُخْتٍ وَبِنْتٍ، وَبَاب قائِمَاتٍ، وَبَاب قَامَت هِنْدٌ.

وَمن ثَمَّ كُتِبَ الْمُنَوَّنُ الْمَنْصُوب بِالْأَلف، وَغَيره بالحذف، وَإِذن بِأَلف، على الْأَكْثَر، واضْرِباً كَذَلِك، وَكَانَ قِيَاسُ اضْرِبُنْ بواو وَأَلف، واضْرِبِنْ بياءٍ، وَهل تَضْرِبُنْ بواو وَنون، وَهل تَضْرِبِنْ بياء وَنون، وَلَكنهُمْ كتبوه على لَفظه لعُسْرِ تَبيُّنِهِ، أَو لعدم تَبيُّنِ قَصْدِهَا، وَقد يُجْرَى اضْرِبَنْ مُجْرَاه.

وَمن ثَمَّ كُتِبَ بَابُ قَاضٍ بِغَيْر يَاءٍ، وَبَابُ القَاضِي بِالْيَاءِ على الْأَفْصَح فيهمَا. وَمن ثَمَّ كُتِبَ نَحْو: بِزيدٍ ولِزَيدٍ وكزَيدٍ مُتَّصِلاً به؛ لِأَنَّهُ لَا يُوقَف عَلَيْهِ، وَكُتِبَ نَحْو: مِنْكَ ومِنْكُم وضَرَبَكُم مُتَّصِلاً؛ لِأَنَّهُ لَا يُبْتَدَأُ بِهِ.

وَالنَّظَر بعد ذَلِك فِيمَا لَا صُورَة لَهُ تَخُصُّهُ، وَفِيمَا خُولِفَ بِوَصْلٍ، أَو زِيَادَة أَو نقص أَو بَدَلٍ.

الأول: الْهمزَةُ، وَهُوَ أَوَّلٌ، ووسط، وَآخر.

الأول: ألف مُطلقاً نَحْو: أَحَدٍ وَأُحُدٍ وإِبِلٍ.

وَالْوسطُ: إِمَّا سَاكنٌ، فَيُكْتبُ بِحرف حَرَكَة مَا قبله، مثل: يَأْكُلُ ويُؤْمنُ وَبِئْسَ، وَإِمَّا متحرك قبله سَاكن فَيُكْتبُ بِحرف حركته مثل: يَسْأَلُ ويَلْؤُمُ ويُشْئِمُ، وَمِنْهُم من يحذفها إِن كَانَ تخفيفها بِالنَّقْلِ أَو الْإِدْغَام، وَمِنْهُم من يحذف الْمَفْتُوحَة فَقَط، وَالْأَكْثَر على حذف الْمَفْتُوحَة بعد الْألف، نَحْو: سَاءَلَ، وَمِنْهُم من يحذفها فِي الْجَمِيع، وَإِمَّا متحرك وَقبله متحرك فَيُكْتبُ على نَحْو مَا يُسهَّل، فلذَلِك كُتِبَ نَحْو: مُؤَجَّلٍ بِالْوَاو، وَنَحْو: فِئَةٍ بِالْيَاءِ، وَكُتِبَ نَحْو: سَأَلَ ولَؤُمُ ويَئِسَ، وَمن مُقْرِئِكَ ورُؤُوْسٍ بِحرف حركته، وَجَاء فِي سُئِلَ ويُقْرِئُكَ الْقَوْلَانِ.

وَالْآخِرُ: إِن كَانَ مَا قبله سَاكِناً حُذِفَ نَحْو: خَبْأٌ وخَبْءٌ وخَبْءٍ، وَإِن كَانَ متحركاً كُتِبَ بِحرف حَرَكَةِ مَا قبله كَيفَ كَانَ، مثل: قَرَأَ ويُقْرِىءُ ورَدُؤَ، وَلم يَقْرَأْ وَلم يُقْرِىءْ وَلم يَرْدُؤْ.

والطرف الَّذِي لَا يُوْقَفُ عَلَيْهِ لاتصال غَيره كالوسط، نَحْو: جُزْأَكَ وجُزْؤُكَ وجُزْئِكَ، وَنَحْو: رِدَاءَكَ ورِدَاؤُكَ ورِدَائِكَ، وَنَحْو: يَقْرَؤُهُ ويُقْرِئُكَ، إِلَّا فِي نَحْو مقروءةٍ، بِخِلَاف الأول الْمُتَّصِل به، نَحْو: بِأَحَدٍ ولأَحَدٍ وكَأَحَدٍ، بِخِلَاف لِئَلَّا؛ لكثرته وَكَرَاهَةِ صورته، وَبِخِلَاف لَئِنْ؛ لكثرته.

وكلُّ همزَة بعْدهَا حرف مَدٍّ كصورتها تُحْذَفُ نَحْو: خَطَأً، فِي النصب، ومُسْتَهْزِءُونَ ومُسْتَهْزِءِينَ، وَقد تُكْتَبُ بِالْيَاءِ، بِخِلَاف قَرَأَا، ويَقْرَأَانِ، للَّبْس، وَبِخِلَاف مُسْتَهْزِئَيْنِ، فِي الْمثنى؛ لعدم الْمَدّ، وَبِخِلَاف نَحْو: رِدَائِيْ، وَنَحْوه فِي

الْأَكْثَر؛ لمغايرة الصُّورَة، أَو لِلْفَتْح الْأَصْلِيّ، وَبِخِلَاف نَحْو: حِنَّائِيٍّ فِي الْأَكْثَر؛ للمغايرة وَالتَّشْدِيد، وَبِخِلَاف لم تَقْرَئِيْ؛ للمغايرة واللَّبْسِ.

وَأما الْوَصْل: فقد وصلوا الْحُرُوف وَشِبْهَهَا بِمَا الحرفية، نَحْو: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللهُ﴾ [طه:٩٨] وأينما تَكُنْ أَكُنْ، وَكُلَّمَا أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتُك، بِخِلَاف: إِن مَا عِنْدِي حسنٌ، وَأَيْنَ مَا وَعَدْتَنِي، وكل مَا عِنْدِي حسنٌ، وَكَذَلِكَ: مِنَ مَا، وَعَنْ مَا، فِي الْوَجْهَيْنِ، وَقد تُكتبان متصلتين مُطلقاً؛ لوُجُود الْإِدْغَام، وَلم يَصِلوا مَتى؛ لما يلْزم من تَغْيِير الْيَاء، ووصلوا (أَن) الناصبة للْفِعْل مَعَ (لَا)، بِخِلَاف المخففة نَحْو: عَلِمْتُ أَن لَا يقوم، ووصلوا (إِن) الشّرطِيَّة بـ (لَا) وَ(مَا) نَحْو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال:٧٣] ﴿وَإِمَّا تَخافَنَّ﴾ [الأنفال:٥٨] وحُذِفَت النُّون فِي الْجَمِيع؛ لتأكيد الِاتِّصَال، ووصلوا يَوْمئِذٍ، وَحِينَئِذٍ فِي مَذْهَب الْبناء، فَمن ثَمَّ كُتبت بالهمزه يَاء، وَكَتَبُوا نَحْو الرجل على الْمذهبين مُتَّصِلاً؛ لِأَن الْهمزَة كَالْعدمِ، أَو اختصاراً، للكثرة.

وَأما الزِّيَادَة فَإِنَّهُم زادوا بعد وَاو الْجمع المتطرفة فِي الْفِعْل ألفاً نَحْو: أكلُوا وَشَرِبُوا؛ فَرْقاً بَينهَا وَبَين وَاو الْعَطف، بِخِلَاف نَحْو: يَدْعُو ويَغْزُو، وَمن ثَمَّ كُتِبَ ضَرَبُوا هم، فِي التَّأْكِيد بِأَلف، وَفِي الْمَفْعُول بِغَيْر ألف، وَمِنْهُم من يَكْتُبهَا فِي نَحْو: شَارِبُوا الْمَاء، وَمِنْهُم من يحذفها فِي الْجَمِيع، وَزَادُوا فِي (مائَةٍ) ألفاً فَرْقاً بَينهَا وَبَين (مِنْهُ) وألحقوا الْمثنى بِهِ، بِخِلَاف الْجمع، وَزَادُوا فِي عَمْرٍو واواً فرقاً بَينه وَبَين عُمَرَ مَعَ الْكَثْرَة، وَمن ثَمَّ لم يزيدوه فِي النصب، وَزَادُوا فِي (أُولَئِكَ) واواً فرقاً بَينه وَبَين (إِلَيْك) وَأُجْرِي (أُولاءِ) عَلَيْهِ، وَزَادُوا فِي (أُولَى) واواً فرقاً بَينهَا وَبَين (إِلَى) وَأُجْرِي (أولو) عَلَيْهِ.

وَأما النَّقْص: فَإِنَّهُم كتبُوا كل مُشَدَّدَةٍ من كلمة حرفاً وَاحِداً نَحْو: شَدَّ وَمَدَّ وادَّكَرَ، وَأُجْرِي نَحْو: قَتَتُّ مُجْرَاه، بِخِلَاف نَحْو: وَعَدْتُ واجْبَهْهُ، وَبِخِلَاف لَام التَّعْرِيف مُطلقاً نَحْو: اللَّحْم وَالرَّجُلِ؛ لِكَوْنِهِمَا كَلِمَتَيْنِ، ولكثرة اللّبْس، بِخِلَاف: الَّذِي وَالَّتِي وَالَّذين، لكَونهَا لَا تنفصل، وَنَحْو: اللَّذين فِي التَّثْنِيَة

بلامين للْفرق، وَحُمِلَ: اللَّتَيْنِ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ: اللاؤُوْنَ وأخواته، وَنَحْو: (مِمَّ، وَعَمَّ، وَإِمَّا، وَإِلَّا) نَيْسَ بِقِيَاس. ونَقَصُوا مِنْ (بِسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم) الْأَلف لكثرته؛ بِخِلَاف (بَاسم الله) و(بَاسم رَبك) وَنَحْوه، وَكَذَا الأَلف من اسْم (الله) و(الرَّحْمَن) مُطلقاً، ونقصوا من نَحْو: للرَّجُلِ وللدَّارِ، جراً وَابْتِدَاء الْأَلف؛ لِئَلَّا يلتبس بِالنَّفْي، بِخِلَاف: بِالرَّجُلِ وَنَحْوه، ونقصوا مَعَ الْأَلف اللَّام مِمَّا فِي أَوله لَام، نَحْو: لِلَّحْمِ، ولِلَّبَنِ كَرَاهِيَة اجْتِمَاع ثلاثة لامات، ونقصوا من نَحْو: أَبْنُكَ بَارٌ؟ فِي الِاسْتِفْهَام، و﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾ [الصافات:١٥٣] أَلف الْوَصْل، وَجَاء فِي: أَلرجلُ؟ الْأَمْرَانِ.

ونقصوا من (ابْن) إِذا وَقع صفة بَين عَلَمَيْنِ أَلِفَه، مثل: هَذَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو، بِخِلَاف: زيدٌ ابْنٌ عَمْرٍو، وَبِخِلَاف الْمثنى.

ونقصوا أَلف (هَا) مَعَ اسْم الْإِشَارَة، نَحْو: هَذَا وَهَذِه وَهَذَانِ وَهَؤُلَاء، بِخِلَاف: هاتا وهاتي؛ لقلَّتِهِ؛ فَإِن جَاءَت الْكَاف رُدَّتْ نَحْو: هَا ذَاك، وَهَا ذَانك، لاتصال الْكَاف.

ونقصوا الْأَلف من: ذَلِك وَأُولَئِكَ، وَمن: الثَّلَث والثَّلَثِيْنَ، وَمن: لَكِنْ وَلَكِنَّ، وَنقص كثيرٌ، الْوَاو من دَاوُد، وَالْأَلف من إِبْرَهِيم وَإِسْمَعِيل وَإِسْحَق، وَبَعْضهمْ الْأَلف من عُثْمَن وَسليمَن وَمُعَوِيَة.

وَأما الْبَدَل: فَإِنَّهُم كتبُوا كلَّ أَلف رَابِعَة فَصَاعِداً فِي اسْم أَو فعل يَاء، إِلَّا فِيمَا قبلهَا يَاء، إِلَّا فِي: يَحْيَى، ورَيّي، علماً، وَأما الثَّالِثَة فَإِن كَانَت عَن يَاء كُتبت يَاء، وَإِلَّا فالألف، وَمِنْهُم من يكْتب الْبَاب كُله بِالْأَلف، وعَلى كَتْبِه بِالْيَاءِ فَإِن كَانَ مُنوناً فالمختار أَنه كَذَلِك، وَهُوَ قِيَاس الْمبرد، وَقِيَاس الْمَازِنِي بِالْأَلف، وَقِيَاس سِيبَوَيْهِ: الْمَنْصُوب يُكْتَب بِالْأَلف، وَمَا سواهُ بياء، ويُتَعَرَّفُ الْيَاء من الْوَاو بالتثنية، نَحْو: فَتَيَانِ وعَصَوَانِ، وبالجمع نَحْو: الفَتَيَاتِ والقَنَوَاتِ وبالمَرَّةِ، نَحْو: رَمْيَةٍ وغَزْوَةٍ، وبالنوع نَحْو: رِمْيَةٍ وغِزْوَةٍ، وَبِردِّ الْفِعْل إِلَى نَفسك نَحْو: رَمَيْتُ وغَزَوْتُ، وبالمضارع نَحْو: يَرْمِي ويغزو، وبكون الْفَاء واواً نَحْو:

وَعَى، وبكون الْعين واواً نَحْو: شَوَى، إِلَّا مَا شَذَّ نَحْو: القُوَا والصُّوَ؛ فإن جُهِلَ، فَإِن أُمِيْلَتْ فالياء نَحْو: (مَتى)، وَإِلَّا فالألف، وَإِنَّمَا كتبُوا (لَدَى) بِالْيَاءِ. لقَولهم: لَدَيْكَ، و(كِلا) يُكْتب على الْوَجْهَيْنِ لاحْتِمَاله، وَأما الْحُرُوف فَلم يُكْتب مِنْهَا بِالْيَاءِ غير: (بلَى، وَإِلَى، وعَلى، وَحَتَّى).

جار

«شرح الشافية» للعلامة الجَارَبَرْدي

(ربنا أفرغ علينا صبراً، وثبت أقدامنا، وانصرنا على القوم الكافرين)[١].

نقره

«شرح الشافية» للعلامة نُقْرَه كار

الحمد لله الذي علا بحوله، ودنا بطوله، مانح كل غنيمة وفضل، وكاشف كل عظيمة وأزل، نحمده على ما أخذ وأعطى، ونشكره على ما أبلى وابتلى، أحاط علماً بتصريف السنين والشهور، وتقليب الأيام والدهور، أنشأ الخلق إنشاء من غير إخلال، وابتدأ ابتداء بلا روية وإعلال، لا بصحبة الأوقات ولا برفدة الأدوات، لا يخونه المكان، ولا يتعاوره زيادة ولا نقصان، امتنع عن لواحظ العيون، وعلم ما كان قبل أن يكون، والصلاة والسلام على رسوله محمد نبي الرحمة، وسراج الأمة، المنتخب من طينة الكرام، المنتجب من ضئضئ[٢] الإقدام، وعلى آله وصحبه منائر الدين الواضحة،

ج

«حاشية على شرح الجَارَبَرْدي» لابن جماعة

أحمد الله على نعمه، وأسأله المزيد من فضله وكرمه، وأصلي وأسلم على رسوله محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحابته أجمعين. وبعد: فهذه نكت لطيفة وحواش شريفة على الشرح المشهور للشافية، متكفلة بحاجة طالبيه، وافية بشرح مبانيه، وتوضح معانيه، وتحقق مسائله، وتحرر دلائله، وتبين مراده، وتتم مفاده، وتستدرك ما أجمله، وتنصف منه وله، مع فوائد جمة، وزوائد مهمة، وضعتها مع اشتغال البال واختلال الحال، فجاءت روضة للناظرين تحفة للطالبين، يكمد بها وجه الحسود، وتقر بها عين الودود، والله أسأل أن ينفع بها إنه قريب مجيب، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

أنصا

«المناهج الكافية في شرح الشافية» للشيخ زكريا الأنصاري

قال سيدنا ومولانا وشيخنا وقدوتنا إلى الله تعالى شيخ مشايخ الإسلام، ملك العلماء الأعلام، سلطان الفقهاء والأصوليين، عَلَم النحاة والمفسرين، وجلة المحدثين، سيبويه زمانه، فريد عصره وأوانه، أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي، رحمه الله رحمةً واسعة، وأعاد على المسلمين من بركاته، آمين.

---

(١) سقط من الأصل، وأثبتناه من نسخة جامعة الملك سعود.

(٢) الضئضئ: الأصل والمعْدِن.

. . . .

جار نحمدك يا من بيدك الخير والجود، وليس في الحقيقة غيره بموجود، . . . . .

نقره ومثاقيل العلم الراجحة، صلاة متضاعفة بالغدو والآصال، سالمة عن مصادمة النقص والاعتلال، ما أنار قمر ساطع، وخوى نجم طالع.

وبعد: فإن من أراد أن يكون له منيحة من الكتاب الإلهي، وفيه عبقى من الكلام النبوي، فليصرف عنان همته إلى نحو علم الصرف، ولكن لا يعرج عليه فيجعله نصب

جا

[شرح مقدمة الجَارَبَرْدي]

(قال الشارح رحمه الله تبارك وتعالى: **نحمدك يا من بيده الخير والجود**)، صدَّر الكلام بالحمد اقتداء بالكتاب العزيز وعملاً بموجب حديث الابتداء، وآثر الجملة الفعلية على الإسمية الدالة على الدوام والثبات؛ لأن الفعل المضارع يدل على الاستمرار التجددي، وأنه أولى بالاعتبار في هذا المقام لدلالته بمقتضى المقابلة على أن ما يقابل بالحمد من أنواع الإنعام متجددة على الاستمرار، فلا تخلو لمحة عن إنعام جديد، وأتى بالنون هضماً لنفسه وتنبيهاً على أن الحمد لعظمته مما يقصر الواحد عن القيام به، وبالضمير والنداء للتلذذ بخطاب الله وندائه، أو للإشارة إلى أن حمده واقع على وجه الإحسان المفسر في الحديث "بأن تعبد الله كأنك تراه"[(١)] وقد ذكر مثل ذلك في فوائد الالتفات في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وأخر المفعول جرياً على ما هو الأصل من تقديم العامل على المعمول، وإشارة إلى أن ما يشعر به تقديم المفعول من الاختصاص أمر كفت شهرته واستقراره في العقول ينوبه ذكر ما يدل عليه، والمراد باليد القدرة، والخير ضد الشر، والجود السخاء، فعطفه على الخير من عطف الخاص على العام، وهما مرفوعان بالظرف قبلهما لاعتماده على الموصول ومتعلقه حينئذٍ استقر قطعاً أو بالابتداء، وهو خبر مقدم والأول أرجح؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير ويؤيده أيضاً هنا مناسبة الجملة المعطوفة أعني، وليس في الحقيقة غيره بموجود، ولو في الظاهر، والحقيقة من حق كضرب بمعنى ثبت ولزوم وحقيقة الشيء ذاته الثابتة اللازمة له، ومعنى الوجود بديهي، وأراد بالغير معناه المصطلح وهو ما يجوز انفكاكه كما هو مبين في محله، فالصفات ليست غير الذات كما أنها ليست عينها، وصح سلب الوجود عما سواه من الممكنات تنزيلاً لوجود سائرها لسبقه بالعدم وانتهائها إليه ونقص آثارها وضعفها منزلة العدم، فالوصف بالوجود في الحقيقة ادعائية وصدق الوصف به عليها من قبيل ما تجاوز حده وخرج عن موضعه.

أنفا بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي تفضّل وتكرم، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبعد. . . .

فهذا شرح لطيف وضعته على الشافية في علمي التصريف والخط، تأليف الإمام، والحبر الهمام، جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس بن الحاجب المصري المالكي، رحمه الله، يحلّ ألفاظها، ويبرز دقائقها، ويحقق مسائلها، ويحرر

(١) أخرجه البخاري (١/ ٢٧، رقم ٥٠)، ومسلم (١/ ٣٩، رقم ٩) وابن ماجه (١/ ٢٥، رقم ٦٤).

. . . .

ونصلي على رسولك محمد طيب العرق والعود، الموعود بالبعث في مقام محمود، وعلى آله وصحبه الذين أطاعوك في القيام والقعود، والركوع والسجود.

الطرف، مشمراً عن ساق الجد ليغوص في تيار بحار الكتاب الإلهي وفرائده، ويتفحص عن لطائف الكلام النبوي وفوائده، فإن من اتقى الله في تنزيله، وأجال النظر في تعاطي تأويله، وطلب أن يكمل له ديانته، ويصحح له صلاته وقراءته، وهو غير عالم بهذا العلم فقد ركب عمياء، وخبط خبط عشواء، إذ به ينحل الغويصات الأبنية، وتعرف سعة اللغات العربية، إذ القياسية منها أكثر من السماعية، ومنه أخذت الأولى، وبه يتصرف في الأخرى، وإن "المختصر" للإمام العلامة أفضل المتقدمين جمال الملة والدين أبي عمرو ابن الحاجب رحمه الله كتاب صغير حجمه، بل عباب كثير علمه، منطو على دقائق الأسرار العربية، محتو على المباحث التي هي مفتاح العلوم الأدبية، قد كتبت له شرحاً مراعياً فيه شريطة الاختصار، متجافياً عن وصمة الإطالة والإكثار، إذ الإيجاز قد

قوله: (**ونصلي**) هو من الصلاة المأمور بها، وهي الدعاء بالصلاة أي الرحمة، والمقصود به وبنظيره السابق إنشاء الحمد والصلاة، لا الإخبار بأنهما سيوجدان، فكل منهما في المعنى إنشاء، وإن كان في اللفظ خبراً، والرسول إنسان أوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه، فإن لم يؤمر فهو نبي فقط، فالرسول أخص مطلقاً، ولخصوصه اختار لفظه إيثاراً للجنس الأقرب، ولأن وصف الرسالة أشرف من النبوة المجردة أي نبوة غير الرسول. و(**محمد**) علم، وهو بيان، أو بدل لا نعت؛ لأن العَلَم لا يُنعت به، والمراد هنا بالعرق والعود الأصل والذات، والطيب خلاف الخبيث، وإضافته إليهما لفظية لا تفيد تعريفاً فجره على البدلية من محمد، مع ضعف؛ لأن إبدال المشتق ضعيف لا على أنه نعت أو بيان؛ لأنهما لا يخالفان متبوعهما في التعريف إلا أن يصار إلى تقدير أل وهو خلاف الظاهر وليس بقياس، فيصح على ذلك أن يكون نعتاً. وقد قال الخليل في قولهم: (**ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا**) أنه نعت على نية الألف واللام مع وجود المانع وهو من التفضيلية، والأولى نصب (**طيب**) على المدح أو رفعه خبر مبتدأ محذوف، فيتعين حينئذٍ في الموعود أحدهما، ولا يجوز الاتباع؛ لأن المتبوع لا يتقدم على المتبع. و(**المقام المحمود**) ما يحمده القائم فيه وكل من عرفه، والمشهور أنه مقام الشفاعة. و(**الآل**) أصله أهل، قلبت الهاء همزة، ثم الهمزة ألفاً، والقلب الأول شاذ سهّل الثاني، وقيل: أصله أول بواو مفتوحة، وإليه ذهب الكسائي، ولا يضاف غالباً إلا إلى علم من يعقل ممن له خطر، ومن غير الغالب إضافته إلى الضمير كما استعمله الشارح وغيره، وآل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم المؤمنون من بني هاشم وبني المطلب.

و(**صحبه**) اسم جمع لصاحبه وهو من لقيه مؤمناً ومات على إيمانه.

دلائلها على وجه لطيف، ومنهج منيف، خال عن الحشو والتطويل، حاوٍ للدليل والتعليل، وسميته: "المناهج الكافية في شرح الشافية".

والله أسأل أن ينفع به، وهو حسبي ونعم الوكيل.

. . . .

أما بعد: فيقول المولى المعظم، الإمام الأعظم، حلال المشكلات، كشَّاف المعضلات، قدوة المحققين، برهان الملة والدين، أحمد بن الحسن الجاربردي، متَّع الله المسلمين بطول بقائه:

لما كان كتاب "**التصريف**" الذي صنَّفه الفاضل المحقق والعالم المدقق عَلَّامة

يخل، والإطناب قد يمل، وافياً بتلخيص مقاصده ومبانيه، كافياً بانحلال ألفاظه ومعانيه، مع إيرادات سمح بها الخاطر، وتقييدات هدى إليها الناظر، موشحاً صدره بألقاب من اقترحت له قمة الشرف وعلاها، وذللت له كواهل الإمارة فركبها وامتطاها، كهف الأمم ملك ملوك أمراء العالم، ليث الوغى وغيث الهدى بحسن اعتقاده، ويمن اجتهاده، ناصر أهل هذه المملكة التي هي موطن الأمن والسلامة، ومهبط الوحي والرسالة، في مضاجعهم آمنين، واطمأنوا في منازلهم ساكنين، لا يمسهم الظلم ومضرته، ولا يصدمهم فساد الغارة ومعرته، يستدرون النجح من عزائمه الثاقبة، ويستمدون الفتح من صوارمه القاصية، مقره العالي ملاذ الهاربين، ومعاذ الراغبين، أعني به المقر الأشرف الأمير العالي العاملي المولوي المالكي الكاملي الأشرفي الأتابكي السبقي سيف الدنيا والدين خلاصة أمير المؤمنين الأمير الجاولي جعله الله

قوله: (**أما بعد**) أصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاة فوقعت كلمة (**أما**) موقع اسم هو المبتدأ، وفعل هو الشرط، وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالباً، ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ قضاء لحق ما كان وإبقاء له بقدر الإمكان، قاله التفتازاني. وفي بعض النسخ: (**وبعد فيقول**) فهذه الفاء على توهم (**أما**) أو على تقديرها في نظم الكلام.

والكشف: الإظهار والبيان، والمعضِل: بكسر الضاد اسم فاعل من أعضل إذا استغلق، والبرهان: الحجة، والملة: الدين، والدين: الشريعة من حيث أنها تملى وتطاع. وقد كان الشارح رحمه الله تعالى إماماً فاضلاً ديناً خيراً وقوراً مواظباً على العلم، وإفادة الطلبة.

قيل: أنه أخذ عن القاضي ناصر الدين البيضاوي وشرح منهاجه، وله على الكشاف حواش مشهورة، وتوفي بتبريز سنة ٧٤٦هـ.

قوله: (**لما كان كتاب التصريف**) أضاف الكتاب إلى علم التصريف لملابسته إياه ملابسة الجزء للكل؛ لأن مسائل ذلك العلم ليست منحصرة فيما ذكره فيه، والمختار أن الكتاب اسم

. . . .

. . . .

الورىٰ، جمال الدين أبو عمرو عثمان ابن الحاجب، رفعه الله تعالىٰ مكاناً عليًّا مع صغر حجمه ووجازة نظمه، مشتملاً على فوائد شريفة، وقواعد لطيفة، محتوياً على دقائق الأسرار العربية، منطوياً على المباحث التي هي مفتاح العلوم الأدبية، ولم يتفق له شرح

تعالى موفقاً على كشف غمة الغم عن عباده، وإزالة ظلمة الظلم من بلاده، وفائزاً في الدنيا بأصناف السعادة، وظافراً في الأخرى والأولى بألطاف الكرامة، ولا زالت أعلام دولته خافقة، وغيوث مكارمه دافقة، والله الموفق للصدق والصواب، والحافظ عن الخطأ والاضطراب وهو المستعان وعليه التكلان.

للألفاظ والعبارات المعينة الدالة على المعاني المخصوصة فإضافته إلى العلم من إضافة الدال إلى المدلول، وسيأتي تعريف علم التصريف. وقد قيل: إن أول من وضعه معاذ الهَرَّاء[1]، وأن رجلاً جلس إليه فسمعه يقول لرجل: كيف تقول من تؤزهم أزاً يا فاعل افعل. ولُقِّبَ بـ(**الهراء**) لبيعه الثياب الهروية. والتحقيق: التثبيت، والتدقيق: الإتيان بالأمر الدقيق الغامض. والورى: الخلق، والصِغَر بكسر الصاد وفتح الغين خلاف العظم يقال: صغر ككرم وفرح، صغارة وصغراً كعنب وصغراً محركة وصغراناً بالضم. وحجم الشيء ملمسه الناتئ تحت يدك، والوجيز: الخفيف من الكلام، وقد وجز في منطقه ككرم ووعد وجزاً ووجازة بفتح الواو ووجوزاً. والنظم: التأليف والجمع، والمراد هنا اللفظ المؤلف، والفائدة: ما استفدت من علم أو غيره. والشريف: العالي، والقاعدة: الأساس، والمراد هنا الأمور الكلية، واللطيف: الدقيق. والمباحث: جمع مبحث، وهو القول من حيث يقع فيه البحث، وهو لغة التفحص والتفتيش، واصطلاحاً إثبات النسبة الإيجابية أو السلبية بين الشيئين بطريق الاستدلال. وعلوم الأدب علوم يحترز بها عن الخلل في كلام العرب لفظاً أو كتابة وهي على ما صرحوا به اثنا عشر منها أصول، وهي العمدة في ذلك الاحتراز، ومنها فروع.

أما الأصول: فالبحث فيها إما عن المفردات من حيث جواهرها وموادها فعلم اللغة، أو من حيث صورها وهيآتها فعلم التصريف، أو من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية فعلم الاشتقاق. وأما عن المركبات على الإطلاق فإما باعتبار هيئآتها التركيبية وتأديها لمعانيها الأصلية فعلم النحو، أو باعتبار إفادتها لمعان مغايرة لأصل المعنى فعلم المعاني، أو باعتبار كيفية تلك الإفادة في مراتب الوضوح فعلم البيان. وأما عن المركبات الموزونة فإما من حيث وزنها فعلم العروض، أو من حيث أواخر أبياتها فعلم القافية.

وأما الفروع فالبحث فيها إما أن يتعلق بنقوش الكتابة فعلم الخط، أو يختص بالمنظوم فالعلم المسمى بقرض الشعر أو بالمنثور، فعلم إنشاء النثر من الرسائل والخطب، أو لا

. . . .

(١) معاذ الهراء: هو أبو مسلم، لقب بالهراء لبيعه الثياب الهروية، وهو عم الرؤاسي ومولى القرظي أيضا، أقام بالكوفة واشتغل مع ابن أخيه في النحو، غير أن ولوعه بالأبنية غلب عليه، حتى عده =

. . . .

يذلل صعابه، ويخرج من قشره لبابه، فمخدراته بعد لم يُكشف في شرح عنها القناع، فلينظر في شرح مواضعه المشكلة من يدور في خلده إنكار أو نزاع، ومستتراته لم يبرزهن شارح إلى هذا الأوان، لم يطمثهن إنس قبلهم ولا جان، ثم أشار إليَّ جمع من الفضلاء أن أكتب له شرحاً ينحل به ألفاظه ومعانيه، وينكشف عباراته ومبانيه، وكنت أتعلل بلعل وعسىٰ، وسوف وربما، وذلك لصعوبة المسلك ووعورة المرتقى، حتى توسلوا بما لا تسعني معه المخالفة، وكان ذلك مظنة من الله تعالى بالمعاونة، وحاولت الوصول إلى حضرة من خصَّه الله تعالى بأوفر حظ من العُلى، وأوتي من الفضائل العلمية والعملية

. . . .

يختص بشيء منها فعلم المحاضرات، ومنه التواريخ كذا في شرح المفتاح للشريف، ويصح أن يريدها الشارح هنا؛ لأن ما أشار إليه من المباحث آلة ووسيلة لأكثرها.

ويذلل: من الذل بكسر المعجمة وهو السهولة والانقياد، والمخدرة: بخاء معجمة ودال مهملة ملازمة الخدر وهو بالكسر ستر يمد للجارية في ناحية البيت، والخدر بالفتح إلزامها الخدر كالإخدار والتخدير، وهي مخدورة ومخدَّرة ومخدِّرة.

والقناع: بكسر القاف ما تغطي به المرأة رأسها أي: تتقنع من المقنعة.

والخَلد: بفتح الخاء المعجمة واللام، البال والقلب والنفس، والإنكار: الجحود، والنزاع: المجاذبة في الخصومة، والأوان بفتح أوله وقد يكسر: الحين وهو الوقت أو المدة، والطمث: الافتضاض من باب ضرب ونصر.

والجان هو اسم جمع للجن، والمعاني الصورة الذهنية من حيث وضع بإزائها الألفاظ جمع معنى، والعبارات الألفاظ من حيث يعبر بها الشخص عما في نفسه أي يعرب، وهي المباني أيضاً من حيث ابتناء المعاني عليها.

والتعلل: التشاغل كأنه كان يجيب سؤالهم بالمذكورات، والمسلك بفتح اللام اسم مكان السلوك، والمظنة بفتح الميم وكسر المعجمة موضع الشيء ومألفه الذي يظن كونه فيه، وسيأتي في الشرح.

والعُلى: بالضم مقصوراً الرفعة والشرف كالعلاء بالفتح والمد. . . . .

. . . .

= المؤرخون واضع الصرف، ولم يوقف له على مصنف، عمر طويلاً، وتوفي بالكوفة سنة ١٨٧هـ. انظر: وفيات الأعيان ١٣٠ - ١٣٢، وبغية الوعاة ٣٩٣، ٣٩٤.

. . . .

جار بالقدحين الرقيب والمعلى، ولم يترك في حوز المكارم السنية مكاناً لألاء، وحق له قول من قال: لقد ذلت له سبل المعاني، وفاق الخلق طرًّا بالبيان، . . . .

نقره . . . .

كما والقدح: بالكسر السهم قبل أن يراش ويركب نصله، والمراد قدحاً الميسر، والكلام من باب التمثيل، والرقيب والمعلّى، بيان لهما أو بدل، وكان للعرب عشرة أقداح تسمى الأزلام واحدها زلم بفتحتين وبضم الزاي أيضاً ذوات الأنصباء منها سبعة: الفذ بفاء ومعجمة، وله سهم وفيه فرض بفتح الفاء أي جزؤه، والتوأم بفتح التاء والهمزة وسكون الواو وله سهمان وفيه فرضان وعلى هذا. قوله: (**بالقدحين الرقيب والمعلي**)، إشارة إلى عادة العرب وهم كانوا إذا أرادوا اللعب بالميسر ذبحوا جزوراً وقسموا أقساماً يلعبون بعشرة أقداح ثلاثة ليس لها نصيب وسبعة لكل واحد نصيب على الترتيب للواحد هو أحد إلى السابع فللرقيب ثلاثة، وللمعلى سبعة، فكل من فاز بهما تأخذ جميع الأنصباء فيريد أنه فاز بجميع المكارم كما فاز بهما بجميع الأنصباء. الرقيب: بفتح الراء وكسر القاف، والحلس: بمهملتين بنيهما لام كصفر وكتف، والنافس: بنون وفاء ومهملة، والمسبل بسين وموحدة مكسورة، والمعلى: بفتح المهملة وتشديد اللام وفتحها يزاد في كل واحد منهما سهم وفرض والتي لا حظوظ لها، المنيح: بنون ومهملة، والفسيح بفاء ومهملتين، والوغد بمعجمة فمهملة كسهم وهذه الثلاثة تسمى إغفالاً لخلوها عن السمات، وإنما تخلط بذوات السهام في الريانة وهي خريطتها ليكثر عددها. قال القطب الرازي: فإذا أرادوا أن ييسروا اشتروا جزراً نسيئة ونحروه قبل أن ييسروا وقسموه عشرة أقسام. وقال الأصمعي: ثمانية وعشرين، وكأنه هو الأظهر؛ لأن سهام الأقداح إذا جمعت تكون ثمانية وعشرين فإذا خرج واحد واحد إلى اسم رجل ظهر فوز من خرج لهم ذوات الأنصباء وغرم من خرج لهم الأقداح التي لا نصيب لها، وأما إذا قسم عشرة أجزاء فلعله يفوز بها الأسبق فالأسبق، ولا يكون للسهام الباقية شيء. انتهى.

وما قدمه هو قول أكثر الأئمة وعليه تفريع طويل حاصله أن الحرضة تخرج في كل مرة سهماً إلى أن تستغرق الأجزاء العشرة من الجزور فإن فضلت كما إذا خرج المعلى، ثم المسبل غرم للمسبل الذين لم تخرج سهامهم قيمة ثلاثة أعشار مع ثمن الجزور. وما قاله الأصمعي، قال التفتازاني أيضاً: أنه ظاهر، قال هو والقطب، وفي كيفية الغرم اضطراب واختلاف رواية، والحرضة بمهملة مضمومة وراء ساكنة ومعجمة أمين المقامرين الذي يحيل السهام.

وحُق بضم الحاء، والسبل جمع سبيل بمعنى الطريق، ويقال: جاؤوا طرًّا أي جميعاً وهو نصب على الحال، والبيان: الفصاحة واللسن، وفي القاموس الإفصاح مع ذكاء.

أفضا . . . .

. . . .

وهو الصاحب الأعظم والدستور المفخم، واهب السيف والقلم، سلطان وزراء بني آدم، صاحب ديوان الممالك، المنقذ للخلائق من المهاوي والمهالك، وهي له طبيعية لا وضعية، وحقيقية لا إضافية، ولا يصلح إلا له قول من قال: أتته الوزارة منقادة إليه تجرد أذيالها، فلم تك تصلح إلا له، ولم يك يصلح إلا لها، ولو رامها أحد غيره؛ لزلزلت الأرض زلزالها، ولو لم تطعه بنات القلوب لما قَبِلَ الله أعمالها، ولا يعني غيره بقول القائل:

جنابك مثل روضات الجنان ... ومنك ينال غايات الأماني

حللت من المكارم في ذراها ... ففيها أنت كالسبع المثاني

. . . .

والصاحب: لقب الوزير إسماعيل بن عباد، لكونه كان يصحب الأستاذ ابن العميد ثم بقي لقباً لكل وزير، وفي "حواشي المطالع": الصاحب مطلقاً الوزير؛ لأنه يصاحب السلطان. قال: والدستور بضم الدال فارسي معرب وهو الوزير الكبير الذي يُرْجَعُ في أحوال الناس إلى ما يرسمه وأصله الدفتر الذي جمع فيه قوانين الملك وضوابطه، وفي القاموس هو النسخة المعمولة للجماعات التي منها تحريرها. والمفخم: المعظم، وكأنه أراد بوصفه بواهب السيف والقلم أنه يعطي ما من شأن أصحاب السيوف والأقلام إعطاؤه، من الولايات والمكارم ونحوهما والأبيات الأولى لأبي العتاهية بلفظ[1]: [المتقارب]

أَتَتْهُ الخِلَافَةُ مُنْقَادَةً

مدح بها المهدي وأنشدها بحضرته. والأماني: واحدها أمنية بضم الهمزة تقول منه تمنيت الشيء ومنيت غيري تمنية وأصله ما يقدره الإنسان في نفسه، وذرى الشيء بضم المعجمة أعاليه جمع ذروة بالكسر والضم.

والنعمى: النعمة أي اليد والصنيعة والمنة وما أنعم بها عليك فإن فتحت النون مددت وقلت: النعماء، ونعمى في البيت اسم زال والظرف قبلها حال منها وجملة قطوفها دواني أي قريبة الخير، والظرفان الآخران متعلقان بدواني حال منها، ويقال: فلان كهف أي ملجأ.

. . . .

---

(١) انظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (٢ / ٣٦٢) وزهر الآداب وثمر الألباب (١ / ١٣٣) ومحاضرات الأدباء (١ / ٦٩) والمثل السائر في أدب الكاتب والشاعر (١ / ٦٢) والكشكول (١ / ٢٣٢) والشعر والشعراء (١ / ١٧٠) والإعجاز والإيجاز (١ / ٢٦) والأغاني (١ / ٣٥٥).

. . . .

فلا زالت من الرحمن نعمى إليك قطوفها أبداً دواني

سعد الحق والملة والدين، ملجأ الأفاضل والأعاظم في العالمين، كهف المظلومين، مغيث الملهوفين، معين الملوك والسلاطين، محمد ابن الصاحب المعظم والدستور المكرم أزهد ملوك العالم ما كان مكرمة إلا وكان لها حائزاً، ولا محمدة إلا وأنه بها فائزاً، تاج الملة والدين علي الساوي أدام الله له العزَّة والرفعة، وبسط له التمكين والمعدلة، ولا شغله الترفع بها عن الشكر لواهبها، ولا مد العين إلى التمتع بها عن التفكر في آلاء صانعها، فإن الشكر مربوط بالمزيد، والتأمل سبب للتجديد، شرعت فيه لأشرحه إن شاء الله تعالى شرحاً يوضحه غاية الإيضاح، ويغني عن بقية الشروح إغناء الصباح عن المصباح، بحيث يطلع على ما في الكتاب من الخفايا والمزايا؛ ليعلم الناظر فيه كم خبايا في زوايا، ويشتمل على تقسيمات وترديدات تخلو عنها الكتب مما استخرجته بفكري الفاتر ونظري القاصر، بعون الله القادر، يقول من يطرق أسماعه: كم ترك الأول للآخر، مضافاً إلى ذلك ما يلائمه من التعليلات، ويوافقه من التمثيلات، متوسطاً بين الإكثار الممل والإيجاز المخل، مسوقاً فيه الكلام على وجه ينحل به

. . . .

قوله: **(قطوفها أبداً)** قطوفها مبتدأ وخبره دواني، وأبداً ظرف زمان لدواني، وإليك ظرف مكانها والجملة خبر لا زالت ونعمى اسمه.

والملهوف: المظلوم يستغيث، والمكرُمة: بضم الراء واحدة المكارم، والمحمدة: بكسر الميم الثانية وفتحها بمعنى الحمد، والألاء: النعماء.

وقوله: فإن الشكر مربوط بالمزيد، أي لقوله تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧] ناظر لقوله: ولا شغله الترفع بها عن الشكر لواهبها. وقوله: والتأمل سبب للتجديد أي لتجديد الاعتماد على الصانع وقصر القصد عليه ناظر لقوله ولا مد العين إلى آخره.

وقوله: **(شرعت فيه)** جواب الشرط السابق، والفتور: الانكسار والضعف يقال: نظرت فاتراً إذا لم يكن حديداً، والقصور العجز يقال: قصرت عن الشيء عجزت عنه، والمراد بالتعليلات ما يذكر لإثبات المطالب أي ما يكون علة وواسطة في حصول التصديق بما هو مطلوب، وأصل التعليل تبيين علة الشيء وهو في اللغة مصدر علله إذا سقاه سقياً بعد سقي، والمراد أيضاً بالتمثيلات الأمثلة أي الجزئيات المذكورة لإيضاح القواعد.

والممل: اسم فاعل من أمله وأمل عليه أي أسأمه، والمخل من أخل أي أجحف،

. . . .

. . . .

المواضع المشكلة من الشرح المنسوب إلى المصنف مشيراً إلى مواضع النظر منه، ومن شرح غيره من الشارحين مستعيناً بالله تعالى في جميع ذلك أنه خير مستعان وعليه التكلان، وجعلته وسيلة للوصول إلى حضرته العلية، وسدته السنية، زادهما الله تعالى العلو والسناء، وأدام إقبال القلوب والألسن إليهما بالمدح والثناء، إذ هو تحفة تبقى بقاء الأيام والدهور، ولا تفنى بكرور الأعوام والشهور، فإنه ما سبقني أحد في هذا الفن بهذه الطريقة، ولا فتح أحد قبلي أكمام هذه الحديقة.

فما ترى فيه من التقسيمات الغريبة والترديدات العجيبة أنا أبو عُذْرِهِ. ومُقْتَضِبُ حُلْوِهِ ومُرِّهِ، وهو مع تنقيحه لهذا الكتاب غاية التنقيح وإيضاحه له غاية التوضيح غير مختص بهذا الكتاب، بل به يحصل ضبط جميع الكتب المصنفة في هذا الباب، فمن له بهذا الكلام سوء الظن، فعليه المراجعة إلى الكتب المصنفة في هذا الفن، وإن خلتني في هذا المقال من المدعين فقل: ﴿فَأْتِ بِـَٔايَةٍ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ [الشعراء: ١٥٤].

هذا والمرجو من أكابر الفضلاء، وأماثل العلماء، أن ينظروا فيه بعين الرضا، ويصلحوا ما عثروا عليه فيه من الزَّلل والخطأ، فإني بالنقصان لمعترف، ومن بحر فضائلهم لمغترف، وأسأل الله تعالى إلهام الصواب إنه على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير.

. . . .

والتكلان: الاعتماد فعلان، من وكل فتاؤه بدل عن واو أو على غير قياس وله نظائر كثيرة ذكرتها في كتابي التعريف. والسدة: بالضم باب الدار، والعلو والسناء بالمد الرفعة، والأكمام جمع كمام، وكم بكسر الكاف فيهما أوعية الطلع، والحديقة الروضة ذات الشجر، والعُذرة بضم المهملة وسكون المعجمة البكارة. قال الجوهري: يقال فلان أبو عذرها إذا كان هو الذي افترعها واقتضبها، وقولهم: ما أنت بأبي عذر هذا الكلام، أي: لست أول من اقتضيه، واقتضاب الكلام ارتجاله، وأراد بالحلو والمر الصواب وضده.

والتنقيح: التهذيب، يقال: نقحت الجذع أي قطعت ما تفرق من أغصانه، والعثور بالمثلثة الاطلاع، والظرفان في قوله: فإني بالنقصان لمعترف ومن بحر فضائلهم لمغترف يتعلقان بالمذكور بعدهما وقدما رعاية للفاصلة، ومثله في التنزيل: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾ [العاديات: ٦]، والجمل الثلاث بعده فمانعُ ذلك للكلامِ واهمٌ.

. . . .

مقدمة ابن الحاجب

رب تمم بِالْخَيرِ الْحَمد لله رب الْعَالمين، . . . .

جار

بِسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم رب تمم بِالْخَيرِ

الْحَمد لله رب الْعَالمين، . . . .

فوزة

. . . .

نجا

. . . .

أقفا

بِسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم رب تمم بِالْخَيرِ

قال: (بسم الله الرحمن الرحيم): أي أُأَلِّف، والاسم مشتق من السموّ، وهو العلوّ، أو من الوسم، وهو العلامة، والله عَلَمٌ على الذات، الواجب الوجود، المستحق لجميع المحامد، دال عليه تعالى دلالة جامعة لمعاني أسمائه الحُسنى كلها، ما عُلِم منها، وما لم يُعلَم، ولذلك يُقال في كل اسم من أسمائه سوى اسم الله هو من أسماء الله، ولا ينعكس، والرحمن والرحيم اسمان، بُنيا للمبالغة من رحم، والرحمة لغة: رقّة القلب تقتضي التفضّل، فالتفضّل غايتها، وأسماء الله تعالى المأخوذة من ذلك إنما تؤخذ باعتبار الغاية دون المبدأ، والرحمن أبلغ من الرحيم؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى، كما في قطَع وقطَّع، وقُدِّم عليه كما في القرآن لمناسبة الفواصل، ولتقدّم رحمة الدنيا العامة، على رحمة الآخرة الخاصة بالمؤمن، كما قيل: رحمن الدنيا، ورحيم الآخرة. (الحمد لله): بدأ بالبسملة، والحمدله؛ اقتداءً بالكتاب العزيز، وعملاً بخبر **(كلّ أمرٍ ذي بال لا يُبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع)**، وفي رواية بالحمد لله، وجمع كغيره بين الابتدائَين؛ عملا بالروايتين، وإشارة إلى أنه لا تعارُض بينهما، إذ الابتداء حقيقي وإضافي، فالحقيقي حصل بالبسملة، والإضافي بالحمدلة، وقدّم البسملة؛ عملاً بالكتاب والإجماع، وجملة الحمد لله خبرية لفظاً، إنشائية معنىً، والحمد مختص بالله، كما أفادته الجُملة.

(ربِّ العالمين): أي مالك جميع الخلق من الإنس والجن والملائكة والدّوابّ وغيرهم، وكلّ منها يُطلق عليه عالَم، يقال: عالم الإنس، وعالم الجن، إلى غير ذلك، وغلّب في جمعه بالياء والنون أولو العلم على غيرهم، وهو من العلامة، لأنه علامة على مُوْجِدِهِ.

وَصلى الله على سيدنَا مُحَمَّد خَاتم النَّبِيين، وعَلى آله وَصَحبه أَجْمَعِينَ. سَأَلَني من لَا يسعني مُخَالفَته أَن أُلحق بمقدمتي فِي الْإِعْرَاب مُقَدّمَة فِي التصريف على نَحْوهَا، ومقدمة فِي الْخط، فأجبته سَائِلاً متضرعاً أَن ينفع بهما، كَمَا نفع بأختهما، وَالله الْمُوفق.

جا وَصلى الله على سيدنَا مُحَمَّد خَاتم النَّبِيين، وعَلى آله وَصَحبه أَجْمَعِينَ. سَأَلَني من لَا يَسَعُنِي مُخَالفَتُه أَن أُلْحِقَ بمقدِّمَتِي فِي الْإِعْرَاب مُقَدّمَةً فِي التَّصْرِيفِ على نَحْوهَا، ومُقَدِّمَةً فِي الْخَطِّ، فأَجبتُهُ سَائِلاً مُتَضَرِّعَاً أَن يَنْفَعَ بهما، كَمَا نَفَعَ بأختهما، وَالله الْمُوفق.

نقره ....

كما ....

لفا (وصلى الله) وسلّم (على سيدنا محمد): سُمِّيَ محمداً؛ لكثرة خصاله الحميدة. (خاتم النبيين): بنص القرآن، (وعلى آله): هم مؤمنو بني هاشم، وبني المطلب، (وصحبه): هو اسم جمع لصاحبه، بمعنى الصحابي، وهو مَن اجتمع مؤمناً بمحمد صلى الله عليه وسلم، وقرن الثناء على الله تعالى بالصلاة على هؤلاء، أمّا على محمد فلقوله تعالى: ﴿وَرَفَعۡنَا لَكَ ذِكۡرَكَ﴾ [الشرح: ٤] أي (**لا أُذْكر إلّا وتُذكر معي**)، كما في صحيح ابن حبّان، وأمّا على آله وصحبه فتبعاً له، لخبر (**قُولوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّد، وَعَلَى آل مُحَمَّد**)، ويصدق على الصحب في قول، ولأنّها إذا صليت على الآل غير الصحب، فعلى الصحب من باب أَوْلى، والصلاة من الله رحمة، ومن الملائكة استغفار. ومن الآدمي تضرع ودعاء. (أجمعين): تأكيد. (أمّا بعد): أُتي بها؛ اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم، فإنه كان يأتي بها في خُطبه، أي مهما يكن من شيء بعد البسملة والحمدلة، والصلاة على من ذكر. (فقد سألني): وفي نسخة إسقاط أمّا بعد فقد، وفي نسخة أخرى وبعدُ فقد التمس مني، (مَن لا تسعني) مخالفته عادة (أنْ أُلحِق بمقدمتي في) علم (الإعراب) الشامل للبناء؛ تغليبا كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَتۡ مِنَ ٱلۡقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢]. (مقدمة في) علم (التصريف على نحوها)، أي مقدار مقدمة النحو تقريباً، (ومقدمة في) علم (الخط)، سمّى الثلاثة مقدمات تواضعاً، أو لأنها ليست مقصودة لذاتها، بل لضبط كلام الله تعالى ورسوله، وفي قوله: في التصريف على نحوها لطيفة، وهي الجمع بين لفظي التصريف والنحو، (فأجبته) إلى ذلك بلا مهلة؛ سائلاً متضرعاً: أي سائلاً الله تعالى غاية السؤال من الخضوع والذلّة، (أن ينفع بهما كما نفع بأختهما): وهي مقدمة الإعراب، (والله) هو (الموفق): أي خالق قدرة الطاعة في العبد.

تَعْرِيف التصريف

التصريف: علم بأصول........................

تَعْرِيفُ التّصرِيفِ

قوله: (التصريفُ عِلمٌ) لما كان قوله: (عِلمٌ) شاملاً للمقصود وغير المقصود . . .

تَعْرِيف التصريف

قال الشيخ الإمام العالم جمال الدين أبو عمرو عثمان بن أبي بكر المالكي المغربي المعروف بـ"ابن الحاجب" أثابه الله تعالى الجنة:

اعلم أن التصريف تفعيل من الصرف، وسمي هذا العلم التصريف؛ لكثرة التصرف بسببه في أبنية اللغة العربية، والمراد من الأصول الأمور الكلية المنطبقة على الجزئيات؛ ولذلك قال:

(**علم بأصول**)؛ لأن العلم ليس يستعمل إلا في الأمور الكلية، والمراد من الأحوال هي العوارض الملحقة بالأبنية بحسب غرض غرض وهي الموارد الجزئية التي

تَعْرِيف التصريف

قوله: (**التصريف علم . . . الخ**) ذكر الإعراب، وإن كانت من المبنيات بحسب التغليب وهو أسلوب من كتب البلاغة، وأمثال ذلك كثيرة في كلام الله تعالى؛ قوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢]، وقوله: ﴿كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ [الأعراف: ٨٣]، وقوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا

تعريف التصريف

تفعيل من الصَّرف للمبالغة والتكثير، وسُمِّي به هذا العِلْم لكثرة التّصرف فيه، وله موضوع، وفائدة، واستمداد، ومسائل، وحقيقة، فموضوعه أبنية الكَلِم العربية، من حيث يعرض لها الأحوال وفائدته الاحتراز عن الخطأ في اللسان، واستمداده من كلام العرب. من حيث الإفراد في الثلاثة، ومسائله المطالب التي يُبرهن عليها فيه، كعلمنا بأنّ حرف العلة من قَوَل، وبَيَع يُقلب ألفاً، وحقيقته لغة: التغيير، واصطلاحاً: بمعنى العمل، تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة، لمعان مقصودة، لا تحصل إلّا بها، وبمعنى العلم.

(علم بأُصول): جمع أصل، وهو لغة: ما يُبنى عليه غيره، واصطلاحا: ما يأتي قريباً، ويُرادفه القاعدة، والقانون، والضابط، وقُيّد بأصول؛ لأنه لا يمكن حدّ نوع من العلم إلّا باعتبار متعلقاته، التي تبحث في ذلك العلم عنها، وهي هنا أصوله.

يعرف بهَا أَحْوَال أبنية الْكَلم الَّتِي لَيست بإعراب.

أردفه بما يخرج سوى المحدود، فخرج بقوله: (**يُعْرَفُ بها أحوال أبنية الكلم**) سوى النحو والصرف. وبقوله: (**ليست بإعراب**) علم النحو بأقسامه، أي: بحث المبنيات والمعربات، فإنه يقال: "هذا كتاب إعراب القرآن" مثلاً، وإن كان مشتملاً على ذكر

تستعمل فيها تلك الأصول؛ ولذا قال: (**يعرف**) لأن المعرفة تستعمل في الجزئيات، والمراد من الأبنية هي عدد حروف الكلمة المرتبة مع حركاتها وسكونها باعتبار الوضع مع اعتبار الحروف الزوائد من الأصول فبقوله: (**علم بأصول**) دخل فيه غيره من العلوم.

وبقوله: (**يعرف بها أحوال أبنية الكلم**) خرج غيره سوى النحو.

وبقوله: (**التي ليست بإعراب**) خرج علم النحو أيضاً؛ لأن علم النحو الإعراب، أي: العلم بالمعرب والمبني من جهة الإعراب والبناء ليس من علم التصريف.

فإن قلت: قد خرج من التعريف بقوله:

(**أحوال الأبنية**) أكثر أبواب التصريف، وذلك لأن التصريف يبحث عن أصول

لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِآدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [الإسراء: ٦١]. قوله: (**أردفه بما يخرج سوى المحدود**) فيه وفيما بعده استعمال سوى متصرفة مفعولاً وفاعلاً وإلى جواز ذلك ذهب الزجاجي واختاره ابن مالك، وأكثر من الشواهد عليه نظماً ونثراً، ومذهب سيبويه والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة. قوله: (**وبقوله ليست بإعراب علم النحو**) هذا جواب عن سؤال مقدر، وتوجيهه أن يقال: لا نسلم أن قوله ليست بإعراب يخرج النحو بأقسامه أي بحث المعربات، والمبنيات؛ لأنه لا دلالة للمعربات على المبنيات، وكلما لا دلالة له على شيء لا يلزم من إخراجه إخراجه، فينتج أنه لا يلزم من إخراج المعربات إخراج المبنيات فيكون الحد غير مانع لدخول المبنيات فيه.

(يُعرَف بها أحوالُ أبنيةِ الكَلِم): كصيغ المصدر، والمضي، والاستقبال، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وكالإمالة، وتخفيف الهمزة، فخرج بذلك ما عدا علمي الإعراب والصرف، حتى اللغة، فإنها علم يُعرف به أبنية الكَلِم، لا أحوالها، إذ أبنيتها حروفها، وحركاتها، وسكناتها باعتبار الوضع، وأحوالها العوارض التي تلحقها، وبقوله: (التي ليست بإعراب): علم الإعراب الشامل للبناء؛ تغليباً كما مرّ، واعتُرِض على التعريف بأنه غير جامع لخروج بحث التصريفي عن أصول تُعرف بها نفس الأبنيَة كالماضي، والمضارع، والمصدر، أو أحكام لا تتعلق بالأبنية، ولا بأحوالها كالوقف، والقلب، والإدغام، والتخفيف إذا كانت في الحرف الأخير، إذ لا تُعتبر حالاته في بناء الكلمة، وأُجيب عن الأول بأن المذكورات فيه أحوال للأبنية، مثلاً إذا قلت طَلَبَ ماضٍ، فطلب بناء، وماض حال عارض له كالقلب العارض لِقالَ، فالمراد

. . . .

البناء والإعراب، ويشهد له قول المصنف في أول الكتاب: **(أن أُلْحِقَ بمقدِّمَتِي في الْإِعْرَاب)**، فاندفع اعتراض بعض الشارحين بأنه غير مانع لدخول المبنيات فيه، وإنما قال:

تعرف بها نفس أبنية الماضي والمضارع والمصدر والأمر والأسماء المشتقة، ولا يلزم من معرفة أحوال الأبنية معرفة نفس الأبنية؛ لأن إسناد الشيء إلى المضاف لا يقتضي إسناده إلى المضاف إليه، وقد يبحث عن أصول تعرف بها أحكام لا تعلق لها بنفس الأبنية ولا بأحوالها كالوقف والقلب والإسكان وتجاور الساكنين والإدغام وتخفيف الهمزة إذا كانت في الآخر؛ فإنه حينئذ لا تعلق لهذه الأشياء لا بنفس الأبنية ولا

قوله: **(وبقوله ليست بإعراب علم النحو)** قد اعترض في "شرح الشريف"، و"بغية الطالب" على تعريف المصنف بأنه غير مانع لشموله العلم بالأصول التي يعرف بها البناء ككون النكرة اسماً لا التبرئة نحو لا رجل، وكون المفرد المعرفة منادى نحو: يا زيد، وكون الاسم مقطوعاً عن الإضافة لفظاً نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ﴾ [الروم: ٤] وغيرها مما هو من علم النحو، فأشار الشارح إلى دفعه بأن المراد من الإعراب في التعريف علم النحو بأقسامه واستوضح لصحة هذا الإطلاق بما حكاه ولما ورد أن الإطلاق المذكور مجاز، وهو مجهور في التعريفات من غير قرينة رده بأن القرينة موجودة، وهي ما قاله المصنف في أول الكتاب.

ثم ظاهر كلامه أن علم النحو وعلم التصريف متقابلان موافقان لما مر عن شرح المفتاح، وقد صرح كثير بأن علم النحو مشتمل على نوعين: أحدهما علم الإعراب والآخر علم التصريف، قالوا: وذلك أن علم النحو مشتمل على أحكام الكلم العربية، وتلك الأحكام نوعان إفرادية وتركيبية، فالإفرادية هي علم التصريف، والتركيبية هي علم الإعراب، ولذلك يقال في حد النحو: علم يُعرف به أحكام الكلم العربية إفراداً وتركيباً. قالوا: وأطلق على الأحكام التركيبية علم الإعراب، ومنها ما هو غير إعرابي تغليباً، انتهى.

ونقِلَ عن المتقدمين ومنهم سيبويه ما يوافقه وهو ظاهر عبارة المصنف فلو عبر الشارح بعلم الإعراب بدل علم النحو لوافق ذلك.

قوله: **(فاندفع اعتراض بعض الشارحين)** فإن قيل: ما ذكره لم يدفع الاعتراض؛ لأن المعترض يقول: غاية ما ذكرت أن يصح إطلاق الإعراب وإرادة جميع النحو، ولكن هذا الإطلاق حقيقة أو مجاز، إن قلت: حقيقة فلا نسلم؛ لأن نفيه صحيح بأن يقال: النحو ليس

بالمذكورات مفهوماتها لا ما صدقاتها، وعن الثاني بأنا لا نُسلِّم أنَّ أحوال الحرف الأخير ليست أحوالاً للأبنية، إذ أحوال بعض الشيء، أحوال لذلك الشيء، وبذلك سقط ما قيل أنه لا حاجة لقوله: التي ليست بإعراب؛ بناء على أنه لا يُعتبر في بناء

. . . .

جار (**أحوال أبنية الكلم**)، ولم يقل: أبنية الكلم؛ ليكون الحد جامعاً، إذ يخرج عنه حينئذٍ بعض أحكام الإدغام، نحو: أنا أضرب بعدك، وإنما قيدنا بالبعض؛ لأن بعضها داخل في البنية وهو الإدغام في كلمة واحدة، نحو: شد يشد، وإذا كان في كلمتين فحينئذٍ يكون داخلاً في الأحوال؛ لأنه حال تطرأ على الكلمة من كلمة أخرى، ويخرج عنه أيضاً بعض أحكام التقاء الساكنين مثل: اضرب الرجل، وإنما قيدنا بالبعض؛ لأن البعض الآخر داخل في البنية، وهو الذي يكون في كلمة واحدة؛ إذ هو راجع إلى أبنية الكلم لا إلى أحوالها نحو: انْطَلِقْ، بسكون اللام وفتح القاف في: انطلْقَ.

كمال بأحوالها؛ لأنه لا تعتبر في بناء الكلمة حالات الحرف الأخير بخلاف ما إذا كانت في غير الأخير فإنها حينئذٍ يكون من أحوال الأبنية.

فالجواب عن الإيراد الأول: أن الماضي والمضارع والمصدر وغيرها أحوال عارضة للأبنية؛ مثلا إذا قلت: طلب ماض، فقولك: طلب بناء، وقولك: ماض حالة عارضة له كالقلب والإدغام العارضتين لقال ومد، فالمراد من الماضي والمضارع والمصدر مفهوماتها لا ما صدقت عليه هذه الأشياء.

وعن الإيراد الثاني: أنا سلمنا أنه لا تعتبر في الأبنية حالات الحرف الأخير، ولكن لا نسلم أنه لا يقال لأحواله أنها أحوال الأبنية؛ وذلك لأنه قد يطلق على أحوال

نقره بإعراب فحسب بل إعراب وبناء، ولأن الإعراب بعض النحو فلا يكون كله، وإن قلت مجاز فمسلم، ولكن يجب الاحتراز في الحدود عن الألفاظ المجازية، ويمكن أن يجاب عنه بأنه مجاز مشهور بين علماء العربية بدليل ما ذكره من الاستعمال فيكون كالحقيقة العرفية (ض).

قوله: (**نحو شد يشد**) فالتغيير الذي في شد يشد هو الإدغام راجع إلى نفس أبنية الكلم.

قوله: (**نحو انطلق**) واعلم أن أصل انطلق: انطلِقْ بكسر اللام، وسكون القاف فشبهوا انطلق بكتف فأسكنوا لامه فالتقى ساكنان فحركوا القاف وفتحوا اتباعاً لحركة قرب المتحركات، وهي فتحة الطاء.

فلاح الكلمة حالات الحرف الأخير، وعبّر أولاً بالعلم، وثانياً بالمعرفة، لأن الأصول أمور كليّة، تنطبق على ما تحتها من الجزئيات؛ لتُعرف أحكامها منها، كقولهم: إذا اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء، وأُدغمت في الياء، والأحوال مواد جزئية، تستعمل فيها تلك الأصول كسيّد، ومن عادتهم استعمال العِلم في الكليات، والمعرفة في الجزئيات.

. . . .

ويخرج أيضاً أحكام الوقف؛ لأنها ليست راجعة إلى أبنية الكلم؛ لأن الوقف على جعفر وزيد وأشباههما بالسكون أو بالروم، أو بالإشمام ليس راجعاً إلى بناء الكلمة، هكذا ذُكِرَ في الشرح المنسوب إلى المصنف، وأورد عليه بعض الشارحين بأنه ينبغي أن يقال: بعض أحكام الوقف أيضاً؛ لأن بعضها راجع إلى أبنية الكلم أيضاً، وهو الوقف بتضعيف الآخر نحو: جعفر، . . . .

بعض الشيء أنها أحوال ذلك الشيء، وبهذا سقط اعتراض من قال: أنه لا حاجة إلى قوله: ليست بإعراب بناء على أنه لا تعتبر في بناء الكلمة حالات الحرف الأخير.

واعلم أنه قد ذكر أولاً مقدمة التصريف؛ لأنه ذكر أولاً تعريفه، ثم ذكر موضوعه وهي الأبنية من حيث يعرض لها الأحوال المذكورة. ولما كانت الأبنية عبارة عن الحروف والحركات والسكنات على ما عرفت، بحث أولاً عن الحروف، من حيث أنها ثلاثة أو كثر، ومن حيث أنها زائدة أو أصلية، ومن حيث أنها ثابتة أو محذوفة، ومن حيث أنها ثابتة في مواضعها، أو منقولة عنها إلى غير مواضعها بالقلب، ومن حيث أنها من حروف العلة أولاً، ثم بحث في الحركات والسكنات الواقعة في الاسم الجامد التي لا يحصل باعتبارها فيه حال من الأحوال فقال:

قوله: (**ليس راجعاً إلى بناء الكلمة**) بل إلى الأحوال وهي استراحة المتكلم.

قوله: (**وأورد عليه بعض الشارحين**) هو الشريف، وقد أجيب عنه بأن تغيير البنية في الوقف بتضعيف الآخر إنما حصل من الإدغام لا من الوقف، وقد ذكر أن الإدغام قد يكون راجعاً إلى الأبنية فعلم أن الوقف من الأحوال مطلقاً انتهى. وليس بشيء لأن تضعيف آخر نحو جعفر في الوقف ليس من الإدغام المصطلح المراد لعدم صدق حده عليه إذ هو كما سيأتي أن يأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل والحرف الثاني فيما ذكر لا يكون إلا متحركاً. قوله: (**وهو الوقف بتضعيف الآخر**) لأن فيه تغييراً في الحرف لا في الحركة، وكل تغيير في الحرف فهو من أبنية الكلم لا من أحوالها، وهذا صادق في نحو جعفر إذا وقف بالتضعيف ولقائل أن يقول إذا وقف على جعفر بغير التضعيف فهو يرجع إلى الأبنية؛ لأن جعفراً فعللاً باللامين، وإذا وقف عليه بالتضعيف فيكون فعلل بثلاث لامات، وهذا البناء غير البناء الأول، ويمكن أن يجاب عنه بأن تغيير البنية إنما حصل من الإدغام لا من الوقف، وقد ذكر أن الإدغام قد يكون راجعاً إلى الأبنية فعلم أن الوقف من الأحوال مطلقاً.

. . . .

. . . .

جار وفيه نظر لأنا قد ذكرنا أن بعض أحكام الإدغام راجع إلى الأبنية، وهو ما يكون في كلمة واحدة وبعضها إلى أحوال الأبنية وهو ما يكون في كلمتين، وهكذا ذكرنا في التقاء الساكنين، فبأي شيء يفرق بين أحوال جعفر إذا وقف عليه بالسكون أو بالروم أو بالإشمام أو بالتضعيف، فجعل بعضها راجعاً إلى الأبنية، والبعض الآخر إلى أحوال الأبنية تحكم إذ الوقف بالإشمام مثلاً في حالة كالتضعيف في حالة أخرى، ولا أثر لكون التغيير في بعض الصور بالحرف، ألا يرى إلى قول الشارحين: الإعراب داخل في أحوال أبنية الكلم؛ لأن البنية تكون أيضاً على حال باعتباره؛ فإنه يدل على ما قلنا إذ الإعراب أعم من أن يكون بالحركات أو بالحروف، . . . .

نقره . . . .

جما قوله: **(وفيه نظر)** لأنه من حيث الإدغام كذلك، أي من حيث زيادة لام ثالث ليس كذلك من باب الإدغام. قوله: **(وفيه نظر)** تقريره موضحاً أنه قد تقرر أن كلًّا من أحكام الإدغام وأحكام التقاء الساكنين يرجع منه ما كان في كلمة واحدة إلى الأبنية، وما كان من كلمتين إلى أحوالها من غير تبعيض فيما كان منهما من كلمة أو كلمتين فعلى قياس ذلك ينبغي أن لا يفرق في الوقف إذ هو تحكم، وإذا بطل الفرق توجه على ذلك المورد اختيار أن الجميع راجع إلى الأبنية أو إلى أحوالها وقد اعترف بفساد الأول حيث وافق في رجوع الوقف بالسكون وأخويه إلى الأحوال فلزمه الاعتراف برجوع التضعيف أيضاً إليها.

قوله: **(ولا أثر لكون التغيير في بعض الصور)** هذا جواب عن سؤال مقدر وتوجيهه أن يقال التغيير في جعفر بالتضعيف عند الوقف بالحرف وهي راجع إلى البنية، وفي جعفر بسكون اللام بالحركة فيكون الفرق حاصلاً بين الصورتين .

قوله: **(إذ الإعراب أعم)** وفيه نظر؛ لأن الإعراب سواء كان بالحروف أو بالحركات لا يخرج الكلم من بناء إلى بناء، وتضعيف الآخر يخرج جعفراً من الرباعي إلى الخماسي، فالتضعيف يكون من الأبنية والإعراب من الأحوال مطلقاً ض .

قوله: **(أو بالحروف)** فإن كان التغيير بالحروف راجعاً إلى الأبنية فلا يكون داخلاً في أحوال الأبنية، فينبغي أن يقولوا الإعراب بالحركات داخل في أحوال الأبنية، ولكنهم يقولون الإعراب داخل في الأحوال مطلقاً.

أفضـ . . . .

. . . .

جار

وفي بعض ما ذكرنا وإن كان نظر سنذكره لكن ذكرناه كما ذكروا تأسياً بهم.

وأورد على هذا الحد أن زيادة قوله: (**أحوال**) وإن أفاد ما ذكرتم، لكن أخل به من وجه آخر؛ لأنه خرج به معرفة أبنية الكلم؛ لأنه لا يلزم من إسناد المعرفة إلى المضاف إسنادها إلى المضاف إليه، بل ينبغي أن يكون معلوماً قبل ذلك كما حقق في موضعه، فيلزم أن لا تكون أبنية الكلم من التصريف وهي منه.

وجوابه أن يقال: إن أريد بأبنية الكلم موادها وجواهرها، فلا بأس بخروجها إذ هي من مباحث اللغة، وليست من مباحث التصريف، وإن أريد ما يطرؤ على الكلمات من الهيئات والأحوال . . . .

نقره

. . . .

جما

قوله: (**وفي بعض ما ذكرنا وإن كان نظر سنذكره لكن ذكرناه كما ذكروا تأسياً بهم**) يجوز أن يكون الظرف خبراً لمبتدأ محذوف وكذا جواب الشرط، والتقدير وفي بعض ما ذكرنا نظر سنذكره، وإن كان فيه نظر سنذكره فلا بأس فحذف من أول الكلام لدلالة آخره على المحذوف، وبالعكس، وقيل المبتدأ نظر المذكور، وفي كان ضمير راجع للبعض، وهي تامة والمعنى، وفي بعض ما ذكرنا وإن كان أي وجدنا وقلناه نظر انتهى.

وفيه إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال القوي وتهيئة العامل للعمل، ثم قطعه عنه، وكل منهما غير جائز إلا في ضرورة أو قليل من الكلام، والمراد هنا بالتأسي الاقتداء يقال لي في فلان أسوة بالكسر والضم أي قدوة.

قوله: (**وإن أفاد**) هذا ومثله عطفاً على مقدر هو خبر إن هاهنا تقديره إن زيادة قوله أحوال أخل من وجه وإن أفاد.

قوله: (**إن أريد بأبنية الكلم إلى آخره**) الضمير في موادها وجواهرها للكلم، وفي بخروجها للأبنية، وكذا ضمير هي والهيئة والحال واحد ويجوز كسر الهاء.

قوله: (**وإن أريد ما يطرؤ على الكلمات من الهيئات والأحوال**) فإن قيل إذا كان المراد من أبنية الكلم هي الأحوال فما الحاجة إلى ذكر الأحوال عند ذكر الأبنية، قلنا ليعلم أن المراد من التصريف هو الأمر العام فقط، وهو الأحوال؛ لأنها عامة من حيث إنها للكلم وغيرها إذ

أفغا

. . . .

. . . .

فهي نفس أحوال أبنية الكلم والإضافة فيه كما في قولهم: شجر أراك، فمعنى قوله: **(أحوال أبنية الكلم)** على هذا التقدير **(أحوال)** هي أبنية الكلم هكذا ذكروه، لكن التحقيق في هذا الموضع أن يقال: المراد بأبنية الكلم: هي الألفاظ باعتبار حروفها وحركاتها وسكناتها الموضوعة لها باعتبار كونها مادة للكلمة وبأحوال الأبنية هي العوارض التي تلحقها بحسب كل غرض على ما سنفصل كما ذكره بعض الفضلاء في تصريفه، وإذا كان كذلك فلا بد من زيادة قولنا: **(أحوال)**؛ لينطبق الحد على علم التصريف، ويخرج عنه ما ليس منه؛ إذ معرفة أبنية الكلم ليست منه، فإنه إنما هو علم بقواعد تعرف بها أحوال الأبنية، أي: يعرف بها الماضي، والمضارع، والأمر، إلى غير ذلك على ما سيأتي، فإن جميع ذلك راجع إلى أحوال الأبنية لا إلى نفس الأبنية، يدل

. . . .

لو قال أبنية الكلم من غير ذكر الأحوال؛ لتوهم أن المراد من التصريف هو الأمر الخاص، أي الأحوال مع المادة والجوهر يعني الأبنية لأنها أحوال أيضاً ولكنه ليس كذلك بل المراد هو الأحوال من الأبنية مع قطع النظر عن المادة والجوهر فيكون الإضافة من باب إضافة العام إلى الخاص.

قوله: **(فهي نفس أحوال أبنية الكلم)** وفيه نظر؛ لأنه إذا كانت الأبنية نفس الأحوال فيلزم إضافة الشيء إلى نفسه، وقال الإضافة فيه كما في شجر أراك فيكون تناقضاً.

قوله: **(المراد بأبنية الكلم إلى آخره)** الضمير في حروفها وحركاتها وسكناتها وفي لها للألفاظ وفي الموضوعة للحروف والحركات والسكنات، وكذا في قوله باعتبار كونها واحترز بهذا الاعتبار من الإعراب الحرفي ونحوه.

قوله: **(المراد بأبنية الكلم)** والأولى أن يقال البنية عبارة عن اعتبار حروف مخصوصة وتأليفها من غير اعتبار الحركات والسكنات فيها، وإنما كان أولى لأن المصدر عند ابن الحاجب من أحوال الأبنية وبتحقق الشارح خارج عن تعريف الأبنية فيلزم المخالفة بين الشرح والمتن، هذا مسموع من مولانا ركن الدين رحمه الله.

قوله: **(الموضوعة لها)** احتراز عن الحروف والحركات الإعرابية؛ لأنها ليست موضوعة لتلك الألفاظ نحو زيدان وزيدن في الرفع فكذلك في النصب والجر.

. . . .

. . . .

عليه قول المصنف فيما بعد: وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة إلى آخره، حيث جعل جميع ذلك من أحوال الأبنية.

ويظهر لك من هذا التحقيق أن الشارحين إن أرادوا بقولهم؛ لئلا يرد عليه بعض أحكام الإدغام وبعض أحكام التقاء الساكنين، حيث قيدوا بالبعض أن البعض الآخر الراجع إلى الأبنية ليس من التصريف، فلا بأس بخروجه فهو ليس بمستقيم لما مثلوا له بالإدغام في نحو: شد يشد، وفتح القاف وسكون اللام من: انطلْقَ، ولا خفاء في أنه من التصريف، وإن أرادوا أن ذلك البعض كان داخلاً في هذا العلم فزاد قوله: **(أحوال)** ليدخل البعض الآخر أيضاً، فلا يستقيم أيضاً إذ هذا التركيب لا يفيد ذلك لما عرفت من أن إسناد الشيء إلى المضاف لا يقتضي الإسناد إلى المضاف إليه، ولا يندفع هذا بما قيل: إن كل أصل يعرف به حال أبنية الكلم يعرف به أبنية الكلم؛ . . . .

. . . .

قوله: **(ويظهر لك من هذا التحقيق إلى آخره)** قد يقال إن مراد المصنف في الشرح المنسوب إليه وغيره من الشارحين بالأبنية لو اقتصر عليها في التعريف ليس الكلم المجردة من حيث هي لظهور أنها ليست من علم التصريف بل هي باعتبار هيئاتها الحاصلة لها في نفسها أي غير الطارية عليها من كلمة أخرى أو لأجل الوقف ونحو ذلك فلهم حينئذٍ أن يقولوا كان التعريف يشمل بعض المسائل، ويخرج عنه بعضها فزيد فيه لفظ الأحوال لإدخال ذلك البعض فدخل، ولم يخرج الأول؛ لأنه أيضاً راجع إلى الأحوال وإلى الأبنية باعتبارين وعلى هذا يتفق في المآل كلامهم، وما حققه الشارح لا ينافي ما سيأتي في المتن فليتأمل.

قوله: **(لما مثلوا له)** ما فيه مصدرية أي لتمثيلهم.

قوله: **(لا يقتضي الإسناد إلى المضاف إليه)** لا يقال هذا إذا كان المضاف والمضاف إليه متغايرين معنى، وأما لو كانت الإضافة كما في شجر أراك، ومسجد الجامع، وجانب الغربي كما تقدم لكان الإسناد إلى أحدهما عين الإسناد إلى آخر؛ لأن أحدهما عين الآخر لأنا نقول هذا الإيراد على تقدير أن يكون هذا التحقيق الذي قرره الشارح مسلماً، وحينئذٍ معنى أحوال أبنية الكلم غير معنى أبنية الكلم على ما لا يخفى فلا يكون الإسناد إلى أحدهما إسناداً إلى الآخر ض.

قوله: **(بما قيل إن كل أصل إلى آخره)** لأن حال الشيء لا يعرف إلا بعد معرفة ذلك

. . . .

. . . .

جار لأنه ممنوع، وأيضاً يلزم على هذا التقدير دخول جميع مباحث اللغة فيه، ثم لو وقع في كتابنا هذا دقائق وتحقيقات تخالف ما ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف، فلا بأس به، فإنا قد سمعنا أن هذا الشرح ليس من تصانيفه، بل كان قد أملى عليه أشياء متفرقة فتصرفوا فيها بالزيادة والنقصان وجمعوها كما ترى، وكفاك شاهداً على ذلك النظر إلى سائر تصانيفه، هذا مع أن الحق حقيق بأن يتبع، وإنما قال: **(علم بأصول)** فأورد لفظ العلم؛ لأن المراد بالأصول: الأمور الكلية التي تنطبق على الجزئيات، كقولهم: إذا اجتمع الواو والياء وسبقت إحديهما بالسكون قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء. ومن عادتهم أنهم يستعملون العلم في الكليات.

. . . .

الشيء؛ لأن العلم بالصفة موقوف على العلم بالموصوف، وأجيب بأن معرفة الصفة تستلزم معرفة الموصوف بوجه لا يكون حقيقته سلمنا، ولكان لم لا يجوز أن يكون الموصوف يعلم أولا في علم متقدم لم يعرف صفته في علم متأخر فيستلزم العلم بالصفة العلم بالموصوف، ولكن لا من هذا العلم المتأخر، بل من العلم المتقدم ض.

قوله: **(لأنه ممنوع)** دفع هذا المنع بأنه يلزم من تصور صفة الشيء تصوره لا محالة، وأجيب بأنه لا يلزم العلم بماهيته وحقيقته مثاله الوقف على مساجد لا يستلزم معرفة كونه جمعاً، وكونه جمع تكسير وكونه على زنة فعالل وغير ذلك، وإنما يستلزم تصوره فقط، والتصريف على ما ذهبوا إليه معرفة أحوال الأبنية ومعرفة الأبنية لا تصورها.

قوله: **(لأنه ممنوع)** لجواز أن يكون معلومة بالبديهية أو لغير ذلك غاية ما في الباب أنه يلزم منه أن لا يعلم حال الأبنية إلا بعد العلم بالأبنية.

قوله: **(وأيضاً يلزم على هذا التقدير)** أي على تقدير ما قيل إن كل أصل يعرف به أحوال أبنية الكلم يعرف به أبنية الكلم يلزم أن يكون جميع مباحث اللغة داخلة في التعريف؛ لأن مباحث اللغة هي نفس الأبنية، والأولى أن يقال المراد بهذا التقدير هو تقدير أن يكون الإسناد إلى المضاف إسناداً إلى المضاف إليه، أو تقدير أن يكون معنى المضاف والمضاف إليه داخلين في الحد ض.

قوله: **(ومن عادتهم أنهم يستعلمون العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات)** هذا ما اطلع عليه البعض، وغيرهم لا يفرقون في الاستعمال بينهما؛ لأنهم يقولون علمه وعلم به.

قال في "القاموس": علمه كسمعه علماً بالكسر، ثم قال وعلم به كسمع شعر.

. . . .

. . . .

ثم قال: **(يعرف بها)** فأورد لفظ المعرفة؛ لأن المراد بالأحوال هنا الموارد الجزئية التي تستعمل تلك الأصول فيها كسيد مثلاً، ومن عادتهم أنهم يستعملون المعرفة في الجزئيات. وأتى بالباء في قوله: **(بأصول)**؛ لأنه يقال: علمه، وعلم به، قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤] أو ضمنه معنى الإحاطة فأتى بصلتها، فإن انتقال الصلة للتضمين. وذكر بعض الفضلاء أن هنا حذفاً لا بد من تقدير، وتقديره: "علم التصريف علم بأصول" وفيه نظر؛ لأن التصريف عَلَم لعلم خاص؛ كالفقه والنحو، فلا حاجة إلى هذا التقدير، وإذا قيل: علم التصريف أو علم النحو مثلاً يكون ذلك من باب إضافة العام إلى الخاص، فلا حاجة ها هنا إليه.

. . . .

قوله: **(أو ضمنه معنى الإحاطة)** التضمين على ما في المغني، وهو مبني على جواز استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه وهو أن يشرب لفظ معنى لفظ آخر فيعطي حكمه قال: وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين كما ضمن الرفث في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] معنى الإفضاء فتعدى بإلى مثل وقد أفضى بعضكم إلى بعض، وإنما أصل الرفث أن يتعدى بالباء يقال أرفث فلان بامرأته وذكر غيره معنى آخراً وضحته في نفايس القواعد. قوله: **(فإن انتقال الصلة للتضمين)** يريد انتقال الصلة مما قياسه أن يتعدى بها إلى غيره مما شأنه الاستغناء عنها. قوله: **(لا بد من تقديره)** لأن التصريف اللغوي ليس علماً بأحوال إلى آخره بل علم التصريف علم بأصول إلى آخره.

قوله: **(لأن التصريف علم لعلم خاص كالفقه والنحو)** هو ما قاله غيره أيضاً كابن الحاجب والقاضي العضد وكثير، ومرادهم أنها أعلام أجناس.

قال السيد الشريف في حواشي العضد: معللاً ما نصه؛ لأن علم أصول الفقه كلي يتناول أفراداً متعددة. إذ القائم منه بزيد غير ما قام بعمرو شخصاً وإن اتحذ مفهومهما، ولما احتيج إلى نقل هذا اللفظ عن معناه الإضافي جعلوه علماً للعلم المخصوص على ما عهد في اللغة لا اسم جنس له انتهى. وقيل بل هي من المنقولات العرفية أسماء الأجناس؛ لأنا نجد في العرف أنه لو قال القائل فلان يعرف فقهاً ونحواً وطباً فهم منه معانيها الخاصة، فدل على أنها موضوعة لها مع التنكير كما يفهم من دابة مع التنكير ذوات الأربع انتهى.

هذا، وقد يقال قد اشتهر أن حقيقة كل علم مسائله ومسائل التصريف ليست إلا الأصول المذكورة فهي حقيقة ففي التعريف استدراك وجوابه أن أسماء العلوم يطلق كل منها تارة بازاء معلومات مخصوصة كقولنا زيد يعلم النحو أي يعلم تلك المعلومات المعينة، وباعتبار هذا الإطلاق قيل حقيقية كل علم مسائله وتارة بإزاء إدراك تلك المعلومات، والتعريف بهذا الاعتبار فلا استدراك أيضاً.

. . . .

[أَنْوَاع الأَبْنِيَة]

وأبنية اِلإسْم الْأُصُول ثلاثية ورباعية وخماسية.

جار

[أَنْوَاع الأَبْنِيَة]

قوله: (**وأبنية الاسم**) اعلم أن الأصل في كل كلمة أن تكون على ثلاثة أحرف؛ حرف يبتدأ بها، وحرف يوقف عليها، وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه، إذ يجب أن يكون المبتدأ به متحركاً، والموقوف عليه ساكناً، . . . .

نقره

[أَنْوَاع الأَبْنِيَة]

(**وأبنية الاسم**) المتمكن واحترز بالمتمكن عن المبني كمن وما، (**الأصول**) احترز به عن الأبنية الفروع التي فيها زيادة (**ثلاثية**)، وهي الأصل؛ لأن الأصل في كل كلمة أن تكون على ثلاث أحرف: حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يفرق بين المبتدأ به والموقوف عليه، وذلك لتنافيهما في الصفة؛ لأن المبتدأ به يقتضي الحركة والموقوف عليه يقتضي السكون، (**ورباعية وخماسية**)، وإنما جوز في الاسم ذلك؛ ليتوسع ولم يجوز فيه سداسية؛ لئلا يتوهم أنه كلمتان ركبتا بناء على أن الأصل أن تكون الأبنية

جما

[أَنْوَاع الأَبْنِيَة]

قوله: (**اعلم أن الأصل في كل كلمة أن تكون على ثلاثة أحرف حرف يبتدأ بها إلى آخره**) قال أبو حيان وغيره: يجوز تذكير الاسم وتأنيثه إذا قصد لفظه فقط دون مدلوله، وكذلك الفعل والحرف فالتذكير يذهب به إلى اللفظ، والتأنيث إلى الكلم تقول كتب زيداً فأجاده أو فأجادها،

أنفا

[أَنْوَاع الأَبْنِيَة]

(وأبنية الاسم): المتمكن كرجل وفرس، لا المبني كَمَن وكم، (الأصول): صفة لأبنية، فخرج بها الأبنية الفروع، (ثلاثية ورباعية وخماسية): لا أقل منها ولا أكثر، أمَّا إنه لا أقل منها؛ فلأن الثلاثية أعدل الأبنية؛ لانقسامها على المراتب الثلاث، المبدأ والمنتهى والوسط، فكان أقلها ثلاثة أحرف، حرف يُبدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف واسطة بينهما، إذ يجب أن يكون المبتدأ به متحركاً؛ لاقتضائه الحركة، والوقوف عليه ساكناً؛ لاقتضائه السكون، ولمَّا تنافيا صفة، كرهوا مقارنتهما، ففصلوا بينهما بما يكون متحركاً تارة، وساكناً أخرى، وأمَّا إنه لا أكثر منها، فلئلا يتوهم أنه كلمتان، إذ الأصل كما علم أنْ تكون الكلمة على ثلاثة أحرف، وجوّزوا الرباعي والخماسي؛ توسعاً في تكثير الطرق الموصلة إلى المقصود، وهو المعنى.

. . . .

فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما . فإن قلت: المتوسط لا يخلو من أن يكون متحركاً أو ساكناً وأيا ما كان يلزم التنافي مع أحدهما؟

. . . .

قالوا وكذلك أسماء حروف الهجاء تذكر وتؤنث انتهى.

وقد جرت عادة الشارح في هذا الكتاب في الأسماء المذكورة بالاعتبارين، فتارة يعيد الضمائر إليها مؤنثة وتارة يعيدها مذكرة، وكذا فعل هنا في لفظ الحروف فأنث العدد لتذكيره، وأعاد الضمير مؤنثاً؛ لأنه عبارة عن تلك الأسماء ثم ما ذكره كما أفادته عبارته إنما هو بالنظر إلى الوضع لا الاستعمال فقد تنقص الكلمة فيه عن ثلاثة بحذف الفاء أو العين أو اللام كعد، وقل، وارم، وليس بالكثير في الأسماء وما يلحقه هاء التأنيث من ذلك فيها عوضاً عن المحذوف كثبة وشفة ولثة أكثر مما يلحقه كسه وحر قيل ولا ينتهي الاسم بالحذف إلى حرف واحد أبداً، وقولهم: م الله حرف قسم جاء على حرف واحد كالباء وليس أصله أيمنا، وما حكى من قولهم شربت ما يريدون ماء نادر وقد تبقى من الفعل بعد الحذف حرف واحد نحو عه وقه، أمرين من وعى ووقى انتهى. وما ذكره في قولهم: م الله نص سيبويه على خلافه وضعفه في التسهيل. وقال الجوهري: وربما أبقوا الميم وحدها مضمومة قالوا م الله ثم يكسرونها؛ لأنها صارت حرفاً واحداً فيشبهونها بالباء فيقولون م الله فأفاد الكسر والضم أيضاً، وقد حكاه الكسائي والأخفش بل الميم مثلثة كما في التسهيل والقاموس، وما أبداه أيضاً من التفرقة بين الاسم والفعل صرح ابن عقيل بخلافه فسوى بينهما، وكأنه اعتبر النادر والله أعلم.

قوله: **(اعلم أن الأصل في كل كلمة)** لما كان الصرفي يبحث عن الكلمات باعتبار الأحوال الطارئة عليها من كون بعضها زائداً وبعضها أصليًّا وكون الكلمة مصغراً أو منسوباً أو غيرهما، والحرف بمعزل عن ذلك فتعرض لأبنية الاسم والفعل ولم يذكر الحرف فبمعمدة العلة علم أن المراد بالاسم في قوله، وأبنية الاسم الاسم المتمكن؛ لأن الغير المتمكن بمعزل عن الأحوال المذكورة. قوله: **(فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما)** أي كرهوا الانتقال من وجوب إلى وجوب فجعلوا بين الوجوبين فاصلاً يجوز فيه الأمران، وقال أبو حيان: إنما كان أقل الأصول ثلاثة؛ لأنه لا بد من حرف يبتدأ به وحرف يسكت عليه، وحرف يحشى به الكلمة؛ لأن بعض الكلم يحتاج إليه في بعض الأحكام، ألا ترى أن التصغير لا يتصور في اسم على حرفين؛ لأن ياءه إنما تقع ثالثة وحرف الإعراب بعدها. قوله: **(وأيًّا ما كان إلى آخره)** لأنه إن كان متحركاً يلزم التنافي مع الثاني، وإن كان ساكناً يلزم التنافي مع الأول.

. . . .

. . . .

قلت: لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي، وجوَّزوا في الاسم رباعيًّا وخماسيًّا للتوسع، ولم يجوزوا سداسيًّا لئلا يوهم أنه كلمتان؛ إذ الأصل كما ذكرنا أن يكون على ثلاثة أحرف ولم يجوزوا في الفعل خماسيًّا؛ لكثرة تصرفه، ولأنه يتصل به الضمير المرفوع المتصل، ويصير كالجزء منه بدليل إسكان ما قبله، فالخماسي فيه كالسداسي في الاسم، وقد علمت أنه مرفوض، والمراد بقوله: **(أبنية الاسم)** أبنية الاسم المتمكن الذي يمكن تصريفه واشتقاقه كـ: رجل وفرس، لا الاسم المبني كـ: من، وكم، . . . .

. . . .

قوله: **(من حيث هو متوسط)** احتراز عن المتوسط من حيث تشخصه في كلمة معينة فإنه بهذا الاعتبار لا يحتمل غير ما هو عليه من الحركة أو السكون نعم. هو باعتبار كونه متوسطاً يحتملهما وإلا لتعين أحدهما في كل متوسط كما تعين الحركة في كل مبتدأ به والسكون وما في حكمه في كل موقوف عليه.

قوله: **(فلا يتحقق التنافي)** فيه نظر؛ لأن الفرار، إما من مقارنة المتنافيين في الذهن أو في الخارج لا سبيل إلى الأول لجواز اجتماع المتنافيين المتناقضين وغير المتناقضين في الذهن وإلا لم يكن الحكم عليه بأنه محال ولم يمكن الحكم ها هنا بكراهة المقارنة بين المتنافيين؛ لأن الحكم على الشيء مسبوق بتصوره فلو لم يتصور المقارنة في الذهن لا يمكن الحكم عليه ولا سبيل إلى الثاني؛ لأن المقارنة بين المتنافيين في الخارج متحقق؛ لأن الحرف المتوسط لا يخلو عن كونه متحركاً أو ساكناً في الخارج، وأما جواز الحركة والسكون عليه فباعتبار ذات المتوسط وتصوره في الذهن لا باعتبار وجوده في الخارج.

قوله: **(وجوزوا في الاسم رباعيًّا وخماسيًّا)** ذكر الأئمة أن البناء الثلاثي في الكلام أكثر من الرباعي وأن الرباعي فيه أكثر من الخماسي.

قوله: **(لكثرة تصرفه)** أي فناسب التخفيف فيه فلم يحتمل من عدة الحروف الأصول ما يحتمله الاسم، فلم يجاوز المجرد منه أربعة، والمراد كثرة استعماله ودورانه في الكلام الفاشية من كثرة تصرفه وتعدد أنواعه. قوله: **(والمراد بقوله أبنية الاسم)** لم يتعرض للفعل؛ لأنه لم يوضع على أقل من ثلاثة مطلقاً متصرفاً كان كنصر أو جامداً كليس وعسى.

. . . .

وأبنية الْفِعْل ثلاثية ورباعية.

ولذلك لم يتعرض للحرف.

وقوله: (**الأصول**) صفة الأبنية، وحذف الأصول من قوله: (**وأبنية الفعل**) إذ ذكرها أو لا يغني عن التكرار.

ثلاثية (**وأبنية الفعل**) الأصول وإنما لم يذكر الأصول استغناء بذكرها في أبنية الاسم (**ثلاثية ورباعية**) ولا يكون له أبنية خماسية لثقل الفعل بالنسبة إلى الاسم وذلك لتضمنه الحدث وزمانه ولاستلزامه الفاعل والغاية والزمان والمكان.

قوله: (**ولذلك لم يتعرض للحرف**) أي لأنه لا حظ له في التصريف نص عليه ابن جني وغيره، وإن نازع فيه الخضر أوى بأن سيبويه ذكر أنك إذا سميت بعلى قلت في التثنية علوان؛ لأنه من علوت قال.

وجاء الحذف في سوف وإن والقلب والإبدال في عتى ولعن، فقد أجاب ابن عصفور بأن سيبويه إنما حكم بذلك بعد انتقال على إلى الاسمية وجعلها اسماً متمكناً وحكم على الألف بأنها عن واو لما فيها من معنى العلو، وبأن الحذف والإبدال شاذ قيل.

ويمكن أن يدعى أن لا حذف ولا إبدال في الحروف وأن هذه الكلمات الواردة ليس فيها حذف ولا إبدال وإنما هي لغات في ذلك الحرف.

قوله: (**اذ ذكرها أو لا يغني عن التكرار**) ينبغي أن يقول ذكره؛ لأن الضمير عائد إلى لفظه لا إلى معناه على ما لا يخفى ولفظ الأصول مذكر ض.

(وأبنية الفعل) الأصول (ثُلاثية ورُباعية): لا أقل منها، ولا أكثر، ولم يجوّزوا فيه خماسياً؛ لكثرة تصرفه، ولأنه أثقل من الاسم؛ لدلالته على الحدث والزمان، ولأن الضمير المرفوع المتّصل به، يصير كالجزء منه، بدليل إسكان ما قبله، إنْ كان هو متحركا، فالخُماسي فيه كالسُّداسي في الاسم، وقد علمت أنَّه مرفوض، وأمَّا الحرف فبمعزل عن هذا العلم، فلهذا سُكِت عنه، ثم بيّن ميزاناً يتميّز به الزائد عن الأصلي،

[الْمِيزَان الصرفي]

ويُعَبَّرُ عَنْهَا بِالْفَاءِ وَالْعين وَاللَّام، . . . .

[الْمِيزَان الصرفي]

قوله: (**ويُعَبَّرُ عَنْهَا**) أي: عن الأصول، وذلك لأنه لا بد من ميزان يتميز به الزائد عن الأصلي، فوضعوا لذلك لفظ: (**فعل**)؛ . . . .

[الْمِيزَان الصرفي]

(**ويعبر عنها**) أي عن الأبنية الأصول سواء كانت في الاسم أو في الفعل (**بالفاء والعين واللام**) بأن يجعل عند التعبير مكان الحروف الأصول هذه الحروف فيعبر عن

[الْمِيزَان الصرفي]

قوله: (**وذلك لأنه لا بد من ميزان إلى آخره**) يشير إلى أن القصد بالوزن على هذا الوجه تفريق الأصلي من الزائد أي في الأكثر باختصار، وبيان محل الأصلي فإذا قيل وزن مستخرج مستفعل كان أخصر من أن يقال الميم والسين والتاء زوائد، وإذا قيل وزن آدر أعفل علم أن العين متقدمة فيه على الفاء، وقولي في الأكثر احتراز عن وزن قردد على فعلل فإن أحد الدالين زائد ولم يبين ذلك في الوزن اعتماداً على معرفته من الموزون؛ لأن كل مضاعف زائد على ثلاثة يحكم بزيادته إلا إن قام دليل على زيادة غيره نحو مكر والندد.

قوله: (**لا بد من ميزان**) اعلم أن علماء صناعة التصريف شبهوها بالصياغة فكما أن الصواغ يصوغ من أصل واحد أشياء مختلفة فكذلك التصريفي يصوغ منه أشياء مختلفة كالماضي والمضارع وغيرهما من الأحوال التصريفية فمن أجل تلك المشابهة احتاج التصريفي إلى ميزان يعرف به الأصول من الزوائد كما يحتاج إلى ذلك الصواغ؛ ليعلم مقدار ما يصوغه من ذلك الأصل ض، وإنما كان الميزان ثلاثيًّا لكون الثلاثي أكثر من غيره أو لأنه لو كان رباعيًّا أو خماسيًّا لم يمكن وزن الثلاثي به إلا بحذف حرف أو أكثر، ولو كان ثلاثيًّا لم يمكن وزن الرباعي أو الخماسي إلا بزيادة لام مرة أو مرتين، والزيادة عندهم أسهل من الحذف ذكره ابن جني هكذا.

قوله: (**فوضعوا لذلك لفظ فعل**) أي لما راموا وزن الكلمة قابلوا أول أصولها بفاء وثانيها بعين، وثالثها بلام فلهذه المقابلة يسمى أول الأصول فاء، وثانيها عينها وثالثها لاماً،

فقال: (ويُعبّر عنها): أي عن الأصول كانت اسماً أو فعلاً (بالفاء) لأولها وضعاً، (والعين) لثانيها، (واللام) لثالثها، كرجل، ونَصَر، أول كلٍّ منهما فاء، وثانيه عين، وثالثه لام، وإنما قلت: وضعاً؛ ليدخل المقلوب نحو جاء، إذ وزنه عَفَلَ؛ لأن المعتل

. . . .

لأنه أعم الأفعال معنى . . . .

الحرف الأول من الحروف الأصول بالفاء، وعن الثاني بالعين، وعن الثالث باللام، كما يقال: ضرب ونصر وطلب على وزن فعل، ففعل موضوع عند أهل التصريف؛ ليكون محلا للهيئة المشتركة فقط بخلاف هذه الكلمات فإنها موضوعة لمعانيها المفهومة منها، وإنما اعتبر هذه الحروف للتعبير لأنه لما كان معنى تركيبها مشتركاً بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها؛ لأن النصر فعل وكذا الضرب وغيره جعل لفظها مع هيئته مشتركاً بينهما.

وكذا رابعها وخامسها إن كانا كما سيأتي ويساوي الفاء والعين واللام أصول الكلمة في حالها من حركة وسكون وكذا في محلها في التقديم والتأخير، كما سيأتي فيوزن عصر من قول أبي النجم[1]: [الرجز]

لَوْ عُصْرَ مِنْهُ البَانُ وَالمِسْكُ انْعَصَرْ

يفعل بسكون العين وإن كان أصله عصر بكسرها؛ لأن حالها عند الوزن السكون، وكذا يوزن جلد من قول الآخر[2]: [البسيط]

ضَرْباً أَلِيماً بِسَبْتٍ يَلْعَجُ الْجِلِدَا

بفعل بكسر العين؛ لأن حالها عند الوزن الحركة، والسبت بكسر المهملة جلود البقر، ويلعج كيعلم يولم، قال في شرح الكافية: والمعتبر في شكلات الحروف ما استحق قبل طرو التغيير بإعلال أو إدغام، ولذا يقال في وزن معد مفعل؛ لأن أصله معدد ويقال في وزن بيع فعل؛ لأن أصله بيع ولا يمنع المقابلة عند سلامة الموزون من الإدغام منه في الزنة عند وجود مقتضيه فيها كعكسه السابق فيقال في وزن سفرجل وقرطعب فعلل وفعلل بالإدغام فيهما، ومن البين إنما قالوه هذا في غير باب التصغير، أما بابه فإنه لا يقابل فيه ثالث الأصول باللام بل بالعين فيقال في وزن دريهم فعيعل لافعيلل وسيأتي إيضاحه في موضعه.

قوله: (**لأنه أعم الأفعال معنى**) أي لأن لفظ الفعل يعبر به عن كل فعل كما يقول القائل هل ضربت زيداً فتقول فعلت وتكنى عن قولك فعلت عن الضرب، وحمل الاسم على الفعل؛ لأن للفعل الأصالة في التصريف.

. . . .

(١) انظر: أدب الكاتب ١/ ٤٣٢، وإصلاح المنطق ١/ ١٣٦.
(٢) انظر: الخزانة ٧/ ٤٢.

وَمَـا زَاد بـلام ثَـانِـيَـة وثـالـثـة، ....

جاربردي: ويصح استعماله في معنى كل الأفعال نحو: فعل الضرب، وفعل النصر.
قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَـٰعِلُونَ﴾ [المؤمنون: ٤] أي من كون، وليس المراد من قولنا: (**يتميز به الزائد عن الأصلي**) أن معرفة الزائد والأصلي موقوفة على المقابلة بالفاء والعين واللام؛ لأن مقابلة الأصول بالفاء والعين واللام موقوفة على

نقره كار: والمقصود من هذا التعبير أن يعلم المعلم المتعلم معرفة الحروف الأصول والزوائد وتغييراتهما بالحركات المعينة والسكون، وليس المراد أن معرفة الأصلي من الزوائد موقوفة على التعبير؛ لأن التعبير موقوف على معرفة الأصول، فلو توقف معرفة الأصول عليه لزم الدور (**وما زاد**) من الحروف الأصول على ثلاثة أحرف يعبر عن ذلك الزائد الأصل (**بلام ثانية**) كما في الرباعي المجرد من الاسم والفعل (**و**) بلام (**ثالثة**) كما

حاشية: قوله: (**ويصح استعماله في معنى كل فعل**) هو من عطف المسبب على السبب؛ لأن عمومه سبب لصحة الاستعمال المذكورة أو من عطف الدليل على المدلول؛ لأنها دليل عليه، وعبارة شارح الهارونية وضعوا لذلك لفظ فعل لكونه أعم الأفعال معنى لجواز استعماله في معنى كل فعل. قوله: (**أي مزكون**) وقال النبي عليه الصلاة والسلام: "عليـهن معقبات لا

فلاح: فيه أولٌ وضعاً، (و) يُعتبر عن (ما زاد) من الأصول على ثلاثة (بلام ثانية): إن كان الزائد واحداً كجعفر، ودَحرَجَ، وزنهما فَعْلَل، بزيادة لام، لا فاء، أو عين؛ لحصول الحاجة إلى زيادة حرف عند اللام، (و) بلام (ثالثة)، إن كان الزائد اثنين كَجَحْمَرِش، وزنه فَعْلَلِل، واختير للوزن الفاء والعين واللام لأن مجموعها، وهو فعل أعم الأفعال معنى؛ لأنه يستعمل في معنى كل منها، نحو فعل الضرب والنصر، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَـٰعِلُونَ﴾ [المؤمنون: ٤] أي مُزكُّون، وهو أليق من جَعَلَ لخفّته، ولِما فيه من حروف الشفة والوسط والحلق، ولمجيء جعل بمعنى آخر، كخلق وصيّر، وليس المراد من أنّه يتميز به الزائد عن الأصلي، أنّ معرفتهما موقوفة على مقابلة الأصول بالفاء والعين واللام؛ لأن مقابلتها بها موقوفة على معرفتهما، فلو توقفت معرفتهما عليها لزم الدور، بل المراد منه أنَّهما إذا عُرفا بطريق من الطرق، كأن يُقال: الحرف الأصلي ما ثبت في تصاريف الكلمة لفظاً كحروف الضرب في متصرفاته، أو تقديراً كعين قلت وبعت، والزائد ما سقط في بعضها كواو قعود، فقدت في قعد، لو أريد تعليم المتعلمين، فالطريق أن يقال: إذا وُزنا لفظاً بفعل، فما قابل الفاء والعين واللام فهو أصلي، وما لا فزائد، ولا يصح أن يقال: الزائد ما لو سقط لم يختلّ معنى الكلمة، ألا تـرى أنّ ألف ضارب يختل معنى الكلمة بسقوطها، وهي زائدة، وواو كوكب، ونون قرنفل كذلك، وإنما كان الميزان ثلاثياً لكثرته، ولأنه لو كان رُباعياً، أو خُماسياً، لم يُمكن وزن الثلاثي إلّا بحذف حرف أو أكثر، وإذا كان ثلاثياً، لم يُمكن وزن الرباعي،

ويُعَبَّر عَن الزَّائِد بِلَفْظِهِ، ....

ف معرفة الأصول لا محالة، فلو توقف معرفة الأصول عليها لزم الدور، بل المراد منه أنه إذا عرف الأصول والزوائد بطريق من الطرق كما تقول مثلاً: الحرف الأصلي ما ثبت في تصاريف الكلمة لفظاً كبقاء حروف الضرب في متصرفاته أو تقديراً كعين: قلت وبعت، والزائد ما سقط في بعضها كواو: قعود سقط في قعد، ثم إذا أريد تعليم المتعلمين، فالطريق أن يقال: إذا وزنا لفظاً، فما كان في مقابلة الفاء والعين واللام فهو أصلي، وما ليس كذلك فزائد، وما زاد من الأصول على الثلاثة يعبر عنه بلام ثانية وثالثة، فيقال: وزن جعفر: فعلل، ووزن دحرج: فعلل، ووزن جحمرش[1]: فعللل.

قوله: **(ويُعَبَّر عَن الزَّائِد بِلَفْظِهِ)** كقولك في ضارب: فاعل، وفي مضروب: مفعول، وليس المراد من الزائد ما لو حذف؛ لدلت الكلمة على ما دلت عليه وهو فيها، فإن ألف ضارب زائدة، ولو حذفت لم يدل الباقي على اسم الفاعل، بل ما ليس بفاء ولا عيـــن ولا لام، ....

في في الخماسي من الاسم فيقال: وزن جعفر ودحرج فعلل ووزن جحمرش فعللل؛ لأنه لما حصلت الحاجة إلى حرف آخر عند اللام كررت اللام **(ويعبر عن الزائد)** في أبنية الكلمة على الحروف الأصول **(بلفظه)** كقولك: وزن ضارب ومضروب فاعل ومفعول فعبر عن الضاد والراء والباء التي هي حروف الأصول بالفاء والعين واللام، وعن الألف والميم والواو الزوائد بلفظها، والمراد من الزوائد ما ليس في مقابلة الفاء والعين واللام سواء

ك يخيب فاعلهن دبر كل صلاة ثلاثون تسبيحة" الحديث[2] أي قائلهن ض.

قوله: **(الحرف الأصلي ما ثبت في تصاريف الكلمة)** نقض بالنون في الانطلاق إذ لا يسقط في شيء من تصاريفه مع أنها زائدة، وأجيب بأن المزيد مأخوذ من المجرد فحينئذٍ لا تصدق أنها تثبت في جميع التصاريف فليتأمل. قوله: **(والزائد ما سقط في بعضها)** المراد سقوطه لفظاً أو تقديراً وهو ظاهر فلا ينتقض بعين قلت وبعت ونحوهما.

قوله: **(بل ما ليس بفاء ولا عين ولا لام)** هو شامل للزائد السابق وهو ما كان في بنية الكلمة من أول وضعها كياء يرمع وتاء تنضب والزائد اللاحق وهو ما لحقها لمعنى عرض

فلا والخماسي إلّا بزيادة اللام، والزيادة عندهم أسهل من الحذف، ولهذا قيل: ادَّعاءُ زيادةٍ لها في أُمَّهات أحسن من ادّعاء حذفها في أُمات.

(ويُعبر عن الزائد) على الأصول (بلفظه)، على الأصل في التعبير عن الحروف.

---

(١) الجَحْمَرِش: الثقيلةُ السمِجَة، والعجوز الكبيرة، وقيل: العجوز الكبيرة الغليظة، ومن الإبل: الكبيرةُ السنّ، والجمع: جَحامِرُ، والتصغير: جُحَيْمِر. [اللسان: ٦/ ٢٧٢].

(٢) الحديث عن كعب بن عجرة: "معقبات لا يخيب قائلهن - أو فاعلهن - دبر كل صلاة مكتوبة: ثلاث وثلاثون تسبيحة وثلاث وثلاثون تحميدة وأربع وثلاثون تكبيرة" رواه مسلم.

إِلَّا الْمُبدل من تَاء الافتعال فَإِنَّهُ بِالتَّاءِ، . . . .

سواء زيد تعويضاً أو تكثيراً لحروف الكلمة، أو إلحاقاً بغيرها، أو إفادة لمعنى زائد فيها، ثم استثنى المبدل من تاء الافتعال؛ فإنه يقال: وزن اضطرب وازدجر افتعل لا افطعل ولا افدعل، . . . .

زيد للعوض عن حرف أو لتكثير حروف الكلمة، أو لإلحاق بغيرها، أو لإفادة معنى زائد فيها (إلا) الحرف (**المبدل من تاء الافتعال فإنه**) وإن كان زائد يعبر (**بالتاء**) ولا يعبر بلفظه كما في إذ دكر فإن الدال المبدل من التاء في إذ تكسر لا يعبر عنه بالدال بل بالتاء فيقال وزن إذ دكر افتعل، ولا يقال افدعل إما لبيان الأصل أو لدفع الثقل بالتلفظ بالمبدل

كألف ضارب، وياء التصغير وميم الآلة وشامل باعتبار آخر كما أشار إليه بما زيد تعويضاً كما في عدة أو تكثير الحروف الكلمة كألف قبعثرى ونون كنهبل أو إلحاقاً بغيرها كدال قردد أو إفادة بمعنى زائد فيها كحروف المضارعة وزيادتي الجمع والتثنية وياء التصغير، وألف التكسير وكذا ما زيد للمد كألف كتاب وواو عجوز وياء قضيب ويشمل أيضاً المبدل من حرف زائد ومن ثمة صح استثناء المبدل من تاء الافتعال، وكذا المبدل من أصلي على وجه ففي المقدمة الهارونية أنه يجوز فيه رعاية الأصل؛ لأن القائم مقام الأصل يأخذ حكمه ورعاية المبدل؛ لأنه غير أصلي. وقال الموصلي: اختلف في المبدل من الأصل فمنهم من يقابله بالأصل، ومنهم من يقابله بلفظه فعلى الأول وزن كساء فعال وعلى الثاني، فعاء وكذا قال المرادي عن حكاية بعضهم. قوله: (**سواء زيد تعويضاً**) كتاء استقامة زيدت تعويضاً من الواو المحذوفة في استقوام وكيماني في يمني حذفوا إحدى يائي النسبة وزادوا الألف عوضاً عنها ثم أعل إعلال قاض.

قوله: (**ثم استثنى المبدل من تاء الافتعال**) وما في معناه وهو معلوم بالأولى لعدم لزوم الإبدال المبدل من تاء التفاعل والتفعل نحو أدراك وتطير فوزن الأول تفاعل ذكره الجعبري والثاني تتفعل ولا يشملهما المكرر نظراً للأصل، ومن ثَمَّ كان وزن يهدي ويخصم أيضاً يفتعل، وقد مر في شرح الكافية ما يرشد إلى ذلك فليتدبر.

وللفرق بين الزائد (والأصل)، كضارب وزنه فاعِل، ومَضروب وزنه مَفعُول، فعبّر عن الألف والميم والواو بألفاظها، سواء زِيد الحرف تعويضاً، أم تكثيراً لحروف الكلمة، أم إلحاقاً بغيرها، أم إفادة لمعنى زائد فيها، (إلّا المبدل من تاء الافتعال فإنه) لا يُعبّر عنه بلفظه، بل (بالتاء)، فلا يقال في اضطرب وازدجر افطعل وافدعل، بل افتعل بياناً للأصل، أو دفعاً للثقل، ولو قال من تاء نحو الافتعال كان أولى، ليشمل تاء تفعّل وتفاعل، نحو اطيّر وادّارك، أصلهما تطيّر وتدارك قلبت التاء طاء ودالاً، وأُدغمتا. فلما تعذر الابتداء بالمدغم جِيء بهمزة الوصل، . . . .

وَإِلّا المكرر للإلحاق أو لغيره فَإِنَّهُ بِمَا تقدمه ، وَإِن كَانَ من حُرُوف الزِّيَادَة

ش إما لبيان الأصل أو لدفع الثقل . وقوله : **(وإلا المكرر)** عطف على قوله : **(إلا المبدل)** .
وقوله : **(وإن كان من حروف الزيادة)** تأكيد لما قبله ، ووجه دلالته على المبالغة والتأكيد أنه . . . .

ع **(وإلا)** الزائد **(المكرر)** سواء كان **(للالحاق)** نحو قردد **(أو لغيره)** نحو قطع **(فإنه)** أي فإن المكرر يعبر **(بما تقدمه)** أي بما يعبر به الحرف المتقدم عليه فكما أن الدال الأولى في قردد يعبر باللام كذلك الدال الثانية يعبر باللام ، فيقال وزن قردد فعلل لا فعلد ؛ وذلك لأن الحرف المحلق جار مجرى الحرف الأصل فيعبر بما يعبر به الحرف الأصلي ، وكما أن الطاء الأولى في قطع يعبر عنه بالعين لا بالطاء كذلك الطاء الثانية يعبر عنه بالعين لا بالطاء فيقال وزن قطع فعل لا فعطل ؛ وذلك لأنهم قصدوا بهذه الزيادة تكرير ما قبلها فيعبر عنه بما يعبر بها ما قبلها ، **(وإن كان)** المكرر **(من حروف الزيادة)** ، وهو حروف :

ح قوله : **(إما لبيان الأصل أو لدفع الثقل)** يوضحه قول الموصلي إنما فعلوا ذلك أي الوزن بذكر تاء الافتعال في ازدجر واصطلح إما لثقل هذا اللفظ وخفته بالتاء ، وإما لإرادة بيان أصل الزنة انتهى. وفي بعض الشروح ما يوهم أن الاشتغال لتكثير الأوزان في هذا الموضع إذ يجب أن يقال تارة افطعل بالطاء ، ومرة بالظاء ومرة بالذال إلى غير ذلك وهو مفض إلى الاستثقال ، ثم قال وكلا الوجهين فيه ضعف. أما الأول : فلاستلزامه التخصيص بلا مخصص إذ قد يقلبون الزنة بقلب الموزون ولا يراعون بيان أصل الوزن. وأما الثاني : فلتخلف المعلول عن العلة إذ الاستثقال لو كان علة لعدم التعبير عن الزائد بلفظه لما قالوا في زنة هبلع مثلاً هفعل فتبين أنه ليس علة لعدم التعبير انتهى ، ويجاب عن الأول بأن مراعاتهم بيان الأصل في المقلوب مخل بما هو مقصود لهم من الوزن وهو بيان محل الأصل كما سبق بخلاف المبدل من تاء الافتعال فإن مراعاة أصله لا يخل بشيء من مقصودهم فلا تخصيص ، وعن الثاني بأن الاستثقال في هفعل مثلاً إن سلم محتمل للضرورة ولا يلزم من اغتفار ما لا مندوحة عنه اغتفار ما لا ضرورة إليه هذا ، وقد ذكر في شرح الكافية أن التاء إنما جيء بها ؛ لأن الموضع لها لكنها أبدلت طاء لوقوعها بعد صاد في مصطبر مثلاً ، وذلك منتف في مفتعل فسلمت تاؤه من الإبدال وهو أولى الوجهين السابقين لسلامته مما ضعفا به ، وإن رد ولمناسبته لحكم الإدغام السابق بيانه ، بل قال المرادي : إن التعليل بدفع الثقل ليس بشيء فليتأمل.

ق (وإلّا المكرر للإلحاق) كقَرْدَد ، (أو لغيره) ككرّم (فإنه) يعبر عنه (بما) عبّر به عما (تقدَّمه) من الحرف الأصلي ، (وإن كان من حروف الزيادة) ، وهي حروف **(سألتمونيها)** ، والزائد لا يكون إلّا منها إلّا في الإلحاق ، والتضعيف ، فيزاد فيهما أيَّ حرف كان ، ومعنى الزيادة للإلحاق زيادة الحرف في كلمة ، لتصير على هيئة كلمة أخرى أصلية ؛ لتعامل معاملتها ، ومعناها (لغيره) زيادته لقصد التعدية كفرّح ، أو للتكثير كقطّع ، أو غيره

. . . .

عطف على مقدر، أي: يعبر عنه بما تقدمه إن لم يكن من حروف الزيادة، وإن كان من حروف الزيادة وما قبله ساد مسد جوابه؛ لأنه يدل عليه. . . . .

. . . .

قوله: **(عطف على مقدر)** يريد أن قوله وإن كان من حروف الزيادة معطوف بالواو الداخلة عليه على مقدر هو أولى من المعطوف بالحكم فتحصل بالتعميم المستفاد منهما المبالغة، والتأكيد والمعنى يعبر عنه بما تقدمه سواء كان من حروف الزيادة أو لم يكن.

وفي كلام التفتازاني وغيره أن الواو في مثله واو الحال وصور بقولهم زيد وإن كثر ماله بخيل وعمرو وإن أعطى جاهاً لئيم فلا يقدر والتعميم المذكور على هذا مستفاد من منطوق الكلام ومفهومه، والإعرابان جائزان.

قوله: **(أي يعبر عنه)** أي يعبر عن المكرر بما تقدمه سواء كان من حروف الزيادة أو لا، فيكون أربعة أقسام؛ لأن المكرر إما من حروف سألتمونيها أو من غيرها، وعلى التقديرين، إما للإلحاق أو لغيره، أما المكرر من حروف سألتمونيها فمثال الملحق نحو شملل، ومثال غير الملحق علم.

وأما المكرر من غير سألتمونيها فمثال الملحق قردد ولغيره كرم.

قوله: **(من حروف الزيادة)** نحو أحمر وقردد فإنهما على وزن افعل وفعلل لا على وزني افعلر وفعلد.

قوله: **(وما قبله ساد مسد جوابه لأنه يدل عليه)** كذا قاله الشريف أيضاً، وقال شارح في هذا نظر إذ لا ساد مسد شيء؛ لأن المسد موضع الجواب ولا ساد فيه، وهذه العبارة تستعمل

مما يأتي، فوزن قرْدَد الملحق بجعفر فعْلَل، فعبّر عن الدال الثانية بما عبّر به عن الأولى؛ لئلا يفوت غرض الإلحاق، مِن جعل الكلمة على مثال باب موازنها فيه أصلاً كدحرج في باب فعلل، ووزن كرّم فعّل، فعبّر عن الراء الثانية بما عبّر به عن الأولى؛ تنبيهاً على أنّ الاعتناء بالحرف الثاني كهو بالأول؛ لأنهم يكرهون اجتماع المِثْلَيْن، ولذلك أدغموا عنده، وخرج بقولي من الحرف الأصلي الزائد كألف جلباب، فإنه لا يُعبر عن المكرر معه بما عبر به عنه، وما مثّلت به هو ما إذا لم يكن المكرر من حروف الزيادة، ومثال ما إذا كان منها للإلحاق شملل، ولغيره علّم، وجواب قوله: وإن كان من حروف الزيادة محذوف، يدل عليه ما قبله إنْ عطف على مقدر، إذ مثله قد يكون حالاً، وقد يكون عطفاً على مقدر، فالواو للحال، كما عليه الزمخشري وغيره، أو للعطف كما عليه الجاربردي، والمختار أن كلاً منهما جائز، وأن الثاني أولى معنى لإفادته المبالغة

. . . .

واعلم أن الزائد قد يكون من جنس حروف الكلمة، وقد يكون من غير جنسها، وما هو من غير جنسها فهو من حروف "سألتمونيها"، فإذاً لا تكون زيادة من غير "سألتمونيها" إلا وهي تكرير وحروف، "سألتمونيها" قد تكون تكريراً وقد تكون غير تكرير، وإذا كان تكريراً هي أو غيرها لم يوزن إلا بلفظ الأصل المكرر كان للإلحاق أو لا.

أما في الإلحاق؛ فلأن غرضهم بالزيادة جعل الكلمة على مثال: باب موزون، تلك الكلمة في ذلك الباب أصل: كدحرج في باب فعلل مثلاً، . . . .

. . . .

في مثل لولا زيد لكان كذا، والأولى أن يقال يحذف الجواب لإغناء الأول عن الإعادة انتهى.وما قاله آخر هو مراد الشارح كما يفيده تعليله أي أنه ساد مسده في تمام الكلام وحصول الفائدة وإن لم يقع موقعه، وليس بواجب في مطلق الحذف الواجب وقوع شيء موقع المحذوف وإن اعتبره ابن الحاجب وغيره في وجوب حذف الخبر، فقد قال ابن هشام حذف جملة جواب الشرط واجب إن تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب نحو هو ظالم وإن فعل وإنا إن شاء الله لمهتدون فليتأمل. قوله: **(وإذا كانت تكريراً)** ذكر ابن مالك وغيره أن التكرير على أربعة أقسام: تكرير عين فقط نحو سلم وقطع، وتكرير لام فقط نحو مهدد اسم امرأة وجلبب، وتكرير عين ولام مع مباينة الفاء نحو: صَمَحْمَح[1] للشديد، وتكرير فاء وعين مع مباينة اللام نحو مرمريت ومرمريس كلاهما للداهية. قال أبو حيان وغيره: لا يحفظ من هذا القسم غيرهما، وقال المرمريت اسم للفقر، وفي القاموس وشرح الكافية: إنه الداهية كما سبق. قوله: **(إلا بلفظ الأصل المكرر)** تقديره لم يزون إلا بما يوزن به لفظ الأصل المكرر، وكذلك التقدير في قوله فإنه بما تقدمه أي يعبر عنه بشيء عبر به عما تقدمه تأمل.

قوله: **(فلأن غرضهم بالزيادة جعل الكلمة إلى آخره)** أي فالإلحاق زيادة حرف في الكلمة لتصير على هيئة أصلية لكلمة فوقها في عدد الحروف الأصول، وسيأتي في ذي الزيادة تعريفه بمعنى هذا، والكلام عليه والضمير في فأرادوا لعلماء التصريف وفي أنهم وما بعده للعرب والإشارة في ولذلك للكراهة المدلول عليها بيكرهون وفي قوله كهي إدخال الكاف على الضمير وهو شاذ. قوله: **(كدحرج في باب فعلل مثلاً)** يعني دحرج أصل في موزون فعلل

والتأكيد منطوقاً، وتقديره أن يعبر عن المكرر بما تقدم إنْ لم يكن من حروف الزيادة، وإن كان منها فكذلك، والمعنى أن يعبر عن الزائد بلفظه، إلّا المكرر فلا يُعبّر عنه بلفظه،

---

(١) رجلٌ صَمَحْمَحٌ وصَمَحْمَحيٌّ: أي مُجْتَمِعٌ ذو ألواحٍ، وفي السِنِّ: ما بين الثَلاثينَ إلى الأربَعينَ. [العين: ١/ ١٩٥]

إِلَّا بـِثـَبـَت، وَمِـن ثَـمَّ.........................

فأرادوا في الزنة أن ينبهوا على ذلك. وأما في غير الإلحاق فللتنبيه على أنهم أرادوا تكرير ما قبلها، وذلك أنهم يكرهون اجتماع الحرفين من جنس واحد، ولذلك أدغموا عند اجتماع المثلين، ولما كرر الحرف علم أن عنايتهم بالثاني كعنايتهم بالأول فوجب التعبير عن الثاني بما عبر به عن الأول.

قوله: **(إلا بثبت)** قيل: هو استثناء من قوله: **(إلا المكرر)** أي: يعبر عن المكرر بما قبله، إلا إذا دل دليل على أنهم لم يقصدوا التكرار، بل قصدوا زيادة هذا الحروف فاتفق موافقتها لما قبلها، فإنه حينئذٍ يعبر عنه بلفظه، والتحقيق أن يقال: التقدير إلا المكرر ملتبساً بأي حال كان من كون الحرف من حروف الزيادة أو لا، فصل بينهما بحرف أو لا، إلا ملتبساً بثبت، أي: بدليل دال على عدم قصد التكرار، فهو استثناء مفرغ منصوب المحل على الحال.

قوله: **(ومن ثَمَّ)** أي: لأجل أن التكرير يقتضي زنة المكرر بما قبله........

اليوم تنساه، فإنه يعبر بما تقدمه ولا يعبر بلفظه **(إلا)** حال كون المكرر ملتبساً، **(بثبت)** أي دليل على دال على أنهم لم يقصدوا التكرار وإنما قصدوا زيادته فاتفقوا موافقته لما قبله فإنه حينئذٍ يعبر عنه بلفظه، فقوله إلا بثبت استثناء مفرغ منصوب المحل على الحال، والمستثنى منه مقدر بعد قوله إلا المكرر أي إلا المكرر ملتبساً بأي حال كان من كونه من حروف الزيادة أو لا، ومن كونه فصل بينه وبين ما قبله بحرف أو لا، **(ومن ثم)** أي ومن

وحوقل فرع في ذلك الباب. قوله: **(فأرادوا في الزنة أن ينبهوا على ذلك)** أي لما كان المراد من الإلحاق جعل الكلمة مثل جلبب على مثال كلمة أخرى مثل دحرج فعبروا جلبب بفعلل كما عبروا دحرج بفعلل تنبيهاً على أن الغرض من الزيادة في جلبب مثلاً أنه مجعول على مثال دحرج ليعامل معاملتها. قوله: **(إلا بثبت)** هو بفتح الباء، قال الجوهري: تقول لا أحكم بكذا إلا بثبت أي بحجة. قوله: **(إلا إذا دل دليل)** وإنما احتيج إلى دليل حتى يدل أن الظاهر قصد التكرار؛ لأنه موافق لما قبله.

بل بما تقدمه كما تقرر، (إلّا) المكرر الكائن (بثبَتٍ) - بفتح الموحدة - أي ثبات وحجة على أنهم لم يقصدوا التكرار، بل قصدوا زيادة الحرف، فاتّفق موافقته لما قبله، فإنه يعبر عنه بلفظه، كما علم أولا، فهذا في الظاهر مستثنى من مستثنى، كما يقال: أكرم العلماء إلّا الأغنياء منهم إلّا في الوليمة، فهو استثناء تام، وفي التحقيق مستثنى من أحوال المستثنى قبله، والتقدير إلّا المكرر كائناً بأي حال وجد، إلّا كائناً بثبَت، فهو استثناء مفرغ، واستعمل المصنف كغيره ثَمَّ للمكان المجازي، ويبين غالباً في كل محل بما يناسبه، فقوله هنا: (ومن ثَمَّ) أي ومِن هنا، وهو أنّ المكرر بغير ثبَت يعبر عنه بما

كَانَ حِلْتِيْتٌ فِعْلِيْلاً لَا فِعْلِيْتا، وَسَحْنُون وعُثْنُون...........

كان حلتيت فعليلا لا فعليتا، وإن كان فعليت موجوداً كعفريت والتاء في حلتيت للإلحاق بقنديل وهو صمغ الانجذان ويقال له بالفارسية: انكثرد.

قوله: **(وسحنون)** وهو أول الريح والمطر، و**(عثنون)** وهو رأس اللحية فعلول لا

أجل أن المكرر يعبر بما تقدمه، وإن كان من حروف الزيادة إلا بثبت **(كان حلتيت)**، وهو صمغ يقال له بالفارسية انكرد **(فعليلا)** والتاء للإلحاق بقنديل، **(لا فعليتا)** مع أن فعلينا موجود كعفريت، ومع أن التاء من حروف الزيادة **(و)** كان **(سحنون)** بالضم وهو أول الريح والمطر **(وعثنون)** وهو رأس اللحية ....

قوله: **(كان حلتيت فعيلاً لا فعليتا)** لأنه لم يدل دليل على عدم قصد التكرار فيكون محمولاً على قصد التكرار بناء على الظاهر لا يقال كون وزن حليت فعليلاً لا فعليتا لعدم مجيء الاسم بهذا الوزن مع زيادة التاء؛ لأنا نقول جاء عفريت بل كون حلتيت فعليلاً لا فعليتا لكون التكرار مقصوداً.

قوله: **(وهو صمغ الانجذان)** قال في "القاموس": في باب الذال المعجمة الانجُذان بضم الجيم نبات يقاوم السموم جيد لوجع المفاصل جاذب مدر للطمث انتهى، والحلتيت بمثناة ثالثة في آخره وفيه لغات حليت كسكيت وحليث بمثلثة في آخره.

قوله: **(وسحنون)** قيل سحنون اسم رجل يقال إنه من الفقهاء المالكية، وعثنون الشعر الذي تحت لحى البعير.

قوله: **(وهو أول الريح والمطر)** ظاهره أنه تفسير لسحنون ولم أره، وفي شرح الشريف وغيره أنه اسم لرجل، وقال في القاموس: العثنون اللحية أو ما فضل منها بعد العارضين أو نبت على الذقن وتحته سفلاً أو هو طولها أو شعرات طوال تحت حنك البعير ومن الريح والمطر أولهما أو عام المطر، أو المطر ما دام بين السماء والأرض انتهى.

قبله، أي من أجل ذلك كان حِلْتِيتٌ وهو صمغ الأنجُذان، ويقال فيه حلِّيتٌ بتشديد اللام (فِعْليلاً لا فِعْليتاً)، وإن كان موجوداً كعِفْريت لقصد التكرار فيه للإلحاق بقِنديل، وبرطيل، لحجر طويل، فوجب أن يوزن بوزنهما على قاعدة المكرر، (و) كان (سُحنون) - بالضم - عَلَم لرجل، ويقال لأول الريح والمطر، (وعُثنون) - بالضم - وبمثلثة ثُم

فُعْلُولاً لَا فُعْلُونا، لذَلِك ولعدمه، وَسَحْنُون إِن صَحَّ الْفَتْح فَفَعْلون لَا فَعْلُول كحمدون، وَهُوَ مُخْتَصّ بِالْعلمِ لندور فَعْلُول، وَهُوَ صَعْفُوق،

فعلون للتكرير المذكور في حلتيت، ولعدم فعلون يريدان فعلولا موجود في كلامهم كغضروف، وفعلون غير موجود فالحمل على ما ثبت في كلامهم هو الوجه فيكونان ملحقين بغضروف وهو ما لان من العظم. قوله: **(وسحنون إن صح الفتح)** هذا شروع في بيان قوله: **(إلا بثبت)** وهو ما يكون صورته صورة المكرر، ولكن انتظم دليل على أنه لم يرد به التكرار فلم يعتد بصورته ويوزن بلفظه لا باعتبار ما تقدم، وذلك مثل سحنون إن صح فتح السين إذ المشهور الضم، فإنه فعلون كحمدون، وهذا الوزن مختص بالعلم، وليس فعلولا؛ لأن فعلولاً نادر لم يأت غير صعفوق والنادر كالمعدوم.

(فعلول) والنون فيهما للإلحاق بغضروف **(لا فعلون لذلك)** المذكور من أن المكرر يعبر بما تقدمه **(ولعدمه)** أي لعدم فعلون في كلامهم فيحمل على ما ثبت في كلامهم وهو فعلول كغضروف وعصفور **(وسحنون)** بالفتح وهو اسم رجل **(إن صح الفتح)** فيه **(فعلون كحمدون وهو)** أي وزن فعلون **(مختص بالعلم)** وإنما لا يكون فعلولاً وإن كان النون فيه مكرراً **(لندور فعلول)** والنادر كالمعدوم فكما لا يجوز الحمل على ما هو معدوم في كلامهم لا يجوز على ما هو نادر فيه فيحمل على ما هو كثير في كلامهم فصورة سحنون وإن كان على صورة بالمكرر إلا أن هنا دليلاً يدل على أنهم لم يقصدوا التكرار فلم يعتد بصورته ويعبر بلفظه لا بما تقدمه **(وهو)** أي فعلول النادر **(صعفوق)** وهو اسم غير منصرف للعملية والعجمة هكذا قيل وعلى هذا كان فعلول في

قوله: **(وهذا الوزن مختص بالعلم)** فيه نظر لأنه جاء زيتون مع أنه ليس بعلم فلو قال وهذا الوزن من العلم أكثر منه من غير العلم لكان صواباً. قوله: **(وهذا الوزن مختص بالعلم)** يريد أنه مقصور على الإعلام لا يوجد في غيرها فكان الأولى أن يقول يختص به العلم؛ لأن الباء في مثله، إنما تدخل في الاستعمال المشهور على المقصور لا على المقصور عليه.

قوله: **(لم يأت غير صعفوق)** في القاموس الصعفوق اللئيم، وقرية باليمامة لهم فيها

نون لرأس اللحية، ولشعيرات تحت حنك البعير، ولأول الريح والمطر (فُعلولاً لا فُعلونا)، وفي نسخة فعلول لا فعلون أي وزنه فُعلول، لا فُعلون (لذلك)، أي لقصد التكرار فيهما للإلحاق بغُضروف، وهو ما لانَ من العظم، (ولعدمه): أي عدم فعلون ووجود فَعلول، كغضروف، وعُصفور، بل لو وجد فعلون لوجب رعاية للقاعدة، كما مرّ في حِلتيت، ثم أخذ في بيان ما ورد بثبَت، فقال: (وسحنون) بالفتح علم لرجل. (إنْ صحّ الفتح) فيه، وزنه (فَعلونٌ كحَمدون)، وعبدون، وزيدون (وهو) أي فعلون (مختص بالعَلَم)، لا يتجاوزه إلى غيره، ودخول الباء على المقصور عليه كما هنا جائز عُرفاً، وإن كان الاستعمال اللغوي دخولها على المقصور، كأن يقال: ومختص به العَلَم. وإنما قلنا وزن سَحنون فَعلون مع أنه مكرر؛ (لِنُدورِ فَعلول) بالدال المهملة، (وهو صَعْفُوقٌ) فقط، والنادر كالمعدوم، ولندوره كان ثَبتاً مُوجباً للعدول عن القاعدة، قال

وخَرْنُوب ضَعِيف، . . . .

وأما خرنوب بفتح الخاء فضعيف، والفصيح بالضم، وهو نبت يُتداوى به، وصعفوق غير منصرف للعلمية والعجمة، وذكر أبو منصور في كتاب عمله لبيان المعرب أن صعفوق اسم أعجمي، ويقال: بنو صعفوق[1] لخول باليمامة[2].

قال العجاج[3]: [الرجز]

فَهُوَ ذا فَقَدْ رَجَا النَّاسُ الغِيَرْ ... مِنْ أَمْرِهِمْ على يَدَيْكَ والثُّؤَرْ
ومن آلِ صَعْفوقَ وأتباعٍ أُخَرْ ... الطامعين لا يُبالون الغَمَرْ

كلام العرب معدوماً لا نادراً قيل فعلول غير نادر لوجود خرنوب أيضاً بالفتح فأجاب عنه بقوله (**وخرنوب**) بفتح الخاء وهو نبت يتداوى به (**ضعيف**) في ثبوت فتح خائه كلام والفصيح ضمه. قال في الصحاح الفصحاء: يضمونه ويشددونه مع حذف النون نحو خروب كنتور، وإنما تفتحه العامة، وقيل إن خرنوباً بالفتح متفرع على خرروب أبدلت النون من إحدى الراءين كراهة التضعيف فوزنه على هذا فعنول لا فعلول، واعلم أن النادر هو الذي قل وجوده، وإن كان على القياس والشاذ هو الذي على خلاف القياس،

وقعة، ويقال صفعوقة، وليس في الكلام فعلول سواء والصعافقة خول لبني مروان، ويقال لهم بنو صفعوق ممنوع للعجمة سموا بذلك؛ لأنهم سكنوا صفعوق وفيه الخول أي بفتح المعجمة والواو وما أعطاك الله من النعم والعبيد والإماء وغيرهم من الحاشية للواحد والجمع والذكر والأنثى انتهى.

قوله: (**والفصيح بالضم**) قال في القاموس وتشد راؤه، وأبو منصور هو الجوالقي والمعرب لفظة استعملته العرب في معنى وضع له في غير لغتهم، والعجّاج بتشديد الجيم هو ابن رؤبة وأبوه رؤبة بضم الراء وسكون الهمزة وموحدة، راجز مشهور من بني سعد ويقال: أشعر القوم العجاجة أي رؤبة وأبوه، والثؤرة بمثلثة مضمومة وهمزة ساكنة.

قوله: (**لخول باليمامة**) خول الرجل حشمه الواحد خايل وقد يكون الخول واحداً ويقع على العبد والأمة، قال الفراء: الخايل الراعي، وقال غيره: هو مأخوذ من خويل وهو التمليك.

الجوهري: وهو اسم أعجمي غير منصرف للعلمية والعجمة، ويقال بنو صَعفوق لخَوَل باليمامة، انتهى. وكأنهم نظروا إلى أنه عُرِّب، وإلّا فكان حقهم أن يقولوا لعدم فَعلول، كنظيره الآتي في فعلال (وخَرنوبٌ) - بالفتح - لنبتٍ يُتداوى به (ضعيف) والفصيح الضم، أو أصله خَرُّورب أبدلَت الراء الثانية نونا؛ كراهيَة التضعيف، فوزنه فَعنول لا

---

(١) انظر: إصلاح المنطق ٢١٨، وأدب الكاتب ٥٩٠، والمنتخب ٢/ ٥٦١، والجمهرة ٢/ ١١٥٨، واللسان (صعفق) ١٠/ ٢٠٠.

(٢) في التهذيب "صعفق" ٣/ ٢٨٢ عن ثعلب عن ابن الأعرابي: "الصعافقة - يقال -: قوم من بقايا الأمم الخالية باليمامة ضلت أنسابهم. قال أبو العباس: وغيره يقول: هم الذين يدخلون السوق بلا رأس مال". وقيل في تفسيره غير هذا، ينظر: نوادر أبي مسحل ١/ ١٥٩، والعين (صعفق) ٢/ ٢٨٨.

(٣) انظر: ديوانه ١/ ١٦، وانظر اللسان (صعفق).

وَسَمْنَان فَعْلان، وخَزْعَال نَادِر، ....

يخاطب عمر بن عبيد الله يقول: هو ذا، أي الأمر هذا الذي ذكرته من مدحك، وقد رجا الناس أن يتغير أمرهم من فساد إلى صلاح بإمارتك ونظرك في أمرهم ودفع الخوارج، والثؤر جمع ثؤرة، وهي الثأر أي: أملوا أن تثأر بمن قتلت الخوارج من المسلمين، فإذا ثبت أن صعفوق أعجمي، فلو قال المصنف: لعدم فعلول بدل قوله لندور فعلول لكان أولى.

قوله: **(وسَمْنَان فَعْلان)** لا فعلال؛ لأن فعلال نادر لم يأت الأخز عال، وهو ناقة

وإن كان كثير والضعيف هو الذي في ثبوته كلام **(وسمنان)** وهو ماء لبني ربيعة غير منصرف للتعريف والألف والنون **(فعلان)** لا فعلال وإن كان النون فيه مكرراً **(وخزعال)** يقال ناقلة بها خزعال أي ظلع **(نادر)** فلا يحمل سمنان على فعلال لندوره ويحمل على فعلان لكثرته قالوا: ليس في كلامهم فعلال من غير المضاعف إلا خزعال وقهقار وهو الحجر الصلب.

قوله: **(فلو قال المصنف لعدم فعلول بدل قوله لندور فعلول لكان أولى)** لموافقة ما سبق عن القاموس، وقال ابن درستويه: إن فعلولاً ليس من أبنية كلام العرب، ولا في العرب إلا كلمة أعجمية في قول العجاج[1]: [الرجز]

مِــنْ آلِ صَــعْــفُــوقٍ وأتــبـــــــــاعٍ أُخَــرْ

وقول ثعلب: وكل اسم على فعلول فهو مضموم الأول، وقد استدرك عليهم زرنوق في لغة حكاها اللحياني في زرنوق بالضم واحد الزرنوقين وهما منارتان تبنيان على جانبي رأس البئر، وبرشوم أبكر النخل بالبصرة حكاها أبو حنيفة، وصندوق حكاها أبو عمرو الشيباني وقربوس[2] بسكون الراء وعصفرر حكاهما ابن رشيق في كتاب "الغرائب والشذوذ" والفتح فيما عدا قربوس منها شاذ جاء مرجوحاً مع الضم وفي القاموس أن راء قربوس لا تسكن إلا في ضرورة الشعر، وقال ما تقدم مع حكايته لأكثرها وهو موذن بعدم الاعتداد بها، وصرح

فعلول، (وسَمْنان) - بالفتح - اسم لماء لبني ربيعة، وهو غير منصرف؛ للعلمية والزيادة، ووزنه فَعلال، لا فعلان، (وخَزْعال)، لناقة بها ظلع (نادر)، لم يأت من وزنه غير مضعّف كزلزال وقَلْقال غيره، وزيد قهقار للحجر الصلب وغيره، وزاد الجوهري وقسطال للغبار، ورد الأول بأنه إنما هو قهقر، والثاني بأنه ممدود من القسطل، بالسين

---

(١) انظر: ديوانه ١/ ١٦، وبعده:

مــن طــامــعــيــنَ لا يــبــالــون الــغَــمَــرْ

(٢) القَرَبُوس للسَّرْج - بتحريك الراء -، ولا يُخفَّفُ إلّا في ضرورة الشِّعْر، لأنّه ليس فَعْلُوْل بسُكون العَين من أبْنِيَتِهِم، وهما قَرَبُوسانِ، والجمع: قَرابِيْس. وقال الليث: القَرْبُوْس حِنْوُ السَّرْجِ، وبعض أهل الشَّامِ يُثَقِّلُه وهو خَطَأٌ؛ ويَجْمَعُه قَرابِيْسَ وهو أشَدُّ خَطَأً. [العباب الزاخر: ١/ ١٦٧].

. . . .

بها ظلع، وسمنان ماء لبني ربيعة غير منصرف للتعريف والزيادة. قال الحماسي[١]: [البسيط]

نحو الأُمَيلحِ أوْ سَمْنانَ مُبْتكِراً ... بِفِتْيَةٍ فيهِمِ المَرَّارُ والْحَكَمُ

. . . .

اللحياني في نوادره بندورها، فقول شارح بعد ذكر بعضها فيتعذر القول بالندور أي كما ذكر المصنف ساقط. قوله: **(لكان أولى)** لأن فعلولاً لم يجئ إلا من العجمي ولا يعتد ذلك؛ لأن كلامنا في لغة العرب وصفعوق ليس من كلام العرب.

قوله: **(بها ظلع)** هو بفتح المعجمة وسكون اللام كذا في شرح المغني يقال ظلع البعير كمنع غمز في مشيه. قوله: **(وسمنان ماء لبني ربيعة)** كذا قال أيضاً المرادي وغيره، والذي في القاموس وسمنان أي بالفتح موضع، وبالسكر بلد، وبالضم جبل، وقال التبريزي الأميلح ماء لبني ربيعة وسمنان بفتح السين ديارهم.

قوله: **(للتعريف والزيادة)** أي الألف والنون.

قوله: **(قال الحماسي)** الأميلح موضع سمنان أيضاً موضع المرار اسم رجل كما أن الحكم كذلك.

قوله: **(قال الحماسي)** هو نسبة إلى الحماسة بفتح الحاء، وهي في اللغة الشجاعة، والمراد بها هنا ما اختاره أبو تمام حبيب بن أوس الطائي من أشعار العرب وسمَّاه كتاب الحماسة، وجرت عادة المصنفين فيما يستشهدون به من كلام العرب مما اشتمل عليه الكتاب المذكور بنسبة قائله إليه استغناء عن تسميته وهو هنا زياد بن جمل بالجيم ابن سعيد بن عميرة.

قوله: الأميلح البيت هو من قصيدة طويلة أولها[٢]: [البسيط]

لا حَبَّذَا أَنْتِ يَا صَنْعَاءُ مِن بَلَدٍ ... ولا شعُوبُ هَوًى مِنِّي ولا نُقُمُ

ومنها البيتان المشهوران وهما قوله:

لَمْ أَلْقَ بَعْدَهُمُ حَيًّا فأُخْبِرَهُم ... إلا يَزِيدُهُمُ حُبًّا إِلَيَّ هُمُ

وقوله:

وقمتُ للطيفِ مُرتاعاً فَأَرَّقني ... فقلتُ أهي سَرَتْ أم عادني حُلُم

وفي بعض شروح الحماسة قال أبو الندى: أميلح ماء وسمنان رملة، وقال غيره موضعان، والمرار والحكم أخوان انتهى.

. . . .

(١) الأميلح: ماء لبني ربيعة، وسمنان تقدم ذكره، ومبتكراً: ذاهبا في بكرة الهار، وهى أوله، والمرار والحكم أخو الشاعر، وهو زياد بن منقذ.

(٢) البيت لزياد بن حمل بن سعد بن عميرة بن حريث. وانظر: ديوان الحماسة ٢/ ١٥١.

وبُطْنَان فُعْلان، وَقِرْطَاس ضَعِيف مَعَ أَنه نقيض ظَهران.

جا قالوا: ليس في كلامهم فعلال من غير البناء المكرر نحو: زلزال الأخز عال وقهقار للحجر، وأما بهرام وشهرام فعجميان.

قال في "الصحاح": القهقر بتشديد الراء الحجر الصلب، وكان أحمد بن يحيى يقول: واحده القهقار، وقال أيضاً: القسطل، والقصطل، بالسين والصاد: الغبار، والقسطال لغة فيه كأنه ممدود منه.

قوله: **(وبُطْنَان فُعْلان)** لا فعلال لوجهين:

الأول: أنه نقيض ظهران؛ لأن ظهر أنا اسم لظاهر الريش، وبطنانا لباطنه وظهران فعلان بالاتفاق؛ إذ لم يتصور فيه التكرار فبطنان كذلك حملاً للنقيض على النقيض.

وأما في المضاعف ففعلال فيه كثير نحو زلزال وقلقال **(وبطنان)** بضم الفاء **(فعلان)** لا فعلال وإن كان النون فيه مكرراً لعدم فعلال **(وقرطاس)** بضم الفاء **(ضعيف)** والفصيح الكسر في الديوان لم يأت على فعلال بضم الفاء وتسكين العين شيء من

قوله: **(ليس في كلامهم فعلال من غير البناء المكرر)** يريد المضاعف بقرينة المثال، والمستثنى وعبارة الجوهري قال الفراء: ليس في الكلام فعلال مفتوح الفاء من غير ذوات التضعيف إلا حرف واحد، يقال ناقة بها خزعال أي ظلع، وزاد ثعلب قهقار وخالفه الناس. وقال في القاموس: وليس فعلال من غير المضاعف سواه، وقسطال وخرطال، وقال قيل الخرطال كخزعال حب معروف أو هو الهرطمان.

قوله: **(وأما بهرام وشهرام)** جواب سؤال مقدر.

قوله: **(وكان أحمد بن يحيى)** هو ثعلب رحمه الله تعالى.

قوله: **(لأن ظهرانا اسم لظاهر الريش وبطنانا لباطنة)** كذا قال الشريف أيضاً، والذي في القاموس إن ظهرانا جمع ظهر، وهو الجانب القصير من الريش قال وبطنان جمع بطن وهو الشق الأطول منه، وفي الصحاح نحوه فيهما.

قوله: **(حملاً للنقيض على النقيض)** قال شارح فيه نظر لأن التضاد أمر معنوي وهو لا يوجب بين الضدين اتحاد بنائهما لفظاً كما في الحياة والممات مثلاً فإنه لا يقال زنتهما واحدة؛ لأن أحدهما ضد الآخر انتهى. ويجاب بأن الشيء لما كان أقرب خطوراً بالبال مع

والصاد، قالوا: وأمَّا بهرام، وشهرام فعجميان، (وبُطنان) بالضم (فُعلان)، لا فعلال لعدمه، (وقُرْطاس) بالضم (ضعيف)، والفصيح الكسر (مع أنّه) أي بطنانا (نقيض ظُهْران)، لأنه جمع بطن للجانب الطويل من الريش، وظهران جمع ظهر للجانب القصير

ثمَّ إن كَانَ قلب فِي الْمَوْزُون قلبت الزِّنَةُ مثله . . . .

الثاني: أن فعلالاً لم يوجد في كلامهم غير قرطاس بالضم وهو ضعيف أيضاً، والفصيح الكسر، ثم اعلم أن المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من

أسماء العرب من الرباعي السالم إلا مكررا نحو فسطاط وقرطاط **(مع أنه)** أي أن بطنانا **(نقيض ظهران)** لأن الظهران اسم لظاهر الريش وبطنان اسم لباطنة وظهران فعلان بيقين؛ لعدم التكرار فيه فبطنان فعلان أيضاً حملا للنقيض على النقيض فلم يقصدوا فيه التكرار وإنما قصدوا إلى زيادة الألف والنون للبناء كما في سكران، فاتفق أن وقع قبلها نون فوقع التكرار **(ثم إن كان قلب في الموزون)** والمراد من القلب ههنا أن يجعل واحد من الفاء والعين واللام في موضع الآخر **(قلبت الزِّنَةُ مثله)** أي قلباً مثل قلب

ضده من سائر المغايرات التي ليست أضداداً له صح لهذا الجامع المشترك تنزيلهما منزلة المثلين فيحمل أحدهما على الآخر في شيء من أحكامه كما يحمل على نظيره، وقد قالوا صح الموتان مع وجود مقتضى الإعلال حملاً له على ضده الحيوان، وما نحن فيه أولى لأنه أمر لفظي وفي التصحيح المذكور التزام الثقل والإلزام بالحياة والممات ساقط لاختلاف موقع الحروف الأصول والزائد فيهما وهو مقتض لو حمل أحدهما في الزنة على الآخر لجعل الأصلي زائداً أو بالعكس بخلاف بطنان.

قوله: **(الثاني أن فعلالاً لم يوجد)** قال في الديوان لم يأت على فعلال بضم الفاء وتسكين العين شيء من أسماء العرب من الرباعي السالم إلا مكرراً نحو فصطاط وقرطاط.

قوله: **(وهو ضعيف أيضاً)** أي كما أنه لم يوجد غيره ثم ما ذكره المصنف والشارحون من ضعف الضم، ظاهر كلام الجوهري وغيره يخالفه، ففي الصحاح القرطاس الذي يكتب فيه، والقرطاس بالضم مثله، وفي القاموس القرطاس مثلثة القاف وكجعفر ودرهم الكاغد.

قوله: **(ثم اعلم أن المراد بالشاذ الخ)** يعرف بالتأمل في التعريفات الثلاثة أن بين الشاذ والنادر عموماً من وجه، فما خالف القياس وقل وجوده شاذ ونادر. وما خالف وكان كثيراً شاذ

منه، وهو فُعلان اتفاقاً، إذ لا تكرار فيه، فكذا بطنان، وإنْ كان مكرراً حملاً للنقيض على النقيض، لأنّ النقيضين متلازمان في الخطور بالبال بشهادة الوجدان، وليس المراد بالنادر والضعيف الشاذ قياساً، إذ هو في اصطلاحهم ما يكون بخلاف القياس، من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته كالْقَوَد، والنادر ما قلّ وجوده، وإنْ لم يخالف القياس كخزعال، والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كقُرطاس بالضم، (ثم إن كان قلبٌ في الموزون) يُجعل حرف من حروف الأصول مكان آخر (قلبت الزِّنة) أيضاً

كَقَوْلِك فِي آدر : أَعْفُل .

غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته كالقود.
والنادر: ما قَلَّ وجوده، وإن لم يكن بخلاف القياس كخزعال.
والضعيف: ما يكون في ثبوته كلام كقرطاس بالضم.
وحاصل الكلام من قوله: ويعبر عنها بالفاء إلى هنا أن الحروف التي يراد زنتها، إما أن تكون أصلية أو لا، فإن كانت أصلية فإن لم تزد على ثلاثة أحرف فيعبر عنها بالفاء والعين واللام، وإن زادت، فما زاد بلام ثانية وثالثة وإن لم تكن أصلية، فإما أن تكون مكررة من حيث الصورة أو لا، فإن لم تكن مكررة من حيث الصورة، فإما أن تكون مبدلة من تاء الافتعال أو لا، فإن كانت مبدلة من تاء الافتعال فبالتاء وإلا فبلفظها، وإن كانت مكررة من حيث الصورة، فإما أن يدل دليل على أنهم لم يقصدوا التكرار أو لم يدل، فإن لم يدل فبما تقدمه، وإن دل فبلفظه.
قوله: **(ثمَّ إن كَانَ)** لما كان الغرض من وضع الزنة التنبيه على الفاء والعين واللام على ترتيبها، وعلى الزوائد، فلو اتفق قلب في الموزون بجعل حرف موضع حرف وجب القلب في الزنة أيضاً كما في: "آدر" إذ أصله آدور، . . . .

الموزون للتنبيه بالقلب في الزنة على القلب في الموزون **(كقولك في)** في وزن **(آدر: أَعْفُل)** وأصله أدور بالواو جمع دار قلبت الواو همزة، لأن الواو المفردة المضمومة بضمة لازمة غير المشددة يجوز قلبها همزة، وقدمت الهمزة التي في موضع العين على الدال التي في موضع الفاء فقلبت الهمزة الثانية ألفاً لاجتماع الهمزتين أولاً هما مفتوحة والثانية ساكنة.

فقط، وما قل ولم يخالف نادر فقط، وأن الضعيف مباين لهما.
قوله: **(كالقود)** فإن الواو تحركت وانفتح ما قبلها فلم تقلب الفاء فيكون شاذًا.
قوله: **(فلو اتفق قلب في الموزون بجعل حرف موضع حرف)** فيه إشارة إلى تعريف القلب فهو عبارة عن جعل حرف من الكلمة مكان غيره منها، وجعل ذلك الغير مكان ذلك الحرف، وهو واقع في كلام العرب كثيراً في المعتل والمهموز، وقليلاً في غيرهما، ولا يقاس عليه مع كثرته. قال ابن مالك وغيره: وذو الواو أمكن فيه من ذي الباء بالاستقراء نحو شاك

(مثله) تنبيهاً على ترتيب حروف الأصول (كقولك في آدُرٍ) بالمد، وضم الدال، جمع دار (أعْفُل)، إذ أصله أدوُر، والواو المضمومة يجوز همزها، فهمزت، فصار أدؤرا، فجُعلت العين مكان الفاء، بعد نقل حركتها إليها، فصار (أأدرا)، أُبدلت الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها، فصار آدراً.

. . . .

والواو المضمومة يجوز قلبها همزة فصار ادؤرا، فجعل الفاء موضع العين فصار اءدرا، فقلبت الهمزة ألفاً فصار آدرا؛ لأن الهمزتين في كلمة إن سكنت الثانية وانفتح ما قبلها وجب قبلها ألفاً فيقال: وزنه أعفل.

. . . .

وهار، كما أن انقلاب الألف عن الواو أكثر من انقلابها عن الياء، حتى أنا لو وجدنا كلمة أشكل علينا الأمر فيها ألفها منقلبة عن واو أو ياء حملنا ذلك على أنها منقلبة عن واو، ودليل ذلك الكثرة، قالوا وهو بتقديم الآخر ولو زائداً على متلوه ولو غير عين أكثر كقولهم: راء وهار، وشاك وإلا وإلى وشواع، وكذا أيامى جميع أيم عند الأخفش في رايى وهاور وشاوك، والأوايل والأصل الأواول وشوايع من شاع يشيع وأيايم وفي كلها قدمت اللام على ما قبلها وكقولهم: ترايق في جمع ترقوة[1]، والأصل التراقي فقدم الحرف الزائد على لام الكلمة، وقد يكون بتقديم متلو الآخر على العين كقولهم الحوبا وهي النفس والأصل الحبوا، لقولهم حابيت الرجل إذا أظهرت له خلاف ما في حوبايك، وميدان إذا جعل مأخوذاً من المدى والأصل مديان لا إذا جعل مأخوذاً من ماد يميد وهو ما في الصحاح والقاموس، وبتقديم العين أو اللام على الفاء وبتأخيرها عنهما جميعاً كقولهم: آيس، وآرم، وجاء وقولهم أشياء في القول الأصح وقولهم حادي عشر في العدد وسيأتي هذا في كلامه.

قوله: **(والواو المضمومة يجوز قلبها همزة)** أي ولو لم تكن فاء كما في هذا اللفظ المذكور، وظاهر كلام سيبويه أن الهمز فيه أكثر وإليه ذهب المازني، وسيأتي إيضاح المسألة في الإعلال وآدر جمع دار.

قوله: **(فجعل الفاء موضع العين)** أي بعد أن نقلت حركة العين إليها لتكون الهمزة بعد القلب ساكنة فتنقلب ألفاً، والمراد نقل الحرف مع بقاء الشكل، وهذا أنسب فيما قرروه في قلب أينق والحوبا، وبما سيقوله الشارح في الجاه وغيره.

. . . .

(١) التَّرْقُوَةُ - على فَعْلُوَةٍ -: عَظْمٌ وَصَلَ بين ثُغْرَةِ النَّحْرِ والعاتِقِ من الجانِبَيْن. ويُقال للتَّراقي تَرَائقُ، على القَلْب. وتَرْقَيْتُ الرَّجُلَ: أَصَبْت تَرْقُوَتَه [المحيط في اللغة: ١/ ٤٦٥].

[الْقلب المكاني]

وَيعرف الْقلب بِأَصْلِهِ كناء يناء مَعَ النأي، وبأمثلة........

جار

[الْقلب المكاني]

قوله: (**ويُعرفُ**) هذا شروع في بيان ما يعرف به القلب **وهو ستة أوجه**:

الوجه الأول: الأصل، وهو المصدر، فلما قيل: في المصدر النأي علم أن ناء يناء فرع نأى ينأى بجعل اللام موضع العين فوزنه فلع يفلع، والضمير في (**بأصله**) للمقلوب لدلالة القلب عليه أو اللفظ المدلول عليه من سياق الكلام.

قوله: (**وبأمثلة**) **الوجه الثاني**: أمثلة اشتقاق المقلوب، وهي الكلمات التي علم أن الجميع راجع إلى أصل واحد؛ كالجاه، فإن التوجه والمواجهة والتوجيه يدل على أن أصله وجه نقلت الفاء إلى موضع العين، وكان القياس أن يقال: جوه بواو ساكنة....

نقره

[الْقلب المكاني]

(**ويعرف القلب**) بستة أوجه عل ما ذكره (**بأصله**) أي بأصل الموزون المقلوب وهو المصدر ههنا والواحد (**كناء يناء مع النأي**) فإنه لما قيل في مصدرهما النأي علم أنهما مقلوباً نأي ينأى فجعل اللام في موضع العين فوزنهما فلح يفلح (**و**) يعرف القلب (**بأمثلة**

جما

[الْقلب المكاني]

قوله: (**والضمير في "بأصله" للمقلوب**) الأولى أن يرجع الضمير إلى الموزون المذكور في المتن. قوله: (**من سياق الكلام**) أي لأن الكلام في ألفاظ، قالوا وقرينة السياق أمر يؤخذ من الكلام المسبوق لبيان المقصود سواء كان سابقاً على اللفظ الدال على خصوص المقصود أو متأخراً عنه، وقد يعبر عنه بدلالة السياق إليه.

قوله: (**وهي الكلمات التي علم أن الجميع راجع إلى أصل واحد**) أي التي علم رجوعها كلها فلو قال إن جميعها لكان أولى ليكون في الكلام ضمير يعود على الموصول.

قوله: (**نقلت الفاء إلى موضع العين**) الأولى أن يقال نقلت الواو وهي متحركة فصار

أفضا

[الْقلب المكاني]

ثم بين ما يُعرف به القلب، وهو ستة أوجه، فقال: (ويعرف القلب) في الموزون (بأصله)، وهو المصدر والواحد (كَنَاء يَنَاء)، ونأى ينأى (مع النَّأي) الذي هو الأصل في اشتقاق غيره منه على الأصح، ولمَّا وافقه نأى ينأى في أنَّه مهموز العين دون ناء يناء، لكونه أجوف مهموز اللام، علم أن ناء يناء مقلوب نأى ينأى، فوزنهما فلَع يفلَع. (وبأمثلة....................................

. . . .

لكن حيث غيرت بالتقديم غيرت بالتحريك، فانقلبت ألفاً فوزنه عفل، ذكره بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك.

والحادي فإن التوحيد والتوحد والوحدة والواحد يدل على أن أصله واحد نقل الفاء إلى موضع اللام، ولا يمكن الابتداء بالألف، فقدم الحاء عليه فصار الحادو فقلبت الواو ياء فصار الحادي فوزنه عالف.

والقسي فإن مفرده قوس وقولهم: قوس الشيخ واستقوس، أي: انحنى. ورجل متقوس، أي: معه قوسه يدل على أنه أصله قووس، قدم اللام إلى موضع العين لكراهتهم اجتماع الضمتين والواوين فحصل قسوو . . . .

. . . .

الجيم الساكن فاء ولا يمكن الابتداء بالساكن فحركوها بالفتح لكونه أخف أو لكونه حركة الفاء الأصلي فصار جوه ض. قوله: **(لكن حيث غيرت بالتقديم)** أي عليها غيرت بالتحريك، قال شارح: وفيه تكلف، والوجه أن يقال قلبت الواو ألفاً شذ، وذا كقلب طاي؛ لأن تقدير الفتح الموجب للانقلاب أقل من تقدير القلب الشاذ قال، واستدلال بعض الشارحين في القلب بفتحة ما قبل الواو خطأ إذ انفتاح ما قبلها ليس العلة لقلبها ألفاً بل جزؤها انتهى.

وقد يقال ما قاله الشارح مع ما فيه من التكلف أوجه؛ لأن تقدير التحريك تصرف شاذ في السبب وهو أخف من الشذوذ في الحكم، ولو قيل مثله في قلب طاي لجاز، والظاهر أيضاً أن ذلك البعض أراد أن الواو قلبت ألفاً لانفتاح ما قبلها مع تحريكها في الأصل أي قبل القلب وهو حسن ومناسب لما قرروه في إعلال نحو أقوم واستقوم كما سيأتي.

قوله: **(فوزنه عفل)** بفتح الفاء وقيل بسكونها. قوله: **(ذكره بعض الفضلاء)** هو جمال الدين الحسين بن إياز النحوي البغدادي[1]. قوله: **(فقلبت الواو ياء)** أي لتطرفها وانكسار ما قبلها أو لوقوعها رابعة مع عدم انضمام ما قبلها كما في دعي والغازي.

قوله: **(يدل على أن أصله قووس)** سيأتي في الجمع أن فعلاً الواوي العين لا يجمع على فعول ولا أفعل أي للاستثقال بل على أفعال غالباً ففي تقدير قووس أصلاً لقسي تقدير جمع شاذ، وكأنه احتمل لما قصدوه فيه من القلب المزيل للثقل وإن لم يقلبوا في فووج وسووف مع شذوذهما أو اجتماع الضمتين والواوين فيهما فهما خارجان عن قياس قصد التدارك أيضاً.

. . . .

---

(١) في الأعلام للزركلي: هو حسين بن بدر بن أباز بن عبد الله أبو محمد جمال الدين البغدادي، عالم بالنحو، من أهل بغداد، ولي مشيخة النحو بالمستنصرية، من كتبه: قواعد المطارحة في النحو ومذاهب النحويين، والمحصول في شرح الفصول لابن معطي توفي، سنة ٦٨١ هـ.

اشـتـقـاقـه كـالـجـاه..............................

فقلبت الواو المتطرفة ياء فصار قسوي اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن قلبت الواو ياء وأدغمت فيها ثم كسر السين لتناسب الياء فصار قسيًّا، وثقل النقل من الضمة إلى الكسرة فقلبوا ضمة القاف كسرة للاتباع فحصل قسى فوزنه فليع.

قال في "الصحاح": وإذا نسبت إليها قلت: قسوى؛ لأنها فلوع مغير من فعول فتردها إليه. وقال بعضهم: قدمت السين على الواو في قوس تفادياً من اجتماع الواوين

اشتقاقه) وهي الكلمات التي كلها راجعة إلى أصل واحد **(كالهاء)** وهو القدر والمنزلة، فإن أمثلة اشتقاقه وهي التوجيه والمواجهة والتوجه تدل على أن أصله وجه فقدم العين على الفاء، وكان القياس أن يقال جوه بواو ساكنة إلا انه لم غير بالقلب غير بالتحريك

قوله: **(فقلبت الواو المتطرفة ياء)** أي لتطرفها في جمع وانضمام ما قبلها كما قالوه في عثوو وجثوو قالوا ولا أثر للمدة الفاصلة فكأن الواو وليت الضمة أو نزلت هي منزلة الضمة، فإن قيل واو عثو ولام بخلاف واو قسو وقلنا نعم، ولكنها لما أخرت فجعلت في موضع اللام أشبهت اللام فقلبت كما تقلب وإن كان العين قد قلبت لشبهها باللام وهي في موضعها نحو صيم وقيم فهي بالقلب إذا صارت في موضع اللام أحرى قاله ابن جني.

قوله: **(فقلبوا ضمة القاف كسرة)** ليس هذا القلب بواجب فيجوز بقاء الضمة، قال في القاموس: القوس معروف مؤنث وقد يذكر الجمع قسي وقسي وأقواس وقياس.

قوله: **(قال في الصحاح: وإذا نسبت إليها قلت قسوي)** المراد وقد صارت علماً فيسأتي في المنسوب أن الجمع يجب رده في النسبة إلى واحده إن كان باقياً على معنى جمعيته وبقاؤه على لفظه إن خرج كمساجد علماً. وقسوي بضم القاف وفتح السين وتخفيف الواو.

قوله: **(لأنها فلوع مغير من فعول فتردها إليها)** هو كذلك في الصحاح لكن يلفظ فتردها إلى الأصل ومراده به غير الأصيل. وهو فلوع؛ لأنه أصل بالقياس إلى فليع السابق في كلامه.

قوله: **(وإذا نسبت إليها قلت قسوي)** وفيه نظر من وجهين:

أحدهما: أن مقتضى القياس أن يرد الجمع إلى واحده، ثم ينسب، وجوابه: أنه يجوز أن يكون علماً لشخص معين فلا حاجة إليه، والثاني: قد ينسب إلى فلوع الذي مغير من فعول فنقول لم لا يجوز أن ينسب إلى الثاني؟ دون الأول لأصالة الثاني فأجيب عن الثاني بأنه بعد التغيير ينزل منزلة الأصل فهو فيه كهو فيه.

اشتقاقه)، أي المقلوب، وهي الكلمات التي عُلِم رجوعها كلها إلى أصل واحد (كالجَاهِ) للقَدْر والمنزلة، فإنّ نظائره كالوجه، والتوجه، والمواجهة، لكونها معتلة الفاء، تدل على أنّ أصله وَجْهٌ، نقلت الفاء إلى مكان العين، وكان القياس أن يُقال جَوْه، بواو ساكنة، لكنها لمَّا تحركت في الأصل، وانفتح ما قبلها، قُلِبت ألفاً، أو لمَّا

وَالْحَادِي والقسي، وبصحته. . . . .

ي ووقوع الضمة على إحديهما في الجمع فجمع قسو على قسى كما مر.

قوله: (وبصحته) **الوجه الثالث**: صحة المقلوب كأيس فإنه لما لم ينقلب الياء ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها علم أن أصله يئس نقل الفاء إلى موضع العين فوزنه عفل وسنح لي أن القلب إما أن يمنع الانقلاب أو لا، وأيًّا ما كان. . . . .

ج فقلبت ألفاً فوزنه عفل (**والحادي**) فإن الوحدة والتوحيد والتوحد تدل على أن أصله واحد قلبت الفاء في موضع اللام وقدم الحاء على الألف؛ لأنه لا يمكن الابتداء بالألف فصار الحادو فقلبت الواو ياء لوقوعها في الطرف بعد كسرة فصار الحادي (**والقسي**) في جمع قوس فإن قولهم قوس الشيخ واستقوس ورجل مقوس يدل على أن أصله قووس قدم اللام إلى موضع العين فصار قسوو فقلبت الواوان إلى ياءين لاجتماعهما في الطرف والأولى منهما مزيدة فصار قسى، ثم قلبت ضمة العين كسرة لأجل الياء، ثم ضمة الفاء كسرة للإتباع فصار قسيًّا، ويجوز أن يعرف القلب فيه بأصله وهو القوس لأن الواحد أصل للجمع (و) يعرف القلب (**بصحته**) أي بصحة المقلوب يعني إذا كان لفظان متفقان

ح قوله: (**كما مر**) يعني جمع على قسوو قلبت الواو المتطرفة ياء فصار قسوي اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن فقلبت الواو ياء، وأدغمت فنقلت من الضمة إلى الكسرة فصار قسي. قوله: (**كأيس الخ**) أي فإن وجود تحرك الياء وانفتاح ما قبلها مقتض لقلبها ألفاً فلما لم تقلب دَلّ على أن فيه قلباً وإلا لزم تخلف المقتضي عن مقتضيه بغير مانع فكأنهم لما قلبوا تركوا الياء على حالها نظراً إلى أنها لم تكن في الأصل بصدد الانقلاب؛ لأنها لم تكن مسبوقة بحرف مفتوح بخلاف تاء اذ ياؤه في معرض الانقلاب على تقدير القلب وعدمه.

قوله: (**وسنح لي إلى آخره**) إشارة إلى سؤال تقديره أن القلب الذي الكلام فيه إما أن يمنع انقلاب على تقدير حرف العلة ألفاً أو لا، فإن لم يمنع فالوجه استواء ناء مع أيس في

ق غُيّرت بالتأخير غُيِّرت بالتحريك، فانقلبت ألفاً، فوزنه عفل، بفتح الفاء، (والحادي) فإنّ نظائره كالوحدة والتوحّد والوحدان، والواحد؛ لكونها معتلة الفاء، تدل على أنّ أصله الواحد، قلبت (الفاء) إلى الآخر، ولا يُمكن الابتداء بالألف، فقدمت الحاء عليها، فصار حادِوا، قلبت الواو ياء، لوقوعها رابعة، ولا ضم قبلها، صار حادياً، بوزن عالفٍ، (والقِسِيّ) بكسر القاف، فإنّ مفرده وهو قوس، ونظائره كقوّس الشيخ، واستقوس، أي انحنى، ورجل متقوّس، أي معه قوسُهُ، لكونها معتلة العين، يدل على أنّ أصله قؤوس، نقلت العين إلى موضع اللام، وبالعكس، لكراهتهم اجتماع ضمتين وواوين، فصار قسوواً على فلوع، قلبت الواو ياء لِما مرّ، فاجتمعت الواو والياء والسابق ساكن، قلبت الواو ياء، وأدغمت فيها، ثم كسرت السين لمناسبة الياء، فصار قُسياً، ثم كُسرت القاف للاتباع، ولإزالة الثقل، فصار قِسِيًّا على فليع، وإذا نسبت إليها قلت: قُسَويّ، لأنها فلوع مغير من فعول، كما مرّ فتُرد إليه .(وبصحته) أي المقلوب

كأيس، وبقلة اسْتِعْمَاله كآرام.........................

فالوجه استواء ناء يناء مع أيس في الانقلاب وعدمه، وجوابه من وجهين:
الأول: أن علة الانقلاب موجودة في ناء يناء على تقديري القلب وعدمه بخلاف أيس. والثاني: أن عدم الانقلاب دليل القلب ولا يلزم العكس.
قوله: **(وبقلة) الوجه...............................**

في اللفظ، والمعنى إلا في التقديم والتأخير وكان في أحدهما حرف العلة صحيحة من تغيير إعلال مع وجود علة الإعلال فيه في الظاهر وفي الآخر أيضاً صحيحة لعدم علة الإعلال فيه كان اللفظ الذي فيه علة الإعلال مقلوباً عن اللفظ الذي لم يكن فيه علة الإعلال **(كأيس)** فإنه لما لم تقلب الياء فيه ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها علم أن أصله يئس فنقل الفاء إلى موضوع العين فصار وزنه عفل ويعرف القلب فيه بأصله أيضاً وهو اليأس **(و)** يعرف القلب **(بقلة استعماله كآرام)** في جمع رئيم وهو الظبي الأبيض وأصله

الانقلاب فيقال ااس كما قيل ناء وإن منع فالوجه استواؤهما في عدمه فيقال ناء كما قيل أيس يقال سنح لي رأي أي عرض.
قوله: **(فالوجه استواء ناء بناء مع أيس)** لأنه إن كان مانعاً فلا بد أن لا ينقلب في ناء يناء وإن لم يكن مانعاً فلا بد أن ينقلب في أيس، قيل في الجواب الأول نظر؛ لأنه يلزم منه عدم الانقلاب في جاه؛ لأن علة الانقلاب لم يكن على تقدير القلب وعدمه لكن الواقع خلافه، وفي الجواب الثاني أيضاً نظر؛ لأنه يلزم منه أن يكون نحو صيد وعور مقلوباً وليس كذلك والأولى في الجواب أن يقال أنه قلب الياء ألفاً أولا لانفتاح ما قبلها؛ لأن أصله نأى ثم قلبت الألف إلى موضع العين فلا انقلاب فيه بعد القلب حتى يرد الإيراد المذكور، لا يقال لا يقلب القلب المكاني إلا قبل القلب الحرفي؛ لأن عدم القلب الحرفي أصل؛ لأنا نمنع ذلك مع أنه منقوض بآدر فإن أصله ادؤر قلبت الواو همزة ثم قلبت الهمزة إلى موضع العين.
قوله: **(وجوابه من وجهين)** تقرير أولهما علم مما مر وحاصله الفرق بين ناء وأيس بما ذكر فلا يلزم استواؤهما لكنه يرد حينئذٍ على الصحيح في أيس أن في الجاه قلباً وانقلاباً مع فقد العلة في أصله كأصل أيس فيدفع بأن العلامة لا يجب انعاكسها وهو حاصل الجواب الثاني ولا يرد على طرهد عور وصيد؛ لأن واحداً منهما ليس له فعل بمعناه يصلح أن يكون أصلاً له فتعين القول بشذوذهما، وسيأتي قريباً ما يوضح هذا.
قوله: **(ولا يلزم العكس)** أي القلب ليس دليلاً على عدم الانقلاب كما في ناء يناء.

(كأيس) فإنّ وزنه عَفِل، مقلوب يئس، إذ لولا أنه مقلوبة لقليل فيه آس، بقلب الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، واعترض بأن القلب إمَّا أنْ يمنع الانقلاب أو لا، وأيَّا ما كان، فيستوي ناء يناء مع أيس في الانقلاب وعدمه، وأُجيب بأنّ علة الانقلاب موجودة في ناء يناء، بتقديري القلب وعدمه، بخلاف أيس، وبان عدم الانقلاب دليل القلب، ولا يلزم العكس، (وبقلة استعماله)، أي المقلوب (كآرامٍ..................

وآدر، ....

الرابع: قلة استعمال المقلوب، فإن ارءاما لما كان أكثر استعمالاً من آرام علم أنه الأصل؛ لأن حمل الأكثر على الأصل أولى، وكذلك آدر وقد أوضحناه والآرام جمع الرئم وهو الظبي الأبيض ورجوع هذه الأقسام إلى الأول بناء على أنه يمكن البيان في الكل بالأصل لا يضر لجواز اجتماع دلائل كثيرة على مدلول واحد.

أرآم قدم الهمزة على الراء فاجتمع همزتان أولاهما مفتوحة والثانية ساكنة فقلبت الثانية ألفاً فصار آراما وأرآم بتقديم الراء على الهمزة أكثر استعمالاً من آرام فجعل أصلاً لأن جعل الأكثر استعمالاً أصلاً أَوْلَى من جعل الأقل (**وآدر**) في جمع دار على ما عرفت فإنه أقل استعمالاً من أدور..............................

قوله: (**الرابع قلة استعمال المقلوب**) ليس المراد أن مجرد قلة الاستعمال لأمارة على القلب، بل المراد كما أشار إليه أن يكن أحد النظمين أقل استعمالاً من الآخر أمارة كون الأول مقلوباً عن الثاني عند اتحاد معناهما كارءام وأدر فإنه لما قل استعمالهما بالقياس إلى أرام وأدور علم أنهما مقلوبان عنهما، والرئم بكسر الراء وسكون الهمزة أو الياء الظبي الخالص البياض.

قوله: (**ورجوع هذه الأقسام إلى الأول**) إشارة إلى ما يقال إن حاصل الكل راجع إلى أمر واحد وهو الاشتقاق فلو ذكر وحده لم يرد عليه شيء، والجواب واضح وهما في شرح الشريف أيضاً، وقد سلك ابن مالك في هذا المقام طريقاً أخرى فقال: علامة صحة القلب كون أحد التأليفين فايقاً للآخر ببعض وجوه التصريف كما فاق يئس أيس بقولهم للكثير اليأس يووس دون أيوس وكما فاق الوجه الجاه بقولهم وجه وجاهة فهو وجيه ولم يبنوا من لفظ الجاه فعلاً ولا وصفاً، وكما فاق نأى ناء بقوليهم في المصدر نأى دون نئ، وفاق شوايع شواعي بقولهم شاع يشيع فهو شايع ولم يقولوا شعى يشعى، فهو شاع، قال فإن تساوى المثالان في الاستعمال والتصريف فهما لغتان، وليس أحدهما مقلوباً من الآخر نحو جذب وجبذ فإن جمع تصاريفهما جاء عليهما انتهى، وما ذكره المصنف أوضح.

قوله: (**ورجوع هذه الأقسام**) جواب عن سؤال مقدر تقريره أن يقال يمكن البيان في هذه الأقسام كلها بالأصل وهو المصدر فلا حاجة إلى هذه الدلائل.

وآدر) بمدهما، جمع رئيم، وهو الظبي الأبيض، ودار، أصلهما أرآم وأدْوُر، وهما أكثر استعمالا مما قُلِبا إليه، فعلم أنهما الأصل، لأنّ حمل الأكثر على الأصل أولى، ورجوع ما ذكر من الأقسام غير الأول إلى الأول، بناء على أنَّه يمكن البيان في الكل

وبأداء تَركه إِلَى همزتين عِنْد الْخَلِيل، نَحْو: جَاءَ، . . . .

جار: قوله: (وبأداء) **الوجه الخامس**: أداء ترك القلب إلى اجتماع الهمزتين، وهذا الوجه من التعريف إنما يقول به الخليل نحو: جاء وأصله جايء بالاتفاق؛ لأنه اسم فاعل من الأجوف المهموز اللام، فقال الخليل: قلبت اللام إلى موضع العين فصار جائي على وزن فالع فاعل إعلال قاض فصار جاء إذ لو لم تقلب لانقلبت الياء همزة وصار جاءء بهمزتين وهو مستكره. وقال سيبويه وأصحابه: لا بأس باجتماع همزتين إذ يعمل ما يقتضيه الأصول وتقلب الثانية في جاء ياء ويعل إعلال قاض.

واعترض على مذهب سيبويه، بأنه لو كان كذلك لكانت الياء المتطرفة منقلبة عن الهمزة، وحينئذ قياسها أن تصح كما في داري ومستهزيون وريا . . . .

زك: **(و)** يعرف القلب **(بأداء تركه)** أي ترك القلب **(إلى همزتين عند الخليل نحو جاء)** وأصله جاىٔ؛ لأنه اسم فاعل من الأجوف المهموز اللام، فقال الخليل: قلبت اللام إلى موضع العين فصار جاءي فاعل إعلال قاض فصار جاء على وزن فال قال لأنه لو لم تقلب اللام إلى موضع العين وجب قلب يائه همزة كما في بائع فصار جاءء بهمزتين واجتماع الهمزتين مستكره.

وقال سيبويه: إنما يستكره اجتماعهما إذا كان يؤدي إلى بقائهما في الاستعمال، أما إذا حصل عند الاجتماع ما يوجب تخفيف إحداهما فلا بأس بالاجتماع وههنا كذلك فإنه إذا قلبت ياؤه همزة اجتمع همزتان فقلبت الثانية ياء وجوباً لاجتماع الهمزتين

كي: قوله: **(فأعل إعلال قاض)** أي يحذف ضمة يائه للثقل ثم يحذف الياء لالتقاء الساكنين.

قوله: **(إذ لو لم تقلب لانقلبت الياء همزة)** لأن كل ياء أو واو إذا وقعتا بعد ألف اسم الفاعل وقد أعل فعله وجب قلبها همزة. قوله: **(لانقلبت الياء همزة)** أي لكونها عين اسم الفاعل من ثلاثي مجرد اعتل فعله كما في بايع وساير. قوله: **(في داري ومستهزيون وريا)** كما في قوله تعالى[1]: ﴿هُمۡ أَحۡسَنُ أَثَٰثٗا وَرِءۡيٗا﴾ [مريم: ٧٤].

قال في الكشاف: قرئ على خمسة أوجه: رئيا وهو المنظر والهيئة فعل بمعنى مفعول من رأيت، وريئاً على القلب كقولهم راء في رأى، وريا على قلب الهمزة ياء والإدغام أو من الري الذي هو النغمة والترفه من قولهم ريان من النعيم، وريا على حذف الهمزة رأساً ووجهه أن يخفف المقلوب وهو ريئا بحذف همزته وإلقاء حركتها على الياء الساكنة قبلها، وزيا واشتقاقه

نق: بالأصل لا يضر لجواز اجتماع دلائل كثيرة على مدلول واحد، (وبأداء تركه) إلى القلب (إلى) اجتماع (همزتين)، وإنما يعرف القلب بذلك (عند الخليل) بن أحمد، (نحو جاءٍ) فإنه اسم فاعل من معتل العين، مهموز اللام، فأصله جايئ، بتقديم الياء على الهمزة، فلو لم يقلب لانقلبت الياء همزة، لكونها بعد ألف فاعل، كما في نظائره، كسائل وسائر فتجتمع همزتان في كلمة واحدة، وذلك مستكره، فوجب تقدير القلب فيه، ثم إعلاله إعلال قاضٍ، فوزنه قبل إعلاله فالع، وبعده فالٍ، وقال سيبويه: لا بأس باجتماع

---

(١) فيه خمس قراءات: قرأ أهل المدينة: ﴿وريًّا﴾ بغير همز، وقرأ أهل الكوفة، وأبو عمرو: ﴿ورئياً﴾ بالهمز، وحكى يعقوب: أن طلحة قرأ: ﴿وريا﴾ بياء واحدة مخففة، وروى سفيان، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس: ﴿هم أحسن إثاثا وزيا﴾ بالزاي، فهذه أربع قراءات، قال أبو إسحاق: =

. . . .

فإنها إذا خففت اثبتت الياء على الأفصح ولو كان جاء كذلك لكان الأفصح جاءي، ولما لم يجز دل على أن الياء أصلية، ولا يكون ذلك إلا على مذهب الخليل بنقل الياء التي هي عين إلى موضع اللام.

والأولى منهما مكسورة، ثم يعل إعلال قاض فصار جاء على وزن فاع، وقد يقوى قول الخليل بأنه يلزم على قول سيبويه الجمع بين الإعلالين قلب العين همزة واللام ياء ويقوي قول سيبويه بأن قلب اللام إلى موضع العين أكثر تغييراً من الإبدال والمصير إلى

من الزي وهو الجمع؛ لأن الزي محاسن مجموعة والمعنى أحسن من هؤلاء ض.
قوله: **(فإنها إذا خففت)** أي بقلبها ياء اثبتت الياء أي بدون إعلال في الأولين وإدغام في الثالث على الأفصح بناء على عدم الاعتداد بالعارض مع ما يتبع الإدغام من اللبس، والتخفيف المذكور في همزة رئيا قياس لسكونها وانكسار ما قبلها وفي همزة دارئ وصلاً شاذ، والقياس فيها التسهيل بين بين وكذا في همزة مستهزئون على الأشهر وبعضهم كالأخفش بجعلها ياء محضة والتمثيل على رأيه وداري بدال مهملة اسم فاعل من الدرء وهو الدفع،

همزتين، إذ يعمل حينئذ ما تقتضيه الأصول، فتقلب الثانية في جائي ياء، ثم يُعل إعلال قاض، واعترض عليه بأن الياء المنقلبة عن همزة قياسها أنْ تصح على الأفصح، فلو كانتَ الياء في جايء منقلبة عن همزة، لكان الأفصح إبقاؤها كما في نحو قارئ، ومستهزئون إذا خففت همزتهما، فلا تُعلّ إعلال قاض، وهنا لمَّا أعلوها إعلاله، عُرف أنها أصلية مقلوبة، لا منقلبة عن الهمزة، وأجيب عن ذلك بأنَّا لا نُسلّم أنّ قياسها أنْ تصحّ مطلقا، بل فيه تفصيل، وهو أنه إنْ وجب إبدالها من الهمزة وجب الإعلال، وإلّا فلا، ولما وجب الإبدال في جاءء بهمزتين، وجب الإعلال بخلاف نحو قارئ، ورُدّ هذا الجواب بأنّ كلا من شقي التفصيل فيه منقوض، أمَّا الأول فمنقوض بأئمة، فإنّ أصله أأمة بهمزتين، وبعد إبدال الثانية وجوبا، لا يجب الإعلال بقلب الياء ألفاً، بل لا يجوز، وأمَّا الثاني فمنقوض بنحو خطية، فإنّ إبدال الهمزة ياء جائز، لا واجب، مع أنّ الإدغام بعده واجب فيه، وكلا النقضين مدفوع أمَّا الأول فلأنّ أصل أيمة أأْمِمَة، نقلت حركة الأولى إلى الهمزة قبلها، وأدغمت الميم في الميم، فصار أأمة، فأبدلت الهمزة ياء، فصار أيمة، فحركة الياء عارضة، والحركة العارضة غير مُعتدٍّ بها غالباً، كما في نحو: اخشي الله، ولو أنهم فلم يعلوا فيهما. وأمَّا الثاني فلأنّ إبدال الهمزة ياء في نحو خطيئة، إنما ارتكب للإدغام، فكيف يترك به الإدغام بخلافه في نحو قارئ، فاندفع الاعتراض عن مذهب سيبويه. فقوي المصير إليه، إذ القلب خلاف، ونقل عن أبي عليّ

= ويجوز: ﴿هم أحسن أثاثا ورئيا﴾ بياء بعدها همزة، قال أبو جعفر: قراءة أهل المدينة في هذا حسنة، وفيها تقديران: أحدهما: أن يكون ﴿من رأيت﴾، ثم خففت الهمزة، فأبدل منها ياء، وأدغمت الياء، وكذا هذا حسناً، لتتفق رؤوس الآيات لأنها غير مهموزات، وعلى هذا قال ابن عباس: ﴿الري﴾ المنظر، والمعنى: هم أحسن أثاثاً ولباساً. والوجه الثاني: أن يكون المعنى: أن جلودهم مرتوية من =

. . . .

جار وأجابوا عن ذلك: بأنا لا نسلم أن قياسها إن تصح مطلقاً، بل هنا تفصيل، وهو أنه إن كان القلب واجباً فالإعلال واجب، وإن كان القلب جائزاً فالإعلال جائز ولما كان القلب في جاء واجباً كان الإعلال أيضاً واجباً، ولما لم يكن القلب في دارئ ومستهزؤن واجباً لم يكن الإعلال أيضاً واجباً. واعترض أصحاب الخليل على شقي هذا التفصيل إما على قولهم: إن كان القلب واجباً فالإعلال واجب؛ فإنه منقوض بأيمة؛ لأن أصله أءمة بهمزتين وقلب الهمزة ياء واجب هنا مع أن الإعلال غير واجب، وإما على قولهم: إن كان القلب جائزاً فالإعلال جائز فبأنه منقوض بخطيئة؛ فإن قلب الهمزة فيه ياء جائز مع وجوب الإدغام بعد القلب. أجاب الأصحاب: أما عن الأول فبأن النقض غير وارد؛ لأن أصل أيمة أءممة فلما أرادوا الإدغام نقلوا حركة الميم إلى الهمزة، ثم قلبت الهمزة ياء فحركة الياء عارضة، والحركة العارضة غير معتد بها بدليل قولهم: **(أخشى الله)** و**(لو أنهم)** فإنهم لم يقلبوا الياء والواو ألفاً.

. . . .

كه والرءي المنظر من رأيت وهو ما رأته العين من حال حسنة.

قوله: **(إن كان القلب واجباً فالإعلال واجب)** أي تنزيلاً لذلك العارض للزومه منزلة الأصل وهو واضح. قوله: **(وقلب الهمزة ياء واجب)** هذا هو القياس عند النحويين في كل ثانية همزتين انكسرت، قالوا: ولا يجوز فيها التسهيل؛ لأن فيه ملاحظة للهمزة فيلزم منه الجمع بين الهمزتين وسيأتي ذلك في بابه، وأنه قد صح عن القراء تسهيلها وتخفيفها جميعاً.

قوله: **(والحركة العارضة غير معتد بها)** لقائل أن يقول نقل حركة الميم للإدغام وجب فهي حينئذٍ عارضة لازمة فلم لم يعتد بها كما اعتد بالياء المبدلة من الهمزة في جاءي على مذهب سيبويه على ما سبق وليست الحركة في اخشى الله ونحوه مثلها كما لا يخفى.

قو أنه كان يقوي مذهب الخليل بأنه لا يلزم فيه إلّا القلب، لئلا تجتمع همزتان، وإن كان على خلاف الأصل، ومذهب سيبويه يلزم منه إعلالان، قلب العين همزة، واللام ياء، والقلب كثير في كلامهم، مع عدم الاحتياج إليه، كشاك فمعه كما هنا أولى، وأمّا إعلاله إعلال قاضٍ فمشترك بينهما. قال الشيخ نظام الدين: ويمكن أن يُعارض بأنّ الإعلالين على القياس، أولى من إعلال واحد، على خلاف القياس، وقال ابن

= النعمة، فلا يجوز الهمز؛ لأنه مصدر من: رويت ريا، وفي رواية ورش: ﴿وريًّا﴾، ومن رواه عنه ﴿ورئيا﴾ بالهمز، فهو يكون على الوجه الأول. وقراءة أهل الكوفة، وأبي عمرو من ﴿رأيت﴾ على الأصل، وقراءة طلحة بن مصرف ﴿وريا﴾ بياء واحدة مخففة أحسبها غلطاً، وقد زعم بعض النحويين أنه كان أصلها: ﴿وزئيا﴾، ثم حذفت الهمزة، و﴿الزي﴾: الهيأة، والقراءة الخامسة على قلب الهمزة. حكى سيبويه ﴿رَاءَ﴾ بمعنى: ﴿رأى﴾. [إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ١٩]

. . . .

وأما عن الثاني فكذلك؛ لأنه لا شيء يقتضي قلب الهمزة في خطيئة ياء إلا إرادة الإدغام فكيف يجوز القلب من غير الإدغام، فإن الإدغام من جملة شروط تخفيفها فثبت أن ما اعترضوا به على مذهب سيبويه مدفوع عنه؛ فوجب المصير إليه إذ القلب خلاف الأصل، ونقل عن أبي علي أنه كان يقوي قول الخليل لما يلزم على مذهب سيبويه من إعلالين قلب العين همزة واللام ياء، وإذا كانوا قد قلبوا في شاك مع أنه ليس فيه اجتماع

. . . .

قوله: **(وأما عن الثاني فكذلك)** حاصل معناه أن قلب الهمزة ياء مشروط بالإدغام فلو ثبت القلب بدون الإدغام يلزم تحقق المشروط بدون الشرط وهو محال.

قوله: **(ونقل عن أبي علي)** هو الفارسي كان من تلامذة سيبويه ومفهوم قول الفارسي أنه قد قالوا في شاك مقلوب بالإجماع مع أنه ليس فيه اجتماع الهمزتين وإعلالين في كلمة فبطريق الأولى أن يكون جاء مقلوباً؛ لأنه إن لم يكن مقلوباً يلزم اجتماع همزتين وإعلالين في كلمة وهذان مستكرهان في الكلمة.

قوله: **(لما يلزم على مذهب سيبويه من إعلالين)** رد بعضهم كلام الفارسي بأن سيبويه قد قال إنا إذا بنيا فيعلا من حويت فإنا نقول حيا، قال: فقد توالى أعلا؛ لأن على الكلمة من جهة واحدة ألا ترى أن أصله حيوي، وقال أبو سعيد: الممنوع من جمع إعلالين هو أن تسكن اللام والعين جميعاً من جهة واحدة في الإعلال مثل شوى إن سكنت اللام فلا تسكن العين وإن سكنت العين فلا تسكن اللام كأية ونحوه، وأما إذا كانت العين تعتل اعتلالاً مطرداً واللام تعتل اعتلالاً آخر ليس من جنس ذلك الاعتلال فلا يمتنع ذلك انتهى. ومما قوى به أيضاً مذهب سيبويه السماع وقد بينته في كتاب التعريف.

قوله: **(لما يلزم من مذهب سيبويه)** ويمكن أن يعارض بأن إعلالين إذا كان على القياس أولى من أعلال واحد على خلاف القياس.

قوله: **(وإذا كانوا قد قلبوا في شاك)** شاك من الشوكة وهي شدة البأس وقد شاك الرجل يشاك شوكاً أي ظهرت شوكته وحدته، وفي اسم فاعله ثلاثة أوجه:

أحدها: شائك بالهمزة على مقتضى القياس.

الثاني: شاك كقاض على تأخير العين إلى موضع اللام.

الثالث: أن يحذف العين من غير الانقلاب.

. . . .

أَو إِلَى منع الصّرْف بِغَيْر عِلّة. . . . .

جـ همزتين، ومع أنهم لو لم يقلبوا لما جمعوا على الكلمة إعلالين فهم بأن قلبوا فيما لو لم يقلبوا لزمهم إعلالان أولى.

قوله: **(أَو إِلَى منع الصّرْف)** هذا هو **الوجه السادس**، أي: يعرف القلب بأنه لو لم يقدر لأدى على الأصح إلى منع الصرف بغير علة؛ فإنه لو لم يقدر القلب يلزم أحد المذهبين كما سيذكر، والأصح منهما مذهب الكسائي، أي" منع الصرف بغير علة كما أشار إليه المصنف في شرح "المفصل" ويتبين لك هاهنا أيضاً، وهذا معنى ما ذُكِرَ في الشرح المنسوب إلى المصنف من أن قوله: **(على الأصح)** إشارة إلى مذهب الكسائي، فعلى هذا يتعلق قوله: **(على الأصح)** بقوله: **(بأداء)** وقيل: هو متعلق بقوله: **(يعرف)**، أي: يعرف القلب بهذا الطريق أيضاً على الأصح، لكن ما ذكرناه أولاً أولى؛ لأن ترك القلب فيه مطلقاً لا يؤدي إلى منع الصرف من غير علة، بل اللازم حينئذٍ أحد المذهبين،

ع ما هو أقل تغييراً أَوْلَى **(أو)** بأداء ترك القلب **(إلى منع الصرف بغير علة. . . . .**

ك قوله: **(لما جمعوا على الكلمة إعلالين)** المراد بأحد الإعلالين إما أن يكون قلب الواو همزة في شائك؛ لأنها بعد ألف فاعل كقائل وبالإعلال الثاني قلب الهمزة ياء لوقوعها متطرفة بعد قلب الهمزة إلى موضع اللام ولفظة جمعوا يدل على هذا ظاهراً، وأما المراد بالإعلالين الإعلالان اللذان هما بعد قلب الهمزة إلى موضع اللام أحدهما قلب الهمزة ياء لوقوعها في الطرف.

والثاني: حذف الياء كما في قاضي، والظاهر أنه لم يعتبر إعلال قاض في جاء أيضاً، وإلا قال يلزم على مذهب سيبويه ثلاثة إعلالات وكذا ها هنا وإنما لم يعتبره لشهرته وسرعته ض.

قوله: **(فهم بأن قلبوا إلى آخره)** هم مبتدأ وأولى خبره، والجملة جواب إذا والباء متعلقة بأولى، وفي يقلبوا ولزمهم جواب لو.

قوله: **(لو لم يقدر لأدى)** الضمير في يقدر للقلب وفي أدى لعدم التقدير.

قوله: **(وقيل هو متعلق بقوله يعرف)** مشى على هذا الشيخ نظام الدين وعليه الأصح في قول المصنف على الأصح إشارة إلى مذهب سيبويه وصوب اليزدي كلًّا من الوجهين.

قوله: **(لا يؤدي إلى منع الصرف من غير علة)** لأنه ح يؤدي إلى مذهبين:

قـ الحاجب: قول سيبويه أقيس، وما قاله الخليل لا يقوم عليه دليل، وليس بقياس (أو) بأداء ترك القلب (إلى منع الصرف بغير علة) اللازم للكسائي، وسيأتي، أي ويُعرف

على الْأَصَح، نَحْو: أَشْيَاء، فَإِنَّهَا لفعلاء، ....

فلو لم يتعلق قوله: (**على الأصح**) بقوله: (**بأداء**) كيف يصح الحكم بأداء ترك القلب إلى منع الصرف من غير علة على التعيين، فتأمل. ثم اعلم أن في أشياء مذاهب:

أحدها: ما ذهب إليه سيبويه، وهو أن أصلها شيئاء على وزن فعلاء؛ كحمراء، كرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف فقلبوا اللام وهي الهمزة الأولى إلى موضع الفاء، فقالوا: أشياء على وزن لفعاء.

على الأصح) من المذهبين، يعني لو لم يعل بالقلب يلزم أحد المذهبين مذهب الفراء ومذهب الكسائي والأصح منهما مذهب الكسائي فقوله على الأصح يتعلق بقوله بأداء لا بقوله يعرف لفساد المعنى؛ وذلك لأن ترك القلب لا يؤدي إلى منع الصرف من غير علة على التعيين إذ في أشياء ثلاثة مذاهب على ما ذكر، ولو لم يعل بالقلب يكون فيها مذهبان يلزم من أحدهما منع الصرف بغير علة وهو أصح المذهبين على ما تبين (**نحو أشياء فإنها لفعاء**) عند الخليل وسيبويه وأصلها شيآء على وزن فعلاء فقدمت اللام وهو الهمزة الأولى إلى موضع الفاء كراهة اجتماع الهمزتين بينهما ألف وهو حاجز غير حصين.

أحدهما: مذهب الكسائي وهو منع الصرف من غير علة، والآخر مذهب الفراء وهو منع الصرف بعلة، فعلم من هذا أن ترك القلب مطلقاً لا يؤدي إلى منع الصرف بغير علة بل يؤدي إلى أحد مذهبين، والأصح منهما منع الصرف من غير علة فوجب أن يكون على الأصح متعلقاً بقوله بأداء ولا يجوز أن يكون متعلقاً بقوله يعرف القلب لما بينا ولا يظهر لك إلا بالتأمل، وحاصله أن يعرف القلب بما هو مذهب سيبويه؛ لأنه لو لم يقدر القلب أدى في عدم القلب إلى مذهبين: أحدهما مذهب الكسائي، والآخر مذهب الفراء، ولكن مذهب الكسائي بالنسبة إلى مذهب الفراء أصح لما يجيء وإن كان مذهب سيبويه أصح منهما.

قوله: (**بل اللازم حينئذٍ أحد المذهبين**) الثاني أن يقول نعم، ولكن مذهب الكسائي أرجحهما والأخذ بالراجع متعين والمرجوح مع ملاحظته ساقط فصح بهذا الاعتبار إطلاق أداء ترك القلب إلى منع الصرف من غير علة، وكان في قول الشارح لكن ما ذكرناه أولاً أولى إشارة إلى هذا الاعتذار.

قوله: (**أحدهما ما ذهب إليه سيبويه**) ذهب إليه الخليل وجمهور البصريين أيضاً.

قوله: (**كرهوا**) وفي هذا التعليل نظر؛ لأنه لو كان القلب للتخفيف لما قال في المتن وبأداء تركه إلى منع الصرف بغير علة اللهم إلا أن يقال العلة كلاهما ض.

القلب بذلك في الجملة (على الأصح)، وهو مذهب المحققين كالخليل وسيبويه (نحو أشياء فإنها) عندهم (لَفْعاء)، لأنهم وجدوها ممنوعة الصرف بغير علة، فقدروا فيها القلب، ليكون أصلها شيئاء على فعلاء كحمراء، فلا ينصرف لألف التأنيث، وإن كان اسم جمع، لا جمعا لشيء.

وَقَالَ الْكِسَائي: أَفعَال، وَقَالَ الْفراء: أفعاء، وَأَصلهَا أفعلاء.

جا: وقال الكسائي: وزنها أفعال؛ لأن فعلا يجمع على أفعال كقول وأقوال، وبيت وأبيات.

وقال الفراء: أصلها أشئياء على وزن أفعلاء، وقال: إن شيئاً في الأصل شيىء على وزن فيعل ثم خفف كما خفف بين وميت ثم جمع على أفعلاء كما يقال بين وأبيناء، ثم حذفت الهمزة التي هي اللام تخفيفاً كراهة لهمزتين بينهما ألف فوزنها أفعاء.

ومذهب سيبويه أولى إذ لا يلزمه مخالفة الظاهر إلا من وجه واحد، وهو القلب مع أنه ثابت في لغتهم في أمثلة كثيرة.

ويلزم الكسائي مخالفة الظاهر من وجهين:

قره: **(وقال الكسائي)** إنها **(أفعال)** جمع شيء ويلزم على مذهبه مخالفة الظاهر من وجهين الأول منع الصرف بغير علة؛ لأن أشياء إذا كان أفعالاً لا يكون فيه علة منع الصرف إلا إنهم منعوها من الصرف تشبيهاً لها بفعلاء أو لظنهم أنها على فعلاء والثاني جمعه على أشاوي وأفعال لا يجمع على أفاعل **(وقال الفراء)** أنها **(أفعاء وأصلها أفعلاء)** قال: إن شيئاً في الأصل شيىء على وزن فيعل فخفف كما خفف بين، ثم جمع

لي: قوله: **(وقال الفراء)** وافقه الأخفش غير أنه قال إن شيئاً فعل ليس بمخفف وأنه جمع على أفعلاء شذوذاً.

قوله: **(ويلزم الكسائي مخالفة الظاهر من وجهين)** استشعر الكسائي هذا الرد فاعتذر عنه، ولكن بما لا يقبل، قال رحمه الله تعالى: هي على وزن أفعال ولكنها كثرت في الكلام فأشبهت فعلاء فلم تصرف كما لم تصرف حمراء قال وجمعوها على أشاوي كما جمعوا

نقـ: (وقال) أبو الحسن علي بن حمزة (الكسائي): إنها (أَفْعالٌ) جمعا لشيء، كشيخ وأشياخ، وإنما مُنعت الصرف بغير علة؛ لكثرة استعمالهم لها، لأنها شبهت بفعلاء، ورُدَّ بأنه يلزم منه منع صرف أبناء وأسماء أيضاً بغير علة، مع أنّ أشياء تُجمع على أشاوَى، وأفعال لا تجمع على أفاعل، قال الجوهري: وأصل أشاوَى أشائي أي بالتشديد، قلبت الهمزة ياء، فاجتمعت ثلاث ياءات، فحذفت الوسطى، وقلبت الأخيرة ألفاً، وأبدلت الأولى واواً، ويجمع أيضاً على أشايا، وأشياوات، وكلها دليل على أنّ مفردها فعلاء، لكن قال صاحب القاموس: أصل أشاوَى أشَايِيٌّ بثلاث ياءات، قال: وقول الجوهري أصله أشائِيٌّ بالهمز غلط، لأنه لا يصح همز الياء الأولى، لأنها أصل غير زائدة، كما تقول في أبيات أبابيت، فلا تهمز الياء التي بعد الألف.

(وقال) يحيى بن زياد (الفراء): (إنها أفْعاء، وأصلها أَفْعِلاء)، لأنّ أصل شيء

. . . .

الأول: منع الصرف بغير علة.

على أفعلاء كما جمع بين على أبيناء، ثم حذفت اللام من أشيئاء كما ذكرنا من كراهة اجتماع الهمزتين بينهما حاجزاً غير حصين، ويلزم على مذهبه مخالفة الظاهر من وجوه حذف الهمزة من غير قياس يقتضي ذلك وتصغيرها على لفظها وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه وجمعها على أشاوي وأفعلاء لا يجمع على أفاعل فيكون مذهب الكسائي أصح هذين المذهبين؛ لأنه إنما يلزمه مخالفة الظاهر من وجهين ومذهب الخليل وسيبويه أصح هذه المذاهب، لأنه إنما يلزمه مخالفة الظاهر من وجه وهو القلب وهو موجود في كلامهم في أمثلة كثيرة ولا يلزمهما شيء مما يلزم الكسائي والفراء؛ لأن منع صرفها لأجل ألف التأنيث وتصغيرها على لفظها؛ لأنها اسم جمع لا جمع وجمعها على

صحراء على صحارى وأشياوات كما قيل حمراوات يعني أنهم عاملوا أشياء وإن كانت على أفعال معاملة صحراء وحمراء في التكسير والتصحيح، قال: ويدل على أنه جمع قولهم ثلاثة أشياء، والعدد من الثلاثة إلى العشرة لا يضاف إلا إلى جمع وإثبات الهاء في العدد المضاف إليها في قولك ثلاثة أشياء، ولو كانت مؤنثة لوجب أن يقال ثلاث بغير هاء وأجيب بأن ما ذكره من الشبه باطل بنظائره نحو أبناء وأسماء. قال الزجاج: أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائي خطأ وألزموه أن لا يصرف أبناء وأسماء، وبأن أشياء جمع معنى لكونها اسم جمع فجاز إضافة العدد إليها كما في ثلاثة نفر وتسعة رهط؛ لأن هذه وإن كانت مفردة من حيث اللفظ فهي مجموعة من حيث المعنى فكذلك أشياء، ولذلك ثبتت أيضاً الهاء لأنها في المعنى جمع شيء فصار إضافة العدد إليها بمنزلة إضافته إلى الجمع مثل ثلاثة أثواب.

قوله: **(الأول منع الصرف من غير علة)** لأن الهمزة الثانية عنده لام الفعل لا ألف التأنيث؛ لأن وزنها عنده أفعال فيلزم منع الصرف بغير علة.

شيِّئ كبيِّن وليِّن، فخفف كهذين، ثم جُمع على أفعلاء كأبيناء، والبيناء، فقالوا أشيئاء، فحذفت الهمزة الأولى، وهي لام الكلمة تخفيفا؛ كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف، فوزنها أفعاء، ورُدَّ بأنه لو كان أصل شيء شيئاء، لكان الأصل أكثر استعمالا، كما أنّ بيِّناً مشدداً أكثر استعمالا من بيْن مخففا، وبأنّ حذف الهمزة في مثل أشيئاء غير ثابت، وما علل به حذفها غير معروف، وبأن تصغيرها على أُشيَّاء يمنع من ذلك، لأنّ جمع الكثرة إذا أُريد تصغيره، ولم يكن لمفرده جمع قلة، وجب رده إلى المفرد وتصغيره، ثم جمعه جمع السلامة، ولأنها تجمع على أشاوَى، وغيرها مما مرّ، ولا يلزم المحققين شيء من ذلك، لأنّ منع صرفها لألف التأنيث، وتصغيرها على أُشيَّاء لأنها اسم جمع،

. . . .

جار

والثاني: أنها جمعت على أشاوى، وأفعال لا يجمع على أفاعل.

ويلزم الفراء مخالفة الظاهر من وجوه:

الأول: أنه لو كان أصل شيء شيئاً، كبين، لكان الأصل شائعاً كثيراً، ألا ترى أن بينا أكثر من بين، وميتاً أكثر من ميت. والثاني: أن حذف الهمزة في مثلها غير جائز؛ إذ لا قياس يؤدي إلى جواز حذف الهمزة إذا اجتمع همزتان بينهما ألف.

والثالث: تصغيرها على أشيآء، فلو كانت أفعلاء لكانت جمع كثرة، ولو كانت جمع كثرة؛ لوجب ردها إلى المفرد عند التصغير إذ ليس لها جمع قلة.

والرابع: أنها تجمع على أشاوى، وأفعلاء لا يجمع على أفاعل، ولا يلزم سيبويه

نقره

. . . .

قوله: (**لا يجمع على أفاعل**) بل على أفاعيل كأنعام.

قوله: (**ويلزم الفراء مخالفة الظاهر من وجوه**) رد مكي مذهب الفراء من وجه آخر فقال إنه يلزم منه عدم النظير إذ لم يقع أفعلاء جمعاً لفعيل قال وهين واهوناء شاذ لا يقاس عليه انتهى، وما ذكروه من الشذوذ صرح به ابن هشام وغيره قال أبو حيان، والقياس هو في مثل ميت وموتى، لكن ما سيأتي في الجمع يقتضي خلاف ما ذهبوا إليه.

قوله: (**إذ لا قياس يؤدي إلى جواز حذف الهمزة إذا اجتمع همزتان بينهما ألف**) يريد في مثل أشياء، أي وإنما القياس في تخفيف أولاهما بإبدالها ياء وقولي في مثل أشياء مخرج لما إذا اجتمع همزتان وكان ما قبلهما ساكناً يصح النقل إليه كما في شيا فإنه يجوز حينئذٍ حذف أولاهما بأن تنقل حركتها إلى الساكن قبلها فتسقط لالتقاء الساكنين.

قوله: (**لكانت جمع كثرة**) لأنها ليست جمع قلة.

قوله: (**ولو كانت جمع كثرة لوجب ردها إلى المفرد**) سيأتي في الجمع أن جمع الكثرة لا يصغر على بنائه للتنافي بين الكثرة ومعنى التصغير بل يجب رده إلى مفرده، إن لم يكن لذلك

قن لا جمع كما مر، وجمعها على أشاوَى لأنها اسم على فعلاء، فتجمع على فعالى، كصحراء وصحارى، غايته أن يلزمهم القلب، وهو كثير، هذا وللفراء أن يُجيب عن الأول بأن شيء فرع وإنما كثر استعماله لخفته.

وبما قررته عُلم أنَّ قول المصنف على الأصح متعلق بيعرف على ما مر، فالأصح واقع على قول المحققين، ويجوز تعلقه بأداء، ورجحه الجاربردي، أي ويعرف القلب بأنه لو لم يقدر لأدّى على الأصح إلى منع الصرف بغير علة، فالأصح واقع على قول الكسائي، والمراد أنه أصح من قول الفراء، لأنه ماشٍ في الزِّنة على ظاهر لفظ شيء، إذ

. . . .

شيء من ذلك؛ لأن منع الصرف لأجل ألف التأنيث وتصغيرها على أشيآء؛ لأنها اسم جمع لا جمع، وجمعها على أشاوى؛ لأنها اسم على وزن فعلاء فيجمع على فعالى: كصحراء وصحارى. قال في "الصحاح": أصل أشاوى أشائي قلبت الهمزة ياء فاجتمعت ثلاث ياآت فحذفت الوسطى، وقلبت الأخيرة ألفاً، وأبدلت من الأولى واواً.

. . . .

المفرد جمع قلة وإليه أو إلى جمع القلة إن كان له ثم يصغر ثم يجمع إذا رد إلى المفرد جمع السلامة بالواو والنون أو الألف والتاء، فيقال في تصغير مساجد مسيجدات وفي تصغير غلمان غليمونَ أو غليمة وحينئذٍ فلو صح ما ذهب إليه الفراء لوجب أن يقال في تصغير أشياء شييات لا أشياء ولا يرد هذا الوجه على الكسائي؛ لأن أشياء عنده جمع قلة.

قوله: **(لأنها اسم على فعلاء فيجمع على فعالي كصحراء على صحاري)** قالوا في جمع صحراء صحاري بفتح الراء وبكسرها مع تخفيف الياء وتشديدها، وهذا الأخير محفوظ لا يقاس عليه وإنما يجيء غالباً في الشعر وهو مع ذلك الأصل للأخيرين؛ لأنك إذا جمعت صحراء أدخلت بين الحاء والراء ألفاً وكسرت الراء كما تكسر ما بعد ألف الجمع في كل موضع نحو مساجد فتنقلب الألف التي بعد الراء ياء لانكسار ما قبلها وتقلب الثانية التي للتأنيث أيضاً ياء وتدغم الأولى فيها ثم أنهم آثروا التخفيف فحذفوا أحد الياءين فمن حذف الثانية.

قال الصحاري بالكسر، ومن حذف الأولى قال: الصحاري بالفتح وإنما فتح الراء وقلب الياء ألفاً لتسلم من الحذف عند التنوين فظهر بهذا أن الأصل الصحاري، ثم الصحاري ثم الصحاري، هكذا قال المرادي وغيره، وبه يظهر موقع ما نقله الشارح عن الصحاح وأنه لا منافاة بينه وبين ما قبله فليتأمل.

قوله: **(قال في الصحاح أصل أشاوي أشائي)** قال في القاموس: الشيء معروف والجمع أشياء وأشيٰوات وإشاوات وأشاوي وأصله أشيايي بثلاث ياآت وقول الجوهري أصله أشائي بالهمز غلط؛ لأنه لا يصح همز الياء الأولى لكونها أصلاً غير زائدة كما تقول في جمع أبيات أبابيت فلا تهمز الياء التي بعد الألف وتجمع أيضاً على أشايا انتهى بحروفه.

. . . .

وَكَذَلِكَ الْحَذف كَقَوْلِك فِي قَاض: فاع، إِلَّا أَن يُبَيَّنَ فيهمَا.

[الصَّحِيح والمعتل]

وتنقسم إِلَى صَحِيح ومعتل، فالمعتل..............

جا قوله: **(وكذلك)** أي: كالقلب الحذف في أنه يوزن باعتبار ما صار إليه، فيقال في قاض: فاع، إلا إذا أريد البيان في المقلوب والمحذوف بأن يقال أصله كذا، فيقال: وزن أيس في الأصل فعل، ووزن قاض فاعل.

[الصَّحِيح والمعتل]

قوله: **(وتنقسم)** أي: تنقسم الأبنية إلى صحيح ومعتل؛ ....

قره أشاوي؛ لأن فعلاء يجمع على فعالى كصحراء وصحارى **(وكذلك الحذف)** فإنه إن حذف شيء من الموزون حذف أيضاً من الزنة ما يقابله **(كقولك في)** وزن **(قاض فاع)** فكما حذف اللام من قاض حذف من فاعل **(إلا أن يبين فيهما)** أي في المقلوب والمحذوف بأن يقال وزنهما في الأصل كذا فيقال وزن آدر في الأصل افعل ووزن قاض فاعل.

[الصَّحِيح والمعتل]

وتنقسم أبنية الاسم والفعل **(إلى صحيح ومعتل فالمعتل..............)**

لُ قوله: **(وكذلك أي كالقلب)** وهو إشارة إلى قوله إن كان قلب في الموزون فيكون تقدير الكلام فإن كان قلب في الموزون قلبت الزنة مثلها وإن كان حذف في الموزون حذفت الزنة مثلها.

[الصَّحِيح والمعتل]

قوله: **(تنقسم الأبنية إلى صحيح ومعتل)** ظاهره أن المضاعف والمهموز من الصحيح وهو اصطلاح البعض فالسالم أخص منه مطلقاً وعند آخرين ونقل عن الجمهور أنه ما سلمت حروفه الأصلية من حروف العلة والهمزة والتضعيف كالسالم فهما متساويان وقوله من حروفه

قف شيء وأشياء بمنزلة شيخ وأشياخ، بخلاف قول الفراء (وكذلك) أي وكالقلب في الزِنة (الحذف)، فكما يُقلب فيها ما يقلب في الموزون، كذلك يحذف منها ما يُحذف منه لِما مرّ (كقولك في قاضٍ فاعٍ) بحذف اللام في الزِّنة كما حذفت في الموزون، ويجعل إعرابها رفعا وجرا تقديراً، مثل إعرابه، ولا يعدل عن ذلك في القلب ولا في الحذف، (إلّا أنْ يُبَيَّن فيهما) الأصل، فيقال حينئذ في القلب وزن آدر في الأصل أفعُل، وفي الحذف وزن قاضٍ في الأصل فاعل.

[الصَّحِيح والمعتل]

وتنقسم أي الأبنية أسماء كانت أو أفعالا (إلى) قسمين: (صحيح ومعتل، فالمعتل

مَا فِيهِ حرف عِلّة، وَالصَّحِيح بِخِلَافِهِ، فالمعتل بِالْفَاءِ مِثَال، وبالعين أجـوف. . . . .

لأنه إما أن يكون حرف من حروفه الأصول حرف علة أو لا، وأقسام المعتلات سبعة؛ لأنه إما أن يتعدد فيه حرف العلة أو لا، فإن لم يتعدد فإما أن يكون فاء أو عيناً أو لاماً، فإن كان فاء يسمى مثالاً لمماثلته الصحيح في الصحة، وإن كان عيناً يسمى أجوف؛ لأن اعتلاله من وسط الذي هو كالجوف وذا الثلاثة لكون ماضيه على ثلاثة أحرف إذا أخبرت عن نفسك، وإن كان لا ما يسمى ناقصاً . . . .

ما فيه) أي في حروف أصوله **(حرف علة)** وهو الواو والياء والألف وإنما سميت حروف علة؛ لأنها تتغير بالحذف والقلب والإسكان، ولا تصح ولا تبقى على حال عند مجاورتها لما يخالفها من الحركة والحرف، فهي كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالاً بحال، وإنما قلنا في حروف أصوله ليدخل فيه نحو عدّ وبع وليخرج عنه نحو زمان وظريف وعجوز **(والصحيح بخلافه)** وهو الذي لا يكون في حروف أصوله حرف علة ويدخل في تعريف الصحيح المهموز والمضاعف **(فالمعتل)** وهو على ما ذكره خمسة أنواع **(بالفاء)** وحده **(مثال)** لمماثلته الصحيح في الماضي واسم المفعول والمفعول في عدم الإعلال نحو وعد واعد موعود مثل ضرب ضارب بمضروب أو المماثلة أمر الأمر من الأجوف في الزنة نحو عد كما تقول بع **(و)** المعتل **(بالعين أجوف)** وإنما سمي بذلك

الأصول ذكره ليخرج عن المعتل نحو ضاضرب ومضروب. قوله: **(من حروفه الأصول)** وإنما قيد بالأصول ليخرج نحو يضرب ويدخل نحو ضرب ووعد ورمى. قوله: **(فإن كان فاء يسمى مثالاً)** قال الشريف في اصطلاح المتقدمين. قوله: **(لمماثلته الصحيح في الصحة)** ألا يرى أنك إذا قلت وعد ويئس كانت الواو والياء بمنزلة الحرف الصحيح في تحمل الحركة وإثباتها وترك إعلالها وفيه نظر لحذفه في مثل يعد وقلبه في مثل وجاه إلى التاء حيث قبل تجاه وغير ذلك إلا أن يقال غالباً فلا يرد ض. قوله: **(لكون ماضيه على ثلاثة أحرف)** أي نحو قلت وبعث فإنه وإن كان جملة إلا أن أهل التصريف يسمونه فعل الماضي للمتكلم.

ما فيه) أي في أصوله (حرف علة)، وهو الألف والواو والياء، (والصحيح بخلافه)، وأقسام المعتل سبعة، لأنّ حرف العلة فيه إمَّا أن يتعدد، أو لا، فإن لم يتعدد فإمَّا أن يكون فاء، أو عينا أو لاما، وإنْ تعدد، فإما أن يكون اثنين أو ثلاثة، كواو وياء لاسمي الحرفين، ولم يذكره لقلته، وإذا كان اثنين فإمَّا أن يفترقا، أو يقترنا، وإذا اقترنا فإما أن يكون فاء وعينا، أو عينا ولاما، فالمجموع سبعة، (فالمعتل بالفاء) كوعد ويمن (مثال)، أي يسمى به لمماثلته الصحيح في احتماله الحركات والأجوف في زِنة الأمر، نحو عِد كبع (و) المعتل (بالعين) كقال وباع (أجوف)، أي يُسمى به لخلو ما هو كالجوف له من

وَذُو الثَّلَاثَة، وباللام مَنْقُوص وَذُو الْأَرْبَعَة، . . . .

لنقصانه عن قبول بعض الأعراب، وذا الأربعة؛ لكونه على أربعة أحرف إذا أخبرت عن نفسك، فإنه لما صار في الأجوف إلى ثلاثة أحرف، ففي الناقص أولى لكون حرف العلة في الآخر الذي هو محل التغيير، وكأنه خالف ذلك الأصل، فسمي باسم مستأنف، ولا يرد الصحيح نحو: ضربت؛ لأنه على الأصل، وسلم عن المنافي، وإن تعدد فيه حرف العلة، فإما أن يكون اثنين أو أكثر، فإن كان أكثر فهو كواو وياء لاسمي الحرفين ولم

لمشابهته ما لا جوف له بسبب ذهاب جوفه كثيراً (**وذو الثلاثة**) لأنه في حكاية النفس من الماضي على ثلاثة أحرف نحو قلت وإنما اعتبر حكاية النفس لأن الغالب عند التصريفي الابتداء بها عند تصريف الماضي والمضارع والأجوف فيها على ثلاثة أحرف فسمي لذلك ذا الثلاثة (**و**) المعتل (**باللام منقوص**) لنقصان حرف الأخير في الوقف والجزم نحو أغز ولم يغز (**وذو الأربعة**) لأنه في حكاية النفس على أربعة أحرف نحو دعوت

قوله: (**لنقصانه عن قبول بعض الإعراب**) أي كالرفع في نحو يرمي والرفع والجر في مثل القاضي، والثلاثة في مثل يخشى. قوله: (**إذا أخبرت عن نفسك**) هذا ليس بقيد؛ لأن المخاطب كذلك نحو قلت بفتح التاء وكسرها، ولهذا قال في الشرح المنسوب إلى المصنف إذا أخبرت عن نفسك ونحوه، ولو قال الشارح ونحوه لكان أولى لئلا يتوهم أنه قيد.

قوله: (**لنقصانه عن قبول بعض الإعراب**) ألا يرى أنك إذا قلت قاض لم يقلب من الإعراب إلا النصب وينقص منه الرفع والجر، وكذا في الفعل نحو يخشى ويرمي فإن آخره لا يقبل الحركة أو لحذف لامه كثيراً كلم يرم.

قوله: (**فإنه لما صار**) هذا تعليل لكونه على أربعة علة؛ لأنه سمي ذا الأربعة تأمل.

قوله: (**ولا يرد الصحيح نحو ضربت**) جواب عن سؤال مقدر وتوجيهه أن يقال إذا كان سبب تسمية الناقص ذا الأربعة كونه على أربعة أحرف إذا أخبرت عن نفسك يجب أن يكون ضربت ناقصاً لكونه على أربعة أحرف إذا أخبرت عن نفسك ض. قوله: (**وسلم عن المنافي**) بخلاف الناقص فإنه ما سلم عن المنافي؛ لأن الأجوف مناف له إذا أخبرت عن نفسك لأنك تقول بعت على ثلاثة أحرف ودعوت على أربعة أحرف مع أن الناقص أولى بأن يكون على ثلاثة أحرف لكون حرف العلة في آخر الكلمة الذي هو محل التغيير.

قوله: (**لإسمي الحرفين**) أي الواو على ثلاثة أحرف ومجموعها حرف علة وهو اسم لو وهو حرف وكذلك الياء فإن مجموع حروفها حرف علة وهو اسم لي وهو حرف أيضاً.

الصحة، (وذو الثلاثة) أي يُسمى به أيضاً، لكون ماضيه على ثلاثة أحرف، إذا أخبرت عن نفسك، نحو قلتُ وبعتُ، (و) المعتل (باللام) كغزا ورمى (منقوص)، أي يُسمى به؛ لنقصان آخره عن بعض الحركات، (وذو الأربعة) أي يُسمى به أيضاً، لكون ماضيه على

وبالفاء وَالْعين أَو بِالْعينِ وَاللَّام لفيف مقرون، وبالفاء وَاللَّام لفيف مفروق.

نك يذكره المصنف لقلته وإن لم يكن أكثر، فإما أن يفترقا أو يقترنا، فإن افترقا سمي لفيفاً مفروقاً لالتفاف حرفي العلة فيه وافتراقهما، وإن اقترنا فإما أن يكون في الفاء والعين كـ: ويل ويوم، ولا يبنى منه فعل أو في العين واللام كشوى يسمى لفيفاً مقروناً لالتفاف حرفي العلة فيه مع الاقتران.

زك (و) المعتل (**بالفاء والعين**) نحو وبل ويوم لا يجئ في الفعل (**أو بالعين واللام**) نحو طوى (**لفيف مقرون**) لالتفاف حرفي العلة فيه مع اقترانهما (و) المعتل (**بالفاء واللام**) لفيف (**مفروق**) لالتفافهما مع افتراقهما نحو وقى.

لك قوله: (**ولم يذكره المصنف لقلته**) قال التفتازاني وغيره: لم يأت في الكلام من هذا النوع إلا مثالان وهما واو وياء فإتيان الشارح بالكاف للنظر إلى الأفراد الذهنية كما سيأتي نظيره في كلامه وسيأتي أول الإعلال بيان ما تركب منه الأسماء المذكورات وفاقاً وخلافاً.

قوله: (**كويل ويوم**) لم يأت مما فاؤه واو وعينه ياء إلا أربعة هي ويل وويح وويس وويب وهذه كلمة عذاب كويل وكل من الأخيرين كلمة رحمة ولم يأت من عكسه إلا يوم ويوح بضم الياء ومهملة من أسماء الشمس، وقيل إنما هو بموحدة ولم يجئ مما فاؤه وعينه ياآن إلا بين متحركة وهي كما في القاموس عين أو واد بين ضاحك وضويحك وهما جبلان بأرض الفرس.

قوله: (**ولا يبنى منه فعل**) توجيهه في كتاب التعريف قال أبو حيان: وما أنشدوه من قوله:

تَـوَيَّـلَ إذا مـلأت يـدي وكـفـي وكـا نـت يـمـيـنـي لا تُـعَـلّـلُ بـالـقَـلِـيـل

شاذ نادر. وأما قوله[1]: [الهزج]

فَمَا وَالَ وَلا وَاحَ وَلا وَاسَ أَبُـو هِـنْـدِ

فمصنوع. قوله: (**أو في العين واللام**) جاء منه ما عينه واو ولامه ياء كشوى وما عينه ولامه ياآن كحيي وما عينه ولامه واوان إلا أن فعله لا يكون إلا مكسور العين كقوي ولم يجئ عكس الأول وسيأتي الكلام عليه في أول الإعلال.

قـ أربعة أحرف، إذا أخبرت عن نفسك، نحو غزوت، ورميتُ، قال السعد التفتازاني: فإنْ قيل هذه العلة موجودة في كل ما هو على ثلاثة أحرف، غير الأجوف من المجردات، قلت: هو في غير ذلك على الأصل، بخلاف الناقص، فإن كونه على ثلاثة أحرف هنا أولى منه في الأجوف، لكون حرف العلة في الآخِر، الذي هو محل التغيير، فلمَّا خالف وبقي على الأربعة سُمي بذلك، وأيضاً تسمية الشيء بالشيء لا تقتضي اختصاصه، (و) المعتل (بالفاء والعين) كويل ويوم، ولا يجيء في الفعل، وليس في كلامهم اسم اجتمع في أوله ياءان إلّا بين اسم بلد، (أو بالعين واللام) كقَوِيَ وحَوِيَ (لفيف مقرون)، أي يُسمى به لالتفاف، أي اجتماع حرفي العلة فيه، واقترانهما لعدم الانفصال بينهما، يُقال للمجتمعين من قبائل شتى: لفيف، (و) المعتل (بالفاء واللام) نحو وقى لفيف (مفروق)، أي يُسمى به لالتفاف حرفي العلة فيه، وافتراقهما.

(١) انظر: المزهر ٢/ ٤٨، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٤٥.

[أبنية الاسْم الثلاثي الْمُجَرّد]

وللاسم الثلاثي الْمُجَرّد عشرَة أبنية، وَالْقِسْمَة تَقْتَضِي اثْنَي عشر

[جار]

[أبنية الاسْم الثلاثي الْمُجَرّد]

قوله: (**وللاسم الثلاثي**) قدم الثلاثي المجرد؛ لكونه أكثر استعمالاً وأخف وإنما تقتضي القسمة اثني عشر؛ لأن الفاء يكون مفتوحاً ومضموماً ومكسوراً والعين كذلك، وساكناً واللام محل الإعراب لا يقسم إلا وزان باعتباره، فالحاصل من ضرب الثلاثة في الأربعة اثني عشر سقط فعل بضم الفاء وكسر العين وبالعكس استثقالاً للنقل فيهما من الضمة إلى الكسرة، أو بالعكس؛ لأنهما حركتان ثقيلتان متباينتان في المخرج، لكن الأول أخف؛ لأن فيه انتقالاً من الأثقل وهو الضم للاحتياج فيه إلى تحريك العضلتين إلى ما دونه في الثقل وهو الكسر؛ إذ لا يحتاج فيه إلا إلى تحريك عضلة واحدة، وعلم منه أن الفتح أخف منهما إذ لا يحتاج فيه إلى تحريك العضلة، ولذا وضعوا البناء الأول

[جي]

[أبنية الاسْم الثلاثي الْمُجَرّد]

(**وللاسم الثلاثي المجرد**) لا المزيد فيه (**عشرة أبنية**) بحسب الاستعمال (**والقسمة**) العقلية فيه (**تقتضي اثنى عشر**) بناء لأن الفاء له ثلاثة أحوال الفتحة والضمة والكسرة ولا يكون له سكون لتعذر الابتداء بالساكن أو لتعسره عند البعض، وللعين الحركات الثلاث والسكون والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر وإنما لم تعتبر

[حا]

[أبنية الاسْم الثلاثي الْمُجَرّد]

قوله: (**سقط فعل وفعل**) ذهب ابن مالك إلى أن فعلاً بضم الفاء وكسر العين ليس بمهمل بل قليل، قال إن أكثر النحويين لم يعتدوا به في الأسماء لعلمهم أنه في الأصل مقصود به اختصاص الفعل الذي لم يسم فاعله.

قوله: (**متباينان في المخرج**) مخرجاهما مخرجا الواو والياء، وقوله للاحتياج تعليل لكون الضم أثقل، والعضلة قال الجوهري: كل لحمة مجتمعة مكتنزة في عصبة، ويقال ما أعبأ بفلان أي ما أبالي ومعرض بكسر الميم وفتح الراء.

[نقا]

[أبنية الاسْم الثلاثي الْمُجَرّد]

(وللاسم الثلاثي المجرد عشرة أبنية، والقسمة) العقلية بعد التزام تحريك الفاء، لتعذر الابتداء بالساكن أو تعسره، وبعد ترك اللام، لكونها محل الإعراب (تقتضي) أن تكون أبنيته (اثني عشر) بناءً، حصلت من ضرب أحوال الفاء، وهي الحركات الثلاث

بناءً، سقط مِنْهَا (فُعِلٌ وَفِعُلٌ) استثقالا، . . . .

في الفعل عند الاحتياج. وأما نحو: يضرب، وإن كان فيه انتقالاً من الكسرة إلى الضم فلم يعبأوا به؛ لأن الضم في معرض الزوال بالناصب والجازم.

وأورد على البناء الأول الدئل، وأجيب بأنه اسم قبيلة فهو من الأعلام المنقولة من الفعل؛ لأنه اسم لأبي الأسود الدئلي، وإن سلم أنه اسم لدويبة شبيهة بابن عرس كما زعم

حركات اللام وسكونها لأنها محل الإعراب ولا تقسم الأوزان باعتبار حركته وسكونه **(سقط)** من الاثني عشر بناء بناآن **(فعل)** بضم الفاء وكسر العين **(وفعل)** بكسر الفاء وضم العين **(استثقالاً)** للخروج من الضمة إلى الكسرة وبالعكس لأنهما حركتان ثقيلتان

قوله: **(وأما نحو يضرب)** جواب سؤال مقدر وهو أن النقل من الكسرة إلى الضمة ثقيل فما تقول في يضرب فإن فيه ذلك.

قوله: **(فهو من الأعلام المنقولة)** أي والأعلام لا يثبت بها أصول الأبنية؛ لأنه قد يسمى بالفعل والحرف والصوت وغير ذلك مما يجيء على غير وزن الأسماء.

قوله: **(لأنه اسم لأبي الأسود الدئلي)** المراد أنه اسم لقبيلة إليها ينسب أبو الأسود وهو ظالم بن عمرو بن حلس بن فغاثة بن عدي بن الدئل بن بكر بن كنانة وعبارة الجوهري قال أحمد بن يحيى لا نعلم اسماً جاء على فعل غير هذا الاسم يعني الدئل. قال الأخفش: وإلى المسمى بهذا الاسم نسب أبو الأسود الدئلي إلا أنهم فتحوا الهمزة على مذهبه في النسبة استثقالاً لتوالي الكسرتين مع ياثي النسب كما ينسب إلى نمر نمري، وربما قالوا أبو الأسود الدولي بقلب الهمزة واواً؛ لأن الهمزة إذا انفتحت وكانت قبلها ضمة فتخفيفها أن تقلبها واواً محضة كما قالوا في جؤر جور وفي مؤن مون انتهت لكن قال في القاموس نقلاً عن شرح اللمع للأصبهاني أبو الأسود إنما هو دئلي بكسر الدال وفتح الهمزة نسبة إلى ديل كعنب وهي قبيلة أخرى. قوله: **(لأبي الأسود الدئلي)** بفتح الهمزة في النسبة لا غير كنمرى في نمرى فراراً من اجتماع كسرتين وياءين.

قوله: **(وإن سلم إلى آخره)** فيه إشارة إلى دفع ما قيل أن الدئل اسم لدويبة شبيهة بابن عرس أيضاً أي فهو حينئذٍ من أسماء الأجناس والنقل لا يكون إلا في الأعلام فلا كفاية إلا في الجواب السابق وكذا الدفع أنا لا نسلم أن النقل لا يكون إلا في الإعلام، وقد ذهب السيرافي إلى أنه يجيء في أسماء الأجناس أيضاً كما جاء في الأعلام حكاه عنه المرادي وحكاه أبو

في أحوال العين الأربعة، وهي الحركات والسكون سقط منها (فُعِل وفِعُل)، بضم الفاء وكسر العين، وبالعكس؛ (استثقالا) للانتقال فيهما من الضمة إلى الكسرة وبالعكس، لأنهما حركتان ثقيلتان مُتباينتان المخرج، لكنّ الأول أخف، لأنّ فيه انتقالا من الأثقل، وهو الضم، للاحتياج فيه إلى تحريك العضلتين إلى ما دونه ثقلا، وهو الكسر، إذ لا

وَجُعِلَ الدئل مَنْقُولاً، . . . .

جـ بعضهم في قول كعب بن مالك يصف جيش أبي سفيان حين غزا المدينة[1]: [المنسرح]

جَاءُوا بِجَيْشٍ لَوْ قِيسَ مُعْرَسُهُ ... مَا كَانَ إلا كَمُعْرَسِ الدُّئِلِ

فَلِمَ لا يجوز أن يكون منقولاً من الفعل أيضاً وإن سلم لكنه شاذ. . . . .

ع متباينتان لكن فعل بضم الفاء وكسر العين أثقل من فعل لأن فيه انتقالاً من الأثقل وهو الضمة إلى ما دونه في الثقل وهو الكثرة، وإنما كانت الضمة أثقل لاحتياجها إلى تحريك عضلتين بخلاف الكسرة فإنها لا تحتاج إلا إلى تحريك عضلة واحدة، وأما نحو يضرب فإنه وإن كان فيه انتقال من الكسرة إلى الضمة إلا أنه لا يعتد به لأن الضمة عارضة وكذا نحو ضرب لأن البناء عارض لأنه مجهول ضرب، أو نقول لما كان آخره مبنياً على الفتح لم يستثقل هنا الخروج من الضمة إلى الكسرة استثقالاً حيث كان بعد الكسرة ضمة أو كسرة، فإن قلت: قد استعمل هذان البناآن نحو الدئل والحبك. فأجاب عنه بقوله: **(وجعل الدئل)** وهو علم لقبيلة **(منقولاً)** من الفعل من دأل إذا تحرك فيكون نحو ضرب

ك حيان أيضاً عنه لكن بلفظ زعم وللتوقف في ذلك تنزل الشارح عنه فسلم أنه لا يجوز وفي قوله أيضاً وإن سلم إشعار بالتوقف فيما زعمه بعضهم ولا وجه له فقد ذكره الجوهري وغيره وكذا الأخفش، قال: وبتلك الدويبة سميت قبيلة أبي الأسود يعني أن العلم المذكور منقول من اسم الجنس لا من الفعل ابتداء، والله تعالى أعلم. والمعرس في البيت بضم الميم وسكون المهملة وفتح الراء موضع التعريس وهو نزول القوم آخر الليل للاستراحة ويقال معرس أيضاً بتشديد الراء. قوله: **(كمعرس الدئل)** التعريس نزول القوم في السفر من آخر الليل للاستراحة، وأعرسوا لغة فيه قليلة والموضع معرس ومعرس.

قوله: **(وإن سلم لكنه شاذ)** يجب أن يقول مثل ذلك في ريم ووعل عند تسليم أن النقل لا يكون إلا في أسماء الأجناس فيدعي أنهما شاذان أيضاً، وقد حكى المرادي الجواب بذلك ثم قال وفيه نظر لأن سيبويه أثبت بناء الفعل بلفظ واحد وهو أيل وسيأتي ذكره انتهى، ولك أن

قـ يُحتاج فيه إلّا إلى تحريك عضلة واحدة، ولهذا وضعوا البناء الأول في الفعل عند الاحتياج إليه، لأنه لمَّا كان الفعل يسكن آخره كثيرا باتصال الضمير المرفوع، قاوم ذلك من الخفة ثقل البناء، وأمَّا نحو يضرِبُ مما فيه انتقال من الكسر إلى الضم، فلم يعبؤا به؛ لأنّ الضم في معرض الزوال بالناصب والجازم، وما ذكره من سقوط البناء الأول هو ما اختاره تبعا لجَمْع، وبعضهم قال بعدم سقوطه لثبوته، لكنه قليل، قال المرادي: وهو الظاهر، وأجابَ المُصنف عما أورده على عدم مجيء البنائين فقال: (وجُعِلَ الدُّئِل) بضم أوله، وكسر ثانيه لقبيلة يُنسب إليها أبو الأسود الدئلي، أو لدويبة شبيهة بابن عرس (منقولا) من دُئِل المبني للمفعول من دأل يدأل دَأْلا ودَأَلاناً، أي مشى

(١) قائله: هو كعب بن مالك الأنصاري يصف جيش أبي سفيان حين غزا المدينة، بالقلة والحقارة، وهو من المنسرح. اللغة: "لو قيس" أي: لو قدر "معرسه" - بضم الميم وسكون العين وفتح الراء - وهو المنزل الذي ينزل به الجيش "الدئل" - بضم الدال وكسر الهمزة - دويبة صغيرة =

والحِبُك إن ثَبت فعلى تدَاخل اللغتين.................

وأورد على البناء الثاني: الحبك بكسر الفاء وضم العين، وجوابه: منع ثبوته إذ المشهور بالكسرتين أو الضمتين، وإن ثبت فهو محمول على التداخل، فإن المتكلم لما تلفظ بالحاء المكسورة من اللغة الأولى غفل عنها، وتلفظ بالباء المضمومة من اللغة الثانية،

أن سمي به. فإن قلت: إذا كان اسما لدويبة شبيهة بابن عرس يكون اسم جنس لا علما وحينئذ لا يكون منقولا لأنه لا ينتقل من الفعل إلى اسم الجنس. قلنا: لا نسلم أنه حينئذ يكون اسم جنس وإنما يكون علم جنس كأسامة، أو نقول لا نسلم أنه حينئذ لا يكون منقولاً من الفعل أو نقول أنه على تقدير كونه اسم جنس يكون شاذ إلا يعتد به **(والحبك أن ثبت)** فمحمول **(على تداخل اللغتين)** بالضمتين والكسرتين.

تقول ليس في إثبات بناء الفعل مخالفة قياس بل القياس يقتضيه؛ لأن اجتماع الكسرتين أسهل من توالي الضمتين فلا وجه للحكم على أيل بالشذوذ بخلاف ذلك البناء فإن القياس يمنعه لما فيه من ثقل الانتقال من الضم إلى الكسر كعكسه كذا ظهر لي ثم رأيت في إيجاز التعريف لابن مالك أن أكثر النحويين لم يعتدوا لهذا البناء في الأسماء لعلمهم أنه في الأصل مقصود به اختصاص الفعل الذي لم يسم فاعله واعتدوا بموازن فعل على قلته؛ لأنه لم يوجد في غير الأسماء؛ ولأنه لا مانع له من نفسه إذا الكسرتان أقل ثقلاً من الضمتين وذو الضمتين في الكلام كثير فذو الكسرتين حقيق بكثرة النظائر إلا أنه قلت نظائره اتفاقاً فلم يسمع إلا التسليم انتهى. قوله: **(وأورد على البناء الثاني الحبك)** نقلت القراءة بهذا اللفظ في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾ [الذاريات: ٧] عن الحسن وأبي مالك الغفاري.

قوله: **(وإن ثبت فهو محمول على التداخل)** هذا تخريج ابن جني وذكره ابن عطية وغيره واستبعده الفارسي؛ لأن التداخل إنما يكون في كلمتين.

قال في شرح "الكافية": هذا التوجيه لو اعترف به من عزيت القراءة إليه لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما يسمع منه لإمكان عروض ذلك له، وذكر أبو حيان تخريجاً آخر، فقال الأحسن: عندي أن يكون مما اتبع فيه حركة الحاء لحركة تاء ذات في الكسر ولم يعتد باللام الساكنة؛ لأن الساكن حاجز غير حصين ولم يعترضه من بعده

مشي المثقل بحمل شيء ثقيل، بأن تتقارب خطاه بالهيئة، وبمثل هذا يُجاب عما قيل إنه جاء أيضاً رُئم للاست، ووُعل لغة في الوَعِل مِن رُئم القدح، أي أصلح، ووُعِل أي التُجئ إليه (والحِبُك) بكسر الفاء وضم العين، لتكسُّر كل شيء، كالرمل والماء إذا مرّت بها ريح (إن ثبت) محمول (على تداخل اللغتين)، إذ المعروف أنه جاء بكسرتين وبضمتين، وإنْ كانت الأولى غير فصيحة، فلمّا تلفظ المتكلم بالحاء مكسورة من اللغة

= شبيهة بابن عرس. المعنى: لو قدر مكانهم عند تعريسهم كان كمكان الدئل عند تعريسها.

فِي حـرفـي الْكَـلِمَـة، ....

والحبك تكسر كل شيء كالرمل والماء إذا مرت بهما الريح. وإنما قال في حرفي الكلمة؛ لأن التداخل يكون في كلمتين أيضاً، وهذا أكثر كما قالوا: قنط يقنط، مثل: ضرب يضرب، وقنط يقنط، مثل: علم يعلم، ثم قالوا: قنط يقنط بالكسر أو بالفتح فيهما، علم أن الماضي من إحداهما والمضارع من الأخرى، قيل: جاء رئم للاست ووُعِلَ لغة في الوَعِل[1]. وأجيب بأنهما من الأجناس المنقولة من الأفعال كتنوط، وتبشر لطائرين، قال الأصمعي: إنما سمى تنوطاً؛ لأنه يدلي خيوطاً من شجرة ثم يفرخ فيها.

قال ابن جنى: إنهما لغتان بمعنى و هو تكسر كل شيء كالرمل والماء إذا مرت بهما الريح وفيه نظر؛ لأنه بالضمتين جمع الحباك وبالكسرتين إن ثبت مفرد والتداخل إنما يتحقق إذا اتحد معناهما **(في حرفي الكلمة)** وهما الحاء والباء فإن المستعمل أراد

وفيه عندي نظر لأن أداة التعريف كلمة منفصلة، ومن ثَمَّ امتنع القراء من ضم أول الساكنين اتباعاً لضم ثالثه في نحو أن الحكم، و﴿قُلِ الرُّوحُ﴾ [الإسراء: ٨٥]، و﴿غُلِبَتِ الرُّومُ﴾ [الروم: ٢] ولم يلحقوها بـ﴿قل انظروا﴾ [يونس: ١٠١]، ﴿وإن الحكم﴾ [الأنعام: ٥٧] ونحوهما فالساكن المذكور حاجز حصين لما ذكر على أنه لا تجري في غير الآية ونحوها فالأحسن الجواب بأن كسر الحاء مع ضم الباء شاذ.

قوله: **(قيل جاء رئم)** هو براء وهمزة قال في القاموس: الإست وموضع، وقال الوعل بالفتح وككتف وديل وهذا نادر تيس الجبل.

قوله: **(وأجيب بأنهما من الأجناس المنقولة من الأفعال)** أي فهما منقولان من مجهول ريم الشيء كسمع أحبه وألفه أو رئم القدح كمنع أصلحه ومن مجهول وعل إليه لجأ، والتنوط كتكرم، والتنوط بضم التاء وكسر الواو طائر يدلي خيوطاً من شجرة وينسج عشه كقارورة الدهن منوطاً بتلك الخيوط كذا في القاموس، قال والتبشر بضم التاء والباء وكسر الشين المشددة وبخط الجوهري الباء مفتوحة طائر يقال له الصقارية.

الأولى، غفل عنها، وتلفظ بالباء مضمومة من الثانية، وقال (في حرفي الكلمة)، لأنّ التداخل يكون في كلمتين أيضاً، وهو أكثر، كما قالوا: قَنَط يقنِط، كضرب يضرب، وقنِط يقنَط، كعَلِم يعْلَم، ثم لمَّا قالوا قنِط يقنِط بالكسر أو بالفتح فيهما، عُلِم أنّ الماضي من إحداهما، والمضارع من الأخرى، وأجاب بعضهم بأن ما أورد شاذ، بل قيل إنّ الحِبَك لحن، وإليه يشير قول المصنف: إنْ ثبت، وبما تقرر عُلِم أنّ أبنية الثلاثي

---

(١) الوَعِل بكسر العين: الأَرْوَى، وجمعه: وُعُولٌ وأَوْعَالٌ. والوَعْلُ بسكون العين: المَلْجَأُ قاله الأصمعي.

وَهِي: فَلْسٌ وَفَرَسٌ وكتف وعَضُد وَحِبْر وعنب وإبل وقُفْل وصُرد وعُنُق.

ثم بدأ في التمثيل بالمفتوح الفاء مع الأربعة في العين ثم بالمكسور مع الثلاث ثم بالمضموم كذلك، وسقط ما فيه النقل من الضمة إلى الكسرة وعكسه لما مر وذكر لكل واحد مثالاً من الأسماء، ونحن نذكر من الصفات على ذلك الترتيب وهي صعب وبطل وحذر، وطمع من طمع طمعاً، فهو طمع وطمع. وصفر وزيم أي متفرق، وبلز أي: ضخم ومر ولكع أي لئيم، وسرح يقال: ناقة سرح، أي سريعة.

أن يقول الحبك بالكسرتين فلما كسر الحاء غفل عنها وذهب إلى اللغة المشهورة وهي الحبك بالضمتين فترك الحاء مكسورة وضم الباء، وإذا كان من التداخل لا يكون موضوعاً مستعملاً فلا يرد النقض به (**وهي**) أي الأبنية العشرة وابتدأ في التمثيل بالمفتوح الفاء مع الأحوال الأربع في العين، ثم بالمكسور مع الأحوال الثلاث في العين، ثم بالمضموم كذلك (**فَلْسٌ وَفَرَسٌ وكتف وعَضُد وَحِبْر وعنب وإبل وقُفْل وصُرد وعُنُق**

قوله: (**ثم بدأ في التمثيل**) وإنما راعى هذا الترتيب؛ لأن بعض الأبنية العشرة أكثر دوراناً في الكلام من بعض بحسب الثقل والخفة فما هو على وزن فعل أي بسكون العين وفتح الفاء أكثر استعمالاً لاشتماله على خفتين فلهذا بدأ ثم أتى على هذا الترتيب.

قوله: (**وزيم**) هو بزاي ومثناة تحتية مثال الفعل بكسر الفاء وفتح العين صفة وشاهده قول النابغة[1]: [البسيط]

بَـاتَــتْ ثَــلَاثَ لَـيَـالٍ ثُــمَّ وَاحِـدَةً ... بِـذِي الْـمَـجَـازِ تُـرَاعِـي مُـنْـزِلاً زِيَـمَـا

أي: متفرق النبات وهو مستدرك على قول سيبويه لا نعلمه أي فعلاً جاء صفة إلا في حرف معتل يوصف به الجمع وهو قوم عدي، ومما استدرك عليه أيضاً قيما وسوى لكن أجيب عن إيرادهما بأن قيما في الأصل مصدر مقصور من قيام ولولا ذلك لقيل قوماً؛ لأنها من ذوات الواو لا تقلب الواو ياء إذا كانت متحركة عيناً في مفرد لانكسار ما قبلها إلا بشرط أن يكون بعدها ألف ويكون في مصدر لفعل اعتلت عينه نحو قام قياماً فدل انقلاب الواو ياء في قيم على أنه مصدر في الأصل ووصف به في قوله تعالى: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾ [الأنعام: ١٦١] كما وصف بعدل وزور وبان سوى اسم في الأصل للشيء المستوي وصف به بدليل أنه لو كان صفة أصلية لتمكن في الوصفية فكان يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث وهم يقولون بقعة سوى كما يقولون مكان سوى.

المجرد على رأيه عشره: (وهي فَلْسٌ، وفَرَس، وكَتِف، وعَضُد، وحِبْر، وعِنَب، وإِبِل، وقُفْل، وصُرَد، وعُنُق)، بدأ بمفتوح الفاء مع أربعة العين، ثم بمكسورها مع ثلاثة العين، ثم بمضمومها كذلك، وكلها أمثلة من الأسماء، وأما من الصفات فهي بهذا الترتيب: صَعْب، و بَطَل، وحَذِر، وطَمُع لغة في طَمِع، وصِفْر، وزِيَم أي متفرق، وبِلِز

(١) انظر: الديوان ١/ ٧٧.

[رَدُّ بعضِ الأَبْنِيَةِ إِلَى بعضٍ]

وَقد يُرَدُّ بعض إِلَى بعض، فَفعِل مِمَّا ثَانِيه حرف حلق كفَخِذٍ يجوز فِيهِ: فَخْذٌ، وفِخْذٌ، وفِخِذٌ، ....

جار

[رَدُّ بعضِ الأَبْنِيَةِ إِلَى بعضٍ]

قوله: (**وَقد يُرَدُّ**) أي: يجوز رد بعض هذه الأوزان إلى البعض ففعل إن كان ثانيه حرف حلق كفخذ يجوز فيه سكون العين مع فتح الفاء للخفة، ومع كسره لنقل كسر الخاء إليه، وفخذ بكسرتين لكون حرف الحلق قوية فيتبع ما قبلها، وليس فخذ كحبر لفرعيته

نقره

وقد يرد بعض) من هذه الأبنية (**إلى بعض ففعل**) بفتح الفاء وكسر العين (**مما ثانيه حرف حلق كفخذ يجوز فيه**) ثلاثة أوجه (**فخذ**) بحذف كسرة العين وذلك لاستكراههم الانتقال من الأخف وهو الفتحة إلى الأثقل وهو الكسرة في الثلاثي المطلوب منه التخفيف بأصل الوضع فيسكن العين ليكون الانتقال من الأخف وهو الفتحة إلى ما هو أخف منه وهو السكون (**وفخذ**) بكسر الفاء وسكون العين لذلك الاستكراه مع استكراه حذف أقوى الحركتين وهي الكسرة فنقولها إلى الفاء (**وفخذ**) بكسر الفاء والعين وذلك لقوة حرف

كمال

[رَدُّ بعضِ الأَبْنِيَةِ إِلَى بعضٍ]

قوله: (**يجوز فيه سكون العين مع فتح الفاء إلى آخره**) الحاصل أن نحو فخذ له فروع ثلاثة: أحدها: فخذ بسكون العين مع فتح الفاء وذلك للخفة؛ لأن السكون أخف من مطلق الحركة. وثانيها: فخذ بالسكون مع كسر الفاء لنقل حركة الخاء إليها بعد سلب حركتها للخفة أيضاً؛ لأن الحرف المبتدأ به لقوته أحمل للحركة الثقيلة. وثالثها: فخذ بكسرتين لكون كسرة حرف الحلق قوية بخلاف غيرها، فناسب أن تتبع لقوتها بكسرة ليحصل نوع من التخفيف وهو الخروج من الكسرة إلى الكسرة؛ لأن اللسان يعمل في جهة واحدة بخلاف الخروج من الفتحة إلى الكسرة، وكأنهم عدلوا عن فتح الفاء والعين المحصل أيضاً للغرض المذكور؛ لأن استتباع القوي لما دونه أولى من عكسه، وقيل الأقيس الاتباع في الفتح ولكن اللغات الفرعية الأصل عدمها إذ الأصل في الفرع عدمه فوجوده يحتاج إلى دليل وأما عدمه فلا.

فلاح

أي ضخم، ومُرو، ولُكَع أي لئيم، وسُرُح، يقال ناقة سُرُح، أي سريعة، (وقد يُرَدّ بعضٌ) من هذه الأوزان إلى بعض فرعاً لا أصلاً، (فَعِل) بفتح الفاء، وكسر العين (مما ثانيه حرف حلق)، وستعرفه، (كفَخِذ يجوز فيه) ثلاثة أوزان أُخَر فرعية، (فَخْذ) بإسكان العين للخفة، (وفِخْذ) بنقل كسرة العين إلى الفاء، بعد حذف حركتها لذلك، (وفِخِذ) باتباع الفاء العين، إنما يجوز إسكان العين في إبل وبلز لا في غيرهما وهذا القول مردود لأنه حينئذٍ يناقض آخر كلامه أوله، وذلك لقوة حرف الحلق، فاستتبع ما قبله، والفرق بين هذه الثلاثة، وبين فَلْس وحِبْر وإِبِل أنّ هذه فروع للأوزان المردود

وَكَذَلِكَ الْفِعْل كشهد وَنَحْو كتِفٍ يجوز فِيهِ: كَتْفٌ، وكِتْف، . . . . .

وأصلية حبر. وكذلك الفعل كشهد يجوز فيه هذه الأوجه.

وذكر الفعل ها هنا؛ لاشتراكه مع الاسم في هذا الحكم، هذا إذا كان ثانيه حرف حلق، وإن لم يكن كذلك ككتف يجوز فيه إسكان عينه مع فتح الفاء وكسره لما ذكرناه.

الحلق فيجعل ما قبله متابعاً له في الكسرة وإنما عدل فيه من الأخف وهو الفتحة إلى الأثقل وهو الكسرة لحصول نوع آخر من التخفيف وهو الخروج من الكسرة إلى الكسرة وذلك لأن اللسان حينئذ يعمل في جهة واحدة بخلاف الخروج من الفتحة إلى الكسرة، وإنما جعل فخذ بفتح الفاء وكسر العين أصلاً لأنه أكثر وقوعاً في الاستعمال من أخوانه فكان بالأصالة أولى **(وكذلك الفعل)** إذا كان على فعل وثانيه حرف حلق فإنه يجوز فيه هذه الوجوه **(كشهد)** وإنما ذكر الفعل ها هنا مع أنه ليس هذا موضع ذكره لاشتراكه مع الاسم في هذا التفريع **(ونحو كتف)** مما كان بفتح الفاء وكسر العين ولم يكن ثانيه حرف حلق **(يجوز فيه)** وجهان من التفريع **(كتف)** بحذف كسرة العين **(وكتف)** بنقل كسرة العين إلى الفاء بعد نزع فتحته وإنما لم يجز فيه الاتباع؛ لأن كسرة غير حرف الحلق لم تقو قوة

قوله: **(وإن لم يكن كذلك ككتف)** الفعل لا يشارك الاسم في هذا القسم أيضاً، وإنما له فرع واحد وهو سلب كسرته فنحو علم يجوز تسكين لامه مع بقاء فتحة العين وقد قرئ شاذًا.

﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣].

وقال الشاعر[١]: [الطويل]

فـإَنْ أَهْـجُـهُ يَـضْـجَـرْ كَـمَـا ضَـجْـرَ بَـازِلٌ مِـنَ الأَدْمِ دَبْـرَتْ صَـفْـحَـتَـاهُ وغَـارِبُـهْ

إليها، وتلك أصول، (وكذلك الفعل) الذي أوله مفتوح، وثانيه حرف حلق مكسور (كشَهِدَ) يجوز فيه الفروع الثلاثة بأعيانها، والأوزان المذكورة يجري أيضاً فيما ثالثه حرف حلق كفرح وشره، اسمين أو فعلين، وإنما ذكر الفعل ههنا، وإن لم يكن محل ذكره قصداً للاختصار، (ونحو كَتِف) بفتح الفاء وكسر العين، مما ليس ثانيه، ولا ثالثه حرف حلق (يجوز فيه) فرعان فقط كَتْف وكِتْف بإسكان العين مع فتح الفاء وكسرها للخفة، . . . .

---

(١) انظر: إصلاح المنطق ١/ ١٣٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٢٣.

وَنَحْو عَضُد يجوز فِيهِ: عَضْد، وَنَحْو عُنُق يجوز فِيهِ: عُنْق، وَنَحْو: إبل، وبِلِزٍ يجوز فيهمَا: إبْلٌ وبِلْزٌ، وَلَا ثَالِث لَهما، . . . .

نكار: ونحو: عضد يجوز فيه عضد بإسكان العين مع فتح الأول، ولا يجوز فيه عضد بضم الفاء نقلاً من الضاد كما نقلوا الكسرة في كتف لنقل الضمة وقد جوزه بعضهم.

ونحو: عنق يجوز فيه عنق بالسكون مع ضم الأول. ونحو: إبل، وبلز يجوز فيه إبل، وبلز بالسكون استثقالاً للكسرتين.

قوله: (**ولا ثالث لهما**) يريد أنه ليس في الكلام فعل بكسرتين إلا إبل في

جو: كسرة حرف الحلق (**ونحو عضد**) مما كان بفتح الفاء وضم العين (**يجوز فيه**) وجه واحد من التفريع (**عضد**) بإسكان العين من غير نقل ولا يجوز فيه عضد بنقل ضمة العين إلى الفاء عند الأكثر لثقل الضمة (**ونحو عنق**) مما كان بضم الفاء والعين (**يجوز فيه عنق**) بحذف ضمة العين لاستثقال الضمتين (**ونحو إبل وبلز**) مما كان بكسر الفاء والعين (**يجوز فيه إبل وبلز**) بحذف كسرة العين لاستثقال الكسرتين وقوله (**ولا ثالث لهما**) أي لإبل وبلز قيل معناه أنهم لم يجئ في كلامهم فعل بكسرتين إلا إبل في الأسماء وبلز في الصفات على ما روي من البصريين، وقيل معناه لا فرع آخر لهما كما كان لكتف، وقيل أن قوله ونحو إبل تصحيف أيد بالدال، واذا كان بالدال يستقيم قوله ولا ثالث لهما أي

لك: قوله: (**ونحو عنق يجوز فيه عنق**) لا يخفى أن محل الجواز ما لم يمنع من السكون مانع فإن منع امتنع كما في سرر وجدد لا يجوز السكون فيهما؛ لأنه يؤدي إلى إدغام ما يمتنع إدغام مثله أو الفك وهو مستثقل جدًّا.

فت: (ونحو عَضُد يجوز فيه عَضْد) بإسكان العين، قيل وبإسكانها، وضم الفاء، بنقل حركتها إليها، (ونحو عُنُق يجوز فيه عُنْق) بالإسكان، (ونحو إبِل) في الأسماء (وبِلِز) في الصفات للضخم كما مرّ وللقصير (يجوز فيه إبْل وبِلْز) بالإسكان أيضاً، (ولا ثالث لهما) بشهادة استقصاء كلام الفصحاء، وإنْ أوهم لفظ نحو زيادة عليهما. وما نقل من نحو إِبط و إبِدٍ بالدال للولود من أمَة أو أتان، وحِبر لقلح الأسنان، وإطِل للخاصرة، وبِلِص لطائر، وعابل لبلد، ودَبِس لغة في الدِّبس، رُدّ بأنه لم يثبت عندهم، أو ثبت فرعاً لا أصلاً، أو غير فصيح، والمراد بيان اللغة الأصلية الفصيحة، وأمَّا لفظ نحو، فأتى به نظراً للأفراد الذهنية، وإن لم يوجد منها في الخارج غير إبِل وبِلِز، وما قيل مِن أنه أتى به نظراً للأفراد الخارجة أيضاً، لأنها كثيرة، لكن لم يجز إسكان العين في شيء منها غير إبِل وبِلِز، لأنّ المصنف حكم في الحِبُك، بكسر الحاء، وضم الباء بأنه من التداخل، وذلك يقتضي ثبوت الحبك بكسرتين، ردّ بأنه لو كان المعنى كذلك لِتناقض كلام

. . . .

الأسماء، وبلز في الصفات، وقيل معناه لا فرع آخر لهما كما لكتف وفخذ، وفيه نظر لأن لعضد وعنق أيضاً فرعاً واحداً فقط، ولم يقل هناك ولا ثالث لهما فما وجه الترجيح.

وقال بعضهم هذا تصحيف لمجيء الأبد والإبط، والحبك؛ ولأن الإبل من الأسماء والبلز من الصفات، فكيف يصح الجمع بينهما فالأبد بالدال، وحينئذٍ يستقيم قوله: ولا ثالث لهما، أي في الصفات.

قال ثعلب: لم يأت من الصفات على فعل إلا حرفان امرأة أبد أي ولود وأتان بلز، أي ضخم فالمصنف ما أراد حصر مجيء الفعل مطلقاً في المثالين المذكورين،

في الصفات؛ لأنه لم يأت على فعل بالكسرتين في الصفات الأخرى، فإن امرأة أبداي ولود أتان بلزاي ضخم هكذا قال ثعلب وأما الاسم فيجيء غير ابل نحو ابط وأطل وحبك وقيل معناه أن فعلاً بالكسرتين كثير في كلامهم لكن لأن قوله ونحو إبل يدل على أنه يجوز الإسكان في غير إبل وبلز أيضاً وقوله و لا ثالث لهما يدل على أنه لا يجوز الإسكان في غيرهما . . . .

قوله: **(لأن لعضد)** في ذكر عضد نظر لما عرفت أن بعضهم جوز له فرعاً ثالثاً وهو عضد مع أنه لو لم يجز لكان ممكناً بالنقل بخلاف إبل وبلز.

قوله: **(لمجيء الأبد والإبط والحبك)** جاء أيضاً أبد اسماً للأتان الوحشية وللأبد نحو لا أفعل أبد الأبد حكاه ابن دريد، وحبر بكسر المهملة والموحدة لقلح الأسنان وبلص لطائر وعبل اسم بلد ودبس لغة في الدبس ووتد في الوتد ومشط في المشط وأثر في الأثر وأطل في الأطل وهو الخصر واجد في أجد ويقال ناقة أجداي قوية.

قوله: **(فكيف يصح الجمع بينهما)** لم يتعرض الشارح لرده لظهور ضعفه وقد رده اليزدي فقال: ليس بشيء لجواز الجمع بينهما.

قوله: **(قال ثعلب)** دليل آخر للتصحيف أو دليل لمجيء أبد.

المصنف، فإنّ أول كلامه صريح في أنّ كل ما كان على فِعِل بكسرتين يجوز فيه الإسكان، وأخره على هذا التفسير يدل على أنه لا يجوز فيه الإسكان إلّا في إبِل وبِلِز، وأما الحكم بالتداخل، فمبني على لغة غير فصيحة، وهي الحبك بكسرتين، والمراد بالفصيح هنا كون اللفظ على ألسنة الفصحاء الموثوق بعربيتهم أكثر استعمالاً، وأنت لو استقريت كلامهم لا تجد الحِبِك بكسرتين إلّا قليلاً، وتجده بالضمتين كثيراً.

. . . .

وإلا لكان لفظ نحو لغواً إذ لا نحو لهما، حينئذٍ بل أراد حصر مجيء الفعل صفة في المثالين فعمم أولاً جواز إسكان العين في كل فعل اسماً كان أو صفة بقوله: ونحو إبل وبلز يجوز فيهما إبل، وبلز ثم خصص ثانياً إتيان الفعل في الصفات بالمثالين المذكورين بقوله ولا ثالث لهما هذا ما ذكروه، والحق ما ذكرناه أولاً يؤيده ما ذكره الزوزني في شرح السبعيات من أنه أجمع البصريون على أنه لم يأت على فعل من الأسماء إلا إبل، ومن الصفات الأبلز، وحكى الكوفيون أطلاً من الأسماء أيضاً، وهي الخاصرة فقد اتفق الفريقان على اقتصار فعل على هذه الثلاثة هذا ما ذكره ثم ما نقل من نحو أبد يمكن أنه لم يثبت عندهم أو لا يكون بطريق الأصالة أو لا يكون فصيحاً ومراده بيان اللغة الفصحى.

وأما قولهم: يلزم أن يكون لفظ نحو لغواً، فمدفوع؛ لأن الإفراد الذهنية لفعل أعم من هذين المثالين وإن لم يوجد في الخارج غيرهما فقوله ونحو إبل وبلز للنظر إلى الأفراد الذهنية، وقوله: ولا ثالث لهما إشارة إلى أنه لم يوجد في الخارج منهما غيرهما، وبعضهم يقول معناه أنه لم يجز إسكان العين في شيء مما جاء على فعل إلا في إبل، وبلز بمعنى أنه جاء على فعل بكسر العين كثير من الألفاظ لكن لم يجز إسكان

. . . .

قوله: **(في شرح السبعيات)** هي المعلقات السبع ذكر ذلك عند شرح قول امرئ القيس[1]: [الطويل]

لَـهُ أَيْـطَـلَا ظَـبْـيٍ وسـاقَـا نَـعَـامَـةٍ وَإِرْخَـاءُ سِـرْحَـانٍ وَتَـقْـرِيـبُ تَـتْـفُـلِ

عبارته الأيطل والأطل، والأطل الخاصرة، الجمع الأياطل والأطال أجمع البصريون إلى آخره ما حكاه الشارح، والمراد بالاقتصاد في كلامه عدم الزيادة فليتأمل.

قوله: **(وقوله ولا ثالث لهما إشارة إلى أنه لم يوجد في الخارج غيرهما)** قال شارح هو مبني على انتفاء غيرهما في الخارج وهو ممنوع وإن سلم لزم تجويز الإسكان في النحو بتقدير وجوده في الخارج وهو قياس في اللغة وهو وباطل انتهى. وجواب هذا أن ما ثبت تعميمه من اللغة بالاستقراء ليس من القياس المختلف في جوازه كما صرح به ابن الحاجب وغيره ومثلوا له برفع الفاعل ونصب المفعول وما نحن فيه من هذا القبيل كما لا يخفى فلا إشكال حينئذٍ في جواز الإسكان فيما يفرض وجوده.

. . . .

(١) انظر ديوانه (٢١).

. . . .

ح العين في شيء منها غير الإبل، والبلز، وذلك لأن المصنف حكم في الحبك بكسر الحاء وضم الباء بأنه من التداخل، فلو لم يثبت الحبك بكسرتين عنده كيف يمكنه الحكم بالتداخل ها هنا، والتصحيف الذي ذكره بعضهم تكلف ردي فتعين الحمل على ما ذكرناه، وهذا أيضاً ضعيف؛ لأنه لو كان المراد ذلك لتناقض كلام المصنف؛ لأن قوله ونحو: إبل وبلز يجوز فيه إبل وبلز تصريح بأن كل ما كان على فعل بكسرتين يجوز فيه الإسكان، وقوله ولا ثالث لهما على هذا التفسير يدل على أنه لا يجوز الإسكان إلا في إبل وبلز، وهل هذا إلا تناقض بين ولا يرد هذا على التفسير الذي ذكرناه؛ لأن حاصله أنه بين أن كل ما كان على فعل بكسرتين يجوز فيه الإسكان، ثم أشار إلى أنه لم يجئ على فعل إلا لفظان، وهذا لا فساد فيه كما عرفت، وأيضاً كل ما جاء بكسرتين على زعم هذا القائل كالابطو الحبك، والأبد يجوز فيه الإسكان فكيف يصح هذا الحكم.

وأما حكم المصنف بالتداخل فبناء على اللغة الغير الفصيحة وهي الحبك بكسرتين. فإن قلت: ما تريد بالفصيح وبأي شيء يعلم أنه غير فصيح وغيره فصيح. قلت: المراد الفصاحة اللفظية، فإن الفصاحة قسمان: راجع إلى المعنى وهو خلوص الكلام عن التعقيد، وراجع إلى اللفظ وهو أن يكون اللفظ على ألسنة الفصحاء الموثوق بعربيتهم ادور واستعمالهم لها أكثر، أنت لو تصفحت كلامهم صفحة بعد صفحة، واستقريت كتبهم ورقاً بعد ورق لا تكاد تجد الحبك بالكسرتين إلا قليلاً وتجده بالضمتين كثيراً.

ع . . . .

ك قوله: **(فتعين الحمل على ما ذكرنا)** وهو جاء على فعل كثير من الألفاظ لكن لم يجز إسكان العين في شيء منها غير الإبل والبلز. قوله: **(وهل هذا إلا تناقض بين)** لأن قوله ونحو إبل وبلز يدل على أن كل ما كان على فعل يجوز فيه إسكان العين، وقوله ولا ثالث لهما معناه أنه لا يجوز إسكان العين إلا في البناءين المذكورين فيكون معنى الكلام يجوز إسكان العين في كل ما جاء على فعل ولا يجوز إسكان العين في كل ما جاء على فعل هذا تناقض بين.

قوله: **(على زعم هذا القاتل)** الزعم مثلثة القول الحق والباطل والكذب ضد وأكثر ما يقال فيما يشك فيه والظاهر أن الجار متعلق بجاء لا بيجوز.

قوله: **(فكيف يصح هذا الحكم)** وهو أنه لم يجز إسكان العين إلا في الإبل والبلز.

قوله: **(قو وهو أن يكون اللفظ الخ)** لا يكون كذلك إلا إذا كان جارياً على القوانين المستنبطة من كلامهم سالماً من تنافر الحروف بحيث يسهل على اللسان، ومن الغرابة بحيث لا يحتاج إلى أن ينفر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة ولا يحتاج إلى أن يخرج له وجه بعيد تفصيل ذلك في محله.

فق . . . .

وَنَحْو: قُفْلٍ يجوز فِيهِ: قُفُلٌ على رَأْيٍ، لمجيء عُسُرٍ وَيُسُرٍ.

جار قوله: (**ونحو قفل**) أي ونحو قفل بالسكون يجوز فيه قفل بالضم لمجيء عسر ويسر بالضم، وعسر ويسر بالسكون، فإن الضم فرع السكون فيهما لقلة الاستعمال بالضم وكثرته بالسكون والأكثرون ولا يجوزون ذلك إذ لا يحصل منه الغرض وهو التخفيف مع جواز أن يكون الضم والسكون في عسر ويسر بطريق الأصالة وكان الأخف أكثر استعمالاً.

نقره (**ونحو قفل**) بضم القاف وسكون العين (**يجوز فيه قفل**) بضم العين لا تباع الفاء (**على رأي**) (**لمجئ عسر ويسر**) بضم الفاء والعين فهما وهما فرعان على عسر ويسر لأنهما بسكون العين أكثر استعمالاً منهما بضمة، والأكثر استعمالاً أولى بالأصالة وعند الأكثرين لا يجوز؛ ذلك لأن فيه عدولاً من الأخف إلى الأثقل، وأما مجيء عسر ويسر فلا يدل على أنهما فرعان على عسر ويسر لجواز أن يكونا أصلين أيضاً وكان الأخف أكثر استعمالاً فإن الاستثقال في الأصل قد يؤدي إلى ترك استعماله أصلاً كما في يقول

جما قوله: (**والأكثرون لا يجوزون ذلك**) أي كون العسر واليسر فرعاً على العسر واليسر لوجهين:

أحدهما: أشار إليه بقوله إذ لا يحصل.

والثاني: أشار إليه بقوله مع جواز أن يكون هكذا في الحواشي، والظاهر المراد بذلك الضم في قفل تعريفاً على قفل؛ لأن البحث فيه، ولأنه شرح لقوله ونحو قفل يجوز فيه قفل على رأي وهو يريد أن يبين أن الأكثرين ليسوا على هذا الرأي كما يدل عليه تنكير لفظ رأى في المتن، ثم بين مسند الرأي الضعيف بالوجهين المذكورين ض.

(ونحو قُفْل يجوز فيه قُفُل) بضمتين (على رأي) للأقلين (لمجيء عُسُر ويُسُر) في عُسْر ويُسْر بالإسكان، فإنّ الضم فرع السكون فيهما لقلة استعمالهما بالضم وكثرته بالسكون، والأكثرون على خلاف ذلك، فإنّ الفرع يجب أنْ يكون أخف، مع أنه يجوز أن يكون الضم والسكون أصلين، وكثر استعمال الأخف، أو الضم أصلاً، والسكون فرعاً، وكثر استعماله لخفته، بل قد يترك استعمال الأصل أصلاً في الاختيار لذلك، كما في يرى بالنظر إلى أصله، وهو يَرْأى.

[أبنية الاسم الرباعي الْمُجَرّد]

وللرباعي الْمُجَرّد خَمْسَة: جَعْفَر وزِبْرِج وبُرْثُن وَدِرْهَم وقِمَطْر.

ج

[أبنية الاسم الرباعي الْمُجَرّد]

قوله: (وللرباعي) القياس يقتضي أن يكون للرباعي المجرد ثمانية وأربعون بناء، إذ هو حاصل من ضرب اثني عشر في الأربعة التي هي أحوال اللام الأولى لكن لم يأت إلا ما ذكره للاستثقال. الجعفر النهر الصغير، والزبرج الزينة، والبرثن مخلب الأسد، والقمطر ما يصان فيه الكتب، ....

غ

فلا ينكر أداؤه إلى قلة استعماله (وللرباعي) المجرد أبنية (خمسة) استعمالاً، والقسمة العقلية تقتضي أن تكون ثمانية وأربعين بناء حاصلة من ضرب الاثني عشر في أربعة؛ وهي أحوال اللام الأولى لكن لم يأت منه إلا ما ذكره إما للاحتراز عن التقاء الساكنين أو لدفع الثقل أو لتوالي أربع حركات (جعفر) وهو النهر الصغير وهو فعلل بفتح الفاء واللام الأولى وسكون العين (وزبرج) وهو الزينة وهو فعلل بكسر الفاء واللام الأولى وسكون العين (وبرثن) وهو مخلب الأسد وهو فعلل بضم الفاء واللام الأولى وسكون العين (ودرهم) بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وهو فارسي معرب وكسر الهاء لغة (وقمطر) وهو ما تصان فيه الكتب وهو فعلل بكسر الفاء وفتح العين وسكون

ك

[أبنية الاسم الرباعي الْمُجَرّد]

قوله: (لكن لم يأت إلا ما ذكره للاستثقال) من المذكورات ثلاثة سقطت لالتقاء الساكنين هي أحوال الفاء مع سكون العين واللام.

قوله: (والزبرج) بزاي وراء مكسورتين وموحدة ساكنة وجيم الزينة من وشي أو جوهر والذهب والسحاب الرقيق فيه حمرة، والبرثن بموحدة ومثلثة مضمومتين.

والمخلب بكسر الميم وفتح اللام، والقمطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون المهملة،

أنقرا

[أبنية الاسم الرباعي الْمُجَرّد]

(وللرباعي) أي وللاسم الرباعي المجرد (خمسة) من الأبنية، وإنْ اقتضت القسمة العقلية أنّ له ثمانية وأربعين بناء، بضرب الاثني عشر السابقة في أحوال اللام الأولى الأربعة، لكن لم يوجد منها بالاستقراء إلّا خمسة للاستثقال: (جَعْفَر) للنهر الصغير، (وزِبْرِج) للسحاب الرقيق، وللذهب والزينة، (وبُرْثُن) لمخلب الأسد، (ودِرْهَم وقِمَطْر)

وَزَاد الْأَخْفَش ....

ج وأمثلته من الصفة سلهب[١] للطويل. ودفنس للحمقاء، وجرشع[٢] للطويل، وهبلع للأكول، وسبطر للطويل الممتد.

واعلم أن في ثبوت فعلل بكسر الفاء وفتح اللام بحثاً؛ لأن درهماً معرب وهبلعا إنما يكون رباعيًّا إذا قلنا بأصالة الهاء، وإن قلنا بزيادتها كما هو مذهب أبي الحسن، فلا وسيتحقق ذلك في ذكر الزيادة إن شاء الله تعالى.

قوله: (وزاد الأخفش) أي اختلف في بناء فعلل بضم الفاء وفتح اللام فأثبته الأخفش ....

نق اللام الأولى (وزاد الأخفش) على هذه الأبنية الخمسة بناء سادساً، وهو فعلل بضم الفاء

ك والدفنس: بمهملتين وفاء ونون كزبرج الحمقاء والأحمق الدني والجمع دقانسة والمرأة الثقيا، والجرشع بجيم وشين معجمة كبرثن قال في القاموس: العظيم من الإبل والخيل والعظيم الصدر المنتفخ الجنبين.

قوله: (واعلم أن في ثبوت فعال بكسر الفاء وفتح اللام بحثاً؛ لأن درهماً معرب) لم يذكر هذا صاحب القاموس، وذكره الجوهري وجاء أيضاً فلفع لكنه علم وهجرع وفيه أيضاً خلاف أبي الحسن، وبالجملة فالحق ثبوت فعلل؛ لأن الأظهر أصالة الهاء، ولأن الملحق يستدعي ثبوت الملحق به، وقد تحقق الملحق نحو عثير.

قوله: (فأثبته الأخفش) نقل أيضاً عن الكوفين وعزاه ابن مالك للأخفش والفراء قال وزيادة الثقة مقبولة، ثم قال وقد ينتصر لسيبويه في إلغائه فعلل بأن يقال سلمنا صحة نقله عن العرب لا أنه فرع على فعلل؛ لأن كل ما نقل فيه الفتح نقل فيه الضم ولا ينعكس ولو كل فعلل

فل لِما تُصان فيه الكتب، وأمثلته من الصفة: سَلْهَب للطويل، ودِفْنِس للحمقاء، وجُرْشُع للطويل، وهِبْلَع للأكول وسِبَطْر للطويل الممتد، قال الجاربردي: وفي ثبوت فِعَلَل بكسر الفاء، وفتح اللام بحث، لأنّ دِرهماً معرب، وهِبلعاً إنما يكون رباعياً، إنْ قلنا بأصالة الهاء، فإن قلنا بزيادتها كما هو مذهب أبي الحسن فلا، وسنحقق ذلك في باب ذي الزيادة.

(وزاد) الإمام أبو الحسن سعيد بن مسعدة (الأخفش)، تلميذ سيبويه رحمه الله

---

(١) السَّلْهَبُ الطَّويلُ، أو مِنَ الرِّجالِ، ج سَلاهِبَةٌ، وكَلْبٌ، ومِنَ الخَيْلِ ما عَظُمَ وطالَ عِظامُهُ، كالسَّلْهَبَة: وهي الجَسيمَةُ. والسِّلْهابَةُ: الجَرِيئَةُ، كالسِّلْهابِ، بكسرِهِما. [القاموس المحيط: ١/ ٧٧].

(٢) الجُرْشُعُ: العظيم الصدر، وقيل: الطويل، وقال الجوهري: من الإبل فَخَصَّص، وزاد: المنتفِخ الجَنْبين. [اللسان: ٨/ ٤٧].

نَحْو: جُخْدَبٍ. وَأما جَنَدِل ....

ك وروى جخدبا بفتح الدال لنوع من الجراد، وسيبويه يرويه بالضم فهو كبرثن وروى الفراء طحلبا الثانية للإلحاق، وإلا لوجب الإدغام فوجب على هو معرب، والحق ثبوته؛ لأنهم يقولون ما لي عنه عند أي بدو الدال وبرقعاً بفتح اللام والقاف، وقال أبو ثبوت فعلل ليكون ملحقاً به، وأيضاً ذكره المصنف في إعلال العين أنه صح عليب لمحافظة الإلحاق، وهذا يدل على ثبوته، وأما نحو جندل لأرض فيها حجارة، ....

ج وسكون العين وفتح اللام الأولى (**نحو جحدب**) بفتح الدال وهو نوع من الجراد.

وأما سيبويه فيرويه بضم اللام الأولى فهو كبرثن، فإن قلت: قد جاء الرباعي أكثر من الخمسة نحو جندل وهو أرض فيها حجارة، وعلبط وهو قطيع من الغنم، والغليظ من اللبن وغيره. فأجاب عنه بقوله: (**وأما نحو جندل**. ....

ل أصلاً كغيره من الرباعي لجاز أن ينترد عن فعلل فعلم بذلك أن فتح ما فتح لم يكن إلا فراراً من توالي ضمتين ليس بينهما إلا ساكن وهو حاجز غير منيع انتهى. قوله: (**لنوع من الجراد**) هو الأخضر الطويل الرجلين، والضمير في قوله هو معرب للمذكور من طحلب وبرقع وفي ثبوته لفعلل، وما قال إنه الحق قال الموصلي: وغيره أنه الأظهر ومثل عندد في كونه ملحقاً سودد.

قوله: (**صح عليب**) ولم يجئ على فعيل بضم الفاء وتسكين العين وفتح الياء شيء غيره صحاح. قوله: (**أما نحو جندل**) جواب عن سؤال مقدر وهو أنكم قلتم أوزان الرباعي خمسة فرد عليكم جندل فإنه من الرباعي وليس من تلك الأوزان المذكورة فأجاب بأنه نادر.

قوله: (**وأما نحو جندل الخ**) قد استدرك على ما ذكره المصنف من أوزان الرباعي أوزان أخرى. فمنها فعلل بفتح الفاء والعين وكسر اللام كجندل، وفعلل بضم الفاء وفتح العين وكسر اللام كعلبط، وقد أشار حكاية استدراك هذين الشارح ورده بأن ما ذكرنا ردوا بأن القاعدة

ق بناء سادساً (نحو جُخْدَب)، بضم أوله وسكون ثانيه، وفتح ثالثه لضرب من الجراد، وهو الأخضر الطويل الرجلين، وسيبويه يرويه بضم الدال، فهو كبرثن، وروى الفراء طُحْلَباً وبُرقَعاً بفتح ثالثهما، وقال أبو علي: هو أي هذا البناء معرب، قال الجاربردي وغيره: والحقُّ ثبوته، لأنهم يقولون: مالي عنه عُنْدَداً، أي بدّ، والدال الثانية للإلحاق، وإلّا لوجب الإدغام، فوجب ثبوت هذا البناء، ليلحق به، وأجاب ابن مالك بأن سيبويه لعلّه إنما أهمله لأنه عنده مخفف من فُعلُل، مفرع عليه، ولا نسلّم أنّ فكّ الإدغام للإلحاق بنحو جُخدَب، بل لأنّ فُعَلاً من الأبنية المختصة بالأسماء، فقياسه الفك، كما في نحو جُدَد، وظُلَل، وحُلل، ولو سلم أنه للإلحاق، فلا نسلم أنه لا يلحق إلّا بالأصول، إذ قد ألحق بالمزيد فيه، فقالوا اقعنسس، فألحقوه باحرنجم، فلمَّا ألحق بالفرع بالزيادة، فكذا يلحق به بالتخفيف، (وأمّا نحو جَنَدِلٌ) لموضع فيه حجارة،

وعُلَبِطٌ، فتوالي الحركات حملهما على بَاب جَنَادلَ وعُلابِط.

جار: وعلبط لقطيع من الغنم فنادر، وأيضاً علم بالاستقراء أنه لا يوجد كلمة فيها أربع حركات متواليات فلذلك قيل: الأصل جنادل وعلابط فهو من مزيد الرباعي، وهكذا هدبد للبن الخاثر مقصور عن هدابد.

قره: **وعلبط فتوالى الحركات الأربع فيهما (حلهما على باب جنادل وعلابط)** وذلك لأن

لد: المعلومة من استقراء كلامهم دلت على أنهما مقصوران من جنادل وعلابط، ومنها فعلل بفتح الفاء والعين وضم اللام كعرتن لشجر يدبغ به، ورد أيضاً بأنه لم يجئ منه إلا هذا، وقد قالوا فيه عرنتن فكأن عرنتن هو الأصل كتمرنفل وكأن عرتن فرعاً عنه.

ومنها فعلل بفتح الفاء وإسكان العين وكسر اللام، وفعلل بكسر الفاء وإسكان العين وضم اللام ذكرهما ابن عصفور، وقال إنهما نادران لم يجئ من الأول إلا طحربة ومن الثاني إلا زئير وضئيل، قال: وذلك شاذ لا يلتفت إليه، وذكر أيضاً آخر ولم يثبته وهو فعلل بضم الفاء وفتح العين فإنه قال: وأما الفتكرين بضم الفاء على ما حكاه يعقوب وكأنه فتكر ثم جمع فلا حجة فيه على إثبات فعلل إلا أن يحفظ بالواو والنون رفعاً والياء والنون نصباً وجراً، ولكن المسموع من هذا إنما هو بالياء فيمكن أن يكون اسماً مفرداً كقذعميل انتهى.

الطحربة الملبوس الحقير، والقطعة من الغيم يقال ما في السماء طحربة أي شيء من غيم والمشهور فيها طحربة بفتح الراء والطاء وضمهما وكسرهما وجاءت بالخاء المعجمة أيضاً، والزئير والضئيل بهمزة موحدة للداهية. قال في القاموس أيضاً: وليس فعلل غيرهما.

قوله: **(الأصل جنادل)** هذا قول البصريين وقال الكوفيون الأصل جنديل ووافقهم أبو علي واختاره ابن مالك، قال: لأن جندلاً ونحوه ينطلق على مفردات لا جموع، وفعليل في الآحاد بخلاف فعالل. قوله: **(وعلابط)** العلابط الضخم العلبطة، والعلبط، والعلابط القطيع من الغنم صحاح. قوله: **(وهكذا هدبد)** جاء أيضاً عكمس، يقال إبل عكمس أي كثيرة، وهدهد لغة في الهدد وغتلط وعجلط وعكلط ومعناها الخاثر، ودودم لصمغ السمر.

قال ابن عصفور: في الممتع وليس في شيء من المذكورات دليل على إثبات فعلل في الرباعي يدل على ذلك أنه لا يحفظ شيء منها إلا والألف قد جاء فيه نحو علابط وهدابد وعكامس وغيرها فدل ذلك على أنها مخففة بحذف الألف والخاثر بمثلثة.

قوله: **(مقصور عن هدايد)** قال سيبويه: والدليل على أنهما مقصوران من هدايد وعلايط أنك لا تجد نحوهما إلا ويروى فيه فعالل كعلابط.

فلا: (وعُلَبِطٌ) لقطيع من الغنم، وللضخم، (فتوالي الحركات) الأربع في كلمة واحدة (حملهما على) أنهما (من باب جَنادِل وعُلابِط)، أي مأخوذان من مزيد الرباعي إذ مثلهما مرفوض في كلامهم، فلا يثبت بهما بناءان آخران، وكذا هُدَبِد للَّبن الخاثر، مأخوذ من هدابد.

[أبنية الاسم الخماسي الْمُجَرّد]
[أبنية الاسم الْمَزِيد فِيهِ]

ولِلخماسي الْمُجَرّد أَرْبَعَة: سَفَرْجَلٌ، ....

حا

[أبنية الاسم الخماسي الْمُجَرّد]
[أبنية الاسم الْمَزِيد فِيهِ]

قوله: (**وللخماسي**) أي وللخماسي المجرد أربعة أبنية، والقسمة تقتضي مائة واثنين وتسعين سقط البواقي للاستثقال.

فلا

تواليها مرفوض في كلامهم فهما من مزيد الرباعي (**وللخماسي**) المجرد أبنية (**أربعة**) والقياس يقتضي أن تكون له مائة واثنان وتسعون بناء على ضرب الثمانية والأربعين في الأحوالِ الأربعة للأم الثانية، وإنما اقتصر على الأربعة لما ذكرنا في الرباعي (**سفرجل**)

لد

[أبنية الاسم الخماسي الْمُجَرّد]
[أبنية الاسم الْمَزِيد فِيهِ]

قوله: (**وللخماسي المجرد أربعة أبنية**) وقد ذكر ابن السراج بناءاً خامساً وهو هُنْدَلع لبقلة[1] وفيه نظر لاحتمال أن يكون رباعيًّا ونونه زائدة ووزنه فنعلل.

وقد جمعت أبنية الخماسي تيسيراً للحفظ وأشير إلى الخلاف في هندلع وهو:

سفرجل قذعمل قهبلس[2] قرطعب والخلف في هندلع

قوله: (**والقسمة تقتضي مائة**) إذ هو الحاصل من ضرب ثمانية وأربعين، الحاصل من أحوال الفاء والعين واللام الأولى في الأربع التي هي احوال اللام الثانية ض.

قوله: (**سقط البواقي للاستثقال**) منها ما سقط للتعذر وهو أحد وعشرون ثلاثة منها مشتملة على ثلاثة سواكن وثمانية عشر مشتملة على ساكنين ملتقيين فليتأمل.

قر

[أبنية الاسم الخماسي الْمُجَرّد]
[بنية الاسم الْمَزِيد فِيهِ]

(وللخماسي) أي وللاسم الخماسي المجرد (أربعة) من الأبنية، وإن اقتضت القسمة العقلية أنّ له مائة واثنين وتسعين بناء، بضرب ما للرباعي في أحوال اللام الثانية الأربعة، لكن لم يوجد منها بالاستقراء إلّا أربعة للاستثقال (سَفَرْجَل) معروف،

---

(١) الهُنْدَلِعُ بقلة قيل إنها عربية فإذا صح أنه من كلامهم وجب أن تكون نونه زائدة لأنه لا أصل بإزائها فيقابلها ومثال الكلمة على هذا فُنْعَلِلٌ وهو بناء فائت. [اللسان: ٨/ ٣٦٩]

(٢) القَهْبَلس: الضخمة من النساء.

وقِرْطَعْبٌ، وجَحْمَرِشٌ، وقُذَعْمِلٌ.

القرطعب الشيء القليل، والجحمرش العجوز، والقذعمل الإبل الضخم. وأمثلة الصفة همرجل لواسع الخطو، وجردحل لإبل ضخم، وقهلبس للأفعوان العظيم وخبعثن[1] للشديد، ....

وهو فعلل بالفتحات مع سكون اللام الأولى **(وقرطعب)** وهو فعلل بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وسكون اللام الثانية يقال ما عنده قرطعبة ولا قذعمله ولا سعنة ولا معنة أي شيء قال أبو عبيدة ما وجدنا أحداً يدري أصولها **(وجحمرش)** وهو فعلل بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وكسر الثانية وهو العجوز الكبيرة **(وقد عمل)** وهو فعلل بضم الفاء وفتح العين وسكون اللام الأولى وكسر اللام الثانية ولا

قوله: **(القرطعب الشيء القليل)** قال الجوهري: يقال ما عنده قرطعبة ولا قذعلمة ولا شعثة ولا معتة أي شيء، ثم قال: في باب اللام وقيل القذعمل والقذعملة الإبل الضخم، وفي قوله وأمثلة الصفة إشعار بأن الجحمرش والقذعمل بما فسر به من الأسماء، وليس كذلك، وقد مثل بهما للصفة صاحب الممتع وغيره، ثم قال وزاد بعض النحويين في أبنية الخماسي فعللا نحو صنبر، قال: والصحيح أنه لم يجئ في أبنية كلامهم إلا في الشعر نحو قوله:

حين هاج الصنبر[2]

وهذا يجوز أن يكون لما سكن الراء للوقف كسر لالتقاء الساكنين نحو قولهم ضربته وقتلته، قال وزاد بعضهم أيضاً فعللا نحو هندلع ولم يحفظ غيره وهندا عندي إنما ينبغي أن يحمل على أنه فنعلل والنون زائدة ويحكم عليها بالزيادة وإن لم يكن في موضع زيادتها؛ لأنه لم يتقرر فعللل في أبنية الخماسي فيحكم من أجل ذلك على النون بالزيادة فإن قيل ولم يثبت أيضاً في مزيد الرباعي فنعلل قيل هو على كل حال ليس له نظير فدخوله في الباب الأوسع أولى وهو المزيد؛ لأن أبنية المزيد أكثر من أبنية المجرد من الزيادة انتهى.

(وقِرْطَعَب) للشيء الحقير، (وجَحْمَرِش) للعجوز، (وقُذَعْمِل) بذال معجمة للإبل الضخم، وأمّا هُنْدَلِع لبقلة، فالصحيح كما قاله المرادي أنه رباعي، ونونه زائدة، ووزنه فُنْعَلِل، فلذا لم يذكره، وأمثلة ذلك من الصفة: هَمَرْجل لواسع الخطو، وجِرْدَحَل

---

(١) الخُبَعْثِنُ: من كلّ شيءٍ التَّارُّ البدن، الرّيّانُ المَفَاصِلِ، وتقول: اخبَعَثَ في مشيهِ، وهو مَشْيٌ كَمَشي الأسد، قال يصف الفيل: (خُبَعْثِنٌ مِشيتُه عَثَمْثَمُ). ويقالُ: أَسَدٌ خُبَعْثِنةٌ. ويقالُ: فلان خُبَعثِنةٌ. ويقال: للفيل خُبَعْثِنٌ وبَقَرةٌ خُبَعْثِنةٌ، قال أعرابيّ في صفة الفيل: (خُبَعْثِنٌ في مَشْيِهِ تَثْقيلُ) [العين: ١/ ١٦٢].

(٢) البيت لطرفة:

بجفانٍ تعتري ناديِنا وسديفٍ حين هاج الصِّنَّبر

وللمزيد فِيهِ أبنية كَثِيرَة، وَلم يَجِيء فِي الخماسي إِلَّا: عَضْرَفُوْطٌ،

وللمزيد فيه من الثلاثي والرباعي أبنية كثيرة إذ تكون الزيادة واحدة أو ثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً ومواقعها، إما قبل الفاء أو بين الفاء والعين، أو بين العين واللام، أو بعد اللام ويكون متفرقة أو مجتمعة فلا يليق ذكرها بهذا المختصر فلذلك ترك المصنف.

ومن الخماسي لم يجيء إلا عضرفوط للغطاية، ويقال له بالفارسية: كرياسو،

يجيء للاسم المتمكن بناء أقل من الثلاثي ولا أكثر من الخماسي، وإذا جاء اسم أقل من الثلاثي كان فيه حذف نحو أخ ويد كما إذا جاء اسم أكثر من الخماسي كان فيه زيادة نحو قزعبلانة **(وللمزيد فيه)** من الثلاثي والرباعي **(أبنية كثيرة)** إلا أن المزيد فيه من الثلاثي أكثر من الرباعي لكونه على أعدل الأوزان فيقبل زيادة الزيادة، والزيادة فيه إما من جنس الكلم أو من غير جنسها إما بتكرير العين أو اللام أو الفاء والعين أو العين واللام والتي من غير جنسها تكون واحدة واثنين أو ثلاثاً أو أربعاً ومواقعها أربعة ما قبل الفاء وما بين الفاء والعين وما بين العين واللام وما بعد اللام وتخلو الزيادة من أن تقع متفرقة أو مجتمعة بخلاف الرباعي فإنه خارج عن الاعتدال؛ لوقوع حرفين في وسطه؛ ولذا ثقل الزيادة في الخماسي لوقوع ثلاثة أحرف في وسطه فلا يزاد فيه إلا زيادة واحدة من حروف المد قبل اللام أو بعده؛ ولذا كانت الزيادة في قرعبلانة نوادر والى ما ذكرنا أشار بقوله **(ولم يجئ في الخماسي إلا)** أبنية خمسة **(عضرفوط)** وهو العظاية الذكر

قوله: **(وللمزيد فيه من الثلاثي والرباعي أبنية كثيرة)** ستعرف إجمالاً في باب ذي الزيادة، ومن أراد معرفتها على وجه التفصيل فعليه بكتاب الممتع وغيره من الكتب المبسوطة، والذي ذكره الزبيدي أن جملة أبنية الأسماء المجردة ثلاث مائة بناء وثمانية أبنية منها للثلاثي مائتان وثمانية وثلاثون بناء للمجرد منها عشرة أبنية أو أحد عشر بناء إن ثبت نحو دئل والبقية للمزيد فيه منه، وللرباعي أحد وستون منها بناء للمجرد خمسة والبقية للمزيد فيه منه، وللخماسي تسعة أبنية للمجرد منها أربعة والبقية للمزيد فيه والله تعالى أعلم.

قوله: **(ومن الخماسي لم يجئ إلاعضرفوط الخ)** استدراك على اقتصارهم سَمَرْطُول ودرداقس وقزعبلانة وردبان الأول لم يسمع قط في نثر وإنما سمع في الشعر وهم مما يحرفون في الشعر إذا اضطروا إلى ذلك قال[1]: [الرجز]

بِسَبْحَلِ الدَّفَّيْنِ عَيْسَجُورِي

للضخم من الإبل، وقَهْبَلِس للأفعوان العظيم، وخُبَعْثِن للشديد، (وللمزيد فيه) من الاسم الثلاثي والرباعي (أبنية كثيرة) تُعرف إجمالاً في باب ذي الزيادة، (ولم تجئ في) الاسم (الخماسي) المزيد فيه (إلّا) خمسة على الأصح: (عَضْرَفُوط) لذكر العَظاء، وهو

(١) انظر لسان العرب (ضخم).

وخُزَعْبِيْلٌ، وقِرْطَبُوسٌ، وقَبَعْثَرى، ....

ج وخزعبيل للباطل، وقرطبوس للداهية، وقبعثرى للإبل القوي، وألفه ليست للتأنيث لقولهم قبعثراة، فلو كانت الألف للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر ولا للإلحاق لزيادتها على الغاية، وهي الخماسي إذ ليس لنا أصل سداسي فلتحقه به فهي لتكثير الكلمة وإتمام بنائها، وهذا معنى قول الزمخشري، وهي في قبعثرى كنحو: ألف كتاب لا ناقتها على الغاية هكذا ذكر ....

كَ (وخزعبيل) وهو الأباطل والخزعبيلة ما أضحكت به القوم يقال هات بعض خزعبيلاتك (وقرطبوس) بكسر القاف وهي الداهية (وقعبثري) وهو العظيم الخلق والأنثى قبعثراة وألفه ليست للإلحاق لكونها سادسة ولا بناء فوق الخماسي فيلحق به ولا للتأنيث لمجيء قبعثراة، ولو كانت للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر وإنما زيد الألف فيه لتكثير الأبنية، قال المبرد الألف فيه لإلحاق بنات الخمسة ببنات الستة وفيه نظر لما ذكرنا من أنه ليس في الأصول سداسي حتى يلحق به اللهم إلا أن يقال أن مراده ما قاله السيرافي هو أنه قد

لَ وإنما هو سبحل بمنزلة قمطر فكذلك سمرطول يمكن أن يكون محرفاً من سمرطول كغضرفوط وبأن درداقسا لا يتحقق كونها من كلام العرب، قال الأصمعي: أظنها رومية فلا ينبغي أن يثبت بها فعلالل وكذلك حذرانق أصله فارسي معرب وبأن قزعبلانة لم يسمع إلا من كتاب العين فلا ينبغي أن يلتفت إليها انتهى. والسمرطول الطويل المضطرب، والدرداقس عظم يصل بين الرأس والعنق، والقزعبلانة دويبة عريضة محنبطة بطين، والخدرانق قيل ضرب من الثياب، والغطاية دويبة أكبر من الوزغة وجمعها غطاياء بالكسر والمد، والقرطبوس بكسر القاف. قال الشارح: للداهية، وعن المبرد أنه اسم للناقة العظيمة ولم أر المادة في القاموس، وإنما فيه القرطبوس قال بفتح القاف وقد تكسر الشديدة الضرب من العقارب والناقة السريعة أو الشديدة، ورأيت بخط مؤلفه في بعض الحواشي صوابه القطربوس يتقدم الطاء، والله تعالى أعلم. قوله: (**ومن الخماسي لم يجئ**) أي المزيد من الخماسي.

قوله: (**وقبعثرى**) قال في الصحاح: قال المبرد القبعثرى العظيم الشديد ض.

قوله: (**وهو الخماسي**) الضمير للزيادة بتأويل المذكور أو المنتهي.

قوله: (**وهي في قبعثرى كنحو ألف كتاب لإنافتها على الغاية**) قال ابن الحاجب يريد أنها زيادة محضة ليست للإلحاق، كما أن ألف كتاب ليست كذلك، ومعنى قوله لإناقتها على الغاية أنها زائدة على نهاية ما بنيت عليه الأصول؛ لأن نهايتها خمسة.

قَ دويبة أكبر من الوزغة، ومؤنثه عَظاءة وعظاية، (وخُزَعْبِيل) للباطل، (وقِرْطَبُوس) للداهية، (وقَبَعْثَرىً) بالتنوين للعظيم الشديد، وألِفه ليست للتأنيث، لقولهم: قَبَعْثَراة، ولو كانت للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر، ولا للإلحاق كما في القاموس وغيره، إذ لا أصل له سداسياً يلحق به، فهي لتكثير الكلمة، فما في الصحاح من أنها لإلحاق بنات

وخَنْدَرِيْسٌ، على الأَكْثَر.

ف: في شرح الهادي، ويظهر لك من هذا أن ما ذكر في الصحاح من ألف قبعثرى لإلحاق بنات الخمسة ببنات الستة غير صحيح. وخندريس وهو الخمر القديمة، وإنما قال على الأكثر؛ لأن أكثر الناس يقولون النون أصلية فيكون مزيد الخماسي وبعضهم يقول النون زائدة فهو مزيد الرباعي، واستدل على الأول بأنه إذا تردد في حرف بين أن يكون أصليًا أو زائداً فالأصل الأصلي.

وعورض هذا بأنه إذا تردد لفظ بين وزنين أحدهما على تقدير أصالة حرف، والثاني على تقدير زيادته وشيء منهما لم يوجد في أبنيتهم فاحمل على الزائد أولى.

ج: زعم بعض الناس أن قبعثري لو كان في الكلام سداسي أصلاً لكان ملحقاً به **(وخندريس)** وهو الخمر القديمة ومنه حنطة خندريس للعتيقة، وقوله **(على الأكثر)** قيد في خندريس، وذلك لأن أكثرهم جعل النون أصلية فتكون من مزيد الخماسي ووزنه حينئذٍ فعلليل واستدل عليه بأنه إذا تردد في حرف بين أن يكون أصليًّا وزائداً، فالأصل هو الأصلي، وقال بعضهم: إن النون زائدة فيكون من مزيد الرباعي ووزنه حينئذ فنعليل، واستدل عليه بأنه إذا تردد لفظ بين وزنين غير موجودين في أبنيتهم على تقدير أصالة حرف منه وزيادته في أبنيتهم كان جعله زائداً أولى؛ لأن الزيادة دخول ما ليس بأصل في الكلمة فيكون الأصل أولى بأن لا يثبت فيه وزن مجهول.

ك: قوله: **(في شرح الهادي)** لمولانا عز الدين الزنجاني. قوله: **(غير صحيح)** ويمكن أن يقال مراده بالإلحاق هو الإلحاق اللغوي لا الاصطلاحي فيكون مراده إخراج الكلمة من الخماسي إلى السداسي الذي هو من الزوائد لا من الأصول لما تقرر أن لا سداسي لنا من الأصول ض. قوله: **(وخندريس)** قال في شرح المقامة المطرزي أن خندريساً فارسي معرب فعلى هذا لا يكون من مزيد الخماسي أو الرباعي ض.

ق: الخمسة ببنات الستة غير صحيح، كما قاله الجاربردي، (وخَنْدَرِيس) للخمر القديمة (على) قول (الأكثر) من أنّ النون أصلية، ووزنه فَعْلَلِيل، فهو مزيد الخماسي، وعلى قول الأقل هي زائدة ووزنه فنعيل فهو مزيد الرباعي، واحتج للأول بأنه إذا تردد في أصالة حرف وزيادته، فالأصل لأصلي، وعورض بأنه إذا تردد لفظ بين وزنين أحدهما بتقدير أصالة حرف، وثانيهما بتقدير زيادته، وشيء منهما لم يوجد في أبنيتهم، فالحمل على الزائد أولى، وأُجيب بما فيه نظر، كما بينه الجاربردي، وأمَّا مرزَنْجُوش فمعرب، فلذا لم يذكره المصنف هنا، وسنحقق حكمه في ذي الزيادة.

. . . .

جار: وأجيب عنه بوجهين الأول أن ذلك فيما يكثر فيه الزيادة والخماسي لم يكثر فيه الزيادة، والثاني أنه قد ثبت عضرفوط وليس بينه وبين خندريس على تقدير أصالة النون إلا الواو والياء وهما أخوان هكذا ذكر في الشروح، وفيه نظر لأن ما ذكر في الجواب الأول إنما يصح أن لواحقه الخصم بمزيد الخماسي وليس كذلك، وإنما يريد إلحاقه بمزيد الرباعي، ومراد المصنف إلحاقه بمزيد الخماسي فالأمر بالعكس يعرف بالتأمل، ثم إذا عرفت ذلك بقى الجواب عن مثل عضرفوط وهو سهل فإنه يتغاير البناء باختلاف الحركات فكيف بالحروف. وأما مرزنجوش فمعرب فلذلك لم يذكره ها هنا ويتحقق أمره في ذكر ذي الزيادة إن شاء الله تعالى.

نقره: . . . .

جار: قوله: **(الأول أن ذلك)** تقرير الجواب الأول أنه لا نسلم أن جعله زائداً أولى على إطلاقه بل الأولى فيما يكون أمثلة المزيد فيه كثيرة كما في الثلاثي والرباعي لا فيما يكون أمثلة المزيد فيه قليلة كما في الخماسي.

قوله: **(والثاني)** مقتضى النياس أن يذكر الجواب الثاني أولاً ليكون على سبيل المنع والتسليم تأمل.

قوله: **(هكذا ذكر في الشروح)** ممن ذكر الجواب الشريف في شرحه لكن ساقه بلفظ وأجيب عنه كما فعل الشارح.

قوله: **(وإنما يريد إلحاقه بمزيد الرباعي)** لأنه يجعل النون زائدة لإلحاقه بالرباعي ض.

قوله: **(وأما مرزنجوش)** اختلف العلماء في مرزنجوش فبعضهم يقول مزيد الخماسي؛ لأن النون والواو زائدتان بالإجماع، فمذهب ذلك البعض أن الميم أصلية فيكون مزيد الخماسي، وذهب بعضهم إلى أن الميم أيضاً زائدة فيكون مزيد الرباعي، وأحال الشارح تحقيق هذا البحث إلى فصل ذي الزيادة وأشار إلى جوابه بأنه معرب.

نقرة: . . . .

[أَحْوَال الأَبْنِيَة]

وأحوال الْأَبْنِيَة قد تكون لِلْحَاجة: . . . .

[أَحْوَال الأَبْنِيَة]

قوله: **(وأحوال الأبنية)** لما ذكر أن التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال الأبنية علم أن مسائله، هي المباحث المتعلقة بأحوال الأبنية فأشار ها هنا إلى بيان الأحوال؛ ليشرع في المسائل فالمذكور إلى هنا من المبادئ، وذلك لأنه ذكر أولاً تعريفه، ثم شرع في موضوعه وهو الأبنية من حيث تعرض لها الأحوال المذكورة في الكتاب إذ أحوال الأبنية عارضة للأبنية فتكون الأبنية موضوع هذا العلم؛ لأن معروض مسائل العلم يكون موضوعاً له، والأبنية كما عرفت عبارة عن الحروف والحركات والسكنات الواقعة في الكلمة فبحث عن الحروف من حيث إنها ثلاثة أو أربعة أو خمسة، ومن حيث إنها زائدة

[أَحْوَال الأَبْنِيَة]

ولما فرع من المقدمة شرع في مسائل التصريف، وهي المباحث المتعلقة بتلك الأحوال وفصلها ليبين انحصار أبواب التصريف فقال: **(وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة)** المعنوية وهي ما يتوقف عليه فهم المعنى أو للحاجة اللفظية وهي ما يتوقف

[أَحْوَال الأَبْنِيَة]

قوله: **(فالمذكور إلى هنا من المبادئ)** مبادئ كل علم ما لا يكون مقصوداً بالذات بل يتوقف عليه ذلك.

قوله: **(لأن معروض مسائل العلم يكون موضوعاً له)** فيه إشارة إلى ما قيل أن موضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية ولبسط الكلام على الموضوع والمبادئ محل غير هذا.

قوله: **(فبحث عن الحروف)** فالبحث في الموضوع عن الحروف الواقعة في الكلمة وعن حركاتها وسكناتها فجعل المصنف بحث الموضوع قسمين كما أشار إليه الشارح ض.

[أَحْوَال الأَبْنِيَة]

ولمّا فرغ من مبادئ هذا العلم، وهي ما يتوقف عليه الشروع فيه من تعريفه وموضوعه الذي هو الأبنية شرع في مسائله التي هي أحوال الأبنية فقال:

(وأحوال الأبنية) بشهادة الاستقراء (قد تكون للحاجة) إليها في فهم المعنى أو في

كالماضي، والمضارع، وَالْأَمر، وَاسم الْفَاعِل، وَاسم الْمَفْعُول،

ك وأصلية، وكيف يعرف الزائد من الأصلي بالمقابلة بالفاء والعين واللام، سواء كانت تلك الحروف ثابتة أو محذوفة مستقرة في موضعها أو منقولة عنه إلى غير موضعها بالقلب، ومن حيث إنها من حروف العلة أو لا وهي من قوله وأبنية الاسم إلى قوله وبالفاء واللام لفيف مفروق، ثم شرع في الحركات والسكنات الواقعة في الاسم الجامد ثلاثيًّا ورباعيًّا وخماسيًّا، مجرداً أو مزيداً، مما لا يتحقق فيه باعتبارها حال من الأحوال التي هي مسائل هذا العلم، وأما ما يحصل فيه باعتبارها حال من الأحوال المذكورة فذكر حركاته وسكناته عند ذكره. ولما فرغ من المبادئ شرع في المسائل، وهي أحوال الأبنية وقسمها إلى ما يكون للحاجة وإلى غيره، والمراد بالأول ما يتوقف عليه فهم المعنى أو التلفظ بالكلمة والأولى يسمى بالاحتياج المعنوي، وهو من قوله كالماضي إلى الجمع، والثاني بالاحتياج اللفظي كالتقاء الساكنين، فإن التلفظ بأذهب اذهب مثلاً من غير تحريك الباء متعذر، وكذلك الابتداء فإن الابتداء بالساكن متعذر وكذا الوقف فإنه وإن كان على المتحرك ممكناً من حيث التلفظ لكن لما كان ممنوعاً من حيث الصناعة كما سيجيء لحقه بالاحتياج اللفظي.

ج عليه التلفظ باللفظ وأشار إلى الأول بقوله: **(كالماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول** ....

ك قوله: **(عند ذكره)** أي ذلك الاسم المعروض للحال يحتمل أن يكون ما في ما يحصل عبارة عن الحركات والسكنات؛ لأن البحث عن الحركات والسكنات، والمقصود أنهما قسمان: قسم لا يحصل في حال من الأحوال فهو من الأبنية فذكره في ذكر الموضوع، وقسم يحصل به حال من الأحوال فذكره في موضع ذكر ذلك الحال؛ لأنه من المسائل فعلى هذا يكون ضمير فيه وحركاته وسكناته عائداً إلى الاسم وضمير باعتبارها عائد إلى ما باعتبار معناه فإن معناه الحركات والسكنات، وأما ضمير ذكره فيحتمل أن يكون عائداً إلى الاسم أيضاً، أي ذكر المصنف حركات الاسم وسكناته الذي يحصل باعتبارها حال من الأحوال التي هي من مسائل هذا العلم عند ذكر ذلك الاسم، ويحتمل أن يكون عائداً إلى الحال أي ذكر ما ذكرنا عند ذكر الحال وهو من باب من الأبواب الذي فصله المصنف، والحال يذكر ويؤنث ض.

قوله: **(لكن لما كان ممنوعاً من حيث الصناعة الخ)** في جعل الوقف حينئذٍ من المحتاج إليه والإعلال من غيره نظر؛ لأن تصحيح ما وجد فيه مقتضى الإعلال ممنوع من حيث الصناعة

ق التلفُّظ، والأول: ويسمى بالاحتياج المعنوي: (كالماضي، والمضارع والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، ....

وَالصّفة المشبهة، وَأفْعل التَّفْضِيل، والمصدر، واسمي الزَّمَان وَالْمَكَان، والآلة، والمصغر، والمنسوب، وَالْجمع، والتقاء الساكنين، والابتداء، وَالْوَقْف. وَقد تكون للتوسع: كالمقصور، والممدود، وَذي الزِّيَادَة. وَقد تكون للمجانسة: كالإمالة. وَقد تكون للاستثقال: كتخفيف الْهمزَة، والإعلال، والإبدال، والإدغام، والحذف.

وأما غيرها من الأبواب فلما لم يكن بهذه الحيثية لم يجعله مما يحتاج إليه.

والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والمصدر واسمي الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب والجمع) فإن هذه الأشياء أحوال عارضة للأبنية للاحتياج المعنوي على ما عرفت وأشار إلى الثاني بقوله (**والتقاء الساكنين والابتداء والوقف**) فإن التلفظ باذهب اذهب من غير تحريك الباء متعذر وكذا الابتداء بالساكن متعذر أو متعسر، وكذا الوقف على المتحرك غير ممكن من حيث الصناعة وإن كان ممكناً من حيث اللفظ (**وقد تكون**) أحوال الأبنية (**للتوسع**) في الكلام والتفنن لاحتياجهم إلى ذلك خصوصاً في الأسجاع والفواصل والقوافي (**كالمقصور والممدود وذي الزيادة**) التي لم تكن الزيادة فيها لمعنى (**وقد تكون**) أحوال الأبنية (**للمجانسة كالإمالة**) فإنها لإثبات المناسبة (**وقد تكون**) أحوال الأبنية للاستثقال (**كتخفيف الهمزة**) بالحذف والقلب (**والإعلال**) لحروف العلة (**والإبدال والإدغام والحذف**) فإن هذه الأشياء تلحق الأبنية؛ لدفع الاستثقال.

أيضاً، وإن كان ممكناً من حيث التلفظ وبعض الإبدال والإدغام مثله فليتأمل.

قوله: (**وأما غيرها**) كالمقصور والممدود وذوي الزيادة وغيرها ض.

والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، والمصدر واسمي) الأولى وأسماء (الزمان والمكان، والآلة، والمصغر، والمنسوب، والجمع):

والثاني: ويسمى الاحتياج اللفظي نحو: (التقاء الساكنين، والابتداء، والوقف، وقد تكون) أحوال الأبنية (للتوسع) في اللغة لوزن، أو رَوْي أو تجنيس، أو غير ذلك (كالمقصور، والممدود، وذي الزيادة)، وفي نسخة الزوائد، (وقد تكون للمجانسة كالإمالة، وقد تكون للاستثقال كتخفيف الهمزة، والإعلال والإبدال، والإدغام والحذف)، وقد بيّن هذه الأبواب على هذا الترتيب، إلّا الصفة المشبهة، فإنه أخّرها عن أفعل التفضيل، فقال:

الْمَاضِي

للثلاثي الْمُجَرّد ثَلَاثَة أبنية: فَعَلَ، وَفَعِلَ، وَفَعُلَ، . . . .

جار

الْمَاضِي

قوله: (**الماضي**) إنما كان أبنية الماضي ثلاثة؛ لأن أوله مفتوح لخفته وامتناع الابتداء بالساكن وللعين ثلاثة أحوال إذ لا يكون ساكناً لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع فإن اللام تسكن حينئذٍ ولا يشكل هذا بالمجهول ولا بالمكسور الأول كشهد لعروض الضم والكسر فيهما، ثم ذكر المفتوح العين كذلك؛ لأنه إما متعد أو لازم متعد أو لازم، وعلى التقديرين فعين مضارعه إما مضموم أو مكسور، والمكسور

نقره

الْمَاضِي [بِنَاء الْفِعْل الرباعي]

الماضي للثلاثي المجرد ثلاثة أبنية وضعاً (**فعل وفعل وفعل**) وذلك لأن لفاء الفعل حالة واحدة وهي الفتحة لخفتها ولثقل الفعل فلا يجوزون فيه الابتداء بالثقيل في أصل الوضع وهي الضمة والكسرة؛ لأن الابتداء بالأخف أَوْلَى ليحصل للمتكلم العذوبة في اللفظ ويصغي السامع إليه لأنس السامع بالأخف بخلاف الاسم فإنه لما كان خفيفاً

حلـ

الْمَاضِي

قوله: (**لخفته وامتناع الابتداء بالساكن**) الضمير للفتح المفهوم من لفظ مفتوح والخفة علة لخصوصه والامتناع المذكور علة لمطلق الحركة.

قوله: (**فإن اللام تسكن حينئذٍ**) أي لأن الضمير المرفوع كالجزء من الكلمة فلو لم تسكن اللام عند اتصاله لزم اجتماع أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وهو مرفوض.

قوله: (**لعروض الضم والكسر فيهما**) أما عروض الكسر في المكسور كشهد فظاهر مما مر، وأما عروض الضم في المجهول فلكونه فرعاً عن المبني للفاعل على الأصح بدليل صحة الواو في بويع زيد وسوير مع وجود المقتضى لانقلابها ياء وإدغامها فإنه إنما صحح مراعاة للأصل إذ المشتق مما صح صحيح بدليل صحة عاور المشتق من عور.

قوله: (**وعلى التقديرين فعين مضارعه إما مضموم أو مكسور**) قال اليزدي: فإن قلت ألم

لغنا

الماضي [بِنَاء الْفِعْل الرباعي]

أي هذا مبحثه، (للثلاثي المجرد) منه (ثلاثة أبنية)، لتحرك أوله بالفتح، لخفته، وامتناع الابتداء بالساكن، ولا يشكل بالمجهول، ولا بالمكسور كشَهِد، لعرض الضم، والكسر فيهما، ولقلتهما وفرعيتهما، ولعينه ثلاثة أحوال، إذ لا تكون ساكنة أصالة، لئلا يلزم اختلاط الأبنية، والتقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك، فله ثلاثة أبنية: (فَعَل) بفتح، (وفَعِل) بكسرها، (وفَعُل) بضمها، فالأول . . . .

نَحْو: ضربه، وَقَتله، وَجلسَ، وَقعد، وشربه، وومِقَه، وَفَرِح، ووثق،

العين أربعة أمثلة؛ لأنه إما وعلى التقديرين فعين مضارعه إما مفتوح أو مكسور، ومثل: بومق ووثق؛ لأن مكسور العين في الماضي إنما يكسر في المضارع . . . .

يجوزون الابتداء فيه بالثقيل، وأما نحو شهد بكسر الفاء ضرب بضمة فليس الابتداء به في أصل الوضع وبالكسرة والضمة وذلك لأن أصل شهد شهد بفتح الفاء وكذا الأصل في ضرب ضرب ولعين الفعل ثلاثة أحوال الفتحة والكسرة والضمة، ولا يكون له السكون كما كان لعين الاسم وذلك لأنه إذا اتصل بالفعل الضمائر المتصلة المرفوعة البارزة المتحركة يجب إسكان لامه لئلا يتوالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن الفعل والفاعل بمنزلة كلمة واحدة ولا سيما إذا كان الفاعل من هذه الضمائر فلو كان العين ساكناً لزم اجتماع الساكنين فحينئذ يكون للفاء حالة واحدة للعين ثلاثة أحوال وإذا ضرب واحدة في ثلاثة يحصل ثلاثة، وأما ليس بفتح الفاء وسكون العين فليس من أبنيته وضعاً وإنما كان في أصل الوضع بكسر العين فسكن العين، ثم ذكر لمفتوح العين أربعة أمثلة لأنه يجيء متعدياً وغير متعد وكل واحد منهما مضارعه يجيء مضموم ومكسور فقال (**نحو قتله**) متعد ومضارعه بضم العين (**وضربه**) متعد ومضارعه بكسر العين (**وقعد**) لازم ومضارعه بضم العين (**وجلس**) لازم ومضارعه بالكسر وإنما لم يذكر ما كان مضارعه بفتح العين لأن يفعل بفتح العين مضارع فعل بفتحه كان في الأصل عندهم بكسر العين أو بضمه وإنما فتح لأجل حرف الحلق، ثم ذكر لمكسور العين أربعة أمثلة أيضاً لأنه على أربعة أقسام متعد ولاوم وعين مضارعة بضم العين (**وجلس**) لازم يضارعه مفتوح أو مكسور فقال (**وشربه**) متعد ومضارعه مفتوح العين (**وومقه**) متعد ومضارعه مكسور العين (**وفرح**) لازم ومضارعه مفتوح العين (**ووثق**) لازم ومضارعه

يجئ فعل يفعل بفتح العين فيها، قلت: نعم إلا أنه بصدد ذكر الأصول من الأبواب وهو فرع، ولذلك لم يجئ إلا مشروطاً كما سيأتي انتهى.

قوله: (**لأن مكسور العين في الماضي إنما تكسر في المضارع إذا كان مثالاً**) كذا قال المصنف فيما سيأتي ونبه الشارح هناك على أن الكسر جاء في صحيح الفاء أيضاً نحو نعم ينعم وحسب يحسب وغيرهما.

(نحو ضَرَبهُ وقَتَلَهُ وجَلَسَ وقَعَدَ)، مثّل له بأربعة أمثلة، لأنه إمَّا متعدٍّ أو لازم، ومضارعه إمَّا مضموم العين، أو مكسورها، ولا يرد مفتوحها كيَهَب ويَمْتَع لأنه في الأصل مكسورها ومضمومها، وإنما فتح لحروف الحلق، كما سيأتي، (و) الثاني نحو (شَرِبَهُ ووَمِقَه) أي أحبه (وفَرِحَ ووَثِقَ) مثّل له بأربعة أمثلة أيضاً، لأنه إمَّا مُتعدّ أو لازم،

وكرُم.

وللمزيد فِيهِ خَمْسَةَ وَعِشْرُونَ:

مُلْحق بدحرج نَحْو: شَمْلَلَ ....

إذا كان مثالاً ولم يذكر لمضموم العين إلا مثالاً واحداً؛ لأنه أبداً لازم مضموم عين مضارعه.

قوله: **(وللمزيد فيه)** أي للثلاثي المزيد فيه؛ لأن الرباعي سيأتي بعد وهو إما أن يكون موازناً للرباعي أو غير موازنٍ، والموازن إما أن يكون ملحقاً أو غير ملحق، والملحق إما بدحرج أو بتدرحرج أو باحرنجم.

أما الملحق بدحرج فنحو شملل، أي أسرع ....

مكسور العين **(وكرم)** إنما ذكر لمضموم العين مثالاً واحداً لأنه لا يكون إلا لازماً ولا يكون مضارعه إلا مضموم العين.

وللمزيد فيه من الثلاثي **(خمسة وعشرون)** بناء **(ملحق بدحرج)** والمراد من الإلحاق أن تزيد زيادة في بناء لتلحقه ببناء آخر أكثر منه حرفاً ويتصرف تصرفه في جميع تصاريفه وليس المراد من زيادة الإلحاق أن لا يكون لمعنى أصلاً على ما قيل؛ لأن معنى حوقل وشملل مخالف لمعنى حقل وشمل وإنما المراد أن لأن تكون تلك الزيادة مطردة في إفادة معنى كزيادة الهمزة في أكرم وتكرير العين في كرم وزيادة الألف في فاعل فإنها لا يقال لهذه الزيادات أنها للإلحاق وإن صار اللفظ بواسطتها على وزن الرباعي؛ وذلك لظهورها في معان أخر؛ فلا يجوز حملها على الغرض اللفظي مع ظهور إمكان حملها على الغرض المعنوي، والملحق بدحرج على ستة أقسام في الأغلب لأنه إما بتكرير اللام أو بزيادة الواو أو الياء بعد الفاء أو بزيادة الواو أو النون بعد العين أو بزيادة الياء في الآخر **(نحو شملل)** أي أسرع ....

قوله: **(إذا كان مثالاً)** وما جاء من نحو حسب حسب يحسب فنادر ض.

ومضارعه إمَّا مفتوح العين أو مكسورها، ومثّل بومِق ووثِق، لأنّ مكسور العين في الماضي إنما يكسر غالباً في المضارع إذا كان مثالاً، (و) الثالث نحو (كَرُمَ)، مثّل له بمثال واحد، لأنه أبداً لازم، ومضارعه مضموم العين.

(وللمزيد فيه) من الثلاثي (خمسة وعشرون) بناء بعضها (ملحق بدَحْرَج) الرباعي المجرد، وهو على المشهور فعْلَلَ وفوْعَل وفَيْعِل وفعْوَل وفعْنَل وفعْلَى (نحو شَمْلَلَ)

وحَوْقَلَ وبَيْطَرَ وجَهْوَرَ وقَلْنَسَ وقَلْسَىْ . مُلْحق بتدحرج نَحْو : تَجَلْبَبَ

وحوقل أي ضعف وهرم، وبيطر، أي عمل البيطرة من البطر وهو الشق، وجهور أي جهر، وقلنس أي لبس القلنسوة. قال في "الصحاح" : يقال قلسيته فتقلسى، وتقلس وتقلنس أي ألبسته القلنسوة فلبسها.

وأما الملحق بتدحرج فنحو تجلبب أي لبس الجلباب، . . . .

(وحوقل) أي كبر وفتر عن الجماع **(وبيطر)** أي عمل البيطر من بطرت الشيء أبطر، أي شققته ومنه سمى البيطار **(وجهور)** أي رفع صوته **(وقلنس وقلسي)** يقال قلنسته وقلسيته أي ألبسته القلنسوة وفي ألف قلسي خلاف، قيل أنه للإلحاق وقيل إن الألف لا يكون للإلحاق أصلاً وأصلها في نحو قلسي ياء قلبت ألفاً، وإنما لم يدغم نحو شملل مع اجتماع المثلين المتحركين فيه أعل نحو سلقي بقلب يائه ألف؛ لأن الإدغام مبطل للإلحاق لانكسار وزن الملحق بالإدغام بخلاف القلب في الآخر فإنه لا ينكسر وزن الملحق به لأن حركة الآخر سكونه لا يعتبران في الوزن **(وملحق بتدحرج نحو تجلبب)**

قوله: **(وحوقل أي ضعف)** وحوقل الشيخ وحوقلة وحيقالاً إذا كبر وفتر عن الجماع، ويجوز أن يكون من الحلقية وهي ما بقي من بقايات التمر؛ لأنه لما كبر وضعف فصار كأنه لم يبق إلا بقايته.

قوله: **(وقلنس أي لبس القلنسوة)** صوابه ألبس؛ لأن الفعل متعد ووبمعناه وفي حكمه قليس ولم يصرح الشارح بعده اكتفاء بما نقله عن الصحاح، وفيما ذكره المصنف ثم الشارح من عدد الملحقات بدحرج وتعيين قلنس خلاف ذكرته في كتاب التعريف وذكرت فيه أفعالاً أخرى ندر إلحاقها به أيضاً فليراجعه من أراد ذلك، ومما لم أذكره فيه من النادر فترض الشيء بمعنى فرضِه أي قطعه ويرنأ رأسه خضبه باليرنا أي الحناء وتجرب الشجرة نقبها، وعديط وجملط رأسه جلطه أي حلقه وغيرها، واليرنا بضم الياء وفتحها مقصورة مشددة النون وبالضم والمد، والجورب لفافة الرجل الجمع جواربة وجوارب. قوله: **(أي لبس الجلباب)** قال أبو عثمان في اللغة: الجلباب ثوب واسع دون الرداء وقيل هو الرداء.

بزيادة اللام، أي أسرع، (وحَوْقَلَ) الشيخ بزيادة الواو، أي ضعف وهرم، (وبَيْطَرَ) بزيادة الياء، أي عمل البيطرة، من البَطْر، وهو الشق، (وجَهْوَرَ) في كلامه، بزيادة الواو جهر، (وقَلْنَس) بزيادة النون، (وقَلْسَى) بزيادة الألف، أي لبس القلنسوة فيهما، ولم يذكر صاحب المفتاح فعْنَل، بل أبدله بفعيَل، نحو شرْيَف الزرع، أي قطع شريافه، أي ورقه إذا طال وكثر، بحيث يخاف فساده، (و) بعضها (ملحق بتَدَحْرَجَ) مزيد الرباعي، وهو تَفَعْلَل وتَفَوْعَل وتفيْعل، وتَفَعْوَل، وتَمَفْعَل، وتَفاعَل، وتَفَعَّل، (نحو تَجَلْبَبَ) أي لبس

وتَجَوْرَبَ وتَشَيْطَنَ وتَرَهْوَكَ وتَمَسْكَنَ وتَغَافَلَ وَتَكَلَّمَ.

جار: وتجورب أي لبس الجورب، وتشيطن أي فعل فعلاً مكروهاً، وترهوك أي تبختر وتمسكن أي أظهر الذل والحاجة تغافل وتكلم، وينبغي أن يعلم أن تحقق الإلحاق في تجلبب إنما هو بتكرير الباء والتاء. إنما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج؛ لأن الإلحاق لا يكون في أول الكلمة وفي تجورب وتشيطن وترهوك بالواو والياء لا بالتاء لما مر، وفي تمسكن كلام يأيت في باب ذي الزيادة إن شاء الله، وليست الألف في تغافل للإلحاق؛ لأن الألف لا تقع للإلحاق حشواً لا في الاسم ولا في الفعل لكن المصنف قيد ذلك بالاسم في ذي الزيادة وتضعيف العين لا يكون للإلحاق فتكلم لا يكون ملحقاً، ذكر جميع ذلك في شرح الهادي، ثم قيل فيه إطلاق لفظ الإلحاق ها هنا سهو.

نقره: أي لبس الجلباب (**وتجورب**) أي لبس الجورب (**وتشيطن**) أي صار كالشيطان في تمرده (**وترهوك**) أي تبختر (**وتمسكن**) أي تشبه بالمسكين بإظهار الظل والحاجة وليس زيادة الميم فيه لقصد الإلحاق، وإنما هي من قبيل التوهم كأنه توهم أن ميم مسكن فاء الكلمة فقيل تمسكن، وإن كان القياس أن يقال تسكن، واعلم أنه ليس إلحاق نحو تجلبب بتدحرج بواسطة تصديره بالتاء بأنه يقال الحق جلبب بتكرير اللام بدحرج، ثم ألحق بتدحرج بزيادة التاء في أوله وإنما هو ملحق بدحرج، ثم يزاد عليه ما زاد على دحرج وهو التاء فيقال تجلبب كما يقال تدحرج وإنما لم يكن التاء للإلحاق؛ لأن زيادتها مطردة في إفادة معنى المطاوعة فإن تفعلل مطاوع فعلل نحو دحرجته فتدحرج (**وتغافل وتكلم**) فإنهما عنده وعند جار الله ملحقان بتدحرج لموافقتهما له في جميع تصاريفه وفيه نظر لأن زيادتهما وهي التاء والألف في نحو تغافل والتاء والتضعيف في نحو تكلم مطردة

حل: قوله: (**لأن الإلحاق لا يكون في أول الكلمة**) ليس على عمومه، ففي التسهيل: ولا تكون الهمزة للإلحاق أولاً، إلا مع مساعد كنون الندد وواو ادرون يعني أنها لا تكون أولاً للإلحاق إلا إذا كان معها حرف آخر للإلحاق، والندد ملحق بسفرجل؛ لأنه من اللدد فالهمزة والنون فيه زائدان للإلحاق إظهار التضعيف يدل على ذلك، وادرون بمعنى الدرن فالهمزة والواو فيه زائدتان للإلحاق بحردحل. قال ناظر الجيش: والظاهر أن الساعد لا يكون غيرهما.

قوله: (**لأن الألف لا تقع للإلحاق حشواً**) سيأتي ذكر الخلاف في ذلك، والكلام عليه وعلى الإلحاق، وذكر شيء من أحكامه في ذي الزيادة.

قوله: (**لأن الألف لا تقع للإلحاق حشواً في الاسم ولا في الفعل**) فتغافل لا يكون ملحقاً والمصنف لما قيد بالاسم فيكون على ظاهر تقييده ملحقاً ض.

فلح: الجلباب، (وتَجَوْرَبَ)، أي لبس الجورب، وتَشَيْطَنَ أي فعل فعل الشيطان من المكرة، (وتَرَهْوَكَ) أي تبختر، (وتَمَسْكَنَ) أي أظهر الذل والمسكنة، وفيه كلام يأتي في ذي الزيادة، (وتَغافَل) أي أظهر الغفلة، (وتَكَلَّمَ) والتاء في هذه الأبنية لتحقيق معنى

وملحق باحْرَنْجَمَ نَحْو: اقْعَنْسَسَ واسْلَنْقَى.

وأما الملحق باحرنجم فنحوا قعنس أي تأخر ورجع إلى خلف من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب، واسلنقى أي وقع على القفاء، فهذه أقسام الملحقات وهي خمسة عشر.

لإفادة معان على ما سيجيء إن شاء الله تعالى؛ ولأن الإدغام في نحو تماد دليل على عدم الإلحاق (**وملحق بأحرنجم نحو اقعنسس**) أي رجع وتأخر (**واسلنقى**) يقال سلقتيه إذا لقيته على ظهره فاسلنقى والكلام في الهمزة والنون فيهما كالكلام في تاء تجلبب في أنهما ليستا للإلحاق كما أن التاء كذلك وإنما لم يكن نحو استعلم ملحقاً بأحرنجم مع أنه في جميع تصاريفه على وزنه لأنه يجب في الملحق أن يكون وقوع حروف الأصول والزوائد مواقعها في الملحق به ونحو استعلم بالنسبة إلى أحرنجم ليس كذلك لا في الأصول ولا في الزوائد؛ لأن الزيادة في احرنجم همزة في أوله ونون بعد عينه وفي نحو استعلم همزة وسين وتاء في أوله فأين أحدهما عن الآخر؛ ولأن الزوائد في نحو استعلم

قوله: (**فنحو اقعنسس**) قال الفراء: سألت الأصمعي ما اقعنسس، فقال: هكذا فقدم بطنه وأخر ظهره قالوا إحدى سين اقعنسس وألف اسلنقى فقط للإلحاق؛ لأن الألف والنون فيهما في مقابلة الزائدتين من الملحق به، ولا يكون الإلحاق إلا بزيادة حرف في مقابلة الأصول.

قوله: (**من القعس**) هو بفتح القاف والعين.

المطاوعة، كما هي كذلك في الملحق به، لا للإلحاق، لأنّ الزائد للإلحاق لا يكون في أول الكلمة، ونوقش في عدّ تفاعل وتفعّل من الملحقات، لأنّ الألف لا تكون للإلحاق إلّا بدلاً من الياء في الأخير، كما في اسلنقى، على ما يأتي في ذي الزيادة، وتضعيف العين لا يكون للإلحاق، لأنّ تفعّل مطاوع فعّل، وفعّل غير ملحق بدحرج، لاختلافهما في المصدر، فكذا مطاوعه، فلا يكون تغافل، وتكلّم ملحقين بتدحرج، وبقي من الملحق بتدحرج تَفَعْلَتَ، وتَفَعْنَل، وتَفَعْلَى، نحو تعفرت، و تقلنس، وتقلسى لكنها غير مشهورة. (و) بعضها (ملحق باحْرَنْجَمَ)، أي اجتمع، مزيد الرباعي أيضاً، وهو افعنلل وافعنلى، (نحو اقْعَنْسَسَ)، أي تأخّر ورجع إلى خلف من القَعَس، وهو خروج الصدر، ودخول الظهر، ضد الحدب، (واسْلَنْقَى) أي نام على قفاه، فالأبنية الملحقة خمسة عشر على المشهور، وتقدم معنى الإلحاق والغرض منه، فتكون مصادر هذه الملحقات، وما يتفرع عليها من التصاريف كمصادر الملحق به، وما يتفرع عليه تحقيقاً للغرض من الإلحاق.

وَغيرِ مُلْحق نَحْو: أَخْرَجَ وجَرَّبَ وَقَاتَلَ. . . . .

نقره: وأما غير الملحق من الموازن فثلاثة نحو: اخرج، وجرب وقائل. وإنما حكموا بأن شملل ملحق بدحرج دون اخرج وأخويه؛ لأن شرط الإلحاق توافق المصدرين، وقد قالوا شملل شمللة، كما قالوا دحرج دحرجة ولم يجئ مصدر أخرج وأخويه على ذلك.

فإن قلت: فقد قالوا أخرج إخراجاً كما قالوا دحرج دحراجاً.

قلت: أجيب عنه بوجهين:

الأول: أن الاعتبار إنما هو بالفعللة لاطرادها وعمومها في جميع صور فعلل، وأما الفعلال فلا اعتداد به؛ لأنه دخيل فيه غير مطرد ومجيئه في بعض الصور فإنهم لم يقولوا قحطاباً وعرباداً بل قحطبة وعربدة، يقال قحطبة أي صرعه، ورجل معربد، يوذي نديمه في سكره، والعربدة سوء الخلق.

والثاني: أن الشرط توافق المصادر أجمع.

جاربردي: مطردة زيادتها لإفادة معان (**وغير ملحق نحو أخرج وجرب وقاتل**) وليست هذه الثلاثة ملحقة بدحرج وإن كانت على وزنه لاطراد هذه الزيادات وهي الهمزة والتضعيف والألف لإفادة معان؛ ولأن الإدغام في نحو أمد وجاب دليل على أنهما غير ملحق بدحرج . . . .

ك: قوله: (**وإنما هو دخيل فيه غير مطرد**) الضمير الأول للعفلال، والثاني لفعلل، ونفي الاطراد صادق في الجملة وإن اطرد في المضاعف كزلزل وقلقل ونحوهما، والدخيل من قولهم هو دخيل في القوم أي من غيرهم ويدخل فيهم، وكل كلمة أدخلت في كلام العرب وليست منه فهي دخيل.

نقرة كار: (و) بعضها (غير ملحق)، وهي عشرة: أَفْعَل، وفَعّل، وفَاعَل، وانْفَعَل، وافْتَعَل، واسْتَفْعَل، وافْعالّ، وافْعَلّ، وافْعَوْعَل، وافْعَوّل، نحو: (أَخْرَجَ، وجَرَّبَ، وقَاتَل)، وهذه الثلاثة، والخمسة عشر الملحقة السابقة موازنة للرباعي، وإنما جعلوا شملل ملحقاً بدحرج دون هذه الثلاثة، وإن كانت موازنة مثله، لاختلاف المصادر، إذ قالوا شملل شمللة، كما قالوا دحرج دحرجة، ولم يقولوا في الثلاثة ذلك، ولا اعتداد بمجيء دحراج في مصدر دحرج، كإخراج في مصدر أخرج لاطّراد إفعال في مصدر أفعل، وعدم اطراد فِعْلال في مصدر فعلل على أنّ الزائد للإلحاق لا يكون أول الكلمة، وأنّ تضعيف العين لا يكون للإلحاق كما مرّ، . . . .

وَانْطَلَقَ واقْتَدَرَ واسْتَخْرَجَ واشْهَابَ واشْهَبَ واغْدَوْدَنَ واعْلَوَّطَ.

وأما غير الموازن فسبعة نحو: انطلق، واقتدر، واستخرج، واشهاب، واشهب، واغدودن، أي طال الشعر، وثم من الغدن وهو الاسترخاء، واعلوط يقال اعلوط بعيره إذا تعلق بعنقه قلادة، وإنما حكمنا على اقعنس بأنه موازن لاحرنجم، وعلى استخرج بأنه غير موازن له؛ لأنا لم نعن بالموازنة صورة حركات وسكنات، وإنما عنينا به وقوع الفاء والعين واللام في الفرع ....

(**وانطلق واقتدر واستخرج واشهاب وأشهب**) من الشهبة (**واغدودن**) يقال اغدودن الشعر أي طال وتم وهو ليس بملحق باحرنجم وإن كان موازناً له في جميع تصاريفه؛ لأن التكرار فيه وقع في العين والتكرار في الملحق من الفعل إنما يكون في اللام وقيل أنه ملحق باحرنجم نظراً إلى مجرد الزيادة والتكرار (**واعلوط**) يقال اعلوطت البعير إذا تعقلت بعنقه وعلوته وفيه أيضاً خلاف قيل إنه ملحق باحرنجم وقيل إنه غير ملحق به

قوله: (**واشهاب وأشهب**) فأشهب الفرس أي أبيض، وأشهاب الزرع إذا يبس وبقي خلاله شيء أصفر. قوله: (**وأغدودن**) اغدودن النبات إذا أخضر حتى يضرب إلى السواد من شدة ريه. قوله: (**وإنما حكمنا على اقعنسس**) جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال إذا كان اقعنسس موازناً لاحرنجم فينبغي أن يكون استخرج أيضاً موازناً له؛ لأنه وقعت حركاته وسكناته مثل حركاته وسكناته، فأجاب بقوله وإنما حكمنا.

قوله: (**لأنا لم نعن بالموازنة صورة حركات وسكنات الخ**) هذا الكلام مأخوذ من شرح المفصل وتعميمه مخرج لنحو اخرج وأخويه عن الموازنة؛ لأنها فيها ليست إلا بحسب الحركات والسكنات، كما لا يخفى وصرح به الموصلي، ومن ثَمَّ سوى الشريف وغيره من الشارحين بينهما، وبين استخرج فجعلوا الكل من الموازن غير الملحق.

قال النظام: ولا يذهبن بك الوهم إلى أن نحو استخرج يجب أن يكون ملحقاً باحرنجم لتوازنهما وتوازن مصدريهما وسائر تصاريفهما؛ لأن احرنجم مزيد فيه وكل ثلاثي يلحق بمزيد الرباعي يجب أن يكون فيه من الزيادة مثل ما في الملحق به وفي مقابلتها فيجب أن يكون في استخرج نون زائدة مكان نون احرنجم انتهى. ومنه يظهر أن ما في الشرح معنى الموازنة على

(و) بقية غير الملحق، وهو سبعة غير أوزان، نحو (انْطَلَقَ واقْتَدَرَ، واسْتَخْرَجَ، واشْهابَّ) الفرس (وأشْهَبَّ) أيضاً إذا هاج، أو غلب بياضه على سواده، (واغْدَوْدَنَ) الشَّعر إذا طال وتم، من الغَدَن، وهو الاسترخاء، (واعْلَوَّطَ) بعيره إذا تعلق بعنقه وعلاه، واعلوّط المهر إذا ركبه عُرياً، وإنما جعلوا اقعنسس دون استخرج موازناً لاحرنجم مع أنهما على صورته، لأنَّا لم نعنِ الموازنة صورة حركات وسكنات، بل وقوع الفاء والعين واللام في الملحق موقعها في الملحق به وأن كان ثَم زائد، فلا بد من مماثلة في الملحق، واستخرج مع احرنجم ليس كذلك، فإن الحاء وهي فاء، وقعت موقع النون الزائدة في احرنجم. والنون وقعت في احرنجم بعد الفاء والعين، وليس في استخرج نون موقعها.

ولَمَّا ذكر غير الموازن للرباعي، واستكان منه، أشار إلى خلاف فيه فقال:

واسْتَكَانَ قيل: افْتَعَلَ من السُّكُون فالمد شَاذ، وَقيل: اسْتَفْعَلَ

ن موقعها في الأصل الملحق به، وإن كان ثم زيادة فلا بد من مماثلته في الملحق، واستخرج بالنسبة إلى احرنجم على خلاف ما ذكرنا في الأصلية والزيادة جميعاً. أما في الأصلية فلأن الخاء وهو فاء وقعت موقع النون الزائدة في الأصل، وأما في الزيادة فلأن النون واقعة في الأصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موضعها.

قوله: (**واستكان**) لما ذكر أن غير الموازن سبعة، واستكان من جملتها أشار إلى أنه إما افتعل أو استفعل، فقال بعضهم: إنه استفعل ثم اختلفوا فقيل هو من الكون؛ لأنه

ج (**واستكان**) أي ذل وخضع (**قيل**) أنه (**افتعل من السكون فالمد**) وهو الألف التي زيدت لإشباع فتحة الكاف (**شاذ**) قيل لو كانت زيادة الألف لإشباع الفتحة لما ثبتت في جميع تصاريفه نحو يستكين ومستكين. قلنا يجوز أن يكون من الزيادات اللازمة كما قالوا في مكان وهو مفعل من الكون أمكنة وأماكن وتمكن واستمكن على توهم أصالة الميم لثباته في جميع تصاريفه (**وقيل**) أنه (**استفعل** ....

ك وجه الإلحاق بمزيد الرباعي لا مطلقاً وبنحوه صرح اليزدي في ذي الزيادة وهو ظاهر كلام الشارح أيضاً هنا فلا مخالفة بينه وبين كلام غيره من الشارحين فليتأمل.

قوله: (**موقعها في الأصل**) فعلى هذا يرد أخرج فإنه موازن على ما ذكر مع أنه لم يقع الفاء في الفرع موقعه في الأصل ض.

قوله: (**لما ذكر أن غير الموازن سبعة الخ**) اعتذار للمصنف في ذكر هذا البحث هنا دفعاً لقول من قال إنه كان المناسب أن يورده في باب ذي الزيادة؛ لأنه في مقام تعداد الأبنية لا في تبيين الأصل والزائد. قوله: (**واستكان من جملتها**) بمعنى أنه إما استفعل أو افتعل فيكون كاستخرج أو إقتدر لا أنه واحد من السبعة التي أريد عدها؛ لأنه ثامن لا سابع ض.

قْ (واسْتَكَانَ، قيل)، إنه (افْتَعَلَ من السكون)، وزيدت الألف لإشباع الفتحة (فالمدّ) فيه (شاذ)، كما قاله مَن رثى ابنه[1]:

فَأَنتَ مِن الغَوائِلِ حينَ تُرمى وَمِن ذَمِّ الرِجالِ بِمُنتَزاحِ

يريد بمنتزح، أي مُبعد، لأنه أشبع فتحة الزاي، فتولدت الألف، فإن قيل: إذا كانت ألفه زائدة، فلِمَ ثبتت في جميع تصاريفه، نحو يستكين، ومُستكين؟ قلنا يجوز أن تكون من الزيادات اللازمة، كما قالوا في مكان، وهو مفعل من الكون أمكنة، وأماكن، وتمكن واستمكن، على توهم أصالة الميم، (وقيل) إنه (اسْتَفْعَلَ)، فقيل من الكون

---

(١) انظر: الخصائص ٣/ ١٢١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧١٩.

من كَانَ فالمد قياسي.

يقال استكان إذا ذل وخضع، أي صار له كون خلاف كونه، كما يقال استحال إذا تغير من حال إلى حال، إلا أن استحال عام في كل حال، واستكان خاص بالتغيير عن كون مخصوص وهو خلاف الذل وقيل هو من الكين وهو لحم الفرج؛ لأنه في أسفل موضع وأذله، أي صار مثله في الحقارة والذل. وقال آخرون: إنه افتعل من السكون فزيدت الألف؛ لإشباع الفتحة؛ كقول عنترة[1]: [الكامل]

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زَيَّافَةٍ مثل الفَنِيقِ المُكْدَمِ

أي ينبع العرق من خلف أذن ناقة غضوب موثقة الخلق، ....

من كان) وأصله استكون قلبت الواو ألفاً أي تحول من كون خلاف الذال إلى كون الذال وقيل إنه استفعل من الكين وهو لحم داخل الفرج أي صار مثله في الحقارة **(فالمد)** وهو الألف المنقلبة عن الواو أو الياء التي هي عين الفعل **(قياس)** ولما ذكر أبواب الثلاثي المجرد والمزيد فيه والرباعي أراد أن يذكر ما يختص بكل واحد منها من المعاني أو يغلبه على الترتيب إلا أنه لم يذكر من مزيد الثلاثي وهو خمسة وعشرون بناء إلا ثمانية

قوله: **(وقيل هو من الكين)** جعله على هذا من كان يكين إذا خضع أنسب كما لا يخفى.
قوله: **(وقال آخرون أنه افتعل)** بهذا جزم في القاموس وسيأتي في المتن في الإعلال نقله عن الأكثر واختيار الأول. قوله: **(كقول عنترة)** أي في معلقته المشهورة وهو بمثناة فوقية وهاء تأنيث ابن معاوية بن شداد العبسي.
قوله: **(أن ينبع العرق الخ)** كذا في شرح الزوزني للمعلقات وفيه أيضاً أراد ينبع فأشبع الفتحة لإقامة الوزن فتولدت من إشباعها ألف، قال ومثله قول إبراهيم بن هرمة بفتح الهاء وسكون الراء ابن حوث[2]: [البسيط]

ما سلكوا ادنوا فانظروا

المشار إليه بقوله (من كان)، لأنه يقال استكان، أي ذلّ وخضع، كأنه بخضوعه تغيّر من كون إلى كون، كاستحال إذا تغير من حال إلى حال، إلّا أن استحال عام في كل حال، واستكان خاص بالتغيّر عن كون مخصوص، وهو خلاف الذل، وقيل من الكَيْن وهو لحم الفرج، لأنه أسفل موضع وأذله، أي صار مثله في الحقارة والذل، (فالمد) فيه (قياسي)، لأنه مثل المد في استجاب واستقام، ونحوهما، وأصله استكون، أو استكين، قلبت الواو أو الياء ألفاً، وإلى هذا ميل أبي علي الفارسي.

(١) انظر: الديوان ١/٢٣.
(٢) انظر: البصائر والذخائر ١/٢٦١.

. . . .

والزيافة المتبخترة، والفنيق الفحل المكدم، والكدم، العض يقال كدمه، أي أثر فيه بحديدة، وقول آخر[1]: [الوافر]

أبنية افعل وفاعل وتفاعل وتفعل وانفعل وافتعل واستفعل فلم يذكر جميع أبنية الملحق غير تفعل وتفاعل لأنه ليس في الإلحاق زيادة معنى غير المبالغة ولم يذكر من غير الملحق أفعال وأفعل وأفعول وافعوعل لأنه ليس لها معنى غير المبالغة فقال . . . . .

أراد فانظر فأشبعت الضمة فتولدت منها واو مثله، قولنا آمين والأصل أمين فأشبعت الفتحة فتولدت من إشباعها ألف يدلك عليه أنه ليس في كلام العرب اسم جاء على فاعيل وهذه اللفظة عربية بالإجماع انتهى.

وما أدعاه من الإجماع غريب وما ذكره من الإشباع في آمين بحثه الرضي بعد أن نقل أنه سرياني وليس إلا من أوزان العجمية كقابيل وهابيل وإن المقصر تخفيف بحذف الألف.

وقال الموصلي كالجوهري، وصاحب القاموس: فيه لغتان القصر بوزن فعيل والمد بوزن فاعيل، قال وهو من أبنية العجم وقيل الألف نشأت من فتحة الهمزة فلا يكون أعجميًا هذا، وعن ابن الأعرابي أن ينباع في البيت ينفعل من باب يبوع إذا مر الماء فيه تلو، وأنكر أن يكون الأصل فيه ينبع، قال وإنما أراد سيلان العرق وتلويه على رقبتها كتلوي الحية، وفي القاموس وانباع العرق سال، وفي المثل مخرنيق لينباع أي مطرق ليثب، والذفري بمعجمة وفاء كذكرى يقال هذه ذفرى أسيلة غير منونة وقد تنون وجعل الألف للإلحاق بدرهم، والزيافة بزاي وتحتية وفاء، والفنيق بفاء ونون ككريم، والمكدم بالدال بمعنى المكدم أي المعضض وقيل الذي لونه لون الزعفرن ويروى بالراء ويروى المقدم حكى ذلك الزوزني.

قوله: **(والزيافة المتبحترة)** متبحترة في السير مثل الفحل المكدم الذي عضه فحل آخر فتكون في غاية الغضب ض.

قوله: **(وقول آخر)** هو ابن هرمة يرثي ابنه قاله القطب الرازي فالتاء في وأنت مفتوحة والضمير في ترمي للغوائل، وهي الدواهي وجاء أيضاً من هذا الباب قال الشاعر[2]: [الرجز]

أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ العَقْرَابِ   الشَّائِلاتِ عُقَدَ الأَذْنَابِ

أراد العقرب الشايلة، وقرأ الحسن وابن هرمز واعتدت لهن متكاء على وزن مفتعال.

. . . .

---

(١) انظر: الخزانة ٧/ ٥٢٣، وأساس البلاغة ١/ ٤٦٨، والإنصاف ١/ ١٢٥.

(٢) انظر: الارتشاف ٣/ ٧٩.

فَفَعَل لمعان كَثِيرَة، ....

ج
وأنت مِنَ الغَوائِلِ حينَ تُرْمَى وعن ذَمِّ الرِّجالِ بِمُنْتَزاح
أي بمنتزح والمنتزح المبعد، وقال أبو علي الفارسي في قوله تعالى: ﴿وَمَا ضَعُفُوا وَمَا ٱسْتَكَانُوا۟﴾ [آل عمران: ١٤٦] لا أقول أنه افتعلو من السكون وزيدت الألف كما في منتزاح لكنه عندي استفعلوا مثل استقاموا، والعين حرف علة، ولذا ثبت في اسم الفاعل نحو مستكين وفي نحو يستكين على أنه يجوز أن يكون من الزيادات اللازمة، كما قالوا مكان وهو مفعل من الكون ثم قالوا أمكنته، وأماكن وتمكن، واستمكن على توهم أصالة الميم للزومه وثباته في جميع تصرفاته.
قوله: **(ففعل)** لما كان فعل بالفتح أخف بنية الأفعال جاء لمعانٍ لا تضبط كثرة وسعة فقلما يوجد فعل غيره له معنى إلا وقد استعمل فيه بمعناه فهذا معنى كثرة معانيه ووجهها.

ك
(ففعل) بفتح العين **(لمعان كثيرة)** لا تنضبط فإنه لا يجيء غير فعل بمعنى من المعاني إلا وقد يجيء فعل بهذا المعنى وذلك، لأنه أخف أبنية الأفعال واللفظ إذا خف كثر

ح
قوله: **(وأنت من الغوائل)** جمع غائلة وهي المهلكة ض.
قوله: **(على أنه يجوز أن يكون من الزيادات)** الظاهر أن هذا من كلام الشارح يجيب أبا علي من أن ثبوت حرف العلة ليس بدليل لأصالته كثبوت ميم مكان في متصرفاته، ويحتمل أن يكون من تمام كلام أبي علي بأن يكون مراده أي الحرف الزائد، وإن ثبت في تصاريف بعض الكلمات كما في مكان إلا أن الأصل عدم ثبوت الزائد، فما لم يدل دليل على أن الثابت زائد لم نقل بزيادة الثابت وها هنا لم يدل دليل على زيادة حرف العلة في استكان وهو ثابت في تصاريف الكلمة، فالأصل أن يكون أصليًا ض.
قوله: **(على أنه يجوز أن يكون من الزيادات اللازمة)** إشارة إلى رد الاستدلال السابق، وقد حكى رده بذلك أيضاً الحلبي في إعرابه ومثل يتمندل وتمدرع.
قوله: **(فقلما يوجد فعل غيره له معنى إلا وقد استعمل فيه بمعناه)** ما هذه زائدة كافة عن عمل الرفع وشأن الزائدة المذكورة الدخول على قل وكثر وطال لشبههن برب ولا يليها إلا الجمل الفعلية والضمير في غيره، واستعمل لفعل بالفتح وفي له لفعلل غيره، وكذا في بمعناه وفي فيه واحد هذين الظرفين يغني عن الآخر والعبارة في شرح المفصل بدون معناه أي فقل ما يوجد الفعل الذي يذكر بعد الفعل معنى وإلا وقد استعمل فعل فيه أي في معناه.

قا
(فَفَعَل) بفتح العين، لكونه أخف أبنية الأفعال، جاء (لمعان كثيرة) لا تضبط كثرة وسعة، فقلما يوجد فِعل غيره إلّا وقد استعمل هو معناه.

وَبَاب المغالبة يبْنى على فَعَلْتُه أَفْعُلهُ بِالضَّمِّ ....

جار بردي

قوله: (وباب المغالبة) يعني بالمغالبة ما يذكر بعد المفاعلة مسنداً إلى الغالب، أي المقصود ببيان الغلبة في الفعل الذي جاء به بعد المفاعلة على الآخر، فإذا قلت كارمني اقتضى أن يكون من غيرك إليك كرم كما كان منك إليه، فإن غلبته في الكرم وأردت بيانه فتبنيه على فعلٍ بفتح العين؛ لكثرة معانيه ثم خصوا من أبوابه بالرد إليه ما كان عين مضارعه مضموماً، وإن كان من غير هذا الباب ....

كمال

استعماله (وباب المغالبة) وهو أن يغلب أحد المشاركين في معنى المصدر على الآخر (يبنى على فعلته أفعله) بالضم يعني إذا كان الفعل مشاركًا بين اثنين وغلب أحدهما على الآخر يرد ذلك الفعل من باب المفاعلة إلى باب نصر سواء كان في الأصل منه أو لا ويجعل الغالب فاعلًا والمغلوب مفعولًا ويجب أن يكون متعديًا سواء كان في الأصل

حاشية

قوله: (يعني بالمغالبة) أي يريد بفعل المغالبة الفعل الذي يذكر بعد الفعل الدال على المفاعلة مسنداً إلى الغالب في الماضي أو المستقبل نحو كارمني زيد فكرمته أو وسأكرمه ويكارمني وأكرمه. قال في التسهيل: وهذا البناء مطرد في كل ثلاثي متصرف تام خال من ملزم الكسر ولا ينافيه قول سيبويه ليس في كل شيء يكون هذا ألا تراهم لا يقولون نازعني فنزعته استغناء عنه بغلبته، ففي شرح المفصل أن ما ذكره لا يخرجه عن كونه قياساً، قال كما أنه لم يخرج باب التعجب عن القياس لامتناعهم في ما أقيله، وإنما قال قام دليل خاص في هذه المواضع هو أنه كثر استعمالهم هذا المعنى ولم يرد عنهم فيه مثل ذلك، وإنما ورد في موضعه غلبته فدل ذلك على أنه في هذا الموضع الخاص مطرح انتهى. قوله: (وأردت بيانه) أي بيان كونك غالباً فالضمير عائداً إلى الغلبة بتأويل المذكور أو كونك غالباً ض.

قوله: (فتبنيه) في تركيبه شيء والأولى أن يقول تبنيه على فعلته من الماضي وعلى أفعله إذا بنيته من المضارع وإن لم يكن الفعل الذي جاء بعد المفاعلة من باب فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر لكثرة مجيء الفعل بمعنى المغالبة من هذا الباب نحو الكبر والكثر والقمر في الغلبة في الكبر والكثرة والقمار. قوله: (على فعل) الحاصل أن المغالبة إذا ثبتت من الماضي ينبغي أن يكون على فعل بالفتح وإذا ثبتت من المضارع ينبغي أن يكون على يفعل بالضم. قوله: (ثم خصوا) أي ثم خصوا من أبواب فعل ما كان عين مضارعه مضموماً بالرد إليه لا إلى يفعل بالكسر أو يفعل بالفتح فضمير بالرد إليه عائد إلى ما لتقدمه تقديراً.

قوله: (ثم خصوا من أبوابه بالرد إليه ما كان عينه مضارعه مضوماً) الضمير في أبوابه لفعل بالفتح وفي إليه لما وإن تأخر لفظاً لتقدمه رتبة لكون مفعولاً مسرحاً لخصوا والمفعول المسرح رتبته التقدم على المقيد بالحرف.

نقره كار

وباب المغالبة، وهو أن يذكر الفعل بعد المفاعلة مسنداً إلى الغالب فيه، (يُبنى على فَعَلْتُهُ)، بفتح العين (أَفْعُلُهُ) بضمها، وإنْ لم يكن من هذا الباب، لكثرة معاني فعلة، وكثرة مجيء الفعل بمعنى المغالبة مما عين مضارعه مضموم كالكُبْر والكُثْر والقُمْر للغلبة في الكبر والكثرة والقمار، ....

نَحْو: كارمني فكَرَمْتُه أكْرُمُه، ....

نحو كارمني فكرمته يكارمني فأكرمه، وضاربني فضربته يضاربني فأضربه، فهذا قد ضربته وضربك، ولكنك غلبته في الضرب، ويجوز أن لا يكون ضربته ولا ضربك، ولكنما ضربتما غيركما لتغلبه في ذلك أو ليغلبك، وكذا البواقي وإنما فعلوا كذلك؛ لأن الفعل بمعنى المغالبة.

متعديًا أو لازمًا. قال سيبويه هذا مسموع كثير وليس بقياس (**نحو كارمني فكرمته أكرمه**) وإنما ترد إلى فعل لكثرة معانيه وإنما خص من أبوابه بالرد على ما كان عين مضارعه مضمومًا لأن الفعل من هذا الباب قد جاء كثيرًا بمعنى المغالبة نحو الكبر وهو الغلبة بالكبر والكثر وهو الغلبة بالكثرة والقمر وهو الغلبة بالقمار فنقل من غير هذا الباب عند إرادة المغالبة إليه ولأن الأصل في الأفعال الحدوث والتجدد فيكون فعل بفتح العين أصلًا بالنظر إلى فعل لأنه يدل على الحدوث بخلاف فعل فإنه يدل على أفعال غرائز وطبائع فيدل على لزوم مدلولاتها لأن ما يقتضيه الطبع يدوم بدوامه فيبنى ماضي باب المغالبة على فعل بالفتح لرعاية حرف الأصل من حيث أنه يدل على الحدوث ومضارعه على يفعل بالضم من حيث أنه يلزم المغلوب لأنه إذا حصل للغالب الغلبة على خصمه لزم أثر الغلبة وهو القهر ....

قوله: (**بالرد إليه**) أي برد الفعل الذي جاء بعد المفاعلة ض.

قوله: (**وكذا البواقي**) أي يجوز أن لا يكون أكرمته ولا أكرمك ولكنما أكرمتما غيركما إلى آخره.

قوله: (**وإنما فعلوا كذلك**) أي ردوا إلى فعل يفعل بالضم؛ لأن الفعل بمعنى المغالبة أي المسند إلى الغالب قد جاء كثيراً من هذا الباب كالكبر والكثر والقمر فنقلوا من غير ذلك الباب إليه كما استعملوا ما جاء منه ليدل ذلك الباب على المراد من الغلبة الموضوع له كما يدل على استعمالهم المذكور.

قال في القاموس: وكبر كفرح كبراً، كعنب، ومكبر كمنزل طعن في السن وكبره بسنه كنصر زاد عليه، وقال أيضاً: الكثرة وتكسر نقيض القلة، وقال وقامره مقامرة وقماراً فقمرة كنصره راهنة فغلبه انتهى.

(نحو كَارَمَنِي فَكَرَمْتُهُ أَكْرُمُه)، وضاربني فضربته أضرُبه، أي غلبته أغلبه في الكرم، أو الضرب، هذا إنْ غلبته فيه، فإن غلبك فيه قلت: فكرمني يكرُمني، وضربني يضربُني، سواء وقع الفعل من كل منهما على الآخر، أم على غيرهما، كان إكراما أو ضرباً غيرهما؛ ليغلب أحدهما الآخر في ذلك ....

إِلَّا بَاب: وعدت وبعت ورميت، فَإِنَّهُ أَفْعِلُهُ بِالْكَسْرِ، ....

جـ قد جاء كثيراً من هذا الباب نحو الكبر وهو الغلبة بالكبر، والكثرة وهو الغلبة بالكثرة، والقمر وهو الغلبة بالقمار، فنقلوا من غير ذلك الباب أيضاً إليه؛ ليدل على أن المراد الموضوع له ثم استثنى من هذه القاعدة معتل الفاء واويًّا كان نحو وعد أو يائيًّا نحو بسر فإنه لا ينقل إلى يفعل بالضم لئلا يلزم خلاف لغتهم إذ لم يجئ منه مثال مضموم العين فيقال واعدني فوعدته أعده وياسرني فيسرته أيسره، ومعتل العين أو اللام اليائي فإنه لا ينقل إلى يفعل بالضم بل يبقى على الكسر فيقال بايعني فبعته أبيعه، وراماني فرميته أرميه، إذ لم يجئ أجوف ولا ناقص يائي من يفعل بالضم؛ لأنك لو ضممت العين لانقلبت الياء واواً فيلتبس بذوات الواو، وعلى هذا حمل الجوهري قول جرير[1]: [البسيط]

فَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ ... تُبْكِي عَلَيْكَ، نُجُومَ اللَّيْلِ وَالقَمَرا

ج (إلا باب وعدت) وهو المثال سواء كان واويًا أو يائيًا (و) باب (بعت) وهو الأجوف اليائي (و) باب (رميت) وهو الناقص اليائي (فإنه) أي فإن باب المغالبة على فعلته (أفعاله بالكسر) ولم ينقل إلى يفعل بالضم نحو واعدته فوعدته اعده وبايعته فبعته ابيعه وراميته

لـ قوله: (واويًّا كان نحو وعد أو يائيًّا نحو يسر) فيه تعميم لقول المصنف إلا باب وعدت بقرينة قوله فيما سيأتي ولم يضموا في المثال واليه والي معتل العين أو اللام اليائي الإشارة بملزم الكسر في الضابط المتقدم.

قوله: (إذ لم يجئ منه مثال مضموم العين) أي لم يجئ من معتل الفاء أو لم يجئ من يفعل مثال مضموم العين فعلى هذا مضموم العين صفة مؤكدة لمثال كالأمس الدابر والأولى أن لا يكون لفظة منه موجودة كما في بعض النسخ ض.

قوله: (فيقال بايعني فبعته) فبعته هو بكسر الباء والأصل بيعته فهو على فعلته تقديراً.

قوله: (وعلى هذا حمل الجوهري) قال في الصحاح يقال باكيته فبكيته إذا كنت أبكى منه قال الشاعر[2]:

الشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ ... تُبْكِي عَلَيْكَ، نُجُومَ اللَّيْلِ وَالقَمَرا

قـ (إلا باب وَعَدْتُ) ويَسَرْتُ (وبعْتُ ورَمَيْتُ) من معتل الفاء مطلقا، ومن معتل العين ومعتل اللام اليائيين (فإنه) أي باب المغالبة يُبنى على فعلته (أَفْعِلُهُ بالكسر) لا بالضم،

---

(١) ديوانه: (٢٣٥) وهو من قصيدة في رثاء عمر بن عبد العزيز، ويضربه البيانيّون مثلاً على التعقيد اللفظي، انظر شرح شواهد المغني: (٢/ ٧٩٢).

(٢) البيت لجرير، انظر: ديوانه ٧٣٦، وأقسام الأخبار ٢١٩، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الأعراب ١٩٢، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ٢٠٩، ألغاز ابن هشام ١٢٤.

. . . .

أي أن الشمس غلبت نجوم الليل والقمر بالبكاء، ويجوز أن ينتصب نجوم الليل بكاسفة أي لأنها لم تكسف النجوم والقمر لعدم ضوئها؛ وقيل: يريد الواو التي بمعنى مع أي أن الشمس تبكي والنجوم والقمر، ثم حذفها وهذا بعيد، . . . .

فرميته ارميه. أما المثال فلأنه لو نقل إلى يفعل بالضم لزم خلاف لغتهم لأنه لم يجئ من باب نصر المثال.

وكذا الأجوف والناقص اليائيين لا يجيئان من باب نصر لأنه لو جاء في باع ورمى يبيع ويرمي بضم العين فيهما لزم قلب الياء واواً بعد إسكانه ونقل حركته إلى ما قبله في الأجوف وحذفها في الناقص فيلبتس اليائي منهما بالواوي ولا يجوز أن يكسر الفاء والعين فيهما بعد إسكان الياء لتبقى الياء على حالها؛ لأنه لا يعلم حينئذ أنه في الأصل يفعل بالضم فنقل إلى يفعل بالكسر لإبقاء الياء أو كان مكسور في العين في الأصل فيلتبس بناء يفعل بالضم ببناء يفعل بالكسر ومراعاة الأبنية أولى من التفرقة بين اليائي

وفي القاموس: إن هذه الرواية وهم ففيه وقول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز:

فالشمس كاسفة ليست بطالعةٍ تبكي عليكَ نجومَ الليلِ والقَمَرا

أي: كاسفة بموتك تبكي أبداً، ووهم الجوهري فغير الرواية بقوله الشمس طالعة ليست بكاسفة وتكلف لمعناه انتهى. قوله: **(وهذا بعيد)** أي حذف الواو التي بمعنى مع لم يثبت في اللغة الفصيحة. قوله: **(وهذا بعيد)** أي معنى لعدم ظهور المعية واصطلاحاً؛ لأن حذف واو المفعول معه ليس بثابت.

فيقال: واعدني فوعدته أعِدُه، وياسرني فيَسَرْته أيسِرُه، وبايعني فبعته أبيعُهُ، وراماني فرميته أرميْه، لئلا يلزم خلاف لغتهم، إذ لم يجئ من هذه المعتلات يفعُل بضم العين، لأنه لو ضم في معتل الفاء لثبتت الواو في واويّه، كما سيأتي في مبحث المضارع، أو في معتل العين أو اللام بالياء لانقلبت الياء واواً فيه، فيلتبس بذوات الواو، وحمل عليه معتل الفاء، وعلى هذا حمل الجوهري قول جرير[1]: [البسيط]

فَالشَمسُ كاسِفَةٌ لَيسَت بِطالِعَةٍ تَبكي عَلَيكَ نُجومَ اللَيلِ وَالقَمَرا

حيث قال تبكي، لا تبكو، والمفاعلة مقدرة، والمعنى أنّ الشمس غالبت النجوم والقمر في البكاء، فغلبتها تغلِبها، فقوله نجوم الليل والقمرا منصوب بتبكي، ويجوز نصبه بكاسفة، أي لا تكسفها لعدم ضوئها، فلا يكون من باب المغالبة، . . . .

---

(١) البيت لجرير في: شرح ديوانه: ٣٠٤، والعقد الفريد: ١/ ٨٨، وأمالي المرتضى: ١/ ٥٢، وبلا نسبة في: معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٥٢٢، والإفصاح: ١٩٢.

وَعَنِ الْكِسَائي فِي نَحْو: شَاعَرْتُه فَشَعَرْتُه أَشْعَرُهُ بِالْفَتْح.

ج واستثنى الكسائي ما فيه حرف حلق نحو شاعرته فشعرته أشعره بالفتح؛ لاستثقال حرف الحلق وهو غير مستقيم؛ لثبوت الضم في مثله فإن أبا زيد حكى شاعرته فشعرته اشعره، وفاخرته ففخرته أفخره، بالضم فيهما، وأيضاً اعتبار هذه القاعدة وهي النقل إلى يفعل بالضم أولى؛ لأن هذه القاعدة قد ثبت كما عرفت وحرف الحلق لا يمنع عنها الضم؛ لأن ما فيه أحد حروف الحلق لم يتعين فيه الفتح، فلو لم ينقل إلى يفعل بالضم يلزم خلاف قاعدة معلومة، وعلى تقدير النقل لا يلزم ذلك فالنقل أولى.

نك والواواي (و) روى (**عن الكسائي في نحو شاعرني**) مما عينه أو لامه حرف حلق (**فشعرته أشعره بالفتح**) لاستثقال حرف الحلق وعند الأكثرين يبنى باب المغالبة على باب نصر لأن وجود حرف حلق في أحد الموضعين لا ينافي ضمة العين في المضارع لمجيء يفعل بالضم مع وجود حرف الحلق في أحد الموضوعين.

ك قوله: (**وهو غير مستقيم**) عبارة المصنف في شرح المفصل: واستثناء الكسائي غير مستقيم لا في النقل، ولا في المعنى، أما النقل فقد نقل الثقات فاخرني ففخرته أفخره وهو عين ما خالف فيه.

وأما في المعنى فإن ما فيه أحد حروف الحلق لم يلزم في قياس كلامهم الفتح دون الضم حتى يكون الضم مخرجاً له عن قياس لغتهم بل استعمل فيه الفتح والضم جميعاً ألا تراهم يقولون دخل يدخل ونحت ينحت فهو مماثل لباب فعل الذي ليس فيه حرف حلق في كونهم يقولون فعل يفعل ويفعل بالضم والكسر فإذا استعملوا الضم فإنما استعملوا أحد البناءين اللذين هما قياسه فكذلك إذا استعملوا يفعل مما فيه حرف حلق فإنما استعملوا أحد الأبنية التي هي قياسه فوضح أنه من حيث المعنى ليس كباب وعد ورمى في امتناع يفعل فيه انتهت.

قوله: (**يلزم خلاف قاعدة معلومة إلى آخره**) فالحاصل أن المقتضى موجود والمانع منتف أما المقتضي فلثبوت هذه القاعدة وهي النقل وأما المانع فلأن الضم يثبت في حرف الحلق تأمل.

قق (وعن الكسائي) أنه يُبنى (في نحو شاعَرْتُهُ) وفي نسخة شاعرني (فَشَعَرْتُهُ) مما عينه حرف حلق (أشعَرُه بالفتح)، لاستثقال الضم مع حرف الحلق، ورُدّ بأنّ اعتبار هذه القاعدة، وهي النقل إلى يفعُل بالضم أولى، لأنها قد ثبتت، وحرف الحلق لا يوجب الفتح، وإلّا لأوجبه في غير المغالبة أيضاً، على أنّ أبا زيد حكى شاعرته فشعرته أشعُره، وفاخرته ففخرته أفخُره، بالضم فيهما وما ذكر فيما عينه حرف حلق يجري فيما لامه كذلك كمانعته.

وَفَعِل يكثر فِيهِ الْعِلَل وَالْأَحْزَان وأضدادها، كسَقِم وَمَرِض وبَرِيء وحَزِن وَفَرِح.

قوله: **(وفعل تكثر فيه العلل)** كسقم ومرض والأحزان كحزن وأضداد الأحزان، كفرح وجذل يريدان هذه المعاني تكون فيه أكثر منها في غيره لا أنه يكون فيها أكثر منه في غيرها، فإن فعل في غير هذه المعاني أكثر منه فيها، فلذلك قال يكثر فيه العلل ولم يقل يكثر في العلل.

(وفعل) بكسر العين **(تكثر فيه العلل والأحزان وأضدادها)** أي أضداد الأحزان ومعنى قوله تكثر فيه أن هذه المعاني تجيء في غير فعل إلا أنها فيه أكثر منها في غيره وليس معناه أن مجيئها فيه أكثر من مجيء غيرها فيه على ما ظن **(كسقم ومرض)** فإنهما من العلل **(وحزن)** من الأحزان **(وفرح)** من ضد الأحزان.

قوله: **(وأضداد الأحزان كفرح وجذل)** مقتناه أن الضمير في وأضدادها للأحزان فقط وكذا شرح الشريف غيره وأعاد شارح للعلل أيضاً ومثل لضد العلة بسلم وكأن الحامل للشارح على ما ذهب إليه اقتصار المصنف بفرح، والجذل بيجم ومعجمة الفرح يقال جذل بالكسر يجذل فهو جذلان.

قوله: **(يريد أن هذه المعاني تكون فيه أكثر منها في غيره إلى آخره)** الضمائر المذكورة لفعل والمؤنثة للمعاني والأكثرية مستفادة من تخصيص المصنف فعل بما قاله فليتأمل.

(وفَعِلَ) بكسر العين (تكثر فيه العلل والأحزان وأضدادها)، أي الأحزان.

(كسَقِم ومَرِض) في العلل (وحَزِن) في الأحزان.

(وفَرِح) في أضدادها، وهي الأفراح، ويكون لغيرها أكثر كشرِب وعلِم وسمِع، فالمراد أنها تكون فيه، أي فعل أكثر منها في غيره، لا أنه يكون فيها أكثر منه في غيرها، فإنه في غيرها أكثر منه فيها، كما عرف، فلذلك قال: تكثر فيه العلل، ولم يقل: يكثر في العلل.

وتجيء الألوان والعيوب والحُلِيُّ كلها عَلَيْهِ، وَقد جَاءَ: أَدم وَسمُر وعجُف وحمُق وخرُق وعجُم ورعُن بِالْكَسْرِ وَالضَّم.

جار قوله: (**ويجيء الألوان**) كادم وسمر والعيوب، كعجف، والعجف الهزال فإنه من عيوب البدن، ورعن أي حمق، وخرق من الأخرق، وهو ضد الرقيق، وعجم أي عي من العجمة، وهي عي في اللسان فإنهن من عيوب النفس والحلي كلبلج، والبلجة نقاوة ما بين الحاجبين كلها على فعل، والمراد أن كل ما كان من الصفات المذكورة يأتي بالكسر لا أن الكسر مختص به، ثم أشار المصنف إلى ما جاء فيه الكسر والضم بالأمثلة المذكورة.

نقره (**ويجيء الألوان**) نحو شهب (**والعيوب**) نحو عور (**والحلي**) نحو بلج (**كلها عليه**) أي جميع هذه المعاني إنما تجيء على فعل بكسر العين لأعلى غيره (**وقد جاء أدم وسمر وعجف وحمق وخرق وعجم ورعن بالكسر والضم**) فإن هذه اللغات السبع وإن كانت كما ذكر من المعاني إلا أنه يجوز في عينها الكسر والضم.

جما قوله: (**كأدم وسمر**) الأدمة في الأناسي السمرة وهي منزلة بين البياض والسواد فيما يقبل ذلك، والأرعن الأهوج في منطقه الأحمق المسترخي يقال رعن بكسر العين وضمها وفتحها رعونة ورعناً محركة، والحلي بكسر الحاء وربما ضمت جمع حلية وهي الخلقة والصورة والصفة.

قوله: (**ثم أشار المصنف إلى آخره**) جاء أيضاً بالضم والكسر صهب الشعر أحمر ظاهره وباطنه أسود وكهب كهبة أغبر في سواد حكاهما سيبويه وحكى غيره شهب الدابة خالط بياض شعرها سواد وقالوا خطب اللون خطبة بالضم لا غير والخطبة حمرة في كدرة كلون القماري كذا في بغية الطالب وغيره، وفي الأخيرة نظر. ففي "القاموس": والخطبة بالضم لون كدر مشرب حمرة في صفرة أو غبرة ترهقها خضرة، خطب كفرح فهو أخطب انتهى.

أنفصا (ويجيء الألوان والعيوب والحِلي) أيضاً بكسر الحاء، أكثر من ضمها، جمع حلية، بمعنى الوصف (كلها) غير موجود في بعض النسخ (عليه) أي فعِل بالكسر (وقد جاء) من الألوان (ادم وسَمِر) ونحوهما، و من العيوب (عجف) أي هُزل ببنائه للمفعول (وحَمِق) أي قلّ عقله، (وخرق) أي لم يرفق في فعله (وعجم) أي عيي من العجمة، وهي عيّ في اللسان، و من العيوب أو الحلى (رعن) أي حمق أو استرخى، كلها بالكسر والضم فالمراد أنّ كل ما كان من الصفات المذكورة يأتي بالكسر، لا أنّ الكسر مختص به، فلا ينافي مجيئه بالضم، ومما جاء بالضم والكسر صُهِب الشعر صُهبة، احمرّ ظاهره وباطنه أبيض، وشهِب البعير، خالط شعره سواد، وكُهِب البعير كهبة، لم تخلص حمرته.

وَفَعُل لأفعال الطبائع وَنَحْوهَا، كحَسُن وقَبُح وَكَبُر وَصَغُر، . .

قوله: **(وفعل لأفعال الطبائع)** أي للصادرة عن الطبيعة وهي القوة الموجودة في الشيء التي لا شعور لها بما يصدر عنها، ويكون الصادر منها أثراً واحداً واقعاً على نهج واحد، كحسن وقبح وليس المراد بالحسن ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين الملمس ونحو ذلك، بل المراد بالحسن كون الأعضاء متناسبة على ما ينبغي أن يكون وبالقبح خلاف ذلك فهو مقتضى الطبيعة إذ لا يختلف ذلك، وكأنه أراد بقوله ونحوها الصغر والكبر، والمراد بهما ليس عظم الهيكل وقصره، إذ الصغير قد يكون أعظم هيكلاً

(وفعل) بضم العين **(لأفعال الطبائع)** وهي الأفعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة وهي القوة الموجودة في الشيء التي لا شعور لها بما يصدر عنها وخص الضم بها؛ لانضمام الطبيعة إلى الذات عند صدور هذه الأفعال منها كانضمام الشفتين عند خروج الضم منهما **(ونحوها)** أي نحو أفعال الطبائع كالصغر والكبر فإنهما لما اختلفا باختلاف الأحوال والأوقات لم يجعلهما من أفعال الطبائع بل من نحوها **(كحسن)** والحسن تناسب الأعضاء على ما ينبغي **(وقبح)** هما من أفعال الطبائع **(وكبر وصغر)** هما من نحو

قوله: **(الصادرة عن الطبيعة)** هي السجية جبل عليها الإنسان كالطبع والطباع وفسرت أيضاً بأنها ملكة يصدر عنها صفات ذاتية، وبما قاله الشارح وكأنه احترز بقوله التي لا شعور لها بما يصدر عنها عن القوى الشاعرة، كالحواس الظاهرة والباطنة وبما بعده عما سيذكره من الصغر والكبر ونحوهما والنهج بسكون الطريق الواضح كالمنهج والمنهاج.

قوله: **(وكأنه أراد بقوله ونحوها الصغر والكبر)** مشى الشريف في شرحه على أن الأمثلة الأربعة لأفعال الطبائع وعليه فالمراد بنحوها الملكات الحاصلة بالاكتساب كفقه وشعر وهيؤ وكصغر وكبر من الحقارة والشرف.

(وفَعُل) بضم العين (لأفعال الطبائع)، وهي ما جُبل عليه الإنسان من الأفعال عن الطبيعة، أي الغريزة، وهي ملكة تصدر عنها صفات ذاتية، ويعبر عنها بقوة موجودة في الشيء، لا شعور لها بما يصدر عنها، ويكون الصادر عنها أثراً واقعاً على نهج واحد، فهي لا تقتضي متعلقاً، إذ لا يتسور فيها تأثير ولا تأثّر صوري، ونحوها مما صار ملكة للإنسان بالتكرار، وضُمّت العين في هذه الأفعال لانضمام الطبيعة للذات عند صدورها عنها، كانضمام الشفتين عند خروج الضم، وأفعال الطبائع (كحَسُن وقَبُح)، وليس المراد بالحسن ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون، ولين الملمس، ونحو ذلك، بل كون الأعضاء متناسبة على ما ينبغي أن يكون، ويقابله القُبح، (و) نحوها، نحو (كَبُر)، أي شرُف وعظُم، (وصَغُر) أي حقُر وسفُل، وقال الجاربردي: المراد بالصغر والكبر

فَمن ثَمَّ كَانَ لَازِماً. وشَذَّ رحُبَتْك الدَّارُ، أَي: رَحُبَتْ بك.

ﮔ من الكبير، بل المراد التغاير الظاهر الذي يعرض للشيء صادراً عن الطبيعة بالنماء والوقوف، وإنما لم يجعلهما من أفعال الطبيعة بل نحوها لاختلافهما باختلاف الأحوال والأوقات، وإنما ضمت العين فيها؛ لأنها لما كانت خلقة وطبيعة وصاحبها مسلوب الاختيار جعلوا الضم علامة للخلقة كفعلهم فيما لم يسم فاعله، ولما كان جميع أفعال هذا الباب خلقة وطبيعة لا تعلق له بغير من صدر عنه كان لازماً.

قوله: (**وشذ رحبتك الدار**) جواب اعتراض وهو أن فعل قد جاء متعدياً فأجاب بأنه شاذ، والأصل رحبت بك وكثر استعماله حتى حذفوا الباء اختصاراً فهو غير معتد في الحقيقة، فإنك لو قلت في شرفت بكذا شرفت كذا لا يكون متعدياً فشذوذه من جهة استعماله على صورة المتعدي إذ هو ملبس.

ﮔ أفعال الطبيعة (**ومن ثم**) أي ومن أجل أن فعل لأفعال الطبائع (**كان لازماً**) غير متعد إلى مفعول بغير واسطة؛ لأن هذه الأفعال إذا كانت للطبيعة لم يكن لها تعلق بغير من صدر عنه فلا يقتضي متعلقاً سواء، فان قلت رحب من باب فعل بالضم من أنه متعد في قولهم رحبتك الدار لتعديته إلى المفعول الذي هو الكاف فأجاب عنه بقوله (**وشذ رحبتك الدار**

ﮔ قوله: (**بالنماء**) هو بالمد.

قوله: (**وإنما ضمت العين فيها**) أي في الأفعال الطبيعية والمراد الفعل الدال عليها؛ لأنها لما كانت خلقة وطبيعة أي صادرة عن ذلك ولا تعلق لها بغير من صدرت عنه جعلوا الضم الذي لا يحصل إلا بانضمام الشفتين علامة لها رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيها كفعلهم فيما لم يسم فاعله فإنهم لما أرادوا بناءه من الفعل المتعدي وكان كاللازم حركوا الفاء بالضم لما فيه من معنى اللزوم.

قوله: (**جعلوا الضم علامة للخلقة إلى آخره**) يعني أراد والمناسبة بين اللفظ والمعنى فأتوا بحركة فيها اللزوم هو الضم؛ لأنه لازمه لانضمام الشفتين لتناسب معناها لزوماً فإنها لازمة لفاعلها ولا يتجاوز عنها كما يفعل هذا فيما لم يسم فاعله فإنهم إذا نزلوا المتعدي منزلة اللازم وجعلوا المفعول قائماً مقام الفاعل أتوا بالضم علامة له.

ﮔ التغاير الظاهر الذي يعرض للشيء صادراً عن الطبيعة بالنماء، والوقوف لا عظم الهيكل وصغره، إذ الصغير قد يكون أعظم هيكلاً من الكبير، وإنما لم يجعلا من أفعال الطبيعة بل نحوها، لاختلافهما باختلاف الأحوال والأوقات، (ومن ثم)، أي من هنا، وهو أنّ فعُل بالضم لهذه الأفعال اللازمة للطبيعة، أي من أجل ذلك (كان) الفعل (لازماً) لا يتعدى إلى مفعول، (وشذّ رَحُبتك الدار) بحذف الباء اختصارا لكثرة الاستعمال، (أي

وَأما بَابُ سُدْتُه فَالصَّحِيح أَن الضَّم...............

قال الخليل: قال نصر بن سيار: أرحبكم الدخول في طاعة الكرماني. أي أوسعكم، قال: وهي شاذة ولم يجئ في الصحيح فعل بضم العين متعدياً غيره، وأما المعتل فقد اختلفوا فيه، قال الكسائي: أصل قلته قولته، وقال سيبويه: لا يجوز ذلك؛ لأنه يتعدى.

قوله: (**وأما باب سدته**) جواب عن اعتراض آخر وهو أن يقال أصل سدته وقلته سودته، وقولته بضم العين كما هو مذهب الكسائي، ثم نقلت ضمة العين إلى الفاء وحذفت العين لالتقاء الساكنين فقد جاء فعل متعدياً، والجواب: منع أنه في الأصل مضموم العين، وذلك لأن المعتل إذا أشكل أمره يحمل على الصحيح ولم يجئ في الصحيح فعل بالضم متعدياً فهو في الأصل بفتح العين.

أي رحبت بك الدار) فلما كثر استعماله حذف حرف الجر تخفيفاً فهو غير متعد في الحقيقة، وقيل إنما جعل متعدياً لتضمنه معنى وسعتك الدار ووسع متعد، فإن قلت قد جاء فعل متعدياً كثيراً نحو سدته وقلته فإنهما متعديان والأصل فيهما سودته وقولته بضم العين عند الكسائي نقلت ضمة العين إلى الفاء وحذفت العين لالتقاء الساكنين فأجاب عنه بقوله (**وأما باب سدته**) وأراد به كل فعل ماضيه على فعل بفتح العين من الأجوف الواوي إذا اتصل به الضمير المرفوع المتصل البارز (**فالصحيح أن الضم**) أي ضم الفاء

قوله: (**قال نصر**) هو بصاد مهملة ابن سيار بسين وياء تحتية مشددة، والكرماني منسوب إلى كرمان بضم الكاف وقيل بفتحها.

قوله: (**ولم يجئ في الصحيح فعل بضم العين متعدياً غيره**) جاء أيضاً من كلام علي رضي الله تعالى عنه أن بشراً قد طَلُع اليمن بضم اللام أي بلغ.

قوله: (**يحمل على الصحيح**) أي لأن الخفي يحمل على الظاهر، قال ابن عصفور الدليل على أن قال في الأصل فعل ثم نقل إلى فعل بالضم تعدية نحو قلته ويجيء اسم الفاعل منه على

رَحُبَتْ بك الدار)، فهذا أصله، فهو أيضاً في الحقيقة لازم، فإنك لو قلت في شرفت بكذا: لا يكون متعدياً، فشذوذه في استعماله بصورة المتعدي، وقيل إنه متعد، لتضمنه معنى وسعتك الدار، ووسع متعد.

(وأمَّـا باب سُدْتُهُ) من معتل العين الواوي، مما يخيل الناظر فيه أنه مضموم العين المحذوفة لالتقاء الساكنين، بعد نقل ضمتها إلى الفاء، مع أنه متعد، لأنك تقول: ساد فلان القوم يسودهم، فممنوع أنّ الضم فيه أصلي، بل عارض، لأنّ المعتل إذا أشكل أمره حمل على الصحيح، ولم يجئ في الصحيح فعُل بالضم متعد، واختلف في سبب عروضه فيه كما بينه بقوله: (فالصحيح أنّ الضم) فيه ....

لبَيَان بَنَات الْوَاو، لَا للنَّقْل، وَكَذَلِكَ بَاب بِعْتُه، . . . .

جا ثم اختلف العلماء في كيفية صيرورته إلى ذلك، فقال بعضهم: أصل سدت وبعت سودت وبيعت، بفتح العين ثم لما علم أن العين تحذف لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفاً فلا يتميز الواوي عن اليائي حولوا الواوي إلى فعل بالضم واليائي إلى فعل بالكسر، ثم نقلت حركة حرف العلة إلى الفاء، وحذفت لالتقاء الساكنين، فقيل سدت وبعت، ورده المصنف بقوله: لا للنقل، أي ليس الضم فيه للنقل من العين كما ذكره بعضهم لما يلزم من النقل من باب إلى باب يخالفه لفظاً ومعنى، أما لفظاً فظاهر، وأما معنى فلاختلاف معاني الأبواب.

وأشار إلى أن الصحيح أن الضم والكسر لبيان بنات الواو والياء، وتقريره أن يقال تحركت الواو والياء فيهما وانقلبتا ألفاً وحذفتا، ثم ضم الفاء في الواوي وكسر في اليائي دلالة عليهما، وإنما ارتكب الأولون المحذور المذكور لما رأوا أنهم لم يفرقوا في

نق فيه **(لبيان بنات الواو)** وذلك لأنه لما حذف الألف منه عند اتصال هذا الضمير به ضم الفاء ليدل على أنه واوي **(لا للنقل)** أي ليس الضم فيه ضم النقل من العين إلى الفاء حتى يكون من باب كرم **(وكذلك باب بعته)** الصحيح أن الكسر فيه لبيان بنات الياء من الواو وليس الكسر منه للنقل من العين إلى الفاء وذلك لأنه لا شك أن نحو سدته وبعته كان في الأصل بفتح العين ولا حاجة إلى النقل من باب إلى باب لا لفظية ومعنوية.

ك فاعل، واسم الفاعل من فعل إنما هو فعيل نحو ظريف ولا يجيء على فاعل إلا شاذًّا نحو حمض فهو حامض، قال والدليل أيضاً على أن باع في الأصل فعل يجيء المضارع منه على يفعل، ويفعل لا يكون مضارع فعل بالكسر إلا شاذًّا.

قوله: **(فقال بعضهم)** هذا المقول مذهب الجمهور ومنهم سيبويه.

قوله: **(لما يلزم من النقل)** من بيانية واللام جارة، وكذا اللام في قوله: لما رأوا وما هذه مصدرية أو موصولة والعائد محذوف والتقدير لما رأوه.

قوله: **(وانقلبتا ألفاً)** لم يمنع من انقلابهما سكون ما بعدهما كما منع في مثل طويل وغيور؛ لأنه عارض هنا لأجل الضمير فلم يعتد به.

قنّ لبيان بنات الواو، أي لبيان أنه واوي، (لا للنقل) من العين كما قيل.

(وكذلك باب بِعْتُهُ) مما هو معتل العين اليائي، فالصحيح أنّ الكسر فيه لبيان بنات الياء، لا للنقل، وذلك لأنّ سَوَدت وبَيَعت، بفتح الواو والياء، ثم قلبا ألفاً، لتحركهما، وانفتاح ما قبلهما، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فبقي سدت وبعْتُ

. . . .

خفت وهبت بين الواو والياء. فقالوا: لو كانت الحركة لبيان بنات الواو؛ لوجب الضم في خفت، ثم قال المصنف مجيباً عن ذلك: إنما كسروا في خفت لبيان البنية، وتقريره أن الدلالة على البنية أهم من بيان بنات الواو والياء؛ لتعلق الأول بالمعنى والثاني باللفظ، ولما لم يمكنهم الدلالة على البنية في قلت وبعت إذ لو فتحوا فيهما لما دل على حركة العين لم يتركوا أيضاً بيان بنات الواو والياء حذراً من فوات المقصود أجمع بخلاف خفت وهبت، فإن الكسرة تدل على أنه مكسور العين. . . . .

وأما الأول: فلأن الغرض من النقل إنما هو قيام الدلالة على أن أحدهما واوي، والآخر يائي وهذا الغرض يحصل من ضم الفاء في الواوي وكسرها في اليائي بعد قلب الواو والياء ألفاً وحذفت الألف لالتقاء الساكنين.

وأما الثاني: فلأن معنييهما لم يتغيرا عَمَّا كانا عليه قبل النقل إلى باب كرم وورث وهما في الأغلب مختصان بمعنى يخالف معنى فعل بفتح العين.

فإن قلت: لو كان الضم في باب سدته للبيان لوجب الضم في نحو خفت أيضاً بعد قلب واوه ألفاً، وحذف ألفه لبيان أنه واوي كما وجب في نحو سدته، ولكنه لما لم يكن

قوله: (إذ لو فتحوا فيهما لما دل) أي الفتح على حركة العين أي لأن الفاء تكون مفتوحة أصالة فوجود فتحها لا يقتضي النقل بخلاف الضم والكسر؛ لأنها لا تكون مضمومة ولا مكسورة.

قوله: (حذراً من فوات المقصود) أي المهم والأهم جميعاً، الأهم بيان البنية والمهم بيان بنات الواو والياء.

بفتح فائهما، ثم ضُمّت فاء الأول، ليدل على أنه واوي، وكسرت فاء الثانية لتدل على أنه يائي، والقائلون بأنه للنقل وهم الأكثرون ومنهم سيبويه يقولون أصلهما سَوَدت وبَيَعت بالفتح، ثم لمَّا علم أنّ العين بعد انقلابها ألفاً تُحذف لِما مرّ، ولا يتميز الواوي عن اليائي، نقل ذلك إلى فَعُلت بالضم في سدت وفعِلت بالكسر في بعت، ثم نقل الضم والكسر إلى الفاء، ثم حذفت العين لالتقاء الساكنين، وردّ هذا بأنه يلزمهم نقل وزن أصلي إلى وزن يخالفه لفظاً، وهو ظاهر ومعنى، لأنّ أوزان الفعل الثلاثي مختلفة المعاني كما مر، وإنما ارتكبوا ذلك مع لزوم هذا المحذور لمَّا رأوا أنهم لم يُفرّقوا في

وراعوا فِي بَاب خِفْتُ بَيَان البنية.

جار: فراعوا فيه بيان البنية، والمراد ببنات الواو المعتل الواوي، وببنات الياء المعتل اليائي، لبيان أنه واوي أو يائي.

نقره: الفاء من نحو خفت مضمومة وإنما هي مكسورة علمنا أن كسرتها هي كسرة عينة المنقولة منها إليها فوجب أن يكون ضمة فاء نحو سدته أيضاً منقولة من عينه إلى الفاء ليستوي الباب في الإعلال.

فأجاب عنه بقوله: **(وراعوا في باب خفت بيان البنية)** والوزن لأنه في الأصل خوفت نقل كسرة عينه إلى فائه وحذفت العين لالتقاء الساكنين أو نقول قلبت عين نحو خفت أيضاً ألفاً؛ ليستوي الباب في الإعلال وحركت الفاء بعد حذف الألف بمثل حركة العين للتنبيه على البنية ومراعاة بيان البنية أَوْلَى من التفرقة بين الواوي واليائي فترك التفرقة بينهما في فعل بكسر العين فقيل في خاف وهاب خفت وهبت لأن الدلالة على البنية تتعلق بالمعنى لأنه إذا عرف الوزن عرف معناه المخصوص به، وإنما لم يراعوا في باب سدته بيان البنية بعين هذه العلة؛ لعدم إمكان الدلالة على البنية فيه لموافقة حركة العين حركة الفاء فإن اختلاف أوزان الفعل الثلاثي بحركات العين، ولما لم يكن التنبه على البنية في فعل بفتح العين راعوا فيه التفرقة بين الواوي واليائي.

حل: ....

فلك: خِفت وهِبت بين الواو والياء، إذ لو كانت الحركة لبيان بنات الواو والياء لوجبت الضمة في خِفت لتفارق هِبت، وأجاب عنه المصنف بقوله: (وراعوا في باب خِفْتُ) وهِبت (بيان البِنْيَة) أي الزِّنة، لا بيان الواوي واليائي، حيث لم يضموا الفاء في خفت، ليدل على أنه واوي، فيفارق هبت، لأنّ بيان البنية أهم من بيان الواوي واليائي، لتعلّق الأول بالمعنى، والثاني باللفظ، وإذا كان الكسر في خفت وهبت يدل على أنهما مكسورا العين، وأنّ الكسرة منقولة عنها. إذ لا ماضي مكسور الفاء، كان كسر فاء خفت أولى، بخلافها فتح فاء سدت وبعت، فإنه لمَّا لم يدل على حركة العين لجواز كونه أصلياً، وكونه منقولاً صير إلى التغيير المذكور، ليفيد بيان الواوي واليائي، حتى لا يفوت المهم

وأَفْعَلَ للتعدية غَالِباً، نَحْو: أجلسته، ....

جا قوله: (**وأفعل للتعدية**) وهي أن تضمن الفعل معنى التصيير فيصير الفاعل في المعنى مفعولاً للتصيير فاعلاً لأصل الفعل في المعنى، تقريره أنك إذا أردت أن يجعل اللازم متعدياً ضمنته معنى التصيير بإدخال الهمزة مثلاً، ثم جئت باسم وصيرته فاعلاً لهذا الفعل المضمن معنى التصيير، وجعلت الفاعل لأصل الفعل مفعولاً لهذا الفعل كقولك: خرج زيد وأخرجته فمفعول أخرجته هو الذي صيرته خارجاً وفي تمشية هذا المعنى في فسقته نظر لأن معناه نسبته إلى الفسق لا صيرته فاسقاً، ولو قيل معناها أن يجعل الفعل لفاعل يصير من كان فاعلاً له قبل التعدية منسوباً إلى الفعل لكان أقرب.

ز (**وأفعل للتعدية غالباً**)، أي تعدية ما كان ثلاثيًّا بزيادة مفعول لمعنى الجعل فإن الهمزة أحدثت في الفعل معنى الجعل والتصيير فيصير الفاعل للفعل الثلاثي مفعولاً لا فعل فإن كان الثلاثي لازماً صار متعدياً إلى مفعول واحد وإن كان متعدياً إلى واحد صار متعدياً إلى اثنين أولهما مفعول الجعل والثاني مفعول أصل الفعل وإن كان متعدياً إلى اثنين صار متعدياً إلى ثلاثة أولها مفعول الجعل وهو فعلان أعلم وأرى (**نحو أجلسته**)

ك قوله: (**وأفعل للتعدية**) ومعنى التعدية أن تجعل الفعل بحيث يتوقف فهمه على متعلق بعد أن لم يكن كذلك.

قوله: (**وهي أن تضمن الفعل معنى التصيير إلى آخره**) هذا التعريف للتعدية ذكره المصنف في الشرح المنسوب إليه، ومعناه ظاهر مما قرره الشارح وهو شامل لتعدية اللازم وتعدية المتعدي نحو أخرجت زيداً وأشممته الطيب وأعلمته عمرواً فاضلاً، وذكر الشيخ نظام الدين تبعاً للمصنف في النحو تعريفاً آخر وهو أن تجعل الفعل بحيث يتوقف فهمه على متعلق بعد أن لم يكن كذلك.

واعلم أن المعاني المذكورة لهذا البناء وغيره مما سيأتي يسمع ويحفظ وليس شيء منها مطرداً وهو نظر لغوي وقد ذكرت في كتاب التعريف منها جملة زائدة على ما ذكره المصنف، والشارح مع فوائد نفيسة وآثرت حذف ذلك هنا اعتماداً على ما ذكرته هناك فليراجعه من أراده.

قوله: (**ولو قيل معناها الخ**) هذا التعريف ذكره المصنف في شرح المفصل بلفظ منسوباً إليه ذلك الفعل، وظاهر عبارة الشارح أنه لم يقل.

ق والأهم جميعاً .(وأَفْعَل) يجيء (للتعدية غالباً)، وهي عند بعضهم أن يجعل الفعل بحيث يتوقف فهمه على متعلق، بعد أن لم يكن كذلك، وعند آخرين أن تُضمِّن الفعل معنى التغيير فيصير فاعل أصل الفعل مفعولاً للتصيير، فإنك إذا أردت أن تجعل اللازم متعدياً ضمنته معنى التصيير، بإدخال الهمزة مثلاً، ثم جئت باسم وصيرته فاعلاً لهذا الفعل، وجعلت فاعل أصل الفعل مفعولاً له (نحو) جلس زيد (وأَجْلَسْتُهُ)، فمفعول أجلس، هو

وللتعريض نَحْو: أَبَعْتُه، ولصيرورته ذَا كَذَا نَحْو: أَغَدَّ الْبَعِير، وَمِنْه أحصد الزَّرْع، . . . .

ج قوله: (**وللتعريض**) وهو أن يجعل المفعول معرضاً لأصل الفعل كقولك: أبعته أي عرضته للبيع وجعلته منتسباً إليه. قوله: (**ولصيرورته**) أي يجيء أفعل لصيرورة الشيء منسوباً إلى ما اشتق منه الفعل كأغد البعير، أي صار ذا غدة، والغدد هي التي في اللحم والواحدة غدة و غدة البعير طاعونه.

قوله: (**ومنه أحصد الزرع**) أي ومن أفعل الذي للصيرورة وإنما فصله؛ لأنه ليس كالأول في حصول المعنى وتحققه، وإنما معناه قارب وقت حصاده فنزلت مقاربته منزلة حصوله، ألا ترى أنك تقول: أصرم النخل، وأحصد الزرع، وهو لم يصرم ولم يحصد بعد بخلاف الأول، فإنه على معنى حصول ذلك الشيء، ولذا جعله بعضهم للحينونة.

قال صاحب "الكشاف" في تفسير قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا﴾ [الملك: ٢٢] الآية. أنه يجعل أكب مطاوع كبه، ويقال كببته فأكب . . . .

ك أي جعلته جالساً (**وللتعريض لشيء**) وهو أن يجعل فاعل افعل مفعوله معرضاً لأصل الفعل سواء صار مفعولاً أو لا (**نحو ابعته**) أي عرضته للبيع (**ولصيرورته ذا كذا**) أي لصيرورة الشيء وهو فاعل أفعل صاحب شيء وهو على قسمين: إما أن يصير صاحب أصل الفعل (**نحو أغد البعير**) أي صار ذا غدة أو يصير صاحب شيء هو صاحب أصل الفعل نحو أجرب الرجل، أي صار ذا إبل ذات جرب (**ومنه**) أي من أفعل الذي للصيرورة (**أحصد الزرع**) وإنما فصله عند بقوله ومنه لأن أصل الفعل حاصل للفاعل في

ح قوله: (**ولو قيل معناها**) التعريف الثاني أيضاً قاله ابن الحاجب في شرح "المفصل".

قوله: (**وهو أن يجعل المفعول معرضاً لأصل الفعل**) التعريض نوعان:

هذا أحدهما: وهو التعريف لفعل منسوب إلى الفاعل يتعلق بالمفعول كالقتل والبيع.

وثانيهما: التعريض لما ليس كذلك كأقبرته، ألا ترى أن جعله ذا قبر ليس مثل جعله معرضاً للقتل والبيع؛ لأن القبر ليس فعلاً له يتعلق بالمفعول كذا في شرح "المفصل".

قوله: (**ولذا جعله بعضهم للحينونة**) الضمير لا حصد وما كان مثله.

قوله: (**قال صاحب الكشاف**) غرض صاحب الكشاف أن بعضهم يقولون افعل مطاوع فعل فرده، وقال ولا شيء من بناء أفعل مطاوعاً بل مبكاً من أفعل الذي للصيرورة.

ق الذي صيرته جالساً، (وللتعريض) للشيء بأن تجعل المفعول معرضاً لأصل الفعل، (نحو أَبَعْتُهُ)، أي عرضته للبيع، وجعلته منتسباً إليه، أو تجعل ما كان فاعلاً للثلاثي معرضاً لمصدره، نحو باع زيد فرسه، وأبعته، أي عرضته لأنْ يبيع فرسه، وينسبه للبيع، (ولصيرورته)، يعني لصيرورة فاعله (ذا كذا)، أي منسوباً إلى ما اشتق منه الفعل، (نحو أَغَدَّ البعير)، أي صار ذا غدة، (ومنه أَحْصَدَ الزرع)، أي صار ذا حصاد، بمعنى

ولوجوده على صفة، ....

ح من الغرايب، ونحوه قشعت الريح السحاب فأقشعت وما هو كذلك، ولا شيء من بناء أفعل مطاوعاً ولا يتقن نحو هذا إلا حملة كتاب سيبويه، وإنما أكب من باب انفض وألأم، معناه دخل في الكب وصار ذا كب، وكذلك أقشع السحاب إذا دخل في القشع ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع.

قوله: **(ولوجوده)** أي لوجود الشيء على صفة ومعناه أن الفاعل وجد المفعول موصوفاً بصفة مشتقة من أصل ذلك الفعل، وتلك الصفة في معنى الفاعل إن كان أصل

س نحو أغد البعير بخلاف أحصد الزرع فإنه غير حاصل له إلا أنه لما قرب حصوله جعل بمنزلة الحاصل، وقيل إن أفعل في نحو أحصد الزرع للحينونة ومعناها أن يجيء وقت يستحق فاعل أفعل أن يوقع عليه أصل الفعل **(ولوجوده)** أي لوجود الشيء وهو مفعول أفعل أي لوجود فاعله مفعوله **(على صفة)** وهي إما كون مفعوله مفعولاً لأصل الفعل أو

ك قوله: **(من الغرائب)** الظاهر أنه في محل نصب على الحال، وأن مطاوع كبه هو المفعول الثاني ليجعل وممن جعله مطاوعاً ابن جني في الخصائص، وابن مالك في التسهيل، وقوله وما هو كذلك رد لجعل أكب مطاوع كب، وقوله انفض هو بفاء ومعجمة يقال انفض القوم إذا هلكت أموالهم، ويقال ألام الرجل إذا أتى بما يلام عليه قاله الطيبي وهو يفهم ان ألام في عبارة الكشاف من الأجوف لا من المهموز على أنه يجوز أن يكون منه أيضاً ومعناه حينئذٍ صنع ما يدعي به لئيماً.

قوله: **(من باب انفض)** انفض اي صار ذا نفض للحراب والام أي صار ذا ملامة.

قوله: **(أي لوجود الشيء على صفة)** قال الشريف: معناه أن فاعله وجد المفعول موصوفاً بصفة مشتقة من فعله الثلاثي وفيه بيان لأصل الفعل في كلام الشارح وحينئذٍ فمعنى أبخلت زيداً أن المتكلم وجد زيداً بخيلاً ولا شك أن البخيل صفة مشتقة من بخل وهي في معنى الفاعل؛ لأن البخيل هو من قام به البخل ومعنى أحمدته وجدته محموداً وهي في معنى المفعول؛ لأن المحمود من وقع عليه الحمد.

ف مستحقا للحصاد، لا بمعنى حصوله، ولهذا فصله، ومنه أيضاً أصبحنا، أي دخلنا في الصبح، لأنَّه بمنزلة صرنا ذوي صباح، وقد يسمى هذا النوع بالحينونة، (و) يجيء (لوجوده) يعني لوجود مفعوله (عليها)، أي على الصفة، وهي بمعنى المفعول، إنْ كان أصل الفعل متعديا، ....

نَحْو: أَحْمَدْتُهُ وأَبْخَلْتُهُ، وللسلب نَحْو: أَشْكَيْتُهُ، وَبِمَعْنى فَعَل نَحْو: قِلْتُه وأَقَلْتُه.

جا الفعل لازماً نحو: أبخلته، أي وجدته بخيلاً وفي معنى المفعول إن كان متعدياً نحو أحمدته أي وجدته محموداً.

قوله: **(وللسلب)** أي لسلب الفاعل عن المفعول أصل الفعل نحو: أشكيته، أي أزلت شكايته وقد يكون بمعنى فعل نحو قلت البيع وأقلته.

كه لكونه فاعلاً لا صلة **(نحو أحمدته)** أي وجدته محموداً **(وأبخلته)** أي وجدته بخيلاً **(وللسلب)** أي لسلب فاعله عن مفعوله أصل الفعل **(نحو أشكيته)** أي أزلت عنه شكواه **(وبمعنى فعل)** أي نسبة أصل الفعل إلى الفاعل **(نحو قلته وأقلته)** من إقالة البيع وهو فسخه.

كل قوله: **(وللسلب)** وقد يكون لسلب الفعل عن الفاعل إذا لم يكن متعدياً كقولهم أقسط أي زال عنه القسط وهو الجور، وكذلك معنى أقسط عدل ومعنى قسط جار فهو منه فكان من حقه أن يذكر المصنف ها هنا ويقول ومنه أقسط.

قوله: **(قلت البيع وأقلته)** والشاهد فيه أن أقلت بمعنى قلت وعين الكلمة محذوفة، والأصل قيلت ثم حذفت الياء بعد نقل كسرتها إلى القاف فصار قلت.

قال الجوهري: أقلته البيع إقالة أي فسخته وربما قالوا قلت البيع بالضم وهي لغة فيه قليلة.

قر (نحو أَحْمَدْتُهُ)، أي وجدته محمودا، (و) بمعنى الفاعل إنْ كان لازماً نحو (أَبْخَلْتُهُ) أي وجدته بخيلا، (وللسلب نحو أَشْكَيْتُهُ) أي أزلت شكايته، (و) قد يجيء (بمعنى فَعَلَ نحو قِلْتُه) البيع (وأَقَلْتُهُ)، ويُعبّر عنه بأنه للزيادة في المعنى نحو شغلته وأشغلته.

واعلم أنه قد ينقل الشيء إلى أفعَل فيصير لازماً نحو أكبّ وأعرض وأقشع، وأشنق، وأنسل وأنزف، يقال: كبّه أي ألقاه على وجهه فأكب، وعرضه أي أظهره فأعرض، وقشعت الريح السحاب أي كشفته فأقشع وانقشع، وتقشّع، وشنقت البعير، أي استوقفته بجذب زمامه فأشنق، ونَسَلت ريش الطائر فأنسل، ونزفتُ البئر فأنزف.

وَفَعَّل للتكثير غَالِباً نَحْو: غَلَّقْتُ وَقطّعْتُ وجَوّلْتُ وطَوَّفْتُ، وَمَوْت الإبل. . . . .

قوله: (**وفعل للتكثير**) وهو إما في الفعل نحو جولت وطوفت أو في الفاعل نحو موت الإبل أو في المفعول نحو غلقت الأبواب، فإن فقد ذلك لم يسع استعماله؛ فلذلك كان موت الشاة لشاة واحد خطأ؛ لأن هذا الفعل لا يستقيم تكثيره بالنسبة إلى الشاة إذ لا يستقيم تكثيرها وهي واحدة، وليس ثم مفعول؛ ليكون التكثير له، وينبغي أن تعلم أن هذا بخلاف قولك: قطعت الثوب، فإن ذلك سائغ، وإن كان الفاعل واحداً ذكره المصنف في شرح "المفصل"، ثم قال فيه: إن قوله في المفصل، ولا يقال للواحد لم يرد به إلا ما لم يستقم فيه تكثير الفعل، وإنما يكون التكثير في الفاعل هو المصحح.

وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أن الفعل إن كان لازماً فالتكثير في فاعله، وهذا على إطلاقه غير صحيح؛ لأنه قد يكون التكثير في الفعل دون الفاعل نحو: جولت وطوفت، وقد يكون في الفاعل نحو موت الإبل، وذكر فيه أيضاً أنه إن كان متعدياً فالتكثير في متعلقة يعني في مفعوله كقولك غلقت الأبواب، . . . .

(**وفعل للتكثير غالباً**)، أي لتكثير فاعله أصل الفعل أما بالنسبة إلى المفعول أو بالنسبة إلى نفس الفعل (**نحو غلقت وقطعت**) التكثير فيهما بالنسبة إلى المفعول، أي غلقت الأبواب وقطعت الأثواب (**وجولت وطوفت**) التكثير فيهما بالنسبة إلى نفس الفعل أو كثرت الجولان والطواف (**وموت الإبل**) التكثير فيه بالنسبة إلى الفاعل أي كثر الموتان في الإبل لأجل ذلك لا يقال موت الشاة؛ لأنه لا يتصور فيه التكثير بوجه من الوجوه المذكورة، لأنه لا يستقيم تكثير هذا الفعل بالنسبة إلى الشاة الواحدة ولا تكثير

قوله: (**وهو إما بالفعل إلى آخره**) من البين أن التكثير في الفاعل أو المفعول يستلزم التكثير في الفعل بدون العكس. قوله: (**فلذلك كان موت الشاة**) أي لأجل عدم التكثير أو لأجل عدم جواز استعماله إذا فقد التكثير ض. قوله: (**إذ لا يستقيم تكثيرها وهي واحدة**) علل انتفاء التكثير في الفعل بهذا ليفيد انتفاء التكثير في الفاعل أيضاً ومن الواضح أن الفعل الذي هو الموت يمتنع تكثيره في نفسه بدون تكثير في فاعل أو مفعول.

(وفَعَّل) بالتشديد يجيء (للتكثير غالباً)، وهو قد يكون في المفعول (نحو غَلَّقْتُ) الأبواب، (وقَطَّعْتُ) الثياب، فإن قلت الباب، أو (الثوب) خففت على الأفصح، إلّا أن يكون الفعل كثيرا فتُشدِّد للتكثير في الفعل، (و) قد يكون في الفعل نحو: (جَوَّلْتُ وطَوَّفْتُ) بمعنى واحد، (و) قد يكون في الفاعل نحو (مَوَّتَ الإبل)، لا موت الشاة، إذ لا يستقيم تكثيرها، وهي واحدة، ولا تكثير في الفعل حتى يشدد، وظاهر أن التكثير في

وللتعدية نَحْو: فَرَّحْتُهُ، وَمِنْه: فَسقْتُه، وللسلب. . . . .

وزاد عليه بعض الشارحين أن المراد بالتكثير في المفعول أنه لا يستعمل غلقت بالتضعيف إلا إذا كان المفعول جمعاً حتى إذا كان واحداً وغلق مراراً كثيرة لم يستعمل إلا غلق بلا تضعيف إلا على سبيل المجاز، وهذا يخالف ظاهر ما ذكره المصنف في شرح "المفصل".

قوله: (**وللتعدية**) وقد عرفت معناها، وإنما فصل قوله فسقته؛ لأنه مخالف لفرحته في أنه لم يصيره فاعلاً للفعل المشتق هو منه، وإنما جعله منسوباً إليه إذ معنى فسقته قلت له يا فاسق أو نسبته إلى الفسق وليس المعنى صيرته فاسقاً.

قوله: (**وللسلب**) . . . .

فاعله؛ لأنه شاة واحدة وليس له مفعول حتى يكون التكثير (**وللتعدية**) قد عرفت معناها (**نحو فرحته**) أي جعلته فرحاً (**ومنه فسقته**) قال بعضهم: إن فسقته للنسبة أي لنسبة فاعله مفعوله إلى أصل الفعل، قيل إن معنى النسبة راجع إلى التعدية؛ لأنك إذا نسبته إلى الفسق فكأنك جعلته فاسقاً (**وللسلب**) وقد عرفت معناه. . . . .

قوله: (**وزاد عليه بعض الشارحين**) هو الشريف، وفي شرح النظام فإن قلت: غلقت الباب أو قطعت الثوب خففت على الأفصح وفيما قالاه نظر، ففي الصحاح إن غلقت الباب غلقاً لغة ردية متروكة، وفي القاموس وغلق الباب يغلقه من الباب الثاني لثغة أو لغة ردية مهجورة والفصيح أغلقه.

قوله: (**وهذا يخالف ظاهر ما ذكره المصنف في شرح المفصل**) أي في قطعت الثوب من جواز التعضيف أي حقيقة مع كون المفعول واحداً إذا أريد التكثير في الفعل وإنما كان ظاهره؛ لأن الأصل الحقيقة.

قوله: (**وهذا يخالف ما ذكره المصنف**) لأن ما ذكر في شرح المفصل قطعت الثوب دل على جواز استعماله وإن كان مفعوله واحداً وذلك ظاهر في مخالفة بعض الشارحين لما ذكر في شرح المفصل. قوله: (**المشتق هو منه**) الضمير المنفصل لفسق والمجرور للفعل، والمراد به المصدر فالمشتق صفة جرت على غير من هي له.

الفاعل، أو المفعول، يستلزم التكثير في الفعل، ولا عكس، (و) يجيء (للتعدية)، وتقدّم بيانها، (نحو فرّحته)، أي صيّرته فرِحاً، (ومنه فسّقته)، أي نسبته إلى الفسق، لا صيّرته فاسقاً إلّا بتجوز، ولهذا فصله، بل جعله غيره أصلاً برأسه، فقال: ولنسبة المفعول إلى أصل الفعل نحو فسّقته، (وللسلب . . . .

نَحْو: جَلَّدْتُ الْبَعِير، وقَرَّدْتُه، وَبِمَعْنى فَعَل نَحْو: زِلْتُه وزَيَّلْتُه.
وفاعل لنسبة أَصله إِلَى أحد الْأَمرِيْنِ مُتَعَلقاً بِالْآخرِ للمشاركة صَرِيحاً، فَيَجِيء الْعَكْس ضمناً، نَحْو: ضاربته وشاركته، . . . .

نحو جلدت البعير أي أزلت جلده وقردته، أي أزلت قراده وزلته وزيلته بمعنى فرقته.
قوله: (**وفاعل لنسبة أصله**) وهو مصدر فعله الثلاثي إلى أحد الأمرين متعلقاً بالآخر صريحاً، ويجيء عكس ذلك ضمناً وهو نسبته إلى الأمر الآخر متعلقاً بالأول، كما إذا قلت ضارب زيد عمراً فإنه يدل صريحاً على نسبة الضرب إلى زيد متعلقاً بعمرو وضمناً على نسبته إلى عمرو متعلقاً بزيد ولأجل تعلقه بالأمر الآخر. . . . .

(**نحو جلدت البعير**) أي أزلت عنه جلده (**وقردته**) أي أزلت عنه قرادة (**وبمعنى فعل**) أي يكون بمعنى نسبة أصل الفعل إلى فاعله من غير زيادة (**نحو زلته وزيلته**) فإنهما بمعنى فرقته لكن في زيلته مبالغة لم تكن في زلته؛ لأنه لا بد للزيادة من فائدة وإن لم تكن إلا للتأكيد والمبالغة. (**وفاعل لنسبة أصلة**): وهو مصدر فعله الثلاثي (**إلى أحد الأمرين**) حال كون أصله (**متعلقاً بالآخر للمشاركة**) بين الأمرين في أصل الفعل تعلقاً (**صريحاً**) بأن يكون الأمر الأول مرفوعاً والثاني منصوباً (**فيجيء العكس**) وهو نسبة أصله إلى الأمر الآخر متعلقاً بالأول (**ضمناً**) لأن نسبة الفعل إذا كانت على سبيل المشاركة كان ذلك الفعل منسوباً إلى كل واحد من المشاركين (**نحو ضاربته وشاركته**) فإنه يدل صريحاً على نسبة الضرب والشركة إلى المتكلم متعلقاً بضمير الغائب ويدل ضمناً على نسبتهما

قوله: (**وقردته**) والقراد واحد القردان يقال قرد بعيرك أي أزل عنه القردان.
قوله: (**فإنه يدل صريحاً على نسبة الضرب إلى زيد متعلقاً بعمرو**) أي لأن فاعلية زيد ومفعولية عمرو مما صرحت به ويجيء العكس الذي هو فاعلية عمرو ومفعلولية زيد ضمناً إذ الضرب كما وقع من زيد على عمرو وقع من عمرو على زيد؛ لأنهما متشاركان فيه وكل واحد

نحو جلّدتُ البعير وقرّدتُهُ)، أي أزلت جلده وقراده، (و) يجيء (بمعنى فَعَل نحو زِلْتُهُ وزَيَّلْتُهُ)، بمعنى فرّقته من زيلته مبالغة، إذ لا بد للزيادة من فائدة.
(وفاعل) يجيء (لنسبة أصله)، وهو مصدر ثلاثيه (إلى أحد الأمرين) اللذين اقتضاهما فاعل حالة كون أصله (متعلقاً بالآخر) على المفعولية (للمشاركة) بين الأمرين حالة كون كل من نسبة الأصل إلى أحدهما، وتعلقه بالآخر (صريحاً، فيجيء العكس ضِمناً)، لأنّ مَن شارك زيداً في شيء شاركه زيد فيه، (نحو ضاربْتُهُ وشاركْتُهُ)، إذ أصل كل منهما، وهو الضرب والشركة منسوب إلى ضمير المتكلم، متعلقاً بالغائب، أي واقعاً عليه صريحاً أنه أيضاً منسوب إلى ضمير الغائب، متعلقاً بالمتكلم، أي واقعاً عليه

وَمن ثَمَّ جَاءَ غير الْمُتَعَدِّي مُتَعَدِّياً نَحْو: كارمته وشاعرته، والمتعدي إِلَى وَاحِد مُغَاير للفاعل مُتَعَدِّياً إِلَى اثْنَيْنِ نَحْو: جاذبته الثَّوْب،

جاء غير المتعدي إذا نقل إلى فاعل متعدياً نحو كارمته، فإن أصله لازم، وقد تعدى ها هنا والمتعدي إلى مفعول واحد، إن لم يصلح مفعوله؛ لأن يكون مشاركاً للفاعل في المفاعلة بل يكون مغايراً للمفاعل وهو المشارك متعدياً إلى مفعولين نحو: جاذبته الثوب

إلى ضمير الغائب متعلقاً بالمتكلم ويكون معنى ضارب زيد عمراً شارك زيد عمراً في الضرب **(ومن ثم)** أي لأجل تعلقه بالآخر للمشاركة **(جاء غير المتعدي)** من الثلاثي إذا نقل إلى فاعل بهذا المعنى **(متعدياً نحو كارمته وشاعرته)** فإنهما متعديان مع أن ثلاثيهما لازمان ومن ثَم جاء **(المتعدي)** من الثلاثي **(إلى)** مفعول **(واحد مغاير للفاعل)** بأن لا يصلح أن يكون ذلك المفعول مشاركاً للفاعل في الفعل **(متعدياً إلى اثنين)** أحدهما لأصل الفعل والثاني ما اقتضاه معنى المشاركة **(نحو جاذبته الثوب)** فإن مفعول جذب

منهما فاعل من وجه ومفعول من وجه، وفي بعض الشروح أن في تمثيل المصنف بشاركته نظر؛ لأن الشركة ليست بمستفادة من المفاعلة، بل هي من الشين والراء والكاف إذ هي مدلول الكلمة ولا يجوز أن يراد المشاركة في الشركة؛ لأن تحصيل الحاصل محال فشارك من موافق المجرد كسافر بمعنى سفر.

قال: وفي التمثيل أيضاً للازم بشاعرته نظر؛ لأن شعر من العلم ليس بلازم، وكذا بمعنى إنشاء الشعر؛ لأن الشعر مقول الشاعر ومفعوله، فيكون متعدياً انتهى. والجواب أما عن الأول فيمنع لزوم تحصيل الحاصل؛ لأن المستفاد من لفظ شرك معنى لا يتصور إلا بين اثنين إذ هو مفهومه وأما نسبته إلى الأول وتعلقه بالثاني صريحاً ومجيء عكسه ضمناً فإنما هو مستفاد من صيغة فاعل إذا بني منه، وأما عن الثاني فيمنع تعدي شعر بمعنى قال شعراً أو إجادة كيف وقد جاء بضم العين وإن جاء أيضاً بفتحها.

قوله: **(بل يكون مغايراً للمفاعل)** في بعض النسخ للفاعل، والمراد المغايرة في الصلاحية للمشاركة فزيد في شاتمت زيداً صالح لها فليس مغايراً، والثوب في جذبت الثوب

ضمناً، فكل منهما فاعل من وجه، ومفعول من وجه، (ومن ثَم)، أي من هنا، وهو تعلق أصل الفعل بالأمر الآخر للمشاركة، أي من أجل ذلك (جاء غير المتعدي متعدياً) إلى واحد، (نحو كارمْتُهُ وشاعرْتُهُ)، فإنّ ثلاثيهما لازم، وقد تعدياً، (و) جاء (المتعدي إلى واحد مغايرٍ لِلْمُفاعَل) بأن لم يصلح لمشاركته له في الفعل (متعدياً إلى اثنين نحو جاذَبْتُهُ الثوبَ)، إذْ ثلاثيه متعد إلى واحد، غير صالح للمشاركة، فزِيد مفعول آخر يصلُح لها،

بِخِلَاف شاتمته، وَبِمَعْنى فعل نَحْو: ضاعفت، وَبِمَعْنى فَعَل نَحْو: سَافَرت.

خ فإن مفعول جذب وهو الثوب مثلاً لما لم يصلح؛ لأن يكون مشاركاً للفاعل في المجاذبة احتيج إلى مفعول آخر يكون مشاركاً له فيها فتعدى إلى اثنين.

وإما أن صلح مفعوله للمشاركة فلا يتعدى إلى اثنين، بل يكتفي بمفعوله كما في شاتمت زيداً، ويجيء بمعنى فعل أي للتكثير نحو ضاعفته بمعنى ضعفت، وبمعنى فعل أي لنسبة الفعل إلى الفاعل لا غير كقولك سافرت بمعنى نسبة السفر إلى المسافر، وليس ثم فعل ثلاثي من لفظ سافرت بمعناه فيمثل به كما في شغلته وأشغلته، هكذا ذكره المصنف في "شرح المفصل" لكن نقل الجوهري سفرت أسفر سفوراً: إذا خرجت للسفر فإنا سافر وقوم سفر، مثل: صاحب وصحب.

ز وهو الثوب لما لم يصلح أن يكون مشاركاً للفاعل في المجاذبة احتيج إلى مفعول آخر يكون مشاركاً فيها (**بخلاف شاتمته**) فإنه لما كان مفعول شتمت زيداً صالحاً لأن يكون مشاركاً للفاعل اقتصر عليه ولا يحتاج إلى مفعول آخر (**وبمعنى فعل**) الذي للتكثير (**نحو ضاعفته**) أي ضَعَّفْته بمعنى كثرة أضعافه (**وبمعنى فعل نحو سافرت**) فإنه بمعنى سفرت إلا أن فيه زيادة معنى المكابدة والمقاساة في السفر، يقال سفرت سفور أي خرجت إلى

لـ غير صالح فهو مغاير أو المراد مغايرة مفعول الثلاثي للمشارك لعدم صلاحيته؛ لأن يكون مشاركاً للفاعل كالثوب في جذبت الثوب لما لم يصلح؛ لأن يكون مشاركاً كان مغايراً للمشارك فاحتيج إلى مفعول آخر يكون مشاركاً بخلاف زيد في شتمت زيداً لما صلح للمشاركة لم يكن مغايراً للمشارك فاكتفى به وهذا أقرب إلى لفظه وأوفق بما في شرح المفصل، وإلى الأول يشير كلام اليزدي.

قوله: (**لكن نقل الجوهري سفرت أسفر سفوراً**) في القاموس ما يرد هذا النقل ويؤيد ما ذكر المصنف قال فيه ورجل سفر، وقوم سفر وسافرة، وأسفار وسفار ذو سفر لضد الحضر والسافر المسافر لأفعل له هذا كلامه.

وعدم استعمال المجرد لا يمنع التمثيل بسافرت لفاعل بمعنى فعل كما فعل المصنف على ما لا يخفى، نعم الأحسن التمثيل بدافع وجاوز وواعد ونحوها.

قـ (بخلاف) نحو (شاتَمْتُهُ)، إذ ثلاثيه متعد إلى واحدة صالح للمشاركة، فلا حاجة لزيادة مفعول آخر، (و) يجيء فاعَل (بمعنى فَعَّل) بالتشديد، أي للتكثير (نحو ضاعَفْتُهُ) بمعنى ضعّفته، (وبمعنى فَعَل) بالتخفيف، أي لنسبته الفعل إلى الفاعل لا غير، (نحو سافَرْتُ)،

وتَفَاعَلَ لمشاركة أمريْن فَصَاعِداً فِي أصله صَرِيحاً، نَحْو: تشاركا، وَمن ثَمَّ نقص مَفْعُولاً عَن فَاعل، ....

جار: قوله: **(وتفاعل لمشاركة أمرين)** أو أكثر في أصله أي مصدر فعله الثلاثي صريحاً نحو تضارب زيد وعمرو، وإنما قال صريحاً احترازاً عن فاعل ولأجل أنه يتشارك فيه أمران نقص مفعولاً عن فاعل، وسببه أن وضع فاعل لنسبة الفعل إلى الفاعل متعلقاً بغيره مع أن الغير فعل ذلك، ووضع تفاعل لنسبته إلى المشتركين فيه من غير قصد إلى تعلق له فلذلك جاء الأول زائداً على الثاني بمفعول أبداً، فإن كان تفاعل من فاعل المتعدى إلى مفعول

نكره: السفر **(وتفاعل لمشاركة اثنين فصاعدا)** أي فذهب الاشتراك حال كونه آخذاً في الزيادة إلى ثلاثة وأربعة وهلم جرا **(في أصله)** المشتق منه **(صريحاً نحو تشاركا)** يعني يكون الفعل في تفاعل منسوباً إلى اثنين فصاعداً على سبيل التصريح، فإذا قلت تضارب زيد وعمرو كان الضرب منسوباً إليهما على سبيل التصريح بالفاعلية ويكون المعنى تشارك زيد وعمرو في الضرب، والأولى أن يقول بدل قوله المشاركة الاشتراك أو التشارك؛ لأن المشاركة لا تضاف إلا إلى الفاعل أو المفعول يقال أعجبني مشاركة زيد عمراً أو مشاركة عمرو زيد بخلاف الاشتراك والتشارك فإنهما يضافان إليهما جميعاً **(ومن ثم)** أي من أجل أن المشاركة في تفاعل صريحاً **(نقص)** تفاعل **(مفعولاً عن فاعل)** لأن وضعه لنسبته إلى أمرين من غير قصد إلى متعلق له بخلاف فاعل فإنه لنسبة الفعل إلى فاعله مع تعلقه بغيره صريحاً، فإن كان لفاعل مفعول واحد نحو ضارب زيد عمراً كان تفاعل لازماً نحو تضارب زيد وعمرو، فإنه صار المفعول الذي اقتضاه معنى المشاركة وهو عمرو فاعلاً في تفاعل، وإن كان له مفعولان نحو جاذب زيد عمراً الثوب كان له مفعول

حل: قوله: **(ووضع تفاعل لنسبته)** هذا الضمير للفعل وكذا ضمير فيه وله.

فق: بمعنى سفرت، ويجيء بمعنى أفعل نحو عافاك الله، بمعنى أعفاك .(وتَفاعَلَ) يجيء (لمشاركته أمرين فصاعداً)، بنصبه حالا، أي فذهب الاشتراك أخذا في الزيادة إلى ثلاثة وأربعة، وهكذا (في أصله)، وهو مصدر ثلاثيه (صريحاً نحو تشارَكا)، بخلاف فاعل، فإنه لمشاركة أحدهما الآخر صريحاً كما مرّ لا لمشاركتهما معا كذلك، فعلم أنّ وضع فاعل لنسبة الفعل إلى الفاعل متعلقاً بغيره مع أنّ الغير فعل مثل ذلك، (ووضع تفاعل) لنسبته إلى المشتركين فيه من غير قصد إلى تعلق له، (ومن ثَم)، أي من هنا، وهو أن تفاعل لمشاركتهما صريحاً، أي من أجل ذلك (نقص مفعولاً عن فاعَل)، إذ لا يقصد فيه تعلق أحد الأمرين بالآخر، بل مجرد تشاركهما في أصله، فإن كان تفاعل من فاعل المتعدي إلى واحد كضارب لم يتعد، أو من المتعدي إلى اثنين، كجاذبته الثوب تعدى

وليدل على أَن الْفَاعِل أظهر أَن أَصله حَاصِل لَهُ وَهُوَ مُنْتَفٍ عنه، نَحْو: تجاهلت وتغافلت، وَبِمَعْنى فَعَل نَحْو: توانيت ......

كضارب لم يتعد، وإن كان من المتعدى إلى مفعولين كجاذبته الثوب تعدى إلى واحد وقد يفرق بينهما من حيث المعنى بأن البادئ في فاعل معموم دون تفاعل، ولذلك يقال أضارب زيد عمراً، أم ضارب عمرو زيداً، ولا يقال ذلك في تضارب ويجيء أيضاً ليدل على أن الفاعل أظهر أن المعنى الذي اشتق منه تفاعل حاصل له مع أنه ليس في الحقيقة كذلك، فمعنى تجاهل زيد أنه أظهر الجهل من نفسه وليس عليه في الحقيقة كذلك، ويكون بمعنى فعل نحو توانيت أي ونيت من الونى، وهو الضعف............

واحد نحو تجاذب زيد وعمرو الثوب **(ويجيء)** تفاعل **(ليدل على أن الفاعل أظهر)** من نفسه **(أن أصله)** أي أصل تفاعل **(حاصل له)** أي للفاعل **(وهو)** أي والحال أن ذلك الأصل **(منتف عنه)** أي عن الفاعل **(نحو تجاهلت)** أي أظهرت الجهل من نفسه وليس له الجهل حقيقة **(وتغافلت)** أي أظهرت الغفلة **(وبمعنى فعل نحو توانيت)** بمعنى ونيت من الونى وهو الضعف ويجيء تفاعل..............................

قوله: **(ويجيء أيضاً ليدل على أن الفاعل أظهر أن المعنى الذي اشتق منه تفاعل حاصل له)** سمى ذلك ابن عصفور الإيهام قال: وهو أن يريك أنه في حال ليس فيها، وأنشده[1]: [الرجز]

إِذَا تَخازرتُ ومَـــا بي مِنْ خَزَرْ

والخزر: ضيق العين مع صغرها، والمراد بالمعنى الذي اشتق منه تفاعل هو مصدر مجرده كما يفيد قوله فمعنى تجاهل زيد أنه أظهر الجهل.

قوله: **(من الواني)** هو بفتح الواو وسكون النون والضعف بفتح الضاد وضمها مع سكون العين.

إلى واحد، ويفرق بينهما أيضاً بأنّ البادي في فاعل معلوم، وهو مَن نسب إليه الفعل صريحاً، لأنه الذي يسبق إليه الفهم، بخلافه في تفاعل، ولهذا يقال: أضارب زيد عمراً، أم ضارب عمرو زيداً دون تضارب، (ويجيء) أيضاً للتكلّف، بمعنى ما ذكره بقوله: (ليدل على أنّ الفاعل أظهر أنّ أصله)، وهو مصدر ثلاثية (حاصل له)، أي لفاعله، (وهو منتفٍ عنه، نحو تجاهلْتُ وتغافلْتُ)، إذ المعنى أنه أظهر الجهل والغفلة من نفسه، وليسا فيه، (و) يجيء (بمعنى فَعَلَ نحو توانيْتُ) أي ونيت من الونى، وهو

(١) للطفيل الغنوي، انظر: الديوان ١/ ٥٨.

ومطاوع، فَاعل نَحْو: بَاعَدْتُه فتَبَاعَدَ.

وَتَفَعَّلَ لمطاوعة فَعَّل..........................

ن: ويجيء للمطاوعة، ومعنى كون الفعل مطاوعاً كونه دالًّا على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعديه كقولك باعدته فتباعد، فقولك تباعد عبارة عن تعلق معنى حصل عن تعلق فعل متعد وهو باعدته أي هذا الذي قام به تباعد، وقد يتكلم بالمطاوع وإن لم يكن معه مطاوع كقولك انكسر الإناء. وقال عبد القاهر رحمه الله: معنى المطاوع أنه قبل الفعل ولم يمتنع فالثاني مطاوع؛ لأنه طاوع الأول، والأول مطاوع؛ لأنه طاوعه الثاني.

قوله: (**وتفعل لمطاوعة**) وقد عرفت معناها وللتكلف ومعناه أن الفاعل يتعانى

ج: (**مطاوع فاعل**) إذا كان فاعل لجعل الشيء صاحب أصله (**نحو باعدته**) أي جعلته بعيداً (**فتباعد**) وليس المراد من المطاوعة أن يصير الفعل لازماً؛ لأنه يجيء المطاوعة مع أن الفعل متعد نحو علمته الفقه فتعلمه، ويجيء الفعل لازماً بدون المطاوعة نحو ضارب زيد عمراً وتضارب زيد وعمرو فلا يكون أحدهما عين الآخر ولا مستلزماً له؛ وإلا لما وجد بدونه بل المراد من المطاوعة قبول الأثر والتأثر نحو قطعت الثوب فانقطع الثوب فالمطاوع في الحقيقة هو الثوب؛ لأنه الذي قبل الأثر من الفاعل وطاوعه ولم يمتنع عليه إلا أنه سمى الفعل الذي صار المفعول به فاعلاً له مطاوعاً مجازاً.

(**وتفعل لمطاوعة فعل**) سواء أكان فعل للتكثير..........................

ك: قوله: (**ويجيء للمطاوعة**) المطاوعة في اصطلاحهم قبول الأثر سواء كان المتأثر متعدياً نحو علمته الفقه فتعمله أي قبل التعليم أو لازماً نحو كسرته فتكسر. الرضي.

قوله: (**ومعنى كون الفعل مطاوعاً إلى آخره**) هذا التعريف ذكره المصنف في شرح "المفصل" والضمير في به للمعنى بتقدير مضاف، أي بمحله، أي بما قام به ذلك المعنى كما أفاده الشارح بقوله أي بهذا الذي قام به نباعد أي أصله وهو التباعد، وفي شرح "المفضل" بعد التمثيل للمطاوع بانكسر ما لفظه فوقولك انكسر عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعدٍ وهو الكسر به أي بهذا الذي قام به أثر الكسر وهو الانكسار. انتهى.

وأراد بقوله عبارة عن معنى أنه دال عليه كما لا يخفى. قوله: (**وقد يتكلم بالمطاوع وإن لم يكن معه مطاوع**) الأول بكسر الواو والثاني بفتحها ومراده كما أفهمته العبارة أنه لا يلزم ذكر ما هو مطاوع له معه، وإنما يلزم أن يكون له فعل متعد المطاوع أثره.

ق: الضعف، (ومطاوِعَ)، أي ويجيء لمطاوع (فاعل نحو باعدْتُهُ فتباعَدَ)، والمطاوعة حصول الأثر عن تعلق الفعل المتعدي بمفعوله، فإنك إذا قلت باعدته، فالحاصل له التباعد، فالمطاوع تباعد، وهو مجاز، أو حقيقة عرفية، وإلّا فهو في الحقيقة المفعول به، الذي صار فاعلاً لتباعد.

(وتَفَعَّلَ) يجيء (لمطاوعة فَعَّل) بالتشديد،..........................

نَحْو: كَسَّرته فتكسر، وللتكلف نَحْو: تشجع وتحلم، وللاتخاذ نَحْو: توسد الحجر، وللتجنب ....

ذلك الفعل؛ ليحصل بمعاناته كتشجع إذ معناه استعمل الشجاعة وكلف نفسه إياها لتحصل، ولما كان هذا ملتبساً بتفاعل من حيث إن كل واحد منهما غير ثابت لمن نسب إليه فرق بينهما بأن معنى التفعل ممارسة الفعل ليحصل؛ ومعنى التفاعل إظهار الفعل على خلافه لا لتحصله بل ليظهر أنه عليه، فإن الفاعل في تحلم زيد يطلب أن يكون حليماً والفاعل في تجاهل زيد لا يطلب أن يكون جاهلاً.

قوله: **(وللاتخاذ)** والمراد بالاتخاذ جعل الفاعل المفعول أصل الفعل نحو: توسدت التراب أي اتخذته وسادة.

قوله: **(وللتجنب)** أي ليدل على أن الفاعل جانب أصل الفعل ....

(نحو كسرته فتكسر) أو للتعدية نحو علمته الفقه فتعلمه أو للنسبة نحو قيسته أي نسبته إلى قيس فتقيس **(وللتكلف)** ومعناه أن فاعل تفعل يتعانى في أصل ذلك الفعل ويريد حصوله فيه حقيقة ويجتهد في الزيادة قال الشاعر[1]: [الطويل]

كَـريـمٌ إذا زُرْنَـاهُ لَـمْ يـقـتَـصِـرْ بـنـا … عـلـى الـكـرم الـمـولـودِ أو يـتـكـرَّمَـا

(نحو تشجع) أي تكلف في الشجاعة **(وتحلم)** أي تكلَف في الحلم وطلب حصوله له **(وللاتخاذ)** أي لاتخاذ فاعله وجعله مفعوله أصل الفعل، ولا بد أن يكون تفعل بهذا المعنى متعدياً **(نحو توسد الحجر)** أي اتخذ الحجر وسادة **(وللتجنب)** أي لتجنب فاعله

قوله: **(جعل الفاعل المفعول)** ولو قال جعل الفاعل أصل الفعل مفعولاً لكان أولى؛ لأن المعنى عليه ض.

قوله: **(وللتجنب)** واعلم أن تفعل إذا كان بمعنى التجنب، والإزالة كان مشاكلاً لهمزة السلب في قولك أشكيته إذا أزلت شكواه وأعجمت الكتاب إذا زالت عجمته.

(نحو كسَّرتُه فتكسَّر، وللتكلّف)، أي للدلالة على أنّ فاعل الفعل تكلف حصول له (نحو تَشجَّعَ وتَحلَّم) فالفرق بين التكلف هنا، وبينه فيما مرّ مع اشتراك الفعلين في أنّ أصلهما ليس حاصلاً لفاعلهما، وأنّ فاعلهما يظهر حصوله له أنّ الفاعل هنا يطلب الفعل ويتكلفه، ليحصل له بخلافه ثَم، (وللاتخاذ) أي جعل الفاعل المفعول أصل الفعل (نحو تَوَسَّدَ الحجر)، أي اتخذه وِسادة، (وللتجنب) أي للدلالة على أنّ الفاعل جانب أصل

---

(١) البيت لأبي تمام وانظر الديوان: ١/٢٥٣.

نَحْو: تأثم وتحرج، وللعمل المتكرر فِي مُهْلَة نَحْو تجرعته، وَمِنْه: تفهم، وَبِمَعْنى اسْتَفْعَلَ نَحْو: تكبَّر وتعظَّم. وانْفَعَلَ لَازم. . . . . .

ج نحو: تأثم، وتحرج أي جانب الإثم والحرج.

قوله: **(وللعمل)** أي ليدل على أن أصل الفعل حصر مرة بعد مرة نحو: تجرعه أي شربه جرعة بعد جرعة، ومنه تفهم كأنه حصل له فهمه شيئاً بعد شيء، وبمعنى استفعل أي للطلب نحو: تكبر وتعظم، أي طلب أن يكون كبيراً وعظيماً.

قوله: **(وانفعل لازم)**. . . . .

ن عن أصله **(نحو تأثم)** أي جانب الإثم **(وتحرج)** أي جانب الحرج **(وللعمل المتكرر في مهلة)** أي للدلالة على أن أصل الفعل حصل مرة بعد مرة **(نحو تجرعته)** أي شربته جرعة بعد جرعة **(ومنه)** أي من تفعل الذي للعمل المكرر **(تفهم)** أي حصل له الفهم مرة بعد مرة، وإنما فصله عما قبله بقوله منه لأنه أراد أن يفرق بين الأمر الحسي والأمر المعنوي **(وبمعنى استفعل)** في معنييه وهما: الطلب، والاعتقاد **(نحو تكبر)** أي طلب أن يكون كبيراً **(وتعظم)** أي اعتقد أنه عظيم. **(وانفعل لازم)**. . . . .

ك قوله: **(ومنهم تفهم)** وإنما فصل المصنف؛ لأنه ليس من الأعمال المحسوسة أي لأن الأول من الأمور الخارجية، والثاني من الأمور الذهنية، وإنما فصله ليعلم الفرق بينهما.

قوله: **(ومنه تفهم)** فيه تجوز؛ لأن المسألة شيء واحد لا يتصور التدريج في فهمها نفسه، وإنما هو في معاداته وهي الانتقالات والأفكار الموصلة إليه كان يلتفت الذهن إليها في الأول، ثم يخالطه في الثاني، ثم يتضح له في الثالث بالترتيب المقتضي لكن لما حصل المهملة والتدريج في طريقه جعل كأن ذلك واقع فيه، وإلى هذا أشار الشارح بقوله كأنه حصل له فهمه شيئاً بعد شيء.

قوله: **(وانفعل لازم)**. . . . .

ق الفعل (نحو تأثَّمَ وتَحرَّجَ)، أي جانب الإثم والحرج، (وللعمل المتكرر في مهلة)، أي للدلالة على حصوله مرة بعد مرة، (نحو تَجرَّعَهُ) أي شربه جرعة بعد جرعة، وفي نسخة تجرعته، (ومنه تَفهَّمَ) المسألة، بمعنى أنه تفهمها بالتدريج، لا بمعنى أنه فهمها كذلك، لأنها شيء واحد، فلا يتأتى فهمها كذلك، فالتدريج في طريق فهمها، لا في فهمها، فاستعماله في فهمها مجاز، ولهذا فصله، (و) يجيء (بمعنى اسْتَفْعَلَ)، أي طلب أصل الفعل، (نحو تكبَّرَ وتَعظَّمَ) بمعنى استكبر واستعظم، أي طلب من نفسه أن يكون كبيراً وعظيماً. (وانْفَعَلَ لازم)، . . . .

مُطاوع فَعَلَ، نَحْو: كَسرته فانكسر، وَقد جَاءَ مُطَاوع أَفْعَلَ نحو: سَفَقْتُهُ فانْسَفَقَ، وأزعجته فانزعج قَلِيلاً، . . . .

ﯪ لأنه للمطاوعة وهي تقتضي اللزوم وهو مطاوع فعل نحو كسرته فانكسر، وقد جاء مطاوع افعل قليلاً نحو: أسفقت الباب أي رددته فانسفق وأزعجته أي أبعدته فانزعج.

ﯫ **مطاوع فعل نحو كسرته فانكسر**) و قد (**جاء**) انفعل (**مطاوع افعل نحو اسفقته**) أي رددته (**فانسفق وأزعجته فانزعج قليلاً**) أي جاء مطاوع افعل مجيئاً قليلاً . . . .

ﯬ **لأنه للمطاوعة**) اعلم أن اللازم أعم من المطاوعة؛ لأن اللازم قد يكون انفعالا وقد يكون فعلاً، إذ الفعل اللازم كما يكون تأثراً وتقبلاً كذلك، كذلك يكون إيجاداً وإحداثاً كقام وقعد، فهذه وما أشبهها ليست بانفعالات أي تأثرات وقبولات، بل هي أفعال أي إصدارات وإيجادات إذ المراد أن الذي أسندت إليه صدرت منه وأحدثتها لا أن غيره فعلها فيه فقبلها بخلاف انكسر الإناء واسود التمر إذ المراد أنها قبلت هذه الآثار لا أنها أحدثتها فكانت انفعالات وإذ قد ظهر تحقق اختصاص الفعل بالمطاوعة فلا يكون إلا لازماً؛ لأن باب المطاوعة يستلزم اللزوم ولم يوضع متعدياً إذ معناه حصول الأثر لنا، وقيل إن أكثر أهل اللغة اتفق على أن انفعل مطاوع لفعل المخفف العين كقولك كسرته فانكسر.

قوله: (**لأنه للمطاوعة**) أي لمطاوعة متعد إلى واحد، ولا شك أنها تقتضي اللزوم وقد جاء أيضاً لغير المطاوعة نحو انسلخ الشهر وانكدرت النجوم أي تناثرت.

قال ذلك الموصلي، وفي كتاب سيبويه في باب ما لا يجوز فيه فعلته إن من ذلك انفعلت نحو انطلقت وانكمشت وانجردت وانسللت قال وهذا موضع قد يستعمل فيه انفعلت وليس مما طاوع فعلت نحو كسرته فانكسر ولكنه بمنزلة ذهب ومضى.

قوله: (**وهي تقتضي اللزوم**) وفيه نظر لأنه يقال علمته الفقه فتعلمه تأمل.

قوله: (**وهو مطاوع فعل**) قال سيبويه في باب فعل ما طاوع الذي فعله على فعل، وربما استغنى عن انفعل في هذا الباب فلم يستعمل وذلك قولهم طردته فذهب ولا يقولون فانطرد ولا فاطرد استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذا كان في معناه.

قوله: (**نحو أسفقت الباب**) يجوز أن يكون انسفق من سفق فإنه مقول ومنقول، كما قال ابن مالك، وفي القاموس سفق الباب كأسفقه.

ﯭ لأنه للمطاوعة، فإنه (مطاوع فَعَلَ) المتعدي لواحد، (نحو كَسَرْتُهُ فانْكَسَرَ، وجاء مطاوع أَفْعَلَ نحو) سفقت الباب و(أَسْفَقْتُهُ) أي رددته (فانْسَفَقَ، وأزعجته)، أي أقلقته وقلعته من مكانه (فانزعج، قليلاً) حال من فاعل جاء، وإنما ذكر أنه مطاوع بعد ذكر أنه لازم لأن اللازم قد لا يكون مطاوعاً لشيء، فذكر أنه مع كونه لازما، مطاوع فعل وأفعل لا غير،

وَيخْتَص بالعلاج والتأثير، وَمن ثَمَّ قيل: انْعَدم خطأ.

ك قوله: (**وتختص بالعلاج**) يعني خصوا هذا البناء للمعاني الواضحة للحس دون المختصة بالعلم، كأنهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا أن يكون حليًّا واضحاً فلا يقال عملته فانعلم. وقال في شرح "المفصل": انعدم ليس بجيد.

ج (**ويختص**) انفعل (**بالعلاج والتأثير**) نحو عالجته أي زاولته أي بالأفعال التي يكون فيها علاج وتأثير أي أحداث فعل بالجوارح؛ وذلك لأنه موضع للمطاوعة فخص بالمعاني الواضحة المحسوسة فلا يقال علمته، فالعلم وإنما جاز نحو علمته فتعلم وإن لم يكن علاجاً مع أنه وضع لمطاوعه فعل؛ لأن تفعل يجيء للعمل المكرر فتكرره جعله كالمحسوس، وإنما جاز غممته فاغتم؛ لأن باب افتعل لم يكن موضوعاً للمطاوعة فجاز أن يجيء مطاوعته في غير العلاج (**ومن ثم**) أي ومن أجل أن انفعل مختص بالعلاج (**قيل انعدم**) مطاوع عدمته (**خطأ**) لأنه ليس في عدمته أحداث فعل بالجوارح؛ ولأنه بمنزلة لم أجده في أن المعنى انتفاء الوجود فيعود إلى قولك فات وليس له مطاوع.

ك قوله: (**ويختص بالعلاج**) الفعل العلاجي ما يحتاج في حدوثه إلى تحريك العضو؛ كالضرب والشتم، وغير العلاجي ما لا يحتاج إليه كالعلم والظن، فإن قيل لما كثر استعمال انفعل مطاوعاً لأفعل كأفحمته فانفحهم وأغلقته فانغلق وجب اعتقاد كونه جارياً على القياس، وناسب أن يجعل صنفاً من أصناف انفعل غير ظان من الشذوذ قلت؛ لأن الطرد والشاذ عندهم على أربعة أقسام: مطرد في القياس شاذ في الاستعمال وبالعكس، ومطرد في القياس، والاستعمال جميعاً، وشاذ فيهما، فيحتمل هذان من قبيل القسم الرابع.

قوله: (**فلا يقال علمته فانعلم**) مثله عرفته فانعرف وظننته حاصلاً فانظن.

قال في شرح المفصل: وقالوا قلته فانقال؛ لأن المقول معالج بتحريك اللسان والشفتين وإخراج الصوت، وكل ذلك من باب المحسوسات للمخاطب، والمخاطب قال فإن أطلق قلته فانقال على إرادة المعنى المفهوم من القول، أي مراداً به ذلك المعنى من غير أن يقصد إلى ألفاظ محققة أو مقدرة كان في الامتناع نظير انعدم.

قوله: (**انعدم ليس بجيد**) أي لأن الإعدا استيصال الموجود دفعة فلا يبقى ثمة علاج وتأثير؛ ولأن المعدوم لا يتصور فيه أثر صوري كالانكسار اللايح في المنكسر.

ق (ويختصّ) الفعل (بالعلاج والتأثير) كأنهم لمَّا خصوه بالمطاوعة، التزموا أن يكون من أفعال الجوارح، لتكون مطاوعته جلية عند الحسن، بخلاف ما لو كان من المعاني، فإنّ مطاوعته قد تخفى، ولهذا لا يقال علمته فانعلم، (ومن ثَم)، أي من هنا، وهو اختصاص انفعل، بما ذكر، أي من أجل ذلك (قيل انْعَدَمَ خطأً)؛ لأنّ الإعدام استئصال الموجود، فلم يبق ثَم علاج وتأثير.

وافْتَعَلَ للمطاوعة غَالِباً نَحْو: غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ، وللاتخاذ نَحْو: اشتوى، وبمعنى تفاعل نَحْو: اجتَوَرُوا واختصموا، . . . .

قوله: (**وافتعل للمطاوعة**) وقد عرفت معناها وللاتخاذ نحو اشتوى أي اتخذ الشواء لنفسه وللتفاعل نحو اختصموا وتجاوروا، وما وقع في بعض النسخ من قوله وللمفاعلة بدل قوله وبمعنى تفاعل خطأ؛ لأنه لو كان للمفاعلة لوجب أن يقال في مثاله

وافتعل للمطاوعة، أي لمطاوعة فعل (**غالباً**) سواء كان علاجاً أولاً (**نحو غممته فاغتم**) في غير العلاج وجمعته فاجتمع في العلاج (**وللاتخاذ**) أي لاتخاذ فاعله وصنعته شيئاً (**نحو اشتوى**) أي عمل الشواء وصنعه (**وبمعنى تفاعل**) الذي للاشتراك (**نحو اجتوروا واختصموا**) فإنهما بمعنى تجاوروا وتخاصموا ولهذا لم يقلب واجتوروا ألفاً

قوله: (**انعدم ليس بجيد**) لا يجوز أن تقول عدمته فانعدم لأجل أن عدمت، وإن كان ينصب مفعولاً فليس هناك فعل يوجبه بمعنى أحدثته به فعلاً كما يكون في كسرت، وإنما بمنزلة قولك لم أجده في أن له معنى انتفاء الوجود والحقيقة يؤل إلى قولك فات وزال فكما لا يتصور في شيء من ذا مطاوع كذلك لا يجوز في عدم.

قال المصنف: ومن ثم قيل انعدم خطأ، أي من أجل اشتراط العلاج والتأثير؛ لأنه لما لم يقع ذلك الباب إلا بحيث يكون علاج وتأثير لزم منه أن يكون قولهم انعدم خطأ؛ لأنه ليس منه علاج على ما بيناه، فإن قلت قالوا قلته فانقال ففا نقال، مطاوع لقولك قلته وهو ليس من فعل الجوارح، وذلك يدل على أن كونه علاجاً ليس بشرط قلت الشرط موجود؛ لأن المقول فعل وعلاج إذ لا يتصور ذلك إلا بتحريك اللسان والشفتين، وإخراج الصوت، وكل ذلك محسوس للمخاطب، فإن أطلق قلته فانقال على المعنى الذي يفهم منه القول من غير أن يقصد منه ألفاظ محققة كان فيه الامتناع مثل انعدم فاعرفه.

قوله: (**وما وقع وفي بعض النسخ**) على هذا البعض شرح الشريف ورد المفاعلة إلى معنى التفاعل أي لما فيها من الاشتراك في الفعل، والقرينة قول المصنف نحو اجتوروا واختصموا، ثم قال لو قال أي المصنف للتفاعل كان أولى وهو ظاهر وبالتأمل فيما قلته يظهر

(وافْتَعَلَ للمطاوعة،) أي لمطاوعة فعّل (غالباً) علاجاً كان أو لا، (نحو غَمَمْتُهُ)، أي أحدثت فيه الغم (فاغْتَمَّ) في غير العلاج، وجمعته فاجتمع في العلاج، ويأتي لمطاوعة افعل أيضاً نحو أنصفته فانتصف (وللاتخاذ)، أي لاتخاذ فاعله شيئاً، (نحو اشْتَوَى) واختبر، أي اتّخذ الشوي والخبر لنفسه، (وللتفاعل)، وفي نسخة وبمعنى تفاعل، (نحو اجْتَوَرُوا واختصموا)، أي تجاوروا وتخاصموا، ولهذا لم تقلب واو

وللتصرف نَحْو: اكْتسب.

اجتور زيد عمراً واختصم بكر خالداً مثلاً لا اجتوروا واختصموا يعرف بالتأمل.

قوله: (**وللتصرف نحو اكتسب**) معنى الكسب تحصيل الشيء على أي وجه كان ومعنى الاكتساب المبالغة والاعتمال فيه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وفيه تنبيه على لطف الله تعالى بخلقه إذ أثبت لهم ثواب الفعل على أي وجه كان، ولم يثبت عليهم عقاب الفعل إلا على وجه مبالغة واعتمال فيه.

وإن كانت علة القلب حاصلة فيه؛ لأنه لما كان تابعاً لتجاوروا في المعنى جعل تابعاً له في اللفظ في عدم الإعلال (**وللتصرف**) أي لتصرف فاعله في تحصيل الفعل وفي تهيئة أسبابه (**نحو اكتسب**) فإن معناه اضطرب واجتهد في تحصيل الكسب بخلاف كسب فإنه معناه تحصيل الشيء على أي وجه كان سواء بولغ فيه أم لا قال الله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] وفيه إشارة إلى لطف الله تعالى بخلقه حيث أثبت لهم ثواب الفعل على أي وجه كان الفعل بقوله لها ما كسبت ولم يثبت لهم العقاب

سقوط قول شارح كان الأولوية إنما تطلق إذا كان جائزاً منفصلاً ولا جائز هنا فإيهامه خطأ.

قوله: (**معنى الكسب تحصيل الشيء إلى آخره**) هذا ما قاله الزمخشري وغيره ونص عليه سيبويه قال الحلبي وهو الأظهر، وقال قوم لا فرق قالوا وقد جاء القرآن بالكسب والاكتساب في مورد واحد، قال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨]، ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٦٤]، ﴿بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [البقرة: ٨١]. وقال تعالى: ﴿بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا﴾ [الأحزاب: ٥٨] فقد استعمل الكسب والاكتساب في الشر.

وقال الواحدي: الصحيح عند أهل اللغة أن الكسب والاكتساب واحد، وفي القاموس كسبه يكسبه كسباً وكسباً وتكسب، واكتسب طلب الرزق أو كسب أصاب واكتسب تصرف واجتهد انتهى.

قوله: (**وفيه تنبيه على لطف الله تعالى بخلقه إلى آخره**) قال ذلك المصنف في شرح المفصل وبمعناه قول بعضهم فيه إيذان إن أدنى فعل من أفعال الخير يكون للإنسان تكرماً من الله على عبده بخلاف العقوبة فإنه لا يؤاخذ بها إلا من جد فيها واجتهد.

وقريب منه قول آخر للنفس ما حصل من الثواب بأي وجه اتفق حصوله سواء كان بإصابة مجردة أو بتحصيل وعليها ما حصلته وسعت فيه لا ما حصل من غير اختيار وسعى نبه تعالى أن

اجتوروا ألفاً، مع وجود علة القلب فيه، لأنه لمَّا كان تابعاً لتجاوروا في المعنى، جعل تابعاً له في اللفظ في عدم الإعلال، (وللتصرف)، أي لتصرف فاعله بمعنى المبالغة والاعتمال (في تحصيله نحو اكْتَسَبَ)، فالاكتساب تحصيل الشيء بالمبالغة والاعتمال فيه، بخلاف الكسب فإنه تحصيله على أي وجه كان، ولذا قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ

. . . .

قال الزمخشري: لما كان الشر مما تشتهيه النفس وهي منجذبة إليه، وأمارة به كانت في تحصيله أعمل واجد فجعلت لذلك مكتسبة فيه، ولما لم يكن في باب الخير كذلك لفتورها في تحصيله وصفت بما لا دلالة له على الاعتمال والتصرف.

إلا على وجه المبالغة بقوله: ﴿وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ فإن قوله: ﴿ٱكْتَسَبَتْ﴾ يدل على أنهم لا يؤاخذون إلا بما اجتهدوا في تحصيله من المعاصي، أو نقول: لما كان داعي الشر أقوى من داعي الخير؛ لأنَّ النفس أَمَّارة بالسوء، فكانت في تحصيله أعمل وأجد قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ ولما لم تكن في باب الخير كذلك لفتورها في تحصيلها قال: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ لعدم دلالته على التصرف والاضطراب، **(واستفعل**

الثواب حاصل لها سواء كان بسعيها واختيارها أو لم يكن كذلك، وأما العقاب فلا يكون عليها إلا بقصدها وتحصيلها انتهى. وما قالوه من الفرق يحتاج إلى ثبت، وقد قال تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨] أي يرى جزاءه وقال: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨] على أن ترتيب الثواب على ما حصل من غير سعي واختيار إن كان لمباشرة سببه مع الغفلة عنه، فالعقاب أيضاً كذلك فمن عمل سيئة فعليه إثمها وإثم من عمل بها، وإن صور بالإصابة عند أول الالتفات فلا مانع أن يكون العقاب مثله ومدعي خلافه عليه البيان.

نعم الإصرار شرط؛ لأن الرجوع يمحوه لكنه قدر زائد على الفعل وبالجملة. فما قاله جار الله حسن وقد ذكره البيضاوي أيضاً وفي إعراب الحلبي الذي يظهر في هذا أن الحسنات مما تكسب دون تكلف إذ كاسبها على جادة أمر الله ورسم شرعه والسيئات تكتسب بتكلف إذ كاسبها يتكلف في أمرها خرق حجاب نهي الله تعالى، ويتجاوز إليها فحسن في الآية مجيء التصريفين إحرازاً لهذا المعنى، والله أعلم.

والمبالغة من بالغ مبالغة وبلاغاً اجتهد ولم يقصر، والاعتمال من اعتمل أي عمل بنفسه، وأعمل رأيه وآلته. والجد بالكسر الاجتهاد في الأمر، وضد الهزل وقد جد يجد واجد، والفتور السكون بعد الحدة، واللين بعد الشدة.

﴿وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]؛ تنبيهاً على لطفه بخلقه، حيث أثبت لهم ثواب الفعل الحسن على أي وجه كان، ولم يثبت عليهم عقاب الفعل القبيح، إلّا على وجه المبالغة والاعتمال فيه، لأنّ الشر كما قال الزمخشري: لمَّا كان ما تشتهيه النفس وهي منجذبة إليه، وأمّارة به، كانت في تحصيله اعمل وأجدّ، فجعلت مكتسبة فيه، ولمَّا لم يكن الخير كذلك وصفت بما لا دلالة على الاعتمال، ويجيء افتعل بمعنى فعل نحو قرأ واقترأ، وجذب واجتذب.

واسْتَفْعَلَ للطلب غَالِباً إِمَّا صَرِيحاً، نَحْو: اسْتَكْتَبْتُهُ، أَو تَقْدِيراً نَحْو: اسْتَخْرَجْتُهُ، وللتَّحَوُّل نَحْو: اسْتَحْجَرَ الطين، . . . .

جار بردي: قوله: (**واستفعل للطلب**) ومعناه نسبة الفعل إلى الفاعل لإرادة تحصيل الفعل المشتق هو منه، وذلك قد يكون صريحاً نحو استكتبته أي طلبت منه الكتابة، وقد يكون تقديراً نحو: استخرجت الوتد من الحائط فليس هنا طلب صريح، بل المعنى لم أزل اتلطف واتحيل حتى خرج فنزل ذلك منزلة الطلب، ولتحول الفاعل إلى أصل الفعل نحو: استحجر الطين أي تحول إلى الحجر ومعناه أنه صار حجراً . . . .

نقره كار: **للسؤال غالباً**)، أي لسؤال فاعله عن مفعوله أصل الفعل (**أما**) سؤالاً (**صريحاً نحو استكتبته**) أي سألت عنه الكتابة (**أو**) سؤالاً (**تقديراً**) أي تقديريًّا (**نحو استخرجته**) ليس فيه طلب صريح؛ لأنك ما سألت الوتد لخروج في قولك استخرجت الوتد من الحائط لكنك لما أعملت الحيلة في إخراجه نزل ذلك منزلة سؤال الخروج (**وللتحول**) أي لتحول فاعله إلى أصل الفعل، وصيرورته ذلك سواء كان التحول حقيقة أو مجازاً (**نحو استحجر الطين**) يجوز أن يكون التحول فيه حقيقة، أي صار الطين حجراً أو مجازاً أي

حاشية: قوله: (**ومعناه نسبة الفعل إلى فاعله إلى آخره**) كذا في شرح "المفصل" والمراد بالفعل الأول الصناعي، وبالثاني المصدر، والضمير المنفصل للأول والمجرور بعده للثاني، والضمير في معناه للطلب، وفي التفسير حينئذٍ تسمح والتقدير ومعناه إرادة تحصيل الفعل بالنسبة المذكورة.

قوله: (**ولتحول الفاعل إلى أصل الفعل**) **معناه** أن يصير متصفاً بصفة الأصل الذي اشتق هو منه كقولك استحجر الطين فإنه بمعنى صارت صفة الطين صفة الحجر؛ لكونه صار حجراً، أو كالحجر، ومنه استتيست الشاة واستونوق الجمل، أي صارت الشاة لقوتها متصفة بصفة التيس والجمل لضعفه متصفة بصفة الناقة، وهذا تحول معنوي، والأول حقيقي أو صوري، والنسر بفتح النون والبغاث بمثلة في آخره.

فلاح: (واسْتَفْعَلَ للسؤال غالباً)، أي لسؤال فاعله مفعوله (إمّـا) سؤالاً (صريحاً نحو اسْتَكْتَبْتُهُ)، أي سألته الكتابة، (أو) سؤالا (تقديراً) أي تقديريا، (نحو اسْتَخْرَجْتُهُ) أي الوتد من الحائط، فإنه لا سؤال صريح، بل المعنى لم أزل أتلطف وأتحيّل حتى خرج، ونزل ذلك منزلة السؤال، (والتحوُّل)، أي لتحوّل فاعله إلى أصل الفعل حقيقة أو مجازاً، (نحو اسْتَحْجَرَ الطينُ)، أي تحوّل إلى الحجر حقيقة، أو مجازاً بأن صار

و: إن الْبَغَــــــات بأَرْضِنَا تَسْتَنْسِرُ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْو: قَرَّ وَاسْتقر.

وأن البغاث بأرضنا تستنسر أي تتحول إلى صفة النسر، والبغاث بحركات الباء طائر دُوَيْنَ الرخمة أي من جاورنا عَزّ بنا.

تنبيه: ذكر المصنف أن مزيد الثلاثي خمسة وعشرون ولم يذكر إلا معنى الثمانية وسره أن ليس في الإلحاق زيادة معنى غير المبالغة إلا في تفعل وتفاعل فترك الملحق غيرهما، ومن غير الملحق أفعال وأفعل وافعوعل وافعول، إذ ليس لها معنى أيضاً غير المبالغة تقول: شهب بالكسر شهباً، وللمبالغة اشهب اشهباباً واشهاب اشهيباباً، وكذا اخشوشن واعشوشب واحلولى مبالغة خشن وعشب، وحلى، وقد جاء في افعوعل

صار كالحجر في صلابته (**وإن البغاث بأرضنا تستنسر**) هذا مثل، والتحول مجاز أي يصير البغاث؛ كالنسر أي من جاورنا عَزّ بنا، والبغاث مثلث الفاء طائر أبغث إلى الغبرة دوين الرخمة بطئ الطيران (**وبمعنى فعل نحو فر واستقر**) لكن فيه مبالغة لم تكن في قر.

قال الجوهري: من جعله واحداً فجمعه بغشان مثل غزال وغزلان، ومن قال للذكر والأنثى بغاثة فالجمع بغاث مثل نعامة، ونعام، وجزم في القاموس بالأول فقال البغاث مثلثة الأول طائر أغبر الجمع بغثان كغزلان. قوله: (**دوين الرخمة**) قيل في الديوان والإقناع الرخمة والأنوق طائر أبقع يشبه النسر يكون أوكارها في الجبال، والأماكن الصعبة لا يكاد يظفر بيضها يقال في المثل: هو أبعد من بيض الأنوق. قوله: (**ولم يذكر إلا معنى الثمانية**) لأن الملحق خمسة عشر ولم يذكر منها إلا بابين، وهما تفعل وتفاعل فسقط ثلاثة عشر وغير الملحق أحد عشرة ولم يذكر منها أيضاً إلا سبعة أبواب فسقط أربعة أبواب، وهي مذكورة في الشرح من قوله افعل الخ، فحينئذٍ يقل الثمانية. قوله: (**إلا في تفعل وتفاعل**) قد عرفت قبل ذلك أن تفعل وتفاعل ليسا من الإلحاق وفي عد المصنف إياهما من الإلحاق نظر ض.

قوله: (**ومن غير الملحق أفعال وأفعل**) قال ابن عصفور: أكثر ما صبغ هذان البناآن للألوان نحو اشهاب واسواد وابياض وادهام قال: وقد قالوا املاس أي أفلت واضراب وليسا من الألوان، وقالوا رقد أي أسرع وارعوى واقتوى أي خدم.

حجراً، أو كالحجر، (و) كقوله في المثل (إنَّ البِغاثَ) بتثليث الموحدة، وبالمثلثة طائر دون الرخمة، بطيئ الطيران (بأرضنا تَسْتَنْسِرُ)، أي يتحول إلى صفة النسر، وهو طائر معروف، أي من جاورنا عزّ بنا، (وبمعنى فَعَلَ نحو قَرَّ واسْتَقَرَّ)، لكن فيه مبالغة ليست في قرّ، وما عدا هذه الأبنية الثمانية من بقية الخمسة والعشرين، لا معنى له زائداً على أصله إلّا المبالغة، فلا حاجة لذكره، فترك من الملحق، ما عدا تفعل وتفاعل، ومن غيره افْعلَّ وافْعالَّ، وافْعَوْعَل وافْعَوَلَّ، تقول: شهِب الشيء بالكسر وللمبالغة اشهبَّ

[بِنَاء الْفِعْل الرباعي]

وللرباعي الْمُجَرّد بِنَاء وَاحِد ....

لفظان متعديان وهما احلوليته أي استطبته واعرويته أي ركبته عرياناً. وفي شرح "الهادي" أن افعول للمبالغة كافعوعل نحو اخروط بهم السير، أي امتد واجلوذ بهم السير أي دام مع السرعة، واعلوط أي لزم. وفي "الصحاح" اعلوطني فلان أي لزمني.

[بِنَاء الْفِعْل الرباعي]

قوله: **(وللرباعي والمجرد بناء واحد)** لأنهم التزموا فيه الفتحات لخفتها ولما لم يكن في كلامهم أربع حركات متوالية في كلمة واحدة سكنوا الثاني؛ لأن إسكانه أولى من إسكان الأول والرابع لامتناع الابتداء بالساكن ووجوب فتح آخر الماضي إذا لم يتصل به الضمير المرفوع، ومن إسكان الثالث أيضاً؛ لأن الرابع قد يسكن لاتصال

[بِنَاء الْفِعْل الرباعي]

وللرباعي المجرد عن الزيادة **(بناء واحد)** لالتزام الفتحة فيه لزيادة ثقله عن الثلاثي بزيادة حروفه وإسكان ثانيه لئلا يلزم توالي أربع حركات في كلمة واحدة لو لم يسكن أحد حروفه وخص الإسكان بالثاني؛ لأنه في غيره متعذر، أما الأول فلتعذر الابتداء بالساكن وأما اللام الأولى فلئلا يلزم تجاور ساكنين عند اتصال الضمائر المتصلة المرفوعة المتحركة به، وأما اللام الثانية فلأن الوزن لا يحصل بحركات الآخر

قوله: **(لأن إسكانه أولى)** أي مقدم لتعينه بسبب تعذر غيره، والأصل استعمال لفظ أولى في الراجح من الأمرين الجائزين.

اشهباباً، واشهاب اشهيباباً، وتقول أعشبت الأرض، وللمبالغة اعشوشبت، وجلذ بهم السير، وللمبالغة اجلوذّ بهم، أي دام مع السرعة، فهذا تمام الكلام في ماضي الثلاثي المجرد والمزيد فيه.

[بِنَاء الْفِعْل الرباعي]

(وللرباعي المجرد بناء واحد)، وهو فَعْلَلَ لالتزامهم فيه الفتحة، لزيادة ثقله على الثلاثي، بزيادة حروفه، وإسكان ثانيه، لئلا يلزم توالي أربع حركات في كلمة واحدة، وخصّ بالثاني لتعذّره في غيره، أمّا الأول فلتعذر الابتداء بالساكن، وأما الثالث فلئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده عند اتصال الضمير المتصل المرفوع المتحرك به، وأما الرابع فلأنّ الماضي مبني على الفتح، ولأنّ الوزن لا يحصل بحركة الأخير

نَحْو: دحرجته، ودَرْبَخَ أي: ذَلَّ.
ولـلـمزيد فِيهِ ثَلَاثَة نَحْو: تَدَحْرَجَ واحْرَنْجَمَ واقْشَعَرّ وَهِي لَازِمَة.

ـه الضمير فيلزم التقاء الساكنين، ثم مثل بمثالين أحدهما متعد وهو دحرجته، والثاني لازم وهو دربخ يقال دربخ الرجل أي طأطأ رأسه، ولم يأت من مزيد الرباعي إلا ثلاثة تدحرج يقال دحرجته فتدحرج، واحرنجم يقال حرجمت الإبل فاحرنجمت أي رددتها فارتد بعضها إلى بعض، واقشعر وأصله قعشعر يقال اقشعر جلد الرجل إذا أخذته قشعريرة.

ـه وسكونه؛ لأن الماضي مبني على الفتح (**نحو دحرجته**) هذا متعد (**ودربخ**) هذا لازم يقال دربخت الحمامة لذكرها أي خضعت له ودربخ الرجل أي طأطأ رأسه وبسط ظهره وللمزيد فيه من الرباعي (**ثلاثة**) من الأبنية (**نحو تدحرج**) بزيادة التاء في أوله وهو مطاوع فعلل المتعدي نحو دحرجته فتدحرج (**واحرنجم**) بزيادة همزة وصل في أوله ونون ساكنة بعد العين وهو في منشعبة الرباعي كانفعل في منشعبة الثلاثي في أنه للمطاوعة تقول حرجمت الإبل فاحرنجمت أي رددتها فارتد بعضها على بعض (**واقشعر**) بزيادة همزة وصل في أوله وتكرار اللام الثانية وهو بمنزلة أفعل في منشعبة الثلاثي يقال اقشعر جلد الإنسان (**وهي**) أي هذه الأمثلة الثلاثية (**لازمة**) لا يتعدى البتة.

ـه قوله: (**يقال دربخ الرجل**) هو بمهملة وراء ثم موحدة ومعجمة ويقال أيضاً دربخت الحمامة إذا خضعت لذكرها وطاوعته للسفاد، والقشعريرة بضم القاف وفتح الشين الرعدة.

قوله: (**يقال دربخ الرجل**) دربخت الحمامة لذكرها خضعت له وطاوعته وكذلك دربخ الرجل إذا طأطأ رأسه وبسط ظهره.

ـه وسكونه، وفَعْلَلَ إما متعد أو لازم (نحو دَحْرَجْتُهُ. ودَرْبَخَ) الرجل، أي طأطأ رأسه، وبسط ظهره (وللمزيد)، أي وللرباعي المزيد (فيه) من الأبنية (ثلاثة): تَفَعْلَلَ، وافْعَنْلَلَ، وافْعَلَلّ، وأصله افعلْلَلَ بإسكان اللام الأولى، وذلك (نحو تدحْرج) مطاوع دحرج بزيادة تاء، (واحْرَنْجَمَ) القوم أي اجتمعوا بزيادة همزة وصل ونون، يقال: حَرْجمتُ الإبل فاحرنجمت، أي رددتها فارتدت، واجتمع بعضها إلى بعض، (واقْشَعَرّ) جلد البعير إذا أخذته قشعريرة، بزيادة همزة وصل، وتكرار الراء، (وهي) أي الثلاثة (لازمة) كلها.

الْمُضَارع

الْمُضَارِعُ بِزِيَادَة حرف المضارعة على الْمَاضِي:
فَإِن كَان مُجَرداً على فَعَلَ كُسِرتْ عينه، . . . .

جار

الْمُضَارع

قوله: (المضارع) ذكر حد المضارع في النحو وأشار ها هنا إلى أنه بأي شيء يحصل. ثم إن الماضي إذا كان مجرداً مفتوح العين فمضارعه مكسور العين نحو ضرب يضرب، أو مضموم العين نحو نصر ينصر لأنه لما تخالف معنى الماضي والمضارع راموا تخالف لفظيهما باختلاف حركة العين. . . . .

جه

الْمُضَارع

(المضارع): إنما يحصل (بزيادة حرف المضارعة) وهي الهمزة والنون والتاء والياء (على الماضي) وذلك لأن معنى الماضي يغاير معنى المستقبل وتغاير المعنى يقتضي تغاير اللفظ وإنما لم ينقص من الماضي شيء لئلا تخرج الكلمة عن أعدل الأبنية وهو الثلاثي، وإنما خص الزيادة بالمضارع دون الماضي؛ لأن الصيغة المجردة سابقة على الصيغة المزيد فيها والزمان الماضي سابق على الزمان المستقبل فجعل السابق للسابق واللاحق للاحق (فإن كان) الماضي (مجرداً) من الزيادة (على فعل) بفتح العين (كسرت عينه) في المضارع نحو ضرب يضرب ويفتح فيه حرف المضارعة للخفة ويسكن

كما

الْمُضَارع

قوله: (ذكر حد المضارع) وهو ما أشبه الاسم بأحد حروف نأيت.

قوله: (راموا تخالف لفظهما) أي قصدوا إلى مخالفة عين الماضي لعين المضارع هذا هو الأصل والقياس، قال في شرح المفصل: ولذلك كان فعل يفعل هو القياس، والكسر لم يجئ لمضارعه إلا في الألفاظ محصورة، قال وأما فعل يفعل أي بالفتح فيهما فليس بأصل، ومن ثَمَّة لم يجئ إلا مشروطاً، وقال أيضاً، وأما مجيء مضارع فعل أي بالضم على وفق عين

نقا

المضــــارع

حده في النحو بأنه ما أشبه الاسم بأحد حروف نأيت وبيّن هنا أنه إنما تحصل مادته (بزيادة حرف المضارعة)، وهو أحد حروف أنيت (على الماضي) وذلك للفرق بينهما، وخصّوا الزيادة بالمضارع، لأنه مؤخّر الزمان عن الماضي، والأصل عدم الزيادة، فأخذهُ المُقدّم، والمراد بحرف المضارعة الهمزة التي للمتكلم وحده، والنون التي له مع غيره، والياء التي للغائب، والتاء للمخاطب وللغائبة ومثناهما، فلا يَرِد نحو: أكرمَ ونفل، ويسّر وتكسّر مما أوله همزة، أو نون، أو ياء، أو تاء مع أنه ليس بمضارع، وأمَّـا هيئته (فإن كان) ماضيه (مجرداً على) وزن (فَعَلَ) بفتح العين (كسرت عينه) في

أَو ضمت، أَو فتحت إِن كَانَ الْعين أَو اللَّام حرف حلق.......

ف إذ هو الميزان. ثم المطابقة في مفتوح العين في الماضي ومكسورها في الغابر أتم من المطابقة في مفتوح العين في الماضي ومضمومها في الغابر، إذ المخالفة بين الفتح والكسر أعظم من المخالفة بين الفتح والضم، إذ الفتحة علوية والكسرة سفلية والضمة بينهما، فلعل المصنف قدم ذكر مكسور عين المضارع على مضمومها لذلك، وقد يكون مفتوح العين بشرط أن يكون عينه أو لامه من حروف الحلق نحو: سأل ومنع لاستثقال حرف الحلق، والمراد أنه لا يفتح عين المضارع فيه إلا مع حرف الحلق لا أن كل ما فيه حرف الحلق يكون مفتوحاً فإنه ليس بلازم نحو: دخل يدخل، ونبح ينبح، وأما إن كان

فاؤه؛ لئلا يتوالى أربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة لو لم يسكن أحد حروفه؛ لأن حرف المضارعة لما امتزجت بحروف الفعل امتزاجاً تامًّا صار بمنزلة كلمة واحدة وخص الإسكان بالفاء؛ لتعذر إسكان حرف المضارعة لأن الابتداء بالساكن غير ممكن، ولا يجوز إسكان عينه؛ لأن أبنية الفعل إنما تحصل من حركات العين ولا إسكان لامه؛ لأنه محل الإعراب **(أو ضمت)** عينه نحو نصر ينصر **(أو فتحت)** عينه.

وقوله **(إن كان العين أو اللام حرف حلق)** قيد في قوله فتحت ومراده أنه لا يفتح عين المضارع فعل إلا مع حروف الحلق وليس المراد أن كل ما فيه حرف الحلق يكون

الماضي فكأنهم كرهوا مشاركته لعين المتعدي في الماضي والمستقبل فخصوه بالضمة لذلك.

قوله: **(إذ هو الميزان)** الضمير لحركة العين والغابر هنا الباقي ويجيء للماضي فهو من الأضداد، والعلو والسفل بضم أولهما وكسره.

قوله: **(ونبح ينبح)** أي بكسر الياء في المضارع وجاء أيضاً بفتحها.

المضارع نحو ضَرَب يضْرِب، وفتح فيه أوله للخفة، وسكن فاؤه لئلا يتوالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وخصّ الإسكان بالفاء لتعذر إسكان غيره، أمَّا أوله فلتعذر الابتداء بالساكن، كما مرّ، وأمَّا عينه فلأنّ أبنية الفعل إنما تحصل بحركتها، وأمَّا لامه فلأنّه محل الإعراب، وقوله مجرداً، ذكره للإشعار بمورد التقسيم، وإلّا فما بعده يُغني عنه، (أو ضمت) عينه نحو نَصَر ينْصُر، أو كسرت وضمت نحو عكف وسفك وفتق، (أو فتحت إنْ كانت العين أو اللام) منه (حرف حلق)، وهو الهمزة والهاء والعين والحاء المهملتان، والغين والخاء المعجمتان نحو: سأل يسأل، ومنع يمنع، وشرط هذا ليقاوم حرف الحلق لكونه أثقل الحروف فتحة العين، ولا يشكل ذلك بمثل دخل يدخل، ونحت ينحت، وجاء يجيء، لأنَّا نقول: المعنى أنه يفتح عينه إذا وجد هذا الشرط لا أنه إذا وجد يجب الفتح، إذ لا يلزم من وجود الشرط، وجود المشروط...

غيـر ألـف، ....

جار فاؤه حرف حلق فلم يفتحوا في مضارعه نحو أمر يأمر لسكون حرف الحلق في المضارع فلا يكون مستثقلاً. وقوله غير ألف فيه نظر؛ لأن الألف لا يكون أصلاً في فعل فلا حاجة إلى الاحتراز إلا أن تعتبر المنقلبة أيضاً، فحينئذٍ يمكن تمشية كلامه بأن يقال معناه أن الماضي المجرد المفتوح العين إن كان عينه أو لامه حرف حلق بفتح عين مضارعه وهو أعم من أن يكون حرف الحلق فيه أصلية أو منقلبة، فلو لم يقيد بقوله غير ألف لورد نحو قال ودعا فإنه لا يجوز فتح عين المضارع في مثله.

نقره مفتوحاً ولذا قال **(غالباً)** أي فتحاً غالباً فإنه يجيء مضارعه مضموم العين أو مكسوره مع وجود حرف الحلق في موضع العين أو اللام نحو دخل يدخل ونبح ينبح فوجود حرف الحلق في إحدى الموضعين علة مجوزة لفتح عينه؛ وذلك لأنه لما رأوا أن الفتح لا يجيء إلا مع حروف الحلق وقد وجدوا فيها معنى مقتضباً للفتح وهو ثقلها لكونها سافلة في الحلق بتعسر النطق بها قالوا إنها علة لفتحها أو فتح ما قبلها وأن الفتح ليس شيئاً مطلقاً غير معلل بشيء كالكسر والضم، ولهذا قالوا أيضاً إن أصل هذا الباب يفعل بالضم أو يفعل بالكسر، ومن ثم حذف الواو ومن يهب ويضع، وإنما لم يفتح العين إذا كان الفاء وحده من حروف الحلق نحو أكل يأكل لحصول التخفيف بإسكان الفاء في المضارع؛ لأن حرف الساكن ضعيف بالسكون فصار كالميت، وكذلك لم يفتح العين إذا كان العين واللام من حروف الحلق وكانا من جنس واحد لإسكان عينه في الماضي والمضارع عند الإدغام نحو صح يصح **(غير ألف)** فإنه لا يفتح العين مع وجود الألف في موضع العين أو اللام إن لم يكن معه حرف آخر من حروف الحلق، وغير الألف من حروف الحلق ستة أحرف الهمزة والهاء والعين والغين والحاء والخاء، وإنما لم يعتبر الألف في فتح العين؛ لأنه لا يكون الألف أصلاً في الأفعال، وإنما هو بدل من الواو أو من الياء، ولأنه إنما يفتح العين مع حروف الحلق لدفع ثقلها والألف حرف ضعيف

جما قوله: **(بأن يقال معناه)** فيه نظر لأنه يلزم من هذا التقرير أن يكون كل ما كان في عينه ولامه حرف حلق يلزم أن يكون مضارعه مفتوحاً على ما لا يخفى، وليس كذلك لما عرفت، والعبارة الصحيحة أن يقال الماضي المجرد المفتوح العين يفتح عين مضارعه بشرط أنم يكون عينه أو لامه حرف حلق إلا إذا كان أحدهما حرف حلق هو ألف فإنه لا يفتح عين مضارعه ض.

أنفا (غير ألف) فلا يجوز الفتح معها لخفتها، وإن كانت منقلبة عن واو أو ياء، نحو قال ودعا وباع ورمى، وفي عدّها من حروف الحلق نظر، إذ المشهور خلافه، وكذا في

وشـذ أبـي يَـأْبَـى، . . . .

جار قـولـه: (وشـذّ أبـى يـأبـى) إذ لـيس عـينـه ولامـه حـرف حـلـق غـيـر ألـف والألـف منقلبة عن الياء فلا يجوز أن تكون الفتحة لأجلها، إذ انقلاب الياء إلى الألف للفتح فلو كان الفتح لأجلها لزم الدور، وكأنهم لما عملوا أن الياء تنقلب ألفاً على تقدير فتح العين سوغوا فتحها إذ يكون حينئذٍ مع حرف الحلق أو حملوه على منع يمنع لأنه بمعناه.

ديكنقوز (وشذ أبي يأبى) لأنه فتح عين مضارعه مع أنه لا يكون العين أو اللام حرف حلق غير ألف، وإنما لا يجوز أن يكون فتح عين يأبى لأجل الألف؛ لأن الألف لأجل الفتح، فلو كان الفتح لأجلها لزم الدور. . . . .

فلاح قوله: (وشذّ أبي يأبى) حكى ابن سيدة في "المحكم" ان قوماً قالوا في المضاي أبي بالكسر فيأبى على لغتهم جار على القياس كنسي ينسى، وعلى هذا يكون أبى يأبى بالفتح فيهما من الاستغناء بمضارع فعل عن مضارع آخر.

قوله: (وكأنهم لما علموا أن الياء تنقلب) يعني اعتبروا فيه المآل لا الحال؛ لأنه بالنظر إلى الحال يلزم الدور، وأما بالنظر إلى المآل فلا، والتحقيق أن الفتح لأجل الألف الذي ستوجد في الخارج، والقلب لأجل الفتحة الموجودة في الخارج فيتوقف الفتح على تصور وجود ألف آخر فتوقفه ذهني، ويتوقف القلب على الفتحة الموجودة في الخارج فتوقفه خارجي فأين أحدهما من الآخر ض.

فلاح جعلها من الحروف الأصول، لأنها لا تكون إلّا منقلبة، (وشذّ أَبَى يَأْبَى)، أي خالف القياس، إذ ليس عينه، ولا لامه حرف حلق غير ألف، ولأن الألف منقلبة عن الياء، فلا يجوز أن يكون الفتح لأجلها، إذ انقلابها عن الياء للفتح، فلو كان الفتح لأجلها لزم الدور، فهو مفتوح العين؛ حملاً على منع يمنع، لأنه بمعناه، كما حملوا يذر على يدع، ولهذا لم يذكر الجمهور الألف في حروف الحلق، لأنها لا تكون هنا إلّا منقلبة، كما مرّت الإشارة إليه، وغرضهم بيان حرف تفتح العين لأجله، فإن قلت: كيف يكون شـاذاً، وهـو وارد فـي أفـصـح الـكـلام، قـال تـعـالـى: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢] قلت: لا منافاة، لأنهم قسموا الشاذ إلى مخالف للقياس دون الاستعمال، وعكسه، وهما مقبولان، ومخالف لهما، وهو مردود، وخرج بعين الفعل ولامه فاؤه، إذا كان حرف حلق كأمر يأمُر، فلا تُفْتَح عين مضارعه لسكون حرف الحلق فيه، فلا

وَأما قَلَى يَقْلَى فعامرية، وركَنَ يَرْكَنُ فمن التَّدَاخُل، . . . .

وأما قلى يقلى فلغة بني عامر، والفصيح قلى بالكسر وركن يركن من التداخل؛ لأنه جاء ركن يركن، مثل: نصر ينصر، وركن يركن مثل علم يعلم فأخذ الماضي من الأول، والمضارع من الثاني.

ذكر صاحب "الكشاف" في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ﴾ [البقرة: ٢٠٥] أنه قرأ الحسن ويهلك بفتح اللام مبنيًّا للفاعل، ثم قال وهي لغة نحو أبى

(وأما قلى يقلي فعامرية) أي فلغة عامرية والفصيح قلى يقلي بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع **(وركن يركن من التداخل)** على ما حكاه أبو عمرو أن ركن يركن بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع لغة مشهورة، وقد حكى أبو زيد ركن بالكسر ويركن بالفتح فركب من اللغتين ركن يركن بأن يؤخذ الماضي من اللغة الأولى والمضارع من الثانية، وإذا كان من التداخل لا يرد عليه شيء؛ لأنه قال مضارع فعل بفتح العين إنما يفتح عينه إن كان العين أو اللام حرف حلق غير الألف ويركن بفتح العين

قوله: **(وأما قلى يقلى فلغة بني عامر)** عزا ذلك ابن مالك لطي في صورة دعوى أعم فقال وطي تبدل الكسرة فتحة والياء ألفاً نحو يقلا، قيل ولم يذكر غيره ذلك عن طي ولم يرو عنهم في يمشي ويرمي ونحوهما بمشا ويرما. ونص ابن عصفور على أن يقلا شاذ، والمشهور كسر عينه وكذلك عيسى يعسا وحيي يحيي والمشهور يحيى بالكسر.

وقال ابن مالك أيضاً: وقد ذكر مسألة أبى يأبى ما ألحق بيائي كيحيا ويقلا وجه بأن الأصل يحيى ويقلى بالكسر ففتحت العين وانقلب الياء ألفاً، وهي لغة طي انتهى.

ولم يحكم على يأبى بذلك إذ لم يسمع فيه الكسر كما سمع في ذينك، وسيأتي في الشرح قريباً تقييد النقل عن طي بما إذا كانت الياء مفتوحة كبقي ونحوه، لكن ذكر الجوهري في يقلي عن طي مثل ما نقل ابن مالك.

قوله: **(قرأ الحسن ويهلك بفتح اللام مبنيًّا للفاعل)** يريد بفتح الياء واللام، ورفع الفعل والاسمين بعده هكذا ضبط المهدوي وغيره، وعن الحسن أنه قرأ أيضاً ويهلك مبنيًّا للمفعول، وفي إعراب الحلبي في آية الأحقاف أن ابن محيصن قرأ يهلك بفتح الياء وكسر اللام مبنيًّا للفاعل، قال وعنه أيضاً فتح اللام، وهي لغة والماضي بالكسر انتهى.

قوله: **(بفتح اللام)** فمقتضى هذا الكلام أن يكون يهلك بالفتح من باب علم يعلم، ويهلك بالكسر من باب ضرب يضرب، وذكر في ويهلك الحرث أنه من باب أبى يأبى فيكون

يكون مستثقلاً، (وأمَّا قَلَى يَقْلَى) بفتح اللام فـ(لُغة) (عامرية)، والفصيح كسرها، (وركَنَ يَرْكَنُ) بفتح الكاف (من التداخل) للغتين، فإنه جاء من باب نصر ينصر،

ولزموا الضَّم فِي الأجوف بِالْوَاو، والمنقوص بهَا، وَالْكَسْر فيهمَا بِالْيَاءِ، ....

ف يأبى، وذكر في آخر ﴿حمٓ﴾ الأحقاف أنه قرئ ﴿فَهلْ يُهلَكُ إلا القَوم الفَاسِقون﴾ بفتح الياء وكسر اللام وفتحها من هلك.

قوله: **(ولزموا)** أي إذا كان العين أو اللام واواً وجب أن يكون عين المضارع مضموماً، نحو قال يقول ودعا يدعو للمناسبة ولئلا يلتبس ولا ينتقض هذا بخاف يخاف وعمى يعمى؛ لأن الكلام فيما عينُ ماضيه مفتوح وكذلك وجب الكسر في مضارع الأجوف والمنقوص اليائي نحو: باع يبيع، ورمى يرمي لذلك.

ج ليس بمضارع لركن بفتحها وإنما هو مضارع ركن بكسرها **(ولزموا الضم)** في عين مضارع فعل بالفتح **(في الأجوف بالواو المنقوص بها)** أي بالواو نحو قال يقول ودعا يدعو، وإنما التزموا الضمة فيهما لمناسبة الضمة الواو؛ لأنها لو جاء الكسر فيهما لانقلب الواو ياء فيلتبس الواوي باليائي **(و)** لزموا **(الكسر)** في عين مضارع فعل **(فيهما)** أي في الأجوف والناقص حال كونهما **(بالياء)** نحو باع يبيع ورمى يرمي لمناسبة الكسرة الياء، ولئلا يلتبس اليائي بالواوي وإنما يجيء الأجوف الواوي واليائي والناقص الواوي

ح من باب فعل يفعل بالفتح فيهما، فبين الكلامين تناف فيكون مراد الشارح بيان تنافي كلام الزمخشري على هذا، ويمكن أن يجاب بأنه جاء في الاستعمال الكل ولكن يحتاج إلى النقل، ويمكن أن يقال لما جاء هلك يهلك، وهلك يهلك، فيكون هلك يهلك لو جاء من التداخل كركن يركن، وعلى هذا يكون شاذًّا أيضاً كأبى يأبى وجه الشبه بينهما الشذوذ فحسب لا أن أبى يأبى أيضاً من التداخل ض.

قوله: **(من هلك وهلك)** فيه لف ونشر أي بكسر اللام من هلك بالفتح في الماضي وبفتح اللام من هلك بالكسر في الماضي فيكون حاصله هلك يهلك، وهلك يهلك ض.

قوله: **(لذلك)** أي للمناسبة ولئلا يلتبس بالواوي.

ق وعلم يعلم، فأخذ الماضي من الأول، والمضارع من الثاني، (ولزموا) أي علماء التصريف وغيرهم (الضم في) مضارع الأجوف بالواو (و) في (المنقوص)، وهو معتل اللام كما مر (بها) نحو يقول ويدعو لمناسبة الضم الواو، ولئلا يلتبس، ولا ينتقض هذا بخاف يخاف، وعمي يعمَى، لأنّ الكلام فيما عين ماضيه مفتوح، ولو قال في الأجوف والمنقوص بالواو، وكان أخصر نظير ما ذكره بقوله (و) لزموا (الكسر فيهما بالياء) نحو يبيع ويرمي، لمناسبة الياء، ثم استشعر اعتراضا بأن طوّحت وأطوَح، وتوّهت وأتوَه بالواو، مع أنهم قالوا: طاح يطيح، وتاه يتيه بكسر عين المضارع الأجوف الواوي،

وَمن قَالَ: طَوَّحْتُ وأَطْوَحُ، وتَوَّهْتُ وأَتْوُهُ، فطاح يطيح، وتاه يتيه، شَاذ عِنْده، ....

[جار] قوله: **(ومن قال طوحت)** إشارة إلى اعتراض، وهو أن يقال قد ثبت طوحت وتوهت بالواو مع أنهم قالوا: طاح يطيح، وتاه يتيه فقد كسر عين المضارع في الأجوف الواوي فأجاب بأنه شاذ عند من قال: طوحت وتوهت إذ قياسه أن يقول: طاح يطوح، وتاه يتوه، وأما من قال طيحت وتيهت، فلا يرد ذلك عليه، ....

[نقره] واليائي من باب علم مع أنه يلتبس أحدهما بالآخر نحو خاف يخاف خوفاً، وهاب يهاب هيبة، وشقي يشقى شقاوة، وردى يردى رداية للضرورة وذلك لأنه اطرد في الأغلب فتح عين مضارعة فلم يغير حرف العلة الفتح عن حاله كراهة هذه القاعدة المقررة بخلاف فعل بفتح العين فإن مضارعه يجيء على يفعل بالضم وعلى يفعل بالكسر فجاء الواوي من الأول واليائي من الثاني وكذا أيضاً يجيء الواوي من الأجوف والناقص من باب أكرم، وإن لزم اللبس نحو أقام يقيم وأرضي يرضي فإن قلت جاء الأجوف الواوي من فعل يفعل بالكسر نحو طاح يطيح وتاه يتيه فإنهما في الأصل طوح وتوه بدليل قولك طوحت وتوهت، ولو كان من ذوات الياء لقالوا طيحت وتيهت فأجاب عنه بقوله **(ومن قال طوحت)** يقال طوحه أي ذهب به ههنا أي حيره **(وأطوح)** وهو اسم تفضيل؛ ولذا لم يعل **(وتوهت)** وهو بمعنى طوحت **(وأتوه)** وهو اسم تفضيل **(فطاح يطيح وتاه يتيه شاذ عنده)** أي عند هذا القائل ووارد على خلاف القياس؛ لأن طاح على قوله أجوف واوي

[ح] قوله: **(فأجاب بأنه شاذ)** إن قيل لعلمهما من باب حسب أجيب بأن ذلك الباب شاذ مطلقاً فحملهما على ما يكون مقيساً في حال أولى، قاله ابن عصفور.

قوله: **(وأما من قال طيحت وتيهت)** يدل أيضاً على أن تاه قد يكون من ذوات الياء قولهم وقع في التوه والتيه، فقولهم التيه دليل على أنه من ذوات الياء بقاء مع الظاهر، وكذلك قولهم تيه وليس فيعل، والأصل تيوه؛ لأن فعل أكثر منه وأيضاً فإن تيه للتكثير فينبغي أن يكون على فعل؛ لأنه من الأبنية التي وضعتها العرب للتكثير وأيضاً فإنهم يقولون فيه إذا ردوه لما لم يسم فاعله تيه، ولو قال فيعل لقالوا تويه كما قالوا سوير قال ذلك أيضاً ابن عصفور.

[فلاح] فأجاب عنه بقوله: (ومن قال طَوَّحْتُ) أي أهلكت من طاح، أي هلك، (وأطْوَحُ) من كذا في التفضيل، (وتَوَّهْتُ وأَتْوَهُ) من كذا، (فطاحَ يَطِيح، وتاهَ يَتِيهُ شاذ عنده)، إذ قياسه طاح يطوح، وتاه يتوه، أمَّا مَن طيحت وتيهت وأطيحَ وأتيهَ فلا يرد عليه ذلك، فجواب

أَو من التَّدَاخُل، وَلم يضموا . . . .

جـ ثم قال أو من التداخل بأن يكون الماضي من الأول والمضارع من الثاني، وهذا ضعيف؛ لأنه أن ثبت بالياء فالماضي والمضارع منه وإلا فلا يثبت التداخل لكن لو ثبت طحت أطوح بكسر الفاء في الماضي أو طحت أطيح بضمها فيه لتحقق التداخل، وقوله: أطوح وأتوه اسم التفضيل فلذا لم يعل.

قوله: (**ولم يضموا**) أي عين المضارع في معتل الفاء لئلا يلزم إثبات الواو؛ لارتفاع العلة الموجبة للحذف وهو وقوعه بين ياء وكسرة فيلزم واو بعده ضمة وهو مستثقل ووجد يجد بالضم ضعيف وهي لغة بني عامر . . . .

ف من فعل بفتح العين مع أن مضارعه بكسر العين، وأما من قال: طيحت فلا شذوذ فيه، وحكى سيبويه عن الخليل أن طاح في الأصل طوح بكسر العين، وأن يطيح يطوح بكسر العين قلبت الواو في الماضي ألفاً وفي المضارع ياء وعلى هذا لا شذوذ فيه (**أو من التداخل**) بأن يكون الماضي من الواوي والمضارع من اليائي (**ولم يضموا**) عين مضارع

ح قوله: (**لو ثبت طحت**) حتى يكون الماضي بالياء كبعت والمضارع واوياً كأقول أو طحت حتى يكون الماضي واوياً كقلت وأطيح حتى يكون المضارع يائيًّا كأبيع فيكون من التداخل بأن يكون الماضي من أحدهما، والمضارع من الآخر لثبوت لغتين في طحت أطوح وطحت أطيح.

قوله: (**لتحقق التداخل**) أي لأن الكسرة في طحت ليست لبيان البنية؛ لأن فعل لا يأتي مضارعه على يفعل بالضم فهي لبيان بنات الياء، وكذا الضمة في طحت ليست لبيان البنية؛ لأن فعل لا يأتي مضارعه على يفعل بالكسر فهي لبيان بنات الواو.

قوله: (**لئلا يلزم إثبات الواو**) في هذا التعليل نظر لأنه يلزم من هذا أن لا يجيء من الباب الخامس المعتل الفاء، وقد جاء كوجه يوجه وأمثاله.

قوله: (**وهو لغة بني عامر**) يجوز أن يكون في الأصل عندهم مكسور العين كإخواته ثم ضم بعد حذف الواو ويجوز أن يكون ضمه أصلية حذف منه الواو لكون الكلمة بالضمة بعده الواو أثقل منها بالكسر بعدها الياء ض.

قوله: (**وهو لغة بني عامر**) لم تفعل بنو عامر ضم العين وفتح الفاء إلا في مضارع وجد فقط وهم في غيره كغيرهم.

قْ إيراده على القائل بالأول أنه عنده شاذ، كما ذكر (أو) هو (من التداخل) للغتين بأنّ الماضي من الأول، والمضارع من الثاني، وضعف هذا بأنه إنْ ثبت أنه يائي، فطاح منه، فلا شذوذ، وإلّا فلا تداخل، لكن لو ثبت طِحت، أطوح، بكسر الفاء في الماضي أو طُحت أطيح بضمها فيه، تحقق التداخل، (ولم يضموا) المضارع . . . .

فِي الْمِثَال، وَوجد يجد ضَعِيف، . . . .

جا قال قائلهم[1]: [الكامل]

لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤادُ بِشَرْبَةٍ ... تَدَعُ الصَّوادِيَ لا يَجُدْنَ غَلِيلا

يقال نقعت بالماء أي رويت والغليل حرارة العطش والفصيح فيه الكسر.

فعل بفتح العين (**في المثال**) الواوي واليائي لأنه إذا ضم عينه لم يحذف فاؤه؛ لارتفاع علة حذفه وهي وقوعها بين ياء وكسرة ويجوز اتصال الضمائر المنصوبة به؛ لأن فعل يجيء متعدياً فيلزم ياء بعده واو بعدها ضمة بعدها واو في نحو يوعده؛ ولذا يجيء المثال من فعل بالضم نحو وسم يوسم لعدم جواز اتصال الضمائر المنصوبة به؛ لأنه لا يكون إلا لازماً فلا يلزم ذلك التوالي فيه، وإنما كسروا عينه نحو وعد يعد ووضع يضع أو فتحوها نحو يعر يعر (**ووجد يجد**) بضم العين في المضارع (**ضعيف**) خارج عن

قوله: (**قال قائلهم**) في شرح الشيخ نظام الدين أنه لبيد بن ربيعة العامري، وكذا قال الجوهري، وقال ابن بري البيت لجرير لا للبيد وتبعه ابن هشام في "المغني"، والعيني وغيرهما.

قوله: (**لو شئت قد تقع الفؤاد**) البيت لو شئت بكسر التاء خطاب لإمام مرخم إمامة.

قال شارح "المغني": وفي تقع ضمير يعود للثغر أو الريق، وثم مضاف محذوف تقديره عطش الفؤاد، وكلام الشارح قد يفهم أن الفعل مسند للفؤاد والصوادي جمع صادية من

(في المثال) وهو معتل الفاء ولو يائيا كما مر، لئلا يلزم إثبات الواو في واويه لارتفاع العلة الموجبة للحذف، وهي وقوعها بين ياء وكسرة، فيلزم واو بعدها ضمة، وهو مستثقل، بل هو كذلك، ولو حذفت الواو، (ووَجَدَ يَجُدُ) بالضم (ضعيف)، لتفرد بني

---

(١) قائله: هو جرير بن عطية الخطفي -وهو من الكامل.

اللغة: "شئت" خطاب لأمامة المذكورة في البيت الثاني "نقع" - بالنون والقاف والعين المهملة - من نقعت بالماء إذا رويت "الصوادي" جمع صادية - وهي العطشى "غليلا" - بمعنى الغلة - وهي حرارة العطش.

الإعراب: "لو" للشرط "شئت" فعل وفاعل، جملة وقعت فعل الشرط "قد" حرف تحقيق "نقع" فعل ماض "الفؤاد" فاعل والجملة وقعت جواب الشرط، ووقوع جواب لو بكلمة قد - نادر - "بشربة" جار ومجرور متعلق بقوله: نقع "تدع" فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى الشربة "الصوادي" مفعول به، والجملة في محل جر صفة لشربة "لا يجدن" بمعنى لا يصبن، ولهذا اقتصر على مفعول واحد وهو "غليلاً" والجملة في محل نصب حال من الصوادي.

الشاهد: قوله: "لا يجدن" - بضم الجيم - فإنه لغة بني عامر.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٨٥/ ٣، وابن يعيش ٦٠/ ١٠.

ولزموا الضَّم فِي المضاعف الْمُتَعَدِّي، . . . .

قوله: (ولزموا) لما علموا أن المضاعف المتعدى يلحقه الضمير نحو يشده لزموا الضم في عينه؛ لأنهم لو كسروه لزم النقل من الكسر إلى الضم وهو مستثقل، والفتح غير سائغ لاشتراطه بحرف الحلق في العين أو اللام لا فيهما. أو تقول إنما ضموا ليحصل نوع من الخفة لجرى اللسان على سنن واحد، . . . .

القياس واستعمال الفصحاء والضم لغة بني عامر قال شاعرهم: [الكامل]

لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤادُ بِشَرْبَةٍ تَدَعُ الصَّوادِيَ لا يَجُدْنَ غَلِيلا

(ولزموا الضم) في عين مضارع فعل بفتح العين (في المضاعف المتعدي. . . . .

الصدى وهو العطش، وفي رواية الحوايم، وهي في الأصل الطيور التي تحوم حول الماء أي تدور وأراد إبهام جوانح الفؤاد مجازاً، والغليل بغين معجمة.

قوله: (لزم النقل من الكسر إلى الضم) وضم الضمير لازم بخلاف ضم آخر المضارع؛ لأنه يكون بالعوامل ض. قوله: (لزم النقل من الكسر إلى الضم) لم يعتدوا بالساكن؛ لأنه حاجز غير حصين مع كونه مدغماً. قوله: (لا فيهما) كأنه يشير إلى أن شرط كون مضارع فعل مفتوح العين أن تكون عينه أو لامه لا كل منهما حرف حلق، والمضاعف إن وجد فيه حرف الحلق فإنما يوجد في عينه ولامه جميعاً فلا يوجد شرط فتح عين المضارع.

عامر به، قال لبيد بن ربيعة العامري[1]: [الكامل]

لَو شِئتِ قَد نُقِعَ الفُؤادُ بِشَربَةٍ تَدَعُ الصَوادي لا يَجُدنَ غَليلا

يقال: نقعت بالماء، أي رويت به، والصوادي النخل الطوال، وقد يقال للتي لا تشرب الماء، قاله الجوهري، والغليل حرارة العطش، والفصيح فيه الكسر، ولا حاجة لذكر وجد؛ فلو قال: وجد ضعيف كفى، وكان أخصر، نعم لو ثبت وجد بالضم، لكان ذلك حسناً للاحتراز عن يجد مضارعه، فإنه إذ ذاك ليس بضعيف، بل واجب كوضُؤ يوضُؤ، كذا قيل، لكنه ضعيف من جهة مخالفته لقاعدة أنه يجوز حذف الواو الواقعة بين ياء وغير كسرة، (ولزموا الضم في) عين (المضاعف المتعدي، . . . .

(١) قال ابن بري في حواشيه: على الصحاح: " الشعر لجرير وليس للبيد كما زعم "، وكذا نسبه الصاغاني في العباب لجرير، وقد رجعنا إلى ديوان جرير فألفيناه فيه، وقبله وهو أول قصيدة يهجو فيها الفرزدق:

لم أر قبلك يا أمام خليلا أنأى بحاجتنا وأحسن قيلا

واستشهد المؤلف بالبيت على أن الضم في مضارع وجد لغة ضعيفة خاصة ببني عامر، ووجه ضعفها أنها خارجة عن القياس والاستعمال، إذ القياس ألا تحذف فاء المثال إذا كانت واواً إلا من =

نَحْو: يشُدُّ ويمُدُّ.

وقد جاء أربعة أفعال: بالضم والكسر وهي نمه يمنه، وبته يبته، وعله يعله، وشده يشده

نحو يشد ويمد) لأنه كثير تلحق الضمائر المنصوبة بالمتعدي، فلو جاء الكسر في عينه لزم الخروج من الكسرة إلى ضمتين متواليتين فضم عينه؛ ليجري اللسان على سنن واحد

قوله: **(وقد جاء أربعة أفعال)** زاد الشارح نقلاً عن صاحب "الكشاف" خامساً وهو ضره وزاد ابن مالك وغيره على الأربعة هره إذا كرهه ولم يتعرض لما في الكشاف، وقد يتوهم من قوله فيه نحو ضره يضره، ويضره أن هذا الفعل كالمذكورات في جواز الوجهين في مضارعه، ولم أر من صرح به والظاهر أنه قال ذلك ميزاناً لما قبله، ويقال نمّ الحديث أي قتّه أي وشى به، وبت الحكم مثلاً بمثناه قطعه، وعله بالشراب بعين مهملة سقاه بعد نهل، وشد المتاع أوثقه، هذا وقد يتوهم من تقييد المصنف والشارح المضاعف بالمتعدي أن اللازم منه على القياس السابق في جواز الوجهين، وليس كذلك بل القياس فيه الكسر نحو حن يحن وند يند وغيرهما ذكره ابن مالك وغيره على أنه قد جاءت منه أفعال كثيرة خارجة عن هذا القياس بعضها التزم ضم عين مضارعه وبعضها جاء مضارعه بالوجهين.

وقد ذكرها ابن مالك في لاميته وأنا أسردها هنا مشروحة تكميلاً للفائدة.

أما الضرب الأول فثمانية وعشرون هي:

مر من المرور، وجل عن منزله بجيم بمعنى جلا أي رحل، وهبت الريح، وذرت

نحو يَشُدُّ ويَمُدُّ)، لأنهم علموا أنه مع كثرته تلحقه هاء المفعول المضمومة مع ما قبلها،

= المضارع المكسور العين، والاستعمال الغالب في هذه الكلمة الكسر، قال الله تعالى: ﴿فإن لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم﴾ [النور: ٢٨] ﴿فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام﴾ [البقرة: ١٩٦] فيكون الضم شاذا قاسا؟؟؟ واستعمالا، ثم إن ابن مالك ذهب في التسهيل إلى أن لغة بني عامر ليس مقصورة على يجد، بل هي عامة في كل ما فاؤه واو من المثال: أي أنهم يحذفون الفاء ويضمون العين في كل مثال واوي على فعل (بفتح العين) فيقولون في وكل: يكل، وفي ولد: يلد، وفي وعد: يعد، وهكذا، وهذا القول الذي قاله ابن مالك مخالف لما ذهب إليه فحول النحويين، قال السيرافي: "إن بني عامر يقولون ذلك في يجد من الموجدة والوجدان، وهم في غير يجد كغيرهم" وكذا قال صاحب الصحاح، وقال ابن جني في سر الصناعة: "ضم الجيم من يجد لغة شاذة غير معتد بها لضعفها وعدم نظيرها ومخالفتها ما عليه الكافة فيما هو بخلاف وضعها" اهـ وقال الرازي في المختار: "ويجد بالضم لغة عامرية لا نظير لها في باب المثال" اهـ وقال ابن عصفور: "وشذ من فعل الذي فاؤه واو لفظة واحدة فجاءت بالضم وهي: وجد يجد، قال: وأصله يوجد (بالكسر) فحذفت الواو لكون الضمة هنا شاذة والاصل الكسر" اهـ، وقال ابن جني في شرح تصريف المازني: "فأما قول الشاعر:

لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة ... تدع الحوائم لا يجدن غليلا

فشاذ، والضمة عارضة، ولذلك حذفت الفاء، كما حذفت في يقع ويدع، وإن كانت الفتحة هناك، لأن الكسر هو الأصل، وإنما الفتح عارض" اهـ.

وَإِن كَـــانَ ....

هكذا ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف، وتقييده بقوله بأربعة أفعال يوهم أنه لم

(وإن كـــان) الـمـــاضـــي ....

الشمس بذل معجمة طلعت، وأجت النار أجيجاً صوتت، والرجل أجا أسرع، وكر رجع، وهم به قصد بهمة، وعم البنت بالمهملة طال، وزم بأنفه بزاي أي تكبر، وسح المطر بمهملتين نزل بكثرة، ومل: إذا ذمل أي أسرع، وال السراب: أي لمع وبرق، والإنسان اليلا صوت، وشك في الأمر، وأب أبا، وأبابا تهيأ للذهاب، وشد شدًّا عدا، وشق عليه الأمر، وخش في الشيء دخل، وغل فيه بالمعجمة مثله، وقش القوم بقاف معجمة حسنت حالهم بعد بؤس، وجن عليه الليل ستره، ورش المزن أمطر، وطش مثله، وثل الحيوان بمثلثة راث، وطل دمه أهدر، وخب الفرس من الخب الفرس من الخبب هو ضرب من العد والتبت طال، وكم النخل طلع، وعست الناقة رعت وحدها، وقست مثله.

وأما الضرب الثاني فثمانية عشر:

صد عن الشيء: أعرض، وات النبات: كثر والتف، وخر الشيء: سقط، وحدت المرأة: تركت الزينة، وثرت العين بمثلثة غزرت، وجد في الأمر، وترت النواة بمثناة من مر ضاخها ندرت، وطرت اليد طارت عند القطع، ودرت الناقة بالمهملة جرى لبنها كثير، وجم الشيء: كثر، وشب الفرس ارتفع على رجليه، وعن الشيء عرض، وفحت الأفعى صوتت بفيها، وشذ الشيء شذوذاً، تفرد، وشح شحًّا بخل، وشطت الدار بعدت، ونس الخبز واللحم بنون ومهملة يبس، وحر النهار: حميت شمسه.

قوله: **(والتقييد لقوبه)** أي بقول المصنف في الشرح المنسوب إليه.

نحو يشده، فلزموا ضم عينه، إذ لو كسروها لزم الثقل من النقل، من الكسر إلى الضم، مع التضعيف، والفتح غير سائغ لاشتراطه بحرف الحلق من العين، أو اللام، لا فيهما، وهو هنا إذا وقع إنما يكون فيهما نحو أح يؤحّ، أي سعل، (وجاء) قليلاً مع الضم (الكسر في يَشِدُّهُ ويَعِلُّهُ) في الشراب، (ويَنِمُّه ويَبِتُّه)، ويصده، ويصره، (ويهره)، أي يكرهه، ويصره أي يجمعه، (ولزموه) أي الكسر (في حَبَّهُ يَحِبُّهُ، وهو قليل)، قـال الجوهري: حبه يحِبه بالكسر شاذ، لأنه لا يأتي من المضاعف يفعل بالكسر إلّا ويشركه يفعل بالضم إذا كان متعديا، ما خلا هذا الحرف، وخرج بالتعدي غيره، فيلزم فيه الكسر، نحو حسَّن يحسّن، وفرّ يفرّ، وظل يظل، وضنّ يضنّ، أي بخل، يبخل وقوله: وجاء إلى آخره ساقط من نسخة.

(وإن كان) ماضيه..............................

على فَعِل فتحت عينه أَو كسرت إِن كَانَ مِثَالاً . . . .

يجئ غيرها، لكن ذكر صاحب "الكشاف" فيه أنه قرأ ابن عباس رضي الله عنهما ﴿فَخذْ أربَعة مِن الطّير فَصُرهنَّ إليكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠] بضم الصاد وكسرها وتشديد الراء المفتوحة أمراً من صره إذا جمعه يصره ويصره، وقال الجوهري: حبه يحبه بالكسر شاذ؛ لأنه لا يأتي من المضاعف المتعدي يفعل بالكسر إلا ويشركه يفعل بالضم، وقال الواحدي في شرح ديوان المتنبي: حببت لغة في احببت شاذ لم يستعمل منه إلا محبوب.

قوله: (**وإن كان**) أي وإن كان عين الماضي مكسوراً، فالمضارع مفتوح العين نحو علم يعلم تحقيقاً لمخالفة عينيهما أو مكسورها، بشرط أن يكون معتل الفاء؛ ليسقط الفاء في المضارع لما سيجيء فتحصل الخفة نحو ومق يمق، وما جاء منه على يفعل بالكسر مع صحة الفاء قليل نحو: نعم ينعم مع أنه يجوز فيه الوجهان، ولم يجوزوا الضم للاستثقال.

(**على فعل**) بكسر العين (**فتحت عينه**) في المضارع نحو علم يعلم (**أو كسرت**) عينه (**إن كان**) فعل (**مثالاً**) واوياً لتحصل الخفة بحذف الواو من المضارع نحو ورث يرث،

قوله: (**وقال الواحدي**) له تفسير مشهور الوجيز، والوسيط، والبسيط.

قوله: (**في أحببت شاذ**) وجه الشذوذ أنه لم يجئ منه الضم والكسر معاً مع أنه مضاعف متعد؛ لأنه بمعنى أحببت لم يستعمل منه إلا المحبوب فدل على عدم استعمال يحبه بالكسر فيكون موافقاً لقول الجوهري.

قوله: (**وما جاء منه على يفعل بالكسر مع صحة الفاء قليل**) أي فقول المصنف إن كان مثالاً لموافقة الغالب لا لإخراج غيره، وقول الشارح مع أنه يجوز فيه الوجهان، قد يتوهم منه اختصاص جُوازهما بالمذكورات وما هو كذلك.

(على فَعِلَ) بالكسر (فتحت عينه) مطلقاً، نحو علم يعلَم، ووجل يوجَل، وبئس يبأَس، ووجأ يوجَأ (أو كسرت إنْ كان مثالا)، ولو لفيفاً نحو ومق يمِق، وورث يرِث، وولي يلِي، ويئس ييئِس، ليحصل التخفيف حينئذ في المعتل بالواو، وبحذفها، لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة، ولأنها لو فتحت من نحو ولي يلي لأدّى إلى اشتقال إن بقيت الواو، وإلى إعلالين إنْ حذفت، وهما حذفها وقلب الياء ألفاً، لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وكل منهما محذور، وألحق بذلك المعتل بالياء طرداً للباب، وما جاء بالكسر في غير المثال المذكور قليل، نحو نعم ينعم، وحسب يحسب، ويئس ييئِس، وبئس يبئِس، مع أنه يجوز فيه الفتح أيضاً، وقضية كلامه أنّ الكسر في المثال قياسي، وفي غيره سماعي، وقضية كلام غيره أنه سماعي فيهما، وإن كان كثيراً في المثال، ولم يجوّزوا

وطيئ تَقول . . . .

قوله: **(وطيء تقول)** أي كل ياء مفتوحة قبلها كسرة تقلبها طيئ ألفاً بقلب الكسرة

ومراده أنه لا يكسر عين مضارع فعل إلا إذا كان مثالاً وليس مراده أن كل مثال يكسر عين مضارعه لمجيء فعل من المثال مع أنه لا يكسر العين في المضارع، نحو وجل يوجل وأما ما جاء منه على يفعل بكسر العين مع أنه ليس بمثال نحو حسب يحسب ونعم ينعم فقليل مع أنه يجوز فيه الفتح أيضاً، والأولى أن يذكر بعد قوله مثالاً غالباً كما ذكره في قوله قبل أن كان للعين أو اللام حرف حلق وإنما لم يضم عين مضارع فعل لاستكراههم الكسر والضم الثقيلين في باب واحد **(وطيء تقول** . . . .

والتفصيل أن القياس في مضارع فعل بالكسر أن يكون على يفعل بالفتح، ولا تنحصر صيغة وقد خرج عن ذلك أفعال جاء مضارعها بالكسر وحده؛ وهي ثمانية وأفعال أخرى جاء مضارعها بالفتح والكسر وهي تسعة:

الأولى: مق أي أحب، ووثق قوي اعتماده، ووفق صار موافقاً، وولى تبع، وولي الأمر صار حاكماً عليه، وورث من الإرث، وورع صار ذا ورع، وورم دخله الورم، وورى المخ اكتنز من السمن.

والثانية: حسب، ونعم أي عدم البؤس، وبئس صار ذا بؤس، ويبس جف، ويئس قنط، ووغر[1] الصدر، ووحر[2] التهب حزناً أو غيظاً، ووله كاد يعدم العقل، ووهل أشد فزعه، قال ذلك ابن مالك وغيره ولم يذكر في القسم الأول وعم يعم لذكره عم صباحاً فيما لا يتصرف وليس كما ذكره بل هو متصرف، وفي "بغية الطالب" لولده إن كان فعل فاؤه ياء لم يجئ في عين مضارعه إلا الفتح نحو يئس ييئس يقظ ييقظ بالفتح لا غير، وإن كان واواً فمنه ما لزم الفتح في عين مضارعه على الأصل نحو وجل يوجل، ومنه ما لزم الكسر للتخفيف نحو ولى يلي، ومنه ما جاء بالوجهين نحو وغر يغر ويوغر انتهى، وفي أوله نظر لا يخفى علمه مما تقدم. قوله: **(وطى)** أصل طي طيء، وقد خففت يحذف الهمزة لكثرة الاستعمال، وفي بعض النسخ

الضم في شيء من ذلك للاستثقال: (وطَيِّءٌ تقول . . . .

---

(١) الوَغَرُ: اجتراع الغَيْظ. وَغِرَ صدري عليه يَوْغَرُ وهو أن يحترق القلب مِنْ شِدّةِ الغَيظ. [العين: ٣٦٢]

(٢) الوَحَرُ: وَغْرٌ في الصّدر من الغَيْظ والحِقْد. تقول: وَحِرَ صدره وَحَراً، وإنّه لَوَحِرِ الصّدر. والوَحَرُ: وَزَغَةٌ تكون في الصَّحارَى أصغر من العِظاية، وهي إلف سوامِّ أبرص خِلْقَةً. وامرأة وَحِرة: أي: سوداء دميمة قصيرة. [العين: ١/ ٢٣٢]

فِي بَاب بَقِيَ يَبْقَى: بَقَى يَبْقَى، وَأما فَضِل يفضُل، وَنعِمَ ينعُم فَمن التَّدَاخُل.

ج فتحة، فيقولون في بقى بقا، وفي بنى بنا للتخفيف قال الحماسي[1]: [المنسرح]

نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالْحَضِيضِ وَنصطَادُ نُفُوساً بُنَتْ عَلَى الْكَرَم

جعل خروج النار من الحجر عند صدمة النبل له استيقاداً، أي نبعد سهامنا في الرمية حتى تصل إلى حضيض الجبل فتخرج النار منه لشدة رمينا، ونصيد بها نفوساً مبنية على الكرم أي نفتل الرؤساء. قوله: **(وأما فضل)** أي فضل يفضل، ونعم ينعم بالكسر في الماضي والضم في المضارع من تداخل اللغتين؛ لأن العرب تقول فضل بالفتح

ع **في باب بقي يبقي)** مما كانت الياء فيه مفتوحة قبلها كسرة **(بقا يبقا)** بقلب الياء ألفاً والكسرة فتحة؛ لأن الألف والفتحة أخف من الياء والكسرة منه قوله: [المنسرح]

نستوقد النبل بالحضيض ونصطاد نفوسا بنت على الكرم

فإن بنت في الأصل بنيت قلبت الياء ألفاً والكسرة فتحة وحذفت الألف لالتقاء الساكنين **(وأما فضل يفضل ونعم ينعم)** بكسر العين في الماضي منهما وضمها في المضارع، هذا اعتراض على أن فعل بكسر العين لا يجيء مضارعه على يفعل بالضم، وهنا قد جاء كذلك فأجاب عنه بقوله: **(فن التداخل)** أي تداخل اللغتين وذلك لأنه قد

ك على أصلها بلا حذف. قوله: **(من تداخل اللغتين)** من التداخل أيضاً قنط يقنط بالكسر فيهما؛ لأنه جاء من باب علم وضرب، وشمل يشمل بالكسر في الماضي والضم في المضارع؛ لأنه جاء من باب علم وضرب، وشمل يشمل بالكسر في الماضي والضم في المضارع؛ لأنه جاء كعلم ونصر ومت تموت، ودمت تدوم بكسر الميم والدال؛ لأنه جاء مت تموت، ومت تمات، ودمت تدوم، ودمت تدام.

قوله: **(لأن العرب تقول فضل بالكسر والفتح)** لم يبين وجه التداخل في نعم ينعم،

فك في باب بَقِيَ يَبْقَى) مما كانت الياء فيه مفتوحة قبلها كسرة (بَقَا يَبْقَا)، يقلبون الياء المفتوحة في الماضي ألفاً بعد فتح ما قبلها للتخفيف، وكذا في المجهول نحو دُعي وبُني، يقولون فيه دعاء وبنا ومنه قول شاعرهم الحماسي: [المنسرح]

نستوقِدُ النَّبلَ بالحضيض ونصْطادُ نفوساً بنت على الكَرَم

جعل خروج النار من الحجر عند صدمه النبل استيقاداً، أي نبعد سهامنا في الرَّمية من أعلى الجبل، حتى تصل إلى حضيضه، فتخرج النار منه لشدة رميها ونصيد بها نفوساً مبنية على الكرم، أي نقتل الرؤساء، (وأمَّا فَضِلَ يَفْضُلُ ونَعِمَ يَنْعُمُ) نعومة، أي صار ناعما ليّنا بكسر العين في الماضي، وضمها في المضارع فيهما (فمن التداخل)، لأنّ

---

(١) هذا البيت لرجل من بني بولان من طيىء. و(نستوقد النبل) هذا من الكلام الفصيح الموجز، جعل ذلك مثلاً لعظم الأفاعيل بهم ذلك اليوم على صورة غير مألوفة، وأما قوله: (ونصطاد نفوساً الخ) فإنما هو افتخار بأن من يأخذه ويقع في أسره يومئذ هو من المجد والشرف بموضع ليدل بذلك على علو همته وفضل شجاعته، يقول: إنا نبالغ في الرمي فلا نجارى. انظر: ديوان الحماسة ١/ ٤٦، الصحاح (بقي) ٦/ ٢٢٨٤، واللسان (بقي) ١٨/ ٨٦.

وَإِن كَانَ على فَعُل ضمت عينه .

والكسر ومضارع الفتح بالضم ومضارع الكسر بالفتح، فإذا سمع بعد ذلك فضل يفضل علم أنه من التداخل وهذا الفعل معناه من الفضلة لا من قولك فضلته إذا غلبته في الفضل؛ لأن ذلك ليس فيه إلا الفتح في الماضي والضم في المضارع؛ لأنه من المغالبة.

قوله: **(وإن كان على فعل ضمت)** العين في المضارع لما مر من أن هذا الباب موضوع للصفات اللازمة فاختير في الماضي والمضارع حركة لا تحصل إلا بانضمام إحدى الشفتين إلى الأخرى، رعاية للتناسب بين بنية الألفاظ ومعانيها.

جاء فضل يفضل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، وفضل يفضل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع فأخذ الماضي من الثاني والمضارع من الأول، وعلى هذا لا يرد الاعتراض لأن يفضل بالضم ليس بمضارع فضل بالكسر، وإنما هو مضارع فضل بالفتح والتداخل إنما يكون من فضل فضله لا من فضلته إذا غلبته في الفضل؛ لأن معنى المغالبة لا يجيء إلا من فعل بفتح العين وكذا حكم نعم ينعم **(وإن كان)** الماضي **(على فعل)** بضم العين **(ضمت)** عينه في المضارع نحو كرم يكرم ولا يجيء مضارعه بفتح العين ولا بكسره لما مر من أن فعل يدل على الانضمام فاختير في

ويمكن أن يكون عنده كما في فضل يفضل وهو صحيح، ففي القاموس نعم كسمع ونصر وضرب، وفي الشريف و غيره أنه جاء بالضم فيهما وبالكسر في الماضي والفتح في المضارع، فأخذ الماضي من إحداهما والمضارع من الأخرى.

قال الشيخ نظام الدين: وقد عرفت أن فيه لغة رابعة هي الكسر فيهما.

الأول جاء على وزن دخَل يدخُل، وعلِم يعلَم، والثاني جاء على وزن كرُم يكرُم، وعلِم يعلَم، فأخذ فيهما الماضي من الثاني، والمضارع من الأول، وتقدم في نعم ينعم لغة رابعة بالكسر فيهما، وفضل من الفضلة، أي البقية، لا من قولك فضلته، أي غلبته في الفضل، لأنّ ذلك ليس فيه إلّا الفتح في الماضي، والضم في المضارع، لا من باب المغالبة.

(وإنْ كان) ماضيه (على فَعُلَ) بالضم، (ضُمَّتْ) عينه لِما مرّ أنّ هذا الباب موضوع للصفات اللازمة، فاختير للماضي والمضارع حركة لا تحصل إلّا بانضمام إحدى الشفتين إلى الأخرى، رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيها، لكن حكى سيبويه: كُدت أكَاد بضم الكاف في الماضي، وفتحها في المضارع، وهو شاذ، والجيد كِدت أكاد، كنمت أنام.

وَإِن كَانَ غير ذَلِك كُسِرَ مَا قبل الآخر. . . . .

قوله: **(وإن كان غير ذلك)** يعني وإن كان الماضي غير الثلاثي المجرد وهو الثلاثي المزيد والرباعي المجرد والمزيد كسر ما قبل آخره في المضارع نحو دحرج يدحرج، وقاتل يقاتل، ثم استثنى منه شيئين:

الماضي والمضارع منه حركة لا تحصل إلا بانضمام إحدى الشفتين إلى الأخرى لرعاية المناسبة بين اللفظ والمعنى فعلى هذا يكون للثلاثي المجرد ستة أبواب بحسب الاستعمال وإن كانت القسمة تقتضي أن تكون تسعة؛ لأن للماضي ثلاثة أبنية وللمضارع كذلك ثلاثة أبنية ومن ضرب ثلاثة في ثلاثة يحصل تسعة إلا أنه سقط من فعل بكسر العين باب واحد ومن فعل بابان على ما عرفت الآن فبقي ستة أبواب ثلاثة منها سميت دعائم الأبواب وأصولها وهي ما كان بين بناء أمثلتهما اختلاف في الحركة؛ لأنه لما كان معنى الماضي مخالفاً لمعنى المضارع كان الأولى أن يكون بين بناء أمثلتهما مخالفة أيضاً وبناء الأمثلة هو العين؛ لأن الأبنية الثلاثة للماضي والمضارع إنما تحصل بحركات العين؛ ولأن الأبواب الثلاثة التي بين بناء أمثلتها اتفاق في الحركة لا تصلح أن تكون أصولاً لأن فعل يفعل ثقيل لوجود حرف الحلق في موضع العين أو اللام منه وفعل يفعل بضم العين فيهما لا يجيء منه معان كثيرة، وإنما هو مختص ببعض المعاني على عرفت، والأصل ينبغي أن يكون عام الفائدة كثير العائدة، وفعل يفعل بكسر العين فيهما قليل الوجود فلا يصلح أن يكون أصلاً **(وإن كان)** الماضي **(غير ذلك)** أي غير الثلاثي المجرد وهو ثلاثة أبواب الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والرباعي المزيد فيه **(كسر ما قبل الآخر)** في المضارع منها سواء كان ما قبل الآخر عين الفعل كما في الثلاثي المزيد فيه أو اللام الأولى كما في الرباعي المجرد والمزيد فيه وإنما كسر ما قبل الآخر؛ لأنه لما ورد غير أوله في المضارع بإسقاط همزة الوصل فيما كان في أوله همزة الوصل أو بضم أوله فيما كان على أربعة أحرف وضعاً غير ما قبل آخره؛ لأن التغيير يجر إلى

قوله: **(كسر ما قبل آخره)** التعبير بما قبل الآخر أحسن من التعبير بما قبل اللام؛ لأن هذا لا يشمل نحو يسلنقي؛ لأن الكسر على لامه لا على ما قبلها.

(وإنْ كان) ماضيه (غير ذلك) أي غير الثلاثي المجرد، وهو الثلاثي المزيد فيه، والرباعي المجرد، والمزيد فيه (كُسر ما قبل الآخر منه) لم يقل اللام ليشمل الآخِر لاماً نحو أكرم يكرم، ودحرج يدحرج، واحرنجم يحرنجم، والآخِر زائداً، نحو قلسى يقلسي، واسلنقى يسلنقي، فإنّ اللام فيهما السين والقاف، والكسر في المضارع، لا فيما قبلها، وسواء كان كسر ما قبل الآخِر واجباً، نحو ما مرّ أم جائزاً، نحو لم يشاقق،

مَا لَم يكن أول ماضيه تَاء زَائِدَة. . . . .

الأول: ما كان أول ماضيه تاء زائدة وهو ثلاثة أبواب:
الأول: التفعل نحو تعلم فإنه يقال في مضارعه يتعلم بفتح اللام، إذ لو كسر لالتبس أمر مخاطبه بمضارع علم يعلم إذا المغايرة بينهما حينئذٍ إنما هو باختلاف حركة التاء وهي قد لا ترفع اللبس لاحتمال الذهول عنه، وهذا التعليل مثل ما قيل في غير أفعال القلوب حيث لا يجمعون. . . . .

التغيير ويجرئ عليه (**ما لم يكن أول ماضيه تاء زائدة**) وهو ثلاثة أبنية تفعل وتفاعل

قوله: (**ما كان أول ماضيه تاء زائدة**) أي سواء كانت للمطاوعة؛ كتدحرج أو غيرها كتكبر والتقييد بالزائدة للاحتراز عما التاء فيه أصلية كتبر وترحم، فإنه لا يفتح ما قبل آخره.
قوله: (**وهو ثلاثة أبواب**) في هذا الحصر قصور لخروج تفعيل كتفهيق وتفعول كترهوك وغيرهما، ولولا جعل المصنف باب تعلم وتجاهل من الملحقات بتدحرج لحسن الاعتذار عن الشارح بأنه قصد الأبواب الأصول، فالأولى حينئذٍ الضبط بالتفعلل وملحقاته ليشمل الأبواب الثمانية. قوله: (**فإنه يقال في مضارعه يتعلم بفتح اللام**) ذكر المصنف في الشرح المنسوب إليه أنهم لا يكسرون ما قبل الآخر في نحو تضارب وتعلم ثم قال كأنهم كرهوا أن يكسروا الحرف المشدد فيجيء الضم بعده مستثقلاً. قال اليزدي: وهذا الدليل ضعيف جدًّا إذ لا يتمشى إلا في باب واحد وهو باب تفعل وما أوله تاء زائدة يشمل ثمانية أبواب.
قوله: (**علم يعلم**) خاصة إذا وقف على آخره. قوله: (**مثل ما قيل**) في قولهم؛ لأن الغالب في غير أفعال القلوب وقوع الفعل على الغير، فإذا جاز الجمع بينهما، وقيل ضربتني مثلاً ربما يذهل عن الضم ولا يعلم أن التاء للمخاطب أو للمتكلم بخلاف أفعال القلوب؛ لأن الغالب فيها وقوع الفعل على نفسه والتقريب من بعد ظاهر فليتأمل المتأمل. لنا: مراده ها هنا بما قيل أن حركة المضمر لا يدفع هذا الالتباس كحركة الياء في تعلم في المبحث ض.
قوله: (**لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لشخص واحد**) أي فلا يقولون أنا ضربتني بل ضربت نفسي، ولا أنت ضربتك، بل ضربت نفسك، وإنما كرهوا ذلك وإن كان الأصل أنه متى أمكن الإتيان بالمضمر لا يعدل عنه لما ثبت من أن غير أفعال القلوب قل أن يكون فاعله ومفعوله لشيء واحد، فلما كان كذلك كرهوا أن يأتوا بالضميرين لهما فيسبق إلى الوهم أنهما مختلفان قضاء بالأكثر فيقع اللبس فعدلوا إلى لفظ النفس ليكون إيذاناً باتحادهما.
وأما أفعال القلوب فإنها كثيراً ما يقع فاعلها ومفعولها لشيء واحد، بل هو الأكثر؛ لأن علم الإنسان وظنه بأمور نفسه أكثر وقوعاً من غيره كذا في شرح "المفصل" وحاصله أن ذلك الجمع امتنع في غير أفعال القلوب لندور اتحاد الفاعل والمفعول فيه المؤدي إلى سبق الوهم إلى اختلافهما، ووقوع اللبس بسبب الغفلة عن حركة التاء فقد يقال حينئذٍ ليس نظير ذلك

(ما لم يكن أول ماضيه تاء زائدة)، فإن كان كذلك. . . . .

نَحْو: تعلَّم وتجاهل، فَلَا يُغير...........................

بين ضميري الفاعل والمفعول لشخص واحد.

والثاني: التفاعل نحو تجاهل فإنه يقال في مضارعه يتجاهل بالفتح أيضاً لا بالكسر لئلا يلتبس أمر مخاطبه بمضارع جاهل.

وتفعلل **(نحو تعلم وتجاهل)** وتدحرج **(فلا يغير)** ما قبل آخره عما كان عليه وذلك لأنه ما لم يغير أول هذه الأبنية الثلاثة في المضارع لم يغير آخرها، ولأنه لو كسر ما قبل الآخر منها لالتبس أمر مخاطب تعلم بمضارع علم، والتبس أمر مخاطب تجاهل بمضارع جاهل وأمر مخاطب تدحرج مضارع دحرج ولا يرفع الالتباس بضمة حرف المضارعة

بمتحقق في الأمر من مضارع تعلم لو كسر ما قبل آخره لعدم ندور ذلك الأمر. ففيما علل به الشارح نظر على أنهم لم يفرقوا بين ماض التفاعل مثلاً، والأمر منه اعتماداً على حركة اللام مع أنها أخفى من تلك الحركة كما لا يخفى فالأولى في التعليل ما قاله ابن مالك في الإيجاز، وهو أنه لو كسر كما فعل بغيره لزم التباس المصدر بالمضارع ذي التاء إذا حذف إحدى تائه تخفيفاً، وكان معتل اللام، قال ألا ترى أن تزكى لو كان ما قبل آخره مكسوراً ثم خفف بحذف إحدى التاءين لقيل فيه تزكي فيكون بلفظ المصدر فوجب ترك ما أدى إلى ذلك انتهى.

هذا وقد علل نجم الأئمة رضى الدين منع ذلك الجمع بأن أصل الفاعل أن يكون مؤثراً، والمفعول به متأثراً منه، وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر فلم يقولوا ضربتني وإن تخالفا لفظاً لاتحادهما معنى واتفاقهما لفظاً من حيث كون كل منهما ضميراً متصلاً فقصدوا مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظاً بقدر الإمكان، فمن ثم قالوا ضرب زيد نفسه صار النفس بإضافته إلى ضمير زيد كأنه غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه.

قال: وأما أفعال القلوب فإن المفعول به فيها، ليس المنصوب الأول في الحقيقة، بل هو مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظاً؛ لأنهما ليسا في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً به، وإلى قريب مما قاله يشير قول الموصلي لما كان المقصود في ظننتني عالماً وعلمتني كريماً هو الثاني لتعلق العلم أو الظن به؛ لأنه محلهما بقي الأول كأنه غير مذكور بخلاف ضربتني وضربتك، فإن المفعول محل الفعل فلا يتوهم عدمه، ثم قال الموصلي كغيره: وقد حملوا عدمت وقعدت في ذلك على أفعال القلوب فقالوا: عدمتني وقعدتني؛ لأنه لما كان دعا على نفسه كان الفعل في المعنى لغيره فكأنه قال عدمني غيري.

قوله: **(بين ضميري الفاعل والمفعول)** فلا يقال ضربتني بخلاف علمتني ورأيتني ضارباً مثلاً ض.

(نحو تَعَلَّم وتَجاهَل)، وتدحرج (فلا يُغيّر) ما قبل آخره، فيقال يتعلم، ويتجاهل،

أَو لم تكن اللَّام مكررة، نَحْو: احمر واحمار، فيدغم، . . . . . .

ﻫ والثالث: التفعلل ولم يذكره المصنف نحو تدحرج فإنه يفتح في مضارعه لئلا يلزم من الكسر الالتباس بين أمر المخاطب ومضارع دحرج ولم يجوزوا الضم استثقالاً لاجتماع الضمتين أو للفرق بينها وبين مصادرها . **الثاني**: مما استثنى المكرر اللام . . نحو احمر واحمار فإنه يقال في مضارعهما يحمر ويحمار بالإدغام، وتحقيقه أنه في الأصل كان مكسوراً فأدغم لاجتماع المثلين فذهب الكسر للإدغام.

ﺟ في مضارع علم وجاهل ودحرج لاحتمال الغفلة عنها **(أو)** ما **(لم تكن اللام مكررة)** فإنه لا يكسر ما قبل الآخر منه وتكرار اللام مع الادغام إنما يكون في بابين من الثلاثي المزيد فيه افعل وأفعال وفي باب من الرباعي المزيد فيه نحو اقشعر يقشعر **(نحو أحمر وإحمار فتدغم)** اللام الأولى في الثانية، واعلم أنه لا حاجة إلى قوله: أو لم تكن اللام مكررة؛ لأن ما قبل الآخر في هذين البابين مكسور أيضاً؛ لأن يحمر ويحمار في الأصل يحمرر ويحمارر أسكن الراء الأولى منهما وأدغمت في الثانية بدليل ظهور الكسرة في المضارع منهما إذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك نحو يحمررن ويحماررن وفي الناقص منهما نحو يرعوي مضارع أرعوي ويحواوي مضارع أحواوي وأصلهما يرعوو ويحواو وقلبت الواو الأخيرة ياء لوقوعها في الطرف بعد الكسرة وإنما لم يدغم؛ لأن

ﺣ قوله: **(ولم يذكره المصنف)** أي لم يذكر مثاله؛ لأنه يتناول قوله ما لم يكن أول ماضيه تاء زائدة للتفعلل أيضاً فهو مذكور في القاعدة غير مذكور مثاله. قوله: **(ولم يذكره المصنف)** هو داخل في عموم كلامه، وإن لم يذكر له مثالاً. قوله: **(ولم يجوزوا الضم)** أي في هذه الأبواب الثلاثة ض. قوله: **(وبين مصادرها)** فإن مصادرها مضموم ما قبل آخرها كالتعلم والتجاهل والتدحرج. قوله: **(وتحقيقه أنه في الأصل كان مكسوراً)** أي فيصح ترك استثنائه نظراً للأصل وهو التحقيق ويصح استثناؤه كما فعل المصنف نظراً للحال لكن عبارته لا تشمل نحو يشاق؛ لأنه ليس مكرر اللام .

ﻗ ويتدحرج، بالفتح لا بالكسر، إذ لو كسر لالتبس أمر مخاطبه بمضارع علم وجاهلَ ودحرج حال الخطاب، إذ لا فارق بينهما حينئذ إلّا حركة التاء، وهي قد لا ترفع اللبس، لاحتمال الذهول عنها، ولم يجوّزوا فيها الضم للاستثقال باجتماع ضمتين، أو للفرق بينها وبين مصادرها، وخرج بالزائدة الأصلية، كتبر وترجم، (أولم تكن اللام مكررة)، فإن كانت مكررة نحو (احْمَرَّ واحْمارَّ، فتدغم) في الآخر، فيقال يحمر ويحمارُّ بالادغام لاجتماع المثلين، وإنْ كان في الأصل مكسوراً، ويجوز الفك مع الجازم نحو

وَمن ثمَّ كَانَ أصل مضارع أفْعَلَ: يُؤَفْعِلُ، إِلَّا أَنه رُفِضَ لما يلزم من توالي همزتين فِي الْمُتَكَلّم، فَخفف الْجَمِيع، . . . .

قوله: (**ومن ثَمَّ**) أي لأجل أن المضارع يتحقق بزيادة حرف المضارعة على الماضي كان أصل مضارع أفعل يؤفعل، لكن لما اجتمع في المتكلم همزتان خفف بحذف إحداهما وحمل أخواته وهي ما فيه الياء والتاء والنون عليه، . . . .

القلب مقدم على الإدغام لأنه إعلال في الآخر والإدغام إعلال في الوسط وإعلال الآخر أسبق وأولى لأنه محل التغيير.

واعلم أن حروف المضارعة مفتوحة في جميع الثلاثي المجرد وغيره إلا فيما كان على أربعة أحرف وضعاً سواء كان جميع حروفه أصلية أو لا وهو أربعة أبنية أفعل وفعل وفاعل وفعلل، فإن حروف المضارعة من هذه الأربعة مضمومة لئلا يلتبس مضارع أفعل بالثلاثي لو فتح حروف المضارعة منه، وحمل البواقي عليه وخص الضم به؛ ليعادل قِلَّة الرباعي ثقل الضم وكثرة الثلاثي خفة الفتحة (**ومن ثَمَّ**) أي ومن أجل أن المضارع إنما يحصل بزيادة حروف المضارعة على الماضي (**كان أصل مضارع أفعل يؤفعل**) لأن ماضيه أفعل فإذا زيدت على أوله حرف المضارعة صار يؤفعل (**إلا أنه**) أي أصل مضارع أفعل (**رفض**) ولا يستعمل في كلامهم (**لما يلزم من توالي الهمزتين في المتكلم**) الواحد نحو اءكرم فحذفت الهمزة لاستثقالهم اجتماع الهمزتين (**فخفف الجميع**) أي جميع أمثلة المضارع نحو يفعل وتفعل ونفعل إجراء لما فيه الياء والتاء النون التي هي أخوات الهمزة مجرى ما فيه الهمزة في الحذف، وإن لم يجتمع فيها همزتان؛ ليستوي أمثلة المضارع وإنما التزم الحذف فيه وإن كان القياس يقتضي أن تقلب الهمزة الثانية واواً كما في أويدم

. . . .

لم يحمرّ، ولم يحمارر، ويمتنع الإدغام في نحو يحمرِن ويحمارِرْن، فكلامه مقيد بغير ذلك، كما أنه مقيد بكون اللام مكررة بغير الإلحاق، وإنما لم يعبر بالآخر بدل اللام نظير ما مر، لأنه ليس مكرر في الآخر إلّا اللام، وكان ينبغي أيضاً أن يخرج الثلاثي المضاعف غير المجزوم نحو شاق يشاق، فإنه يمتنع فيه كسر ما قبل آخر مضارعه، لوجوب الأدغام، (ومن ثَم) أي من هنا، وهو أنّ المضارع إنما يحصل بزيادة حرف المضارعة على الماضي، أي من أجل ذلك (كان أصل مضارع أَفْعَلَ يُؤَفْعِل)، نحو أكرم يؤكرم (إلّا أنه) أي هذا الأصل (رُفِض) أي ترك (لِما لزم) وفي نسخة يلزم (من توالي الهمزتين في) مضارع (المتكلم)، نحو أكرم (فخُفِّف الجميع) أي جميع أمثلة المضارع،

وَقَوله: [الرجز]

وقد رد الشاعر الهمزة في قوله[1]: [الرجز]

أوادام؛ لأن باب الأفعال كثير الاستعمال وكثرة الاستعمال توجب التخفيف البليغ والحذف أبلغ في باب التخفيف من القلب.

(وقوله): [الرجز][2]

قوله: **(وقد رد الشاعر الهمزة في قوله:** ....

أكرم لذلك ونؤكرم ويؤكرم وتؤكرم، حملا على أكرم، وإن لم تتوال فيه همزتان طردا للباب.

(وقوله) أي الشاعر[3]: [الرجز]

---

(١) قائله: هو أبو الصماء مساور بن هند العبسي، يصف سقاء لبن، وقيل: لأبي حيان الفقعسي.
انظر: الأشموني ٤٩٨/ ٢، وابن هشام ٣١١/ ٣، وابن عقيل ٢٩٩/ ٢، وابن الناظم والمكودي ص١٣٦، والسيوطي ص١٠٩، في همعه ٧٨/ ٢، وذكره سيبويه ١٥٢/ ٢، وشرح المفصل ٤٢/ ٩، والإنصاف ٣٨٥/ ٢، والشاهد ٩٤٩ في الخزانة.

(٢) ذكره من شراح الألفية الأشموني ٨٨٧/ ٣، وابن هشام ٣٠٧/ ٤، الهمع ٢١٨/ ٢.

(٣) قائله: هو أبو الصماء مساور بن هند العبسي، يصف سقاء لبن، وقيل: لأبي حيان الفقعسي.
اللغة: "يحسبه" يظنه "معمما" لابساً عمامة.
المعنى: يصف الشاعر قعب لبن علته رغوة حتى امتلأ، يظنه الجاهل الذي لا يعلم الحقيقة شيخاً لابساً عمامته وقد جلس وتربع فوق كرسيه.
الإعراب: "يحسبه" فعل مضارع والهاء مفعول أول "الجاهل" فاعل "ما" مصدرية "لم" نافية جازمة "يعلما" فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً للوقف في محل جزم "شيخاً" مفعول ثانٍ ليحسب "على كرسيه" جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله شيخا "معمما" صفة ثانية لشيخاً.
الشاهد: قوله: "لم يعلما" حيث أكده بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً بعد "لم".
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٤٩٨/ ٢، وابن هشام ٣١١/ ٣، وابن =

فـإِنَّـهُ أَهْـلٌ لأَنْ يُـؤَكْـــــــــــــرَمَـا . . .

شَاذ.

شَـيْـخـاً عَـلَـى كُـرْسِـيِّـهِ مُـعَـمَـمَّـا فـــإِنَّـــهُ أَهْـــلٌ لأَنْ يُـــؤَكْـــرَمَـــا

للضرورة وهو شاذ.

قال صاحب "الكشاف" في تفسير قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] لك أن تزعم أن كلمة التشبيه كررت للتأكيد كما كررها . . . .

شــيــخ عـــلــى كــرســيــه مــعــمــا

(فإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا **شاذ**) لاستعماله الأصل المرفوض للضرورة.

شيخ على كرسيه معمما) كذا في النسخ وأنشده غيره شيخاً بالنصب مفعولاً ثانياً ليحسب من قوله:

يحسبه الجاهـــــــــل ما لم يعلما

قال العيني: تبعاً للأعلم والضمير في يحسبه للجبل؛ لأنه يصب جبلاً وقد عمه الخصب وحفه النبات انتهى. وهو غريب وعن الزمخشري يحسبه الوطب الذي هو زق اللبن وعليه القمع الذي يصب فيه اللبن حتى يصير إلى الوطب، وقد ابيض من الثمال فصار بمنزلة الشيخ الأشيب يحسبه شيخاً جالساً على كرسي؛ لعلوه وانتصابه والوطب بفتح الواو وسكون المهمة والقمع بكسر القاف وفتح الميم، والثمال بضم المثلثة جمع ثمالة وهي الرغوة والرغوة مثلثة الراء زبد اللبن.

قوله: (**فإنه أهل لأن يؤكرما**) قيل ليس قائل هذا المصراع قائل الأول بل هما مختلفان.

يَـحْـسَـبُـهُ الـجـاهِـــــلُ مـا لَـمْ يُـعـلَّـمَـا

شَـيْـخـاً عـلَـى كُـرْسِـيِّــــــهِ مُـعَـمَّـمـا

(فـــإِنّـــهُ أهْـــلٌ لِأَنْ يُـــؤَكْـــــــــرَمَـــا)

بإظهار الهمزة (شاذ) ارتكبه للضرورة.

= عقيل ٢٩٩/ ٢، وابن الناظم والمكودي ص١٣٦، والسيوطي ص١٠٩، في همعه ٧٨/ ٢، وذكره سيبويه ١٥٢/ ٢، وشرح المفصل ٤٢/ ٩، والإنصاف ٣٨٥/ ٢، والشاهد ٩٤٩ في الخزانة.

. . . .

من قال[١]: [الرجز]

وصَالِيَــــــــاتٍ كَكَمَــــــا يُؤَثْفَيْن

وقبله:

لم يَبْــــــقَ مِنْ آيٍ بهــا يُحَلَّيْنْ
غيرُ رمـــــاد وعظـــام كِنفَيْنْ
وغيـــرُ وَدٍّ جـــــاذِلٍ أو وَدَّيْــنْ

. . . .

قوله: **(من قال وصاليات)** أما قول الشاعر: [الرجز]

وصَالِيَـــاتٍ كَكَمَـــا يُؤَثْفَيْن

فيحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون مثل يؤكرم، ويكون على لغة من قال ثفيت القدر، وعلى ذلك قول الشاعر: [الطويل]

لم يثْفَ لـــــه قِـــــدْري

وعند هذا القائل كانت الأثفية أفعولة، واللام مراد ويمكن أن يكون ياء والآخر أن يكون يوثفن تفعلن بمنزلة تسلفين وتجعبين فالأثفية على هذا فعلية، ويكون على لغة من قال: أثفت القدر وعلى هذا قول النابغة[٢]: [البسيط]

وإن تَـأَثَّفَـكَ الأعْـــــدَاءُ بِـالـرِّفَـدِ

أي: صاروا حولك كالأثافي حول الرماد من المنتقى.

قوله: **(وحطام كتفين)** قال شارح "المغني": خفض كتفين على البدلية من حطام.

. . . .

---

(١) قائله: هو خطام المجاشعي - وهو من الرجز المسدس.
اللغة: "وصاليات" جمع صالية من صلى النار - بالكسر - يصلي صلياً، إذا احترق بها، قال تعالى: ﴿هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا﴾، أراد أثافي صاليات يعني مسودات من أثار النار.
"يؤثفين" من أثفيت القدر جعلت لها أثافي، ويقال: ثفيت القدر تثفيه أي: وضعتها على الأثافي وأثفيتها، والأثافي جمع أثفية القدر وزنها أفعولة.
الشاهد: قوله: "يؤثفين" فإن الهمزة فيه يجوز أن تكون زائدة جاءت على القياس المرفوض.
انظر: سيبويه ٢/ ٣٣١، وشواهد المغني ص١٧٢، والشاهد ١٣٥ الخزانة.

(٢) النابغة الذبياني ديوانه: (٥٧) - ط دار الكتاب العربي.

. . . .

جار الآي جمع آية وهي العلامة، والحطام ما تكسر من اليبس، والكنف بكسر الكاف وسكون النون وعاء يجعل فيه الراعي متاعه لا يبرح، وأراد بالصاليات الحجارة التي جعلت أثافي من صلى النار بالكسر، أي احترق، . . . .

نقره . . . .

لى قوله: **(والحطام ما تكسر من اليبس)** هو بضم الحاء المهملة كما ذكره أيضاً العيني وغيره، وقال الشمني: الحطام الزمام فأشعر أنه عنده بكسر الخاء المعجمة.

قوله: **(والكتف بكسر الكاف وسكون النون)** قال ذلك غيره أيضاً، واقتضى كلام الطيبي، والتفتازاني أنه بفاء ومثناة، فإنهما قالا والكفت القدر الصغير.

قوله: **(كنيف مليء علماً)** عن ابن سعد في "الطبقات" أخبرنا ابن نمير، عن الأعمش، عن زيد بن وهب، أنه سمع عمر يقول ذلك يريد ابن مسعود، وفي "النهاية" لابن الأثير قول: كنيف هو تصغير تعظيم كقول الحباب بن المنذر[1]: **(أَنَا جُذَيْلُهَا المُحَكَّكُ، وَعُذَيْقُهَا المُرَجَّبُ)**[2]. وسيأتي ما في قوله تصغير تعظيم، والجاذل بجيم وذال معجمة.

قوله: **(وأراد بالصاليات الحجارة التي جعلت أثافي)** قال شارح "المغني": يلزم عليه تشبيه الشيء بنفسه، والصواب أن يكون المراد بالصاليات الحجارة المحترقة فيصح تشبيهها بالأثافي، وقد سبقه إلى صوابه التفتازاني ففي شرح الكشاف له ما نصه، وصاليات أي أحجار صاليات بالنار كالحجارة التي تجعل أثافي، وفي "شرح الشواهد" للعيني ما يوافق ما قاله الشارح، وما يفهم منه الجواب عما اعترض به عليه، فإنه قال أراد أثافي صاليات، ثم قال والكاف الأولى حرف جر والثانية اسم لدخول حرف الجر عليها، وما مصدرية، والتقدير كأثفيها أي والمعنى حينئذٍ وحجارة أثافي صالية كأثفائها أي على هيئة وضعها لم يتغير عن ذلك الوضع هذا، وقد أغرب الطيبي فقال أي رب نساء صاليات بالنار كالأثفية وشبههن

أنقرا . . . .

---

(١) هو: الحُبَابُ بن المنذر بن الجموح الأنصاريّ الخزرجيّ ثمّ السُّلميّ، يكنى أبا عمرو: صحابيٌّ جليل، شَهِد بدراً، وكان من الشُّجعان الشّعراء؛ يقال له: (ذو الرّأي)؛ مات في خلافة عمر - رضي الله عنه - وقد زاد على الخمسين. يُنظر: الاستيعاب ١/ ٣٧٧، وأُسد الغابة ١/ ٤٣٦، والإصابة ٢/ ٩.

(٢) هذا مثلٌ قاله الحُباب بن المنذر - رضي الله عنه - يوم السّقيفة عند بيعة أبي بكر - رضي الله عنه - يريد أنّه رجل يُسْتَشْفَى برأيه وعَقْله. و(الجُذَيْل): تصغير الجِذْل؛ وهو أصل الشّجرة. و(المحكّك): الّذي تتحكّك به الإبل الجَرْبَى. و (العُذَيْق): تصغير العَذْق؛ وهو: النّخلة. و(المرجّب): الّذي جعل له رُجْبَة؛ وهي دِعامة من الحجر يُبنى حولها. يُنظر: صحيح البخاريّ، كتاب الحُدود، باب رجْم الحُبلى من الزّنا إذا أحصنت، ٨/ ٣٠٤، ومسند أحمد ١/ ٥٦، وغريب الحديث لأبي عُبيد ٢/ ٢٥٢، وكتاب الأمثال لأبي عُبيد ١٠٣، والسّيرة النّبويّة ٤/ ٢٣١، ومجمع الأمثال ١/ ٥٢، والمستقصى ١/ ٣٧٧، واللّسان (جذل، حكك، عذق، رجب).

وَالْأَمر، وَاسم الْفَاعِل، وَاسم الْمَفْعُول، وأفعل التَّفْضِيل، تقدّمت.

واثفيت القدر إذا جعلت لها أثافي، وقوله: يؤثفين أراد يثفين فأخرج على الأصل، أي لم يبق من علامات وآثار كانت تلك المنازل تزين بها غير المذكورات.

الأمـــر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وأفعل التفضيل

قوله: (**الأمر**) لما كان البحث عن كيفية عمل الأمر، واسم الفاعل، والمفعول، وأفعل التفضيل متعلقاً بعلم النحو ذكره هنالك لذلك، وكان البحث عن كيفية وضعها وصيغها متعلقاً بعلم الصرف؛ لكونها من الأحوال الغير الإعرابية، وقد ذكرها هنالك بالعرض عدها ها هنا ليعلم أنها من علم الصرف.

الأمـــر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وأفعل التفضيل

(الأمر واسم الفاعل واسم المفعول واسم المفعول وافعل التفصيل تقدمت) في الكافية لأنه ذكر البحث عن كيفية عملها هنالك؛ لأن هذا البحث متعلق بعلم النحو، وإنما ذكر هنالك البحث عن كيفية صيغها أيضاً، وإن كان متعلقاً بعلم التصريف بالتبعية والعرض وإنما عدها ههنا أيضاً باعتبار البحث عن صيغها من علم التصريف.

بالأثفية وهي الحجر المنصوب للقدر لدوامهن على الكانون واسوداد ثيابهن من الدخان انتهى.

والأثافي بتشديد الياء وتخفيفها جمع أثفية بضم الهمزة وكسرها ومثلة وهي الحجر يوضع عليه القدر. قوله: (**وأثفيت القدر إذا جعلت لها أثافي**) هذا الاستعمال لا يناسب ما فسر به الصاليات والمناسب له أثفيت الحجارة إذ جعلتها أثافي ولم أره. وليس ببعيد.

الأمـــر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وأفعل التفضيل

الأمـــر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وأفعل التفضيل

تقدَّمت في النحو، لأنّ البحث عن كيفية عملها متعلق به، وعدها هنا، لأنّ البحث عن كيفية وضعها وعن هيئاتها متعلق بالصرف، لكونها من الأحوال الغير الإعرابية.

الصّفة المشبهة

من نَحْو: فَرِحَ على فَرِحٍ غَالِباً، وَقد جَاءَ مَعَه فِي بَعْضِهَا الضَّم، نَـحْـو: نَـدُس.............................

جار

الصّفة المشبهة

قوله: **(الصفة المشبهة)** ذكر حدها في النحو، والمراد هنا بيان كيفية بنائها وقدم ما عين ماضيه مكسور؛ لأن أكثر الصفة المشبهة منه وأكثر ما يجيء منه بكسر العين، وقد جاء مع الكسر في بعضها الضم نحو: ندس، وهو الفطن إلى آخره،.......

نقره

الصّفة المشبهة

(قد ذكر) في الكافية تعريفها وأن صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع إلا أنه ما ذكر هنالك كيفية بنائها من كل باب فذكر ههنا، وقدم ما كان ماضيه مكسور العين لكثرة بناء الصفة المشبهة منه فقال **(من نحو فرح)** أي مما كان على فعل مكسور العين وكان لازماً أي فعل بمعنى الأدواء الباطنة وأضدادها **(على فرح)** أي فعل بفتح الفاء وكسر العين **(غالباً)** نحو تعب ولحز وهو البخيل الضيق الخلق وهي من العيوب الباطنة لكنها تناسب الأدواء، وبطر من البطر وهو شدة المرح وهو من الهيجانات المناسبة للأدواء، والصفة المشبهة من الفعل المتعدي يجيء على فاعل نحو حمده فهو حامد، وصحبه فهو صاحب وركبه فهو راكب **(و)** قد **(جاء معه)** أي مع كسر العين **(في بعضها)** أي في بعض الصفة المشبهة **(الضم نحو ندس)** وهو الفطن....

كما

الصّفة المشبهة

قوله: **(ذكر حدها)** وهو ما اشتق من فعل لازم لمن قام على معنى الثبوت.

اتقا

الصفة المشبهة

تقدمت أيضاً في النحو معنى وعملاً، وهي ما اشتق من فعل لازم، لمن قام به بمعنى الثبوت، وأمَّا هيئتها فتجيء (من نحو فَرِح) مما عينه مكسورة، وهو لازم.. (على) فَعِل بكسرها، نحو فَرِح غالباً، قدّم ما عين ماضيه مكسور، لأنّ أكثر الصفة المشبهة منه، وأكثر ما تجيء منه بكسر العين، (وجاء معه الضم في بعضها نحو نَدُس)

وحذر وَعجل، وَجَاءَت على: سليم وشَكْس وحر وصِفْرٍ وغيور، وَمن الألـــــوان........................

وجاءت على فعيل نحو: سلم فهو سليم، وعلى فعل نحو شكمس أي سيئ الخلق، وعلى فعل نحو: حررت تحر فأنت حر، وعلى فعل نحو: صفر يصفر فهو صفر أي خال.

وفي الحديث: "إن أصفر البيوت من الخير البيت الصفر من كتاب الله تعالى" وعلى فعول نحو غار الرجل على أهله يغار غيرة وغيراً وغاراً فهو غيور.

قال في "الصحاح": يقال رجل غيور وغيران وجمع غَيور غُيُر، وجمع غيران غيارى بفتح الغين وضمها، ورجل مغيار وقوم مغايير، ويقال امرأة غيور ونسوة غير وامرأة غيرى ونسوة غيارى هذا في غير الألوان ....

(**وحذر وعجل**) بكسر العين فيها وضمها (**وجاءت**) الصفة المشبهة من فعل مكسور العين على فعيل وفعل مثلث الفاء ساكن العين وفعول وإليها أشار بقوله: (**على سليم وشكس**) يقال رجل شكس أي صعب الخلق (**وحر من حر الرجل**) يحر حرية فهو حر (**وصفر**) من صفر الرجل فهو صفر يقال بيت صفر أي خال من المتاع، وفي الحديث: "أن صفر البيوت من الخير البيت الصفر من كتاب الله تعالى" (**وغيور**) من غار الرجل على أهله يغار غير أو غيرة وغاراً فهو غيور (و) من الصفة المشبهة من فلعل بكسر العين (**من الألـــــوان**....................................)

قوله: (**وجاءت على فعيل**) أي الصفة المشبهة من فعل بالكسر.

قوله: (**وفي الحديث إن أصفر البيوت إلى آخره**) ساقه ابن الأثير في "النهاية" بهذا اللفظ بدون أن وأخرجه الطبراني في الكبير بسند صحيح عن ابن مسعود قال هذا القرآن مأدبة الله تعالى: "فمن استطاع أن يعلم منه شيئاً فليفعل فإن أصفر البيوت من الخير الذي ليس فيه شيء من كتاب الله".

للقطن، وحَذُر وعَجُل بالضم مع الكسر في الثلاثة (وجاءت) منه أيضاً على فعيل نحو (سَلِيم، و) على فعْل للخل بإسكان ثانيه، مع تثليث أوله، نحو (شَكْس) لسيّءِ الخلق، (وحُرّ) للخالص من الرّق، (وصِفْر) للخالي، يقال بيت صفر، أي خالٍ من المتاع، (و) على فَعول وفَعلان بفتح أولهما، نحو (غَيُور)، وغيران من غار يغار غيرة، وغيرا وغارا فهو غيور وغيران، قاله الجوهري، (و) جاءت منه (أيضاً من الألوان........

والعيوب والحُلي على أفْعَل.

وَمن نَحْو: كَرُمَ على كريم غَالِباً، وَجَاءَت على: خَشِنٍ وَحَسَنٍ وصَعْبٍ أدامة، ومنه قول عمر في ابن مسعود رضي الله عنهما كنفي مُلئ علماً، وودَّ أصله وتد ادغم، والجاذلُ المنتصب، وصُلْبٍ و

جا والعيوب والحلي.

ومنها ما يكون على أفعل نحو: أسود وأعور وأبلج.

ثم ذكر ما عين ماضيه مضموم وآخر مفتوح عين الماضي إذ هي منه قليلة بخلاف غيره، فإنه استغنوا فيه باسم الفاعل وقد جاء قليلاً نحو الأمثلة المذكورة.

نقره **والعيوب)** الظاهرة (**والحلي على أفعل**) للمذكر وفعلاء للمؤنث وفعل لجمعهما نحو أحمر حمراء حمر، وأعمى عمياء عمى، وأحور حوارء حور وإنما يقال اغمى في عمى العين، وأما في عمى القلب فإنما يقال عم لكون من العيوب الباطنة (**و**) الصف المشبهة (**من نحو كرم**) مما كان ماضيه على فعل بضم العين (**على كريم غالباً وجاءت**) الصفة المشبهة من فعل بالضم على فعل بفتح الفاء وكسر العين وفعل بفتحهما وفعل مثلث الفاء ساكن العين إلا أنه لم يذكر مكسور الفاء نحو ملح من ملح الماء ملوحة فهو ماء ملح، وعلى فعال بفتح الفاء وفعال بضمهما وفعول وفعل بضم الفاء والعين واليها أشار بقوله: (**على خشن وحسن وصعب وصلب و**. . . . .

كـ قوله: (**ومنها**) أي من الألوان والعيوب والحلي.

قوله: (**فإنهم استغنوا فيه**) الضمير في فيه لمفتوح عين الماضي وإن كان أبعد.

فـ والعيوب والحُلَى على أفْعَل)، نحو أسود وأعور، وأعمى، وأحمق، وأكحل، وقد يجيء منه على الأصح فَعِلٍ كعَم.

(و) جاءت (من نحو كَرُم) مما عينه مضمومة (على) فَعيل، نحو (كَريم غالباً، وجاءت) منه أيضاً (على) فَعل بفتح أوله، مع كسر ثانيه، أو فتحه، أو إسكانه، أو ضم أوله وإسكان ثانيه، نحو (خَشِن وحَسَن وصَعْب وصُلْب و) على فعل بكسر أوله، وإسكان ثانيه، نحو ملح، وعلى فعال بفتح أوله أو ضمه نحو. . . . .

جَبَانٍ وشُجاع ووَقُورٍ وجُنُبٍ. وَهِي من فَعَلَ قَليلَة، وَجَاءَ نَحْو: حَرِيص وأشْيَبَ وضيق. ويجيء من الْجَمِيع..............

ج ....

ن **جبان وشجاع ووقور**) ومن وقر وقاراً (**وجنب**) يقال رجل جنب بين الجنابة يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث، وربما قالوا في جمعة أجناب وجنوب (**وهي**) أي الصفة المشبهة (**من فعل**) مفتوح العين (**قليلة**) وذلك لأنه لا يدل على الاستمرار واللزوم في الأغلب؛ لأنه يجيء لازماً ومتعدياً، والمتعدي لا يكون لازماً ومستمراً لصاحبه، واللازم منه لا يكون أيضاً لازماً لصاحبه نحو القيام والقعود، فالأولى أن يجيء منه الصفة المشبهة التي تدل على الاستمرار واللزوم بخلاف فعل بكسر العين وفعل بضمها فإن فعل بالكسر غالب في الأدواء الباطنة والعيوب الظاهرة المتلازمتين لصاحبهما وفعل بالضم للغرائز اللازمة لصاحبها، فلما كانا دالين على الاستمرار واللزوم اشتق منهما ما يدل عليهما (**وجاءت**) الصفة المشبهة مع قلتها من فعل الذي لا يدل على الاستمرار (**على**) فعيل وأفعل وفيعل بكسر العين وهو لا يجيء إلا من الأجوف، كما أن فيعلاً بفتح العين لا يجيء إلا من الصحيح نحو صيرف نحو (**حريص**) من حرص على الشيء فهو حريص (**وأشيب**) من شاب يشيب شيبا وشيبة (**وضيق**) من ضاق ضيقاً (**وتجيء**) الصفة المشبهة (**من الجميع**) أي من فعل فعل وفعل..........................

ح قوله: (**يجيء من الجميع**) في "بغية الطالب" لم نعلمه جاء من فعل فقوله ويجيء من الجميع بمعنى الجوع والعطش وضدهما على فعلان كلام غير مرضي انتهى.

ويؤيده ما مر أن فعل لأفعال الطبائع واقتصار المصنف والشارح على التمثيل للآخرين دونه.

فـ (جَبان وشُجاع و) على فعول بفتح أوله نحو (وَقُور و) على فُعُل بضمتين نحو (جُنُب)، وعالى أفعل نحو أخطب من خطُب الأمر.

(وهي) أي الصفة المشبهة (من فَعَل) بالفتح (قليلة) استغناء عنها باسم الفاعل (وجاءت) منه (على) فعيل نحو (حَرِيص و) على أفعل نحو (أَشْيَب و) على فَيْعِل نحو (ضَيِّق، وتجيء) الصفة المشبهة أيضاً (من الجميع)، أي من فعل وفعُل وفعِل مما هو

بِمَعْنى الْجُوع والعطش وضدهما على فَعْلان نَحْو: جَوْعَانَ وشَبْعَانَ وعَطْشَانَ ورَيَّانَ.

الْمصدر

أبنية الثلاثي الْمُجَرّد كَثِيرَة.......................

ثم بين أن معنى الجوع والعطش وضدهما يجيء من الجميع أي مما يكون عين ماضيه مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً على فعلان نحو جوعان وهو ضد شبعان وعطشان، وهو ضد ريان.

الْمصدر

قوله: (**المصدر**) بعض أبنية المصدر قياسي وبعضها سماعي، وقدم المصنف السماعي.......................................

(**بمعنى الجوع والعطش وضدهما**) كالشبع والري (**على فعلان نحو جوعان**) في الجوع (**وشبعان**) في ضد الجوع (**وعطشان**) في العطش (**وريان**) في ضد العطش ونحو سكران فإنه لضد الجوع وغضبان فإنه وإن كان من الهيجانات إلا أن الغضب يلزمه في الأغلب يلزمه العطش وحرارة الباطن، وإنما يقال في عجل عجل وعجلان؛ لاشتمال العجل على الطيش فباعتبار الطيش يقال: عجل وباعتبار العطش عجلان.

الْمصدر

(**المصدر أبنية الثلاثي المجردة كثيرة**) لا ضبط فيها وترتقي إلى أربعة وثلاثين بناء

الْمصدر

قوله: (**قال المصنف المصدر إلى آخره**) المصدر في الأصل اسم للموضع الذي يصدر عنه الإبل، قيل إنما سمي بذلك؛ لأن الإبل إذا انصرفت عن الماء رويت صدورها فهو مفعل من المصدر، ثم نقله أئمة العربية إلى الحديث الذي هو فعل الفاعل كالضرب والقيام والقعود،

(بمعنى)، وفي نسخة وتجيء من الجميع بمعنى (الجُوع والعَطَش وضِدها)، أي الشبع والرّي، (على فَعْلان، نحو جَوْعان، وشَبْعان، وعَطْشان، ورَيَّان) واستبعد ما قاله في فعُل بالضم، لما مرّ مِن أنه مختص بالصفات اللازمة.

المصــدر

بعض أبنيته سماعي، وبعضها قياسي، وبدأ بالأول لكثرته، فقال:

(أبنية) مصدر (الثلاثي المجرد كثيرة)، بعضها على فِعْل بسكون العين، مع تثليث

نَحْو: قتل، وفسق، وشغل، ورَحْمَة، ونِشْدَةٍ، وكُدْرة، ودَعوى،

وضبطه أن تقول عينه إما ساكن أو متحرك، فإن كان ساكناً فإما إن زيد فيه شيء أو لا، فإن لم يزد فالفاء إما مفتوح أو مكسور أو مضموم كقتل وفسق وشغل.

وإن زيد فتلك الزيادة إما تاء التأنيث أو ألف التأنيث أو الألف والنون المشبهتان بهما، وعلى التقادير فالفاء إما مفتوح أو مكسور أو مضموم، فالحاصل من ضرب الثلاثة في الثلاثة تسعة، والأمثلة على الترتيب مذكورة في المتن ثم أردف ذلك بقوله نزوان؛ لأن المصدر المتحرك العين مزيداً في آخره ألف ونون ولم يجئ منه إلا هذا البناء فذكره هنالك للمناسبة مع ليان وهذا إذا كان العين ساكناً.

وإن كان متحركاً فإما إن زيد فيه شيء أو لا، فإن لم يزد فالفاء إما مفتوح أو

على ما ذكره على فعل مثلث الفاء ساكن العين، وأشار إلى هذه الثلاثة بقوله: **(نحو قتل وفسق وشغل)** وفعله مثلث الفاء ساكن العين، وأشار إليها بقوله: **(ورحمة ونشدة)** يقال نشد الضالة نشدة ونشداناً أي طلبها **(وكدرة)** وفعلى كذلك وأشار إليها بقوله: **(ودعوى**

فسموه مصدراً؛ لأن مثل الأفعال صادرة عنه فهو موضع صدور بها، وتسميته بذلك يدل على أنه قبل الفعل وأنه مشتق منه ولو كان مشتقًّا من الفعل يسمى صادراً، ويسمى الفعل مصدراً، ولم يقل أحد هذا، ولما كانت المصادر من جملة الأسماء الأجناس والنكرات الأولى تلاعبت العرب بها كتلاعبها سائر الأجناس كما أن حيواناً وإنساناً ورجلاً وفرساً، وجملاً وطائراً، وأمثالها من النكرات الأولى متباينة ومضطربة غير سالكة في نهج واحد، ولا يقاس عليه وكما نقول فيها موقوف على السماع والنقل كذلك نقول في المصادر؛ لأنها أيضاً مختلفة الصيغ فتفاوته المثل لا يطرد ولا يأخذ على سنن ولا يستقر على طريقة، بل هي في غالب أمرها مسموعة غير معلل بعلة ولا مقيس بقياس. من المنقى.

قوله: **(وضبطه أن نقول إلى آخره)** تلخيص هذا الضبط أن نقول الفعل الثلاثي المجرد يكون مصدره ساكن العين مثل الفاء مجرداً عن زيادة، ومزيد فيه تاء تأنيث أو ألفها أو ألف ونون ويكون متحرك العين بدون زيادة كطلب وخنق بفتح المعجمة وكسر النون وصغر وهدى ومزيداً في ألف ونون كنزوان، من نزا الفحل ينزو، وتاء تأنيث كغلبة وسرقة ومدة هي ألف كذهاب وصراف من صرفت الكلبة بالفتح إذا اشتهت الفحل وسؤال أو هي مع التاء كزهادة ودراية وبغاية أو هما مع ياء ككراهية أو مدة هي واو كدخول وقبول أو هي مع التاء كصهوبة

الفاء، (نحو قَتْل وفِسْق، وشُغْل و) بعضها على فعلة بتاء التأنيث كذلك، نحو: (رَحْمَة ونِشْدَة) من نشدت الضالة (وكُدْرَة) من كدر الماء بالضم، (و) بعضها على فعلى بألف التأنيث كذلك نحو (دَعْوَى، ....

وذكرى، وبشرى، ولَيَّان، وحرمان، وغُفران، ونَزَوان، وطلب، وخَنِق، ....

مكسور أو مضمون، فإن كان مفتوحاً فعينه، إما مفتوح كلب أو مكسور كخنق ولم يجئ مضموم العين منه.

وإن كان مكسوراً فلم يجئ منه إلا مفتوح العين كصغر، وإن كان مضموماً لم يجئ منه إلا مفتوح العين كهدى كراهة لتوالي الكسرتين أو الضمتين أو النقل من إحداهما إلى الأخرى.

وأما إن زيد فيه شيء وهو متحرك العين فالزائد إما تاء التأنيث فقط أو لا، أما على الأول فالفاء إما مفتوح أو مكسور أو مضموم بحسب القسمة لكن لم يجئ منه إلا مفتوح الفاء وعينه، إما مفتوح كقلبه أو مكسور كسرقة ولم يجئ مضموم العين منه.

وأما على الثاني فإما فيه مدة أو ميم زائدة بالاستقراء.

فإن كان فيه مدة فهي إما الألف أو الواو أو الياء فإن كانت الألف فإما معها زيادة أخرى أو لا، فإن لم تكن الفاء إما مفتوح كذهاب أو مكسور كصراف أو مضموم كسؤال وإن كانت معها زيادة أخرى فتلك الزيادة، إما التاء فقط أو التاء والياء فإن كانت التاء

وذكرى وبشرى) وفعلان كذلك وأشار إليها بقوله: **(وليان)** يقال لواء بدينه ليانا أي مطله وأصله لويان قلبت الواو ياء وادغم في الياء **(وحرمان وغفران)** وإنما ذكر نزوان ههنا بقوله: **(ونزوان)** مع أنه في ذكر ما كان العين منه ساكناً؛ لأن المصدر المزيد في آخره ألف ونون مع فتح عينه لم يجئ منه إلا هذا البناء فذكره ههنا لمناسبته مع ليان ثم ذكر ما كان فاؤه مفتوحاً وعينه مفتوح أو مكسور في قوله: **(وطلب وخنق)** وإنما لم يذكر ما كان

من صهب الشَّعر بالضم والكسر وتقدم معناه أو مدة هي ياء كوجيف وهو ضرب من سير الإبل والخيل أو ميم كمدخل ومرجع، أو هي مع التاء كمسعاة ومحمدة فتلك أربعة وثلاثون بناء وقد ذكر سيبويه منها اثنين وثلاثين وهي ما عدا بغاثة وكراهية في التسهيل وغيره أبنية كثيرة أخرى، بل قال الشريف إن ابن القطاع زاد على ما ذكره المصنف إحدى وستين بناء.

وذِكْرَى، وبُشْرَى و) بعضها على فعلان بالألف، والنون كذلك، نحو (لَيَّان) من لوى يَلوي إذا مطل (وحِرْمان وغُفْران، و) بعضها على فعلان بفتح أوله، وثانيه نحو (نَزَوَان) من نزا الفحل ينزو، وذكره هنا مع أنه ليس ساكن العين، لمناسبته لَيّان في زيادة الألف والنون، (و) بعضها على فعل بفتح الفاء، مع فتح العين، أو كسرها، أو بفتح العين مع كسر الفاء أو ضمها (طَلَب، وخَنِق، ....

وصِغَر، وهُدى، وغَلَبَة، وسرقة، وذَهَاب، وصِرَاف، وسؤال، وزَهَادة، ودراية، ودخُول، وقبُول، ووَجِيْف، . . . .

فقط فالفاء إما مفتوح كزهادة أو مكسور كدراية أو مضموم كغاية.

وإن كانت التاء والياء فالفاء مفتوح لا غير ككراهية وآخر ذكرها للقلة هذا إذا كانت المدة الألف. وإن كانت الواو فإما معها زيادة أخرى أو لا، فإن لم تكن فالفاء إما مضموم كدخول أو مفتوح كقبول وآخر مفتوح الفاء لقلته، ولم يجئ مكسور الفاء لثقل الثقل من الكسرة إلى الضمة.

وإن كانت معها زيادة فتلك الزيادة هي التاء، ولم يجئ منه إلا مضموم الفاء كصهوبة، والقياس ذكرها مع دخول لكن آخر لقلته بالنسبة إلى المتقدم.

عينه مضموما لعدم مجيء المصدر عليه، ثم ذكر ما كان فاؤه مكسوراً أو لم يكن عينه إلا مفتوحاً بقوله (**وصغر**) ثم ذكر ما كان فاؤه مضموماً ولم يكن عينه إلا مفتوحاً بقوله: (**وهدى**) ولم يجئ فيما كان فاؤه مكسوراً أو مضموماً أن يكون عينه مكسوراً أو مضموماً؛ لاستكراههم توالي الكسرتين أو الضمتين، أو الخروج من إحداهما إلى الأخرى (**وغلبة وسرقة**) ثم ذكر ما كان على فعال مثلث الفاء بقوله: (**وذهاب وصراف**) من صرفت الكلبة تصرف صرافاً أي اشتهت الفحل (**وسؤال**) ثم ذكر فعالة مثلث الفاء بقوله: (**وزهادة ودراية**) وإنما أخر فعالة إلى آخر الأمثلة، وكذا فعالية وإن كان القياس أن يذكرهما ههنا نحو بغاية لقلته، ثم ذكر ما كان على فعول بفتح الفاء وبضمه ولم يجئ بكسر الفاء؛ لثقل الخروج من الكسرة إلى الضمة بقوله: (**ودخول وقبول**) وإنما آخر مفتوح الفاء عن مضمومها لقلته، قال بعضهم القبول والدخول والوروع ولا رابع لها في المصادر، وقال المبرد: وهي خمسة هذه الثلاثة والطهور والوضوء، ثم ذكر ما كان على فعيل ولم يجئ مما تقتضيه القسمة إلا مفتوح الفاء من غير زيادة شيء آخر عليه بقوله: (**ووجيف**) وهو ضرب من سير الخيل ثم ذكر ما كان على فعولة بضم الفاء ولم يجيء

. . . .

وصِغَر وهُدَىً) لا يغير ما ذكر لتوالي كسرتين أو ضمتين، أو للنقل من إحداهما إلى الأخرى، (و) بعضها على فَعله بفتح الفاء مع فتح العين، أو كسرها نحو (غَلَبَةٍ وسَرِقَةٍ و) بعضها على فعال بتثليث الفاء نحو (ذَهَاب وصِرافٍ) من صرفت الكلبة بالفتح إذا اشتهت الفحل، (وسُؤال، و) بعضها على فعالة كذلك نحو (زَهَادَة ودِرَايَة) وبُغايَة من بغيت الشيء إذا طلبته وستاتي (و) بعضها على فعول بالضم أو الفتح نحو (دُخول وقَبُول و) بعضها على فعيل بالفتح نحو (وَجِيف)، لضرب من سير الإبل والخيل، . . . .

وصُهُوبَة، ومدخل، ومرجع، ومَسْعَاة، ومَحْمِدةٍ، وبُغَاية، وكراهية.
إِلَّا أَن الْـغَـالِـب فِـي........................

جار: وإن كانت المدة الياء فلم يجئ بما تقتضيه القسمة إلا مفتوح الفاء من غير زيادة شيء آخر كوجيف، هذا إذا كان فيه مدة، وأما إن كان فيه ميم زائدة فإما معها زيادة أخرى أو لا، وعلى الثاني فالعين إما مفتوح: كمدخل، أو مكسور كمرجع أو مضموم كمكرم وهو نادر لم يذكره ها هنا، وفي هذا القسم بحث سنشير إليه إن شاء الله تعالى، وعلى الأول فتلك الزيادة هي التاء سواء كان مفتوح العين كمسعاة أو لا كمحمدة.
قوله: (**إلا أن الغالب**) هذا في المعنى مستثنى من قوله كثيرة فكأنه قال المصدر

نقره: فيها فتح الفاء ولا كسره بقوله: (**وصهوبة**) وإنما لم يذكرها مع الدخول وإن كان القياس يقتضي ذلك لقلته بالنسبة إلى ما تقدمه، ثم ذكر ما كان على مفعل بفتح العين أو كسره مع فتح الميم بقوله: (**ومدخل ومرجع**) ولم يذكر ما كان العين منه مضموماً كمكرم لندوره، ثم ذكر ما كان على مفعلة بفتح العين وكسره بقوله: (**ومسعاة ومحمدة**) ثم ذكر فعالة وفعالية بقوله: (**وبغاية وكراهية**) يقال بغى ضالته بغاء وبغاية وكره الشيء كرهاً وكراهة وكراهية ثم لما ذكر أن أبنية مصدر الثلاثي المجرد كثيرة لا ضبط فيها ذكر نوعاً من الضبط بقوله: (**إلا أن الغالب في**) ....

كمال: قوله: (**إلا أن الغالب**) ما قال إنه الغالب جعله ابن مالك وغيره مقيساً وهو مذهب سيبويه والأخفش إلا أنهما قالا إن فعلا مثلاً قياس في المتعدي من فعل وفعل فيما لا يسمع خلافه، فإن سمع خلافه وقف عنده قال سيبويه قالوا ضربها الفحل ضراباً، والقياس ضرب ولا يقولونه كما لا يقولون نكحا وهو القياس. وظاهر قول الفراء: إن القياس جائز وإن سمع غيره، وقيل

لقرة: (و) بعضها على فعولة بالضم، وهو قليل بالنسبة لما مرّ نحو (صُهُوبة) من صَهُب الشعر بالضم، إذا كان فيه حمرة أو شقرة، (و) بعضها على مفعل بفتح أوله مع فتح العين، أو كسرها، أو ضمها، نحو (مَدْخَل ومَرْجِع) ومكرم، لكنه بالضم نادر، فلذا لم يذكره هنا، (و) بعضها على مفعلة بضم أوله مع فتح العين أو كسرها نحو (مَسْعاةٍ ومَحْمِدَة)، ويجوز فتح عينها، لكن للأول أنسب هنا، (و) بعضها على فُعالة بالضم، وفعالية بالفتح، وهما قليلان بالنسبة لِما مرّ نحو (بُغاية) من بَغى الشيء بالفتح، أي طلبه، (وكَرَاهِيَة) من كرهه كراهة وكراهيَة، فجميع الأبنية المشهورة وإنْ تفاوتت أربعة وثلاثون، وكلها سماعية، سوى مدخل، ولا ضبط لها إلّا بحسب الغالب، ففيه نوع ضبط كما قال: (إلّا أنّ الـغـالـب فـي) ....

(فَعَلَ) اللَّازِمِ نَحْو: رَكَعَ على رُكُوع، وَفِي الْمُتَعَدِّي نَحْو: ضَرَبَ على ضَرْبٍ، وَفِي الصَّنَائِعِ ....

جـ من الثلاثي المجرد سماع لا ضبط له إلا أن الغالب إلى آخره فإن ذلك نوع من الضبط.

قال الخليل: الأصل في مصدر الثلاثي فعل؛ لأنه يرجع إليه إذا أريد المرة الواحدة وإن اختلفت أبنيته نحو دخلت دخلة وقمت قومة، ثم فرق بين اللازم والمتعدي فزيدت الواو في اللازم نحو قعود وخروج، وأبقى المتعدي على فعل كقتل وضرب؛ لأن اللازم أقل فجعل له الأثقل وجعلوا الزيادة في المصدر اللازم عوضاً عن المتعدي.

غ **فعل اللازم)** المفتوح العين (**نحو ركع على ركوع وفي المتعدي نحو ضرب على ضرب)** قال الخليل: الأصل في مصدر الثلاثي فعل بفتح الفاء وسكون العين ولذا يرجع إليه المصادر المختلفة في بناء إذا أريد المرة نحو دخلت دخلة وقمت قومه، ثم فَرَّق بين اللازم والمتعدي بأن زيدت الواو في اللازم ولم يعكس؛ لأن اللازم أقل استعمالاً فجعل له البناء الأثقل؛ لأن فعولاً أثقل من فعل بواسطة زيادة الواو والضمة (**و**) الغالب (**في الصنائع** ....

ك لا يقاس فلو ورد فعل منه لا يدري كيف نطق بمصدره لم يجز النطق به على فعل على الثالث ويجوز على الآخرين، والمتبادر من كلام المصنف هو الثالث، ولعله أراد الأول، وجعل الغلبة مجوزة للقياس إذ لم يسمع خلاف الغالب والله تعالى أعلم.

قوله: (**قال الخليل: الأصل في مصدر الثلاثي فعل)** قال أبو سعيد أيضاً: ينبغي أن يكون فعل هو الأصل في مصدر الأفعال الثلاثية كلها؛ لأنها لما أردنا المرة الواحدة من هذه قلنا فعلة نحو جلس جلسة، وقومة قال وفعل هو جمع فعلة نحو تمرة وتمر، فيكون محل الضرب من الضربة كالتمر من التمرة. قوله: (**فزيدت الواو في اللازم كقعود وخروج وابقوا المتعدي على فعل)** قد ينخرم هذا كما هو قضية الغلبة قالوا جحدته جحوداً ووردت الماء وروداً قال سيبويه: شبهوا ما يتعدى بما لا يتعدى؛ لأن بناء الفعل واحد، وجاء فعل أيضاً في اللازم قالوا نمك السنام نمكاً طال، وهدأ الليل هدأ، وربما اجتمع فعل وفعول للازم قالوا: سكت سكوتاً وسكتاً، وصمت صموتاً وصمتاً.

ق مصدر (فَعَل اللازم) بفتح العين (نحو رَكَع) أنه يجيء (على ركوع، وفي) مصدر فعل (المتعدي نحو ضَرَب) أنه يجيء (على ضَرْب)، والأصل في مصدر الثلاثي فَعْل لرجوعه إليه إذا أريد المرة، نحو دخلت دَخْلة، وقمتُ قَوْمَة، وفرق بين المتعدي واللازم بزيادة الواو فيه، لأنه أقل، فأُعطي الأثقل، وجعلت الزيادة في مصدره عوضاً من التعدي، (وفي) مصدره من أفعال (الصنائع، ....

وَنَحْوِهَا نَحْو: كَتَبَ على كِتَابَة، وَفِي الِاضْطِرَاب نَحْو: خَفَقَ على خَفَقَانٍ، وَفِي الْأَصْوَات نَحْو: صَرَخَ على صُرَاخ.

جا: قوله: (**ونحوها**) أراد بنحو الصنائع ما ليس منها لكن يشابهها كعبَّر الرؤيا عبارة أو يضادها كبطل بطالة حملاً للنقيض على النقيض، كما قالوا الحيوان والموتان، ثم أشار إلى أن ما في مدلوله حركة واضطراب حركوا عين مصدره ولذا لم يعل نحو جولان.

قوله: (**وفي الأصوات**) أي غلب فعال في الأصوات، قالوا: صرخ صراخاً، ونبح نباحاً، وقد جاء في مصدر بكى المد إذ لا يخلوا البكاء في الغالب من الصراخ

نقره: **ونحوها**) أي نحو الصنائع مما يشابهها أو يضادها (**نحو كتب على كتابة**) وعبر الرؤيا عبارة وبطل بطالة بكسر الفاء وقد جاء الفتح نحو الولاية والدلالة (**و**) الغالب (**في الاضطراب نحو خفق على خفقان**) بفتح العين للتنبيه بتوالي الحركات في اللفظ على الحركة والاضطراب في المعنى، ولذا صحت الواو والياء في هذا البناء وإن وجدت علة قلبهما ألفاً (**و**) الغالب (**في الأصوات نحو صرخ على صراخ**) بضم الفاء، وقد جاء في مصدر بكى البكاء بالمد نظراً إلى أنه لا يخلو من الصوت والبكى بالقصر نظراً إلى أنه قد يخلو عن الصوت كالحزن، وقد استعمل الشاعر كليهما في قوله[1]: [الوافر]

بَكَتْ عَيْنِي وَحُقَّ لَهَا بُكَاهَا ... وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلا الْعَوِيلُ

كـ: قوله: (**كعبر الرؤيا**) يقال عبر الرؤيا عبر أو عبارة وعبرها فسرها، وأخبر بآخر ما يؤول إليه أمرها.

فـ: ونحوها، نحو كَتَبَ)، أنه يجيء (على كِتابَة)، ونحو الصنائع ما يشبهها كعَبَر الرؤيا عِبارة، أو يضادها كبطل بِطالة حملا للشيء على نقيضه، (وفي) مصدره من أفعال (الاضطراب نحو خَفَق) أنه يجيء (على خَفَقان)، تنبيهاً بالحركة فيه على الحركة في مدلوله، ولهذا لم يُعَلَّ نحو جَوَلان ومَوَتان، (وفي) مصدره من أفعال (الأصوات نحو صَرَخَ) أنه يجيء (على صُرَاخ)، وجاء في مصدر بكى المد، لأنه لا يخلو من الصّراخ غالباً، والقصر لكونه كالحزن، لأنه قد يخلو عن الصراخ، وقد انشد ابن الأنباري لحسان بن ثابت شاهدا لذلك وهو: [الوافر]

بَكَت عَينِي وَحَقَّ لَها بُكاها ... وَما يُغني البُكاءُ وَلا العَويلُ

---

(١) انظر: بلاغات النساء ١/ ٩١، وأدب الكاتب ١/ ٢٣٦، والمخصص ٥/ ١٦.

وَقَالَ الْفراء: إذا جَاءَك فَعَلَ مِمَّا لم يُسمع مصدره فاجعله فَعْلاً للحجاز، وفُعُولاً لنَجْدٍ، وَنَحْو: هُدىً وقِرىً مُخْتَصّ بالمنقوص،

فأجروه مجراه، والقصر لجعلهم له كالحزن؛ لأنه قد يخلو عن الصراخ، أنشد ابن الأنباري لحسان بن ثابت شاهداً لهذا[1]: [الوافر]

بَكَتْ عَيْنِي وَحُقَّ لَهَا بُكَاهَا وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلا الْعَوِيلُ

وإنما قال الفراء ما قال نظراً إلى الغالب.

قوله: **(ونحو هدى وقرى مختص بالمنقوص)** لا ينتقض بنحو الصفر؛ لأن الكلام فيما ماضيه على فعل بالفتح.

(وقال الفراء: إذا جاءك فعل) بفتح العين **(مما لم يسمع مصدره فاجعله)** أي مصدره **(فعلاً)** بفتح الفاء وسكون العين **(للمجاز وفعولاً لنجد)** أي لأهل نجد **(ونحو هدى وقرى)** مما كان بضم الفاء أو بكسره وفتح العين وكان ماضيه بفتح العين احترازاً عن الصغر؛ لأن ماضيه صغر **(مختص بالمنقوص)** نحو هداه هدى وقراه الطعام قرى

قوله: **(وإنما قال الفراء ما قال نظراً للغالب)** وهو فعل في المتعدي وفعول في اللازم أي أن أهل الحجاز يجرونه مجرى مصدر المتعدي، وأهل نجد يجرونه مجرى مصدر اللازم هكذا قرر الشيخ نظام الدين.

قوله: **(وإنما قال الفراء ما قال)** من أنه إذا وجدت فعلاً ولم يسمع مصدره فاجعل مصدره على وزن فعلاً للحجاز على فعولاً لنجد.

(وقال الفراء) رحمه الله: (إذا جاءك فَعَلَ)، بفتح العين (مما لم يُسمع مصدره فاجعله فَعْلاً) بفتح الفاء (للحجاز)، أي لأهله؛ إجراءً له مجرى مصدر المتعدي من ذلك، (وفُعُولاً) بضمها (لنجد)، أي لأهلها؛ إجراء له مجرى مصدر اللازم منه، (ونحو هُدَى وقِرَىً) بكسر القاف من قريتُ الضيف أقريه قِرى، أي ضيّفته (مختص) من باب فَعل بفتح العين، وفي نسخة مخصوص (بالمنقوص)، ولا ينتقض بنحو الصِّغر؛ لأنّ

---

(١) البيت من أبيات في رثاء حمزة، وتنسب إلى حسان، وإلى عبد اللّاه بن رواحة، وإلى كعب بن مالك، كما جاء في السير، وانظر اللسان (بكا). وبلاغات النساء ١/ ٩١، وأدب الكاتب ١/ ٢٣٦، والمخصص ٥/ ١٦.

وَنَحْو: طَلَبٍ مُخْتَصّ بيَفْعُلُ إِلَّا جلب الْجُرْح والغَلَبَ.

قوله: (ونحو طلب) أي لا يجيء مصدر على فعل بفتحتين مما مضارعه مكسور العين أو مفتوحه إلا لفظان: الأول الجلب من جلب الجرح أي علاه الجُلْبة، وهي جُليدة تعلو الجرح عند البرء، وجلب في قوله جلب الجرح مصدر مضاف إلى الفاعل والثاني الغلب.

(ونحو طلب) مما كان بفتح الفاء والعين (مختص بيفعل) بضم العين في مضارع فعل بفتح العين (إلا جلب الجرح) وهو مصدر جلب الجرح إذا علاه جلبة وهي جليدة تعلو الجرح عند البرء فإن مضارعه يجيء على يفعل بالكسر أيضاً.

وفي الصحاح تقول منه جلب الجرح يجلب ويجلب (والغلب) قال الله تعالى: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ﴾ [الروم: ٣] وقال الفراء: إنه في الأصل غلبتهم

قوله: (إلا لفظان) من مكسور العين ض.

قوله: (الأول الجلب) ثم قوله، والثاني القلب كلاهما مما مضارعه مكسور العين، فقوله أو مفتوحه مستدرك موهم، ولو قال لم يجئ مما ليس مضارعه مضموم العين إلا لفظان لكان أولى.

قوله: (من جلب الجرح) في القاموس: جلب الجرح برأ يجلب، ويجلب كسمع اجتمع، والجلبة بالضم القشرة تعلو الجرح عند البرء، وفي إضافة الجلب إلى الجرح إخراج لمصدر جلب الشيء فإنه مما مضارعه مضموم العين، وفي شرح الشيخ نظام الدين عن الجوهري جلب الشيء يجلبه ويجلبه جلباً وجلباً قال فعلى هذا لا يحتاج إلى إضافة الجلب إلى الجرح؛ لأن الجلب بالمعنى الثاني أيضاً جاء على يفعل بكسر العين انتهى. ولم أر ما نقله في النسخة التي أراجعها من الصحاح، ولا في القاموس، وعلى الاحتراز شرح الشريف وغيره.

الكلام فيما ماضيه على فعل بالفتح، (ونحو طَلَب) بفتح الفاء والعين (مختص) من باب فعل أيضاً (بيَفْعُلُ) بضم العين. (إلّا جَلَبَ الجُرْح) بالإضافة إلى الفاعل، من جَلَبَ الجرح أي علاه الجلبة (و) إلّا (الغَلَب)، فإنّ مضارعهما مكسور العين، قال الجوهري: جَلَبَ الجرح يجلُب ويجلِب، والجُلبة جُليدة تعلو الجرح عند البَرْء، وجلب الشيء يجلُبه ويجلِبه جلْباً وجلَباً انتهى.

فعليه لا يحتاج إلى إضافة الجلب إلى الجرح، بل هي مضرة لإخراجها الجلَب بالمعنى الثاني، مع أنه أيضاً جاء يفعِل بالكسر، كما رأيت، ولا ينتقض ذلك بنحو فرح وكرم لِما مرّ، نعم ينتقض بالظّعن بفتح العين، فإنّ مضارعه مفتوحها كالماضي، فينبغي استثناؤه أيضاً، والباء في كلامه داخلة على المقصور عليه، وتقدم نظيره بزيادة. . . .

وَ(فَعِلَ) اللَّازِم نَحْو: فَرِحَ على فَرَحٍ، والمتعدي نَحْو: جَهِلَ على جَهْلٍ، وَفِي الألوان والعيوب نَحْو: سَمِرَ وأَدِمَ على سُمُرَةٍ وأُدْمَةٍ.

ني قوله: **(وفعل)** عطف على قوله فعل أي الغالب في فعل بالفتح على كذا، وفي فعل بالكسر على كذا، وكما فرقوا في فعل بالفتح بين اللازم والمتعدي بزيادة الواو فرقوا ها هنا بحركة العين، وكذا قوله وفعل نحو كرم عطف عليه ثم أشار إلى أن أكثر مصادر فعل

فحذفت التاء عند الإضافة (و) الغالب **(في فعل)** بكسر العين **(اللازم نحو فرح على فرح)** بفتح الفاء والعين (و) في فعل **(المتعدي نحو جهل على جهل)** بفتح الفاء وسكون العين فرقاً بين اللازم والمتعدي (و) الغالب **(في الألوان والعيوب)** من فعل بكسر العين **(نحو سمر وأدم على سمرة وأدمة)** بضم الفاء وسكون العين......................

قوله: **(وكما فرقوا في فعل بالفتح إلى آخره)** أي كما فرقوا في فعل بالفتح بين اللازم والمتعدي فزيدت الواو في اللازم كقعود وأبقى المتعدي على فعل كقتل فرقوا هنا بحركة العين فحركت في اللازم دون المتعدي لكن تخصيص اللازم هناك بالزيادة؛ لأنه أقل فجعله له الأثقل ولا يتأتى مثله هنا؛ لأن اللازم في فعل بالكسر أكثر استعمالاً من المتعدي فيه كما في التسهيل وغيره.

قوله: **(عطف عليه)** أي على فعل بالفتح.

قوله: **(يكون على فعالة)** أي بفتح الفاء ومثلها على ما قال ابن مالك وغيره فعولة كالسهولة والصعوبة والعذوبة والملوحة.

قوله: **(وغيرها نادر)** ذكر الموصلي وغيره من غير المذكورات فعالاً بفتح الفاء كجمل جمالاً، وكمل كمالاً، وفعلاً بضم الفاء وسكون العين كحسن، وفعلة بفتح الفاء مع سكون العين ككثرة، وفعلة بضم الفاء معه ككدرة.

قوله: **(وبيانه أن الأشياء)** أي بيان ما ذكرنا من الغالب والنادر أو بيان الفرق بين الثلاثة.

(و) عطف على فعل اللازم.

قوله: (في فعل)، أي وألا أنّ الغالب في مصدر فَعِل (اللازم) بكسر العين (نحو فَرِح) أنه يجيء (على فَرَح) بفتح العين، (و) في مصدر (المتعدي نحو جَهِل) أنه يجيء (على جَهْل) بالإسكان، وكما فرقوا فيما مرّ بين اللازم والمتعدي بزيادة الواو، فرقوا هنا بينهما بحركة العين (و) في مصدر فعل أيضاً (في الألوان والعيوب) والحلي (نحو سَمِر وأَدِم) وكَدِر وبَلِج أنه يجيء (على سُمْرَة وأُدْمَةٍ) وكُدْرَة وبُلْجَة، نقاء بين الحاجبين،

وَ(فَعُلَ) نَحْو: كَرُمَ على كَرَامَة غَالِباً، وَعِظَمٍ كثيراً، وكَرَمٍ نَحوه.

والمزيد فِيهِ والرباعي قِيَاسٌ، فنحو: أَكْرَمَ على إِكْرَامٍ، وَنَحْو:

جار بالضم يكون على فعالة ويجيء على فعل وفعل كثيراً وغيرها نادر وبيانه أن الأشياء الواقعة على ثلاثة مراتب: غالب، وكثير، ونادر. والكثير مرتبة متوسطة بين الغالب والنادر، ومثلوا ذلك بالصحة والمرض والجذام، فإن الصحة غالبة والمرض المطلق كثير لكن ليس بغالب والجذام نادر.

قوله: (**والمزيد فيه**) عطف على قوله الثلاثي المجرد، أي المصدر الثلاثي المجرد سماعي لا ضبط له، والثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياس. ثم اعلم أن

نقره (و) الغالب في (**فعل**) بضم العين (**نحو كرم على كرامة**) بفتح الفاء (**غالباً و**) على (**عظم**) بكسر الفاء وفتح العين (**وكرم**) بفتح الفاء والعين (**كثيراً**) فمصدر فعل بضم العين ثلاثة أنواع أكثر وهو فعالة وكثير وهو فعل وفعل ونادر وهو غير هذه الثلاثة (**و**) مصدر الثلاثي (**المزيد فيه والرباعي**) المجرد والمزيد فيه (**قياس**) مطرد (**فنحو أكرم على إكرام**) بهمزة مكسورة في أوله وزيادة ألف بعد العين (**ونحو**........................

كما قوله: (**والثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد، والمزيد فيه قياس**) إنما لزم ما زاد على الثلاثي المجرد طريقة واحدة لقلته فبنوا فيه على الأصل وجعلوا لكل مثال بناء يختص به ونظيره جمع التكسير فإن ما زاد على الثلاثة فيه يجري على سنن واحد.

قد (وفَعُل) بالضم نحو (كَرُم) يجيء (مصدره على كَرامة غالباً، و) على (عِظَم وكَرَم) بفتح العين مع كسر الفاء أو فتحها (كثيراً)، وعلى غير ذلك نادراً على نسق وقوع الأشياء، فإنه على هذه المراتب، والكثير متوسط بين الآخرين، ومثلوا ذلك بالصحة والمرض والجذام، فإنّ الصحة غالبة، والمرض المطلق كثير، وليس بغالب، والجذام نادر.

ولمَّا فرغ من مصادر الثلاثي المجرد شرع في مصادر غيره.

فقال: (و) مصدر الثلاثي (المزيد فيه، والرباعي) المجرد والمزيد فيه (قياس، فنحو أَكْرَم على إِكْرَام)، وقول الميداني يقال أكرمته كرامة بحذف الهمزة، وإبدال الهاء منها، كما في أقمته إقامة خُطِّئ فيه؛ لأنّ الحذف والتعويض في إقامة لمقتضى الإعلال،

كَـرَّمَ عـلـى تَـكْـرِيـمٍ وتَـكْـرِمَـةٍ، وَجَـاء: كِـذَّاب وَكِـذَاب، ....

أكثر ما يجيء المصدر من فعل على تفعلة في الناقص نحو وصيته توصية ولا يحذف منه الهاء إلا لضرورة الشعر، وإذا حذفت الهاء منها رجع إلى تفعيل كقوله[1]: [الرجز]

وَهِـيَ تُـنَـزِّي دَلْـوَهَـا تَـنْـزِيًّـا كَـمَـا تُـنَـزِّي شَـهْـلَـةٌ صَـبِـيًّـا

يريد تنزيه يصف ناقة بأنها تحرك دولها وامرأة شهلة إذا كانت نصفا عاقلة وهو اسم لها خاصة لا يوصف بها الرجال.

كرم على تكريم) بزيادة تاء مفتوحة في أوله وياء ساكنة بعد العين (**و**) على (**تكرمة**) بحذف الياء وتعويض التاء (**و**) قد (**جاء كذاب**) بكسر الفاء وتشديد العين وزيادة ألف بعدها (**وكذاب**) بتخفيف العين..........................

قوله: (**في الناقص**) هو خبر أن والضمير في منه عائد لتفعلة؛ لأنها مصدر وفي مثالها أيضاً؛ لأنها كلمة مؤنثة. قوله: (**إذا كانت نصفاً**) قال الجوهري: النصف بالتحريك المرأة بين الحدثة والمسنة وتصغيرها نصيف بلا هاء؛ لأنها صفة ونساء أنصاف ورجل نصف.

قوله: (**إذا كانت نصفاً**) النصف بالتحريك المرأة بين الحدثة والمسنة وتصغيرها نصيف بلا هاء صحاح. قوله: (**وهو اسم لها**) ذكر بتأويل هذا اللفظ أو هذا الوصف ض.

قوله: (**وهو اسم لها خاصة**) أي لا يقال رجل سهل إذا كان نصفاً.

وهو مفقود في كرامة، (ونحو كَرَّم) بالتشديد يجيء مصدره (على تَكْرِيم و) على (تَكْرِمة، وجاء) في مصدره أيضاً (كِذَاب وكِذَّاب) بكسر الفاء، وتشديد العين، أو تخفيفها، وأكثر ما يجيء المصدر على تفعِلة كتكرمة من الناقص نحو وصّيت توصية، بل ذهب غير المصنف إلى أنه لا يجيء عليها قياساً إلّا منه، ولا تحذف منه الهاء إلّا لضرورة، كما يعلم مما يأتي، وإذا حذفت منه عاد إلى تفعيل، لأنه الأصل، كقوله: [الرجز]

وَهِـيَ تُـنَـزِّي دَلْـوَهـا تَـنْـزِيًّـا كَـمـا تُـنَـزّي شَـهْـلَـةٌ صَـبِـيّـا

يريد تنزية، يصف ناقة بأنها تحرك، أي ترفع دلوها إلى فوق البئر، كما ترفع المرأة صبيها للترقيص، وامرأة شهلة إذا كانت نصفا عاقلة، وهو لها خاصة، لا يوصف

---

(١) قائله: لم أقف على اسم راجزه. المعنى: يصف امرأة بالضعف، ويقول: إن هذه المرأة باتت تحرك دلوها بيدها حتى تخرجه من البئر برفق ولين، كما تحرك العجوز الصبي حين ترقصه برفق ولين. وخص الشهلة؛ لأنها أضعف من الشابة.

الشاهد فيه: "تنزيا" - التفعيل - حيث جاء مصدراً للفعل "تنزي" المعتل اللام، والقياس "تنزية" بالياء المخففة قبل تاء التأنيث كما تقول: سمى تسمية وزكى تزكية، على وزن تفعلة.

انظر: أوضح المسالك ٣/ ٢٤٠، والخصائص ٢/ ٣٠٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٦٨.

والتزموا الْحَذف والتعويض فِي نَحْو: تَعْزِيَة وإجازة، واستجازة،

قوله: **(والتزموا)** أي التزموا حذف حرف العلة وتعويض التاء عنها في نحو تعزية، والمراد بها مصدر فعل إذا كان ناقصاً وأصلها تعزى حذفوا إحدى الياءين تخفيفاً وعوضوا التاء في نحو إجارة، واستجارة، والمراد به مصدر أفعل واستفعل من الأجوف، وأصلهما أجوار واستجوار. . . . .

(والتزموا الحذف) أي حذف ياء تفعيل وحذف ألف أفعال وألف استفعال **(والتعويض)** أي تعويض تاء التأنيث عنهما **(في نحو تعزية)** أي في مصدر الناقص من باب فعل وأصله تعزيي على وزن تفعيل فحذف ياء التفعيل عوض عنها التاء، وإنما لا يجوز أن يكون المحذوف هو الياء الثانية التي هي لام الفعل؛ لأنه لا يحذف لام التفعيل في الصحيح وإنما يحذف ياؤه نحو تكرمة ولأن الياء الباقية متحركة وياء التفعيل ساكن والساكن لضعفه بالحذف أَوْلَى **(و)** في نحو **(اجازة)** أي في مصدر الأجوف من باب أفعل وأصله أجواز قلبت الواو ألفاً قياساً على أجاز، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وعوضت التاء منها **(و)** في نحو **(استجازة)** أي في مصدر الأجوف من باب استفعل وأصله

قوله: **(التزموا حذف حرف العلة)** فإن قلت: قد تحقق أن الفعل مشتق من المصدر، وهذا يدل على أن المصدر مشتق من الفعل إذ في الإعلال محمول عليه، قلت لا يلزم من حمله عليه في الاعتلال اشتقاق المصدر منه؛ لأنهم قد أعلوا يقوم لاعتلال قام وليس أحد يقول أن يقوم مشتق من قام، ولكن لما كانت هذه الأمثلة كالشيء الواحد وجب في بعضها اعتلال أجروه على الجميع لئلا يختلف الباب.

قوله: **(وأصله تعزى حذفوا إحدى الياءين)** قال الشيخ نظام الدين: الأصوب أن يقال إن تعزية على وزن تفعلة مثل تكرمة من غير حذف وتعويض، وما قاله مذهب ظاهر كلام الموصلي ترجيحه قال: أما فعل ذو التضعيف فله أربعة مصادر:

الأول: التفعيل وهو أكثرها، وفي التنزيل: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤].

الثاني: التفعلة نحو كرم تكرمة، وبصر تبصرة.

الثالث: فعال بتشديد العين، كقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابٗا﴾ [النبأ: ٢٨].

الرابع: مفعل نحو مزق ممزقاً وتكثر التفعلة في معتل اللام نحو عزى تعزية، وسمى تسمية وقيل أصلها التفعيل فحذف إحدى الحرفين تخفيفاً وعوض عنه التاء تعويضاً لازماً لئلا

به الرجل، (والتزموا الحذف) لحرف العلة (والتعويض) عنه (في نحو تعْزِيَة) مصدر فعّل من الناقص، وأصله تعزيئ بوزن تفعيل، فحذفوا ياء التفعيل تخفيفاً، وعوّضوا عنها التاء، وزعم النظّام أنّ الأصوب أنْ يُقال أنه على وزن تفعِلة كتكرمة من غير حذف وتعويض، (و) في نحو (إجَازَة واسْتِجازَة) بالزاي والراء، فهما مصدري أفعل واستفعل

. . . .

انقلبت الواو ألفاً وحذفت لالتقاء الساكنين فعوضوا التاء ويجوز ترك التعويض في أفعل عند الإضافة، قال الله تعالى: ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ١٧٧] كأنهم جعلوا المضاف

استجواز قلبت الواو ألفاً وحذفت الألف وعوضت التاء عنها . . . .

يؤدي إلى صيرورة ياء التفعيل حرف الإعراب انتهى.

وقال ابن مالك: ويصاغ المصدر من فعل على تفعيل وقد يشركه تفعلة ويغني عنه غالباً فيما لامه همزة ويغلب في المهموز تفعلة تفعيلاً نحو جزأ تجزئة ووجوباً في المعتل نحو زكى تزكية وحي تحية، والظاهر أن ما قاله الشيخ نظام الدين: أخذه من شرح المفصل ففيه على وجه النظر الوجه أن يقال: إن تعزية تفعلة؛ لأن فعل قياسه إما تفعيل وأما تفعلة، وإذا استثقل تفعيل فالوجه أن يحمل تعزية على أنه تفعلة، ولا حاجة إلى أن يحمل على التفعيل ثم حذف اللام، ثم عوض عنه فإنه تعسف من غير حاجة وتابع هنا الزمخشري ولم يعول على ما اقتضاه نظره على أن جعله مصدراً لتفعلة مقيساً ظاهر، قول ابن مالك وقد يشركه تفعلة على خلافه وقال الأندلسي مصدر فعل المقيس المطرد هو التفعيل نحو كلمته تكليماً.

قال أبو سعيد: جعلوا التاء التي في أوله بدلاً من العين الزائدة في فعلت وجعلوا الياء بمنزلة الألف التي في الأفعال فغيروا أوله كما غيروا آخره، قال أي الأندلسي ثم يأتي له بناآن آخران تفعلة وفعال إلى آخر كلامه.

قوله: **(انقلبت الواو ألفاً)** أي لأن الفاء في حكم المتحرك نظراً إلى الأصل فحملاً على أجار واستجار المحمولين على جاز وسيتضح في الإعلال.

قوله: **(وحذفت)** ظاهره أن المحذوف العين وصرح به المصنف في شرح المفصل تبعاً للزمخشري وهو مذهب الأخفش والذي ذهب إليه الخليل وسيبويه أن المحذوف هو الألف الثانية الزائدة وستأتي أيضاً. قوله: **(ويجوز ترك التعويض في أفعل)** يريد في مصدره كما لا يخفى.

قوله: **(عند الإضافة)** تابع في ذلك المصنف في شرح المفصل وهو رأي الفراء وظاهر كلام سيبويه أنه يجوز ترك التعويض مطلقاً قال الموصلي بعد أن ذكر مذهب سيبويه ثم رأي الفراء، وأما رأيته إراءة فلا يلزم فيه التعويض مطلقاً؛ لأن عين الكلمة وهي الهمزة نقلت حركتها إلى الفاء وحذفت انتهى فليتأمل.

من الأجوف، وأصلهما اجْوَاز واسْتِجْواز، قلبوا الواو ألفاً، كما في جاز، وحذفت الألف الثانية لالتقاء الساكنين، وعوض عنها التاء، ويجوز ترك التعويض في مصدر أفعل عند الإضافة، كقوله تعالى: ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ١٧٧] بجعل المضاف إليه عوضاً عن التاء، ولم يجوزوا ذلك في الاستفعال لطول الكلام حينئذ، وقد يترك الحذف كما في أروحَ اللحم إرواحاً، أي تغيّر ريحه، واستحوذ استحواذاً، أي غلب، وذكره

وَنَحْو: ضَارب على مُضَارَبَة وضِرَاب، ومِرَّاءٌ شَاذ، . . . .

إليه عوضاً عنه، ولم يجز ذلك في فعل لما يلزم من جعل الياء عرضة للتحريك وللحذف في الرفع والجر مع ما فيه من الإجحاف بالكلمة الجمع بين الحذفين بخلاف أقام.

قوله: **(ونحو ضارب)** أي جاء فاعل على مفاعلة وفعال وجاء على فيعال . . .

(ونحو ضارب على مضاربة وضراب) بكسر الفاء **(ومراء)** بكسر الفاء وتشديد العين في مصدر مارأ **(شاذ** . . . .

قوله: **(ولم يجز ذلك في فعل لما يلزم من جعل الياء عرضة للتحريك إلى آخره)** هكذا وجه الخوارزمي في شرح المفصل، وقال المصنف وغيره سببه أنه أي تفعلة أحد بناء مصدريه القياسي والتزم دون أخيه استثقالاً لأخيه فلا وجه لحذف تائه بخلاف قولك إقامة فإن القياس حذف تائه وكان حذفها ردًّا له إلى أصله بخلاف تفعلة ثم لو سلم أنها للتعويض في التعزية فالفرق بينها وبين إقامة أن الحذف في إقامة لازم إعلالاً كلزوم الحذف في عصا الحذف في تعزية ليس على طريق إعلال إذ اجتماع الياءين لا يوجب حذفاً وسكت الشارح عن حكم ترك التعويض في الاستفعال وهو كالذي نفاه ذكره الشيخ نظام الدين وعلل بطول الكلام لو جعل المضاف إليه نائباً عن التاء، ثم قال وربما يجبان أي الأفعال والاستفعال من غير تعويض ولا إضافة مثل أروح اللحم أرواحاً، وقال تعالى: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [المجادلة: ١٩] أي غلب ومصدره استحواذ انتهى. وليس هذا مما الكلام فيه؛ لأن المصدرين لا محذوف فيهما ليؤتى بالتاء عوضاً عنه أو الإضافة بدلاً عنها، وإنما جاآ مصححين من غير إعمال وسيأتي ذلك في موضعه.

قوله: **(بالجمع بين الحرفين)** هما حذف الياء الأولى وحذف الياء الثانية أي إذا لم يكن ذلك المصدر مضافاً أو كان مضافاً لما فيه الألف واللام. قوله: **(جاء فاعل على مفاعل وفعال)** المقيس منهما كما صرح به الأندلسي ونص عليه سيبويه هو مفاعلة وفعال مسموع كثير فيما ليس فاؤه ياء ونادر فيما فاؤه الياء لاستثقال الكثرة عليها فتقول ياسر مياسرة وياوم مياومة، وحكى ابن سيده يواما وهو نادر. قوله: **(وجاء على فيعال)** قال المصنف وغيره وهو قياس من قال فعال بالتشديد من فعل؛ لأنه إذا كسر الأول وأتى بحروف الفعل انقلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها فبقي فيعال ولما كان ذلك هو قياس هذا الباب جعل سيبويه قول من قال فعال أي بالتخفيف في مصدر فاعل مبنيًّا على حذف الياء؛ لأنه قال كأنهم حذفوا الياء التي جاؤها أولئك في فيعال ونحوها انتهى.

استجازة هنا استطراد، لأنه لم يتقدم له ذكر استفعل (و) فاعل (نحو ضَارَبَ) يجيء مصدره (على مُضارَبَة و) على (ضِرَاب، و) أمَّا (مِرَّاء) بالتشديد من ماريته، فهو (شاذ)،

وَجَاء قِيْتَالٌ، وَنَحْو: تَكَرَّمَ على تَكَرُّم، وَجَاء تملاق، ....

قالوا قاتلته قيتالاً، ومن ثَمَّ قيل أن قتالاً فرع قيتال من حيث كان جارياً على الفعل قلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها.

قوله: (**ونحو تكرم**) يريد أن ما في أوله التاء يجيء مصدره على طريقة الماضي إلا أنك تضم ما قبل آخره نحو تكرم تكرماً، وتدحرج تدحرجاً وتقاتل تقاتلاً إلا أنك إذا بنيت التفعل والتفاعل من الناقص كسرت العين فيهما نحو تمنى تمنياً وتخافى تخافياً؛ لأن الناقص إن كان يائيًّا فلمجانسة الكسرة وإن كان واويًّا؛ فلأنه إذا كان في آخر الاسم المتمكن واو وقبلها ضمة ....

وجاء قيتال) بزيادة الياء بعد الفاء وكأنهم أرادوا أن يزيدوا في المصدر ما زادوا في الماضي وهو الألف لكونه جارياً على الفعل إلا أن الألف قلبت ياء لانكسار ما قبلها (**ونحو تَكَرَّمَ على تَكَرُّم**) بضم العين في غير الناقص، وكذا حكم مصدر تكارم، وأما في الناقص منهما فبكسر العين نحو تمنى تمنياً وتصابي تصابياً (**وجاء**) في مصدره (**تملاق**) بزيادة تاء مكسورة في أوله وألف بعد العين مع تشديد العين قال

قوله: (**ومن ثَمَّ قيل إن قتالاً**) أي بتخفيف التاء.

قوله: (**إلا أنك تضم ما قبل آخره**) قال سيبويه وضموا العين؛ لأنه ليس في الكلام اسم على تفعل ولم يزيدوا ياء ولا ألفاً قبل آخره؛ لأنهم جعلوا زيادة التاء من أوله وتشديد العين عوضاً مما يزاد، قال وأما الذي قالوا كذاباً فإنهم قالوا تحملت تحمالاً أرادوا أن يدخلوا الألف كما أدخلوها في أفعلت وأرادوا الكسر كما كسروا في أفعال يعني أنهم أتوا بحروف الفعل بأسرها زادوا قبل آخرها الف وكسروا أولها كما فعلوا في مصدر أفعلت وإنما زادوا في المصدر ما لم يكن في الفعل؛ لأن الاسم أخف فكان أحمل للزيادة، وتملاق بكسر التاء والميم وتشديد اللام. قال الجوهري: يقال تملقه وتملق له تملقاً وتملاقاً إذا تودد إليه وتلطف له قال:

ثلاثةُ أحبابٍ فحُبُّ علاقةٍ وحبّ تملاق، وحب هو القتل

انتهى. والرواية حب بالتنوين في المواضع الثلاثة ويروى فحب بالإضافة في كلا الموضعين قاله الخوارزمي في شرح المفصل.

قوله: (**فلأنه إذا كان في آخر الاسم المتمكن واو**) خرج بالاسم المتمكن الفعل كيغزو والاسم غير المتمكن نحو هو وسيأتي ذلك مبسوطاً في الإعلال.

وهذا ساقط من بعض النسخ، (وجاء) أيضاً (قِيتَال)، وأمّا قِتَّال بالتشديد، فقيل إنه فرع قيتال، لأنّ قيتالاً جارٍ على الفعل قُلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها، (ونحو تَكَرَّم) يجيء مصدره (على تَكَرُّمٍ) بضم الراء، (وجاء) أيضاً في مصدره (تِمِلّاَق) بالتشديد، أي

وَالْبَاقِي وَاضِح ....

وجب قلب الواو ياء والضمة كسرة.

قوله: **(والباقي واضح)** وهو أن يؤتى بالمصدر على حروف الماضي ويكسر ما بعد الساكن الأول ويزاد قبل الآخر ألف نحو: استخرج استخراجاً، وانطلق انطلاقاً، واحرنجم احرنجاماً، واقشعر اقشعرار.

الشاعر[1]: [الطويل]

ثَلاثَةُ أحبابٍ فَحُبُّ عَلاقَةٌ وَحُبٌّ تِمِلاقٌ وَحُبٌّ هُو القَتْلُ

(والباقي) من الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه **(واضح)** لأنك تأتي في المصدر بحروف الماضي وتكسر ما بعد الساكن الأول وتزيد قبل الآخر ألفاً في غير الرباعي المجرد وفي غير تفاعل فتقول: انطلق انطلاقاً، واقتدر اقتداراً واستخرج استخراجاً، واشهاب اشهيباباً، وأشهب اشهباباً، واغدودن اغديدانا، واعلوط اعلواطاً، واحرنجم أحرنجاماً، واقشعر اقشعراراً.

قوله: **(وجب قلب الواو ياء)** لأنه لم يوجد في الاسم واو في الآخر قبلها ضمة بخلاف غير المتمكن كهو ض.

تودّد وتلطف، قال الشاعر: [الطويل]

ثلاثةُ.أحبابٍ: فحِبٌّ عِلاقةٌ وحِبٌّ تِمِلّاَقٌ، وحِبٌّ هو القتلُ!

ونحو تضاربَ على تضارُب بضم الراء، لكن الناقص منه، ومن تفعّل السابق تكسر عينيه، نحو تجافَى تجافياً، وتمنى تمنِّياً، لأنه إنْ كان يائياً فلمجانسة الكسرة الياء، أو واوياً، فلأنه إذا كان في آخر الاسم المتمكن واو قبلها ضمة، وجب قلب الواو ياء، والضمة كسرة.

(والباقي) من الأبنية المزيد فيها مجيء مصادره (واضح) كأن يؤتي بالمصدر بضم ما قبل آخر ماضيه في نحو تفعلل، وبكسر ما بعد الساكن الأول مع زيادة ألف قبل الآخر، في نحو استخرج استخراجاً، وانطلق انطلاقاً، واحرنجم احرنجاماً، واقشعر اقشعراراً.

---

(١) انظر: المحب والمحبوب ١/٢٣، والموشى ١/ ٨٠، وشرح ديوان الحماسة ١/ ٢٨٣.

وَنَحْـو: الـتـرداد والـتـجـوال ....

ي قوله: (ونحو الترداد) أي التفعال كالترداد بمعنى الرد، والتجوال بمعنى الجولان مما بني لتكثير الفعل والمبالغة فيه، وكذا فعبلى تقول كان بينهم رمياً أي الترامي الكثير

ع (ونحو الترداد) بمعنى كثرة الرد مما كان على وزن تفعال (والتجوال) بمعنى كثرة الجولان ....

ح قوله: (أي التفعال كالترداد والتجوال) جاء أيضاً التلعاب والتهذاز والتقتال والتسيار وسيأتي في آخر الباب بيان معنى قول المصنف للتكثير، وحاصله أن التفعال ليس مصدر فعل بل زيد في مصدر الثلاثي زيادة للإيذان بكثرته، قال سيبويه: وليس شيء من هذا مصدر فعلت، ولكن لما ردت التكثير بنيت المصدر على هذا أي أنه تكثير لمصدر الفعل الثلاثي. قال الأندلسي: كان الفراء وغيره من الكوفيين يجعلون التفعال بمعنى التفعيل، والألف عوض من الياء فألف الترداد بمنزلة ياء ترديد، والأصح ما ذهب إليه سيبويه هذا في التفعال بفتح التاء، أما التفعال بالكسر كالتبيان فليس مصدراً، وإنما هو اسم جعل موضع المصدر كقولك أغرت إغارة ثم تجعل غارة موضع إغارة ومثله التلقاء تريد اللقيان كما قال[1]: [البسيط]

أَمَّـلْـتُ خَـيْـرَكِ هَـلْ تَـأْتِـي مَـوَاعِـدُهُ فَـالْـيَـوْمَ قَـصَّـرَ عَـنْ تِـلْـقَـائِـكِ الأَمَـلُ

يريد عن لقائك، قال الشيخ نظام الدين ولم يجئ غيرهما، ومراده مما هو اسم مصدر فلا ينافيه قول بعض أهل اللغة أنه جاء ستة عشر حرفاً لا يكاد يرجو غيرها منها التبيان والتلقاء، ويقال مرتهواء من الليل وتبراك وتعشار وترباع مواضع، وتمساح الدابة المعروفة والرجل الكذاب، وتجفاف آلة للحرب، وتمثال وتمراد بيت للحمام، وتلفاف وهو ثوبان يلفان، وتلقام سريع اللقم، ويقال أتت الناقة على نضرابها أي الوقت الذي ضربها فيه الفحل، وتلعاب كثير اللعب، وتقصار وهو المخنقة أي القلادة، وتنبال وهو القصير.

قوله: (تقول كان بينهم رمياً) قال سيبويه تريد ما كان بينهم من الترامي وكثرة الرمي، ولا يكون الرميا واحداً، وكذا الحثيثى كثرة الحث، ولا يكون من واحد يعني أن الرميا، والحثيثي وكذلك الحجيرى لا يكون من واحد، قال أبو سعيد، وقد يكون من هذا الوزن لواحد قالوا دليلي يراد بها كثرة العلم بالدلالة والرسوخ فيها، وقال القتيتى وهي النميمة والهجيري كثرة القول.

ق (و) أمَّـا المصدر بوزن التفعال بفتح أوله، والفِعّيلى بكسره، (نحو التَّرْدَاد والـتَّـجْـوَال ....

والحِثِّيثَى، والرِّمِّيَّا للتكثير.

[المْصدر الميمي]

والحثيثي أي الحث الكثير من الجانبين قال عمر رضي الله عنه: لولا الخِلِّفي لَأَذَّنْتُ. أي لولا كثرة الاشتغال بأمر الخلافة والذهول بسببها عن تعهد أوقات الأذان لَأَذَّنْتُ قبل سئل الزمخشري أهو قياسي أم سماعي. فقال هذا الباب كثير الاستعمال فينبغي أن يكون قياسيًّا.

[المْصدر الميمي]

(و) نحو (الحِثِّيثَى) بمعنى كثرة الحث مما كان على وزن فعيلى بكسر الفاء والعين وتشديد العين (والرميا) بمعنى كثرة الرمي قال عمر: لولا الخليفى لأذنت (للتكثير) أي هذان البناآن من مصدر الثلاثي المجرد بنيا للتكثير مدلول المصدر والمبالغة فيه وقيل بناؤهما من المصدر سماعي كثير وقيل قياسي.

[المْصدر الميمي]

قوله: (قال عمر رضي الله تعالى عنه لولا الخليفى لأذنت) ساقه ابن الأثير في "النهاية" عنه بلفظ لو أَطَقْتُ الأذان مع الخليفى لأذنت، وابن سعد في "الطبقات" بسنده إليه بلفظ لو كنت أطيق الأذان مع الخليفى لأذنت.

قوله: (قيل سئل الزمخشري) قال الخوارزمي قال العمراني سألت صاحب الكشاف فقلب الفعيلي أهو على القياس أم مقصور على السماع قال هو كثير الاستعمال فينبغي أن يكون قياساً، وعن ابن دريد في "الجمهرة" ليس لمولد أن يبني ذلك إلا ما بنت العرب وتكلمت به، ولو أجيز ذلك لقُلِبَ أكثر الكلام فلا تلفت إلى ما جاء مما لم تسمعه إلا أن يجيء به شعر فصيح.

[المْصدر الميمي]

والحِثِّيثَى والرُّمَيَّا)، فهو لم يشتق منه فعل فيه معناه، بل صيغ (للتكثير) والمبالغة في مصدره الأصلي، وهو الرد والجولان والحث من الجانبين، والرّمي كذلك، فقيل مثلاً: ردّ ترداداً، والفعل الذي معه ليس فيه معناه، بخلاف بقية المصادر، وهذا كثير الاستعمال يكاد أن يكون قياساً، وأمَّا التِّفعال بالكسر نحو التِّبيان والتِّلقاء فشاذ، قال النظام: ولم يجئ غيرهما، بل قال غيره: إنّ ما جاء من ذلك ليس بمصدر، لكنه بمنزلة اسم المصدر.

[المْصدر الميمي]

وَيَجِيء الْمصدر من الثلاثي الْمُجَرّد أَيْضاً على (مَفْعَلٍ) قِيَاساً

قوله: (**ويجيء المصدر**) أطلق المصنف الكلام، لكن قال في "الصحاح": ما كان فاؤه حرف علة سقطت في مستقبله كيضع فالمصدر منه بالكسر كالموضع، وإن ثبت الفاء في مستقبله كيوجل أو كان لامه أيضاً حرف علة، وإن سقط فاؤه في المستقبل كبقي فالمصدر منه مفتوح العين أيضاً كالموجل والموقى.

ثم أشار إلى أن مكرماً ومعوناً نادران لم يجئ على الأفصح مصدر غيرهما على مفعل ولذا جعلهما الفراء جمعاً على حد تمرة وتمر استبعاداً لمفعل في المصدر، وإنما قيدنا بقولنا على الأفصح؛ لأنه جاء مهلك بضم اللام مصدر هلك، وميسر بضم السين بمعنى السعة والغنيمة، وقرأ بعضهم ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ بضم السين والإضافة.

ويجيء المصدر الميمي (**من الثلاثي المجرد أيضاً على** مفعل) بفتح العين (**قياساً**

قوله: (**لكن قال في الصحاح**) الحاصل أنه يجيء مصدر الثلاثي المجرد على مفعل بالفتح إن اعتلت لامه مطلقاً أي سواء صحت فاؤه نحو غزا مغزى أو اعتلت نحو وقى موقى أو صحت لامه ولم يكن مثالاً سقطت فاؤه في مستقبله سواء فتحت عين مضارعه أو ضُمت أو كسرت كمذهب وموجل ومقتل ومضرب ومغرب ومرجع شاذ، فإن سقطت فاؤه فالبكسر كموعد وموضع وجاء بالتاء من المضموم عين مضارعه ومنه المدعاة إلى الطعام ومن مفتوحها ومنها المسعاة أي السعي إلى الخير.

قوله: (**كيوجل**) قال سيبويه: من قال في مضارع **وجل يوجل** من غير إعلال واوه، قال في المصدر: موجل بالفتح، ومن قال فيه ييجل أو ياجل بقلب واوه ياء أو ألفاً.

قال في المصدر: موجل بالكسر وذلك لأنه لما أعل واوه بالإبدال شبه واوه بواو يعد الذي أعل بالحذف. قوله: (**لأنه جاء مهلك**) حكاه الجوهري وغيره.

قوله: (**وقرأ بعضهم** ﴿**فنظرة إلى ميسرة**﴾ [البقرة: ٢٨٠]) لم أجد القراءة بكسر الظاء وضم السين والإضافة لأحد، والمنقول عن عطاء بن أبي رباح أنه قرأ بالضم والإضافة ثم عنه أنه قرأ ﴿**فناظرة**﴾ على فاعلة وقد خرجها أبو إسحاق على أنها مصدر نحو ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ [الواقعة: ٢] وعنه فناظره على الأمر أي سامحه بالنظرة، والضمير للغريم وعن مجاهد أيضاً أنه قرأ بالضم والإضافة لكنه قرأ فنظرة بسكون الظاء وهي لغة تميمية وفي الآية قراآت أخرى، والمشهور منها ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] بكسر الظاء وفتح السين وضمها من غير إضافة.

ثم ذكر المصنف المصدر الميمي على حدته، فقال: (ويجيء المصدر من الثلاثي المجرد أيضاً) متعدياً أو لازماً (على مَفْعَل)، بفتح العين (قياساً . . . .

مطرداً، كـ: مقتل ومضرب، ومشرب، وَأما: مَكْرُم ومَعُوْن . . . .

وذكر ابن القطاع أنه جاء مألك بضم اللام بمعنى الرسالة، وإنما لم يجعل معون مما جاء على مفعول للزوم كثرة التغيير وهو حذف الواو ونقل الحركة فإذا جعل مفعلاً فلا يلزم إلا النقل، وذكر في "الصحاح" أن المعونة بمعنى الإعانة، وأن المكرمة واحد المكارم، وأنه يقال أرض مكرمة للنبات إذا كانت جيدة للنبات ولم يتعرض لمجيء مكرمة بمعنى المصدر.

مطرداً) سواء كان فعله المضارع مضموم العين أو مكسورة أو مفتوحة **(كمقتل)** من يقتل بضم العين **(ومضرب)** من يضرب بكسر العين ومشرب من يشرب بفتح العين وكان عليه أن يستثني منه المثال الواوي حذف فاؤه في المضارع ولم يكن لامه حرف علة؛ لأن المصدر الميمي منه على مفعل بكسر العين كالموعد وذلك؛ لأن الواو بين الفتحة والكسرة أخف منه بين الفتحة والفتحة يدرك ذلك بالتلفظ، أما إن كان المثال يائيًّا أو كان واويًّا، لكن لم يحذف واوه في المضارع أو حذف واوه فيه لكن لامه حرف علة، فإن المصدر من جميعها على مفعل بفتح العين نحو الميسر والموجل والموقي، ولكن في نحو موجل خلاف.

قال سيبويه: من قال في مضارعه يوجل من غير إعلال واوه، قال في المصدر: موجل بالفتح ومن قال فيه ييجل أو يأجل بقلب واوه ياء أو ألفاً، قال في المصدر: موجل بالكسر وذلك لأنه لما أعل واوه بالإبدال شبه واوه بواو يعد الذي أعل بالحذف **(وأما مكرم ومعون)** على مفعل بضم العين وهما مصدران. . . . .

قوله: **(بضم السين والإضافة)** أي إضافة ميسر إلى الهاء الذي هو الضمير المجرور فيه ض. قوله: **(للزوم كثرة التغيير)** إذ أصله حينئذٍ معووي.

قوله: **(ولم يتعرض لمجيء مكرمة بمعنى المصدر)** في القاموس ومكرم ومكرمة بضم رائهما والأكرومة بالضم فعل الكرم وأرض مكرمة وكرم بالتحريك كريمة وإلى الاستعمال الأول الإشارة بقول الجوهري والمكرمة واحد المكارم.

مطرداً) سواء كان فعله المضارع مضموم العين أم مكسورها، أم مفتوحها (كَمَقْتَل ومَضْرَب) ومَرْجَل ومَوقَى، ونحو مرجع بالكسر شاذ إلّا فيما فاؤه فقط معتلة، وسقطت من مضارعه الواوي كموضع من يَضَع، ومَيْسِر من يَيْسر، فإنه بكسر العين، وأمَّا ميسرة فسماعي، واستشكل جعل المصدر الميمي قياساً مع ذكر مدخَل في السماعي، وأُجيب بأنه ذكر مفعل لبيان أنه من جملة أبنية المصادر من غير نظر إلى أنه سماعي، أو قياسي، وذكر هنا لبيان أنه قياسي، ولم يجئ شيء من ذلك بضم العين، (وأمَّا مَكْرُم ومَعَون. . .

وَلَا غَيرهمَا فنادران حَتَّى جَعلهمَا الْفرّاء جمعاً لمَكْرُمَةٍ ومَعُوْنَةٍ.

قوله: (**ولا غيرهما**) مبتدأ محذوف الخبر أي لا غيرهما جاء، ثم إن جعله المصدر الميمي قياساً مع ذكر مدخل وغيره في السماعي موضع تأمل.

(**ولا غيرهما**) في كلامهم لا من المصدر ولا من غير المصدر؛ لأنه لم يأت بناء مفعل في كلامهم (**فنادران حتى جعلهما الفراء جمعا لمكرمة ومعونة**) على حد تمر وتمرة، وذكر في الصحاح أن المعونة بمعنى الإعانة وإن المكرمة واحد المكارم، ولم يتعرض لمجيء مكرمة بمعنى المصدر، وإنما لا يجوز أن يجعل معون على وزن اسم مفعول بمعنى المصدر؛ كالميسور لئلا يلزم فيه كثرة التغيير من حذف الواو، ونقل الحركة بخلاف ما إذا جعل مفعلاً فإنه لا يلزم فيه إلا نقل الحركة، واعلم أنه قد جاء مهلك وميسر ومألك بضم العين للمصدر ففي قوله ولا غيرهما نظر...............

قوله: (**ثم إن جعله المصدر الميمي قياساً مع ذكر مدخل وغيره في السماعي موضع تأمل**) يمكن التوفيق بأنه لم يقيد مصدر الثلاثي بالسماعي حتى يتوهم التناقض، وإنما قال أبنية الثلاثي كثيرة وعد المدخل منها فلا تناقض، وقوله والمزيد فيه والرباعي قياس لا يفهم أن المجرد سماعي بل إنه ليس بقياسي وهذا النفي صادق، وإن كان البعض قياسيًّا، وأجيب أيضاً بأنه لم يذكر مدخلاً وغيره في السماعي على أنهما منه، بل لما ذكر المصدر المجرد والمزيد، وكانت الزيادة إما ألف التأنيث أو تاؤه أو غيرهما ذكرهما هناك باعتبار الزيادة، ثم نبه هنا على أنهما من المصادر القياسية فأفاد حكمهما ورفع ذلك الإبهام.

قوله: (**ثم إن جعله المصدر الميمي**) هذا ما وعده الشارح بقوله وفي هذا القسم بحث سنشير إليه.

قوله: (**موضع تأمل**) حيث عد مدخلاً هناك من السماعي وها هنا من القياس، ففي كلامه تناقض، والجواب أنه ما قيد هناك مصدر الثلاثي بالسماعي حتى يلزم التناقض، وإنما قال أبنية الثلاثي المجرد كثيرة أعم من أن يكون بعضها قياسيًّا أو لا فعد من الكثير المدخل مع أنه قياسي، ثم لما لم يعلم هناك أنه سماعي أو قياسي ذكر هنا أن مثل مدخل قياسي فلا تناقض.

ولا غيرهما) ثابتاً في الفصيح لا مصدراً ولا غيره، لأنه لم يأت مفعُل في كلامهم فنادران حتى جعلهما الفراء جمعاً لِمَكْرُمَة بمعنى إكراماً (وَمَعُونَة) بمعنى إعانة؛ استبعاداً لمجيء المصدر على مفعل، وأمَّا مهْلُك بالضم مصدر هلك وميسُر بالضم بمعنى السعة، ومألُك بالضم بمعنى الرسالة، فغير فصيح، وإنما لم يجعل معوُن مما جاء على مفعول كميسور للزوم كثرة التغير، وهو حذف الواو، ونقل الحركة، وإذا جعل مفعُلاً لا يلزم إلّا النقل،...............................

وَمن غَيره جَاءَ على زنة الْمَفْعُول كـ: مُخْرَجٍ، ومُسْتَخْرَج، وَكَذَلِكَ الْبَاقِي. وَأما مَا جَاءَ على (مَفْعُولٍ) كـ: المَيْسُورِ،

جا: قوله: **(ومن غيره)** أي من غير الثلاثي المجرد ويجيء المصدر على زنة المفعول نحو: أخرجته مخرجاً واستخرجته مستخرجاً قياساً مطرداً وهو يصلح للمفعول المصدر واسمي الزمان والمكان، والميسور بمعنى اليسر. كقوله: دعه إلى ميسوره. وإلى

دك: (و) يجيء المصدر الميمي **(من غيره)** أي من غير الثلاثي المجرد وهو الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه **(على زنة)** اسم **(المفعول كمخرج ومستخرج وكذلك الباقي)** كمنطلق ومقتدر ومدحرج ومتدحرج **(وأما ما جاء)** من المصدر **(على مفعول)** أي على وزنه اسم المفعول من الثلاثي المجرد **(كالميسور)** بمعنى اليسر . . . . .

كا: فإن قيل تخصيص المزيد والرباعي يكون مصدرهما قياسيين في مقابلة الثلاثي المجرد دليل على أن مصدره سماعي، وأيضاً قوله إلا أن الغالب في نحو مدخل إلى آخره دليل على كون مصدره سماعيًّا فيتحقق التناقض، قلنا تخصيصهما بكونهما قياسيين إنما يدل على أن الثلاثي المجرد ليس مصدره قياسيًّا فحسب لما أن مصدرهما قياسي فحسب، بل قد يكون سماعيًّا فحسب وقد يكون بعضه سماعيًّا وبعضه قياسيًّا، وإنما قلنا ذلك لأن التخصيص وإن دل على نفي الحكم عما عداه فإنما يدل على أن الثلاثي المجرد ليس كذلك أي ليس بقياسي فحسب ونفي كونه قياسيًّا أعم من القسمين المذكورين ولا دلالة للأعم على الأخص، وأيضاً استثناء إلا أن الغالب إنما يدل على أن الثلاثي المجرد ليس بقياسي مطلقاً وسماعي مطلقاً، بل فيه السماعي والقياسي بدليل أن المستثنى قياسي وهو فيه، وإذا كان بعضه قياسيًّا وبعضه سماعيًّا فلا يكون مضبوطاً مطلقاً، والاستثناء من عدم الضبط فيه كما تقرر سلمنا إن أراد أو لا أنه سماعي ومع ذلك لا تناقض؛ لأن مفعلاً مجيئه فيه سماعي وإن أراد في إفراده قياسي ض.

قة: (و) يجيء المصدر (من غيرِه) أي غير الثلاثي المجرد، بأن يكون ثلاثياً مزيداً فيه، أو رباعياً مجرداً، أو مزيداً فيه (علىٰ زِنة) اسم (المفعول)، من ذلك الباب قياساً (كمُخْرَج ومُسْتَخْرَج) بمعنى إخراج واستخراج، وهو يصلح للمفعول والمصدر، واسم الزمان، والمكان، (وكذلك الباقي)، أي باقي أوزان اسم المفعول كمدحرج ومُتدحرج، (وأمَّا ما جاء) من المصادر الميمية في الثلاثي المجرد (على مَفْعول كالمَيْسور. . . . .

والمَعْسُور، والمَجْلُود، والمَفْتُون، فقليل. . . . .

ك معسوره، وقال سيبويه: هما صفتان معناهما إلى زمان يوسر فيه وإلى زمان يعسر فيه؛ لأنه يمتنع مجيء المصدر عنده على وزن مفعول، والمفتون في قوله تعالى: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦]. . . . .

ج (**والمعسور**) بمعنى العسر (**والمجلود**) بمعنى الجلد وهو الضرب (**والمفتون**) بمعنى الفتنة قال الله تعالى: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦]، أي الفتنة إذا لم يجعل الباء زائدة، وأما إذا جعلت زائدة فهو اسم المفعول والباء زائدة لمعنى في المنصوب أي فستبصرون أيكم هو المفتون (**فقليل**) في كلامهم . . . .

ف قوله: (**ويجيء المصدر على زنة المفعول**) قد يكون المفعول محققاً كمخرج ومستخرج ومدحرج، وقد يكون مقدراً كمنطلق ومحرنجم وهما من الأبواب التي يكون فعلها لازماً.

قوله: (**نحو أخرجته مخرجاً**) قال الله تعالى: ﴿وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ: ١٩]، وقال الشاعر(١): [البسيط]

الحَمْدُ للهِ مُمْسَانَا ومُصْبَحَنَا

أي وقت إمسائنا ووقت إصباحنا على حد آتيك خفوق النجم وتمامه:

بالخير مصبحنا ربي وممسانا

وقال(٢):

وَقَدْ ذُقْتُمُونا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ ... وعِلْمُ بَيانِ الْمرْءِ عنْدَ الْمُجرِّبِ

أي عند التجربة.

قوله: (**والميسور بمعنى اليسر**) هو مبتدأ وخبره إفادة به أن القليل هو ما يكون بمعنى اليسر أي والمعسور بمعنى العسر كقولهم دعه إلى ميسوره وإلى معسوره أي إلى يسره، وإلى عسره، وجاء أيضاً الموضوع والمرفوع والمعقول بمعنى الوضع والرفع والعقل ومما لحقته التاء المكروهة بمعنى الكراهة والمصدوقة بمعنى الصدق والماوبة بتخفيف الباء من أوى له بالقصر إذا رحم.

قن والمَعْسور) بمعنى اليسر والعسر من يسُر وعسُر بالضم (و) مثل (المَجْلود) بمعنى الجلَد والجِلاد، وهما الصبر (والمَفْتون) بمعنى الفتنة، كما في قوله تعالى: ﴿بِأَيِيِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦] إذا لم تجعل الباء زائدة (فقليل، . . . .

---

(١) انظر: الأغاني ٤/ ١٣٦، والخزانة ١/ ٢٤٥.
(٢) انظر: الحماسة ١/ ٢٨٨.

و(فَاعِلَةٌ) كـ: الْعَافِيَة وَالْعَاقِبَة والباقية والكاذبة أقلُّ.

بمعنى الفتنة إذا لم تجعل الباء زائدة، وإذا جعلت زائدة فهو اسم مفعول.

قوله: (وفاعلة) أي ما جاء من المصدر على فاعلة أقل مما جاء على مفعول كالعافية بمعنى المعافاة، والباقية بمعنى البقاء قال الله تعالى: ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٨]، والكاذبة بمعنى الكذب، قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ [الواقعة: ٢].

(و) ما جاء من المصدر على وزن (فاعلة كالعافية) بمعنى المعافاة (والعاقبة) بمعنى العقوبة (والباقية) بمعنى البقاء قال الله تعالى: ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٨] أي بقاء (والكاذبة) بمعنى الكذب قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ [الواقعة: ٢] أي كذب (أقل) مما جاء على مفعول..............................

قوله: (بمعنى الفتنة إذا لم تجعل الباء زائدة) أي ولا للظرفية ولم يقدر مضاف فإن جعلت بمعنى في وإليه ذهب مجاهد والفراء ويؤيده قراءة ابن أبي عبلة في ﴿بأيكم المفتون﴾ [القلم: ٦] بمعنى اسم المفعول لا مصدر، والمعنى في أي فرقة وطائفة منكم المفتون، وكذا إن قدر مضاف كما ذهب إليه الأخفش أي بأيكم فتن فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه والباء على هذا سببية. قوله: (وإذا جعلت زائدة فهو اسم مفعول) أيضاً إذا جعلت للظرفية أو قدر مضاف كما تقدم وإلى زيادتها ذهب قتادة وأبو عبيدة إلا أنه ضيف من حيث إن الباء لا تزاد في المبتدأ إلا في حسبك فقط كذا في إعراب الحلبي. قوله: (وفاعلة إلى آخره) العاقبة ما شرحه الشارح، قال في الصحاح: عقب فلان مكان أبيه عاقبة أي خلفه وهو اسم جاء على المصدر، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾[الواقعة: ٢] ض.

قوله: (كالعافية بمعنى المعافاة) منه أيضاً الفاضلة بمعنى الإفضال والدالة للإدلال، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ﴾ [المائدة: ١٣] أي خيانة، وقال: ﴿لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةً﴾ [الغاشية: ١١] أي لغو وجاء المصدر بلفظ اسم الفاعل في قولهم قم قائماً، أي قياماً وفي قول الفرزدق[1]: [الطويل]

عَلَى حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً ... وَلا خَارِجاً مِنْ فِيَّ زُورُ كَلام

قال سيبويه: التقدير ولا يخرج خروجاً أراد أن يجعله موصوفاً على لا أشتم قال الأندلسي: وإنما جاز أن يقع اسم الفاعل موقع المصدر؛ لأن المصدر قد وقع أيضاً موقعه في قولك: رجل عدل وزور وخصم قال وكلا الأمرين موقوف على السماع ولم يسمع إلا في الثلاثي فحسب.

و) ما جاء من مصادر الثلاثي على (فاعِلَة كالعافِية) بمعنى المُعافاة، (والعاقِبة) من عقب فلان مكان أبيه، (والباقِية) بمعنى البقاء، (والكاذِبَة) بمعنى الكذب، (أقل) مما جاء على مفعول.

---

(١) انظر: خزانة الأدب ١/ ٢٢٣.

وَنَحْو: دحرج على دحرجة ودحراج، بِالْكَسْرِ وَنَحْو: زلزل على زلزال بِالْفَتْح وَالْكَسْر.

قوله: **(ونحو دحرج)** أي مصدر الرباعي وما ألحق به يجيء على فعللة وفعلال بكسر الفاء نحو دحرج دحرجة ودحراجاً، وجلبب جلببة، وجلباباً.

قوله: **(ونحو زلزال)** أي مضاعف الرباعي أيضاً كذلك إلا أن في فعلال منه جاء الفتح والكسر، والكسر أفصح؛ لأنه أصله كما عرفت وجوّزوا فيه الفتح لثقل المضاعف ووزن زلزال فعلال لافعفال من زل خلافاً للكوفيين كما سيجيء.

ثم اعلم أن ترتيب هذا الباب أنه ذكر الثلاثي المجرد ثم الثلاثي المزيد، ومزج به الرباعي المزيد لاشتراكه معه في الضابط، كما مر، ثم ذكر جواب أشياء كانت ترد

(ونحو دحرج) مما كان رباعياً مجرداً وملحقاً به **(على دحرجة ودحراج بالكسر ونحو زلزل)** مما كان مضاعفاً للرباعي **(على زلزال بالكسر)** وهو الأفصح لأنه الأصل **(والفتح)** لثقل المضاعف.

قوله: **(يجيء على فعللة وفعلال)** المقارنة ين هذين اللفظين توهم تماثلهما في الورود، وليس كذلك لأن فعلالاً في غير المضاعف غير مطرد، وقد أشار الشارح إلى ذلك في الكلام على الملحقات.

قوله: **(نحو دحرج ودحرجت دحراجاً)** كما في القاموس و "بغية الطالب"، و "شرح الدرة" وغيرها وعن الضميري في التبصرة لم يسمع في دحرج دحراج، ولذا قال الأندلسي، وقال ابن عقيل في شرح "التسهيل": لم يسمع في دحرج دحراج ولا في الملحق بفعلل إلا حيقال مصدر حوقل.

قوله: **(أيضاً كذلك)** اي على فعلللة وفعلال ض.

قوله: **(ومزج به الرباعي المزيد)** وفيه نظر لأن تقييده الرباعي بالمزيد يدل على أن الرباعي المجرد لا يشاركه في الضبط وليس كذلك وأيضاً المصنف أطلق فقال المزيد فيه والرباعي قياس فمن أين التقييد بالمزيد. فإن قيل إنما قيده؛ لأن الرباعي المجرد ذكره بعد ذلك قلنا إنما ذكر الرباعي المجرد في الآخر بياناً لكيفية مصدره القياسي لا لكونه غير داخل في الضبط والعجب من الشارح أنه أدخل الرباعي بقسميه في الضبط في شرح قوله: والمزيد فيه والرباعي قياس فكين قيده ها هنا بالمزيد، ويمكن أن يجاب عنه بأن مراده بمزج الرباعي

وعطف على قوله فنحو أكرم قوله: (ونحو دَحْرَج) مما هو رباعي مجرد، أو ملحق به، يجيء مصدره قياساً (على دَحْرَجَة) وغالباً على (دِحْراج بالكسر)، والملحق به نحو جلبب جلببة وجلباباً، (ونحو زَلْزَل) مما هو مضاعف الرباعي يجيء مصدره قياساً (على زلزلة وعلى زِلْزال بالكسر)، وهو الأفصح، لأنه الأصل، (والفتح) لثقل المضاعف.

[اسْم المرة]

والمرّةُ من الثلاثي الْمُجَرّد مِمَّا لَا تَاء فِيهِ على (فَعْلَةٍ) . . . . .

جك عليه، منها أن يقال التعفال والفعيلي مصدر أن ولم يذكرهما في المجرد ولا في المزيد فأجاب بأن التفعال ليس مما نحن فيه؛ لأنا إنما نبين مصدراً يشتق منه فعل مشتمل على معناه وزيادة وهو ليس كذلك، بل زيد في مصدر الثلاثي المجرد زيادة للإيذان بكثرته وتكريره، فقالوا رَدّ ترداداً وجال تجوالاً، وليس في فعله دلالة على هذا الترديد والتكثير فهو ليس بجار على الفعل. وكذا فعيلي يقال كان بينهم رمياً ثم صار إلى جحيري، ولا يريدون مجرد رمى السهم والحجر من الجانبين بل مع المبالغ والكثرة، ولما كان ذلك قياسيًّا كما مَرَّ. إشارة للمناسبة إلى أن هنا قسماً آخر قياسيًّا من الجميع وهو المصدر الميمي وآخره إلى هنا لئلا يطول بذكره تارة في المجرد وتارة في المزيد فيه. ومنها أن يقال تركت المفعول والفاعلة فأجاب بأنهما نادران والمراد ببيان الغالب ثم ذكر الرباعي.

[اسْم المرة]

قوله: (**المرة**) هذا إشارة إلى كيفية بناء المرة والنوع، فنقول: الفعل الذي يراد بناء المرة أو النوع منه إما أن يكون ثلاثيًّا أو رباعيًّا، أما الثلاثي فإما أن يكون مجرداً أو مزيد فيه، أما المجرد فإما أن يكون في مصدره التاء أو لا، فإن لم يكن في مصدره التاء، وهو الثلاثي المجرد الذي لا تاء فيه فالمرة منه على فعلة بالفتح والنوع على فعلة بالكسر وإن كان فيه التاء وهو الثلاثي المجرد الذي فيه التاء، فالمرة والنوع على مصدره المستعمل،

جو

[اسْم المرة]

(**والمرة من الثلاثي المجرد مما لا تاء فيه**) من المصادر (**على فعلة**) بفتح الفاء

لد المزيد مزجه في بيان كيفية مصادره وهو المراد بالضابطة لا المزج في مجرد كونهما قياسين فإن ذلك يدخله فيه الرباعي المجرد أيضاً كما صرح به الشارح هناك فاندفع الاعتراض، ولكن حينئذٍ الأولى أن يقول مزج الرباعي المجرد والمزيد لاشتراكهما في ضابطة كونها قياسة ثم مزج الثلاثي المزيد والرباعي المزيد في بيان كيفية مصادرهما لاشتراكهما في ذلك حتى يتم بيان ترتيب الأبواب ولا يكون جرحا ض.

[اسْم المرة]

قوله: (**الذي لا تاء فيه**) أي لا تاء في مصدره.

قفـ

[اسْم المرة]

(والمرة من الثلاثي المجرد) المشتق (مما) أي من مصدر (لا تاء فيه على فَعْلَة)

نَحْو: ضَرْبَة وقتلة، وَمَا عداهُ على الْمصدر الْمُسْتَعْمل........

والفارق القرائن كنشدة واحدة ونشدة لطيفة فالأولى للمرة والثانية للنوع.

وأما البواقي وهي الثلاثي المزيد والرباعي المجرد، والمزيد فإن كان في مصدره التاء فالمرة والنوع على مصدرها المستعمل والفارق القرائن أيضاً نحو استقامة ودحرجة واحدة أو حسنة، وإن لم تكن فيه التاء فالبناآن على مصدره مزيداً فيه التاء نحو: انطلاقة وتدحرجة واحدة، أو حسنة وشذ قولهم آتيته إتيانة ولقيته لقاءة؛ لأنهما من الثلاثي المجرد الذي لا تاء في مصدره إذ مصدرهما إتيان ولقاء فالقياس آتية ولقية.

فإن قيل: إن كان المرة والنوع من هذا العلم فلم لم يعدهما في قوله وأحوال

وسكون العين (**نحو ضربة وقتلة**) وذلك لأن المصدر المطلق بمنزلة اسم الجنس فكما يفرق بين الجنس والوحدة بالتاء نحو تمر وتمرة وتفاح وتفاحة كذلك يفرق بين المصدر المطلق والمرة بالتاء إلا انه لما كان الثلاثي مطلوباً فيه الخفة بأصل الوضع رد مصدره الذي لا تاء فيه إلى أعدل الأوزان وهو فعلة فإن كان فيه زوائد تحذف كلها ليصير على بناء فعلة تقول في خرج خروجاً خرجة (**وبكسر الفاء للنوع نحو ضربة**) لنوع من الضرب (**وقتلة**) لنوع من القتل (**وما عداه**) أي **ما عدا** الثلاثي المجرد الذي لا تاء في مصدره وهو أربعة أقسام: الثلاثي المزيد فيه، والرباعي المجرد، والمزيد فيه، والثلاثي المجرد الذي في مصدره التاء (**فعلى المصدر**) أي فالمرة والنوع على المصدر (**المستعمل**) الأشهر فإن كان في المصدر تاء فتستعمل المرة والنوع على لفظه نحو إناخة وكتابة

قوله: (**وإن لم تكن فيه التاء فالبناآن على مصدره مزيداً فيه التاء**) إنما تلحق التاء للدلالة على المرة في الأبنية المقيسة نحو انطلق انطلاقة لا غيرها نحو قاتل قتالاً، ودحرج دحراجاً قال ذلك المرادي وغيره.

بفتح الفاء قياساً (نحو ضَرْبَة وقَتْلَة، وبكسر الفاء) يكون (للنوع)، أي الهيئة التي يكون عليها فاعل الفعل من حيث أنه فاعل له، (نحو ضِرْبة وقِتْلَة) في قولك ضربت ضِربة زيد، وقتلت قِتلة عمرو، تريد أنك كنت على هيئة ضاربيّه زيد، وقاتليّة عمرو، سواء كان مصدر ذلك في الأصل فعلاً كما مثّل، أم لا، كسعلة وخرجة، (وما عداه) أي الثلاثي المجرد الذي لا تاء في مصدره مما هو ثلاثي مجرد، أو مزيد فيه، أو رباعي مجرد، أو مزيد فيه، وفيها التاء، (فـ) المرة والنوع منها (على المصدر المستعمل) لها، والفارق بين إرادتهما وإرادة المصدر المطلق القرائن اللفظية أو المعنوية، نحو إجَابَة واسْتِجَابة،

نَحْو: إِنَاخَةٍ، فَإِن لم تكن تَاء زدتها. وأتَيْتُهُ إِتْيَانَةٌ ولَقِيْتُه لِقَاءَة شَاذٌ.

جـ الأبنية إلى آخره وإلا فلم ذكرهما هنا. قلت: هما منه؛ لأنهما في الحقيقة نوع من أنواع المصدر؛ لأن المصدر يدل على جنس الفعل يتناول المرة والمرتين والمرات، وجميع أنواعه، فأجمل ذكرهما هناك بقوله المصدر وفصل ها هنا.

ذكر في شرح الهادي: أن المراد بالنوع الحالة التي عليها الفاعل عند الفعل تقول هو حسن الركبة، أي إذا ركب كان ركوبه حسناً يعني أن ذلك عادته في الركوب، وهو حسن الطعمة يعني أن ذلك لما كان موجوداً منه صار حالة له، ومثله العذرة لحالة وقت الاعتذار، والقتلة للحالة التي قتل عليها، والميتة للحالة التي مات عليها.

ع ودحرجة، والأكثر فيما فيه التاءان يوصف بالواحدة نحو دحرجة واحدة، وإنما لم يرد الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه إلى أعدل الأوزان؛ لأنها ليست بموضوعة على الخفة فلا يستكره فيها الثقل العارض، وإنما قلنا الأشهر لأنه إذا كان للفعل مصدران أحدهما أشهر في الاستعمال من الآخر فالمرة إنما تبنى من الأشهر تقول كذب تكذيبة ولا تقول كذابة ودحرج دحرجة ولا نقول دحراجة (**فإن لم تكن**) في المصدر (**تاء زدتها**) فيه نحو انطلق انطلاقة واستخرج استخراجة (**وأتيته اتيانة ولقيته لقاءة شاذ**) لأنهما من الثلاثي المجرد الذي لا تاء في مصدره إذ مصدرهما إتيان ولقاء وكان القياس أن يقال أتيته أتية ولقيته لقية.

ك ....

فق ونشدة ودحرجة وجلسة وطمأنينة، فتقول في نشدة مثلاً: نَشدت نشدة واحدة في المرة، ونشدة حسنة في النوع، (فإن لم تكن) في المصدر المستعمل (تاء)، وأردتهما (زدتَها) فيه، وهو بحاله، نحو إكرامة وانطلاقة، واحرنجامة، والفارق بينهما القرائن أيضاً، نعم إنْ كان للفعل مصدران، وأحدهما قياسي، فالمرة والنوع على القياسي دون الآخر، فتقول: دحرج دحرجة واحدة، أو حسنة، دون دحراجة، (وأتَيْتُهُ إتْيَانة، ولَقِيْتُه لِقاءةً شاذ)، لأنهما من ثلاثي مجرد، لا تاء في مصدره، وهو إتيان ولِقاء، فالقياس أتْيَة ولَقْيَة.

[أَسمَاء الزَّمَان وَالْمَكَان]

أَسمَاء الزَّمَان وَالْمَكَان ....

[أَسمَاء الزَّمَان وَالْمَكَان]

قوله: (**أسماء الزمان والمكان**) هي الأسماء الموضوعة للزمان والمكان باعتبار وقوع الفعل مطلقاً أي من غير تقييد بمكان أو زمان، فإذا قلت مخرج فمعناه موضع الخروج المطلق أو زمان الخروج المطلق ولم يعملوها في مفعول ولا ظرف فلا يقولون مقتل زيداً ولا مخرج اليوم لئلا يخرج من الإطلاق إلى التقييد وتأولوا قول النابغة[1]: [الطويل]

كَأَنَّ مَجَرَّ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَهَا عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ

[أَسمَاء الزَّمَان وَالْمَكَان]

(**أسماء الزمان والمكان**) وهما اسمان مشتقان لزمان أو مكان باعتبار وقوع الفعل

[أَسمَاء الزَّمَان وَالْمَكَان]

قوله: (**لئلا يخرج من الإطلاق إلى التقييد**) كذا علل المصنف في الشرح المنسوب إليه وغيره من الشارحين، وقال في شرح "المفصل" وغيره: لا يعمل شيء منها؛ لأنها أسماء الأجسام، فلم تعمل بخلاف المصدر فإنه اسم لمعنى كالفعل وبخلاف اسم الفاعل والمفعول فإنهما صفة، والمعنى في الصفة هو المقصود فجريا مجرى الفعل في ذلك، وليس اسم الزمان والمكان كذلك؛ لأنهما اسمان لذوات غير مذهوب بهما مذهب الصفة فيجريان مجرى اسم الفاعل ولا مجرد المعنى فيجريان مجرى المصدر فلذلك امتنع العمل فيهما انتهى. وقد يورد على هذا التعليل عمل اسم المكان مثلاً عند الإضافة فيما أضيف إليه فيدفع بأن عمله لكونه مضافاً، والمضاف عامل وإن كان جامداً نعم قيل على الأول أنه بالإضافة أيضاً يخرج عن الإطلاق إلى التقييد وهي صحيحة فما الفرق، والجواب أنه حينئذٍ ليس من أسماء المكان المتعارفة بل اسم لبقعة مخصوصة كما يعلم مما سيأتي وبهذا يجاب أيضاً عن الإيراد السابق.

[أسماء الزمان والمكان]

هي الأسماء الموضوعة لهما باعتبار وقوع الفعل فيهما مطلقاً، فمخرج معناه زمان أو مكان الخروج المطلق، ومن ثم لم يُعملوها في مفعول، ولا ظرف، فلا يقال: مقتل زيداً،

---

(١) هَذَا البَيْتُ لِلنَّابِغَةِ الذُّبْيَانِيّ.
الشاهد فيه: (كَأَنَّ مَوْضِعَ مَجرّ)، فَحَذَفَ المُضَافَ وَأَقَامَ المُضاف إليه مُقَامَهُ، وَهُوَ مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى (الرَّامِسَاتِ)، وَهِيَ فَاعِلَةٌ فِي المَعْنَى.
و(ذُيولَهَا): مُنْتَصِبَةٌ بِالمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ (مَجرّ)، و(حَصِيرٌ): خَبَرَ (كَأَنَّ)، ولا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ =

. . . .

جار بردي: بأن المضاف محذوف، والتقدير كأن موضع مجر الرامسات، والمجر مصدر مضاف إلى الفاعل ناصب لذيولها والرامسات الرياح تثير التراب وتدفن الآثار من الرمس، وهو الدفن والقضيم جلد بيض يكتب فيه، ونمقه تنميقاً زينه بالكتابة.

نقره كار: . . . .

ابن جماعة: قوله: (**والتقدير كان موضع مجر الرامسات والمجر مصدر**) هذا أحد تأويلين ذكروهما، وثانيهما أن المجر وضع على ظاهره، والمضاف محذوف من الرامسات كأنه قال مجرجر الرامسات، قال المصنف وغيره ويتأكد هذا بأمرين: أحدهما مطابقة المشبه بالمشبه به؛ لأن فيه ذكر الموضع أولاً، والأمر ثانياً كما أن المشبه به ذكر فيه الرق أولاً والنميق ثانياً والآخر أن المحذوف مدلول عليه بمجر؛ لأن المجر معناه موضع الجر فلم يقدر إلا ما دل عليه بخلاف التقدير الأول فإن المؤدي إليه امتناع استقامته في الظاهر قال ويضعف من جهة أن ذيولها تكون منصوبة بمصدر مقدر، والنصب بالمصادر المقدرة لا يكاد يوجد، ومن أجل ذلك قدم أي الزمخشري ذلك التقدير الأول انتهى. وبه يظهر وجه اقتصار الشارح أيضاً على ذلك التقدير على أن ما ذكر من الأمر الأول اعترض بأن المطابقة حاصلة سواء قدر المضاف أو لا، وقيل التقدير موضع جر الرامسات أو من الرامسات، وقيل التقدير مجرجر الرامسات، وقد يدفع بأن المشبه وهو الموضع لما ذكر ودل على الأمر صار أيضاً كأنه مذكور فحصلت المطابقة بخلاف ما إذا حذف وإن توقف عليه استقامة الكلام.

ابن الحنبلي: ولا مخرج اليوم، لئلا يخرج من الإطلاق إلى التقييد، وتأولوا قول النابغة: [الطويل]

كَـأَنَّ مَـجَـرَّ الـرَّامِـسَـاتِ ذُيُـولَـهَـا   عَـلَـيْـهِ قَـضِـيـمٌ نَـمَّـقَـتْـهُ الـصَّـوَانِـعُ

بأنّ المضاف محذوف، والمجر مصدر مضاف إلى الفاعل ناصب ذيولها والتقدير: كأنّ مكان جر الرامسات، أي الرياح التي تُثير التراب، وتدفِن الآثار ذيولها عليه من الرمس، وهو الدفن، قضيم: وهــو رقٌّ يُكتب فيه، ونمَّقته: أي زيّنته، وامرأة صناع اليدين، أي حاذقة ماهرة بعملها، ومعنى البيت تشبيه الموضع الذي جرت فيه الرياح بالرقّ الذي زيّنته الصوانع بالكتابة، أو النقش، وإنما صِير إلى التأويل لأنّ المَجَرَّ لو كان مصدراً، ولم يُقدَّر مضاف محذوف، لم يستقم حمل قضيم عليه، ولو كان اسم مكان لم يكن لنصب ذيولها وجه، لِما مرّ.

= المَصْدَرُ بِكَأَنَّ، و(حَصِيرٌ) خَبَرُهُ، مِنْ طَرِيقِ أَنَّ (مَجَرَّ) عَرَضٌ و(الحَصِيرُ) جَوْهَرٌ، وَالجَوْهَرُ لا يَكُونُ خَبَراً عَنِ العَرَضِ. فَإِذَا أَرَدْتَ بِهِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ تَقْدِيرِ: المَوْضِع، وَالمَوْضِعُ جَوْهَرٌ، اسْتَقَامَ تَشْبِيهُ الجَوْهَرِ بِالجَوْهَرِ، وَانْتِصَابُ (الذُّيُولِ) بِالمَصْدَرِ. وَيَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ (مَجَرَّ) ظَرْفاً، وَتَنْصِبُ (الذُّيُولَ) بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: كَأَنَّ مَجَرَّ الرَّامِسَاتِ جَرَّتْ ذُيُولَهَا عَلَيْهِ حَصِيرٌ.

مِمَّا مضارعه مَفْتُوح الْعين أَو مضمومها، وَمن المنقوص على (مَفْعَلٍ)

جار: وامرأة صناع اليدين أي حاذقة ماهرة، بعمل اليدين، ومعنى البيت: تشبيه الموضع الذي جرت فيه الرياح بالرق الذي زينته الصوانع بالكتابة والنقش، وإنما تأولوا هذا البيت بما ذكرنا؛ لأنهم لو لم يقدروا المضاف فإما أن يجعلوا المجر مصدراً أو اسم مكان لا سبيل إلى الأول، وإلا لم يستقم الإخبار بقوله: قضيم؛ لأن الرق لا يصح تشبيهه بالجر ولا إلى الثاني، وإلا لم يكن لنصب ذيولها وجه لما مر.

قوله: (**مما مضارعه إلى آخره**) هذه الأسماء إما أن تبنى من ثلاثي مجرد أو غيره فإن ينبت من ثلاثي مجرد، فإما أن يكون معتل اللام أو الفاء أو لا، فإن لم يكن معتل اللام ولا معتل الفاء، فلا يخلو من أن يكون مضارعه بالكسر أو لا، فإن لم يكن بالكسر

زيني: فيه (**مما مضارعه مفتوح العين ومضموها ومن المنقوص مطلقاً**) سواء كان مضارعه يفعل أو يفعل أو يفعل وسواء كان فاؤه أو عينه حرف علة أو لا (**على مفعل**) بفتح العين. . .

لكي: قوله: (**وامرأة صناع اليدين**) هو بفتح الصاد وتخفيف النون وقوله جرت فيه الرياح يجوز أن يقرأ بتشديد الراء أي جرت ذيولها كما في البيت وأن يقرأ بتخفيفها؛ لأن ذلك معنى جريانها، والرق بفتح الراء ويجوز كسرها.

قوله: (**لأن الرق لا يصح تشبيهه بالجر**) فيه قلب، والأصل؛ لأن الجر لا يصح تشبيهه بالرق.

قوله: (**وإلا لم يكن لنصب ذيولها وجه**) وقيل يجوز أن يكون مجر اسم موضع على ظاهر الكلام والمضاف محذوف من الرامسات كأنه قال كأن مجرجر الرامسات ذيولها فحينئذٍ يكون نصب ذيولها بالمصدر وهو المضاف المحذوف من الرامسات إيضاح.

قوله: (**لما مر**) من أن اسم المكان لا يعمل.

قوله: (**فإن بنيت من ثلاثي مجرد**) الحاصل أن اسم الزمان والمكان من الثلاثي المجرد على مفعل بفتح العين إن كان مضموم عين المضارع أو مفتوحها أو ناقصاً، ولو مكسورها أو لفيفاً مفروقاً أو مقروناً كمقتل ومشرب، ومرمى، وموقى ومطوى، وعلى مفعل بالكسر إن كان مكسور عين المضارع أو مثالاً ولو مفتوحها كمضرب وموعد وموضع.

فلاح: وإذا عرفت حقيقة أسماء الزمان والمكان، فنقول في هيأتها إنها (مما مضارعه مفتوح العين، أو مضمومها)، نحو يَشرب، ويَقتل، (ومن المنقوص) ولو مكسور العين، نحو يرمِي، أو لفيفاً نحو يَقِي ويَطْوِي ويَأْوِي تجيء (على مَفْعَل) بفتح العين، . . .

نَحْو: مَشْرَبٍ ومَقْتَل ومَرْمى، وَمن مكسورها والمثال على (مَفْعِل) نَحْو: مَضْرِب ومَوْعِدٍ.

ك سواء كان بالضم أو بالفتح، فالاسم بالفتح نحو مشرب من شرب يشرب، ومقتل من قتل يقتل، فإن كان مضارعه بالكسر فالاسم بالكسر أيضاً نحو: مضرب من ضرب يضرب، هذا إذا لم يكن معتل اللام ولا معتل الفاء فإن كان أحدهما إن كان معتل اللام فالاسم بالفتح نحو: مري، وإن كان معتل الفاء فالاسم بالكسر نحو: موعد وجميع ذلك في الثلاثي المجرد. وأما غيره فسيجيء إن شاء الله تعالى وإنما فعلوا كذلك؛ لأنهم أرادوا أن يوافق حركة عينه حركة عين المضارع الذي هو منه في مفتوح العين ومكسورها لا في مضموم العين لعدم فعل بالضم إلا مكرم ومعون كما عرفت، فلما امتنع الضم صير إلى الفتح للخفة وصير إلى الكسر في اثنتي عشرة كلمة لكون الكسرة أخت الضمة، لذا جاء

ج **(نحو مقتل)** من يقتل **(ومشرب)** من يشرب **(ومرمى)** من يرمي ومدعى من يدعو ومرعى من يرعى ومولى ومثوى **(ومن مكسورها)** أي مكسور العين **(و)** من **(المثال)** الواوي الذي حذف واوه في المضارع ولم يكن لامه حرف علة **(على مفعل)** بكسر العين **(نحو مضرب)** من يضرب **(وموعد)** من يعدو موضع من يضع وإنما كان كذلك لأن اسمي الزمان والمكان يبنيان على المضارع؛ ليوافق حركة عينهما حركة عين المضارع لكونهما مشتقين منه، فإن كان عين المضارع مفتوحاً فتح عينهما، وإن كان مكسوراً كسر، وإنما لم يضم عينهما إن كان عين المضارع مضموماً؛ لأنه لم يأت بناء مفعل في كلامهم في غير هذا الباب، فلا يجوز أن يبني في هذا الباب بناء لم يكن في غيره فحمل على مفعل بالفتح مطلقاً؛ لأنه إذا فتح عينه يجب قلب لامه ألفاً، فيحصل التخفيف بالقلب، وإنما كان المثال على مفعل بكسر العين لما ذكرنا من أن الواو بين الفتحة والكسرة أخف منه بين الفتحة والفتحة لما قيل من أن المسافة بين الفتحة والواو منفرجة، وإنما قيدنا المثال بالواوي؛ لأنه لو كان يائيًّا لكان بمنزلة الصحيح لخفته تقول في يقظ ميقظ بفتح العين ومنه قوله تعالى: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] وإنما قيدنا بقولنا الذي حذف

ف قوله: **(وصير إلى الكسرة في اثنتي عشرة كلمة)** روي في بعضها الكسر على القياس وهو المنسك وبه قرأ حمزة والكسائي، قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا﴾ [الحج: ٣٤] في

فا (نحو: مَشْرَب، ومَقْتَل، ومَرْمَى)، ومَوْقَى، (ومِن مكسورها) نحو يَضْرِب، ومن (المثال)، وهو معتل الفاء فقط، كما مرّ، ولو غير مكسورها نحو يَعِد ويَضَع (على مَفْعِل) بكسرها، (نحو: مَضْرِب ومَوْعِد) ومَوْضِع، وجاء في المثال الفتح شاذا، نحو

وَجَاء: المَنْسِكُ والمَجْزر والمَنْبِت والمَطْلِع والمَشْرِق وَالْمَغْرِب

الكسر والضم في مضارع الفعل الواحد كثيراً كيحشر ويحشر.

فجاء المنسك لمكان النسك وهو العبادة، والمجزر لمكان الجزر وهو نحر الإبل، والمفرق لوسط الرأس؛ لأنه موضع فرق الشعر، والمسقط لموضع السقوط يقال هذا مسقط الرأس أي حيث ولدت، والمرفق لموضع الرفق وهو ضد العنف، والمسجد وهو اسم البيت المبني للعبادة سُجِد فيه أو لم يسجد قال سيبويه: وأما موضع السجود، فالمسجد بالفتح لا غير والباقي ظاهر. وفتحوا في المنقوص نحو مرمى للخفة وكسروا في المعتل الفاء؛ لأن الكسرة مع الواو أخف مع الفتحة معه إذ موعد أخف من موعد وذلك لما قيل من أن المسافة بين الفتحة والواو منفرجة....................

واوه في المضارع؛ لأنه لو لم يحذف الواو منه لكان بمنزلة الصحة كالموجل (**وجاء المنسك**) لموضع النسك وهو العبادة (**والمنبت والمجزر**) لمكان الجزر وهو نحر الإبل (**والمطلع والمشرق والمغرب**..............................

الآيتين، والمطلع والمفرق والمسكن، وقال الفراء: الفتح في كلها جائز وإن لم يسمع وقال ابن مالك شذ بالكسر وحده مشرق ومغرب ومجزر ومسقط، ومنبت، ومرفق، ومسجد، ومظنة، وشذ بكسر مع سماع القياس وهو الفتح منسك، ومطلع ومفرق، ومنسك، ومحشر، ومجمع، ومحل، ومنيص، ومدب النمل، ومأوى الإبل، وموضع وموحل، وموقعه الطائر، ومقبرة، ومشرقة.

وجاء في هذه الثلاثة الضم أيضاً، وشذ بفتح مع سماع القياس، وهو الكسر منزلة، ومضربة السيف انتهى، ومنيص بمعنى مناص و موحل بالمهملة وموقعة الطائر الذي ألف الوقوع عليه، وفي القاموس الضريبة الطبيعة والسيف وحده كالمضرب والمضربة وتكسر راؤهما.

قوله: (**كيحسر ويحسر**) يجوز أن يقيد بالسين المهملة، وأن يقيد بالمعجمة. قال في القاموس: حسر الشيء يحسره ويحسره حسراً كشفه، ولشيء حسوراً انكشف. وقال الجوهري: حسرت الناس أحسرهم واحسرهم حسراً جمعتهم.

قوله: (**لوسط الرأس**) هو بتحريك السين.

قوله: (**وذلك لما قيل**) نقل هذا التعليل عن الخوارزمي شارح المفصل.

مَوْزَن ومَوْجَل، (وجاء المَنْسِك) لمكان ذبح النُّسك، (والمنبت والمَجْزِر) لمكان جزر الإبل، والمَنْبِت (والمَطْلِع والمَشْرِق، والمَغْرِب،...........................

والمَفْرِق والمَسْقِط والمَسْكِن والمَرْفِق وَالْمَسْجِد والمَنْخِرُ. وَأما مِنْخِرٌ فـفـرعٌ كــ: مِنْتِنٍ، وَلَا غَـيـرهـمَـا. . . . .

وأما المنخر لثقب الأنف وهو من التحير لصوت بالأنف فهو في الأصل بفتح الميم وكسر الخاء وأما ما جاء بكسرتين ففرعه اتباعاً لكسرة الخاء، كما قالوا: مِتِن بكسرتين فرعاً على متن بضم الميم وكسر التاء وهما نادران إذ مفعل بكسرتين ليس من الأبنية.

والمفرق) لوسط الرأس؛ لأنه موضع فرق الشعر **(والمسقط)** لموضع السقوط **(والمسكن والمرفق)** لموضع الرفق وهو ضد العنف **(والمسجد والمنخر)** فإن هذه الكلمات على مفعل بكسر العين وإن كان المضارع منها بضم العين، قال سيبويه: لم يذهب بالمسجد مذهب الفعل، ولكنك جعلته اسماً لبيت يعني أنك أخرجته عما كان عليه اسم الموضع وذلك لأنك تقول المقتل لمكان يقع فيه القتل ولا تقصد مكاناً دون مكانٍ، وليس كذلك المسجد فلم يكن مبنيًّا على الفعل المضارع كما في سائر المواضع، وذلك أن مطلق الفعل لا اختصاص فيه بموضع دون موضع، قيل لو أردت موضع السجود وموضع الجبهة على الأرض سواء كان في المسجد أو غيره تفتح العين لكونه حينئذٍ مبنيًّا على الفعل لكونه مطلقاً كالفعل **(وأما منخر)** بكسر الميم والخاء **(ففرع)** على منخر بفتح الميم وكسر الخاء وهو ثقب الأنف من النخير وهو الصوت بالأنف **(كمنتن)** بكسر الميم والتاء فإنه فرع على منتن بضم الميم وكسر التاء إلا أنه كسر الميم منهما اتباعاً لكسرة الخاء، والتاء في الصحاح النتن الرائحة الكريهة، وقد نتن الشيء بالضم وأنتن بمعنى فهو منتن ومنتن كسرت الميم إتباعاً لكسرة التاء؛ لأن مفعلاً ليس من الأبنية **(ولا غيرهما)** في

قوله: **(كما قالوا منتن)** هو بتاء مثناة.

(والمَفْرِق) لوسط الرأس، وهو مكان فرق الشعر، (والمَسْقِط) لمكان سقوط الرأس وغيره، (والمَسْكِن والمَرْفِق) لمكان الرِّفق، ضد العنف (والمَسْجِد) للبيت المبني للعبادة سجد فيه أولا، (والمَنْخِر) لقب الأنف، من النخير للصوت بالأنف، بالكسر في الجميع، والقياس الفتح؛ لأنّ مضارعها مضموم العين إلّا المجزر فمفتوحها، قيل: وفي ذكرهم المسجد نظر، لأنهم إنْ أرادوا به البيت المبني للعبادة كما مرّ، فليس مما نحن فيه، لعدم اعتبار وقوع الفعل فيه، أو محل السجود، فهو بالفتح فقط على القياس، ويُجاب باختيار الأول، وشذوذ الكسر في المسجد بعد وقوع الفعل فيه لا قبله، وروي بالفتح في المنسَك والمطلَع والمسكَن والمفرَق والمرفَق والمسجَد، وقال الفراء: الفتح في الجميع جائز، وإنْ لم نسمعه، والأوزان كلها بفتح الميم، (وأمّا مِنْخِر) بكسرتين (ففرع) على منخر بفتح الميم، وكسر الخاء (كمِنْتِن) بكسرتين، فإنه فرع على مُنتِن بضم الميم، وكسر التاء من نتن الشيء وأنتن، (ولا غيرهما) ثابتاً، وإنما جعلا فرعين، لأنّ

وَنَحْو: المَظَنَّةِ والمَقْبُرَةِ فتحاً وضماً لَيْسَ بِقِيَاس.

قوله: **(ونحو المظنة)** بالكسر في المظنة شاذ؛ لأن مضارعها مضموم العين فالقياس الفتح ومظنة الشيء موضعه الذي يظن فيه كونه، وكذا المقبرة فتحاً وضماً ليس بقياس. أما الفتح فلأنه لم يرد بها موضع وقوع الفعل ولا زمانه، بل أريد المكان المخصوص والفتح لمكان الفعل أو زمانه، وأما الضم فظاهر؛ لأن مضارعهما مضموم العين فالقياس الفتح، لكن قيل إنما يكون الضم غير قياسي لو أريد بها مكان الفعل أما لو أريد بها المكان الخاص فلا وإن التعرض لكون المقبرة فتحاً غير قياسي خارج عن الغرض.

كلامهم إذ ليس مفعل بكسر الميم والعين من أبنيتهم **(ونحو المظنة والمقبرة)** مما كان على مفعل وقد دخلته التاء وقوله: **(فتحاً وضماً)** قيد في المقبرة **(ليس بقياس)** لسبب إدخال التاء فيه سواء كان على القياس بقطع النظر عن التاء كالمقبرة بالفتح لأنه من يقبر بالضم أو لم يكن على القياس كالمظنة لأنه من يظن بالضم فالكسر فيه شاذ وقياسه الفتح ومظنة الشيء موضعه الذي يظن كونه فيه قال بعضهم: أن ما جاء على مفعلة بالضم يراد بها أنها موضوعة ومتخذة له، فإذا قالوا: المقبرة بالفتح أرادوا مكان الفعل وإذا ضموها

قوله: **(وأما الضم فظاهر)** وفيه نظر لما ستعرف من قول المصنف في شرح المفصل أن المقبرة في المكان بالفتح قياس حيث جعلها مثال القياسي، ولما صرح به في شرح الهادي ض. قوله: **(لكن قيل)** يستفاد منه، ومما سيأتي عن شرح المفصل أن المقبرة فتحاً وضماً من حيث الحركة ليست بخارجة عن القياس، أما الضم فلما قيل، وأما الفتح فلما سيأتي وأما في المتن مؤول. قوله: **(خارج عن الغرض)** لأن الغرض بيان اسم المكان والزمان والمقبرة إن أريد بها البقعة المخصوصة ليست من ذلك القبيل.

قوله: **(خارج عن الغرض)** لأن الغرض بيان اسم الزمان والمكان وهي حينئذٍ ليست باسم زمان ولا مكان، والجواب أولاً لا نسلم أنها ليست باسم مكان إذا كانت

مفعلاً بكسرتين غير موجود في كلامهم، كما أنه بضمتين كذلك، (ونحو المَظِنَّة) كسراً للمكان الذي يظن كون الشيء فيه، والمَقْبَرَة فتحاً وضماً للمكان الذي يُقبر فيه، فما كان على مفعل، ودخلته تاء التأنيث للمبالغة، أو لإرادة البقعة (ليس بقياس)، بل مقصور على السماع، لأنّ القياس عدم دخولها، ولأنّ القياس في نحو المظنة، ونحو المقبرة ضما الفتح، لأنّ مضارعهما مضموم، لكن قيل إنما يكون الضم غير قياس لو أُريد باللفظ مكان الفعل وليس كذلك، بل المراد به المكان المخصوص، إذ المراد بالمقبرة بالضم، بل قيل وبالفتح أيضاً المكان الذي من شأنه أن يُقبر فيه، أي المهيأ لذلك، لا مكان الفعل، وكذا المشرقة الموضع الذي تُشرق فيه الشمس المهيأ لذلك، ويُجاب بأنه وإنْ

وَمَا عداهُ فعلى لفظ الْمَفْعُول.

جا: وقال المصنف في شرح "المفصل": وقد يدخل على بعضها تاء التأنيث مع جريها على القياس كالمزلة والمقبرة ومع مخالفته كالمظنة، وأما ما جاء على مفعلة بالضم فأسماء غير جارية على الفعل ولكنها بمنزلة قارورة وشبهها، وذكر في شرح الهادي أن ما جاء على مفعلة بالضم يراد بها أنها موضوعة لذلك ومتخذة له، فإذا قالوا المقبرة بالفتح أرادوا مكان الفعل وإذا ضموا أرادوا البقعة التي من شأنها أن يقبر فيها أي التي هي متخذة لذلك، وكذا المشرقة للموضع الذي تشرق فيه الشمس، المهيأة والمشربة كذلك؛ لأنها الموضع المهيأ للشرب أو المتهيأ؛ لأن يشرب ماء السماء قبل غيره لارتفاعه، فهذه الأشياء لم يذهب بها مذهب الفعل لثبات مفهوماتها فجعلوا خروج صيغها عن صيغ ما هو الجاري على الفعل دليلاً على اختلاف معانيها والتأنيث في هذه الأسماء؛ لإرادة البقعة أو للمبالغة؛ ليدل على أن لها شأناً في أنفسها، والظاهر أن معنى

نق: أرادوا البقعة التي من شأنها أن يقبر فيها أي التي هي متخذة لذلك **(وما عداه)** أي ما عدا الثلاثي المجرد وهو الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه **(فعلى لفظ المفعول)** أي أسماء الزمان والمكان منه على لفظ اسم المفعول نحو مكتسب ومدحرج

ك: مفتوحة حتى يكون التعرض لها خارجاً عن المبحث وسند المنع ما ستعرفه من أنها بالفتح اسم مكان وإنما جعل شاذة لدخول التاء فيها، وثانياً أنا لا نسلم أن هذا التعرض خارج عن الغرض؛ لأن الفتح بحسب ظاهره يدل على أنها اسم مكان من يفعل فينبغي أن يكون قياسية فدفع هذا الوهم بأنها مع فتح العين أيضاً شاذة، وهذا الجواب جدلي والأول تحقيقي ض.

قوله: **(قال المصنف في شرح المفصل)** يعلم مما قاله أن المقبرة إذا فتحت تكون اسم مكان أريد به موضع الفعل وفتحها جار على القياس ويؤيده ما ذكر في شرح الهادي.

قوله: **(والظاهر أن معنى قوله)** أي المصنف في المتن ليس بقياس أن إدخال الثاء فيها ليس بقياس على هذا مشى النظام في شرحه.

فق: أُريد المخصوص، فالضم غير قياس، لكن بعد وقوع الفعل لا قبله، ونحو الزِّلّة بالكسر على غير القياس من حيث إدخال التاء، وإنْ كان على القياس من حيث حركة العين.

فهذه هيآت أسماء الزمان والمكان من الثلاثي المجرد، (و) أمَّا (ما عداه) من الرباعي مجرداً أو مزيداً فيه، والثلاثي المزيد فيه (فعلى لفظ) اسم (المفعول) من ذلك

. . . .

قوله ليس بقياس أن إدخال التاء فيها ليس بقياس مطرد، بل هو مقصور على السماع، وهذا ليس مخالفاً لما ذكره المصنف في شرح "المفصل" من أن بعضه قياسي وبعضه غير قياسي يعرف بالتأمل، وجميع ذلك في الثلاثي المجرد وما عداه رباعيًّا كان أو ثلاثيًّا بزيادة فكله على لفظ اسم المفعول كالمخرج من أخرج، والمدحرج من دحرج، وكذا ما أشبهه فكأنهم قصدوا مضارعته للفعل في الزنة فأجروه على لفظ المفعول؛ لأنه أخف من لفظ الفاعل؛ لأن الفاعل بالكسر والمفعول بالفتح والفتح أخف؛ ولأن اسما الزمان والمكان مفعول فيها من حيث المعنى فكان استعمال لفظ المفعول له أقيس.

ومحرنجم، فإن كلًّا منها يحتمل أربعة معان: معنى ظرف الزمان، وظرف المكان، ومعنى المصدر، ومعنى اسم المفعول؛ فإذا قلت هذا مكتسب فلان يحتمل أن يراد منه موضع كسبه أو زمان كسبه أو مكسوبه أو اكتسابه وإنما كانا على لفظ اسم المفعول؛ لأنهم قصدوا مضارعته للفعل في الزنة فأجروه على اسم المفعول؛ لأنه أخف من لفظ اسم الفاعل؛ لأن اسم الفاعل بكسر ما قبل الآخر، واسم المفعول بفتحه والفتح أخف من الكسر.

قوله: **(وهذا ليس مخالفاً لما ذكره المصنف في شرح المفصل)** أي لأن ما ذكره فيه باعتبار حركة العين وما ذكره هنا باعتبار دخول التاء.

قوله: **(يعرف بالتأمل)** لأن ما ذكره في شرح المفصل باعتبار حركة العين وما ذكره هنا باعتبار دخول التاء. أو نقول بأن مراده بالقياس ما كان صيغة مفعل قياسيًّا لا دخول التاء فيه قياسيًّا ض.

قوله: **(ولأن أسماء الزمان والمكان مفعول فيها)** المراد مدلولها وعبارة سيبويه وكان بناء المفعول أولى به؛ لأن المكان مفعول فيه.

الباب كما مرّ في المصدر كمُدحرَج ومُخرَج، لأنّ لفظ اسم المفعول أخف لفتح ما قبل الآخر، ولأنّ مفعول فيه في المعنى، فكان لفظ المفعول له أقيس.

واعلم أنّ العرب قد بنت مَفْعَلَة من الثلاثي إذا أرادت تكثير الشيء بالمكان، فقالوا أرض مسبعَة ومَأْسدَة، ومذأبَة، ومبطخَة، ومقثأة أي كثيرة السِّباع والأسد والذئاب والبطيخ والقثاء، وأمَّا غير الثلاثي كثعلب وعصفور، فلا يُبنى منه ذلك للثقل، بل يُقال كثيرة الثعلب والعصفور.

[اسْم الآلَة]

الْآلَة على: مِفْعَلٍ ومِفْعَالٍ ومِفْعَلَةٍ، كـ: المِحْلَب...

[اسْم الآلَة]

قوله: (**الآلة**) هي كل اسم اشتق من فعل اسماً يستعان به في ذلك الفعل كالمفتاح فإنه اسم لما يفتح به، والمكسحة فإنه اسم ما يكسح به، وقد يطلق على ما يفعل فيه إذا كان مما يستعان به كالمحلب وصيغها المطردة مفعل ومفعال ومفعلة، وقيل إن ما ألحق به الهاء سماعي، وإنما فصلها عن المسعط ونحوه مما جاء بضمتين في الحكم ينقى

[اسْم الآلَة]

(**الآلة**) وهي اسم مشتق من فعل ليستعان به في ذلك الفعل (**على مفعل ومفعال ومفعلة**) والأصل في الآلة هو مفعال وأما مفعل ومفعلة فمنقوصان منه إلا أنه عوض في أحدهما التاء عن الألف وفي الآخر لم تعوض؛ لأن المصير من الأثقل إلى الأخف هو القياس، ولأنهم تركوا الإعلال في مخيط؛ لأنه بتقدير مخياط إذ لولا هذا التقدير لقالوا مخاط بالإعلال تبعاً لخاط كما قالوا مقال تبعاً لقال (**كالمحلب**) اسم لإناء يحلب فيه

[اسْم الآلَة]

قوله: (**وصيغتها المطردة**) قال الشيخ نظام الدين: وهذه الأوزان الثلاثة قياسية لا من حيث إنه يجوز أن يشتق كل منهما من أي فعل اتفق وإن لم يسمع بل من حيث إن كلًّا منهما إن كان قد ورد به السماع في فعل معين أمكن أن يطلق هو على كل ما يمكن أن يستعان به في ذلك الفعل كالمفتاح فإن كل ما يمكن أن يفتح به البيت يسمى مفتاحاً وإن لم تكن الآلة المعروفة بذلك.

قوله: (**وقيل إن ما ألحق به الهاء سماعي**) قال ابن الحاجب في شرحه: ما ألحق به الهاء مسموع مثله في الزمان والمكان ض.

[اسم الآلـــة]

للفعل الثلاثي، وهي اسم لما يُستعان به في الفعل المشتقّة هي منه، تجيء (على مِفْعَل ومِفعال ومِفْعَلَة) بكسر أولها، والأصل في الآلة مِفْعال، والآخران منقوصان منه (كـمِـحْـلَـب ....

والمِفْتَاح والمِكْسَحَة. وَنَحْو: المُسْعُط والمُنْخُل والمُدُق والمُدْهُن والمُكْحُلة والمُحْرُضَة لَيْسَ بِقِيَاس.

ك القياس مع أن الجميع سماعي؛ لأنه لم يرد بقوله ليس بقياس كون الصيغة سماعية، بل أراد أن مضموم الميم والعين ليس كإخواته في جواز الإطلاق على كل آلة وإنما هي أسماء لآلات مخصوصة فلا يقال مدهن إلا للآلة التي جعلت للدهن ولو جعل الدهن في وعاء غيره لم يسم مدهناً، وكذا غيرها. والمسعط الإناء الذي هو يجعل فيه السعوط والمنخل ما ينخل به الشيء، والمدق ما يدق به، والمحرضة إناء الأشنان. وفي

ف (**والمفتاح**) اسم لما يفتح به (**والمكسحة**) اسم لما يكنس به الثلج وغيره (**ونحو المسعط**) اسم لإناء يجعل فيه السعوط وهو دواء يصب في الأنف (**والمنخل**) اسم لما ينخل به الشيء (**والمدق**) اسم لما يدق به القصار (**والمدهن**) اسم لما يجعل فيه الدهن (**والمكحلة والمحرضة**) اسم لما يجعل فيه الحُرُض وهو الأشنان (**ليس بقياس**) لأن القياس في اسم الآلة كسر الميم وفتح العين وفي هذه الكلمات الميم والعين كلاهما مضمومان إلا أنه ذكر في الصحاح المِحْرَضة بكسر الميم وفتح الراء فيكون على

ح ....

ق والمِفْتاح والمِكْسَحَة) لِما يُستعان به في الحَلْب والفتح والكسح، والأوزان الثلاثة قياسية، لا من حيث أنه يجوز أنْ يُشتق كل منها مِن أيّ فعل اتفق، وإنْ لم يسمع، بل من حيث أنّ كلّا منها إنْ ورد به السماع في فعل أمكن أن يطلق هو على كل ما يمكن أن يُستعان به في ذلك الفعل كالمِفتاح، فإنّ كل ما يمكن أنْ يُفتح به الباب يُسمى مفتاحاً، وإنْ لم يكن الآلة المعروفة بذلك، (ونحو المُسْعُط) لِما يجعل فيه السعوط، وهو دواء يُصبّ في الأنف، (والمُنْخُل) لِما يُنخل به، (والمُدُقّ) لِما يُدقّ به (والمُدْهُن) لِما يُجعل فيه الدهن، (والمُكْحُلَة) لِما يُجعل فيه الكحل، (والمُحْرُضَة) لِما يُجعل فيه الأسنان مما ضُمّ أوله وثالثه، (ليس بقياس)، إذ القياس كسر أولها، وفتح ثالثها، ولأنها ليست كذلك باعتبار الاستعانة بها في ذلك الفعل، بل لآلات مخصوصة، ولهذا قال سيبويه: لم يذهبوا بها مذهب الفعل، لأنّ الجاري على الفعل لا يختص بآلة مخصوصة، وهذه مخصوصة، فلا يقال مُدْهُن إلّا للآلة التي جعلت للدهن، ولو جُعل الدهن في وِعاء غيرها لم يُسمَّ الوعاء بمُدْهُن، بخلاف المحلب والمفتاح ونحوهما، كما مر، والمُحْرُضَة لم يذكرها سيبويه، لأنها عنده بكسر أولها، وفتح ثالثها، وعليه اقتصر الجوهري وغيره، وقد روي مطهرة، ومرقأة، ومسقاة بالكسر والفتح، فقيل: مَن كسرها

[التصغير]

المصغر: الْمَزِيد فِيهِ لِيدل على تقليل، ....

"الصحاح": المحرضة بكسر الميم وفتح الراء، وذكر في شرح الهادي أنه المشهور.

[التصغير]

قوله: (**المصغر**) أي المصغر هو اللفظ الذي زيد فيه شيء ليدل على تقليل، فالمزيد فيه كالجنس لشموله له ولغيره فلما قال ليدل على تقليل خرج ما سواه إذ دلالة

القياس، قال سيبويه: لم يذهبوا بها مذهب الفعل في جواز إطلاقها على كل آلة ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية.

[التصغير]

(**المصغر**) هو اللفظ (**المزيد فيه**) ياء (**ليدل على تقليل**) أي على تحقير ما يتوهم

قوله: (**المحرضة بكسر الميم**) اقتصر على ذلك صاحب القاموس أيضاً.

[التصغير]

قوله: (**المصغر هو اللفظ الذي زيد فيه شيء ليدل على تقليل**) اعترض بأنه غير مانع لدخول نحو تمرة ولدخول نحو هو أقل منه وأصغر؛ لأن الأقل أقل من القليل، والأصغر أحط من الصغير وغير جامع لخروج نحو أصيغر منه؛ لأن معناه هو أكثر صغيراً ويستحيل أن يدل على القلة بما يدل على الكثرة وأجيب بأن التاء للوحدة والتقليل لازم غير مقصود وبأن نحو أقل وأصغر للتفضيل والتقليل عارض نشأ من المادة وليس بمجرد صيغة أفعل وبأنه إذا كثرت القلة في القليل كان أقل مما كان قبل قطعاً فوجود الكثرة في القلة لا ينافي التقليل.

شبهها بالآلة، ومَن فتحها جعلها لِما يُجعل فيه الشيء، قال السعد التفتازاني: وتحقيقه أنّ لها اعتبار من أحدهما أنها أمْكِنَة، فإنّ السُّلّم مكان الرقي، من حيث أنّ الرقيّ فيه، والآخر أنها آلات؛ لأنّ السلّم آلة الرقي، فمن نظر إلى الأول فتح، ومن نظر إلى الثاني كسر، فالمكسور والمفتوح إنما يُقالان لشيء واحد، لكن النظر مختلف.

المُصغَّــر:

هو الاسم (المزيد فيه) شيء مما يأتي (ليدل على تقليل) إمَّا لحقارة ما قد يتوهم عِظَمه مُبهماً كان سببها، كرُجيل وعُمير، أو مُعيّناً كعُويلِم وزُويهِد، وإمَّا لتقليل ما قد يُتوهم كثرته كدُريهمات، ودُنينيرات، وإمَّا لتقريب ما قد يُتوهم بُعده كجئتك قُبَيْل الشهر، وسيأتي تحقيق ذلك، وهو من خواص الأسماء، كما أشرت إليه آنفاً، ونحو ما

. . . .

الزيادة على القلة من خواصه، وإنما قلنا اللفظ ولم نقل الاسم كما هو في الشروح ليشمل نحو ما أحيسنه فإنه من المصغر، إذ لو لم يكن منه كيف يقال إنه شاذ، فإن شذوذه على تقدير كونه مصغراً إذ التصغير من خواص الأسماء وأيضاً لو قيل الاسم المصغر الذي زيد فيه ليدل على التقليل لا يحسن ح أن يقال التصغير من خواص الاسم يعرف بالتأمل.

تعظيمه سواء كانت جهة الحقارة مبهمة كتصغير العلم واسم الجنس نحو زبيد ورجيل فإنه لا دليل فيهما إلى أن التحقير إلى أي شيء يرجع إلى الذات أم إلى الصفة أو معلومة كتصغير الصفات المشتقة، فإن التحقير فيها راجع إلى الأوصاف التي تدل عليها ألفاظ الصفات نحو ضويرب فإن معناه ذو ضرب حقير ومعنى أسيود أن السواد فيه ليس بتام أو على تقليل ما يجوز كثرته كتصغير الجمع، فإن المراد من تصغيره تقليل العدد فمعنى

قوله: (**وإنما قلنا اللفظ ولم نقل الاسم الخ**) لك أن تقول إن من عبر بالاسم قصد تعريف غير الشاذ، وأحال نحو ما أحيسنه على المقايسة وما فعله أوفق بقولهم التصغير من خواص الأسماء، وقول الشارح لا يحسن ح أن يقال التصغير من خواص الأسماء معارض بأنه لو قيل اللفظ لم يصح أن يقال ما ذكر نعم التقسيم إلى الاسم المتمكن وغيره ما سيأتي يناسب التعميم ويعين في هذا المقام ما ذهب إليه الشارح فليعتمد ويخص قولهم التصغير من خواص الأسماء بالقياسي وإن وجد فيها غيره أيضاً. قوله: (**كيف يقال إنه شاذ**) ويمكن أن يقال أن الشاذ كالعدم فلا عبرة به فلا يجوز إدخاله في الحد إذ الحد للتصغير المعتبر لا للمردود عند العلماء وينبهك على هذا قوله إذا التصغير من خواص الأسماء ض. قوله: (**لا يحسن أن يقال**) فيه نظر لأن قوله التصغير من خواص الأسماء ليس بمذكور في الحد حتى يكون ركيكاً بل مذكور بعده لتفصيل ما ذكر في الحد وتبيينه كما في سائر الحدود فيحسن ض. قوله: (**لا يحسن أن يقال إلى آخره**) أي لأنه يصير معنى قولهم المذكور زيادة شيء على الاسم ليدل على التقليل من خواص الأسماء أي الزيادة التي لا تكون إلا في الاسم من خواص الاسم وفيه ركاكة. قوله: (**يعرف بالتأمل**) لأنه حينئذٍ بقيد الاسم يعرف الاختصاص به فلو قيل إن التصغير من خواص الأسماء لكان مستدركاً هذا كما قيل في الكافية في قوله والإسناد إليه أي إلى اللفظ لا إلى الاسم وإلا يكون الحكم بأنه من خواص الاسم غير مفيد تأمل.

أُحَيْسَنَه غير معتد به، لأنه ليس على ظاهره، وإنما المراد الذي وصف بالحسن، كما سيأتي.

. . . .

جار

وإنما قلنا زيد فيه شيء ولم نقل ياء كما قال بعض الشارحين؛ لأن الزيادة غير منحصرة في الياء كما ستعرف، وتقييد الياء بكونها ثالثة أيضاً غير صحيح إذ في البعض لا يكون كذلك نحو ذيا وتيا.

وقوله: ليدل على تقليل يشمل معانيه الثلاثة:

الأول: تحقير ما يجوز أن يتوهم عظمه، وذلك إما مبهم، نحو رجيل وعمير أخبرت بحقارته من غير بيان ما أوجب حقارته، وأما معين نحو عويلم وزويهد تحقر من

دقز

عندي غليمة أي عدد قليل من الغلمة أو على تقريب ما يجوز أن يتوهم بعده والتصغير بهذا المعنى أكثر في الظرف منه بهذا المعنى في غيره نحو خروجي قبيل قيامك، والمراد من تصغيره قرب مظروفه مما أضيف إليه من الجانب الذي أفاده الظرف أي قرب الخروج من القيام من جانب القبلية.

واعلم أن في اشتمال التقليل القسم الأول تعسفاً؛ لأن التقليل لدفع احتمال الكثرة، ولا يتصور الكثرة في نحو زيد ورجل، فإن قلت تعريفه للتصغير غير جامع لعدم تناوله للتصغير الذي للتعظيم كقوله:

لد

قوله: **(وإنما قلنا زيد فيه شيء ولم نقل ياء كما قال بعض الشارحين)** هو الشريف وله أن يقول التعبير بالياء لا يقتضي انحصار الزيادة فيها وإنما خصت بالذكر لاطراد زيادتها نعم لواو رد ما صغر بدون ياء كشخت بمعجمتين وهو الرجل الرقيق في تصغير دمكمك وهو العظيم الخلق لصح إيراده لكن ليس من التصغير المصطلح، ويرد أيضاً على التعبير بالشيء.

قوله: **(لأن الزيادة غير منحصرة في الياء)** لما ستعرف؛ لأن في تصغير المبهمات كما يزاد ياء يزاد أيضاً ألف فلا ينحصر الزيادة في الياء. قوله: **(وتقييد الياء بكونها ثالثة أيضاً غير صحيح)** نبه على ذلك أيضاً المصنف والشريف في شرحيهما ولك أن تقول لا نقض؛ لأن أصل ذيا وتيا ذييا وتييا، كما قال ابن مالك وغيره فياء التصغير ثالثة تقديراً، قال المرادي: أصل ذيا وتيا ذييا وتييا بثلاث ياآت الأولى عين الكلمة، والثانية للتصغير، والثالثة لام الكلمة فاستثقلوا ذلك مع زيادة الألف آخره فحذفت الأولى؛ لأن ياء التصغير لمعنى فلا تحذف؛ ولأن الثالثة لو حذفت لزم فتح ياء التصغير من كونها لا تلحق إلا ثلاثة انتهى.

قوله: **(يشمل معانيه الثلاثة)** في شموله للأول، والثالث اتساع؛ لأن التقليل لدفع احتمال الكثرة ولا احتمال لها في نحو زيد ورجل.

قال الأندلسي: اعلم أن التصغير لغة ضد التكثير، وأصله في الجثث نحو جميل وجبيل

قف

وبما تقرر عُلِم أنّ تعريفه بما ذكر أعم من تعريفه بأنه اسم ضُمَّ أوله، وزِيد فيه بعد ثانيه ياء؛ لشموله نحو ذِيّـا وتيَّـا، وللمزيد فيه غير ياء، كما سيأتي بيانه، لكن اعترض

. . . .

جهة قلة عمله وزهده، وكذا احمير وأصيفر تريد ضعف حمرته وصفرته. **والثاني**: تقليل ما يجوز أن يتوهم كثرته كقولك دريهمات ودنينيرات وهذا مختص بالجموع وهذان المعنيان هما الشائعان الكثيران في هذا الباب. **والمعنى الثالث**: شاذ قليل الوقوع وهو تقريب ما يجوز أن يتوهم بعده ومجيئه في الظرف أكثر منه في غيره كقولك قبيل الشهر، وسيتحقق ذلك في آخر الباب إن شاء الله تعالى. واعترض على هذا الحد بأنه غير جامع؛ لأنه لا يتناول التصغير الذي للتعظيم . . . .

وكل أناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الأنامل

فإنه صغر الداهية والمراد منه التعظيم لا داهية أعظم منه وكذا لا يتناول التصغير الذي للشفقة كما يقال يا بني، والجواب عن الأول أن تصغير الداهية لتقريب ما يتوهم بعده وذلك لأن الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول أو الحمل الشيء على نقيضه، ويكون من باب الكناية يكنى بالصغر عن بلوغ الغاية؛ لأن الشيء إذا جاوز حده

ثم اتسعوا فاستعملوه في معان أخر من تحقير ما يتوهم عظيماً كرجل ورجيل أو لتقريب ما يتوهم بعيداً نحو فويق السقف ودوين ذلك، ويكون هذا في المكان والزمان أو لتقليل ما يتوهم كثيراً، ويختص بالمقادير نحو دريهمات وإجيمال.

قوله: **(وهذا مختص بالجموع)** أي وما في معناها من اسم الجمع واسم الجنس كرهط وتمر، والمراد أنه مقصور على ما ذكر لا يتجاوزه إلى غيره.

قوله: **(لأنه لا يتناول لتصغير الذي له للتعظيم)** فيه إشعار بأن من التصغير ما يكون للتعظيم وهو مذهب كوفي قالوا ومنه تصغير الداهية في البيت، وقول عمر في ابن مسعود رضي الله تعالى عنهما كنيف مُلئ علماً وقول الشاعر[1]: [الطويل]

عليه بأنه لا يشمل تصغير التعظيم، كقول الشاعر[2]: [الطويل]

وَكُلُّ أُناسٍ سَوفَ تَدخُلُ بَينَهُم دُوَيهِيَةٌ تَصفَرُّ مِنها الأَنامِلُ

(١) هذا البيت من قصيدة لأوس بن حجر في وصف قوس: نصف امتناع منبتها وتجشمه الأهوال إليها، والقواسون يطلبون العيدان العتاق من منابتها حيث كانت في السهول والحزون ويستدلون عليها من الرعاء وقناص الوعول ويجعلون فيها الجعائل وربما أبصر والشجرة منها بحيث لا يستطيعها راق فيتدلون عليها بالحبائل في المهاوي والمهالك. وفويق: تصغير فوق. وجبيل: تصغير جبل. وتكل تتعب وتعيى، وبابه ضرب. وتعمل: أراد تجتهد في العمل.

(٢) من شعر لبيد، (دويهيّة): تصغير داهية؛ وأصلُ الدّاهية: المصيبة من مصائب الدّهر، وأراد بها ههنا الموت. و(تصفرُّ منها الأنامل) أراد بالأنامل ههنا: الأظافر؛ لأنّها هي الّتي تصفرّ بالموت. والشّاهدُ فيه: (دويهيّة) حيث إنّ التّصغير يفيد التّعظيم والتّهويل؛ وهو مذهب الكوفيّين. =

. . . .

جار . . . .

كم جانس ضده، أو لتحقير الداهية ادعاء على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها أي يجيئهم لا محالة الموت الذي يحقرونه مع أنه عظيم في نفسه، وعن الثاني أن الشفقة لا تنافي التقليل فيكون التصغير في يا بني مع إفادته التحقير مفيداً للشفقة والتلطف؛ لأن الصغار يشفق عليهم ويلطف بهم فكنى المصغر بالتصغير عن عزة المصغر عليه وشفقته له

لط فويق جبيل شاهق الرأس لم تكن لتبلغه حتى تكل وتعملا

وقولهم: أخي وصديقي وأنشد في المغني البيت بلفظ:

فويق جبيل شامخ لن تناله بقُنّته حتى تكل وتعملا

والبصريون ينكرون ذلك ويؤولون ما يوهمه قالوا: إن ابن مسعود كان صغير الجسم قصيراً فقال عمر: كنيف فصغره؛ ليدل على صغر جسمه؛ لأن الكنيف شيء في أداة الراعي، فأراد أنه حافظ لما فيه كما يحفظ الكنيف ما فيه، وقالوا: إن ذلك الجبل جبل صغير العرض دقيق لكنه طويل في السماء شاق المصعد لطوله، وقولهم فلأنه أخي هو من لطف المنزلة وصغر الأمر الذي أحكم الوصلة بينهما. قال الأندلسي: والحاصل أن التصغير يدل على أن الشيء مستصغر هذا هو الأصل وما سواه فتجوز ألا ترى أن قولك هو أصيغر منك لا يستقيم أن يقال إن المراد أنه صغير؛ لأن لفظ أصغر يدل على الزيادة في الصغر فهو مستغن عن التصغير بهذا المعنى، وإنما قصد إلى أن المدة التي بينهما قريبة قال قال الخوارزمي: أي الذي بينهما من التفاوت في الصغر والكبر قليل، ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: "أصيحابي" أراد تلطيف المحل وتقريبه، وتقليل المسافة بينه وبينهم، وقد قالوا أيضاً تصغير التمدح كقول الحباب بن المنذر يوم السقيفة: (**أَنَا جُذَيْلُهَا المُحَكَّكُ، وَعُذَيْقُهَا المُرَجَّبُ**).

وكل هذه الوجوه الأصل فيها ما ذكرناه انتهى.

قف فصغّر الدَّاهية، والمراد بها الموت، وأي داهية أكبر منه، ولا تصغير الشفقة كيا بُني، وأُجيب عن الأول بأنّ الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول، فالتصغير لتقليل المدة، وبأنّ المراد أنّ أصغر الأشياء قد يُفسد الأمور العظام، وعن الثاني بأنّ الشفقة لا تنافي التقليل، والاسم الذي يُراد تصغيره إمَّا أنْ يكون متمكناً أو غير متمكن،

= ورُدَّ بأنّ تصغيرها على حسب احتقار النّاس لها وتهاوُنهم بها؛ إذِ المراد بها الموت، أي: يجيئُهم ما يحتقرونه مع أنّه عظيمٌ في نفسه تصفرّ منه الأنامل.

يُنظر هذا البيتُ في: جمهرة اللّغة (خوخ) ١/ ٢٣٢ – وفيه (خُوَيْخِيَّة) بدل (دويهيّة) ومعناها الدّاهية – وديوان المعاني ١/ ١١٨، وأمالي ابن الشّجريّ ١/ ٣٦، ٢/ ٢٥٧، ٣٨٤، والإنصاف ١/ ١٣٩، وشرح المفصّل ٥/ ١١٤، والمقاصد النّحويّة ١/ ٨، ٤/ ٥٣٥، والهمع ٦/ ١٣٠، والأشمونيّ ٤/ ١٥٧، والخزانة ٦/ ١٥٩، والدّيوان ١٣٢.

. . . .

كقول الشاعر[1]: [الطويل]

وَكُلُّ أُناسٍ سَوفَ تَدخُلُ بَينَهُم دُوَيْهِيَةٌ تَصفرُّ مِنها الأنامِلُ

فصغَّر الداهية والمراد به الموت وأي داهية أكبر منه، ولا التصغير الذي للشفقة كما يقال يا بني، وأجيب عن الأول بأن الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول فالتصغير لتقليل المدة، . . . .

. . . .

قوله: **(كقول الشاعر)** هو لبيد بن ربيعة العامري **شاعر** مفلق فارس جواد، صحابي معمر عاش مائة وأربعين سنة، وتوفي في خلافة عثمان رضي الله تعالى عنهما.

قوله: **(وأي داهية أكبر منه)** والأولى أن يقال لما لم يتهيأ الناس للموت وأقبلوا بكليتهم على الدنيا وأعرضوا عن تحصيل زاد سفر الآخرة فكأنهم حقروا الموت وصغروه لعدم الالتفات إليه فأورد الكلام معهم على ما يدل عليه حالهم من تصغير الموت تبكيتاً لهم وجرياً على سنتهم حتى إذا تفكروا وأنصفوا أن ما هم عليه باطل ونبه بلفظ الداهية على أن ما صغروه عظيم يجب التنبه له ض.

قوله: **(فالتصغير لتقليل المدة)** حاصله أن الداهية إذا كانت عظيمة كانت وقوعها مدة سريعة فيرجع مثل هذا التصغير إلى المعنى الثالث وهو تقريب ما يجوز أن يتوهم بعده هذا حل ما في الشرح وفيه نظر أما أولاً فلأنا نمنع أن الداهية العظيمة وقوعها في مدة سريعة بل قد يكون في مدة مديدة.

وأما ثانياً: فلأنه لا دلالة لقوله دويهية على الزمان والمدة حتى يكن التصغير لتقليل المدة، وكيف يدل التصغير على معنى ليس في اللفظ **دلالة** عليه أصلاً ض.

قوله: **(فالتصغير لتقليل المدة)** أي لتقريب ما يجوز أن يوهم بعده، قال شارح المغني: وفيه تعسف ويقال أيضاً في البيت ما ننافيه ظاهر أو هو حرف التنفيس.

. . . .

---

(١) هو للبيد بن ربيعة.

و(دويهيّة): تصغير داهية؛ وأصلُ الدّاهية: المصيبة من مصائب الدّهر، وأراد بها ههنا الموت.

و(تصفرُّ منها الأنامل) أراد بالأنامل ههنا: الأظافر؛ لأنّها هي الّتي تصفرّ بالموت.

والشّاهدُ فيه: (دويهيّة) حيث إنّ التّصغير يفيد التّعظيم والتّهويل؛ وهو مذهب الكوفيّين.

ورُدَّ بأنّ تصغيرها على حسب احتقار النّاس لها وتهاوُنهم بها؛ إذِ المراد بها الموت، أي: يجيئُهم ما يحتقرونه مع أنّه عظيمٌ في نفسه تصفرّ منه الأنامل.

فالمتمكن يضم أوله ....

ك وبأن المراد أن أصغر الأشياء قد يفسد الأمور العظام فحتف النفوس قد يكون بالأمر الصغير الذي لا يؤبه به. وعن الثاني بأنه داخل في الحد، ولم قلتم بأنه ليس فيه التقليل فإن الشفقة لا تنافيه. قوله: **(فالتمكن)** سنبين إن شاء الله تعالى أن التصغير لا يدخل الحروف والأفعال، فالكلام في الأسماء فنقول: إما أن يكون فيها مانع يمنع من التصغير أو لا، والأول لا يصغر.

وأما الثاني: فإما متمكن أو غير متمكن وغير المتمكن أيضاً سيأتي والمتمكن باعتبار التصغير قسمان: قياسي، وشاذ سيذكر، والقياسي، أما في الجمع وله تفصيل يذكر وأما في المفرد فالمراد هنا بيان التصغير القياسي للاسم المفرد المتمكن الذي ليس فيه مانع يمنع من التصغير فنقول يضم أوله؛ ....

ج **(فالمتمكن)** واحترز به عن اللازم البناء؛ ليدخل فيه نحو خمسة عشرة **(يضم أوله)** ليكون اللفظ موافقاً للمعنى وذلك لأنه لما كان في المعنى تقليل جعل في اللفظ تقليل بأن يضم

ك قوله: **(وبأن المراد أن أصغر الأشياء إلى آخره)** قال الأندلسي: وأما تصغير الداهية فليس لتعظيمها وإنما هو إيذان بأن حتف النفوس قد يكون بصغير الأمور وكبيرها أي إن أصغر الدوهي تفسد الأحول العظام، وتقدم قريباً من كلامه ما فيه بيان وإرشاد.

قوله: **(وبأن المراد)** لو قال بأن الموت تارة يكون سببه أمراً عظيماً وتارة يكون سببه بحسب الظاهر أمراً حقيراً فذكر القسم الحقير منه لكونه كافياً للإهلاك مع حقارته فكيف بالقسم العظيم منه تنبيهاً بالأدنى على الأعلى لكان أولى تأمل ض. قوله: **(إن أصغر الأشياء)** وهذا المعنى هو الذي أثبته الكوفيون وسموه تصغير التعظيم، قيل من هذا القبيل قول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنهما: "ياحميراء، لا تفعلي هذا"، وليس بشيء بل هو للشفقة.

قوله: **(لا تنافيه)** في تقريره نظر؛ لأن عدم التنافي لا يدل على وجود التعليل؛ لأن عدم التنافي أعم، والمطلوب أعظم وجود التعليل اللهم إلا أن يقال إنه مانع لخروجه عن الحد لا مستدل فيكفيه بيان عدم التنافي ض.

قوله: **(بضم أوله إلى آخره)** أو نقول لأن الاسم لما نقص بالتصغير جبر بأقوى الحركات أو لأن التصغير في معنى الوصف ألا ترى أن قولك رجيل بمنزلة رجل صغير فيدل على شيئين الذات، والصفة فأعطى لذلك أقوى الحركات أيضاً، ولهذا المعنى اختص التصغير بالأسماء إذ الأفعال لا يوصف، وإنما لم توصف؛ لأن الصفة ذكر حال الموصوف والأفعال لا أحوال لها وكذلك الحروف.

ق (فالمتمكن يُضم أوله)، لأنّ المصغر فرع المكبر، ودال عليه كالفعل المبني للمفعول،

وَيفتح ثَانِيَة وبعدهما يَاء..........................

لأن المصغر فرع المكبر ودال عليه كما يدل الفعل المبني للمفعول على المبني للفاعل فضم مثله أو ليكون اللفظ مشاكلاً للمعنى؛ لأن المخرج يصغر بانضمام الشفتين، وما اكتفوا بضم الأول لجواز أن يكون أول المكبر مضموماً فلا يحصل الفرق ففتحوا ثانيه؛ لأنه أخف من الكسر ولئلا يلزم فعل وزادوا ياء؛ لأنه قد لا يحصل الفرق بين المصغر والمكبر كما في نحو: صرد وهو طائر، وخص الياء، لأنه أخف من الواو لم يزد الألف

أوله؛ لأن في الضم تقليلاً بانضمام الشفتين **(ويفتح ثانيه)** ليكون جبراً لضم أوله **(ويزداد بعدهما ياء.................................)**

قوله: **(لأن المصغر فرع الكبر ودال عليه)** كما يدل الفعل المبني للمفعول على المبني للفاعل فضم مثله، ومن ثَمَّ كسر أوله مع الياء كما انكسر في فعل ما لم يسم فاعله فتقول في بيت بييت، وفي شيخ شييخ بالضم والكسر كما يقال شد الحبل بالضم والكسر، وقرئ ﴿ولو ردوا لعادوا﴾ [الأنعام: ٢٨] بالوجهين. قوله: **(أو ليكون اللفظ مشاكلاً للمعنى)** قاله الخوارزمي وقريب منه ما قيل إنه خص بالضمة في أوله؛ لأنها من وفق معناه وشبهه وذلك أن الضمة تخرج من الشفتين منضغطة بين عضوين فكأنها لطقت وصغرت فجعلت فيما يشبهها أولاً إيذاناً بقوة معنى التصغير حكاه الأندلسي. وقال لم يتعرض لتعليل ضم أول المصغر إلا كابر كأبي علي وغيره. قوله: **(ففتحوا ثانيه لأنه أخف من الكسر)** وقال الموصلي مراعياً للياء المزيدة، وأما فتح ثانيه فلأنه لو ضم لانقلبت ياء التصغير واواً، ولو كسر لالتبس بالمكبر نحو مقيم؛ ولأنه لو ضم لتوالت ضمتان ولو كسر لتوالت كسرتان؛ لأن ما بعد الياء يكسر وهي لسكونها لا يعتد بها حاجزاً. قوله: **(وزادوا ياء)** لأنه قد لا يحصل الفرق؛ ولأن التصغير معنى فلا بد له من حرف يدل عليه.

قوله: **(وخص الياء لأنه أخف من الواو)** يريد أن الأولى بالزيادة حروف المد، والألف قد استبدّ بها الجمع والياء أقرب إليها لثقل الواو فخصت بالزيادة هذا، وقد زعم بعض الكوفيين وابن الدهان أن الألف قد تجعل علامة للتصغير واستدلوا بقول العرب في هدهد هداهد يعنون الصغير وفي دابة وشابة دوابة وشوابة، وتأول ذلك البصريون بأن الهداهد لغة في الهدهد، وبأن ألف دوابة وشوابة بدل عن ياء التصغير، والأصل دويبة وشويبة؛ لأن ياء التصغير قد تجعل ألفاً إذا وليها حرف مشدد.

مع المبني للفاعل يضم مثله، (ويُفتح ثانيه)، لأنّ ضم أوله غير كاف في تمييز المصغر عن المكبر، لجواز كون أول المكبر مضموماً ففتح ثانيه ليحصل تمييز قريب، واختاروا الفتح لأنه أخف من غيره، (وبعدهما) أي ويُزاد بعد ضم أوله، وفتح ثانيه (ياء)؛ لأنهما

سَـاكِـنـةً، ....

مع كونها أخف من الياء؛ لأنها زيدت للجمع في نحو دراهم ولم يعكس؛ لأن الألف أخف من الياء والجمع أثقل من المصغر، وإنما جعلوها ثالثة؛ لأن الحرف الثالث في الفعل المبني للمفعول تنقلب ياء إذا كان حرف لين كدعى وأقيم فناسب أن تزاد الياء ثالثة لما بينهما من المشاكلة؛ ولأنها لو زيدت أولاً التبس بالمضارع في بعض المواضع، ولو زيدت ثانية انقلبت واواً، فتعين أن تكون ثالثة إذ لا يمكن أن تكون في الآخرة لئلا يلتبس بياء الإضافة، فلما تعين أن تكون ثالثة في الثلاثي فكذا في الباقي، وإنما كانت ساكنة لئلا تنقلب ألفاً، وتقدير كلامه يضم أوله ويفتح ثانيه إذا لم يكن المكبر كذلك كصرد، أو نقول الضمة والفتحة في المصغر غيرهما في المكبر، كما قيل في فُلْك وهجان مفرداً وجمعاً فلا يحتاج إلى التقييد.

ساكنة) لأنه لو اقتصر على الضم والفتح من غير زيادة الياء التبس بتاء التكبير ببناء

قوله: **(والجمع أثقل من المصغر)** أي لأنه في قوة تكرير الواحد والمصغر في معنى الموصوف. قوله: **(لما بينهما من المشاكلة)** أي بين الفعل المبني للمفعول والمصغر من المشاكلة لما مر من أن المصغر فرع المكبر ودال عليه الخ.

قوله: **(ولأنها لو زيدت أولاً لالتبس بالمضارع في بعض المواضع)** أي كما قيل في تصغير دراهم، وقال شارح: لم يزد أولاً طلباً لسكونها. قوله: **(لئلا يلتبس بياء الإضافة)** قيل أيضاً لو زيدت آخراً لكانت حرف إعراب فيفضي إلى حذفها للتنوين الطارئ عليها.

قوله: **(كما قيل فلك وهجان مفرد أو جمعاً)** الفلك بالضم السفينة واحد وجمع يذكر ويؤنث قال تعالى: ﴿فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ [الشعراء: ١١٩] وقال: ﴿وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢] وهو مفرداً كقفل وجمعاً كأسد، والهجان من الإبل البيض يستوي في المذكر والمؤنث والمفرد والجمع، وهو مفرد كجمار وجمع كرجال.

غير كافيين في ذلك أيضاً، لجواز كون المكبر كذلك، كصُرِيد لطائر، فزيدت الياء ليحصل التمييز الكامل، واختاروا زيادة الياء لأنها أخف من الواو، ولم يزيدوا الألف، وإنْ كانت أخف منها، لأنها زيدت للجمع في نحو دراهم، ولم يعكسوا، لأنّ الجمع أثقل من المصغر، فأُعطي الأخف، وزيدت ثالثة، كما قلب الثالث في الفعل المبني للمفعول ياء إذا كان حرف لين، كدُعِي وأُقِيم، ولأنها لو زيدت أوله التبس بالمضارع في بعض المواضع، أو ثانية انقلب واواً أو آخره التبس بياء الإضافة، فتعين أنْ يكون ثالثه في الثلاثي، فكذا في غيره، (ساكنة) لئلا تنقلب الفاء لو زيدت متحركة.

وَيكسر مَا بعْدهَا فِي الْأَرْبَعَة إِلَّا فِي تَاء التَّأْنِيث، . . . .

جار: قوله: (**ويكسر**) أي يكسر ما بعد الياء في الاسم الذي على أربعة أحرف كقولك جعيفر للمناسبة بين الياء وما بعدها لا في الثلاثي؛ لأن الثالث حينئذٍ محل الإعراب ثم استثنى من الحكم بالكسر أربع صور:

الأولى: ما فيه تاء التأنيث نحو: طليحة لوجوب فتح ما قيل تاء التأنيث للخفة.

حس: التصغير في نحو صرد (**ويكسر مع بعدها**) أي ما بعد الياء (**في الأربعة**) أي فيما كان على أربعة أحرف فصاعداً؛ لأن حق هذه الياء أن يكون ما قبلها مكسوراً لتصير مدة حقيقة؛ لأن هذه الياء جارية مجرى المدة في أن سكونها دائم إلا أنه لما وجب فتح ما قبلها لما ذكرنا كسر ما بعدها طلباً للتعادل وإنما لم يكسر ما بعدهما فيما كان على ثلاثة أحرف؛ لأن ما بعد الياء حينئذ حرف إعراب يتغير بالعوامل فلا يجوز أن يكسر بكسرة لازمة. . .

خ: قوله: (**يكسر ما بعد الياء**) أي ولو تقديراً كما في أصيم تصغير أصم.

قوله: (**على أربعة أحرف**) أي فصاعداً ليدخل نحو حمراء وسكران وأجمال.

قوله: (**للمناسبة بين الياء وما بعدها**) ولمشاكلة الجمع؛ ولأن حق هذه المدة أن يكسر ما قبلها لتصغير مدة حقيقته؛ لأنها جارية مجرى المدة في أن سكونها دائم إلا أنه لما وجب فتح ما قبلها لما مر كسر ما بعدها طلباً للتعادل.

قوله: (**ثم استثنى من الحكم بالكسر أربع صور**) يستثنى أيضاً ما فيه علامة التثنية والجمع والمركب المزجي نحو زيدان وزيدون وبعلبك وسيعلم مما سيأتي.

قوله: (**ما فيه تاء التأنيث**) أي مما اتصل فيه بها ما بعد الياء بقرينة المثال، والتعليل فلو انفصل كسر على القياس كدحيرجة.

فق: وقوله: بضم أوله، وبفتح ثانيه، أي إذا لم يكن المكبر كذلك، أو يقال الضمة والفتحة في المصغر غيرهما في المكبر، كما قيل في فلك مفرداً وجمعاً، (ويُكسر ما بعدها) أي الياء (في) ذي (الأربعة) الأصلي أو المزيد فيه، كدُريهم، ومُكيرِم في درهم ومكرم لأنّ حق هذه الياء أنْ يُكسر ما قبلها؛ لتصير مدّة حقيقية؛ لأنها ساكنة أبداً، إلّا أنه لمَّا فُتح ما قبلها لِما مرّ، كُسِر ما بعدها؛ طلباً للتعادل، ولمناسبة الكسرة لها، وإنما لم يُكسر ما بعدها في الثلاثي، لأنّ ما بعدها حينئذ حرف إعراب، يتغيّر بالعوامل، فلا يُكسر بكسرة لازمة (إلّا في) أربع ذي (تاء التأنيث، . . . .

وَأَلِفَي التَّأْنِيث، . . . .

والثانية: ما فيه ألفا التأنيث أي المقصورة والممدودة كحبيلى وحميراء، ومراعاة لبقائهما على حالهما وقيد الألف بالتأنيث؛ لأنهم يقولون في تصغير معزى وكساء معيز وكسيء.

(**إلا في تاء التأنيث**) فإنه لا يكسر ما بعد الياء إذا كان ما بعدها ما قبل تاء التأنيث بلا فصل فلا يقال في طلحة طليحة بكسر الحاء وإنما يقال طليحة بفتحها؛ لأن تاء التأنيث تقتضي أن يكون ما قبلها مفتوحاً؛ لأنها بمنزلة كلمة ركبت مع أخرى وآخر الكلمة الأولى من الكلمتين مفتوح نحو بعلبك، وأما إذا لم يكن ما بعدها ما قبلها بلا فصل فيكسر ما بعدها نحو ضويربة، وإن كان فيه تاء التأنيث ففي كلامه إطلاق ينبغي الاحتراز عنه وكان عليه أن لا يستثنى ما فيه تاء التأنيث؛ لعدم بناء الكلمة على التاء كما لا يستثنى ما فيه علامة التثنية والجمع نحو زبيدان وزييدون والمركب نحو بعلبك؛ لأنه لا مدخل للجزء الأخير من المركب، ولا الزيادة التثنية والجمع في بناء الكلمة (**و**) إلا في (**ألفي**) أي ألفي التأنيث أي المقصورة والممدودة، فإنه لا يكسر ما بعدها نحو حبيلي وحميراء وعقيرباء في عُقْرُباء المذكر منه عقربان وهو دابة لها أرجل وليس لها ذنب كذنب العقرب؛ لأنه لو كسر ما بعدها لزم تغيير علامة التأنيث؛ لأن الألف لا يقع بعد الكسرة

قوله: (**كحبيلى وحميراء**) مذهب الجمهور أن علامة التأنيث في حمراء هي الألف المنقلبة، وذلك أنهم لما أرادوا تأنيث ما آخره ألف بألف التأنيث لم يمكنهم الجمع بين ألفين، فأبدلت المطرفة ألفاً، وسيأتي في الشرح في الجمع إيضاحه، وذكر مقابله.

قوله: (**مراعاة لبقائهما على حالهما**) إذ لو كسروا ما قبلها لانقلبت ياء فزالت أمارة التأنيث ويغير من صورتها. قوله: (**مراعاة لبقائهما على حالهما**) أي لأنه يجب المحافظة عليهما ما أمكنت ولو كسر ما قبلهما لزم تغييرهما؛ لأن الألف لا تقع إلا بعد الكسرة، وقولنا: ما أمكنت ليخرج ما إذا وقعت العلامة قبل ألف التثنية والجمع نحو حبليان وحبليات، وإنما غيرت في نحو حمراوات مع عدم الضرورة إجراء للممدودة في القلب قبل ما ذكر مجرى المقصورة. قوله: (**لأنهم يقولون في تصغير معزى وكساء معيز وكسى**) الألف في معزى وهو منون في كلامه بدل قبل سقوطها من ياء زيدت للإلحاق بدرهم وتصغير معيز بكسر الزاي، والأصل معيزي أعيدت الياء لزوال المقتضى لانقلابها ثم أعل إعلال قاض والهمزة في كساء بدل من واو أصلية لتطرفها إثر ألف زائدة وتصغيرها كسي، والأصل كسيي بثلاث ياآت فحذف الأخيرة نسياً وأجرى الإعراب على ما قبلها وسيأتي إيضاح ذلك.

وألفي التأنيث) المقصورة والممدودة، وفي نسخة وأَلِفَيْه، . . . .

وَالْألف وَالنُّون المشبهتين بهما، . . . .

والثالثة: الألف والنون المشبهتان بألفي التأنيث نحو سكيران لشبههما بهما وقوله المشبهتين بهما احتراز من نحو: سرحان وسلطان وشيطان[1] فإنك تقول في تصغيرها سريحين وسليطين وشييطين.

مع أنه يجب المحافظة عليها ما دام يمكن المحافظة عليها، وأما إذا لم يمكن المحافظة عليها كما إذا وقعت قبل ألف التثنية وألف الجمع نحو حبليان وحبليات، فيجوز تغييرها للاضطرار إليه وإنما غيرت في نحو حمراوان وحمراوات مع عدم الضرورة إلى تغييرها إجراء للممدودة في القلب قبل ألفي التثنية والجمع مجرى المقصورة **(و)** إلا في **(الألف والنون المشبهتين بهما)** أي بألفي التأنيث، فإن ما بعدها لا يكسر ههنا نحو سكيران

قوله: **(والثالثة إلى آخره)** علم أنه لا بد من قيد آخر في الثلاثة الأول المستثناة لعدم كسر ما بعد ياء التصغير وهو أنها وقعت رابعة لما ذكر؛ لأنها لو لم يكن رابعة بل خامسة وما فوقها يكسر ما بعد ياء التصغير نحو دحيرجة في دحرجة وحجيجب حججي وخنيفساء في خنفساء وزعفيران في زعفران إذا كان علماً.

قوله: **(المشبهتان بألفي التأنيث)** أي المقصورة والممدودة ووجه الشبه امتناع دخول تاء التأنيث عليهما وكون المؤنث في نحو سكران صيغة أخرى مخالفة للمذكر كما أن المذكر في نحو مرضى وحمراء كذلك، وكون الزائدين في نحو سكران مختصين بالمذكر كما أن الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث والشبه الذي يفوت بفواته التأثير هو الامتناع من التاء والضابط هنا كما اقتضاه كلام ابن مالك وغيره، وفي "بغية الطالب" أنه أمثل مما في المتن أن ما هما فيه أن لم يعلم تكسيره على فعالين لم يكسر ما بعد ياء التصغير فيه للشبه المذكور

(والألف والنون المُشبهتين بهما) في أنهما بناء يخص المذكر، كما أنّ تينك في بناء يخص المؤنث، وفي أنهما لا تلحقهما التاء، وذلك إذا وقعن رابعة، . . . .

---

(١) الشيْطانُ: واحدُ الشياطينْ. واختلفوا في اشتقاقِهِ، فقال قوم: إنه من شاطَ يشيطُ أي هلكَ؛ ووزنه فعلان؛ ويدلُّ على ذلكَ قراءةُ الحسنِ البصريّ والأعْمش وسعيدَ بن جبيرْ وأبي البرهسم وطاووسٍ: "وما نزلتَ به الشياطينَ". قال قوم: إنه من شطنَ أي بعدَ؛ ووزنهُ فيعالّ وسيذْكرُ إنْ شاء الله تعالى - في حرفْ النونْ.

وقال الأزهري: الشَّيِّطانِ - بتشديدَ الياء المكسورةَ -: قاعانِ بالصَّمَّانِ فيهما مَساكاتٌ لماء السماءَ، قال النابغةُ الجعديّ - رضي الله عنه - يصفُ ناقةً:

كأنها بعدما طال النجاءُ بها ... بالشيَطْاينِ مهاةَ سرْولتْ رملا

ويروى: "سُرْبلتْ"، ويروى: "بعدما أفضى النّجاد بها": أرادَ خطُوْطاً سوْداً تكونُ على قوائمِ بقرِ الوحشْ. [العباب الزاخر: ١/ ٢٧٦].

وَألف أَفعَال جمعاً.

جـ والرابعة: ألف أفعال جمعاً نحو أجيمال للمحافظة عليها وقيد بقوله جمعاً احترازاً عما ليس بجمع نحو: أعشار فإن تصغيره أعيشير، يقال برمة أعشار إذا كانت البرمة وهي القدر من الحجر منكسرة قطعاً، واعلم أنه احترز بالمتمكن عن اللازم البناء؛ لأن نحو خمسة عشر أيضاً يصغر على هذا الوجه كما سيجيء.

ك تشبيهاً للألف التي قبل النون الزائدة بألف حمراء احترز بقوله المشبهتين من نحو سِرْحان وهو الذئب. وقال سيبويه: النون زائدة وهو فعلان والتصغير سريحين بكسر الحاء. وقال الكسائي: الأنثى سرحانة والضمير في قوله بهما راجع إلى ألفي التأنيث في حمراء لا إلى الألفين في حبلى وحمراء؛ لأن نحو سكران إنما يشابه نحو حمراء لا نحو حبلى إلا أنه سمي الألف فيه والهمزة بألفي التأنيث تغليباً، وإن كان علامة التأنيث هي الهمزة وذلك لأن أصل حمراء حمرى زيدت قبل هذه الألف ألف أخرى للمد والبناء فقلبت الألف الثانية همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة (و) إلا في **(ألف أفعال)** فإنه لا يكسر ما بعدها ليبقى ألف الجمع يستنكر في الظاهر تصغيره فلو لم يبق علامة الجمع وهي الألف في التصغير لم يحمل السامع المصغر على أنه مصغر الجمع للتباين بينهما في الظاهر واحترز بقوله **(جمعاً)** عن نحو أعشار فإنه مفرد على بناء الجمع فيكسر فيه ما

لا كعثمان وسكران فإنهم لم يقولوا عثامين ولاسكارين وكذا كروان ونحوه مما لم يعلم كيف جمعته العرب وأن كسر على فعالين كسرحان وسلطان كسر فيه؛ لأن الألف والنون لم تشبها ألفي التأنيث، قال الأندلسي وغيره: الفرق أن الذي تقلب أي الألف فيه ياء لانكسار ما قبلها بجعل الزيادة فيه للإلحاق، والذي لا تقلب يجعل بمنزلة ألفي التأنيث فسرحان مثل كرباس هذا، وما فسرت به ألفى التأنيث في كلامه هو ظاهر عبارته، وعبارة المصنف وصرح به غيرهما، وعن سيبويه أن التأثير في منع الصرف أي ونحوه إنما هو لشبها بالألف الممدودة ذكره الرضي وبعض أوجه الشبه السابقة أنسب به. قوله: **(للمحافظة عليها)** أي لئلا يختل معنى الجمع فيلتبس بتصغير المفرد ألا ترى أنك تقول في تصغير أجمال وأنعام مصدرين أجيميل وأنيعيم فلو صغرت أيضاً إجمالاً وأنعاماً جمعين كذلك لالتبس فبقوا ألف الجمع على حالها مفتوحاً ما قبلها ليتحقق الفرق؛ ولأن الجمع يستنكر تصغيره في الظاهر، فلو لم يبق علامة الجمع لم يحمل السامع المصغر على أنه مصغره للتباين.

قوله: **(وقيد بقوله جمعاً)** تبع في هذا التقييد الجزولي، وقد أنكره الشلوبين وقال هذا خطأ؛ لأن سيبويه قال إذا صغرت أفعالاً اسم رجل قلت أفيعال كما تصغرها قبل أن يكون اسماً وعلى الإطلاق مشى ابن مالك، بل صرح بالتعميم على ما في بعض نسخ التسهيل وهي نسخة إليها الرقي، فقال جمعاً أو مفرداً أي بأن سمي به؛ لأن المفرد لا يتصور تمثيله على قول

ق (وألف أَفْعالٍ جمعاً)، وذلك كطلحة وحبلَى وحمراء وسكران، وأجمال، فإنّ ما بعد

وَلَا يُزَاد على أَرْبَعَة، . . . .

ك قوله: (**ولا يزاد**) أي ولا يزاد ياء التصغير على ما زاد على أربعة أصول يعني لا يصغر إلا الثلاثي والرباعي على الأفصح، . . . .

بعدها في نحو أعيشير يقال برمة أعشار إذا إنكسرت قطعاً وكذلك يكسر ما بعدها في نحو إخراج مصدر أخرى لأنه لا يستنكر تصغير المصدر استنكار تصغير الجمع (**ولا يزداد**) ياء التصغير (**على أربعة**) أي لا يصغر إلا الثلاثي أو ما هو على أربعة أحرف سواء كانت أصولاً أم لا، وقيل معناه لا تزاد على أربعة ذكرها من الصور الأربعة المستثناة

الأكثرين إلا بما سمى به من الجمع؛ لأن أفعالاً عندهم لم تثبت في المفرد، وبرمة أعشار وثوب أخلاق، وأسمال عندهم من الوصف بالجمع. قال المرادي: فإن قلت إذا فرعنا على مذهب من أثبته من المفردات، فهل يصغر على أفيعال أو أفيعيل، قلت: مقضتى إطلاق الناظم. وقوله في التسهيل: جمعاً أو مفرداً أنه يصغر على أفيعال ومقتضى من قيد بالجمع كأبي موسى يعني الجزولي وابن الحاجب أنه يصغر على أفيعيل. قوله: (**يعني لا يصغر إلا الثلاثي والرباعي**) أخذ الحكم بانتفاء التصغير من الحكم بانتفاء لازمه وهو زيادة الياء، وبنحو ما شرح الشارح شرح الشريف أيضاً، فقال أي ولا يزاد المصغر على أربعة أصول، وكذا فعل النظام غير أنه لم يقيد بالأصول، بل عمم وعبارته ولا يزاد حروف المصغر بعد ياء التصغير والياء الحاصلة عن المدة الرابعة إن كانت هناك مدة في غير الصور الأربع، فكذلك الذي قلنا من

الياء لا يُكسر فيها، بل يبقى مفتوحاً، فيقال طُلَيْحَة، وحُبيلى، وحُميراء، وسُكيران، وأُجيمال؛ قضاء لحق تاء التأنيث من وجوب فتح ما قبلها للخفّة، ومُحافظة على بقاء الألفات بحالها، بخلاف ما إذا وقعت الثلاثة الأولى خامسة كدحرجة، وجَحْجَبى، وخنفساء، وزعفران عَلَماً، وبخلاف ألفي غير التأنيث كمِعزا وكِساء فيمَن صرفهما، وبخلاف الألف والنون، إذا لم يُشبها ألفي التأنيث كسرحان وسلطان وشيطان، فيقال فيها: دُحَيْرِجة، وجُحَيْجِب، وخُنيفِساء، وزُعيفِران، ومُعيز، وكُسَيٍّ، وسُرَيْحين، وسُلَيْطين، وشُييطين، بكسر ما بعد الياء، ولو تقديراً، كما في كُسَي، وبخلاف ألف أفعال غير جمع كأعشار، فيقال فيه أُعيْشير بالكسر، يقال بُرْمَة أعشار إذا كانت البرمة، وهي القدر من الحجر منكسرة قِطَعَاً، ويُقال الأعشار لقوادم ريش الطائر، قاله الجوهري، وفي قوله كغيره، وألفي التأنيث تغليب، على مذهب غير الجمهور، لأنّ علامة التأنيث في الممدودة عنده الهمزة، لا الألف، لأنّ أصل حمراء مثلاً حمرا بألف مقصورة، زيدت قبلها ألف أخرى للمد والبناء، فقُلِبت الثانية همزة، لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، (ولا يزاد) ما يقع فيه التصغير (على أربعة) من الأصول، يعني لا يُصغر على

فَلذَلِك لم يَجِيء فِي غَيرهَا إِلَّا : فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيْلٌ، . . . . . .

ج وقيل أي لا تزاد الصور المستثناة على الأربع المذكورة.

قوله: **(فلذلك)** أي لأجل أنه يضم الأول ويفتح الثاني ويزاد الياء الساكنة بعدهما ويكسر ما بعد الياء في الأربعة إلا ما استثنى، ولا يصغر إلا الثلاثي والرباعي لم يجئ في غير الصور المستثناة إلا فعيل وفعيعل، وفعيعيل؛ لأنه إن كان ثلاثيًّا جاء فعيل كفليس وإن كان رباعيًّا من غير مدة قبل آخره جاء فعيعل كدريهم، وإن كان مع مدة جاء فعيعيل

ك **(فلذلك)** أي لأجل أن الياء لا تزداد على أربعة أو لأجل أن الصور المستثناة لا تزاد على أربعة **(لم يجئ في غيرها)** أي في غير الأربعة المستناة **(إلا فعيل وفعيعل وفعيعيل)** لأنه إن كان ثلاثيًّا كان على فعيل كفليس وإن كان رباعيًّا من غير حروف العلة قبل آخره كان على فعيعل وإن كان مع حرف العلة كان على فعيعيل، والمراد هاهنا بهذه الأوزان ليس زيادة الحروف وأصالتها وإنما المراد مجرد العدد لقصدهم الاختصار بحصر أوزان التصغير فيما يشترك فيه بحسب الحروف والحركات المعينة والسكنات، فإن جعيفر

ل عدم الزيادة لم يجئ في غيرها أي في الصور الأربع إلا أمثلة ثلاثة. قوله: **(وقيل أي لا تزاد الصور المستثناة)** هذا أقرب إلى ظاهر المتن، وعليه صور اليزدي لكن الأول أقرب معنى.

قوله: **(في غير الصورة المستثناة)** هذا مقتضى المتن وكان الأولى أن يقول المصنف في غير أفعال إذ لا يخرج عن الأمثلة الثلاثة ما فيه تاء تأنيث أو ألفه ونون لرجوع نحو طليحة وحبيلى وحميراء، وسكيران إلى فعيل ورجوع نحو خنيفساء وزعيفران إلى فعيعل.

قال السيرافي ما ذكره سيبويه: من أن التصغير على ثلاثة أمثلة لو ضم إليه رابعاً، وهو أفيعال لشمل، وأما فعيلان وفعيلاء فصدورها من الثلاثة التي ذكرها، وإنما النقض بأفيعال فقط انتهى. قوله: **(فعيل و فعيعل وفعيعيل)** هذه الأوزان الثلاثة من وضع الخليل يروى أنه قيل له لم بنيت التصغير على هذه الأمثلة فقال وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار.

ق الأفصح إلّا الثلاثي والرباعي، أمَّا غير الأصول فيُصغر، وإنْ زاد على أربعة كعُصيفير، وقُنيديل في عصفور وقنديل، لأنّ الزائد كالمعدوم، (فلذلك) الذي قلنا من أنه يُضم الأول، ويُفتح الثاني، ويُزاد بعدهما ياء ساكنة، ويُكسر ما بعدها في الرباعي، إلّا ما استُثني، ولا يُزاد على الرباعي، (لم يجئ في غيرها)، أي غير الصور المستثناة (إلّا) ثلاثة أمثلة فُعَيْل في الثلاثي كفُلَيْس، وفُعَيْعِل في الرباعي بلا مَدّة قبل آخره كدُرَيْهِم (وفُعَيْعِيْل) فيه بها كدُنَيْنِيْر، والنظر في الثلاثة هنا إلى مجرد العدد، مع ضم الأول، وفتح الثاني، وزيادة ياء بعدها، لا إلى الحروف الأصول، والزوائد، وإلا لقالوا في مُكيرم مُفيعل، لا فُعيعل، وللدلالة على ذلك، كرروا العين فيها دون اللام، مع أنّ عادتهم تكرير اللام، لمعرفة الأوزان، وكان الأولى أنْ يقول بدل غيرها غير أفعال جمعاً، إذ لا

وَإِذا صُغِّر الخماسيُّ - على ضعفه - ....

كدنينير، هذا التقرير على التفسير الأول لقوله لا يزاد على أربعة ظاهر، وأما على التفسير الثاني فشكل؛ لأنه لم يعلم بعد أن الخماسي يصغر فكيف يحكم بانحصار الأبنية فيما ذكر مشيراً إلى العلة بقوله فلذلك فإن ما تقدم لم يدل عليه، وغاية ما أمكنني فيه أن يقال لما حكم بانحصار أبنية التصغير فيها استشعر اعتراضاً بالخماسي فأشار إلى جوابه بأن الكلام في اللغة الفصيحة وتصغير الخماسي ضعيف، ثم بين أنه إذا صغر على ضعفه ففيه ثلاثة أوجه:

ومديعس وتنيضب تشترك في ضم الأول وفتح الثاني ومجيء ياء ثالثة وكسر ما بعدها إلا أن بعدهم كرر اللام في المثالين من الأوزان الثلاثة فقال فعيلل وفعيليل؛ لأن ما زاد على الثلاثة إذا مثل كرر اللام دون العين والمصنف كرر العين فقال فعيعل وفعيعيل وهو الأولى، وذلك لأنه إذا قصد جمع أوزان التصغير في لفظ الاقتصار ولم يكن فيما زيد على الثلاثة إلا زيادة حرف في مثاله واختيار زيادة بعض حروف: اليوم تنساه دون بعض تحكم، إذ لو قيل مثلا أفيعل باعتبار أحيمر أو مفيعل باعتبار مجيلس لكان ذلك تحكماً، فأريد تكرير حرف من نفس الفاء أو العين أو اللام ولا يوجد تكرير الفاء في كلامهم بل المكرر أما العين أو اللام فكرر العين دون اللام إيذاناً بأن المراد ليس وزن الرباعي المجرد عن الزائد لأنه يكرر اللام في ذلك الوزن وإنما المراد مجرد العدد بحسب الحركات المعينة والسكنات.

واعلم أن الأمثلة الثلاثة حاصلة في الصور المستثناة غير أفعال جمعاً وذلك؛ لأن الاعتبار في البنية إنما هو بدون ألفي التأنيث والألف والنون فيكون فعيلى وفيعلان من باب فعيل وفعيعلاء وفعيعلان ونحوه من باب فعيعل وفعيعيل (**واذا صغر الخماسي على ضعفه**) أي مع ضعف تصغير الخماسي لأدائه إلى حذف حرف أصلي منه لأنه بناء ثقيل فلو لم يحذف منه شيء وزيدت ياء التصغير عليه وزيادتها قياس مطرد لأدى ذلك إلى كثرة الأبنية الممتدة لأنه يصير حينئذ لهم قانون يقاس عليه فيكثر المزيد فيه بسبب ياء التصغير بخلاف غيرها من الزيادات فإنها لما كانت ليست بقياسية لا تكثر الأبنية المزيد فيها بسببها نحو سلسبيل وقَرَعْبَلانة فلا يحذف من الخماسي شيء عند زيادة هذه الزوائد

قوله: (**وتصغير الخماسي ضعيف**) أي لأنه ثقيل وبالتصغير يزاد ثقلاً ولاقتضاء تصغيره حذف حرف أصلي منه.

يخرج عن الثلاثة ما فيه تاء تأنيث، أو ألفه، أو ألف ونون، لرجوع فُعيْلة وفُعَيلى، وفُعيلاء، وفُعيلان، إلى فُعَيْل، كرجوع فُعيعِلاء وفُعيعلان إلى فُعيعل، ولمَّا أفهم كلامه أنّ الخماسي لا يُصغر، مع أنه يُصغّر على ضعف بيّنه بقوله: (وإذا صُغِّر الخماسي على ضعفه) وندوره لثقله بلا تصغير، وبتصغيره يزداد الثقل، ولاقتضائه حذف حرف أصلي

فَالْأولى حذفُ الْخَامِس، وَقيل: مَا أشبه الزَّائِد،..........

جار بردي: **أحدها**: وهو الأجود أن يحذف الخامس كما في جمع التكسير، فيقال في تصغير جحمرش جحيمر، وعلته ما ذكر سيبويه وهو أنه لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس، ثم يرتدع فإنما حذف الخامس الذي ارتدع عنده.

والثاني: أن يحذف ما أشبه الزائد أي ما كان من الحروف الزوائد في الجنس أو في الشبه فيقال في تصغير جحمرش وفرزدق وجحيرش وفريزق يحذف الميم؛ لأنها من

نقره كار: عليه (**فالأولى حذف الخامس**) لأن الثقل عنده حصل. قال سيبويه: لأنه لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع وإنما حذف الذي ارتدع عنده (**وقيل**) الأولى حذف (**ما أشبه الزائد**) وهو الحرف الذي يكون من حروف اليوم تنساه وإن كان أصلياً أو يكون مشابهاً بواحد منها وإنما يحذف ذلك الحرف إذا كان في الطرف أو قريبا من الطرف فيقول في سفرجل وقهبلس وفرزدق سفيرج وقهيبس وفريزق فإن الدال مشابهة للتاء لكونه من مخرج التاء أما إذا لم يكن في الطرف ولا قريبا منه فلا يحذف فلا يقال في جحمرش جحيرش بحذف الميم لأنها بعيدة من الطرف الذي هو محل التغيير هكذا قال السيرافي والأندلسي.

حديثة: قوله: (**أحدها وهو الأجود أن يحذف الخامس**) قال الموصلي: قد اختلف في المحذوف فسيبويه يوجب حذف الأخير؛ لأن الزيادة به حصلت؛ ولأن الاسم لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع وإنما يحذف ما ارتدع عنده؛ ولأنه طرف وهو أولى بالتغيير انتهى، ولعل المراد أن الاسم لا يزال في سهولة عند بنائه للتصغير حتى يبلغ الخامس، وإليه يرجع معنى قوله؛ لأن الزيادة به حصلت ويوضحه أن سيبويه قال قيل ما نصه: وإنما يحذف آخر الاسم؛ لأن التحقير يسلم حتى ينتهي إليه، ويكون على مثال ما يحقرون من الأربعة انتهى، وإنما كان الحذف أجود من الإبقاء؛ لأن الإبقاء يؤدي إلى أن يكون عجز الكلمة أكثر من صدرها، والصدر أقوى ألا ترى أن الياء وقعت في وسط الرباعي ولما تعذر في الثلاثي وقوعها كذلك جعلوا الأوفر في الصدر.

قوله: (**فيقال في تصغير جحمرش وفرزدق جحيرش و فريزق**) هذا ما قاله الزمخشري وتبعه المصنف، والموصلي وغيرهما، وقال الأندلسي نقلاً عن أبي البقاء الذي عليه العلماء

فوائد: (فالأوْلى حذف الخامس) منه، كما في جمع التكسير، لأنّ الثقل نشأ منه، فيُقال في خورنق، لقصر بالعراق، وجَحْمَرِش: خُويرن، وجُحيمر، (وقيل) حذف (ما أشبه الزائد) من حروف سألتمونيها لفظاً كخورنق، أو مخرجاً كفرزدق، فيقال في خورنق وجحمرش: خُويرَق وجُحيْرَش، بحذف النون والميم، لأنهما من الزوائد، وإنْ كانت

وَسمع الْأَخْفَش: سُفَيْرِجَلٌ.

الزوائد والدال لشبهها بما هو منها وهو التاء.

والثالث: أن تبقى حروفها فنقول في سفرجل سفيرجل فإن الأخفش قال: سمعت من يقول سفيرجل بكسر الجيم، وإنما قال بكسر الجيم لئلا يظن أنه على مثال قريطيس فظهر توجيه قوله، وإذا صغر الخماسي على التفسير الثاني لقوله ولا يزاد على أربعة.

وقال الزمخشري: يحذف شبه الزائد أين كان وهو وهم منه **(وسمع الأخفش)** من بعضهم **(سفيرجل)** من غير حذف شيء منه.........................

أن فرزدقا يجوز فيه حذف القاف وإبقاء الدال وهو القياس وقد جوزوا عكسه وعللوه بأن الدال تشبه التاء وهي من حروف الزيادة، وأما جحمرش فلا خلاف بينهم فيما علمناه بعد البحث التام عليه وتتبع المظان أنه لا يحذف إلا الشين؛ لأن الراء التي هي مجاورة الطرف لا تحذف إذ ليست من حروف الزيادة والذي قاله الزمخشري من حذف الميم بعيد جدًّا سماعاً وقياساً، ثم قال والذي يبعد قوله أن الميم لا تلي الطرف بل بينهما الراء فمجاورة الحذف من الطرف إلى الوسط أبعد الأشياء انتهى.

وفي شرح اللباب نحوه وسيأتي في الشرح في الجمع ما يوافقه.

قوله: **(وهو التاء)** وجه الشبه اتحاد مخرجهما مع اشتراكهما في صفة الشدة والسفل والانفتاح.

قوله: **(فإن الأخفش قال سمعت من يقول سفيرجل بكسر الجيم)** أي للاتباع والتقييد بالكسر هو المشهور في رواية الأخفش، وفي شرح اللباب أن روايته سفيرجل بإبقاء فتحة الجيم فالله أعلم.

قوله: **(لئلا يظن أنه على مثال قريطيس)** أي لئلا يظن أن الجيم ساكن هرباً من توالي الكسرتين مع ثقل الخماسي كما هو رأي الخليل. قال الأندلسي: لو كنت مصغراً مثل هذه الأسماء لا أحذف منها شيئاً لقلت سفيرجل حتى يصير مثل دنينير يعني يسكن الجيم ويجعلها في مقابلة الياء.

قوله: **(على مثال قريطيس)** يعني لو قيل سفيرجل من غير تقييد بكسر الجيم لكان على مثال قريطيس أي لئلا يظن أن الجيم ساكن لتوالي الكسرتين وثقل الخماسي.

نون خورنق، وميم جحمرش أصليتين، وفي فرزدق: فُريزق، بخلاف الدال، لأنها تُشبه التاء التي هي من الزوائد في المخرج، (وسمع الأخفش) مَن يقول في سفرجل (سُفَيْرِجِل) بكسر الجيم من غير حذف شيء.

ثم شرع في بيان كيفية العمل في ما يُراد تصغيره مما غُيِّر بقلب، أو حذف، أو زيادة، وبدأ بالأول، فقال:

وَيردُّ نَحْو: بَاب، وناب، وميزان، ومُوْقِظٍ إِلَى أَصله لذهاب الْمُقْتَضِي.................................

جا وأما على التفسير الأول فأظهر، والكلمات التي ذكر بعض الشارحين كيفية تصغيرها ها هنا من نحو مستخرج وغيره فغير مناسب، إذ لها موضع تذكر فيه وكأنه لم يلاحظ ترتيب الباب.

ثم اعلم أنه إنما يراد بفعيل وفعيعل وفعيعيل صورة الحروف والحركات من كون الأول مضموماً والثاني مفتوحاً والثالث ياء التصغير ولا يزاد اعتبار الحروف الأصول، ولذلك دخل مكيرم في فعيعل ولو اعتبر الحروف الأصول لأدى إلى ذكر أكثر أبنية الأسماء في التصغير إذ يلزم حينئذٍ أن يقال فيما كان على أربعة أحرف مثلاً كجعفر ومكرم وعنسل أنها تصغر على فعيلل ومفيعل وفنيعل وكذا في الجميع فيؤدي إلى الكثرة ولأجل الدلالة على هذه الإرادة كرر العين في أمثلة التصغير دون اللام مع أن عادتهم تكرير اللام لمعرفة الأوزان.

قوله: **(ويرد)** لما ذكر حد المصغر وكيفية البناء وأقسام الأبنية الحاصلة وأجاب عن الخماسي حين يرد على الأبنية شرع في تفاصيل الأبواب، وكيفية العمل في الأسماء إذا أريد تصغيرها، فنقول الاسم الذي أريد تصغيره لا يخلو إما أن يكون قد حصل فيه التغيير أو لا، فإن لم يحصل فحكمه ظاهر وإن حصل فالتغيير إما بالقلب أو بالحذف أو

ني **(ويرد)** عند التصغير **(نحو باب وناب وميزان وموقظ إلى أصله)** وأصل باب بوب وأصل ناب نيب قلبت الواو والياء ألفاً فيهما وأصل ميزان موزون؛ لأنه من الوزن قلبت الواو ياء؛ لوقوعها ساكنة ظاهرة بعد كسرة وأصل موقظ ميقظ قلبت الياء واواً لوقوعها ساكنة ظاهرة بعد ضمة فلما صغرت قيل بويب ونييب ومويزين وميبقظ عادت الألف في باب وناب والياء في ميزان الواو في موقظ إلى أصلها **(لذهاب المقتضى)** للقلب عند التصغير

لي قوله: **(الكلمات الذي ذكر بعض الشارحين)** هو الشريف رحمه الله تعالى.

قوله: **(وكأنه لم يلاحظ ترتيب الباب)** لأن المصنف ذكر أولاً تصغير الثلاثي ثم تصغير الرباعي، ثم تصغير المزيد فيكون ذكر مستخرج وغيره غير مناسب في هذا الموضع.

قره (ويُرَدُّ) في التصغير (نحو باب وناب، وميزان، ومُوقِظ إلى أصله لذهاب المُقتضي) للقلب فيها بالتصغير، إذ المُقتضي لقلب الواو والياء ألفاً في نحو باب وناب تحركهما، وانفتاح ما قبلهما، ولقلب الواو ياء في نحو مِيزان سكونها، وانكسار ما قبلها، ولقلب الياء واواً في مُوقِظ سكونها بعض ضمة، وقد ذهب ذلك بتصغيرها، إذ

بِخِلَافِ: قَائِمٍ وتُراث..........................

بالزيادة فإن كان بالقلب فالقلب إما لازم أو غير لازم، ونعني باللازم ما كانت علة القلب فيه ثابتة في المكبر والمصغر، وبغير اللازم ما كانت العلة فيه في المكبر دون المصغر، فإن كان غير لازم فيرد إلى أصله كباب، وناب يقال في تصغيرهما بويب ونييب؛ لأن علة القلب فيهما تحرك الواو والياء وانفتحا ما قبلهما، فلما ضم الأول في التصغير ذهب المقتضى، والناب السن، وكميزان أصله موزان انقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها فلما صغر ضم الأول فقيل مويزين، وكذا موقظ أصله ميقظ انقلبت الواو ياء لسكونها وانضمام ما قبلها فلما تحرك في التصغير قيل ميبقظ، وإن كان لازماً فلا يرد كقائم فإن علة القلب فيه كونه اسم فاعل من فعل اعتل عينه، وذلك موجود في مكبره ومصغره فيقال في تصغيره قويئم بالهمزة وكتراث وهو المال والموروث أصله وراث قلبت الواو تاء للضمة، وذلك موجود في المصغر، فيقال في التصغير تريث......

(**بخلاف**) باب (**قائم**) فإن همزته عند التصغير لا ترد إلى أصلها وهو الواو؛ لأن علة قلب الواو همزة وقوع الواو عيناً في اسم فاعل أعل فعله وهي حاصلة في المصغر أيضاً فيقال في تصغير قويئم بالهمز (**وتراث**) وأصله وراث من الوارثة قلبت الواو تاء لضمنه

قوله: (**فإن كان غير لازم فيرد إلى أصله**) من ذلك أيضاً ذوائب فلو سميت به في صغرته لقلت ذؤييب بهمزة قبل ياء التصغير وبعدها لأن الواو بدل همزة، وإنما قلبت في الجمع استثقالاً لاجتماع همزتين بينهما ألف وهي تشبه الهمزة فكان كاجتماع ثلاث همزات، وذلك مفقود في المصغر ومنه أيضاً قيمة وديمة وهما كميزان ودينار وقيراط، والأصل دنار وقراط أبدل أول المثلين ياء فتقول في تصغيرها قويمة ودويمة ودنينير وقريريط لزوال المقتضى للقلب.

قوله: (**وإن كان لازماً فلا يرد**) منه أيضاً أيمة لا ترد ياؤها إلى الهمزة لثقل اجتماع الهمزتين بل يصغر على لفظها فيقال أييمة ومثل تراث تخمة وإياب في وخمة وعياب.

قوله: (**فإن علة القلب فيه كونه اسم فاعل إلى آخره**) قال الأندلسي: لا يتوهم أن الواو في قائل إنما قلبت همزة لوقوعها بعد ألف وليس الأمر كذلك لما ثبت من حكم المصغر وثبوت الهمزة فيه سماعاً، ولو كانت العلة ما ذكر لوجب أن يقال قويل بغير همزة، وحيث ورد الهمزة عنهم دل على فساد تلك العلة انتهى.

قوله: (**قلبت الواو تاء**) أي على قلباً غير قياس.

قوله: (**تريث**) هو بتشديد الياء.

يُقال فيه بُوَيْب ونُيَيْب، ومُوَيْزِين ومُيَيْقِظ (بخلاف) نحو (قائِم وتُراث) للمال الموروث،

وأُدَدٍ، وَقَالُوا: عُيَيْدٌ ....

وكذا أدد وهو علم أصله ودد قلبت الواو همزة للضمة، فيقال في تصغيره أديد لبقاء علة القلب في المصغر.

قوله: (**وقالوا عُيَيْد**) جواب اعتراض وهو أن يقال أصل عيد عود انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وقد ذهب المقتضى في التصغير ولم يقولوا عويد أجاب

وهي حاصلة في تصغيره أيضاً فيقال في تصغيره تريث (**وادد**) أصله ودد من الود قلبت الواو همزة لكونها مضمومة بضمة لازمة غير مشددة وهذه العلة موجودة في تصغيره فيقال في تصغيره أديد، فإن قلت: إن أصل عيد عود من العود قلبت واوه ياء؛ لوقوعها ساكنة ظاهرة بعد كسرة وهذه العلة غير موجودة في تصغيره فينبغي أن يعود الياء في تصغيره إلى أصله ويقال عويد مع أنهم قالوا عييد فأجاب عنه بقوله: (**وقالوا**: **عييد**

قوله: (**وهو علم**) في القاموس وأدد كعمر مصروفاً وبضمتين أبو قبيلة انتهى.

وقال الجوهري: وأدد أبو قبيلة من اليمن وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ ابن حمير، قال والعرب تصرف أدداً جعلوه بمنزلة ثقب ولم يجعلوه بمنزلة عمر.

قوله: (**قلبت الواو همزة**) هو قلب قياسي جائز.

قوله: (**جواب اعتراض**) يقال نظيره في تصغير متعد ومتسر على الوجه الأصح، ويجاب بنحو ما ذكر من إرادة الفرق والتفصيل أن الأصل موتعد وميتسر؛ لأنهما من الواعد واليسر فقلبت حرف العلة ياء لأجل تاء مفتعل فلما صغر حذفت هذه لزيادتها كتاء مكتسب فزال موجب قلب جرف العلة تاء، فقال السيرافي: يبقى التاء ولا ترد إلى الواو، والياء فتقول متيعد ومتيسر كما تقول تخيمة وتريث وقال إنه قول سيبويه، وقال الزجاج: ومن وافقه ترد الواو والياء فتقول مويعد ومييسر نظراً إلى زوال موجب وجود التاء والراجح عند ابن مالك وغيره هو الأول لئلا يلتبس لو رد حرف العلة بتصغير موتعد وميتسر. فإن من العرب من يقولهما أو بتصغير موعداً وموعد ونحوه.

(وأُدَد) لقبيلة باليمن، فلا يُردّ إلى أصله، إذ المُقتضي لقلب عين الفعل في قائم همزة، كونه اسم فاعل من مُعتل العين، ولقلب الواو في نحو تُراث تاء، وفي نحو أدد همزة كون الواو مضمومة أول الاسم، وذلك باق بعد تصغيرها، إذ يقال فيه قُويئم بالهمزة، وتُريّث، وأُديّد، (و) إنما (قالوا عُيَيْد) لا عويد في تصغير عِيد مع مشاركته لنحو ميزان

لقَولهم: أَعْيَادٌ. فَإن كَانَت مُدَّة. . . . .

بأنهم لما جمعوه على أعياد فرقاً بينه وبين جمع عود حملوا المصغر عليه؛ لأن التكسير والتحقير من واد واحد، أي أنه في المعنى مثله من حيث إنهم قصدوا إلى معنى زائد في الاسم فغيروا صيغته، ولو قيل ابتداء قالوا عييد فرقاً بينه وبين مصغر عود لكان مستقيماً أيضاً، وكأنه إنما عدل إلى ذلك لبيان جمعه ها هنا.

قوله: (**فإن كانت مدة**) لما بين أن ألف باب تنقلب واواً في التصغير لما مر وكان حكم ألف ضارب وياء ضيراب مثله في وجوب الانقلاب إلى الواو؛ لأنهم. . . . . .

لقولهم أعياد) في جمع تكسيره فرقاً بينه وبين أعواد جمع عود فحملوا تصغيره على تكبيره لأنهما من واد واحد لما أن في كل منهما تغييراً في اللفظ والمعنى ولأن التصغير ضد التكبير ولو قال ابتداء فرقاً بينه وبين مصغر عود لاستقام كلامه إلا أنه عدل إلى ما قال ليكون ذلك بيانا لجمعه أيضاً.

(**فإن كانت مدة**) وهي ههنا حرف علة ساكنة زائدة ما قبلها متحركة بحركة من

قوله: (**من حيث إنهم قصدوا**) ومن حيث إنهما يردان الأشياء إلى أصولها غالباً. قوله: (**ولو قيل ابتداء قالوا عييد إلى آخره**) سبقه إلى هذا النظر المصنف وغيره، قال في شرح المفصل: ولو قال في عيد إنما قالوا عييد؛ ليفرقوا بينه وبين تصغير عود لكان أقرب وقد يفهم من قول الشارح لكان مستقيماً أيضاً أنه لا تفاوت بينهما وكأنه لما ذكر من بيان الجمع على أنهما قد يفترقان كما في ريح فإن جمعهما أرواح على الأفصح ومقتضى الأول أن يقال في تصغيرها رويحة وهو ما جزم به الأندلسي ومقتضى الثاني أن يقال رييحة بالياء فرقاً بينه وبين مصغر روح. قوله: (**وكان حكم ألف ضارب وياء ضيراب**) بين به أن مراد المصنف أن المدة الثانية تقلب واواً إن لم تكن هاء وتبقى إن كانت الواو كطومار[1] إذ لا معنى لقلبها واواً وأن المراد المدة التي لا أصل لها كما علم مما سبق فلا يرد نحو موقظ ودينار وقيراط؛ لأن المدة فيها بدل.

في ذهاب المُقتضي بالتصغير، (لقولهم) في تكسيره (أعْياد)، فرقاً بينه وبين أعواد، جمع عود، فحملوا عليه المُصغّر، لأنّ التكسير والتصغير من وادٍ واحد، من حيث أنهما يَرُدَّان الأشياء في الأغلب إلى أصولهما، وقال الجاربردي: مِن حيث أنهم قصدوا إلى معنى زائد في الاسم، فغيّروا صيغته، قال: ولو قيل ابتداء: وقالوا عُييد؛ فرقاً بينه وبين مصغر عود، لكان مستقيماً أيضاً، وكأنه إنما عدل إلى ذلك لبيان جمعه هنا.

(فإنْ كانت) أي وجدت في حروف ما يُراد تصغيره (مَدَّة) لا أصل لها . . .

---

(١) ابن سيده الطامُورُ والطُّومارُ الصحيفةُ قيل هو دَخِيل قال وأُراه عربيًّا محضاً لأَن سيبويه قد اعتدّ به في الأَبنية فقال هو ملحق بفُسْطاط وابن كانت الواو بعد الضمة فإِنما كان ذلك لأَن موضع المدّ إِنما هو قُبَيل الطرَف مُجاوِراً له كأَلِفِ عِمادٍ وياء عَمِيد وواو عَمُود فأَما واوُ طُومار فليست للمدّ لأَنها لم تُجاوِر الطرَف فلما تقدمت الواو فيه ولم تجاور طرفه قال إِنه مُلْحق فلو بَنَيْتَ على هذا من =

ثَانِيَة فالواو، نَحْو: ضُوَيْرِبٍ فِي ضَارب، وضُوَيْرِيْبٍ فِي ضِيْرَاب. وَالِاسْم على حرفين....................

لما اضطروا إلى تحريكهما وجب قلبهما حرف لين، وكانت الواو اقعد لانضمام ما قبلها ذكره ها هنا وإن لم يكن هذا موضع ذكره نظراً إلى المناسبة، وإن تغايرا في أن في أحدهما رد إلى الأصل دون الآخر.

قوله: **(والاسم على حرفين)** لما فرغ مما وقع فيه التغيير بالقلب شرع فيما غير بالحذف، والمراد بيان ما لم يبق من حروفه الأصول إلا حرفان، فنقول الاسم الذي بقي

جنسها **(ثانية)** بعد الفاء في المكبر **(فالواو)** لازمة في المصغر سواء كانت المدة في المكبر واو أو ياء أو ألفاً وياء، لأنها إن كانت واواً بقيت على حالها وإن كانت ألفاً وياء قلبتا واواً لانضمام ما قبلها **(نحو ضويرب في)** تصغير **(ضارب وضويريب في ضيراب)** مصدر ضارب وطويمير في طومار، وإنما ذكر هذا البحث هاهنا وإن لم يكن موضع ذكره لمناسبته بحث باب وناب **(والاسم)** المتمكن حال كونه **(على حرفين)** بحذف حرف منه

قوله: **(لما اضطروا إلى تحريكهما)** أي الألف والياء لوقوعهما ثانية فوجب تحريكهما بالفتح. قوله: **(وكانت الواو أقعد لانضمام ما قبلها)** أي لمناسبة الضمة للواو وإن قالوا متيقظ فأثبتوا الياء وقد يستحسن في الأصل لكونه أصلاً لا ما لا يستحسن في غيره.

قوله: **(موضع ذكره)** لأن البحث في المدة الثانية المنقلبة من الواو والياء والمدة في ضارب وضيراب ليست كذلك؛ لأنها زائدة فلا يكون الموضع موضع ذكره لكن ذكر هاهنا للمناسبة المذكورة في الشرح. قوله: **(نظراً)** فهو مفعول لأجله أو حال من فاعل ذكره أو مفعول مطلق. قوله: **(دون الآخر)** في ألف ضارب وياء ضيراب.

(ثانية)، أي واقعة ثانية، (فالواو) تُردّ إليها المَدَّة، إنْ لم تكن واواً، وإلّا فلا معنى لردها واواً، بل تفتح فقط (نحو ضُوَيْرب في ضارب)، وفي ضُورب علماً، (وضُوَيْريب في ضِيرَاب)، لأنهم لمَّا اضطروا إلى تحريكها، ولم يكن لها أصل تُرَدُّ إليه، وجب قلبها فيما قلنا حرف لين، وكانت الواو أقعد؛ لانضمام ما قبلها، والمراد بالمَدَّة حيث أُطلقت أحد حروف اللين إذا كان ساكناً، وحركة ما قبله من جنسه، فالألف أبداً مَدَّة، ضرورة انفتاح ما قبلها، بخلاف الواو والياء.

ثم ثنّى بما غُيّر بالحذف فقال: (والاسم) المتمكن حالة كونه (على حرفين) بأن

= سأَلت مثلَ طُومار ودِيماسٍ لَقُلْت سُوآل وسِيآل فإن خَفَّفْتَ الهمزة أَلقيت حركتها على الحرف الذي قبلها ولم تخش ذلك فقلت سُوَال وسِيَال ولم تُجْرِهما مُجْرى واو مَقْرُوءة وياء خَطِيئة في إِبدالك الهمزة بعدهما إلى لفظهما وإِدغامك إِيَّاهما فيهما في نحو مَقْرُوّة وخَطِيّة فلذلك لم يُقَلْ سُوّال ولا سِيّال أَعْنِي لتقدُّمِها وبُعْدها على الطَّرفِ ومشابهةِ حرف المد والطُّمْرُورُ الشِّقْراق ومَطامِيرُ فرسُ القَعْقاع ابن شَوْرٍ. [اللسان: ٤/ ٢٠٥]

يـردُّ مـحـذوفـة، تَـقـول فِـي عـدَّةٍ، . . . .

من حروفه الأصول حرفان لا يخلو من أن يكون من غير زيادة فيه أو مع زيادة، فإن كان من غير زيادة فالمحذوف إما فاء أو عين أو لام، وحكم الجميع رد المحذوف ليمكن بناء فعيل ثم مثل لكل واحد بمثالين تمثيلاً واضحاً، وقيد كل ومذ بقوله اسماً، لأن

(**يرد محذوفه**) سواء كان المحذوف فاء أو عيناً أو لاماً ما وسواء كان الحذف قياسياً أو غير قياسي؛ ليصير بالرد على مثال فعيل (**تقول في عدة**) وأصله وعدة حذفت الواو منه

قوله: (**فإن كان من غير زيادة**) أي ليست بهاء تأنيث.

قوله: (**فإن كان من غير زيادة**) أي يعتد بها بأن لا يكون زيادة أصلاً أو يكون ولكن لا يعتد بها كما في تاء عدة على ما سنشرح.

قوله: (**ليمكن بناء فعيل**) ولأنه لو حذف ولم يرد لوقع ياء التصغير طرفاً فلزم تحريكها بحركات الإعراب، وهي لا تكون إلا ساكنة ويلزم من تحريكها قلبها ألفاً ومن قبلها حذفها لوقوع التنوين بعدها.

قوله: (**ثم مثل لكل واحد بمثالين**) فإن قلت أحد المثالين وهو عدة لما فاؤه محذوف وهو مع زيادة والبحث فيما بقي من حروفه الأصول حرفان بلا زيادة، قلت لم يعتد بهذه التاء فإنهم لم يجعلوه عوضاً لتصير كالجزء، ولهذا أجروا عليه أحكام التاء المتمحض للتأنيث من عدم كتابتها طويلة ويقفون عليها بالهاء ولم يسكنوا ما قبلها بخلاف التاء في أخت فإنهم جعلوه عوضاً عن المحذوف، ولهذا لم يجروا عليه أحكام تاء التأنيث؛ لأنهم كتبوها بالتاء طويلة ويقفون عليها بالتاء ساكنة وأسكنوا ما قبلها وإذا رد المحذوف زالت تعويضه فتصير الأمر بالعكس، وحاصله أن التاء في عدة بعد الحذف محض للتأنيث كما كان قبل الحذف والتاء في أخت بعد الحذف لم يكن لمحض التأنيث، بل يصير كالجزء، وإذا كان كذلك لم يتعدوا بالتاء في عدة؛ لأنه زائد قطعاً واعتدوا بالتاء في أخت؛ لأنه خرج من الزيادة المحضة في حكم الجزء.

قوله: (**ثم مثل لكل واحد بمثالين**) مثل لما حذفت فاؤه بعدة وكُلْ لأنهما من الوعد والأكل، ولما حذفت عينه بسه ومذ ولما حذفت لامه بدم وحر، والحذف في عده قياسي، وفي البقية على خلاف القياس.

قوله: (**وقيد كل ومذ بقوله اسماً**) أي بأن سمى بهما أو رفع مذ ما بعده فإنه حينئذٍ يكون اسماً.

حُذف منه شيء، ولم يبق من أصوله إلّا حرفان، ولم يُزد فيه غير هاء التأنيث (يُردّ محذوفه) من فاء أو عين أو لام، ليمكن بناء فُعيل منه، (تقول في) تصغير (عِدَة. . . . .

وكل اسْماً: وُعَيْدَةٌ وأُكَيْلٌ، وَفِي سَهٍ، ومُذْ اسْماً: سُتَيْهَةٌ، ومُنَيْذٌ. . . .

جار: الأول لو كان فعلاً والثاني حرفاً لا يصغران، والسَّتَهُ الاست والحِرْحُ الفرج، وأصل مذ منذ خففت بحذف النون وإنما حكموا بذلك لأن الأصل في الأسماء أن يكون على ثلاثة أحرف؛ ولأنه لو لم يكن أصله منذ لم يقل عند التقاء الساكنين مذ اليوم بضم الذال بل بالكسر.

ديك: قياساً على يعد **(وكل)** حال كونه **(اسماً)** لا فعلاً لأن الفعل لا يصغر، وأصله أن كل حذفت الهمزة التي هي فاء الفعل على غير القياس، ثم حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها **(وعيدة)** برد الواو لأجل بناء التصغير وإنما لم يعتبروا تاء التأنيث في بناء التصغير حتى لا يحتاج إلى رد الواو كما لا يحتاج إلى رد الهمزة في تصغير ناس اكتفاء في بناء التصغير بالألف الزائدة؛ لأن أصل تاء التأنيث أن تكون كلمة مضمومة إلى كلمة أخرى فتكون بمنزلة كرب من معدي كرب من حيث دوران الإعراب عليها ومن حيث انفتاح ما قبلها كما في المركب فلا يجعل التاء بمنزلة اللام حتى يحصل بسببها بناء التصغير **(وأكيل)** برد الهمزة التي هي فاء الفعل لأجل بناء التصغير ولا ترد همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها؛ لأنه إنما يحتاج إليها حيث كان الفاء ساكناً فلما صار متحركاً في التصغير استغنى عنها **(وفي سه)** وأصله سته بدليل استاه حذفت عينه على غير قياس **(ومذ)** وأصله منذ حذفت عينه على غير قياس حال كونه **(اسماً)** لأنه لو كان حرفاً لا يصغر **(ستيه ومنيذ)** برد المحذوف منهما . . . .

فل: قوله: **(وأصل مذ منذ)** وهذا هو المشهور، وذهب ابن ملكون إلى أنهما أصلان؛ لأنه لا يتصرف في الحرف وشبهه، وقال المالقي: إذا كانت مذ اسماً فأصلها منذ أو حرفاً فهي أصل. قوله: **(ولأنه لو لم يكن أصله منذ إلى آخره)** ليس بقاطع لجواز أن يكون الضم لاتباع وآثروا على الكسر استثقالاً للخروج إليه من الضم، وإن كانوا يفعلونه في بعض الأحيان، واستدل ابن هشام أيضاً بأن بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن وليس بقاطع أيضاً لما سبق من الاحتمال. قوله: **(بل بالكسر)** لأن الساكن إذا حرك حرك بالكسر، وإنما ضم لأن الضم حركة قوية فجبروا بها المحذوف كما في قبل وبعد.

قره: وكُلْ اسْماً) لا فعلاً، لأنّ التصغير من خواص الأسماء، كما مرّ: (وُعَيْدَة وأُكَيْل) برد فائهما، لأنهما من الوعد والأكل. (وفي سَهٍ ومُذٍ اسْماً) لا حرفاً لِما مرّ (سُتَيْهَةٍ ومُنَيْذٍ)، برد عينهما، إذ أصل سه، وهو الأست، أي العجز والدُّبر ستَه، بفتح التاء، بدليل أستاه، وأصل مذ منذ، لأنّ الأصل في الاسم أن يكون ثلاثياً، ولأنه لو لم يكن أصله

وَفِي دَمٍ، وحِرٍ: دُمَيّ وحُرَيْحٌ، وَكَذَلِكَ بَاب: ابْن، وَاسْمٍ، وَأُخْتٍ، وَبنتٍ، . . . .

وإن كان مع زيادة فإما أن يمكن جعل الاسم بها على فعيل أو لا، فإن لم يمكن فهو قسمان: **أحدهما** أن تكون الزيادة همزة وصل كابن واسم، فإنك لو بنيت فعيلاً منهما لضممت الهمزة وفتحت ما بعدها، فإما أن تحذفها فتخل بفعيل أو تثبتها فتخالف وضعها وتنطق بها مع الاستغناء عنها وصلاً وابتداء أيضاً بتحريك ما بعدها. **والثاني**: أن تكون الزيادة تاء تأنيث كبنت، وأخت، . . . .

(وفي دم) قيل أصله دمو.

وقال سيبويه: إن أصله دمي بتسكين العين؛ لأنه يُجمع على دماء ودمي، ولو كان مفتوح العين لا يجمع كذلك، وقال المبرد: أصله دمي بفتح العين؛ لأنهم يقولون في تثنيته دميان، وعلى كل هذه الأقوال حُذِفت اللام منه حذفاً شاذًا **(وحر)** وهو الفرج وأصله حرح بدليل قوله في جمعه أحراح حذفت اللام منه على غير قياس **(دمي وحريح)** برد المحذوف منهما.

(وكذلك باب ابن واسم) مما حذف منه حرف، وزيدت في أوله همزة وصل في أنه يرد المحذوف، فإن أصلهما بنو وسمو حذفت الواو من آخرهما وعوضت همزة الوصل في أولهما، فإذا صغرا أعيدت الواو المحذوفة لأجل بناء التصغير، وإنما أعيدت وإن كانت همزة الوصل عوضاً عنها؛ لأنها لا يتم بناء التصغير بها؛ لأنها غير لازمة لعدم ثبوتها في حالة الدرج فلو اعتد بها في بناء التصغير، وسقطت في الدرج لم يبق بناء التصغير وإن لم تسقط لخرجت عن حقيقتها؛ لأنها هي التي تسقط في الدرج **(وكذلك باب أخت وبنت** . . . .

قوله: **(كابن واسم)** أصل ابن بنو بالتحريك وأصل اسم سمو بكسر أوله أو ضمه فحذف آخرهما وعوض عنه همزة الوصل بعد إسكان فائهما تخفيفاً.

قوله: **(لو بنيت فعيلاً)** أي من غير رد المحذوف. قوله: **(بتحريك ما بعدها)** هو متعلق بقوله مع الاستغناء عنها ابتداء ثم حيث بطل القسمان تعين رد المحذوف وتحذف حينئذٍ همزة الوصل استغناء عنها لوجوب تحريك الفاء.

منذ لم تُضم ذاله عند ملاقاة الساكن، نحو: مذ اليوم، بل يكسر، وفي دَم وحِرٍ دُمَيٌّ وحُرَيْحٌ، برد لامهما، إذ أصل دم دمو بالتحريك، أو دمي بالإسكان، والتحريك على الخلاف فيه، وأصل حِر، وهو الفَرْج حِرح، بدليل أحراح، والحذف في عدة قياسي، وفي البقية غير قياسي، (وكذلك باب ابْن واسْم وأختٍ وبِنْتٍ . . . .

وهَـــنْـــتٍ، . . . .

وهنت أصلها بنوة وأخوة وهنوة حذفوا الواو وجعلوا التاء عوضاً عنها، ولذلك يكتبون التاء طويلة ويقفون عليها بالتاء وسكنوا ما قبلها، فلو بنيت فعيلاً من هذا القبيل من غير رد المحذوف لاعتددت بتاء التأنيث وهي في حكم كلمة أخرى فوجب الرد، فإذا رددت المحذوف زالت العوضية. . . . .

وهنت) مما حذف منه حرف وعوض عنه تاء التأنيث فإنه يرد المحذوف منه وأصلها أخو وبنو وهنو فحذفت الواو منها وعوضت التاء عنها ولأجل أن التاء للتعويض كتبت طويلة ويوقف عليها بالتاء ويسكن ما قبلها إلا أنها لما كانت فيها رائحة التأنيث لاختصاص التعويض بالمؤنث دون المذكر لم يعتد بها في بناء التصغير وجعلت في حكم الانفصال وكونها كلمة غير الكلمة الأولى، فإذا أُعيدت الواو المحذوفة منها في التصغير فيقال أخية وبنية وهنية، وإذا أعيدت تمحضت للتأنيث لامتناع الجمع بين العوض والمعوض

قوله: **(فتقول بنية وأخية وهنية)** أي لأنك لما رددت اللام اجتمع واو وياء وسبقت الياء ساكنة فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فيها، قال الجوهري: وقد تبدل من الياء الثانية أي في هنية هاء، فيقال هنيهة ومنهم من يجعلها بدلاً من التاء التي في هنت قال والجمع هنات، ومن رد قال هنوات، وفي فلان هنات أي خصلات شر ولا يقال ذلك في المحبوب انتهى.

قوله: **(وهنت)** هنت كلمة كناية عن القبائح. قوله: **(فوجب الرد)** وإذا ردوا المحذوف

وهَنْتٍ) مما بقي على حرفين، مع زيادة غير هاء التأنيث، ولم يكن معها بناء فعيل، برد محذوفه، إذ أصل ابن بنو بالتحريك، واسم سمو بكسر أوله، وقيل بضمه، فحذف آخرهما، وعوض عنه همزة الوصل، بعد إسكان فائهما تخفيفاً، فلو صغرا بحالهما، ولم يفتح ثانيهما، لم يكن بناء فعيل، أو فتح، سقطت الهمزة للاستغناء عنها، فيبقيان على حرفين، فيجب إسقاطها، ورد المحذوف، فيقال: بُني وسُمي، وأصل اخت وبنت أخوة وبنوة بالتحريك، وأصل هنْت، وهي كناية عن الشيء، وقيل عن الفَرْج، وهنوة بالتحريك، فحذفت واوها، وعوض عنها تاء التأنيث، ولذلك يكتبونها تاء، ويقفون عليها بالتاء، ويسكنون ما قبلها، فلو صُغّرت من غير ردّ المحذوف، لاعتدّ بتاء التأنيث، وهي في حكم كلمة أخرى، فيجب رد المحذوف، فيقال: أُخية وبُنيّة، وهُنيَّه، أو هُنَيْهَه، بإبدال الياء الثانية هاء، وقد زال بالرد العوضية وأحكامها السابقة، فيكتبون التاء هاء، ويقفون عليها بالهاء، ويفتحون ما قبلها، ولا تسقط وصلاً، ولا وقفاً، لأنها تفيد مع التعويض معنى آخر، وهو التأنيث، وهو باق، بخلاف همزة اسم ونحوه، لا تفيد غير التعويض، وإمكان الابتداء بمدخولها، وكلاهما قد زال بالتصغير، وبالجملة فثبت

بِخِلَاف بَاب: مَيْتٍ، وهَارٍ، ونَاسٍ.

ج فزال حكمها، فلذلك تقل عليها هاء وتكتبها هاء وتحرك ما قبلها فنقول بنية وأخية وهنية، هذا إذا لم يمكن جعل الاسم مع الزيادة على بناء فعيل، وإن أمكن فحكمه أن تستغني بالزيادة عن المحذوف فنقول في ميت ووزنه فيل مييت، ولو رددت المحذوف لقلت مييت، وفي هار هوير وهو اسم فاعل من هار يهور هوراً أصله هاير حذفت عينه،

ف عنه؛ ولذا كتبت بالهاء ويوقف عليها بالهاء وفتح ما قبلها (**بخلاف باب ميت وهار وناس**) مما حذف حرف منه وزيدت فيه زيادة يمكن أن يجعل اللفظ معها على بناء التصغير فإن أصل ميت ميت على وزن فيعل حذفت الياء المكسورة للتخفيف، وأصل هار هائر حذفت عينه على غير قياس كما في شاك وأصل ناس أناس بدليل أنس وإنسان حذفت فاؤه شاذاً فإذا صغرت لا يرد المحذوف لأنه يمكن أن يجعل ألفاظها مع الزيادة فيها وهي الياء في ميت والألف في هار وناس على وزن فعيل إذ لا مانع من ذلك كما في التأنيث وهمزة الوصل فيقال في تصغيرها مييت وهوير ونويس..............

ح قنبت ياء وأدغم الياء في الياء فتقول أخية وبنية وهنية.

قوله: (**فزال حكمها**) أي حكم العوضية من كتابة التاء طويلة والوقف عليها بالسكون وإسكان ما قبلها وصار الأمر بالعكس.

قوله: (**ووزنه فيل**) أي وكان أصله ميوتاً على فيعل وعند الكوفي أصله مويت على فعيل فأعلت العين لإعلالها في مات.

قوله: (**وأصله هاير**) المناسبة لما قبله أن يقول وأصله هاور لكنه قصد التنبيه على أن

ق أنّ ردّ المحذوف في التصغير واجب إذا كان الاسم على حرفين، ولم يعوض عن المحذوف، أو عوض عنه شيء، ولم يكن معه بناء فُعيْل، (بخلاف باب مَيْتٍ وهارٍ وناسٍ) مما بقي على حرفين، مع زيادة ما مرّ آنفاً، وأمكن معهما بناء فُعَيْل، فيه، وأصل ميْت ميّت بالتشديد، ومعنى هارٍ ما انصدع من جانب، ما أشرف على الهدم والسقوط، وأصله هاور، حذفت عينه، وهي الواو المنقلبة عنها، كما في شاك شاذا، ووزنه فال، وليس المحذوف منه ألف فاعل؛ خلافا لِما وقع للزمخشري في كشافه. وأصل ناسٍ أناس، فيقال: مُيَيْت وهُوير ونويس بالتخفيف بوزن فعيل ويقال فيها أيضاً مُيَيْت وهُوير وأُنيس بالتشديد بوزن فُعيعل، ووجهه في هوير أنّ المحذوف الواو، فلا همز في مُكبره، فكذا في مُصغره، فتقلب الواو ياء، وتدغم فيها ياء التصغير، ويجوز هويئر بالهمز كقويئم، بجعل المحذوف الهمزة المنقلبة عن الواو، وما ذكر من التشديد فيما ذكر، ومن الهمز في هُويئر شاذ، كما صرح به ابن مالك وغيره، وإنْ أوهم كلام المصنف خلافه.

. . . .

كما في شاك شاذًّا وليس مقلوب هائر، كما وقع في بعض الحواشي إذ حكم مثله أن يكون الياء فيه كالثابتة، ولذلك كنت تقول في الرفع هذا هوير بكسر الراء وفي النصب رأيت هويريًّا بإثبات الياء لفظاً، كما تقول هذا قويض ورأيت قويضيًّا وقد ذكره المصنف فيما حذف منه حرف أصلي لا يرد عند التصغير وهذا ظاهر للمتأمل، وكأن هذا السهو

. . . .

حذف العين بعد انقلابها همزة. وفي قوله حذفت عينه منع لما قاله الزمخشري في "الكشاف" من أن هاراً فعل قصر عن فاعل كخلف عن خالف، وسيأتي ذلك في الشرح في الإعلال والتنبيه على ما حققه هنا.

قوله: **(كما في شاك)** لا يناقضه ما تقدم في الكلام على جاء من أنه مقلوب لما حكاه أبو حيان وغيره من أن من العرب من يقول **شاك** بالرفع فيحذف العين، ومن يقول **شاك** فيقلب فعلى اللغتين يتنزل الكلامان.

قوله: **(كما في شاك شاذًّا)** لأن من قواعد العربية أن كل واو وياء وقعت بعد ألف اسم الفاعل قلبت همزة فحينئذٍ حذفه شاذ إذ لم يثبت حذف الهمزة في كلامهم من اسم الفاعل.

قوله: **(وقع في بعض الحواشي)** فإنه على تقدير القلب لا يصير عين الفعل همزة، بل يقلب العين من الواو والياء إلى اللام، كما في جاء على مذهب الخليل كما مر فعلى تقدير القلب يصير هار هاروا فقلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار هارياً فاعل إعلال قاض فينبغي أن يكون حكمه حكم قاض لكنه ليس كذلك فعلم من هذا أنه محذوف هائر لا مقلوبة تأمل.

قوله: **(كالثابتة)** لأن حذفه إعلالي فيجب أن يكون في حكم الثابت.

قوله: **(تقول في الرفع)** أي ينبغي أن تقول هكذا لو كان مقلوباً ولكن لا تقول كذلك، بل تقول هذا هوير ورأيت هويراً.

قوله: **(وقد ذكره المصنف. فيما حذف منه حرف أصلي لا يرد عند التصغير)** أي في أحوال الرفع والنصب والجر، فلو كان مقلوب هائر لكانت الياء المحذوفة للإعلال كالثابتة فيرجع في حالة النصب وهو خلاف ما فرض المصنف.

قوله: **(لا يرد عند التصغير)** وعلى تقدير القلب يصير المحذوف ملفوظاً عند التصغير، كما تقول في رأيت هويريًّا، فلا يكون مما حذف منه حرف أصلي لا يرد عنه التصغير فيكون

. . . .

وَإِذا ولي يَاء التصغير وَاوٌ أَو ألف منقلبةٌ، أَو زَائِدَة قلبت يَاء،

نشأ مما ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف، وهو أنك لو رددت المحذوف لقلت هوير وهو سهو وصوابه أن يقال هويئر بالهمزة كما تقول في تصغير قائم قويئم أو هوير بالإدغام؛ لأن الواو حذف منه قبل قلبها همزة وبقاء الهمزة في المصغر فرع بقائها في المكبر، فإذا لم يثبت في المكبر لم يثبت في المصغر فتقلب الواو المردودة ياء وتدغم في ياء التصغير، وناس مشتق من الأنس فقاؤه محذوفة فإذا صُغِّر قيل نويس ولو رد لقيل أنيس. قوله: **(وإذا ولى)** لما انجرّ الكلام إلى ذكر أخت وأختيته وقد وقع فيها بعد ياء التصغير ما وجب فيه القلب والإدغام أو ردّ المصنف هاهنا حكم الأسماء التي يقع فيها بعد ياء التصغير ما يجب قلبه إلى الياء وإدغامها فيه وذلك على قسمين:

أحدهما: أن يجتمع فيه عند التصغير ياآن، **والثاني**: أن يجتمع ثلاث ياآت،

(وإذا ولي ياء التصغير واو) بعدها سواء كانت ساكنة أو متحركة وسواء كانت أصلية أو منقلبة عن واو **(أو ألف زائدة قلبت ياء)** أما قلب الواو ياء فلاجتماع الياء والواو والأولى ساكنة، وأما قلب الألف ياء فلأنه لما اضطر إلى تحريكها ولا يمكن تحريك الألف ما دامت باقية على صورتها قلبت ياء لا واواً؛ لأنه لو قلبت واواً لزم قلب الواو

بخلاف ما قاله المصنف فلا يكون هار مقلوب هاير؛ ليستقيم كلام المصنف بل محذوف هاير تأمل. قوله: **(وتدغم في ياء التصغير)** كذا في النسخ، والأصوب وتدغم ياء التصغير فيها وسياق كلامه يقتضي أن أول الضميرين في قوله بعد وإدغامها فيه للياء، والثاني لياء التصغير، والأصوب أيضاً عكسه ومثل ذلك قوله قلبت تلك الحروف ياء وأدغمت.

قوله: **(قيل نويس)** لأن ألفه وقعت ثانية فوجب قلبها إلى الواو كما مر في ضارب.

قوله: **(لقيل أنيس)** لأنه إذا صغر وقع ألفه يلي ياء التصغير فوجب قلبه إلى الياء وإدغامها فيه؛ لأن قاعدتهم أنه إذا ولي ياء التصغير واو كعروة أو ألف منقلبة كعصا أو زائدة كرسالة قلبت تلك الحرف ياء كما ذكر في قوله وإذا ولى إلى آخره.

(وإذا ولي ياء التصغير واو أو ألف منقلبة) عن واو أو ياء (أو) ألف (زائدة قلبت تلك الواو، أو الألف (ياء)، وأدغم فيها (ياء) التصغير، . . . .

وَكَذَلِكَ الْهمزَة المنقلبة بعْدهَا، نَحْو: عُرَيَّةٍ، وَعُصَيَّةٍ، ورُسَيِّلَةٍ،

فنقول إذا ولي ياء التصغير واو كعروة أو ألف منقلبة كعصا أو زائدة كرسالة قلبت تلك الحروف ياء وأدغمت، فيقال عُرية وعصية ورسيلة. أما في عروة فلاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون، وأما في عصا فلأن الألف لما وقعت فيه بعد ياء التصغير واضطروا إلى تحريكها ردوها إلى أصلها فصار كالأول. وأما في رسالة فلأنهم لما اضطروا إلى تحريكها لما مر قلبوها ياء وأدغموا وكذلك الهمزة المنقلبة بعد الألف فإن

ياء فيكون السعي في قلبها واواً ضائعاً (**وكذلك الهمزة المنقلبة**) عن الواو أو عن الياء حال كونها (**بعدها**) أي بعد الألف الزائدة تقلب ياء كما تقول في عطاء عطى وأصله عطاو فقلبت الواو همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، وإذا صغر قلبت الألف ياء كما عرفت فعادت الهمزة إلى أصلها وهو الواو لزوال علة قلب الواو همزة فصار عطيو، ثم قلبت الواو ياء لوقوعها في الطرف بعد الكسرة فاجتمع ثلاث ياآت فحذفت الأخيرة كما سيجيء (**نحو عرية**) في تصغير عروة وأصله عريوة قلبت الواو ياء (**وعُصَية**) في تصغير عصا وألفه منقلبة عنه واو (**ورسيلة**) في تصغير رسالة الألف فيه زائدة، وإنما لم يذكر

قوله: (**واضطروا إلى تحريكها**) وإلا يلزم التقاء الساكنين وتحريك كل واحد من ياء التصغير والألف متعذر فوجب رد الألف إلى أصلها تحريكها.

قوله: (**واضطروا إلى تحريكها**) أي لتعذر بقائها؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها ساكناً وياء التصغير لا تكون إلا ساكنة.

قوله: (**ردوها إلى أصلها**) أي وهو الواو لقولهم في تثنيتها عصوان.

قوله: (**لما مر**) أي من أن وقوعها بعد ياء التصغير المقتضي لتعذر بقائها.

قوله: (**قلبوها**) أي لمناسبتها ياء التصغير؛ ولأنها لو قلبت واواً لصارت ياء فقلبها ياء من أول الأمر أولى على أنه قد قيل بذلك في ألف عصا ونحوها جزم به النظام وهو ظاهر كلام الشريف.

قوله: (**بعد الألف**) أي بعد الألف الواقعة بعد ياء التصغير.

(وكذلك الهمزة المنقلبة) عن واو أو ياء (بعدها)، أي بعد الألف التي بعد ياء التصغير، تقلب ياء وذلك (نحو عُرَيَّة وعُصَيَّة ورُسَيِّلَة) وعُطَيّ، في تصغير عروة، وعصا ورسالة، إذ بالتصغير صار عروة عريوة، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فوجب قلب الواو ياء وإدغام الياء في الياء، وأمَّا ألف عصا المنقلبة عن واو، وألف رسالة الزائدة، فإنهم لمَّا اضطروا إلى تحريكهما لوقوعهما بعد ياء التصغير ردّوا الأولى إلى

وتصحيحه فِي بَاب: أُسَيِّدٍ وجَدَيِّلٍ قَلِيل، ....

ﭸ تلك الهمزة أيضاً تقلب ياء وتدغم نحو عطاء أصله عطا وقلبت الواو همزة؛ لوقوعها طرفاً بعد الألف، فإذا صغر انقلبت الألف ياء وزال الموجب فرد إلى أصله، وقيل عطيو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فحصل عطي، ثم حذفت الياء الأخيرة لما سيجيء فقيل عطى.

ثم أورد اعتراضاً على الأصل المذكور بأنه منقوض بأسود وجدول فإنه قد جاء في تصغيرهما أسيود وجديول مع أنه ولي ياء التصغير واو فيهما، وأجاب بأنه قليل وليس بلغة فصيحة وإنما كلا منافيها.

ﭹ الألف المنقلبة عن الياء مع أن حكمه كذلك نحو رحى في رحي؛ لأن ألفه إِنَّما ترد إلى أصلها وهو الياء لا تقلب ياء (**وتصحيحها**) أي تصحيح الواو الواقعة بعد ياء التصغير (**في باب أسيد وجديل**) مما وقع الواو الواقعة بعد ياء التصغير فيه متحركة في المكبر ومتوسطة (**قليل**) فمن ترك قلب الواو ياء وقال: أسيود وجديول نظر إلى عروض الاجتماع، لأنه إنما حصل بسبب ياء التصغير وهي غير لازمة ومن قلب الواو ياء وادغم ياء التصغير فيها نظر إلى مجرد الاجتماع، وأَمَّا إذا كانت الواو ساكنة في المكبر فيجب

ﭺ قوله: (**فإذا صغر انقلبت الألف ياء**) أي لما سبق في ألف رسالة.

قوله: (**وزال الموجب**) أي الموجب لقلب الواو همزة وهو تطرفها بعد ألف زائدة فرد أي الهمزة إلى أصله وهو الواو.

قوله: (**وزال الموجب**) أي الموجب لقلب الواو همزة؛ لأن موجب قلب الواو همزة أنها وقعت طرفاً بعد ألف زائدة وفي التصغير تقلب الألف ياء فلم يقع حينئذٍ بعد الألف فزال الموجب الرد إلى أصله وهو الواو.

ﭻ أصلها، ثم قلبوهما ياء، وأدغموا، وأما عطاء فأصله عطاو، قلبت الواو همزة، لتطرفها، بعد ألف فإذا صغر انقلبت الألف ياء وزال الموجب فرُدّ إلى أصله وصار عطيو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار عُطيِّيا، بثلاث ياءات، فحذفت الأخيرة لِما سيأتي، فقيل: عُطيٌّ، وما ذكر من قلب الواو ياء إذا وليت ياء التصغير قانون كُلي، وتصحيحها أي الواو الواقعة بعد ياء التصغير (في باب أُسيِّد وجُدَيِّل) في تصغير أَسْود وجَدْول ونحوهما، مما وقعت فيه الواو متحركة متوسطة بأن يُقال أُسيود وجديول (قليل) ليس من اللغة الفصيحة التي كلامنا فيها، ومَن صححها راعى مُكبرهما، فإنه مصحح محافظة على عدم الإلباس بالفعل في أسود، وعلى الإلحاق في جدول، ومَن أعلّهما جرى على القانون، مع أنّ أَسَيّداً بالإعلال والإدغام لا إلباس فيه، وجُديل بهما

فَإِن اتّفق اجْتِمَاع ثَلَاث ياءات حذفت الْأَخِيرَة. . . . .

ثـم إن من صحح في تصغير أسود نظر إلى المكبر ومن أعل ثـم أدغم فلأن، التصحيح في المكبر إنما كان لئلا يلتبس بالفعل والتصغير يدفع ذلك، ومن صحح في تصغير جدول فلصحة جدول محافظة على الإلحاق، ومن أعل وأدغم قال لأن الإدغام لا يخرجه عن حركته وسكونه، ثم أشار إلى كيفية عندما اجتمع ثلاث ياآت في آخر الكلمة، فقال حذفت الأخيرة، استثقالاً للياآت وخصت الأخيرة بالحذف لتطرفها وكثرة تطرق التغيير إلى الأواخر، وإذا حذفت صارت نسياً، وجعل الإعراب على ما قبلها فيقال هذا عطي ومررت بعطي ورأيت عطيًّا، ولو اعتد بها. . . . .

القلب والإدغام نحو عجيز في عجوز؛ لأن اجتماع الواو والياء وإن كان عارضاً في غير الطرف إلا أن الواو قبل الاجتماع ساكنة ضعيفة فلا يكون لها قوة تدفع القلب بها عن نفسها، وكذلك إن كانت في الطرف أو في حكم الطرف يجب القلب نحو عرية في تصغير عروة؛ لأن الاجتماع وإن كان غير لازم إلا أنه في محل التغيير الذي يتغير بأدنى سبب **(فإن اتفق اجتماع ثلاث ياآت)** عند التصغير **(حذفت)** الياء **(الأخيرة)** إن بقي بناء التصغير بعد الحذف وكان الاجتماع في الطرف أو في حكمه؛ وإنما حذفت للتخفيف وإنما خص الحذف بالأخيرة؛ لأن الثقل حصل عنده ولأن الحذف بالآخر الذي هو

قوله: **(ثم إن من صحح في تصغير أسود نظر إلى المكبر)** يجوز أيضاً أن يكون راعى البنية وحافظ عليها كما تقول سوير فلا يدغم ليفرق بينه وبين سير أو أن يكون نظرا إلى ياء التصغير عارضة والعارض لا يعتد به ألا تراهم لا يدغمون نحو ﴿ونادوا يا مالك﴾ [الزخرف: ٧٧]، لعروض مجيء الياء بعد الواو بخلاف ما إذا كان مجيئها أصلاً في بنية الكلمة.

قوله: **(لئلا يلتبس بالفعل)** وأي لو اعتل فقيل أساد كما قيل في أقوم وأجوب أقام وأجاب. قوله: **(محافظة على الإلحاق)** أي بجعفر ولولا الإلحاق لأعل بقلب الواو ألفاً، ثم أسيود ممنوع من الصرف وجديول مصروف كمكبرهما. قوله: **(وخصت الأخيرة بالحذف لتطرفها)** يقال أيضاً إن الحذف للاستثقال وهو لا يقع إلا عند الياء التي هي لام ونظيره قول سيبويه في فرزدق فريزد. قوله: **(وإذا حذفت صارت نسياً)** أي لأنه حذف اعتباطي للتخفيف كالحذف في دم ويد ونسياً بكسر النون وفتحها.

قوله: **(ولو اعتد بها)** أي ولو حذفت الياء بالإعلال كما في قاض لظهرت في حال النصب.

لا يخرج على حركته وسكونه، (فإنْ اتفق) بعد القلب (اجتماع ثلاث ياءات حذفت الأخيرة) منها تخفيفاً، وخصت بالحذف لتطرفها، وكثرة تطرق التغيير إلى الآخر، وإذا

نِسْيَاً، على الْأَفْصَح كَقَوْلِك فِي عَطاء وإداوة وغاوية وَمُعَاوِيَة: . . .

لقيل عطى في الرفع والجر وعطيًّا في النصب كقاض. وكذا إداوة وهي المطهرة فنقول في تصغيرها أدية والأصل أديية؛ لأنه انقلبت الألف الواقعة بعد ياء التصغير ياء فصارت إديوة، ثم انقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصارت أديية بثلاث ياآت حذفت الأخيرة نسياً وقيل أدية.

وأصل غوية غويوية لانقلاب ألف غاوية في التصغير واواً، ثم قلبوا الواو الثانية من غويوية ياء وأدغمت فصارت غويية بثلاثة ياآت، وأصل معية معيوية؛ لأنه حذفت من معاوية الألف ليمكن بناء التصغير ثم قلبت الواو ياء وأدغمت فاجتمعت ثلاث ياآت وحذفت الأخيرة نسياً، ثم قال بعض الشارحين: لا يجوز تعلق قوله على الأفصح بقوله

محل التغيير أولى وقوله (**نسياً**) أي حذف نسياً بأن حذفت وجعل ما قبلها بمنزلة لام الكلمة ويكون الإعراب لفظياً في الأحوال الثلاث وجارياً على ما قبلها وقوله (**على الأفصح**) يتعلق بقوله نسياً ويكون فيه إشارة إلى ما قال بعضهم أن بعض ما هو نحو عطيي وأخي يعل إعلال قاض ويكون إعرابه تقديريًّا في حالتي الرفع والجر ولفظياً في حالة النصب، وإنما قلنا إن بقي بناء التصغير بعد الحذف؛ لأنه لا تحذف الياء الأخيرة مع عدم بقائه بعد الحذف كما يقال في تصغير ميه مييه بثلاث ياآت، وإنما قلنا في الطرف أو في حكمه لأنه لا تحذف الياء الأخيرة إذا كانت متوسطة وإن اجتمع ثلاث ياءات كما يقال في تصغير عدوان عديين؛ لأن الوسط ليس محل التغيير فعلى هذا لو قيد المصنف كلامه بما قيدناه لكان أولى (**كقولك في عطاء وإداوة**) وهي المطهرة (**وغاوية ومعاوية**

قوله: (**عطي**) بكسر الياء؛ لأنه حينئذٍ على القول المرجوح يكون المحذوف في حكم الثابت فيصير كقاض فينبغي أن يقال في الرفع عطي بكسر الياء. قوله: (**إداوة**) وهي المطهرة هما بكسر الهمزة والميم. قوله: (**حذفت الأخيرة**) يعني حذفت الأخيرة على الأفصح وعلى غير الأفصح لا يحذف كما نقل عن بعض النحويين.

قوله: (**لأنه حذفت من معاوية الألف**) الضمير للشأن وفي بعض النسخ؛ لأنها وهو ضمير القصة. قوله: (**ثم قلبت الواو ياء وأدغمت**) قال الأندلسي قياس من قال أسيود، ورأيت أحيويا أن يقول معيوية وكذلك ما أشبهه.

قال السيرافي: لو صغرت معاوية على من قال أسيود جاز إقرار الواو فتقول معيوية والعرب صغرته على معية.

حذفت صارت (نسياً) منسياً، بمعنى أنه لا يُعتد بها، كما في يد، فيجعل الإعراب إنْ كان عليها على ما قبلها، وإنْ كان بعدها تاء التأنيث فتح لأجلها الياء الثانية، وهذا (على الأفصح، كقولك في) تصغير (عَطاء وإدَاوَة) للمطهرة (وغاوِيَة) من الغواية (ومُعاوية:

عُطَي وأُدَيَّة وغُوَيَّة ومُعَيَّةٌ، . . . .

نسياً، فإنه يقتضي جواز عطي بكسر الياء حال الرفع ولم يقل به أحد فهو متعلق بقوله حذفت الأخيرة فإن بعض النحويين جوزوا عطي حملاً على أحي بسكون الياء لحذف الضمة والكسرة منها وإثباتها لعدم موجب حذفها، هذا حاصل كلامه، وأنا أقول إن ثبت هذا النقل فله وجه في أحي إذ ليس فيه تنوين ليلزم التقاء الساكنين الموجب للحذف

عطى) وأصله عطى بثلاث ياآت الأولى ياء التصغير والثانية المنقلبة عن الألف والثالثة المنقلبة عن الواو **(وادية)** في تصغير إداوة وأصله أديوه بقلب ألف أداوة ياء ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فاجتمع ثلاث ياآت فحذفت الأخيرة نسياً وقيل أدية **(وغوية)** في تصغير غاوية وأصله غويوية قلبت الواو الأخيرة ياء لاجتماع الواو والياء والأولى منهما ساكنة فصار غويية بثلاث ياآت فحذفت الأخيرة نسياً، وقيل غوية **(ومعية)** في تصغير معاوية وأصله معيويه بحذف ألف معاوية؛ لأنه إذا اجتمعت في الثلاثي زيادتان يحذف منهما ما هو أقل فائدة عند التصغير، ثم قلبت الواو ياء فاجتمع ثلاث ياآت

قوله: **(جوزوا عطي)** يعني بثلاث ياآت مدغمتين وساكنة. قوله: **(هذا حاصل كلامه)** عبارته وهو الشريف رحمه الله تعالى: اعلم أنه قد أور على قوله الأفصح أنه يقتضي جواز أن يقال في تصغير عطا عطي، ومررت بعطى، ورأيت عطيا كقاض ولا تكون الياء المحذوفة نسياً وهذا لا يجوز ولا يقول به أحد، والصواب أن تقول فإذا اجتمع في الطرف الثلاث ياآت حذفت الأخيرة من غير باب أحوى نسياً بإجماع، ويمكن أن يقال على الأفصح قيد في حذف الياء لا في نسياً فإن بعض النحويين يقول في تصغير عطا وكسا عطي وكسي كما تقول في تصغير أحوى أُحيي بسكون الياء لحذف الضمة والكسرة من الياء وإثباتها لعدم موجب حذفها انتهى كلامه. فليتأمل والمورد المصوب هو الشيخ بدر الدين بن مالك.

قوله: **(إذ ليس فيه تنوين)** أي لكونه ممنوعاً من الصرف كما سيأتي.

عُطَيٌّ، وأُدَيَّة، وغُوَيَّة، ومُعَيَّة)، والأصل عُطيوة، وأُديوة وغويوية، ومُعيوية، ثم عُطيَّي، وأديِّة، وغويِّيه ومعيِّية، بثلاث ياءات، أما عُطيّي فالأولى ياء التصغير، والثانية منقلبة عن ألف عطاء، كما قلنا في عصا، والثالثة عن الواو، والواقعة بعد ألف عطاء، وأمَّا أُديّة فكذلك إلّا الثالثة فمنقلبة عن واو هي لام الكلمة، وأمَّا غويّة، فكذلك في الياء الأولى والثانية منقلبة عن واو هي عين الكلمة، والثالثة لامها، وأمَّا مُعيّية فلأن ألف معاوية حذفت لِيُمكن تصغيره، ثم قلبت الواو ياء، وأدغم فيها ياء التصغير، فاجتمع ثلاث ياءات، فحذفت الأخيرة في جميع ذلك، بحيث لا يعتد بها كما مرّ، لأنّ حذفها اعتباطي، أي لمجرد التخفيف، لا إعلالي، فيقال في عُطي حال الرفع، هذا عُطيٌّ بالرفع، ولو اعتد بها لقيل عُطِي بالكسر كقاض، ومقابل الأفصح، إنّ الحذف ليس نسياً إعلالي، ولو في بعض الصور، كما في تصغير أحوى، ولمَّا كان أحوى كأسيود

. . . .

بخلاف عطيي فإنه إذا حذفت الضمة والكسرة عنها التقى الساكنان التنوين والياء فلا بد من حذف الياء، والحق أنه يجوز أن يكون متعلقاً بقوله نسياً، فإنه لما حكم بحذف الأخيرة من اليآت وأراد كلية هذا الحكم من غير اختصاص ببعض الصور وكان في تصغير أحوى خلاف هل الحذف فيه إعلالي أولا، أشار إلى أن الحكم كذلك في الجميع على الأفصح، فقوله على الأفصح إشارة إلى أن في بعض صور اجتماع اليآت خلافاً في أن الحذف إعلالي أولاً، ويظهر لك من هذا أن الاقتضاء الذي حمل هذا الشارح على تفسيره ممنوع، فإن تعلق قوله على الأفصح بقوله نسياً لا يقتضي جواز قولك عطي في حال الرفع يعرف بالتأمل.

فحذفت الأخيرة نسياً وقيل معية . . . .

قوله: (**خلافاً في أن الحذف**) قال بعضهم جعلوا الحذف في أحوى إعلاليًّا فلا يكون الياء نسياً عنده، والجمهور على أن الحذف فيه اعتباطي فتكون الياء نسياً عندهم.

قوله: (**ويظهر لك من هذا**) أي مما قلنا من أن قوله على الأفصح إشارة إلى أن بعضه صور اجتماع ثلاث يآت وهو أحوى خلافاً في أن الحذف فيه يكون نسياً أولاً، والأفصح أن يكون نسياً وقوله يقتضي جواز عطى بكسر الياء حال الرفع ممنوع فإن تعلق قوله على الأفصح بقوله نسياً لا يقتضي ذلك لأنا قلنا إنه إشارة إلى أن في تصغير أحوى خلافاً في أن يكون الحذف فيه نسياً أو لا، والأفصح أن يكون نسياً ولا يلزم منه أن لا يكون الحذف في أحوى عند بعضهم نسياً ولا يلزم أن لا يكون نسياً في غيره أيضاً، فإن الحذف في غير أحوى يكون نسياً بالاتفاق، وأما في أحوى فخلاف في أن الحذف فيه اعتباطي أو إعلالي عند بعضهم اعتباطي فيكون نسياً وعند بعضهم إعلالي فلا يكون عنده نسياً، فالخلاف لا يكون في عطى حتى يلزم ما قال به في أحوى. قوله: (**حمل هذا الشارح**) من أنه يلزم جواز عطي بكسر الياء في الرفع. قوله: (**على تفسيره**) أي على تفسير قوله على الأفصح متعلق بقوله نسياً.

قوله: (**لا يقتضي جواز قولك**) وفيه نظر لأنه لو قال المصنف حذفت الأخير نسياً في الجميع على الأفصح وقلنا بتعلق على الأفصح بالجميع يكون ما ذكره ظاهراً ولكن المصنف ما ذكر لفظ في الجميع بل قال حذفت الأخيرة نسياً على الأفصح أي مطلقاً لعدم التقييد بالبعض أو الجميع فينبغي بحسب الظاهر لو تعلق على الأفصح بنسياً أن يكون القول المرجوح عدم كونه نسياً مطلقاً، وما ذكره تأويل على خلاف الظاهر؛ لأنه فيه تقييد المطلق بالجميع ض.

قوله: (**لا يقتضي جواز قولك عطي**) بكسر الياء أي بل مقتضاه أن غير الأفصح أن الحكم ليس كذلك في الجميع وهو لا ينافي تعينه في بعضها.

في عدم إعلال عينه، وكونها واواً تلي ياء التصغير، ذكره هنا فقال: . . . .

وَقِيَاس أحوى: أُحَيٌّ، غير منصرف، ....

جار بردي قوله: (وقياس أحوى) اعلم أن أحوى صفة مشبهة من الحُوة وهي لون يخالط الكُمْتة مثل صدأ الحديد، فاحوى كأسود في عدم إعلال العين وهو مما يلي ياء التصغير فيه الواو فلذلك ذكره ها هنا، وفي تصغيره الوجهان، فإن أعل مصغر أسود يعل مصغر احوى، ومن لم يعل ذلك لم يعل هذا، فنقول على الأول أصل مصغر أحوى احيوو قلبت الواو الأخيرة ياء لانكسار ما قبلها فصار أحيوى، ثم قلبت الواو الأولى ياء وأدغمت ياء التصغير فيها فصار احيي بثلاث ياآت فتحذف الأخيرة.

نقره كار (وقياس أحوى) من الحوة وهي لون يخالطة الكمية عند من يعل أسيود وقال أسيد ويحذف الياء الأخيرة نسياً (أحي) وأصله أحيوو وقلبت الواو الأخيرة ياء لوقوعها متطرفة مكسورة ما قبلها ثم قلبت الواو الأخرى ياء أيضاً لاجتماع الواو والياء والأولى منهما ساكنة فصار أحيي فحذفت الياء الأخيرة نسياً لاجتماع ثلاث ياآت حال كونه (غير منصرف) عند سيبويه وأكثر النحويين للوصف ووزن الفعل؛ لأن الهمزة الزائدة في أوله منبهة على صيغة المكبر فلا اعتبار بحذف اللام؛ ولذا منع صرف بعد ويضع اتفاقاً لوجود زائدة في صدرهما من الزوائد المطردة زيادتها في أول الفعل فيقال على تقدير

حاشية قوله: (من الحوة وهو لون يخالط الكمتة) قال في القاموس: الحوة بالضم سواد إلى الخضرة أو حمرة إلى السواد، وقال الكميت: الذي خالط حمرته قنوء ولونه الكمته وقد كمت ككرم، وقال قنأ كمنع قنوءاً اشتدت حمرته.

قوله: (مثل صدء الحديد) قال في القاموس في باب الهمزة يقال: صَدِئَ الفرس كعرج، وكرم، وهو أصدا بالقصر وهو صدؤ الحديد علاه الطبع والوسخ.

قوله: (ثم قلبت الواو الأولى ياء) بناء على القاعدة المذكورة وهي أنه إذا ولي ياء التصغير واواً قلبت ياء.

فلاح (وقياس أَحْوَى) وهو من بشفته سُمرة، أو خالط خضرته سواداً، أنْ يقال في تصغيره (أُحَيٌّ)، لأنّ أصله أُحَيْو، ومن الحوة قلبت واوه الأخيرة ياء ثم الأولى ياء، وأدغم فيها ياء التصغير، فاجتمعت ثلاث ياءات، فحذفت الأخيرة نسياً أي اعتباطاً على الأفصح، كما هو مذهب سيبويه، وعيسى بن عمر، وكثير فقيل أحيّ، (غير منصرف) للصفة ووزن الفعل، لأنّ التصغير لا يمنع اعتباره، بدليل قولهم هذا أُفيضل منك..........

وَعِيسَى يصرفهُ، وَقَالَ أَبُو عَمْرو: أُحَيّ، . . . .

ثم اختلفوا في أن الحذف إعلالي أو اعتباطي فذهب سيبويه وعيسى بن عمر، وكثير من النحويين إلى أن الحذف اعتباطي وذهب أبو عمرو إلى أنه إعلالي.

ثم اختلف القائلون بأنه اعتباطي في أنه منصرف أو لا فاختيار سيبويه وكثير من النحويين إلى أنه غير منصرف للصفة ووزن الفعل، فإن التصغير لا يمنع من اعتباره بدليل قولهم هذا أفيضل منك، فيقال هذا أحي ورأيت أحي ومررت بأحي، . . . .

عدم صرفه هذا أحي ورأيت أحي ومررت بأحي **(وعيسى)** بن عمرو **(يصرفه)** مع حذف الياء نسياً فيقال هذا أحي ورأيت أحيا، ومررت بأحي، والتنوين عنده للعوض؛ لأن صيغة أفعل لم يبق بعد حذف الياء الأخيرة نسياً فيكون منصرفاً كما أن خيراً أو شرًّا منصرفان مع أنهما في الأصل أخير وأشرر، والجواب أن في نحو أحي ما ينبه على وزن الفعل وهو الهمزة بخلاف خير وشر **(وقال أبو عمر وأحي)** بالياء المكسورة مع التنوين في حالتي الرفع والجر وأحي بفتح الياء الثالثة في النصب؛ لأن حذف الياء عنده إعلالي ويكون حكمه حكم قاض، وليس حذفه عنده نسياً واعتباطاً والتنوين عنده إما تنوين

قوله: **(اعتباطي)** هو بعين مهملة من قولهم عبطت الناقة واعتبطها أي ذبحتها وليس بها علة. قوله: **(فإن التصغير لا يمنع من اعتباره)** أي وإن تغيرت معه صيغة أفعل بالحذف، والبدل نظراً إلى أن المقدر فيها كالمحقق ألا ترى أنك تمنع صرف أشد وأشيد وإن تغيرت صيغة أفعل فكذا ها هنا، والتفصيل فيما به التصغير من أسباب منع الصرف هو أنه يخل بالعدل؛ لأنه يزول به الوزن المعدول إليه، وذلك الوزن مراعى في العدل إذ العدل أمر لفظي، ويخل بالجمع الأقصى لوجوب رده إلى واحده فتقول في رباع ومساجد، ربيع ومسيجد، بوزن الفعل إن لم يكن في أوله زيادة كزيادة الفعل كديل دون أحمر ونرجس ويشكر ويغلب وبالألف والنون إن انقلبت الألف فيه ياء كما تقول في سلطان علماً سيلطين دون ما إذا بقيت نحو سكيران ولا يخل بالوصف والعلمية والتركيب والعجمة قال ذلك الرضي.

(وعيسى) بن عمر شيخ الخليل (يصرِفه)، وإنْ وافق على أنّ الحذف اعتباطي، لفوات صيغة أفعل بالتصغير، كما صرف خير وشر، وإنْ كان أصلهما أخير، وأشرر، لفوات صيغة أفعل بالحذف، ولأنهم صغّروا أعلى على أُعيلٍ بالتنوين، فدل على صرفه، وردّ الأول بأن مبنى وزن الفعل على بقاء الزيادة في الأول، ولم يبق ثَم بخلافها هنا، والثاني بأن أصل أُعيل أُعيليّ، أُعلّ اعلال قاضٍ، فقيل: أُعيْلِي بإسكان الياء، فمن لم يعوض عنها تنويناً أبقاها ساكنة رفعاً وجراً، ومَن عوّض قال فيها أعيلٍ بالتنوين، لأنه منصرف عنده، (وقال أبو عمرو) بن العلاء (أُحَيٍّ) بالكسر والتنوين رفَعاً وجراً، بناء على أنّ الحذف إعلالي، ورُدّ بأنّ ذلك يستلزم جواز عُطي رفعاً وجراً، إذ لا فرق بينهما، ولا

وعَلى قِيَاس أُسَيْوِدَ: أُحَيْوٍ.

واختار عيسى بن عمر ومن تبعه أنه منصرف فيقول هذا أحي ورأيت أحيا ومررت بأحي واستدل عليه بوجهين:

الأول: أنهم صرفوا خيراً وشرًّا مع أنهما في الأصل أخير وأشر، فلما فات الوزن بالحذف لم يعتبروه فكذا ها هنا وأجيب عنه: بأن مبنى وزن الفعل في أمثاله على الهمزة الكائنة في الأول، فلما حذفت فات، بخلاف ما نحن فيه إذ الهمزة باقية.

الوجه الثاني: أنهم قالوا في تصغير أعلى أعيل بالتنوين فدل على أنهم صرفوه وأجيب عنه: بأن أصل أعيل أعيلي، . . . .

الصرف أو تنوين العوض عن الإعلال **(وعلى قياس أسيود)** من غير قلب الواو الواقعة بعد ياء التصغير ياء **(أحيو)** بالواو المكسورة مع التنوين في حالتي الرفع والجر وأحيوى بالياء المفتوحة من غير تنوين في حالة النصب، وهذا التنوين على هذا القول تنوين

قوله: **(واختار عيسى بن عمرو من تبعه أنه منصرف)** أي نظراً إلى أن الحذف ها هنا ليس كالحذف في قاض فيكون مراداً فصارت الكلمة كأنها على هذه البنية فخرجت عن صيغة أفعل ولذلك إذا صغر أحمر تصغير الترخيم قيل حمير على وزن فعيل بلا خلاف لانتفاء صيغة أفعل وإن كان في التقدير عليه كذا في شرحي المفصل للمصنف والأندلسي قالا وكأنهم فرقوا بين ما التغيير فيه لإعلال موجب فيكون المحذوف مراداً مثله في أسيد وبين ما التغيير فيه ليس لإعلال موجب فلا يكون الأصل مراداً مثله في حمير انتهى. وما حققناه ينافيه الوجه الثاني الآتي في كلام الشارح فليتأمل. قوله: **(مبني وزن الفعل في أمثاله على الهمزة)** وزن الفعل المانع من الصرف هو ما يكون خاصًّا بالفعل كوزن شمر ودئل وانطلق واستخرج، إعلاماً أو يكون الفعل أولى به لكونه غالباً فيه كأصبغ وإبلم أو مبدوءاً بزيادة تدل على معنى فيه دون الاسم كما مر وإلى هذا القسم الثالث أشار الشارح بقوله في أمثاله. قوله: **(فدل على أنهم)** المانع أن الهمزة باقية فيه، وإذا صرفوا إعيلا صرفوا أحي بالقياس عليه لاشتراكهما في حذف الياء من آخرهما.

قوله: **(وأجيب عنه بأن أصل أعيل أعيلي)** يعني بضم الياء من غير تنوين أعل بحذف الضمة إعلال قاض فصار أعيلي بإسكان الياء كذا قال وهو مبني على القول بأن منع الصرف مقدم على الإعلال والصحيح خلافه. قال نجم الأئمة رضي الدين حكاية عن المبرد: إن التنوين في جوار عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الإعلال، والأصل جواري

قائل به، وهذه الأقوال على تقدير قلب واو أحيوي ياء على خلاف أُسيد مُعلاًّ، (و) أمّا على قياس أُسَيْوِد مصححاً فيقال (أُحَيْوٍ) بالكسر والتنوين رفعاً وجراً، وأُحيويَ بالفتح نصباً اتفاقاً، كما في قاض، نعم مَن لم يُعوِّض في مثله تنويناً قال: أحيويْ بإسكان الياء رفعاً وجراً، وإنما لم يجر فيه الخلاف السابق لأنه فرع اجتماع الياءات الثلاث، وهو منتفٍ فيه.

. . . .

أعل إعلال القاضي فصار أعيلي بإسكان الياء، فمن لم يعوض الإعلال التنوين يبقي الياء ساكنة في الرفع والجر فلا تنوين، ومن يعوض عن الإعلال التنوين يقول في الرفع والجر أعيل جاعلاً التنوين للعوض عن الإعلال لا أنه منصرف عنده، يدل عليه قولهم أفيضل منك، كما تقدم هذا كله على مذهب من يجعل الحذف اعتباطيًّا، وأما من يجعله

عوض عن الإعلال عند سيبويه؛ لأنه يجري كل ما فيه مانع من الصرف وآخره ياء قبلها كسرة مجرى جوار فجعل نحو أحيو غير منصرف؛ لأن الياء الأخيرة لا تحذف منه نسياً؛ لفقد علة حذفها نسياً، وهي اجتماع ثلاث ياآت فتكون صيغة أفعل باقية تقديراً؛ لأن المحذوف مراد والهمزة منبهة عليها، فأما يونس فلا يلحق التنوين في حالتي الرفع والجر؛ لأنه لا يلحق تنوين العوض إلا في نحو جوار مما هو جمع أقصى ولا يلحق المفرد فيقول هذا أحيوي ومررت بأحيوي بياء ساكنة ورأيت أحيوي بفتح الياء. . . .

بالضم ثم جواري بحذف الحركة ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة ليخف الثقيل بحذف الياء للساكنين ونقلاً عن سيبويه، والخليل أن التنوين عوض من الياء وأنه فسره بعضهم بأن منع الصرف مقدم وأن الأصل جواري ثم جواري، ثم جوار بحذف الياء لاستثقالها مكسوراً ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وأنه أبدل التنوين من الياء ليقطع طمعها في الرجوع إذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت، ثم رد المذهبين بأنه كان منع الصرف مقدماً على الإعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجواري وبأنه يلزم أن يقال جاء في الجوار ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف الياء؛ لأن الكلمة لا تخف بالألف واللام، قال وفسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بأن أصله جواري بالتنوين والإعلال مقدم على منع الصرف إذ سببه قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة وسبب منع الصرف ضعيف وهو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل، قال فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الإعلال صيغة الجمع الأقصى حاصله تقديراً فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف الثقيل لفظاً بكونه منقوصاً ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء، قال وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرناه ويجيء فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم امرأة وأعيل تصغير أعلى. انتهى. ومقتضاه أن ما في الشرح مذهب المبرد وأن الحق خلافه وهو أن يقال أصل أعيل أعيلي بالتنوين فحذفت الياء للساكنين ثم تنوين الصرف لوزن الفعل تقديراً ثم عوض التنوين من الياء. قوله: **(إعلال قاض)** في حذف الضمة لا غير تأمل.

قوله: **(فمن لم يعوض عن الإعلال)** يريد عن الضمة أو الكسرة المحذوفة حال الرفع أو الجر.

. . . .

. . . .

إعلاليًّا وهو أبو عمرو يقول أحي في الرفع والجر فيرد عليه أن التنوين إما أن يجعل تنوين العوض أو تنوين الصرف وكلاهما باطلان.

أما الأول: فلأنه يلزمه أن يقول عطى بكسر الياء في الرفع والجر وعطييا في النصب إذ لا فرق بين البابين ولا قائل به.

وأما الثاني: فلوجهين الأول: ما ذكر آنفاً فإن إعلال أحي عنده كإعلال قاض، الثاني: أنه يلزمه صرف أفيضل إذ التصغير كما دخل في أحي دخل في أفيضل فإن قال أبو عمرو الفرق أن أفيضل باق على كمال صيغة أفعل، وهذا خرج عنها بالحذف، أجيب: بأن الإعلال غير مخل بالزنة، بدليل منع صرف أعلى، فإن قال الفرق بين أعلى وبين أحي أن الألف في أعلى ثابتة وليس الياء في أحي كذلك فمنع صرف أعلى لبقاء الألف ولم يمنع أحي لحذف الياء أجيب بأن ثبوت الألف في أعلى متفرع على منع صرفه؛ لأنه لو صرف لزال الألف لالتقاء الساكنين كزوال الياء على مذهبه حينئذٍ فلو

. . . .

قوله: (**فتقول أحي**) بالتنوين أصله أحيو وقلبت الواو الأخيرة ياء فصار أحيوي، ثم قلبت الواو الأولى ياء للقاعدة المذكورة فأدغم ياء التصغير فيها فصار أحي ثم يحذف الأخيرة فصار أحي.

قوله: (**إما أن يجعل تنوين العوض أو تنوين الصرف**) مبني الأولى على أن المغير للتصغير في ذلك كالباقي، والأصل أحيوو قلبت الواو الأولى ياء لاجتماعها مع الياء والثانية أيضاً لتطرفها وانكسار ما قبلها ثم حذفت ضمتها للاستثقال، ثم الياء لالتقاء الساكنين، ثم تنوين الصرف لوزن الفعل، ثم أتى بالتنوين عوضاً عن الياء ومبني الثاني على خلافه كما سيأتي. قوله: (**فلأنه يلزمه أن يقول عطى بكسر الياء**) أي لأن الأصل عطيو فقلبت الواو ياء، ثم أعلت إعلال قاض كما تقدم في أحي غير أن التوين هنا تنوين صرف.

قوله: (**يلزمه أن يقول عطى**) لأنهما يشتركان في اجتماع ثلاث ياآت وحذف الأخيرة.

قوله: (**بين البابين**) أي باب عطى وباب أحي وإنما جعلهما بابين؛ لأن أحدهما منصرف والآخر غير منصرف عند البعض فيكون كل واحد منهما باباً أو لأن الأول متفق والثاني مختلف. قوله: (**ولا قائل به**) أي بعطى بكسر الياء حال الرفع.

قوله: (**الأول ما ذكر آنفاً**) أي من أنه يلزمه أن يكون بكسر الياء؛ لأن إعلاله أي إعلال عطى عنده كإعلال قاض، أما غيره فيقول إنما حذفت الياء الأخيرة نسياً كما تقدم.

. . . .

وَيُزَادُ للمؤنث الثلاثي بِغَيْر تَاء تَاء، كـ: عُيَيْنَة وأُذَيْنَةٍ . .

كان منع صرفه لثبوت الألف لزم الدور فثبت أن ما ذكره أبو عمرو توهم، وهذا كله على مذهب من يعل مصغر أسود، وأما من لم يعل ويقول أسيود فيقاسه ها هنا أن يقال أصله احيو وقلبت الواو الأخيرة ياء فحصل احيوى ثم يعل الياء الأخيرة إعلال قاض في الرفع والجر. فمن مذهبه تعويض التنوين عن الإعلال يقول احيو رفعاً وجرًّا، واحيوى نصباً، ومن ليس مذهبه التعويض يقول احيوى في الرفع والجر واحيوى في النصب.

قوله: **(ويزاد المؤنث)** قد ذكرنا أن التغيير الواقع إما بالقلب أو بالحذف أو بالزيادة فلما فرغ من الأولين وما يتعلق بهما شرع في الثالث، فنقول تلك الزيادة إما حرف تأنيث أو لا فإن لم تكن حرف تأنيث فإما كلمة برأسها كما في بعلبك أو لا، فإن لم تكن كلمة برأسها فإما أن تكون مدة أو لا، فهذه أربعة أقسام:

فإن كان الأول وهو أن تكون الزيادة حرف تأنيث، فإما أن يكون تاء أو ألفاً مقصورة أو ممدودة، فإن كانت تاء فإما أن تكون ظاهرة أو مقدرة، فالظاهرة ثابتة أبداً كضويربة في تصغير ضاربة فرقاً بين تصغير المذكر والمؤنث، وإن كانت مقدرة فتظهر في الثلاثي كعيينة. . . . .

(وتزداد في المؤنث الثلاثي) عند التصغير حال كونه **(بغير تاء تاء كعيينه)** في تصغير عين **(وأذينه)** في تصغير أذن؛ لأن المصغر بمنزلة الموصوف مع صفته ألا ترى أنك إذا قلت رجيل فكأنك قلت رجل صغير، والصفات للأسماء المؤنثة التي قدر فيها التاء لا تجيء إلا بالتاء نحو شمس طالعة بإلحاق التاء بآخر الصفة فكذلك يقال شميسة بإلحاق التاء في

قوله: **(لزوم الدور)** فيه نظر لأن ثبوت الألف وعدم الصرف حاصلان معاً وتوقف أحدهما على الآخر توقف معية كالمتضايفين لا توقف تقدم وتأخر حتى يلزم الدور ض، وثبوت الألف وعدم الآخر فيه مثلاً زمان والاستدلال المذكور لأبي عمرو استدلال من وجود أحد المتلازمين على الآخر وهو صحيح تأمل فإنه ظاهر ض. قوله: **(فقياسه ها هنا أن يقال أصله احيوو)** تقدم نظيره وما فيه من الخلاف فلينزل على ذلك. قوله: **(يقول احيو)** لأنه يلزم التقاء الساكنين بين التنوين والياء فحذفت الياء فصار أحيو. قوله: **(أحيوي)** بإثبات الياء لعدم موجب حذفها. قوله: **(وإن كانت مقدرة فتظهر في الثلاثي)** أي إن لم يلتبس ظهورها فإن التبس امتنع فيقال في تصغير جشر وبقر شجير وبقير لا شجيرة وبقيرة لئلا يلتبسا بالمفرد ويدخل في

ثم ثلّث بما غُيّر بالزيادة، فقال: (وتُزاد) في المُصغر (المؤنث الثلاثي) عند تصغيره (بغير تاء) ظاهرة (تاء كعُيَيْنَة وأُذَيْنَة) في تصغير عين وأُذن، إظهاراً لتائه المقدرة في مكبره، ولئلا يجتمع فيه فرعيتان: التصغير والتقدير، وإنما قلت عند تصغيره ليشمل ما كان ثلاثياً عند تكبيره وتصغيره، وما كان رباعياً عند تكبيره، ثلاثياً عند تصغيره،

وعُـرَيْـبٌ وعُـرَيْـسٌ شَـاذٌ، . . . .

لئلا يجتمع فرعيتان التصغير والتقدير وعريب وعريس شاذ والقياس بالتاء؛ لأنهما

المصغر الذي هو كآخر الصفة في الثلاثي الذي هو أخف الأبنية، وإنما قلنا عند التصغير ليشمل ما كان ثلاثيًّا عند التكبير والتصغير وما كان رباعيًّا في التكبير صار ثلاثيًّا في التصغير بسبب حذف فيه، فإن التاء تزاد فيه أيضاً نحو سمية في تصغير سماء، فإنه إذا صغرت اجتمعت ثلاث ياآت فنحذف الأخير نسياً فعادت إلى الثلاثي **(وعريب)** في تصغير عرب وهي التي استوطنت المدن والقرى العربية والواحدة عربي **(وعربس)** في تصغير عرس بالكسر وهي امرأة الرجل، وبالضم طعام الوليمة وحينئذٍ يذكر ويؤنث **(شاذ)** على خلاف القياس؛ لأنهما مؤنثان ثلاثيان مع عدم زيادة التاء في آخرهما في

الثلاثي ما عرضت ثلاثيته بسبب التصغير نحو حمراء، وحبلى مصغرين تصغير الترخيم نحو جاء حايض وطالق تقول إذا صغرتهما كذلك حييض وطليق بدون تاء؛ لأنهما في الأصل صفة لمذكر. قال في "التسهيل": ولا اعتبار في العلم بما ثقل عنه من تذكير أو تأنيث خلافاً لابن الأنباري أي فلو سميت امرأة يرمح لقلت رميحه نظراً إلى ما صار إليه من التأنيث ولم يقل رميح نظراً إلى أصله، وكذا لو سميت مذكر بإذن لقلت أذين لا أذينة نظراً إلى الحال؛ لأن الاعتبار بالموجود لا المفقود واحتج ابن الأنباري بنحو قولهم عيينة بن حصين ومالك بن نويرة وأجاب مخالفوه وهم الجمهور يمنع أن التصغير بعد التسمية بالمكبر بل ذلك مما نقل مصغراً وإذا سميت مؤنثاً ببنت وأخت حذفت هذه التاء ثم صغرت وألحقت تاء التأنيث فتقول بنية وأخية وإذا سميت بها مذكراً لم تلحق التاء فتقول بني وأخي. قوله: **(لئلا يجتمع فرعيتان التصغير والتقدير)** قيل أيضاً أن التصغير يجري مجرى وصف الكلمة بالصغر والصفة يجب فيها إلحاق الهاء إن كان الموصوف مؤنثاً فكذلك فيما ينزل مزلتها، وقيل إن المجيء بالعلامة هو الأصل؛ لأن التأنيث معنى زائد فاستحق لفظاً دالًّا عليه والتقدير على خلاف الأصل فلما صغرت الكلمة رددتها إلى أصلها إذ كان التصغير مما يرد الشيء إلى أصله في مواضع. قوله: **(لئلا يجتمع فرعيتان)** أي لو لم يظهر التاء ففي التصغير لاجتماع **فرعيتان**؛ لأن الأصل الإظهار. قوله: **(وعريب وعريس شاذ)** شذ من الحكم المذكور كما قال أبو حيان: تصف وصفاً للمرأة وذود بمعجمة ثم مهملة وحرب وقوس، وعرب وفرس، ودرع أحديد ونعل وناب للمسنة من الإبل وعرس وعرس بالكسر والضم وشول وضحى وغيرها.

بسبب حذف، نحو سُميّة في تصغير سماء، لأنه إذا صُغِّر اجتمعت ثلاث ياءات فتحذف الأخيرة نسياً، فعاد إلى الثلاثي، ومحل زيادة التاء إذا لم يُخف فإنْ خِيف كما في اسم الجنس كشجر وبَقْل، وكما في بضع وعشر وما دونهما من عدد المؤنث لم تزد لئلا يلتبس في الأول بواحدة، وفي البقية بعدد المذكر، (وعُرَيْب وعُرَيْس) في تصغير عِرب وعِرس، بكسر أوله اسم للزوجة، وللبوة الأسد، أي أُنثاه (شاذ)، لأنهما مؤنثان،

بِخِلَافِ الرباعي كـ: عُقَيْرِب...................

مؤنثتان والعرس بالكسر امرأة الرجل والعرس بالضم وليمة العروس يذكر ويؤنث وإنما لم تلحق التاء بهما؛ لأن العرب في الأصل مصدر ميمي سمى به وللنظر إلى المصدر الذي هو الأعراس وهو مذكر.

قال في "الصحاح": الحرب يؤنث يقال وقعت بينهما حرب، قال الخليل: تصغيرها حريب بلا هاء رواية عن العرب، وقال المازني: لأنه في الأصل مصدر، وقال المبرد: الحرب قد يذكر، وأنشد[1]: [الرجز]

وَهْوَ إذا الحربُ هَفا عُقابُهْ   مِرْجَمُ حربٍ تَلْتَظي حِرابَهْ

يقال: هفا الطائر بجناحيه أي خفق وطار، وجراب البئر جوفها من أسفلها إلى أعلاها. ولا تظهر في الرباعي للاستثقال.

التصغير (**بخلاف**) المؤنث (**الرباعي**) عند التصغير فإنه لا تزاد التاء في تصغيره (**كعقيرب**) في تصغير عقرب؛ لأن التاء وإن كانت كلمة برأسها إلا أنها كحرف الكلمة المتصلة هي بها والحرف الأصلي تحذف إذا كان خامساً فلا تعوض التاء في الرباعي؛ لأنها لو عادت لكانت خامسة فيجب أن يحذف فلما لم تزد التاء جعل الحرف الرابع قائماً مقامها؛ لأن التاء في الأكثر إنما تقع رابعة لا ثالثة..............

قوله: (**لأن العرب في الأصل مصدر ميمي سمي به**) أي فراعوا أصله وقيل مثل ذلك في تصغير حرب كما سيأتي، ونحوه في تصغير قوس وناب والأحسن أن يقال لم تلحق التاء في مصغر حرب لئلا يشبه تصغير حربة.

قوله: (**في الأصل مصدر**) فعدم اعتبار التأنيث في العرب نظراً إلى المصدر الذي هو مذكر.

قوله: (**الحرب يؤنث**) من هنا إلى آخر البيت لفظ الصحاح، وإنما أورد الشارح ليعلم أن تصغير حرب مثل تصغير عرس، وإنما لم يقل حريبة بالتاء ذهاباً إلى أنه في الأصل مصدر.

قوله: (**مرجم حرب تلتظي جرابه**) في الصحاح وغيره تلتقي جرابه وهو واضح، والمرجم كمنبر كأنه يرجم به عدوه.

فالقياس زيادة التاء، ومثلهما حريب في حرب على المشهور، وإنما لم تُزد التاء في الثلاثة، لأنّ مكبراتها في الأصل مصادر، (بخلاف) المؤنث (الرباعي) فأكثر بغير تاء، (كعُقيرب) في تصغير عقرب، لا تزاد فيه التاء لثقله،.................

(١) انظر: الخزانة ٨/ ١٢٠.

وقُدَيْدِيْمَةٌ، ووُرَيِّئَةٌ، شَاذٌ.

ج وشذ قديديمة ووريئة، وقيل في وجه إلحاق التاء بهما أن الظروف كلها مذكر غيرهما فلو لم تظهر التاء فيهما لظن أنهما مذكران إذ لا يعلم تأنيثهما بالإخبار عنهما؛ لأنهما ملازمان للظرفية ولا بوصفهما ....

ن (**وقديديمة**) في تصغير قدام (**ووريئة**) في تصغير وراء مهموز اللام وأرأت بكذا أي ساترت به (**شاذ**) لإظهار التاء فيهما مع أنهما رباعيان.

قال السيرافي إنما لحقتهما التاء؛ لأنهما ظرفان ولا يخبر عنهما ولا يوصفان ولا يوصف بهما حتى يتبين بشيء من ذلك تأنيثهما فأظهر التاء في تصغيرهما تنبيهاً على تأنيثهما وإنما قلنا مهموز اللام؛ لأن وراء لو كان ناقصاً من رويت الخبر تورية إذا سترته وأظهرت غيره كان إثبات التاء في تصغيره على القياس؛ لأنه صار ثلاثيًّا عند التصغير

ك قوله: (**وشذ قديديمة ووريئة**) هو بياء مشددة بعدها همزة وليس الوراء كعطاء؛ لأن همزته أصلية فلا تنقلب كما لو صغرت قراءة فإنك تقول قريبة كفيفعلة قال في القاموس: والوراء مهموز لا معتل ووهم الجوهري ويكون خلف وأمام ضد ويؤنث تصغيرها وريئة انتهى.

ومثلهما في الشذوذ تصغير أمام على أميمة ذكره أبو حيان وغيره لكن منع سيبويه تأنيثهما، وقال كل العرب تذكرها أخبرنا بذلك يونس وحكاه غيره، وظاهر كلام القاموس أنه المشهور. قوله: (**وقيل في وجه إلحاق التاء بهما إلى آخره**) في شرح الشريف ما نصه ذكر في شرح الكتاب إنما خالفا القياس؛ لأنه لا يمكن معرفة تأنيثهما بالإخبار عنهما؛ لأنهما ملازما الظرفية ولا بوصفهما ولا بإعادة الضمير إليهما بل بالتصغير فقط بخلاف مثل العقرب فأعيدت التاء في تأنيثهما ملازماً ليعلم تأنيثهما انتهى.

وقوله: ولا بوصفهما أراد لامتناعه؛ لأن الموصوف في الحقيقة محكوم عليه وهما ملازمان للظرفية وقوله: ولا بإعادة الضمير إليهما بل علل أيضاً بأن الضمير قائم مقام المظهر فهو في حكمه وحكمه ها هنا الظرفية على الدوام وحكم الضمير خلافه فليتأمل.

قوله: (**ولا بوصفهما**) أي لا يعلم تأنيث قدام ووراء بالوصف؛ لأن الموصوف في الحقيقة محكوم عليه وهما لازمان للظرفية فلا يكونان موصوفين.

قد (وقُدَيْدِيْمَة، ووُرَيِّئَة) في تصغير قُدام ووراء للجهتين المخصوصتين، أي كل منهما (شاذ)، لأنهما مؤنثان، غير ثلاثيين، فالقياس ترك التاء، قيل: وإنما تثبت فيهما لأنّ الظروف كلها مذكرة غيرهما، فلو لم تثبت فيها لظن أنهما مذكران، ولأنّ القدّام بمعنى المَلِك، وبمعنى الجهة، والوراء بمعنى ولد الولد، وبمعنى الجهة، فتصغيرهما بلا تاء، يوهم أنهما بمعنى المَلِك، وولد الولد، أمَّا التاء الظاهرة، فلا تُحذف في التصغير أصلا

وتحذف ألف التَّأْنِيث الْمَقْصُورَة غير الرَّابِعَة كــ: جُحَيْجِبٍ، وحُوَيْلِيّ فِي: جَحْجَبَى، وحَوْلَايَا، ....

ولا بإعادة الضمير إليهما بل بالتصغير فقط؛ ولأن القُدَّام بمعنى الملك وبمعنى الجهة، والوراء بمعنى ولد الولد وبمعنى الجهة فتصغيرهما بدون التاء يوهم أنهما بمعنى الملك وولد الولد فأثبت التاء إزالة لهذا الوهم. وإن كانت ألفاً مقصورة وهي رابعة ثبتت لخفة الاسم نحو حبيلى وإن كانت خامسة فأفوقها حذفت استثقالاً، فتقول في جحجبي وهو اسم رجل سيد في قومه جحيجب، وفي حولايا وهو علم مكان حويلي وإنما قال حويلي؛ لأنه لما حذف ألف التأنيث بقى حولاي قلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها عند

نحو ورية بحذف الياء الثالثة كما حذفت في سمية في تصغير سماء **(وتحذف الفاء التأنيث المقصورة)** حال كونها **(غير الرابعة)** سواء كانت خامسة أو ما فوقها **(كجحيجب وحويلي في)** تصغير **(جحجي)** وهو بطن من الأنصار **(وحولايا)** اسم موضع لأن الألف لما كانت ساكنة حقيقة لازمة للكلمة صارت بمنزلة الحرف الأصل والحرف الأصلي إذا كان خامساً تحذف فكذا تحذف ما هو بمنزلته، وأما إذا كانت رابعة فلا تحذف كما لا تحذف الحرف الرابع، واعلم أنه يجوز في تصغير حولايا وجهان حويلي بالتشديد وحويلي أما حويلي بالتشديد فلأنك إذا حذفت ألف التأنيث بقي حولاي على خمسة

قوله: **(ولا بإعادة الضمير إليهما)** لأن الضمير قائم مقام المظهر فهو في حكمه، وحكمه ها هنا الظرفية على الدوام وحكم الضمير بخلافه فحينئذٍ لا يكون تأنيثهما بإعادة الضمير إليهما كذا السماع من الشارح. قوله: **(ولأن القدام بمعنى الملك)** أي بفتح الميم وكسر اللام، قال في القاموس: قدام زنار ضد وراء كالقيدام والقيدوم، وقد يذكر تصغيرها قديديمة وقديديم ثم قال وكسكيت وزناً وشداد الملك والسيد ومن يتقدم الناس بالشرف. قوله: **(وإن كانت خامسة فما فوقها حذفت)** قال في شرح "المفصل": فإن قيل فَلِم لم تحذف تاء التأنيث كما حذفت ألف التأنيث في الاسم الرباعي أو تثبت ألف التأنيث كما تثبت التاء قيل ألف التأنيث مع الاسم كالجزء منه؛ لأنها لا تقدر منفصلة بخلاف تاء التأنيث فأشبهت الحرف من بنية الكلمة فحذفت كما تحذف وتثبت رابعة؛ لأنها لو كانت حرفاً من بنية الكلمة لثبتت فكذلك ألف التأنيث. قوله: **(جحجي)** هو بجيمين مفتوحتين بينهما مهملة قال في القاموس: هو حي من الأنصار، وفيه حولايا قرية من عمل النهروان. قوله: **(وإنما قيل حويلي)** جاء أيضاً في تصغير حولايا حويل، قال في شرح المفصل: فإما أن يكون قائله حذف الألف لزيادتها ثم صغر،

كضويرية في ضارية، (وتحذف ألف التأنيث المقصورة غير الرابعة)، أي الخامسة فأكثر (كجُحَيْجب وحُوَيْليٍّ في) تصغير (جَحْجَبَى) لرجل سيد في قومه، ولِحيٍّ من الأنصار (وحَوْلايا) لموضع، وإنما قيل في تصغيره حُويلي بعد حذف ألف التأنيث، لِما يأتي مِن

وَتثبت الممدودة مُطلقاً ثُبُوت الثَّانِي فِي بعلبك.

التصغير وأدغمت في الياء الأخيرة عند حذف ألف التأنيث فحصل حويلي منصرفاً؛ لأن منع صرفه إنما كان لألف التأنيث ولا ألف تأنيث.

وإن كانت ممدودة ثبتت مطلقاً سواء كانت في الثلاثي أو غيره؛ لأنها لما زادت على حرف أشبهت كلمة أخرى فثبتت كما ثبتت بك في بعلبك وإنما ثبتت الكلمة الثانية في نحو بعلبك لئلا يلتبس بتصغير غير المركب، وتركوا ما قبل الثاني مفتوحاً تشبيهاً بتاء التأنيث، ولذا صغروا الصدر فإن الجزء الثاني بمنزلة تاء التأنيث والتنوين........

أحرف وقبل آخره مدة فقلبت المدة في التصغير ياء لانكسار ما قبلها وأدغمت في الياء، وأما حويل فلأنك إما أن تحذف الألف الأخرى من حولاي لزيادتها ثم تصغر فيقال حويلي ثم أعل إعلال قاض، وإما أن لا تحذف وتصغر على حويلي بالتشديد ثم تخفف الياء كما تخفف يا صحارى فيقال صحار فيعل إعلال قاض فيقال حويل **(وتثبت)** الألف **(الممدودة)** في التصغير **(مطلقاً)** أي سواء كانت رابعة أو خامسة فما فوقها **(بثبوت)** الجزء **(الثاني في بعلبك)** عند التصغير فكما يقال بعيلبك وحضيرموت بإثبات الجزء الثاني كذلك يقال حنيفاء وحميراء بإثبات الألف؛ لأنها وإن كانت لازمة للكلمة إلا أنها لما كانت على حرفين ومتحركة صارت كأنها اسم ضم إلى اسم كما في بعلبك فتثبت

فقال حويلي أي بياء مخففة ثم أعل كقاض، وأما إن صغره أولاً على حويلي ثم خفف الياء كما يخفف ياء صحارى فيقال صحار فيعتل كما اعتلت ياء صحار.

قوله: **(سواء كانت في الثلاثي)** أي يثبت مطلقاً سواء كانت رابعة أو خامسة فصاعداً كحمراء و خنفساء.

قوله: **(لأنها لما زادت على حرف)** فيه على مذهب الجمهور، وقد سبق بيانه تسمح.

قوله: **(أشبهت كلمة أخرى)** فكأن المؤنث بالألف الممدودة مركبة من كلمتين.

قوله: **(ولذا صغروا)** أي لأجل أن الاسم الثاني يشبه تاء التأنيث من حيث إنهما ألحقا بعد تمام البنية صغروا الجزء الأول.

أنّ المَـدّة بعـد كسرة التصغير تقلب ياء، فقلبت ياء، وأُدغمت في الياء فقيل حُويليٌّ منصرفاً لذهاب ألف التأنيث منه، ويُقال في تصغيره أيضاً حُويل، بحذف الياء تخفيفاً، وخرج بغير الرابعة الرابعة، فلا تحذف كحُبيلى في حُبلى، لخفة الثلاثة.

(وتثبت) ألف التأنيث (الممدودة مطلقا)، أي سواء كانت رابعة أم أكثر، كحُميراء وخُنيفساء في حمراء وخنفساء، لأنها لمّا زادت على حرف أشبهت مع ما هي فيه المُركّب، فتثبت مطلقاً (بثبوت الثاني في) نحو (بَعْلَبَك)، فإنك تقول فيه بُعيلبك،

والمدة الْوَاقِعَة بعد كسرة التصغير تنْقَلب يَاء..........

من حيث إنه نازل منزلة ذيله وتتمته نزولهما بهاتيك المنزلة، وكذا المركب المضمن للحرف والمضاف فتقول خميسة عشر سواء أردت العدد أو سميت به، وفي اثنى عشر واثنتي عشرة ثيا عشر وثنيتا عشرة، وتقول أبي بكر وعبيد الله، فعلم حكم القسم الثاني أيضاً وهو أن تكون الزيادة كلمة برأسها.

قوله: **(والمدة الواقعة)** هذا هو القسم الثالث وهو أن تكون الزيادة هي المدة، فتلك المدة إما ثانية أو ثالثة أو رابعة، ذكر الثانية في قوله، فإن كانت مدة ثانية فالواو، والثالثة في قوله: وإذا ولي ياء التصغير للمناسبة المذكورة، وأشار هنا إلى ذكر الرابعة وهي إن كانت واقعة بعد كسرة التصغير تنقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها نحو

كما يثبت الثاني في المركب، بخلاف المقصورة فإنها لما كانت ساكنة خفيفة على حرف واحد لا يصح أن تقدر كلمة مستقلة **(والمدة الواقعة بعد كسرة التصغير تنقلب)** تلك المدة **(ياء** ....

قوله: **(من حيث إنه نازل منزلة ذيله وتتمته نزولهما بهاتيك المنزلة)** الضمير في أنه للجزء الثاني وفي ذيله وتتمته للصدر في نزولهما للتاء والتنوين والظرف متعلق بنزول.

قوله: **(وكذا المركب المتضمن للحرف)** مثل له بخمسة وعشر واثني عشر واثنتي عشرة، وإنما كان خمسة عشر مثلاً متضمناً للحرف؛ لأن أصله خمسة وعشرة فحذفت الواو قصد المزج الاسمين وتركيبهما وإنما مزجوا النيف مع هذا العقد دون سائر العقود نحو عشرين وأخواته لقرب هذا المركب من مرتبة الآحاد التي ألفاظها مفردة.

وإنما ثبت الثاني فيه لئلا يلتبس بتصغير غير المركب، وتركوا ما قبل الثاني مفتوحاً، تشبيهاً بتاء التأنيث، لأنه ذيل وتتمة لِما قبله مثلها، ولذلك صغروا الصدر دون العجز، وكذا نقول في نحو عبد الله، وخمسة عشر، واثني عشر، واثنتي عشرة: عُبيد الله، وخُميسة عشر، وثُنيا عشر، وثنتيا عشر، سواء أردت العدد، أم سمّيْت به.

(والمدة الواقعة بعد كسرة التصغير تنقلب ياء إنْ لم تكن)، أي المدة (إياها)، أي

إِن لم تكن إِيَّاهَا، نَحْو: مُفَيْتِيح، وكُرَيْدِيْسٍ، وَذُو الزيادتين غَيرهَا من الثلاثي تحذف أقلهما فَائِدَةً، . . . .

ك كريديس في كردوس وهي القطعة العظيمة من الخيل، ومفيتيح في مفتاح، وإنما قال إن لم تكن إياها أي إن لم تكن ياء؛ لأنها إن كانت ياء بقيت على حالها كقولك منيديل في منديل، وإن لم تكن واقعة بعد الكسرة بأن لم يكسر ما بعد ياء التصغير كما في سكران وحمراء وإجمال فتبقى المدة على حالها.

قوله: **(وذو الزيادتين)** إشارة إلى القسم الرابع فتقول تلك الزيادة إما في الثلاثي أو في الرباعي فإن كان في الثلاثي فإما واحدة واثنتان أو ثلاث فإن كانت واحدة فظاهر إذ يمكن بناء التصغير من غير تغيير نحو مكيرم في مكرم، فلذلك لم يذكر ها هنا وإن كانت

ق **إن لم تكن)** المدة **(إياها)** لانكسار ما قبلها **(نحو مفيتيح)** في مفتاح المدة ألف **(وكريديس)** في كردوس المدة واو وهي قطعة عظيمة من الخيل، أما إن كانت المدة ياء فوجب إبقاؤها على حالها من غير قلب نحو قنيديل في قنديل.

واعلم أن سيبويه نص على أن كل حرف علة وقعت بعد كسرة التصغير تكون ياء سواء كانت مدة أو لا وسواء كانت ساكنة أو لا نحو جليليز في جلوز ومسيربيل في مسرول فعلى هذا لو قال المصنف بدل قوله والمدة وحرف العلة لكان أولى **(وذو الزيادتين غيرها)** أي غير المدة المذكورة حال كونه **(من الثلاثي يحذف أقلهما فائدة)** من الأخرى وذلك لأن الثلاثي صار بسبب الزيادتين على خمسة أحرف والحرف الأصلي تُحذف من الخماسي عند التصغير فالزائدة بالحذف أولى، وإنما لم يحذف لأن مع

ك قوله: **(كما في سكران الخ)** هذه في المستثنيات من كسر ما بعد الياء.

قوله: **(فنقول تلك الزيادة)** أي التي ليست حرف تأنيث ولا كلمة برأسها ولا مدة ولم يرد الوحدة بل الجنس ولذا قسمها إلى الوحدة وغيرها، ثم قال فإن كانت واحدة وإن كانت اثنتين.

ف ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، (نحو مُفَيْتِيح) في مفتاح، (وكُرَيْدِيس) في كِردوس، وهو القطعة العظيمة من الخيل، وكل عظيمين التقيا في مفصل كالمنكب، والركبتين، فهو كردوس، أمَّا إذا لم تقع المدة بعد كسرة التصغير بأن لم يُكسر ما بعد يائه، أو وقعت بعدها، لكنها ياء، فإنها تبقى بحالها كسُكيران، وحُميراء في سكران وحمراء، وكُمنيديل وقُنيديل في مِنديل وقِنديل، ولو قال وحرف العلة، بدل قوله والمَدَّة، لكان أولى، ليشمل نحو جُليليز في جِلَّوز، ومُسَيريل في مُسَرْوَل.

(وذو الزيادتين غيرها)، أي غير المَدة المذكورة (من الثلاثي بحذف أقلها فائدة)

كـ: مُطيلق، ومُغَيْلم، ومُضَيْرب، ومُقَيْدم، فِي: مُنْطَلِقٍ، ومُغْتَلِم، ومُضَارِبٍ، ومُقَدِّمٍ، ....

اثنتين ولا يكون إحداهما المدة الواقعة بعد كسرة التصغير، إذ حكم ذلك قد علم في القسم الثالث، فإما أن يكون إحداهما الفضلى أو لا، فإن كان إحداهما الفضلى فتبقى الفضلى وهي الميم في الأمثلة المذكورة، إذ الميم موضحة للمسمى، والزيادة الأخرى توضح نحو: مقيديم في مقاديم جمع مقدام، والأخرى توضح ما يعرض له من انفعال أو افتعال أو غير ذلك والمغتلم من الاغتلام وهو هيجان شهوة الضراب وإن لم تكن

الضرورة يقتصر على قدر الضرورة ولا ضرورة إلى حذفهما؛ لأن الكلمة تصير بحذف إحداهما على بناء التصغير (**كمطيلق ومغيلم ومضيرب ومقيدم في منطلق ومغتلم**) من الاغتلام وهو هيجان شهوة الضراب (**ومضارب ومقدام**) فإن في منطلق زيادتين الميم والنون وللميم فضل على النون؛ لأنه فائدتها مختصة ببناء اسم الفاعل بخلاف فائدة النون فإنها عامة في جميع الأمثلة من باب الانفعال؛ لأنها زائدة في الأول والأول في البقاء أولى ولأنها ألزم من النون لاطراد زيادتها في جميع اسم الفاعل واسم المفعول بخلاف النون؛ ولأنها طارئة على النون والحكم للطارئ وهكذا حكم باقي الأمثلة أما إن كانت في ذي الزيادتين المدة المذكورة فلا يحذف شيء منه نحو مفيتيح في مفتاح

قوله: (**وهي الميم في الأمثلة المذكورة**) لأن الميم موضوعة لبناء اسم الفاعل أو المفعول، وهو المقصود بالصيغة والزيادة الأخرى، إنما هي لما يعتور من معان أخر فالميم أقوى في الدلالة على المقصود فوجب إثباتها وحذف أختها شرح ابن الحاجب.

قوله: (**إذ الميم موضحة للمسمى**) أي لأن الميم موضوعة لبناء اسم الفاعل وهو المقصود بالصيغة والزيادة الأخرى، إنما هي لما يعنون من معانٍ آخر، فالميم اقعد في الدلالة على المقصود فوجب إثباتها قاله المصنف وغيره.

إنْ تفاوتتا فيها (كمُطَيْلِق، ومُغَيْلِم) للذي هاج به شهوة الضراب، (ومُضَيْرِب، ومُقَيْدِم في) تصغير (مُنطَلِق ومُغتَلِم، ومُضارِب، ومُقدِّم)، لأنّ النون والتاء والألف والدال فيها أقل فائدة من الميم، إذ الميم توضح المُسمى، بدلالتها على كونه اسم فاعل، والزوائد الأخر توضح ما يعرض له من الانفعال والافتعال والمفاعلة والتفعيل وغيرها، وخرج بقوله: غيرها، ما لو كانت إحدى الزيادتين المدة المذكورة، فيجب إبقاؤها إنْ بقيت

فَإِن تَسَاوِيا فمخيَّرٌ، كـ: قُلَيْنِسَة وقُلَيْسِيَة وحُبَيْنِطٍ وحُبَيْطٍ، . . . .

إحداهما فضلى فأنت عند التصغير مخير في حذف أيهما شئت كقلنسوة النون والواو زائدتان ولا مزية لإحداهما على الأخرى، فإن شئت حذفت الواو وقلبت قلينسة وإن شئت حذفت النون وقلت قليسية، وكذا حنبطى فإن حذفت الألف قلت حبينط وإن حذفت النون قلت حبيط بقلب الفه ياء لانكسار ما قبلها ثم يعل إعلال قاض.

والحبنطى الصغير البطن مزيد الحبط، والنون والألف فيه للإلحاق بسفرجل، فلذا

(فإن تساوتا) أي فإن تساوت الزيادتان في الفائدة من غير فضل لإحداهما على الأخرى **(فخير)** أي فأنت مخير في حذف أيهما شئت **(كقلينسة وقليسية)** في قلنسوة فإن النون والواو فيه زائدتان ولا مزية لإحداهما على الأخرى، فعلى تقدير حذف الواو يقال قلينسة وعلى تقدير حذف النون قليسية، وأصله قليسوة قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها **(وحبينط وحبيط)** في حبنطى وهو الصغير البطن والألف والنون فيه للإلحاق بسفرجل فيجوز أن يحذف الألف، ويقال حبينط وأن يحذف النون ويقال حبيط فإنه لما حذف منه النون للتصغير وكسرت التاء انقلبت الألف ياء فأعل إعلال قاض والنون والألف في حبيط محذوفان إلا أن النون حذفت للتصغير والياء حذفت لالتقاء الساكنين لا للتصغير ويمكن أن يقال حذف الألف أولى من حذف النون لكونها في الطرف وكذا حذف الواو

قوله: **(قليسية)** أصله قليسوة قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها.

قوله: **(والحبنطى الصغير البطن)** كذا في النسخ وفيه نظر فعن جامع الفرغاني الحنبطى والحبنطا العظيم البطن المنتفخ نقله الأندلسي، وفي القاموس: الحَبَنْطاة القصيرة الدميمة البطينة والحبنطى الممتلئ غيظاً أو بطنة ويهمز ثم قال والحَبَطيطة كحَمَصيصة الشيء الحقير الصغير واحبنطى انتفخ بطنه انتهى.

وفي الصحاح الحنبطى القصير البطن والظاهر أن ما في النسخ محرف منه.

الأخرى، وإلّا جاز حذفها، كما في تصغير الترخيم الآتي، (فإنْ تساويا) في الفائدة فمُخيّرٌ أنت في حذف أيتهما شئت (كقُلَينِسة وقُليسِيَة) في قلنسوة، إذ النون والواو فيها زائدتان، ولا فضل لإحداهما على الأخرى، فإنْ حذفت الواو قلت قُلَينسة، أو النون قلت بعد قلب الواو ياء، لتطرفها بعد كسرة قُليسية، (و) مثل (حُبَيْنِط وحُبَيْطٍ) في حبنطي بالهمز ودونه للصغير البطن، إذ النون والألف فيها زائدتان، ولا فضل فإن حذفت الألف قلت: حُبينط أو النون قلت: حُبيط بعد قلب الألف ياء، لأنها مدة بعد كسرة، ثم يُعلّ إعلال قاضٍ، والألف ليست للتأنيث، بل هي مع النون للإلحاق بسفرجل، فلذلك يُقال

وَذُو الثَّلَاث غَيرهَا تُبَقّى الفُضْلى مِنْهَا، كـ: مُقَيْعِس فِي مُقْعَنْسِس،

يقال رجل حبنطى بالتنوين وإن كانت الزيادة ثلاثة غير المدة إذ هي تبقى أبداً، فتقول مقيديم في مقاديم جمع مقدام، تبقى الفضلى من الثلاث نحو: مقيعس في مقعنس فتحذف النون والسين وتبقى الميم؛ لأنها الفضلى من حيث دلالتها على اسم الفاعل، وأما إن كانت تلك الزيادة في الرباعي فتحذفها مطلقاً أي سواء كان إحداهما فضلى أو

من قلنسوة أولى من حذف النون لكونها في الطرف (**وذو**) الزيادات (**الثلاث غيرها**) أي غير المدة الواقعة بعد كسرة التصغير (**تبقى الفضلى**) منها وتحذف الباقيتان (**في مقعفس**) حذفت النون وإحدى السينين وتبقى الميم لكونها الفضلى في الفائدة لدلالتها على اسم

قوله: (**غير المدة**) أي الواقعة بعد كسرة التصغير.

قوله: (**نحو مقيديم في مقاديم**) أي إذا سمى به فلا يرد أن صوابه مقيديمون.

قوله: (**في مقاديم**) حذف ألفها لتمكن بناء التصغير أو بقى المدة الواقعة بعد كسرة التصغير وهي التاء فيه نظر؛ لأنه تصغير لجمع الكثرة فلا بد من الرد إلى المفرد أو جمع القلة إن كان له جمع قلة، وها هنا رد إلى المفرد وهو مقدام ثم صغر ولكن في المتن نظر من وجه آخر وهو أنه بعد الرد والتصغير لا بد أن يجمع جمع السلامة، فيقال: مقيديمون والمصنف لم يذكر إلا مقيديم وحينئذٍ من أين يعرف أنه تصغير مفرد أو جمع اللهم إلا أن يقال مراده بيان بقاء المدة فقط في التصغير لا بيان كيفية تصغير مقاديم بتمامه فمثل بالتصغير بعد الرد إلى المفرد قبل أن يجمع جمع السلامة لحصول المقصود به ض.

وهذا القسم مختلف فيه بين سيبويه وأبي العباس، فسيبويه يلحق بالقسم الذي يكون فيه زيادة لغير الإلحاق ويعين أحدهما للإبقاء وهو الميم لكونها دالًا على الفاعل أو غيره، واختار المصنف هذا المذهب وأشار إليه بقوله وذو الثلاثة غيرها تبقى الفضلى كمقيعس في مقعنس أي عند اجتماع ثلاث زوائد الميم والنون والسين غير المدة تبقى الفضلى وهي الميم من حيث كانت اقعد لقوة دلالتها على اسم الفاعل، وأبو العباس يحذفها ويبقي السين للإلحاق فيقول

رجل حبنطيٌّ بالتنوين، (وذو) الزيادات (الثلاث غيرها)، أي غير المدة المذكورة (تُبقي الفُضلى) منها (كمُقَيْعِس في مُقْعَنْسِس) إذ الميم والنون، وإحدى السينين زيادات، والفُضلى منها الميم كما مرّ، وخرج بغيرها ما لو كانت إحداها المدة المذكورة، فتبقى على ما مرّ كمُقيديم في مقاديم جمع مِقدام.

وتحذف زيادات الرباعي كلها مُطلقاً غير الْمدَّة كـ: قُشَيْعِر فِي مُقْشَعِر، وحُرَيْجِيْمٍ فِي احْرِنْجَامٍ، ....

جار لا، فإنك تحذف الجميع فتقول في محرنجم حريجم بحذف الميم والنون؛ لأنك لو بقيت شيئاً منهما لخرج عن أمثلة التصغير.

قوله: **(غير المدة)** أي غير المدة بعد كسرة التصغير فإنه لا يخل ثبوتها؛ لأنك إذا قلت في احرنجام حريجيم بحذف الزيادات كلها غير هذه المدة لكان على بناء فعيعيل.

قره الفاعل وقال المبرد بل تحذف الميم؛ لأن السين للإلحاق بحرف أصلي فلها قوة، أما إذا كانت في ذي الثلاث المدة المذكورة فإنما يحذف منه حرف واحد غير المدة لبقاء بناء التصغير نحو محيمير في محمار **(وتحذف زيادات الرباعي كلها مطلقاً)** أي سواء كانت الزيادة واحدة أو أكثر سواء كانت أكثر فائدة من غيرها أولاً **(غير المدة)** المذكورة فإنها لا تحذف **(كقشيعر في مقشعر)** فإنك حذفت الميم وإحدى الرائين لأنك لو أبقيت شيئا منهما فيه لخرج عن أمثلة التصغير **(وحريجيم في احرنجام)** حذفت همزة الوصل

حل قعنس واحتج بأن الملحق بالأصل قريب منه وما اعتقده سيبويه أولى لاختصاص الفاعلية بالاسم دون الإلحاق؛ ولأنه مراعاة للمعنى ومراعاة المعنى أولى من مراعاة صيغة اللفظ، ألا يرى أنك تقول في مصغر محمر ومحمار محيمر، فتحذف الراء مع دلالتها على مثال أفعل وأفعال محافظة على الميم.

نقره (وتحذف زيادات الرباعي كلها مطلقاً)، أي سواء أكان لبعضها على الباقي فضل أم لا، وسواء أكانت الزيادات واحدة أم أكثر، ليمكن تصغيره إنْ كانت إحداها (غير المدة المذكورة، كقُشَيْعِر في مُقْشَعِرٍّ)، فإنه حذف منه الميم، وإحدى الرائين، مع أنّ الميم أفضل، وكحُريجم في مُحرنجم، (و) إن كانت إحديها المدة المذكورة نحو (حُرَيْجيم في احْرِنْجام)، لم تحذف لأنّ بقاءها مع حذف بقية الزوائد لا يخل بالتصغير، فإنه يُصغر على بناء فُعَيْعيل.

وَيجوزُ التعويضُ عَن حذف الزِّيَادَة بِمدَّة بعد الكسرة فِيمَا لَيست فِيهِ كـ: مُغَيْلِيْمٍ فِي مُغْتَلِمٍ. وَيُرَدُّ . . . .

قوله: (**ويجوز**) لما بين أنه قد يحذف الزائد عند التصغير أشار إلى جواز التعويض عنه بمدة بعد الكسرة إن لم تكن فيه المدة كما إذا صغرت مغتلماً وحذفت التاء كان لك أن تقول مغيليم فتأتي بياء بعد كسرة التصغير، والغلمة بالضم شهوة الضراب وقد غلم البعير بالكسر غلمة واغتلم إذا هاج، والمغتلم الفحل الذي يشتهي الضراب، والفائدة في الحذف والتعويض عنه بمدة أن ذلك لا يخل ببناء التصغير بخلاف بقاء الزائد فإنه يخل، وأما إن كان فيه المدة فلم يمكن التعويض لاشتغال محله بمثله كما تقول حريجيم في احرنجام. قوله: (**ويرد**) . . . .

والنون ولا تحذف المدة بل تقلب ياء لثبوت بناء التصغير معها (**ويجوز التعويض عن حذف الزائد بمدة بعد الكسرة**) الواقعة بعد ياء التصغير فيما كان على أربعة لجبر نقصان الكلمة بالحذف فإن التعويض بها لا يخل بناء التصغير بخلاف بقاء الزائد فإنه يخل به (**فيما ليست**) المدة التي بعد الكسرة (**فيه كمغيليم في مغتلم**) أما إن كانت فيه المدة فلا يجوز التعويض لاشتغال محله بمثله ولخروجه بالتعويض حينئذ عن أبنية التصغير فلا يعوض المدة في تصغير احرنجام وإنما يقال حريجيم بمدة واحدة (**ويرد**. . . . .

قوله: (**إن لم تكن فيه المدة**) أي فيما بعد الكسرة والأولى في الاسم الذي يصغر لمطابقة المتن ض. قوله: (**وقد غلم البعير بالكسر غلمة**) أي بالضم.

قوله: (**بعد الفراغ من المفرد شرع في الجمع**) تلخيص ما تقدم فيه أن المفرد الذي يراد تصغيره إن كان مجرداً عن القلب والحذف والزيادة بني على صيغة فعيل أو فعيعل أو فعيعيل أو أفيعال فإن كان فيه قلب رد الحرف إلى أصله إن اختصت علة القلب بالمكبر كباب أو حذف رد المحذوف إن لم يكن معه زيادة ككل ومزدجر وكذا إن كانت ولم تكن بناء فعيل كابن واسم وبنت وأخت وكل واو وألف وليت ياء التصغير فإنها تقلب ياء وتدغم ياء التصغير فيها، وعند

(ويجوز التعويض عن حذف الزائد) عند التصغير (بِمَدَّة بعد الكسرة)، أي كسرة التصغير، (فيما ليست فيه) المدة (كمُغَيليم) بياء بعد الكسرة (في) تصغير (مُغْتَلِم)، وإنْ شئت تركتها كما مرّ، وتقول في قُشيعر قُشيعير بمدة. وفائدة الحذف والتعويض عنه بمدة أنّ ذلك لا يخل ببناء التصغير، بخلاف بقاء الزائد، لإخلاله به، وبخلاف ما فيه المدة، لاشتغال محله بمثله، كحُريجيم في احرنجام.

(ويُرَدُّ) وجوباً في التصغير. . . . .

جَمْعُ الْكَثْرَةِ لَا اسْمِ الْجَمْعِ إِلَى جَمْعِ قِلَّتِهِ، ....

ج بعد الفراغ من المفرد شرع في الجمع، وهو إما جمع قلة أو جمع كثرة فإن كان جمع قلة فيصغر على بنائه لقرب القلة من معنى التصغير فتقول في أكلب وأجمال أكيلب وإجيمال، ويجوز أن يرده إلى الواحد فتقول كليبات وجميلات، وتقول في الزيدون والهندات الزييدون والهنيدات؛ لأنا نرد جمع الكثرة إلى الواحد وتجمعه جمع السلامة فإبقاء جمع السلامة على حاله أولى هذا إذا كان جمع قلة.

وأما إن كان جمع كثرة فلا يصغر على بنائه.......................

ك **جمع الكثرة لا اسم الجمع إلى جمع قلته)** إن كان له جمع قلة **(فيصغر)** جمع القلة؛ لأن بين بناء جمع الكثرة الذي يدل على كثرة العدد وبين زيادة التصغير الذي يدل على تقليله تناقضاً فيرد إلى جمع القلة؛ لأن هذا الجمع موضوع للقلة فلا يكون بينه وبين زيادة التصغير التي تدل على تقليل تناقض ولذا يصغر على لفظه وكذا اسم الجمع يصغر على

ك اجتماع ثلاث ياآت كما في مصغر عطاء وأحوى تحذف الأخيرة نسياً، وإن كان التغيير بزيادة فإن كانت تاء تأنيث ظاهرة تثبت مطلقاً أو مقدرة ظهرت في الثلاثي دون الرباعي إلا ما شذ منها وتثبت أيضاً إن كانت ألفاً مقصورة رابعة أو ممدودة أو كلمة برأسها وتقلب واواً إن كانت مدة ثانية وياء إن كانت قبل ثالثة، وكذا إن كانت رابعة إن لم تكنها والزيادة غير المذكورات تبقى إن كانت واحدة فإن تعددت والاسم ثلاثي بقيت الفضلى إن كانت وواحدة إن لم تكن وحذف غيرها والكل من غيره إلا المدة قبل الطرف فتقلب ياء والله تعالى أعلم.

قوله: **(وهو إما جمع قلة أو جمع كثرة)** جمع القلة: هو جمع التصحيح بالواو والنون أو بالألف والتاء وجمع التكسير إذا كان على وزن أفعل أو أفعلة أو فعلة، أو أفعال، كأكلب وأرغفة وفتية وأجمال وما عدا هذه جموع كثرة ومعنى كون الجمع جمع قلة أنه موضوع للعدل القليل وهو من الثلاثة إلى العشرة.

قوله: **(فلا يصغر على بنائه)** أي إذا لم يسم به فإن جعل علماً صغر كذلك فنقول في تصغير مساجد علماً مسيجد بحذف الألف ولا يزيد شيئاً وفي تصغير دنانير كذلك دنينير وكذا تقول سربيل إذا صغرت سراويل على أنه ليس بجمع وهو الصحيح.

ق (جمع الكثرة، لا اسم الجمع)، وفي نسخة لا اسمه إما (إلى جمع قلّته) إن كان، (فيُصغّر)، وذلك..

فَيُصَغَّرُ نَحْو: غُلَيْمَةٍ فِي غِلْمَان، أو إِلَى واحده، فَيُصَغَّرُ ثُمَّ يُجْمَعُ جمع السَّلامَة، نَحْو: غُلَيِّمونَ.........................

ﻫ للتنافي بين الكثرة والتصغير، فينظر إن كان لمفرده جمع قلة أيضاً كغلمان فإن شئت رددته إلى مفرده وهو الغلام فتصغره ثم تجمعه جمع السلامة، إما بالواو والنون كما في مثالنا هذا، فتقول غليمون وإنما جمعته بالواو والنون مع أنه لا يجوز ذلك في مكبره؛ لأن المصغر كالصفة فلا يشترط العلمية في جمعه بالواو والنون، وإما بالألف والتاء كما

ﮒ لفظه نحو قويم ورهيط ونفير لأنه مفرد اللفظ **(نحو غليمة في غلمان)** فإن غلماناً جمع كثرة غلام فيرد إلى جمع قلته وهو غلمة ثم يصغر على لفظه **(أو)** يرد جمع الكثرة **(إلى واحدة فيصغر)** واحدة **(ثم يجمع)** الواحد المصغر **(جمع السلامة)** بالواو والنون إن كان واحده مذكراً علماً؛ لأنه بالتصغير صار صفة وإلا جمع بالألف والتاء **(نحو غليمون)** في تصغير غلمان فإنه يرد إلى غلام ويصغر ويجمع بالواو والنون لكونه مذكراً علماً

ﺣ قال أبو حيان: ولو سميت رجلاً أو امرأة بسنين والإعراب بالواو، والياء قلت سنيون برد الذاهب ومن جعل المحذوف هاء قال سنهيون قال ولو سميت به والإعراب على نونه قلت إذا سميت به رجلاً هذا سنين مصروفاً وإذا سميت به امرأة هذه سنين غير مصروفة ولم تزد على ياء التصغير شيئاً؛ لأن سنيناً أربعة أحرف.

قوله: **(للتنافي بين الكثرة والتصغير)** يريد أن التصغير فيه معنى التقليل ولفظ الجمع يقتضي التكثير فتنافيا في مقتضاهما فكرهوا اجتماعهما وبهذه العبارة عبر الموصلي والمصنف وغيرهما ومنها يظهر اندفاع قول من قال إن التعليل السابق منقوض بجواز تصغير أفعل التفضيل مع أنه دال على التفضيل، والكثرة نتيجته وتصغير لفظ كثير مع أن الجمع بين التقليل والتكثير فيه نص ووجه الاندفاع أن الصيغة من حيث هي لا دلالة لها فيما ذكر على التكثير والمعنى المستفاد منه صالح للتفاوت فجاز التصغير لوجود القابل مع عدم المعارض بخلاف تصغير جمع الكثرة وفي قول الشارح بعد ولا يفوت بذلك معنى جمع الكسرة إرشاد للمراد هنا.

قوله: **(كغلمان)** هو مثال لجمع الكثرة الذي لمفرده جمع قلة وهو غلمة بكسر الغين وسكون اللام.

ﮔ (نحو غُلَيِّمَة) وأُدَير (في غِلمان) ودُوْر، برد غِلمان إلى غِلْمة، ثم تصغيره على غُليمة، ويُرد دور إلى أدوْر، ثم تصغيره علة أُدَير، (أو إلى واحده)، سواء كان له جمع قلة كما مثّل به، أم لا، كشُعراء ومساجد، (فيصغّر) الواحد، (ثم يجمع) مصغره (جمع السلامة) على ما يقتضيه ذلك الواحد من جمعه بالواو والنون، أو بالألف والتاء، (نحو غُلَيِّمون

ودُوَيْرَاتٍ.

إذا أردت تصغير دور ترده إلى مفرده فتصغره ثم تجمعه على دويرات على حسب ما تقتضيه الأصول وإن شئت رددته إلى جمع قلته فتصغره وتقول غليمة وأدير هذا إذا كان له جمع قلة.

وإذا لم يكن تعين الرد إلى المفرد وتصغيره ثم جمعه جمع السلامة. . . . .

(ودويرات) في تصغير دور فإنه يرد إلى درا ثم يصغر ويجمع بالألف والتاء لكنه غير علم وإن لم يكن له جمع قلة تعين رده إلى الواحد كما تقول في تصغير شسوع شسيعات بالرد إلى شسع. . . . .

قوله: (**فإن شئت رددته إلى آخره**) فإن قلت: الرد إلى الأمرين مساويان أم لأحدهما مزية على الآخر، قلت: نقل عن الأخفش أن الرد إلى جمع القلة أولى من الرد إلى الواحد؛ لأن المشابهة بين جمع الكثرة وبين جمع القلة أظهر وأتم من المشابهة بين جمع الكثرة وبين واحده وهذا واضح إلا أن ظاهر كلام سيبويه إنما هو التسوية بينهما.

وقال أبو سعيد في شرحه مرة بعد أخرى إن شئت رددته إلى الجمع وإن شئت رددته إلى الواحد وحجته أن الواحد لازم لجمع الكثرة، وجمع الكثرة غير لازم، ورد الشيء إلى ما هو من لوازمه أولى من رده إلى ما يفارقه.

قوله: (**ما يقتضيه الأصول**) أي بنظر أنه من ذوات العقول أو لا فإن كان منها فبالواو والنون إن كان مذكراً أو بالألف والتاء إن كان مؤنثاً اسماً كان أو صفة من العقلاء كان أو من غيرها؛ لأن جمع السلامة الذي يكون بالألف والتاء مختص بالمؤنث سواء كان اسماً أو صفة وإلا فبالألف والتاء.

ودُوَيْرات)، بِرَدِّ غِلمان إلى غلام، ثم تصغيره على غُليّم، ثم جمعه جمع المذكر السالم، وبرد دور إلى دار، ثم تصغيرها على دُويْرة، ثم جمعها جمع المؤنث السالم، ولا يفوت بذلك جمع الكثرة، بل استُعيرت صيغة القلة للكثرة، مع أنه قيل لا بأس بفواته، لأنّ تصغير الجمع للدلالة على قلة ما يُتوهم كثرته، وإنما ردّ جمع الكثرة إلى ما ذكر، لتعذر تصغيره على بنائه، للتنافي بين الكثرة والتصغير، وإنما جمع غُليمون بالواو والنون، مع عدم جوازه في مكبره، لأنّ المُصغر كالصفة، فلا يشترط العلمية، وبما تقرر عُلِم أنه إذا لم يكن له جمع قلة، تعيّن رده إلى واحده، ثم تصغيره وجمعه كما مرّ، فإن لم يكن له واحد كعباديد، رُدَّ كما قال سيبويه إلى ما يجوز أن يكون واحده، فعباديد إمَّا جمع ما وزنه فُعلول أو فِعليل، أو فِعلال، وأيًّا ما كان، فتصغيره عُبيديد، وجمعه بالواو والنون على عُبيديديون، أو بالألف والتاء عُبيديدات، وبما ذكر عُلِم أنّ اسم الجمع كنفر ورهط

. . . .

كما تقول في شعراء ومساجد شويعرون ومسيجدات، ولا يفوت بذلك جمع الكثرة، بل يكون استعارة صيغة القلة للكثرة، أو نقول لا بأس بفوت معنى جمع الكثرة لما مر أن تصغير الجمع للدلالة على قلة ما يتوهم كثرته هذا في الجمع.

وأما اسم الجمع فتصغره على بنائه؛ لأنه لا واحد له من لفظه؛ . . . .

. . . .

قوله: (**كما تقول في شعراء ومساجد شويعرون ومسيجدات**) مما يتصل بذلك تصغير سنين وأرضين قال في شرح الكافية: يقال في تصغير سنين على لغة من رفعها بالواو وجرها ونصبها بالياء سنيات ولا يقال سنيون؛ لأن إعرابها بالواو والياء إنما كان عوضاً من اللام وإذا صغرت زددت اللام فلو أبقى إعرابها بالواو والياء مع التصغير لزم اجتماع العوض والمعوض منه، وكذا الأرضون لا يقال في تصغيره إلا أريضات؛ لأن إعراب جمع الأرض بالواو والياء إنما كان تعويضاً من التاء، فإن حق المؤنث الثلاثي أن يكون بعلامة ومعلوم أن تصغير الثلاثي يرده ذا علامة فلو أعربت حينئذٍ بالواو والياء لزم اجتماع العوض والمعوض منه قال: ومن قال مررت سنين فجعل نونه حرف إعراب قال في تصغيره سنين ويجوز سنين أي بالتخفيف على رأي انتهى.

قوله: (**وأما اسم الجمع**) الفرق بينه وبين الجمع أن الجمع موضوع للآحاد المجتمعة دال عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف كمساجد وأبابيل واسم الجمع موضوع لها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه كقوم ورهط.

قوله: (**فيصغر على بنائه**) قال المصنف وغيره لأن ذلك المعنى أي السابق نقله عنه منتف إذ ألفاظ أسماء الجموع ألفاظ المفردات فلا معنى للعدول عنها انتهى. إلى ما قاله يؤول قول الشارح؛ ولأنه بمنزلة جمع القلة وهو أولى من التعليل بأنه لا واحد له من لفظه؛ لأن هذا الحكم ليس متفقاً عليه.

يُصغر على بنائه، لأنه لا واحد له من لفظه، ولأنه بمنزلة جمع القلة، لكن جمع القلة وإنْ صُغِّر على بنائه لقرب القلة من معنى التصغير يُصغَّر أيضاً على بناء واحده، ثم يُجمع جمع السلامة، فتقول في أكلب أُكيلب، أو كُليبات، وتقول في الزيدون والهندات: الزُييدون والهُنيدات، لأنـا نرد جمع الكثرة إلى واحده، ويُجمع جمع السلامة، فإبقاء جمع السلامة على حاله أوْلى، واستشكل ما تقرر بمثل سكارى وحُمْر، فإنه ليس له جمع قلة، ولا يُجمع مفرده جمع سلامة، وأُجيب بحمل قوله: ثم يجمع جمع السلامة على ما يجوز جمعه جمعها، بقرينة ما ذكره في الكافية مِن أنّ مثل ذلك لا يجمع جمعها.

. . . .

ولأنه بمنزلة جمع القلة ويعلم مما ذكرنا أن معنى قوله ويرد أنه يجب الرد أي يجب في جمع الكثرة أن يرد إلى أحد الأمرين، ولا يجب في جمع القلة أن يرد إلى مفرده، بل يجوز، وأما اسم الجمع فلما لم يكن له مفرد علم أنه يتعين تصغيره على لفظه، وهذا يشكل بمثل سكارى وحمر فإنه ليس له جمع قلة ولا يجمع مفرده بالواو والنون ولا بالألف والتاء، ويمكن أن يقال إنما لم يستثنه؛ لأنه علم . . . .

. . . .

قوله: **(ولأنه بمنزلة جمع القلة)** حيث لم يختص بالكثرة؛ لأنه لا يطلق على ما فوق العشرة إلا على سبيل المجاز كالقوم فيه نظر.

قوله: **(بل يجوز كما مر)** من قوله ويجوز أن ترده إلى الواحد وتقول كليبات وجميلات.

قوله: **(وهذا يشكل بمثل سكارى وحمر)** إلى قوله: **(بالواو النون)** لأن الاسم الذي يراد جمعه جمع المذكر السالم إن كان صفة فشرطه أن يكون مذكراً عاقلاً وأن لا يكون أفعل الذي مؤنثه فعلاء نحو أحمر حمراء فرقاً بين أفعل هذا وبين أفعل التفضيل لصحة جمع أفعل التفضيل هذا الجمع نحو الأفضلين، وأن لا يكون فعلان الذي مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى للفرق بين فعلان هذا وبين فعلان الذي ليس مؤنثه فعلى، والأول لا يجمع هذا الجمع، والثاني يجوز جمعه هذا الجمع نحو ندمانون في جمع ندمان.

قوله: **(وهذا يشكل بمثل سكارى وحمر)** كذا قال الشريف أيضاً: والحق أنه لا إشكال فقد نص ابن مالك وغيره على أنه لا يشترط في المفرد المذكور أن يكون مكبره مما يجمع جمع السلامة. قال أبو حيان عند قول ابن مالك: ولا يصغر جمع كثرة إلى مع الرد إلى تكسير قلة أو تصحيح مفرد الذكور إن كان لمذكر عاقل مطلقاً ما لفظه، ويشمل قوله مطلقاً أن يكون جمع الكثرة الذي للمذكر العاقل له جمع قلة كفتيان وغلمان أو لم يكن كرحال وسكارى جمع سكران فإنك إذا صغرت ذلك جاز فيما له جمع قلة من ذلك أن ترده إلى جمع القلة وأن ترده إلى مفرده وتجمعه بالواو والنون ووجب فيما لا جمع قلة له أن ترده إلى مفرده ويجمعه بالواو والنون فيقال في رجال حمر رجيلون احميرون وفي رجال سكارى رجيلون سكيرانون وسواء كان المكبر مما يجوز أن يجمع بالواو والنون أو لم يكن انتهى. فلا حاجة إلى الاعتذار الذي قاله الشارح، بل لا يصح لمخالفته للمنقول.

قوله: **(ولا بالألف والتاء)** لأن الاسم الذي يراد جمعه جمع المؤنث السالم أما صفة أو

. . . .

وَمَا جَاءَ على غير مَا ذُكر كـ: أُنَيْسِيَانٍ. . . . .

ﺠ مما ذكر في الكافية أنه لا يجمع مثل ذلك جمع السلامة فيكون قوله هنا ثم يجمع جمع السلامة محمولاً على ما يجوز جمعه جمع السلامة، ولا يشكل بجمع الكثرة الذي ليس له واحد مستعمل في الكلام نحو عباديد؛ لأنا نقول قال سيبويه: نرده إلى ما يجوز واحده فعباديد، إما جمع فعلول أو فعليل أو فعلال، وأيًّا ما كان فتصغيره عبيديد وجمعه بالواو والنون على عبيديدون وبالألف والتاء على عبيديات.

قوله: **(وما جاء)** لما فرغ من التصغير القياسي في المتمكن شرع فيما هو شاذ وذلك على ثلاثة أقسام؛ لأن شذوذه، إما من جهة اللفظ أو من جهة المعنى، أما الذي من جهة اللفظ فكأنيسيان . . . .

ﺩ **(وما جاء)** من المصغرات **(على غير ما ذكر كأنيسيان)** في تصغير إنسان وقياسه أنيسان

ﻟ لا، فإن كان صفة فإما أن يكون له مذكر أو لا فإن كان له مذكر فشرطه أن يكون مذكره جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الأصل فحينئذٍ لم يجز جمع مثل جمراء وسكرى هذا الجمع لامتناع جمع مذكره بالواو والنون.

قوله: **(مما ذكر في الكافية)** في الجموع حيث قال وشرطه أي شرط الجمع بالواو والنون كذا وكذا وأن لا يكون أفعل فعلاء مثل أحمر ولا فعلان أفعل مثل سكران.

قوله: **(على ما يجوز جمعه)** فيتعذر تصغير مثل سكارى وحمر؛ لأنه لم يكن لمفرده جمع قلة ولا لجمع مفرده جمع السلامة وتصغير جمع الكثرة على لفظه جمع بين المتنافيين.

قوله: **(ولا يشكل هذا بجمع الكثرة الذي ليس له واحد مستعمل)** يفهم منه أن الجمع يرد إلى واحده المستعمل وإن كان له واحد آخر مهمل كسر عليه وهو مذهب الجمهور خلافاً لأبي زيد مثاله مذاكير وملاميح واحدهما المهمل مذكار وملمحة وواحدها المستعمل ذكر ولمحة فتردها إلى الواحد المهمل عنده فتقول مذيكرات ومليمحات وإلى المستعمل عندهم فتقول ذكيرات ولميحات لينطبق بما تكلمت به العرب. قوله: **(فعباديد)** هو الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه، وكذلك العبابيد والنسبة إليه عباديدي صحاح.

قوله: **(لأن شذوذه)** وهذا يدل على أن القسمة ثنائية لا ثلاثية لكن الشارح جعل قسم القسم قسماً برأسه فصارت ثلاثة أقسام:

١ - ما يرجع إلى اللفظ، ٢ - قرب الشيء بالشيء، ٣ - ما يرجع إلى تصغير شيء يتعلق بالمصغر، فقوله فقياسه أنيسان؛ لأنه تصغير إنسان وهو مما لا ياء فيه لا لفظاً ولا تقديراً فيه نظر بل صوابه أنيسين؛ لأن الألف والنون في إنسان كما في سرحان وسلطان حتى يكون انيسان وهو وقد عرفت في المستثنيات من كسر ما بعد ياء التصغير الفرق ض.

ﻓ (وما جاء) في الاسم المتمكن (على غير ما ذكر كأُنَيْسِيان)، في إنسان،

وعُشَيْشِيَةٍ وأُغَيْلِمَةٍ وأُصَيْبِيَةٍ شَاذٌّ.

جار وقياسه انيسين وكأنه مصغر انسيان لكن استغنى عنه بإنسان كما جاء يدع على ودع وترك ودع للاستغناءعنه بترك، وكذا عشيشية والقياس عشية ووجهها أنك لما صغرت عشية اجتمع ثلاث ياآت، والقياس حذف الأخيرة كما في عطية ومعية، ولكن لو فعلوا كذلك وقالوا عشية لالتبس بتصغير عشوة وهو ما بين أول الليل إلى ربعه، فأبدلوا الياء الوسطى شيناً إذ يهون عليهم زيادة الحرف من جنس العين كما في باب التفعيل وذكر في "الصحاح" أنه سمع خبخبوا عنكم من الظهيرة أي أَبْرِدوا وأصله خَبِّبُوا، بثلاث ياآت أبدلوا من الياء الوسطى خاء للفرق بين فعل وفعلل وخص الخاء؛ لأن في الكلمة خاء، ثم قيل فيه وهذه علة جميع ما يشبهه من الكلمات، ....

دقز فكأنه مصغر إنسان لكن استغنى عنه بإنسان (**وعشيشية**) في تصغير عشية والقياس عشية بحذف الياء الأخيرة لاجتماع ثلاث ياآت في التصغير (**وأغيلمة**) في تصغير غلمة والقياس غليمة (**وأصيبية**) في تصغير صبية والقياس صبية وقوله: (**شاذ**) خبر قوله: وما

كما قوله: (**وقياسه أنيسيان**) كذا في شرح الشريف أيضاً وبه جزم الأندلسي والموصلي وغيرهما وهو الصواب وقال النظام: القياس انيسين، وقال اليزدي أيضاً إنه القياس والمنقول في الكتب، قال: لأن الألف والنون فيه ليستا كما في سكران بل هما كما في سرحان فتنبه انتهى. وكأنهما نظرا إلى أنه جمع على أناسين شذا فلا يلتفت إليه أشار إلى ذلك ابن مالك وغيره. وقال أبو حيان وأتباعه: قالوا في غرثان غراثين وفي إنسان أناسين على جهة الشذوذ فلا يقال غريثين ولا أنيسين لشذوذ غراثين وأناسين فيهما.

قوله: (**وهو ما بين أول الليل إلى ربعه**) كذا قال الجوهري، وفي القاموس العشوة بالفتح الظلمة كالشعواء أو ما بين أول الليل إلى ربعه.

قوله: (**للفرق بين فعل وفعلل**) فإنه إذا قيل خببوا يحتمل أن يكون من التفعيل وأن يكون من الفعللة، أما إذا قيل خبخبوا فيرتفع هذا الاحتمال ويتعين أن يكون من الفعللة.

قوله: (**وهذه علة جميع ما يشبهها من الكلمات**) أي نحو حثحث وكفكف ولملم وزلزل وصرصر وكبكب ونحوها مما يفهم المعنى بسقوط ثالثه وما ذكره مذهب الكوفيين قالوا إن الثالث مبدل من مثل الثاني والفعل الثلاثي والأصل حثث وكففف إلى آخرها واستدلوا بالاشتقاق؛ لأنهم يقولون كففت في معنى كفكفت وكببت في معنى كبكبت وصحح مقالتهم

فلا (وعُشَيْشِيَة) في عَشِيَّة (وأُغَيْلِمة) في غِلْمة، (وأُصَيْبِيَة) في صَبيّة (شاذ)، إذ القياس أُنيسان، وعُشيّة، وغُليمة، وصُبيّة، كما جاء الأخيران عن العرب كذلك.

. . . .

جار وكذا أغيلمة وأصيبية في غلمة وصبية وقياسهما غليمة وصبية وكأنهما تصغير أغلمة وأصبية؛ لأن غلاماً فعال كغراب وصبيا فعيل كفقير، وهم يجمعان في القلة على أفعلة كأغربة وأقفزة، فردوهما في التصغير إلى بابهما، ومن العرب من يجريهما على القياس فيقول غليمة وصبية.

وأما الذي من جهة المعنى فقسمان؛ لأن المراد بالتصغير أن يكون الشيء الذي يصغر عندهم مستصغراً، فشذوذه المعنوية إما لأنه ليس المراد الاستصغار بل قرب الشيء من الشيء، كقولهم: أصيغر منك ولا يستقيم أن يكون المراد أنه صغير لأن لفظ أصغر يدل على الزيادة في الصغر، فهو مستغن عن التصغير بهذا المعنى لكنه أفاد تقريب

نقره جاء، واعلم أن قياس جمع غلام وصبي أن يجمعا على أفعله كغراب وأغربه وقفيز واقفزة فيجوز أن يقال رداً في التصغير إلى القياس. . . . .

لك الزبيدي ومذهب جمهور البصريين أن الفعل رباعي والحروف الأربعة أصول؛ لأن الزيادة إنما تعتقد بدليل ولا دليل بل الدليل قائم بخلاف الزيادة وهو أن أصالة اثنين متيقنة ولا بد من مكمل لأقل الأصول وليس أحد الباقيين أولى من الآخر فحث وحثحث مثلاً من المترادفات التي توافقت في معظم اللفظ، واختار المصنف وابن مالك في أكثر كتبه مذهب هؤلاء وسيأتي المسألة مبسوطة في باب ذي الزيادة.

قوله: **(واغيلمة وأصيبية)** مما شذ أيضاً قولهم في تصغير مغرب وعشى وليلة ورجل وينون مغيربان وعشيشيان ولييلية ورويجل وابينون.

قا قال الجاربردي: وكأنّ أُنيسيان مصغر إنسيان، لكن استُغني عنه بإنسان، كما جاء يدع، وترك وَدَعَ، استغناءً عنه بترك.

ووجه عُشيشية أنك لو صغّرت عشيّة اجتمع ثلاث ياءات، والقياس حذف الأخيرة، كما في عُطيّة ومُعيّة، ولكن لو فعلوا كذلك، وقالوا عُشَيَّة لالتبس بتصغير عشوة، وهي ما بين أول الليل وربعه، فأبدلوا الياء الوسطى شيناً، إذ يهون عليهم زيادة الحرف من جنس العين في باب التفعل، وأمّا الأخيران فكأنهما تصغير أغلمة وأصبية، لأنّ غلاماً فعال كغراب، وصَبِيا فعيل كقفيز، وهما يجمعان في القلة على أفعلة كأغربة، وأقفزة، فردوهما في التصغير إلى بابهما.

وَقَوْلهمْ: أُصَيْغِرُ مِنْك، ودُوَيْنَ هَذَا، وفُوَيْقَ هَذَا لتقليل مَا بَينهمَا، وَنَحْو: مَا أُحَيْسِنَهُ شَاذ، وَالْمرَاد المتعجب مِنْهُ، . . . . .

ما بينهما من التفاوت، إذ لو قلت هو أصغر منك لجاز أن يكون التفاوت بينهما قريباً أو بعيداً وكذا باقي الأمثلة. وإما لأن المراد الاستصغار لكن لا في المصغر بل في شيء آخر كقولهم ما أحيسن زيداً فإن معنى التصغير الوصف بالصغر والفعل لا يصح وصفه

(**وقولهم أصيغر منك ودوين هذا وفويق ذاك لتقليل ما بينهما**) أي لتقليل ما بين الشيئين إما باعتبار المماثلة في قولك: أصيغر منك إذ ليس المراد أنه صغير؛ لأن لفظ أصغر يدل على الزيادة في الصغر فيكون مستغنياً عن التصغير بهذا المعنى، وإنما المراد أن التفاوت بينهما قليل فإن قولك هو أصغر منك يحتمل أن يكون التفاوت بينهما قليلاً أو كثيراً وإذا صغر أصغر صار نصًّا في أن التفاوت بينهما قليل أو باعتبار المسافة كما في الظروف نحو دوين هذا فإن المراد منه تقليل المسافة الحسية بينهما وكذا تصغير باقي الجهات الست فإنه يفيد قرب مظروفها مما أضيف إليه من الجانب الذي أفاده تلك الجهة بمعنى خروجي قبيل قيامك قرب الخروج من القيام من القبل (**ونحو ما أحيسنه شاذ**) لأن أحسن فعل التعجب والتصغير من خواص الاسم (**والمراد**) من تصغيره (**المتعجب منه**) وهو مفعول فعل التعجب وإنما جوزوا التصغير في فعل التعجب دون سائر الأفعال؛ لأنه لتجرده عن معنى الزمان ومشابهته لأفعل التفضيل في أمور كثيرة صار كأنه اسم فيه معنى الصفة كأسود ولذا كان التصغير فيه راجعاً إلى الوصف المضمون لا إلى الموصوف كما في سائر الصفات فإن التصغير في ما أحيسن زيداً راجع إلى حسن زيد لكن لو صغر زيد

قوله: (**وكذا باقي الأمثلة**) أي المذكورة في المتن وذلك الباقي هو قولهم دوين هذا وفويق هذا.

قوله: (**كقولهم ما أحيسن زيداً**) قال في القاموس ما اميلحه ولم يصغر من الفعل غيره وما أحيسنه.

(وقولهم) هو (أُصَيْغِر منك، ودُوَيْنَ هذا، وفُوَيْقَ هذا؛ لتقليل ما بينهما) من التفاوت الذي لا يفيده هذا أصغر منك مثلاً، لاحتماله التفاوت القريب والبعيد، (ونحو ما أُحَيْسَنَه شاذ)، إنْ جرى على ظاهره من التصغير في الفعل، إذ معنى التصغير الوصف بالصغر، والفعل لا يصح وصفه بصغر، ولا بغيره، ولهذا لا يُصغر اسم الفاعل إذا عمل، لقربه من الفعل، فالفعل أوْلى بذلك، (و) تأويله أنْ يقال (المراد) الشيء (المُتعَجَّب منه)، ولهذا قال الخليل في ما أُمَيْلَحَه، إنما يعنون الشيء الذي يصفه بالمِلَح، كأنك قلت: زيد مليح.

. . . .

بالصغر، وإنما المعنى تصغير من نسب إليه الفعل، ولذلك قال الخليل في أميلحة إنما يعنون الشيء الذي تصفه بالملح كأنك قلت زيد مليح، وعلم من هذا أن الأصل في الفعل أن لا يصغر.

لم يعلم أن تصغيره من أي جهة أم من جهة الحسن أم من غيرها فصغر أحيسن تصغير التلطف؛ ليعلم أن تصغير زيد راجع إلى حسنه لا إلى سائر صفاته. . . . .

قوله: **(وإنما المعنى تصغير من نسب إليه الفعل)** أراد به المفعول ولكون المراد بيان أنه صغير من الجهة التي تعجب منه بسببها وهي الحسن لا أنه صغير لذاته عدل من تصغيره إلى تصغير اللفظ الحامل لمعنى الملاحة وسهل ذلك قربه من الاسم لجموده كما صح دخول لام الابتداء عليه في باب أن وأن يليه أن المفتوحة المخففة بلا فاصل لذلك وقيل أيضا إنهم أرادوا تصغير المصدر والإعلام بأن حسن زيد قليل، فلم يتأت ذلك إلا بتصغير ما يدل على المصدر إذا كان فعل التعجب لا مصدر له فصغروه كما أنهم لما لم يمكنهم تسليط الفعل على مفعوله الحقيقي في باب ظننت وهو النسبة سلطوه على ما يدل عليه وهو الجزان ونحو ذلك أيضاً إضافة ظروف الزمان إلى الفعل في نحو: ﴿هَذا يَوم يَنفَع الصَّادقين صِدقُهم﴾ [المائدة: ١١٩] مع أن الإضافة أيضاً من خواص الأسماء بمعنى أنه لا يضاف إلا إليها، وقيل المراد تصغير الفاعل لكنه لما كان مضمراً، والمضمر إذ لفظ به لا يصغر فما الظن به وقد استتر فكان الفعل شديد الاتصال بفاعله جعل تصغيره نائباً عن تصغيره كما ثنى الفاعل، والمراد تثنية الفعل في قوله: **(يَا حَرَسِي اضربَا عُنُقَهُ)**.

وقوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق: ٢٤] على وجه فإن قيل فما الذي يفيد حينئذٍ تصغير ضمير ما والمراد إنما هو تصغير المتعجب منه أجيب بأن مؤثر الحسن إذا كان صغيراً في ذاته كان أثره صغيراً.

قوله: **(وإنما المعنى تصغير من نسب إليه الفعل)** والدليل الآخر قاله الجرمي إنما صغروا الفعل في التعجب؛ لأن هذا الفعل ضعيف لا يتصرف تصرف الأفعال فأشبه الأسماء فلذلك صغروه.

قوله: **(تصفه بالملح)** ومما يدل عليه أن اسم الفاعل إذا عمل لا يصغر لقربه من الفعل فعدم تصغير الفعل أولى أقليد وأيضاً المصغر موصوف والفعل لا يوصف ض.

. . . .

وَنَحْو: جُمَيْلٍ، وكُعَيْتٍ لطائرين، وكُمَيْتٍ لِلْفرس مَوْضُوع على التصغير.

جار بردي: قوله: (**ونحو جميل**) يريد أن هذه الأسماء وضعت في الأصل على التصغير كأنهم فهموا في الأصل تصغيرها وذلك قليل وجميل طائر على صورة العصفور والكُعَيْتُ العندليب. قال سيبويه: سألت الخليل عن كُمَيْت قال: إنما صغر لأنه بين السواد والحمرة؛ ليدل على ذلك المعنى فإذا جمعوه ردوه إلى المكبر المقدر؛ لأنه ليس للمصغر جمع على حياله فقالوا في جميع وكعيت جملان وكعتان، فدل ذلك على أن المكبر في التقدير جمل وكعت، لان فعلان جمعه، وفي كميت كمت فدل على أن مكبره في التقدير أكمت لأن فعلاً جمعه.

نقره كار: (**ونحو جميل وكعيت لطائرين**) فجميل طائر على صورة العصفورة وكعيت هو العندليب (**وكميت للفرس موضوع على التصغير**) أي نحو هذه الأسماء مما كان على بناء التصغير كان في أصل الوضع مصغراً إلا أنه مكبر ثم صغر وذلك لأنه فهم منه في أصل الوضع التصغير فوضع عليه. قال سيبويه: سألت الخليل عن كميت قال إنما صغر؛ لأنه بين السواد والحمرة ومكبر جميل وكعيت في التقدير جمل وكعت على وزن صرد؛ ولذا جمعا على جملان وكعتان كما جمع صدر على صردان، ومكبر كميت في التقدير أكمت

حاشية: قوله: (**وذلك قليل**) منه أيضاً الثريا للنجم المعروف، والقصيري لأخرى الأضلاع والقطيعا لضرب من التمر والشريطا لنوع من الحلوى ومسيطر ومهمين.

قال أبو حيان: وأكثر مجيء المصغر دون المكبر في أسماء الأعلام كقريظة وجهينة وبثينة وعرينة وقريش وهذيل، وسليم وأم حبين وغيرها.

قوله: (**الكعيت العندليب**) كذا قال اليزدي أيضاً والذي في الصحاح والقاموس الكعيت البلبل ونقل أبو حيان عن المبرد أنه طائر يشبه البلبل وليس به والعندليب الهزار.

قوله: (**على حياله**) كأنه من قولهم قعد حياله وبحياله أي بإزائه.

قوله: (**فدل على أن مكبره في التقدير أكمت**) يدل أيضاً على ذلك أن كميتاً من صفات الألوان فهو من باب أحمر وأسود.

الفلاح: (ونحو جُمَيْل وكُعَيْت لطائرين)، أولهما على صورة العصفور، وثانيهما البلبل، وقيل العندليب، (وكُمَيْت للفرس) الذي لونه بين السواد والحمرة (موضوع) في الأصل (على) صيغة (التصغير)، وليس بتصغير، ولـمّا أرادوا جمع الثلاثة ردّوها إلى مكبر مقدر، إذ ليس للمصغر جمع على حياله، فجمعوا لأوّلَيْن على فِعلان بالكسر، والثالث على فُعْلٍ بالضم والإسكان، فلولا أنهم قدّروا للأولين مكبراً بوزن فُعَل، نحو صُرَد، وللثالث مكبرا بوزن أفعَل كأحمر لـمّا جمعوها كذلك، إذ وزن فِعلان يختص بجمع نحو صرد، وفُعْل يختص بجمع نحو أحمر.

وتصغير التَّرْخِيم تحذف مِنْهُ كل الزَّوَائِد ثمَّ يصغر، كــ: حُمَيْدٍ فِي أَحْمد.

قوله: (**وتصغير الترخيم**) هو أن تحذف الزوائد كلها وتصغر الاسم وسمى تصغير الترخيم لما فيه من الحذف؛ لأن الترخيم التقليل يقال صوت رخيم إذا لم يكن قويًّا تقول حميد في أحمد، ومحمد، ومحمود، ولا يبالي بالالتباس ثقة بالقرائن.

ولذا جمع على كمت كما جمع أحمر على حمر (**وتصغير الترخيم يحذف منه كل الزوائد ثم يصغر**) سواء كان المزيد فيه ثلاثياً أو لا وسواء كانت علما أو لا وسواء كانت الزيادة بالتكرار أولاً والفراء لا يصغر هذا التصغير إلا العلم؛ لأنه لشهرته يكون ما أبقى منه دليلاً على ما ألقى، وإنما سمي تصغير الترخيم؛ لأن الترخيم في اللغة الحذف والتقليل وقد حذف منه زوائد (**كحميد في أحمد**) حذفت الهمزة منه ثم صغر ودحيرج في مدحرج تحذف الميم منه وقعيس في مقعنس وعنيقة في عناق فإنه لما حذفت الألف منه صار ثلاثيًّا فردت تاء التأنيث أما إذا لم تحذف الألف فلا يرد التاء فتقول عنيق بقلب ألفه ياء

قوله: (**هو أن تحذف الزوائد كلها وتصغر الاسم**) أي فإن كانت أصوله ثلاثة رد إلى فعيل كما مثل، وإن كانت أربعة رد إلى فعيعل فيقال في تصغير قرطاس وعصفور وقريطس وعصيفر. وشذ قولهم في إبراهيم، وإسماعيل برية وسميع بحذف الميم واللام أيضاً مع أصالتهما بالاتفاق ودخل في كلامه زيادة الإلحاق فتقول في مقعنس قعيس وشمل إطلاقه أيضاً الإعلام وغيرها وهو مذهب البصريين وخصه الفراء وثعلب بها قياساً على ترخيم النداء فلا يجوز عندهما في حارث غير علم إلا حويرث ومذهب الجمهور من النحاة أن هذا النوع من التصغير قياسي، وقال ابن معط: هو شاذ لما فيه من كثرة الحذف والالتباس فهو مقصور عنده على السماع. قوله: (**لأن الترخيم هو القليل**) عبارة الجوهري الترخيم التليين ويقال الحذف، وفي القاموس رَخُمَ الكلام ككرم فهو رخيم؛ لان وسهل كرخم كنصر والجارية صارت سهلة المنطق فهي رخيمة ورخيم ومنه الترخيم في الأسماء لأنه تسهيل للنطق بها. قوله: (**ولا يبالي بالالتباس ثقة بالقرائن**) الاعتماد على القرائن أيضاً فيما يكون تصغيره مرخاً كتصغيره في غير الترخيم كدحيرج في مدحرج ومما يحصل به الفرق فيه أن تصغير الترخيم لا يجوز إلحاق التعويض به ويجوز في غيره نحو دحيرج. قوله: (**ولا يبالي بالالتباس ثقة**) جواب سؤال مقدر.

(وتصغير الترخيم) يحصل (يحذف منه كل الزوائد) مما يُراد تصغيره، (ثم يُصغّر كحُمَيْد في أحمد)، ومحمد، ومحمود، وحمدان، وحامد، ولا يبالي بالالتباس؛ ثقة بالقرائن، وكعُنيقة في عِناق، لأنّ الألف لمَّا حُذفت منه صار ثلاثياً، فردّت إليه تاء التأنيث، فإنْ لم تُحذف الألف لم نردَّ التاء، فتقول عُنَيْق، بقلب ألفه ياء، وإدغام ياء التصغير فيه، وسمي ذلك تصغير الترخيم لِما فيه من الحذف تخفيفاً كالترخيم.

وخولف بِالْإِشَارَةِ والموصول فأُلْحِقَتْ قبل آخرهما يَاء، . . .

قوله: (**وخولف**) لما فرغ من كيفية تصغير ما يصغر من الأسماء المعربة قياسيًّا وشاذًّا ومما أدى ذلك إليه من ذكر حكم الفعل أشار إلى حكم الأسماء المبنية، وأردفها بذكر الأسماء المعربة التي لا تصغر. أما الأسماء المبنية فهي باعتبار التصغير قسمان: قسم يصغر لكن بخلاف تصغير المتمكن وقسم لا يصغر. **أما الأول** فبعض أسماء الإشارة والموصولات فزادوا قبل آخرها ياء، . . . .

وإدغام ياء التصغير فيه (**وخولف**) في التصغير (**بالإشارة والموصول**) لأنهما لما كانا مخالفين لسائر الأسماء لوقوعهما على كل شيء أوثر المخالفة في تصغيرهما تنبيهاً على تلك المخالفة وكان حقهما أن لا يصغرا لغلبة شبههما بالحرف لكنهما لما تصرفا تصرف أسماء المتمكنة من وصفهما والوصف بهما وتثنيتهما وجمعهما وتأنيثهما أجريا مجراها في التصغير ولذا لا يصغر من الموصولات من وما لعدم تصرفهما بالتثنية والجمع والتأنيث (**فألحقت قبل آخرهما ياء**) للتصغير وترك أولهما على ما كان عليه ولا يضم

قوله: (**أشار إلى حكم الأسماء المبنية**) المراد المتوغلة في البناء وهي التي لم يكن لها تمكن قط فخرج معدي كرب في لغة البناء فإنه يصغر تصغير الأسماء المتمكنة بإدخال ياء التصغير في الصدر نحو بعيلبك وقد مر، وخرج أيضاً المبني للنداء فإنه يصغر كذلك نحو يا زييد ويا جعيفر وكذا عمرويه ونحوه فيقال عمرويه؛ لأن البناء إنما عرض بويه فكان كالمنادي المفرد المعرفة. قوله: (**وأردفها**) أي بذكر الأسماء المعربة التي لا تصغر عقيب الأسماء المبنية التي بعضها لا يصغر وبعضها يصغر. قوله: (**لا يصغر**) كإسم الفاعل عند العمل ومع وغير وحسبك. قوله: (**أما الأول فبعض أسماء الإشارة الموصولات**) القياس أن لا تصغر المذكورات مطلقاً للزوم البناء لها وقوة شبهها بالحرف لا أنها لما كانت تتصرف تصرف الأسماء في تثنيتها وجمعها ووصفها والوصف بها ووقوعها فاعلة ومفعولة ومضافاً إليها ألحقت بالمعربة في التصغير لأنه وصف في المعنى. قوله: (**بعض أسماء الإشارة**) احتراز عن ثمة وهنا، وقوله وبعض الموصولات احتراز عن من وما.

قوله: (**فزادوا قبل آخرها ياء**) هي ياء التصغير كما يشير إليه قوله بعد وأدغمت ياء التصغير فيها وظاهر كلامه أن ياء التصغير وقعت هنا ثانية من الابتداء وقد سبق أول الباب عن

ولمَّا فرغ من بيان كيفية تصغير ما يُصغّر من الأسماء المعربة قياساً وشاذاً، مع ما أدّى ذلك إليه من حكم الفعل، أخذ في بيان كيفية تصغير ما يُصغّر من الأسماء المبنية، وبيان ما لا يُصغّر منها، ومن الأسماء المعربة، فقال:

(وخولِف) في أمثلة التصغير (بالإشارة والموصول)، أي فيها للايذان من أول الأمر بأنها غير متمكنة، ولأنها تقع على كل جنس، بخلاف نحو رجل وفرس، (فأُلحِقَت قبل آخرها ياء، . . . .

وزيدت بعد آخرهما ألف، فَقيل: ذَيَّا وتَيَّا . . . .

ش وزادوا آخرها ألفاً، فقيل في ذواتا ذيا وتيا؛ لأنهم لما زادوا ياء قبل الآخر انقلبت الألف ياء وأدغمت ياء التصغير فيها وفتحوها للألف وإنما خولف بتحقير المبهمات تحقير ما سواها لمخالفتها لسائر الأسماء؛ لأنها تقع على كل جنس بخلاف نحو رجل

ك لأجل التصغير (**وزيدت بعد آخرهما ألف**) عوضاً من الضمة؛ لأنه لما ترك أولهما على ما كان عليه زيد في آخرهما ألف عوضاً عن الضمة (**فقيل ذياوتيا**) في تصغير ذا وتا

ص المرادي وغيره خلافه وصرح الأندلسي بأنها وقعت في تصغير ذا ثالثة كما تقع في المعرب غير أنه قدر زيادتها بعد الألف وأنه زيد ياء بعدها لتقع ثالثة وبعدها حرف قال وصارت ألف ذا ياء قبل ياء التصغير فصار معك ثلاث ياآت فحذفوا أحديها والقياس يقتضي أن يكون المحذوفة الأولى انتهى.

والأنسب يقول البصريين أن لفظ ذا ثلاثي الوضع وأن أصله ذيي فحذفت لامه هو ما تقدم أول الباب ولعله مراد الأندلسي كما يظهر بالتأمل، وما أفهمه كلام الشارح ذكره أبو البقاء بحثاً له، فقال: وعندي أن ياء التصغير لو جعلت ثانية من الابتداء وجعل بدل الألف ياء متحركة لتقع الألف المعوضة من الضمة بعدها لكان أقرب إلى القياس من الزيادة والحذف والرجوع أخيراً إلى هذا المذهب، ولو أمكن في الاسم المعرب أن تقع ياء التصغير ثانية لأوقعت وإنما منع منه انضمام ما قبلها انتهى.

قوله: (**فقيل في ذ وتا وذيا وتيا**) شمل إطلاقه تصغيرهما مع حرف التثنية ومع حرف الخطاب فيقال هذيا وهاتيا وذياك وذيالك وتياك وتيالك، وقالوا أيضاً في تثنيتهما ذيان وثيان رفعا وذيين وتيين جرًّا ونصباً، وقالوا في أولى مقصوراً والياء فتقع ياء التصغير ثالثة في اللفظ أيضاً على أصلها وتقلب الألف الأخيرة ياء لسكونها وسكون الألف التي زيدت آخراً عوضاً من الضمة، وليست الضمة التي في أوله للتصغير بل هي التي كانت في مكبره وفي أولاء ممدوداً أولياء. قال المبرد: فتزاد ألف التعويض قبل الهمزة وتقلب ألف أولا ياء وتدغم فيها ياء التصغير.

ق وزيد آخرها)، وفي نسخة بعد آخرها ألف عوضاً عن ضم الأوَّل، وفتح الثاني في المتمكن، وإنما عوضوا فيها الألف، لأنها مبنية، والأصل في البناء السكون فناسب أنْ يؤتى بحرف لازم للسكون، وهو الألف (فقيل ذَيَّـا وتَيَّـا) في ذا و تا، لأنهم لمَّـا زادوا ياء قبل آخرهما، وكان آخرهما ألف، انقلبت الألف ياء، وأُدغم فيها ياء التصغير، وفُتِحت لزيادة الألف بعدها، وأتوا بالياء ثانية، لأنه لمَّـا لم يُضم الصدر، لم يمتنع وقوعها بعده، وتصغر تي كما شمله قوله وتَيَّـا، لكن قال ابن هشام: إنها لا تُصغَّر

والـلَّـذَيَّـا والـلَّـتَـيَّـا........................

وفرس فأزالوا ضمة الصدر وعوضوا عنها الألف في الآخر؛ لأن هذه الأسماء مبنية وسكون الآخر هو الأصل في البناء، فناسب أن يؤتى في الآخر بحرف لام السكون ثم أتوا بالياء ثانية؛ لأنه لما لم يضم الأول لم يمتنع وقوع الياء الساكنة بعد الحرف الأول، ولا يصغر ذي وذه لئلا يلبتس بتصغير المذكر وللاستغناء بتصغير تاء عن تصغيرهما.

زيدت قبل آخرهما ياء للتصغير وألحقت بآخرهما ألف العوض وقلبت ألف ذا وتاء ياءً لأن الياء قبلها بمنزلة الكسرة وأدغمت ياء التصغير فيها وفتحت الياء المشددة لأجل الألف بعدها، وإنما لا يجوز أن يكون الزائد في ذيا ياء مشددة قبل الآخر؛ لأنه لو كان كذلك لوجب أن يقال في الذي الذيي لأنه لو زيد قبل يا الذي ياء مشددة لصار الذيي فلما لما يقولوا الذيي وإنما قالوا اللذيا علمنا أن الزيادة فيه ألف بعد الآخر وياء قبله فكذا حكمنا في ذيا أنه كذلك؛ ليستوي تصغير اسم الإشارة وتصغير الموصول (**واللذيا واللتيا**) كانا في الأصل الذي والتي زيدت قبل هذه الياء ياء للتصغير وبعدها ألف وجعلت الياء الثانية مفتوحة لأجل ألف بعدها وأدغم ياء التصغير فيها وفتح ما قبل ياء

قوله: (**فأزالوا ضمة الصدر**) أي الضمة التي كانت في تصغير المعربات هنا وعوضوا منها الألف في آخره وأزالوا ضمة الياء والذال من تا وذا على تقدير أن يكون على قياس المعربات ولو قال لم يضموا صدرهما وعوضوا من ترك الضم الألف في آخره ولم يرد على عبارته شيء ض.

قوله: (**وعوضوا منها الألف**) هكذا قالوه، وقيل يرد ما حكى من ضم لام اللذيا واللتيا. قال في التسهيل وهي لغية.

قوله: (**وللاستغناء بتصغيرتا عن تصغيرهما**) مقتضى هذه العلة أن تي لا تصغر أيضاً وهو ما قاله ابن هشام خلافاً لابن مالك.

للاستغناء بتصغير تا؛ خلافاً لابن مالك، ولا يُصغر ذي، وذه، لئلا تلتبس بتصغير المذكر، وللاستغناء عن تصغيرهما بتصغير تا وتي على ما مرّ.

ولا يجوز أنْ يُقال فيما مرّ زِيد قبل آخرها ياءان، إذ لو كان كذلك لوجب أنْ يُقال في الذي الذيّي، وفي التي اليتي، ولكن قالوا فيهما (اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا) بإدغام الياء المزيدة في الياء بعدها، وفتح الثانية لزيادة الألف، وإنما فتحوا ما قبل ياء التصغير، ليكون على نحو ذا و تا؛ طرداً لباب المبنيات.

واللَّذيَّان واللَّتيَّان واللَّذيُّونَ. . . . .

ولا يجوز أن يقال زيد قبل آخرهما ياآن؛ لأنه لو كان كذلك لوجب أن يقال في الذي اللذيي، وفي التي اللتي لكن قالوا اللذيا واللتيا؛ لأنهم لما زادوا قبل الآخر ياء اجتمعت مع ياء أخرى فأدغموا وفتحوا للألف وفتحوا ما قبل ياء التصغير أيضاً ليكون ما قبل ياء التصغير فيهما واحداً، وأما الذيون فلأنهم زادوا في اللذين قبل

التصغير **(واللذيان)** في تصغير اللذان فإنه لا يعتد بالنون التي في اللذان لمشابهتها بنون التثنية فيصغر كما يصغر المثنى فزيدت قبل آخره وهو الألف ياء وقلبت الألف ياء وأدغمت الياء فيه ثم زيدت في آخره ألف فصار اللذيان، ويجوز أن يقال صغر اللذيان باعتبار أصله حذفت منه ألف العوض نسياً لئلا يلزم الجمع بين الألفين **(واللتيان)** في تصغير اللتان **(والذيون)** في تصغير اللذين زيدت قبل آخره وهو الياء ياء وادغمت الياء في الياء ثم زيدت ألف في آخره فصار اللذيان فقلبت ألف العوض واواً لئلا يلتبس الجمع بالتثنية أو نقول ألف العوض محذوفة والواو للجمع وعند سيبويه ما قبل الواو مضموم؛ لأنه حذف ألف العوض نسياً.

قوله: **(ولا يجوز أن يقال زيد قبل آخرهما ياآن)** الضمير لذا وتا ومراده التصريح بمفهوم قوله فيما مر فزادوا قبل آخرهما ياء وزادوا آخرها ألفاً.

قوله: **(ليكون ما قبل ياء التصغير فيهما واحداً)** الضمير لاسم الإشارة، والاسم الموصول، وتقول في التثنية اللذيان واللتيان واللذيين واللتيين فيحذف العوض فيها ولم يصرح الشارح بها؛ لأنها تعلم مما سيأتي.

قوله: **(فلأنهم زادوا)** فيه من التكلف ما لا يخفى والأولى أن يقال ردوا الذين إلى مفرده فصغروا ثم جمعوا الواو والنون كما ردوا اللتيات ض.

(واللَّذَيَّـان واللَّتَيَّـان) في المثنى رفعاً، واللَّذَيين واللَّتَيَّيْن، نصباً وجراً، بحذف ألف العوض من مفرديهما، وإلحاق علامة التثنية بهما، (والَّذَيُّون) في جمع المذكر، بفتح الذال، وضم الياء، وتشديدها رفعاً، واللَّذَيِّين بكسر الياء نصباً وجراً بحذف ما ذكر، وإلحاق علامة الجمع، وهذا هو الموافق لكلام سيبويه وغيره، وتعليل الجاربردي ذلك بقوله: لأنهم زادوا في الَّذين قبل الياء ياء، وقبل النون ألفاً، فصار الَّذيان، ثم أبدلوا الفتحة ضمة، والألف واواً، لئلا يلتبس بالمثنى، يقتضي أنّ صيغة تصغير الجمع الّذيون في حالة الرفع والنصب والجر، وعلى الأول فضم الباء في الجمع رفعاً، وكسرها فيه نصباً وجراً هو قول سيبويه، لأنه يحذف ألف العوض نسياً، لأنه لا يقدر هنا

واللتَيَّاتُ. ورفضوا تَصْغِير الضمائر.......................

الياء ياء وقبل النون ألفاً فصار اللذيان ثم أبدلوا الفتحة ضمة والألف واواً لئلا يلتبس بالتثنية.

وأما اللتيات فإنما حصل برده إلى الواحد وتصغيره ثم جمعه جمع السلامة وإنما قيدنا بالبعض؛ لأن ثم وهنا ومن وما وذو الطائية لا تصغر.

وأما القسم الثاني فكالضمائر فإنها لا تصغر؛ لأن التصغير كالصفة وهي لا

وعند الأخفش مفتوح؛ لأنه لم يحذف ألف العوض نسياً فنقول اللذيون واللذيين بفتح الياء كما يقال المصطفون والمصطفين وإنما رجع جمع المصغر إلى ما عليه الجمع المصحح من أن رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء مع أن مكبره في الأكثر الأشهر في جميع الأحوال بالياء؛ لأنه لما صغر شابه المتمكن من الصفات فجرى جمعه في الإعراب مجرى جمعه **(واللتيات)** برد جمع التي إلى الواحد ثم جمع جمع السلامة بالألف والتاء **(ورفضوا تصغير الضمائر)** لغلبة شبهها بالحرف مع قلة تصرفها؛ لأنها لا تقع صفات..

قوله: **(ثم أبدلوا الفتحة ضمة والألف واواً)** والمنقول أن سيبويه يقول في جمع الذي اللذيون بضم الياء واللذيين بكسرها وأن الأخفش والمبرد يفتحانها قال أبو حيان وغيره ومنشأ الخلاف من التثنية فسيبويه يقول حذفت الف اللذيان فيها تخفيفاً وفرقاً بين المتمكن وغيره فيقول حذفت في الجمع أيضاً لذلك ثم أدخلت علامة الجمع على الياء والأخفش والمبرد يقولان حذفت فيهما لالتقاء الساكنين فتحذف عندهما في الجمع أيضاً لذلك وتبقى الفتحة دليلاً عليها كما هو في المقصور نحو المصطفين والأعلين قالوا ولم يرد عن العرب سماع بأحد المذهبين، وما قاله الشارح موافق لمذهب سيبويه في الحكم دون سببه فليتأمل.

المزيد في تصغير المفرد، وخالف الأخفش ففتحها في الجميع، لأنه لم يحذف الألف نسياً، بل لالتقاء الساكنين، لأنه يقدر المزيد فيقول: الّذِيَّون والذيَّيْن كالمصطفون والمصطفين، (واللَّتَيَّـات) في جمع المؤنث، ولا يُصغّر اللاتي واللائي على لفظهما على الأصح؛ استغناء بتصغير واحدهما على اللَّتَيَّـا، ثم جمعه على اللَّتيَّـات، والمراد بقوله أولاً بالإشارة والموصول بعضهما، لأنّ منهما ثم وهنا ومَن وما وذو الطائية، وهي لا تُصغَّر.

(ورفضوا تصغير الضمائر)، لأنّ منها ما لا يمكن تصغيره، لكونه أقل من ثلاثة

وَنَحْو: أَيْن، وَمَتى، وَمَنْ، وَمَا، وَحَيْثُ، ومنذ، وَمَعَ، وَغير، وحسبك، . . . .

جار توصف. ومن وما وأين ومتى إما للشبه بالحرف والحرف لا يوصف فلا تصغر أو لأنها على وجه لا يمكن تصغيرها، وحيث استغنى بتصغير المكان عن تصغيره، ومنذ للاستغناء بتصغير مذ عن تصغيره ولم يعكسوا؛ لأنها بحذف النون والتصرف فيها أدخل في الاسمية من منذ.

وأما الأسماء المعربة التي لا تصغر فهي مع لتعذر بناء فعيل منه وغير لتوغله في معنى الحرف وحسبك لمعنى الفعلية فيه، . . . .

نقره (و) رفضوا تصغير (**نحو أين ومتى ومن وما**) لتوغلها في شبه الحروف (**وحيث**) للاستغناء بتصغير المكان عن تصغيره (**ومنذ**) لتوغله في معنى الحرفية وللاستغناء بتصغير مذ عن تصغيره ولم يعكس؛ لأن مذ بحذف النون والتصرف فيه داخل في الاسمية من منذ (**ومع**) لتعذر بناء التصغير منه (**وغير**) لتوغله في معنى الحرف لأنه بمعنى إلا في الاستثناء (**وحسبك**) . . . .

جما قوله: (**أما للشبه بالحرف**) أي في وضعه كمن وما أو في معناه كأين ومتى.

قوله: (**أو لأنها على وجه لا يمكن تصغيرها**) أي كما في من وما ونحوهما.

قوله: (**على وجه لا يمكن**) وجهه غير ظاهر في أين ومتى سوى ما ذكر في التشبيه ض.

قوله: (**وأما الأسماء المعربة التي لا تصغر فهي مع**) مما لا يصغر أيضاً من هذه، ومن

أنفا أحرف، وحُمل عليه بقيتها؛ طرداً للباب، ولأنّ التصغير كالصفة، والضمائر لا توصف، (و) تصغير (نحو أين ومتى، ومَن، وما، وحيث، ومنذ، ومع، وغير)، لتوغلها في معنى الحرف، والحرف لا يُصغَّر، ولأنّ تصغير ما كان منها على أقل من ثلاثة أحرف لا يمكن بناء فُعيل منه، وللاستغناء عن تصغير حيث ومنذ بتصغير مكان ومُذ، ولم يعكس في مُذ، لأنها لحذف النون، والتصرف فيها أدخل في الإسمية من منذ، (و) تصغير (حسبك) . . . .

وَالِاسْم عَاملاً عمل الْفِعْل، فَمن ثَمَّ جَاز ضُوَيْربُ زيدٍ، وَامْتنع ضويرب زيداً.

جا والاسم العامل عمل الفعل في حال عمله فلا تقول ضويرب زيداً ويجوز تصغيره في وقت غير عمله نحو ضويرب لعدم قوة معنى الفعل فيه حينئذٍ.

غو لكونه بمعنى الفعل وهو كفاك (**والاسم**) حال كونه (**عاملاً عمل الفعل**) فإنه لا يصغر في حال عمله وإنما يصغر في حال عدم عمله لقوة مشابهته مع الفعل عند العمل والتصغير ينافي تلك القوة؛ لأن التصغير كالوصف والوصف يبعده عن مشابهة الفعل؛ لأنه بالوصف صار مسنداً إليه؛ ولذا لا يعمل اسم الفاعل الموصوف فلا يقال زيد ضارب عظيم عمراً (**فمن ثم جاز ضويرب زيد**) بالإضافة لأنه غير عامل عمل الفعل (**وامتنع ضويرب زيداً**) بنصب زيداً بضويرب.

كـ المبنيات الأسماء المصغرة وغير وسوى بمعناها والبارحة وأمس وغد والأسماء المختصة بالنفي والأسماء الواقعة على ما يعظم شرعاً.

وأسماء شهور السنة: كالمحرم، وصفر، وكل وبعض، وأي والأسماء المحكية وجموع الكثرة على الإطلاق، وأسماء الأسبوع كالسبت والأحد، وأسماء الافعال كدراك وتراك وغيرهما.

قّ أي كافيك، لوجود معنى الفعلية فيه، ولئلا يلتبس بتصغير الحَسَب، (و) تصغير (الاسم) حالة كونه (عاملا عمل الفعل)، لقوة معنى الفعل فيه حينئذ (فمن ثَم)، أي من هنا، وهو أنّ الاسم المذكور لا يُصغر، أي من أجل ذلك، (جاز ضُوَيْرِبُ زيد)، لكونه غير عامل، (وامتنع ضُوَيْرِبٌ زيداً)، لكونه عاملاً، قال الفارسي وغيره: تصغير الاسم بمنزلة الوصف له، فقولنا حُجير كقولنا حجر صغير، وكما أنّ الأسماء المشبهة بالأفعال إذا وُصِفت لا تعمل، فلا يُقال: ضرابِ ظريف زيداً، فكذا إذا صُغِّرت الأسماء.

[النَّسَب]

الْـمَـنْـسُـوب: ....

[النَّسَب]

قوله: (المنسوب) الغرض من النسبة أن يجعل المنسوب من آل المنسوب إليه...

[النَّسَب]

(الـمـنـسـوب..............................

[النَّسَب]

قوله: (**قال المصنف: المنسوب الملحق آخره ياء مشددة ليدل على نسبته إلى المجرد عنها**) أشار في تعريف المنسوب إلى كل واحد من العلل الأربعة: أما المادي فهو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة، وأما الفاعلي فهو الذي يلحق الياء المشددة بآخر الاسم؛ لأن الإلحاق بدون من يلحقه غير متصور، وأما الصوري فهو الهيئة الحاصلة من الاسم بعد الإلحاق، وأما الغائي فهو الذي لأجل الإلحاق، وأشار إليه بقوله ليدل على نسبته إلى المجرد عنها. (**قال المصنف ليدل**) أي إلحاق الياء على نسبته أي نسبة الشخص الذي يوصف بالمنسوب إلى المجر عنها، أي عن الياء سواء كان المجرد أبا أو بلداً أو صناعة. اعلم أن هذا حد للمنسوب بحسب الأغلب وقد تزاد عوضاً عن التشديد قبل الياء ألف كيمان وشآم في النسبة إلى يمن وشام على منوال قاض وقد ينسب على غير هذا الوجه نحو نابت وتامر كما يجيء. قال المصنف لنسبته: أي نسبة الملحق بآخره وهو المنسوب وهو الكلمة التي فيها الياء المشددة وهذا أولى من الأول لئلا ينشر الضمير فيكون ضمير ليدل ونسبته عائدين إلى الملحق بآخره ض.

قوله: (**الغرض من النسبة**) أي الاصطلاحية، وإنما سميت الإضافة في المعنى إلى القبيلة أو البلدة أو الصناعة نسبة لأنك تعرف المنسوب بذلك كما تعرفه بآبائه قالوا ويحدث بها ثلاث تغييرات:

الأول: لفظي، وهو إلحاق ياء مشددة آخر الاسم المنسوب إليه، وكسر ما قبلها، ونقل إعرابه إليها.

والثاني: معنوي وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له.

والثالث: حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشتقة في رفعه للمضمر والظاهر باطراد.

[المنســوب]

المُلحق آخِره يَاء مُشَدَّدَة لتدل على نسبته إِلَى الْمُجَرّد عَنْهَا، . . . .

أو من أهل تلك البلدة أو الصنعة، وفائدتها فائدة الصفة، وإنما افتقرت إلى علامة؛ لأنها معنى حادث ولا بد لها من علامة، وكانت من حروف اللين لخفتها وكثرة زيادتها،

الملحق بآخره ياء مشددة) احتراز عن ياء المتكلم فإنها ليست بمشددة **(ليدل)** أي إلحاق الياء المشددة **(على نسبته)** أي نسبة الملحق بآخره الياء **(إلى المجرد عنها)** أي عن المشددة احتراز عن الملحق بآخر الياء المشددة للوحدة نحو رومي في روم أو للمبالغة

قوله: **(أو من أهل تلك البلدة أو الصنعة)** كل من البلدة والصنعة يتناوله لفظ المنسوب إليه لكنه لما أضاف إليه لفظ آل وهو إنما يضاف إلى من يعقل ممن له شرف وخطر لم يدخلا فيه لذكرهما والتفصيل أن المنسوب قد يكون إلى علم الإنسان معين كحنفي أو قبيلة كثقفي أو بلد ككوفي في أو غيرها كاعوجي واعوج علم فرس، وقد يكون إلى صنف كرومي ومجوسي، وقد يكون إلى شيء يراد له كبتي وعاجي أو شيء بينه وبينه ارتباط وملابسة كأبوي وأخوي وبلغمي وصفراوي.

قوله: **(وفائدتها)** أي فائدة النسبة مثل فائدة الصفة من جهة أنه يجوز حمل الصفة بهو هو مثل قولنا زيد ضارب فضارب صفة لزيد ومحمول عليه بهو هو فكذا يجوز حمل المنسوب بهو هو مثل قولنا زيد علوي أو مكي أو مدني إلى غير ذلك فعل المنسوب علوي والمنسوب إليه علي، وزيد ليس بمنسوب ولا منسوب إليه بل هو موصوف المنسوب الذي هو علوي وقد يطلق على زيد بأنه منسوب مجازاً أي موصوف بالمنسوب ض.

قوله: **(وفائدتها فائدة الصفة)** أي من التخصيص في النكرات والتوضيح في المعارف نحو رأيت رجلاً كوفيًّا وزيداً الكوفي وقد يأتي للتعظيم والتحقير وغيرهما كالصفة.

اصطلاحاً: هو الاسم (الملحق آخره ياء مشددة، ليدل) إلحاقها به، أو مدخولها معها (على نسبته) أي الموصوف به، والمراد النسبة اللغوية (إلى) الاسم (المجرد عنها) أباً كان أو بلداً، أو حرفة، أو غيرها كرجل هاشمي، وبصري، وكسائي، فإنّ إلحاق الياء بها يدل على نسبة الرجل إلى هاشم، أو البصرة، أو مزاولة الكساء.

وخرج بمشددة ياء المتكلم، وبيدل إلى آخره، الياء المشددة للوحدة نحو روميّ، أو للمبالغة نحو أحمريّ، أو لا لمعنى نحو كرسيّ وبختي وبردي غير منسوبة، وبما قررته، سقط الاعتراض بأنّ في الحد دوراً، لتوقف النسبة على المنسوب المتوقف عليها، وبأنه يقتضي اتحاد المنسوب، والمنسوب إليه، فلا يدل الملحق بآخره الياء على نسبته إلى المجرد عنها.

. . . .

ف وإنما ألحقت بالآخر؛ لأنها بمنزلة الإعراب من حيث العروض فموضع زيادتها هو الآخر وإنما لم تلحق الألف لئلا يصير الإعراب تقديريًّا؛ ولا الواو لأنها أثقل وإنما كانت مشددة لئلا يلتبس بياء المتكلم. وإنما قال ليدل إلى آخره ليخرج نحو: كرسي، فإذا قلت: بغدادي فقد ألحقت آخره الياء المشددة ليكون معناه الشيء المنسوب إلى بغداد واعترض بعض الشارحين على التعريف من وجهين:

متن نحو أحمري أو لا لمعنى نحو كرسي. . . . .

ك قوله: **(وإنما ألحقت)** أي العلامة بالآخر؛ لأنها بمنزلة الإعراب من حيث العروض فموضع زيادتها هو الآخر إنما خولف في التصغير لوجود المانع وهو الالتباس بياء المتكلم.

قوله: **(وإنما كانت مشددة لئلا يلتبس بياء المتكلم)** ذكر لذلك وجهان آخران:

أحدهما: أنها بالتشديد يثبت ويحتمل الإعراب، ولو كانت واحدة لم تحتمله إذا تحرك ما قبلها ولم يثبت عند إلحاق التنوين.

الثاني: أن النسبة إضافة شيء إلى شيء، والتثنية ضم شيء إلى شيء فلما تقاربا في المعنى سوي بينهما في كمية الزيادة.

قوله: **(ليخرج نحو كرسي)** أراد كل ما قارنت الياء المشددة وضعه ويخرج أيضاً ما كانت الياء فيه للمبالغة كأحمري.

قوله: **(نحو كرسي)** لأنه زيد في آخره ياء مشددة لكن لا يدل على المجرد عن الياء إذ هو موضوع لمعنى من حيث هو هو وليس له مجرداً عن الياء، فإن الكرس ليس اسماً لشيء حتى يكون منسوباً إليه.

قوله: **(واعترض بعض الشارحين)** هو الشريف رحمه الله واعترض أيضاً غيره بأن المنسوب قد يكون غير ملحق بآخره شيء كقولك بتات وعواج وبأن الياء فيه قد تكون مخففة كقولك رجل يمان وبأنه قد يكون دالًّا على نسبته إلى المشتمل على الياء لا إلى المجرد عنها

لقما وفائدة النسبة فائدة الصفة، ولكونها معنى حادثاً افتقرت إلى علامة، وإنما جُعلت من حروف اللين لخفتها، وكثرة زيادتها، وأُلحِقت بالآخر لأنها بمنزلة الإعراب من حيث العروض، وإنما لم يلحق الألف لئلا يصير الإعراب تقديرياً، ولا الواو، لأنها أثقل وما ذكر حد للمنسوب بحسب الغالب، إذ قد يُزاد عوضاً عن التشديد قبل الآخر ألف كيمان وشآم، على منوال قاض في النسبة إلى اليمن والشام، وقد تأتي النسبة على فعَّال وفاعل كبتَّات وتامر، كما سيأتي، . . . .

. . . .

الأول: أنه يقتضي أن يكون المنسوب هو المنسوب إليه .**والثاني**: أن الذي ألحق آخره ياء مشددة لا يدل على نسبته إلى المجرد عنها؛ لأنهما واحد، وجواب الأول أن هو المجرد عن الياء، فإذا لم يصدق ما ذكر في تعريف أحدهما على الآخر فكيف يكون أحدهما هو الآخر، وعن الثاني أنه من الظاهر البين

. . . .

كقولك شافعي في النسبة إلى الشافعي وبأن التعريف مشتمل على تعريف الشيء بنفسه وأجيب بأن مثل بتاث وعواج ليس في الحقيقة بمنسوب وإنما هو جار مجراه كما سيأتي آخر الباب وبان مثل يمان أصله يمني فحذفت إحدى الياءين تخفيفاً وعوض منها الألف، وسيأتي أيضاً وبأن المنسوب إلى الشافعي منسوب إلى مجرد عن الياء الملحقة آخر ذلك المنسوب كما لو نسب إلى كرسي ونحوه وبأن النسبة الواقعة في التعريف لغوية والنسبة المشتق منها المنسوب اصطلاحية.

قوله: **(الأول يقتضي أن يكون المنسوب هو المنسوب إليه)** أي لأن بغداد من قولك بغدادي يصدق عليه أنه ملحق بآخره ياء مشددة فتكون على مقتضى التعريف منسوباً مع أنه المنسوب إليه وحاصل جوابه أن اللفظ المذكور وإن صدق عليه ما ذكر لكنه خرج عن التعريف بتمامه؛ لأنه لا يدل على نسبته إلى المجرد عن الياء إذ الشيء لا ينسبه إلى نفسه والسؤال والجواب بناء على ظاهر اللفظ ويأتي تحقيقه في كلامه.

قوله: **(هو المنسوب إليه)** لصدق أحدهما على الآخر؛ لأن المنسوب هو الملحق بآخره ياء والملحق بآخره ياء هو المنسوب إليه فيكون أحدهما غير الآخر.

قوله: **(لأنهما واحد)** أي لأن الملحق بآخره الياء، والمجرد عن الياء واحد، وإذا كان كذلك فالذي لحق بآخره الياء لا يدل على المجرد عن الياء؛ لأن الشيء لا يدل على نفسه.

قوله: **(على الآخر)** لأنه قيد تعريف المنسوب بقوله ليدل على نسبته إلى المجرد عنها ولا يصدق هذا القيد على المنسوب إليه.

قوله: **(وعن الثاني)** حاصل الجواب عنه أن التعريف فيه تسمح احتمل لظهور المراد والحقيقة أن المنسوب هو المركب الحاصل بالإلحاق لا الملحق بآخره من حيث ذاته ولا يوصف كونه ملحقاً؛ لأن المستفاد على الأول أن المنسوب والمنسوب إليه واحد، وعلى الثاني أن المنسوب هو الملحق إلى صاحب الياء كبغداد من بغدادي وليس كذلك فيهما.

. . . .

وَقِيَاسه . . . .

أن المراد بالملحق آخره ياء مشددة هو المركب من المنسوب إليه ومن الياء المشددة والمجرد عن الياء المشددة هو المنسوب إليه فقط فظهر أنهما ليسا واحداً.

ثم اعلم أن اعتراضه الثاني يدل على أنه توهم أن الضمير في قوله ليدل عائد على الملحق لكنه ليس كذلك، بل هو عائد إلى الإلحاق الذي يفهم من قوله الملحق إن قرئ بالياء وإن قرئ بالتاء فهو عائد إلى الياء المشددة، أي ليدل الإلحاق أو الياء المشددة على نسبة الملحق إلى المجرد عن الياء، والصواب أن نقول الضمير يعود إلى المجموع المركب من المنسوب إليه ومن الياء المشددة وهو الملحق بآخره الياء بالمعنى المراد هنا لا بالمعنى الذي ذكر ذلك الشارح واعترض باعتباره.

قوله: **(وقياسه)** لما غيرت النسبة الاسم من مدلول إلى آخر مغاير له، ألا ترى أن

(وقياسه) أي قياس المنسوب. . . . .

قوله: **(ثم اعلم أن اعتراضه الثاني)** واعلم أن اعتراضه الثاني يدل على أنه توهم أن المراد بالملحق بآخره الياء نفس المجرد عن الياء لكنه ليس كذلك، بل المراد المجموع المركب من المجرد عن الياء، ومن الياء المشددة كما ذكره الشارح.

قوله: **(ليدل الإلحاق أو الياء)** الإسناد إليهما مجازي، والدال على الحقيقة إنما هو المركب المذكور وفي قوله على نسبة الملحق إلى المجرد حذف مضاف والتقدير على نسبة مدلول الملحق أي بالمعنى السابق إلى مدلول المجرد فليتأمل.

قوله: **(والصواب إلى آخره)** يعني إن قلنا إن الضمير في ليدل عائد إلى الإلحاق أو الياء المشددة لكنه لا حاجة إليه، بل يجوز أن يكون عائداً إلى الملحق بآخره الياء بالمعنى المراد منه هنا من أن المراد بالملحق بآخره الياء هو المجموع المركب من المجرد عن الياء، ومن الياء المشددة لا نفس المجرد عن الياء لا بالمعنى الذي ذكره الشارح من أنه توهم أن المراد بالملحق بآخره الياء نفس المجرد عن الياء فاعترض بسببه، وإنما قال الشارح الفاضل: والصواب أن نقول إلى آخره؛ لأن الدال بالحقيقة هي نسبته إلى المجرد عنها هو المجموع لا الإلحاق ولا الياء المشددة فإن معنى قولك بغدادي الشيء المنسوب إلى بغداد، وهذا المعنى معنى المجموع فالدال بالحقيقة على المراد هو المجموع لا الإلحاق، ولا الياء المشددة فإن الصواب ما ذكره.

(وقياسه)، أي بناء المنسوب. . . . .

حذف تَاء التَّأْنِيث مُطلقاً، . . . .

جار بردي: قولك دمشق اسم للبلد والدمشقي للرجل المنسوب إليه وغيرته من حال إلى حال؛ لأنه كان عريًّا عن الياء فقارنها وكان إعرابه على ما قبلها فصار عليها، طرقت إلى الاسم تغيرات شتَّى وتلك التغيرات على ضربين جارية على القياس المطرد في كلامهم ومعدولة عن ذلك. ثم إن المصنف قدم التغييرات القياسية وبعد الفراغ منها أشار إلى غير القياسية. أما القياسية فمنها حذف تاء التأنيث وهو واجب؛ لأنك إذا نسبت رجلاً إلى ضاربة فلو بقيت تاء التأنيث لكنت مؤنثاً لمذكره، ولا يرد عليه ما قيل من أن التاء لتأنيث المنسوب إليه لا لتأنيث المنسوب؛ لأن المراد أنهم استكرهوا إثبات تاء التأنيث في صفة

نقره كار: (**حذف تاء التأنيث مطلقاً**) أي سواء كان ذو التاء علماً أو لا وسواء كان المؤنث حقيقيًّا أو لا وسواء كان التاء عوضاً عن شيء أو لا، لئلا يقع تاء التأنيث في الوسط؛ لأن المنسوب إليه بسبب إلحاق علامة النسبة به انتقل من الاسمية إلى الوصفية وصارت الياء كالجزء من الكلمة ولئلا يجتمع تاآن قبل الياء وبعدها إذا كان المنسوب إلى ذي التاء

حاشية: قوله: (**وكان إعرابه على ما قبلها فصار عليها**) في ظهور الإعراب فيها دلالة على أنها لا موضع لها من الإعراب وهو الصحيح خلافاً للكوفيين فإنهم ذهبوا إلى أنها اسم في محل جر بإضافة الأول إليها واحتجوا بما جاء عن العرب، نحو رأيت التيمي تيم عدي بجر تيم.
الثاني: على البدل من الياء ولا يبدل الاسم إلا من مثله. قال الموصلي: ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون جره بإضافة اسم محذوف إليه والتقدير صاحب تيم عدي فلما حذف المضاف ترك المضاف إليه على جره لدلالة النسب عليه. قوله: (**جارية على القياس**) المراد بالقياس ها هنا المساواة أي مساواة الحكم في جميع الصور.
قوله: (**ولا يرد عليه**) جواب عما قاله السيد أن في هذا التعليل نظراً وذكر هذا الوجه.
قوله: (**وأيضاً استكرهوا**) علل أيضاً بأنها لما كانت تشبه ياء النسب لم يجمعوا بينهما وبين الشبه بأن الياء تخلص الواحد من الجنس كروم ورومي كما تخلصه تاء التأنيث نحو نخل ونخلة وبأنها تغير معنى الاسم بقله من الجمود إلى الاشتقاق، ومن الأصل وهو الاسمية إلى الفرع وهو الوصفية كما تنقل التاء من الجنس إلى الواحد، ومن الأصل إلى الفرع وهما التذكير والتأنيث وبأنها تصير حرف الإعراب كما أن التاء كذلك.

زكريا: (حذف تاء التأنيث) وجوباً من المنسوب إليه (مطلقاً) عن التقييد بما يأتي في الألف، ويكون غير عَلَم لئلا تكون تاء التأنيث وسطاً، ولئلا يؤدي إلى اجتماع تأنيثين في نسبة مؤنث إلى مؤنث، نحو بصرتية، ولئلا يلزم تأنيث المذكر في نسبة مثل رجل إلى ضاربه، ولا يرد عليه ما قيل من أنّ التاء لتأنيث المنسوب إليه، لا لتأنيث المنسوب، إذ لم يبق بعد النسبة إلا معنى المنسوب، وخرج بتاء التأنيث أَلِفُه، فلا يجب حذفها، على ما يأتي، لأنّ الألف قد تنقلب واواً في نحو حبلاوي، والتعليل بأنّ التاء عَلَم للتأنيث،

وَزِيَادَة التَّثْنِيَة وَالْجمع، ....

المذكر، وأيضاً يلزم اجتماع التأنيثين في نسبة مؤنث إلى مؤنث نحو: امرأة بصرية وأيضاً استكرهوا وقوع تاء التأنيث وسطاً، وإنما قيد بالتاء لأن ألف التأنيث لا يجب حذفها؛ لأن التاء علم للتأنيث وليس الألف كذلك، ثم إذا حذفت تاء التأنيث وأدخلت ياء النسبة فلو وقع الاسم صفة مؤنث وجب إدخال التاء بعد الياء نحو امرأة بصرية وهذا غير ذلك، ومنها حذف زيادة التثنية والجمع المصحح إذا لم يسم بهما، فالنسب إلى ضاربان

مؤنثاً كما تقول امرأة كوفية (و) حذف (**زيادة التثنية والجمع**) بالواو والنون وهي الألف والواو والياء والنون مطلقاً أي سواء كانا علمين أو لا، أما حذف النون فلأنها تدل على تمام الكلمة وياء النسبة كالجزء منها فلا يجوز الجمع بينهما، وأما حذف الألف والواو والياء فإنها لما كانت ياء النسبة كالجزء من الكلمة صار ما قبله بمنزلة وسط الكلمة فلو لم تحذف هذه الحروف وهي إعراب لزم أن يكون الإعراب في وسط الكلمة، ولأنها لو لم تحذف لزم اجتماع علامتين متساويتين في نحو مسلمانيان ومسلمونيون أو مختلفين

قوله: (**تاء التأنيث وسطاً**) لأن التاء علامة التأنيث و كل ما هو علامة التأنيث يجب أن يكن متطرفة فينتج أن التاء يجب أن تكون متطرفة.

قوله: (**لأن ألف التأنيث لا يجب حذفها**) قال الموصلي: تشبيهاً لها بالمنقلبة عن الأصل للزومها الكلمة وثبوتها في التصغير والتكسير انتهى وما علل به الشارح سبقه إليه الشريف وكان وجهه أن التاء لا تكون إلا علامة التأنيث ولو لفظاً كما في طلحة وتمرة ونحوهما بخلاف الألف فقد تكون منقلبة وللإلحاق قال الشريف وغيره أيضاً ولأنها تنقلب إلى حرف آخر كالواو مثلاً فلا يكره وقوعها في الوسط كراهة التاء.

قوله: (**ومنها حذف زيادة التثنية والجمع المصحح**) مثلها زيادة وما أشبههما ومن الشبه اثنان وعشرون وأولات ونحوها فتقول إذا نسبت إليها اثني أو ثنوي وعشري وأولي وإطلاقه الجمع يشمل المذكر والمؤنث وقد اقتصر في البيان على الأول مثله الثاني فيما أطلقه ابن مالك وغيره، قال ابن هشام في نحو تمرات إن كان باقياً على جمعيته فالنسب إلى مفرده يقال تمري بالإسكان وإن كان علماً فمن حكى إعرابه نسب إليه على لفظه ومن منع صرفه نزل تاءه منزلة تاء مكة وألفه منزلة ألف جمزى فحذفهما، وقال تمري بالفتح قال وأما نحو ضخمات ففي ألفه القلب والحذف؛ لأنها كألف حبلى وليس في ألف نحو مسلمات وسرادقات إلا الحذف انتهى. قوله: (**أما إذا سمى بهما إلى آخره**) في المثنى إذا سمى به لغتان:

الأولى: أن يعرب بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها.

والثانية: أن يجعل كقمران في التزام الألف وإعرابه على النون إعراب ما لا ينصرف وفي المجموع المذكر إذا سمى به أربعة أوجه: أن يعرب بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها وأن

بخلاف الألف، فيه نظر، (و) حذف (زيادة) كل من (التثنية والجمع) المصحح للمذكر

إِلَّا علماً قد أعرب بالحركات، فَلذَلِك جَاءَ قِنَّسْرِيٌّ وقِنَّسْرِيْنيٌّ.

وضاربون ضاربي؛ لأن المعنى يحصل بالنسب إلى المفرد فتقع الزيادة ضايعة؛ ولأنك لو قلت: ضارباني وضاربوني لجمعت على الكلمة إعرابين، أحدهما بالحرف والثاني بالحركة، أما إذا سمى بهما فلا يخلو إما أن تعربه إعراب المفردات كما تقول قنسرين حال الرفع وتجريه في الإعراب على ما كان عليه كما تقول في الرفع قنسرون فعلى الأول تثبتها؛ لأنك أخرجتها من أحكامها التي كانت لها فكأنها لغير التثنية والجمع كما في عمران وغسلين، وعلى الثاني تحذفها؛ لأن أحكامها باقية وقنسرين علم بقعة غير منصرف للعلمية والتأنيث.

في نحو مسلمانيون ومسلمانيان **(إلا)** حال كون التثنية أو الجمع **(علما وقد أعرب بالحركات)** الثلاث فإنه لا تحذف منه الزيادة؛ لأن الألف والواو والياء حينئذ لم تكن للإعراب ولم يدل النون على تمام الكلمة بل كانت معها كسكران وغسلين فلا يلزم المحذور المذكور، أما إذا جعلا علمين ولم يجعل إعرابهما بالحركات فيجب حذف زيادتهما لوجود المحذور المذكور **(فلذلك)** أي فلأجل أن التثنية والجمع إذا جعلا علماً وأعرب بالحركات لا تحذف زيادته وإلا حذفت **(جاء قنسري)** في قنسرين وهي بلدة بالشام بحذف الزيادة **(وقنسريني)** بإثبات الزيادة، وذلك لأن للإعراب في التثنية نحو

يجعل كغسلين في التزام الياء وجعل الإعراب في النون مصروفاً وأن يجعل كهارون في التزام الواو وجعل الإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة وهذا دون ما قبله والتزام الواو وفتح النون مطلقاً ذكره السيرافي وهو دون سابقه، وأما المجموع بالألف والتاء فإنه يعرب بعد التسمية على اللغة الفصحة بما كان يعرب به قبلها ومن العرب من يمنعه التنوين ومنهم من يمنعه الصرف فيجره وينصبه بالفتحة ولا ينون. قوله: **(وقنسرين)** هي بكسر القاف وتشديد النون مكسورة ومفتوحة بلدة بالشام ويقال لها أيضاً قنسرون.

وجوباً، كزيدي في زيدان وزيدون، لأنّ الغرض يحصُل بالنسبة إلى المفرد، فتقع الزيادة ضائعة، ولأنك لو قلت زيداني. وزيدوني لصيّرت الإعراب في وسط الكلمة، ولجمعت على الكلمة إعرابين، أحدهما بالحرف، والآخر بالحركة (إلّا) إذا جُعل (عَلَما قد أُعرِب بالحركات)، فلا تُحذف زيادتاه، لأنهما خرجتا عن حالهما الذي كانتا له، فصارتا لغير التثنية والجمع، كما في عِمران وعربون، وغسلين، ، فإنْ أُعرِب بالحروف حُذفتا، كما شمله المستثنى منه، لبقاء أحكامهما، (فلذلك)، أي فلحذفهما مما ذكر، إلّا إذا جُعِل علماً وأُعرِب بالحركات (جاء) في النسبة إلى قِنّسرين، بكسر أوله، وتشديد ثانيه، مع كسره وفتحه، بلدة بالشام، غير منصرف، للعَلَميّة والتأنيث (قِنَّسرِيّ وقِنَّسْرِينِيٌّ)، بحذف

وَيفتح الثَّانِي..........................

قوله: (**ويفتح الثاني**) هذا شروع في سائر أقسام التغييرات القياسية، فنقول الاسم الذي يراد النسبة إليه إما أن يكون جمعاً أو لا، فإن لم يكن جمعاً فإما أن يكون مركباً أو لا، فإن لم يكن مركباً فأقسامه المذكورة في الكتاب أربعة:

الأول: أن يكون في الاسم كسرة بحيث إذا نسب إلى ذلك الاسم يجتمع مع ياء النسبة كسرتان أو أكثر. **والثاني**: أن يكون في آخره حرف علة. **والثالث**: أن تكون في آخره همزة بعد ألف. **والرابع**: أن تكون على حرفين بحذف الفاء أو العين أو اللام.

ويمكن جعل الأقسام خمسة بأن يجعل القسم الأول ما فيه تاء التأنيث وزيادة التثنية والجمع، ثم يذكر بقية الأقسام على الترتيب الذي ذكرناه.

أما القسم الأول: فنقول في ضبطه لا يخلو إما أن يكون ذلك الاسم على ثلاثة أحرف أو أكثر، فإن كان على ثلاثة أحرف فإما أن يكون لامه حرف علة، أو لا، فإن كان لامه حرف علة فسنذكر في القسم الثاني من الأقسام إن شاء الله تعالى، وإن لم يكن حرف علة فإما أن يكون فاؤه أيضاً مكسوراً أو لا، فإن لم يكن فاؤه مكسوراً فتحت عينه

سبعان اسم موضع وفي الجمع على حدها إذا جعلا علمين مذهبين منهم من يجعلهما بمنزلة اسم واحد موضوع على النون والتزم حينئذٍ في التثنية الألف؛ لأنها أخف من الياء وفي الجمع الياء لأنها أخف من الواو ويلزمهما حينئذٍ إعراب الأسماء المفردة تقول هذا سبعان وقنسرين، ورأيت سبعان وقنسرين ومررت بسبعان وقنسرين والنسبة إليهما على هذا القول سبعاني وقنسريني من غير حذف وتغيير، ومنهم من يجعل إعرابهما بالحروف فيقول هذه سبعان وقنسرون، ومررت بسبعين وقنسرين، ورأيت سبعين وقنسرين، والنسبة إليهما على هذا القول سبعي وقنسري بحذف زيادتهما (**ويفتح الثاني**) في النسبة

....

الزيادتين، وإبقائهما بناء الأول على إعراب قنسرين بالحروف، وللثاني على إعرابه بالحركات. أمَّا جمع تصحيح المونث ففي توضيح ابن هشام أنّ نحو تَمرات، إنْ لم يُجعل عَلَماً، نُسِب إلى مفرده، وإلّا فمن حكى إعرابه نسب إليه على لفظه، ومَن منع صرفه نسب إلى مفرده، وفتح ثانيه، فتقول تَمريّ كجَمزي.

وإنّ نحو ضَخْمات، في ألفه القلب والحذف كحبلى. وإنّ نحو مسلمات وسُرادقات، ليس في ألفه إلّا الحذف، وصرح غيره بأنّ ذلك كجمع تصحيح المذكر، ويؤيده قول المصنف، على ما في نسخة: والجمعين.

وللنسبة تغييرات أُخر، أخذ في بيانها، فقال: (ويُفتح الثاني) وجوباً........

مـن نَـحْـو: نَـمِـرٍ والـدُّئِـل.........................

سواء كان فيه التاء نحو شقرى في النسبة إلى شقرة وهي شقائق النعمان، أو لم يكن كمنرى كراهة لتوالي الياءين والكسرتين مع قلة حروف الكلمة.

وإن كان فاؤه أيضاً مكسوراً كإبل فمنهم من يفتح العين لما ذكرنا........

(من نحو نمر) وهي قبيلة (والدئل) مما كان على فعل مفتوح الفاء أو مضمومه ومكسور العين سواء كان فيه تاء التأنيث كشقراء أو لا لكراهة توالي اليائين والكسرتين فيما كان المطلوب منه الخفة بأصل الوضع وهو الثلاثي المجرد عن الزوائد فإنه لما كان موضوعاً على الخفة يستكره فيه تتابع الثقلاء الخفة أما إذا الفاء مكسوراً أيضاً نحو إبل فمنهم من فتح عينه لما ذكرنا ومنهم من ترك على الكسرة؛ لأن اللسان يعمل في جهة واحدة فلا يستثقل توالي الثقلاء فيه ذلك الاستثقال، وإنما لم يفتح العين من نحو عضد وعنق وإن تتابع فيه الثقلاء على البنية المطلوب منها الخفة؛ لأن تغاير الثقلاء هَوّن أمر الاستثقال؛ لأن الطبع لا يتنفر من تتابع الثقلاء المختلفة كما يتنفر من تتابع الثقلاء المتماثلة، لأن

قوله: **(وهي شقايق النعمان)** هي أيضاً اسم قبيلة في بني ضبة منقولة من الشقرة واحدة الشقر بمعنى شقائق النعمان. قوله: **(أو لم يكن كنمرة)** قال الشيخ أبو حيان لو سميت رجلاً يبعد ثم نسبت إليه فالقياس فتح العين فتقول يعدي؛ فتنظر إلى اللفظ لا إلى أصل الوزن ألا ترى أنك إذا سميت بيضع منعته الصرف لأنه على وزن الفعل فإن صغرته صرفته فتقول يضيع لأن وزن الفعل قد زال بالتصغير فلذلك ينبغي أن يراعي اللفظ في يعد ولا تقول أصله يوعد فينسب إليه كما ينسب إلى يوعد ولو نسبت إلى يزر اسم رجل، والأصل يزءر فخفف بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبله ففيه وجهان:

أحدهما: أن ينسب إليه على اللفظ إذ الهمزة في النية فهو في التقدير من باب تغلب.

والثاني: أن تجريه مجرى نمر اعتباراً له بما آل إليه، قال فإن قلت أي فرق بين يعد ويزر وكلاهما على وزن فعل فالجواب أن الكسرة في يعد أصل وهي يزر عارضة ألا ترى أن الأصل في يعد يوعد وفي يزر يزءر ولا يكون الأصلي في الثقل كالعارض انتهى. ويزئر مضارع من الزئير وهو صوت الأسد من صدره يقال زأر كضرب ومنع وسمع.

قوله: **(فمنهم من يفتح العين)** فيقول إبلي.

قوله: **(لما ذكرنا)** أي من أنه لو لم يفتح يلزم اجتماع الكسرتين يعني الياءين وهو مستثقل عندهم وها هنا يلزم اجتماع كسرات مع الياءين فها هنا بطريق الأولى أن يفتح لرفع هذا الثقل.

(من نحو نَمِرٍ والدُّئِل) من كل اسم ثلاثي مكسور ثانيه، دون أوله، وإنْ كان فيه تاء

. . . .

ومنهم من يبقي الكسرة؛ لأن اللسان يعمل في جهة واحدة فلا تثقل، وإن كان على أكثر من ثلاثة أحرف، فإما أن يكون على أربعة أحرف أو على أكثر منها، فإن كان على أكثر كقُذَعْمِل ومستخرج لم تغير الكسرة البتة ولا تشبهه بنمر لبعده منه.

في تتابع المختلفة استراحة من تتابع الأمثال. . . . .

قوله: (**ومنهم من يبقي الكسرة؛ لأن اللسان يعمل في جهة واحدة**) المستفاد من كلام غيره من الشارحين وكلام المصنف في شرح المفصل أن نحو إبل ونحو نمر في الحكم سواء وصرح به ابن هشام فقال: ويجب قلب الكسرة فتحة في فعل كنمر فعل كدئل وفعل كإبل، ومن قبله ابن مالك.

قال في شرح الكافية: وإذا كان المنسوب إليه ثلاثيًّا مكسور العين فتحت عينه وجوباً كقولك في نمر نمري، وفي إبل إبلي، وفي الدئل دولي وشذ قولهم في الصعق صعقي، والأصل صعق فكسروا الفاء اتباعاً لكسرة العين ثم ألحقوا ياء النسب واستصحبوا الكسرتين شذوذاً.

وقال أبو حيان: لا أعلم خلافاً في وجوب الفتح في نحو نمر وديل وإبل إلا ما ذكره طاهر القزويني في مقدمة له من أن ذلك على جهة الجواز، وقد قيل وإنما فتحت العين في نحو إبل لئلا يتوالى ثلاث كسرات مع ياء النسب فيتوالى الثقل وفتحت في نمر ودئل؛ لأنه لو أقر على كسرة لكان معظم الاسم مستثقلاً.

قوله: (**لم تغير الكسرة البتة**) علل في شرح النظام بأن الثقل فيه أزيد من أن يتداركه هذا القدر من التخفيف فالإبقاء على الأصل أولى، وسيأتي مثله في الشرح وعلل الأندلسي وأشار إليه في شرح المفصل وهو أولى بأن كثرة الحروف غلبت على الكسرة وصارت كالمنسي معها أي قويت الكلمة بالزائد على الثلاثة يعنون أن الكسرتين في الثلاثي يستفرقان أكثر الاسم بخلاف الرباعي والأثر منه.

قوله: (**لم تغير الكسرة البتة**) لأن الثقل أزيد من أن يتداركه هذا القدر من التخفيف فالإبقاء على الأصل أولى.

قوله: (**ولا تشبهه بنمر لبعده منه**) أي في اللفظ والتقدير بخلاف نحو تغلب كما سيأتي.

التأنيث كشَقِرة، وهي شقائق النعمان، نبت معروف، فيقال نَمَري، ودُئِلي، وشَقَري، بفتح ثانيها، كراهة توالي كسرتين ويائين، مع قلة حروف الكلمة، أمَّا إذا كُسِر أوله أيضاً كإبل، فلا يجب الفتح، بل يجوز الكسر أيضاً، لأنّ اللسان يعمل في جهة واحدة،

بِخِلَافِ تَغْلِبِيّ على الْأَفْصَحِ.

وإن كان على أربعة أحرف فإما أن يكون قبل الحرف المكسور أو بعده حرف لين أو لم يكن، فإن لم يكن فإما أن يكون الحرف الثاني من ذلـك الاسم متحركاً أو ساكناً فإن كان متحركاً كعُلَبِط فلم تغير الكسرة أيضاً، وإن كان ساكناً فالأفصح بقاء الكسرة كتغلبي؛ لأن عدد حروف الكلمة كثيرة فلا يجدي عليه الخفة بوضع حركة مكان حركة، ولأن الساكن حجز بين المتحركين، فخفَّ اللفظ ومنهم من يفتح فيقول تغلبي، لأن الثاني ساكن فهو كالمعدوم فصار كنمر وحكم قذعمل ومستخرج وعلبط كما ذكرت مذكور في شرح الهادي، ويمكن أن يقال كلام المصنف أيضاً يدل عليه، فإن تقديره ويفتح الثاني من نحو نمر بخلاف نحو تغلبي وحذف لفظة نحو لتقدم ذكره ثم أراد بنحو

(بخلاف) نحو **(تغلبي على الأفصح)** في تغلب مما كان على أربعة أحرف ثانيه ساكن وثالثه مكسور، فإن الأفصح بقاء الكسرة في النسبة إليه؛ لأن وضع نحو تغلب ليس على أخف الأبنية الذي هو الثلاثي المجرد عن الزيادة فلا يكون المطلوب منه الخفة بأصل الوضع؛ لأنه في أصل الوضع ثقيل فلا يستكره فيه الثقلاء العارض في الوضع الثاني بسبب توالي الثقلاء المتماثلة، ولأن السكون قبل الكسرة خفف أمر الكسرة؛ لأن فيه خروجاً من السكون إلى الكسرة بخلاف نحو نمر، فإن الخروج فيه من الحركة إلى الكسرة، وإنما ترك لفظ نحو هنا اكتفاءً بذكره في قوله من نحو نمر، أما إن كان الثاني

قوله: **(فإن كان متحركاً كعلبط فلم تغير الكسرة أيضاً)** أي لأنه خماسي في التقدير نظراً إلى أصله وهو علابط أو لقيام الحركة مقام الحرف الخامس. قوله: **(وإن كان ساكناً)** أي كتغلب وهو ابن وائل بن قاسط أبو حي ويثرب وهو اسم مدينة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم والمشرق والمغرب. قوله: **(فالأفصح بقاء الكسرة)** هو اختيار سيبويه والفتح عنده شاذ موقوف على السماع وذهب ابن المبرد وابن السراج ومن وافقهما إلى أنه جائز مطرد. قوله: **(فالأفصح بقاء الكسرة)** فإن سكون ما قبل الكسرتين هون الخطب فيه فترك على الأصل.

قوله: **(ويمكن أن يقال إلى آخره)** لا يخفى ما فيه من التكلف وقد حمل غيره من الشارحين العبارة على ظاهرها. قوله: **(كلام المصنف أيضاً يدل عليه)** أي على أن الاسم إذا كان على أكثر من ثلاثة أحرف لم يغير الكسرة.

فلا يثقل، (بخلاف) الرباعي إذا سكن ثانيه، نحو (تَغْلِبِيٍّ) في النسبة إلى تَغْلِب بكسر اللام قبيلة، فلا يُفتح المكسور منه بل يبقى على كسره (علي الأفصح)، لأنّ سكون ما قبل الكسرتين هوّن الأمر فيه، ولكثرة حروفه، فلا يجديه خِفةَ وضعُ حركةٍ مكان أخرى، ومقابل الأفصح يفتح فيه، لأنّ الساكن كالعدم، فكان كنَمر، أمَّا إذا تحرك ثانيه كعُلَبِط، فتبقى الكسرة قطعاً، وكذا إذا كان فوق الرباعي كقُذَعْمل، ومُسْتَخرِج، بكسر الراء، ولا يلحق بنَمر، لبعده عنه، ولا بتغلِب، لأنّ الثقل فيه أزيد من أنْ يتداركه هذا القدر من التخفيف، فوجب إبقاؤه على أصله، هذا إذا لم يكن بعد المكسور، ولا قبله حرف لين،

وتحذف الْيَاء وَالْوَاو من فَعِيْلَة وفَعُولَة. . . . .

تغلبي ما زاد على ثلاثة أحرف من القسم الذي نحن فيه سوى الذي تقدم فيه أو تأخره حرف لين ويكون قرينته. ذكر ذلك من بعد دون البواقي فافهمه، وإنما قال على الأفصح مع أنه لا خلاف في البعض كقذعمل ومستخرج وعلبط؛ لأنه لما أراد أن حكم جميع ما كان على أكثر من ثلاثة أحرف سوى المستثنى يخالف حكم نحو: نمري وجاز في نحو تغلبي الفتح كما مَرّ أشار إلى أن حكم الجميع يخالفه على الأفصح، فإن الفتح في تغلبي ليس بالأفصح هذا إذا لم يكن قبل المكسور ولا بعده حرف لين. وأما إن كان فإما أن يكون بعده أو قبله. فإن كان بعده فيكون على وزن فعيل أو فعيلة لا محالة، إذ الكلام فيما لا يزيد على أربعة ولا عبرة بالتاء، وإلى هذا القسم أشار بقوله وتحذف الياء، ولما كان فعول وفعيل وفعولة

مما كان على أربعة متحركاً ولم يكن قبله الحرف المكسور ولا بعده حرف لين أو كان الاسم على أكثر من أربعة أحرف سواء كان الثاني ساكناً أو لا فلم تتغير الكسرة بلا خلاف نحو غلبطي في غلبط وجحمرشي في جحمرش ومدحرجي في مدحرج؛ لأنها ليست بموضوعة بأصل الوضع على الخفة فلا يكون فيها ما يصيرها بمنزلة نحو نمر من سكون الحرف الثاني فيجوز فيها الثقل العارض للثقل الأصلي فلا يفتح الحرف المكسور **(وتحذف الواو والياء من)** كل **(فعيلة وفعولة)** فرقاً بين المذكر والمؤنث؛ لأنه لو لم يحذف اللين من ظريفة وقيل فيه ظريفي كما قيل في المذكر ظريفي التبس المؤنث بالمذكر، والمؤنث بالحذف أَوْلى؛ لأنه لما حذف منه التاء في النسبة كما عرفت صار باب الحذف مفتوحاً فحذف حرف اللين أيضاً فحصل التخفيف والفرق ولأن المذكر أول، وإنما حصل اللبس عند الوصول إلى المؤنث فيكون حذف اللين منه أولى أو نقول أن فعيلة بحذف حرف اللين منه صار ثلاثيًّا مع استثقاله بالكسرة والتاء فحملت على الثلاثي فأبدلت الكسرة فتحة وحذفت التاء، ولذا لا يحذف حرف اللين من نحو أزميلي وسكيتي؛ لأنه لا يصير ثلاثيًّا بحذفها وإنما يفرق بين المذكر والمؤنث في فعيلة مع أنه

قوله: **(من القسم الذي نحن فيه)** وهو ما لم يكن قبل الحرف المكسور أو بعده حرف لين فيه نظر؛ لأنه ليس المراد من قوله من القسم الذي نحن فيه هذا الذي ذكر في الحاشية وإلا يلزم استثناء الشيء من نفسه بل المراد من القسم هو يكون في الاسم كسرة بحيث إلى آخره، وهو القسم الأول تأمل فغيره لا يصح أصلاً ض. قوله: **(ويكون قرينته ذكر ذلك)** أي قرينة ما قلنا من أن المراد بنحو تغلبي ما زاد على ثلاثة أحرف. قوله: **(ولا عبرة بالتاء)** جواب عن سؤال مقدر وهو أن فعيلة زائدة على أربعة أحرف، والكلام فيما لا يزيد على أربعة. قوله: **(قريبة من فعيل وفعيلة لفظاً وحكماً)** أما لفظا فلكون كل منهما على أربعة أحرف ثالثها حرف لين، وأما

فإن كان بعده فهو ما ذكره بقوله: (وتحذف الياء والواو)، وتفتح العين (من فَعِيلَة وفَعُولة

. . . .

وفعيلة قريبة من فعيل وفعيلة لفظاً وحكماً ذكر الجميع ها هنا فنقول: إما أن يكون معتل اللام أو لا، فإن لم يكن معتل اللام فتحذف منه الياء والواو وتبدل الكسرة والضمة فتحة من فعيلة وفعولة دون فعيل وفعول . . . .

قريب من الثلاثي الذي لا يفرق فيه بينهما تقول شقرى ونمرى في شقرة ونمر؛ لأنه وإن كان قريباً منه لكن ليس مثله؛ لأن الثلاثي موضوع على الخفة فلا يجوز فيه تتابع الثقلاء بخلافه فإنه لما كان ثابتاً على الثقل في أصل الوضع لا يستكره فيه الثقل العارض في الوضع الثاني وكذا حكم فعولة في حذف اللين منها عند سيبويه تشبيهاً لواو المدة بيائه في المد وكونها بعد العين وتفتح العين بعد حذف اللين وإنما فتحت العين مع أنها لا تفتح من نحو عضد؛ لأنه إذا فتح باب التغيير في شنوءة بحذف الواو والتاء فتحت العين لاستثقال الخروج من الضمة إلى الكسرة ولأنه إنما حذف المدة من فعولة حملا على فعيلة ففتح العين منها أيضاً حملاً عليها، وأما المبرد فلا يحذف اللين منه، فقال شنئ في شنوءة شاذ، فلا يفرق بين المذكر والمؤنث لا في الصحيح ولا في معتل اللام وكما فرق بين الضمة والكسرة في الثلاثي فلم يفتح العين من نحو عضد ويفتح من نحو نمر، كذلك يفرق بين الواو والياء فيما هو قريب منه فلم يحذف الواو من فعولة ويحذف من فعيلة فعلى هذا لو قال بعد قوله وفعولة على الأشهر ليكون فيه إشارة إلى قول المبرد . . . . .

حكماً فللحذف وعدمه هنا ولا يجوز تنوين فعيلة وفعولة ونحوهما؛ لأنهما أعلام للأوزان.

قوله: **(لفظاً وحكماً)** أما لفظاً فلأن كلها على أربعة أحرف فإنا قلنا لا عبرة بالتاء وأما حكماً فلأن الواو والياء يحذف منها .

قوله: **(وتبدل الكسرة والضمة فتحة من فعيلة وفعولة)** أما الإبدال من فعيلة كحنيفة؛ فلأنها بعد حذف الياء والتاء تصير بصورة نمر، وأما من فعولة فلما سيأتي في حذف الواو منها وخالف فيها ابن الطراوة فذهب إلى أنك تحذف الواو وتبقى الضمة فتقول ركبي وحملي في النسبة إلى ركوبة وحمولة كما لو نسبت إلى عضد وسمر ونحوهما، والأول مذهب سيبويه وهو الصحيح للسماع فإن العرب حين نسبت إلى شنوة قالوا شني فإن قيل شني شاذ أجيب بأنه لو ورد نحوه مخالفاً له صح ذلك، ولكن لم يسمع في فعولة غيره ولم يسمع إلا كذلك فهو جميع المسموع منه فصار اصلاً يقاس عليه.

. . . .

بِشَرْطِ صِحَّةِ الْعَيْنِ، وَنَفْيِ التَّضْعِيفِ كَـ: حَنَفِيّ وشَنَئِيّ، . . . .

لكن بشرط صحة العين ونفي التضعيف فتقول في حنيفة وشنوءة حنفي وشنيء وفي حنيف وشنوء حنيفي وشنوئي فرقاً بينهما، . . . .

لكان أولى (**بشرط صحة العين**) من فعيلة وفعولة لأنه لو كان العين منهما حرف علة لا يحذف اللين منهما، فيقال طويلي وقوولي في طويلة وقووله لأنه لو حذفت المدة منهما وقيل طولى وقولي فإن قلبت العين ألفا لزم زيادة التغيير وبعدت الكلمة عما هو أصلها بلا موجب قوي وإن لم تقلب لزم الاستثقال لأن تحرك الواو والياء مع انفتاح ما قبلهما ومع عدم المانع من القلب ألفاً في غاية الثقل وإذا لم تحذف المدة حصل المانع من القلب وهو وجود المدة بعد العين. (**و**) بشرط (**نفي التضعيف**) من فعيلة وفعولة لأنهما لو كانا مضاعفين لا يحذف اللين منهما فيقال شديدي وكدودي في شديدة وكدودة؛ لأنه لو حذفت المدة منهما فإن أدغم لزم زيادة التغيير وإن لم يدغم لزم زيادة الاستثقال؛ لأن اجتماع مثلين متحركين من غير مانع من الإدغام في غاية الثقل (**كحنفي**) في حنيفة (**وشنئي**) في شنوءة تحذف الياء. . . . .

قوله: (**فتقول في حنيفة وشنوءة حنفي**) ذكر ابن الدهان أن النسب إلى مذهب أبي حنيفة حنيفي. قال الأندلسي: كأنه أراد الفرق بين النسب إلى القبيلة والمذهب وليس بعربي وحنيفة لقب أثال بن لخيم أبي حي من العرب، والشنوءة التقزز بقاف وزايين وهو التباعد من الأدناس يقال رجل فيه شنوءة ومنه أزد شنوءة وهي من اليمن ينسب إليهم شنائي. قال ابن السكيت: وربما قالوا أزد شنوءة بالتشديد من غير مهموز وينسب إليها شنوى.

قوله: (**فتقول في حنيفة وشنوءة**) وفي شنوءة خلاف بين سيبويه وأبي العباس، فسيبويه يجريها مجرى فعيلة في حذف واوها بعد حذف تاء التأنيث فيبقى شنوء كعضد فيفتح عن الفعل المضمومة كما يفتح عن المكسورة فتقول شنئى وأما أبو العباس فإنه يثبت ولو فعولة ويقتصر على حذف تاء التأنيث ويزعم أن قولهم في شنوءة شنئي شاذ لا يؤخذ به إذا الواو لا يكره في النسب كراهة أختها وهي الياء ألا يرى أنهم قالوا في عدى وعدوي وفي عدو عدوي فيغيروا الياء ولم يغيروا الواو، وقالوا في سمر سمري، وفي تمر تمري، فأبدلوا الكسرة و أثبتوا الضمة إذا المستثقل إنما هو اجتماع اليآت والكسرات.

بشرط صحة العين، ونفي التضعيف كحَنَفِيٍّ وشَنَئِي) في حنيفة أبي حيٍّ من العرب، وفي شَنوءة حيٌّ من اليمن، بخلاف نحو حنيف وشَنُوء، لا يُحذفان منه، بل يقال: حنيفي، وشنوئي، فرقاً بين المؤنث والمذكر، والمؤنث أولى بالحذف لثقله ولفرعيته، ولأنّ التاء

. . . .

والمؤنث أولى بالحذف لاستثقالهم إياه.

أما المعتل العين فلم يفرقوا فيه فقالوا طويلي في طويل وطويلة؛ لأنهم لو قالوا طولى في طويلة لتحركت الواو وانفتح ما قبلها فلو قلبوا لزم زيادة التغيير مع اللبس ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال وكذا قوولي في قوول، وقوولة.

وأما المضاعف فلم يفرقوا فيه أيضاً الياء كشديدي وحروري في المذكر والمؤنث؛ لأنهم لو حذفوا الياء والواو وقالوا شددي وحرري لأدى إلى الثقل، ولو أدغموا لزم زيادة التغيير مع اللبس والحرور والريح الحارة وبمعنى الحرارة أيضاً.

. . . .

قوله: **(والمؤنث أولى بالحذف لاستثقالهم إياه)** أي لأنه اجتمع فيه ثقل اللفظ والمعنى، وفي المذكر ثقل اللفظ فقط وقيل إنه لما حذف منه التاء اتبع حذف الياء؛ لأن التغيير يونس بالتغيير وقيل إن فعيلاً وفعولاً مقدمان على فعيلة وفعولة، والأصل عدم الحذف فكأنا أحق بأن ينسب إليهما كما هما، وما علل به الشارح هو ما في شرح المفصل، وقال الأندلسي إنه الأولى. قوله: **(لاستثقالهم إياه)** أو لأن المذكر لما كان هو الأصل والأسبق أخذ نصيب الأصل. قوله: **(فلم يفر قوافيه)** أي لم يحذف فيه شيء من الواو والياء لا في المذكر ولا في المؤنث. قوله: **(فلو قلبوا لزم زيادة التغيير مع اللبس)** يعني لو قالوا طالي كثر التغيير بالإعلال بعد الحذف والتبس بالنسبة إلى طال اسم فاعل من طلى. قوله: **(ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال)** قال أبو حيان: فإن قلت قد أجزت بيضات وجوزات بالتحريك فهلا أجزت طولى بالتحريك في النسبة إلى طويلة قلت بينهما فرق وهو أن الحركة في بيضات وجوزات عارضة فلم يعتد بها، والنسبة بياء مستأنف انتهى. ولك أن تقول أيضاً قد صح طويلي ولم يعل مع وجود مقتضى الإعلال لخوف اللبس كما سيأتي في بابه فهلا جاز طولى لغرض الفرق على قياسه من غير إعلال لنظير ذلك. قوله: **(ولم يفرقوا فيه أيضاً)** بالحذف لا في المذكر ولا في المؤنث.

قوله: **(وحروري في المذكر)** أي نسبة إلى حرور ويقال أيضاً حروي في النسبة إلى حروراء اسم قرية يمد ويقصر نسب إليها الحرورية من الخوارج؛ لأن أول مجتمعهم كان بها وسياتي هذا والمراد هنا الأول. قوله: **(مع اللبس)** لأنه لو أدغم يصير شد وهو علم فيلتبس حال النسبة؛ لأنه لم يعلم أن النسبة إلى شد اسم رجل أو إلى شديداً وإلى حر أو إلى حرور ض. قوله: **(والحرور الريح الحارة)** وبمعنى الحرارة قال في القاموس: والحرور الريح الحارة بالليل، وقد يكون بالنهار وحر الشمس والحر الدائم والنار.

لمَّا حُذفت منه كما مرّ انفتح باب الحذف، فحذف حرف اللين أيضاً، . . . .

وَمن فُعَيْلَة غير مضاعفة كـ: جُهَني، بِخِلَاف شَدِيْدِيّ وطَوِيْلي،

قوله: **(ومن فعيلة)** أي وتحذف أيضاً الياء من فعيلة بشرط أن لا تكون مضاعفة فتقول في جهينة جهني وفي عيينة وقويمة عيني وقومي، ولا يشترط فيها صحة العين؛ لأن حرف العلة إذا تحرك وانضم ما قبلها لا تنقلب ألفاً فلا يلزم المحذور، وأما المضاعف فلا يفرق فيه، تقول في خبيب وخبيبة خبيبي؛ لأن حذف الياء يؤدي إلى الثقل لو لم يدغم أحد المثلين في الآخر أو زيادة التغيير مع اللبس لو أدغم. فقوله بخلاف شديدي وطويلي إشارة إلى ما احترز عنه في فعيلة بقوله بشرط صحة العين ونفى التضعيف. ولم يذكر ما احترز عنه في فعولة بهذا القول ولا ما احترز عنه بقوله غير

(من فعيلة) بضم الفاء حال كونها **(غير مضاعف)** للحذر المذكور في شديدة ولا تشترط فيها صحة العين؛ لأن علة قلب الواو والياء ألفاً ليست بحاصلة فيها سواء كانت المدة ثابتة فيها أو لا لعدم انفتاح ما قبلها **(كجهني)** في جهينة وهي قبيلة وقدمي في قديمة تصغير قادمة **(بخلاف شديدي)** في شديدة **(وطويلي)** في طويلة، فإنه لا يحذف اللين

قوله: **(فتقول في جهينة الخ)** جهينة اسم قبيلة وفي المثل: وعند جهينة الخبر اليقين، وعيينة اسم رجل ويقال قويمة من نهار أي ساعة.

قوله: **(فلا يلزم المحذور)** وهو زيادة التغيير مع اللبس على تقدير القلب والاستثقال على تقدير عدم القلب.

(و) تُحذف الياء (من فُعَيْلَة) بضم الفاء، وفتح العين (غير مضاعف) سواء أصحت عينه (كجُهَنِيّ) في جُهينة، اسم قبيلة، أم لا، كعُيَنِيّ في عُيَينة، ونُوَرِي في نُوَيْرة، فرقاً بينها وبين مذكرها، فإنها لا تُحذف منه، وخرج بغير المُضاعف نحو شُدَيْدَة بالضم، فلا تُحذف منه لِما يأتي في شديدي، ولم يشترطوا هنا صحة العين، لأنّ حرف العلة إذا تحرك، وانضم ما قبله، لا ينقلب ألفاً، فلا يلزم المحذور الآتي في طويلي، (بخلاف) نحو (شَدِيدِيّ وطَويليّ) وقوولي وسلوليّ في شديد وشديدة، وطويل وطويلة، وقؤول وقؤولة، وسلول وسلولة، فلا يحذفان منه، إذ لو حذفا، و قيل شددي، وطولي مثلاً، لأدّى إلى الثقل، ولو أدغموا في شددي، وقلبوا الواو ألفاً في طولي لتحرُّكِها، وانفتاح ما قبلها، لزم زيادة التغيير مع اللبس، فلم يفرقوا هنا بين المذكر والمؤنث، وهذان مما احترز عنهما في فعيلة، بقوله: بشرط صحة العين، ونفي التضعيف، ولم يذكر ما احترز عنه في فعولة بهذين الشرطين، ولا ما احترز عنه بثانيهما في فُعيلة بالضم، إشارة إلى أنّ الغرض الأصلي هنا ذكر فَعيل وفَعيلة بالفتح، وأمّا فُعول وفُعولة وفُعيل وفُعيلة بالضم

وسَلِيْقِيٌّ وسَلِيْمِيّ فِي الأزد، ....

مضاعفة في فعيلة بضم الفاء وفتح العين إشارة إلى أن الغرض الأصلي هنا ذكر فعيل وفعيلة، وأما فعول وفعولة وفعيل وفعيلة فتعرض لها للمشابهة المذكورة.
قوله: (**وسليقي**) مبتدأ وما بعده عطف عليه وهذه كانت ترد اعتراضاً على فعيلة فأخبر بأنها شاذ والقياس سلقى وسلمي وعمرى بحذف الياء وإبدال الكسرة فتحة والسليقي من يتكلم بسليقته أي بطبيعته معرباً من غير تعلم قال: [الطويل]

وَلَسْـتُ بِنَحْـوِيٍّ يَلُـوكُ لِسَانَهُ ... وَلَكِـنْ سَلِيْقِـيٌّ أَقُوْلُ فَأُعْرِبُ

وقيل في سليما وعميرى إنما جعل كذلك لئلا يلتبس بسليمة التي في غير الأزد

منهما لكون أحدهما مضاعفاً والآخر معتل العين (**وسليقي**) في سليقة وهي الطبيعة يقال هو تكلم بالسليقة أي بطبيعته لا من تعلم قال الشاعر[1]: [الطويل]

وَلَسْـتُ بِنَحْـوِيٍّ يَلُـوكُ لِسَانَهُ ... وَلَكِـنْ سَلِيْقِـيٌّ أَقُوْلُ فَأُعْرِبُ

(**وسليمي**) في سليمة وهي حي (**في الأزد**. ....

قوله: (**إشارة إلى الغرض**) لأن الغرض الأصلي أن تكون الكلمة على أربعة وبعد الكسرة حرف لين ومثل هذه الكلمة لا يكون إلا على وزن فعيل أو فعيلة، وأما فعولة وأخواتها فليست كذلك فلا يكون مقصوداً بالذات بل بالعرض. قوله: (**قال المصنف وسليما في الأزد وعميري في كلب شاذ**) قال الجوهري: أزد أبو حي من اليمن وهو أزد بن الغوث بن تبت بن مالك بن كهلان بن سبأ وهو بالسين أي الساكنة أفصح ويقال أزد شنوءة وأزد عمان وأزد سراة، وقال كلب حي من قضاعة، وفي القاموس: أزد بن الغوث وبالسين أفصح أبو حي باليمن ومن أولاده الأنصار كلهم. قوله: (**لئلا يلتبس بسليمة التي**) يعني إنما لم يحذف الياء من سليمة التي تنسب إلى الأزد، والسليمة أبو قبيلة من اليمن ينسب إلى الأزد، والأزد قبيلة لئلا يلتبس بسليمة وهي قبيلة أخرى لا ينسب إلى الأزد فهي جار على القيساس فتقول للأول سليمى وللثاني سلمى للفرق بينهما.

فبالعَرض لقربها منهما لفظاً وحكماً، لكونها على أربعة أحـرف، (وسَليـقِيٌّ) في سليقة، وهي الطبيعة، ومنه قولهم يتكلم بسليقته، أي بطبيعته، معرِباً من غير تعلّم، قال: [الطويل]

وَلَكِـنْ سَلِيْقِـيٌّ أَقُوْلُ فَأُعْرِبُ ... وَلَسْـتُ بِنَحْـوِيٍّ يَلُـوكُ لِسَانَهُ

(وسَليمِيٌّ في) سليمة لحيٍّ من (الأَزْد، ....

---

(١) الشاهد: "سليقي" فإن القياس فيه سلقي - بدون ياء - لأنه نسبة إلى السليقة وهي الطبيعة، وفي النسبة إليه تحذف الياء والهاء كما في حنيفة حنفي. انظر: الأشموني ٧٣٢/ ٣، وفي شرح الشافعية ٢٨/ ٢.

وعَمِيْرِيٌّ فِي كلبٍ شَاذ، وعُبَدِيٌّ وجُذَمِيٌّ فِي بني عَبَيْدَة وجَذِيْمة أشذ،

وعميرة التي في غير الكلب. قوله: **(وعبدي وجذمي)** هذا أن أيضاً كان واردين اعتراضاً على فعيلة حيث ضموا أولهما والقياس الفتح كحنفي في حنيفة لكن ضم العين للفرق بين هذا المنسوب وبين المنسوب إلى عبدة اسم رجل وكذا ضم الجيم للفرق أيضاً؛ لأن الجذيمة جذيمتان فالنسبة إلى جذيمة عبد القيس بالفتح على الأصل، وإلى جذيمة أسد بالضم. وإنما قال أشذ؛ لأن في عدم الحذف الواقع في الصورة الأولى رجوعاً إلى الأصل، وأما الضم فلا وجه له.

وعميري) في عميرة وهي حي **(في كلب شاذ)** وارد على خلاف القياس؛ لأن القياس حذف الياء وهنا الياء ثابتة قيل إنما يثبت الياء في سليمي وعميري لئلا يلتبس بسَليمَة التي في غير الأزد وعميرة التي في غير كلب **(وعبدي وجذمي)** بضم أولهما **(في بني عبيدة)** بطن **(و)** في **(جذيمة أشذ)** من سليقي وسليمي وعميري؛ لأن القياس أن لا يتغير أولهما من الفتح فضمه يكون على خلاف القياس وكان ذلك أبعد عن القياس من إثبات الياء في سليقي وعميري؛ لأن إثبات الياء إبقاء على ما كان عليه في الأصل وفي الضم إخراج

قوله: **(وعميرة التي)** يعني إنما لم تحذف التاء من عميرة التي هي قبيلة ينسب إلى بني كلب لئلا يلتبس بعميرة التي لا ينسب إلى بني كلب وهي جار على القياس فتقول للأول عميري وللثاني عمري للفرق بينهما. قوله: **(حيث ضموا أولهما)** لا من حيث حذف الياء.

قوله: **(هذا المنسوب)** وهو عبدي وعبيدة اسم قبيلة من العرب.

قوله: **(لأن الجذيمة جذيمتان)** قال الجوهري: جذيمة قبيلة من عبد القيس ينسب إليهم جذمي بالتحريك، وكذلك إلى جذيمة أسد انتهى، وقال أبو حيان في العرب جماعة اسمهم جذيمة ففي الأسد جذيمة بن زهير وفي خزاعة بن جذيمة وهو المصطلق وفي قريش جذيمة بن مالك وقال أبو عبيدة حي من بني تميم انتهى. وجذيمة بجيم وذال معجمة.

قوله: **(رجوعاً إلى الأصل)** يعني الأصل في كل كلمة أن لا يحذف منه شيء.

قوله: **(وأما الضم فلا وجه له)** من هذا القبيل قولهم في النسبة إلى زيينة بزاي وموحدة ونون اسم حي من العرب زباني بالألف.

قال أبو حيان: لو سميت رجلاً بها ثم نسبت إليه لم تقل زباني ولكن زيني على القياس

وعَمِيرِي في) عميرة لحي من (كلب)، أي كلٌّ من الثلاثة (شاذ)؛ لمجيئه على خلاف ما تقتضيه قاعدة النسبة إلى فَعيلة بفتح الفاء، من حذف الياء، وفتح العين، (وعُبَدِيٌّ وجُذَمِيٌّ) بضم أولهما، وفتح ثانيهما، وحذف الياء (في بني عَبِيدَة)، أي عَبيدة بن معاوية بن قشير. وعَبيدة بن عمرو بن معاوية، (و) في (جَذِيْمَة) بالمعجمة لحيٍّ من أسد، ولحيٍّ من عبد القيس (أشذ) من شذوذ ما مرّ، أمّا شذوذهما فلِما مرّ، وأمّا أنهما أشذ مما مرّ، فلأنّ في عدم الحذف ثَم رجوعاً إلى الأصل، وأمّا الضم فبعيد عنه، وإنما ضموا في عُبديّ للفرق بينه وبين المنسوب إلى عَبَدة، اسم رجل، وما قيل من أنهم ضموا في

وخُرَيْبِيٌّ شَاذ، وثَقَفِيٌّ وقُرَشِيٌّ وفُقَمِيٌّ فِي كِنَانَة، . . . .

قوله: (**وخريبي**) وارد على فعيلة والقياس خربي، وخُرَيبة موضع تسمى بُصَيْرة تركت ياؤه في النسبة لئلا يلتبس بالنسبة إلى خرب علماً، وهو جمع خُربة وهي عُروَةُ المزادة.

قوله: (**وثقفي**) وارد على فعيل والقياس ثقيفي.

قوله: (**وقرشي وفقمي وملحي**) وارد على فعيل والقياس قريشي وفقميي. . .

عما كان عليه في الأصل مع إنه إخراج من الأخف وهو الفتحة إلى الأثقل وهو الضمة ولذا قال أشذ، قيل إنما ضم أول عبدي للفرق بين المنسوب إلى عبيدة وبين المنسوب إلى عبدة اسم رجل وكذا ضم أول جذمي للفرق بين الجذيمتين فإن النسبة إلى جذيمة عبد القيس بالفتح على الأصل وإلى جذيمة أسد بالضم (**وخريبي**) في خريبة وهي موضع قريب من البصرة (**شاذ**) لأن القياس حذف الياء منها كما حذفت في جهينة فيقال: جهني قيل إنما أثبت ياؤها لئلا يلتبس بالنسبة إلى خريب علماً (**وثقفي**) في ثقيف وهي قبيلة من هوازن (**وقرشي**) في قريش اسم قبيلة (**وفقمي**) في فقيم وهي حي (**في كنانة**. . . . .

نص على ذلك سيبويه وهو مطرد في كل ما شذت فيه العرب في النسب إذا سميت به فصار علماً وأردت النسبة إليه فإنما تنسبه على القياس لا على الشاذ الذي كان في النسب قبل أن يصير علماً انتهى. قوله: (**وخريبة موضع**) أي بالبصرة وخرب بضم المعجمة وفتح الراء، والمزادة بفتح الميم وفقمي نسبة إلى فقيم من كنانة، قال الجوهري: وهم نسأة الشهور.

قوله: (**تركت ياؤه**) ويقال الضمير عائد إلى خريبة باعتبار اللفظ.

قوله: (**وارد على فعيل**) لأن أصله ثقيف وهي قبيلة من هوازن والقياس ثقيفي كظريف ظريفي. والقياس قريشي جاء على في قوله: [الطويل]

يـجـيء قـريـش عـلَـيْـه مَـهَـابـةٌ سَـرِيـعٌ إِلَـى دَاعِـي الـنَّـدَى والـتـكـرُّمِ

جُذمي للفرق بين المنسوب إلى جَذيمة أسد، والمنسوب إلى جذيمة عبد القيس مخالف لما قاله الجوهري، فإنه سوّى بينهما، وجوّز في المنسوب فتح الجيم وضمها، واقتضى كلامه أنّ فتحها أكثر من ضمها، (وخُرَيْبِيٌّ) في خُريبة بالضم، لموضع يُسمى بُصيرة الصغرى (شاذ)، إذ القياس خُرَبي كجُهني، وفعلوا ذلك لئلا يلتبس بالنسبة إلى خرَب علَماً، وهو في الأصل جمع خرْبة، وهي عروة المزادة، (وثَقَفيٌّ) في ثقيف، أبو قبيلة من هوازن، (وقُرَشِيٌّ) في قريش، (وفُقَمِي في) فقيم بضم أوله، وفتح ثانيه لحيٍّ من (كِنانة،

ومُلَحِيٌّ فِي خُزَاعَة شَاذٌ. وتحذف الْيَاء من المعتل اللَّام من الْمُذكر والمؤنث، وتقلب الْيَاء الْأَخِيرَة واواً ....

ج: ومليحي وقيل إنما فعلوا كذلك لدفع اللبس، فإنهم قالوا في قريش اسم دابة في البحر قريشي، وفي فقيم بني تميم فقيمي، وفي مليح سعد مليحي، فقوله ثقفي مبتدأ وما بعده عطف عليه وقوله شاذ خبره.

قوله: **(وتحذف الياء)** لما تكلم فيما لم يكن معتل اللام من فعيل وفعيلة وما ناسبهما شرع في المعتل اللام منهما، وقدم فَعيلاً وفُعيلاً مذكراً ومؤنثاً فنقول إذا نسبت إلى غنى أو غنية حذفت الياء الأولى وقلبت الأخيرة واواً كراهة اجتماع الياآت مع الكسرتين، ثم أبدلت الكسرة النون فتحة، كما في نمر فتقول...............

ع: **وملحي)** في مليح وهو حي **(في خزاعة شاذ)** لأن القياس إثبات الياء من فعيل بفتح الفاء وبضمها إذا كان لامها صحيحاً نحو ظريفي وكميتي في ظريف وكميت وهنا قد حذفت الياء منهما قيل قد أثبتت الياء في النسبة إلى قريش اسم دابة في البحر وفي فقيم بني تميم وفي مليح سعد وحذفت الياء من قريش اسم قبيلة ومن فقيم كنانة ومليح خزاعة للفرق **(وتحذف الياء من المعتل اللام)** في النسبة **(من المذكر والمؤنث)** من فعيل وفعيل بفتح الفاء وضمه ولم يفرق بينهما دفعاً للثقل المفرط من اجتماع أربع ياآت وكسرتين **(وتقلب الياء الأخيرة)** وهي لام الفعل **(واواً)** بعد حذف حرف المدة كما سيجيء من أن الياء

ح: قوله: **(لدفع اللبس)** يعني أن فقيماً كما هو اسم رجل من بني كنانة كذلك اسم رجل آخر من بني تميم، والنسبة إلى فقيم الذي من بني تميم فقمي بإثبات الياء والنسبة إلى فقيم الذي من بني كنانة فقمى بحذف الياء للفرق بينهما. قوله: **(وفي مليح سعد)** من أن مليحاً كما هو اسم رجل من خزاعة فهو اسم رجل آخر من بني أسد فالنسبة إلى الثاني بإبقاء الياء على الأصل للفرق بينه وبين الأول. قوله: **(كراهة اجتماع الياآت)** قد يقال بقلب الأخيرة واواً دون حذف الأولى يندفع اجتماع الياآت فلم لم يقولوا غنوي كما قالوا عدوي بل أولى؛ لأن الياء الساكنة أخف من الواو الساكنة فيجاب بأن اجتماع الياء والواو وسبق إحداهما بالسكون يقتضي القلب

ف: ومُلَحيّ في) مليح لذلك الحي من (خُزاعة)، أي كلّ من الأربعة (شاذ)، إذ قياس الأول ثقيفي، لأنه منسوب إلى فعيل لا فعيلة، وقياس البقية قريشي، وفقيمي ومليحي إلى فُعَيل، بضم أوله وفتح ثانيه.

ثم بيّن النسبة إلى معتل اللام ما ذكر، وقدم منه فُعيلاً وفَعيلاً مذكراً ومؤنثاً، فقال: (وتحذف الياء) الأولى (من المعتل اللام من المذكر والمؤنث) وتفتح العين المكسورة كما في نمر، (وتقلب الياء الأخيرة واواً) كراهية اجتماع ياءات مع كسرتين، ولدفع هذا

كـ: غَنَوِيّ وقَصَوِيّ وأُمَوِيّ، وَجَاء أُمَيّيُّ بِخِلَاف غَنَوِيّ. وأَمَوِيٌّ شَاذ،

ج غنوي وإذا نسبت إلى قصي وقصية وأمي وأمية حذفت الياء الأولى وقلبت الأخيرة واواً، وجاء أميي بأربع ياآت إذ ليس قبلها كسرة ولم يجئ غني للكسرة، وأموي بفتح الهمزة شاذ والقياس الضم.

ك الثالثة الواقعة قبل ياء النسبة تقلب واواً وتفتح العين كما يفتح من نحو نمر (**كغنوي وقصوي**) في غني وغنية وقصي وقصية.

والغني حي من غطفان والقصي اسم لأحد أجداد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (**وأموي**) في أمية اسم قبيلة (**وجاء أمي**) بأربع ياآت من غير حذف فيه؛ لأن فتحة ما قبل الياء الأولى مخففة لبعض الثقل مع أن الياء المشددة جارية مجرى الحرف الصحيح في احتمال الحركة وأما إذا كانت أمية تصغير أموه فالنسبة إليه أموي لا غير (**بخلاف غنوي**) فإنه لا يجوز في غني بأربع ياآت لوجود الكسرة قبل الياء الأولى (**وأموي**) بفتح فائه (**شاذ**) إذ القياس أن يكون الفاء مضمومة كما كانت مضمومة قبل

ق فيعود المحذور. قوله: (**وإذا نسبت إلى قصي**) أي ونحوه مما لا يكون مصغراً، أما كسي تصغير كساء فإنه لا يقال فيه الأكسى بياءين مشددتين ووجهه أنك حين صغرت اجتمعت ثلاث ياآت ياء التصغير والياء المنقلبة عن الألف والياء المنقلبة عن الهمزة فحين قيل كسى حذفت ياء الألف وبقيت ياء التصغير وياء الهمزة فإذا جيء بياء النسب لا يحذف لتصغير فلذلك ثبتت الياآن، قال الشيخ أبو حيان وغيره: فما كان نحو كساء مصغراً لا تحذف منه الياء المشددة أصلاً، وربما تدخل هذه المسألة تحت كلام سيبويه.

قوله: (**وجاء أميي**) حكى ذلك يونس وهو شاذ كما صرح به ابن مالك وأبو حيان وغيرهما، وظاهر كلام المصنف والشارح بخلافه وسيصرحان بجواز الوجهين وشذ أيضاً قولهم في طهية طهوي بسكون الهاء مع ضم الطاء وفتحها، هذا وقصي لقب جد النبي عليه السلام، واسمه زيداً ومجمع وأمية اسم قبيلة من قريش وهو في الأصل تصغير أمة وأصلها أموة ردت ياء التصغير إلى أصلها فقيل أميوة ثم أمية وطهية حي من تميم نسبوا إلى أمهم. قوله: (**وأموي بفتح الهمزة شاذ**) وهو ظاهر على ما أوهمه كلامه فيما سبق إما على مقابله فينبغي أن يقال أشذ؛ لأن أميي رجوعاً على الأصل نظير ما تقدم في عبيدي وعبدي بالضم.

قز الثقل المفرط، لم يُفرّق بين المذكر والمؤنث (كغَنَوِي وقُصَوِي وأُمَوِي) في غَنِيّ وغنيّة حيٌّ من غطفان، وقُصي علَماً لرجل وقُصيَة، وأُميّ وأُميّة قبيلة من قريش، (وجاء) فيما نسب إلى فُعيل بالضم (أُمَيِّيُّ) بأربع ياءات، إذ ليس قبلها كسرة، (بخلاف) ما نسب إلى فعيل بالفتح نحو (غَنَوِي)، فإنه لم يجئ فيه غُنَيِّيّ للكسرة، (وأَمَوِي) بفتح الهمزة (شاذ)، إذ القياس الضم ....

وَأُجْرِيَ تَحَوِيٌّ فِي تَحِيَّةَ مجرى غَنَوِيّ. وَأما نَحْو: عَدُوٍّ، فَعَدُوِّيّ اتِّفَاقاً، وَفِي نَحْو: عَدُوَّةٍ قَالَ الْمبرد: مثله، . . . .

قوله: (وأجرى) لما كان حكم تحية مثل حكم غنية ذكر حكمها ها هنا مع أنها تفعلة لا فعيلة، فإذا نسب إليها تحذف الياء الأولى وتقلب الأخيرة واواً ويقال تحوى.

قوله: (وأما نحو عدو) لما فرغ من فعيل وفعيل معتل اللام شرع في فعول منه فنقول إذا نسب إلى عدو يقال عدوي بالواوين اتفاقاً. واختلف في عدوة فقال المبرد عدوي أيضاً، . . . .

النسبة (**وأجرى تحوي في تحية**) مصدر حييت (**مجرى غنوي**) في غنية في حذف الياء الأولى التي هي العين وقلب الثانية وهي لام الفعل واواً وفتح ما قبلها وذلك الإجراء لإشراكهما في علة الحذف وإن اختلفا في الوزن؛ لأن تحية تفعلة وغنية فعيلة (**وأما نحو عدو**) مما كان على وزن فعول وكان معتل اللام (**فعدوى اتفاقاً**) من غير حذف المدة منه كما لا يحذف من الصحيح نحو صبوري، وإنما لم تحذف كما حذفت الياء من غنى؛ لأن اجتماع الثقلاء المتماثلة أثقل من اجتماع الثقلاء المخالفة (**وأما نحو عدوة**) وهي اسم قبيلة (**فقال المبرد**) أي في مؤنث فعول إذا كان معتل اللام (**مثله**) أي قولاً مثل ما

قوله: (**مع أنها تفعلة**) أي وأصلها تحيية بياءين كما في القاموس وغيره ولا تحيوة بياء وواو فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها كما زعم شارح مخالفاً للنقل والقياس.

قوله: (**فإذا نسب إليها تحذف الياء**) الفاء للتعليل لما قال من أن حكم تحية مثل حكم غنية ويحتمل أن يكون جزاء شرط محذوف أي إذا كان حكمها حكم غنية فإذا نسب ضر.

قوله: (**فقال المبرد عدوي**) أيضاً زعم شارح تبعاً للشريف والبدر بن مالك أن كلام المصنف في الشرح المنسوب إليه يقتضي أن يكون الحاذف المبرد وغيره الحاذف سيبويه وأنه خطأ وقع منه وساق كلامه على حسب ما وقع في نسخته والذي رأيته في الشرح المذكور عكس ذلك الواقع موافقاً لما في المتن، ولعل النسخ مختلفة فلتحرر وزعم أيضاً أن كلامه في شرح المفصل فاسد من وجه آخر وذكر عبارة وبين وجه فسادها وليس كما زعم وذكر وإنما سقط من نسخته ما يزيد على سطر فاختل ما بقي والله الموفق.

(وأُجري تَحَوِيٌّ في) النسبة إلى (تَحِيَّة) لقبيلة (مجرى غَنَوِي) في حذف الياء الأولى، وقلب الأخيرة واواً، وإن كان وزن تحية تفْعِلَة، لا فعيلة، لكراهة اجتماع ما مرّ.

ثم ثنى من ذلك بفعُول مذكراً ومؤنثاً، فقال: (وأمّـا نحو عَدُوٍّ فعَدُوّيٌّ اتفاقاً) على قياس باب صحيح اللام كصبوري في صبور، (ونحو عَدُوَّة قال) فيه (المبرد مثلُه)، أي عَدُوِّيّ، فخالف به باب الصحيح، فلم يفرّق فيه بين المذكر والمؤنث، كما فرّق غيره

وَقَالَ سِيبَوَيْهِ: عَدَوِيٌّ.

فقد خالف هنا باب الصحيح إذ كان يفرق فيه بين المذكر والمؤنث، وها هنا لا يفرق فنظر إلى مقتضى أصل النسب ولم يجعله مما استثنى كباب شنوءة؛ لأن الإدغام أجراه مجرى الحرف الواحد، وقال سيبويه: عدوي بحذف إحدى الواوين وفتح الدال للفرق بين المذكر والمؤنث كما في الصحيح.

قال في مذكره من غير حذف المدة منه فلم يفرق بين المذكر والمؤنث (**وقال سيبويه عدوى**) بحذف المدة وفتح العين كما حذفت من شنوءة للفرق بين المذكر والمؤنث وقال سيبويه: عدوى بحذف المدة وفتح العين كما حذفت من شنوءة للفرق بين المذكر

قوله: (**فقد خالف هنا باب الصحيح إذ كان يفرق فيه بين المذكر والمؤنث**) المنقول في كلام الشيخ أبي حيان وغيره أن المبرد تبعاً للأخفش والجرمي يقول في النسب إلى حمولة وركوبة حولي وركوبي من غير حذف، ولا يفرق في الواو بين المذكر والمؤنث قالوا: وشناي شاذ، وقال أبو حيان: وملخص حجتهم أنه ينبغي أن لا تجري الواو مجرى الياء في الحذف كما لم تجر الضمة في عضد ونحوه مجرى الكسرة في التحويل إلى الفتحة قال وهذا باطل؛ لأن الواو أثقل من الضمة وأيضاً فإنه يجوز مع الياء ما لا يجوز مع عدمها انتهى. وقدم في المسألة مذهب ابن الطراوة ومذهب سيبويه وهو الصحيح.

قوله: (**باب الصحيح**) لأن الضابط في المؤنث حذف الواو وفتح الثاني كما في شنوءة فإنه يقال شنئي.

قوله: (**إلى مقتضى أصل النسب**) وهو عدم التغيير في الكلمة فما حذف منه شيء خرج من هذا الأصل فيكون مستثنى منه فوجه قول المبرد أنه نظر إلى أصل النسبة ولم يجعل عدوة مستثنى من الأصل، فلم يحذف منه شيئاً بخلاف شنوءة فإنه مستثنى بحذف الياء منه.

قوله: (**لأن الإدغام أجراه**) أي لأن الإدغام يجعل الحرفين كحرف واحد فكأنه لم يكن فعولاً، بل فعلاً فلذلك لم يفرق هنا بين المذكر والمؤنث ويفرق في الصحيح.

قوله: (**وقال سيبويه عدوي**) قال المصنف في شرح المفصل مذهب سيبويه هو القياس الذي لا ينبغي أن يعدل عنه وليس لما قاله المبرد وجه في القياس؛ لأن عدوى أثقل من قولك عدوي، فلا معنى لالتزامه انتهى.

بينهما، كما مرّ في شنوء وشنوءة، لأنّ الادغام أُجري محله مجرى حرف واحد، (وقال) فيه (سيبويه عَدَوِيٌّ) بحذف إحدى الواوين، وفتح الدال فرقاً بين المذكر والمؤنث، كما في الصحيح.

قال المصنف، وكلاهما غير بعيد، فإن سُمع أحدهما اتُّبع، وإنْ كان قبل المكسور حرف لين، فإن كان المكسور صحيحاً، أو حرف علة، لا يجب إدغامه، فلا تغيير

وتحذف الْيَاء الثَّانِيَة من نَحْو: سَيْدِيّ ومَيْتِيّ. . . . .

ثم إن المصنف ضم فعولاً إلى فعيل في الأول لاشتراكهما في الشرط وأخر فعيلاً عنهما، وفي الثاني ضم فعيلاً إلى فعيل لاشتراكهما في الحكم وأخر فعولاً عنهما روماً للاختصار والمناسبة فيهما. قوله: (**وتحذف الياء الثانية**) لما فرغ مما وقع بعد المكسور حرف لين ومما يتعلق به من الأبحاث، شرع فيما وقع فيه اللين قبل المكسور، فنقول: لا يخلو إما أن يكون المكسور أيضاً حرف علة بحيث يجب الإدغام أو لا، فإن كان الثاني فإما في آخره حرف علة كالقاضي ويذكر في القسم الثاني أو لا، وحينئذٍ ينسب إلى ذلك الاسم كما هو كعالمي وقائلي وعاوري. وإن كان الأول فتحصل ياء مشددة لا محالة كسيد وميت فتحذف الياء الثانية وتقول سيدي وميتي كراهة كسرتين وأربع ياآت ولم يحذفوا الأولى لئلا يرجع إلى تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها فيلزم الثقل لو لم

والمؤنث (**وتحذف الياء الثانية من نحو سيدي وميني**. . . . .

قوله: (**ثم إن المصنف**) يريد أن يبين ترتيب المتن، فإن الوهم يبادر إلى أنه ليس كما ينبغي فيجيب عنه بأنه كما ينبغي. قوله: (**فعولاً إلى فعيل في الأول**) أي في غير المعتل اللام حيث قال وتحذف الياء والواو من فعيلة وفعولة بشرط صحة العين ونفي التضعيف، وإنما قال من فعولة وفعيلة لأجل أنه لا تحذف الواو والياء من فعيل وفعول.

قوله: (**لاشتراكهما في الشرط**) وهو صحة العين ونفي التضعيف.

قوله: (**وأخر فعيلاً**) حيث قال ومن فعيلة يعني تحذف الياء من فعيلة لا من فعيل.

قوله: (**وفي الثاني ضم فعيلاً**) حيث قال وتحذف الياء من المعتل اللام من المذكر والمؤنث إلا في فعيل وفعيلة وفعيل وفعيلة. قوله: (**لاشتراكهما في الحكم**) وهو حذف إحدى الياءين وقلب الأخيرة واواً وفتح ثانيه. قوله: (**لاشتراكهما في الحكم**) وهو حذف أولى الياءين وقلب الثانية واواً اتفاقاً. قوله: (**للاختصار والمناسبة فيهما**) أي في معتل اللام وغيره فإنه لو أفرد يحتاج إلى حكم كل واحد فيطول الكلام.

قوله: (**يجب الإدغام أولاً**) أي لم يكن المكسور حرف علة بحيث يجب الإدغام بأن لا يكون حرف علة كعالم أو يكون حرف علة لكن لا يجب الإدغام كعاور.

قوله: (**ويذكر في القسم الثاني**) وهو يجيء في قوله لما فرغ من القسم الأول شرع في القسم الثاني في شرح قوله ويقلب الألف. قوله: (**وإن كان الأول**) وهو أن يكون المكسور أيضاً إلى آخره. قوله: (**كسيد وميت**) منه أيضاً أيم خلافاً لأبي سعيد، وكذا عزيل وإن كان سيبويه لم يمثل إلا بغير المصغر. قوله: (**فتحذف الياء الثانية**) لأنها قد أعلت بالقلب إذ الأصل سيود وميوت فيعمل بالقلب.

كعالِمي، وقائِلي، وعاوِري، وإلّا فهو ما ذكره بقــوله: (وتحذف الياء الثانية من نحو) سَيِّد ومَيِّت ومُهَيِّم مما صار بعد النسبة إليه على نحو (سَيْدي، ومَيْتيّ. . . . .

ومُهَيْمِيّ، من هَيَّمَ وطائيٌّ شَاذ، فَإِن كَانَ نَحْو: مُهَيِّمٍ تَصْغِير مُهَوِّمٍ

تقلب ألفاً ويلزم زيادة التغيير مع اللبس لو انقلبت.

قوله: (**ومُهَيِّمي**) لما كان حكم مُهَيِّم حكم سَيِّد في حذف إحدى الياءين حال النسبة، وإن كان على أكثر من أربعة أحرف، والكلام فيما هو على أربعة أحرف ذكره ها هنا، فنقول مهيم إن كان اسم فاعل من هيمه العشق يهيمه إذا جعله هائماً فتحذف منه الياء الثانية في النسبة كما في سيِّد ويقال مُهيمي وإن كان تصغير مهوم اسم فاعل من هوم

وميهمي) حال كونه (**من هيم**) لا من هوم فإن حكمه سيجيء يقال هيمه الحب إذا جعله هائماً متحيراً ويعني بنحوه كل ما كان قبل آخره ياء مشددة مكسورة على أي بناء كان كبناء فيعل نحو سيد وميت أو مفعل كميهم أو أفيعل كأسيد أو فعيل كحمير إلى غير ذلك دفعاً للثقل المفرط وهو اكتناف يائين مشددتين والأولى منهما مكسورة بحرف مكسور فحذفت الياء المكسورة لا الساكنة؛ لأنها لو حذفت لزاد الثقل؛ لأن النطق بالياء المكسورة المشددة أسهل من النطق بها مكسورة من غير تشديد يدرك بالحس عند النطق بها ولا ياء النسبة لكونها للعلامة إذا لم تكن الياء المشددة مكسورة فلا تحذف، تقول في مبين مبيني لعدم استثقاله في ذلك كالاستثقال في المكسورة (**وطائي**) في النسبة إلى طيئي على وزن سيد (**شاذ**) لأنه إنما تحذف منه الياء الساكنة في النسبة ثم قلبت الياء المتحركة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها مع أن القياس أن تحذف الياء المتحركة كما في سيدي ويجوز أن تكون المحذوفة هي المتحركة إلا إنها قلبت الياء الساكنة الفاتحة ما قبلها فقلب الياء ألفاً على هذا القول شاذ وعلى القول الأول القلب قياس وحذف الياء الساكنة شاذ (**فإن كان نحو مهيم تصغير مهوم**) وهو اسم فاعل من هوم الرجل إذا هز رأسه من

قوله: (**ويلزم زيادة التغير**) لأنه لا يعلم حينئذٍ أن النسبة إلى سادي أو إلى سيدي.

قوله: (**فيما هو على أربعة أحرف**) لأن الكلام فيما فيه قبل المكسور أو بعده حرف لين وهو إنما يكون على أربعة أحرف كما ذكر.

قوله: (**وإن كان تصغير مهوم**) قال في شرح المفصل وفرقوا بين مهيم مصغراً ومكبراً عند النسبة إليه فأجروا ميمها المكبر على القياس بالحذف وزادوا ياء ساكنة في المصغر بعد

ومَهَيْمي)، لكراهة اجتماع ياءات وكسرتين، ولم تحذف الأولى لئلا يرجع إلى تحرك حرف العلة، وانفتاح ما قبله، فيلزم الثقل إنْ لم تنقلب ألفاً، وزيادة التغيير مع اللبس إنْ انقلبت، ولمَّا كان مُهيِّم كسيِّد فيما ذكر، وإنْ كان خماسياً، والكلام في الرباعي، ذكره معه، وهو مأخوذ (من هَيَّم) الحب الرجل، إذا جعله هائماً، (وطائِيٌّ) بقلب الياء الأولى ألفاً (شاذ) لسكونها، والقياس طَيْئِي كسَيْدِي، بالاقتصار على حذف الثانية، لأنه منسوب إلى طيئ كسيد، (فإن كان نحو مُهَيِّم تصغير مُهَوِّم) اسم فاعل من هوَّم الرجل إذا

قيل مُهَيِّمِيٌّ بالتعويض.

الرجل إذا حرك رأسه من النعاس، فيقال فيه مهييمي وذلك لأنه لما صغر مهوم حذفت منه الواو الأولى فصار مهيوماً. ثم قلبت الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها، ثم أدغم فقيل مهيم ولفظ اسم الفاعل من هيم أيضاً مهيم، فلو نسبوا إلى هذا أيضاً بحذف إحدى

النعاس فإنه إذا حذف إحدى الواوين من مهوم ليحصل بناء التصغير زيدت ياء التصغير فصار مهيوم فقلبت الواو ياء وادغم ياء التصغير فيها فصار مهيم **(قيل مهييمي بالتعويض)** أي بتعويض الياء عن إحدى الواوين، فإنه إن لم تحذف الياء المكسورة حصل الثقل المذكور وإن حذفت التبس بالمنسوب إلى اسم الفاعل من هيم فعوض الياء مع إثبات الياء المكسورة ليحصل الفرق والخفة معاً إذا لو لم يعوض لكان الفرق حاصلاً أيضاً لكن مع الاستثقال وإذا عوض زال بعض الثقل؛ لأن الفاصل بين اليائين المشددتين

المشددة فرقاً بينهما وكان إجراء المكبر على القياس أولى؛ لأنه حذف فيما لم يحذف منه شيء ولو عكسوا لحذفوا فيما حذفوا منه قبل النسب، وإنما لم يستغنوا ببقاء المصغر على صيغته وحذف الياء من المكبر مع أن الفرق إذاً حاصل؛ لأن لفظ مهييمي أثقل من لفظ مهيمي؛ ولأنه أمر جاز فيه قبل لنسب فجاز أن يبقى بعده على الحالة التي تكون له في المصغر انتهى وهو متناول بإطلاقه لمصغر مهيم اسم فاعل من هيم وهو مهيم بلفظ المكبر فتقول في النسب إليه أيضاً مهيمي كمصغر مهوم ولا مانع من ذلك وأشار بقوله ولأنه أمر إلى آخره إلى ما تقدم في التصغير من جواز التعويض عن المحذوف. قوله: **(لأنه لما صغر مهوم حذفت)** لتمكن بناء التصغير منه فإن قلت لم حذفت الواو الثانية من مهوم وجوباً دون الأولى قلت ليستقيم التعويض منه على سبيل اللزوم ولو فرضت أن المحذوف وهو الواو الأولى لم يلزم التعويض منه لأن الزيادة إذا لم تكن أربعة لم يلزم في التصغير التعويض ألا يرى أنك إذا صغرت مغلماً ونحوه مما الزيادة فيه ثالثة قلت مغيلم وإن شئت عوضت وقلت مغيليم وإذا كانت الزيادة حرفاً رابعاً لزم التعويض فتقول في مصباح مصيبيح ونحوه.

حرّك رأسه من النعاس، (قيل) في النسبة إليه (مُهَيِّمِيٌّ بالتعويض) عن المحذوف في التصغير، لأنّ مهوماً إذا أُريد تصغيره، حُذف منه إحدى الواوين، كما مرّ في بابه، فصار بعد تصغيره مهيوماً ثم قلبت الواو ياء لوقوع الياء ساكنة قبلها فصار مهيماً، مثل اسم الفاعل مكبراً من هيم أيضاً، فلو نسب إلى هذا أيضاً بحذف إحدى اليائين لالتبس، أو بدون حذفها بلا زيادة شيء لزم الثقل، فزادوا فيه ياء بعد الياء المشددة، وخصَّ بزيادتها دون الأول، لحذف إحدى العينين منه، فكان أحق بالتعويض، وإنما زادوها مع اجتماع ياءات وكسرتين، لأنّ السكون بغير الإدغام كالاستراحة، مع أنّ السكون في حرف المد أقعد.

. . . .

الياءين لالتبس، ولو أبقوا الياءين ونسبوا إليه كما هو وقالوا مهيمي لزم الاستثقال، فزادوا ياء لأن السكون من غير إدغام كالاستراحة، وخص مهيم مصغر مهوم بهذه الزيادة دون مهيم اسم فاعل من هيم؛ لأنه حذف منه إحدى العينين فكان التعويض به أجدر.

وذكر أن طائيًّا شاذ؛ لأن أصله طيئ حذفت الياء الثانية وقلبت الأولى ألفاً فهذا وجه شذوذه، وقيل فيه نظر لأن هذا الانقلاب لا يتعلق بهذا الباب، ومقتضى هذا الباب كما ذكرنا حذف الياء الثانية، وقد حذفت، فوجه شذوذه أن يقال حذفت الياء الأولى الساكنة وقلبت الثانية المتحركة ألفاً، فطاءي شاذ من حيث حذف الأولى والقياس حذف الثانية، وهذا ليس بسديد إذ لو كان كذلك لا يكون القلب فيه شاذًّا، وقد ذكر شذوذه في الإعلال فالوجه أنه حذفت الثانية كما ذكرنا أولاً، لكن لما كان هذا القلب مختصًّا بحال النسبة ذكر شذوذه فيها، ولما كان القلب في نفسه أيضاً شاذًّا ذكره في الإعلال.

حينئذٍ حرفان الياء الساكنة والميم فتباعدهما أكثر من تباعدهما حين كان الفاصل حرفاً واحداً؛ ولأن الياء لما كانت ساكنة ارتفع عن اللسان بعض الثقل؛ لأن الساكن موضع استراحة ويجوز أن يكون الياء الساكنة قبل الميم ليست بعوض بل تكون منقلبة عن الواو والثانية في مهوم وذلك لأنه إذا صغر مهوم زيدت فيه ياء التصغير ولم تحذف إحدى الواوين لإمكان بناء التصغير مع وجودهما على ما قال سيبويه إن الحرف العلة الواقعة بعد كسرة التصغير تنقلب ياء ساكنة وإن كانت في المكبرة متحركة نحو مسيريل في

قوله: **(لأن أصله طيئي)** كسيدي حذفت الياء الثالثة فصار طيئي كسيدي.

قوله: **(فهذا وجه شذوذه)** الإشارة للقلب. قال في شرح المفصل: هنا وأما طائ ففيه من الشذوذ وضع الألف مكان الياء الساكنة لا غير وأما حذف الياء المتحركة فقياس؛ لأنهم لو قالوا طيء لم يكن فيه شذوذ انتهى، وأصل النظر الفكر في الشيء تقدره أو تقيسه والسداد بالفتح الصواب والقصد في القول والعمل يقال منه سد يسد بالكسر صار سديداً وأمر سديد وأسد قاصد.

قوله: **(لا يتعلق بهذا الباب)** أي باب النسبة بل يتعلق بباب الإعلال.

قوله: **(من حيث حذف الياء الأولى)** لا من حيث الانقلاب، فالانقلاب لا يكون شاذاً لتحرك الياء الثانية حينئذٍ وانفتاح ما قبلها.

قوله: **(مختصًّا بحال النسبة)** لأن القلب إنما نشأ من النسبة إذ لو لم ينسب إليه لا يكون فيه قلب.

. . . .

وتقلب الْألف الْأَخِيرَة الثَّالِثَة وَالرَّابِعَة المنقلبة . . . .

قوله: (**وتقلب الألف**) لما فرغ من القسم الأول شرع في القسم الثاني وهو ما يكون آخره حرف علة، فهي إما ألف أو ياء أو واو، فإن كان ألفاً فهي إما ثالثة أو رابعة أو خامسة، أو سادسة، فإن كانت ثالثة فتقلب واواً سواء كانت منقلبة عن ياء أو عن واو. أما إثباتها فلأنها بدل من أصل فحذفها إجحاف بالاسم لنقصه عن أقل الأصول.

مسرول (**وتقلب الألف الأخيرة الثالثة**) بالاتفاق سواء كانت الألف منقلبة عن واو أو ياء أو أصلية (**و**) تقلب (**الرابعة المنقلبة**) عن الواو أو الياء أو أصلية عن الأشهر . . . .

قوله: (**لما فرغ من القسم الأول**) وهو أن يكون في الاسم كسرة بحيث إذا نسب إلى ذلك الاسم يجتمع مع ياء النسبة كسرتان أو أكثر.

قوله: (**سواء كانت منقلبة عن واو أو ياء**) قيل أو غير منقلبة كألف حتى وإلى علمين.

قوله: (**أما إثباتها**) أي عدم حذف الألف، وأما قلبها واواً إنما لم يبقوا الألف على حالها لالتقاء الساكنين إذا اتصل به ياء النسبة مشددة والألف لا تقبل الحركة فإذا تعين الواو فجوزوا تحريكها مع انفتاح ما قبلها من غير قلبها ألفاً على ما يقتضيه لأجل وقوعها قبل ساكن وهو الياء الأولى من النسبة، ووقوع حرف المد قبل ساكن يمنع للإخلال فيه فلا ينقلب؛ لأن الانقلاب إما أن يؤدي إلى التقاء الساكنين أو إلى الانقلاب مرة أخرى إذ حرف المد لو كان واواً كنوى فإن انقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قلبها لوجب تحريكها وهي لا تقبل الحركة فيؤدي التقاء الساكنين ولو انقلبت ياء لوجب تحريكها أيضاً، وحروف العلة إذا تحركت مع تحرك ما قبلها وحركتهما مختلفة لانقلبت إلى ما يناسب حركة ما قبلها فيؤدي إلى الانقلاب بعد الانقلاب فتعين إثباتها مع انفتاح ما قبلها من المنقي.

فإن قلت أليس أن الألف قلبت همزة في كثير من المواضع فهلا قلبت إليها، قلت مشابهة الألف مع الواو أكثر من الهمزة لكون كل واحد منها من حروف العلة فكان قلبها إلى الواو أولى، وأما قلبها دون إبقائها على حالها لوجوب كسرة ما قبل الياء في النسبة وامتناع الألف عن قبول الحركة.

(وتقلب الألف الأخيرة الثالثة)، ولو غير المنقلبة كمتى وإلى علمين، (والرابعة المنقلبة) عن أصلي واواً وياء، . . . .

واواً كَعَصَوِيّ ورَحَوِيّ ومَلْهَوِيّ ومَرْمَوِيّ، . . . .

وأما قلبها واواً؛ فلأنها إن كانت عن واو كعصا فظاهر، وأما إن كانت عن ياء كرحى فلئلا تجتمع الكسرة والياآت، وإن كانت رابعة فإما منقلبة أو لا، فإن كانت منقلبة فالأحسن إبدالها واواً سواء كانت من الواو، أو من الياء كملهوي من اللهو، ومرموي

(**واواً كعصوي**) في عصا ألفه منقلبة عن الواو (**ورحوي**) في رحى ألفه منقلبة عن الياء (**ومتوي**) في متى علماً ألفه أصلي (**وملهوي**) في ملهى ألفه رابعة منقلبة عن الواو (**ومرموي**) في مرمى ألفه رابعة منقلبة عن الياء، وإنما لم تحذف الألف لالتقاء الساكنين كما تحذف في نحو الفتى الظريف؛ لأنها إن حذفت وأبقى ما قبلها على فتحته لزم أن لا يكون ما قبل ياء النسبة مكسوراً في اللفظ مع أنه يجب أن يكون كذلك لأجل ياء النسبة، وأنها لما كانت حرفاً يكون أوغل في الجزئية فيجب أن يكسر ما قبلها لفظاً بخلاف ياء الإضافة فإنها لما كانت في التقدير كلمة برأسها، فلا يجب أن يكون ما قبلها مكسوراً في اللفظ نحو مسلماي وإن لم يبق ما قبلها عن فتحته بل كسر لأجل الياء لزم أن لا يكون فرق بين ما حذف نسياً وبين ما حذف لعلة لا نسياً؛ وذلك لأنه يبقى ما قبل المحذوف لعلة على حالته ليكون دليلاً على المحذوف ولا يبقى ما قبل المحذوف نسياً على حالته للفرق بين المحذوف نسياً وبين المحذوف لعلة، وإنما لم تقلب الألف ياء لكراهة اجتماع الأمثال الثقلاء فلم يبق إلا قلبها واواً وإنما قيدنا الرابعة بقولنا على الأشهر؛ لأنه يجوز حذفها أيضاً؛ لأن الاسم لم يخرج بحذفها عن أقل أوزان الاسم فلو ذكر المصنف هذا القيد لكان أَوْلَى ليكون فيه إشارة إلى مذهب من يحذفها وكذا لو قال بدل قوله المنقلبة الأصلية أو كالأصلية لكان أولى ليدخل فيه الألف الأصلية نحو حتوي في حتى وألف الإلحاق فإنها لما كانت للإلحاق بحرف أصلي كانت بمنزلة الأصلية ونحو الألف المنقلبة عن حرف أصلي فإنها لما كانت منقلبة عن حرف أصلي صارت بمنزلة

قوله: (**فظاهر**) لأنك لما احتجت إلى تحريكها فليرجع إلى أصله.

قوله: (**وإن كانت عن ياء كرحى**) إن قيل لِمَ لم تقلب همزة أجيب بأن الهمزة ليست من جنس الألف بخلاف الواو؛ لأن كلًّا منهما حرف علة.

(واواً كعَصَوِيّ) في عصا، وهو واوي، لقولهم عصوت (ورَحَوِيّ) في رحى، وهو يائي، لقولهم رحيان، (ومَلْهَوِي ومَرْمَوِيّ) من اللهو والرمي، أمَّا قلبهما، فلوجوب كسر ما قبل ياء النسبة، مع عدم قبول الألف الحركة، وأمَّا قلبها واواً، فلأنها إنْ كانت عن واو، فالرجوع إلى الأصل أولى، أو عن ياء فلكراهة اجتماع ياءات وكسرة، وإنما لم تقلب الواو ألفاً لوقوعها قبل ساكن، كما قال المصنف، ويجوز حذفها رابعة لا ثالثة، لأنّ حذفها ثالثة إجحاف بالاسم لنقصه عن أقل الأصول، بخلاف حذفها رابعة، فتقول

ويُحْذَفُ غَيرهَا كـ: حُبْلِيّ وجَمَزِيّ ....

من الرمي؛ لأنها بدل من أصل فهي كالأصل، ويجوز حذفها فتقول: ملهي، ومرمي؛ لأن الاسم لم ينقص بحذفها عن أقل الأصول وإن لم تكن منقلبة فإما أن يكون الحرف الثاني من الاسم الذي هي فيه ساكناً أو متحركاً، فإن كان ساكناً كحبلى فيجوز فيه الحذف لزيادتها وقلبها واواً تشبيهاً لها بملهى، وقلبها واواً مع زيادة الألف قبلها تشبيهاً لها بالألف الممدودة كصحراوى، وإن كان الحرف الثاني من ذلك الاسم متحركاً، فلم يجز فيه إلا الحذف، كجمزى في جمزى؛ لأن حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف آخر

الأصلية **(ويحذف غيرها)** أي غير الرابعة المنقلبة وهي الرابعة الزائدة والخامسة فما فوقها سواء كانت منقلبة أو لا.

أما إذا كانت رابعة زائدة فللفرق بين الزائدة الصرفة وبين الأصلية أو كالأصلية، وأما إذا كانت خامسة فما فوقها فلزيادة الاستثقال بسبب طول الكلمة **(كحبلى)** في حبلى ألفه رابعة زائدة للتأنيث **(ومرامى)** في مرامي ألفه وإن كانت مبدلة عن حرف أصلي إلا أنها خامسة **(وجمزى)** في جمزي يقال ناقة جمزي أي سريعة ألفه زائدة للتأنيث **(وقبعثرى)** في قبعثري اسم رجل ألفه سادسة زائدة لتكثير البناء لا للتأنيث ولا للإلحاق

قوله: **(ويجوز حذفها)** أجاز السيرافي ثالثها، وهو قبلها واواً زيادة ألف قبلها كألف التأنيث. قوله: **(من الاسم الذي هو فيه)** الظاهر أن الضمير المنفصل للألف، والمعنى من الاسم الذي الألف فيه، وكذا الضمير المجرور في قوله فيجوز فيه والضمائر المؤنثة بعده.

قوله: **(فيجوز فيه الحذف)** هو المختار عند ابن مالك، والمصنف وغيرهما والمراد الحذف مع بقاء السكون وقولهم في النسب إلى بني الحبلى حي من الأنصار حبلي بفتح الباء شاذ. قوله: **(لزيادتها)** أي وتشبيهاً بتاء التأنيث، فإن قلت: الألف ألزم أجيب بأن الياء أقوى؛ لأن الألف شيء خفي يجري مجرى النفس لا معتمد له، ولذلك لا يمكن تضعيفه فكان طرحه أسهل. قوله: **(تشبيهاً لها بملهى)** وجه الشبه لزومها الكلمة، وثبوتها في التصغير والتكبير.

قوله: **(تشبيهاً بملهى)** وجه الشبه أنه في آخره ألف رابعة كما في ملهى.

قوله: **(تشبيهاً لها بالألف الممدودة)** أي لأنها علامة تأنيث أيضاً، ولذلك جمع ما في آخره الألف المقصورة والممدودة على فعالى نحو: حرامي وصحاري، جمع حرمي وصحري.

قال الأندلسي: وهذا الوجه أبعد الوجوه وأضعفها وهو نظير مد المقصور، قال: هو

ملهى ومرمى، (ويحذف غيرها) أي غير الألف الثالثة والرابعة المنقلبة عمّا ذكر (كحُبْليٍّ) في حُبلَى بحذف الألف، لزيادتها، وهي رابعة للتأنيث، غير منقلبة ومعزيّ في معزى بحذف الألف أيضاً، تشبيهاً بألف التأنيث كحبلى، وهي رابعة للإلحاق منقلبة عن ياء، (وجَمْزِيٍّ) في جَمْزَى، من الجمز، وهو السير السريع، يقال: حمار جمزيٌّ. أي

ومُرَامِيّ وقَبَعْثَرِيّ، وَقد جَاءَ فِي نَحْو حُبْلَى: حُبْلَوِيٌّ وحُبْلَاوِيٌّ. . . . .

فالألف فيها في حكم الخامسة، ألا ترى أن من صرف هنداً ودعداً لم يصرف سقر وقدم علمين؛ لأن الحركة صيرتهما في حكم زينب وسعاد، يقال حمار جمزى أي سريع من الجمز وهو ضرب من السير. واعلم أن المراد بالمنقلبة ما كانت منقلبة عن حرف أصلي، فألف الإلحاق وإن كان منقلبة عن ياء حكمه، حكم ألف التأنيث، فيجوز في معزى معزوي تشبيهاً بالمنقلبة عن الأصل كملهوي، ويجوز معزى تشبيهاً بألف التأنيث كحبلى ومغزاوي كحبلاوي.

كما عرفت (**وقد جاء في نحو حبلى**) مما كان الألف فيه رابعة زائدة ثانية ساكن (**حبلوي**) يقلب ألفها واواً؛ لأنه لما كان الثاني ساكناً، والساكن كالمعدوم صار بمنزلة ما فيه الألف ثالثة فقلبت ألفه واواً كما قلبت الألف الثالثة واواً (**وحبلاوي**) بقبلها واواً وزيادة

والمصنف، وهل الألف بزائدة والواو منقلبة من ألف التأنيث أو بالعكس كل ذلك محتمل انتهى. وجزم الشارح بالأول وهو المختار؛ لأن ألف التأنيث لا تقع حشواً.

قوله: (**لم يصرف سقر وقدم علمين**) أي للعلمية والتأنيث مع تحرك الوسط.

قوله: (**من الجمز**) هو بجيم وزاي وفعله كضرب.

قوله: (**وهو ضرب من السير**) هو دون الحضر وفوق العنق، والحضر بضم المهملة وسكون المعجمة ارتفاع الفرس في عدوه، والعنق بفتحتين سير مسرع.

قوله: (**واعلم أن المراد**) هذا كأنه جواب سؤال وهو أن يقال ينبغي أن تقول وتقلب الألف الأخيرة الثالثة أو الرابعة المنقلبة التي لغير الإلحاق لئلا يرد عليه نحو معزى؛ لأنها منقلبة عن الياء مع أنها لا يتعين قلبها إلى الواو.

قوله: (**عن حرف أصلي**) فإن قيل لا فائدة في هذا القيد؛ لأنه لم يفرق بين المنقلبة عن حرف أصلي وبين غيره جوز الحذف والإثبات فيهما قلنا في الأصلية الإثبات أحسن فتكون في التقييد فائدة، وأقول ألف الإلحاق كألف التأنيث حكماً ففيه وجوه ثلاثة كما ذكره بخلاف المنقلبة عن الأصل فإن فيه وجهين ولا يجوز الثالث.

قوله: (**حكمه حكم ألف التأنيث**) أي في جواز الثلاثة لكن الحذف في التي للتأنيث أرجح والقلب في ألف الإلحاق أرجح كالمنقلبة عن أصل صرح به ابن هشام وغيره قالوا والقلب في المنقلبة خير من القلب في التي للإلحاق والحذف بالعكس.

قوله: (**تشبيهاً بالمنقلبة**) وجه الشبه كونهما رابعتين.

قوله: (**تشبيهاً بألف التأنيث**) في كونهما زائدتين رابعتين.

سريع السير، وألفه رابعة للتأنيث، غير منقلبة، (ومُرامِيٍّ) في مُرامَى اسم مفعول من المراماة، وألفه خامسة، منقلبه عن ياء (وقَبَعْثَرِيٍّ) في قبعثَرَى، وألفه سادسة، زائدة، غير منقلبة، (وقد جاء في نحو حُبْلَى) مما ألفه رابعة للتأنيث، وثانيه ساكن وجهان آخران (حُبْلَوِيّ) بقلب الألف واواً، تشبيها لها بملهى (وحُبْلاوِيّ) بقلب الألف واواً، وزيادة

بِخِلَاف نَحْو جَمَزَى. وتقلب الْيَاء الْأَخِيرَة...............

وإن كانت خامسة كمرامي وهو مفعول من المراماة، أو سادسة كقبعثرى وهو الجمل العظيم الشديد، فالحذف لا غير لطول الاسم، فقول العامة مصطفوي خطأ، والصواب مصطفى.

قوله: **(وتقلب الياء)** لما فرغ مما آخره ألف شرع فيما آخره ياء أو واو، وخلط حكم أحدهما بالآخر لتقاربهما في الحكم، فنقول الياء المتطرفة، إما أن يكون مخففة

الألف قبلها تشبيهاً بألف التأنيث الممدودة نحو صحراوي **(بخلاف. نحو جمزى)** مما كان الألف فيه رابعة زائدة والثاني منه متحركاً فإنه لا يجوز قلب ألفه واواً لا مع زيادة الألف ولا مع عدمها فإنه لما كان ثانية متحركاً زاد استثقاله بسبب الحركة لكونها بعض حروف المد فصارت بمنزلة حرف فصارت الألف كأنها خامسة وفي الخامسة يجب الحذف فكذا فيه **(وتقلب الياء الأخيرة........................**

قوله: **(وإن كانت خامسة)** أي سواء كانت منقلبة عن أصل كألف مرامي ومصطفوي أو زائدة للتأنيث كألف خيارى أو للإلحاق كألف حبنطى. قوله: **(أو سادسة)** أي سواء كانت أيضاً منقلبة كما في مستدعي أو للتأنيث كحثيثي أو للتكثير كقبعثرى.

قوله: **(فالحذف لا غير)** مقتضى إطلاقه حذف الألف المنقلبة عن أصل خامس بعد حرف مشدد نحو معلى ومثنى وهو مذهب سيبويه والجمهور، وأجاز يونس فيها القلب؛ لأن المضعف في حكم حرف واحد فكأنها رابعة كألف معطي، قال أبو حيان وغيره: وهو ضعيف؛ لأن المدغم بمنزلة ما ليس بمدغم في الزنة. قوله: **(فالحذف لا غير)** وذلك لأنهم أجمعوا على جواز حذفها إذا كانت رابعة فناسب ذلك أن يلزموا الحذف فيما وقعت خامسة أو سادسة فرقاً بين ما قلت حروفه أو كثرت وحذاراً من الفاء كثرة الحروف عن الاعتبار فلذلك جعل قلة الحروف مجوزة للحذف وكثرتها موجة وملزمة له أيضاً.

قوله: **(خطأ)** لأن الألف فيه خامسة ومع هذا لم تحذف.

ألف قبلها، تشبيهاً لها بالألف الممدودة كصحراوي، وهكذا ما فيه ألف الإلحاق كمِعزَى، تقول فيه معزويّ ومعزاويّ (بخلاف نحو جَمَزَى) مما ثانيه متحرك مما مرّ. لا يجوز فيه شيء من الوجهين، لأنّ حركة الثاني بمنزلة حرف آخر، فالألف فيه في حكم الخامسة، بدليل أنّ مَن صرف هنداً ودعداً لم يصرف سقر علماً، لأنّ الحركة صيّرته في حكم زينب، وكذا لا يجوز شيء من ذلك فيما ألفه خامسة، أو سادسة، كما عُلم من كلامه لطول الاسم، فقول العامة مصطفويّ خطأ، والوجه مصطفيّ.

(وتقلب الياء الأخيرة........................

الثَّالِثَة المكسور مَا قبلهَا واواً، وَيفتح مَا قبلهَا كـ: عَمَوِيٌّ وشَجَوِيّ،

أو مشددة فإن كانت مخففة، فإما أن يكون ما قبلها متحركاً أو ساكناً، والواو المتطرفة أيضاً إما مخففة أو مشددة، لكن المخففة لا يكون ما قبلها إلا ساكناً؛ لأنه لو انفتح ما قبلها انقلبت ألفاً، وليس في الكلام اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة أو كسرة، وإذا كان كذلك فلنتكلم في الياء المتطرفة المخففة التي تحرك ما قبلها، فنقول تلك الحركة لا تكون إلا الكسرة؛ لأنها لو كانت فتحة انقلبت الياء ألفاً فلا يكون مما نحن فيه، وليس في الكلام اسم في آخره ياء قبلها ضمة، فالياء المتطرفة المخففة المكسورة ما قبلها إما ثالثة أو رابعة أو خامسة أو سادسة. فإن كانت ثالثة كما في عم من عَمِيَ عليه الأمر إذا التبس، ورجل عَمِيُّ القلب أي جاهل، وكما في شج من شجى، إذا حزن قلبت في النسبة واواً كراهة اجتماع اليآت ويفتح ما قبلها كما في نمر.

الثالثة المكسورة ما قبلها واواً) لاستثقال ثلاث يآت مع كسرة ما قبل أوليها **(ويفتح ما قبلها)** كما يفتح في نحو نمر مع أن معتل اللام أولى بالفتح من الصحيح به **(كعموي)** في عم يقال رجل عمي القلب أي جاهل **(وشجوي)** في شج يقال رجل شج أي حزين وقوله المكسور ما قبلها قيد احتراز بالنظر إلى مجرد الحركة قيد تحقيق؛ لأن الياء المتحركة ما قبلها لا تكون تلك الحركة إلا الكسرة؛ لأنها لو كانت فتحة نقلت الياء ألفاً، وليس في

قوله: **(قلبت في النسبة واواً)** لأنه إذا وجب كسر ما قبل ياء النسبة والألف يمتنع كسرها؛ لأنه لا يمكن النطق بها إلا ساكنة فيلزم من أحد الأجوبة الثلاثة:

أما حذف الألف وكسر الحرف الذي قبلها، وأما قلب الألف إلى الياء، وأما قلبها إلى الواو لا سبيل إلى الحذف، إذا الإجحاف مما قلت حروفه ممتنع، ولا إلى قلب الألف ياء حذاراً من اجتماع كسرة وثلاثة يآت فتعين قلبها إلى الواو فتقول عموي في عم وهو صفة مشبهة من العمى وشجوي في شج وهو صفة مشبهة من الشجو.

قوله: **(وبفتح ما قبلها)** كما في نمر لاستثقال الكسرتين والياءين.

قوله: **(ويفتح ما قبلها)** قال المرادي وغيره: اعلم أن فتح ما قبل الياء سابق على قلبها وذلك أنه إذا أريد النسب إلى شج ونحوه فتحت عينه كما يفتح عين نمر، فإذا فتحت انقلبت

الثالثة المكسور ما قبلها واواً، ويفتح ما قبلها كعَمَويٍّ) في عم من عَمِيَ عليه الأمر إذا التبس، (وشَجَويّ) في شج أي حزين، برد الياء المحذوفة فيهما، لزوال موجب حذفها، ثم قلبها واواً، وفتح ما قبلها، كراهة اجتماع ثلاث ياءات وكسرتين، قال الجوهري: الشجو الهم والحزن، يقال: شجاه يشجوه شجواً، وتقول منه شَجِيَ بالكسر يشجاه شجىً، انتهى.

وتحذف الرَّابِعَة على الأَفْصَح كـ: قَاضِي، ....

جـ وإن كانت رابعة فمنهم من يحذفها فيقول قاضي، وهو الأفصح كراهة لاجتماع اليآت والكسرتين لو لم تغير، ولو غيرت بأن قبلت واواً وانفتح ما قبله........

ش كلامهم اسم متمكن في آخره وقبلها ضمة **(وتحذف)** الياء **(الرابعة)** المكسورة ما قبلها إذا كان ثاني ما فيه الياء ساكنها **(على الأفصح)** وهو قول سيبويه والخليل **(كقاضي)** لأن الألف الرابعة تحذف جوازاً وإن كانت أصلية أو كالأصلية، فالياء الرابعة مع ثقلها أولى بالحذف، وأما من يجعل الساكن كالميت المعدوم فلا يحذف الياء كما لا يحذف إذا كانت ثالثة بل يقلب واواً ويفتح ما قبلها فيقول قاضوي، وأما إن كان ثانيه متحركاً فيجب

ف الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير شجي مثل فتي ثم تقلب ألفه واواً كما قلبت ألف فتى فقد ظهر بهذا أن الياء لم تبدل واواً إلا بواسطة انتهى.

وقال الخوارزمي: كذا قال النحويون وعندي أنها تقلب الياء واواً.

قوله: **(وإن كانت رابعة)** أي الياء المطرفة المخففة المكسور ما قبلها.

قوله: **(وهو الأفصح)** وقال سيبويه: وهو الأجود؛ لأن الاسم إذا كثرت حروفه لم يكن الإجحاف به لأجل التخفيف محذوراً.

قوله: **(وهو الأفصح)** قال الموصلي: لأن فتح ما قبل آخر الرباعي لما كان محمولاً على فتح آخر تغلب وكان إبقاء الكسرة فيه هو المختار كان إبقاء كسرة المنقوص كذلك، وإذا كان ما قبلها مكسوراً كانت ساكنة على حالها، وحينئذٍ يجب حذفها لئلا يلتقي ساكنان انتهى.

وأراد الشارح بالكسرتين كسرة الياء لالتقاء الساكنين إن لم تحذف وكسرة ما قبلها ويشهد للحذف أيضاً قوله:

كأنّ ريقَتها بعد الكرى اغتبقت صِرفا تخيَّرَها الحاني خرطوما

والخرطوم: من أسماء الخمر.

قال في شرح المفصل: وإنما كان المختار هنا الحذف في الياء، وفي الألف القلب لأمرين:

أحدهما: أن الألف أخف ولا يلزم من مراعاة الأخف مراعاة الأثقل، والآخر: أن الألف ليس فيها إلا تغيير واحد وفي الياء تغيير آخر وهو قلب الكسرة فتحة فلذلك كان الحذف في الياء أحسن من الألف وبالعكس.

فق (وتحذف) الياء الأخيرة (الرابعة) المكسور ما قبلها، إذا كان الثاني ساكناً (على الأفصح كقاضيّ)، في قاضٍ؛ كراهة اجتماع ما مرَّ، لو لم تُحذف، ومقابل الأفصح لا يحذفها، فيقول قاضويّ بقلبها واواً، وفتح ما قبلها، إجراء لها مجرى الياء الثالثة، وإنما كان غير أفصح لِما فيه من زيادة التغيير، واجتماع حروف العلة، ولم يعتدَّ بالسكون فيه،

ويحذف مَا سواهُمَا ....

كما فعله بعضهم إجراء لها مجرى الياء الثالثة لسكون ثانيه كما أجرى ملهوي مجرى رحوي، يلزم زيادة التغيير مع اجتماع حرف العلة، وهذان القسمان قد وعدنا بيانهما في القسم الأول. وإن كانت خامسة فإما أن يكون قبلها ياء مشددة أو لا، فإن لم تكن حذفت

الحذف أيضاً نحو يتقي في يتقى تخفيف يتقي (**ويحذف ما سواهما**) أي سوى الياء الثالثة والرابعة وجوباً بالمكسورة ما قبلها ....

قوله: (**كما فعله بعضهم**) استشهد له بقول الشاعر[(١)]: [الطويل]

وَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا ... دَرَاهِمُ عِنْدَ الحَانَوِيِّ وَلا نَقْدُ

قال السيرافي: ذكر أصحابنا أن الموضع الذي يباع فيه الخمر يقال له حانية كناحية والمعروف حانه، ولعل الذي قال الحانوي جعل البقعة حانية؛ لأنها تعطف على الشراب باللطف واللذة، وفي شرح الشواهد قال: قال سيبويه: الوجه الحاني؛ لأنه منسوب إلى الحانة، وهي بيت الخمار، وإنما جاز أن يقال حانوي؛ لأنه بنى واحده على فاعلة من حنا يحنو إذا عطف يريد أنه نسبة إلى مقدر كما أشار إليه أيضاً السيرافي والذي في الصحاح والقاموس أن الحانية أي بالتشديد الخمر منسوبة إلى الحانة وهي موضع بيعها.

قوله: (**لسكون ثانيه**) هو علة لقوله إجراء يريد أنه أجرى الياء في نحو قاضي لسكون ثانيه، والساكن كالمعدوم مجرى الياء في شج بفتح ما قبلها أيضاً فانقلبت ألفاً، ثم واواً كما أجرى ملهى مجرى رحى كذلك أيضاً فإن قلت فهل يطرد هذا الوجه قلت ظاهر كلام المصنف وابن مالك اطراده، وذكر أبو حيان أن القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب، قيل: ولم يسمع إلا في البيت السابق والقول بشذوذه هو الموافق لما تقدم عن سيبويه في فتح تغلب ونحوه. قوله: (**لسكون ثانيه**) فيكون الساكن كالمعدوم فصار قاض كعم.

قوله: (**مجرى رحوي لسكون ثانيه أيضاً**) فتكون كالمعدوم فصار كرحى.

قوله: (**وهذا القسمان**) أحدهما ما في آخره ياء ثالثة قبلها كسرة كعم، وثانيهما ما في آخره ياء رابعة قبلها كسرة كالقاضي. قوله: (**وعدنا بيانهما**) حيث قال فإن كان حرف على ما سنذكر في القسم الثاني. قوله: (**في القسم الأول**) لأحدهما فيما كان على ثلاثة أحرف وللآخر فيما كان على أربعة أحرف، فإن لم يكن حذفت وذلك لأن الحذف لما كان أحسن فيما وقعت رابعة وجب أن يكون لازماً فيما وقعت خامسة أو سادسة إذ المطلوب هو التخفيف وهو فيه أشد وآكد وأولى.

كما اعتدَّ به في تغلبي، فلم يكسر ما قبل الواو لثقله بالإعلال، بخلاف تغلبي، (ويُحذف ما سواهما)، أي الياء الثالثة والرابعة بأن تكون خامسة أو سادسة ....

(١) قائله: هو الفرزدق، وقيل: هو لأعرابي، وقيل: لذي الرمة.
اللغة: "دراهم" ويروى: دنانير، ويروى: دنانيق.
الشاهد: قوله: "الحانوي" فإنه نسبه إلى الحانية تقديراً، وقلبت الياء واواً كما في نسبة رحى =

كـ: مُشْتَرِي. وَبَابُ مُحَيٍّ جَاءَ على مُحَوِيٍّ ومُحَيِّيّ كـ: أُمَوِيٍّ وأُمَيِّيٍّ.

فيقال مشترى، وإن كانت قبلها ياء مشددة كمحي اسم فاعل من حي يحي وأصله محيي أعلت الأخيرة إعلال قاض، فإذا نسبت إليه حذفت الأخيرة كما في مشتر فيصير محييي بأربع ياآت كأميي فيجوز الوجهان كما تقدم.وإن كانت سادسة حذفت كما في مستسقى.

(كمشترى) في مشتر (وباب محيي) مما في آخره ياء خامسة قبلها ياء مشددة هو اسم فاعل من حيي يحيى (جاء على محوي) بحذف الياء الخامسة والرابعة وقلب الثالثة واواً (و) على (محيي) بأربع ياآت؛ لأنه إذا حذفت الياء الخامسة منه صار (كأموي وأمي) وإن خالف الياء الياء فيعامل معاملته.

قوله: (حذفت الأخيرة) أي التي حذفت بالإعلال أي لم ترد الخامسة المحذوفة. قوله: (كأميي) قال المرادي في هذا التنظير نظر؛ لأن أمياً شاذ وأما محييي فهو وجه قوي، قال ميرمان[1]: سألت أبا العباس هل يجوز أن يحذف من محيي بالاجتماع الياآت فقال لا؛ لأن محيياً جاء على فعلة واللام تعتل كما تعتل في الفعل، قال والاختيار عندي محيي لأني لا أجمع حذفاً بعد حذف انتهى وقد علمت أن المصنف لا يرى أن أميا شاذًا فلا نظر عنده وما اختاره المبرد عكسه أبو عمرو، فقال محوي أجود وهو أجود بل صرح ابن مالك في الكافية وشرحه بأن محييا شاذ كأمييي. قوله: (فيجوز الوجهان) أي يجوز أن يقال محوي بحذف إحدى الياءين وقلب الباقية واواً محيي بأربع ياآ ت كما قلنا في أموي فإنه يجوز فيه الوجهان:

الأول: منع الجمع بين أربع ياآت حذف من الياءين الباقيين الأولى وهي الساكنة فتبقى ياء واحدة وقبلها فتحة فتنقلب ألفاً ويصير الكلمة على محا كهدي ثم تقلب الألف واواً لما عرفته في عصا، ورحى وتقول محوى كما تقول أحوى وهدوي.

والثاني: تجويز الجمع بين أربع ياآت لأجل الإدغام اقتصر على حذف الخامسة لا غير وترك الياء المشددة بحالها ونسب إليها، وقال محييي كما أميي.

(كمُشْتَرِيٍّ) ومستقي في مشترٍ ومستقٍ، لطول الاسم حينئذ، (وباب مُحَيٍّ)، مما آخره ياء خامسة قبلها ياء مشددة مكسورة، إذ مجيء اسم فاعل من حيي يحيى، وأصله محيي أعِل إعلال قاض (جاء على مُحَوِيٍّ ومُحَيِّيٍّ كأُمَوِيٍّ وأُمَيِّيٍّ) بعدم ردّ الياء المحذوفة في الثاني، وبعدم ردها مع حذف الأولى المدغمة، وقلب المدغم فيها واواً في الأول وأميِّيّ متروك في بعض النسخ، قال المبرد: محيّيّ بأربع ياءات أجود، وقال أبو عمرو مُحَوِيٌّ أجود، وهو كما قال لخلوّه عن اجتماع ياءات وكسرة، (و) ما جاء على فعلة أو فعل بتثليث الفاء ولامه ياء أو واو.

= القاضي قاضوي. وقال سيبويه: والوجه الحاني؛ لأنه منسوب إلى الحانة، وهي بيت الخمار. انظر: الأشموني ٧٢٨/ ٣، وسيبويه ٧١/ ٢، وابن يعيش ١٥١/ ٥، والمحتسب لابن جني ١٣٤/ ١.

(١) لعله مَبْرمان وهو أبو بكر محمد بن علي الأزمي النحوي تلميذ أبي العباس المبرد توفي سنة ٣٤٥ هـ. أخذ عنه الفاسي والسيرافي، وكان لا يقرئ كتاب سيبويه إلا بمئة دينار.

وَنَحْو: ظَبْيَة، وقِنْيَة، ورُقْيَةٍ، وغَزْوَةٍ، وَعُرْوَة، ورِشْوَةٍ، . . . .

قوله: (**ونحو ظبية**) لما فرغ مما في آخره ياء مخففة قبلها حركة شرع فيما آخره ياء أو واو مخففة قبلها سكون، فنقول فاؤه إما مفتوح أو مضموم، أو مكسور، وعلى التقادير فإما مذكر أو مؤنث، واختلف في مثل ذلك فاختار سيبويه أن النسبة إليها كما هي من غير تغيير حذف التاء من المؤنث، فيقال في النسبة إلى ظبي وظبية طبي كما في تمرة، وتمرتمري؛ لأن حرف العلة إذا سكن ما قبلها كان حكمها حكم الصحيح، ووافقه يونس فيما لا تاء فيه، وأما ما فيه التاء فقال يحرك فيه الساكن وتقلب اللام واواً، إن لم يكنها، فيقال في ظبية وغزوة ظبوي وغزوي، قياساً على عموي في عم، وهذا القياس بعيد؛ لأن ما قبل الياء والواو في ظبية وغزوة ساكن، وفي عم متحرك، وكان الخليل يعذره في بنات الياء دون بنات الواو لوجهين:

الأول: أنه حمل ظبياً على عم لئلا يجتمع اليآت فإنه مستكره.

قال المبرد: محيي بأربع يآت أجود وقال أبو عمر: ومحوي أجود (**ونحو ظبية وقنية ورقية وغزوة وعروة ورشوة**) مما كانت على فعله مثلث ألفاً ساكن العين مع صحته احتراز عن نحو حي فإن حكمه يجيء معتل اللام سواء كان اللام ياء أو واواً. . . . .

قوله: (**كان حكمها حكم الصحيح**) فتكون النسبة إلى هذه الأشياء كالنسبة إلى ثمرة وسرة وحجرة.

قوله: (**وأما ما فيه التاء فقال يحرك فيه الساكن**) أنكر ذلك الجمهور إلا الزجاج فإنه كان يقويه ويقول إن التغيير إنما وجب من أجل الهاء؛ لأن ما فيه الهاء أولى بالتغيير وأقوى واختاره ابن مالك في الياء على ما في بعض نسخ التسهيل وقواه في الكافية فيها ووهاه في الواو بعد أن جزم بما ذهب إليه سيبويه والجمهور وبنو زنية بكسر الزاي وسكون النون حي.

قوله: (**تحرك فيه الساكن**) وهو الحرف الثاني في ظبية وغزوة.

قوله: (**وتقلب اللام واواً إن لم يكنها**) أي إن لم يكن اللام واواً فإنه زعم أن التغيير مع تاء التأنيث أقوى منه مع عدمها ألا يرى أنهم غيروا في حنيفة وجهينة ولم يغيروا في سعيد وعقيل.

قوله: (**وكان الخليل بعذره**) أي الخليل يعذر يونس في تحريك اللسان وقلب الياء واواً في بنات الياء.

قوله: (**إنه حمل ظبيًا**) أرا د بعد حذف الياء ليكون ظبية محمولاً على عم وإنما قلنا ذلك لأن ظبيًا مذكراً لا تقلب ياؤه واواً بالاتفاق.

(ونحو ظَبْيَة وقُنْيَةٍ) للاقتناء (ورُقْيَةٍ وغَزْوة وعُرْوة ورِشْوة)، وظبي وغزو فالنسبة

على الْقِيَاس عِنْد سِيبَوَيْهِ، وزِنَوِيٌّ وقَرَوِيٌّ شَاذ عِنْده، وَقَالَ يُونُس: ظَبَوِيٌّ وغَزَوِيٌّ.

والثاني: أنه قد جاء مثل ذلك في اليائي حيث قالوا زنوي في النسبة إلى بني زنية وقوري في النسبة إلى قرية، ولسيبويه أن يجيب عن الأول بأن اجتماع الياآت وإن كان مستكرهاً لكن السكون يجيزه، وعن الثاني بأنه شاذ لا يحمل عليه وبدوي بفتح الدال شاذ عندهما، والقياس السكون.

(**على القياس عند سيبويه**) من غير تغيير فيه لحصول التخفيف بسكون العين وصحتها ولأن الواو والياء إذا سكن ما قبلهما كان حكمهما حكم الصحيح فينسب إلى ظبية كما ينسب إلى تمرة فيقال ظبي وغزوي (**وزنوي**) بفتح عينه وقلب يائه واواً في النسبة إلى زنية يقال لبني مالك بن ثعلبة بنو الزنية والزنية لقب مالك الأصغر (**وقروي**) بفتح عينه وقلب يائه واواً في النسبة إلى قرية (**شاذ عنده**) أي عند سيبويه لأن القياس أن يقال زني وقربي.

وأما عند الخليل فليس بشاذ؛ لأنه يفرق بين بنات الياء وبنات الواو فيقلب الياء واواً ويفتح ما قبلها لحمل بنات الياء على باب عم؛ لأن اجتماع الأمثال الثقلاء في غاية الثقل ولمجيء هذا التغيير في بنات الياء كزنوي وقروي بخلاف بنات الواو فإنها لا تحمل على باب عم؛ لأن تغاير الثقلاء هون أمر الاستثقال وجواب سيبويه عن الأول بأن اجتماع الياآت وإن كان ثقيلاً إلا أن سكون ما قبلها يخفف أمرها وعن الثاني بأنه شاذ لا يحمل عليه (**وقال يونس**: **غزوي**) في غزوة (**وظبوي**) في ظبية (**وقنوي**) في قنية فتقلب الياء واواً في اليائي وتبقى الواو على حالها في الواوي ويفتح ما قبلها للفرق بين

قوله: (**مثل ذلك**) أي تحريك الساكن وقلب الياء واواً.

قوله: (**شاذ عندهما**) أي عند سيبويه ويونس لاتفاقهما بعدم التغير فيما لا تاء فيه مثل ظبي وبدو فيقال في النسبة بدوي وظبي بسكون الدال والباء.

إليه (على القياس) كالصحيح (عند سيبويه)، لأن حرف العلة إذا سكن ما قبله كان كالصحيح، فالنسبة إليه كالنسبة إلى تمر وتمرة، بحذف التاء فقط، مما فيه تاء، (وَزِنَوِيٌّ) في بني زنية، (وقَرَوِي) في قرية، أي كل منهما (شاذ عنده)، إذ القياس فيها زنيي وقريي، وعند الخليل ليس بشاذ، (وقال) أبو عبد الله (يونس) بن حبيب كالزجاج النسبة إلى باب ظبية وغزوة مما فيه تاء يائياً أو واوياً (ظَبَوي وغَزَوي) بفتح الغين، وقلب الياء واواً في اليائي؛ قياساً على عموي في عم، ورُدّ بأنّ ما قبل الياء والواو في ظبية وغزوة ساكن، وفي عم متحرك، وعذَره الخليلُ في اليائي دون الواوي؛ لأنه حمل ظبية على عم؛ لئلا تجتمعَ ياءات وكسرة، فإنه مستكره، ولأنه قد جاء مثل ذلك في اليائي، حيث قالوا زنوي وقروي فيما مرّ.

واتفقا فِي بَاب ظَبْيٍ وغَزْوٍ، وبَدَوِيٌّ شَاذٌ. وَبَابُ طَيٍّ وَحَيٍّ تُرَدُّ الأولى إِلَى أَصْلِهَا، وتفتح..........................

جار: قوله: (**وباب طي**) لما فرغ من الياء والواو المتطرفة المخففة شرع في المشددة، وهي إما بعد الحرف الأولى أو الثانية، أو الثالثة، أو الرابعة، فإن كانت بعد الحرف الأولى، فإن كانت ياء، ترد الياء الأولى أصلها ويفتح كما في نمر وتقلب الثانية واواً

نقره: المذكر والمؤنث كما عرفت ذلك في فعيل وفعيلة مع قصد التخفيف في الثلاثي المطلوب فيه الخفة وخص ذلك بذي التاء؛ لأن التغيير بحذف التاء يجري على التغيير بفتح العين وقلب الياء واواً؛ لأن المؤنث ضعيف فلا يتحمل اجتماع ثلاث ياآت مع الكسرة بخلاف المذكر فإنه لقوته يتحمله (**واتفقا**) أي سيبويه ويونس (**في باب ظبي وغزو**) أي في المذكر من نحو ظبية إلى رشوة تقول في ظبي وظبية على قول سيبويه ظبي، وأما على قول يونس فتقول في ظبية ظبوي وفي ظبى ظبي (**وبدوي**) بفتح الدال في بدو بسكونها بمعنى البادية (**شاذ**) عند سيبويه وعند يونس؛ لأن فتح الدال على غير قياس (**وباب حي**) من حيي يحيى (**وطي**) من طوى الكتاب (**ولية**) من لوى الحبل إذا فتله مما كان فيه ياء ثانية مشددة سواء كانت الياء الأولى في الأصل واواً أولاً وسواء كان فيه تاء التأنيث أو لا (**ترد**) الياء (**الأولى إلى أصلها**) فإن كانت في الأصل واواً قلبت إليها وإن كانت في الأصل ياء بقيت على حالها (**وتفتح**) الأولى لأنه يجب فك الادغام لئلا يلزم

ك: قوله: (**ويفتح كما في نمر**) أي كما يفتح الحرف الثاني في نمر وإن اختلف المقتضى فإنه في نمر الفرار من اجتماع كسرتين وياءين وفي طي وحي الحذر من اجتماع أربع ياآت وكسرة ففتحت فيهما لتقلب الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم الألف واواً لأجل ياء النسبة، كما في فتى وإلى هذا أشار السيرافي وغيره في النسبة أبي حية بقولهم كرهوا اجتماع ياءين مشددتين فبنوا فعلة على فعلة فصار حياة، ثم قلبوا الألف واواً فصار حيوي على أنهم لو قالوا أحيوي بالسكون لانقلبت الواو ياء ولزم المحذور، ولو قالوا طوى بالإدغام لالتبس بباب دو قال المصنف وغيره: وليس طي مثل ظبي أي وإن سكن ثانيهما؛ لأنه لو قيل ظبي لأدى إلى اجتماع أربع ياآت وكسرة مع قلة حروف الكلمة.

فلا: قال الجاربردي: ولسيبويه أنْ يُجيب عن الأول بأنّ اجتماع ما ذكر، وإنْ استُكره، لكن السكون يجبره، وعن الثاني بأنه شاذ، لا يُحتمل عليه، (واتفقا) أي سيبويه ويونس (في باب ظَبْي وغَزْوٍ) مما لا تاء فيه يائياً أو واوياً على أنه كالصحيح، لأنّ المُذكَّر قوي، فيحتمل اجتمّاع ثلاث ياءات مع الكسرة، بخلاف المؤنث، (وبَدَوِيّ) بفتح الدال (شاذ) عندهما، إذ القياس سكونها، لأنه مثل غزو. (وبابِ طَيٍّ وحَيٍّ) مما آخره ياء مشددة، بعد حرف واحد (ترد) الياء (الأولى إلى أصلها)، فإنْ كان واواً رُدت إليها، أو ياء اثبتت بحالها، (وتفتح) لوجوب فك الإدغام، واختير الفتح لأنه أخف، وتقلب الأخيرة واواً

فَتَقول: طَوَوِيٌّ وحَيَوِيٌّ، بِخِلَاف دَوِّي وكَوِّي.

لئلا يجتمع الياآت فيقال في طي طووي؛ لأنه من طويت وفي حي حيوي، وإن كانت واواً بقيت إذ ليس اجتماع الواوين والياءين في الاستثقال كاجتماع الياآت، فيقال دوي وكوي في النسبة إلى دو وهو البادية وإلى كو، وكوة وهي ثقب البيت، وإن كانت بعد الحرف الثانية كغني وعدو فقد تقدم في القسم الأول، وإن كانت بعد الثالثة وإليه أشار

اربع ياآت في البناء الموضوع على الخفة ويفتح الأولى؛ لأن الفتح أخف الحركات فيلزم ردها إلى أصلها لزوال سبب قلبها ياء وهو اجتماع الواو والياء والأولى منهما ساكنة وتقلب الثانية واواً لاستثقال ياء متحرك ما قبلها ياء النسبة **(فتقول طووي)** في طي برد يائه الأولى إلى أصلها؛ لأنه في الأصل طوى وفتحها وقلب الثانية واواً **(وحيوي)** في حي بإبقاء الأولى على أصلها **(ولووي)** في لية برد الياء الأولى إلى أصلها وهو الواو لأنه في الأصل لويه **(بخلاف)** باب **(كوى)** في كوو كوة هو ثقب البيت **(ودوي)** في دوة وهي المفازة فإن الواو المشددة الثانية لا تتغير عن حالها لما عرفت غير مرة من أن اجتماع الثقلاء المختلفة ليس كاجتماع الثقلاء المتماثلة. . . . .

قوله: **(فيقال في طي طووي)** لم يقلبوا الواو الأولى ألفاً لما يلزم من زيادة التغيير مع اللبس ولا الثانية لسكون ما بعدها كيف وياء النسبة تقتضي انقلاب الألف واواً وكذا القول في حيوي.

قوله: **(وفي حي حيوي)** قال في التسهيل: وشذ نحو حيي وفي كتاب سيبويه أنهم يقولون في حية بْن بهدلة من بني سعد بن زيد بن مناة حيوي وكان أبو عمرو يقول حي يِي يعني حذ[illegible] هذه لأنه ليس فيه زائد يحذف.

قوله: **(في النسبة إلى دو)** هو بفتح الدال المهملة والكو والكوة بفتح الكاف وضمها.

لئلا يلزم اجتماع ياءات وكسرة، (فتقول طَوَوِيّ)، لأنه من طويت (وحَيَوِيّ). لأنه من حييت، وإنما لم يقلب حرف العلة ألفاً مع تحركه، وانفتاح ما قبله. لأن الأول من حرفي العلة، حركته عارضة، والثاني وإن قلب ألفاً حفظاً للقاعدة. لكن الألف تقلب واواً، لأجل ياء النسب (بخلاف دَوِّيّ) في دو للبادية (وكُوِّيّ) في كُوّة. وكوة بالفتح والضم لثقب في البيت، لأنّ الخطب في اجتماع و و مشددة مع ياء كذلك هين. . . . . .

وَمَا آخِره يَاء مُشَدَّدَة بعد ثَلَاثَة إِن كَانَ فِي نَحْو مرمي، قيل: مَرْمَوِيٌّ، ومَرْمِيٌّ، وَإِن كَانَت زَائِدَة حذفت كـ: كُرسِيٍّ. . . . .

ج بقوله، وما آخره ياء مشددة بعد ثلاثة فلا يخلو إما أن تكون الياء الأخيرة أصلية أو زائدة، فإن كانت أصلية كمرمى ففيها وجهان:

الأول: حذف إحداهما وقلب الأخرى واواً كما في غني.

والثاني: حذفهما استثقالاً وإن كانت زائدة ككرسي حذفت مع ما قبلها ويقال كرسي أيضاً فهذه الياء هي ياء النسبة والتي كانت قبلها حذفت.

ح (**وما آخره ياء مشددة بعد ثلاثة**) فتكون الياء رابعة وإنما لم يذكر الثانية المشددة لذكر حكمها قبل حيث ذكر حكم نحو غني (**إن كانت**) الياء المشددة (**في نحوي مرمي**) مما كان الياء الأولى زائدة والأخيرة أصلية (**قيل**) فيه وجهان (**مرموي**) في مرمى بحذف الياء الزائدة وفتح ما قبلها وقلب الأصلية واواً واحتراماً للحرف الأصلي مع مشابهته لغني؛ لأن كل ياء واحد منهما أصلية (**ومرمى**) بحذف الياء المشددة من مرمى لدفع الثقل وإلحاق ياء النسبة به فيكون المنسوب والمنسوب إليه متفقين لفظاً وإن اختلفا تقديراً (**وإن كانت**) الياء المشددة (**زائدة حذفت**) المشددة رأساً لدفع الثقل (**ككرسي**) في النسبة إلى كرسي

ك قوله: (**ففيها وجهان**) مرمى ومرمووي، والأول أشهر كما قلت ملهى في ملهى مع أنها بعد الثلاثة حرف واحد من حروف العلة، وها هنا حرفان منها فهو أجدر.

قوله: (**كما في غني**) من حيث إن الياء الثانية أصلية كياء غني، اقليد.

قوله: (**والثاني حذفهما استثقالاً**) هذا هو المختار كما قاله ابن مالك وغيره، والأول لغة قليلة وفي "بغية الطالب" أنها لغة ضعيفة قال ومن قال قاضوي، قال مرموي.

قوله: (**ويقال كرسي أيضاً**) وإن كان اللفظ متحداً ولكن المعنى مختلف فإن الياء المشددة المحذوفة التي كانت قبل التسمية غير متضمنة لمعنى الوصفية ولا دلالة فيها على التخصيص بخلاف ياء النسبة اللاحقة.

ق وما آخره ياء مشددة، أو واو كذلك، بعد حرفين كغنيّ وغنيّة، وعدو وعدوة، وأُمّي وأُميّة، تقدم بيانه، (وما آخره يـ ء مشددة بعد ثلاثة) فأكثر من الأحرف (إنْ كانت) تلك الياء (في نحو مَرْمِيٍّ) مما الياء الثانية فيه أصلية (قيل مَرْمَوِيٌّ) بحذف أولى اليائين، وقلب الأخيرة واواً، وفتح ما قبلها كغنوي (ومَرْمِيّ) بحذفهما للثقل، وهذا أفصح، (وإنْ كانت زائدة حُذفت ككُرسيّ) في كرسي، . . . .

وبَخَاتِيٍّ فِي بَخَاتِيّ، اسْم رجل.

ي وإن كانت بعد الرابعة كبخاتي اسم رجل، فإنك إذا نسبت إليه حذفت الياء وأتيت بياء النسبة وإنما قيد بقوله اسم رجل؛ لأنه لو كان جمعاً رد إلى الواحد كما سيجيء والبَخْتي نوع من الإبل وجمعه بخاتي غير منصرف، وإذا سمي به فلا ينصرف أيضاً كما إذا سمى بالمصابيح لكن إذا نسبت إليه صرفت؛ لأن ياء النسبة ليست من بنية الكلمة ألا ترى أنك لو نسبت إلى جمال لقلت جمالي منصرفاً ولو كانت غير ياء النسبة لم ينصرف

ج **(ونجاتي)** منصرفاً **(في نجاتي)** غير منصرف وهو جمع نجتي لنوع من الإبل مما كانت الياء مشددة فيه خامسة سواء لم تكن الأخيرة أصلية أو كانت نحو أحاجي منصرفاً في أحاجي اسم رجل وهو غير منصرف وهو جمع أحجية وهي لعبة وأغلوطة يتعاطاها الناس بينهم.

قال أبو عبيدة: هو نحو قولهم أخرج ما في يدي ولك كذا، والياء الأخيرة منه أصلية، وإنما صارا بالنسبة منصرفين؛ لأن ياء النسبة لا تعد في بنية أقصى الجموع، ولذلك صرف كمالي في النسبة إلى كمال وإنما قال حال كونه **(اسم رجل)** لأنه لو كان

ل قوله: **(والبختي نوع من الإبل)** وبضم الموحدة وسكون المعجمة الإبل الخراسانية الجمع بخاتي بالتشديد، وبخاتي بألف وبخات. قال الجوهري: وهو معرب وبعضهم يقول هو عربي وينشد لبن البخت في قصاع الخلنجي. انتهى.

قوله: **(بخاتي غير منصرف)** أما إذا كان جمعاً فواضح؛ لأنه على وزن مصابيح وإن كان اسم رجل فكرجل سميته بمصابيح.

قوله: **(ليست من بنية الكلمة)** فخرج الباقي عن كهونه على صيغة منتهى الجموع؛ لأنه يكون حينئذٍ بعد ألف يكون حرفاً واحداً لعدم اعتبار ياء النسبة.

قوله: **(ولو كانت غير ياء النسبة لم ينصرف)** أي كما في بخاتي فإنه غير منصرف؛ لأنه جمع أقصىٰ ليكون الياء داخلة في بنتيه بخلاف نحو جمالي انصرف لكونه مفرداً مع دخول الياء وهو يدل على أنها ليست من بنية الكلمة إذ لو كانت منها لكانت كغيرها لا يدخل إلا فيما هو بصيغة منتهى الجموع فلا ينصرف وإذا حمل ما في الشرح المنسوب على هذا المعنى استقام واندفع عنه ما أشار إليه الشارح من الاعتراض.

ق (وبَخاتِيٍّ في بَخاتِي اسم رجل)، بخلافه جمعا فإنه كما سيأتي يجب رده إلى واحده، وهو بختيّ، لنوع من الإبل، فيفوت الغرض من التمثيل لَمَّا حذفت منه الياء المشددة بعد أربعة لياء النسب، وبخاتي غير منسوب، لا ينصرف، وإنْ كان علماً ومنسوباً ينصرف، لأنّ ياء النسبة ليست من بنية الكلمة، ومثله شافعيٌّ، في شافعي، ولم يذكر ما آخره واو مشددة بعد الثلاثة، كمغزوّ، وقد قالوا فيه مغزويّ، لأنه لم يجتمع فيه ياءات، قاله سيبويه، ولم يطلع عليه الجاربردي فبحثه، وقال: ولم أرَ له نقلاً.

. . . .

جار: هكذا ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف، وفيه نظر لأنه ليس يجمع، ولو قيل المراد لو كان الياء للجمع لكان بعيداً عن التوجيه يعرف بالتأمل، ثم قيل فيه، ومن ثَمَّ قالوا أرأيت يمانيًّا ولم يكن وارداً على الزنة التي لا تقع إلا جمعاً يعني من جهة أن ياء النسبة ليست من البنية لم يكن يمانيًّا، ويمانيًّا بتشديد الياء وتخفيفه وارداً بطريق الاعتراض على ما قالوا مفاعل ومفاعيل ونحوهما لا يكون إلا جمعاً أو نقول المعنى لأجل أن ياء النسبة لم يكن داخلاً في بنية الكلمة، قالوا رأيت يمانيًّا يعني بالتنوين منصرفاً ولم يجعلوه من الصيغ التي لا يكون إلا جمعاً، وهذا أقرب إلى لفظه لكن يرد عليه الاعتراض المتقدم، وكذا تقول في النسبة إلى الشافعي شافعي وشفعوي خطأ، ذكر في "الصحاح" أن النسبة

نقره: جمعاً لنجتي يرد إلى واحدة وينسب إليه فتقول في النسبة إلى نجاتي نجتي، وكذلك أحاجي إذا كان جمعاً يرد إلى واحده لكن فيه الوجهان كما في مرمى؛ لأن الياء الأخيرة فيه أصلية فتقول أحجي بحذف الياء المشددة وأحجوي بحذف الياء الزائدة وقلب الأصلية واواً، واعلم أنه لو قال بدل قوله إن كانت أصلية المستفاد من قوله، وإن كانت زائدة أن كانت الأخيرة أصلية لكان أولى، وكذلك لو قال بدل قوله ونجاتي وجاء في

كه: قوله: **(وفيه نظر)** كأنه بناه على أن الضمير في كانت للياء في جمالي فاعترض بأنه ليس بجمع ثم قال ولو قيل المراد لو كان الياء للجمع لكان بعيداً عن التوجيه أي؛ لأن الياء لا تكون للجمع إلا فيما مفرده ياء مشددة.

قوله: **(وفيه نظر)** أي في هذا الكلام وهو أنه لو كانت الخ.

قوله: **(بعيداً عن التوجيه)** لأن الكلام في أن ياء النسبة ليست من أبنية الكلمة وتوجيهه ولو كان الياء للجمع لكانت من أبنية الكلم فكيف يثبت حينئذٍ أن ياء النسبة ليست من الأبنية وحاصل كلامه على هذا التقدير أن ياء النسبة ليست من الأبنية وإلا لو كان الياء للجمع لم ينصرف ولا شك أن قوله لو كان للجمع ليس منافياً لقوله إن ياء النسبة ليست من الأبنية فلا يرد من هذه وأنت بصدد الرد ض.

قوله: **(إلا جمعاً)** وفيه نظر؛ لأن يمانياً لس بمفاعل ولا مفاعيل حتى رد ض.

قوله: **(وهذا أقرب)** أي التوجيه الثاني بقوله ومن ثَمَّ قالوا الخ.

قوله: **(عليه الاعتراض)** وهو أنه ليس يمانيًّا جمعاً حتى لزم من جعلهم من الصيغ التي لا يكون إلا جمعاً منع صرفه وإنما يلزم أن لو كان جمعاً كما قلنا في جمالي.

لقا: . . . .

وَمَا آخِره همزَة بعد ألف إِن كَانَت للتأنيث قلبت واواً،

إلى اليمن وهو بلاد العرب يمني ويمان مخففة، والألف عوض من ياء النسبة فلا تجتمعان، قال سيبويه وبعضهم يقول يماني بالتشديد، ولم يذكر المصنف ما في آخره الواو المشددة بعد الثلاثة كمغزو والظاهر أن النسبة إليه مغزوي ولم أر له نقلاً.

قوله: **(وما آخره همزة)** لما فرغ من القسمين الأولين من الأقسام الأربعة شرع في القسم الثالث منها وهو ما آخره همزة بعد ألف فهي إما للتأنيث أو أصلية أو منقلبة عن حرف أصلي، أو عن حرف الإلحاق، فإن كانت للتأنيث قلبت واواً كحمراوي في حمراء، لكون الهمزة أثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلاث ياآت مع الكسرة.

نحو نجاتي اسم رجل نجاتي لكان أولى **(وما آخره همزة بعد ألف)** زائدة **(إن كانت)** الهمزة **(للتأنيث قلبت واو)** كصحراوي في صحراء للفرق بين الهمزة الأصلية والزائدة المحضة والزائدة بالتغيير أولى ولو قصد الفرق لأبقيت الهمزة على حالها؛ لأن الهمزة لا تستثقل قبل ياء النسبة استثقال الياء قبلها، وإنما تقلب ياء لئلا يلزم اجتماع ثلاث ياآت أو نقول إنما قلبت واواً للحمل على الألف المقصورة في القلب نحو حبلوي

قوله: **(وهو بلاد العرب)** قال في القاموس: اليمن محركة ما عن يمين القبلة من بلاد الغور، والغور ما انحدر مغرباً عن تهامة.

قوله: **(وبعضهم يقول يماني بالتشديد)** إلى هنا كلام الصحاح وأنشد[1]: [الوافر]

يَمانِيًّا يظَلُّ يشدُّ كِيراً ... وينفُخ دائماً لَهَبَ الشواظِ

قوله: **(والظاهر أن النسبة إليه مغزوي)** نص على ذلك سيبويه في كتابه نقله اليزدي وغيره، وقال الأندلسي في شرح المفصل: حذفت الياء الأخيرة في مرمي وإن كانت لام الفعل استثقالاً للياآت بدليل أنك لو نسبت إلى مغزو لقلت مغزوي ولم يحذف الواو المخففة والواو والياء في النسبة انتهى.

(وما آخره همزة بعد ألف إنْ كانت) تلك الهمزة (للتأنيث قلبت واواً) كحمراويّ وصحراويّ في صحراء وحمراء، لأنها أثقل من الواو، ولم تقلب ياء لئلا يجتمع

---

(١) لأمية بن خلف يهجو حسان بن ثابت، وانظر: الصحاح [illegible].

وصَنْعَانِيٌّ وبَهْرَانِيٌّ ورَوْحَانِيٌّ وجَلُولِيٌّ وحَرُورِيٌّ شَاذ، ....

جار

وشذ صنعاني في النسبة إلى صنعاء اليمن وبهراني في النسبة إلى بهراء اسم قبيلة، والقياس صنعاوي وبهراوي، ومن العرب من يقوله فأبدلوا من الهمزة نوناً؛ لأن الألف والنون تشابهان ألفي التأنيث. وروحاني بفتح الراء في النسبة إلى روحاء وهو بلد، والكلام فيه كما في صنعاني وبضم الراء في النسبة إلى الملائكة والجن، ويقال لهم الروح للطافتهم واستتارهم عن الناس، وزادوا الألف والنون للفرق بينه وبين المنسوب إلى روح الإنسان، قال أبو عبيدة: تقول العرب روحاني لكل ما فيه الروح من الناس والجن والدواب، وجلولاء قرية وحروراء أيضاً قرية تنسب إليها الحرورية من الخوارج إذ كان أول مجتمعهم

نقره

(وصنعاني) في النسبة إلى صنعاء اليمن **(وبهراني)** في النسبة إلى بهراء اسم قبيلة **(وروحاني)** بفتح الراء في النسبة إلى روحاء وهو بلد وقيل قبيلة **(وجلوي)** في النسبة إلى جلولاء اسم قرية **(وحروري)** في النسبة الى حروراء اسم قرية **(شاذ)**؛ لأن القياس صنعاوي وبهراوي وروحاوي يقلب الهمزة واواً إلا أنهم قلبوها نوناً على غير القياس لمشابهة الألف والنون لألفي التأنيث وكذا القياس في جلولاء وحروراء أن يقال جلولاوي وحروراوي إلا أنه حذفت ألفا التأنيث منهما على غير القياس.........

ك

قوله: **(إلى صنعاء اليمن)** هي بفتح الصاد وسكون النون بلد كثير الأشجار، والمياه تشبه دمشق وبهراء بفتح الموحدة وسكون الهاء اسم قبيلة من قضاعة وقد يقصر. قوله: **(ومن العرب من يقول)** حكاه في بهراء صاحب القاموس. قوله: **(تشابهان ألفي التأنيث)** أراد الألف الممدودة. قوله: **(ألفي التأنيث)** اللتين في الاسم الممدودة نحو حمراء. قوله: **(وهو بلد)** قال في القاموس: الروحاء موضع بين الحرمين على ثلاثين أو أربعين ميلاً من المدينة وقرية من رحبة الشام، وقرية من نهر عيسى. قوله: **(والكلام فيه كما في صنعاني)** أي أنهم أبدلوا من الهمزة في روحاء النون للمشابهة المذكورة ثم نسبوا إليها وقد يرد أيضاً أن من العرب من يقوله على القياس وهو المذكور في الصحاح. قوله: **(كما في صنعاني)** يعني أبدلوا فيه أيضاً من الهمزة النون. قوله: **(وبضم الراء إلى آخره)** ذكر استطراداً للمناسبة وليس مما الكلام فيه. قوله: **(قال أبو عبيدة)** بما قاله جزم به صاحب القاموس. قوله: **(وجلولاء قرية)** أي ببغداد قرب خانقين بمرحلة وهي بمعجمة مفتوحة وخانقين بمعجمة ونون وقاف مكسورتين.

فق

ياءات وكسرة، (وصَنْعانِيٌّ) في صنعاء اليمن، (وبَهْرانيّ) في بهراء لقبيلة من قضاعة، (ورَوحَانيّ) بفتح الراء في روحاء البلد، وهو المراد هنا، وبضمها في النسبة إلى الملائكة والجن، ويقال لهم الروح لِلطافتهم، واستتارهم عن الناس، وزادوا الألف والنون للفرق بينه وبين المنسوب إلى روح الإنسان، (وجَلُوليّ) في جلولاء لقرية بناحية فارس، (وحَرُوري) في حروراء لقرية يُنسب إليها الحرورية من الخوارج، إذ كان أول مجتمعهم بها، وتحكيمهم منها (شاذ) كل من الخمسة، إذ القياس صنعاوي، وبهراوي،

وَإِن كَانَت أَصْلِيَّة ثَبَتَتْ على الْأَكْثَر كقُرَّائِيّ، وَإِلَّا فالوجهان ككِسَاوِيّ وعِلْبَاوِيّ. . . . .

بها وتحكيمهم منها، وإن كانت أصلية ثبتت على الأكثر؛ لقوتها بأصالتها فتقول في قراء وهو الرجل المتنسك من قرأ إذا تنسك قرائي، ومنهم من يقلبها واواً استثقالاً، وإن كانت منقلبة عن حرف أصلي ككساء ورداء وأصلهما كساو ورداي قلبت حرف العلة همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة كما سيجيء أو عن حرف الإلحاق نحو: علباء[1] وهو عصب العنق،

(وإن كانت) الهمزة **(أصلية تثبت)** الهمزة **(على الأكثر كقرائي)** في قراءة لما عرفت من أن الهمزة لا تستثقل قبل ياء النسبة استثقال الياء قبلها ولقوتها بالأصالة، ومنهم من يقلبها واواً تشبيها بالزائدة؛ ولأن الهمزة أثقل من الواو **(وإلا)** أي وإن لم تكن الهمزة للتأنيث ولا أصلية وهي على ضربين: إما أن تكون منقلبة عن حرف أصلي، وإما ملحقة بحرف أصلي **(فالوجهان)** المذكوران من القلب واواً والإبقاء على حالها جائزان فيه أما الإبقاء فلتشبيهها بالهمزة الأصلية من حيث إن أحدهما منقلبة عن حرف أصلي والأخرى ملحق بحرف أصلي وأما القلب فلتشبيهها بالزائدة المحضة من حيث إن عين الهمزة ليست بلام الكلمة كما كانت في قراء **(ككساوي)** في كساء وأصله كساء وقلبت الواو همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة فالهمزة فيه بدل من حرف أصلي **(وعلباوي)** في علباء

قوله: **(فنقول في قراء)** بضم القاف وتشديد الراء. قوله: **(المتنسك)** أي المتعبد من قرأ إذا نسك أي عبد بخلاف قراء جمع قارئ فافهم. قوله: **(ومنهم من يقلبها واواً)** ظاهر كلام ابن هشام أن الأصلية يتعين سلامتها، وبه صرح البدر بن مالك في شرح الألفية وكذا الأندلسي وقال وقد جاء قلبها شاذاً لكنه في التسهيل ذكر الوجهين فيها، وقال أجودهما التصحيح موافقاً لما اقتضاه كلام المصنف. قوله: **(أو عن حرف الإلحاق)** أي الهمزة المنقلبة عن ياء زيدت للإلحاق. قوله: **(نحو علباء)** هي بكسر المهملة وسكون اللام وموحدة.

وروحاوي، وجلولاوي، وحروراوي، ويمكن أنْ يقال كما قال النظام النسبة إلى حروراء على لغة القصر لا المد، فالنسبة إليها بحذف الألف على القياس، (وإنْ كانت) تلك الهمزة (أصلية تثبت على الأكثر) لقوّتها بأصالتها (كقُرَّائِي) في قرَّاء للرجل المتنسك من تقرَّأ إذا انتسك، وغير الأكثر يجوز قلبها أيضاً لثقلها كقرّاوي، (وإلّا) أي وإنْ لم تكن الهمزة للتأنيث، ولا أصلية بأنْ كانت منقلبة عن حرف أصلي، أو عن حرف للإلحاق، (فالوجهان) القلب والإثبات جائزان تشبيها للهمزة في الأول بهمزة التأنيث، لكونها غير أصلية، وفي الثاني بالأصلية لكونها منقلبة عن أصل، أو عن مشبه بالأصل، فالأول كِساوي (وككِسائي) في كِساء (و) الثاني نحو (عِلْباوي) وعِلبائي في علباء لعصب

(١) الْعِلْبَاءُ بِالْمَدِّ الْعَصَبَةُ الْمُمْتَدَّةُ فِي الْعُنُقِ وَالْمُخْتَارُ التَّأْنِيثُ فَيُقَالُ هِيَ الْعِلْبَاءُ وَالتَّثْنِيَةُ عِلْبَاوَانِ وَيَجُوزُ عَلْبَاءَانِ وَالْعُلْبَةُ مَعْرُوفَةٌ وَالْجَمْعُ عُلَبٌ وَعِلَابٌ.

وَبَابُ سِقَايَة: سِقَائِيٌّ بِالْهَمْزَةِ، . . . .

والهمزة فيه منقلبة عن ياء زيدت للإلحاق، ففيها وجهان الإبقاء تشبيهاً بالأصلية والقلب واواً تشبيهاً بالهمزة التي للتأنيث. قوله: **(وباب سقاية)** لما بين حكم ما انقلب فيه حرف العلة بعد الألف همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة أشار إلى بيان حكم ما لم ينقلب فيه حرف العلة الواقعة بعد الألف همزة، وذلك بأن لا يكون طرفاً أو لا يكون الألف زائدة،

وهو عصب العنق والهمزة فيه للإلحاق بسرداح، وإنما قيدنا قوله بعد ألف بقولنا زائدة؛ لأن الهمزة لو وقعت بعد ألف مبدلة من حرف أصلي لا تتغير الهمزة حينئذ نحو مائي في النسبة إلى ماء **(وباب سقاية)** وهو سقاية الماء مما فيه تاء لازمة ولامه ياء واقعة بعد ألف زائدة **(سقائي بالهمزة)** فإنه تقلب ياؤه همزة؛ لأن التاء في سقاية لازمة لأنها ليست للفرق بين المذكر والمؤنث وللوحدة حتى يجوز حذفها مرة وإثباتها أخرى فلا تقلب ياؤه

قوله: **(زيدت للإلحاق)** بسرداح وهو المكان اللين ويحملاق وهو باطن الجفن.

قوله: **(ففيها وجهان)** الضمير للمنقلبة عن حرف أصلي، أو عن حرف إلحاق، وظاهر كلامه، وكلام ابن مالك أنهما سواء قال أبو حيان وقال غيره: أي غير ابن مالك إقرارها همزة في كساء أحسن، وقلبها واواً في علباء وبابه أحسن فبناه في النسب على ما بناه في التثنية انتهى. وكذا فعل ابن هشام فأوجب في الأصلية التصحيح، وفي المزيدة للتأنيث القلب وجوز في المنقلبة والتي للإلحاق الوجهين، وقال الأرجح في المنقلبة التصحيح وفي التي للإلحاق الإعلال. قوله: **(تشبيهاً بالأصلية)** وجه الشبه أنهما غير زائدتين فإنهما منقلبة عن أصلية. قوله: **(تشبيهاً بالأصلية)** أي لأن بدل الأصل والملحق به في معنى الأصل.

قوله: **(تشبيهاً بالهمزة التي للتأنيث)** أي لضعفها بالبدل فكانت كالزائدة بل المبدلة من حرف الإلحاق زائدة. قوله: **(تشبيهاً بالهمزة)** وجه الشبه أنهما غير أصلية.

قوله: **(لما بين)** أي في المتن في قوله قبيل هذا وإلا فالوجهان ككساوي وعلباوي فإنه قلبت حرف العلة فيهما همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة.

العنق، وأصل كِساءٍ وعلباء كساو وعلباي، قلب حرف العلة همزة، لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، كما سيأتي.

(وباب سِقاية) مما وقع فيه ياء بعد ألف زائدة، وصحّت للزوم تاء التأنيث بعدها يُقال فيه (سِقائِيٌّ بالهمزة)، لئلا تجتمع الياءات والكسرة مع زوال المانع من قلب الياء همزة، وهو التاء، لأنها لمَّا حذفت للنسبة، وجب قلب الياء همزة، لتطرفها بعد ألف

وَبَاب شقاوة: شَقَاوِيٌّ بِالْوَاو، وَبَاب زَايٍ وزَايَةٍ: . . . .

فباب سقاية وشقاوة إشارة إلى الأول وباب رأى وراية إلى الثاني. فنقول في الأول حرف العلة الواقعة بعد الألف إن كانت ياء قلبت همزة، فيقال سقائي بالهمزة لئلا تجتمع اليآات مع ذهاب المانع وهو التاء ولو قلبوها واواً . . . .

همزة؛ لأن الياء الواقعة بعد ألف زائدة إنما تقلب همزة إذا كانت في الطرف أو حكمه، وإذا حذفت التاء في النسبة قلبت الياء همزة؛ لأنها حينئذٍ في حكم الطرف؛ لأن ياء النسبة وإن كانت كالجزء من الكلمة إلا أنها في معرض الزوال مع أنها لو لم تقلب همزة اجتمعت ثلاث يآت (**وباب شقاوة**) مما فيه تاء لازمة ولامه واو واقعة بعد ألف زائدة (**شقاوى بالواو**) من غير قبلها في النسبة همزة كقلب ياء سقاية في النسبة همزة، لأن اجتماع الواو مع اليائين ليس كاجتماع ثلاث يآت (**وباب زاي وزاية**) مما كان لامه ياء

قوله: (**وباب راي وراية**) قال شارح عقبها للحرف المعروف فاقتضى إنهما بالزاي المعجمة والمفهوم من تفسير الشيخ نظام الدين الراية العلم أنهما بالراء المهملة، وهو الظاهر. وكلام أهل اللغة يشهد له قال في القاموس، والراية العلم والجمع رايات وراي، ثم قال والزاي إذا مد كتبت بهمزة بعد الألف، ووهم الجوهري أي في قوله إنها لا تكتب إلا بالياء وفيه لغات الزاي، والزاء، والزا والزي كطي وزيك كطي وزا منونة الجمع ازوا أو أزايا، وازاء وأزي انتهى فليتأمل. قوله: (**الواقعة**) صفة لحرف والضمير في كانت أيضاً له.

قوله: (**قلبت همزة**) أي ولا يجوز إقرار الياء، فإن قلت قد قالوا سقاية فأقروا الياء لم جعلوا التاء في حكم الحرف المتصل وياء النسب أولى بالاتصال لتغييرها معنى الاسم قلت في النسب قد انكسرت فلا يلزم من احتمالها مفتوحة أن يحتمل مكسورة مع أنها أثقل وأيضاً انضم إليها فيه ياآن فعظم الاستثقال. قوله: (**وهو التاء**) فإنه إذا حذفت التاء في النسبة بقيت الياء متطرفة بعد ألف زائدة فوجب قلبها همزة فالنسبة إليه سقائي. قوله: (**ولو قلبوها واواً لم يبعد**) الظاهر أن الشارح لم ير نقلاً بذلك وقد جزم بجوازه أيضاً ابن مالك في الكافية وغيرها وتعرض له في التسهيل على ما في بعض نسخه بقوله وقد تجعل واواً قال أبو حيان: وهو صحيح قال والضمير في قوله وقد تجعل عائداً إلى الهمزة أي وقد تجعل الهمزة في سقائي ونحوه واواً فيقال سقاوي وليس عائداً إلى الياء انتهى. فالضمير أيضاً في قول الشارح ولو قلبوها للهمز كما يشعر به قوله في رداوي ويفيده أيضاً كلام المصنف في شرح المفصل لكنه فيه

زائدة، قال الجاربردي تبعاً للمصنف، ولو قلبوا الهمزة واواً لم يبعد كرداويّ في رداء. ومعه النظام، قال: لئلا يلزم التغاير دفعة واحدة، (وباب شَقَاوَة) مما وقع فيه واو بعد ألف زائدة، وصحت لِما مرّ يُقال فيه (شَقاويٌّ) بـإبقاء (الواو)، وإنْ زال المانع، لئلا يلتبس بباب سقاية، ولم يعكس، لأنّ ثقل الواو مع اليائين، ليس كثقل الياءات. (وباب زَاي وزَايَة) مما وقع فيه ياء متطرفة، وصحّت لكونها بعد ألف مقلوبة عن حرف أصلي.

زائِيٌّ وزَاوِيٌّ.

جـ لم يبعد كما في رداوي، وإن كانت واواً بقيت فيقال شقاوي في شقاوة، إذ لم تستثقل الواو مع الياءين كاستثقال اليآت فيقال حينئذٍ التاء باق تقديراً لو خلف ياء النسبة عنها . وأما في الثاني وهو باب رأى وراية وهو الاسم الثلاثي الذي تقع فيه الياء بعد ألف مقلوبة عن حرف أصلي، ويكون تاء التأنيث فارقة بين الواحد وغيره، . . . .

نقـ بعد ألف غير زائدة سواء كان فيه تاء التأنيث أو لا يجوز في النسبة إليه ثلاثة أوجه **(زايي)** بثلاث يآت لأنه كظبي بل هو أخف منه؛ لأن في الألف أجاماً للسان ليس في غيرها من الحروف الساكنة **(وزائي)** بقلب يائه همزة لمشابهته لسقائي في النسبة إلى سقاية من حيث وقوع الياء في كل منهما بعد صورة الألف **(وزاوي)** بقلب يائه واواً لاستثقال اجتماع

كـ منع القلب المذكور واستبعده وعبارته كالأندلسي لما كرهوا اجتماع اليآت هنا قدروها يعني ياء سقاية في النسب متطرفة بعد ألف زائدة فقلبوها همزة على قياسها ثم يقلبوها واواً؛ لأنه وجب قلبها همزة لاجتماعها مع ياء النسب وهم إنما يقلبون الهمزة إذا كانت همزة قبل ياء النسب فلما لم تكن هذه همزة قبل ياء النسب لم يكن لقلبها واواً معنى انتهى. فما وقع في الشرح المنسوب إليه بحثاً مما يوافق ما قاله الشارح مخالف لكلامه هذا ومردود به على أن الشيخ نظام الدين رده أيضاً وإن لم يحكه بلزوم التغايير دفعة واحدة وبالجملة فالمنقول الجواز كما تقدم، والرأي لا يعارض الرواية. قوله: **(لم يبعد)** لأن غايتها أنها تقلب همزة في النسبة ومثل هذه النسبة تقلب واواً كردأوي فيجوز قلبها واواً أقول إنما لم يقلبوها واواً من قائمي الهمزة الحاصلة بعد النسبة والحاصلة قبلها ض.

لأن هذه الهمزة قد قلبت واواً في نحو رداوي والأول أكثر استعمالاً وهو سقائي فلذلك اقتصر المصنف على التفصيل على الأول. قوله: **(إذ لم تستثقل الواو مع الياءين)** كاستثقال اليآت؛ ولأنهم يفرون إلى الواو فيما آخره همزة فإذا ظفر بها لم يعدل عنها.

قوله: **(كاستثقال اليآت)** لأنهم قالوا دوي وكوي ولم يقولوا أطيي.

قوله: **(باق تقديراً)** ليكون لبقاء الواو وجه؛ لأنه حينئذٍ كأنه لم يقع طرفاً.

قوله: **(رايي وراية)** قال ابن الجني الزاية عندهم مشتقة من زويت الحديث أي أشعته وأظهرته، وكذلك الزاية في الحرب مأخوذة من إظهار الغزوة والسلطنة ووزنها فعلى، والألف فيه أصلية وهو منقلب عن الواو. قوله: **(ويكون تاء التأنيث فارقة بين الواحد وغيره)** إنما يصلح أن يكون راي وراية مثالين، لذلك إذا كانا بالراء لا بالزاي كما علم مما قدمته عن القاموس

فـ ويفرّق بين الواحد وغيره بالتاء، يُقال فيه (زايِيٌّ) بالياءات للسكون قبلها، مع قلة الحروف كظبييّ (وزائيّ) بالهمزة كسقائي، لوقوع الياء فيهما بعد الألف (وزَاويٌّ) بالواو ولثقل الياءات هنا، لتقدم حرف العلة عليها بخلاف ظبييّ، وبالجملة فزائيّ اسم جنس من زويت بمعنى جمعت، أو هو اسم للحرف المعروف.

وَمَا كَانَ عَلى حَرفين إن كَانَ متحرك الْأَوْسَط أصلاً، والمحذوف اللَّام وَلم يعوض همزَة وصل، . . . .

فيجوز رايي بيآات كظبي لسكون ما قبلها، ورائي بالهمز كسقائي إذ الياء فيها وقعت بعد الألف، وزاوي لاستثقال اليآت هنا لتقدم حرف العلة عليها بخلاف ظبي والياء إذا استثقلت قبل ياء النسبة قلبت واواً فكذا هنا.

قوله: (**وما كان على حرفين**) لما فرغ من الأقسام الثلاثة شرع في القسم الرابع، والمراد بيان ما يرد وما لا يرد عند النسبة على الاسم الذي صار إلى حرفين بالحذف وذلك على ثلاثة أنواع ما يجب فيه الرد، وما يمتنع، وما يسوغ فيه الأمران.

أما الذي يجب فيه الرد فصنفان:

الأول: أن يكون متحرك الأوسط في الأصل والمحذوف لامه ولم يعوض عن المحذوف همزة وصل. . . . .

اليآت والياء إذا استثقلت قبل ياء النسبة قلبت واواً (**وما كان على حرفين**) من الأسماء التي حذفت منها شيء وهو على ثلاثة أنواع: ما يجب فيه الرد، وما يمتنع، وما يجوز فيه الوجهان (**إن كان**) ما كان على حرفين (**متحرك الأوسط أصلاً**) أي في أصل الوضع (**والمحذوف**) هو (**اللام**) واحترز عن المحذوف غير اللام نحو سته؛ فإنه لا يجب الرد كما سيجيء وينبغي أن يكون الحذف نسياً لا لعلة؛ لأنه لو كان لعلة وجب الرد مطلقاً من غير شرط (**ولم تعوض**) عن المحذوف (**همزة الوصل**) واحترز به عما عوضت فيه الهمزة من المحذوف نحو ابن فإنه لا يجب الرد فيه أيضاً ففي هذه الصورة ثلاث شروط

وسيأتي في الإعلال في ذلك مزيد كلام. قوله: (**فيجوز زايي بيآات إلى آخره**) لم يتعرض للأجود منها بل ظاهر كلامه استواؤها وقد ذكره ابن مالك على ما بعض نسخ التسهيل، فقال أجودها الهمزة قال الشيخ أبو حيان وذلك لسلامته من ثقل اليآت مع الكسر الموجود كما في الوجه الأول ومن الإبدال بعد الإبدال كما في الوجه الثالث. قوله: (**في القسم الرابع**) وهو ما كان على حرفين يحذف الفاء أو العين أو اللام. قوله: (**وما يمتنع وما يسوغ فيه الأمران**) ما فيهما وفيما قبلها موصوفة والرابط فيهما محذوف على حد قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ﴾ [البقرة: ٤٨] أي فيه وقد تقدم أيضاً ما يدل عليه وجعلها موصوفة بعيد في المعنى، وكذا في الصناعة لشذوذ حذف العائد المذكور حينئذٍ.

(وما كان على حرفين) أصليين (إنْ كان متحرك الأوسط أصلاً)، أي في الأصل (والمحذوف اللام، ولم تُعَوَّض) عن المحذوف (همزة وصل . . . .

أَو كَانَ الْمَحْذُوف فَاء، وَهُوَ معتل اللَّام وَجب رده كـ: أَبَوي، وأخوي، وسَتَهِيّ فِي سِتّ، . . . .

جا كأبوي وأخوي، وسهي في ست، وأصله سته وهو الاست وإنما يجب الرد؛ لأنهم لو لم يردوا لا خلوا بالكلمة بسبب حذف اللام وحركة العين؛ لأن الحركة الآن إنما هي لأجل ياء النسبة مع أن المحذوف لام وهو قابل للتغييرات. فإن قلت: هذا منقوض بقولهم دمى ودموي مع أن دماً متحرك الأوسط في الأصل والمحذوف لام ولم تعوض همزة

نقره لوجوب رد المحذوف **(أو كان المحذوف فاء)** احتراز عما كان المحذوف لاماً فإنه لا يجب الرد وإن كان اللام ياء كما في غد **(وهو)** أي الاسم المحذوف فيه ألفاً **(معتل اللام)** سواء كان واويًّا أو يائيًّا؛ لأنه لو لم يكن معتل اللام لا يجب الرد نحو عدة ففي هذه الصورة شرطان لوجوب الرد **(وجب رده)** أي رد المحذوف في هاتين الصورتين: أما في الصورة الأولى فلأنه لو لم يرد المحذوف لزم إخلال الكلمة في النسبة بسبب حذف اللازم وحركة الوسط مع أن المحذوف هو اللام التي هي محل التغيير، وأما في الصورة الثانية فلأنه لزم إما اجتماع ثلاث ياآت إن كان اللام ياء وأبقيت الياء على حالها وأما عدم الدلالة على المحذوف إن قلبت الياء واواً أو كانت اللام واواً إذ ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واو غير لفظ الواو فإذا رأوا لامه واواً ذهلوا عن أن فاءه واواً محذوف **(كابوي)** في أب إذ أصله أبو حذفت الواو حذفاً نسياً **(وأخوي)** في أخ وأصله أخو **(وستهي في ست)** وأصله سته وهذه الأمثلة الثلاثة للصورة الأولى فإن المحذوف فيها هي اللام وكانت متحركة الأوسط في الأصل من غير تعويض همزة الوصل فيه

ك قوله: **(وهو الأست)** الأست اسم للعجز وقد يراد به حلقة الدبر وأصله أيضاً سته حذفت لامه وأتى بهمزة الوصل. قوله: **(لأن الحركة الآن)** ألا ترى أنهم لو قالوا أبي وأخي لكانوا قد حذفوا اللام وحركوا العين؛ لأن هذه الحركة إنما هي لأجل ياء النسبة.

قوله: **(ولم تعوض همزة وصل)** فيبنغي أن يجب الرد ولم يرد لقولهم دمي.

فق أو كـان المحذوف فاء، وهو معتل اللام)، فهما قسمان (وجب رده) فيهما عند الأكثر، فالأول (كأَبَويّ وأَخَويّ) في أب وأخ (وسَتَهِيٍّ في سَتٍ) لأنّ أصلها أبو وأخو وستَه بتحريك الأوسط، وحذفت اللام، ولم يُعوّض عنها همزة وصل، فوجب ردّها، لأنّ اللام محلٌّ قابل للتغيير، ولأنها لو لم تُردّ لاختلّت الكلمة بحذفها وحذف حركة العين. لأنّ حركتها الآن إنما هي لياء النسبة، ولا ينتقض ذلك بقولهم في دم دميّ ودمويّ، حيث لم يوجبوا ردّ المحذوف، لأنّ دماً في الأصل ساكن الأوسط عند سيبويه وغيره، وقول المبرد أنه متحرك الأوسط ضعيف، فنحو دم ويد مما أوسطه ساكن خارج بما قاله المصنف، كما خرج به ما كان فوق حرفين، وما حذف عينه، أو فاؤه، وهو صحيح

. . . .

وصل قلت: إن دماً في الأصل فعل بسكون العين عند سيبويه، والأخفش نعم هو عند المبرد فعل بفتح العين، واستدل عليه بقولهم دمي يدمى دماً، كما يقال فرق يفرق فرقاً، وحذر يحذر حذراً، والصفة منه دم كحذر وفرق، وهذا ضعيف لجواز أن يكون الشيء على وزن، فإذا اشتق منه فعل كان مصدر ذلك الفعل على غير وزن ذلك نحو جنب الرجل يجنب جنباً إذا اشتكى جنبه والفعل مأخوذ من الجنب بسكون النون، والمصدر فعل بفتح العين فكذا فيما نحن فيه، واستدل أيضاً بقولهم في التثنية دميان وبقول الشاعر[1]: [الطويل]

فَلَسْنَا عَلَى الأَعْقَابِ تَدْمَى كُلُومُنَا   وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا يَقْطُرُ الدَّمَا

. . . .

قوله: **(كحذر وفرق)** يعني اتحد الدم والحذر والفرق في الماضي والمضارع والصفة المشبهة فكذا في المصادر ولما كان مصدرهما بتحريك العين فكذا مصدر دم ض.

قوله: **(نحو جنب الرجل)** هو أيضاً من باب فرق.

قوله: **(واستدل أيضاً بقولهم في التثنية دميان)** قال الشاعر[2]: [الوافر]

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا   جَرَى الدَّمَيَانِ بِالخَبَرِ اليَقِينِ

قوله: **(فلسنا على الأعقاب . . . البيت)** في هذا البيت كنايتان الأولى: [الطويل]

فَلَسْنَا عَلَى الأَعْقَابِ تَدْمَى كَلُومُنَا   وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامُنَا تَقْطُرُ الدَّمَا

وهو كناية عن عدم الإدبار في القتال؛ لأن عند الإدبار يصل الكلم إلى الظهر، والدم إذا نزل من الكلم الذي على الظهر يصل العقب فنفى اللازم وأراد نفي الملزوم والثاني على أقدامنا يقطر الدما وهو كناية عن الإقدام إلى القتال والدخول في معظمه؛ لأنه حينئذٍ يصل الكلم غالباً

اللام، وما عوّض عن لامه همزة وصل فلا يجب رد المحذوف كما سيأتي، . . . .

---

(١) من أبيات للحصين بن الحمام المري انظر: الخزانة ٧/ ٤٦١.

(٢) البيت لعليّ بن بَدّال بن سليم، ونُسب - أيضاً - إلى المثقّب العبديّ، وإلى الفرزدق، وإلى الأخطل - وليس في ديوان أيٍّ منهم -، وإلى المرداس بن عمرو. وقد رجّح البغداديّ في الخزانة ٧/ ٤٨٩ نسبته إلى عليّ بن بدّال قال: "وابن دُرَيْد هو المرجع في هذا الأمر؛ فينبغي أن يُؤخذ بقوله - والله أعلم -". وقد نسبه ابن دُريد إلى عليّ بن بدّال. والمعنى: أنّه لشدّة العداوة والبغضاء بينه وبين من ذكره لا تختلط دماؤهما؛ فلو ذُبحا على حجر لذهب دم هذا يمنة، ودمُ ذاك يسْرة. والشّاهدُ فيه: (الدّميان) حيث أتى بمثنى الدّم، وجعل لامه ياءً؛ ومن المقرّر أنّ التّثنية والجمع يردّان الأشياء إلى أصولها؛ فمجيء (الدّميان) بالياء يدلّ على أنّ اللام المحذوفة من (الدّم) كانت ياءً. =

ووِشَوِيّ فِي شِيَةٍ، ....

فإنه لما اضطر أخرجه على أصله، وقال المصنف في شرح "المفصل" إن قولهم الدميان ويقطر الدماء لا ينهض دليلاً لكونه شاذًّا، وقال سيبويه: أنه يجمع على دماء ودمى، كدلاء ودلى، وظباء وظبى، ولو كان متحرك العين كعصا لا يجمع على ذلك.

وقال المبرد: جمعه مخالف لنظائره، وبالجملة بنى المصنف الكلام على مذهب سيبويه، **الصنف الثاني**: أن يكون المحذوف فاء وهو معتل اللام كشية وهو كل لون يخالف معظم اللون، وأصلها وشية حذفت فاؤه لما سيجيء، فإذا نسب إليها يرد

(**ووشوي**) عند سيبويه بفتح العين (**في شيه**) وأصله وشيه حذفت الواو منه قياساً على

على البطن والصدر وما يكون في المواجهة والدم النازل منه يقطر على القدم لا على العقب فذكر اللازم وأراد الملزوم. قال أبو البقاء: الكلوم جمع كلم وهو مصدر في الأصل وإنما جمعه؛ لأنه جعل الكلم اسماً للموضع المكلوم؛ لأن الذي يقطر الدم وهو نفس الموضع المجروح لا فعل الجارح ويقطر يروى بفتح الياء وضمها والفاعل ضمير الكلوم، وأما الدم فيروى بفتح الدال وفيه وجهان: أحدهما: أن الألف نشأت عن إشباع فتحة الميم والدم مفعول به ويقطر على هذا متعد. والثاني: أن الألف لام الكلمة وأصلها ياء لقولهم دميان وهو مفعول، وقال بعضهم الألف واللام زائدة ونصبه على التمييز ويروى يقطر بكسر الطاء وضم الياء فهو متعد بالهمزة ويروى الدماء بكسر الدال على أنه جمع وقصره لضرورة الشعر، ويروى بالفاء وضم الياء وفاعله الدماء والدماء على ما ذكرنا.

قوله: (**أخرجه على أصله**) أي هو الذي تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً.

قوله: (**ولو كان متحرك العين كعصا لا يجمع على ذلك**) أي قياساً مطرداً فقد جاء في جمع عصى عصي على أن أفعالاً مطرد في جمع ما يكون صحيح اللام كجمل وليس مما الكلام فيه. قوله: (**حذفت فاؤه**) ونقلت كسرة الواو إلى الشين وهذا قياس مستمر نحو عدة أصله وعدةٌ. قوله: (**لما سيجيء**) ذكر الشارح في الإعلال أن الفاء إذا كانت واواً تحذف من نحو العده وأصله وعدة لاستثقالهم الكسرة على الواو مع كونه الفعل معتلًّا.

(و) الثاني نحو (وِشَوِيٍّ في شِيَةٍ)، وهي كل لون يخالف معظم اللون، وأصلها وشية، حذفت فاؤها، لكونها واواً مكسورة مع سكون ما بعدها، وإنما وجب ردّ المحذوف، لأنّ التاء التي هي عوض عن المحذوف تسقط في النسبة، وليس في الأسماء المعربة

= وهي مسألة خلافيّة بين النُّحاة؛ لأنّ بعضهم يقول: أصلُ اللام المحذوفة من (الدّم) واو؛ بدليل أنّهم ثنّوه فقالوا: (دموان)؛ وبعض العرب يقولون في تثنيته: (دمان)؛ فلم يردّوا اللام.

انظر: المقتضب ١/ ٢٣١، ٢/ ٢٣٨، وجمهرة اللّغة (دمي) ٢/ ٦٨٦، ٣/ ١٣٠٧، والمجتبى ٦٢، والمنصف ٢/ ١٤٨، والتّبصرة ٢/ ٥٩٩، وأمالي ابن الشّجري ٢/ ٢٢٨، ٣/ ١٢٧، والإنصاف ١/ ٣٥٧، وشرح المفصّل ٤/ ١٥١، ٥/ ٨٤، والمقرّب ٢/ ٤٤، والممتع ٢/ ٦٢٤، والخزانة ٧/ ٤٨٢.

وَقَالَ الْأَخْفَش: وِشْيِيٌّ على الأَصْل........................

المحذوف؛ لأنه لو لم يرد فإما أن يقال شيء فتجتمع الياآت وهو مستكره، أو يقال شوى فلا يكون فيه تنبيه على حذف الواو إذ ليس في كلامهم كلمة فاؤها ولامها واواً إلا الواو، وإذا رد المحذوف وجب فتح الشين؛ لأنه لو أبقي ساكناً لزم بقاء الواو مع موجب الحذف ثم تقلب لامها واواً فيقال وشوى، وأجاز الأخفش وشيي بالسكون على الأصل فيقال كما في وحيي والفرق أن الواو في وحيي مفتوح بخلاف ما نحن فيه.

المضارع وحركت العين بحركة الواو وهي الكسرة فلما رد الفاء لم يجعل العين ساكنة كما كانت ساكنة في الأصل؛ لأنه إنما كسرت العين لحذف الواو لما كان ردها لضرورة عارضة عند النسبة كان الواو في حكم المحذوف؛ لأن علة الحذف ثابتة وهي حمل المصدر على الفعل وعلة الرد عارضة في النسبة فأبقيت العين على الكسر وإذا نسب جعل كسرة العين فتحة كما في إبلي وقلبت الياء الأولى واواً كما في حيوي **(وقال الأخفش وشى)** بسكون العين **(على الأصل)** عند رد الفاء؛ لأنه إنما كسرت لأجل حذف

قوله: **(وإذا رد المحذوف)** اختلف الشيخان في إقرار حركة العين في النسبة أوردها إلى أصلها وهو السكون فسيبويه يقر الحركة فيقول وشوى بكسر الواو وفتح الشين؛ لأن الشين قبل الرد متحرك وقد احتجنا إلى رد الحرف فرددناه وتركناه على حاله إذ الضرورة لم يخرج إلى أكثر من رد الحرف الذاهب فقط، وأبو الحسن يرد الكلمة إلى أصلها وهي وشية بسكون الشين والذي أوجب كسرها إنما هو حذف الواو ونقل كسرتها إليه كما عرفته فإذا رجعت الواو الذاهبة زال الموجب لتحريك الشين فوجب سكونه؛ لأنه الأصل فتقول وشي بكسر الواو وسكون الشين. قوله: **(وجب فتح الشين)** هذا مذهب سيبويه والجمهور ورجع إليه الأخفش في الأوسط، وحكاه سماعاً عن العرب. قوله: **(لأنه لو أبقى ساكناً)** وجه أيضاً بأن الشين متحركة ولم يحتج إلى تغيير البناء بالسكون، وإنما احتيج إلى حرف آخر فرددناه فبقي الباقي على حاله من الحركة، وأما خصوص الفتح فلأنك لما رددت ألفاً صار الوشي بكسرتين كإبل فقلبت الثانية فتحة كما تفعل في نحو إبل فانقلبت الياء ألفاً ثم الألف واواً.

قوله: **(وأجاز الأخفش)** ظاهره أنه يجيز أيضاً الفتح ولم أره لغيره، بل المنقول عن الأخفش أنه يقول وشى بالسكون. قوله: **(والفرق أن الواو في وحيي)** فحينئذٍ لم يتحقق موجب

المستقلة اسم على حرفين، ثانيهما حرف علة، ولو قيل فيه شييّ اجتمعت ياءات مع كسرة، وهو مستكره، أو شويّ، لم يكن فيه تنبيه على حذف الواو، إذ ليس في كلامهم كلمة فاؤها ولامها واواً إلّا الواو وإذا ردّ المحذوف وجب فتح الشين لأنها لو أبقيت ساكنة لزم بقاء الواو مع موجب حذفها، ثم تقلب لامها واواً، كما في غنوي. فيقال: وشويّ، (وقال الأخفش وِشْيِيٌّ) بالإسكان وإبقاء الياء (على الأصل) كما في وحييّ.

وَإِن كَانَت لامه صَحِيحَة والمحذوف غَيرهَا . . . .

ج قوله: (وإن كانت لامه صحيحة) هذا شروع فيما يمتنع فيه الرد وهو أيضاً صنفان:

الأول: أن تكون لامه صحيحة والمحذوف الفاء كعدة وأصلها وعدة فإذا نسب إليها يقال عدي ولا يرد المحذوف؛ لأنه لو رد فإما أن لا تفتح العين فيلزم بقاء الواو مع موجب الحذف أو تفتح فيكون التحريك من غير موجب مع أن المحذوف غير اللام التي هي محل التغييرات، وكذا زنى من زنة، وأصلها وزنة.

والثاني: أن تكون اللام صحيحة أيضاً والمحذوف العين كسهى في سه والأصل سته، وإنما لم يرد فرقاً بين النسبة إلى ما حذف منه اللام، وبين النسبة إلى ما حذف منه العين ولم يعكس؛ لأن اللام محل التغيير فهو أولى بالرد. وقوله **(والمحذوف غيرها)**

ق الفاء وقد زال الحذف فيقول وشي كظبي فإن سكون ما قبل الياء الأولى يخفف أمر اليآت **(وإن كانت لامه صحيحة)** احترازاً عن نحو شية يجب الرد فيه **(والمحذوف غيرها)** أي غير اللام سواء كان فاء أو عيناً . . . .

ك حذف الواو في وحيي بخلاف ما نحن فيه وهو وشي؛ لأنه لو أبقى ساكناً لزم بقاء الواو مع موجب الحذف، وهو غير جائز. قوله: **(أو تفتح فيكون التحريك من غير موجب)** أي لأن عده عند رد المحذوف يرجع أصله وهي وعدة بسكون العين فلا يكون للتحريك موجب، وفي قوله مع أن المحذوف غير اللام احتراز عن الفتح في غد على ما سيأتي من مذهب سيبويه .

قوله: **(من غير موجب)** وهو اجتماع الكسرتين مع الياءين كما في نمر؛ لأن العين حينئذٍ ساكن في وشي..

قوله: **(الثاني أن تكون اللام صحيحة)** والمحذوف العين محل عدم رد المحذوف فيما ذكر إذا لم يكن مضاعفاً فلو سميت برب مخففاً من رب، ثم نسبت رددت المحذوف فقلت ربي بالتضعيف نص عليه سيبويه ولا خلاف فيه. قال أبو حيان: ومثل النسب إلى رب الخفيفة نسبتهم إلى قره خفيفة الراء، وهم قوم من عبد القيس قرئ بتشديد الراء ولم يقولوا قروي كراهية ثقل التضعيف .

ف ورُدّ بلزوم ما مرّ آنفاً، وبأنّ الواو ثَمّ مفتوحة بخلافها هنا، وما نقله عن الأخفش يغني عنه قوله بعد، وأبو الحسن يسكن ما أصله السكون (وإنْ كانت لامه) أي ما كان على حرفين (صحيحة والمحذوف غيرها) فاء أو عيناً فهما قسمان أيضاً . . . .

لم يُرَدَّ كعِدِيّ وزِنِيّ وسَهِيّ فِي سَهٍ، وَجَاء عِدَوِيٌّ، وَلَيْسَ بِرَدٍ، . . . . .

أي غير اللام سواء كان فاء أو عيناً وجاء عدوى في النسبة إلى عدة، وليس هذا ردًّا للفاء المحذوف وإلا لوجب أن يقال وعدى بل هو كالعوض عن المحذوف.

(**لم يرد**) المحذوف (**كعدي وزنى**) في عدة وزنة وأصلهما وعدة ووزنة وإنما يمتنع الرد؛ لأنه إنما حذفت الواو منه لعلة قياسية وهي حمل المصدر على الفعل المضارع، فلا يجوز الرد بلا ضرورة مع قيام علة حذفه ومع أن الفاء ليس محل التغيير كاللام حتى يتصرف فيه برد المحذوف (**وسهى في سه**) وأصله سته ولا يجوز رد المحذوف هنا؛ لأن العين ليس محل التغيير كاللام مع استقلال الاسم المعرب بدون المحذوف وإنما قال في سه لأن في المنسوب إلى ست يجب رد المحذوف فيقال ستهى؛ لأنه حينئذٍ داخل في الضابطة الأولى (**وجاء عدوي**) بالواو قبل ياء بالنسبة في النسبة إلى عدة (**وليس**) هذا (**برد**) للفاء المحذوف منه وإلا لوجب أن يقال وعدي؛ لأن رد المحذوف ينبغي أن يكون

قوله: (**رداً للفاء المحذوف**) ولقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون هذا من قبيل القلب المكاني بأن يرد الفاء المحذوف، وقلبوا إلى اللام ليجعل المحذوف في محل التغيير قلنا التعويض في كلامهم أكثر من القلب المكاني والحمل على الأكثر أولى.

قوله: (**بل كالعوض عن المحذوف**) قال المصنف في شرح المفصل كالأندلسي كأنهم لما تعذر عليهم الرد في موضع الحذف إذ ليس موضع التغيير قلبوا إلى موضع التغيير أو زادوا في موضع التغيير.

لم يُرَد المحذوف فيهما، فالأول (كعَدِيّ وزِنِيّ) في عِدة وزِنة، لأنّ أصلهما وعدة ووزنة، حذفت فاؤهما لِما مرّ، وإنما لم يُرد لأنها لو رُدّت فإن لم تفتح العين لزم بقاء الواو مع موجب حذفها، وإنْ فُتحت لزم التحريك بلا موجب، مع أن المحذوف غير اللام التي هي محل التغيير، (و) الثاني نحو (سَهِيٍّ في سَهٍ) لأنّ أصله سته، حذفت عينه، وإنما لم ترد للفرق بين النسبة إلى ما حذفت لامه، والنسبة إلى ما حذفت عينه، ولم يعكس، لأنّ اللام محل التغيير، وقال هنا في سَه، وفيما مرّ في ست، لئلا يتوهم أنّ النسبة إلى كل منها واحده، ومحل ما قاله في القسم الثاني إذا لم يكن مضاعفاً، وإلا وجب الرد نحو ربّ؛ مخففاً بحذف الباء الأولى إذا سُمي به، فيقال ربّيّ برد المحذوف، نصّ عليه سيبويه، قال المرادي، ولا يعلم فيه خلاف، (وجاء عِدَوِيٌّ) في عدة، (وليس) ذكر الواو فيه (برد) للفاء المحذوفة وإلّا لوجب أنْ يقال وَعَديّ بل هو كالعوض عنها،

وَمَا سواهُمَا . . . .

جار بردي قوله: **(وما سواهما)** لما فرغ مما يجب فيه الرد ويمتنع شرع فيما سواهما وهو ثلاثة أصناف: **الأول**: المحذوف اللام الذي سكن وسطه أصلاً ولم يعوض همزة وصل كغد. **والثاني**: المحذوف اللام المتحرك الوسط الذي عوض فيه عن المحذوف همزة وصل كابن. **والثالث**: المحذوف اللام الساكن الوسط الذي عوض فيه عن المحذوف همزة وصل كاسم وأصله سمو لما سيجيء، وإنما انحصر فيها لأن المحذوف إن كان غير اللام، فاللام إن كانت صحيحة فهو داخل فيما يمتنع رده حيث أشار إليه بقوله وإن كانت اللام صحيحة والمحذوفة غيرها لم يرد، وإن لم تكن اللام صحيحة فلا يكون المحذوف حينئذٍ إلا الفاء إذ لم يثبت حذف العين إلا في سه ومذ وثبة على تقدير أن يكون من ثاب يثوب، فإنه قال الإمام عبد القاهر: لا يوجد شيء حذف عينه أكثر من اثنين مذ وسه، وأما ثبة فالأكثر على أن لامها محذوف من ثبيت إذا جمعت، وأجاز أبو إسحاق أن يكون من ثاب يثوب؛ لأن معنى الاجتماع أن يعود بعض إلى بعض، والثوب الرجوع، وأيضاً فإنه قال بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك: نص أهل التصريف على أنه ليس في اللغة العربية ما حذف عينه سوى مذ وسه وثبة على قول، فثبت أنه لا يكون المحذوف حينئذٍ إلا الفاء، فدخل حينئذٍ فيما يجب فيه رد المحذوف حيث أشار إليه بقوله أو كان المحذوف فاء وهو معتل اللام وجب رده، فثبت أنه إن كان

نقره كار في موضعه الأصلي بل الواو كالعوض من المحذوف **(وما سواهما)** أي سوى ما يجب فيه الرد وما يمتنع وهو على ثلاثة أقسام: محذوف اللام، ساكن الأوسط في أصل الوضع من غير تعويض همزة الوصل كعد محذوف اللام متحرك الأوسط مع تعويض همزة الوصل كابن المحذوف اللام ساكن الأوسط مع تعويض همزة الوصل كاسم

حاشية قوله: **(وأصله سموا لما سيجيء)** في باب الابتداء حيث قال الرابع اسم وأصله سمو.

قوله: **(إذ لم يثبت حذف العين إلا في سه ومذ وثبة)** هذا الحصر وإن سلم لا يفيد؛ لأنه لا يمكن التصوير بنحو يرى علماً، وقد صور به ابن هشام، وقال فنقول يرى بفتحتين وكسرة على قول سيبويه في إبقاء الحركة بعد الرد، وذلك لأنه يصير يرأى بوزن جمزى فيجب حينئذٍ حذف الألف وقياس قول أبي الحسن يرءي او يرءوي كما تقول ملهى وملهوي انتهى.

قوله: **(وثبة على قول)** نسبه الفاضل المذكور وهو ابن إياز، فقال في قول أبي إسحاق قال ولا يذكرون مع ذلك نحويًّا وشبهه وكان ذلك لعروض الحذف انتهى. ومثل تحوي رب

فلق قال السيد ركن الدين تبعا للمصنف، ويُمكن أنْ يُقال أنه بردِّ المحذوف، ثم قلب إلى محل اللام، ليكون المحذوف في محل التغيير، (وما سواهما) أي ما سوى ما يجب فيه ردّ المحذوف، وما يمتنع مما كان على حرفين وهو محذوف اللام. . . . .

يجوز فِيهِ الْأَمْرَانِ نَحْو: غَدِيّ وغَدَوِيّ ....

المحذوف غير اللام فهو داخل في الواجب والممتنع، وأما إن كان المحذوف اللام فإن جمع الشرطين بأن يكون متحرك الأوسط أصلاً، ولم يعوض همزة وصل، فهو أيضاً مما يجب فيه الرد كما مر. بقي ثلاثة أصناف كما ذكرنا؛ لأنه حينئذٍ إما أن ينتفي الشرط الأول، أو الثاني أو هما جميعاً حكم الكل جواز الأمرين.

أما في الأول كغد والأصل غدو وحر، والأصل حرح، فإن شئت رددت المحذوف فإن اللام قابل للتغيير وإن شئت لم ترد؛ لأن الأصل سكون العين فلا يلزم من

(**يجوز**) فيه (**الأمران**) أي الرد وترك الرد (**نحو غدي وغدوي**) بفتح الدال في غد وأصله غدو بسكون العين.

أما ترك الرد فلأنه لا يلزم فيه الإجحاف كما لزم فيما ذكر؛ لأن وسط غد ساكن،

مخففاً ونحوه. قوله: (**غير اللام داخل في الواجب**) أي أحد القسمين داخل في الواجب والقسم الآخر في الممتنع والداخل في الواجب هو معتل اللام، ولا يكون المحذوف فيه إلا الفاء كما عرفت، والداخل في الممتنع هو صحيح اللام والمحذوف غير اللام سواء كان فاء أو عيناً.

قوله: (**والأصل غد**) وشاهده قول الشاعر(١): [الطويل]

ومـا النّـاسُ إلا كـالـدِّيـارِ وأهـلُـهـا ... بـهـا يَـوْمَ حَـلُّـوهـا وغَـدْواً بَـلاقـعُ

قوله: (**والأصل حرح**) أي لقولهم في تصغيره حريح وفي جمعه أحراح.

قوله: (**فإن شئت رددت المحذوف**) أي في النسب إلى غد وحر ونحوهما مما حذفت لامه وهو صحيح العين أما معتلها فيجب في النسب إليه رد اللام ذكره في التسهيل والكافية وغيرهما وذلك نحو شاة والأصل شوهة كصفحة فحذفت لامه فوليت تاء التأنيث الواو ففتحت فانقلبت ألفاً ودليل أن المحذوف هاء قولهم في الجمع شياه، ودليل سكون الواو أن فعلة أكثر في كلامهم من فعلة فتقول في النسب شاهي برد المحذوف ومذهب سيبويه أنك تبقي الألف

(يجوز) فيه (الأمران)، الرد وعدمه، أي إنْ كان صحيح العين، والأوجب الرد مطلقاً كما في شاة، فإنه يجب فيه الرد مع أنّ المحذوف اللام إذ أصله شوْهه.

وما يجوز فيه الأمران ثلاثة أقسام: ساكن عين أصله إمَّا مع تعويض همزة وصل، أو بدونه، ومتحرك العين مع التعويض، فالأول ولم يمثّل له المصنف نحو نحو اسميّ وسِمويّ في اسم، والثاني (نحو غَدِيٍّ وغَدَوِيٍّ) في غدٍ، وحِريٍّ وحِرحيّ في حِرٍ، كما سيأتي، ولو ذكره هنا كان أنسب فيجوز ردّ المحذوف، لأنّ اللام قابل للتغيير، وعدم

---

(١) من شعر لبيد، انظر: ديوانه: (٨٨).

وَابْنِـي وبَـنَـوِيّ وحِـرِيّ وحِـرَحِـيّ، . . . .

جـ ترك الرد إخلال بالكلمة بخلاف أب وأخ كما مر. **وأما في الثاني** كابن وأصله بنو فإن شئت حذفت همزة الوصل، ويكون حكمه حكم أب فتقول بنوي، وإن شئت بقيت همزة الوصل وتقول ابني، ولا يجوز ابنوي لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض. **وأما في الثالث** كاسم فتقول اسمي وسموي، ولم يذكر المصنف مثاله، . . . .

كـ وأما الرد فلأن المحذوف في محل التغيير بالرد وغير الرد **(و)** نحو **(ابني وبنوي)** في ابن وأصله بنو فإنه يجوز فيه رد المحذوف مع حذف همزة الوصل ويجوز عدم الرد مع إثبات الهمزة؛ لأنه لا يلزم الاجحاف في الكلمة عن وجود العوض ولا يجوز ابنوي لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض **(وحرى وحرحى)** بفتح العين وإنما يفتح العين فيما كانت العين منه ساكنة في أصل الوضع؛ لأن نحوي غدوي في غد يشابه نحو طووي في طي في أن التغيير في كل واحد منهما في حال النسبة بواو ساكن ما قبلها فكما يفتح العين في نحو طووي يفتح في غدوي وحمل نحو حر مما لا يكون معتل اللام على معتل اللام لمشابهته له في الحذف والرد، أو نقول إنما حركت العين في النسبة؛ لأن العين ألفت لحركة عند الحذف وتثبت تلك الحركة لها إلى زمان النسبة فلم تحذف في النسبة إجراء لها على ما لها من الحركة المألوفة. . . . .

لـ ولا تأتي بواو موضعها لأجل رد اللام؛ لأنه لا يعتد بما عرض كما أنك تقول في يد يدوي بالتحريك نظراً إلى ما كان عليه الحرف قبل رد اللام والمنقول عن الأخفش أنك تقول شوهي فتأتي بالواو كما تقول في يد يديدي فترد الدال إلى أصلها من السكون وتقدم نظير هذا الخلاف، وهو مطرد في كل ما أصله السكون، كما سيأتي في الشرح وتقدم أيضاً أن الأخفش رجع إلى موافقة سيبويه.

قوله: **(وأصله بنو)** أي فحذفت لامه وعوض عنها همزة الوصل بعد إسكان فائه تخفيفاً، وكذا القول في اسم.

نقـ رده لسكون عين أصلهما، وهو غَدْو وحِرح، فلا يلزم إخلال بالكلمة، بخلاف أب وأخ كما مرّ، و الثالث نحو ابنيّ وبَنويّ في ابن، فيجوز الرد مع حذف الهمزة وعدمه مع اثباتها، فلا يلزم إخلال للتعويض، ولا يجوز ابنوي لئلا يلزم الجمع بين العِوض والمُعوّض (وحِرِيٍّ وحِرْحِيٍّ) في حِر، هو من أمثلة الثاني كما مرّ، ومثّل له بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق فيه بين معتل اللام وغيره، والعين في نحو غَدَوِيٍّ وحِرحيٍّ مفتوحة، وإنْ كان أصلها السكون، . . . .

وَأَبُو الْحسن يُسَكِّنْ مَا أصله السّكُون فَيَقُول: غَدْوِيٌّ وحِرْحِيٌّ وَأُخْتٌ وَبِـــنْـــتٌ. . . . .

وأبو الحسن الأخفش يسكن ما أصله السكون كغد وحر؛ لأنه لما رد وأصله السكون صار كعدو وقدر فكما يقال فيهما عدوي وقدري فكذا يقال هنا غدوي وحرحي، وأما من لم يسكن فلأن التغيير في غد حال النسبة وقع بواو ولم يكن في آخر المنسوب إليه وقبله سكون مثل طووي في طي فكما يفتح في طووي فكذا في غدوي، ثم يحمل غير المعتل كحر على المعتل كغد، لما كان موافقاً في الحذف والرد، لكن مذهب الأخفش أقيس.

قوله: (**وأخت وبنت**) اختلف في النسبة إلى أخت وبنت فقال سيبويه هي كالنسبة

(**وأبو الحسن**) الأخفش (**يسكن**) في النسبة على (**ما أصله السكون**) تنبيهاً على أنه في الأصل ساكن (**فيقول غدوى حرحى**) بسكون العين منهما (**وأخت وبنت**. . . . .

قوله: (**وأما من لم يسكن**) تقدمت الإشارة إلى أن الفتح مذهب سيبويه والجمهور وتقدم الاحتجاج له.

قوله: (**لم يكن في آخر المنسوب إليه**) أي قبل النسبة وأراد بقوله وقبله سكون السكون التقديري حال النسبة.

قوله: (**طووى في طي**) فإنه وقع فيه التغيير بواو لم يكن في آخر المنسوب إليه وقبله سكون.

قوله: (**لكن مذهب الأخفش أقيس**) الصحيح ومذهب سيبويه وبه ورد السماع.

قوله: (**فقال سيبويه**) أي ومن وافقه كالخليل.

(وأبو الحسن) الأخفش (يُسَكِّن ما أصله السكون) تنبيهاً على سكون أصله (فيقول) في غد وحِر (غَدْوِيّ وحِرْحِيٍّ) بإسكان العين، ومَن حركها كسيبويه قال: التغيير في غد حال النسبة وقع بواو، ولم تكن في آخره، وقبلها سكون، فكان كطوويّ في طيّ، ففتحت عينه، ثم حملوا على المعتل كغد غيره كحر، لكن مذهب الأخفش أقيس، قاله الجاربردي، وقال المرادي وغيره: الصحيح مذهب سيبويه، وبه ورد السماع، وعن الأخفش أنه رجع في الأوسط إلى مذهب سيبويه، وذكره سماعاً عن العرب، (وأُخْتٌ وبـــنـــتٌ . . . .

كأخ، وَابْن عِنْد سِيبَوَيْهِ، وَعَلِيهِ كِلَوِيّ، . . . .

إلى أخ وابن؛ لأن التاء تحذف في النسبة فيقال في الأخت أخوي كالأخ، وفي بنت بنوي كما ينسب إلى ابن بحذف همزته، فعلى هذا يقال في كلتا كلتوي؛ لأن أصل كلتا على المختار كلوي ووزنه فعلي فأبدل الواو تاء إشعاراً للتأنيث ولم يكتف بالألف؛ لأنها تنقلب ياء في النصب والجر، فإذا نسب إليها وجب حذف التاء؛ لأنها إنما أبدلت من الواو دلالة على التأنيث كما عوضت في أخت وبنت عن المحذوف لذلك وهو يحذف التاء منهما فكذا هنا ورد الواو التي أبدل عنها التاء كما في أخت وبنت، وحذف الألف كراهة اجتماع الواوين لو قلبت واواً أو اليآت لو قلبت ياء فيقال كلوي.

كأخ وابن) في النسبة **(عند سيبويه)** فيقال أخوي وبنوي بحذف التاء منهما ورد اللام المحذوف؛ لأن التاء فيهما وإن كانت عوضاً عن لامهما إلا أن هذا الإبدال لم اختص بالمؤنث صارت كأنها المجرد التأنيث فيجب حذفها في النسبة **(وعليه)** أي على قول سيبويه **(كلوي)** في النسبة إلى كلتا؛ لأنه في الأصل عنده كلوى على وزن فعلى فأبدلت الواو تاء للدلالة على التأنيث وإن كان ألفه للتأنيث ولم يقنع بالألف لأنها تنقلب ياء في حالتي النصب والجر في قولك مررت بالمرأتين كلتيهما فإذا نسب إليه وجب حذف التاء؛ لأنها إنما أبدلت من الواو للدلالة على التأنيث كما عوضت في أخت وبنت للدلالة عليه وسيبويه يحذف التاء منهما فكذا يحذف منه ويرد الواو التي أبدلت التاء عنها، وإنما حذفت ألف التأنيث منه وجوباً وإن لم يجب الحذف في نحو حبلى؛ لأنها لو أبقيت فإما أن تقلب واواً يلزم اجتماع الواوين مع ياء النسبة وإما أن تقلب ياء ولزم

قوله: **(فيقال في أخت أخوي)** أي كما يقال في الجمع أخوات بحذف التاء قال ابن هشام وسره أن الصيغة كلها للتأنيث فوجب تغييرها إلى صيغة التذكير كما وجب حذف التاء في بصري ومصري ومسلمات وقريب منه قول الموصلي: تحذف التاء فيقال أخوي تشبيهاً لها بتاء التأنيث؛ لأن ما هي فيه مؤنث انتهى. ومثل أخت وبنت فيما ذكر نظائرهما وهي ثنتان وذيت وكيت وكذا كلتا كما سيأتي والتاء في ذيت وكيت هاء في الأصل، وأصل ذيت مثلاً ذية كحية. قوله: **(وعلى هذا يقال)** أي على ما ذكرنا من النسبة إلى أخت وبنت كالنسبة إلى أخ وابن. قوله: **(إشعاراً للتأنيث)** فيه إشعار برد ما قد يتوهم من الجمع بين علامتي تأنيث وتقريره أن التاء لم تتمحض للتأنيث بل فيها رائحة منه لكونها بدلاً من اللام في المؤنث كأخت وبنت ولهذا لم يفتح ما قبلها ولم تنقلب تاء أخت وبنت في الوقف هاء. قوله: **(وهو يحذف)** الضمير لسيبويه وقوله ورد وحذف بعده معطوفان على حذف السابق أي وجب حذف التاء ورد الواو وحذف الألف.

كأخ وابْن) بعد حذف همزته (عند سيبويه)، لصيرورتهما بعد حذف التاء للنسبة مثلهما، فيقَال فيهما أخويّ وبنويّ، (وعليه) أي مذهب سيبويه، يُقال (كِلَويّ) في كلتا، لأن أصلها على المختار كِلْوَى على وزن فِعْلى، أُبدلت الواو تاء إشعاراً بالتأنيث، ولم يكتف بالألف لأنها تقلب ياء في النصب والجر، فإذا نُسب إليها حذفت التاء كما حذفت في أخت وبنت، فرد المحذوف فيها، كما ردّ فيهما، وحذفت الألف للثقل باجتماع واوين

وَقَالَ يُونُس: أُخْتِيّ وبِنْتِيّ وَعَلِيهِ: ....

جامي وقال يونس: يجب إبقاء التاء في أخت وبنت؛ لأنها لما كانت عوضاً من المحذوف فكأنها أصل فيقال أختي وبنتي ويجب أن يعلم أن النسبة إلى ابنة ابني وبنوي اتفاقاً، إذ التاء فيها ليست عوضاً كتاء بنت حتى يبقيه يونس، وعلى مذهب يونس يكون النسبة إلى كلتا كالنسبة إلى حبلى بالوجوه الثلاثة؛ لأن التاء عنده كالأصل هذا كله على قول من يقول وزن كلتا فعلى.

دده اجتماع الواو مع ثلاث ياآت وكل واحد منهما مستكره في غاية الثقل **(وقال يونس أختي في أخت)** بإثبات التاء في النسبة؛ لأن التاء لما كانت للعوض جرت مجرى التاء الأصلية في عفريت فكما يقال في عفريت عفريتي يقال في أخت وبنت أختي وبنتي **(وعليه)** أي على قول يونس ....

قوله: **(لأنها لما كانت عوضاً من المحذوف فكأنها أصل)** أي ولذلك سكن ما قبلها ويوقف عليها بالتاء، وقال ابن هشام: احتج يونس بأن التاء في أخت وبنت لغير التأنيث وذلك مسلم ولكنهم عاملوا صيغتهما معاملة تاء التأنيث بدليل مسألة الجمع انتهى. والمفهوم من كلام الشارح وغيره أن التاء لما عوضت عن المحذوف إشعاراً بالتأنيث جرت مجرى الأصل في إسكان ما قبلها والوقف عليها تاء وإبقائها في النسب عند يونس ومجرى المتمحضة للتأنيث فيه عند غيره فحذفت مثلها وما قاله ابن هشام أيضاً حسن والأمر في ذلك سهل، هذا وقد قال المصنف في شرح المفصل مذهب سيبويه أقيس؛ لأنه لو جاز أن يقال أختي لجاز أن يقال في التصغير أخيت ولما لم يجز لم يجز وبيان الملازمة هو أنها لم يثبت في التصغير؛ لأنها منزلة منزلة التأنيث وهم لا يعتدون بتاء التأنيث في مثال التصغير فكذلك لم يعتدوا بما كان في معناه وكذلك هم لا يأتون بتاء التأنيث قبل ياء النسب فكذلك ما كان في معناه انتهى. وألزم الخليل يونس أن ينسب إلى هنت ومنت بإثبات التاء وهو لا يقول به. قال المرادي: وله أن يفرق بأن التاء فيهما لا تلزم بخلاف أخت وبنت؛ لأن التاء في هنت في الوصل خاصة وفي منت في الوقف خاصة.

قوله: **(ليست عوضاً)** لأن الهمزة فيه باقية فلا يكون التاء عوضاً بخلاف هنت فإنه حذف الهمزة فيه فيكون التاء عوضاً منها.

مع ياء النسبة لو قلبت واواً، وياءات مع واو لو قلبت ياء، فقيل كِلَويّ كما تقرر، (وقال يونس) بن حبيب (أُخْتِيٌّ) وبِنْتِيٌّ بإثبات التاء، لأنها عوض عن محذوف، وهو أصل، وأمّا ابنة فيقال فيها ابنيّ وبنويّ اتفاقاً، إذ التاء فيها ليست عوضاً، (وعليه) أي مذهب

كِلْتِيّ وكِلْتَوِي وكِلْتَاوِي.

جا وأما على قول من يقول التاء للتأنيث غير عوض فإن الألف لام ووزنه فعنل فقياس النسب حينئذٍ كلتوي، وهذا القول ليس بشيء، إذ لا يعرف فعتل ولا يكون تاء التأنيث متوسطة، وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أن النسبة إلى كلتا عند سيبويه كلوي؛ لأن التاء عنده للتأنيث فتحذف وتقلب اللام واواً، وفيه نظر لأن هذا الكلام يدل على أن وزن كلتا عند سيبويه فعتل، وليس كذلك لأن المصنف صرح في شرح المفصل بأن أصل كلتا عند سيبويه كلوي ووزنه فعلى أبدل الواو تاء إشعاراً بالتأنيث.

نق **(كلتي وكلتوي وكلتاوي)** بإثبات التاء؛ لأن التاء عنده كالتاء الأصلية فتكون النسبة إليه كالنسبة إلى حبلى بالوجوه الثلاثة من غير حذف التاء هذا كله على قول من قال إن وزن كلتا فعلى أما من قال إن وزنه فعتل وأن التاء للتأنيث والألف لام فقياس النسبة إليه كلتوي وهذا القول مردود لعدم فعتل في كلامهم ولعدم كون تاء التأنيث غير متطرفة في الأكثر.

لك قوله: **(وأما على قول من يقول)** هذا القول محكي عن أبي عمر الجرمي، وهو بضم العين وفتح الجيم وسكون الراء.

قوله: **(عند سيبويه فعتل)** حيث جعل التاء للتأنيث فقط وفي نظره نظر إذ يحتمل أن يكون مراده اعتبار جهة التأنيث لا أنه ليس بعوض بخلاف يونس فإنه يعتبر جهة الوصفية، ولا يعتبر جهة التأنيث ض.

فق يونس، يقال: (كِلْتِيٌّ وكِلْتَوِيٌّ وكِلْتاوِيٌّ) بأوجه ثلاثة، كما في حبلى، لأنّ التاء عنده كالأصل إمّا على القول بأنّ وزن كِلتيّ فعتل على ما قاله أبو عمر الجرمي، حيث زعم أنّ التاء غير عوض، وأنّ الألف لام، فيقال كلتويّ، وردّ هذا بعدم فعتل، وبعدم وقوع تاء التأنيث متوسطة.

ولمّا فرغ من بيان النسبة إلى المفرد، أخذ في بيانها في غيره من مركب وجمع، مبتدئاً بالمركب، فقال:

والـمـركـب يُـنْـسَـبُ إلَـى صَـدره..................

قوله: (والمركب) لما فرغ من بيان التغييرات القياسية في غير المركب، شرع في المركب وهو إضافي وغير إضافي، وغير الإضافي إسنادي ومتضمن للحرف وامتزاجي فالأقسام أربعة: أما غير الإضافي فينسب إلى صدره..................

والمركب وهو على ضربين: إضافي، وغير إضافي.
وغير الإضافي إسنادي ومتضمن للحرف وغير متضمن **(ينسب إلى صدره)** لاستثقال النسبة إلى كلمتين فحذفت الثانية كما حذفت تاء التأنيث في النسبة؛ لأنها بمنزلته في أن كل واحد منهما زيادة ضمت للأولى..................

قوله: **(وغير الإضافي إسنادي ومتضمن للحرف وامتزاجي)** أمثلتها تأبط شرًّا وخمسة عشر وبعلبك وتقدم في التصغير بيان معنى تضمن الحرف وفي معنى الجملة المركب الجاري مجراها في الحكاية نحو لولا وحيثما علمين.
قوله: **(أما غير الإضافي فينسب إلى صدره)** أي فنقول تأبطي وخمسي وبعلي وكذلك تقول لوي بتخفيف الواو وحيثي وتقول في النسب إلى كنت كوني فترد الواو لزوال موجب حذفها وهو اجتماعها ساكنة مع النون الساكنة لأجل الضمير والكوني الشيخ الكبير؛ لأنه يقول كنت كذا، وقول المصنف ينسب إلى صدره شامل للمركب من أكثر من كلمتين كخرج اليوم زيد علماً فتقول إذا نسبت إليه خرجي فتحذف اليوم وزيداً ولا يشمله من عبر بحذف العجز ثم ما ذكر هو الأعرف فعن الجرمي أنه يجوز في بعلبك أن ينسب إلى عجزه فيقال بكي وور النسب إلى الجزءين جميعاً نحو قوله[1]: [الطويل]

تَـزَوْجْتُـهـا رامِيَّـــةً هُـرْمُـزِيَّـــةً

(والمركب) المزجي، والإسنادي، والعددي، والإضافي (يُنسب إلى صدره) في غـيـر الإضـافـي..................

---

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله. وهو من الطويل.
وعجزه: بفضل الذي أعطى الأمير من الرزق
الإعراب: "تزوجتها" فعل وفاعل ومفعول، والضمير في تزوجتها يرجع إلى امرأته "رامية هرمزية" نصب على الحال "بفضل" جار ومجرور متعلق بقوله تزوجتها "الذي" مضاف إليه "أعطى" فعل ماض "الأمير" فاعل والجملة لا محل لها صلة الموصوف "من الرزق" جار ومجرور متعلق بأعطى. الشاهد: قوله: "رامية هرمزية" فإنه نسبة إلى "رام هرمز" بلدة من نواحي خوزستان. فالشاعر نسب إلى المركب المزجي بإلحاق ياء النسب بكل جزء من جزأيه.
مواضعه: ذكره الأشموني ٧٣٦/ ٣، والمقرب لابن عصفور ٨٣.

كـ: بَعْلِيٍّ وتَأَبطِيّ وخَمْسِيّ فِي خَمْسَة عشر علماً، وَلَا يُنْسب إِلَيْهِ عدداً، والمضاف إِن كَانَ الثَّانِي مَقْصُوداً أصلاً..............

لاستثقال النسبة إلى كلمتين معاً فحذفوا الثانية كما حذفوا تاء التأنيث؛ ولأن الاسم إذا تلفظ به غلب على ظن السامع المراد منه قبل تمامه، فكان الباقي كأنه مذكور فكان أولى بالحذف من الأول، وإنما لا ينسب إلى خمسة عشر عدداً؛ لأن الجزأين حينئذٍ مقصودان فلو حذف أحدهما اختل المعنى ولو لم يحذف استثقل.

وأما في خمسة عشر اسماً فالاسمان بكمالهما علم لا دلالة لعشرة ولا لخمسة فكان الثاني كتاء التأنيث ولم يكن في الحذف إخلال.

وأما الإضافي فإن قصد الواضع بالثاني مسمى مقصوداً ثم أضاف إليه الأول فإذا

(**كبعلي**)، في بعلبك (**وتأبطي**)، في تأبط شرًّا علماً (**وخمسي في خمسة عشر**)، بحذف الجزء الثاني وتاء التأنيث من الجزء الأول حال كون خمسة عشر (**علماً ولا ينسب إليه**)، أي خمسة عشر حال كونه (**عدداً**) لأن الجزئين حينئذ مقصودان فلو حذف أحدهما اختل المعنى (**والمضاف إن كان الثاني**)، أي المضاف إليه (**مقصوداً**)، بمدلوله

وفي النسب إلى (كنت): (كنتي) في قول الأعشى[1]: [الطويل]

فأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وأَصْبَحْتُ عاجِناً وشَرُّ خِصالِ المَرْءِ كُنْتُ وعاجِنُ

قوله: (**اختل المعنى**) فإن قلت إن هذا الاختلال لازم إذا كان اسم رجل؛ لأن النسبة إلى خمسة عشر اسم رجل خمسي وإلى خمسة اسم رجل أيضاً خمسي فيقع الالتباس قلت وقوع ذلك نادر والعدد كثير فلا يلزم من الامتناع مما يؤدي إلى اللبس غالباً الامتناع مما يؤدي إليه نادراً.

(كَبَعْلِيّ وتأبَّطِيّ) في بعلبك وتأبّط شراً، لثقل النسبة إلى الجزأين معاً، فحذف أحدهما، والثاني أولى بالحذف، لأنه بمنزلة تاء التأنيث، ولا مكان للاستدلال عليه غالباً بالأول، (و) نحو (خَمْسِيّ في خمسة عشر علماً) لذلك، (ولا يُنسب إليه) حالة كونه (عدداً)، لأنّ الجزأين حينئذ مقصودان دلالة، فلو حذف أحدهما اختلّ المعنى، ولو لم يُحذف ثقل، بخلافه علماً، لا دلالة لأحدهما، فكان الثاني كتاء التأنيث كما مرّ، (والمضاف) في المركب الإضافي (إنْ كان الثاني) من جزأيه (مقصوداً) دلالة (أصلاً)

---

(١) لم نقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين.
انظر: أساس البلاغة ١/ ٤١٣، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٢٤.

كَابْن الزُّبير، وَأبي عَمْرو قيل: زُبَيْرِيّ وعَمْرِيّ، وَإِن كَانَ كـ: عبد مَنَاف وامرئ الْقَيْس ....

نسب إليه حذف المضاف كزبيري في ابن زبير؛ لأن المضاف إليه وهو وزبير مقصود بمدلوله ونسبة الاسم وإن لم يكن الثاني مقصوداً كما ذكر حذف المضاف إليه كعدي وامرئ في عبد مناف وامرئ القيس؛ لأنه لم يقصد إلى المناف والقيس وإضافة

(أصلاً)، أي في أصل الوضع **(كابن الزبير وأبي عمرو)**، فإن الزبير هنا مقصود بمدلوله، وإضافة الابن والأب إليهما للبيان **(قيل زبيري)** في ابن الزبير **(وعمري)** في أبي عمرو بحذف المضاف؛ لأن المضاف إليه أعرف والتزم الالتباس بين المنسوب إلى الزبير والمنسوب إلى ابن الزبير؛ لأن هذا الالتباس في موضع خاص ولو حذف هنا المضاف إليه وقيل ابني لزم الالتباس في مواضع كثيرة وإنما قال أصلاً؛ ليشمل كنى الأطفال كأبي عمرو إذ ليس له في الحال ابن اسمه عمرو يعرف به، وثم يضاف الأب إليه لكن سلك فيه طريقة التفاؤل أي أنه عاش حتى ولد له ولد يسمى بعمرو فيكون المضاف إليه في أصل الوضع مقصوداً في الكنى **(وإن كان)**، المضاف **(كعبد مناف وامرئ القيس)**، مما لم يكن المضاف إليه مقصوداً فإن القيس ليس بأمم لشخص معين وامرئ لآخر ثم يضاف للبيان، بل المضاف والمضاف إليه بمنزلة حضر

قوله: **(كزبيري في ابن الزبير)** مثل لذلك البدر بن مالك بغلام زيد أيضاً وفي تمثيله به نظر؛ لأنهم كما قال الشيخ أبو حيان وغيره يعنون بالمضاف في هذا الباب ما كان علماً تعليقاً أو غلبة كابن الزبير لا مثل غلام زيد فإنه ليس بمجموعه معنى مفرد ينسب إليه بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد على حسب القصد ويكون ذلك من قبيل النسب إلى المفرد لا إلى المضاف.

أي في أصل وضعه (كابن الزبير وأبي عمرو قيل زُبَيْرِيّ وعَمْرِيّ) واغتفروا اللبس بين المنسوب إلى الثاني، والمنسوب إلى الجزأين، لكونه بمحل خاص، بخلاف ما لو نسب إلى الأول فإنه يلتبس في محال كثيرة، وإنما قال أصلاً، ليشمل كنى مَن ليس له ابن مسمى بالمضاف إليه، لأنّ المضاف إليه فيها في أصل وضعه مقصود، وإنْ لم يقصد الآن، وإنما أتى به فيها تفاؤلاً، (وإن كان) الثاني غير مقصود في الأصل (كعبد مناف وامرئ القيس، ....

قيل: عَبْدِيٌّ ومَرَئِيٌّ.

عبد وامرئ إليه فليس للثاني مدلول على حياله، فينزل منزلة بعلبك في أن الثاني ليس له مدلول على حياله ففعل به ما فعل بذلك وجاء منافي في عبد مناف، قال سيبويه: سألت الخليل عن قولهم في عبد مناف منافي فقال: أما القياس فكما ذكرت لك، إلا أنهم قالوا منافي خوف اللبس، وولي في هذا الكلام نظر لأن للقائل أن يقول لا نسلم أن الثاني لي بمقصود في عبد مناف؛ لأن منافاً اسم صنم وقد قصد المضاف إليه فأضيف إليه، يحقق

موت.......................... (قيل عبدي ومري)، في النسبة إليهما بحذف المضاف إليه وحذفت الهمزة من امرئ وردت الكلمة إلى أصلها وهو سكون العين ولكنها حركت في النسبة إيذانا بأنها قد ألفت الحركة في أكثر الأحوال.

قال المرادي: وإن أراد غلام زيد مجهولاً فليس من قبيل ما يعرف فيه الأول بالثاني بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره ما لم يخف لبس.

قوله: **(وامرئي)** أي بإثبات همزة الوصل وكسر الراء تبعاً لكسرتها وجاء أيضاً مري بحذفها وفتح الميم والراء وقد حكى اللغتين ابن مالك في الكافية وغيره، وقال سيبويه: وأما الإضافة إلى امرئ القيس فعلى القياس تقول امرئ وإن أضفت إلى امرأة فكذلك وقد قالوا مري في امرئ القيس انتهى. قال أبو حيان: يرد أنهم نسبوه إلى أصل مقدر وهو مر ولم يقولوا في امرئ القيس مر القيس، وسيأتي في الشرح في الابتداء أنهم أدخلوا همزة الوصل في مرء ومرأة وإن كانا تامين من حيث إن لامها همزة ويلحقها التخفيف فيقال مر ومرة فجرى مجرى ابن وابنة ومنه يستفاد وجه آخر، وقد ذكر في القاموس جماعة صحابيون وشعراء كل منهم يعرف بامرئ القيس ثم قال كابن الحبيب النسبة إلى الكل مري إلا ابن حجر فإنها مر قسي انتهى.

وابن حجر هو الكندي المشهور صاحب المعلقة واسمه سليمان ويعرف أيضاً بالملك الضليل بمعجمة ولامين بوزن سكيت. قوله: **(إلا إنهم قالوا منافي خوف اللبس)** أي واغتفروا اللبس حينئذٍ بالمنسوب إلى مناف لكونه بمحل خاص بخلاف ما لو قال عبدي فإنه يلتبس في محال كثيرة. قوله: **(خوف اللبس)** للعبد المضاف إلى المناف لعبد غير مناف.

قوله: **(ولي في هذا الكلام نظر)** ويمكن أن ينتصر لسيبويه بأن قولنا عبد مناف كان مستعملاً في الأعلام قبل كون المضاف اسم صنم فحينئذٍ لا يكون الثاني مقصوداً مع أن استقراءهم أكثر والفضل للمتقدم فافهم.

قيل عَبْدِيّ ومَرَئِيّ) بفتح الراء، أو امرئي بكسرها أفصح من فتحها تنزيلاً لذلك منزلة بعلبك، في أنّ كلّاً من الجزأين لا مدلول له على حياله، وقد يعدل عن هذا القياس، كما جاء منافيّ في عبد مناف، قال الخليل: إنما قالوا ذلك خوف اللبس، لكون مناف مقصوداً لهم، تعنتاً منهم فإنه اسم صنم مشهور عندهم، وفيه نظر، لأنّ منافاً إنْ كان

. . . .

هذا المعنى ما ذكر في "الكشاف" في آخر سورة الأعراف في تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٩] أن الخطاب لقريش والمعنى خلقكم من نفس قُصي وجعل من جنسها زوجها عربية قرشية فلما آتاهما الله تعالى ما طلبا من الولد جعلا لله شركاء فيما آتاهما الله تعالى، حيث سميا أولادهما الأربع بعبد مناف، وعبد العزى، وعبد قصي، وعبد الدار، وذكر في حواشيه أنه أضاف قصي ولديه إلى صنميه مناف والعزى، وواحداً إلى نفسه وواحداً إلى داره التي هي دار الندوة.

وإنما قال مقصوداً أصلاً ليشمل كنى الأطفال كأبي عمرو فإن حكمه كذلك، وإن لم يخطر بالباب أب منسوب إلى رجل مسمى بعمرو، ولكن أصل الكنى القصد إلى الثاني، وإنما أجريت في هذه المواضع تفاؤلاً وتقول في ذات مال ذووي؛ لأنك تحذف التأنيث وتردد إلى أصله، وهو ذوي كعصا فتقول ذووي كعوصي، وقولهم ذاتي خطأ.

. . . .

قوله: **(إن الخطاب لقريش)** لم يقتصر عليه في الكشاف بل ذكره وجهاً ثانياً، واستحسنه لكن استبعد التفتازاني بأن المخاطبين لم يخلقوا من نفس قصي لا كلهم ولا جلهم وإنه لم يكن زوجها عربية قرشية بل هي بيت سيد مكة من خزاعة وقريش إذ ذاك متفرقون.

قوله: **(قرشية)** قال الجوهري: كل من كان من ولد النضر فهو قرشي دون ولد كنانة قال وربما قالوا قريشي وهو القياس. قوله: **(أولادهما الأربع)** وقد مزجوا من الاسمين اسماً، ونسبوا إليه كما قالوا عبدري وعبقسي ومرقسي في النسبة إلى عبد الدار وعبد القيس، وامرئ القيس، وليس مما يعبأ به وربما قالوا عبدي قيسي فنسبوا إلى الاسمين معاً.

قوله: **(وذكر في حواشيه)** ما حكاه مذكور بلفظه في حواشي الكشاف للطيبي ثم الندوة بفتح النونْ قال في القاموس الجماعة ودار الندوة بمكة بناها قصي وكانوا يجتمعون فيها للمشاورة ويخطر بكسر الطاء وضمها واقتصر الجوهري على الضم.

مقصوداً أصلاً فالقياس منافيّ، وإلّا فعبديّ، ومن ثَم قال الجاربردي: ولقائل أنْ يقول: لا نسلّم أنّ منافاً ليس بمقصود، فإنه اسم صنم، وأطال في بيانه.

وتقول في ذات مال ذَوَوِيّ، لأنك تحذف تاءا التأنيث، وتَردّ ذا إلى أصلها، وهو ذوا كعصا، فتقول ذَوَوِيّ كعصوي، وقولهم ذاتيّ خطأ، قال ابن برهان، وكذا استعمال ذات في الله تعالى، لأنها مؤنثة، ولا يجوز استعمال المؤنث فيه تعالى، ألا ترى أنه لا يقال له علّامَة، وإنْ كان أعلم العلماء، لكن أطبق المتكلمون على استعماله فيه.

ثم أخذ في بيان النسبة إلى الجمع فقال:

وَالْجمع يُرَدُّ إِلَى الْوَاحِد، فَيُقَال فِي كُتُبٍ وصُحُفٍ ومَسَاجِدَ وفَرَائِضَ: كِتَابِيٌّ وصَحَفِيٌّ ....

جار: قوله: **(والجمع)** لما فرغ من المفرد شرع في الجمع وهو إما مصحح أو مكسر، أما المصحح فقد ذكر حكمه مع حكم التثنية في أول الباب لما وافق ما فيه التاء حكماً، وإلا هذا موضع ذكره. وأما المكسر فإن كان باقياً على معنى الجمعية وجب رده في النسبة إلى الواحد؛ لأن الغرض من النسبة إلى الجمع الدلالة على أن بينه وبين هذا الجنس ملابسة، وهذا يحصل بالمفرد فيقع لفظ لجمع ضائعاً فتقول في النسبة لمن يعلم علم الفرائض فرضي، ولمن يكثر النظر في الصحف صحفي بفتحتين. وفرائضي وصحفي بضمتين خطأ، وإن لم يكن باقياً على معنى الجمعية، ....

نقره: والجمع بغير الواو والنون الباقي على جمعيته **(يرد إلى الواحد)**، إذا كان له واحد مستعمل قياسي؛ لأن الأغلب في النسبة أن يكون واحداً وهو الوالد والمولود والصنعة فحمل على الأغلب وللفرق بين الجمع علماً وبينه غير علم ولاستثقال لفظ الجمع مع رعاية معناه قبل ياء النسبة **(فيقال في كتب وصحف ومساجد وفرائض كتابي)**، برد كتب إلى واحده وهو كتاب **(وصحفي)**، بفتح الفاء والعين برد صحف بضم الفاء والعين إلى

ك: قوله: **(وإلا فهذا موضع ذكره)** أي إن لم يكن يوافق ما فيه التاء أو إن لم يذكره هناك ض. قوله: **(وجب رده في النسبة إلى الواحد)** قال في التسهيل وربما نسب إلى ذي الواحد بلفظ له لشبهه بالواحد وصلاحيته للجمع أي كما قالوا كلابي الخلق لشبه كلاب بكتاب، وقولهم في جمعه كلابات والقياس كلبي الخلق. قال أبو حيان: وليس هذا مما بني عليه قاعدة وإنما مورده مورد الشذوذ. قوله: **(لأن الغرض من النسبة)** ولأن المنسوب وصف للمنسوب إليه في الحقيقة، والمنسوب إليه واحد فوجب توحيد المنسوب ليطابق الصفة بالموصوف. قوله: **(وفرائض وصحفي بضمتين خطأ)** كذا قال الأكثرون وأجاز ذلك قوم وذهبوا في قمري ودبسي وهما بضم القاف والدال إلى أنهما منسوبان إلى الجمع من قولهم طيور قمر وطيور دبس. قال أبو حيان: وهي عندهم منسوب إلى القمرة وهي البياض وإلى الدبسة وهي لون بين السواد والحمرة ويحتمل أن يكون مثل كرسي مما بنى البناء التي تشبه ياء النسب قال وقال أبو علي: يقال ما بها دوري منسوب إل الدور وهو غلط وإنما دوري مثل كسي ومعناه بابها أحد.

قفا: (والجمع)، أي جمع التكسير، إذ جمع التصحيح، قدمه مع التثنية أول الباب؛ لموافقته ما فيه التاء حكما، (يُردّ إلى الواحد) منه إن كان له واحد مستعمل قياسي تخفيفا، وحملا على الأغلب من النسبة إلى الواحد، وفرقا بين الجمع علماً، وبينه غير علم، ولحصول الغرض من النسبة بذلك، (فيقال في كُتب وصُحف ومساجد وفرائض: كِتابيٌّ وصَحَفيّ) بفتحتين..........................

ومَسْجِدِيٌّ وفَرَضِيٌّ. وَأما مَسَاجِدُ عَلَماً فمساجِدِيٌّ كأنْصَارِيٍّ وكِلابيٍّ.

بل صار علماً وجب بقاؤه على لفظه فتقول في مساجد علماً مساجدي، إذ لو قلت مسجدي لم يحصل المقصود وكذا انصباري لأنه غلب حتى صار علماً فحكمه حكم الأعلام وأما قولهم أعرابي فلكونه جارياً مجرى القبيلة أو لأنه ليس يجمع لا يقال أنه جمع عرب؛ لأن الإعراب سكان البوادي من العرب والعرب غير العجم سواء كان ساكن الحضر أو البادية فلو كان جمعاً له لكان المفرد أعم من جمعه وهذا محال.

وإذا لم يكن للجمع واحد ينسب إليه نحو عباديدي في عباديد، وهو الخيل المتفرقة في ذهابها ومجيئها، وقال الأصمعي هي الطرق المختلفة، وقال يقال صاروا عباديد وعبابيد أي متفرقين، وإنما لم يرد إلى ما جاز أن يكون واحده في القياس كما

واحده وهو صحيفة (**ومسجدي**)، برد مساجد إلى واحده وهو مسجد . . . . . (**وفرضي**) برد فرائض إلى واحده وهو فريضة (**وأما مساجد**)، حال كونه (**علماً فساجدي**)، من غير رد إلى واحده لكونه اسماً لمسمى مفرد ولأنه لورد إلى واحده لم يحصل المقصود من النسبة (**كأنصاري**) في أنصار فإنه غلب حتى صار علماً فحكمه الأعلام الغالبة (**وكلابي**)، في كلاب فإنه جمع كلب فجعل علماً لقبيلة وإنما قيل في

قوله: (**بل صار علماً**) أي تعليقاً كمساجد كما مثل وكأنمار وكلاب وضاب لقبائل وكمدائن لبلد أو بالغاية كالأنصار. قوله: (**لم يحصل المقصود**) لأن المقصود النسبة إلى العلم وإذا رددته إلى الواحد لم يبق العلم فلا يكون نسبة إليه. قوله: (**مجرى القبيلة**) فكأنه علم وهذا على تقدير تسليم أنه جمع فينبغي أن يؤخر عن معنى الجمعية.

قوله: (**وأنه محال**) باعتبار مفهومه لا باعتبار الصدق فإن المفرد بهذا الاعتبار أعم من الجمع فتأمل إلى محاسن جمع حسن على غير قياس.

قوله: (**وإذا لم يكن للجمع واحد**) في معناه اسم الجمع، واسم الجنس كقوم وتمر.

قوله: (**نحو عباديدي في عبابيد**) قال في القاموس، والعبابيد والعباديد بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه، والأكام والطرق البعيدة.

(ومَسْجِدِيٌّ وفَرَضيٌّ) بعد الرد إلى كتاب وصحيفة ومسجد وفريضة، (وأمَّا مساجد علماً) إذا نُسب إليه (فـ) يقال فيه (مَساجِدِيّ) من غير ردٍّ، لأنّ النسبة إلى واحد لا تفيد الغرض، ولأنّ الأعلام لا تُغيّر (كأنْصارِيّ) في أنصار، لأنه غلب حتى صار علما، فكان كالأعلام الغالبة (وكِلابِيّ) في كلاب جمع كلب لقبيلة، ومدائنيّ في مدائن لبلد، وإنما قيل في أعراب أعرابيّ، لأنه جارٍ مجرى القبيلة، بل هو اسم جمع، لا جمع، لا

. . . .

ردوه إليه في التصغير؛ لأنه ليس رده إلى فعلول أو فعليل أو فعلال أولى من رده إلى الآخر بخلاف التصغير؛ لأن تصغير الكل واحد وليست النسبة إلى الكل واحدة، وكذلك لا يرد الجمع الذي ليس على لفظ واحدة إلى واحدة نحو محاسني في النسبة إلى محاسن.

أعرابي؛ لأنه جار مجرى القبيلة ولأنه ليس بجمع لأنه لو كان جمعاً لكان جمعاً للعرب ولا يجوز ذلك والألزم أن يكون المفرد داعم من الجمع؛ لأن العرب هو غير العجم سواء سكن الحضر أو البادية والأعراب هم الذين سكنوا البوادي أما إذا لم يكن له واحد مستعمل فينسب على لفظ الجمع من غير رد إلى الواحد نحو عباديدي في عباديد وهي الفرق من الناس وقيل من الخيل وقيل هي الطرق المختلفة، قال سيبويه: كون النسبة إليه على لفظه أقوى من أن أحدث شيئاً لم يتكلم به العرب، وإنما لم يرد إلى ما جاز أن يكون واحده في القياس كارد إليه في التصغير؛ لأن رده إلى فعلول أو فعليل أو فعلال ليس أَوْلَى من رده إلى الآخر بخلاف التصغير؛ لأن تصغير كل واحد من هذه الأوزان واحد بخلاف النسبة فإن النسبة إلى كل واحد منها مغايرة للنسبة إلى الآخر.

قال سيبويه: يرد عباديد إلى ما يجوز أن يكون واحده من هذه الأوزان فعباديد،

قوله: **(وكذلك لا يرد الجمع الذي ليس على لفظ واحده إلى واحده)** هذا مذهب أبي زيد وحكاه عن العرب قال قالوا في النسب إلى محاسن محاسني فمذهب سيبويه والجمهور خلافه. قال في التسهيل: وذو الواحد الشاذ كذي الواحد القياسي لا كالمهمل الواحد خلافاً لأبي زيد فينسب إلى الواحد الشاذ الذي ليس جارياً على قياس الجمع فيقال في محاسن ومذاكير وملاميح حسني وذكري وملحي، وقد تقدم نظير هذا الخلاف في التصغير.

يُقال إنه جمع عرب، لأنّ الأعراب سكان البوادي من العرب، والعرب غير العجم، وإنْ لم يسكنوها، فلو كان جمعا له لكان المفرد أعمّ من الجمع، وهو ممتنع، أمَّا إذا لم يكن للجمع واحد، فلا رد، بل يُنسب إليه كعباديدي في عباديد، وهي الفرق من الناس الذاهبين في كل وجه، وقيل الخيل المتفرقة في ذهابها، ومجيئها، وقيل الطرق المختلفة، وربما يُقال فيها عبابيد، وإنما لم يُرد إلى ما يجوز أنْ يكون واحده في القياس، كما في تصغيره؛ دفعا للتحكم لاستواء فعلول وفعليل وفعلال في الاحتمال، بخلاف التصغير، لأنّ تصغير الكل واحد كما مرّ، بخلاف النسبة إليها، وكذا لا يُرد الجمع الذي لا واحد له قياسي كمحاسني ومشابهي في محاسن ومشابه جمعي حسن وشبه، وهذا قول أبي زيد، ونقله عن العرب، وعليه جمع، وقيل يُرد فيقال حسني وشبهي، وهو قول سيبويه وغيره، وظاهر كلام المصنف، فهذه قواعد ينضبط بها هيئة المنسوب في الأغلب.

وَمَا جَاءَ على غير مَا ذُكِرَ فشاذٌ.

قوله: **(وما جاء)** إشارة إلى ما فيه التغييرات الغير القياسية فبعضها تقدم كصنعاني وبعضها لم يتقدم كرازي في النسبة إلى الري، وبدوي منسوب إلى البادية، وهندواني بكسر الهاء وضمها سيف منسوب إلى الهند، ومروزي منسوب إلى مرو، وهذا في الأناسي، وقالوا ثوب مروي على القياس، كأنهم فرقوا فيه بين الإنسان وغيره، وأزلي منسوب إلى لم يزل، ولا يستقيم إلا بالاختصار، فقالوا يزلي ثم أبدلوا من الياء ألفاً فقالوا أزلي، كما قالوا في ذي يزن اسم ملك أزني، وثلاثي منسوب إلى ثلاثة لا إلى ثلاث؛ لأنه ليس المراد به المنسوب إلى ثلاث الذي هو بمعنى ثلاثة ثلاثة، بل المراد به لفظ منسوب إلى ثلاثة، وكذا رباعي وخماسي وغيرهما، ....

إما جمع عبدود أو عبديد أو عبداد والتصغير في كل واحد منها عبديد وجمعه بالواو والنون على عبيديدون وبالألف والتاء على عبيديدات، وأما الجمع الذي له واحد ولكن لا يكون قياسيًّا نحو محاسن في جمع حسن فإنه جمع على غير قياس واحده فقيل ينسب على لفظه؛ لأنه لما كان على غير قياس واحده فكأنه لا واحد له وقيل يرد إلى واحده وينسب إليه فيقال على القول الأول محاسني وعلى القول الثاني حسني وما جاء في النسبة **(على غير ما ذكر)** من الأصول **(فشاذ)** كقولهم بصري بكسر الباء في بصرة وبفتحها وبدوي بادية وثلاثي في ثلاثة، وليس ثلاثي منسوباً إلى ثلاث معدولاً عن ثلاثة ثلاثة إذ ليس في ثلاثي معنى التكرار كما كان في ثلاث معدولاً وكذا رباعي وخماسي

قوله: **(في النسبة إلى محاسن)** قال الجوهري: والحسن نقيض القبح والجمع محاسن على غير قياس. قوله: **(كصنعاني)** هو بفتح الصاد وسكون النون، والري بفتح الراء، وبدوي بفتح الموحدة والدال، وهندواني بكسر الهاء على الأصل وضمها اتباعاً لضمة الدال، ومرو بفتح الميم وسكون الراء اسم بلد بخراسان. قوله: **(كرازي)** قياسه ريوي كحيوي ض. قوله: **(وبدوي)** قياسه بادي كقاضي أو بادوي كقاضوي. قوله: **(وأزلي منسوب إلى لم يزل)** لا ضرورة إلى ذلك بل هو منسوب إلى الأزل على القياس. قال في القاموس: الأزل بالتحريك القدم وهو أزلي وأصله يزلي منسوب إلى لم يزل ثم أبدلت الياء ألفاً للخفة. قوله: **(وثلاثي)** أي بالضم والقياس الفتح.

(وما جاء على غير ما ذُكر) من الأصول (فشاذ)، وتقدم بعضه استطرادا كصنعاني، وذلك كرازي في النسبة إلى الرّي، وبدوي في البادية، وهندواني بكسر الهاء وضمها في نسبة السيف إلى الهند، ومروزي في مرو، وهذا في الأناسي، وقالوا: ثوب مروي على القياس، كأنه للفرق، وأزليّ في لم يزل باختصار، فقالوا يزليّ، ثم قلبوا الياء همزة، وثُلاثيّ منسوب إلى ثلاثة، لا إلى ثلاث الذي هو بمعنى ثلاثة ثلاثة، وكذا رُباعيّ وغيره، ومنه قولهم عبقسيّ، وعبشميّ، وعبدريّ في عبد القيس، وعبد الشمس، وعبد الدار. ثم أخذ في بيان أشياء تشابه المنسوب معنى، فقال:

وَكَثُرَ مَجِيءُ (فَعَّالٍ) فِي الْحَرْفِ كبَتَّاتٍ وعَوَّاجٍ وثَوَّابٍ وجَمَّالٍ،

ومنه قولهم عبقي وعبشمي وعبدري في المنسوب إلى عبد القيس وعبد الشمس وعبد الدار.

قوله: (وكثر) لما فرغ من المنسوب أشار إلى كلمات تشابهه، وهي قسمان: قسم لمن يكثر ملابسة الشيء أو كان شيء من هذه الأسماء صنعته ومعاشاً يداومه وهو على فعال بالتضعيف؛ لأن التضعيف للتكثير، فقالوا لعامل البتوت وبايعها بنات، والبت الطيلسان ولصاحب العاج، وهو عظم الفيل عواج ولصاحب الجمال جمال. وقسم لمن يلابس الشيء لا على صفة التكثير، وهو على فاعل كتامر لذي تمر، وفاعل هنا ليس

منسوبان إلى أربعة وخمسة (**وكثر مجيء فعال**)، بتشديد العين للنسبة (**في الحرف**) لمن يلابس شيئاً على صفة التكثير فشدد العين في اللفظ ليكون تكثير اللفظ يدل على تكثير المعنى (**كبتات**)، لعامل البتوت وبائعها والبت الطيلسان (**وعواج**)، لصاحب العاج وهو عظم الفيل (**وثواب**) لصاحب الثياب (**وجمال**) لصاحب الجمل. . . . .

قوله: (**ومنه قولهم عقبسي**) أي مما شذ أيضاً بناء فعلل من جزئي المضاف منسوباً إليه، قال المرادي: والمحفوظ من ذلك يتملى وعبدوي ومرقسي وعبقسي وعبشمي في تيم اللات، وعبد الدار وامرئ القيس بن حجر، وعبد القيس، وعبد شمس. وشذ أيضاً نظير ذلك في المركب قالوا في النسبة إلى حضرموت حضرمي ومما لم يتقدم قولهم علوي في النسبة إلى عالية الحجاز، ودهري بضم الدال في الدهر، وبحراني في البحرين وهو بلد وخراسي، وخرسي في النسبة إلى خراسان، وحرناني في حران بفتح المهملة وتشديد الراء بجزيرة ابن عمر، وأقحاطي في فحطان وغيرها. قوله: (**فقالوا العامل البتوت وبايعها بتات**) جاء أيضاً بتى على القياس المتقدم ومنه عثمان البتي. قوله: (**والبت الطيلسان**) كذا في القاموس وقال أيضاً الطيلس والطيلسان مثلث اللام عن عياض وغيره معرب والبت بفتح الموحدة وبمثناة.

قوله: (**وهو على فاعل**) هذا هو الغالب فيه كالذي قبله فقد يقوم أحدهما مقام الآخر فمن قيام فعال مقام فاعل قولهم بنال أي صاحب نبل وعليه حمل بعضهم قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦] أي بذي ظلم ومن قيام فاعل مقام فعال قولهم حائك في معنى حواك؛ لأن الحياكة من الحرف وقد يقوم غيرهما مقامهما قالوا امرأة معطار أي ذا عطر ورجل طعم أي ذو طعام ورجل نهراي ذو عمل في النهار، قال ابن مالك: وهذا كله لا يقاس

(وكثر مجيء) ما يُشبه المنسوب على (فعّـال) بالتشديد (في الحِرَف)، أو الأشياء التي يُبالغ المنسوب في ملابستها (كبتّـات) لمن يعمل أو يبيع البت، أي الطيلسان والجمع بتوت (وعَوَّاج) لصاحب العاج، وهو عظم الفيل، (وثوّاب وجمّـال) لصاحب

وَجَاء (فَاعِلٌ) أَيْضاً بِمَعْنى ذِي كَذَا كـ: تامِرٍ وَلابِنٍ ودَارعٍ ونابلٍ،

بجار على الفعل، وإنما هو اسم صيغ لذي الشيء ألا ترى أنك لا تقول تمر ولا درع، ولذلك قيل الفرق بينه وبين اسم الفاعل، أنه لا يؤنث إذا كان بمعنى ذي كذا فيقال جمل شايل وناقة شايل.

كقوله تعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ [المزمل: ١٨] أي ذات انفطار؛ لأنه لو كان

(**وجاء فاعل أيضاً بمعنى ذي كذا**)، وليس فاعل هنا بجار على الفعل وإنما هو اسم صيغة لذي الشيء ولذا يجيء ولا فعل له (**كتامر**) لذي تمر (**ولابن**) لذي لبن (**ودارع**) لذي درع (**ونابل**) لذي نبل والنبل السهام العربية لا واحد لها من لفظها........

عليه انتهى. وهو مذهب سيبويه قال لا يقول لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاه ولا لصاحب الشعير شعار، وعن المبرد أن فاعلاً بمعنى صاحب كذا قياس وفي شرح المفصل، وكثر فعال حتى لا يبعد دعوى القياس فيه، وقل فاعل فلا يمكن دعوى القياس فيه لندوره. قوله: (**ولا درع**) هو بدال مهملة يقال رجل دارع أي عليه درع.

قوله: (**جمل شايل**) شالت الناقة بذنبها شولة وأشالته أي رفعته وشال ذنبها أي ارتفع، والشول أيضاً النوق التي جف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر وثمانية الواحدة شايلة وهي جم على غير القياس، وأما الشائل بلا هاء فهي الناقة التي تشول بذنبها للقاح ولا لبن لها أصلاً والجمع شول مثل راكع وركع صحاح.

قوله: (**وناقة شائل**) قال الجوهري: يقال شالت الناقة بذنبها وأشالته أي رفعته.

قوله: (**أي ذات انفطار**) فيه أوجه أخرى ذكرها الحلبي في إعرابه وغيره.

أحدها: أن التذكير على تأويل السقف أو شيء والباء في به للآلة والضمير لليوم.

وثانيها: أن السماء تذكر وتؤنث أنشد الفراء[1]: [الوافر]

وَلَوْ رَفَعَ السَّمَاءَ إِلَيْهِ قَوْماً ... لَحِقْنَا بِالسَّمَاءِ وبِالسَّحَابِ

وثالثها أنها اسم جنس يفرق بينه وبين واحده بالتاء فيقال سماة واسم الجنس يذكر ويؤنث ولهذا قال الفارسي هو كقوله: ﴿جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ [القمر: ٧]، ﴿ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ﴾ [يس: ٨٠]، ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠].

الثياب والجِمال، (وجاء) في الأشياء التي لم يبالغ المنسوب في ملابستها (فاعِل أيضاً بمعنى ذي كذا كتامِر ولابِن ودارِع ونابِل) لذي تمر ولبن ودرع ونبل، ففاعل هنا ليس بجارٍ على الفعل، وإنما هو اسم لذي الشيء، إذ لا يُقال تمر، ولا لبن، ولا درع، ولا نبل، ولذلك قيل الفرق بينه وبين اسم الفاعل أنه لا يؤنث إذا كان لمؤنث، فيقال: جمل

(١) انظر: معاني القرآن، الفراء٣،/ ١٩٩. والبيت للفرزدق، وفي ديوانه:

(ولو رفعَ الإلهُ إليهِ قوماً ... لحقنا بالسماء مع السحاب)

وشرح ديوان الفرزدق، ١ / ١٦٥، قصيدة رقم / ٧٧.

وَمِنْه ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١، والقارعة: ٧] وطاعِمٌ كاسٍ.

بمعنى اسم الفاعل لقال منفطرة، وقوله تعالى: ﴿بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ﴾ [البقرة: ٦٨] أي ذات فروض وإلا لقال فارضة، ومن هذا القبيل رجل كاس أي ذو كسوة وطاعم أي آكل وهو مما يذم به أي ليس له فعل غير أنه يأكل ويشرب قال الحطيئة: [البسيط]

دَعِ الْمَكَارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

(ومنه عيشة راضية)؛ لأن العيشة لا توصف براضية بمعنى فاعلة إذ لا يقال العيشة رضيت فيكون بمعنى ذات رضى يعود معناه إلى معنى مرضية ودخول التاء فيه للمبالغة لا للتأنيث، ويجوز أن يكون اسم فاعل وجعلت العيشة راضية مجازاً؛ لأن الراضي في الحقيقة صاحبها **(وطاعم)**، لذي طعام أي آكل **(وكاس)**، لذي كسوة وهما مما يذم به كقوله[١]: [البسيط]

دَعِ الْمَكَارِمَ لا تنهض لِبُغْيَتِهَا وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

قوله: **(﴿بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ﴾ [البقرة: ٦٨])** الفارض المسنة وقد فرضت فروضاً وكأنها سميت فارضاً؛ لأنها فرضت سنها وطعنتها وبلغت آخرها كشاف. قوله: **(أي ذات فروض)** هو مصدر يقال فرضت البقر كضرب وكرم فروضاً وفراضة طعنت في السن والكسوة بضم الكاف وكسرها والحطيئة بمهملتين ثم بهمزة كجهينة لقب جرول الشاعر والبعية أيضاً بالضم والكسر.

قوله: **(أنت الطاعم الكاسي)** في قولهم كاس من باب لابن وتامر؛ لأن الكاسي من كسوت زيداً جبة يقتضي مفعولين فلو أريد ذلك لاختل المعنى؛ لأن الكاسي في طاعم كاس بمقابلة الطاعم وهو آكل الطعام فكذا كاسي وجب أن يكون معناه ذا الكسوة أي اللابس ليطابق الثاني الأول، وإذا أريد غير ذلك انتفت المطابقة وانتفاؤها منتف فيحمل الكاسي على النسب ومعناه ذو كسوة حمل الطاعم على معنى ذو طعام ولا يصح أن يدعي فيهما أسماء فاعلين إذ

شائل، أي رافع ذَنَبه، وناقة شائل كقوله تعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ [المزمل: ١٨]، أي ذات انفطار، إذ لو كان بمعنى اسم الفاعل لقال: منفطرة، قال الخليل: (ومنه) أي من فاعل بمعنى ذي كذا ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١] أي ذات رضا، إذ العيشة لا تُوصف براضية، بمعنى فاعلة، فهي بمعنى ذات رضا، حتى تكون بمعنى مرضية، وإنما دخلت التاء للمبالغة، كما في علامة، وقال غيره: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ مجاز إسنادي، إذ الراضي في الحقيقة صاحبها، كما يُقال: نهاره صائم، (و) منه (طاعِمٌ وكاسٍ)، أي ذو

---

(١) للحطيئة يهجو الزبرقان بن بدر.
انظر: فصل المقال في شرح كتاب الأمثال (١/ ٢٤٧) ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (٢/ ٤٩٨) وزهر الأكم في الأمثال و الحكم (١/ ٣٣٥) والأمثال لابن سلام (١/ ٣٠) وزهر الآداب وثمر الألباب (١/ ٢٩٦) ونهاية الأرب في فنون الأدب (١/ ٢٧٠).

. . . .

جـ قال الخليل: ومنه عيشة راضية أي ذات رضى؛ لأن العيشة لا توصف براضية بمعنى فاعلة بل بذات رضى حتى تكون بمعنى مرضية، وهو يشكل بدخول التاء فيجوز أن يحمل دخولها على المبالغة كما في علامة، ويجوز أن تجعلها راضية مجازاً، والراضي في الحقيقة صاحبها ومن هذا القبيل طالق وحائط بمعنى ذات طلاق وذات

قهـ . . . .

لجـ ليس مرادهم في استعمالهم لهما أن ثمة فعلاً هو طعم وكسا فإذاً وجب العدول إلى معنى النسب ولذا قال الخليل في راضية من رضيت فعدل إلى معنى النسب بمعنى ذات رضى كما أن اللابن والتامر في قوله:

وغررتني وزعمت أنك لابن في الصيف تامِرْ

بمعنى ذول لين وذو تمر ومما سخ بي خاطر قولي ترضى من الدنيا بقوت وخرقة تواريك واعلم أنك الطاعم الكاسي فكم من ذي حرص لقوا سكرة الندى عطاشاً وما أبقوا سوى فضل الكاسي. اقليد. قوله: **(مجازاً)** إسناد الاسم الفاعل إلى المفعول فيكون من باب الإسناد المجازي، وعلى هذا لا يكون بمعنى ذي كذا فلا يكون ما ذكره جواباً عما يرد على الخليل بل توجيهاً ابتدائيًّا ض.

لقـ طعام وكسوة، وهو مما يُذم به، أي ليس له فعل إلّا أنه يأكل ويكتسي، قال الحطيئة في هجو الزبرقان[1]:

دَعِ المَكارِمَ لا تَنْهَضْ لِبُغيَتِها وَاقعُد فَإِنَّكَ أَنتَ الطاعِمُ الكاسي

ومنه طالق وحائض بمعنى ذات طلاق، وحيض، أي أنهما ثابتان لها من غير تعرّض لحدوثهما في زمان، حتى لو أُريد ذلك أتى بالتاء، فيقال: حائضة الآن، وطالقة غداً، كأنك قلت: تحيض الآن، وتطلُق غداً، وحمل سيبويه ذلك على أنه صفة شيء أو إنسان، لأنّ المرأة شيء وإنسان، والحمل على المعنى طريق مستقيم، وذهب الكوفيون إلى أنّ سقوط التاء مما ذكر لاختصاص معناه بالمؤنث، وأبطل طرده بقولهم: امرأة حاملة ومرضعة، وعكسه بقولهم: رجل عاشق، وجمل ضامر، وامرأة عاشق، وناقة ضامر وكفاعل فيما ذكر فَعِل. كقولهم رجل طعِم ولبِس وعمِل بمعنى ذي طعام، وذي لباس، وذي عمل، أنشد سيبويه:

لستُ بِلَيْلِيٍّ ولكن نَهِرْ

أي نهاري، أي عامل بالنهار.

(١) انظر: نضرة الإغريض ١/ ٧٩.

. . . .

جار حيض، أي أن ذلك ثابت وحاصل لها من غير تعرض لحدوثها في زمان حتى لو أرادوا الإجراء على الفعل لأتوا بالتاء، فقالوا حائضة الآن وطالقة غداً، كأنك قلت تحيض الآن وتطلق غداً هذا مذاهب الخليل وحمله سيبويه على أنه صفة شيء أو إنسان؛ لأن المرأة شيء أو إنسان والحمل على المعنى مَهْيع معبد، وذهب الكوفيون إلى أن سقوط التاء من هذا القبيل لاختصاص معناه بالمؤنث، ويبطل طرده بقولهم امرأة حاملة ومرضعة، وعكسه بقولهم رجل عاشق وجمل ضامر، وامرأة عاشق وناقة ضامر.

. . . .

قوله: (**حتى لو أرادوا الإجراء على الفعل لأتوا بالتاء**) جعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾ [الحج: ٢] قالوا المرضعة التي هي في حال الإرضاع ملقمة ثديها الصبي، والمرضع التي من شأنها أن ترضع وإن لم تباشر الإرضاع في حال وصفها به، والمعنى أن هذه من شدة الهول تذهل عن ولدها فكيف بغيرها.

قوله: (**وحمله سيبويه على أنه صفة شيء أو إنسان**) قال في شرح المفصل: ما ذكره الخليل أحسن لأنه رده إلى معنى يقتضي حذف التاء وما ذكره سيبويه تأويل بعيد واتفاقهم على أنه إنما يكون في الصفة الثابتة دون الحادثة دليل على صحة ما ذهب إليه الخليل إذ لو كان المصحح تأويله بأنه شيء لجري في الحدوث وغيره على سواء.

قوله: (**مهيع معبد**) أي طريق مذلل.

قوله: (**ويبطل طرده**) أجاب في شرح المفصل بأنهم إنما جعلوه أي الاختصاص مجوزاً لا موجباً، وأجاب أيضاً عما أورد على العكس بأنه لا يلزمهم إلا أن يعمموا وهم إنما عللوا نحو حائض وطامث انتهى. ولك أن تقول لا بد لمثل قولهم ناقة ضامر أي هزيلة من سبب يقتضي حذف التاء وإذا بطل ما ذكروه من الاختصاص لعدمه فيه تعين أحد القولين السابقين فوجب القول به على الاطراد.

قوله: (**وامرأة عاشق وناقة ضامر**) حيث لم يفرقوا فيهما بين المذكر والمؤنث مع كون معناهما غير مخصوص بالمؤنث بل هو مشترك بينهما فلم يوجد العلة ووجد الحكم ض.

. . . .

الْجمع

(الثلاثيُّ): الْغَالِب فِي نَحْو فَلْسٍ ....

الْجمع

قوله: **(الجمع الثلاثي)** ذكر في النحو شرائط الجمع المصحح، والمراد هنا بيان الجمع المكسر، فإن وقع فيه ما يتعلق بالجمع المصحح فهو بالعرض لغرض يذكر في موضعه وينبغي أن تعلم أن أكثر الجموع سماعي، لكن منها ما يغلب فيذكر الغالب ليحمل عليه ما لم يسمع جمعه، فالاسم المراد جمعه إما ثلاثي أو رباعي أو خماسي قدم الثلاثي لخفته وكثرة أبحاثه. ثم من الثلاثي ما يكسر ومنه ما لا يكسر استغناء عنه بالجمع الصحيح. أما الأول وهو الذي يجمع جمع التكسير فإما مجرد أو مزيد، والمجرد إما اسم أو صفة، والاسم إما مذكر أو مؤنث، والمذكر إما أن يكون ساكناً عينه أو متحركاً، فإن كان ساكناً فالفاء إما مفتوح أو مكسور أو مضموم، فإن كان مفتوحاً فإما أن يكون معتل العين أو لا، فإن لم يكن كفلس فيجمع غالباً في القلة ....

الْجمع

(الجمع الثلاثي) المكسر إذا صحح ذكر شرائطه في الكافية **(الغالب في نحو**

الْجمع

قوله: **(والمراد هنا بيان الجمع المكسر)** هو ما تغير بناء واحده ولا حاجة إلى ذكر تغير النظم؛ لأن تغيير البناء يغني عنه ثم له أربعة أحوال: أحدها: أن يكون الجمع أكثر من الواحد كصنوان. والثاني: عكسه ككتب. والثالث: أن يتساويا في الحروف ويختلفا في الحركة كجوالق فإنه يضم أوله في الواحد فإذا كثر جعل بدل الضمة فتحة وتتوهم الألف في الجمع غيرها في المفرد. والرابع: أن يتساويا فيهما أو يختلفا في التقدير كفلك وهجان، والحاصل أن التغيير يكونُ بزايدة أو نقص أو تبدل شكل لفظاً أو تقديراً وقد يجتمع الثلاثة كغلمان واثنان منها كرجال. قوله: **(فإن لم يكن كفلس)** أي فإن كان على فعل بفتح الفاء فيجمع غالباً في القلة على أفعل أي سواء كان صحيح اللام أو معتلها بالياء أو بالواو نحو فلس وظبي ودلو فيقال أفلس وأظب وأدل وفي الكثرة على فعول فيقال فلوس وظبي ودلي.

الجمـــع

أي المكسّر، لأنّ الصحيح ذكره في الكافية، وما وقع في البين هنا مما يتعلق به. فهو بالعرض لغرض يأتي في محله، ومفرد المكسر إمَّـا ثلاثي أو رباعي. أو خماسي. والثلاثي إمَّـا مجرد أو مزيد فيه، وكل منهما إمَّـا اسم أو صفة، وكل منهما إمَّا مذكر أو مؤنث، وقد أخذ في بيانها؛ مقدما الثلاثي لتقدمه وخفته، وكثرة أبحاثه فقال:

(الثلاثي الغالب) منه (في نحو فَلْس) من كل اسم مفتوح الفاء ساكن العين

على أَفْلُسٍ وفُلُوسٍ، وَبَابُ ثَوْبٍ على أَثْوَابٍ، وَجَاء زِنَادٌ فِي غير بَاب سَيْلٍ ....

جار بردي: على أفلس، وفي الكثرة على فلوس، وإن كان معتل العين فإن كان واويًّا فيجمع غالباً في القلة على أثواب، وقد جاء في الكثرة على يثاب كما يجمع زند وعو عود يقدح به النار على زناد، وإن كان يائيًّا كسيل فلا يقال فيه سيال لاستثقال الكسرة قبل الياء المتحركة وشذ ضياف في جمع ضيف وإنما جوزوا في ثياب؛ لأن الواو تنقلب ياء فتحصل الخفة بل يقال فيه سيول كما سيجيء.

نقره كار: **فلس)**، مما كان على فعل مفتوح الفاء ساكن العين و صحيح العين وكان اسماً لا صفة **(على أفلس)** في القلة وهو ما تناول العشرة فما دونها، وقد يستعار للكثرة وأوزان جمع القلة أربعة أفعل وأفعال وأفعلة وفعلة **(وفلوس)**، في الكثرة **(وباب ثوب)** أي المعتل العين من نحو فلس سواء كان واويًّا أو يائيًّا **(على أثواب)**، وأبيات في جمع القلة وذلك لأنه لو جاء منه أفعل نحو أثوب وأبيت لاستثقلت الضمة على حرف العلة **(وجاء زناد)**، أي فعال في جمع نحو فلس **(في غير باب سيل)**، أي في غير المعتل العين اليائي منه سواء كان صحيحاً نحو زناد في جمع زند وهو عود يقدح به النار أو معتلاً واويا نحو ثياب في ثوب لأنه يجب قلب واوه ياء كما سيجيء، فصارت الكلمة خفيفة بسبب

حاشية: قوله: **(كما يجمع زند)** يريد أن فعلا الصحيح العين غلب فيه أيضاً فعال كزند وكعب ويتقيد بما إذا كان صحيح الفاء ليخرج معتلها فإن جمعه على فعال نادر كقولهم في يعر وهو الجدي يعار. قوله: **(وإن كان يائيًّا كسيل فلا يقال فيه سيال)** الحاصل أن فعلا المعتل العين يجمع غالباً على أفعال كثوب وأثواب وبيت وأبيات، ويجمع على فعال إن كان واويًّا.

قوله: **(وشذ ضياف)** لا وجه لذكره؛ لأن الكلام في الاسم وضيف من الصفة كما سيجيء. قوله: **(وإنما جوزوا في ثياب)** جواب سؤال وهو أن يقال الكسرة قبل الياء لو كانت ثقيلة في سيال لما وقعت في ثياب فأجاب بأنه حصل خفة بقلب الواو ياء إذ مفرده ثوب فكأنه لم يجتمع فيه كسرة وياء نظراً إلى أصله ض.

أفندي: صحيحها أنْ يجمع (على أَفْلُس) في القلة، وأوزان جمعها أَفْعُل وأَفْعال وأَفْعِلَة، وفِعْلَة (وفُلُوس) في الكثرة (و) الغالب في (باب ثَوْب) وبيت من معتل العين مما مرّ واوياً أو يائياً جمعه (على أثواب) وأبيات بخلاف صحيح العين، وأمَّا أزناد وأفراخ وأفراد وآناف وأرْآد في زند وفرخ وفرد وأنف ورأد، وهو أصل اللحى، فأُجيب عنها بأنها من التداخل بمعنى أنهم شبهوها بفعَل مفتوح العين بجامع الخفة، وبأنهم حملوا زَندا على عَود لِما يأتي، وفرخا على ولد، وفردا على أحد، وأنْفا على عضو، ورَأدا على ذقن، فجمعوها جمعها، (وجاء زِناد) أي فِعال (في غير باب سَيْل) أي في غير معتل العين اليائي، مما وزنه فَعْل، سواء كان صحيح العين كزناد في جمع زَنْد، لعُود يقدح به النار،

ورِئْلانٌ وبُطْنَانٌ وغِرَدَةٌ وسُقُفٌ وأَنْجِدَةٌ شَاذٌ.

قوله: **(ورئلان)** يريد أن فعلاً قد يجمع على هذه الأوزان الأربعة فيقال رئلان في رأل وهو ولد النعامة، وبطنان في بطن وهو المطمئن من الأرض، وغردة في غرد وهو ضرب من الكمأة، وسقف في سقف.

قوله: **(وانجدة)** يعني أن أفعلة في جمع فعل شاذ؛ لأنها جمع مخصوص بما قيل آخره حرف مد نحو: حمار واحمرة، وكساء وأكسية، والنجد ما ارتفع من الأرض.

انقلاب الواو ياء ولم يجئ اليائي منه على فعال لعدم هذا التخفيف فيه مع استثقال الكثرة قبل الياء المتحركة **(و)**، جاء **(رئلان)**، بكسر الفاء وسكون العين في جمع رأل وهو ولد النعامة **(وبطنان)**، بضم الفاء وسكون العين في جمع بطن وهو المطمئن من الأرض **(وغردة)** بكسر الفاء وفتح العين في جمع غرد وهو ضرب من الكمأة **(وسقف)**، بضم الفاء والعين في جمع سقف فإن هذه الأوزان الأربعة يجيء في جمع نحو فلس أيضاً **(وأنجدة)**، في جمع نجد وهو ما ارتفع من الأرض **(شاذ)**، لأن أفعلة جمع مخصوص

قوله: **(فيقال رئلان)** هو بكسر الراء وهمزة ساكنة، وبطنان بضم الباء، وغردة هو بكسر المعجمة وفتح الراء، والكمأة: بفتح الكاف وسكون الميم وهمزة نبات قال الجوهري: واحدها كم على غير قياس، وهو من النوادر تقول هذا كم، وهذان كمان، وهؤلاء أكمؤ ثلاثة فإذا أكثرت فهي الكمأة، وسقف بضم السين والقاف. قال المصنف: وأنجدة شاذ، مما شذ أيضاً قياساً قولهم في جمع عين أعين وقياساً وسماعاً قولهم في جمع ثوب وسيف أثوب وأسيف، قال ابن مالك في شرح الكافية: وكما شذ في المعتل أعين وأثوب شذ فيما فاؤه واواً وجه ونحوه، وقال أيضاً في المضاعف: لم يسمع في شيء من هذا النوع افعل إلا نادراً ككف وأكف وهذا الكلامان يقتضيان تقييد الإطلاق السابق.

أم معتلها واويا كثياب في ثَوْب لخفته بانقلاب واوه ياء، بخلاف اليائي كسيل، فلا يجمع على سيال، قالوا لعدم الانقلاب مع ثقل الكسرة قبل الياء المتحركة، ولجمع فَعْل على فِعال شرط آخر، وهو أنْ لا يكون فاؤه ياء، وندر قولهم يَعار في يَعْر وهو الجدي، (و) جاء (رِئْلان) بكسر الفاء في رأل بفتحها لولد النعامة، (وبُطْنان) بضمها في بطن للجانب الطويل من الريش كما مرّ، وللمطمئن من الأرض (وغِرَدَة) بكسرها، وفتح الغين في غَرْد، لضرب من الكماة (وسُقُف) بضمها في سَقْف.

فهذه غالب أوزان جموع فَعْل بفتح أوله، وسكون ثانيه، وكلها سماعية، ذُكرت ليحمل عليها ما لم يُسمع، وكذا الحكم في بقية الأوزان الآتية، (وأَنْجِدَة) في نجد، لِما ارتفع من الأرض (شاذ)، لأنّ أفعلة جمع مختص بما قبل آخره مَدة، كحِمار وأحمرة، وكِساء وأكسية، وظاهر كلامه أنّ سُقُفاً ليس شاذا، لكن صرّح المرادي بأنه شاذ، وأما

. . . .

ج قال عبد القاهر: إن عبيداً ليس بتكسير وإنما هو اسم جمع لجواز تصغيره على لفظه، وذكر في "الصحاح" أن العبد خلاف الحر والجمع عبيد مثل: كلب، وكليب، وهو جمع عزيز واعترض بعض الشارحين بأن قوله وباب ثوب يوهم أن نحو بيت لا يجمع على أفعال لكن ليس كذلك؛ لأنه يقال بيت وأبيات، وسيف وأسياف، وجوابه أن المراد بقوله باب ثوب، هو معتل العين سواء كان يائيًّا أو واويًّا، فالمعنى معتل العين يجمع على أفعال سواء كان واويًّا أو يائيًّا، وإنما يجمع على فعال إذا لم يكن يائيًّا، وكلام المصنف يدل على هذا المعنى، فإنه لما قال وجاء زناد في غير باب سيل مخصصاً فعالاً دون أفعال بهذا الحكم على أن أفعالاً غير مختص بالواوي، . . . . . .

ع بما قبل آخره مدة كحمار وأحمرة، . . . .

ك قوله: **(قال عبد القاهر)** ما قاله هو مذهب سيبويه خلافاً للأخفش نقلهما الموصلي.

قوله: **(قال عبد القاهر)** هذا كأنه جواب عن سؤال وهو أنك ذكرت في جمع فعل غالبة وكثيرة وشاذة وما ذكرت فيعلاً في شيء من ذلك مع مجيئه كعبيد في جمع عبد فلم تركته؟ فأجاب أولاً بأن عبيداً ليس يجمع على ما ذكره الشيخ فلم يرد علينا، وثانياً بأنه لو كان جمعاً كما ذكره صاحب الصحاح لكن لم يرد علينا إلا يراد به لكونه عزيزاً فيكون كالعدم. قوله: **(توهم)** لأن قوله وباب ثوب يشعر بأن حكم الواوي كذلك دون اليائي. قوله: **(وكلام المصنف يدل على هذا المعنى)** أي لما جرت به عادته في هذا الباب في كل بناء من ذكر جمعه الغالب ثم ذكر المحفوظ القليل ولما ذكر المحفوظ هنا وقيده دل على أن مقابلة الغالب مطلق عن ذلك القيد، وإنما يكون كذلك إذا أريد بباب ثوب مطلق معتل العين، وهذا ظاهر وقول شارح أن تأويل الشارح غير سديد لاستلزامه التحكم ساقط نعم قد ينازع المصنف في جعل فعال من القليل بتصريح ابن مالك وغيره بخلافه، وفي بغية الطالب كل اسم على فعل صحيح العين فالغالب أنه يجمع في الكثرة على فعول وفعال ليس أحدهما أولى به من الآخر وذلك نحو نسور وبطون وكلاب، وكباش، وفروخ وفراخ، وكعوب وكعاب، وفحول وفحال انتهى. والتقييد بصحيح العين ليس لإخراج معتلها مطلقاً بل هو إن كان واويًّا لم يطرد فيه فعول وقد جاء فوج وفووج وإن كان يائيًّا لم يطرد فيه فقال وقد جاء ضيف وضياف كما تقدم، وسيأتي قريباً في كلام المصنف والتنبيه على ما شذه في المعتل العين.

قوله: **(بهذا الحكم علم)** وإنما يجمع المعتل العين على فعال إذا لم يكن يائيًّا.

ق عُبيد فقال عبد القاهر إنه اسم جمع، لا جمع، لجواز تصغيره على لفظه، وقال الجوهري إنه جمع عزيز ككلب وكُليب.

. . . .

وإنما مثل بزياد لئلا يوهم اختصاص فعال بالمعتل العين، فإن قلت هذا الكلام يدل على أن أفعالاً غير مختص بالمعتل العين، وقد قالوا زند وأزناد وفرخ وأفراخ، وفرد وأفراد، وأنف وأناف، ورأد وهو أصل اللحى وارآد، فما جوابك عن هذا؟ قلت أجيب عنه بوجهين: **الأول**: ما نقل عن ابن جني أنه من التداخل يعني شبهوه بفعل مفتوح العين إذ ليس بعينهما لا فتح العين، وهذا معنى التداخل ها هنا.

. . . .

قوله: (**وإنما مثل بزناد**) واعلم أنه لو مثل المعتل العين الواوي كثياب مثلاً إن كان يحصل هذا المقصود دام لا فيه سر تأمل. قوله: (**وقد قالوا زند وأزناد إلى آخرها**) مما جعل أيضاً على أفعال من صحيح العين سفر وجدو من وعم، وألف، وجهل، وكأس، وثلج، وأهل وحبر، ووحل، وشخص، وغرس، ومحل، وسمع، وقرء، وطرف، ورمس، ووعل، وعرض، وماق، ونهر، وبعض، وشكل، ولفظ، وجعل، وكتف، وسطر، ومطر، وطبل، وكهف، ولحظ، ونجد، ووطف، وسقب، ونقب، وصحب، ووحش، ووكر، ووقس، ونحو، ولحد، وسقط، ورأى، وندل، وشعر، ووصل، ووصف، ووقف وغيرها. قوله: (**الأول ما نقل عن ابن جني**) قال الشيخ أبو حيان: بعد أن ذكر ألفاظ المتقدمة وغيرها وزعم ابن جني أن ما جمع من صحيح العين على أفعال فيه وجه يلحقه بالمتحرك فالراء في فرد وأفراد لما فيه من التكرير كأنها متحركة والنون في زند وأزناد لما فيها من الغنة وزيادة الصوت بها تكاد تلحقه بما تحركت عينه أو بما عينه معتلة، وقالوا ثلج أثلاج؛ لأن اللام أخت النون وقال أهل وأهال لمضارعة الهاء حرف العلة لما فيها من الخفاء، وقالوا عم وأعمام؛ لأنه لما أدغمت العين خفيت فأشبهت حرف العلة فعلى هذا جاء جد وأجداد ومن وأمنان، وقال وهذا الذي ذهب إليه ابن جني لا يطرد فقد جاءت عين الكلمة من أكثر من حروف المعجم كما ذكرنا ولو ذهب ذاهب إلى اقتباس أفعال في فعل الصحيح العين لكان قد ذهب مذهباً حسناً لكثرة ما ورد منه هذا. وابن جني هو الإمام أبو الفتح عثمان من أصحاب الأستاذ أبي علي، وياؤه ساكنة على ما نقله شارح المغني عن المفصل للفخر الاسفندري، قال: وليس منسوباً وكذا ضبط المحلي في شرح "جمع الجوامع" وقال: هو معرب كنى بين الكاف والجيم على ما نقله لكن وقع في كافية ابن مالك منوناً في قوله قبيل التصريف.

وفتح واو ﴿اشتروا الضلالة﴾ عن ابن جني لدى عدالة

ولعله ضروري. قوله: (**يعني شبهوه بفعل**) يعني أن فعلاً بفتح العين في الصحيح قد جاء جمعه على أفعال كجمل وأجمال فشبهوا فعلاً بسكون العين به وحملوا عليه لخفة الفتحة فكأنها كالعدم ض.

. . . .

وَنَحْو: حِمْلٍ على أَحْمَالٍ وحُمُولٍ، وَجَاء على قِدَاحٍ......

جار بردي

والثاني: أنهم حملوا زنداً على عود وفرخاً على طير أو ولد وفرداً على أحد وأنفاً على عضو ورأداً على ذقن فجمعوها جمعاً، فعلم مما ذكرنا أن ما ذكره بعض الشارحين من أنه لو قال المصنف وجاء فعال في باب ثوب دون باب سيل لكان أولى ليس بصحيح، فإنه أراد الإشارة إلى نحو كلاب وكعاب وفراخ ونعال.

قوله: **(ونحو حمل)** لما فرغ من مفتوح الفاء شرع في مكسوره كحمل فيجمع غالباً في القلة على أحمال، وفي الكثرة على حمول، والحمل بالكسر ما كان على ظهر أو رأس، وبالفتح ما كان في بطن أو على شجر.

قوله: **(وجاء)** يريد أن فعلاً قد يجمع على هذه الأوزان الخمسة أيضاً، فيقال قداح في قدح وهو السهم قبل أن يراش ويركب نصله وقدح الميسر..........

نقره كار

ونحو حمل مما كان مكسور الفاء ساكن العين **(على أحمال)**، في القلة سواء كان صحيحاً أو لا **(وحمول)**، في الكثرة.

قال ابن السكيت: الحمل بالفتح ما كان في بطن أو على رأس شجر، والحمل بالكسر ما كان على ظهر أو رأس **(وجاء)**، نحو حمل على هذه الأوزان الخمسة **(على قداح)** في جمع قدح وهو السهم قبل أن يراش ويركب نصله................

حاشية

قوله: **(على طير)** فإنه جاء فيه أطيار والفرخ طير.

قوله: **(فعلم مما ذكرنا أن ما ذكره بعض الشارحين)** المراد به الشريف وهو أيضاً المعترض السابق.

قوله: **(ليس بصحيح)** لأنه لو قال هكذا يلزم اختصاص فعال بالمعتل العين الواوي لكنه ليس كذلك لمجيء فعال في الصحيح كالأمثلة المذكورة.

قوله: **(فيجمع غالباً في القلة على أجمال)** أي ولو معتل العين كميل وأميال، وحين وأحيان، وعيد وأعياد.

قوله: **(والحمل بالكسر إلى آخره)** كذا قال الجوهري وحكى القاموس معه مذاهب أخرى.

قوله: **(فيقال قداح في قدح)** جمع أيضاً على أقدح وأقاديح.

لقاني

(و) الغالب في (نحو حِمْل) من كل اسم مكسور الفاء ساكن العين جمعه (على أَحْمال) في القلة، ولو معتل العين كعِيد، (وحُمُول) في الكثرة، والحِمل بالكسر ما كان على ظهر أو رأس، وبالفتح ما كان في بطن، أو على شجرة، قاله ابن السكّيت، (وجاء) جمع نحو حمل أيضاً (على) خمسة أوزان (قِداح) في قِدْح للسهم قبل أن يُراش، ويركب

وأَرْجُلٍ، وعَلى صِنْوَانٍ وذُؤْبانٍ وقِرَدَةٍ. وَنَحْو: قُرْءٍ على أَقْرَاءٍ وقُرُوءٍ،

وأرجل في رجل وصنوان في صنو إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد وكل واحدة صنو والاثنتان صنوان بكسر النون والجمع صنوان برفع النون، وذؤبان في ذئب وقردة في قرد.

قوله: (**ونحو قرء**) هذا شروع في المضموم الفاء، وهو إما أن يكون معتل العين أو لا، فإن لم يكن معتل العين كقرء فيجمع في القلة على أقراء، وفي الكثرة على قروء.

(و)، على (**أرجل**)، في جمع رجل (**وصنوان**)، في جمع صنو وهو ما خرج من أصل النخلة (**وذؤبان**)، بضم الفاء وسكون العين في جمع ذئب (**وقردة**)، بكسر الفاء وفتح العين في جمع قرد، ونحو قرء مما كان مضموم الفاء ساكن العين (**على إقراء**)، في القلة سواء كان صحيحاً أو لا (**و**)، على (**قرؤ**)، في الكثرة. . . . .

قوله: (**وصنواان**) هو بكسر أوله وذؤبان بضمة.

قوله: (**برفع النون**) لو قال بحركات الإعراب والتنوين لكان أولى؛ لأن الرفع غير متعين بل هو معرب بالحركات بخلاف صنوان للتثنية فإنه أعرب بالحرف، وليس فيه تنوين ض.

قوله: (**شروع في المضموم الفاء**) وإنما أخر المصنف فعلاً بضم الفاء وسكون العين؛ لأنه أقل تصرفاً من فعل بكسر الفاء؛ لأنه أثقل منه إذ الضم أثقل من الكسر؛ لأنه لا يتم إلا يعمل العضلتين الصلبتين الواصلتين إلى طرفي الشفة بخلاف الكسر فإنه يكفي فيه العضلة الجاذبة. من المنقي.

قوله: (**فإن لم يكن معتل العين**) يشترط أيضاً في جمعه على فعول أن لا يكون معتل اللام ولا مضاعفاً وشذ في نوى نؤى، وفي حص بمهملتين وهو الورس حصوص.

نصله، ولقِدْح الميسر (وأَرْجُل) في رِجْل، (و) على (صِنْوان) في صِنْو، لِما خرج من أصل النخلة، فإذا خرج منه نخلة فأكثر، فكل واحدة صِنو، والثنتان صِنوانِ بكسر النون، والجمع صِنوانٌ بالتنوين، معرباً بالحركات، (وذُؤْبان) بضم أوله في ذِئْب (وقِرَدَة) في قِرْد.

(و) الغالب في (نحو قُرْء) بضم أوله لغة في قَرء بفتحه، أي من كل اسم مضموم الفاء، ساكن العين جمعه (على أَقْراء) في القلة، ولو معتل العين كعَوْد. (وقُرُوء) في الكثرة، إنْ لم يكن مضاعفا كخُفٍّ، وشذ حُصوص في حُص للورس. . . . .

وَجَاء على قِرَطَةٍ وخِفافٍ وفُلْكٍ. وَبَاب عُوْدٍ على عِيْدَانٍ. . . . . . .

قوله: (**وجاء على قرطة**) أي جاء في فعل هذه الثلاثة كقرطة في قرط وهو ما يعلق من شحمة الأذن، وخفاف في الخف الذي يلبس، وأما خف البعير فيجمع رعلى أخفاف، وفلك فإن النحويين يزعمون أن الضمة في الفلك جمعاً كالضمة في الأسد ومفرداً كالضمة في القفل وإن كان معتل العين كعود فيجمع أيضاً على عيدان.

(**وجاء**)، جمع نحو قرء (**على قرطة**)، بكسر لفاء وفتح العين في جمع قرط وهو ما يعلق من شحمة الأذن (و)، على (**خفاف**)، في جمع الخلف الذي يلبس وأما خف البعير فيجمع على أخفاف (**وفلك**)، بضم الفاء وسكون العين في جمع فلك بضم الفاء وسكون العين إلا أن ضمة الجمع كضمة أسد وضمة المفرد كضمة قفل فتكون الضمة في الجمع عارضة وفي المفرد أصلية (**وباب عود**)، أي المعتل الواوي من نحو قرء (**على عيدان**)،

قوله: (**كالضمة في الأسد**) قال أبو بكر: يحتمل أن يكون أصل أسد أسوداً فخففوا الواو وأبقوا الضمة فعلى هذا يجوز أن يكون الفلك كذلك، ولذلك قال يزعمون.

قوله: (**فيجمع أيضاً**) إنما قال أيضاً لأنه يجمع على أفعال كما يجمع غير معتل العين على ذلك نحو قرء وأقراء فكذا هنا يقال عودوا عوداً فيكون مشتركاً بينهما وفعلال مختص بمعتل العين.

قوله: (**فيجمع أيضاً على عيدان**) أي كما يجمع على أعواد، والحاصل أن فعلاً يجمع على أفعال، ثم إن كان معتل العين جمع أيضاً على فعلان، وإلا جمع أيضاً على فعول.

(وجاء) جمعه أيضاً (على) ثلاثة أوزان (قِرَطة) بكسر أوله، وفتح ثانيه في قُرْط لِما يُعلّق في شحمة الأذن، نعم إنْ كان معتل اللام كمُدْي، لم يجمع على فِعَلة، (وخِفاف) في خُف الرِّجْلَيْن، أما خفّ البعير فيجمع على أخفاف، ويشترط لجمع فُعل على فِعال أنْ لا يكون واوي العين كحوت، ولا يائي اللام كمُدْي، (وفُلْك) في فُلْك، وزنهما واحد، لكن ضمة الجمع كضمة أُسد، وضمة المفرد كضمة قُفل في أنّ الأولى عارضة، والثانية أصلية.

(وباب عُود) من معتل العين بالواو، من نحو قُرْء يجمع (على عِيدان) لحصول التخفيف بانقلاب الواو ياء.

وَنَحْو: جَمَلٍ على أَجْمالٍ وجِمَالٍ، وَبَابُ تَاجٍ على تِيْجَانٍ، وَجَاء علـى ذُكُـور وأزْمُـنٍ، وخِـرْبَـانٍ وحُـمْـلانٍ . . . .

قوله: **(ونحو جمل)** لما فرغ من ساكن العين شرع فيما يكون عينه متحركاً، فحينئذٍ إما يكون الفاء مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً، فإن كان مفتوحاً فالعين إما مفتوح أو مكسور أو مضموم، فإن كان مفتوحاً فإما أن يكون صحيح العين كجمل فيجمع غالباً على أجمال، وفي الكثرة على جمال أو معتل العين كتاج ويجمع على تيجان.

قوله: **(وجاء)** أي وجاء جمع فعل بفتحتين على هذه الأبنية الستة أيضاً. كذكور في ذكر وهو خلاف الأنيث من الحديد، وازمن في زمن، وخربان في خرب. وهو ذكر الحبارى، وحملان في حمل، . . . .

بكسر الفاء وسكون العين لحصول التخفيف بإنقلاب الواو ياء **(ونحو جمل)**، مما كان على فعل بفتح الفاء العين **(على جمال)**، في الكثرة **(وأجمال)**، في القلة **(وباب تاج)**. أي المعتل العين من نحو جمل **(على تيجان وجاء)**، جمع نحو جمل على هذه الأوزان الستة **(على ذكور)**، في جمع ذكر (و)، على **(أزمن)**، في جمع زمن (و)، على **(خربان)** بكسر الفاء وسكون العين في جمع خرب وهو ذكر الحبارى (و)، على **(حملان)** في

قوله: **(وفي الكثرة على جمال)** يشترط أن لا يكون فعل مضاعفاً ولا معتل اللام. وإن كان كطلل وفتى لم يجمع على فعال.

قوله: **(وهو خلاف الأنيث من الحديد)** أي أنه اسم لأَيْبَسِ الحديد وأجوده وإنما فسره بهذا؛ لأن الذكر مقابل الأنثى من الصفات والكلام في الأسماء وخربان كسر المعجمة وسكون الراء يقال أيضاً في جمع خراب خراب، وخراب بالكسر قاله في القاموس قال والخرب محركة ذكر الحبارى، والشعر المقشعر في الخاصرة والمختلف وسط المرفق، وقال: والحبارى طائر للذكر والأنثى والواحد والجمع وألفه للتأنيث وحملان بضم المهملة، والحمل اسم للخروف أو الجذع من أولاد الضأن فما دونه ويجمع أيضاً على أحمال، . . . .

(و) الغالب في (نحوِ جَمَلٍ) مِن كل اسم صحيح العين على فَعَل بفتح فائه وعينه جمعه (على أَجْمال) في القلة (وأجمال) في الكثرة، نعم إنْ كان مضاعفا كطلل، أو لامه معتلة كفتى، لم يجمع على فِعال. (وباب تاج) من معتل العين بالواو من باب جَمَل يُجمع (على تِيجان، وجاء) جمع نحو جمل أيضاً (على) تسعة أوزان (ذُكُور) وذِكارة كحِمارة في ذَكَر (وأَزْمُن) في زَمَن (وخِرْبان) بكسر أوله، وإسكان ثانيه في خَرَب لذكر الحبارى، طائر، (وحُمْلان) بضم أوله في حَمَل للخروف وللبرق، ولو قال وذُكْران كان أولى، ليفيد أنه جمع أيضاً لذَكَر، ومحل ذلك في صحيح العين، . . . .

وجِيْرَةٍ وحِجْلَى. وَنَحْو: فَخِذٍ على أفْخَاذٍ فيهمَا، وَجَاء على نُمُورٍ ونُمُرٍ. وَنَحْو: عَجُزٍ على أعْجَازٍ، وَجَاء سِبَاعٌ، وَلَيْس رَجْلَةٌ بتكسيرٍ.

جار وجيرة في جار، وحجلي في حجل وهو القبيح.

قوله: **(ونحو فخذ)** هذا هو مكسور العين من مفتوح الفاء فيجمع غالباً على أفخاذ في القلة والكثرة وجاء فيه بناآن آخران كنمور ونمر في نمر وهو سبع.

قوله: **(ونحو عجز)** هذا هو مضموم العين من مفتوح الفاء فيجمع على أعجاز والعجز مؤخر الشيء وجاء سباع في سبع.

قوله: **(وليس رجلة بتكسير)** يريد أن فعلة بفتح الفاء وسكون العين ليس تكسير بل هو اسم جمع، وذكر الخباز في شرح "الدرة الألفية" أن فعلة لم تكسر عليه إلا اسم

نقره جمع حمل (و) على **(جيرة)**، بكسر الفاء وفتح العين في جار (و)، على **(حجلي)**، في حجل وهو القبيح، **(ونحو فخذ)** مما كان على فعل بفتح الفاء وكسر العين **(على أفخاذ فيهما)**، أي في القلة والكثرة **(وجاء)**، جمع نحو فخذ على هذين الوزنين **(على نمور ونمر)**، بضم الفاء والعين، ونحو عجز مما كان على فعل مفتوح الفاء ومضموم العين **(على أعجاز فيهما)**، أي في القلة والكثرة **(وجاء سباع)**، في جمع سبع **(وليس رجله بتكسير)**، قال أبو علي في الإيضاح: وقالوا في العدد القليل من الرجال رجلة واستغنوا به عن أرجال وليس رجلة بتكسير وإنما هو اسم جمع وتصغيره رجيلة، وقال ابن

خ وجيرة بكسر الجيم وسكون التحتية، وحجلي بكسر الحاء وسكون الجيم والقبيح بفتح القاف وسكون الموحدة وجيم طائر.

فن (وجِيْرَة) بكسر الجيم وإسكان الياء في جار، (وحِجْلى) في حَجَل، وهو القُبَّج لطائر، وأُسد وآسُد في أسَد. (و) الغالب في (نحو فَخِذٍ) من كل اسم صحيح على فَعِل مفتوح الفاء مكسور العين جمعه (على أَفْخاذ فيهما)، أي في القلة والكثرة، ويُفرّق بينهما بالقرائن، (وجاء) أيضاً (على) ثلاثة أوزان (نُمُور ونُمُر) ونِمار في نَمِر لسبُع، والأخيران شاذان، وجعل ابن مالك فعولا غالباً ككبد وكُبود، ونَمِر ونُمُور. (و) الغالب في (نحو عَجُز) لمؤخّر الشيء، أي من كل اسم صحيح مفتوح أوله مضموم ثانيه جمعه (على أَعْجاز فيهما) في القلة والكثرة، (وجاء سِباع) في سَبُع، ورِجال في رَجُل، (وليس رَجْلَة) بفتح أوله، وإسكان ثانيه (تكسر) أي بجمع تكسير للرجل المقابل للمرأة؛ خلافا لابن السراج، لأنها ليست من أبنية الجموع، بل هي اسم جمع للرجل قيل أو جمع للرجل، بمعنى الراجل المقابل للفارس، أي فكأنه جمع راجل، لكن رجل بمعنى راجل صفة، والكلام في الاسم.

. . . .

واحد وهو رجل، ثم أشار فيه إلى أنه لم يعد هذه الصيغة تكسيراً غير ابن السراج فإنه جعلها تكسير الرجل، هذا حاصل ما ذكره ذلك الفاضل في شرح "الدرة"، والظاهر أنه ليس المراد بالرجل هنا الرجل الذي هو خلاف المرأة؛ لأنا لم نجد رجلة بمعنى الرجال وقد وجد رجلة بمعنى الرجالة وهي خلاف الفرسان، فيكون المراد به الرجل بمعنى

السراج: إنها تكسير لرجل والظاهر أنه ليس المراد بالرجلة هنا الرجل الذي هو خلاف المرأة وإنما هي بمعنى الرجالة وهي خلاف الفرسان، . . . .

قوله: (**وهو خلاف الأنيث**) إنما فسره بذلك؛ لأن ذكراً بمعنى خلاف الأنثى من الصفات وبحثه في الأسماء يدلك على هذا قوله في الصفات وذكران.

قوله: (**فيجمع غالباً على أفخاد في القلة والكثرة**) أي ويفرق بينهما بالقرينة ونظيره أرجل في جمع رجل بكسر الراء وتخفيفه أن بناء جمع القلة استعير للكثرة واستغنى به عن جمعها وقد جاء عكسه كقلوب ورجال وصردان.

قوله: (**على أفخاذ في القلة والكثرة**) فإن قيل هذا الوزن مختص بالقلة فكيف يكون مشتركاً بين القلة والكثرة؟ أجيب بأنه ليس معناه كذلك بل معناه أن هذا الوزن يستعمل في القلة والكثرة ومعلوم أن استعمال أحدهما مكان الآخر على سبيل التجوز جائز فيكون هذا الوزن حقيقة في القلة مجازاً في الكثرة.

قوله: (**كنمور ونمر في نمر**) جاء فيه أيضاً الغالب وهو أنمار وجاء أنمر ونمر بسكون الميم ونمار ونمارة بكسر النون فيهما.

قوله: (**والظاهر أنه ليس المراد الخ**) اعترض في بغية الطالب على المصنف بأنه لا وجه لا يراد رجلة هنا؛ لأن الكلام في فعل ورجلة لا يتوهم أنها جمع رجل بل إنها جمع راجل؛ لأنها لم تأت بمعنى رجال بل بمعنى رجالة وقد يجاب عنه بأن رجلاً قد جاء بمعنى راجل فربما يتوهم أن رجلة جمع له فأراد المصنف دفعه ولعل الشارح أشار إلى هذا الجواب بما قاله، لكنه يرد أن رجلاً بمعنى راجل صفة، والكلام في الاسم فالأحسن الجواب يمنع قولهم لم نجد رجلة بمعنى الرجال، ففي القاموس: الرجل بضم الجيم وسكونه معروف، ثم قال: الجمع رجال ورجالات، ورِجَلَة كَعِنَبَة، وقال بعد ورَجِلَ كفرح فهو راجل، ورَجُل، ورجِل ورَجِيل، ورَجْلان إذا لم يكن له ظهرٌ يركبه الجمع رجال، ورجالة، ورجال، ورجالي، ورجالي، ورجلان بالضم، ورَجْلة ورِجْلة وأَرْجَلة، وأراجل، وأراجيل.

. . . .

وَنَحْو: عِنَبٍ على أعْنَابٍ فيهمَا، ....

جار الراجل فإنه ذكر في شرح "الهادي" أنه جاء رجل بمعنى راجل واستشهد بقول الشاعر[1]: [البسيط]

أَمَا أُقَاتِلُ عَنْ دِيْنِي عَلَى فَرَسٍ وَلا كَذَا رَجُلاً إلا بِأَصْحَابِ

ومعنى البيت الإنكار على من يرى أن مقاتلة هذا الشاعر لا يجوز إلا في حال مصاحبته مع أصحابه، فقال: لم لا أقاتل منفرداً سواء كان فارساً أو راجلاً، وذكر في "الكشاف" أنه يقال جار رجل رجل، أي رجل راجل وقول الشاعر[2]: [الطويل]

ما زلتَ تحسبُ كلَّ شَيءٍ بَعْدَهم خَيْلاً تَكرّ عَلَيْهِمُ ورِجَالاً

أي رجالة.

قوله: **(ونحو عنب)** لما فرغ مما فتح فاؤه في مكسور الفاء فعينه، إما مكسور أو مفتوح، ولا يكون مضموماً، فإن كان العين مفتوحاً كعنب فيجمع على أعناب، . . . .

نقره ونحو عنب، مما كان على فعل بكسر الفاء وفتح العين **(على أعناب)**، في القلة والكثرة

ك قوله: **(أما أقاتل عن ديني)** أي أما أدافع وما أذاب عن ديني فيتعلق عن قوله أقاتل بتضمين أحد هذين الفعلين.

قوله: **(سواء كان فارساً أو راجلاً)** فيه العطف بأو بعد سواء، وقد صرح بجوازه السيرافي وغيره وصوب ابن هشام الإتيان بدلها بأم مع همزة الاستفهام بعد سواء. قوله: **(بعدهم خيلاً)** اي فوارس لا أفراساً ض.

قوله: **(ولا يكون مضموماً)** لعدم فعل في كلامهم.

فلاح (و) الغالب في (نحو عِنَب) من كل اسم صحيح مكسور الفاء، مفتوح العين جمعه (على أعْناب) في القلة والكثرة، ....

---

(١) انظر: النوادر: ٢٨ وأنساب الأشراف ٢: ١٧٤، وفي البارع: ١٢٤ وشرح المفصل ١/ ٧٣٢.

(٢) انظر: الصناعتين ١/ ٢٢١.

وَجَاء أَضْلُعٌ وضُلُوعٌ وَنَحْو: إِبِلٍ على آبَالٍ فيهمَا. وَنَحْو: صُرَدٍ على صِرْدَانٍ فيهمَا، وَجَاء أَرْطَابٌ وَرِبَاعٌ. . . . .

وقد جاء أضلع وضلوع في جمع ضلع بكسر الضاد وفتح اللام وهو لغة في ضلع بالسكون، وإن كان العين أيضاً مكسوراً كإبل فيجمع على آبال في القلة والكثرة.

قوله: **(ونحو صرد)** هذا شروع في مضموم الفاء وعينه إما مفتوح أو مضموم، فإن كان مفتوحاً كصرد وهو طائر فيجمع على صردان وجاء أرطاب في رطب ورباع في ربع

(وجاء أضلع وضلوع)، في جمع ضلع وهو لغة في ضلع بسكون العين ونحو إبل مما كان على فعل بكسر الفاء والعين **(على أبال فيهما)** أي في الكثرة والقلة، ونحو صرد مما كان على فعل مضموم الفاء مفتوح العين **(على صردان)**، بكسر الفاء وسكون العين **(فيهما)**، في جمع صرد وهو طائر **(وجاء أرطاب)**، في جمع رطب **(ورباع)** في جمع

قوله: **(وقد جاء أضلع وضلوع)** ليس مما الكلام فيه؛ لأن الضلع مؤنثة كما في القاموس وغيره، قال الموصلي: وفي الحديث: " خلقت المرأة من ضلع عوجاء " وقد يعتذر بأن المصنف أراد بالمذكر ما لا تاء فيه كما اقتضاه كلام الشريف وغيره من الشارحين وتمثيل المصنف للمؤنث بما فيه التاء فقط، وللمذكر بالعين والقوس والساق وغيرها يؤيده. قوله: **(وهو لغة في طلع بالسكون)** ظاهره أن السكون فيه أرجح، والمتبادر من كلام غيره خلافه، قال الجوهري: الضلع بكسر الضاد، وفتح اللام واحدة الضلوع والأضلاع وتسكين اللام فيها جائز. قوله: **(في القلة والكثرة)** والفارق القرائن.

قوله: **(أو مضموم)** لعدم فعل في كلامهم ض.

قوله: **(ورباع في ربع)** جاء أيضاً في جمعه أرباع.

(وجاء أَضْلُع وضُلُوع) في ضِلع بكسر أوله، وفتح ثانيه، ويجوز إسكان ثانيه.

(و) الغالب في (نحو إبِل) من كل اسم مكسور الفاء والعين كإبِد وعِبِل لبلد جمعه (على آبالٍ) بالمد (فيهما)، أي في القلة والكثرة. (و) الغالب في نحو (صُرَد) لطائر من كل اسم مضموم الفاء مفتوح العين جمعه (على صِرْدان) بكسر أوله، وإسكان ثانيه (فيهما) أي في القلة والكثرة، (وجاء) أيضاً (على أَرْطاب) في رطب (ورِباع) بكسر أوله في رُبع للفصيل الذي يُنتج في الربيع، وهو أول النتاج، وفي نسخ: وجاء أرطاب ورباع.

وَنَحْو: عُنُقٍ على أَعْنَاقٍ فيهمَا. وامتنعوا من (أفْعُلٍ) فِي المعتلِّ الْعين.
وأقْـوُسٌ وأَثْـوُبٌ وأَعْـيُـنٌ وأَنْـيُـبٌ شَـاذٌّ. . . . .

ج وهو الفصيل الذي ينتج في الربيع وهو أول النتاج، وإن كان عينه مضموماً أيضاً كعنق فيجمع على أعناق في القلة والكثرة.

قوله: **(وامتنعوا)** هذه قاعدة متعلقة بالأبحاث المتقدمة ولا يجمع المعتل العين من الأبواب المذكورة على أفعل واويًّا كان أو يائيًّا، فلا يقولون ايسل في سيل ولا أعود في عود لاستثقال الضم على حرف العلة، وما جاء فشاذه والناب من السن، وكذا لا يجمع

ع ربع وهو الفصيل الذي يولد في الربع ونحو عنق مما كان على فعل بضم الفاء والعين **(على أعناق فيهما)**، أي في القلة والكثرة **(وامتنعوا)** في الأوزان العشرة للثلاثي **(من أفعل في المعتل العين)**، سواء كان واويًّا أو يائيًّا فلم يقولوا أسيل في سيل وأعود في عود لأنه لو جاء أفعل منه لاستثقلت الضمة على حرف العلة، وإن كان ما قبله ساكناً لأن الجمع ثقيل لفظاً ومعنى فيستثقل فيه أدنى ثقل **(وأقوس وأثوب واعين وأنيب شاذ**

ك قوله: **(كعنق)** لا يعترض بأن العنق مؤنثة على ما صرح به ابن معط فقد حكى الجوهري وغيره تذكيرها أيضاً بل ظاهر كلام القاموس أنه أشهر على أنه يجاب بما تقدم.

قوله: **(على أفعل)** وإن كان القياس جمعه على ذلك.

قوله: **(والناب من السن)** إنما فسره بذلك لأنه لو كان بمعنى الناقة المسنة يجمع على نيب.

قوله: **(والناب من السن)** قال ذلك لأن الناب بمعنى الناقة المسنة من الصفات؛ ولأنها لم يأت في جمعها أنيب قال في القاموس: الناب السن خلف الرباعية مؤنثة الجمع أنيب وأنياب ونيوب وأنانيب انتهى.

قد (و) الغالب في (نحو عُنُق) من كل اسم مضموم الفاء والعين جمعه (على أَعْناق فيهما) أي في القلة والكثرة.

ثم نبّه على قاعدتين متعلقتين بالجمع، فقال في الأولى (وامتنعوا من) الجمع على (أَفْعُل) بضم العين (في المعتل العين) واويا كان أو يائيا، فلا يُقال أَعْوُد في عود، ولا أَسْيُل في سيل؛ لثقل الضمة على حرف العلة، وإنْ سكن ما قبله، لأنّ الجمع ثقيل لفظاً ومعنى، فيثقل بأدن ثِقل، ولأنّ الضمة مع الواو كثلاث ضمات، ومع الياء لا تجانسها، (وأَقْوُس وأَثْوُب) في قوس وثوب من الواوي، (وأَعْيُن . . . .

وامتنعوا من (فِعَالٍ) فِي الْيَاء دون الْوَاو كــ: (فُعُولٍ) فِي الْوَاو دون الْيَاء. وفُوُوْجٌ وسُوُوْقٌ شَاذٌ.

الْمُؤَنَّثُ

المعتل العين اليائي على فعال، ويجوز ذلك في الواوي لما مر من امتناع سيال وجواز ثياب، ولا يجمع المعتل العين الواوي على فعول لاستثقال الواوين والضمتين، ويجوز ذلك في اليائي فيمتنع ثووب ويجوز سيول.

الْمُؤَنَّثُ

قوله: (**المؤنث**) لما فرغ من المذكر شرع في المؤنث فعينه إما ساكن أو متحرك، فإن كان ساكناً فالفاء إما مفتوح أو مكسور أو مضموم، فإن كان مفتوحاً . . . .

وامتنعوا من فعال في الياء)، أي في المعتل العين اليائي (**دون الواو**)، أي لا يمتنعوا من فعال من المعتل العين الواوي وقد عرفت بيان ذلك (**كفعول في الواو دون الياء**)، أي كما امتنعوا من فعول في المعتل العين الواوي؛ لاستثقال الضمة على واو في الجمع دون المعتل اليائي، فإنه يجيء منه فعول نحو سيول؛ وذلك لأن استثقال اجتماع الواو والياء ليس كاستثقال اجتماع الواوين (**وفووج وسووق شاذ المؤنث**. . . . .

قوله: (**ويجوز ذلك في اليائي**) لأن اجتماع الضمتين مع ياء وواو ليس مستثقلاً كاستثقال الواوين والضمتين.

وأَنْيُب) في عين وناب من السِّن في اليائي، أي كل منها (شاذ)، وهو من باب فَعْل بفتح الفاء، وإسكان العين، إلّا ناب فمن باب فَعَل بفتحتين، وقال في الثانية: (وامتنعوا من فِعال في الياء)، أي في معتل العين بالياء غالباً، (دون الواو)، لِما مرَ من امتناع سيال دون ثياب (كـ) ما امتنعوا من (فُعُول في الواو دون الياء)، فلا يقال ثُوُوب، ويُقال سيول، لأنّ ثقل الضم مع الواو والياء ليس كثقله مع الواوين، ومنهم مَن يقلب الضمة الأولى كسرة فيقول سِيول وبيوت، هربا من الضمتين، (وفُؤُوج) في فوج للجماعة من الناس، (وسُؤُوق) في ساق، وأصله سوق بفتحتين، أي كل منهما (شاذ)، وجاء في جمعها أفواج وسوق، مثل أُسُد وسِيقان وذلك قياسي، وبعضهم فرّ من الثقل في نحو سؤوق إلى إبدال الواو الأولى همزة، وهو مع ذلك شاذ.

(المؤنث) بالتاء من الأبنية المذكورة، يقال فيه. . . . .

نَحْو قَصْعَةٍ على قِصَاعٍ وبُدُورٍ وَبِدَرٍ ونُوَبٍ.
وَنَحْو: لِقْحَةٍ على لِقَحٍ، غَالِباً، وَجَاء على لِقَاحٍ وأَنْعُمٍ.

فقد ذكر لجمعه أربعة أبنية كقصاع في قصعة، وبدور وبدر في بدرة، وهي عشرة آلاف درهم، ونوب في نوبة.

قوله: **(ونحو لقحة)** هذا هو المكسور الفاء من الساكن العين كلقحة وهي الحلوب من الإبل فيجمع غالباً على لقح وجاء لقاح، وأنعم في نعمة.

نحو قصعة)، مما فاؤه مفتوح وعينه ساكن وفيه تاء التأنيث **(على قصاع غالباً و)**، جاء جمع نحو قصعة **(على بدور وبدر)**، بكسر الفاء وفتح العين في بدرة وهي عشرة آلاف درهم **(و)**، على **(نوب)**، بضم الفاء وفتح العين في جمع نوبة ونحو لقحة مما فاؤه مكسور وعينه ساكن وهي الحلوب من الناقة **(على لقح)**، بكسر الفاء وفتح العين غالباً **(وجاء)**، جمع نحو لقحة على لقاح، وعلى **(أنعم)**، في نعمة، ونحو برقة مما فاؤه مضموم وعينه ساكن وهي أرض ذات حجارة بيضاء.................

قوله: **(فقد ذكر لجمعه أربعة أبنية)** ظاهر كلامه كالمصنف أن الأربعة غالبة مطردة، وليس كذلك بل الغالب فعال فقط وفعول وأخواه من القليل المحفوظ نبه عليه في بغية الطالب وذكره ابن هشام وغيره.

قوله: **(وهي عشرة آلاف درهم)** كذا قال الجوهري، وفي القاموس أنها كيس فيها ألف أو عشر آلاف درهم أو سبعة آلاف دينار ومقتضاه أنها اسم للظرف لا للمظروف، والتكة بكسر التاء، والقدر بكسر القاف.

(نحو قَصْعَة) من كل اسم على فَعْلَة مفتوح الفاء ساكن العين يجمع (على قِصاع) في غير معتل العين بالياء غالباً في القلة والكثرة، (و) جاء جمعه أيضاً (على بُدُورٍ) بضم أوله في غير معتل العين بالواو (و) على (بِدَرٍ) بكسر أوله، وفتح ثانيه في بدرة لعشرة آلاف درهم (ونُوَب) بضم أوله وفتح ثانيه في نوبة، (ونحو لِقْحَة) بكسر أوله، وإسكان ثانيه للحلوب من النوق يجمع (على لِقَح) بكسر أوله وفتح ثانيه (غالباً) في القلة والكثرة، (وجاء) جمعه أيضاً (على لِقاح و) على (أَنْعُم) في نعمة، على فُعِل بضم أوله كلحية ولَحى

وَنَحْو: بُرْقَةٍ على بُرَقٍ، غَالِباً، وَجَاء: على حُجُوزٍ وبِرَامٍ.
وَنَحْو: رَقَبَةٍ على رِقَابٍ، وَجَاء على أَيْنُقٍ. . . . .

جـ قوله: (**ونحو برقة**) هذا هو المضموم الفاء من الساكن العين كبرقة، وهي أرض غليظة فيها حجارة فيجمع غالباً على برق، وجاء فيها بناآن آخران وهي حجوز في حجزة وهي ما فيه التكة من السراويل، وبرام في برمة وهي القدر من الحجر. قوله: (**ونحو رقبة**) لما فرغ من الساكن العين شرع في متحركه ففاؤه إما مفتوح أو مضموم، ولم يذكر مكسور الفاء فإن كان مفتوح الفاء فالعين إما مفتوح أو مكسور، ولم يذكر المضموم، فإن كان مفتوحاً كرقبة على رقاب وجاء على أينق.

قال بعضهم: أصله أنوق ثم استثقلوا الضمة على الواو فقدموها، وقالوا أونق ثم

ن (**على برق**)، بضم الباء وفتح الراء (**غالباً وجاء**)، جمع نحو برقة (**على حجوز**)، في جمع حجزة وهي معقد الإزار وما فيه التكة من السراويل (و)، على (**برام**)، في جمع برمة وهي قدر من الحجر، ونحو رقبة مما كان فاؤه وعينه مفتوحين (**على رقاب وجاء أينق**)، في جمع ناقة أصله أنوق بدليل قولهم بعير منوق أي مذلل واستنوق الجمل فقدم الواو على النون وقلبت الواو ياء فصال أينق فوزنه على هذا أعفل، وقيل إن أصله أنوق حذفت الواو وعوضت عنه ياء زائدة بعد الهمزة فوزنه على هذا أيفل. . . . .

ك قوله: (**ولم يذكر مكسور الفاء**) لعدم وجوده في كلامهم. قوله: (**وجاء على أينق**) جاء في جمع ناقة أيضاً ناق ونوق كبدن وأنوق وأنؤق بالهمزة وأونق وأنواق ونياق. قوله: (**وجاء على أينق**) فإن قلت: إن أنيقاً جمع ناقة وهي ليست بمفتوحة العين وهو غيره معنى، قلت: أصله الفتح إذ أصل ناقة نوقة قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

قـ (ونحو بُرْقَةٍ) من كل اسم مضموم الفاء ساكن العين لأرض غليظة ذات حجارة بيض يجمع (على بُرَق) بضم أوله وفتح ثانيه (غالباً) في القلة والكثرة (وجاء) جمعه أيضاً (على حُجُوز) بضم أوله في حجزة لِما فيه التكة من السراويل، ومحله في غير معتل العين بالواو، (و) على (بِرام) بكسر أوله في برمة لِقدر من الحجر، وعلى فِعل بكسر أوله كصورة وصور.

(ونحو رَقَبَة) بفتحتين يجمع (على رِقاب) غالباً في القلة والكثرة بالشرط السابق في جمع فَعَل بفتحتين، (وجاء) جمعه أيضاً على (أَيْنُق) في ناقة، وأصله أَنْوُق، بدليل قولهم نوق وبعير مُنَوَّق، أي مُذلّل، استُثقلت الضمة على الواو، فقدموها على النون،

وتِيَرٍ وبُدْنٍ. وَنَحْو: مَعِدَةٍ على مِعَدٍ..................

عوضوا عن الواو ياء؛ لأن التغيير يونس بالتغيير، فقالوا أينق فوزنه اعفل، وقال آخرون: أصله أتوق كما ذكرنا، لكن حذفت العين ثم عوض منها ياء زائدة فوزنه أيفل وما ذكرنا مبني على أن ألف الناقة من الواو وهو كذلك لقولهم بعير منوق أي مذلل، وفي المثل استنوق الجمل أي صار ناقة، يضرب هذا المثل لرجل يكون في حديث أو في صفة شيء ثم يخلطه بغيره، وأصله أن طرفة كان عند بعض الملوك فأنشد شاعر شعراً في وصف جمل ثم حوله إلى نعت ناقة، فقال طرفة: قد استنوق الجمل، وتير جمع نارة. قال في "الصحاح": أصل تير تيار حذفت منه الألف، وبدن جمع بدنة. قوله: **(ونحو معدة)** أي إن كان مكسوراً عينه وهو مفتوح الفاء كمعدة فيجمع على معد.

(و)، علي **(تير)** بكسر الفاء وفتح العين في جمع تارة **(و)**، على **(بدن)**، بضم الفاء وسكون العين في جمع بدنة، ونحو معدة مما كان على فعلة بفتح الفاء وكسر العين **(على معد)**، بكسر الفاء وفتح العين..............................

قوله: **(ثم عوضوا من الواو ياء)** أي قلبوا الواو ياء. قوله: **(وقال آخرون)** نص على القولين سيبويه والأول هو ما في الصحاح، ومذلل بذال معجمة من الذل بالكسر ويجوز الضم وهو الانقياد، وطرفة بمهملة وراء وفاء مفتوحات لقب ابن العبد، واسمه عمرو، وبعض الملوك وهو عمرو بن هند، وقد قتل طرفة بعد بأمره، والقصة مشهورة، والشاعر المسيب بن علس بياء وعين ولام مفتوحات وثارة أصلها ثورة وسيأتي الكلام على ما قاله الجوهري في الإعلال.

قوله: **(ثم عوض منها ياء زائدة)** إما قبل الفاء، وإما في موضع العين ثم قدمت تلك الياء على النون. قوله: **(جمع بدنة)** ناقة أو بقرة بتحريكه قال الله تعالى: ﴿وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ﴾ [الحج: ٣٦] وقرئ بضمتين ويوافقها كلام الجوهري.

قوله: **(فيجمع على معد)** وإنما جاء في معدة نحو معد فكأنهم غيروه إلى فعلة بالسكون كدية وقرب؛ لأنهم لا يجمعون على فعل شيئاً إلا إذا جاء في وسطه السكون. قال عبد القاهر:

فصار أونق، ثم عوّضوا منها ياء، لأنّ التغيير يؤنس بالتغيير، فقالوا أينق، فوزنه أعفل، وقيل أصله أنوق كما قلنا فحذفت العين، وعوض منها ياء زائدة، فوزنه أيفل، وألف ناقة بدل من واو متحركة، (و) على (تِيَر) بكسر أوله، وفتح ثانيه في تارة، أي مرة، وقال الجوهري تِيَر مقصور من تِيار أي فجمع تارة تِيار، حذفت ألفه، (و) على (بُدْن) بضم أوله، مع إسكان ثانيه، أو ضمه في بدنة، (ونحو مَعِدة) من كل اسم مفتوح الفاء، مكسور العين يجمع على (مِعَدٍ) بحذف التاء، وقد يُجمع على فِعَل بكسر الفاء، وفتح

وَنَحو: تُخَمَةٍ على تُخَمٍ. وَإِذا صُحِّحَ بَاب تَمْرَة. . . . .

قوله: **(ونحو تخمة)** لما فرغ من مفتوح الفاء ذكر مضمومها ولم يذكر منه إلا ما كان عينه مفتوحاً.

قوله: **(وإذا صحح باب تمرة)** لما فرغ من تكسير الثلاثي المجرد غير الصفة مذكراً أو مؤنثاً، وكان بعض منه إذا صحح يدخله تغيير ما ذكره ها هنا، إما لأنه بسبب ذلك التغيير قرب من التكسير، أو لأنه لو لم يذكر لم يعلم حكمه من القاعدة المذكورة في النحو، وهو قسمان: قسم جمع بالألف والتاء، وقسم جمع بالواو والنون، وقدم ما

(ونحو تخمة) بضم الفاء وفتح العين **(على تخم)** بضم الفاء وفتح العين وليس نحو تخمة وتخم مما يفرق بين جمعه وواحده بالتاء كالرطبة والرطب؛ لأن تخماً مؤنث بخلاف رطب، ولأنه لا يصغر تخم على لفظه فلا يقال تخيم وإنما يقال تخيمات ولو كان نحو رطب ينبغي أن يصغر على لفظه وإذا صحح إنما ذكر هنا جمع التصحيح مع أنه ذكره في الكافية لأن بعض ما جمع بالواو والنون أو بالألف والتاء يدخله تغيير ما فيقرب بسبب هذا التغيير من التكسير فذكره هنا أو لأنه لو لم يذكر لم يعلم حكمه من القاعدة المذكورة في الكافية، وقدم هنا البحث عن الجمع بالألف والتاء على الجمع بالواو والنون لأن أبحاثه أكثر **(باب تمرة)**، مما كان على فعلة مفتوح الفاء وساكن العين وكان اسماً وعينه

قال شيخنا كان الأصل معد بفتح الميم وكسر العين إلا أن كسرة الفاء قامت مقام فتحة العين وفتحة العين قامت مقام كسرة الفاء ليدلوا على تقارب هذه الحركات.

قوله: **(بغير ما ذكره)** وهو عروض الفتح والسكون في بعض الصور.

العين، (ونحو تُخَمَة) بضم الفاء، وفتح العين تجمع (على تُخَم) بحذف التاء، يقال أتخم من الطعام، وعن الطعام، وأصل تخمة وخمة من الوخامة، وليس ذلك كرطبة ورطب في أنه اسم جنس، وإنْ وافقه في أنه يفرق بين، واحده وجمعه بالتاء، لأنّ رطباً مذكر كتمر وتخماً مؤنث كغرف، ولأنّ تصغير رطب رُطيب، وتصغير تخم تُخيمات، بالرد إلى واحد، ثم جمعه بالألف، والتاء.

ثم استطرد هنا ذكر شيء من جمع التصحيح للمؤنث لِما يدخله من التغيير المقرب له من التكسير، ولأنه لو لم يتذكر هنا لما يعلم حكمه مِن قاعدته المذكورة في الكافية مقدما ما جمع بألف وتاء، ولم تحذف لامه على ما جمع بواو ونون، لأنّ أبحاثه أكثر، ولأنّ مفرد كليهما من الأسماء المؤنث، والأصل فيها إذا صححت أن تجمع بالألف والتاء، فقال:

(وإذا صحح باب تَمْرَة) مما هو على فعله بفتح الفاء وإسكان العين، ولو معتل

قيل: تَمَرَاتٌ بِالْفَتْحِ، ....

جمع بالألف والتاء، إما لأن الأبحاث المتعلقة به أكثر أو لأن كلا القسمين من الأسماء المؤنثة، والأصل فيها إذا صحح أن تجمع بالألف والتاء فما جمع بالواو والنون منها خارج عن القياس كما سيجيء.

ثم الكلام وإن كان في الاسم غير الصفة؛ لأنه لم يشرع بعد في الصفة لكن ذكر ها هنا أيضاً لئلا يحتاج إلى الذكر في بحث الصفات فيطول، إذا عرفت ذلك فنقول المؤنث الذي جمع جمع التصحيح، فإما بالألف والتاء، أو بالواو والنون، فإن كان بالألف والتاء فإن تحرك عينه فلا كلام فيه إذ هو على القياس وإن سكن عينه فالتاء التي في مفرده إما ملفوظة أو مقدرة فإن كانت ملفوظة فهو إما اسم أو صفة، فإن كان اسماً فإما مضاعف أو لا، فإن لم يكن مضاعفاً ففاؤه إما مفتوح أو مضموم أو مكسور، فإن كان مفتوحاً فإما أن يكون معتل العين أو لا، فإن لم يكن معتل العين كتمرة ورمية، يقال فيه تمرات ورميات بفتح العين فرقاً بين الاسم والصفة، فإن الصفة تبقى على السكون لما سيجيء ولم يعكسوا؛ لأن الصفة لثقلها بالخفة أجدر، ....

صحيحة (**قيل تمرات بالفتح**) أي بفتح العين سواء كان لامه صحيحة أو لا نحو ظبيات في ظبية وإنما يفتح للفرق بين الاسم والصفة ولم يعكس؛ لأن الصفة بالسكون أَوْلَى لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها الفعل في الدلالة على الحدث.......

قوله: (**والأصل فيها**) أي في الأسماء المؤنثة، وقال صحح بالتذكير نظراً إلى مفرداتها.

قوله: (**فإن تحرك عينه فلا كلام فيه**) أي كسمرة وتمرة فيقال في جمعها سمرات وتمرات، فإن قيل يجوز الإسكان أيضاً فهو كالحركة في جمع ساكن العين أجيب بأنه لجواز الإسكان في المفرد لا أنه حكم تجدد حالة الجمع.

قوله: (**إذ هو على القياس**) فيجمع كما مر تغيير فيقال في كلمة كلمات، وفي حسنة حسنات. قوله: (**فالتاء التي في مفرده**) لا حاجة إلى ذكر المفرد؛ لأن الضمير له.

قوله: (**كتمرة ورمية**) أشار إلى أنه لا فرق بين صحيح اللام ومعتلها وكرمية ركوة.

قوله: (**فإن الصفة تبقى**) فتقول في صعبة، وصفرة، وصلبة، صعبات، وصفرات، وصلبات كما سيجيء. قوله: (**لأن الصفة لثقلها**) وسبب ثقلها كون مفهومها متعدداً من الذات والحدث والنسبة فافهم.

قوله: (**لأن الصفة لثقلها بالخفة أجدر**) إنما كانت أثقل لمشابهتها الفعل في تحمل الضمير والدلالة على الحدث.

اللام كركْوة وظبية (قيل) فيه (تَمرات) وركوات وظبيات (بالفتح) للعين فرقاً بين الاسم

والإسكان ضَرُورَة، ....

ش وجاء الإسكان في ضرورة الشعر كقوله[١]: [الرجز]

فتستريـــــــح النفسُ مـــن زَفْرَاتِها

ح (والإسكان ضرورة)، أي لا تبقى العين على سكونها إلا للضرورة كقوله، فتستريح

ك قوله[٢]: [الرجز]

(فتستريحُ النفسُ من زَفْـــــــرَاتِها)

قبله:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْـــــرِ أو دُولاتِها
تُدِلْنَنَا اللَّمَّـــــــة مـــــن لَمَّاتِها

وعل بمعنى لعل، وصروف الدهر حوادثه ونوائبه واحدها صرف بفتح الصاد والدولة بضم الدال في المال، وبالفتح في الحرب وقيل هما بمعنى ويدلنا من الإدالة وهي الغلبة، واللمة بالفتح الشدة، وكان المعنى لعل الحوادث تجعل لنا الشدة دولة فنستريح مما نحن فيه، ويقال زفر يزفر زفرا وزفيراً أخرج نفسه بعد مدة، والزفرة أن تضم النفس كذلك.

ق منه والصفة، وكان الاسم أولى بالتغيير لأنه أخف منها، (والإسكان ضرورة) في الشعر فقوله[٣]: [الرجز]

فتستريـــــــحَ النفسُ من زَفْـــراتِها

(١) انظر: الخصائص ١/٣١٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٢٠.

(٢) قائله: لم أقف على اسم راجزه. اللغة: "عل" لغة في لعل "الدولات" - بضم الدال - جمع دولة في المال، وبالفتح في الحرب، وقيل: هما واحد "تدلننا" من الإدالة، وهي الغلبة "اللمة" بالفتح الشدة "زفراتها" - جمع زفر - وهي الشدة. الإعراب: "عل" حرف من الحروف المشبهة بالفعل "صروف" اسم لعل "الدهر" مضاف إليه "أو" حرف عطف "دولاتها" عطف عليها "يدللنا" جملة من الفعل والفاعل والمفعول خبر لعل "اللمة" - بالنصب - مفعول ثان ليدللنا "من لماتها" جار ومجرور في محل نصب صفة لقوله اللمة تقديرها: اللمة الكائنة من لماتها "فتستريح" - بالنصب - فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد الفاء "النفس" فاعل "من زفراتها" جار ومجرور متعلق بنستريح. الشاهد: قوله: "زفراتها" حيث سكن الفاء فيها لإقامة الوزن، والقياس تحريكها. انظر: الخصائص ١/٣١٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٢٠.

(٣) قائله: لم أقف على اسم راجزه، وهو من الرجز.
وقبله:
عـــل صـــروف الـــدهـــر أو دولاتـــهـــا تـــدلـــنـــنـــا الـــلـــمـــة مـــن لـــمـــاتـــهـــا
اللغة: "عل" لغة في لعل "الدولات" - بضم الدال - جمع دولة في المال، وبالفتح في الحرب، =

والمعتل الْعين سَاكن، وهُذَيْلُ تُسَوِّي، . . . .

جار وإن كان معتل العين فيبقى سكونه فيقال بيضات؛ لأنهم لو حركوا فإن قلبوها ألفاً لزم زيادة التغيير وإن لم يقلبوا لزم الاستثقال. وبنو هذيل تسوي بين المعتل وغيره فيحركون فيه أيضاً، ولم يعتبروا الحركة لعروضها، قال قائلهم في صفة النعامة[1]: [الطويل]

نقره النفس من زفراتها، بالإسكان (**ومعتل العين**) من باب تمرة (**ساكن**) مثل جوزة وبيضة فيقال بيضات بسكون الياء؛ ولأنه لو فتح فإن قلب ألفاً لزم زيادة التغيير وإن لم تقلب لزم الاستثقال (**وهذيل تسوى**)، بين معتل العين وغيره فتفتح عين معتل العين أيضاً ولم

قوله: (**ولم يعتبروا الحركة لعروضها**) أي كما في أيس، وفرق الأولون بأن العارض هنا مطرد بخلافه في ايس فإن القلب المكاني ليس بقياس.

قوله: (**قال قائلهم في صفة النعامة**) قال في شرح الشواهد للعيني هذا غلط؛ لأن البيت في مدح جمله شبهه بالظليم أي جملي في سرعة سيره كالظليم الذي له بيضات يسير ليلاً ونهاراً ليصل إليها انتهى. وفي تغليطه نظر لأن المذكور في البيت وصف الظليم حقيقة وإن كان وصفاً

فل بالإسكان، واقتصر في التحريك على الفتح لأنه حركة الفاء، فكان أولى من حركة أجنبية مع أنه أخف، (ومعتل العين) من باب تمرة (ساكن) لا غير كبيضة وبيضات وجوزة وجوزات، لثقل الحركة على الياء والواو، وتغير البنية إنْ قلبتا ألفاً (وهذيل تُسَوِّي) المعتل العين بالصحيح، ولا يلتفت إلى الثقل المذكور لعروضه بعروض الحركة بدليل أليس، قال قائلهم في صفة النعامة: [الطويل]

= وقيل: هما واحد "تدلننا" من الإدالة، وهي الغلبة "اللمة" بالفتح الشدة "زفراتها" - جمع زفر - وهي الشدة. الإعراب: "عل" حرف من الحروف المشبهة بالفعل "صروف" اسم لعل "الدهر" مضاف إليه "أو" حرف عطف "دولاتها" عطف عليها "تدلننا" جملة من الفعل والفاعل والمفعول خبر لعل "اللمة" - بالنصب - مفعول ثان لتدلننا "من لماتها" جار ومجرور في محل نصب صفة لقوله اللمة تقديرها: اللمة الكائنة من لماتها "فتستريح" - بالنصب - فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد الفاء "النفس" فاعل "من زفراتها" جار ومجرور متعلق بنستريح.

الشاهد: قوله: "زفراتها" حيث سكن الفاء فيها لإقامة الوزن، والقياس تحريكها.

مواضعه: ذكره الأشموني ٦٦٨/ ٣، وابن الناظم، والسيوطي ص١٢٩، والمكودي ص١٦٤.

(١) نسبه العيني ٤/ ٥١٧ لبعض الهذليين ولم أجده في شعرهم. والبيت في وصف ذكر النعام ويبدو أنه ذكر هذا الوصف لذكر النعام ليشبه به الناقة وأنها في سيرها سريعة كسرعة ذكر من النعام يسير ليلاً ونهاراً ليصل إلى بيضاته والمراد بيضات أنثاه، ومع أنهم شرحوا البيت بهذا وبينوا المراد منه، لم ينسبه أحد إلى قائل معين ولا ذكروا شيئاً قبله ولا بعده. انظر: الخزانة ٨/ ١٠٣، وأسرار العربية ١/ ٣٠٨، وأوضح المسالك ٤/ ٣٠٦، والخصائص ٣/ ١٨٤.

وَبَاب كِسْرَةٍ على كِسَرَات، بِالْفَتْح وَالْكَسْر، والمعتل الْعين، . . . . . .

أَخُــو بَـيَـضَـاتٍ رَائِـحٌ مُـتَـأَوِّبُ

والمتأوب اسم فاعل من قولهم تأوب إذا جاء أول الليل.

قوله: **(وباب كسرة)** لما فرغ من مفتوح الفاء شرع في مكسوره وهو إما صحيح العين واللام أو لا، فإن كان صحيح العين واللام ككسرة وهي القطعة من الشيء المكسور فيحرك عينه للفرق المذكور، ثم يجوز أن تكون تلك الحركة فتحة للخفة وكسرة للاتباع لا ضمة لعدم مقتضيها، ولئلا يلزم فعل، وتميم يجوز السكون كما سيجيء.

وإن كان معتل العين كديمة وهي المطر الدائم ليس فيه رعد ولا برق وهو يائي لقولهم تديمت السماء تديماً هكذا ذكره في "الصحاح" . . . .

يعتدوا بالحركة لعروضها قال قائلهم في صفة النعامة، أخو بيضات رائح متأوب، . . . . **(وباب كسرة)**، مما كان على فعلة مكسور الفاء ساكن العين صحيح العين واللام **(على كسرات بالفتح)**، للفرق المذكور **(والكسر)**، لإتباع العين الفاء في حركته **(والمعتل العين)**، سواء كان واويًا أو يائيًا، كديمة وهي المطر الدائم أو يائيًا كبيعة. . . . .

للجمل أيضاً يقضيه التشبيه أو الاستعارة، والظليم بفتح المعجمة وكسر الالم ذكر النعام، وسيأتي في كلامه، والرايح اسم فاعل من الرواح، وهو العشي أو من الزوال إلى الليل، قال في القاموس: تأويه وتأييه أتاه ليلاً وتمام البيت:

رفـيـق يـمـســح الـمـنـكـبـيـن سـبـوح

ومعناه عالم بتحريك المنكبين في السير حسن الجرية. قوله: **(هكذا ذكره في الصحاح)** عبارته في مادة ديم الديمة المطر الذي ليس فيه برق ولا رعد، أقله ثلث النهار أو ثلث الليل وأكثره ما بلغ من الغد والجمع ديم انتهت. قال وقد ديمت السما تديماً.

أَخُــو بَـيَـضَـاتٍ رائِـحٌ مُـتَـأَوِّبٌ

أي جاء أول الليل وأجاب غيرهم بأنّ العارض هنا مطرد بخلافه إذ القلب المكاني ليس مطرداً بل نادر.

(وباب كِسْرَة) وهي القطعة من الشيء المكسور، أي بابها مما هو مكسور الفاء ساكن العين صحيح العين واللام تجمع (على كِسَرَات بالفتح والكسر) للعين للفرق السابق مع الخفة في الفتح، ومع الاتباع في الكسر، لا بالضم، لعدم مقتضيه، ولامتناع فِعُل، (والمعتل العين) سواء أكان بالياء كبيعة، أم بالواو كديمة، وهي مطر دائم، لا

والمعتل اللّام بِالْوَاو يسكن وَيُفْتَحُ، ....

والحق أنه واوي لما سنذكر ومثال اليائي بيعة فيجوز فيه السكون مراعاة لحرف العلة والفتح أيضاً ليحصل الفرق المذكور لا الكسر لاستثقالهم تحريك الياء بالكسر.

وإن كان معتل اللام فإن كان واويًّا كرشوة فيجوز فيه السكون كرشواة مراعاة لحرف العلة والفتح على الأصل كرشوات ولا بأس بتحركها وانفتاح ما قبلها لما بعدها من الساكن كعصوان، ولم يجز الكسر لما يلزم من واو متحركة قبلها كسرة في آخر الاسم وهو مرفوض، وإن كان يائيًّا كقنية يجوز فيه الكسر أيضاً؛ لأن الياء إذا انفتحت وانكسر ما قبلها كانت كالصحيح.

(**والمعتل اللام**)، حال كونه (**بالواو**)، نحو رشوة (**يسكن**)، العين منهما لمراعاة حرف العلة (**ويفتح**) للفرق المذكور ولا يجوز الكسر لاستثقال تحريك الياء بالكسر في معتل العين ولئلا يلزم في المعتل اللام بالواو واو متحركة ما قبلها كسرة في آخر الاسم وهو مرفوض، وإنما قيد معتل اللام بالواو؛ لأنه لو كان بالياء يجوز فيه الكسر أيضاً للإتباع نحو قنيات في قنية لأن حكم الياء المفتوحة المكسورة ما قبلها حكم الحرف الصحيح

قوله: (**الفرق المذكور**) وهو الفرق بين الاسم والصفة. قوله: (**لعدم مقتضيها**) لأنه لو كان للفتحة مقتض وهو الخفة والكسرة مقتض وهو الاتباع لكن ليس للضمة مقتض فلا يجوز.

قوله: (**والحق أنه واوي**) لأنه من دام يدوم دواماً. قوله: (**لما سنذكر**) أي في الإعلال وسيأتي إيضاحه هناك. قوله: (**والفتح أيضاً**) منعه ابن مالك وأتباعه وجعلوه في عيرات جمع عير وهو الإبل تحمل الميرة شاذًّا وإن اتفق عليه جميع العرب وكذا منعوه في معتل العين من مضموم الفاء. قوله: (**ولا بأس بتحركها**) جواب سؤال وهو أن يقال لا نسلم أنه يجوز الفتح في رشوات؛ لأنه لو جاز لزم تحرك الواو وانفتاح ما قبلها فإما أن ينقلب الواو ألفاً أو لا، فإن قلبت لزم يزادة التغيير وإن لم يقلب لزم الاستثقال. قوله: (**وهو مرفوض**) بدليل أنهم يقلبون الواو ياء لكسرة ما قبلها نحو غاز فإن أصله غاز وقلبت الواو ياء ثم أعل إعلال قاض ونحو غزى فإن أصله وقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها.

رعد فيه، ولا برق .(والمعتل اللام بالواو) كرشوة (يُسْكَن) عينها مراعاة لحرف العلة، (ويُفتح) للفرق السابق مع الخفة، لكن منعه ابن مالك في الأول، كما منعه في معتل العين الآتي، ولا يُكسر لثقل تحريك الياء بالكسر مع كسر ما قبلها، وامتناع تحرك واو في آخر الاسم قبلها كسرة، ولهذا انقلبت الواو ياء إذا انكسر ما قبلها، أمَّا معتل اللام بالياء كقنية فيجوز في جمعه الكسر أيضاً، لأنّ الياء المفتوحة إذا انكسر ما قبلها كانت كالصحيح، نحو رأيت القاضي، ....

وَنَحْو: حُجْرَةٍ على حُجُرات بِالضَّمِّ وَالْفَتْح، والمعتل الْعين والمعتل اللّام بِالْيَاءِ يُسْكَنُ وَيُفْتَحُ،..........................

جـ قوله: (**ونحو حجرة**) هذا هو مضموم الفاء، فإن كان صحيح العين واللام كحجرة تحرك عينه أيضاً للفرق المذكور، وتلك الحركة يجوز أن تكون فتحة للخفة وضمة للاتباع لا كسرة وهو ظاهر مما مر، وتميم تجوز السكون أيضاً كما سيجيء. وإن كان معتل العين كدولة فيجوز فيه سكون العين لحرف العلة والفتح؛ لأنها تحتمل الفتح مع ضم ما قبلها متوسطة ولا يجوز فيه ضم العين؛ لأن ضم الواو بعد الضم مستثقل، والدولة اسم الشيء الذي يتداول به بعينه، وقال بعضهم: الدُّولة والدَّولة لغتان بمعنى، وإن كان معتل اللام فإما يائي كرقية ويجوز فيه السكون لحرف العلة والفتح على الأصل لا الضم لئلا يلزم ياء قبلها ضمة وهو مرفوض، وإما واوي كعروة ويجوز فيه الضم أيضاً.

غ (**ونحو حجرة**)، مما كان على فعلة مضموم الفاء ساكن العين ولم يكن معتل العين، ولا معتل اللام بالياء (**على حجرات بالضم**)، للإتباع (**والفتح**)، للفرق المذكور (**و**)، أما (**المعتل العين**)، نحو دولة (**والمعتل اللام بالياء**)، نحو رقية في (**يسكن**)، عينهما (**أو يفتح**)، ولا يجوز أن يضم العين في معتل العين لاستثقال الواو المضمومة المضموم ما

ح قوله: (**وضمة للاتباع**) قال الموصلي: فإذا جاز الاتباع في مثل كسرة وحجرة وجب الفتح في نحو قصعة فقد تغيرت صفة الواحد، فلا يكون جمعاً مصححاً أجيب بأن الاتباع إنما كان للفرق بين الاسم والصفة لا الجمع انتهى. وسيأتي في الشرح السؤال على وجه أشمل وجوابه أيضاً بمعنى هذا الجواب. قوله: (**وإن كان معتل العين**) ولا محالة يكون واويًّا لانضمام ما قبلها. قوله: (متوسطة) إنما قيد به؛ لأنه لو كانت متطرفة لا يجوز ذلك.

قوله: (بعد الضم مستثقل) يرد عليه فووح وسووق وقووس ولكنه نادر ض.

قوله: (على الأصل لا الضم) إذ الأصل الفتح فرقاً بين الاسم والصفة.

قوله: (ويجوز فيه الضم أيضاً) فيه تأمل؛ لأنه يلزم من هذا أن يكون واو متطرفة وما قبلها مضموم وهو مرفوض في الاسم المتمكن.

ف (ونحو حُجْرَة) من كل اسم على فُعْلَة مضموم الفاء، ساكن العين، صحيح العين واللام يجمع (على حُجُرات بالضم والفتح) للعين للفرق السابق، مع الاتباع في الضم، ومع الخفة في الفتح لا بالكسر لعدم مقتضيه، ولامتناع فُعِل عند المصنف، (والمعتل العين)، ولا يكون إلّا بالواو؛ لانضمام ما قبلها كدُولة، (والمعتل اللام بالياء) كرقية (يُسكَّن) عينها مراعاة لحرف العلة، (ويفتح) للفرق السابق مع الخفة، ولا يُضم لاستثقال واو مضمومة قبلها ضمة، وامتناع ياء قبلها ضمة، إمَّا معتل اللام بالواو

وَقد يسكن فِي تَمِيم فِي حُجْرات وكِسْرَات، والمضاعف سَاكن فِي الْجَمِيع .

جار قوله: (**وقد تسكن في تميم**) كأنهم جوَّزوا السكون فيهما وإن لم يحصل الفرق المذكور لاستثقال الكلمة بكسر الفاء أو ضمها.

قوله: (**والمضاعف**) لما فرغ من غير المضاعف شرع في المضاعف وهو سواء كان مفتوح الفاء أو مكسوره أو مضمومه تسكن عينه إذا جمع بالألف والتاء لئلا يلزم فك الإدغام الواجب لاجتماع المثلين فيقال في شدة وردة وغدة شدات، وردات وغدات.

نقره قبلها ولا في معتل اللام بالياء لاستثقال الياء المضموم ما قبلها وأما المعتل اللام بالواو فيجوز فيه الإتباع نحو خطوات في خطوة (**وقد تسكن في تميم**) العين (**في**) نحو (**حجرات وكسرات**)، أي في جمع فعلة وفعلة بكسر الفاء أو ضمها مع سكون العين من الصحيح وإن لم يحصل الفرق المذكور لاستثقال الكلمة بكسر الفاء أو ضمها (**والمضاعف ساكن**)، عينه (**في الجميع**)، أي في فعلة بفتح الفاء وبضمها وبكسرها نحو سلات وسرات وعدات؛ لأنه لو حرك العين منه فإن لم يدغم لزم العود إلى المهروب عنه أولاً، وإن أدغم يكون السعي في التحريك ضائعاً . . . .

جما قوله: (**جوزوا السكون**) أي في حجرات وكسرات دون تمرات.

أنقا كعروة، فيجوز في جمعه الضم أيضاً، لأنّ ثقل الواو بعد ضمتين ليس كثقل الياء بعدهما للتنافي بينهما، والدُّولة بالضم، وهو المراد هنا، وبالفتح ما يُتداول بين الناس، وقيل بالضم في المال، وبالفتح في الحرب، وقيل بالضم ما يُتداول بين الناس، وبالفتح الفعل، (وقد يُسكّن في) لغة (تميم) العين، وفي نسخة: وقد تسكن تميم (في) نحو (كِسِرات وحُجُرات)، من كل اسم على فِعلة بكسر الفاء، أو ضمها مع سكون العين، وإنْ لم يحصل الفرق السابق لثقل الكلمة بضم الفاء، أو كسرها، مع أنّ في ذلك رجوعا إلى الأصل.

(والمضاعف) وسطه ولو معتلا (ساكن) عينه (في) جمع (الجميع)، أي فَعلة بفتح الفاء كشَدّة وغَيّة أو بكسرها كرِدة ونية، أو بضمها كعُدة وقُوّة، وذلك لئلا يلزم بالتحريك فك الادغام الواجب لاجتماع المثلين في كلمة.

هذا حكم مؤنث الثلاثي المجرد إذا كان اسماً، فإنْ كان صفة فقد ذكره هنا لئلا يحتاج إلى ذكره في بحث الصفة، فيطول، فقال:

وَأما الصِّفَات فبالإسكان، وَقَالُوا: لَجَبَات وَرَبَعَاتٌ لِلَمْحِ اسميةٍ أَصْلِيَّةٍ، ....

جار: قوله: **(وأما الصفات)** لما فرغ من الاسم شرع في الصفة، وقال: تسكن عينها إذا جمعت بالألف والتاء سواء كان مفتوح الفاء أو مكسورها أو مضمومها لما مر، فتقول في صعبة وصغرة وصلبة صعبات وصغرات وصلبات.
قوله: **(وقالوا لجبات)** جواب سؤال وهو أن يقال ما ذكرتم في الصفات منقوض بلجبات وربعات بفتح العين مع كونهما من الصفات، واللجبة هي الشاة التي أتى عليها بعد نتاجها أربعة أشهر فجب لبنها، ويقال رجل ربع أي مربوع الخلق لا طويل ولا قصير، وامرأة ربعة، وأجاب بأنهما في الأصل اسمان وصف بهما ففتحوا نظراً إلى الأصل.

فلاح: **(وأما الصفات فبالإسكان)**، في الجميع لما ذكرنا نحو صعبات وصفرات وبصبات في صعبة وصفرة وصلبة **(وقالوا الجبات وربعات)**، هذا اعتراض، لأن الجبة صفة وكذا ربعة مع أنه فتح العين في جمعها. قال الأصمعي: اللجبة الشاة التي أتى عليها بعد نتاجها أربعة أشهر فجف لبنها، ويقال رجل ربع أي مربوع الخلق لا طويل ولا قصير وامرأة ربعة، وأجاب عنه بقوله **(للمح اسمية أصيلة)**، فإنهما في الأصل اسمان وصف

حل: قوله: **(فجف لبنها)** في القاموس قل لبنها. قوله: **(ويقال رجل ربع)** كذا في القاموس وحكى أيضاً ربعة بالتاء واقتصر على هذا الجوهري. قوله: **(ففتحوا نظراً إلى الأصل)** قال الموصلي: أو لأنه قد جاء لحية بالتحريك في الواحد فيكون لحيات على تلك اللغة وما نقله صحيح وقد سبقه إليه الفارسي، وفي القاموس اللجبة مثلثة الأول واللجبة محركة، واللجبة الجيم. واللجبة كعنبة الشاة قبل لبنها وحكى فيه التحريك في أربعة أيضاً.

نقره: (وأمَّـا الصفات فبالإسكان) في الجميع، لثقلها، فلا تحتمل زيادة الحركة، كصعبة وصعبات، وصفوة وصفوات، وصلبة وصلبات، وكان يمكنه اختصار هذا مع ما قبله بأن يقول: والمضاعف والصفات ساكنة، لكن لمَّـا كان كل منهما قسما برأسه أفرده مع اختصاص الثاني بما ذكره بقوله: (وقالوا لَجَبَات) بفتح الجيم جمع لجبة بإسكانها، وتثليث حركة اللام للشاة التي أتى عليها بعد نتاجها أربعة أشهر، فقلّ لبنها، (ورَبَعات) بفتح الباء جمع ربعة بإسكانها، وفتح الراء لمربوع الخلق، لا طويل ولا قصير، يقال: رجل ربعة، وامرأة ربعة، أي حركوا هذين الجمعين مع أنّ القياس لكون المفرد صفة إسكانهما (للمح اسمية أصلية) فيهما فاعتبروا الأصل فحركوهما على أنّ في الجبة لغة

وَحكم نَحْو: أَرْضٍ وَأَهْلٍ وعُرْسٍ وغير ذَلِك، ....

ج قوله: (وحكم) لما فرغ مما فيه التاء لفظاً أشار إلى أن ما فيه التاء تقديراً حكمه حكم ما فيه التاء لفظاً فيفتح في أرضات وأهلات كما في تمرات، ويجوز الإسكان في أهلات؛ لأن الأصل فيه معنى الصفة فالفتح فيه نظراً إلى الاسمية، والإسكان نظراً إلى الوصفية ويفتح وبضم في عرسات كما في حجراتُ، والعرس وليمة العروس، وتسكن وتفتح في عيرات كما في ديمات، والعير الإبل التي عليها الأحمال.

نص سيبويه على أن العرب لا تجمع الأرض جمع تكبير، وحكى أبو زيد في جمع أرض أروض، وزعم أبو الخطاب أنهم يقولون أرض وآراض، كما يقولون أهل وآهال، والأراضي أيضاً على غير قياس وجاء في جمع عير عيران.

ز بهما ففتح العين منهما في الجمع نظراً إلى الأصل (وحكم نحو أرض وأهل وعرس)، وهي وليمة العروس (وعير)، وهي الإبل التي عليها الأحمال؛ لأنها تعير أي تجيء وتذهب (كذلك)، أي كحكم نمرة وكسرة وحجرة أي حكم ما فيه التاء مقدرة حكم ما فيه التاء ظاهرة فيفتح العين في نحو أرضات كما يفتح في نحو تمرات، ويجوز الإسكان في إهلات لأن في الأهل معنى الوصيفة والفتح نظراً إلى الاسمية الأصلية ويفتح ويضم

ك قوله: (لأن الأهل فيه معنى الصفة) أي لأنه بمعنى مستحق. قوله: (فيه معنى الصفة) أي معنى صاحب رجل أهل أي صاحب عيال والأهل هنا بمعنى العيال. قوله: (نص سيبويه إلى آخره) يقال عليه: من حفظ حجة على من لم يحفظ، وفي القاموس: الأرض اسم جنس أو جمع بلا واحد ولم يسمع أرضة الجمع أرضات وأروض وأرضون وأراض والأراضي على غير قياس انتهى. وأبو الخطاب هو الأخفش الكبير شيخ سيبويه.

ق بالتحريك، قاله الجوهري، (و حكم نحو أرْض وأهْل وعُرْس) بضم أوله لوليمة العروس (وعِيْر) بكسر أوله للإبل التي تحمل الميرة، أي حكم نحو ذلك مما فيه تاء تقديراً (كذلك)، أي كحكم ما مرّ مما فيه تاء لفظاً في حكم عين، جمعه بالألف والتاء كتمرة وكسرة وحجرة، فتفتح العين في نحو أرضات كما في تمرات، وتفتح وتسكن في نحو أهلات، لأنّ الأهل فيه معنى الصفة، لأنه بمعنى مستحق، فالفتح نظرا إلى الإسمية والإسكان نظرا إلى الوصفية العارضة وتُضم وتُفتح في نحو عُرسَات كما في حجرات، وتسكن وتفتح في نحو عيرات كما في بيعات، وتفتح وتكسر وتسكن في نحو هندات، كما في كسرات، ونص سيبويه على أنّ العرب لا تجمع الأرض جمع تكسير، لكن جاء جمعها على أراضي، وحكى أبو زيد فيه أروضا، وأبو الخطاب أرآضا بالمد، وجاء جمع أهل آهال بالمد أيضاً، وفي جمع عير عيرات.

وَبَاب سَنَةٍ جَاءَ فِيهِ: . . . .

قوله: **(وباب سنة)** لما فرغ مما جمع بالألف والتاء من الأسماء المؤنثة شرع فيما جمع بالواو والنون منها وهو قسمان: قسم لا يكون محذوف اللام ولم يذكره إذ لم يتعلق به مزيد بحث وقد علم شذوذه، وقسم يكون محذوف اللام فشرع فيه، وذكر من الأبحاث المتعلقة بالاسم المحذوف اللام الذي فيه التاء ما يناسب هذا الموضع، وقسمه ثلاثة أقسام: قسم جمع بالواو والنون، وقسم جمع بالألف والتاء، وقسم جمع على أفعل.

في نحو عرسات كما في حجرات ويسكن ويفتح في نحو عيرات كما في ديمات.

(وباب سنة) مما لحقته تاء التأنيث وقد حذف لامه وهو على ثلاثة أقسام:

قسم جمع بالواو والنون سواء كان أوله مغيراً أو لا.

وقسم جمع بالألف والتاء سواء رد المحذوف في الجمع أو لا.

قوله: **(لما فرغ مما جمع بالألف والتاء)** تلخيصه أن الاسم الثلاثي الساكن العين المؤنث بالتاء ظاهرة أو مقدرة تفتح عينه في الجمع، ويجوز إسكانها أيضاً إن كسر فاؤه أو ضمت وكذا اتباع العين الفاء إلا بالكسر قبل الواو وبالضم قبل الياء وإلا إذا اعتلت العين فيجوز الفتح والإسكان فقط ويتعين الإسكان في معتل العين من المفتوح، وفي المضاعف والصفات مطلقاً والله أعلم.

قوله: **(قسم لا يكون محذوف اللام)** منه أرض فإنها تجمع على أرضين بفتح الراء.

قوله: **(وذكر من الأبحاث المتعلقة)** بالاسم المحذوف اللام ليس قوله الاسم الخ من وضع الظاهر موضع المضمر بل المراد به الأعم مما جمع بالواو وقبل الياء والنون وغيره.

قوله: **(وذكر من الأبحاث المتعلقة)** أي لم يذكر جميع الأبحاث المتعلقة بل ذكر ها هنا ما يناسب هذا الموضع.

ثم لمَّا فرغ مما جُمع بالألف والتاء من الأسماء المؤنثة، شرع فيما جمع بالواو والنون منها، وهو قسمان: تام كأرض، ولم يذكره إذا لم يتعلق به مزيد بحث، وقد عُلم من كافيته شذوذه، ومحذوف اللام، وذكره ضاماً إليه ما يناسبه من جمع الأسماء المؤنثة المحذوف لامها، وقسم ذلك ثلاثة أقسام: قسم جمع بالواو والنون، وقسم جمع بالألف والتاء، وقسم جمع على أفعل، وقد ذكره بأقسامه، فقال:

(وباب سَنَة) مما حذفت لامه، وفيه الهاء. . . . .

سِنُون وقِلُون وثُبُون وقُلُون...........................

جا أما الأول: فمنه ما غير أوله كسنون وقلون، في جمع سنة وقلة، وأصل سنة سنوة بدليل سنوات أو سنهة، لقولهم سانهت الأجير مسانهة، وسنهت النخلة أتت عليها السنون. والقلة عودان طويل وقصير يلعب بهما الصبيان والمقلاء الذي يضرب به، والقلة الصغيرة التي تنصب والأصل قلوة، ولما حذف منهما اللام جمعا بالواو والنون عوضاً عن النقصان

نقره وقسم جمع على أفعل - جاء فيه سنون، في سنة وأصله سنوة بدليل سنوات، فإن الجمع بالواو والنون لما كان أشرف الجموع جبر به نقصان الاسم بالحذف نسياً، وإن لم يكن فيه شرائط جمع السالم وغير أوله ليكون دليلاً على أن الواو والنون هنا ليس كالواو والنون في مسلمون، وإنما غير أوله إذا كـان أولـه مفتوحاً، أما إذا كان أوله مضموماً فقد جاء فيه الكسر بخلاف المكسور فإنه لم يسمع فيه التغيير **(وقلون)**، في قلة وأصله قلوة؛ لأنه من قلوت أي سقت والقلة والمقلاء عودان يلعب بهما الصبيان فالمقلاء الذي يضرب به والقلة الصغيرة التي تنصب فلما حذف لامه جمع بالواو والنون جبراً عن النقصان وأبقى الفاء على كسرته **(و)**، جاء **(ثبون)**، في ثبة وهي الجماعة أصله ثبية حذف اللام وعوض عنه الواو والنون من غير تغيير أوله **(و)**، جاء **(قلون)**، في قلة

لي قوله: **(أما الأول)** وهو ما جمع بالواو والنون. قوله: **(أو ستهة)** قال الموصلي وغيره الأول أكثر. قوله: **(والقلة عودان)** كذا في أكثر النسخ وشرح الشريف وغيره، وفيه اختصار والذي في الصحاح والمقلاء على مفعال والقلة مخففة عودان إلى آخر ما ذكره الشارح. قوله: **(والقلة الصغيرة التي)** فعلى هذا لا يكون القلة عودين بل العود الصغير فيهما فلا يصح التفسير الأول فعلم أن بين أول كلامه وآخره منافاة ظاهرًا ض. قوله: **(والأصل قلوة)** في شرح الشيخ نظام الدين أصلها قلو بالفتح، قال الفراء: إنما ضموا ليدل على الواو المحذوفة انتهى. وهو أنسب بقول الجوهري أن الهاء عوض. قوله: **(عوضاً عن النقصان)** أي جبراً لما دخل الكلمة من الوهن أي فألحقت بمن يعقل في جمعه، ثم حذف اللام في المذكورات اعتباطي لا إعلالي لتحرك الواو مثلاً وانفتاح ما قبلها وإلا لبقي فتح ما قبل الواو في الجمع.

قًّ (جاء فيه سِنُون) بكسر أوله في سنة، وأصلها سنوة، بدليل سنوات، أو سنهه، لقولهم سانهت الأجير مسانهة، وسنهت النخلة أتت عليها سنون على الخلاف في ذلك، (وقِلُون) بكسر أوله في قُلة بضمة مخففة، والقُلة والمقُلاء عودان طويل وقصير، تلعب بهما الصبيان، فالمقلاء الطويل الذي يضرب به، والقلة الصغير الذي ينصب، من قلوت القلة، وقليتها، وأصلها على الأول، قَلو بفتح أوله، والهاء عوض، قال الفراء: وإنما ضم ليدل على الواو، (وثُبُون) بضم أوله في ثبة للجماعة من الناس، ولوسط الحوض الذي يثوب إليه الماء، وأصلها ثُبوة بضم أوله وفتح ثانيه، فلامها واو، وقيل ياء من ثبيت، أي جمعت (وقُلُون) بضم أوله في قلة أيضاً، ففي جمعها وجهان: التغير وعدمه،

وسَنَواتٌ وعِضَوَاتٌ وثُبَاتٌ. . . . .

وكسروا السين والقاف تنبيهاً على أنهما لم يجمعا جمع زيد ومسلم؛ لأن جمع السلامة الحقيقي لا يكون فيه تغيير. ومنهم ما لم يغير أوله كثبون في ثبة، والأصل ثيبة وهي الجماعة، وقلون في قلة أيضاً فعلم جواز الوجهين في جمعها أي تغيير الفاء وعدم التغيير.

وأما الثاني: وهو ما جامع بالألف والتاء فمنه ما رد محذوفة كسنوات في جمع سنة، وعضوات في جمع عضة، وهي قطة من الشيء، وقوله تعالى: ﴿جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١] قيل هو من عضوته أي فرقته؛ لأن المشركين فرقوا أقاويلهم فيه فجعلوه كذباً وشعراً وسحراً فنقص الواو وقيل بل نقص الهاء، والأصل عضهة؛ لأن العضة في لغة قريش السحر يقولون للساحر عاضه، ومنه ما لم يرد محذوفه كثبات في

من غير تغيير أوله فيكون في جمع قلة وجهان تغيير أوله وعدم تغييره (و)، جاء في باب سنة (**سنوات**)، في جمع سنة (**وعضوات**)، في جمع عضة وهي شجرة ذات شوك وأصله عضوة جمعاً بالألف والتاء مع رد لامها (و)، جاء (**ثبات**)، في جمع ثبة. . . . .

قوله: (**وكسروا السين إلى آخره**) قال سيبويه: غيروا أول الحرف كراهية أن يكون بمنزلة الواو والنون له في الأصل، وفي شرح النظام وجاء كسر القاف أيضاً كما كسروا السين تنبيهاً على أن أصل الجمع في مثلها أن يكون مكسراً. قوله: (**في ثبة والأصل ثيبة**) فالأكثر على أن لامها محذوف من ثبيت إذا جمعت، وأجاز أبو إسحاق أن يكون من ثاب يثوب؛ لأن معنى الاجتماع أن يعود بعض إلى بعض والثوب الرجوع، فعلى هذا يكون أصله ثوبة كما وقع في بعض النسخ فيكون عينها محذوفة لكن لا يصح التمثيل ها هنا؛ لأن بحثنا فيما حذف لامه ض.

قوله: (**والأصل ثيبة**) قيل أيضاً أن لامها واو ويراد بها أيضاً وسط الحوض.

قوله: (**فعلم جواز الوجهين في جمعها**) جاء الوجهان أيضاً في جمع ثبة حكاهما الجوهري. قوله: (**وهي قطعة من الشيء**) قال في القاموس: العِضةُ كعدة الفِرقة، والقطعة والكذب الجمع عضون، قال: والعضون السحر جمع عضه بالهاء، وقال قيل من باب الهاء والعضة كعنب الكذب والبهتان والسحر جمع عضون كعزة وعزين والعاضه الساحر، وقوله والأصل عضهه هي بفتح الضاد والعضه بالهاء لا بالتاء، والهنة بتحريك النون كناية عن الشيء وقيل عن القبيح. قوله: (**قيل هو من عضوته**) فيكون النقصان من العضة الواو.

وكذا يجوز الوجهان في ثُبون، فلا وجه لإفراد قلون بهما، فالثلاثة جمعت بالواو والنون على غير القياس عوضاً عن المحذوف في جمعها، وكسرت فاء الأولين كراهة أن يكونا بمنزلة ما الواو والنون فيه مطّردتان، فمفتوح الفاء يكسر، وحُكي ضمها. ومكسورها يبقى بحاله، ومضمومها يُكسر ويُضم، (و) جاء في باب سنة أيضاً (سَنَواتٌ. وعِضَواتٌ) في عِضة بكسر أولها للقطعة من الشيء، وللشجرة العظيمة ذات الشوك. وأصلها عضوة بدليل عضوات، (وثُبَاتٌ) في ثبة. . . . .

وهَنَاتٌ، وَجَاء آم كآكُمٍ.

جمع ثبة، وهنات في جمع هنة، وأصلها هنوة. **وأما الثالث**: وهو ما جمع على أفعل فهو أمة، وهي خلاف الحرة، والأصل وومى أُمُوَّة بالتحريك فجمعت على آموكآكم في جمع أكمة وهي الربوة، ثم قلبت الواو ياء، والضمير كسرة ثم أعل إعلال قاض، فيقال هذه آم ومررت بآم، ورأيت آميا. فإن قلت: جمع التصحيح ما سلم فيه بناء الواحد وفي بعض الأمثلة من قوله: وإذا صحح باب تمرة إلى هنا لم يسلم فيه بناء الواحد بسقوط التاء وتحرك العين فكيف عدها المصنف من جمع التصحيح. قلت: لم تحرك العين ولم تحذف التاء منها إلا بعد مجيء الألف والتاء للجمع، فقد ورد الجمع على ما سلم بناؤه ونظمه.

(**وهنات**)، في جمع هنة وأصله هنوة جمعاً بالألف والتاء مع عدم رد المحذوف (**و**)، جاء في باب سنة (**آم**)، في جمع أمة وأصله أموة وأصل آم مو قلبت الواو ياء وضمة ما قبلها كسرة كما في أدل، ثم أعل إعلال قاض فصار أءم قلبت الهمزة الثانية ألفاً كما في آدم فصار آم (**كآكم**) في جمع أكمة وهي الربوة قال الشاعر:

يا صاحِبَيَّ ألا لاحَيّ بالوادي إلا عَبِيدٌ وآمٍ بينَ أذْوادِ

قوله: (**والأصل أموة**) فحذفت الواو اعتباطاً والأكمة بفتح الهمزة والكاف، والربوة بضم الراء وفتحها. قوله: (**فجمعت على آمو**) أصل آمواء مو كأفلس قلبت الهمزة الثانية ألفاً وجوباً كما في آدم فصار آموا ثم قلبت الواو ياء إلى آخر العمل.

قوله: (**فيقال هذه آم**) الأصل آمو فقلبت الواو ياء لتطرفها بعد ضمة وكسر ما قبلها لمناسبة الياء ثم أعلت إعلال قاض. قوله: (**ثم أعل إعلال قاض**) مثل أدل في جمع دلو. قوله: (**قلت**) هذا الجواب ليس بشيء؛ لأن جمع التصحيح ما سلم فيه بناء المفرد أعم من أن يكون أولاً وآخراً بدليل إطلاقهم في تعريفه بل الأولى أن يقال ما ذكروا في تعريف الجمع الصحيح بناء على الغالب أو يقال هذه الأمثلة جمع تكسير ولكن لما كان فيها الواو والنون أو الألف والتاء تسمى جمع تصحيح اعتباراً بالصورة ض. قوله: (**إلا بعد مجيء الألف**) ينبغي أن يقول أيضاً والواو والنون ض. قوله: (**ونظمه**) وبعد ذلك تحرك العين وتحذف التاء.

(وهَنَاتٌ) وهنوات في هنة كناية عن الشيء، وقيل عن (القبيح)، وأصلها هنوة، جمع الأولان مع رد المحذوف، والثالث مع عدم رده، والرابع مع الرد أو عدمه، (و) جاء في باب سنة أيضاً (آم) على أفعُل في آمة، وأصلها أَمَوَه بالتحريك جمعت أَأْمُو كأفلس، قلبت الهمزة الثانية ألفاً وجوبا، كما في آدم فصار (كآكُم) في جمع أكمة للربوة، ثم قلبت الواو ياء، وكسر ما قبلها، ثم أُعِلّ إعلال قاضٍ كأدلٍ في جمع دلو، فصار في

الصّفة: نَحو صَعْبٍ على صِعَابٍ غَالِباً، ....

جار: قوله: (**الصفة**) لما فرغ من الأبحاث المتعلقة بالاسم الثلاثي المجرد الذي لا يكون صفة مذكراً أو مؤنثاً باعتبار التكسير والتصحيح للغرض المذكور شرع في الصفة، وهي إما مذكر أو مؤنث، والمذكر إما ساكن العين أو متحركها وساكن العين إما مفتوح الفاء أو مكسورها أو مضمومها، فإن كان مفتوح الفاء، فإن لم يكن معتل العين كصعب أي منيع فيجمع على صعاب غالباً، ....

عبد:

الصفة

من الثلاثي المجرد (**نحو صعب**)، مما كان على فعل مفتوح الفاء وساكن العين ولم يكن معتل العين (**على صعاب غالباً**)، واعلم أن الأصل في الصفات أن لا تجمع جمع التكسير، وإنما تجمع جمع السلامة؛ لأنه لما اتصل بها الضمائر المستكنة وجب أن يكون في لفظها ما يدل عليها وليس في لفظ جمع التكسير ما يدل عليها بخلاف جمعي السلامة فإن الواو والنون يدل على أن المستكن فيها ضمير العقلاء الذكور والألف والتاء تدل على غيرهم من الجموع ولأن الصفة لما شابهت الفعل ينبغي ألا

لد: قوله: (**الصفة لما فرغ**) الصفة التي قبيل هذا بحث عنها باعتبار جمع التصحيح، وأما ها هنا فيبحث عنها باعتبار جمع التكسر فظهر الفرق بينهما.

قوله: (**والتصحيح للغرض**) في قول الشارح في شرح قوله وإذا صحح باب تمرة إما لأن سبب ذلك التغيير قرب من التكسير أو لأنه لو لم يذكر إلى آخره.

قره: الرفع والجر آم وفي النصب آمياً، والأشهر في جمع آمة إماء كرِقاب، وجاء إموان كإخوان، ولا تُجمع بالواو والنون، وقضية كلامه أنها لا تجمع بالألف والتاء، فإن قلت: جمع التصحيح ما سلم فيه بناء واحده، وكثير من الأمثلة الداخلة في قوله، وإذا صحح باب تمرة إلى هنا لم يسلم فيه ذلك لحذف التاء، وتحرك العين، فكيف عدّها من جمع التصحيح، قلت: أجيب بأنه لم تُحذف التاء، ولم تُحرك العين فيها إلّا بعد جمعها، فجمعها إنما ورد على ما سلم بناؤه. ولمَّا فرغ من جموع الاسم الثلاثي مذكرا ومؤنثا، أخذ في بيان جموع الصفة كذلك، فقال:

(الصفة) من الثلاثي المجرد، أي هذا مبحثها، فيقال فيها (نحو صَعْب) أي منيع، مما هو صفة على فِعل بفتح أوله، وإسكان ثانيه، ولم تعل عينه، ولا فاؤه بالياء، يجمع (على صِعاب غالباً، ....

وَبَاب شَيْخٍ على أَشْيَاخٍ، وَجَاء ضِيْفَانٌ ووُغْدَانٌ وكُهُولٌ ورِطَلَةٌ. . . . .

وإن كان معتل العين كشيخ فعلى أشياخ.

قوله: **(وجاء)** أي وجاء في جمع هذا القسم ثمانية أبنية أخرى: كضيفان في ضيف ووغدان في وغد، أي لئيم، وكهول في كهل، ورطلة في رطل، يقال غلام رطل أي لم

يجمع جمع التكسير كما لا يجمع الفعل بل يلحق بآخرها ما يلحق بآخر الفعل وهو الواو والنون وإنما لحق الألف والتاء أيضاً؛ لأنهما فرع على الواو والنون؛ إلا أنه قد جاء لبعض الصفات جمع التكسير لكونها اسماً كسائر الأسماء الجوامد؛ فلذا يجيء في صعب صعاب ولا يجيء صعوب كما يجيء في غير الصفة لثقل الصفة فاختير فيها أخف البناءين **(وباب شيخ)**، أي معتل العين اليائي من نحو صعب **(على أشياخ)**، ولم يجمع على فعال كما لا يجمع نحو بيت عليه **(وجاء)**، في جمع نحو صعب ثمانية أوجه **(ضيفان)**، بكسر الفاء في جمع ضيف **(ووغدان)**، بضم الفاء في جمع وغد وهو اللئيم **(وكهول)**، في جمع كهل **(ورطلة)**، بكسر الفاء وفتح العين في جمع رطل يقال رجل

قوله: **(ووغدان)** هو بضم الواو وغين معجمة واللئيم الدني الأصل الشحيح النفس، والكهل، قال في القاموس: من وخطه الشيب أي خالطه ورأيت له بحاله أي من جاوز الثلاثين أو أربعاً وثلاثين إلى إحدى وخمسين الجمع كهلون وكهال وكهلان وكهل كركع انتهى.

ورطلة بكسر الراء وفتح الطاء ومعنى لم يستحكم قوته لم تصر محكمة، يقال أحكمت الشيء فاستحكم أي صار محكماً، أما الرطل الذي يوزن به فليس مما الكلام فيه؛ لأنه اسم لا صفة وهو بالفتح والكسر وجمعه أرطال وشيخة بكسر المعجمة وسكون الياء أيضاً وورد بضم الواو وسكون وجاء في جمع ورد أوراد كالغالب ووراد بكسر الواو وبه وبضياف أيضاً تصير الأبنية المحفوظة عشرة، والشقرة في الإنسان حمرة صافية وبشرته مائلة إلى البياض، وفي الخيل حمرة صافية يحمر معها العرف، والذنب فإن اسواد فهو الكميت كذا في الصحاح، وتقدم تفسير الكميت في التصغير، وسحل بمهملتين مضمومتين. قوله: **(في وغد)** قيل هو الذي يخدم بطعام بطنه، وقيل أيضاً قدح من سهام الميسر لا نصيب له.

قوله: **(ورطلة في رطل)** للرجل الرخو.

وباب شَيْخ) مما أُعِلت عينه من ذلك يجمع (على أَشْيَاخ، وجاء) في جمع معتل العين وغيره من ذلك ثمانية أبنية أخر، بل تسعة (ضِيفان) بكسر أوله، وضِياف في ضيف، (ووُغْدان) بضم أوله في وغد للئيم، (وكُهُول) بضمتين في كهل لمن جاوز ثلاثين سنة إلى أربعين، وقيل إلى إحدى وخمسين، (ورِطَلَة) بكسر أوله وفتح ثانيه في رطل بالفتح لمن لم يستحكم قوَّته، وأمَّا الرطل الذي يوزن به فبالفتح والكسر، ويُجمع على

وشِيْخَةٌ وَوُرْدٌ وسُحُلٌ وسُمَحَاءٌ. وَنَحو: جِلْفٍ على أجْلافٍ كثيراً، وأَجْلُفٌ نَادِرٌ. وَنَحو: حُرٍّ على أَحْرَارٍ. وَنَحْو: بَطَلٍ على أَبْطَالٍ. . . .

يستحكم قوته، وشيخة في شيخ، وورد في ورد، يقال فرس ورد إذا كان بين الكميت والأشقر، وسحل في سحل وهو الثوب الأبيض من القطن، وسمحاء في سمح أي كريم. ثم شرع في بيان مكسور الفاء ثم مضموم الفاء وكلاهما من ساكن العين وهو ظاهر، ويقال أعرابي جلف أي جاف.

قوله: **(ونحو بطل)** لما فرغ مما سكن عينه شرع في المتحرك العين، ففاؤه إما مفتوح أو مضموم، أو مكسور، فإن كان الفاء مفتوحاً فالعين، إما مفتوح، كبطل أي شجاع. . . . .

رطل أي لم يستحكم قوته **(وشيخة)**، بكسر الفاء وسكون العين في جمع شيخ **(وورد)**، بضم الفاء وسكون العين في جمع ورد يقال فرس ورد إذا كان على لون الورد **(وسحل)**، بضم الفاء والعين في جمع سحل يقال ثوب سحل أي أبيض **(وسمحاء)**، بضم الفاء في جمع سمح أي كريم، ونحو جلف مما كان على فعل مكسور الفاء ساكن العين **(على أجلاف كثيراً)**، يقال أعرابي جلف أي جاف **(وأجلف نادر ونحو حر)**، مما كان على فعل بضم الفاء وسكون العين **(على أحرار)**، ولما فرغ من ساكن العين انتقل إلى متحرك العين **(ونحو بطل)**، مما كان على فعل بفتح الفاء والعين **(على أبطال)**، والبطل الشجاع

قال المصنف: وأجلف نادر، فإن قلت: لِمَ لم يمنع أجلب الصرف ما فيه من الوزن، والصفة، قلت: إنما لم يمنع؛ لأنه جرى مجرى الأسماء الجامدة في الاستعمال فصار كأنه ليس فيه وصف مع هذا الوزن له عارض؛ لأنه للجمع لا للواحد فصرف لذلك. اقليد.

أرطال، لأنه اسم لا صفة، (وشِيْخَة) بكسر أوله وإسكان ثانيه في شيخ أيضاً، (ووُرْد) بضم أوله وإسكان ثانيه في ورد، يقال فرس وُرْد إذا كان بين الكُمَيْت والأشقر، أي على لون الورد، (وسُحُل) بضمتين، وبالحاء المهملة في سحل للثوب الأبيض من القطن، (وسُمَحاء) بضم أوله، وفتح ثانيه في سمح للكريم، وندر أعبد في عبد، قال المرادي: وسهَّله غلبة الاسمية، (ونحو جِلْف) بكسر أوله، وإسكان ثانيه، أي جاف، يجمع (على أجْلاف كثير، أو أَجْلُف نادر)، وكذا علجة في علج، (ونحو حُرّ) بضم أوله، وإسكان ثانيه، يجمع (على أحْرار، ونحو بَطَل) بفتحتين للشجاع، يجمع (على أبْطال، . . . .

وَجاء حِسَانٍ وإِخْوَانٍ وذُكْرَانٍ وَنُصُفٍ. وَنَحْو: نَكِدٍ على أَنْكَادٍ ووِجَاعٍ وخُشُنٍ، وَجَاء وَجَاعَي وحَبَاطَي وحَذَارَى. وَنَحْو: يَقُظٍ على أَيْقَاظٍ،

ونصف أي عوان، وذكر لجمعه خمسة أمثلة، أو مكسور كنكد أي عسر، وذكر لجمعه الغالب ثلاثة أمثلة، وأشار إلى أنه جاء على فعالى أيضاً كحباطى في حبط وهو المنتفخ البطن أو مضموم، وذكر له مثالاً واحداً كيقظ وإيقاظ. وأشار إلى أن أصله التصحيح وقل

(**وجاء**)، في جمع نحو بطل أربعة أوجه (**حسان**)، في جمع حسن (**وإخوان**)، بكسر الفاء في جمع أخ (**وذكران**)، بضم الفاء في جمع ذكر (**ونصف**)، بضم الفاء والعين في جمع نصف ونحو (**نكد**) مما كان على فعل مفتوح الفاء مكسور العين يقال نكد عيشتهم أي اشتدوا ورجل نكد أي عسر (**على أنكاد ووجاع**)، في جمع وجع (**وخشن**)، بضم الفاء والغين في جمع خشن (**وجاء**)، في جمع نحو نكد (**وجاعي**) في جمع وجع (**وحباطي**)، في جمع حبط وهو المنتفخ البطن (**وحذارى**) في جمع حذر وذلك لحمل نحو نكد على سكران وسكارى ليشارك فعل وفعلان في باب فعل في كثير من المواضع نحو عجل وعجلان وفرح وفرحان، (**ونحو يقظ**) مما كان فاؤه مفتوحاً وعينه مضموماً (**على أيقاظ**)، حملاً له على نكد وأنكاد وذلك لكثرة اشتراكهما نحو يقظ وندس وندس

قوله: (**ونصف**) يقال رجل نصف ويقال امرأة نصف إذا كانت بين الحديثة والمسنة وزيم بكسر الزاي وفتح التحتية، والعبلة بفتح العين وسكون اللام وهو في المتن بفتح اللام.

وجاء) جمعه أيضاً قليلاً على أربعة أبنية أخر، بل خمسة (حِسان وإخْوان) بكسر أولهما في حسن وأخ، (وذُكْران) بضم أوله، وذكره بكسره وفتح ثانيه في ذكر، (ونُصُف) بضمتين في نصف، يوصف به الذكر والأنثى، فيقال رجل نصف، وامرأة نصف، أي بين الحديثة والمُسنّة، (ونحو نَكِد) بفتح أوله، وكسر ثانيه، أي عَسِر، يجمع (على أَنْكاد) غالباً، (و) جاء جمعه قليلاً على ثلاثة أبنية أخر، (وِجَاع) بكسر أوله في وجع، (وخُشُن) بضمتين في خشن، (وجاء) فَعالى بالفتح، نحو (وجَاعَي) في وجع (وحَباطَى) في حبط لمنفتح البطن، (وحَذارَى) في حذر، ومثّل لفَعالى بثلاثة أمثلة بخلاف ما قبله لإرادة استقراء ما سمع منه، وظاهر كلامه أنّ الأبنية الثلاثة الأولى غالبة دون الرابع، وعليه جرى الجاربردي، وكلام غيرهما يقتضي ما قدمته من أنّ الغالب الأول منها فقط، (ونحو يَقُظ) بفتح أوله، وضم ثانيه للمتيقظ الحذر يجمع (على أَيْقاظ) حملاً له على نكد

وبابه التَّصْحِيح. وَنَحْو: جُنُبٍ على أَجْنَابٍ. والجميع يُجْمَعُ جَمْعَ السَّلامَة للعقلاء الذُّكُور، وَأما مؤنثه................

ج: التكسير فيه. ثم لما فرغ من مفتوح الفاء شرع في مضموم الفاء وذكر منه ما عينه أيضاً مضموم كجنب وأجناب، ولم يذكر منه ما يكون العين منه مفتوحاً كحطم يقال رجل حطم، أي قليل الرحمة للماشية، ولا يكون في هذا القسم مكسور العين؛ لعدم فعل ثم لم يذكر بعد الفراغ من مفتوح الفاء ومضمومها مكسور الفاء كريم أي متفرق وكِبلز أي ضخم، ولا يكون في هذا القسم مضموم العين وإنما لم يذكر هذه الثلاثة لما قيل إنها لا تكسر وإنما تجمع بالواو والنون أو بالألف والتاء. قوله: **(ويجمع)** كان مستغنياً عن هذا بالقاعدة المذكورة في النحو لكن لما أراد أن يذكر بعد ذلك أن مؤنثه لا يجمع إلا بالألف والتاء وكان مظنة أن يقال كما اختص مؤنث هذا القبيل بالتصحيح دون التكسير فهل اختص المذكر بشيء منهما فدفع هذا الوهم؟، وكأنه قال أما المذكر من هذا القسم فيجمع جمع التصحيح وجمع التكسير، وأما مؤنثه..................

ك: **(وبابه التصحيح)**، أي حكم باب نحو يقظ أن يجمع جمع السلامة نحو ندسون قيل لم يجئ التكسير منه إلا في يقظ ونجد أي شجاع، **(ونحو جنب)** مما كان على فعل بضم الفاء والعين **(على أجناب)**، وإنما لم يذكر من مضموم الفاء مفتوح العين وكذا لم يذكر مكسور الفاء ومفتوح العين أو مكسور العين؛ لأنه لم تكسر هذه الأمثلة الثلاثة بل إنما تجمع إما بالواو والنون أو بالألف والتاء **(والجميع)**، أي جميع هذه الأمثلة من الصفة **(تجمع)**، أيضاً **(جمع السلامة)**، بالواو والنون كما يجمع جمع التكسير **(للعقلاء الذكور وأما مؤنثه)**، أي مؤنث الجميع..................

ل: **(قال المصنف يجمع إلى آخره)** جميع الصفات بالواو والنون إذا كان للعقلاء الذكور نحو صعبون وخشنون، وحذرون وحسنون، وأما جمع المؤنث منها بالألف والتاء لا غير. قوله: **(وأما مؤنثة)** أي مؤنث هذا القبيل من الصفة.

قة: وأنكاد لكثرة اشتراكهما كيُقظ ويَقظ ودُنس ودَنس (وبابه)، أي نحو يُقظ أي أصل جمعه (التصحيح) كيقظون، والتكسير فيه قليل، (ونحو جُنُب) بضمتين يجمع (على أَجْنَاب)، وأهمل فِعُلاً بكسر أوله، وضم ثانيه لعدمه، وبالعكس لعدمه عنده، وفعَلاً كحُطَم لقليل الرحمة للماشية، وفِعَلا كزيَم للتفرّق، وفِعِلا كبِلِز للضخم لِما قيل إنها لا تكسر، وإنما تجمع بالواو والنون، أو بالألف والتاء.

(والجميع) على هذه الصفات أيضاً (يجمع السلامة للعقلاء الذكور) كصَعْبون وحَسَنون، وحَذِرون، هذا حكم مذكر الصفات، (وأمَّـا مؤنثة) فيجمع........

فبالألف وَالتَّاء لَا غير، نَحْو: عَبْلاتٍ وحَذِرَاتٍ ويَقُظَاتٍ، إلَّا نَحْو عَبْلَةٍ فَإِنَّهُ جَاءَ على عِبَالٍ وكِمَاشٍ، وَقَالُوا: عِلَجٌ فِي جمع عِلْجَةٍ.

مَا زِيَادَتُه مدَّة ثَالِثَة: ....

---

(١) فلا يجمع إلا جمع التصحيح بالألف والتاء إلا ما كان على فعلة بسكون العين وفتح الفاء أو كسره فإنه جاء تكسيره أيضاً كما ذكر. والعبلة: المرأة التامة الخلق، والكَمْشة: الناقة الصغيرة الضرع، والعلج: الكافر الضخم.

مَا زِيَادَتُه مدَّة ثَالِثَة

قوله: (**وما زيادته**) لما فرغ من الثلاثي المجرد شرع في المزيد، وأقسامه مما يجمع جمع التكسير على ما ذكر أربعة؛ لأن الزيادة إما مدة أو همزة في الأول أو ألف ونون في الآخر أو ياء ثانية ساكنة كسيد. فإن كانت مدة فهي إما ثانية، أو ثالثة، أو رابعة، أو خامسة، وقدم ما زيادته مدة ثالثة لكثرة أبحاثه، ....

---

(٢) (**فبالألف والتاء لا غير**)، أي لا يجمع جمع التكسير كما جمع للمذكر (**نحو عبلات**)، في عبلة وهي الضخمة (**وحلوات**)، في حلوة يقال تمرة حلوة (**وحذرات**)، في حذرة (**ويقظات**)، في يقظة (**إلا نحو عبلة**)، بفتح الفاء وسكون العين (**فإنه جاء**)، جمعه (**على عبال وكماش**)، في كمشة وهي الناقة الصغيرة الضرع (**وقالوا علج**)، بكسر الفاء وفتح العين (**في**)، جمع (**علجة**)، وهي غليظة الخلق.

(**وما زيادته مدة ثالثة في الاسم**) منه (**نحو زمان**) مما كانت المدة الثالثة ألفاً وفاؤه

---

(١) قوله: (**وقدم ما زيادته مدة**) جواب سؤال وهو أنه ينبغي أن يقدم ما زيد فيه مدة ثانية.

---

(٣) (بالألف والتاء لا غير)، أي فلا يجمع جمع تكسير، (نحو عَبْلات) في عَبْلة للضخمة الوجه، حذف هذا لقوله بعد أن عبلة جاءت على عِبال، فكيف يمثل بها لِما لا يجوز فيه إلّا التصحيح، (وحَذِرات) في حذرة (ويَقُظات) في يقظة (إلا نحو عَبْلَة) مما سكنت عينه، وفتحت فاؤه ككَمْشة للناقة الصغيرة الضرع، (فإنه جاء على عِبال وكِماش) فكسروه أيضاً، (وقالوا) أيضاً على وجه الاستثناء (عِلَج) بكسر أوله، وفتح ثانيه (في عِلْجَة) مؤنث علج بكسر أوله، وإسكان ثانيه، وهو الكافر الضخم.

هـذه تفاصيل جموع الثلاثي المجرد، اسماً، أو صفة، مذكرا أو مؤنثا، (و) أمّـا المزيد فمنه (ما زيادته مَدَّة ثالث)، وهو إمَّـا اسم أو صفة، والاسم إمَّـا مذكر أو مؤنث،

في الِاسْم نَحْو زمَان على أزمنة غَالِباً، وَجَاء قُذُلٌ وغِزْلانٌ. وعُنُوقٌ. وَنَحْو: حِمَارٍ على أحْمِرَةٍ وحُمُرٍ، . . . .

ك وهو إما اسم أو صفة، والاسم إما مذكر أو مؤنث، والمذكر إما مدته الألف أو الياء أو الواو، فإن كان مدته الألف ففاؤه إما مفتوح كزمان ويجمع غالباً على أزمنة وجاء ثلاث أمثلة أخرى كقذل في قذال، وهو ما بين نقرة القفاء إلى الأذن وهما قذالان من اليمين قذال، ومن الشمال قذال وغزلان في غزال، وعنوق في عناق، وهي الأنثى من ولد المعز، وإما مكسور كحمار ويجمع على أحمرة وحمر . . . .

ج مفتوحاً وكان مذكراً واسماً لا صفة (**على أزمنة في غالباً وجاء**)، أمثلة ثلاثة أخر في جمع نحو زمان (**قذل**)، بضم الفاء والعين (**وغزلان**)، بكسر الفاء في جمع غزال (**وعنوق**)، في عناق وهي الأنثى من ولد المعز وفي ذكر عنوق هنا نظر لأن عناقاً مؤنث وهو بصدد البحث عن المذكر (**ونحو حمار**)، مما كانت المدة الثالثة ألفاً وفاؤه مكسوراً وكان مذكراً أو اسماً (**على أحمرة وحمر**)، بضم الفاء والعين . . . .

ل قوله: (**وجاء ثلاثة أمثلة أخرى كقذل في قذال**) ظاهره أن فعال على فعل من المحفوظ والمنقول عن سيبويه، ومشى عليه ابن مالك وغيره أنه من المطرد لكن بشرط أن لا يكون معتل اللام كقبا ولا مضاعفاً كبتات، والقذال بقاف ومعجمة، والقفاء وراء العنق كالقافية وهو بالقصر وقديمة وألفه عن واو تذكر وتؤنث، ونقرته منقطع القمحدودة في القفاء، والقمحدودة الهبة الناشرة فوقه، والأذن بضم الذال وسكونها، والمعز بفتح العين وسكونها.

قوله: (**ويجمع على أحمرة وحمر**) يشترط في جمعه على فعل أن لا يكون معتل اللام ككساء ولا مضاعفاً كهلال وشذ عنان وعنن والصواب بكسر المهملة وهو القطيع من بقر الوحش كما قال ورعاء المسك أيضاً وقد جمعهما من قال[1]: [الوافر]

ق (في الاسم) منه مذكرا يُقال فيه (نحو زَمَان) مما فاؤه مفتوح، ومدّته ألف يجمع (على أزْمِنَة غالباً، وجاء) في جمعه ثلاثة أبنية أُخر، (قُذُل) بضمتين، في قَذَال لِما بين نقرة القفا والأذن، فلكل إنسان قذالان، (وغِزْلان) في غَزال، (وعُنُوق) بضمتين في عِناق للأنثى من ولد المعز، وهذا لا يليق ذكره هنا، على ما في نسخة، من إفراد المؤنث ببحث لأنه مؤنث، وكلامه في المذكر، فإن أُريد بعناق شيء من دواب الأرض كالفهد فذاك، لكنه يتوقف على سماع جمعه على عُنُوق، (ونحو حِمار) مما فاؤه مكسور ومدّته ألف يجمع (على أحْمِرِ وحُمُر) بضمتين . . . .

---

(١) البيت في اللسان والصحاح والأساس والتاج (صور) دون عزو، ونسب في العباب إلى بشار، وهو في المقاييس: (٣/ ٣٢). قال ابن فارس: اخلق به أن يكون مصنوعاً. والصُّوار الأولى: قطيع البقر، والثانية: وعاء المسك.

غَالِباً، وَجَاء صِيْرَانٌ وشَمَائِلُ. وَنَحْو: غُرابٍ على أَغْرِبَةٍ، وَجَاء قُرُدٌ وغِرْبَانٌ وزُقّانٌ، وغِلْمَةٌ قَلِيل وذُبٌ نَادِرٌ.

جه غالباً، وجاء مثالان آخران وهما صيران في صوار وهو القطيع من بقر الوحش وشمائل في شمال وهو الخلق. وإما مضموم كغراب ويجمع غالباً على أغربة، وجاء ثلاثة أمثلة أخرى كقرد في قراد، وغربان في غراب، وزقّان في زُقاق، وهو السكة وجمعه على فعلة كغلمة في غلام قليل هذا إذا لم يكن مضاعفاً. وأما إن كان مضاعفاً فلا يجمع على فعل

كـ (**غالباً وجاء**)، في جمع نحو حمار مثالان آخران (**صيران**)، بكسر الفاء وجمع صوار وهو قطيع من البقر الوحشي (**وشمائل**) في شمال وهو خلاف اليمين (**ونحو غراب**)، مما كانت مدته الثالثة ألفاً وفاؤه مضموماً، وكان مذكراً واسماً (**على أغربه وجاء**)، أمثلة ثلاثة أخر في جمع نحو غراب (**قرد**)، بضم الفاء والعين في جمع قراد (**وغربان**)، بكسر الفاء وسكون العين في جمع غراب (**وزقان**)، بضم الفاء في جمع زقاق (**وغملة**)، بكسر الفاء وسكون العين في جمع غلام (**قليل وذب**) على وزن فعل بضم الفاء والعين في الأصل (**نادر**)، لأنه لا يجيء جمع نحو زمان وحمار وغراب على فعل بضم الفاء والعين إذا كان مضاعفاً؛ لأنه لو جاء من المضاعف فعل وقيل خلل في خلال فإن ادغم

لح إِذَا لاحَ الـصِّـوَارُ ذَكَـرْتُ لَـيْـلَـى ... وَأَذْكُـرُهَــا إِذَا نَـفَـحَ الـصِّـوَارُ

والشمال الخلق بضمتين قال عبد يغوث الحارثي[1]: [الطويل]

أَلَـمْ تَـعْـلَـمَـا أَنَّ الـمَـلامَـةَ نَـفْـعُـهـا ... قـلـيـلٌ وَمَـا لَـوْمِـي أَخي مِـنْ شِـمَـالِـيَـا

قوله: (**كقرد في قراد**) هو بضم القاف والراء وعند ابن مالك وغيره أنه أيضاً مطرد بالشرط المتقدم وكذا الجمع على فعلان بالكسر على خلاف ما يظهر من كلام المصنف فيهما وزقان بضم الزاي ونون في آخره. والسكه بكسر السين ومراده السكة المنسدة.

قوله: (**فذب في جمع ذباب نادر**) مثله نقل في جمع نوق بفتح النون وضم القاف وهي الضفدع وعم في جمع عميمة بمهملة وهي النخلة الطويلة.

قا (غالباً، وجاء) في جمعه بناءان آخران (صِيْران) بكسر أوله، وإسكان ثانيه في صِوار لِوعاء المسك، وللقطيع من بقر الوحش (وشَمائل) في شمال للخلق ولطائر يُتشاءم به، (ونحو غُراب) مما فاؤه مضموم ومدّته ألف يجمع (على أغْرِبَة) غالباً، (وجاء) في جمعه ثلاثة أبنيةٍ أُخر كثيراً (قُرُد) بضمتين في قراد (وغِربان) في غراب (وزُقّان) بتشديد القاف في زقاق للسكة، يُذكر ويؤنث، (وغِلْمة) بكسر أوله، وإسكان ثانيه في غلام (قليل، وذُبٌ) بضمتين قبل الإدغام، وبضم فإسكان بعده في ذباب (نادر)، لأنه لا يجيء في المضاعف سواء أكان مضمـوم الفاء كذُباب أم مفتوحها كبَتّات، أم مكسورها كزِمام، لأنه إنْ أدغم التبس، وإلّا لزم النقل، وكما لا يجيء في المضاعف لا يجيء في معتل

(١) انظر: تاج العروس ٢٩/ ٢٨٤، ولسان العرب ١١/ ٣٦٤.

وَجَاء فِي مؤنث الثَّلَاثَة : أَعْنُقٌ وأَذْرُعٌ وأعْقُبٌ غَالِباً وَأَمْكُنٌ شَاذٌ .

ف: بضمتين فذَبَّ في جمع ذباب نادر والأصل ذَبَّب هكذا ذكر في المفصل، وبعض شارحيه قال إنما قال والأصل ذبب إزاحة للإلباس؛ لأن الإدغام يريكه على فعل بسكون العين.

قوله: **(وجاء)** مراده من هذا الكلام بيان أن ما مدته الألف لا يجمع على أفعل إذا كان مذكراً، أما إذا كان مؤنثاً فقد جاء قليلاً كأعنق في عناق بفتح الفاء، وأذرع في ذراع بكسرها، وأعقب في عقاب بضمها لطائر فأمكن شاذ لكون المكان مذكراً، وإنما قلنا إن مراده ذلك؛ لأن الجمع الغالب لمذكر هذا القسم لم يذكره وسنشير إليه.

ج: التبس وإن لم يدغم استثقل؛ ولذا لم يجئ من معتل اللام فعل؛ لأنه لو جاء من معتل اللام فعل وقيل سم في سماء ودو في دواء لصار جمع الكثرة على حرفين ولزم كثرة التغييرات في كلمة واحدة **(وجاء في مؤنث الثلاثة)**، المجردة عن التاء **(اعنق)**، في عناق **(واذرع)**، في ذراع **(واعقب)**، في عقاب فحذفت التاء من جمع المؤنث، وقيل افعل واثبت في جمع المذكر، وقيل أفعلة فرقاً بين المذكر والمؤنث، وإنما خص حذف التاء بالمؤنث؛ لأنه لما كانت التاء فيه مقدرة أشبه العدد نحو ثلاث وأربع فحذف التاء من المؤنث كما حذف العدد منه وأثبت في المذكر كما أثبت في العدد فيه **(وأمكن شاذ)**، لأن المكان مذكر فحقه أن يجمع على أمكنة، وقيل إن المكان مؤول بالأرض وهي مؤنث، وإنما قلنا المجردة عن التاء؛ لأنه لو كان معها فإنما يجمع على فعائل نحو

ك: قوله: **(فقد جاء قليلاً كأعنق في عناق إلى آخره)** الثلاثة عند ابن مالك وغيره من المطرد.

قوله: **(كأعنق في عناق)** العناق والذراع والعقاب مؤنثات معنوية. قوله: **(فأمكن شاذ)** شذ أيضاً من المذكر أشهب وأغرب جمع شهاب وغراب. قوله: **(لكون المكان مذكراً)** المكان في الحقيقة مفعل من الكون معناه الموضع، ولكن لما كثر لزوم الميم توهمت أصلية وجعل فعللا ثم اشتق منه تمكن وغيره. قوله: **(إن مراده ذلك)** إشارة إلى ما قال من أن مراد المصنف من هذا الكلام بيان أن ما مدته الألف لا يجمع على أفعل الخ. قوله: **(وسنشير إليه)** بقوله فتقول نحو حمامة ورسالة إلى آخره.

ق: اللام كسماء ودواء وسِقاء لزيادة التغييرات، ولئلا يصير الجمع على حرفين، (وجاء في مؤنث) هذه الأوزان (الثلاثة) مجرداً عن التاء، وهي عناق للأنثى من ولد المعز كما مرّ، وذراع لِما يُذرَع به، وعقاب لطير (أعْنُق، وأَذْرُع، وأَعْقُب) بحذف التاء فيها، وإثباتها في جمع المذكر كأزمنة فرقاً بينهما، كما فرّقوا بينهما بذلك في العدد، (وأَمْكُنٌ شاذ)، لأنّ المكان مذكر، فحقه أن يجمع على أمكنة، وقيل إنه مؤول بالأرض، وهي مؤنثة، والمكان في الحقيقة مفعل من الكون معناه الموضع لكنه لمَّا كثر لزوم الميم تُوهِّمت أصليةً، وجعل فَعالاً، ثم اشتق منه مكن، وتمكن ونحوهما، أمَّا المؤنث بالتاء، فسيأتي على ما في نسخة.

وَنَحْو: رَغِيْفٍ على أَرْغِفَةٍ ورُغُفٍ ورُغْفَانٍ غَالِباً، وَجَاء أَنْصِبَاءُ وفِصَالٌ وأَفَائِل، وظِلْمَانٌ قَلِيل، وَرُبمَا جَاءَ مضاعفه على سُرُرٍ...

قوله: (**ونحو رغيف**) هذا شروع فيما مدته الياء وفاؤه لا يكون إلا مفتوحاً لعدم فعيل، وفعيل ويجمع على أرغفة ورغف ورغفان غالباً، وجاء ثلاثة أمثلة أخرى كانصباء في نصيب، وفصال في فصيل وهو ولد الناقة، وأفائل في أفيل وهو الصغير من الإبل وقل على فعلان ظلمان في ظليم، وهو الذكر من النعام والمضاعف من هذا القسم لا يجمع على فعل بضمتين؛ لأنهم إن أدغموا التبس وإلا لزم الثقل وقد يفك الإدغام قليلاً كسرر في سرير.

حمائم في حمامة ورسائل في رسالة وذوائب في ذؤابة، (**ونحو رغيف**) مما كانت المدة الثالثة ياء ولا يكون فاؤه إلا مفتوحاً؛ لعدم فعيل بضم الفاء وفعيل بكسر الفاء من أبنيتهم (**على أرغفة ورغف**)، بضم الفاء والعين (**ورغفان**)، بضم الفاء (**غالباً وجاء**)، ثلاثة أمثلة أخر (**أنصباء**)، في جمع نصيب (**وفصال**)، في جمع فصيل وهو ولد الناقة (**وأفائل**)، في جمع أفيل وهو الصغير من الإبل (**وظلمان**)، في جمع ظليم وهو الذكر من النعام (**قليل وربما جاء مضاعفه**)، أي مضاعف نحو رغيف (**على سرر**) بضم الفاء والعين وهذا قليل لأنه إن أدغم لزم اللبس وإن لم يدغم لزم الثقل ومؤنثه المجرد عن التاء يجمع على أفعل نحو يمين وأيمن وذو التاء يجمع على فعائل نحو كتائب في كتيبة،

قوله: (**وهو ولد الناقة**) أي إذا فصل عن أمه وجاء في جمعه أيضاً فصلان بضم الفاء وكسرها، والأفيل قال في القاموس: هو ابن المخاض فما فوقه، والفصيل الجمع، أفال كجمال وأفايل، وسدوس اسم أيضاً للنيلج وهو دخان الشحم يعالج به الوشم ليخضر وتقدم أن الطيلسان مثلث اللام.

(ونحو رَغِيف) مما مدته ياء، ولا يكون فاؤه إلّا مفتوحا يجمع (على أَرْغِفَة ورُغُف) بضمتين (ورُغْفان) بضم أوله (غالباً، وجاء) في جمعه ثلاثة أبنية كثيرا (أَنْصِباء) في نصيب، (وفِصال) في فصيل لولد الناقة إذا فُصِل عن أمّه (وأَفَائِل) في أَفِيل للصغير من الإبل (وظِلْمان) بكسر أوله في ظليم للذكر من النعام (قليل، وربما) أي وقليل (جاء مضاعفه) أي مضاعف، نحو رغيف كسرير (على سُرُر) بضمتين، ....

وَنَحْو عَمُودٍ على أَعْمِدَةٍ وَعُمُدٍ، وَجَاء قِعْدَانٌ وأَفْلاءٌ وذَنَائِبُ.

قوله: **(ونحو عمود)** هذا شروع فيما مدته الواو ولا يكون فاؤه إلا مفتوحاً؛ لأن كسر الفاء في مثله ليس من أبنيتهم، والضم من أبنية الجموع إلا ما شذ من نحو سدوس للطيلسان الأخضر، وقد رواه الأصمعي بالفتح هكذا ذكر المصنف في شرح "المفصل".

وأما نحو قعود وركوب فليس من هذا القبيل؛ ليرد نقضاً يعرف بالتأمل، ويجمع غالباً على أعمدة وعمد، وجاء ثلاثة أمثلة أخرى كقعدان في قعود وهو الإبل الذي يركب في كل حاجة، وأفلاء في فلو بتشديد الواو، وهو ولد الفرس الذي يفتلى أي يعظم وذنائب في ذنوب ....

(ونحو عمود) مما كانت المدة الثالثة فيه واواً ولا يكون فاؤه إلا مفتوحاً لعدم فعول بكسر الفاء في كلامهم وفعول بضم الفاء من أبنية الجموع إلا ما شذ نحو سدوس بضم الفاء للطيلسان الأخضر **(على أعمدة وعمد)**، في عمود في غير الناقص **(وجاء)**، ثلاثة أخر **(قعدان)**، بكسر الفاء في جمع قعود وهو الإبل الذي يركبه في كل حاجة **(وأفلاء)**، في جمع فلو كأعداء في جمع عدو وهو ولد الفرس الذي يفتلى أي يفطم **(وذنائب)**، في جمع ذنوب وهو بالذال الدلو والممتلئ ماء، وأما الناقص من نحو عمود فإنما يجمع على أفعال نحو أعداء في عدو ومؤنثه المجرد عن التاء يجمع على فعائل كما يجمع ذو

قوله: **(ليس من أبنيتهم)** لأنه على تقدير كسر الفاء يلزم فعول وهو ليس من أبنيتهم كما ذكره المصنف في شرح المفصل في أول الكتاب.

قوله: **(وأما نحو قعود)** كأن مراده أن قعوداً وركوباً مصدران وبحثنا في الاسم الجامد دون المصدر.

قوله: **(فليس من هذا القبيل)** لأن بحثنا في المفرد الذي يكون له صلاحية للجمع والمصادر التي يذكر لا يمكن كذلك.

قوله: **(فليس من هذا القبيل)** أي لأن البحث في الأسماء التي لها صلاحية الجمع والمصادر ليست كذلك وقعدان هو بكسر القاف والفلو بالفاء.

(ونحو عَمُود) مما مدّته واو، ولا يكون فاؤه في المفرد غير المصدر، ولا مفتوحا يجمع (على أَعْمِدة وعُمُد) بضمتين غالباً إنْ لم يكن معتل اللام، (وجاء) في جمعه ثلاثة أبنية أُخر (قِعْدان) بكسر أوله في قَعود للبعير الذي يركبه الراعي في كل حاجة (وأَفْلاء) في فُلُوّ بتشديد الواو، لولد الفرس الذي يُفتلَى، أي يُفطم، (وذَنائِب) في ذَنوب للدلو المملوءة ماء.

الـصّـفـة: ....

ﭺ وهو الدلو، هذا حكم المذكر الذي زيادته مدة ثالثة ولم يذكر المصنف حكم المؤنث منه فنقول نحو: حمامة ورسالة وذؤابة وسفينة وحمولة يجمع على حمائم، ورسائل وذوائب وسفائن وحمائل، وجاء سفن أيضاً فالأقسام خمسة كالمذكر فتأمل.

قوله: (**الصفة**) لما فرغ من الاسم الذي زيادته مدة ثالثة شرع في الصفة منه وتنقسم إلى مذكر ومؤنث، والمذكر إلى ما يكون مدته ألفاً أو واواً أو ياءً، وما مدته ألف، إما

ﭻ التاء عليه تقول ذنائب في ذنوب كما تقول تنائف في تنوفة فيكون فعول في المؤنث مخالفاً لفعال وفعيل وذلك لأنه لما صار أثقل من أخواته بسبب الواو وجعل مؤنث المجرد عن التاء بمنزلة ذي التاء.

(**الصفة**): مما مدته ثالثة (**نحو جبان**) مما كانت المدة الثالثة فيه ألفاً وفاؤه مفتوحاً

ﭼ قوله: (**وهو الدلو**) قال في القاموس: الذنوب الدلو فيها ماء أو الملائ أو دون الملء والحظ والنصيب الجمع أذنبة وذناب وذناب. قوله: (**ولم يذكر المصنف حكم المؤنث**) ثبت في بعض نسخ المتن ما لفظه المؤنث كيف كان على حمائم ورسائل وذوائب وصحايف وصحف. قوله: (**وذوابة**) الذوابة من الشعر والجمع الذوايب وكان الأصل ذءائب؛ لأن الألف التي في ذوابة كألف رسالة حقها أن تبدل منها همزة في الجمع، ولكنهم استثقلوا أن تقع ألف الجمع بين الهمزتين فأبدلوا من الألف واواً، صحاح.

قوله: (**فتأمل**) وجه التأمل هو أن المدة الثالثة في المؤنث، إما أن يكون ألفاً أو واواً أو ياء، فإن كانت ألفاً فإما مفتوح نحو حمامة أو مكسور كرسالة أو مضموم كذوابة فهذه ثلاثة أقسام، وإن كانت ياء فالفاء لا يكون إلا مفتوحاً فهذا قسم آخر نحو سفينة، وإن كانت واواً كحولة فالفاء أيضاً لا يكون إلا مفتوحاً فهذه الأقسام خمسة.

ﭽ (المؤنث) من الاسم المزيد فيه مدّة ثالثة، (كيف كان) بفتح أوله، أو كسرِهِ أو ضمِّهِ مؤنثا بالتاء، أو بالمعنى يجمع (على حمائِم ورسَائل وذَوائِب، وصَحائِف، وصُحُف، وسُفُن)، وسفائن، وحمائل، وشمائل، وعقائب، وعجائز في حمامة ورسالة وذؤابة للناصية ولمنبتها وصحيفة، وسفينة، وحمولة، وشمال بالفتح لريح تهب من ناحية القطب، وبالكسر لخلاف اليمين، وعقاب، وعجوز علم امرأة، وجاء يمين على أيمن، وقوله المؤنث إلى آخره ساقط في بعض النسخ، وتقدم بعضه في قوله: وجاء في مؤنث الثلاثة إلى آخره.

(الصفة) مما زيادته مدّة ثالثة مذكرا يُقال فيها (نحو جَبَان) مما مدته ألف، وفاؤه

نَحْو: جَبَانٍ على جُبَنَاءَ، وصُنُعٍ وجِيَادٍ. وَنَحْو: كِنَازٍ على كُنُز وهِجَانٍ. وَنَحْو: شُجَاعٍ على شُجَعَاءَ وشُجْعَانٍ وشِجْعَانٍ.

مفتوح الفاء كجبان يجمع على جبناء وصنع في صناع، ويجاد في جواد للفرس، وإما مكسور الفاء ككناز وهي الناقة المكتنزة من اللحم ويجمع على كنز وعلى هجان، فإن جعلته مفرداً تكون الكسرة ككسرة كتاب وإن جعلته جمعاً تكون ككسرة رجال، وإما مضموم الفاء ويجمع على ثلاثة أمثلة كما ذكر.

(على جبناء وصنع)، بضم الفاء والعين في صناع يقال امرأة صناع اليدين أي ماهرة بعمل اليدين **(وجياد)**، في جمع جواد من جاد الفرس أي صار رائعاً يجود جودة بالضم فهو جواد للذكر والأنثى، وأما جواد من جاد الرجل بماله يجود جوداً فجمعه جود وقيل أصله جود في الصحاح، وإنما سكنت الواو؛ لأنها حرف علة **(ونحو كناز)**، مما كانت مدته الثالثة ألفاً وفاؤه مكسوراً **(على كنز)**، بضم الفاء والعين والكناز الناقة المكتنزة من اللحم **(وهجان)**، بكسر الفاء في جمع هجان وهو الأبيض الكريم فالواحد والجمع فيه سواء في اللفظ إلا أن كسرة الواحد ككسرة كتاب وكسرة الجمع ككسرة رجال **(ونحو شجاع)**، مما كانت المدة الثالثة فيه ألفاً وفاؤه مضموم على ثلاثة أمثلة **(على شجعاء وشجعان وأشجعة** ....

قوله: **(ويجمع على جبناء إلى آخره)** جمع جبان وصناع وجواد على ما ذكر محفوظ ذكره ابن هشام وغيره وكذا جمع كناز على كنز، وقيل أن فعلاً قياس فيه وفي صناع.

قوله: **(ككناز)** هو بنون وزاي ويجمع على كنز جمع أيضاً على كناز بلفظ المفرد.

قوله: **(في صناع)** يقال امرأة صناع اليدين أي ماهرة حاذقة بعمل اليدين.

قوله: **(في جواد)** ويقال في جمع جواد من الرجال جود كأنه جمع بضم العين كقذال في قذال ثم سكن عينه. قوله: **(ويجمع على ثلاثة أمثلة)** هي شجعاء وشجعانه بكسر فائه وضمها.

مفتوح، يُجمع (على جُبَناء و) على (صُنُع) بضمتين في صَناع، يقال: امرأة صَناع اليدين، أي ماهرة بعملها، ورجل صِنيع وصِنْع بكسر أوله، وإسكان ثانيه (و) على (جِياد) في جواد للفرس الجواد، من جاد الفرس جُودة بالضم، وأمَّا جواد من جاد الرجل بماله جُوداً، فجمعه جُود، قيل وأصله جُوُد، بضم الواو، (ونحو كِناز) مما مدته ألف، وفاؤه مكسورة للناقة المكتنزة من اللحم، يُجمع (على كُنُز) بضمتين، (و) على (هِجان) في هِجان للبعير الأبيض، والكسرة في المفرد كهي في كِتاب، وفي الجمع كهي في رِجال، وصناع وكناز لا يليق ذكرهما هنا، لأنهما مؤنثان، وكلامه في المذكر، (ونحو شُجاع) مما مَدته ألف، وفاؤه مضموم يجمع (على شُجَعاء وشُجْعان) بضم أوله، (وشِجعان) بكسرة، (وأشجعة ....

وَنَحْو: كَرِيْم على كُرَمَاءَ وكِرَام وَنُذُرٍ وثُنْيَانٍ وخِصْيَانٍ وأَشْرَافٍ وأَصْدِقَاءَ وأَشِحَّةٍ وظُرُوفٍ. وَنَحْو: صَبُورٍ على صُبُرٍ غَالِباً، وعَلى وُدَدَاءَ وأَعْدَاءٍ.

جار: قوله: (**ونحو كريم**) هذا ما مدته الياء وفاؤه لا تكون إلا مفتوحاً لما مر، وهو إما بمعنى مفعول وسيجيء أولاً يكون بمعنى مفعول وذكر لجمعه تسعة أمثلة، والثني هو الذي يلقى ثنيته وهو واحدة الثنايا، وهي الأسنان المتقدمة اثنتان فوق واثنتان أسفل.

قوله: (**ونحو صبور**) هذا ما مدته الواو وأوله لا يكون إلا مفتوحاً لما مر، وذكر لجمعه ثلاثة أمثلة.

نقره: (**ونحو كريم**)، مما كانت مدته الثالثة ياء ولا يكون قبلها إلا كسرة والأول لا يكون إلا مفتوحاً لما تقدم وذكر لجمعه إذا كان بمعنى فاعل تسعة أمثلة (**على كرماء وكرام ونذر**)، في نذير (**وثنيان**)، بضم الفاء في جمع ثني وهو الذي يلقي ثنيته وهي واحدة الثنايا وهي الأسنان المتقدمة اثنان من فوق واثنان من تحت (**وخصيان**)، بالكسر في جمع خصي (**وإشراف**)، في شريف (**وأصدقاء**)، في صديق (**وأشحة وظروف**)، بضم الفاء في جمع ظريف والقياس ظرفاء أو ظراف، (**ونحو صبور**) مما كانت مدته الثالثة واواً ولا يكون فاؤه إلا مفتوحاً لما مر وذكر لجمعه ثلاثة أمثلة (**على صبر**)، بالضمتين غالباً (**و**) على (**ودداء**)، في جمع ودود وهو المحب (**وأعداء**)، في جمع عدو.

حل: قوله: (**إلا مفتوحاً**) لما مر من عدم فعيل، وفعيل بالضم والكسر.

قوله: (**والثني هو الذي يلقى ثنيته**) هو من الظلف، والحافر في السنة الثالثة، ومن الخف في السنة السادسة، قاله الجوهري. قوله: (**إلا مفتوحاً لما مر**) من أن الضم من أبنية الجموع والكسر يلزم منه فعول وهو غير موجود.

فك: ونحو كَريم) مما مدته ياء، وفاؤه لا يكون إلّا مفتوحاً يجمع على تسعة أبنية (على كُرَماء وكِرام) غالباً، وشرط ابن مالك في مفرد فُعَلاء كونه غير مضاعف، ولا معتل اللام، وفي مفرد فِعال كونه صحيح اللام، (و) على (نُذُرٍ) في نذير (و) على (ثُنْيانٍ) بضم أوله في ثنِيٍّ لمن يُلقي ثنيته، وهي واحدة الثنايا، وهي الأسنان المتقدمة ثنتان فوق وثنتان تحت، (و) على (خِصْيان وأشراف وأصْدقاء وأشِحَّةٍ وظُرُوف) بضم أوله في خصٍ وشريف وصديق وشحيح وظريف، (ونحو صَبُور) مما مدته واو، وفاؤه لا يكون إلّا مفتوحاً يجمع (على صُبُر) بضمتين غالباً (و) على (وُدَدَاء) في ودود للمُحِب (وأعداء) في عدو. وقيل: وكان ينبغي أنْ يقول: ولا يُجمع جمع التصحيح، كما سيقوله في فَعِل بمعنى مفعول، لئلا يُتوهم الاختصاص.

وفَعِيْلٌ بِمَعْنى مَفْعُولٍ بَابه فَعْلَى : كَجَرْحَى وَأَسْرَى وقَتْلَى ، وَجَاء

قوله : (وفعيل) طريقة المصنف في هذا الكتاب تقديم ما فيه الكسر أو الياء على ما فيه الضم أو الواو؛ لأن الكسر والياء أخف من الضم والواو، فهذا والمناسبة أيضاً تقتضي تقديم هذا البحث على نحو صبور، وكأنه لما كان بخلاف القياس إذا الأصل في

(وفعيل بمعنى مفعول بابه فعلى) بفتح الفاء وسكون العين (نحو جرحى)، في جريح (وقتلى)، في قتيل (وأسرى)، في أسير، وعادته جارية بتقديم الأخف من الأمثلة، وهاهنا قدم الأثقل وهو صبور على فعيل مع أن الكسرة والياء أخف من الضمة والواو تنبيهاً على أن فعيلاً بمعنى مفعول على خلاف الأصل إذ الأصل أن يكون بمعنى الفاعل؛ لأن الفاعل أصل بالنسبة إلى المفعول لكثرته إذ ما من فعل إلا وله فاعل ففصل بينه وبين فعيل بمعنى فاعل ينجو صبور.

واعلم أن الأصل يطلق على ما يبتنى عليه غيره وعلى الراجح عليه بالنسبة إلى المرجوح يقال الأصل الحقيقية وعلى المستصحب يقال فيما غلب عليه نجاسة مثله الأصل المستصحب الطهارة والظاهر النجاسة، وعلى القاعدة الكلية نحو لنا أصل وهو أن الأصل يقدم على الظاهر وعلى الدليل يقال الأصل في هذه المسألة الكتاب وها هنا

قوله : (قال المصنف وفعيل بمعنى مفعول بابه فعلى إلى آخره) فإن قيل ما ذكرتم منقوض بأجير بمعنى مأجور وجليب بمعنى مجلوب ورحيم بمعنى مرحوم وحميد بمعنى محمود، وهذا أكثر من أن يحصى فإنها فعيل كلها بمعنى مفعول وليس يجمع على فعلى، أجيب بأن قوله فعيل بمعنى مفعول بابه فعلى ليس على إطلاقه، بل إذا كان بمعنى موجع أو ممات نحو جريح وجرحى ولديغ ولدغى، وقتيل وقتلى، وما سوى فعيل بمعنى موجب أو ممات من فعيل بمعنى مفعول ليس يجمع على فعل ولا على غيرها بل أمره يرجع إلى السماع نحو قضيب وقضب ونبيذ وأنبذة وطبيخ وطبايخ.

(وفعيل بمعنى مفعول) دالاً على آفة وأنه (بابه) أي أصله في الجمع (فَعْلَى) بفتح فائه، وسكون عينه (كجَرْحَى وأَسْرَى وقَتْلَى) في جريح وأسير وقتيل، بخلاف ما لا يدل على أنه ككحيل، وخصيب، ودهين، وعادته جرت بتقديم الأخف من الأبنية، وهنا عكس، فقدم على هذا فعولاً، مع أنّ الكسر والياء أخف من الضم والواو، ومع أن المناسب أنْ لا يفصل بين فَعِيل بغيرهما؛ تنبيهاً على أنّ فَعِيلا بمعنى مفعول على خلاف الأصل، إذ الأصل في فَعِيل أنْ يكون بمعنى فاعل، لأنه يفرق فيه بين المذكر والمؤنث الجاري ذلك على الأصل في الأسماء، ولأنّ الفاعل أصل بالنسبة للمفعول وللكثرة، إذ

أُسَارَى وشَذَّ قُتَلاء وأُسَرَاءُ، وَلَا يُجْمَعُ جَمْعَ التَّصْحِيح، فَلَا يُقَال: جَرِيْحُوْنَ وَلَا جَرِيْحَاتٌ، لِيَتَمَيَّزَ عَن فَعِيْلٍ الأَصْل، ....

جار: فعيل أن يكون بمعنى فاعل فصل بينه وبين فعيل الأصلي بنحو صبور، ثم مذكر هذا لا يجمع بالواو والنون فرقاً بينه وبين فعيل بمعنى فاعل ككريم، ولم يعكس إذ الأصل بالتصحيح أجدر، ولا مؤنثة بالألف والتاء؛ لأن المذكر إذا لم يجمع جمع التصحيح فالمؤنث أولى.

نقره: يجوز أن يكون بالمعنى الأول والثاني **(وجاء أساري وشذ إسراء وقتلاء)**، هذا عند المصنف. وأما عند صاحب "المفصل" فلزنتها ثلاثة أمثلة نحو صياح، وعجائز، وخلفاء؛ فلا شذوذ عنده وعند غيره لا يكون فعلاء جمع فعيلة، وإنما هي جمع فعيل فخلفاء جمع خليفة وحينئذٍ يحتمل أن يكون خلفاء جمع خليف فلا يجعل أصلاً في جمع فعيلة عليه إذ لا يثبت باب من الأصول بالاحتمال وإنما يثبت بثبت، **(ولا يجمع)**، فعيل بمعنى مفعول **(جمع التصحيح)** لا بالواو والنون ولا بالألف والتاء فلا يقال جريحون ولا جريحات **(ليتميز)**، فعيل بمعنى مفعول **(عن فعيل الأصل)**، أي عن فعيل بمعنى الفاعل؛ لأنه الأصل كما عرفت ولم يعكس لأن الأصل أَوْلَى بالتصحيح من الفرع، ولما لم يجمع بالواو والنون لم يجمع مؤنثه بالألف والتاء لكونه فرعاً عليه في الجمع.

كمال: قوله: **(قال المصنف وفعيل بمعنى مفعول بابه فعلى)** إنما ذلك لما دل على أنه من فعيل وصفاً للمفعول كما مثل دون غيره كحليب بمعنى محلوب وأجير بمعنى مأجور وحميد بمعنى محمود، وطبيخ بمعنى مطبوخ فهذه ونحوها يرجع في أمرها إلى السماع.

قوله: **(لأن المذكر إذا لم يجمع جمع التصحيح فالمؤنث أولى)** أي إن جمع المؤنث بالألف والتاء لذلك لا للفرق كما يقتضيه كلام المصنف؛ لأن نظيره من فعيل بمعنى فاعل لا يجمع أيضاً بالألف والتاء.

فلّ: ما مِن فعل إلّا وله فاعل، (وجاء) في جمع فعيل بمعنى مفعول (أُسارَى)، بوزن سُلامى في أسير، (وشَذَّ) فيه (أُسَراء وقُتلاء) بوزن كُرَماء، (ولا يجمع) فعيل هذا (جمع التصحيح)، فلا يقال في المذكر جَريحون، ولا في المؤنث جَريحات؛ (ليتميز عن فَعِيل الأصيل)، أي الذي بمعنى فاعل، فإنه يجمع جمع التصحيح، فيقال كريمون، وظريفون، ولم يعكسوا لأنّ الأصل أوْلَى بالجمع الأشرف، وقوله ليتميز فيه تغليب، لأنه إنما يرجع إلى جمع المذكر، إذ امتناع جمع المؤنث تصحيحا في فعيل المُذكَّر، وليس للتمييز، لأنه ممتنع في فعيل بمعنى فاعل أيضاً بل لأنه لما امتنع جمع المذكر

وَنَحْو: مَرْضَى مَحْمُول على جَرْحَى، وَإِذا حملُوا عَلَيْهِ نَحْو: هَلْكَى ومَوْتَى وجَرْبَى فَهَذَا..............................

جار بردي: قوله: (ونحو مرضى) جواب سؤال وهو أن مريضاً فعيل بمعنى فاعل لا بمعنى مفعول مع أنه جمع على فعلى وكلامكم يدل أن ذلك في فعيل بمعنى مفعول. فأجاب بأنه محمول على جرحى؛ لأن المريض لما كان لمن أصابه داء كان كجريح لمن أصابه جرح، فلذا حمل ثم قوي ذلك بأنهم لما حملوا باب هالك وميت وأجرب على فعيل بمعنى مفعول مع المخالفة لفظاً للموافقة معنى فحمل المريض للموافقة لفظاً .....

نقره كار: واعلم أنه إنما يجمع فعيل على فعلى إذا كان متضمناً للآفات والمكاره وغير منتقل إلى الإسمية فلا يجمع نحو حميد على حمدي ولا ذبيح على ذبحي؛ لأنها ليست بمعنى المذبوح حتى تقع على كل مذبوح وإنما هو مختص بما يعد للذبح من الغنم.

فإن قلت: هنا فعيل بمعنى فاعل قد جمع على فعلى نحو مرضى في جمع مريض فأجاب عنه بقوله (**ونحو مرضى محمول على جرحى**)، للمشابهة بينهما من جهة اللفظ والمعنى أما اللفظ فظاهر وأما المعنى فلأن المريض بمعنى الذي أصابه المرض كما أن القتيل بمعنى الذي أصابه القتل ثم يؤكد هذا الحمل بقوله (**وإذا حملوا عليه**)، أي على جرحى (**نحو هَلْكَى**)، في جمع هالك (**وجربى**)، في جمع أجرب (**وموتى**)، في جمع ميت وإن كانت المشابهة بينهما من جهة المعنى فقط (**فهذا**)، أي فحمل مريض على

قوله: (**فهذا**) أي فهذا الذي ذكرنا من طريقة المصنف يقتضي تقديم نحو جريح على صيور؛ لأن فيه ياء والمناسبة أيضاً يقتضي تقديم جريح على صيور إذ جريح فعيل وصيور فعول وقدم فعيلاً بالمناسبة يقتضي أن يقدم جريح على صبور.

قوله: (**مع المخالفة لفظاً**) أما مخالفة هالك إياه لفظاً؛ فلأنه فاعل ومخالفة ميت إياه؛ لأنه فيعل ومخالفة أجرب؛ لأنه أفعل.

قوله: (**فحمل المريض للموافقة لفظاً**) أي يكون كل منهما وزنه فعيل، واليتيم من الناس من لا أب له، ومن البهائم من لا أم له، واليتيم أيضاً الفرد وكل شيء يعز نظيره والحبط محركة آثار الجرح أو السياط بالبدن بعد البئر ووجع يبطن البعير من كلأ يستوبله أو من كلأ

فلاح: تصحيحا كان امتناعه في المؤنث أولى؛ لئلا يكون للفرع على الأصل مزية، (ونحو مَرْضَى) في مريض، مع أنه بمعنى فاعل إذ يقال مرض الرجل، فهو مريض (محمول على جَرْحَى)، والمعنى أنّ مريضا ملحق بجريح في جمعه، لاشتراكهما في الزِّنة والمعنى بإصابة الألم، وأيّد ذلك بقوله (وإذا حملوا عليه) أي فعيل بمعنى مفعول (نحو هَلْكَى ومَوْتَى وجَرْبَى) في هالك وميت وأجْرَب مع مخالفته له زِنةً، وموافقته له معنى، (فهذا)،

أَجْدَر، كَمَا حملُوا أيَامَى وَيتَامَى على وَجَاعى وحَبَاطَى.

جـ معنى أجدر.

قوله: **(كما حملوا)** لما بين أنه حمل هالك وأخواه على الفعيل أشار إلى أنهم قد يحملون مع مخالفة اللفظ، كما حملوا أَيِّماً وهو الذي لا زوج له من الرجال والنساء وهو فيعل، ويتيماً وهو فعيل على الفعل كوجع، ويجوز أن يكون متعلقاً بالأول، أي نحو مرضى محمول على جرحى، كما حملوا أيامي على وجاعي وكلاهما مستقيم، ويبان ذلك أن نقول إن وجعاً وحبطاً جمعا على وجاعي وحباطي تشبيهاً لفعل بفعلان

جريح **(أجدر)**، للمشابهة بينهما من جهة اللفظ والمعنى وقوله **(كما حملوا)**، الأولى أن يتعلق بقوله وإذا حملوا إلا بقوله محمول **(أيامي)**، في جمع أيم وهو فعيل وهو الذي لا زوج له من الرجال والنساء **(ويتامى)**، في جمع يتيم وهو فعيل **(على وجاعي)**، في جمع وجع **(وحباطي)**، في جمع حبط وإنما جمع فعل على هذه الصيغة تشبيهاً له بفعلان الصفة لتقاربهما في المعنى واتحادهما في المبنى.

أما الأول فلأن النعت من فعل إذا كان بمعنى حرارة الباطن والامتلاء يكون على فعلان وإذا كان بمعنى العيوب الباطنة يكون على فعل وبين المعنى الأول والثاني تقارب.

يكثر منه فيتنفخ فلا يخرج منها شيء حبط كفرح فهو حبط من حباطي والصدى العطش وقد صدى يصدى فهو صاد وصد وصديان وامرأة صديا والغرث الجوع، وقد غرث بالكسر فهو غرثان وقوم غرثى وغراثى. قوله: **(كما حلموا أيما)** فيكون في قياس حمل هالك على حمل إيماض. قوله: **(ويتيماً)** اليتيم من الإنسان من لا أب له، ومن البهائم من لا أم له، ومن الدر ما لا ثاني له. قوله: **(كما حملوا أيامى)** فيكون حمل مرضى على جرحى مقيساً على شيئين:

أحدهما: حمل هالك على فعيل، والثاني: حمل أيامى على وجاعي. قوله: **(وبيان ذلك أن نقول)** أي بيان جواز كون ذلك متعلقاً بالأول أو بيان استقامتهما ض.

أي فحمل مريض عليه (أجدر) أي أحق، لموافقته له زِنة ومعنى، وحمل الشيء على الشيء في صفة الجمع، لتوافقهما معنى لا زنة جائز، (كما حملوا أيامَى) في أيّم بتشديد الياء لمن لا زوج له من رجل وامرأة، (ويَتامَى) في يتيم، لمن لا أب له من بني آدم، ولِما لا أمّ له من البهائم، ولِما لا نظير له من الدُّر وغيره (على وَجاعَى) في وَجَع (وحَباطَى) في حَبط لمنتفخ البطن، مع أنّ مفرد الأولين فَيْعِل وفَعيل، ومفرد الأخيرين فَعِل، لاشتراكهما في المعنى بإصابة الآفة مع تقاربهما زِنة أولا، أو لا تقارب بين المفردين إلّا بزيادة ياء، وخالف الجوهري في أيامى، فقال: أصلها أيائم، فقلب.

الْمُؤَنَّث: نَحْو صَبِيحَة على صَبَائِحَ وصِبَاحٍ، وَجَاء خُلَفَاءُ،

ﮔـ لاشتراكهما كثيراً كصدى وصديان، وغرث وغرثان، وعطش وعطشان، وفعلان يجمع على فعالى لما يجيء فحمل عليه موافقه وهو فعل فجمع جمعه وأيامى ويتامى حملاً على وجاعي لقرب ما بينهما من الوزن؛ لأن فيعلاً وفعيلاً لا يفارقان فعلاً إلا بزيادة ياء فحملا عليه مع موافقتهما إياه في معنى الآفة. قوله: (**المؤنث**) لما فرغ من الذكر شرع في المؤنث، ولم يذكر ما مدته الألف لفقدانه، وشرع فيما مدته الياء وفاؤه لا يكون إلا مفتوحاً لما مر، كصبيحة وهي الحسناء من صبح وجهه أي حسن، وذكر لجمعه الغالب مثالين ثم أشار إلى أن الأولى أن يكون خلفاء جمع خليف لا خليفة لما ثبت من قولهم: كريم وكرماء، فيحتمل الخلفاء أن يكون جمعاً لخليف، فلا يجعل أصلاً في جمع خليفة عليها إذ لا يثبت باب بالاحتمال، بل لا بد من ثبت.

ﺟ وأما الثاني فإنهما يأتيان من فعل مكسور العين فحمل فعل عليه.

(**والمؤنث**) من الصفة ولم يذكر ما مدته ألف وإنما ذكر ما مدته ياء فاؤه مفتوح لما مر (**نحو صبحة**)، وهي الحسناء وجهه أي حسن (**على صباح وصبابيح**)، وهما الغالب عليها (**وجاء**)، على (**خلفاء**)، في جمع خليفة (**وجعله جمع خليف أولى**)، من جعله جمع خليفة؛ لأنه قيل خليف وخليفة وأن خلفاء جمع خليف وخلائف جمع خليفة؛ لأن القياس أن يكون فعلاء جمع فعيل نحو كريم وكرماء ولا يجعل فعلاء أصلاً في جمع

ﻟ قوله: (**لا يكون إلا مفتوحاً**) لأن فعولاً من أوزان الجمع وفعولاً ممتنع ض.

قوله: (**لما مر**) من عدم فعل وفعل وكذا فعيل وفعيل.

قوله: (**صبح وجهه**) هو بضم الموحدة.

ﻓ (المؤنث) صفة مما زيادته مدّة ثالثة ياء أو واو، وفاؤه لا يكون إلّا مفتوحا، يقال فيه (نحو صَبِيْحَة) في الصّباحة، أي الحسن والجمال يجمع (على صِباح) بكسر أوله (وصَبَائِح) غالباً، وشرط ابن مالك في مفرد فِعال أنْ يكون صحيح اللام، وفيه وفي فعائل أنْ لا يكون بمعنى مفعولة، ليخرج نحو غنيّة وذبيحة وقتيلة، فلا يُجمع على ذلك، وما ورد منه فشاذ، (وجاء) في جمع ذلك (خُلَفَاء) في خليفة، بجعل التاء فيه للمبالغة كعلامة لا للتأنيث، ولأنه لمّا لم يقع إلّا على المذكر، فكأنه لا تاء فيه، (وجَعْلُه جمع خَليفٍ أولى) من جعله جمع خليفة، لكثرة مجيء جمع فَعِيل عل فُعلاء ككُرماء، والحمل على الأكثر أولى، فجمع خليف خُلفاء، وجمع خليفة خلائف غالباً، وقد جاء القرآن بهما كقوله تعالى: ﴿خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ قَوۡمِ نُوحٖ﴾ [الأعراف: ٦٩]، و﴿خَلَٰٓئِفَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾

وَجَعْلُه جمع خَلِيْفٍ أولى حملا على الْأَكْثَر. وَنَحْو: عَجُوز على عَجَائِز.

قال الواحدي في "الوسيط": أصل الخليفة خليف بغير هاء؛ لأنه فعيل بمعنى فاعل كالعليم والسميع فدخلت الهاء للمبالغة بهذا الوصف، كما قالوا علامة وراوية ألا ترى أنهم جمعوه على خلفاء، كما يجمع فعيل ومن أنث لتأنيث اللفظ.

قال في الجمع: خلائف، وقد ورد التنزيل بهما قال الله تعالى: ﴿خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ قَوۡمِ نُوحٖ﴾ [الأعراف: ٦٩]، وقال ﴿خَلَٰٓئِفَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ ثم ذكر المصنف ما مدته الواو وفاؤه مفتوح لا غير وذكر لجمعه مثالاً واحداً.

فعيلة إذ لا يثبت باب من الأصول بالاحتمال وإنما يثبت بثبت ويمكن أن يقال إنه جمع خليفة والتاء للمبالغة نحو العلامة لا للتأنيث؛ ولأنه لما لم يقع إلا على المذكر فكأنه لا تاء فيه وقد ورد القرآن الكريم بهما كقوله تعالى: ﴿خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ قَوۡمِ نُوحٖ﴾ [الأعراف: ٦٩]، وخلائف في الأرض **(ونحو عجوز)**، مما مدته واو **(على عجائز)**، وهي المرأة الكبيرة.قال ابن السكيت: ولا تقل عجوزة والعامة تقوله.

قوله: **(لأنه فعيل بمعنى فاعل)** أي وقد يفرق بين مذكره ومؤنثه بالتاء فيكون بدونها.

قوله: **(ومن أنث لتأنيث اللفظ)** منه قول الشاعر[1]: [الوافر]

أَبُـوْكَ خَـلِـيْـفَـةٌ وَلَـدَتْـهُ أُخـرَى ... وأَنْـتَ خَـلِـيْـفَـةٌ ذاكَ الـكَـمَـالُ

قوله: **(وذكر لجمعه مثالاً واحداً)** في بغية الطالب ما كان على فعول وصفاً لمؤنث بابه أن يجمع على فعل وفعائل ونحو عجوز وعجز وعجائز، وقلوص وقلص وقلايص، قال سيبويه وقد يستغنى بأحدهما وذلك قولك صعائد ولا يقال صعد ويقال عجل ولا يقال عجائل انتهى.

[فاطر: ٣٩]. (ونحو عَجُوز)، وهي المرأة الكبيرة تجمع (على عَجائِز)، قال ابن السكيت: ولا يُقال عجوزة، والعامة تقوله.

ولم يذكر المصنف المؤنث الصفة بالتاء ما مدّته ألف، لأنّ الظاهر أنّ فعال بحركاته الثلاث يستوي فيها المذكر والمؤنث، فكأنه قال: لا مؤنث له بالتاء أمّا المؤنث بالمعنى، فقدّم حكم المفتوح والمكسور، ومنه في نحو صناع، وكِناز.

ولمّا فرغ مما زيادته مدّة ثالثة شرع فيما زيادته مدّة ثانية هي ألف فقال:

---

(١) أنشده الفراء – وهو من الوافر –. الإعراب: أبوك مبتدأ والكاف مضاف إليه. خليفة خبره. ولدته فعل ومفعول، أخرى فاعل، وأنت مبتدأ، خليفة خبره، ذاك مبتدأ. الكمال خبره.
الشاهد: قوله: "خليفة" حيث أنثه.
انظر: معاني القرآن ١/ ٢٠٨ والمذكر والمؤنث ٥٦٥ واللسان (خلف).

وفَاعِلُ الِاسْمِ نَحْو: كَاهِل على كَوَاهِلَ، وَجَاء: حُجْرَانٌ وجِنَّانٌ.

الْمُؤَنَّث نَحْو: كَاثِبَةٍ على كَوَاثِبَ، وَقد نَزَّلُوا (فَاعِلاء) مَنْزِلَته

قوله: (**فاعل**) لما فرغ مما زيادته مدته ثالثة شرع فيما زيادته مدته ثانية، وهي ألف وقسمه إلى الاسم والصفة، والاسم إلى المذكر والمؤنث، فالمذكر ككاهل وهو ما بين الكتفين يجمع غالباً على كواهل، وجاء بناآن آخران كحجران في حاجر، وهو الموضع الذي يبقى فيه ماء المطر وجنان في جان، وهو أبو الجن والعظيم من الحية أيضاً سميت بذلك لاعتقادهم أنها من الجن. ثم قسم المؤنث قسمين:

قسم بالتاء ككاثبة وهي من الفرس مقدم أسفل فروع الكتفين، وتسمى بالفارسية يال اسب، وتجمع على كواثب، وقسم بالألف وقد نزلوها منزلة الأولى في الجمع لكونهما للتأنيث، . . . .

(**وفاعل الاسم**) مما مدته ثانية وهي الألف (**نحو كاهل**)، وهو ما بين الكتفين (**على كواهل**)، غالباً (**وجاء حجران**)، في جمع حاجر وهو الموضع الذي يبقى فيه ماء المطر (**وجنان**)، في جمع جان وهو أبو الجن والعظيم من الحية سميت بذلك لاعتقادهم أنها منه (**والمؤنث**)، منه بالتاء (**نحو كائبة**)، وهي بالفارسية يال اسب (**على كوائب وقد نزلوا فاعلاء**)، أي ما فيه ألف التأنيث (**منزلته**)، أي منزلة نحو كاتبة. . . . .

قوله: (**كحجران**) هو بضم الحاء وسكون الجيم وراء والكاثبة بمثلثة. قال في القاموس: الجمع أكثاب ولم يذكر غيره، والجِحَرة بكسر الجيم، وفتح الحاء وسوابي بالتنوين على الصحيح. .

(فاعل) إمّا اسم أو صفة، (الاسم) مذكر أو مؤنث، المذكر منه يُقال فيه (نحو كاهِل) لِما بين الكتفين، يُجمع (على كَواهِل) غالباً، (وجاء) في جمعه (حُجْران) بضم أوله وإسكان ثانيه، وبِراءٍ مهملةٍ في حاجر لحفرة تُمسك ماء المطر بجنب الوادي، (وجِنَّان) بتشديد النون في جان لأبي الجن، وللعظيم من الحيات البيض. ومنه خبر "نَهَى عَنْ قَتْلِ جِنَّانِ البُيُوتِ"[1] وجاء في جمعه أيضاً أجوزة، قال الجوهري. والجائز. وهو سهم في البيت يجمع على أَجْوِزَةٍ وجوزان.

(المؤنث) منه بالتاء يقال فيه (نحو كاثِبة) بالمثلثة لِما يقع عليه مقدم السرج من الفرس، يُجمع (على كَواثِب وقد نَزّلوا فاعلاء) بألف التأنيث (منزلته) أي منزلة نحو كاثبة

---

(١) رواه البخاري، باب شهود الملائكة بدراً. ومسلم، باب: قتل الحيات وغيرها.

فَقَالُوا: قَوَاصِعُ ونَوَافِقُ ودَوَامٌّ وسَوَابٍ. الصِّفة نَحْو: جَاهِلٍ على جُهَّلٍ وجُهَّالٍ غَالِباً، وفَسَقَةٍ كثيراً، وعَلى قُضَاة فِي المعتل اللَّام،

فيقال قواصع في قاصعاء وهي حجر من حجرة اليربوع وهي التي يقصع أي يدخل منها، ونوافق في نافقاء وهي إحدى حجرته أيضاً يكتمها ويظهر غيرها وهو موضع يرققه فإذا أتى من قبل القاصعا ضرب النافقاء برأسه فانتفق أي خرج. ودوام وأصله دوامم في داماء وأصله داماء وهي إحدى حجرته أيضاً التي يدمها بالتراب أي يطلى رأسها، وقالوا في سابياء وهي المشيمة التي يكون فيها الولد سواب وأصله سوابي أعل إعلال قاض، فيقال هذه سواب مررت بسواب، ورأيت سوابي، وإنما قلت ألف فاعل واواً تشبيهاً للتكسير بالتصغير. ثم شرع في الصفة، وقال في المذكر يجمع المعتل اللام على قضاة وأصله قضية بفتح القاف وضموها بعد قلب الياء ألفاً فرقاً بينها وبين المفرد من نحو قناة، وإنما قدروا كذلك؛ لأنهم لم يروا جمعاً على هذا الوزن في الصحيح.

والمعتل إذا أشكل أمره يحمل على الصحيح، ويمكن دفعه بجواز أن يكون من الأوزان المختصة بالمعتلات، وسيتحقق زيادة تحقيق فيما بعد إن شاء الله تعالى.

(فقالوا قواصع)، في قاصعاء وهي جحر من جحرة اليربوع الذي يتقصع أي يدخل فيها **(ونوافق)** في نافقاء وهي إحدى جحرته يكتمها ويظهر غيرها فإذا أتى من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فانتق أي خرج **(ودوام)** في جمع داماء وهي إحدى جحرته التي يدمها بالتراب **(وسواب)** في جمع سابياء وهي المشيمة التي يكون فيها الولد وأصله سوابي أعل إعلان قاض. **(والصفة)** منه **(نحو جاهل على جُهَّال وجهل غالباً وفسقة كثيراً)**، بفتح الفاء والعين **(وعلى قضاة)**، في جمع قاض **(في معتل اللام)** وأصله قضية بفتح القاف التي هي الفاء فضم أوله بعد قلب آخره ألفاً؛ ليعتدل طرفاً الكلمة، أو نقول

. . . .

لاشتراكهما في زيادة علامة التأنيث على فاعل، (فقالوا قَواصِع) في قاصِعاء لجحر من جحرة اليربوع، يقصع فيه، أي يدخل فيه، (ونَوافِق) في نافقاء لأحد جحرته أيضاً يكتمه ويظهر غيره، وهو موضع يرققه، قال فإذا أتي مِن قِبَل القاصعاء، ضرب النافقاء برأسه، فانتفق، أي خرج، (ودَوامٌّ) بتشديد الميم في داماء كذلك لأحد جحرته أيضاً يدمه بالتراب، أي يطلي رأسه به (وسَوابٍ) كجوار وزناً وإعلالاً في سابياء للمشيمة التي يكون فيها الولد، وإنما قلبت ألف فاعل واواً تشبيها للتكسير بالتصغير.

(والصّفة) من فاعل إمَّا مذكر أو مؤنث المذكر، يُقال فيه (نحو جاهِل) ممن صحت لامه يُجمع على (جُهَّل وجُهَّال غالباً) و جاء جمعه على (فَسَقَةٍ) في فاسق (كثيراً، و) جاء جمعه (على قُضاة) ودُعاة غالباً (في) قاضٍ وداعٍ من (معتل اللام). [illegible]

وعَلى بُزُلٍ وشُعَرَاءَ وصُحْبَانٍ وتِجَارٍ وقُعُودٍ، وَأما فَوَارِسُ فشاذٌ.

جار بردي: والبازل البعير الذي انشق نابه، وذلك في السنة التاسعة، ثم ذكر أن فواعل في فاعل المذكر صفة شاذ نحو فوارس في فارس. قال المرزوقي: فوارس شاذ في الجموع عند سيبويه؛ لأن فواعل إنما تكون جمع فاعلة في صفات من يعقل دون فاعل واستدرك على سيبويه هوالك في هالك، وبيت الفرزدق[1]: [الكامل]

نقره كار: إن فعلة بضم الفاء وزن مختص بالمعتل اللام. وقال الفراء: أصله قضى على وزن فعل بالتشديد فحذفت إحدى الضادين وعوض عنه التاء **(وعلى بزل)**، في جمع بازل وهو البعير انشق نابه وذلك في السنة التاسعة **(وشعراء وصحبان وتجار وقعود وأما فوارس)**. في جمع فارس **(فشاذ)**، لأنه مذكر صفة وفواعل إنما يكون جمع فاعلة في صفات من

حاشية: قوله: **(والباذل البعير)** البعير من الإبل بمنزلة الإنسان من الناس يقال للجمع بعير وللناقة بعير صحاح. قوله: **(لأن فواعل إنما تكون جمع فاعلة إلى آخره)** المراد أنه يكون من صفات من يعقل جمع فاعلة ولا يكون فيها جمع فاعل لا أنه إنما يكون جمع فاعلة فيها، والفرزدق لقب: همام بن غالب بن صعصعة وهو في الأصل جمع فرزدقة وهي القطعة من العجين. ويزيد: هو ابن المهلب، وعتيبة بمثناة وتحتية وموحدة وفي بعض النسخ عبدة بموحدة والأول هو ما في كلام أبي حيان وغيره والزمار بكسر المعجمة ما يلزمك حفظه وحمايته، وسليم بضم السين وفتح اللام، والغوايب جمع غايب. قال في القاموس: وغايبك ما غاب عنك اسم كالكاهل، ومما استدرك أيضاً شاهد وشواهد وناشي ونواش.

قوله: **(واستدرك على سيبويه)** أصل استدراك الشيء تداركه أي حصله بعد فواته، فإذا كان هذا المعترض حصل ما فات منه، واعترض به على من فوته ضمن الفعل معنى الاعتراض

فلاح: قُضيّة ودُعوة بضم أولهما، قلب حرف العلة الفا لتحركه، وانفتاح ما قبله، وقال الفراء: أصلهما قضيي ودعوا بتشديد الياء والواو، وحذفت إحدى اليائين، أو الواوين، وعوض عنها التاء (و) جاء جمعه من صحيح اللام قليلاً (على بُزُل) في بازل للبعير الذي انشقّ نابه، وذلك في السنة التاسعة، وربما بزل في الثامنة، (و) على (شُعَراء وصُحْبان) في شاعر وصاحب، (و) على (تِجار) بكسر التاء وتخفيف الجيم في تاجر، ويجمع أيضاً على تُجَّار بضم التاء وتشديد الجيم، وقدّمه في جهال، وعلى تَجْر بوزن صَحْب، وتركه لأنّ مذهب سيبويه أنّ فعلاء من أبنية أسماء الجمع، لا من أبنية الجمع؛ خلافاً للأخفش، (و) على (قُعُود) بضم القاف في قاعد، (وأمّـا فَوارِس) في فارس (فشاذ).

(١) الشّاهدُ فيه: (نواكِس) حيث جمع (ناكس) صفة لمذكّر عاقل على (نواكس) للضّرورة الشّعريّة.
يُنظر هذا البيتُ في: الكتاب ٣/ ٦٣٣، والمقتضب ١/ ١٢١، ٢/ ٢١٩، والكامل ٢/ ٥٧٤. والجمهرة (خضع) ١/ ٦٠٧، والجمل ٣٧٧، والمخصّص ١٤/ ١١٧، وشرح المفصّل ٥/ ٥٦. واللّسان (نكس) ٦/ ٢٤١، (خضع) ٨/ ٧٤، والخزانة ١/ ٢٠٤، والدّيوان ١/ ٣٠٤.

. . . .

وإِذَا الـرِّجَـالُ رَأَوْا يَـزِيـدَ رَأَيـتَـهُـمْ خُـضُـعَ الـرِّقَـابِ نَـوَاكِـسَ الأَبْـصَـارِ

وبيت عتيبة بن الحارث[1]: [الوافر]

أحـامـي عـن ذمـار بـنـي سـلـيـم ومـثـلـي فـي غـوائـبـكـم قـلـيـل

ثم نقل عن المبرد أنه الأصل في جميعه ويجوز في الشعر، وقال المصنف في

يعقل لا جمع فاعل صفة وشاذ أيضاً هوالك ونواكس، أما فوارس فالذي حسن فيه أنه لم يجئ منه امرأة فارسة، وأما هوالك فقد جاء في مثل هالك في الهوالك الأمثال كثيراً ما تخرج عن القياس، وأما النواكس فللضرورة في بيت الفرزدق.

وإذا الـرجـالُ رأوا يـزيـدَ رأيـتـهـم خـضُـعَ الـرقـابِ نَـواكـسَ الأبـصـارِ

أما إذا كان فاعل في صفات ما لا يعقل فيجوز أن يجمع على فواعل قياساً مطرداً نحو مررت بخيل روافس من الرفس، وهو الضرب بالرجل وذلك لأن الجمع فيما لا يعقل من الذكر يجري مجرى المؤنث فيمن يعقل، ولما كانت هذه صفات لما لا يعقل

فعدي بعلى إشارة إلى هذا المعنى وصار الفعل حينئذٍ دالًّا على معنيين: أحدهما: التحصيل ودلالته عليه بالأصالة. والثاني: الاعتراض ودلالته عليه بالتضمن المدلول عليه بالتعدي بعلى أي استدرك ما فات منه معترضاً عليه أو اعترض عليه مستدركاً ما فات منه.

قوله: (**خضع الرقاب**) جمع خضوع أي خاضع، قال الشاعر: وإذا . . . . البيت.

الناكس: المطأطئ رأسه. صحاح.

قوله: (**ثم نقل عن المبرد أن ا لأصل إلى آخره**) يريد أن ما ذكر من كون فواعل جمعاً لفاعلة في صفات من يعقل دون فاعل هو الأصل في الجمع على فواعل، وأنه يجوز في الشعر جمع فاعل أيضاً عليه ولم يحك أبو حيان لفظه في جمعه عن المبرد، والمبرد بفتح الراء المشدد لقب أبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر ممن أخذ عن المازني، وأبي حاتم السجستاني، والضمير في أنه لفواعل وفي جمع لفاعلة في صفات من يعقل وفي ويجوز لفاعل.

لأنّ فواعل إنما يكون جمعا لفاعلة كضاربة، ولفوعلة كصومعة، ولفاعلاء كقاصعاء، ولفوعل كجوهر، ولفاعل بفتح العين كطابع، ولفاعل بكسرها اسماً ككاهل، أو صفة لمؤنث كحائض وحامل، ولمذكر لا يعقل كبازل، فالشذوذ إنما هو في جمع فاعل صفة لمذكر يعقل، وقد ورد منه فوارس، كما تقرر وحسّنه غلبة الاسمية، وعليه اقتصر سيبويه، وزاد غيره هوالك ونواكس في ناكس، أي مُطأطئ رأسه، وروافس في رافس للذكر من الخيل، والرفس الضرب بالرجل، بل هذا مطرد، لأنّ فاعلا في صفات ما لا يعقل يُجمع على فواعل قياسا مطردا.

(١) أحامي: مضارع من الحماية وهو الحرص. والذمار - ككتاب -: ما يجب على الرجل أن يحميه، وقالوا: فلان حامي الذمار، وحامي الحقيقة. والغوائب: جمع غائب.

=

الْمُؤَنَّث نَحْو: نَائِمَةٍ على نَوَائِمَ ونُوَّمٍ وَكَذلِكَ حَوَائِضُ وحُيَّضُ.

شرح المفصل": أما فوارس فالذي حسن منه انتقاء الشركة بينه وبين المؤنث؛ لأنهم لا يقولون امرأة فارسة أي فيعد بهذا عن الصفة؛ لأن الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء من خواص الصفات فهو كالاسم.

وأما هوالك فجاء في المثل هالك في الهوالك، والأمثال كثيراً ما يخرج عن القياس، وأما نواكس فللضرورة أي جاء في الشعر فلا اعتداد به، ثم قال ويجوز في فاعل إذا كان مما لا يعقل أن يجمع على فواعل قياساً مطرداً تقول في خيل ذكور روافس من الرفس، وهو الضرب بالرجل، وسره هو أن الجمع فيما لا يعقل من المذكر يجري

أجريت مجرى المؤنث في الجمع (المؤنث) منها سواء كانت التاء ظاهرة أو مقدرة (**نحو نائمة على نوائم ونوم وكذلك حوائض وحيض**)، في جمع حائض لا فرق بين التاء الظاهرة والمقدرة؛ لأن الغرض التفرقة بين المذكر والمؤنث في المعنى فلا فرق بين وجود التاء وعدمه..............................

قوله: (حسن) هو بتشديد السين مبنيًّا للفاعل أي حصل فيه فعلاً حسناً، والموصول مبتدأ وانتقاء خبره، والشركة بكسر الشين وسكون الراء وحكى ابن باطيش فتح الشين وكسر الراء. قوله: (وسره) عبارته في شرح المفصل وسره: هو أن الجمع فيما لا يعقل من المذكر يجري مجرى المؤنث فيمن يعقل تارة في مفرده، وتارة في صفاته وإخباره أحواله، ولما كانت هذه لما لا يعقل أجريت ذلك المجرى ألا ترى أن أفعل مذكر فعلى لا يجمع على فعل وفعلى في مؤنثه يجمع على فعلى. وقال الله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]؛ لأنه لليوم لكنه لما كان فيما لا يعقل أجري مجرى أخرى على ما ذكر انتهت.

(والمؤنث) بالتاء وبالمعنى يُقال فيه (نحو نائِمة) مما صحت لامه يُجمع (على نَوائِم ونُوَّم وكذلك حَوائِض وحُيَّض) مما لا مذكر له، وقد تقدم أنّ فاعلا مذكرا يُجمع على فُعَّل كجُهَّل، فهو مشترك بين المذكر والمؤنث المذكور.

= روى أن عتيبة بن الحرث قال لجزء بن سعد هذا البيت فقال له جزء: نعم وفي شواهدنا.
والشواهد: جمع شاهد، وهو مثل الغوائب. والاستشهاد بالبيت في قوله "غوائبكم" حيث جمع فاعلاً على فواعل شذوذاً. انظر: الخزانة ١/٢٠٧.

الْمُؤَنَّث بِالْأَلف نَحْو: أُنْثَى على إِنَاثٍ، وَنَحْو: صَحْرَاءَ على صَحَارَى.

جـ مجرى المؤنث، وهذه صفات لما لا يعقل أجريت ذلك المجرى، ثم شرع في المؤنث بالتاء وبغير التاء، وذكر أن حكمهما واحد. قوله: **(المؤنث بالألف)** هذا شروع فيما زيادته مدة رابعة، وقسمه إلى الاسم، والصفة ثم الاسم إلى المقصور والممدود، وذكر حكمهما وأصل صحارى، صحاري بكسر الراء وأصله صحاري بالتشديد، وقد جاء

كـ **(والمؤنث بالألف رابعة نحو أنثى)**، أي مما كان الألف المقصورة في الاسم **(على إناث)**، لأن الألف للتأنيث كالتاء فيجمع ذو الألف بعد حذف الألف على فعال كما يجمع ذو التاء بعد حذف التاء عليه نحو قصاع في قصعة وقد يجمع أيضاً قياساً في جمع أقصى الجموع على دعاو في جمع دعوى، وإنما جمع ذلك الجمع للاعتداد بألف التأنيث؛ لأنها للزومها صارت بمنزلة لام الكلمة فيجمع الجمع الأقصى كما يجمع الرباعي وحكم دعاو في الإعلال حكم جوار؛ لأنه لما جمع هذا الجمع وكسر ما بعد ألف الجمع؛ ليحصل بناء الجمع الأقصى انقلبت ألف التأنيث ياء فأعل إعلال جوار وعلى دعاوي بفتح ما بعد ألف الجمع؛ لأنه ترك ما بعد ألفه فيما فيه ألف التأنيث على فتحته وكسر ما بعده على القياس فيما فيه غير ألف التأنيث من الألف المنقلبة نحو ملاه في ملهى وألف الالحاق نحو اراط في ارطى فرقاً بين ألف التأنيث وبين غيرها وألف التأنيث أَوْلَى بالمحافظة عليها من غيرها لكونها علامة للتأنيث **(ونحو صحراء)**، مما كانت الألف الممدودة في الاسم **(على صحارى)**، لأنه لما حذف المدة من صحارى

لـ قوله: **(أجريت ذلك المجرى)** أي مجرى المؤنث فكما يجمع فاعلة على فواعل يجمع أيضاً مما لا يعقل من المذكر على فواعل؛ لأنه كالمؤنث لتناسب بين ما لا يعقل وبين الإناث من العقلاء؛ لأنهن ناقصات العقل. قوله: **(وذكر أن حكمهما واحد)** وذلك الحكم أن يجمع على فواعل، وفعل بضم الفاء سواء كان بالتاء أو لغيره.

قوله: **(وأصل صحارى صحاري الخ)** قال شارح لك أن تقول بل جمع على فعالى بفتح اللام أو لا، كما جمع سكران على سكارى، والجامع كون كل منهما مشتمل على زائدتين كما

نقـ (والمؤنث بالألف رابعة) إمَّا اسم أو صفة، فالاسم يُقال فيه (نحو أُنْثَى) مما ألفه مقصورة يُجمع (على إناث) بحذف ألف التأنيث، كما تحذف تاؤه، وعلى أناثيّ بوزن فَعالِي كدعاوي في دعوى، اعتدادا بألف التأنيث، لأنها للزومها نزلت منزلة لام الكلمة، فجمع جمع الرباعي، ثم قلبت ألف التأنيث ياء، فكسر ما قبلها، وقد تبقى بحالها، فتبقى الفتحة، وفي حال قلب ألفه ياء يجوز إعلالها إعلال جوارٍ، (ونحو صَحْراء) مما ألفه ممدودة، يُجمع (على صَحارَى) قال الجوهري: وأصله صحاريّ

. . . .

ذلك في الشعر؛ لأنك إذا جمعت صحراء أدخلت بين الحاء والراء ألفاً، وكسرت الراء كما يكسر ما بعد ألف الجمع في كل موضع نحو: مساجد، وجعافر، فتقلب الألف الأولى التي بعد الراء ياء للكسرة التي قبلها وتنقلب الألف الثانية التي للتأنيث أيضاً ياء فيدغم، ثم حذفوا الياء الأولى وأبدلوا من الثانية ألفاً فقالوا: صحارى، وفتح الراء لتسلم الألف من الحذف عند التنوين، وإنما فعلوا ذلك؛ ليفرقوا بين الياء المنقلبة من الألف التي للتأنيث وبين الياء المنقلبة من الألف التي ليست للتأنيث نحو ألف مرمى، ومغزى، إذ قالوا مرامي ومغازي. وبعض العرب لا يحذف الياء الأولى، ولكن يحذف الثانية. . . . .

وصار صحاري قلبت الكسرة فتحه والياء ألفاً فصار صحاري ويكون بناء الجمع الأقصى ثابتاً في التقدير؛ لأن التغيير بالإعلال القياسي كلا تغيير، وفيه وجهان آخران على القياس، الأول: صحار وذلك لأنه لما جمع على صحارى وحذف المدة فيه صار صحاري فلم تجعل الكسرة فتحه لنحصل بناء الجمع الأقصى وإنما لم يكسر ما بعد ياء التصغير في نحو صحيراء لنحصل بناء التصغير؛ لأن بعض أبنية التصغير وهو فعيل

حملت الألف والنون على ألفي التأنيث في باب منع الصرف، وأما مجيئه موازن يماني مثقلاً ومخففاً فمن اقتضاء القياس من وجه آخر ومع ذلك فهو مقلوب انتهى. وفيه نظر لأن التفريع على ما اقتضاه القياس في الجملة أولى من إلحاق أحد المتباين بحسب الاسمية والوصفية بالآخر من غير دليل ولا يرد منع الصرف؛ لأن الاسمية لا أصل لها فيما فيه ألف التأنيث.

قوله: (**لتسلم الألف من الحذف عند التنوين**) يريد أنهم فتحوا الراء لتنقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها حينئذٍ فيمتنع الصرف لألف التأنيث فتسلم الألف من الحذف الذي كان يلحق الياء لو بقيت عند دخول التنوين كما في جوار وقد تقدم في التصغير إيضاح ذلك.

بالتشديد، وقد جاء في الشعر، لأنّك إذا جمعت صحراء جئت بألف قبل الراء، وكسرت الراء كما يكسرها بعد ألف كل جمع كمساجد وجعافر، فتنقلب الألف الأولى التي بعد الراء ياء لكسر ما قبلها، وكذا الثانية التي للتأنيث، فتدغم، ثم حذفت الياء الأولى، وأبدلوا الثانية ألفاً، فقالوا صحارَى بفتح الراء؛ لتسلم الألف من الحذف عند التنوين، وإنما فعلوا ذلك ليفرقوا بين الياء المنقلبة من ألف التأنيث، والياء المنقلبة التي ليست للتأنيث نحو ألف مرمىً ومغزىً إذ قالوا مرامَى ومغازَى، وبعض العرب لا يحذف الياء الأولى، لكن يحذف الثانية، فيقول صحارِي بكسر الراء، وهذه صحارٍ، كما تقول جوارٍ، انتهى. فالهمزة في صحراء وحمراء، ونحوهما بدل من ألف التأنيث، والأولى

....

(١) فتقول الصحاري بكسر الراء وهذه صحار كما يقول جوار. قال في شرح "الهادي": الهمزة في حمراء وبيضاء، وصحراء، وعشراء بدل من ألف التأنيث كالتي في حبلى وسكرى، والأصل فيها القصر للتأنيث فزادوا قبلها ألفاً أخرى للمد توسعاً في اللغة وتكثيراً لأبنية التأنيث ليصير له بناآن مقصور وممدود فالتقى ألفان، فلم يمكن حذف إحداهما؛ لأن الأولى للمدة والثانية علم للتأنيث فحذفها يخل بمدلولها ولم يمكن تحريك الأولى؛ لأنها لو حركت لفارقها المدُّ فتعين تحريك الثانية فانقلبت همزة.

وقيل إن الأولى في حمراء للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل نحو: أحمر، وحمراء، وبين مؤنث فعلان نحو سكران، وسكرى، وهو ضعيف؛ لأن علم التأنيث لا يكون إلا ظرفاً.

---

(٢) حاصل قبل الألف فلا ضرورة إلى كسره بخلاف الجمع الأقصى، فإن الضرورة ملجئة إلى الكسر لتحصيل بنائه ثم أعل إعلال جوار سواء في جميع الأحوال. والثاني: من الوجهين الأخيرين صحاري بالتشديد وذلك لأنك إذا جمعت صحراء الجمع الأقصى أدخلت بين الحاء والراء ألف الجمع الأقصى وكسرت الراء كما تكسر ما بعد ألف الجمع الأقصى فينقلب الألف الأولى ياء فعادت الهمزة إلى أصلها وهو الألف فقلبت ياء؛ لأن انقلاب حروف العلة بعضها إلى بعض أَوْلَى، ثم أدغمت الياء الأولى في الثانية فصار صحاري بالتشديد وهو قليل الاستعمال لاستثقال الياء المشددة في آخر الجمع الأقصى ولا سيما إذا لم يكن في الواحد حتى في الجمع تطبيقاً بين الجمع والواحد كما

---

(٣) قوله: **(فتقول الصحاري بكسر الراء وهذه صحار)** أي لأن الفتح والقلب عند حذف الأولى إنما هو لما ذكر من الفرق وهو مفقود عند حذف الثانية. قوله: **(وهذه صحار)** لأنه لما حذفت الثانية وهي للتأنيث بقيت الأولى وهي ليست للتأنيث حتى يحافظ عليها ض.

قوله: **(قال في شرح الهادي)** مما قاله فيه يعلم وجه ذكر المصنف صحراء في المؤنث بألف رابعة. قوله: **(فحذفها يخل بمدلولها)** الظاهر أن الضمير لإحداها لا للثانية فقط.

---

(٤) ألف المد، وبذلك صرّح غيره، فإنّ الألفين لمَّا التقيا لم يمكن حذف أحديهما لئلا يُخل بمدلولها، ولم يمكن تحريك الأولى لفوات المدِّ به فتعين تحريك الثانية، فانقلبت همزة لأنها اختها، وقيل الألفان معا للتأنيث، وهو باطل، إذ لا يعلم علامة تأنيث على حرفين، وقيل الأُولَى في حمراء للتأنيث، والثانية زائدة للفرق بين مؤنث أفعل كأحمر وحمراء، ومؤنث فعلان كسكران وسكرى، وهو ضعيف، لأنّ عَلَم التأنيث لا يكون إلّا طرفا.

وَالصّفة نَحْو: عَطْشَى على عِطَاشٍ، وَنَحْو: حَرْمَى على حَـرَامَـى، . . . .

وقيل إن الألفين معاً للتأنيث وهو باطل إذ لا يعلم علامة تأنيث على حرفين، ثم قسم المصنف الصفة إلى ما جاء مذكره على أفعل وإلى ما ليس مذكره على أفعل، وما ليس مذكره على أفعل إلى المقصور والممدود، والمقصور إلى ما مذكره على فعلان؛ كعطشان، وإلى ما ليس له مذكر كحرمي بفتح الحاء وهي الشاة التي تشتهي الفحل.

في كرسي وكراسي (**والصفة نحو عطشى**)، مما كان الألف المقصورة الرابعة في الصفة (**على عطاش**)، تشبيهاً لما فيه الألف التأنيث بما فيه تاؤه وإنما يجيء فعال مما لم يجئ منه الجمع الأقصى، فلما قيل إناث لم يقل إناثي ولما قيل خناثى لم يقل خناث (**ونحو حرمي**)، وهي الشاة التي تشتهي الفحل (**على حرامي**)، كما في صحاري ولا يجوز فيه كسر ما بعد ألف الجمع وقلب ألف التأنيث ياء كما في الاسم نحو دعاو؛ لأن الصفة أثقل من الاسم من حيث المعنى فايجاب التخفيف بها أولى. . . . .

قوله: (**ثم قسم المصنف الصفة**) أي ذكر أقسامها وهي على ما أشار إليه ثلاثة في المقصور ما مذكره على أفعل كصغرى وما مذكره على فعلان كعطشى، وما ليس له مذكر كحرمي غير أنه أخر أول الأقسام قال الشريف: ولو قدمه على الممدود لكان أنسب.

قوله: (**كحرمي بفتح الحاء**) زعم شارح أن وزنها فعلى بالكسر، وقال الشريف: وكأنه سرى إليهما من تقدم فعلى بالفتح والمنقول ما في الشرح. قال في القاموس: وحَرِم كفرح ذات الظِّلْف والذئبة والكلبة حِراماً بالكسر أراد الفحل كاستحرمت فهي حَرْمى ككسرى الجمع كجبال وسكارى انتهى. ويستفاد مما قاله أيضاً أن الحرمة وهي بكسر الحاء وسكون الراء الاستحرام لا يختص بالماعزة كما صرح ثعلب في الفصيح وعبارته، وقد استحرمت الماعزة وهي ماعزة حرمى وبها حِرام، ولا بالشاة كما فسر الشارح بل ذكر في المحكم أنه استعمل في ذكور الأناسي. قال الليلي، وجاء في الحديث: "الذين تُدْرِكهم الساعة تُبْعَثُ عليهم الحِرْمة" أي الغُلْمة ذكر الحديث والتفسير الهروي وغيره.

(والصفة) يُقال فيها (نحو عَطْشَى) مما ألفه مقصورة، وليس مذكرة على أفعل، يُجمع (على عِطاش)، وعلى عطاشى بفتح أوله وضمه، مع فتح شينه، (ونحو حَرْمَى) بفتح الحاء المهملة للأنثى من ذوات الظلف إذا اشتهت الفحل، يُجمع (على حَرامَى)، المثال الأول له مذكر بالألف والنون كعطشان، والثاني ليس له ذلك، لكنه نزل منزلة ما

وَنَحْو بَطْحَاءَ على بِطَاحٍ، وَنَحْو: عُشَرَاءَ على عِشَارٍ، وفُعْلَى أَفْعَلَ نَحْو: الصُّغْرَى على الصُّغَر.

جار بردي: ثم ذكر الممدود كبطحاء وهي مسيل واسع فيه دقائق الحصى، ومنه بطحاء مكة وعشراء وهي الناقة التي أتت عليها من يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر، ثم ذكر ما جاء مذكره على أفعل وأشار إلى حكم الجميع، وهو ظاهر لكن ترك المصنف ها هنا قسماً، وذلك لأن ما مذكره على أفعل فهو إما مقصور ويجمع على الفعل بضم الفاء وفتح العين كما ذكره، وإما ممدود ويجمع على فعل بضم الفاء، وسكون العين نحو حمراء وحمر ولم يذكر. فإن قيل: فقد جمع أحمر أيضاً هكذا كما سيجيء فما سبب الاتحاد بين الجمعين قلت: السبب أنهم لما استأنفوا الكل من المذكر والمؤنث في هذا النحو صيغة على حدة نحو: احمر وحمراء، ولم يقولوا أحمرة، كما قالوا: كريم

نقره كار: **(ونحو بطحاء)**، مما فيه الألف الممدودة في الصفة وهي مسيل واسع فيه دقاق الحصى ومنه بطحاء مكة شرفها الله **(على بطاح)**، كما يجمع الاسم عليه **(ونحو عشراء)**، وهي الناقة التي أتت عليها من يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر **(على عشار وفعلي افعل)**، المقصورة **(نحو الصغرى على الصغر)**، تشبيهاً لما فيه ألف التأنيث بما فيه تاؤه فجمع

الحاشية: قوله: **(ثم ذكر الممدود)** أي بعد الفراغ من قسمي المقصور والبطحاء بفتح الباء وسكون الطاء وجاء أيضاً أبطح لكنه بمعناها، وكأن الشارح لم يجعلها مما ذكره على أفعل لذلك، والمسيل بفتح الميم وكسر السين، ودقاق الحصى بضم الدال، وقد يجوز فتحها قال في القاموس: ودقاق العيدان بالضم والكسر، كسارها أي بضم الكاف وتخفيف السين ما تكسر منها أو كغراب فتات كل شيء، وعشراً بضم المهملة وفتح المعجمة.

قوله: **(فهو إما مقصور)** نحو صغرى أصغر كما ذكره في المتن نحو الصغرى على الصغر. قوله: **(جمع أحمر)** أي كما يجمع حمراء على حمر يجمع أيضاً أحمر عليه.

الفلاح: له ذلك، كعجل وعجلان وعجالى، (ونحو بَطْحاء) بالمد لمسيل واسع فيه دقاق الحصى، يُجمع (على بِطاح) وبطائح، (ونحو عُشَراء) بالمد وضم العين، وفتح الشين للناقة التي أتت عليها من يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر يُجمع (على عِشار)، فإن قلت: تأنيث الممدود إنما هو بألف خامسة لا رابعة، قلت: الأصل فيه القصر، ثم زيدت ألف المد قبل ألف التأنيث، فانقلبت الثانية همزة، فإيراد ذلك هنا باعتبار الأصل، وإنْ مُدّ باعتبار الزيادة، (وفُعْلَى) بالقصر مؤنث (أَفْعَل نحو الصُّغْرَى) يُجمع (على الصُّغَر) بضم أوله، وفتح ثانيه، تشبيها له بالمؤنث بالتاء، كغرفة تُجمع على

وبالألف خَامِسَة نَحْو: حُبَارَى على حُبَارَيَاتٍ.

وكريمة، وضارب وضاربة، وأثروا الاتحاد في صيغة جمعهما ليكون هذه الموافقة بإزاء تلك المخالفة.

قوله: (**وبالألف خامسة**) هذا بيان ما زيادته مدة خامسة؛ كحبارى وهو طائر ولا يجمع إلا بالألف والتاء؛ لأن تكسيره وهو على خمسة أحرف غير ممكن، فلا بد من الحذف، فإن حذفت ألف التأنيث وقلت حبائر اشتبه برسائل، فإن حذفت الأولى، وقلت حبارى اشتبه بحبالى.

على الفعل كما يجمع نحو الغرفة على الغرف وأما الممدودة نحو حمراء أحمر فيجمع على فعل بضم الفاء وسكون العين نحو حمراء وحمر وجمع أحمر أيضاً على حمر؛ لأنه لما كان بين صيغتي المذكر والمؤنث مخالفة في الواحد حيث قيل أحمر حمراء ولم يقل أحمر أحمرة كما قالوا كريم وكريمة آثروا الموافقة في صيغة الجميع جمعيهما لتكون هذه الموافقة بازاء تلك المخالفة (**و**)، المؤنثة (**بالألف خامسة**)، مقصورة (**نحو حبارى على حباريات**).

قال المصنف في شرح "المفصل": لأن الألف إذا كانت خامسة لم يجمع إلا مصححاً؛ لأنهم إذا كرهوا التكسير في الخماسي المذكر فلأن يكره التكسير في المؤنث

قوله: (**غير ممكن**) لما سيجيء في قوله وتكسير الخماسي مستكره بحذف خامسه.

قوله: (**اشتبه برسائل**) يعني لم يعلم أنه جمع فعالة أو فعال.

قوله: (**اشتبه برسائل**) أي بباب رسائل أي فلا يدري أهو جمع حبأرى أو حبارة بكسر الحاء مثلاً، وكذا لو كسر على حبارى بفتح الحاء لم يدر أهو جمع حبارى بضمها أو حبرى كجعبى صفة ونحوها، هذا وقد صرح ابن مالك في التسهيل بأن حبارى يجمع على حباري بكسر الراء. قال شراحه: وإن حذفت ثاني الزائدتين فصار على مثال فعائل فتقول الجبائر انتهى. قوله: (**اشتبه بحبالى**) أي لم يعلم أنه جمع فعل أو فعال.

غُرَف، وأمَّا فَعْلاء بالمد نحو حمراء مؤنث أحمر فيُجمع على فُعْل بضم أوله وسكون ثانيه، نحو حُمْر، وجمع عليه أحمر أيضاً، لأنهم لمَّا استأنفوا لكل من المذكر والمؤنث في ذلك صيغة على حدة كأحمر وحمراء، ولم يقولوا في المؤنث أَحْمرة، كما قالوا كريم وكريمة، وضارب وضاربة، آثروا الموافقة في صيغة جمعهما، لتكون هذه الموافقة بإزاء تلك المخالفة، ويُقال في حُبلى حبالَى، وحبالِي، وحبالِيات، إذ ليس لها أفعل، (و) المؤنث (بالألف خامسة) مقصورة يقال فيه (نحو حُبارَى) بضم أوله لطائر يُجمع (على حُبَارَيَات) لا على جمع تكسير، لأنه مع كونه خماسياً مقصوراً كرهوا تكسيره فلا

. . . .

جار قال في "الصحاح": الحبارى يقع على الذكر والأنثى، والواحد والجمع، وإن شئت قلت في الجمع حباريات وألفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق وهي لا تنصرف معرفة ولا نكرة هذا هو المذكور فيه وهو متناقض؛ لأنها لو لم تكن للتأنيث لصرف وصرح في شرح الهادي بأنها للتأنيث، وكلام المصنف هنا وفي شرح "المفصل" أيضاً يدل عليه؛ لأنه علل فيه عدم تكسيره بأنهم إذا كرهوا تكسير الخماسي المذكر فالمؤنث أولى، وإن كانت الألف الخامسة زائدة ومعها زائد آخر حذفت أياً شئت كسرندى وهو الشديد ووزنه فعنلى فالنون والألف للإلحاق بسفرجل، فإن حذفت الألف فيبقى سرند ينتقل إلى سرند كجعفر فيقال سراند، وإن حذفت النون يبقى سردى ينقل إلى سردى كأرطى فيقال سرادى بقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها، وإنما قيدنا بأن معها زائداً آخر؛ لأنه لو لم يكن كذلك لكان رباعيًّا وسيجيء حكمه.

لق أَوْلَى ولكن هذا ليس على إطلاقه؛ لأنه إذا كانت الألف الخامسة ممدودة يجمع أيضاً الجمع الأقصى بعد حذف ألفيه نحو قواصع في قاصعاء تشبيهاً لفاعلاء بفاعلة كما عرفت

لد قوله: (**لصرف**) حبارى إذ لم يوجد فيه علة أخرى ض. قوله: (**وصرح في شرح الهادي بأنها للتأنيث**) جزم به أيضاً صاحب القاموس، وغلط الجوهري.

قوله: (**وكلام المصنف هنا**) حيث قال المؤنث بالألف رابعة ثم عطف قوله وبالألف خامسة نحو حبارى على حبايات ض.

قوله: (**وإن كانت الألف زائدة**) أي لغير التأنيث، وسرندي بفتح السين والراء وسكون النون منون، وهو أيضاً السريع في أموره.

قوله: (**ينقل إلى سرند**) أي لأن مثل سرند ليس من أوزانهم.

فق بدّ من الحذف، فإن حذفت ألف التأنيث، وقلت حبائر اشتبه برسائل، أو الأُولى، وقلت حَبارى اشتبه بحَبالى، وقول الجوهري إنّ ألفه ليست للتأنيث، ولا للإلحاق، وإنما بني الاسم بها، فكأنها من نفس الكلمة، لا تنصرف معرفة ولا نكرة، أي لا تنون، رُدّ بأنه مُتناقض، لأنها لو لم تكن للتأنيث لصرفت، وقد صرَّح غيره بأنها للتأنيث، فإن كانت الخامسة زائدة لغير التأنيث، ومعها زائد آخر حذفتَ أيهما شئت، كسَرَنْدَى للشديد، ووزنه فَعَنْلَى فالنون والألف للإلحاق بسفرجل، فإن حذفت الألف بقي سَرَنْد، فينقل إلى سَرْنَد كجعفر، فيقال سراند، وإن حذفت النون بقي سردا، فينقل إلى سَرْدَى كأرطى، فيقال سراد بقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها.

ثم شرع فيما زيادته همزة في أوله فقال:

(أَفْعَلُ الِاسْمِ) كَيفَ تصرف نَحْو: أَجْدَلٍ وإِصْبَعٍ وأَحْوَصٍ على أَجَادِلَ وأَصَابِعَ وأَحَاوِصَ، ....

قوله: **(وأفعل)** هذا شروع فيما زيادته الهمزة في الأول وقسمه إلى الاسم والصفة، أما الاسم فسواء فتح أوله أو كُسر أو ضُم، كما في إبلم بضمتين يجمع على أفاعل، ثم أشار إلى الاعتراض بقول الشاعر[1]: [الطويل]

أَتَانِي وَعِيدُ الحُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ ... فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو، لو نَهَيْتَ الأَحَاوِصَا

فإن الأحوص فيه جمع على حوص، وجوابه أنه منظور فيه إلى الوصفية الأصلية فجمع جمعها كما يجيء فقيل حوص، وإلى الاسمية العارضة بالعلمية فجمع جمعها، والأحوص اسم رجل وهو من حوص إذا صار ضيق العين، والمراد بالأحاوص الأحوص، وأولاده ....

لكنه لما ذكره قبل كان في حكم الاستثناء **(وأفعل الاسم كيف تصرف)**، أي سواء كانت همزته مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة **(نحو أجْدَل وأصبع)**، وفيه لغات: إصبع وأصبع بكسر الهمزة وضمها والباء مفتوحة فيهما، وإتباع الضمة الضمة والكسرة الكسرة وأصبع بفتح الهمزة وكسر الباء **(وأحوص)**، وأُبلم بضمتين يجمع **(على أجادل وأصابع وأحاوص)**، فإن قلت: أحوص إن كانت صفة من حوص صار ضيق العين فليجمع على حوص وإن كان عمل فليجمع على أحاوص وقد جمع عليها كقوله:

أتاني وعيدَ الحوصِ من آل جعفرٍ ... فيا عبدَ عمروٍ لو نهيتَ الأحاوصا

قوله: **(كما في أيلم)** بضمتين هو خوص المقل والتقييد لغرض التمثيل فقد جاء أيضاً بفتحتين وبكسبرتين. قوله: **(كافي أيلم)** الأيلم: خوص المقل، وفيه ثلاث لغات، أيلم، وأيليم، وأيلم صحاح، وإنما خصه بالتمثيل لانتفاء ذكره في المتن.

قوله: **(والمراد بالأحاوص الأحوص وأولاده)** قال في القاموس: الأحاوص عوف وعمرو وشريح أولاد الأحوص بن جعفر انتهى. ومن في البيت قال اليزدي للبيان: وقال النظام للتعليل أي من أجلهم والظاهر الأول.

(وأَفْعَل) إمَّا اسم أو صفة، (الاسم) منه (كيف تَصرَّف) في حركات همزته، يقال فيه (نحو أَجْدَل) للصقر (وإِصْبَع) بتثليث أوله وثالثه، (وأَحْوَص) علما من حَوِص، أي ضاقت عينه، يُجمع (على أجادِل وأصابع وأحاوِص) للمح الإسمية العارضة بالعَلَمية في

---

(١) البيت للأعشى، انظر: إصلاح المنطق ١/ ٤٠١، وخزانة الأدب ١/ ١٨٨، والاشتقاق ١/ ٢٩٦.

وَقَوْلهِمْ: حُوْصٌ لِلَمْحِ الوَصْفِيَّة. وَ(أَفْعَلُ الصّفة) نَحو: أَحْمَرَ على حُـمْـرَانٍ، ....

ولو في البيت للتمني أي وددت أن تنهاهم، وأما الصفة فإن لم يكن للتفضيل فلا يجمع بالواو النون فرقاً بينه وبين ما للتفضيل ولم يعكس؛ لأنه الأصل فيكون بالتصحيح أجدر

فأجاب عنه بقوله (**وقولهم حوص للمح الوصفية**)، الأصلية فجمع جمعها وقوله أحاوص للمح الإسمية العارضة بالعملية فجمع جمعها ولم يلزم اعتبار الوصفية مع العملية في حكم واحد كما يلزم اعتبارها مع العملية في منع الصرف لو اعترف الوصفية مع العلمية لا بعد التنكير؛ لأن اعتبار الوصفية في الجمع ودخول الألف واللام حكم باعتبار الوصفية ولا مشاركة للعلمية معها فيه بخلاف اعتبار الوصفية مع العملية في حكم واحد وهو منع الصرف لتنافي ثبوت سببين متنافيتين يثبتان فيه حكماً واحداً (و)، افعل (**الصفة نحو أحمر على حمران**)، كثيراً (و)، على (**حمر**)، بضم الفاء

قوله: (**ولو في البيت للتمني**) أي مثلها في نحو لو تأتيني فتحدثني واختلف فيها فقيل هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط وقيل هي للشرطية اشربت معنى التمني.

وقال ابن مالك: هي المصدرية أغنت عن فعل التمني، وقال في المثال: الأصل وددت لو تأتيني فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فأشبهت ليت في الأشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها انتهى. وتفسير الشارح يوهم ما قاله والظاهر أنه قصد بيان معنى أو وما دخلت عليه. قوله: (**ولو في البيت للتمني**) ويحتمل أن يكون للشرط وجوابه يكون محذوفاً أي لو نهيت لكان حسناً ض. قوله: (**ولم يعكس لأنه الأصل**) أي لأن الأصل في أفعل أن يكون للتفضيل أي لغلبته بل لاطراده لولا اللون و العيب.

أحوص (وقولهم) في جمعه (حُوصٌ) في قول الأعشى: [الطويل]

أَتـانـي وَعـيـدُ الـحـوصِ مِـن آلِ جَـعـفَـرٍ

أي من أجلهم.

فَـيا عَـبـدَ عَـمـرٍ لَـو نَـهَـيـتَ الأَحـاوِصـا

(للمح الوصفية) الأصلية، والمراد بالأحاوص في البيت عبد بن عمرو بن شريح، وأولاده، وقيل المراد بهم أولاده: عوف، وعمرو، وشريح، فكل منهم كان أحوص، وكان علقمة بن علاثة بن الأحوص نافر بن عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر، فهجا الأعشى علقمة، ومدح عامرا، فأوعدوه بالقتل، ولو للتمني، أي وَدِدْتُ أنْ تنهاهم، (والصفة) من أفعل يُقال فيها نحو أحْمَر، مما يدل على لون أو عيب يُجمع على حُمْران كثيرا، (و) على (حُمْر) قياسا، فلو قال: على حُمْر، وجاء على حمران،

وَلَا يُقَال: أَحْمَرُونَ؛ لتَمَيُّزه عَن أَفْعَلِ التَّفْضِيل، ولا حَمْرَاوَاتٌ؛ لِأَنَّهُ فَرعه، وَجَاء الخضراوات لغلبته اسْماً، . . . .

ولا بالألف والتاء لما مر، ثم أشار إلى الاعتراض بقوله صلى الله عليه وسلم: "ليس في الخضراوات صدقة" وأجاب بغلبته اسماً أي لا يصحب الموصوف وكأنه قيل ليس

وسكون العين قياساً (**ولا يقال أحمرون**) بالجمع بالواو والنون (**لتميزه عن أفعل التفضيل**)، فإنه جمع بالواو والنون فلو جمع أفعل الصفة بهما أيضاً لالتبس أحدهما بالآخر ولم يعكس؛ لأن أفعل التفضيل إنما جمع بهما للتشبيه بأفعل الاسم وذلك لأن أفعل التفضيل ليس بظاهر في باب الوصف وليس له فعل بمعناه بخلاف أفعل الصفة (**ولا**)، يقال (**حمراوات**)، في جمع مؤنثه بالألف والتاء (**لأنه فرعه**)، أي لأن المؤنث فرع المذكر فكما لا يجمع المذكر جمع التصحيح لا يجمع المؤنث جمع التصحيح.

فإن قلت جاء مؤنثه بالألف والتاء كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: "ليس في الخضراوات صدقة"، فإنه جمع خضراء وهو مؤنث أخضر.

فأجاب عنه بقوله (**وجاء الخضراوات لغلبته اسماً**)، والمراد بغلبة الإسمية أن يكون الوصف عامًّا في كل ما فيه أصل الوصف ثم كثر استعماله في جنس من الأجناس بحيث لا يحتاج في استعماله فيه إلى قرينة تدل عليه كالأسود للحية السوداء فإنه لا

قوله: (**ولا بالألف والتاء لما مر**) في بحث فعيل بمعنى مفعول من أن المؤنث لو جمع بدون المذكر جمع التصحيح يلزمه مزية الفرع على الأصل. قوله: (**لما مر**) أي من أن المذكر إذا لم يجمع جمع التصحيح فالمؤنث أولى أي لأنه فرعه كما ذكره المصنف هنا.

قوله: (**وأجاب بغلبته اسماً**) قال ابن الأثير في النهاية: تقول العرب لهذه البقول الخضراء لا تزيد لونها، والحديث من رواية مجاهد. قوله: (**ليس في الخضراوات**) فإن الخضراوات جمع خضراوة ومذكره أخضر وهو صفة لا يجمع بالواو والنون فينبغي أن لا يجمع مؤنثه بالألف والتاء وقد جمع ض.

كان أنسب، (ولا يُقال) فيه (أحمَرون) بالواو والنون (لتميزه عن أفعل التفضيل)، فإنه يُجمع بهما، ولم يعكس لأنه أكثر، فهو بالتصحيح أجدر، (ولا) يُقال في مؤنثه (حَمْراوات) بالألف والتاء (لأنه فرعه)، فإذا لم يجمع جمع التصحيح، ففرعه أولى، (وجاء) في جمع الخضراء (الخضْراوات) في قوله صلى الله عليه وسلم لغلبته إسماً "**لَيْسَ فِي الْخَضْرَاوَاتِ صَدَقَةٌ**"[1]، مع امتناع أخضرون في أخضر (لغلبته إسماً) لأنه لا يصحب موصوفا، فكأنه قيل: ليس في البقول صدقة، وهذا كالأسود للحية السوداء، لا

---

(١) رواه الترمذي، والدارقطني، والطبراني في الأوسط.

وَنَحْو: الأفضل على الأفاضل والأفضلين. وَالِاسْم نَحْو: شَيْطَان وسِرْحَانٍ وسُلطان على شَيَاطِيْنَ وسَرَاحِيْنَ وسَلاطِيْنَ، . . . .

جار في البقول صدقة وإن كان للتفضيل فكما ذكره. قوله: **(ونحو شيطان)** هذا شروع فيما زيادته الألف والنون، وذكر حكمه اسماً وصفة وهو ظاهر، والسرحان الذئب،

نقره يحتاج في استعماله فيها إلى قرينة بخلاف غيرها من السواد فإنه لا بد في استعماله في كل منها من قرينة كالموصوف نحو ليل أسود أو غيره نحو عندي أسود من الرجال وكذلك ههنا الخضراوات يفهم منه البقول من غير قرينة (و)، نحو **(الأفضل)**، مما كان أفعل للتفضيل ومعرفاً باللام **(على الأفاضل)**، لما ذكرنا الآن (و)، على **(الأفضلين)**، لأنه الأصل **(ونحو شيطان وسرحان وسلطان)**، مما كانت الزيادة فيه ألفاً ونوناً اسماً لا صفة سواء كانت الفاء مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وسواء كانت العين ساكنة أو متحركة **(على شياطين وسراحين وسلاطين)**، وشيطان إن كان من شيط كان فعلان وإن كان من تشيطن الرجل كان فيعالاً وأما السلطان إن كان بمعنى الحاكم والوالي فيجمع على سلاطين وإن كان بمعنى الحجة والبرهان فلا يجمع؛ لأنه يجري حينئذ مجرى المصدر، وكذلك ورشان وهو طائر، وسبعان وهو موضع، وظربان وهو دويبة منتنة الريح، على وراشين وسباعين وظرابين، ولا بد ها هنا من قيد آخر وهو أنه إنما يجمع هذا الجمع في غير العلم المرتجل؛ لأنه لا يجمع العلم المرتجل على فعالين نحو سلمان وعصفان لكراهة تكسيره بخلاف العلم المنقول فإنه يجوز جمعه على فعالين؛

كو قوله: **(والسرحان الذئب)** قال في القاموس: السرحان بالكسر الذئب، والأسد، وكلب، وفرس عمارة بن حرب البحتري وفرس محرز بن فضلة، ومن الحوض وسطه الجمع سراح كيمان وسراح وكضباع، وسراحين انتهى. والمراد بالسلطان الحاكم لا الحجة والبرهان، فإن ذلك لا يجمع لجريانه مجرى المصدر.

فل يحتاج إلى ذكر الموصوف، بخلاف غيرها من السود، نحو ليل أسود، وعندي أسود من الرجال، (ونحو الأفضَل) مما هو أفعل تفضيل، يُجمع (على الأفاضِل) في جمع التكسير (والأفْضَلين) في جمع التصحيح.

ثم شرع فيما زيادته ألف ونون، وهو إمَّا اسم أو صفة، فقال في الاسم منه: (ونحو شَيْطان)، من شاط أي هلك، (وسِرْحان) للذئب، (وسُلْطان) يجمع (على شَياطِين، وسَراحِين، وسَلاطِين) بوزن فَعالين، . . . .

وَجَاء سِرَاحٌ. وَالصّفة نَحْو: غَضْبَان على غِضَابٍ، وسَكَارَى، وَقد ضُمَّت أَرْبَعَة: كُسَالَى وسُكَارَى وعُجَالى وغُيَارى.

والعجلان بين العجلة، ثم ذكر ما زيادته الياء لثانية كجيد وبين وهو أيضاً ظاهر.

لأنه عهد بالتكسير قبل النقل (**وجاء سراح**)، في جمع سرحان (و)، فعلان (**الصفة نحو غضبان**)، مما كان فاؤه مفتوحاً وعينه ساكناً سواء كان مؤنثه على لفظه نحو ندمان وندمانة أو لا نحو غضبان وغضبى (**على غضاب وسكارى**)، في المذكر والمؤنث حملاً له على فعلاء وذلك لمشابهة فعلان بفعلاء فكما يجمع فعلاء على فعالى وفعال نحو صحارى في صحراء وبطاح في بطحاء يجمع فعلان عليهما إلا أنه قد يجمع بينهما في فعلان وفعلانة نحو ندامى وندام بخلاف فعلاء فإنه لا يجمع بينهما فيها فإنه لما قبل بطاح لم يقل بطاحي ولما قيل صحارى لم يقل صحار (**وقد ضمت أربعة**)، في بعض فعلان فعلى (**كسالى**)، في كسلان (**وسكارى**)، في سكران (**وعجالى**)، في عجلان (**وغيارى**)، في غيران وإنما يضم أولها تنبيهاً على مخالفة فعلان فعلى للقياس لكون تكسيره على أقصى الجموع خلاف الأصل؛ لأنه إنما يكسر عليه لمشابهة الألف والنون فيه ألفي التأنيث فغير أوله تغييراً غير قياسي تنبيهاً من أول الأمر على أنه مخالف للقياس وكذلك لا يجمع نحو خمصان مما كان فاؤه مضمومة وعينه ساكنة على فعال لفقدان فعلاء بضم الفاء في المؤنث حتى يشبه به فعلان، وإنما يجمع على خماص يقال رجل خمصان وامرأة خمصانة أي ضامر البطن.

. . . .

(وجاء) في سرحان (سِراح) بوزن فِعال، والمراد بالسلطان الحاكم، لا الحجة والبرهان، فإنّ ذلك لا يجمع لجريانه مجرى المصدر.

(والصفة) منه يُقال فيها (نحو غَضْبان) وسكران يُجمع (على غِضاب، و) على (سَكارَى) بفتح أوله، مع فتح الراء، (وقد ضُمَّت) اختيارا (أربعة) من جموع فعلان فعلى، وهي: كُسالَى، وسُكارَى، وعُجالَى، وغُيارَى في كسلان وسكران وعجلان، أي بيّن العجلة، وغيران، من غار عليه يغار غيرا وغارا وغيرة، ولم يخصّ المرادي وغيره ذلك بالأربعة، بل عمموه، وتقدم أنّ فعلى صفة تُجمع أيضاً على فِعال، وعلى فَعالى مثل ما هنا، فاستوى فيهما المذكر والمؤنث من ذلك، فيقال في غضبى غِضاب، وفي سكرى سكارى بالوجهين السابقين، ويجمع نحو خُمصان بضم أوله على فِعال لا على فَعالى، لأنّ مؤنثه ليس على فَعلى بالفتح حتى يحمل عليه فعلان، يقال رجل خمِص وخمصان، أي ضامر البطن، وامرأة خميصة، وخُمصانة وخَمصاء.

ثم شرع فيما زيادته ياء ساكنة ثانية فقال:

فَيْعِلٌ نَحْو: مَيِّتٍ على أَمْوَاتٍ وجِيَادٍ وأَبْيِنَاءَ. وَنَحْو: شَرّابُونَ وحُسَّانُونَ وفِسّيقُونَ ومَضْرُوبُونَ ومُكْرِمُونُ ومُكْرَمُونَ، اسْتُغْنِيَ فِيهَا بالتصحيح. وَجَاء عَوَاوِيْرُ ومَلاعِينُ ومَيَامِينُ ومَشَائِيمُ..........

جار: قوله: **(ونحو شرابون)** هذا شروع فيما استغنى فيه بالتصحيح عن التكسير، وجاء التكسير في البعض منه كما ذكره. والعوار الجبان، والمشؤوم الشؤم، ....

نقره: **(وفيعل نحو ميت)** مما كانت الزيادة فيه ياء ساكنة ثانية **(على أموات)**، في جمع ميت وميتة **(وجياد)**، في جمع جيد وإنما جمع عليهما لأنه كثيراً ما يحذف العين تخفيفاً فصار على وزن كعب فجمع عليهما كما جمع كعب عليهما **(وأبيناء)**، في جمع بين من بان الشيء بياناً أي اتضح حملاً لفيعل على فعيل؛ لأنه مناسب له في عدد الحروف وفي الزيادة **(ونحو شرابون وحسانون وفسيقون)**، مما هو من أبنية مبالغة الفاعل **(ومضربون ومكروهون)**، بكسر العين **(ومكرهون)**، بفتحها مما هو من أبنية اسم المفعول **(استغنى فيها بالتصحيح)**، من التكسير **(وجاء عواوير)**، في جمع عوار وهو الجبان **(وملاعين)**، في جمع ملعون **(ومشائيم)**، في جمع مشؤم والشؤم نقيض اليمن وهو البركة **(وميامين)**،

كما: قوله: **(والعوار الجبان)** قال في القاموس: العوار كرمان الخطاف، واللحم ينزع من العين بعد ما يدر عليه الدرور والذي لا بصر له بالطريق والضعيف الجبان الجمع عواوير، وفيه والمطفل كمحسن ذات الطفل من الإنس والوحش الجمع مطافيل ومطافل، وفيه أيضاً شدن الصبي، وجميع ولد الظلف والخلف، والحافر شدونا قوي واستغنى عن أمه واشتدنت الظبية فهي مشدن إذا شدن ولدها الجمع مشادن ومشادين انتهى.

ففي قول الشارح، والمشدن ولد الظبية إذا طلع قرناه نظر إنما هو شادن والمشدن أمه.

فلا: (وفَيْعِل) يقال فيه (نحو ميِّت) كجيّد وبيّن يُجمع (على أموات وجياد وأبْيِناء) بوزن أفعال وفِعال وأَفْعِلاء، (ونحو شَرَّابون) بالفتح (وحُسَّانون) في حُسان بالضم للأحسن من الحسن، والأنثى حُسَّانة، قاله الجوهري (وفِسِّيقون) بالكسر (ومَضْرُوبُون ومُكْرِمون) بكسر الراء (ومُكْرَمون) بفتحها، والمراد بنحوها ما كان من أسماء الفاعلين والمفعولين الموضوعة للمبالغة ولغيرها من الثلاثي المجرد، وغيره سوى فاعل كما مرّ، (استغنى فيها بالتصحيح) عن التكسير، (وجاء) التكسير في بعضها، فقالوا: (عَوَاوِير) في عوَّار بالضم والتشديد للجبان وللخطاف وللقذاء في العين (ومَلاعِين) في ملعون (ومَيامِين) في ميمون أي مبارك، (ومَشائِيم) في مشؤوم من الشؤم، وهو ضد اليُمْن...........

وَمَيَاسِيرُ وَمَفَاطِيرُ وَمَنَاكِيرُ وَمَطَافِلُ وَمَشَادِنُ. و(الرباعي) نَحْو: جَعْفَر وَغَيره على جَعَافِرَ قِيَاساً، ....

ج ومياسير جمع موسر، ومفاطير جمع مفطر، والمُطْفِل: الظبية التي معها طفلها، والمشدن ولد الظبية إذا طلع قرناه. قوله: (**والرباعي**) لما فرغ من بيان تكسير الثلاثي شرع في الرباعي، وأراد بنحو جعفر ما كان مفتوح الفاء وبغيره ما كان مكسورها أو مضمومها، وما كان على زنة الرباعي حكمه حكمه، ....

ف في جمع ميمون يقال يمن فلان على قومه فهو ميمون إذا صار مباركاً عليهم (**ومياسير**)، في جمع موسر أو ميسور يقال آيسر فلان فهو موسر إذا استغنى ويقال أيضاً يسر ييسر يوسر يسراً وميسوراً وأمر ميسور (**ومفاطير**)، في جمع مفطر يقال أفطر الصائم ورجل مفطر وقوم مفاطير (**ومناكير**)، يقال نكرت الرجل بالكسر نكراً ونكوراً وأنكرته واستنكرته كله بمعنى فعلى هذا يجوز أن يكون مناكير جمعاً لمنكور أو لمنكر (**ومطافل**)، في جمع مطفل وهو الطفل المولود يقال أطفلت المرأة والمطفل الظبية التي معها طفلها وهي قريبة عهد بالنتاج (**ومشادن**)، في جمع مشدن من شدن الغزال يشدن شدوناً إذا قوي وطلع قرناه واستغنى عن أمه وأشدنت الظبية فهي مشدن إذا شدن ولدها (**والرباعي نحو جعفر**)، مما كان مفتوح الفاء واللام الأولى ساكن العين (**وغيره**)، من الأبنية الخمسة الباقية (**على جعافر قياساً**)، سواء كان أسماء أو صفة مجرداً عن تاء التأنيث أم لا سواء كان للقلة أو للكثرة؛ وذلك لأنه لا يجوز أن يحذف منه شيء حتى

ح قوله: (**والمشدن ولد الظبية**) وهم الشارح فيه فإن المشدن الظبية التي طلع قرنا ولدها واستغنى منها، وفعله اشدنت الظبية، والولد شادن وفعله شدن الصحاح اشدنت الظبية فهي مشدن إذا شدن ولدها أي قوي كدرهم، وطلع قرناه، واستغنى عن أمه من شدن شدن شدوناً، والجمع مشادن ومشادين مثل مطافل ومطافيل.

ق (وَمَيَاسِير) في موسر، أو ميسور بمعنى اليسر، (ومفاطير) في مُفطر من صيامه، (وَمَنَاكِير) من مُنكر ومنكور (وَمَطَافِل) في مُطفل للطفل وللظبية يتبعها طفلها، وهي قريبة عهد بالنتاج (وَمَشَادِن) في مُشدِن من أشدنت الظبية إذا طلع قرنا ولدها، ويقال في جمعها أيضاً مطافيل، ومشادين. واعلم أنّ الثلاثي المزيد فيه حرفان فأكثر إذا كُسِّر إن كان من الزوائد ما له مزية على الباقي، بقي وحذف الباقي كمستدع ومنطلق، يقال فيهما مَداع ومطالق، والأخير كسرندى، يُقال فيه سراند، أو سرادٍ، هذا تمام الجموع القياسية. وغيرها للثلاثي مجرداً ومزيداً. (و) أمّا (الرباعي نحو جَعْفَر وغيره) من بقية هيئات الرباعي كدِرهم وزبرج وبرثن وقمطر فيجمع (على جَعافِر) ودَراهِم وزَبارِج وبَراثِن وقَماطِر (قياسا) اسْماً كان أو صفة، مجرداً عن تاء التأنيث أو لا، ....

وَنَحْو: قِرْطَاسٍ على قَرَاطِيس، وَمَا كَانَ على زنته مُلْحقاً، أَو غير مُلْحق بِمدَّة، أَو بِغَيْر مُدَّة، يُجرى مُجْرَاه نَحْو: كَوْكَب وجدول وعِثْيرٍ وتَنْضُبٍ ومِدْعَسٍ.........................

---

(١) فقوله: كوكب وجدول وهو نهر صغير، وعثير وهو الغبار ملحق بغير مدة، وتنضب وهو شجر يتخذ منها السهام، ومدعس وهو الرمح ....

---

(٢) يرد إلى أبنية جمع القلة وقيل ذو التاء نحو جمجمة يجمع في القلة أيضاً بالألف والتاء نحو جماجمة وجمجمات (**ونحو قرطاس**)، مما كان رباعياً وقبل آخره مدة سواء كانت ألفاً أو واواً أو ياءً إلا أنها إن كانت ألفاً أو واواً قلبت ياء، وإن كانت ياءً بقيت على حالها (**على قراطيس**)، قياساً مطرداً ولكن على ما ذكرنا من أن سيبويه يقول في تصغير مسرول مسيريل ينبغي أن يقول في جمعه مساريل (**وما كان على زنته**)، من الثلاثي المزيد فيه سواء كان (**ملحقاً أو غير ملحق**)، وسواء كان غير الملحق موافقاً له في حركاته المعينة أم لا (**بغير مدة أو بمدة يجري مجراه**)، في أنه يجمع على فعالل وفعاليل (**نحو كوكب وجدول**)، وهو النهر الصغير (**وعثير**)، وهو الغبار، هذه الثلاثة ملحقة وليست فيها مدة (**وتنضب**)، وهو شجر يتخذ منه السهام (**ومدعمس**)، وهو الرمح، وهذان البناآن غير ملحقين ومن غير مدة لكن الأول غير موافق للرباعي في حركاته

---

(٣) قوله: (**وعثير**) هو بمهملة ومثلثة كدرهم، وتنضب بفتح المثناة وسكون النون وضم المعجمة شجر حجازي شوكه العوسج، وقرية قرب مكة، ومدعس بمهملات، وليس بملحق وإن وجد درهم؛ لأن الميم لا تزاد للإلحاق؛ ولأن حرف الإلحاق لا يكون في أول الكلمة كما سيأتي، ولا تنضب لعدم فعلل بضم اللام، وقرواح بكسر القاف وبمهملات ملحق بقرطاس وهي الأرض المستوية لا ماء فيهما ولا شجر، ويقال لها أيضاً القرياح والقرحيا والقرواح أيضاً بالكسر الناقة الطويلة القوائم والنخلة الطويلة الملساء وقرطاط بكسر القاف وبضمها، والمراد هنا المضموم لكن في كونه حينئذٍ ملحقاً على رأي المصنف نظر لما قدمه من أن فعلاً لا بالضم ليس من أبنيتهم وأن قرطاساً ضعيف.

---

(٤) (ونحو قِرْطاس) من كل رباعي زيد فيه مدّة رابعة كعصفور وقنديل يجمع (على قَراطِيس)، وعبرتُ بالمدّة أخذا من كلامه الآتي، والمراد حرف اللين، كما عبّر به جمع، منهم ابن مالك، ليُدخل فيه نحو فِردوس وغُرْنيق، (وما كان على زِنته)، أي زنة الرباعي المجرد أو المزيد (مُلحقا) كان الرباعي، (أو غيرَ مُلحق) به، سواء كان (بغير مدة) رابعة، (أو بها)، وفي نسخة أو بمدة، وفي أخرى بمدة، وبغير مدة (يَجري مجراه) في أنه يُجمع على مثال فعالل أو فعاليل، (نحو كَوْكَب وجَدْوَل) للنهر الصغير (وعِثْيَر) بوزن درهم للغبار، هذه الثلاثة ملحقة بالرباعي بلا مدة (وتَنْضُب) لشجر يتخذ منه السهام (ومِدْعَس) للرمح، وهذان غير ملحقين، وبلا مدة، فتجمع الخمسة على مثال فعالل

وقِرْوَاحٍ وقُرْطَاطٍ ومصباح، ....

غير ملحق بغير مدة وقرواح وهو الأرض المستوية، وقرطاط وهو البرذعة ملحق من مدة، ومصباح غير ملحق مع مدة. ثم حكم الرباعي إذا لحقه حرف لين رابع أن يثبت في جمعه إلا أنها تقلب ياء إذا لم يكن إياها لانكسار ما قبلها كقرطاس وقراطيس، وكذا ما كان على زنته كمصباح ومصابيح فليس قوله بمدة سهواً كما ذكر في بعض الحواشي فإن نحو فاعل وفعول وفعيل ليس رباعيًّا ولا على زنته، وليس قوله بغير مدة احترازاً منه، وأما ما ذكر المصنف في شرح المفصل لبيان لفظ المفصل فحديث آخر لا يناسب هذا الموضع، فإنه ذكر في المفصل أن كل ثلاثي فيه زيادة للإلحاق بالرباعي أو لغيره الإلحاق، وليست بمدة فجمعه على مثال جمع الرباعي، ولما كان قوله كل ثلاثي إلى

كأنه المعينة، والثاني موافق لدرهم فيها **(وقرواح)**، وهو الأرض المستوية **(وقرطاط)**، وهو البرذعة ملحق بقرطاس وفيه ضم الفاء وكسره مع مدة **(ومصباح)**، غير ملحق مع

قال في القاموس: والقِرْطاط بالكسر والضم، والقيروطي مرهم معروف دخيل أي في كلامهم، والقرطان والقُرطاط بضمهما وبكسر الأخير للسرج كالولية للرّحل، والولية كغنيّة البرذعة أو ما تحتها، والبرذعة بفتح الموحدة وسكون الراء وفتح الذال المعجمة أو المهملة حلس يلقى تحت الرحل. قوله: **(غير ملحق)** لأن الزيادة للإلحاق لا يكون في الأول.

قوله: **(ومصباح غير ملحق)** لأن الميم في الأول وحرف الألحاق لا يكون فيه والألف لا يكون للإلحاق. قوله: **(فليس قوله بمدة سهواً)** نشأ توهم السهو من توهم أن الأوزان الثلاثة ونحوها داخلة وأتى بقوله بغير مدة احترازاً عنها، وذكر المدة يخل به فيكون سهواً.

قوله: **(كما ذكر في بعض الحواشي)** ذكر في بعض الحواشي أن قوله بمدة سهو؛ لأن فاعل وفعول ونحوهما مع مدة ومع هذا ليس جمعها جمع الرباعي.

قوله: **(ولا على زنته)** وحينئذٍ ليس قوله بغير مدة احترازاً عن نحو فاعل، كما قال الفاضل قطب الدين الشيرازي: لأن نحو فاعل خرج بقوله وما كان على زنته.

قوله: **(ولا على زنته)** أما في فعول وفعيل فظاهر، وأما في فاعل فلأن الألف للينها بعدته من شبهه بالرباعي، والمراد بزنة ما كان على زنته الترتيب في الحركة والسكون لا أشخاص الحركات ليدخل تنضب ونحوه، وفي شرح الشيخ نظام الدين، وهذان اي تنضب مدعس مما يقارب زنة الرباعي أو هو هي.

لعدم المدة، فتقول كواكب وجداول وعثائر وتناضب ومداعس، (و) نحو (قِرْواح) للأرض البارزة للشمس لم يختلط بها شيء، وللناقة الطويلة القوائم (وقِرْطاط) بالضم للبردعة، وهذان ملحقان مع مدة، (ومِصْباح) غير ملحق مع مدة، فتجمع الثلاثة على

وَنَحْو: جَوَارِبَة وأَشَاعِثَة فِي الأعجمي والمَنْسُوبِ.

آخره شاملاً فاعل وفعول وفعيل احترز عنها بقوله وليست بمدة، ولما قال المصنف في هذا المختصر وما كان على زنته خرج فاعل، وفعول وفعيل مع ذكرها فيما تقدم، وفائدة قوله بمدة أن يدخل نحو قرطاط ومصباح هذا إذا لم يكن الرباعي أعجميًّا ولا منسوباً، فإن كان أعجميًّا كجورب أو منسوباً كأشعتي يلحق في آخره التاء؛ لأن الأعجمي فرع العربي فزيد فيه أمارة الفرعية، وهو التاء ليدل على عجمته وياء النسب كالتاء من حيث

مدة (**ونحو جواربة وأشاعثة في الأعجمي والمنسوب**)، فإنه ملحق بآخرهما التاء أما في الأعجمي كالجورب فإنه أعجمي معرب فلأنه فرع العربي فزيدت فيه علامة الفرعية وهو التاء ليدل على كونه أعجميًّا، وأما في المنسوب كالأشعثي فلأنه لما استثقل إبقاء ياء النسبة في جمع ثقيل لفظاً ومعنى حذفت فيه وعوضت عنها تاء التأنيث للمناسبة بينهما لمجيئهما للفرق بين المفرد والجنس كتمر وتمرة وروم ورومي وللمبالغة كعلامة وأحمري

قوله: (**فيما تقدم**) فإن ذكرها وأنها كفت بجمع لا على جمع الرباعي ض.
قوله: (**كجورب**) فيقال في جمعه جواربة، وفي جمع أشعثي أشاعثة.
قوله: (**لأن الأعجمي فرع العربي**) قال نجم الأئمة رضي الدين: العجمة في كلام العرب فرع العربية إذ الأصل في كل كلام أن لا يخالطه لسان آخر فتكون العربية إذن في كلام العجم فرعاً. وقال هنا: الهاء إمارة العجمة، وذلك أن العجمي نقل إلى العربية كما أن التأنيث نقل عن التذكير. قوله: (**وياء النسب كالتاء**) قال نجم الأئمة: لما أرادوا أن يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب حذف ياء النسب؛ لأن الياء والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسبة إلى رجال رجالي فحذفت ثم جمع بالتاء فصار التاء كالبدل من الياء لتشابههما في كونها للوحدة كتمرة ورومي، وللمبالغة كعلامة ودواري ولكونهما زائدتين لا لمعنى كظلمة وكرسي قال: والتاء في مثل هذا المكسر أي المنسوب لازمة؛ لأنها بدل من الياء بخلافها في نحو جوارية وموازجة فيجوز جوارب وموازج وقد تجيء التاء عوضاً عن المدة كجحاجحة في جحجاح، والأصل جحاجيح فحذفت الياء وأتى بالتاء عوضاً، ولذلك لا يجتمعان ولا يسقطان. قال نجم الأئمة:

مثال فعاليل لوجود المدة، فتقول قراويح، وقراطيط، ومصابيح بقلب الألف ياء لكسرة ما قبلها، والمراد بزنة ما كان على زنة الرباعي، الترتيب في الحركة والسكون. لا أشخاص الحركات بدليل تمثيله بتنضب، فخرج بذلك نحو فعول وفعيل، وهو ظاهر. ونحو فاعل لأنّ الألف للينها تخرج الوزن عن وزن فعلل، كما ذكر ذلك فيما مرّ. (ونحو جَوارِبة) في جورب (وأشاعِثَة) في أشعثيّ الأول (في الأعجمي، و) الثاني في (المنسوب) بزيادة التاء فيهما، لأنّ الأعجمي فرع العربي، فزيد فيه إمارة الفرعية، وهي

. . . .

إنهما يجيئان للفرق بين المفرد والجنس كثمرة وتمر وزنجي وزنج فناسب أن يقوم التاء مقام الياء في الجمع وكل رباعي فيه زيادة ليست بمدة واقعة قبل الطرف يجمع بحذفها على فعالل نحو حبارك في حبركي وهو القراد، وعناكب في عنكبوت.

ولا لمعنى كغرفة وكرسي إلا أن التاء في المنسوب لازمة؛ لأنها عوض عن الياء فلا يقال في أشاعثه أشاعث بخلاف الأعجمي فإنها فيه غير لازمة؛ لأنها ليست بعوض عن شيء، فيقال جوارب أيضاً وقد يجيء التاء عوضاً عن المدة نحو جحاجحة في جمع جحجاح وهو السيد، والأصل حجاجيح في الصحاح التاء عوض عن الياء المحذوفة ولا بُدَّ منها أو من التاء ولا يجتمعان وقد تجيء التاء لتأكيد الجمعية وتحقيق تأنيثه نحو قشاعمة في جمع قشعم وهو المسن من النسور والرجال والتاء فيه لتأكيد الجمعية كما في

وأما التاء في فرازنة وزنادقة فتجوز أن تكون عوضاً من الياء وأن يكون لتقريب الواحد انتهى. وقد يجتمع في المفرد أن يكون معرباً ومنسوباً فتأتي التاء في الجمع إمارة عليهما كبرابرة في جمع بربري، ثم الأشعثي بشين معجمة ومثلثة نسبة إلى الأشعث اسم رجل، والزنج بفتح الزاي وتكسر وسكون النون وجيم جيل من السودان، والموازج جمع موزج، وهو الخف معرب، والجحجاح بجيمين بينهما حاء كقرطاس السيد وبربرجيل بالمغرب. قوله: (**نحو حبارك في حبركي إلى آخره**) شمول الضابط لحبركي؛ لأن الألف فيه زائدة في الطرف لا قبله. وأما عنكبوت فلأن التاء لزيادتها كالعدم فكانت المدة كالطرف بخلافها في نحو عصفور، وفي القاموس: ألف حبركي للتأنيث قال: وربما قيل حبركي منوناً انتهى. وهو بفتح الحاء والموحدة وسكون الراء. قوله: (**في حبركي**) بسكون الباء وفتح الراء ض في بعض النسخ قيدوا حبركي بفتح الباء وسكون الراء الغير العجمة.

التاء لتدل على عجمته، والتاء كياء النسبة لمجيئها للفرق بين المفرد والجنس، كتمرة وتمر، وزنجي وزنج، وللمبالغة كعلّامة وأحمري، إلّا أنّ التاء في المنسوب لازمة، لأنها عوض عن الياء التي حذفت لاستثقالها في الجمع، فلا يقال أشاعث بخلافها في الأعجمي، فإنها غير لازمة، لأنها ليست عوضاً عن شيء، فيقال جوارب. وقد تجيء التاء عوضاً عن المدة كجحاجحة في جحجاح للسيد، وأصله جحاجيح. ولا يجمع بين الياء والتاء، والمراد بنحو ما ذكر ما كان رُباعيا، أو على زِنته.

واعلم أنّ كل رباعي فيه زيادة ليست بمدة رابعة يُجمع بحذفها على فعالل. نحو حبارك في حبركي للقراد، وعناكب في عنكبوت، لأنّ التاء لزيادتها كالعدم، وتجمع أيضاً على عناكيب هذا تمام الكلام في الرباعي.

وتكسير الخماسي مُسْتَكْرَهٌ كتصغيره بِحَذْف خامسه.

جار: قوله: (**وتكسير الخماسي مستكره كتصغيره**) للثقل فيحذف خامسه على الأكثر إذ الثقل نشأ منه فيقال فرازد في فرزدق، وبعضهم يحذف ما أشبه الزائد إذا كان قريباً من الطرف، فيقول فرازق ولا يقول جحارش في جحمرش لبعد الميم من الطرف.

قال أبو سعيد: معنى استكراهه أنهم لا يكسرونه إلا إذا سئلوا فيقال لهم كيف تجمعونه.

قره: عمومة (**وتكسير الخماسي مستكره**)، لأنه مستثقل في واحده فإذا جمع زاد استثقالاً؛ لأنه إن لم يحذف منه شيء ويجمع على ما حكى سيبويه عن بعضهم أنه يقال في تكسير سفرجل سفارجل لزم الثقل بامتداد البناء في الجمع الثقيل لفظاً ومعنى وإن حذف على ما هو المشهور لزم حذف حرف أصلي ولا شك في كراهة كل واحد منهما فلا يكسر في سعة الكلام إلا على استكراه (**كتصغيره**)، فإنه أيضاً مستكره (**يحذف خامسه**)، وقد ذكرت بيان ذلك في التصغير مستوفى . . . .

حل: قوله: (**للثقل**) أي لتحقق أحد المحذورين إما الثقل أو الحذف.

قوله: (**فيقال فرازق**) بحذف الدال؛ لأنه مشابه للتاء التي هي من حروف الزوائد.

قوله: (**ولا يقول جحارش في جحمرش**) سوى في التصغير بين فرذوق وجحمرش في حذف الدال والميم وفرق بينهما هناك عن أبي البقاء وغيره ما يوافقه.

أفن: (و) أمَّا (تكسير الخماسي) فهو (مستكره كتصغيره) لزيادة ثقله إنْ لم يحذف منه شيء، وإلّا فللزوم حذف حرف أصلي، فإنْ جمع على استكراهه فليجمع (بحذف خامسه) مع ما فوقه، لأنّ الثقل نشأ منه، فيقال في جحمرش، وقبعثرى جحامر، وقباعث، وقيل بحذف ما أشبه الزائد، فيقال في فرزدق مثلاً على الأول فرازد، وعلى الثاني فرازق؛ لشبه الدال بالتاء، كما مرّ نظيره في التصغير، وقيل بحذف ما أشبه الزائد، إن قرب من الطرف، كما في فرزدق، بخلاف نحو جحمرش، لا يقال فيه جحارش، لبعد الميم من الطرف، فإنْ زيد فيه مدة قبل الطرف لم تحذف، فيقال في خزعبيل خزاعيب.

ثم ذكر ألفاظاً قيل إنها جمع، وليست به فقال:

وَنَحْو: تَمْرٍ وحَنْظَلٍ وبطيخ مِمَّا يُمَيّز واحده بِالتَّاءِ لَيْسَ بِجمع على الْأَصَح، وَهُوَ غَالب فِي غير الْمَصْنُوع، وَنَحْو: سَفِيْنٍ وَلَبِنٍ وقَلَنْسٍ لَيْسَ بِقِيَاس، . . . .

قوله: (**ونحو تمر**) إشارة إلى ألفاظ توهم أنها جمع وليست به، وهي قسمان: قسم يميز واحده بالتاء كتمر وتمرة، وذلك غالب في غير المصنوعات فنحو سفين وسفينة من المصنوعات شاذ، . . . .

(**ونحو تمر وحنظل وبطيخ مما يميز واحده بالتاء ليس يجمع على الأصح**)، لأنه اسم مفرد وضع بإزاء الجمع ولذلك أفرد صفته وضمائره (**وهو غالب في غير المصنوع**)، مما سميت بذلك باعتبار خلقة أصلية لا باعتبار صنعة من الآدميين (**ونحو سفين ولبن وقلنس**)، مما يكون لصنعتهم مدخل فيه (**ليس بقياس**)، وإنما هو شاذ. . . . .

قوله: (**قسم يميز واحده بالتاء**) منه أيضاً سحاب وسحابة، وجمان وجمانة بالضم، وأرطى وأرطاة، ودفلى دفلاة بالكسر، وفاء اسم لنبت وكمشرى وكمثراة، ومرجان ومرجانة، وغيرها، وليس منه تخم وتهم، بل هما جمع تخمة وتهمة نص عليه سيبويه للزوم التأنيث قالوا هذه تخم وهي التهم.

قوله: (**وذلك غالب في غير المصنوعات**) يريد أنه قريب من المطرد أي إلا فيما كان على فعلى أو فعالى كبهمى وشكاعي لنبتتين فإن دخول التاء عليهما في غاية الشذوذ؛ لأن ألف بهمى للتأنيث، ولأن المعروف شكاعي للواحد والجمع.

قوله: (**فنحو سفين وسفينة**) منه أيضاً لبن ولبنة وجر وجرة، وقلنسو وقلنسوة.

قوله: (**من المصنوعات شاذ**) والأولى أن يقال فنحو سفين إلى آخره ليس بغالب أو نادر كما يفهم هذا من عبارته أولاً وهي قوله وذلك غالب إلى آخره.

(ونحو تَمْر وحَنْظَل وبِطّيخ مما يتميز واحده) عن جنسه (بالتاء) في واحده، كالأمثلة السابقة، أو في جنسه ككمأة وجيأة، كما سيأتي، (ليس بجمع على الأصح)، بل اسم جنس، وضع للماهية المجردة عن المشخصات، لوقوعه على القليل والكثير منها، ولوقوعه تمييزا، نحو عندي خمسة أرطال تمرا، كما يُقال عندي خمسة أرطال عسلا، وقد قدّمه في النحو، وقيل إنه جمع لِصدْقه عليه في الجملة. ومثّل بثلاثة أمثلة من الثلاثي، واحد للمجرد، وآخر لذي زيادة، وآخر لذي زيادتين. (وهو) أي نحو ما ذكر (غالب) أي قياسي (في غير المصنوع) للآدمي كالأمثلة السابقة (ونحو سفين ولبن وقَلَنْس) في سفينة ولبنة وقلنسوة (ليس بقياس)، بل شاذ. لأنه مصنوع. . . . .

وكَمْأَةٌ وكَمْءٌ وجَبْأَةٌ وجَبْءٌ، عكسُ تَمْرَة وتَمْرٍ.

جار: وكمأة وكمء نبت، وجبأة وجبء نوع منه، وهي عكس تمرة وتمر؛ لأن التمرة بالتاء للواحد وبغير التاء للجنس وهذه بالعكس، وقيل انقلبت القضية في الجبأة؛ ليطابق اللفظ المعنى فإنها من جبأ إذا تأخر وذلك لأنها خفية في الأرض فكأنها متراجعة إلى الجهة التي من شأن النوابت أن تذهب منها.

نقره: (**وكمأة وكمء**)، هو نوع من النبت (**وجبأة وجبء**)، وهو نوع آخر منه (**عكس تمرة وتمر**)، فإن جبأ بغير التاء مفرد وبالتاء للجنس وإنما انعكست القضية في الجبأة تنبيهاً منهم علىٰ أن الأصل هو زيادة اللفظ لزيادة المعنى ليطابق اللفظ المعنى؛ لأنها من جبأ إذا تأخر وذلك لأنها خفية في الأرض فكأنها متراجعة إلى الجهة التي من شأن النوابت

لمح: قوله: (**وجبأة وجبء**) كذا قال المصنف وغيره وكأنهم أطلقوا على أن الجبء بفتح الجيم وسكون الباء يطلق على الكثير من هذا النوع ولم أره، والمذكور في الصحاح الجبء واحد الجبأة بكسر الجيم، وفتح الباء وهي الحمر من الكمأة مثاله فقع وفقعة، وغرد وغردة، ثم قال، والجباة مثال الجبهة القرزوم وهي الخشبة التي يحذو عليها الحذاء.

وفي القاموس: الجبء الكمأة والأكمه ونقر يجتمع فيه الماء الجمع أجبؤ وجبأة كقردة وجباء كبناء، ثم قال والجباة خشبة الحذاء فعلى ما قالاه جمع على القياس وليس من باب كمأة، وفي شرح الشيخ نظام الدين شيء مما قلته والله تعالى أعلم، والنوابت بالنون، وحلق بفتح اللام فسكون، وجامل بجيم، وسراة بفتح المهملة، وفرهة بضم الفاء وسكون الراء، وغزى كغنى وتؤام بوزن فعال.

قوله: (**في الجبأة**) يعني معنى جبأة مخالف لمعنى النوابت فينبغي أن يكون لفظه أيضاً مخالفاً لتمر وتمرة ليطابق اللفظ والمعنى.

فلا: (وكَمْأَةٌ وكَمْءٌ) لنبت، (وجِبَأَةٌ) بوزن عِنَبَة (وجَبْءٌ) بوزن كَمْء للحمر والأحمر من الكَمأة (عكس تَمْرَة وتَمْر)، لأنّ واحده بغير التاء والجنس بالتاء، وقيل كمأة وكمء، كتمرة وتمر لا عكسهما، وفي ذكره جَبْأة وجَبْء فيما يميز واحده بالتاء تَسمُّح لحصول تمييزهما باختلاف وزنهما.

وَنَحْو: رَكْبٍ وَحَلَقٍ وجَامِلٍ وسَرَاةٍ وفُرْهَةٍ وغَزِيٍّ وتُوامٍ لَيْسَ بِجمع على الْأَصَح. وَنَحْو: أَرَاهِطَ.................

وقسم لا يميز واحده بالتاء فليس ركب جمع راكب، ولا حلق جمع حلقة، ولا جامل جمع جمل، ولا سراة جمع سري وهو السيد ولا فرهة جمع فاره وهو الحاذق، ولا غزى جمع غاز، ولا تؤام جمع توأم، وإنما حكم بذلك لصلاحيته لتمييز خمسة عشر؛ ولأنها تصغر على بنائه فلا يكون جمع كثرة وليست من أبنية القلة.

قوله: **(ونحو أراهط)** القواعد المتقدمة اقتضت أن لا يجمع رهط وباطل وحديث

أن تذهب منها **(ونحو ركب)**، في راكب مما يطلق على الجنس وليس واحده بالتاء **(وحلق)**، في حلقة **(وجامل)**، في جمل **(وسراة)** في سري وهو السيد **(وفرهة)**، في فاره وهو الحاذق **(وغزي)**، في غاز **(وتؤام)**، على وزن فعال في توأم **(ليس بجمع على الأصح)**، لأنها تصغر على بنائها فلا تكون جمع كثرة وليست من أبنية القلة ولصلاحية وقوعه تمييزاً عن أحد عشر ومميزه إنما هو مفرد **(ونحو أراهط)**، في جمع رهط

قوله: **(وإنما حكم بذلك)** أي بأن كلًّا من المذكورات ليس جمعاً والضمير في صلاحيته وهي بتخفيف الياء لكل منهما وفي لأنها لها باعتبار جميعها، والعروض بفتح العين وضم الراء الجزء الأخير من المصراع الأول من البيت، والقطيع بقاف كأمير الطائفة من النعم يجمع أيضاً على أقطاع وقطعان بالضم وقطاع بالكسر، والموماة واحدة الموامي وهي المفاوز وأصلها مومومة على فعللة. قوله: **(وإنما حكم بذلك)** أي بأن كل واحد ليس بجمع. قوله: **(لصلاحيته)** ولجواز عود الضمير إليها مذكراً. قوله: **(لتمييز خمسة عشر)** مثل قولك خمسة عشر ركباً وجاهلاً. قوله: **(فلا يكون جمع كثرة)** فلو كانت جمع كثرة لوجب ردها عند التصغير، إما إلى المفرد، وإما إلى جمع القلة إن كان. قوله: **(أن لا يجمع رهط)** الرهط يطلق على ما دون العشرة من الرجال ليس فيهم امرأة.

(ونحو رَكْب) في راكب، (وحَلَق) بفتح الحاء واللام في حلْقة. بسكون اللام. لا بفتحها، وإلّا لَدخل ذلك فيما يميز واحده بالتاء أنّ الفتح فيه ضعيف. (وجامل) بالجيم في جمل، (وسَراة) في سريّ للسيد، (وفُرْهَة) بضم الفاء وإسكان الراء في فاره للحاذق، (وغَزِيٍّ) بفتح أوله في غاز، (وتُؤام) بوزن غُلام في توأم بوزن جعفر. (ليس بجمع على الأصح)، بل اسم جمع؛ لوقوعه تمييزا عن نحو خمسة عشر. وتصغيره على لفظه، فلو كان جمعا لكان جمع كثرة، لانتفاء بناء جمع القلة فيه. وجمع الكثرة لا يقع تمييزا، ولا يُصغّر على لفظه. وقيل إنه جمع لِما مرّ.

(ونحو أراهِطَ) في رهط، لما دون العشرة من الرجال..........

وأَبَاطِيْلَ وَأَحَادِيْثَ وأعَارِيْضَ وأقَاطِيْعَ وأَهَالٍ ولَيَالٍ وحَمِيْرٍ، وَأمْكُنٍ علـى غيـر الْـوَاحِـد مِنْـهَـا . . . .

جا: وعروض وقطيع وأهل، وليل وحمار، ومكان على الطريقة المذكورة ها هنا لكن جمعت عليها فتكون جمعاً على غير المفرد، كنساء في جمع المرأة، وقد جاء في جمع رهط أرهط وأرهاط وأراهط فكان أراهط جمع أرهط لما عرفت أن افعل الاسم كيف تصرف يجمع على أفاعل، وكان أباطيل جمع أبطيل، وأحاديث جمع أحدوثة، وأعاريض جمع أعريض، وأقاطع جمع اقطيع، وأهالي جمع أهلاة، كمرماة، وليالي جمع ليلاة كموماة، وأمكنا جمع مكن كفلس، وقد ذكر أمكنا قبل فذكره هاهنا إشارة إلى أنه يمكن أن يكون على غير الواحد لا أنه على واحدة وشاذ كما تقدم.

نقره: **(وأباطيل)**، في جمع باطل **(وأحاديث)**، في جمع حديث **(وأعاريض)**، في جمع عروض **(وأقاطيع)** في جمع قطيع **(وأهال)**، في جمع أهل **(وليال)**، في جمع ليل **(وحمير)**، في جمع حمار **(وأمكن)**، في جمع مكان **(على غير الواحد منها)**، لأن القواعد المذكورة تقتضي أن لا تكون هذه الجموع جموعاً لهذه الآحاد وإنما تقتضي أن تكـون جمعاً لأرهط وأبطيل وأحدوثة وأعريض وأقطيع وأهلاة وليلاة ومكن كفلس،

كا: قوله: **(وعروض)** العروض اسم الجزء الذي في آخر النصف الأول من البيت، ويجمع على أعاريض على غير قياس وإن شئت جمعته على أعارض صحاح.

قوله: **(وأهل)** الأهل أهل الرجل، وأهل الدار، والجمع أهلات، وأهالي زادوا فيه الياء على غير قياس كما جمعوا ليلاً على ليالي.

قوله: **(كموماة)** واحده الموامي هي المفاوز. قال ابن السراج: الموامة أصلها مومِوة على فعللة وهو مضاعف قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

فك: (وأباطِيلَ) في باطِل، (وأحادِيثَ) في حديث، (وأعارِيضَ) في عروض للجزء الذي في آخر النصف الأول من البيت، (وأقاطِيع) في قطيع، (وأَهالٍ) بحذف الياء كقاضٍ في أهل، (ولَيالٍ) بحذفها أيضاً في ليلة، (وحَمِير) في حمار، (وأَمْكُن) في مكان، (يُجمع على غير الواحد منها) كنساء في امرأة، فهو غير قياسي، إذ القواعد السابقة اقتضت أن لا تكون هذه الجموع جموعا لآحادها، بل لأرهط كأصبع، ولإبطيل وأحدوثة، وإغريض، وإقطيع، وأهلاة كمرماة، ولَيلاة كموماة، وحَمْر كعبد، بناء على أنّ فعيلا جمع على ما قدمته أول الباب، ومَكْن كفَلْس، وقد ذكر قبل أمكُنا، وأنه شاذ، فذكره هنا إشارة إلى جواز كونه على غير واحده، لا إلى أنه على واحده شاذ كما مرّ.

وَقد يُجْمَعُ الْجمعُ نَحْو: أكَالِبَ وأنَاعِيْمَ وجَمَائِلَ.........

قوله: (وقد يجمع الجمع) وذلك قسمان جمع التصحيح وجمع التكسير وإذا أرادوا تكسيره قدروه مفرداً وجمعوه مثل جمع الواحد الذي على زنته، فيجمعون أكلباً على أكالب كاصبع على أصابع وأنعام على أناعيم كقرطاس على قراطيس، وجمالاً الذي هو جمع جمل على جمائل كشمال، وهو الريح التي تهب من ناحية

وقد يجمع الجمع وهو غير مطرد وقياسي إلا أنه كثر في جمع القلة وقل في جمع الكثرة إلا بالألف والتاء، ثم ذكر من كل واحد منهما أمثلة ولكن لا يطرد قياساً؛ ولذا قال بلفظ قد (نحو أكالب)، في جمع أكلب في جمع كلب (وأناعيم)، في جمع أنعام في جمع نعم (وجمايل)، في جمع جمال جمع جمل هذه أمثلة جمع الكثرة فجمع كل واحد من هذه الجموع جمعاً مثل جمع الواحد الذي هو على زنته مثلاً يجمع أكلب على أكالب كإصبع

قوله: (فيجمعون أكلباً) هو بفتح الهمزة وضم اللام ولا يتعين هذا الضبط في نظيره لأن أصابع جمع أصبع بأي حركة تحركت همزته وباؤه ومن ثم نظر إنعاماً بقرطاس أي لأن قراطيس معه مطلقاً فمفتوح القاف المهملة وهو الموازن حكمه حكم لمكسورها، وإنما نظر به لأن إفعالاً بالفتح لا يكون في المفردات عند الأكثرين.

والحاصل أنّ الجموع المذكورة على هذا، جموع لألفاظ مهملة، استُغني بها عن جمع المستعملة، وهو مذهب سيبويه والجمهور، وذهب جماعة إلى أنها جموع للمستعملة على غير قياس.

(وقد يُجمع الجمع) جمع تكسير، وجمع تصحيح بالألف والتاء، وأفاد بعد أنه لا يطّرد قياسا، لكنه كثير في جمع القلة، قليل في جمع الكثرة، إلّا بالألف والتاء، ومن ثَم قدّم فيما يأتي مثالي أكاليب وأناعِيم على مثال جَمايِل، وجمع الجمع لا ينطلق على أقل من تسعة، أو أربعة، كما أنّ جمع المفرد لا ينطلق على أقل من ثلاثة، أو اثنين على اختلاف فيه، فيقدر الجمع مفردا، ويجمع على ما تقتضيه الأصول، (نحو أكالب) جمع أكلب، جمع كلب، (وأناعيم) جمع أنعام، جمع نعَم، (وجمايل) جمع جِمال، بكسر الجيم، جمع جمل، وهذه الثلاثة جمع كثرة، وكل من آحادها، وإنْ كان جمعا، هو بزنة

وجِمَالاتٍ وكِلابَاتٍ وبُيُوتَاتٍ وحُمُرَاتٍ وجُزُرَاتٍ.

جـ القطب على شمائل وإذا أرادوا أن يجمعوه جمع التصحيح ألحقوا بآخره الألف والتاء نحو: جمالات في جمع جمال جمع جمل وكذا البواقي.

واعلم أن جمع الجمع لا ينطلق على أقل من تسعة، كما أن جمع المفرد لا ينطلق على أقل من ثلاثة إلا مجازاً، وإنما قال بلفظ قد المفيدة للجزئية ليعلم أنه لا يطرد قياساً لكنه كثر في جمع القلة، وقل في جمع الكثرة إلا بألف والتاء.

ز على أصابع، وجمال على جمائل كشمال وهي الريح التي تهب من ناحية القطب على شمائل، ثم شرع فيما جمع بالألف والتاء بقوله **(وجمالات وكلابات)**، جمع كِلاب جمع كلب **(وبيوتات)**، جمع بيوت **(وحمرات)**، جمع حمر جمع حمار **(وجزرات)** جمع جزر جمع جزور وهي من الإبل يقع على الذكر والأنثى وهي تؤنث.

ك قوله: **(واعلم أن جمع الجمع لا ينطلق على أقل من تسعة)** ليس بخارج في التحقيق عن قولهم أقل ما ينطلق عليه الجمع ثلاثة؛ لأن المراد ثلاثة من إفراده، وأفراد جمع الجمع جموع فهي ثلاثة وتسعة باعتبارين.

قوله: **(إلا بالألف والتاء)** فإن ذلك في جمع الكثرة أكثر منه في جمع القلة.

قوله: **(لأنه يمكن جرسه)** الجرس بفتح الجيم وسكون الراء ومهملة الصوت أو خفيه ويكسر أو إذا أفرد فتح فقيل ما سمعت له جرساً، وإذا قالوا ما سمعت له حسًّا ولا جرساً كسروا.

قوله: **(يشغلك)** هو من شغل كمنع شغلاً، ويضم، قال في القاموس: وأشغله لغة جيدة أو قليلة أو ردية انتهى، واتباع الحرف بسكون التاء.

فق المفرد الذي يُجمع على ذلك، فأكلب كأصبع وأنعام كقرطاس وجِمال كشِمال، (وجِمَالات) جمع جِمال، جمع جمل أيضاً، (وكِلابات) جمع كلاب جمع كلب، (وبُيُوتات) جمع بيوت، جمع بيت، (وحُمُرات) بضم أوله وثانيه، جمع حمر، جمع حِمار (وجُزُرات) بضم أوله وثانيه، جمع جُزُر، جمع جَزور للبعير، وهذه الخمسة جمع تصحيح، وكل من آحادها جمع، وبقي عليه أن يقول ونواكسون وأيامنون، فيذكر جمع تصحيح المذكر أيضاً.

التقاء الساكنين

يُغْتَفَرُ فِي الْوَقْفِ مُطلقاً، ....

التقاء الساكنين

قوله: (**التقاء الساكنين**) متى التقى الساكنان فإما أن يكون التقاؤهما في الوقف أو في الدرج، فإن كان في الوقف فيغتفر مطلقاً، ....

التقاء الساكنين

(**التقاء الساكنين يغتفر في الوقف مطلقاً**)، أي سواء كان الحرف الثاني مدغماً فيه كدواب أو لا وسواء كان الحرف الأول حرف لين أم لا؛ لأن الوقف على الحرف يسد مسد الحركة وذلك لأنه يتمكن توفر الصوت على الحرف عند الوقف وبذلك أوصلته بغيره ومتى أدرجتها زال ذلك الصوت؛ لأن أخذك في حرف آخر يشغلك عن اتباع الحرف الأول صوتاً فيكون الحرف الموقوف عليه أتم صوتاً وأقوى جرساً من المدرج فسد ذلك مسد الحركة فجاز اجتماعه مع ساكن قبله؛ ولأن الوقف لقصد الاستراحة فجوز فيه ما لم يجوز في غيره.

واعلم أن الحرف الأول من الساكنين إذا كان صحيحاً لا يمكن تجاورهما إلا مع الإتيان بكسرة خفية على الحرف الأول يحس بها عند الامتحان والتفطن، فهذا القسم

التقاء الساكنين

.

التقاء الساكنين

ممتنع من حيث يمتنع الابتداء بالساكن، لأنّ الساكن الأول على صورة الموقوف عليه، لكنه (يُغتفر في الوقف مطلقا)، أي سواء أكان أولهما مدغما، أو حرف لين أم لا، لأنّ الوقف محلّ تخفيف وقطع، ولأنّ الوقف على الحرف يسدّ مسد حركته، لتوفر الصوت عليه، لأنك إذا وقفت على عمرو مثلاً، وجدت للراء من التكرر، وتوفر الصوت عليه ما ليس له إذا وصلته بغيره، فالموقوف عليه أتم صوتا من وصله بغيره، فسد ذلك مسد حركته، فجاز اجتماعه مع ساكن قبله، بل يجوز التقاء ثلاثة سواكن في الوقف على ما أولها لين، وثانيها مدغم في الثالث، كدوابّ وتُمُودُّ وأُصَيْم تصغير

وَفِي المدغم قبله لين فِي كلمة ....

ڪ أي لا فرق بين أن يكون مدغماً أو غير مدغم ولا بين أن يكون حرف لين أو غيره؛ لأن الوقف على الحرف ساد مسد حركته؛ لأنه يمكن جرسه وتوفر الصوت به، فإنك إذا وقفت على عمرو مثلاً وجدت للراء من التكرر وتوفر الصوت عليه ما ليس له إذا وصلته بغيره، ومتى ادرجتها زال لك الصوت؛ لأن أخذك في حرف سوى المذكور يشغلك على اتباع الحرف الأول صوتاً، فبان بما ذكرنا أن الحرف الموقوف عليه أتم صوتاً وأقوى جرساً من المدرج، فسد ذلك مسد الحركة، فجاز اجتماعه مع ساكن قبله، كما في عمرو، ولأن الوقف محل تخفيف وقطع فاغتفر ذلك فيه، وإن كان في الدرج فلا يغتفر إلا في صور ذكرها المصنف. منها: أن يكون الأول حرف لين. والثاني: مدغماً ويكونان في كلمة.

واعلم أن حرف العلة إذا سكن يسمى حرف لين، ثم إذا جانسه حركة ما قبله فهو حرف مد، فكل حرف مد حرف لين...............................

ڪ شبيه من تجاور الساكنين وليس ذلك تجاوراً في التحقيق (و)، يغتفر **(في المدغم قبله لين في كلمة)**، أراد به التجاور على حده وهو أن يكون الأول من الساكنين مدة أو كالمدة والثاني مدغماً ويكون المدغم مع المدغم فيه من كلمة الأول من الساكنين وقد ترك المصنف ههنا هذه القيود وذكر قيداً لا حاجة إليه؛ لأن المعتبر أن يكون حرف العلة مدة أو كالمدة كياء التصغير كما سيجيء إن شاء الله تعالى وحده بيان ذلك وإنما اشترطنا أن يكون المدغم من كلمة الأول من الساكنين؛ لأنه لو لم يكن منها لكان الأول منهما في الآخر الذي هو محل التغيير والحذف فيجب أن يحذف؛ لأن في تجاور الساكنين مطلقاً كلفة فإذا كان الأول منهما في مكان يليق به الحذف كان تخفيفه بالحذف أَوْلَى دفعاً لتلك الكلفة نحو.خافوا الله وكذلك اشترطنا أن يكون المدغم فيه من كلمة الأول؛ لأنه لو لم يكن منها لكان الإدغام الذي هو شرط اغتفار وتجاور الساكنين بصدد الزوال فلا يعتد به فيحذف الأول أيضاً نحو صن فإن النون الأولى هي لام الفعل والثانية ضمير جماعة

ڪ قوله: **(وإن كان في الدرج فلا يغتفر إلا في صور)** المراد الدرج المحض ليخرج ما أجري فيه الوصل مجرى الوقف كقراءة نافع و **(محياي)** بتسكين الياء، وسيأتي في الشرح قريباً نظيرها على رأي. قوله: **(ثم إذا جانسه حركة ما قبله فهو حرف مد)** لطول زمان صوت الحرف، واللين أقله وسبب اختصاص الألف والواو والياء به إذ كل حرف غيرها مساو لمخرجه فانحصر فيه ومخارج هذه أوسع منها فجرت بحسبها كالأجسام.

ڪ أصم، (و) يُغتفر في غير الوقف (في المدغم) الذي (قبله لِينٌ)، سواء أكان مدة بأنْ

نَحْو: خُوَيْصَّةٍ والضَّالِّين وتُمُودَّ الثَّوْبُ، . . . .

ولا ينعكس، والألف حرف مد أبداً، والواو والياء تارة حرفا لين، كما في قولٍ وبيع وأخرى حرفا مد، كما يقول ويبيع وثالثة ليستا حرفي مد ولا حرفي لين، بل هما بمنزلة الصحيح، وذلك إذا تحركتا كما في وعد هكذا ذكر في بعض شروح "المفصل" وكثيراً ما يطلقون على هذه الحروف حروف المد واللين مطلقاً، فهو إما محمول على هذا التفصيل أو تسمية الشيء بما يؤول إليه، وإنما جاز التقاء الساكنين في هذه الصورة لما في حروف المد واللين من المد الذي يتوصل به إلى النطق بالساكن بعده، مع أن المدغم مع المدغم فيه بمنزلة حرف واحد؛ لأن اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة، والمدغم فيه متحرك فيصير الثاني من الساكنين كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالصي السكون وخويصية تصغير خاصة، وتمود مجهول تماددنا الثوب، وقوله في كلمة

النساء (**نحو خويصة والضالين وتمود الثوب**)، وإنما اغتفر التقاء الساكنين هنا؛ لأن الروابط بين حروف الكلمة هي الحركات التي هي أبعاض حروف العلة ولولاها لم ينتظم حروف الكلمة بعضها ببعض وإذا كانت أبعاضها روابط يمكن أن يجعل أنفسها

قوله: (**ولا ينعكس**) أي لأنه لا يلزم من وجود العام وجود الخاص نعم إن اعتبر قبول اللين المد تساويا وسيشير إليه الشارح قريباً. قوله: (**والألف حرف مد أبداً**) أي لأنها لا يكون ما قبلها إلا من جنسها. قال الجعبري: وهذا أسد من قولهم لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً للإيهام انتهى. قوله: (**وثالثة لستا حرفي لين**) أي الواو والياء ثالثة ض. قوله: (**فهو إما محمول**) أي إطلاقهم المد واللين على هذه الحروف، إما محمول على هذا التفصيل أو تسمية لهذه الحروف بالمد واللين؛ لأنها تؤول إما إلى المد إذا جانسه حركة ما قبلها أو إلى اللين إذا لم يجانسه حركة ما قبله ض .قوله: (**أو تسمية الشيء بما يؤول**) على معنى إن سكنت فهي حرف لين وإذا جانسها حركة ما قبلها فهي حرف مد فهذا المراد من قوله أو تسمية الشيء بما يؤول إليه كما نقل عن المصنف، لنا هذا كلام مهمل بل قوله على معنى تفسير للتفصيل وسقط من كتابته تفسير تسمية الشيء بما يؤول إليه فتصور أن تفسيرها وكتب كذلك، والمراد ما ذكرنا وخبط في التركيب ض.

قوله: (**دفعة**) هي بضم الدال وأصلها الدفعة منا لمطر، وما انصبّ من سقاء أو إناء بمرة، أما الدفعة بالفتح فهي المرة، وقوله بتحقق هو بفتح الياء أحسن من ضمها.

جانسه حركة ما قبله أم لا، وكانا (في كلمة نحو خُوَيْصَة) في تصغير خاصة، إذ الياء والصاد الأولى ساكنتان، (والضالّين)، إذ الألف واللام الأولى ساكنتان (وتُمُودَّ الثَّوب) في مجهول تماددنا الثوب، إذ الواو والدال الأولى ساكنتان، وكان الأولى تأخير

. . . .

احتراز عما يكونان في كلمتين نحو قالوا ادارأنا فإنه يحذف الساكن الأول لما سيجيء، وأصله تدارأنا أي اختلفنا وتدافعنا فأدغمت التاء في الدال واجتلبت الألف؛ ليصح

روابط أيضاً إذا كانت ساكنة وما قبلها من جنسها؛ لأنها حينئذ يتمكن من إشباع مدها حتى يصير ذات أجزاء فيتوصل بجزئها الأخير إلى الساكن الذي بعدها مثلاً إذا قيل قيل يسهل المجيء بعد الكسرة بالياء كاملة لعدم مخالطة مد الياء بنوع آخر من المد بخلاف ما إذا قيل بيع بفتح الياء فإنه لا يتمكن فيه من إشباع مد الياء تمام التمكن؛ لأنك تهيأت فيه بعد الباء للمدة الألف بواسطة الفتحة، ثم انقلبت في الحال إلى المد اليائي بواسطة الياء فإن كل واحد من المدين إلى جانب آخر فلا يتمكن من الإشباع، ولهذا لا يتوصل بالواو والياء اللتين قبلهما فتحة إلى النطق بالساكن بعدهما فلم يقل في أفعل من الود والليل أو دوايل بحذف حركة العين بل ينقل الحركة إلى الواو والياء إلا في نحو خويصة فإنها لما كانت موضوعة على السكون صارت بمنزلة المدة فحذفت حركة الأول عند الإدغام ولم تنقل إلى ياء التصغير مع أن المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد متحرك؛ لأن اللسان يرتفع بهما ارتفاعة واحدة فكأنه لا التقاء الساكنين ههنا . . . . . .

قوله: **(احترازاً عما يكونان في كلمتين)** أي بأن ينفصل ثانيهما عن أولهما لفظاً وحكماً كما مثل فإن اتصل به لفظاً كدابة أو حكماً نحو أتحاجونني جاز التقاؤهما في كلمة أو في حكمها على أنه قد ثبت الممدودة قبل المدغم المنفصل، نحو عنهو تلهى، ﴿وما لكم لا تناصرون﴾ [الصافات: ٢٥] في قراءة البزي ذلك لأن التشديد عارض.

خويصة على مثالي الألف والواو، لأنهما أقيس منه، لأنّ الألف والواو في مثاليهما مَدّ ولين، والياء في مثالها لا مدّ فيه، ولأنّ مثالها مختلف فيه، بخلاف مثاليهما. وإنما اغتُفر التقاء الساكنين هنا لِما في اللِّين من المد الذي يتوصل به إلى النطق بالساكن بعده، وكون المدغم مع المدغم فيه كحرف واحد، لارتفاع اللسان عنهما دفعة واحدة، والمدغم فيه متحرك، فيصير الساكن الثاني كلا ساكن، مع كونه مع اللين في كلمة واحدة، أي أو ما في حكمها، نحو[1]: ﴿أَتُحَاجُونِّي﴾ [الأنعام: ٨٠]، ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِّ﴾ [يونس: ٨٩]، فيمتزج

---

(١) اختلفوا في تشديد النون وتخفيفها من قوله تعالى: ﴿أتحاجوني في الله﴾، و﴿تأمروني﴾. فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي: ﴿أتحاجونّي﴾، و﴿تأمرونّي﴾ مشددتين. وقرأ نافع، وابن عامر مخففتين. لا نظر في قول من شدد. فأما وجه التخفيف: فإنهما حذفا النون الثانية لالتقاء النونين، والتضعيف يكره؛ فيتوصل إلى إزالته بالحذف نحو: علماء بنو فلان، وتارة بالإبدال نحو:

لا أمــــلاه حــتـــى يـــفـــارقـــا

ونحو: ديوان وقيراط، فحذفا الثانية من المثلين كراهة التضعيف، ولا يجوز أن يكون المحذوف: النون الأولى؛ لأن الاستثقال يقع بالتكرير في الأمر الأعم، والأولى أيضاً فيها أنها دلالة الإعراب، وإنما حذفت الثانية كما حذفتها من (ليتي) في قوله: =

وَفِي نَحْو: مِيْم وقاف وَعَيْن مِمَّا بُنِيَ لعدم التَّرْكِيب، . . . .

الابتداء بها، وكذا قالا ادارأنا وفي ادارأنا وهذا المثال الأخير إنما يصح باعتبار اللفظ بأن يقال وفي ادارأنا أدغمت التاء في الدال. ثم اعلم أنه يجوز التقاء ثلاث سواكن إذا اجتمع هذان الأمران يعني في الوقف على ما الساكن الأول منه حرف لين والثاني مدغم كدواب، وأصيم تصغير أصم، ومثله يقع في كلام العجم كثيراً نحو كوشت وبيست والجمع بين أربع سواكن ممتنع في كل لغة وعلى كل حال. ومنها أن يكون في أسماء بنيت لعدم التركيب وقفاً لما

(و)، يغتفر (**في نحو ميم قاف عين مما بني لعدم التركيب**)، سواء كان من أسماء حروف التهجي أم لا. . . . .

قوله: (**وهذا المثال الأخير إنما يصح باعتبار اللفظ**) أي لأن حرف الجر لا يدخل على الفعل إلا أن يراد لفظه وقد مثل النظام بقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]. قوله: (**الساكن الأول**) لأن المدة في آخر الكلمة وهو محل التغيير فحذف لذلك. قوله: (**ومنها أن يكون**) أي التقاء الساكنين وفي بعض النسخ أن يكونا، أي الساكنان وإنما كان عدم التركيب مقتضياً للبناء؛ لأن وجوب قبول الاسم بلفظ واحد لمعان مختلفة المحوج للإعراب إنما يكون عند التركيب، وقد أطلق الشارح الأسماء المذكورة وقيدها المصنف في الشرح المنسوب إليه وتبعه الشريف وغيره بما كان قبل آخره لين كقاف وعين ونحوهما من حروف الهجاء، وكزيد وإنسان، والصواب الإطلاق ليدخل نحو عمرو وبكر وغيرهما فإنهما أيضاً مبنية عند عدم التركيب كما صرح به نجم الأئمة وغيره وفيها التقاء الساكنين. قوله: (**لوجود المانع**) أي من الإعراب وهو شبه مبنى الأصل وضعاً أو معنى أو غيرهما كما هو مقرر في النحو، والأصل في كلامه هو التحريك لالتقاء الساكنين. قوله: (**لوجود المانع**) وهو المشابهة لمبنى الأصل فإن المبنى الذي يكون مبنيًّا لوجود المانع لا يجوز فيه التقاء الساكنين. قوله: (**على الأصل**) يمكن أن يقال الأصل في المبني لعدم التركيب أن يبني على السكون؛ لأن سببه عدم العامل، والسكون عدم الحركة، والعدم لا يكون أثره إلا العدم، وحينئذٍ المبني لمانع على الحركة فرقاً بينهما، ولأن المانع مشابهة مبنى الأصل وهو أمر وجودي فينبغي أن يكون أثره ايضاً وجوديًّا فيبنى على الحركة ض.

اللين بالمدغم، فكأنه لم يجتمع ساكنان بخلافه في كلمتين، نحو: ﴿وَإِذْ قَالُوا ٱللَّهُمَّ﴾ [الأنفال: ٣٢] و﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾، ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]. فيجب حذف اللين لوقوعه آخر الكلمة، الذي هو محل التغييرات. وأما نحو: (**عَنْهُو تَلَهَّى**) [عبس: ١٠]، على قراءة البزي، فغير مقيس عند البصريين. (و) يغتفر أيضاً (في نحو ميم قاف عين)، زيد إنسان بكْرْ (مما بُني لعدم التركيب). . . . .

= أصادفه وأفقد بعض مالي ... كمنية جابر إذ قال ليتي
وكقوله:
يسوء الفاليات إذا فليني ... تراه كالثغام يعل مسكا =

وَقْفاً ووَصْلاً، . . . .

جا مر ووصلاً فرقاً بينهما وبين المبني لوجود المانع ولم يعكس؛ لأن أكثر الأسماء المبنية إنما بنيت لوجود المانع، فأجرى الكثير على الأصل، وبعضهم يزعم أن التقاء الساكنين فيها للوقف أيضاً، وعليه اختلف في الم الله، فمن زعم أن ذلك لأجل الوقف جعل الحركة في الميم نقلاً من الهمزة؛ لأنه حينئذٍ لا يسقط الهمزة . . . .

كما (وقفاً ووصلاً)، أي يغتفر الالتقاء في حالة الوقف والوصل، أما في حالة الوقف فلما ذكرنا، وأما في حالة الوصل فلأنه لا حركة للثاني من الساكنين والأول ساكن بأصل الوضع فيلزم تجاورهما اضطراراً وإنما قلنا إنه لا حركة للثاني؛ لأنه ليس له حركة إعراب لعدم سبب الإعراب وهو التركيب ولا حركة بناء؛ لأن ما بني لعدم التركيب بني على السكون فرقاً بين ما بني لعدم موجب الإعراب وبين ما بني لوجود المانع منه والسكون بالأولى أولى؛ لأن بناء ما ليس فيه مقتضى الإعراب أقوى من بناء ما عرض فيه مانع الإعراب فجعل له ما هو أصل البناء وهو السكون وبعضهم قالوا إن التقاء

لو قوله: (**وبعضهم يزعم**) في كلامه، وكلام المتن أشعار بضعف هذا وأن الصحيح هو الأول، وقد صرح به غيرهما، واختلف كلام الزمخشري فاختار الثاني في الكشاف كما سيأتي وهو مذهب الفراء، واختار الأول في المفصل وهو مذهب سيبويه، والجمهور ومراد الزاعم المذكور أن الوصل فيها بنية الوقف. قوله: (**وبعضهم يزعم أن التقاء الساكنين**) فالحاصل أن التقاء الساكنين فيها وصلاً هو من اغتفار التقاء الساكنين فيها وقفاً لكون الوقف قسمان: وقف محقق، ووقف مقدر، فقوله أيضاً إشارة إلى الوقف السابق ذكره، وهو المحقق يعني أن هذا الثاني وهو ألف المقدر وقف كما أن ذاك المحقق وقف فاتحد الحكم لذلك ض. قوله: (**فمن زعم أن ذلك لأجل الوقف**) اختاره في الكشاف وسأل وأجاب، فقال: فإن قلت كيف جاء إلقاء حركة الهمزة على الميم، وهي همزة وصل لا تثبت في درج الكلام فلا تثبت حركتها؛ لأن ثبات حركتها كثباتها، قلت: هذا ليس بدرج؛ لأن الميم في حكم الوقف والسكون والهمزة في حكم

قنا وإنْ لم يكن قبل آخره لين (وقفاً) لِما مرّ (ووصلاً) للفرق بين ما بُني لذلك، وما بُني لوجود مانع، وهو مشابهته مبني الأصل، ولم يعكس لكثرة ذاك، وقلة هذا، فجعل الأصل، وهو المنع من التقاء الساكنين للكثير، وبعضهم زعم أنّ التقاءهما فيما ذكر وصلاً للوقف أيضاً، وأنّ الوصل فيه بنية الوقف، وعلى ذلك في: ﴿الـم * اللهُ﴾ [آل عمران: ١-٢] فمن زعم هذا جعل حركة الميم منقولة من الهمزة، لعدم إسقاط الهمزة، لأنها لا تسقط إلّا في الدرج، فلذلك فتحت الميم، ومَن قال بالأول قال: سقطت

= فالمحذوفة المصاحبة للياء ليسلم سكون لام الفعل وما يجري مجراها أو حركتها، ولا يجوز أن تكون المحذوفة الأولى؛ فيبقى الفعل بلا فاعل، كما لا تحذف الأولى في: (أتحاجوني)؛ لأنها الإعراب، ويدلك على أن المحذوف الثانية أنها قد حذفت مع الجار أيضاً في نحو قوله: =

. . . .

إذ لا يكون في الدرج فنقل الحركة فلذلك كان الميم مفتوحاً، ومن قال إن ذلك ليس لأجل الوقف فيقول سقطت الهمزة في الدرج، والتقى ساكنان وهما الميم واللام، فحركوا الأول لما يجيء ولم يكسروها بل فتحوها محافظة على بقاء التفخيم في اسم الله تعالى؛ ولأنهم لو كسروا الميم لاجتمع كسرتان وياء، ومنها كل كلمة أولها همزة وصل مفتوحة دخلت عليها همزة الاستفهام، وذلك في صورتين: الأولى لام التعريف، والثانية: ايمن

. . . .

الثابت، وإنما حذفت تخفيفاً، وألقيت حركتها على الساكن قبلها لتدل عليها. قال الشيخ أبو حيان: وجوابه ليس بشيء؛ لأنه ادعى أن الميم حين حركت موقوف عليها، وأن ذلك ليس بدرج بل هو وقف وهذا خلاف ما اجتمعت عليه العرب والنحاة من أنه لا يوقف على متحرك البتة انتهى. واعتذر عن الزمخشري بأنه لم يدع أنه يوقف على الميم من الم، وهي متحركة حتى يلزمه مخالفة الإجماع وإنما ادعى أن هذا في نية الموقوف عليه قبل تحريكه بحركة النقل لا أنه نقل إليه، ثم وقف عليه، وفي حواشي الكشاف للتفتازاني فإن قيل تعديد هذه الألفاظ إما على سبيل الدرج والوصل فلإثبات الهمزة فلا نقل لحركتها، وإما على سبيل الوقف وقطع البعض عن البعض فلا وجه لنقل الحركة؛ لأنه من إحكام الاتصال، قلنا: قُطِعَ معنًى وحقيقة فلذا يغتفر التقاء الساكنين ووصل لفظاً وصورة لعدم السكت فلذا أدغم الميم التي في آخر لام في التي هي أول ميم وجاز نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها تخفيفاً سواء كانت للوصل كما في واحد اثنان أو للقطع كما في ثلاثة أربعة. قوله: **(إذ لا يكون في الدرج)** أي بل في الابتداء؛ لأنه لا درج على تقدير أن يكون السكون للوقف. قوله: **(لما يجيء)** أي من أن القياس على ألفات الوصل التي يدخل متحركة توصلاً إلى النطق بالساكن بعدها بجامع أنه بحركة كل منهما يتوصل إلى النطق بالساكن بعده. قوله: **(ولم يكسروها)** نقل عن عمرو بن عبيد، وسيأتي في الشرح، وعن أبي حيوة، وغيرهما كسرها على أصل التقاء الساكنين والمشهور وقراءة الجمهور الفتح ونقل يحيى ابن آدم عن أبي بكر بن عياش عن عاصم إسكان الميم وإثبات الهمزة. قوله: **(الأولى لام التعريف)** أي على مذهب سيبويه خلافاً للخليل، وسيأتي الخلاف مبسوطاً في الابتداء. قوله: **(لما سيجيء)** أي من تعليل الفتح في همزة لام التعريف بكثرة الاستعمال وفي همزة أيمن بأنه لعدم تصرفه ضارع الحرف ففتحت همزته تشبيهاً بالداخلة على اللام.

الهمزة في الدرج، فالتقى ساكنان: الميم واللام، فحركوا الميم، كما سيجيء، وفتحوها؛ محافظة على بقاء تفخيم اسم الله تعالى، ولأنهم لو كسروها اجتمع كسرتان

=

قدني من نصر الخبيبي قدي

وقد جاء حذف هذه النون في كلامهم قال:

مُلاقٍ لا أباك تُخوِّفيني ... أبالموتِ الذي لا بُدّ أنِّي

وزعموا أن المفضل أنشد:

إذ لا يَضُرُّ مُعْدِما عَدَمُه ... هل تذكّرونا إذا نُقَاتِلُكم =

وَفِي نَحْو: آلْحَسَنُ عِنْدك؟ وآيْمُنُ الله يَمِينُك، للإلباس، . . . .

الله، وايم الله، فإن همزة الوصل لا تكون مفتوحة إلا فيهما لما سيجيء. قال في "الصحاح": ايمن الله اسم وضع للقسم هكذا بضم الميم والنون وألفه ألف الوصل عند أكثر النحاة، وإنما سموا التقاء الساكنين؛ لأنهم لو حذفوا همزة الوصل، وقالوا: الحسن عندك، وايمن الله يمينك لم يدر أخبر عوام استفهام فأبدلوا الهمزة ألفاً لذلك، وبعض العرب يجعل همزة الوصل فيما ذكرنا بين بين، قال الشاعر[1]: [الوافر]

وما أدري إذا يممت وجهاً أريد الخير أيهما يليني

الساكنين أيضاً فيها للوقف (و)، يغتفر (**في نحو آلحسن عندك وآيمن الله يمينك**)، مما كان في أوله همزة وصل مفتوحة دخلت عليه همزة الاستفهام وذلك في موضعين: الأول لام التعريف، والثاني أيمن وأيم (**للالتباس**)، وذلك لأنه لو حذفت همزة الوصل عند

قوله: (**عند أكثر النحاة**) أي خلافاً للكوفيين وسيأتي أيضاً في الابتداء. قوله: (**قال الشاعر**) هو المثقب العبدي بمثلثة وقاف مشددة مكسورة ثم مهملة وموحدة ساكنة، ووقع في شرح المغني ضبطه بضم الميم وفتح النون وكسر القاف المشددة قال: وأظن أن العبدي نسبة إلى عبد القيس والموجود في القاموس وغيره ما قدمته والمفهوم من كلام الجوهري أن النسبة إلى عبد شمس وعبارته، والمثقب لقب شاعر من عبد شمس سمي بذلك لقوله[2]: [الوافر]

وياء، ويغتفر أيضاً (في نحو آلحَسَنُ عندك، وآيْمُنُ الله يَمينُك) وآيْم الله يمينك مما دخلت فيه همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة (للالتباس) أي لئلا يلتبس الاستخبار بالإخبار لو حذفت همزة الوصل، فأبدلوا الهمزة ألفاً لذلك، وبعض العرب يجعلها بين بين، قال المثقب العبدي[3]: [الوافر]

وَما أدري إذا يَمَّمْتُ وَجْهاً أُريدُ الخَيرَ أَيُّهُما يَليني

= وزعم بعض البصريين في حذف هذه النون أنها لغة لغطفان، وحكى سيبويه هذه القراءة، فزعم أن بعض القراء قرأ: (أتحاجوني)، واستشهد بها في حذف النونات لكراهة التضعيف. [الحجة للقراء السبعة: ٣/ ٣٣٥]

(١) هذا البيت للشاعر المثقب العبدي. وهو من قصيدة، يقول في مطلعها:

أفاطمُ قبل بينكِ متعيني ومنعُكِ ما سألتُ، كأنْ تبيني

انظر: "شرح اختيارات المفضل" للخطيب التبريزي "٣/ ١٢٦٧"، و"تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة ص"٢٢٨"، و"الشعر والشعراء" له: "١/ ٣٩٦"، و"الخزانة" للبغدادي "٤/ ٤٩" طبعة بولاق.

انظر: "شرح اختيارات المفضل" للخطيب التبريزي "٣/ ١٢٦٧"، و"تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة ص"٢٢٨"، و"الشعر والشعراء" له: "١/ ٣٩٦"، و"الخزانة" للبغدادي "٤/ ٤٩" طبعة بولاق.

(٢) من شعر المثقب العبدي، انظر: الديوان ١/ ١١١.

(٣) انظر: "شرح اختيارات المفضل" للخطيب التبريزي "٣/ ١٢٦٧"، و"تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة ص"٢٢٨"، و"الشعر والشعراء" له: "١/ ٣٩٦"، و"الخزانة" للبغدادي "٤/ ٤٩" طبعة بولاق.

وفي نحو لاها الله..........................

أألخير الذي أنا أبتغيه أم الشر الذي هو يبتغيني

ولو لم يجعلها بين بين لم يقم وزن البيت ولا يجوز أن يقال حققها؛ لأنه لم يجزه أحد، والحمل على ما جوز هو الوجه ونقل عن الفراء الوجهان في قوله: **(الآن وآلذكرين)** والمشهور الأول.

ومنها نحو لاها الله؛ لأن ها تنزلت منزلة الجزء من الكلمة لكونها عوضاً عن

دخول همزة الاستفهام عليه لالتبس الاستخبار بالاخبار لاتفاق الهمزتين في الحركة ولو أبقيت على حالهما تخلف حكمهما عنها وهو سقوطها في الدرج وأبدلت ألفان حقها الحذف في الدرج والقلب قريب منه مع أنه لا يلزم تخلف حكمها عنها؛ لأنها ما أبقيت على صورتها وحقيقتها فتجاور ساكنان عند قلب الهمزة ألفاً أحدهما الألف والثاني الحرف الساكن بعدها وهو اللام من آلحسن والياء من آيمن **(وفي قولك لاها آلله...**

رَدَدْنَ تَحِيَّةً وكَنَنَّ أُخْرَى وَثَقَّبْنَ الْوَصَاوِصَ لِلْعُيُونِ

قال والوصاوص: جمع وصواص وهو البرقع الصغير، وقول هذا الشاعر يممت معناه قصدت كأممت وتيممت وتأممت. والمراد بالوجه هنا الجهة وأيهما بالضم؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام والضمير للخير والشر وجعل نفسه مبتغياً للخير لقصده إياه والشر مبتغياً له لقضاء الله وتقديره به. قوله: **(ولو لم يجعلها بين بين)** اي بأن يكون أبدلها حرف مد.

قوله: **(لم يقم وزن البيت)** أي لأنه من الوافر والهمزة فيه بإزاء فاء مفاعلتن وهي لا تجوز تسكينها على أنه يلزم أيضاً التقاء الساكنين ولا يلقتيان مطلقاً في شعر قط فيما عدا ضربه وهو الجزء الأخير منه. قوله: **(لأنه لم يجزه)** أي التحقيق وبقي احتمال الحذف وقد تقدم أيضاً أنه غير جائز على أنه يلزم منه في البيت العضب بضاد معجمة وهو قبيح. قوله: **(ونقل عن القراء)** أي البسبعة وكذا قرأ غيرهم والمشهور عن كلهم هو الأول كما أنه المشهور في اللغة.

قوله: **(ومنها نحو لاها الله)** اعلم أنه قد يحذف حرف القسم من غير عوض فيتعدى الفعل المقدر إلى الاسم المقسم به فينصبه كما في قولهم أي الله والأصل أي والله فحذف الحرف وانتصب الاسم على الأفصح، ويجوز حينئذٍ في الياء إسكانها وإن التقى ساكنان لما ذكره الشارح من الكراهة وحذفها على الأصل وفتحها هرباً من التقائهما مع الخفة. وقد يحذف ويعوض عنه هاء للتنبيه أو همزة ممدودة إذا كان المقسم به اسم الله تعالى فيجب جر

أَأَلْخَيْرُ الَّذي أَنَا أَبْتَغِيهِ أَم الشَّرُّ الَّذي هُوَ يَبْتَغِيني

ولو لم يجعلها بين بين لم يتزن البيت، ولاَ يجوز أنْ يقال حققها. لأنه لا قائل به. ونُقل عن القرّاء الوجهان في آلآن، وآلذكرين، والمشهور الأول، (و) التقاء الساكنين (في نحو) قولك (لا ها اللهِ، ....

وأي الله جائز . . . .

حرف القسم الذي كجزء من الكلمة، وكذا نحو اي الله لكراهة أن يجيء لفظ كلفظة اسم الله مكسوراً همزته فلا يعرف معناه، لكن يجوز في نحو لاها الله حذف الألف، وفي أي الله حذف الياء وفتحها فأنت في لاها الله، وأي الله مخير إن شئت جمعت فيهما بين ساكنين وإن شئت لم تجمع، فلهذا فصلهما المصنف عن الصور المتقدمة إذ لا خيار

(**وأي الله جائز**)، التقاء الساكنين بإثبات ألف ها وياء أي وجائز حذف الألف من ها والياء من أي، أما الإثبات فإن لم تثبت الهمزة معها وهو الظاهر من كلامهم فوجهه أنها

الاسم للعوض كما لو بقي الحرف، وليس بالعوض بل بحرف محذوف وإن كان لا يظهر ويجوز في ألف هاء الحذف على القياس، والإثبات لما قاله وكلاهما مع وصل همزة الاسم وقطعها كما في التسهيل، وقد وجهوا القطع في النداء بتنزل الهمزة منزلة الجزء للزومها لكنهم لم يجوزوا فيه الجمع بين القطع وحذف ألف ياء قيل وكأنهم سامحوا هنا؛ لأن حذف ألف هاء يردها إلى حرف وهو مساو لحرف القسم بخلاف ألف ياء واختص التعويض بما إذا كان المقسم به اسم الله تعالى لكثرة دورانه على ألسنتهم دون غيره، ولعل الشارح أتى بلفظ نحو في نحو لاها الله نظراً إلى الأفراد الذهنية أو ليدخل نحو الله لأفعلن بهمزة ممدودة وهذا أحسن، والمغاربة يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام، والمراد الصورة لا معنى همزة الاستفهام، ثم الظاهر أن في كلامه اختصاراً، والأصل لاها الله ذا لقول نجم الأئمة: أن هاء التنبيه مختص باسم الإشارة، قال وقد يفصل منه بالقسم والضمير المرفوع كثيراً وبغيرهما قليلاً ولم يثبت دخوله في غيره من الجمل والمفردات انتهى. وقال الموصلي: إن قول أبي بكر في قتيل أبي قتادة لاها الله إذاً لا يعمل إلى أسد من أسد الله يقاتل عن دين الله يعطيك سلبه الظاهر أن إذا من تصحيف الرواة؛ لأنه إنما يقال لاها الله ذا ولا يقال لاها الله إذا. قوله: (**ومنها نحو لاها الله**) أصله لا والله حذف حرف القسم وعوض عنها حرف التنبيه وهو الهاء. قوله: (**هو كجزء من الكلمة**) لأن الجار مع المجرور بمنزلة كلمة واحدة ولهذا لا يجوز الفصل بينهما. قوله: (**كلفظة اسم الله مكسوراً**) أي لو حذف الياء من أي للساكنين لتوهم أنها كلمة واحدة وضعت مكسورة الهمزة كان اسم الله تعالى كلمة واحدة وضعت مفتوحة الهمزة فحينئذٍ يكون غيرها في المعنى فيجهل السامع المراد بها ولا تنبيه إلى أنها في الأصل كلمتان حذف بعض أولاهما. قوله: (**في لاها الله**) ففي لاها الله وجهان حذف الألف وإثباتها وفي أي الله ثلاثة أوجه: حذف الياء وإثباتها، وفتح الياء نحو الله، وأي الله، وأي الله. قوله: (**بين ساكنين**) هما الألف واللام في لاها الله، واللام في أي الله.

وإي الله جائز) بإثبات ألف ها، وياء إي، لتنزلهما منزلة الجزء من الكلمة، ولكراهة أنْ يجيء في إي الله لفظ، كلفظ الله مكسورا همزته، فلا يُعرف معناه، ويجوز حذف ياء

. . . .

فيها، أما في غير آلحسن، وآيمن الله فظاهر. وأما فيهما فكذلك إما بناء على المذهب المشهور أو لأن بين بين قريب من الساكن، ثم اعلم أن الأفصح أي الله بنصب الله؛ لأن الأصل أي والله فلما حذف حرف الجر انتصب كقوله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥] أي من قومه، وفي لاها الله لا يجوز إلا الجر؛ لأنها عوض عن حرف القسم لما بين ها وبين الواو من التناسب. . . . .

تنزلت معها منزلة الجزء من الكلمة؛ لأنها عوض عن حرف القسم الذي هو كالجزء من الكلمة فلم يحذف لالتقاء الساكنين؛ لأنهما على حده كما في قولك الضالين، وإن ثبتت الهمزة معها وليس ببعيد من كلامهم فلأن الهمزة من اسم الله لها شأن في جوز القطع ليس لغيرها بدليل قولهم يا الله فحينئذٍ لم يجتمع ساكنان أصلاً فثبت ألفها، وأما إثبات ياء أي فلأنها كالجزء أيضاً ولكراهة أن يجيء اسم الله بعد همزة مكسورة، وأما حذفها فلالتقاء الساكنين على غير حده، لكن الأفصح في أي الله نصب الله لأن الأصل أي والله فلما حذف حرف الجر نصب كقوله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾ [الأعراف:

قوله: (**أما في غير آلحسن**) وهو الوقف وكلمة أولها لين والثاني مدغم ونحو ميم قاف عين. قوله: (**على المذهب المشهور**) وهو إبدال الهمزة ألفاً. قوله: (**أو لأن بين بين قريب من الساكن**) هو الأصح وقال الكوفيون: ساكن وسيأتي الخلاف في الشرح في التخفيف. قوله: (**ثم اعلم أن الأفصح**) مقابلة جواز الجر بإضمار الجار ولا يجيزه البصريون إلا في اسم الله تعالى، وأجازه الكوفيون مطلقاً نحو أبيك لأفعلن. قال الموصلي: وهو ضعيف لأن الجار لا يضمر من غير عوض إلا في الضرورة، وإنما جاز في اسم الله تعالى لكثرة استعماله.

قوله: (**لما بين هاء وبين الواو من التناسب في الظرفية في المخرج**) أي فإن مخرج الهاء والألف من أقصى الحلق ومخرج الواو من الشفتين.

إي وفتحها، والأفصح إي الله بنصب الله، لأنّ الأصل إي والله، فلما حذف حرف الجر انتصب مجروره كقوله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، أي من قومه، وفي ها الله لا يجوز إلّا الجر، لأنّ ها عِوض عن حرف القسم، لمناسبتها للواو في طرفيّة المخرج، فكأنّ حرف القسم باق، ولهذا لا يجتمعان، بخلاف إي، فإنها جواب كنعَم.

واعلم أنه يجوز في هاالله إثبات الألفين، وحذفهما، وإثبات الأولى فقط، وعكسه، ذكرها في التسهيل، وأضعفها الأخير، ووجهه تقدير حذف ألف ها للساكنين، ثم قطع الهمزة، واستبعد جوازه مع عدم جواز يا الله في النداء، وكأنهم تسامحوا هنا، لأنّ حذف الف ها، يردها إلى حرف، وهو مساو لحرف القسم، بخلاف ألف يا،

وحَلْقَتَا البِطَانِ شَاذٌ.

ج في الطرفيه في المخرج فكأن حرف القسم باق، ولذلك لا يجامعها بخلاف أي فإنها ليست عوضاً بل هي جواب لمن سأل، وفي غير ما ذكرنا من الصور لا يغتفر التقاء الساكنين، فقولهم التقاء حلقتا البطان بإثبات الألف شاذ والقياس الحذف كما تقول غلاماً الأمير وثوباً ابنك فإنك لا تتلفظ فيهما بالألف قال أوس[1]: [المنسرح]

وازدحمتْ حلقتَا البطانِ بأقـــوام وجاشت نفوسُهُمْ جزعَا

إلا أنهم في هذا المثل لم يحذفوها إيذاناً بتفظِّع الحادثة بتحقيق التثنية في اللفظ والبطان الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير، وفيه حلقتان، فإذا التقتا دل على نهاية الهزال وقيل إن الإنسان يمعن في الهرب فيضطرب بطان رحله ويستأخر لشدة الحركة

ق ١٥٥] أي من قومه وأما في لاها الله فلا يجوز إلا الجر؛ لأنها عوض من حرف القسم لما بين ها وبين الواو من التناسب في الطرفية في المخرج فكأن حرف القسم باقٍ بخلاف أي الله فإنها ليست عوضاً وإنما هو جواب سؤال **(وحلقتا البطان)**، بإثبات ألف حلقتا **(شاذ)**، والقياس حذفها كما تقول غلاما الأمير وثوبا ابنك فإنك لا تتلفظ بالألف فيهما. والبطان الحزام الذي تحت بطن البعير وفيه حلقتان، فإذا التقتا دل على نهاية

ك قوله: **(في الظرفية)** لأن مخرج الواو طرف الشفة ومخرج الهاء أقصى الحلق. قوله: **(أوس)** استشهاد للحذف ض. قوله: **(قال أوس)** هو ابن حجر بفتحتين والبيت من مرثية أولها[1]: [المنسرح]

أَيَّتُهَا النَّفْسُ أَجْمِلِي جَزَعَا إِنَّ الَّذِي تَحْذَرِينَ قَدْ وَقَعَا

وهو شاهد لقوله والقياس الحذف لا للإثبات كما توهم لفساد الوزن ويقال جاشت نفسه أي ارتفعت من حزن أو فزع وتفاقم الأمر أي عظم. قوله: **(يمعن في الهرب)** أمعن الفرس تباعد في عدوه صحاح.

قد (وحلْقتا البِطان)، بإثبات الألف (شاذ)، لأنّ ثاني الساكنين غير مدغم، وليسا في كلمة، والقياس حذفها، كما تقول غلاما الأمير، إذ لا يتلفظ فيه بالألف، قال أوس: [المنسرح]

وَازْدَحَمَت حَلْقَتَا البِطَانِ بأقـوام وَجَاشَت نُفُوسُهُم جَزَعَا

والبطان الحزام الذي تحت بطن البعير، وفيه حلقتان، فإذا التقتا دلّ على نهاية الهزال، وهذا مثل يُضرب لشدة الأمر، وتفاقم الشر، كأنهم لم يحذفوا فيه ألف التثنية الحادثة لتحقيق التثنية في اللفظ المذكور، هذا إذا كان ما التقى فيه الساكنان ما مرّ.

(١) انظر: الديوان ١/ ٣٥.

فَإِن كَانَ غير ذَلِك وأوّلُهما مُدَّة حُذِفَت، . . . .

ي حتى تلتقي حلقتاه، ولا يقدر لشدة الخوف أن ينزل فيشده، وهذا المثل يضرب في شدة الأمر وتفاقم الشر.

قوله: **(فإن كان غير ذلك)** أي غير المذكورات فلنذكر بعض ما ذكرناه ونقول التقاء الساكنين أن يكون في الوقف أو في الدرج فإن كان في الوقف فيغتفر مطلقاً، وإن كان في الدرج فإما أن يكون في شيء من الصور المذكورة، أو في غيرها فإن كان في شيء من الصور المذكورة فيغتفر أيضاً لما عرفت، وإن كان في غيرها فإما أن يكون أول الساكنين مدة أو غير مدة، ونعني بالمدة حرف لين قبله حركة من جنسه، فإن كانت مدة حذفت سواء كان الساكنان في كلمة أو في كلمتين؛ لأنها إما ألف أو واو أو ياء فإن

ح الهزال وبهذا المثل يضرب في شدة الأمر وتفاقم الشر **(فإن كان)**، التقاء الساكنين **(غير ذلك)**، المذكور من هذه الصور الخمس **(وأولهما مدة حذفت)**، سواء كانت واواً أو ياء أو ألفاً وسواء كان الالتقاء في كلمة واحدة أو ما في حكمها أو في كلمتين تكون الثانية منهما مستقلة وحينئذٍ تحذف لفظاً لا خطًّا؛ لأنها المانع من التلفظ بالثاني مع تعذر تحريكها لكونها مدة والمدة لا تحرك؛ لأنها إنما جعلت ساكنة وجعل ما قبلها من جنسها؛ ليسهل النطق بها فلو حركت لزال هذا الغرض، وإذا تعذر تحريكها حذفت؛ لأنها المانع من التلفظ بالثاني، وهذا ليس على إطلاقه؛ لأنه إنما يحذف إذا لم يؤد الحذف إلى الالتباس فإن أدى حرك الثاني نحو مسلمان ومسلمون فإن النون في الأصل ساكن حركت لتجاور الساكنين، ولم يحذف الألف والواو لئلا يلتبس المثنى والمجموع بالمفرد المنصوب والمرفوع المنونين وكذلك المحذوف في اسم المفعول من الأجوف الواوي الثلاثي المجرد هو الثاني لا الأول عند سيبويه؛ لأن الثاني وهو واو المفعول زائدة ليس بعلامة؛ لأن علامة اسم المفعول هو الميم لاطراد زيادتها في جميع أسماء المفاعيل من الثلاثي المجرد وغيره والساكن الأول هو عين الفعل والزائد بالحذف أَوْلَى

ك قوله: **(فإن كانت مدة حذفت)** الوجه عند أبي علي في الياء المنقلبة عن همزة نحو أقري ولم يقري أنها تكسر لالتقاء الساكنين ولا تحذف؛ لأنها في تقدير الهمزة قال ولو قلت اقرأ ولم يقرأ بالألف حذفت الألف لالتقائهما ولا يجوز قلبها همزة؛ لأنك من ذلك فررت ولا ياء لعدم النظير وما قاله أولاً بناء على عدم الاعتداد بالعارض وهو الأكثر.

ف (فإن كان غير ذلك، وأولهما مدة حُذِفت) ألفاً كانت أو واواً أو ياء، سواء كان الساكنان في كلمة أم في كلمتين ثانيتهما إما كالجزء من الأولى في أنه لا يستقل بالتلفظ به، ولا يستغنى عنه، أو في أنه لا يستقل فقط، أو ليس كالجزء، فمثال الأول. . . . .

نَـحْـو: خَـفْ وَقُـلْ وبـعْ، ....

كانت ألفاً فلأنك لو حركتها لانقلبت همزة وإن كانت واواً أو ياء فلو حركتها لزم واو مضمومة قبلها ضمة أو ياء مكسورة قبلها كسرة وذلك مستثقل فتعين الحذف. أما في خف وقل فلان حذف حرف العلة أولى لقوة الصحيح؛ ولأنه لا يمكن حذف اللام في لم يخف ولم يقل ولم يبع؛ لأنه لو حذف لصار لم يخا ولم يقو ولم يبي، ويسقط العين إذا لقيه ساكن فيبقي الكلمة المعربة على حرف واحد أصل وحمل خف وقل وبع عليه، وأما في البواقي فلأنك إذا حذفت الساكن الأول دل عليه حركة ما قبله إذ الفتحة على الألف

وعند الأخفش المحذوف عين الفعل؛ لأن الثاني زيد لبناء المفعول؛ لأنه لما زيدت الميم صار على وزن مفعل وهو ليس من أبنيتهم فأشبعت الضمة فتولدت الواو وحصل بناء مفعول، وإذا كان الواو لبناء المفعول لا يجوز حذفها لئلا يلزم نقض الغرض (**نحو خف وقل وبع**)، حذفت الألف والواو والياء وكان الالتقاء في كلمة ....

قوله: (**فلو حركتها**) أي الواو بالضم أو الياء بالكسر، وإنما كان تحريك الواو بالضمة؛ لأنها من جنسها فهي أشد مناسبة لها من غيرها مع أن ما قبلها مضموم. قوله: (**ويسقط العين إذا لقيه ساكن**) أي لالتقاء الساكنين إذ لا سبيل إلى إسقاط الثاني مع انفصاله. قوله: (**على حرف واحد أصل**) لأنه حينئذٍ يبقى لم يخ ولم يق ولم يب فيلزم أن تكون الكلمة المعربة على **حرف** واحد **أصل** وإنما قيد بقوله **أصل** لأنه وإن بقي **على حرفين** في الصورة ولكن أحدهما وهو الياء في الأول حرف المضارعة. قوله: (**وحمل خف وقل وبع عليه**) أي لأن الأمر في حكم المضارع المجزوم على أن المجزوم السابق ممكن جريانه في المذكورات أيضاً.

قوله: (**وحمل خف وقل وبع عليه**) وإنما حمل وإن كان يلزم فيه أيضاً بقاء الكلمة على حرف واحد أصل لأنه غير معرب وإبقاؤه على حرف واحد أصل غير مستكره كما علم في غير هذا الموضع بخلاف المعرب فلما لزم هذا المحذور في المعرب حمل المبني عليه وهو أمر الحاضر لأنه مأخوذ منه. قوله: (**وأما في البواقي**) أي من نحو تخشين واغزوا وارمي وغيرها مما ذكره المصنف.

(نحو خَفْ، وقُلْ، وبِعْ) أصلها يخاف، ويقول ويبيع، فحذف حرف المضارعة، وسكنت اللام، فالتقى ساكنان، وتحريك الأول يؤدي إلى قلبه همزة، أو إلى واو مضمومة قبلها ضمة، أو ياء مكسورة قبلها كسرة، وذلك ثقيل، فحذف وخصّ بالحذف لضعفه، لأنه حرف علة، ولأنّ حرف العلة يدل عليه حركة ما قبله، بخلاف حذف الثاني، ولأنه لا يمكن حذف لام لم يَخف، ولم يقل، ولم يبع، إذ لو حذف لصار لم يخا، ولم يقو، ولم يبي، وتسقط عينها إذا لقيها ساكن، فتبقى الكلمة المعربة على حرف

وتَخْشَيْنَ واغْزُوا وارْمِي واغْزُنَّ وارْمِنَّ، . . . .

ج والضمة على الواو الكسرة على الياء. وأما الساكن الثاني فليس كذلك فلو حذفته لا يدل عليه شيء فلذلك كان حذف الأول أولى وهذه العلة تصلح للجميع.

ثم إن الساكنين إن كانا في كلمة فالمحذوف إما ألف أو واو أو ياء كخف، وقل وبع، وإن كانا في كلمتين، فالكلمة الثانية إما أن يكون كالجزء من الأولى أو لا، فإن كانت كالجزء منها فالمحذوف أيضاً قد يكون ألفاً نحو تخشين، والأصل تخشيين تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فاجتمع ساكنان الألف التي هي لام والياء التي هي ضمير ثم حذفت اللام فصار تخشين على تفعين وهي للواحدة المخاطبة، وأما تخشين الذي لخطاب جماعة النساء فهو على تفعلن لم يحذف منه شيء، وقد يكون واواً نحو اغزوا والأصل اغزووا حذفت ضمة الواو استثقالاً ثم الواو لالتقاء الساكنين، وقد يكون ياء نحو أرمى، والأصل أرمي حذفت كسرة الياء استثقالاً ثم الياء لما مر، وإن لم تكن الثانية كالجزء من الأولى، فإما أن يكون لها استقلال بحيث يتلفظ بها من غير افتقار إلى اتصالها بما قبلها أو لا، فإن لم يكن لها استقلال كذلك بأن تكون الثانية نون التأكيد مثلاً فالمحذوف، إما واو نحو اغزن فإنه لما تصل النون بقولك اغزوا اجتمع ساكنان فحذف الواو وهو ضمير الفاعل، وإما ياء نحو أرمن وأصله ارمي أمراً للواحدة المخاطبة

ش **(وتخشين)**، أصله تخشيين قلبت الياء ألفاً وحذفت الألف **(واغزوا وارمي وأغزن وارمن)**، وهذه الأمثلة كلها للالتقاء فيما هو في حكم كلمة واحدة، وأصل اغزوا

ح قوله: **(وهذه العلة تصلح للجميع)** أي من نحو خف وقل وبع وغيرها. قوله: **(والأصل ارمي حذفت كسرة الياء ثم الياء)** لجواز أن يقال مثل ذلك في إعلال نحو تخشين وقد قرره فيه كذلك التفتازاني ثم ذكر القلب وقال إنه أولى أي لأنه تغيير إلى بدل ولأنه لا يلتبس حينئذٍ عين المحذوف واقتصر الشارح عليه لتعينه لمراد المصنف فليتأمل. قوله: **(حذفت كسرة الياء)** استثقالاً لكسرتها بعد الكسرة. قوله: **(بأن تكون الثانية نون التأكيد مثلاً)** أراد الثقيلة والخفيفة فتقول اضربن يا قوم واضربن يا هند فليتأمل.

ق واحد أصل، وحمل عليه خف، وقل، وبع، (و) مثال الثاني نحو (تَخْشَيْن) يا هند تخشين أصله، تخشيين قلبت الياء التي هي لام الفعل ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان الألف وياء الضمير، فحذفت اللام، فصار تخشين على تفعين، وأمَّا تخشين للنسوة فعلى تفعَلن، لم يحذف منه شيء، (واغْزُوا) أصله اغزووا، حذفت ضمة الواو للثقل، ثم الواو للثقل، ثم الواو لالتقاء الساكنين، (وارْمِي) أصله ارميي **حذفت** كسرة الياء، ثم الياء لذلك، (و) مثال الثالث (اغْزُنَّ) يا رجال، (وارْمِنَّ) يا امرأة، إذ بعد اتصال نون التأكيد الثقيلة أو الخفيفة بهما يلتقي ساكنان، فحذف بعد ما ذكر في اغزوا

وَيَخْشَى الْقَوْم، ويَغْزُوْ الْجَيْش، وَيَرْمِي الْغَرَضَ.

فلما اتصل به نون التأكيد التقى ساكنان، فحذف الياء وهو ضمير الفاعل ولا تكون المحذوف ألفاً؛ لأن ما في آخره الألف إذا اتصل به نون التأكيد إن كان من نحو هل تخشى فينقلب فيه الألف ياء فتقول هل تخشين، وإن كان من نحو اضربا فتبقى الألف ويقال أضربان وتقرب منه أضربنان وهذا يعرف مما ذكر في آخر الكافية فلذلك لم يذكره المصنف ها هنا، وإن كانت الكلمة الثانية لها استقلال بالمعنى المذكور. فالمحذوف أيضاً إما ألف أو واو أو ياء نحو يخشى القوم ويغزو الجيش ويرمي الغرض أي الهدف.

اغزووا استثقلت الضمة على الواو فحذفت فالتقى ساكنان فحذف الأول وهو الواو التي هي لام الفعل، وكذلك حذفت الياء التي هي لام الفعل من ارمى وحذفت واو الضمير من اغزن وياء الضمير من ارمن (**ويخشى القوم ويغزو الجيش ويرمي الغرض**)، هذه الأمثلة الالتقاء فيها في كلمتين ثانيتهما مستقلة، واعلم أن نون التأكيد له جهتان من جهة عدم استقلاله؛ لأنه لا بدَّ له من أن ينضم إلى شيء يكون كالجزء من الكلمة ومن جهة أنه موضوع على حرفين وليس بلازم للكلمة لا يكون كالجزء منها فحيث عرض لهم غرض في إعطائه حكم الجزء أعطوه حكمه وحيث لم يكن لهم ذلك الغرض لم يعطوه حكمه فلذلك لم يحذف الألف من نحو انصران؛ لأنه جعل النون فيه بمنزلة الجزء حتى يكون التقاء الساكنين على حده؛ لأنه لو لم يجعل النون فيه بمنزلة الجزء يكون الالتقاء على غير حده فيجب حذف الألف، وإذا حذف التبس المثنى بالواحد؛ لأن النون عند حذف الألف يصير مفتوحاً؛ لأن الأصل فيها الفتح وإنما كسرت لوقوعها بعد الألف تشبيهاً

قوله: (**إن كان من نحو هل يخشى**) يعني ألفه منقلبة عن أصل.
قوله: (**بالمعنى المذكور**) أي بحيث يتلفظ بها إلى آخره.

وارمي ضمير الفاعل، (و) مثال الرابع نحو (يَخْشَى القوم، ويَغْزوا الجيشُ، ويَرْمِي الغَرَضَ)، أي الهدف، إذ فيه التقاء الساكنين، فحذف الأول، وخصّ كنظيره السابق بالحذف لِما مرّ مِن أنّ حرف العلة يدل عليه حركة ما قبله، بخلاف الثاني، ثم محل حذف المدّة، فيما إذا لم يلبس، وإلّا فلا تحذف، بل يحرك الثاني نحو مسلمان ومسلمون، إذ النون في الأصل ساكنة، فلو حذفت المدة لالتبس المثنى والجمع بالمفرد المنصوب والمرفوع المُنوَّنين، وكذا لا تحذف في نحو انصران لئلا يلتبس المثنى بالواحد، إذ بعد حذفها تصير النون مفتوحة، لأنّ الأصل فيها الفتح، وإنما كسرت لوقوعها بعد ألف؛ تشبيها بنون التثنية.

وَالْحَرَكَة فِي نَحْو: خَفِ اللهَ، واخْشَوُا اللهَ، واخْشَيِ اللهَ، واخْشَوُنَّ، واخْشَيِنَّ غير مُعْتَد بهَا، بِخِلَاف نَحْو: خَافَا وخَافَنَّ.

قوله: (**والحركة**) جواب سؤال وهو أن يقال: إنما حذف العين من خف وهو الألف المنقلبة عن الياء لالتقاء الساكنين، وقد انتفت هذه العلة في خف الله إلى آخره فوجب أن يرد المحذوف. فأجاب بأن الحركة فيها غير معتد بها؛ لأنها عارضة أتت لمجيء ساكن بعدها في كلمة أخرى منفصلة أما في خف الله، واخشوا الله فظاهر، وأما في اخشون واخشين فلأن نون التأكيد مع الضمير البارز كالمنفصل بخلاف نحو خافا وخافن؛ لأن الحركة فيهما كالأصلية لاتصال ما بعدها بالكلمة اتصال الجزء أما في خافا فظاهر، وأما في خافن فلأن النون مع الضمير المستتر كالمتصل.

بنون التثنية فالتبس المثنى بالواحد فالغرض في جعلها بمنزلة الجزء عدم الالتباس وحذفت الواو من نحو انصرن والياء من نحو انصرن؛ لأنه ليس لهم غرض ها هنا في جعله بمنزلة الجزء؛ لأنه بعد حذف الواو والياء منهما لا يلتبسان بالواحد المذكر؛ لأن ما قبل النون في الواحد المذكر مفتوح وهنا مضموم ومكسور، فإن قلت إنما يحذف الأول إذا كان مدة لالتقاء الساكنين فإذا زال الالتقاء بتحريك الثاني فلم أعيدت المدة في موضع، نحو خافا ولم تعد في نحو خف الله فأجاب عنه بقوله (**والحركة نحو خف الله واخشوا الله واخشون واخشين غير معتد بها بخلاف جافا وخافن**)، فإن

قوله: (**لالتقاء الساكنين**) وهو متعلق بحذفت، وقوله واللام معطوف على العين والضميران لهما. قوله: (**هذه العلة في خف الله**) لأنه تحركت اللام فيه وحينئذ لم يبق التقاء الساكنين بينه وبين العين. قوله: (**فلأن نون التأكيد مع ضمير البارز كالمنفصل**) إنما كان كذلك لأن الضمير فاصل قاله المصنف وسيأتي إيضاحه. قوله: (**لاتصال ما بعدها بالكلمة**) وهو الألف في خافا والنون في خافن. قوله: (**وأما في خافا فظاهر**) اي لأن الألف ضمير الفاعل، وهو كالجزء. قال التفتازاني: وهذا أي رد المحذوف إنما يكون إذا لم يكن الحرف الذي قبل

(والحركة) على الساكن الثاني، (في نحو خَفِ الله، واخْشَوُا اللهَ، واخْشَوُنَّ) يا رجال، (واخْشَيِن) يا امرأة (غير معتد بها) لعروضها، فلم يرد الساكن الأول، وهو الأول في هذه الأمثلة مع انتفاء موجب حذفها، أمَّا في خَفِ فظاهر، وأمَّا في البقية فلأنّ أصلها اخشِيوا، واخشِي، قلبت الياء ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، وإنما كانت الحركة عارضة في ذلك، لأنه إنما جيء بها لمجيء ساكن قبلها في كلمة أخرى منفصلة. أمَّا في خفِ الله وما يليه فظاهر، وأمَّا في الباقي فلأنّ نون التوكيد مع الضمير البارز كالمنفصل كما سيأتي، (بخلاف) نحو (خافا وخافَنَّ)

. . . .

ثم إن بعض الشارحين قال في تقرير السؤال حذف الألف من خف والواو من اخشوا والياء من أخشى، فكأنه توهم أن اخشوا واوي وليس كذلك بل هو يائي وعلى توهمه يجب عليه أن يحكم بحذف الواو من أخشى أيضاً، فإن المحذوف منها اللام وليت شعري أي شيء أوقعه في الحكم بحذف الواو من أحدهما والياء من الآخر.

قلت لِمَ كانت الحركة في تلك الأمثلة غير معتد بها وفي نحو خافا وخافن معتداً بها.

قلت: لأن الاعتداد إنما هو بالحركة اللازمة لا العارضة والحركة فيهما لازمة لا في تلك الأمثلة، فإن قلت: لم كانت في تلك الأمثلة عارضة وفيهما لازمة.

قلت: لأن المراد بالحركة اللازمة هي التي جاءت بعد زوال سبب السكون وبالعارضة هي التي جاءت مع وجود سبب السكون وبناء الأمر سبب لسكون اللام في خف وما بقى سببا لسكونه في خافا؛ لأنه إنما يكون سبباً علامة الرفع، وعلامة الرفع في بخاف هي حركة اللام فيكون سببا لسكونه بخلاف خافا فإن علامة الرفع في يخافا النون فيكون بناء الأمر سببا لحذف النون لا لحذف الحركة، وأما خافن فإن بناء الأمر سبب لسكون اللام ونون التأكيد سبب لفتحته فرجح النون على بناء الأمر لأنه أمر معنوي والنون أمر لفظي والترجيح مع اللفظي بخلاف خف الله فإن بناء الأمر سبب لسكون لامه وهو باق في خف الله من غير معارض وكذلك الحركة في اخشون عارضة؛ لأن سبب سكون الواو كونها واو الضمير وهو باق مع وجود حركتها فتكون حركتها عارضة، فإن قلت: لم عادت الألف في خافا ولم تعد في رمتا على الأكثر مع أن الموجب لحركة آخرهما هو ألف الضمير. قلت: لأن حركة التاء في رمتا عارضة؛ لأن سبب سكون التاء وهو كونها تاء التأنيث اللاحقة بالفعل موجود فتكون التاء المتحركة في تقدير السكون ولأن حق التاء أن يكون بعد الفاعل؛ لأنها علامة لتأنيثه لا لتأنيث الفعل فالتاء مانعة

ضمير الفاعل موضوعاً على السكون كتاء التأنيث في الفعل نحو دعت فيقال دعتا ولا يقال دعانا.

قوله: **(ثم إن بعض الشارحين)** هو السيد الشريف رحمه الله تعالى، وذكره الواو سهو لا يخفى على آحاد الطلبة فضلاً عن مثله.

بتثليث حركة الفاء، إذ الحركة فيه كالأصلية لأنّ ما بعدها كالجزء من الكلمة، لشدة اتصال نون التأكيد مع الضمير المستتر بالفعل، هذا إذا كان أول الساكنين مدة، . . . . .

فَـإِن لَـم يـكـن مُـدَّة ....

ﮢ قوله: (**فإن لم يكن** مدة) قسيم لقوله وأولها مدة فإن لم يكن أول الساكنين مدة فلا يحذف سواء كان صحيحاً أو حرف علة، أما إذا كان صحيحاً فظاهر، وأما إذا كان

ﮣ للألف من الاتصال التام (**فإن لم يكن**)، الأول (**مدة** ....

ﮤ قوله: (**فإن لم يكن أول الساكنين مدة**) فلا يحذف مثل المدة في الحذف وجوباً نون التأكيد الخفيفة نحو اضرب الرجل بفتح الباء أي اضربن ونون لدن نحو ما رأيته من لدن الصباح، وقد جاءت هذه ثابتة قليلاً في قول الشاعر[1]:

تَـنْـتَـهِـضُ الـرِّعْـدَةُ فـي ظُـهَـيْـري ... مِـنْ لَـدُنِ الـظُّـهْـرِ إلـى الـعُـصَـيْـرِ

وجاء أيضاً شاذًّا حذف الألف تنويناً كما روي عن أبي عمرو أحد الله الصمد بحذف التنوين وبه قرأ أيضاً أبان بن عثمان، وزيد بن علي، وأبو السمال، وغيرهم وقرأ عمارة بن عقيل كما رواه عنه المبرد وغيره، ﴿وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠] بحذف التنوين ونصب النهار، قال الشاعر[1]: [الكامل]

عَـمـرو الـذي هَـشَـمَ الـثـريـدَ لِـقَـوْمـهِ ... وَرِجَـالُ مَـكَّـةَ مُـسْـنِـتُـونَ عِـجَـافُ

وقال الجرمي: حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقاً لغة انتهى. والقياس إثباته نعم يطرد حذفه لالتقائهما في الندبة كقولك في ندبة غلام زيد واغلام زيداه على رأي البصريين ومن العلم الموصوف بابن مضافاً إلى علم أو بابنة كذلك نحو جاء زيد بن عمرو وهند ابنة بكر، وعمرو في البيت هو الهاشم الواقع في النسب الشريف ويقال أسنت القوم أي أجدبوا. قوله: (**فكأنه توهم أن اخشوا واوي**) هذا الاعتراض في غاية المبالغة من أن مثله بالنسبة إلى هذا الفاضل في غاية السقوط لاحتمال أنه من الناسخ أو لأنه سهو لا خطأ ولا عيب للإنسان من السهو. والسهو ما يتنبه صاحبه بأدنى تنبيه والخطأ ما لا يتنبه إلا بعد الإتعاب. قوله: (**وليس كذلك**) قلت الظاهر أنه توهم أن المحذوفة من اخشوا واخشي واو الضمير وياء المخاطبة لا لام الفعل والواو والياء الباقيتان فيهما لام الفعل ولذا فرق بينهما ولو توهم أنه واوي لما فرق بينهما ض. قوله: (**أما إذا كان صحيحاً فظاهر**) لأن الصحيح حرف قوي، فالأصل عدم حذفه.

ﮥ (فـإن لـم يـكـن مـدة ....

(١) في اللسان (هشم) أن القائل هشام بن مطرود الخزاعي أو ابن الزبعري ونسبه ابن دريد في الاشتقاق: (١/ ١٣) إلى أبي هشام مطرود بن كعب الخزاعي؛ وهو أحد بيتين نسبهما ابن هشام إلى شاعر من قريش أو من بعض العرب (السيرة: ١/ ١٣٦).

حُرِّكَ نَحْو: اذْهَبْ اذْهَبْ، وَلم أُبَلِهْ و(الم الله) واخْشَوُا اللهَ، واخْشَيِ اللـــه، ....

ﭼﺎ حرف علة؛ فلأن حركة ما قبله ليست من جنسه فلا يلزم المحذور المذكور من التحريك؛ ولأن الواو والياء الساكنين إذا كان حركة ما قبلهما من غير جنسهما فلا يكون إلا مفتوحاً؛ لأنه لو انكسر ما قبل الواو انضم ما قبل الياء الساكنين لانقلبت الواو ياء والياء واواً، وإذا انفتح ما قبلهما وهما ساكنان لم يجز حذفهما لالتقاء الساكنين؛ لأن قبلهما فتحة، والفتحة لا تدل على الواو ولا على الياء؛ ولأنك لو أسقطتهما لصار اللفظ في اخشوا الله واخشي الله اخش الله فيلتبس بخطاب الواحد المذكر فلا بد من التحريك وقياسه أن يحرك الأول؛ لأن سكونه يمنع الوصل إلى الثاني فبتحريكه يتوصل إلى النطق بالساكن بعده فهو بمنزلة ألفات الوصل التي تدخل متحركة توصلاً إلى النطق

ﮔﻘ **حرك)**، الأول سواء كان حرفاً صحيحاً أولاً وذلك لأنه لما كان سكون الأول هو المانع من النطق بالساكن الثاني يجب إزالة المانع بتحريكه وحينئذ لا يؤدي إلى نقض الغرض ولا إلى الاستثقال كما أدى إليهما إذا كان مدة **(نحو اذهب أذهب ولم أبله)**، أصله أبالي حذفت الياء للجزم ثم كثر استعماله حتى صار كأنه لم يحذف منه شيء فأسكن اللام وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم لحق بها هاء السكت مراعاة للحركة الأصلية فالتقى ساكنان اللام والهاء فحرك الأول **(وألم الله)**، سيجيء بيان ذلك إن شاء الله تعالى وحده **(واخشوا الله وأخشى الله)**، لما التقى واو الضمير وياؤه فيهما اللام الساكنة من

ﮐ قوله: **(فلا يلزم المحذور)** وهو واو مضمومة قبلها ضمة وياء مكسورة قبلها كسرة؛ لأن حركة ما قبلها من جنسها. قوله: **(فهو بمنزلة ألفات الوصل التي تدخل متحركة)** اختلف في همزة الوصل هل أصلها السكون أو الحركة فقيل اجتلبت ساكنة ثم حركت بالكسر لالتقاء الساكنين وإليه ذهب الفارسي واختاره الشلوبين وقيل اجتلت متحركة، قال المرادي: وهو الظاهر انتهى وهو الذي يظهر من كلام الشارح ولا يستقيم ما ذكره من الاستدلال إلا عليه.

ﻧﻘ حُرِّكَ) صحيحا كان، وهو ظاهر، أو حرف علة، لأنّ حركة ما قبله فتحة، وهي لا تدل عليه، لو حذف فحرك، لأنّ سكونه يمنع من النطق بالساكن الثاني، وتحريكه يُزيل المانع، ولا يؤدي إلى ثقل، كما أدّى إليه فيما لو كان مدّة، (نحو اذهب اذهبْ)، الساكنان فيه الباء والذال، (ولم أُبَلِهْ) أصله أبالي، حذفت الياء للجازم، فصار لم أُبال، ثم كثر حتى صار كأنه لم يُحذف منه شيء، فسكنوا اللام، وحذفوا الألف لالتقاء الساكنين، فبقي لم أُبَل، ثم ألحقوا به هاء السكت، مراعاة للحركة الأصلية، فالتقى ساكنان اللام والهاء، فحركوا اللام، (و) نحو ﴿الم * اللهُ﴾ [آل عمران: ١-٢] حيث حركوا الميم، كما مرّ، وسيأتي في كلامه أيضاً، (واخْشَوُا الله، واخْشِي الله)، حيث

وَمن ثَمَّ قيل: اخْشَوُنَّ واخْشَيِنَّ؛ لِأَنَّهُ كالمنفصل.

بالساكن بعدها فلذلك كان تحريك الأول هو الأصل، وأصل إبله أبالي حذفت الياء للجزم ثم كثر حتى صار كأن لم يحذف منه شيء فأسكنوا اللام وحذفوا الألف للساكنين وليس موضع الاستشهاد ثم ألحقوا هاء السكت[1] مراعاة للحركة الأصلية فالتقى ساكنان اللام والهاء فحركوا الأول، وهو موضع الاستشهاد، وألم الله قد ذكر في أول الباب والكلام في حذف اللام من اخشوا واخشى قد مر، والمراد هنا أن الواو الياء اللتين هما ضمير الفاعل لما اجتمعتا ساكنتين مع ساكن بعدهما حركتا.

قوله: **(ومن ثم)** أي لما ذكرنا أنه إن لم يكن الأول الساكنين مدة حرك الأول قيل اخشون واخشين في اخشوا وأخشى، فإنه لما اجتمع الواو والياء ساكنين مع نون التأكيد حركتا، ثم أشار إلى الفرق بينهما وبين نحو خافن واخشين في خف واخش حيث لم يردوا المحذوف ها هنا كما ردوا هناك بأن النون فيما نحن فيه كالمنفصل؛ لأن الضمير

اسم الله حرك الواو بالضم والياء بالكسر كما سيجيء إن شاء الله تعالى **(ومن ثم)**، أي ومن أجل أن الأول أن لم يكن مدة حرك الأول **(قيل اخشون واخشين)**، في اخشوا واخشي فإنه لما اجتمع الواو والياء الساكنان مع نون التأكيد حركت الواو بالضمة والياء بالكسرة، ثم أشار إلى الفرق بينهما وبين خافن واخشين في خف واخش حيث لم يرد المحذوف فيهما ورد فيهما بقوله **(لأنه)**، أي لأن نون التأكيد في اخشون واخشين **(كالمنفصل)**، وذلك لأن النون إذا اتصل بالضمير لفظا فهو غير متصل به معنى لأنه

قوله: **(ثم لما كثر استعماله)** أي استعمال أبالي بحذف الياء. قوله: **(مراعاة للحركة الأصلية)** الحاصل أن هذه اللام تقدر متحركة تارة؛ ليستقيم لحاق هاء السكت وأخرى ساكنة ليحصل استقرار حذف الألف وتحريك الأول لالتقاء الساكنين. قوله: **(والم الله)** بيانه أن الميم الثانية ساكنة ولام التعريف بعدها ساكنة فالتقى ساكنان وليس أوليهما مدة فحرك الأولى أعني الميم وإنما حرك بالفتح محافظة على بقاء التفخيم في اسم الله تعالى. قوله: **(وقد مر)** في قوله والحركة إلى آخره. قوله: **(ثم أشار إلى الفرق بينهما وبين نحو خافن)** قرره في "بغية الطالب" بأن النون في نحو خافن باشرت الفعل المؤكد بها فنزلت منه منزلة المتصل كألف

حركوا الواو والياء، (ومن ثَم)، أي من هنا، وهو أنه إذ لم يكن أول الساكنين في غير ما مرَّ أولا مدة تحرك، أي من أجل ذلك (قيل اخْشَوُنَّ) يا رجال (واخْشَيِنَّ) يا امرأة، فحركوا الواو والياء، كما حركوهما في اخشوا الله، واخشي الله، ولم يردوا المحذوف فيهما، كما ردوه في نحو خافَنَّ واخشَيَنَّ يا رجل (لأنه) أي نون التأكيد مع الضمير البارز (كالمنفصل) عن الفعل، بخلافه في نحو خافنّ واخشَيَن يا رجل، فإنهم ردوا فيهما

---

(١) هاء ساكنة تلحق طائفة من الكلمات عند الوقف، نحو: ﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ * هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾، ونحو: لمهْ؟ كيمهْ؟ كيفهْ؟ ونحوها. فإن وصلت ولم تقف لم تثبت الهاء، نحو: لِمَ جئت، كيف عصيت أمري؟ كيف كان ذلك؟ . ولا ترد هاء السكت . الموقف عليه، إلا في =

. . . .

جه فيه بارز وفي خافن واخشين ليس كذلك، وقد عرفت أن النون مع الضمير البارز كالمنفصل ومع المستتر كالمتصل، ولو عاملوا اخشوا معاملة خف لقالوا اخشين لوجوب رد الياء المحذوفة ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين. . . . .

كة لتأكيد الفعل لا لتأكيد الفاعل فاتصاله بالفاعل كلا اتصال بخلاف اتصاله بالفعل فإنه متصل به لفظاً ومعنى فلذلك يعود المحذوف من خافن واخشين أو نقول إنما عادتا فيهما

لـ الضمير وواوه واعتد بالحركة قبلها ورد المحذوف والنون في نحو اخشون مفصولة من الفعل المؤكد بها بالضمير فتنزلت معه منزلة الكلمة المنفصلة، فلم يعتد بالحركة قبلها كما لم يعتد بها في نحو: اخشوا الله انتهى. وفي بعض الشروح هنا في تعليل أن نوني التأكيد مع الضمير البارز كالمنفصل ما لفظه لأنه وإن اتصل به لفظاً لم يتصل به معنى؛ لأنه ليس تأكيداً له بل للفعل بخلافه في نحو خافن واخشين يا رجل فإنهم ردوا فيهما المحذوف لما مر من أن نون التأكيد مع الضمير المستتر كالمتصل فحركت المحذوف فيهما كالأصلية انتهى. وأول كلامه توهم وآخره لا معنى له فليتأمل. قوله: (**بأن النون فيما نحن فيه**) وهو اخشون واخشين.

قوله: (**وفي خافن واخشين ليس كذلك**) ليس اخشين من باب **خافن**؛ لأن لامه لم تحذف قبل دخول النون لالتقاء الساكنين ثم ردت بعد دخولها لزوال مقتضى الحذف بل حذفها للأمر كسائر الأفعال المعتلة من نحو اغز وارم كما حذفت للجزم من مضارعها نحو ليخش وليغز وليرم والسبب في عودها دخول النون كما قاله نجم الأئمة بناء على مذهب الجمهور وهو أن حذفها كان للجزم أو الوقف الجاري مجراه وعند قصد البناء على الفتح لا جزم ولا وقف.

قوله: (**وفي خافن واخشين ليس كذلك**) لأن ضمير المفرد مستتر فيهما.

قوله: (**مع الضمير البارز كالمنفصل**) وسره أنهم جعلوا الضمير البارز كالحاجز فصارت نون التأكيد معه كالمنفصل. قوله: (**ومع المستتر كالمتصل**) ومع المتصل يرد المحذوف نحو اخشيا فكذلك إذا كان نوني التأكيد مع الضمير المستتر نحو اخشين في تأكيد اخش.

قوله: (**لوجوب رد الياء المحذوفة**) إن أعيد مع حركة الأصلية يعني لو رد الياء الأصلية مع حركتها لقيل اخشين ولو رد الألف المنقلبة من الياء لا الياء لقيل اخشاون ض.

فـ المحذوف لِما مرّ مِن أنّ نون التأكيد مع الضمير المستتر كالمتصل بالفعل، فحركة اللام فيهما كالأصلية، ولو عاملوا اخشوا معاملة خف، لقالوا اخشيُنّ، لوجوب ردّ الياء المحذوفة، ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين، أو نقول: لقالوا اخشاوُن، وجوّز الجاربردي في قوله، لأنه كالمنفصل أنْ يكون إشارة إلى عدم جواز التقاء الساكنين هنا، وإنْ كان الأول حرف لين، والثاني مدغما لأنهما ليسا في كلمة لأنّ النون كالمنفصل،

= المضارع المعتلّ الآخر، المجزوم بحذف آخره، وفي الأمر المبنيّ على حذف آخره، وفي "ما" الاستفهاميَّةِ، وفي الحرف المبنيّ عَلى حركةٍ، وفي الاسم المبنيّ على حركةٍ بناءً أصليًّا. ولا يوقفُ بهاء السكت في غير ذلك، إلا شذوذاً. [جامع الدروس العربية: ١/ ٩٨]

إِلَّا فِي نَحْوِ: انْطَلْقَ، . . . .

أو تقول لقالوا اخشاون وهو ظاهر ويمكن أن يكون قوله؛ لأنه كالمنفصل إشارة إلى أنهم لم يسوغوا التقاء الساكنين ها هنا ولم يجعلوهما كخويصة مع أن الأول حرف مد، والثاني مدغم إذ ليس الساكنان في كلمة؛ لأن النون كالمنفصل لما عرفت.

وقال الشارحون في تفسير قوله: ومن ثم، أي ومن أجل أن النون كالمنفصل، وحاصل الكلام على ما ذكروه هكذا لأجل أن نون التأكيد كالمنفصل قبل اخشون واخشين؛ لأنه كالمنفصل وفساده لا يخفى.

قوله: **(إلا في نحو انطلق)** أي حرك الأول في جميع الصور إلا في نحو انطلق إلى آخره وهو كل موضع اجتمع فيه الساكنان بإسكان الأول لغرض فلو حرك لزال الغرض الذي لأجله سكن فيصير إعمالاً متعددة فلا فائدة فيها، وأصل انطَلَقَ انطَلِقْ بكسر اللام وسكون القاف فأشبهوا أطلق بكتف فسكنوا لامه، فالتقى ساكنان فحركوا القاف وفتحوها اتباعاً لحركة أقرب المتحركات إليها وهي فتحة الطاء؛ ولأنهم لو كسروا لزم ما

ولم تعودا فيهما لما ذكرنا من أن الحركة لازمة فيهما لا فيهما **(إلا في نحو انطلق . . .**

قوله: **(أو نقول لقالوا اخشاون)** أي لأن المقتضي لإعلال اللام متقدم بالفعل على لحاق النون فما لحقت إلا بعد قلب لام الفعل ألفاً ثم حذفها لسكون الواو بعدها فلم يكن بد من تحريك الواو، فلو كان للنون إذ ذاك حكم الاتصال لنزلت الحركة قبلها منزلة حركة أصلية ورد لها المحذوف فقيل اخشاون كما رد لها المحذوف في خف لما قيل خافن كذا في "بغية الطالب". قوله: **(لما عرفت)** من أن النون مع الضمير البارز كالمنفصل.

قوله: **(وقال الشارحون)** الذي في شرح السيد الشريف هو بهذه العبارة أي ومن أجل أنه إذا كان بعد اخشوا أو بعد اخشي كلمة منفصلة أولها ساكن لم تحذف الواو والياء بل حركت الواو بالضم والياء بالكسر ضم واو اخشوا وكسر ياء اخشى عند اتصال نون التأكيد في اخشوا واخشي؛ لأنها بمنزلة كلمة منفصلة بخلاف خافن فإن نون التأكيد فيه كالكلمة المتصلة؛ لأن نون التأكيد مع الضمير البارز كالمنفصل، ومع الضمير الغير البارز كالمتصل انتهى. ولا فساد فيه ففي تعميم الشارحين النقل نظر. قوله: **(إلا في انطلق إلى آخره)** يتعين تحريك الثاني أيضاً إذا كان آخر كلمة وإن لم يكن في تحريك الأول نقض الغرض كأين وأمس وحيث ما لم يكن تنويناً فإن كان حركة الأول نحو ايه وصه وحينئذٍ. قوله: **(لغرض)** وهو التخفيف.

قوله: **(وفتحوها اتباعاً)** أي ولم يعتدوا بالحاجز لكونه شايعاً.

وحاصل ما تقرر أنه يجب تحريك أول الساكنين فيما ذكر، (إلّا في نحو انْطَلْقَ. . . .

وَلَم يَلْدَهُ، ....

فر منه في الساكن الأول وهو الكسر وكذلك قول الشاعر[(١)]: [الطويل]

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

ولم يلده)، مما كان الأول من الساكنين متحركاً اسمن لغرض وأصله انطلق وهو أمر فشبه طلق بكتف فسكن العين منه كما سكن من كتف فالتقى ساكنان اللام التي هي العين والقاف فحركوا الثاني بالفتحة اتباعاً لحركة اقرب المتحركات إليها وهي فتحة الطاء، ولم يلده أصله لم يلده شبه بكتف فسكن اللام فالتقى ساكنان فحرك الثاني كما ذكرنا

قوله: **(قول الشاعر عجبت لمولود)** كذا أنشد الشارح وغيره من الشارحين وأنشده ابن هشام وغيره الأرب مولود الخ، قول الشاعر أيضاً وذي شامة سوداء البيت الشامة وألفها عن ياء علامة تخالف البدن الذي هي فيه وحر الوجه بضم الحاء ما بدا منه وروى البيت وذي شامة غراء. قال شارح المغني: وهو أي وصفها بالغراء غير مناسب وذلك لأن الغراء تأنيث الأغر وهو الأبيض وشامة القمر سوداء، وهي المعبر عنها بالكلف قال وكذا وصفها بمجللة غير مناسب فإن معناها التي عمته بالتغطية وهذا شان الشامة، قال وفي شرح الشافية للجَارَبَرْدي أنشد البيت هكذا: [الطويل]

وَذِي شَامَةٍ سَوْدَاءَ فِي حُرِّ وَجْهِهِ مُخَلَّدة لا تَنْجَلِي لِزَمَانِ

وهو ظاهر انتهى. وأجيب بأن وصف الشامة بالغراء لوضوحها واشتهارها أخذاً من قول التفتازاني الغرة في الأصل بياض في جبهة الفرس ثم استعيرت لكل واضح معروف، وبان معنى كون الشامة مجللة أنها مغطية لجميع محلها ليست بحيث يظهر بعضه من أثنائها انتهى.

ولم يَلْدَهُ) مما اجتمع فيه ساكنان، وفرّ من تحريك أولهما للتخفيف كانطلق، فإنه أمر، وأصله انطلِق بكسر اللام، وسكون القاف، فشبهوا طلِق بكتف، فسكنوا اللام للتخفيف كما في كتف، فالتقى ساكنان، فحركوا الثاني لا الأول، لئلا يفوت الغرض من إسكانه، وهو التخفيف، واختير الفتح اتباعا لحركة أقرب المتحركات إليه، وهي فتحة الطاء،

---

(١) هَذَا البَيْتُ لِرَجُلٍ مِنْ أَسَدِ السَّرَاةِ. الشاهد فيه قوله: (لَمْ يَلْدَهُ) فَخَفَّفَ اللامَ فَأَسْكَنَ، فَقَالَ: (لَمْ يَلْدَهُ)، ثُمَّ أَسْكَنَ الدَّال لِلجَازِم فَالْتَقَى سَاكِنَانِ، فَحَرَّكَ الدَّالَ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَحَرَّكَهَا بِحَرَكَةِ أَقْرَبِ المُتَحَرِّكَاتِ إِلَيْهِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الآخَر: [الرجز]

وَلَكِنَّنِي لَمْ أَجْدَ مِنْ ذَلِكُمْ بُدَّا

وَقِيلَ فِي قَوْلِ العَجَّاج: [الرجز]

بِسَبْحَلِ الدَّفَّيْنِ عَيْسَجُورِ

أَنَّهُ أَرَادَ: سِبَحْلَ، فَأَسْكَنَ البَاءَ وَحَرَّكَ الحَاءَ وَغَيَّرَ حَرَكَةَ السِّينِ.
وَالمَوْلُودُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ أَبٌ: عِيسَى عَلَيْهِ السَلام، وَالوَالِدُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ أَبَوَانِ: آدم عَلَيْهِ السَلام، وَهِيَ قَصِيدَةٌ وَفِيهَا أَلْغَازٌ. انظر: الكتاب لسيبويه ١/ ٣٦١، والمخصص لابن سيدة ٤/ ٣٣٦.

. . . .

وذِي شَامَةٍ سَوْدَاءَ فِي حُرِّ وَجْهِهِ مُجَلَّلَةٍ لا تَنْجَلِي لِزَمَانِ
وَيَكْمُلُ فِي تَسْعٍ وَخَمْسٍ شَبَابُهُ وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ مضت وَثَمَانِ

فإن أصل لم يلدّه لم يلده ثم لما سكن اللام تشبيهاً بكتفٍ والتقى ساكنان حرك الدال بالفتح لما مر، وأراد بالمولود عيسى وبذي الولد آدم عليهما السلام، وبذي شامة إلى آخر القمر.

. . . .

والذي رأيته أيضاً في نسخ الشرح مجللة بالجيم كما أنشد في المغني لا كما نقل شارحه، ولعل النسخ مختلفة هذا وفي وصف القمر بالهرم إذا مضى خمس عشرة ليلة كما يفهمه قول الشاعر على ما في الشرح وغيره ويهرم في سبع مضت وثمان نظر ظاهر إلا أن يراد مضيها من الكمال على أن ابن هشام وغيره قد أنشدوا المصراع بلفظ[1]: [الطويل]

وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ مَعاً وَثَمَانِ

وهو قريب. قوله: **(عجبت لمولود)** عجبتُ من كذا، وتعجبت واستعجبت بمعنى: حر الرمل وحر الدار: وسطها، مجللة: مغطية لبياض القمر.

قوله: **(مضت)** أي من أول الشهر لأنه ينتقص بعد خمسة عشر أو المراد بعد الرابع عشر؛ لأنه يفنى فالهرم حينئذٍ كناية عن لازمه وهو الفناء ض.

ولأنهم لو حركوه بالحركة الأصلية للساكن الأول لزم الرجوع إلى ما فرّوا منه فيه، وهو الكسر، ولم يلْدَه في قول الشاعر[2]: [الطويل]

أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ ولَيْسَ لَهُ أَبٌ وذي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوانِ
وذي شامةٍ سوداء في حر وجهه مخلدةٍ لا تنقضي لأوان
ويكمل في خمسٍ وتسعٍ شبابه ويهرم في سبعٍ مَضَتْ وثمان

أصله لم يلِدْه بكسر اللامِ، وسكون الدال، فشبهوا يلد بكَتف أيضاً، فالتقى ساكنان، فحرك الثاني بالفتح لِما مرّ، وأراد بالمولود عيسى، وبذي الولد آدم عليهما الصلاة والسلام، وبذي شامة إلى آخره القمر، وقوله في حر وجهه يعني في وسطه، وإنْ كان معنى حر الوجه لغة ما بدا منه، وروي بدل ألا رُبَّ مولود، عجبت لمولود، وبدل سوداء غراء، وبدل مجللة مخلدة، . . . .

---

(١) لرجل من أزد السراة وقيل: هي لعمرو الجني يقولها لامرئ القيس. انظر: سيبويه ٢/ ٢٦٦ - والأصول ١/ ٣٦٤ والخصائص ٢/ ٣٣٣ وشرح المفصل ٩/ ١٢٦ والقرب ١/ ١٩٩. والمغني ص ١٨١ والعيني ٣/ ٣٥٤ والتصريح ٢/ ١٨ والأشموني ٢/ ٢٣٠ وينظر خزانة الأدب ٢/ ٣٨١ والدرر ٤/ ١١٩.

(٢) هذه الأبيات من الطويل، وهي لرجل من أزد السراة وقيل: هي لعمرو الجنبي يقولها لامرئ القيس. والبيت الأول من شواهد سيبويه ٢/ ٢٦٦ - هارون والأصول ١/ ٣٦٤ والخصائص ٢/ =

وَفِي رُدّ وَلم يَرُد، فِي تَمِيم، مِمَّا فُرَّ من تحريكه للتَّخْفِيف فَحُرِّكَ الـــثَّـــانِـــي، . . . .

جار بردي: قوله: (**وفي رد ولم يرد**) والأصل اردد ولم يردد فمن أدغم أسكن الأول وحرك ما قبله بحركة فالتقى الساكنان فحركوا الثاني؛ لأنهم لو حركوا الأول لبطل الغرض من الإدغام وهو التخفيف فأهل الحجاز يقولون أردد ولم يردد على الأصل من غير إدغام؛ لأن شرط الإدغام أن لا يكون الثاني ساكناً وبنو تميم لم يعتبروا السكون لعروضه، ثم أشار إلى الضابط المقتضى تحريك الثاني يقوله مما فر وقد بيناه.

كمال: الآن (و)، إلا (في)، نحو (**رد ولم يرد في تميم**)، لا في حجز فإن لغتهم الإظهار (**مما فر من تحريكه للتخفيف**)، وذلك لأن أصله أردد نقل حركة الدال الأولى إلى الراء فالتقى ساكنان فحرك الثاني وأدغم الأول فيه ولو حرك الأول لزال الغرض من إسكانه وهو التخفيف الحاصل بالإدغام (**فحرك الثاني**)، في هذه الأمثلة وكان عليه يستثنى نون التأكيد الخفيفة فإنها لا تحرك بل تحذف إذا اجتمعت مع ساكن آخر فرقاً بينهما وبين التنوين كقوله: لا تهين الفقير عَلّك أن تركع يوماً والدهر قد رفعه وكذلك كان عليه أن يستثنى تنوين العلم الموصوف بابن إلى علم فإن هذا التنوين تحذف أيضاً نحو زيد بن

حاشية: قوله: (**أن لا يكون الثاني ساكناً**) لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده وقد فات هذا الشرط فيهما لأن آخر الأمر ساكن وكذا المضارع عند وجود الجازم.

نقره كار: (و) إلّا (في) نحو (رُدَّ ولم يَرُدّ) بالإدغام (في) لغة بني (تميم) أي نحوهما (مما فُرّ من تحريكه للتخفيف)، إذ أصلهما اردد، ولم يردد فأسكنوا أول المثلين وحركوا الراء بحركته فالتقى ساكنان (فحرك الثاني) لا الأول لئلا يفوت الغرض من الإدغام وهو التخفيف فقوله بما فر إلى آخره راجع إلى جميع ما بعد إلا والحجازيون يقولون: اردد، ولم يردد على الأصل، لأنّ شرط الإدغام أن لا يكون الثاني ساكناً، وبنو تميم لم يعتبروا السكون، لعروضه، ويُستثنى أيضاً نون التأكيد الخفيفة، فإنها لا تحرك، بل تحذف إذا اجتمعت مع ساكن آخر، كقوله[1]: [المنسرح]

لا تُـهـيـنَ الـفَـقـيـرَ عَـلَّـكَ أن   تَـركَـعَ يَـومـاً وَالـدَهـرُ قَـد رَفَـعَـه

وكذا تنوين العَلَم الموصوف بابن مضاف إلى عَلَم كزيد بن بكر، فإنه يحذف

= ٣٣٣ وشرح المفصل ٩/ ١٢٦ والقرب ١/ ١٩٩. والمغني ص ١٨١ والعيني ٣/ ٣٥٤ والتصريح ٢/ ١٨ والأشموني ٢/ ٢٣٠ وينظر خزانة الأدب ٢/ ٣٨١ والدرر ٤/ ١١٩. وقد جاء في (ج): (في حرّ وجهها) وهو تحريف. وفي (ب): (محجلة) بدل (مجللة). والشاهد وقوع (رب) فيها للتقليل.

(١) قائله: هو الأضبط بن قريع السعدي. اللغة: "تهين" فعل مضارع من الإهانة "علك" لغة من لعلك "تركع" تخضع وتنقاد، والمراد انحطاط الحال. المعنى: لا تحتقر الفقير ولا تهنه وتستخف =

وَقِـرَاءَة حَـفْـصٍ ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ [الـنـور: ٥٢] ....

ز قوله: (وقراءة) زعم بعضهم أن قراءة حفص قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: ٥٢] بسكون القاف وكسر الهاء من هذا الباب، والأصل يتقي حذفت الياء للجزم، ثم أدخل هاء السكت فصار تقه ككتف فأسكن القاف فالتقى ساكنان

ج عمرو تخفيفاً لكثرة استعمال ابن بين علمين (وقراءة حفص)، قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ﴾ [النور: ٥٢] (ويتقه) فأولئك هم الفائزون بإسكان القاف تشبيهاً لها

ك قوله: (زعم بعضهم) ما زعمه عزاه الشريف للأكثر، وقال اليزدي ذهب أبو علي وأكثر النحاة منهم الزمخشري إلى أن الهاء في قوله تعالى: ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: ٥٢] هاء السكت وكذا نقل المصنف في شرح المفصل عن أبي علي والذي يفهمه كلام الجعبري وغيره أن الهاء عند أبي علي هاء الضمير لا هاء السكت إلا أنها سكنت ثم سكنت القاف أيضاً فالتقى ساكنان فكسرت الهاء، وعبارته. وقال أبو علي الفارسي: سكن الهاء ثم القاف فالتقى ساكناً فحرك الثاني بالكسر لتطرفه كما قال الشاعر[1]: [الطويل]

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ... البيت بتمامه

وقد قدم أن وجه إسكان الهاء عند من أسكنها في يتقه ويؤده وغيرهما هو ما نقل الفراء أن من العرب من يسكن هاء الضمير إذا تحرك ما قبلها فتقول ضربته ضرباً حملاً على ميم الجمع وعند الفارسي حملاً على ياء الضمير وعلى ما أفهمه كلام هؤلاء لا يرد على أبي علي ما أورده المصنف من لزوم تحريك هاء السكت وإثباتها في الوصل نعم ضعف قوله بأن حفصاً لم يسكن الهاء في قراءته فقط، أي هاء يتقه وأن أصله في هاء الكناية التحريك وأجيب بأنه يحتمل أنه خالف أصله في ذلك كما فعل في أرجه وألقه، فسكن فيهما وكما أمال مجراها وهو بفتح الميم في قراءته ووصل فيه مهاناً بياء انتهى.

ق تخفيفا لكثرة استعمال ابن بين علمين، (وقراءة حفص) قوله تعالى: ﴿وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: ٥٢] بإسكان القاف، وكسر الهاء بعد حذف الياء للجازم، زعم جماعة أنها مما حُرِّك فيه الثاني لالتقاء الساكنين ظنا منهم أنّ الهاء للسكت، وأنّ تَقِه من يتَّقْه ككتف،

= به فربما يتبدل الحال - والدهر قلب - فيخفضك الزمان ويرفعه عليك. الشاهد: قوله: "لا تهين" - بكسر الهاء وسكون الياء - حيث حذفت نون التوكيد الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين، وهما النون واللام في الفقير، وأصله "لا تهينن" - نونين - أولهما مفتوحة فحذف النون الخفيفة لما استقبلها ساكن. انظر: الأشموني ٥٠٤/ ٢، وابن هشام ٣١٨/ ٣، وابن عقيل ٢٣٥/ ٢، وابن الناظم، والمكودي ص١٣٧، والسيوطي ص١١٠، وفي همعه ١١١/ ١، وفي خزانة الأدب الشاهد ٩٥٤، وشرح المفصل ٤٣/ ٩، والإنصاف ١٣٦/ ١.

(١) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٥٦.

لَيست مِنْهُ على الأَصَح. وَالأَصْل الْكسرُ ....

ﭺ وكسرت الهاء لالتقاء الساكنين، وذكر عبد القاهر رحمه الله أن الهاء ضمير مفعول عائد إلى الله تعالى، وأصله يتقيه حذفت الياء للجزم وسكنت القاف على ما ذكر يقي يتقه فلا اجتماع ساكنين ولا تحريك لأجله، واختار المصنف هذا لما يلزم على الأول من تحريك هاء السكت وإثباتها في الوصل. قوله: **(فالأصل الكسر)** لما عرفت أنه لا بد من التحريك في بعض الصور أشار إلى أن الأصل أن يتحرك بالكسر لما قيل من أن الجزم

ﮔ بكتف وكسر الهاء **(ليست منه)**، أي من هذا الباب **(على الأصح)**، لأن أصله يتقيه حذفت الياء للجزم والهاء ضمير عائد إلى الله مكسور على ما كان عليه قبل حذف الياء فلا يكون هنا التقاء الساكنين ولا تحريك لأجله وقيل الهاء للسكت فلما سكن القاف تشبيهاً بكتف التقى ساكنان القاف والهاء فحرك الهاء بالكسر وهو ليس بالوجه لما يلزم من تحريك هاء السكت وإثباتها في الوصل **(والأصل)**، في تحريك الساكن سواء كان الساكن هو الأول من الساكنين أو الثاني **(الكسر)**، وذلك لأنك إذا خليت نفسك

ﮒ قوله: **(فكسرت الهاء)** لأنه لو كسر الأول لزم ما فر منه في الساكن الأول وهو الكسر.

قوله: **(وسكنت القاف على ما ذكر)** أي من قصد التخفيف كما في كتف وقيل أيضاً أن الإسكان على لغة من قال[1]: [الوافر]

وَمَــنْ يَــتَّــقْ فَــإِنَّ الــلــه مَــعْــهُ ورِزْقُ الــلـــهِ مــؤتـــابٌ وغـــادِي

كأنه جعل الياء نسيًّا فسلط الجازم على القاف كما في لم أبله وسبق بيانه وعلى الجملة فقد يقال كان القياس أن يضم الهاء؛ لأن الساكن قبلها ليس ياء ساكنة، بل هو حرف صحيح كمنه وعنه ويجاب بأن السكون طاري فلم يضمها نظراً إلى الأصل على أنه راعى اللفظ أيضاً فلم يصل الكسرة بياء فمجموع الأمرين هو الحامل على كسرها بغير صلة ولو راعى كسر القاف أيضاً لكسر الهاء موصولة ويمكن أن يقال أيضاً إن كسر الهاء بدون وصل لاستصحاب الحكم قبل حذف اللام للجازم؛ لأنه لو كانت موجودة لكانت الهاء مكسورة مختلسة.

قوله: **(واختاره المصنف)** أي مذهب عبد القاهر. قوله: **(أشار إلى أن الأصل إن تحرك بالكسر)** الأصل هنا بمعنى القاعدة، ويطلق في الاصطلاح بمعنى الراجح والمستصحب

ﮕ فأسكنت القاف، فالتقى ساكنان، فحركت الهاء لأجله كما في انطلق مع أنها (ليست منه على الأصح)، لأنّ هاء السكت لا تثبت وصلا، ولا تحرك أصلا، ولو حُرِّكت هنا لحركت بالفتح، كما في انطلق، فوجه قراءته أنّ الهاء ضمير عائد إلى الله تعالى، وسكنت القاف للتخفيف كما في كتف، فلا التقاء الساكنين، ولا تحريك لأجله، (والأصل) فيما يُحرك لالتقائهما (الكسر)، لأنّ الجزم في الأفعال عوض عن الجر في

---

(١) لم نقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل وقد انشده صاحب الصحاح (أوب) و (وق ي).

فَإِن خُولِفَ فَلِعَارِض، كوجوب الضَّم فِي مِيم الْجمع، . . . .

في الأفعال عوض الجر في الأسماء، وأصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما التعاوض وامتنع السكون في بعض المواضع جعلوا الكسر عوضاً منه فإن حرك بغير الكسر، فذلك لعارض اقتضى وجوب غير الكسر أو اختياره أو جوازه، ثم شرع في ذكر الأمثلة على اختلاف الأنواع كوجوب الضم في ميم الجمع إذا لم يكن بعد الهاء التي تكون بعد ياء أو بعد كسرة مثل: ﴿لَهُمُ الْمَنصُورُونَ﴾ [الصافات: ١٧٢] إذ أصلها الضم بدليل قراءة أهل

وطبيعتها وجدت منها أنها لا تتوصل إلى التلفظ بالساكن الثاني من الساكنين إلا بالكسر كما في بكر وبشر في الوقف، وإذا كان الكسر من سجيتها حرك بالكسر ليكون اللفظ مطابقاً للطبع (**فإن خولف**)، بأن يضم الساكن أو يفتح (**فلعارض كوجوب الضم في ميم الجمع**)، ليس هذا على إطلاقه لأنه إنما يجب الضم إذا لم يقع قبلها هاء قبلها كسرة أو ياء ساكنة سواء كان قبل الميم هاء أم لا نحو منهم المؤمنون لأنه لما تجاور ساكنان حركت الميم رعاية لحركتها الأصلية؛ لأن الميم في الأصل مضمومة وإتباعاً لما قبلها لأن ما قبلها مضموم لأن أصل أنتم انتموا ونحو أنتم الرجال بخلاف بهم الأسباب فإنه لما كان قبل الهاء كسرة وكسر الهاء أيضاً لكسرة ما قبلها جاز أن يكسر الميم إتباعاً لما قبلها وجاز أن يضم رعاية لحركتها الأصلية وعليهم القتال فإنه يجوز إن يكسر الهاء

والدليل أيضاً وقد أوضحت ذلك في كتابي التعريف. قوله: (**بينهما التعاوض**) واحتيج هـ هنا إلى التعويض عن السكون كان الكسر بذلك أولى. قوله: (**عوضاً منه**) إقامة لأحد العوضين مقام الآخر لا أحد الضدين مقام الآخر على ما توهم ض. قوله: (**وجوب غير الكسر**) غير الكسر الذي حرك به إما فتح أو ضم وكل منهما إما واجب أو مختار أو جائز فيكون ستة أقسام كما ذكرها وعدم التقسيم ها هنا من الشارح خلاف طريقته. قوله: (**كوجوب الضم في ميم الجمع إلى آخره**) هذا هو المشهور وربما كسرت أنشد الفراء(١): [الكامل]

فَهُمُ بِطَانَتُهُمْ وهُمْ وُزَرَاؤُهُم وهُمِ القُضَاةُ ومِنْهُمِ الحكَّامُ

الأسماء، وأصل الجزم السكون، فلما ثبت بينهما التعاوض، واحتيج هنا إلى تعويض عن السكون، كان الكسر به أولى، (فإنه خولف) هذا الأصل (فلعارض) يقتضي وجوب غير الكسر، أو اختياره، أو جوازه كما بيّنه بأمثلته، فقال: (كوجوب الضم في ميم الجمع)، نحو: ﴿عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢]، و﴿مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠]؛ رعاية لحركتها الأصلية، لأنها في الأصل مضمومة تبعاً لما قبلها. بدليل قراءة المكيين، نعم إن كان قبلها هاء قبلها كسرة، أو ياء نحو: ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]، و﴿عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢]، جاز كسرها تبعاً لكسرة الهاء.

---

(١) انظر: الخصائص ٣/ ١٣٢. وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٥١.

ومُذْ، وكاختيار الْفَتْح فِي (الم الله) . . . .

ﮓ مكة فيها بواو بعدها وإن كانت بعد الهاء التي تكون بعد ياء نحو عليهم اليوم، أو بعد كسرة نحو بهم اليوم فمنهم من يضم ومنهم من يكسر اتباعاً لكسرة الهاء، وكذلك ضموا في مذ؛ لأن أصله منذ لما عرفت فحركوا عند الاحتياج بالحركة الأصلية وكاختيار الفتح في الم الله، وقد مَرّ، وإنما قال كاختيار الفتح؛ لأن الأخفش يجيز الكسر على قياس

لأجل الياء وحينئذ جاز أن يضم الميم وأن يكسر (و)، في **(مذ)**، لأنه في الأصل منذ فحرك عند الاحتياج بالحركة الأصلية **(وكاختيار الفتح في ألم الله)**، وهو مذهب سيبويه والمسموع من كلامهم فإنه لما وصل ألم باسم الله سقطت همزة الوصل فالتقى ساكنان فحرك الميم بالفتح تخفيفاً ولم يكسر كراهة توالي الأمثال من الكسرتين والياء، أو نقول فتحت ليحصل التفخيم في لام اسم الله؛ لأنها تفخم بعد الفتحة والضمة وترقق بعد الكسرة فلو كسرت لزم أن ترقق والتفخيم به أولى فهذه الفتحة على هذا القول فتحه التجاور لا فتحه الهمزة.

وأما الأخفش فأجاز الكسر فيه أيضاً قياساً لا سماعاً، وقيل إن هذه الفتحة فتحة همزة اسم الله نقلت إلى الميم؛ لأن ما بني لعدم التركيب في حكم الموقوف عليه من حيث المعنى وإن اتصل بعضها ببعض من حيث اللفظ، وإذا كان الميم في حكم الموقوف عليه ثبتت همزة الوصل في اسم الله؛ لأنها إنما سقطت في الدرج لا في

قوله: **(فمنهم من يضم ومنهم من يكسر)** والضم أشهر وبه قرأ أكثر القراء.

قوله: **(وكذلك ضموا في مذ)** مما جاء بالضم وإن كان ثاني الساكنين قبل وبعد لما حذف المضاف إليه وبنيا جعل بناءهما على حركة لم يكن لهما عند الإعراب وهي الضمة جبراً لما حصل فلا يلتبس حال البناء بحال الإعراب ومنذ اتباعاً للميم ونحن حملاً على هم فالحركة في نحن كالواْو في نظيره وهو همو.

قوله: **(لما عرفت)** أي لما عرفت في التصغير من أن أصله منذ ولذا صغر على منيذ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها.

قوله: **(وكاختيار الفتح)** لبقاء التفخيم في اسم الله.

قوله: **(وقد مر)** أي من علتان أحدهما محافظة تفخيم لام اسم الله.

والثانية: الاحتراز من وقوع ياء بين كسرتين لو كسر الميم.

(و) كوجوب الضم في ذال (مُذْ) في نحو مذُ اليوم، تنبيهاً على حركته الأصلية. لأنه مخفف من منذ، (وكاختيار الفتح في) نحو ميم **(الَمَ الله)** تخفيفا، ولِمَا مرّ أوائل الباب، وأجاز الأخفش كسرها على قياس التقاء الساكنين، . . . .

وكجواز الضَّم إِذا كَانَ بعد الثَّانِي مِنْهُمَا ضمة أَصْلِيَّة فِي كَلمته نَحْو: ﴿وَقَالَتِ اَخْرُجْ﴾ [يوسف: ٣١]، وَقَالَتُ اغْزِي، . . . .

التقاء الساكنين وقد قرأ به عمرو بن عبيد لكن لم يقبله القراء، وكجواز الضم إذا كان بعد الساكنين ضمة أصلية في كلمة الساكن الثاني، فيجوز في قالت اخرج الكسر على الأصل والضم على الاتباع، وكذا قالت أغزي إذ الأصل أغزوى بالضم، . . . .

الابتداء ولما كان بينهما اتصال من حيث اللفظ جاز نقل حركة الهمزة إليه وحذف الهمزة (**وكجواز الضم إذا كان بعد الثاني منهما**)، أي من الساكنين (**ضمة أصلية في كلمته**)، أي ثابتة في كلمته لثاني (**نحو وقالت اخرج**)، فإن بعد الساكن الثاني وهو الخاء ضمة أصلية (**وقالت أغزي**)، فإن الزاي وإن كانت مكسورة إلا أنها في الأصل مضمومة لأن أصل أغزي أغزوي فيجوز أن يحرك الساكن الأول بالكسرة على الأصل وبالضم إتباعا

قوله: (**وقد قرأ به عمرو بن عبيد**) قرأ به غيره أيضاً وقد سبق. قوله: (**لكن لم تقلبه القراء**) رده الزمخشري أيضاً قبل والعجب منه كيف تجرأ على عمرو بن عبيد وهو عنده معروف المنزلة وكأنه يريد بقوله وما هي أي القراءة بالكسر بمقبولة أنها غير مقبولة عنه أي لم تصح عنه. قوله: (**وكجواز الضم**) وجهه أحد أمرين: إما الاتباع لضمة العين استثقالاً لصورة فعل عند ضعف الحاجز بالسكون وهو الأكثر واقتصر عليه الشارح، وإما لوقوع الساكن موقع المضموم وهو الهمزة ووجه كسره وهو المختار أنه الأصل وفارق الهمزة بالانفصال وبه يسلم الأصل من تحقق معارضة الثقل. قوله: (**ضمة أصلية**) أي في صيغة كلمتها فلا يضر عدم ضمة أخرج في الماضي، واستهزئ في البناء للفاعل ويشمل الأصلية المحققة والمقدرة كما مثل ومن هذه فمن اضطر في قراءة أبي جعفر بكسر الطاء؛ لأن الأصل اضطرر فنقلت الكسرة، ثم أدغمت الراء في معنى الأصلية المماثلة للمستحقة كما في قوله: ﴿أَنِ اغْدُوا﴾ [القلم: ٢٢] على أحد الوجهين، والأصل اغدووا فحذفت ضمة الواو أو نقلت ثم حذفت الواو.

قوله: (**ضمة أصلية**) إما تحقيقاً كما في قالت اخرج أو تقديراً كما في قالت اغزي، ولذا أورد المصنف المثالين المذكورين. قوله: (**إذ الأصل اغزوي**) نقلت حركة الواو إلى ما قبلها بعد سلب حركته فالتقى ساكنان فحذف الألف.

(وكجواز الضم) في أول الساكنين، (إذا كان بعد الثاني منهما ضمة أصلية في كلمته)، أي في كلمة الثاني (نحو: ﴿وَقَالَت اخْرُجْ﴾) [يوسف: ٣١]، إذ بعد الثاني، وهو الخاء ضمة أصلية في كلمته، فيجوز ضم الأول للإتباع وكسره على الأصل، (و) نحو (قالتُ اغْزِي)، إذ بعد الثاني وهو الغين ضمة أصلية في كلمته، لأنّ الزاي في الأصل مضمومة، لأنه من باب نصر ينصر، ولا اعتداد بكسرتها العارضة، وإنما التزمت هذه الشرائط ليتقوى بها أمر الاتباع. . . . .

بخلاف ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ﴾ [النساء: ١٧٦] وَقَالَت: ارْمُو، و﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ﴾ [الأنعام: ٥٧] واختياره فِي نَحْو: اخْشَوُا الْقَوْم . . . .

بخلاف أن امرؤ فإن ضم الراء ليس بأصلي؛ لأنك تقول هذا امرؤ، ورأيت امرأ، ومررت بامرئ فعينه تابع لامه، وبخلاف قالت ارموا إذ الضم عارض، والأصل ارميوا وبخلاف أن الحكم فإن ضم الحاء، وإن كان أصليًّا لكن ليس في كلمة الساكن الثاني، فإن لام التعريف كلمة وحكم كلمة أخرى وسر أنه إذا كان في كلمة أخرى لا يكون لازماً للساكنين ولا يعتد به وكاختيار الضم في واو الضمير نحو اخشوا القوم، ولا تنسوا

للضمة الأصلية (**بخلاف إن امرؤ**)، فإن ضمة الراء غير أصلية؛ لأنها تابعة لضمة الإعراب العارضة وتابع العارض عارض (و)، بخلاف (**قالت ارموا**)، فإن ضمة الميم غير أصلية لأنها في الأصل مكسورة لأن أصلها ارميوا (و)، بخلاف (**أن الحكم**)، فإن ضمة الحاء وإن كانت أصلية لكنها ليست في كلمته الثاني وهو لام التعريف وإذا لم تكن في كلمته لا تكون لازمة له فلا يجعل الساكن الأول تابعاً للحاء في حركتها وههنا قيد آخر وهو أن لا يكون قبل الأول كسرة فإن المبرد لا يستحسن ضم الساكن الأول من نحو عذاب اركض لاستثقال الخروج من الكسرة إلى الضمة (**واختياره**)، أي وكاختيار الضم (**في نحو اخشوا القوم**)، مما كان الساكن الأول واو الجمع المفتوح ما قبلها سواء كان اسماً أو حرفاً نحو مصطفوا الله وإنما كان الضم فيه مختاراً ليكون ما قبل الساكن الثاني الذي بعد واو الجمع على حركة واحدة في جميع الأبواب نحو اضربوا القوم وضاربوا

قوله: (**بخلاف إن امرؤ فإن ضم الراء ليس بأصلي**) مثله ضمة الإعراب فيجب الكسر في نحو قوله تعالى: ﴿بِغُلَٰمٍ ٱسْمُهُۥ﴾ [مريم: ٧].

﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ﴾ [التوبة: ٣٠]، لأن ضمة الميم والنون فيهما ليست بأصلية بل للإعراب.

(بخلاف ﴿إِنِ امْرُؤٌ﴾ [النساء: ١٧٦]، لا يجوز فيه ضم الأول، فإنّ ضمة الراء ليست بأصلية، بل تابعة لحركة الهمزة، بدليل هذا أمرؤ، ورأيت امرأ، ومررت بامرئ، فحركة عينه تابعة لحركة لامه، (و) بخلاف (قالتِ ارْمُوا)، إذ ضمة الميم عارضة، لأنها منقولة من الياء المحذوفة، إذ الأصل ارميوا، (و) بخلاف (﴿إِنِ الْحُكْمُ﴾) [الأنعام: ٥٧]، إذ ضمة الحاء وإنْ كانت أصلية لكنها ليست في كلمة الثاني، إذ لام التعريف كلمة برأسها، وإذا لم تكن في كلمته، لم تكن لازمة للساكنين، فلا يُعتد بها، فلا يجعل الساكن الأول تابعا للحاء في حركتها، (واختياره)، أي وكاختيار الضم (في نحو اخْشَوُا القومَ)

عكس ﴿لَوِ ٱسۡتَطَعۡنَا﴾ [التوبة: ٤٢] وكجواز الضَّم وَالْفَتْح فِي نَحْو: رُدَّ، ....

الفضل بينكم ودعوا الله فإن الضمة من جنس الواو فهي أشد مناسبة لها من غيرها مع أن قبلها ياء أو واو مضمومة محذوفة فتحريكها بحركة الحرف المحذوف أولى، ونزلوا واو الجمع منزلة واو الضمير نحو هؤلاء مصطفوا الله؛ لأن كليهما يدل على الجمع المذكر وقبلهما حرف مضموم وهو لام الكلمة وكسرت في غير ذلك نحو لو استطعنا ولو انطلقت، ثم شبهت كل منهما بصاحبتها فكسرت واو نحو اخشوا القوم وضمت في نحو لو استطعنا وهو قليل وكجواز الضم في نحو رَدّ مما مضارعه مضموم العين للاتباع والفتح للخفة، والكسر على الأصل بخلاف ما إذا لقي ساكناً بعده نحو رد. . . . . .

القوم (**عكس لو استطعنا**)، مما لم يكن الواو واو الجمع فإن المختار فيه الكسر . . . (**وكجواز الضم والفتح في نحو رد**. . . . .

قوله: (**مع أن ما قبلها ياء أو واو مضمومة محذوفة**) الياء في المثالين الأولين ونحوهما والواو في الثالث ونحوه وأفرد مضمومة ومحذوفة لقولهم: إن الحكم عند العطف بأوفى عود الضمير والأخبار وغيرهما لأحد الشيئين أو الأشياء فلا يجوز المطابقة ولك أن تقول أيضاً حذفت من الأول لدلالة الثاني. قوله: (**واو مضمومة محذوفة**) صفتان للياء ومن المعطوف وهو الواو محذوفتان تقديره مع أن ما قبلها ياء مضمومة محذوفة أو واو مضمومة محذوفة مثال الياء لا تنسوا الفضل، واخشوا القوم ومثال الواو دعوا الله. قوله: (**فتحريكها**) أي واو الضمير. قوله: (**في غير ذلك**) أي واو الضمير وواو الجمع. قوله: (**شبهت كل منهما**) أي من ﴿لو استطعنا﴾ [التوبة: ٤٢]، واخشوا القوم. قوله: (**فكسرت واو نحو اخشوا القوم**) قياسه أن يقال اخشون ولم يحكه سيبويه وحكاه غيره عن قوم من العرب وهو قليل. قوله: (**وضمت في نحو لو استطعنا**) منه قراءة الأعمش، وابن وثاب ﴿لو اطلعت عليهم﴾ [الكهف: ١٨]، وذكر ذلك عن نافع وأبي جعفر وأيضاً وربما فتحت الأولى حكاه الأخفش، وقطرب ومنه قراءة يحيى بن يعمر وغيره ﴿اشْتَرَوُا الضَّلاَلَةَ﴾ [البقرة: ١٦] بالفتح. قوله: (**وكجواز الضم في نحو رد**) أي بالإدغام في لغة غير الحجازيين والضم فيه هو الأكثر في كلامهم قاله أبو حيان وغيره،

و﴿دَعَوُا اللهَ﴾ [يونس: ٢٢]، وهؤلاء مصطفَو الله مما الساكن الأول واو جمع، مفتوح ما قبلها، لأنّ الضمة من جنس الواو، فهي أشد مناسبة لها من غيرها (عكس) نحو: (﴿لَو اسْتَطَعْنَا﴾) [التوبة: ٤٢]، مما ليست واوه واو جمع، فإنّ المختار فيه الكسر ايذانا بأنّ واوه ليست ضميرا، ومقابل المختار في الشقين شبه كلا منهما بالآخر، فكسرت الواو في الأول، وضمت في الثاني، وزاد ابن مالك فتحها في الأول. (وكجواز الضم والفتح) مع الكسر الذي هو الأصل في تحريك الساكن (في نحو رُدُّ . . . .

وَلَم يَرُدّ، بِخِلَاف رُدَّ الْقَوْم، على الْأَكْثَر، . . . .

القوم فإن المختار حينئذٍ الكسر؛ لأنه لو لم يدغم، وقيل أرد القوم لزم الكسر فلما ادغموا بقوا الثاني على حركة، ومنهم من يفتحه قال جرير(١): [الكامل]

ذُمَّ المَنَازِلَ بَعدَ مَنزِلَةِ اللِوى ... وَالعَيشَ بَعدَ أُولَئِكَ الأَيّامِ

وقد روى ذُمِّ بالكسر أيضاً، . . . .

ولم يرد)، مما كان الثاني من المثلين فيه ساكناً بسكون عارض كالجزم والوقف وعين الكلمة مضمومة فإنه عند الإدغام على لغة تميم يجوز فيه ثلاثة أوجه الفتح لخفته وثقل الفعل والضم للإتباع والكسر؛ لأنه الأصل في تحريك الساكن (**بخلاف نحو رد القوم**)، مما اتصل بنحو رد ساكن غير ضمير؛ فإن المختار فيه الكسر قياساً على أردد القوم وإنما قال (**على الأكثر**)، لأنه يجوز الفتح كما روى يونس قوله:

والفتح لغة أسد وناس غيرهم والكسر لغة كعب، وعتي وهم حي من غطفان، أما لغة غير الحجازيين فهي الفك مطلقاً فيقولون أردد ولم يردد وأردد الرجل ولم يردد الرجل بالكسر فقط واردها ولم ترددها واردده، ولم يردده وهي أقرب إلى القياس لوجوه ذكرتها في التعريف وأكثر ما جاء القرآن بها، قال تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦] ومن يحلل ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ﴾ [آل عمران: ١٢٠]، ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩] وجاء بالفك والإدغام في السبعة: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [البقرة: ٢١٧].

قوله: (**فإن المختار حينئذٍ الكسر**) قال سيبويه: إنه الأفصح والأكثر، وقال ابن كيسان هو لغة قيس وتميم، واللوي بكسر اللام وفتح الواو مقصوراً هو ما التوى من الرمل أو مسترقه.

قوله: (**على حركته**) وهو الكسر؛ لأن حركته الكسر لو لم يدغم.

قوله: (**وقد روي ذم بالكسر**) روي بالضم أيضاً حكى الثلاثة التفتازاني وغيره.

ولم يَرُدُّ) بالإدغام في لغة بني تميم من كل مضاعف مضموم عين مضارعه، فالضم للإتباع، والفتح للتخفيف، وجواز الثلاثة على السواء، (بخلاف نحو رُدِّ القومَ) مما لقي فيه المضاعف ساكناً غير ضمير بعده، فإنّ المختار فيه الكسر (على) قول (الأكثر)، لأنه

---

(١) اللغة: " ذم " فعل أمر من الذم، ويجوز لك في الميم تحريكها بإحدى الحركات الثلاث: الكسر، لأنه الأصل، في التخلص من التقاء الساكنين، فهو مبني على السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف، لأن الفتحة أخف الحركات، وهذه لغة بني أسد، والضم، لاتباع حركة الذال، وهذا الوجه أضعف الوجوه الثلاثة " المنازل " جمع منزل، أو منزلة، وهو محل النزول، وكونه ههنا جمع منزلة أولى، لأنه يقول فيما بعد " منزلة اللوى " - واللوى - بكسر اللام مقصوراً موضع بعينه " العيش " أراد به الحياة.
المعنى: ذم كل موضع تنزل فيه بعد هذا الموضع الذي لقيت فيه أنواع المسرة، وذم أيام الحياة التي تقضيها بعد هذه الايام التي قضيتها هناك في هناءة وغبطة.

. . . .

ومنهم من يضم وهو قليل شاذ، . . . .

فغضّ الطرف إنك من نمير فلا كعباً بلغت ولا كلابا

فتح الضاد كأنه حرك بالفتح قبل اتصاله باللام فلما اتصل به ترك على حالته ولم يسمع الضم فيه وأما إذا الساكن ضميراً فيجب مع الألف الفتح ومع الواو الضم ومع

قوله: **(ومنهم من يضم)** حكى ذلك ابن جني وأنكر سيبويه فقال إن الضم مع أل ليس من كلامهم.

الأصل، لأنك لو تركت الإدغام لقلت: ارددِ القوم بالكسر لا غير، والأقل يجوز الضم والفتح أيضاً، وقد رُوي بالثلاثة قول جرير[1]: [الكامل]

= الشاهد فيه: قوله " أولئك " حيث أشار به إلى غير العقلاء، وهي " الأيام " ومثله في ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦] وقد ذكر ابن هشام عن ابن عطية أن الرواية الصحيحة في بيت الشاهد والعيش بعد أولئك الأقوام وهذه هي رواية النقائض بين جرير والفرزدق، وعلى ذلك لا يكون في البيت شاهد، لأن الأقوام عقلاء، والخطب في ذلك سهل، لأن الآية الكريمة التي تلوناها كافية أعظم الكفاية للاستشهاد بها على جواز الإشارة بأولاء إلى الجمع من غير العقلاء.

انظر: الديوان ١/ ٦١٣، والعقد الفريد ١/ ١٢٢، والكامل ١/ ٢٦٧، وخزانة الأدب ٥/ ٤١٣.

(١) البيت لجرير بن عطية بن الخطفي، من كلمة له يهجو فيها الفرزدق. اللغة: " ذم " فعل أمر من الذم، ويجوز لك في الميم تحريكها بإحدى الحركات الثلاث: الكسر، لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، فهو مبني على السكون وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف، لان الفتحة أخف الحركات، وهذه لغة بني أسد، والضم، لاتباع حركة الذال، وهذا الوجه أضعف الوجوه الثلاثة " المنازل " جمع منزل، أو منزلة، وهو محل النزول، وكونه ههنا جمع منزلة أولى، لأنه يقول فيما بعد " منزلة اللوى " - واللوى - بكسر اللام مقصوراً موضع بعينه " العيش " أراد به الحياة. المعنى: ذم كل موضع تنزل فيه بعد هذا الموضع الذي لقيت فيه أنواع المسرة، وذم أيام الحياة التي تقضيها بعد هذه الايام التي قضيتها هناك في هناءة وغبطة.

الشاهد فيه: قوله " أولئك " حيث أشار به إلى غير العقلاء، وهي "الأيام" ومثله في ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦] وقد ذكر ابن هشام عن ابن عطية أن الرواية الصحيحة في بيت الشاهد والعيش بعد أولئك الأقوام وهذه هي رواية النقائض بين جرير والفرزدق، وعلى ذلك لا يكون في البيت شاهد، لأن الأقوام عقلاء، والخطب في ذلك سهل، لأن الآية الكريمة التي تلوناها كافية أعظم الكفاية للاستشهاد بها على جواز الإشارة بأولاء إلى الجمع من غير العقلاء.

انظر: الديوان ١/ ٦١٣، والعقد الفريد ١/ ١٢٢، والكامل ١/ ٢٦٧، وخزانة الأدب ٥/ ٤١٣.

وكوجوب الْفَتْح فِي نَحْو رُدَّهَا، وَالضَّمِّ فِي نَحْو: رُدُّهُ على الْأَفْصَح، وَالْكَسْر لُغَيَّةٌ، ....

وكوجوب الفتح في نحو ردها ليناسب الألف إذ الهاء خفية والضم في رده ليناسب الهاء، وإنما قال على الأفصح؛ لأن ما قبل الواو لا يجب أن يكون من جنسه فلذا وقع فيه الخلاف والكسر فيه لغية؛ لأن الواو تنقلب ياء لكسرة الهاء فلا يبقى الاستكراه

الياء الكسر نحو ردا ردوا ردي للمناسبة (**وكوجوب الفتح في نحو ردها**)، أي إذا اتصل بنحو رد ضمير الغائب المؤنث؛ لأن الهاء خفية فكأن الألف وليت المدغم فيه وما قبل الألف يجب أن يكون مفتوحاً (و)، كوجوب (**الضم في نحو رده**)، أي إذا اتصل بنحو رد ضمير الغائب المذكر لما ذكرنا من أن الهاء خفية وإنما قال (**على الأفصح**)، لأن ما قبل الواو لا يجب أن يكون مضموماً بخلاف ما قبل الألف فإنه يجب أن يكون مفتوحاً (**والكسر لغية**)، فإنه ورد في بعض اللغات الكسر مع كسر الهاء وحينئذ تقلب الواو ياء فلا يبقى الاستكراه وذلك لأن حكم الهاء أن تكسر وتقلب الواو ياء إذا كان ما قبل الهاء

قوله: (**لتناسب الواو**) لأن الهاء لخفائها كالعدم فكأن الألف واقعة بعد الدال.

قوله: (**ليناسب الهاء**) لأن الهاء لخفائها كالعدم فكأن الواو واقعة بعد الدال.

قوله: (**وقع فيه الخلاف**) فالأكثرون يضمون المدغم فيه لمجانسة الواو، ومنهم من يكسره على أصل التقاء الساكنين وهي قليلة ومنهم من يفتح على التخفيف وهي شاذة ضعيفة.

وَالـعَـيْـشَ بَـعْـدَ أولـئـك الأيـامِ ذُمَّ الـمَـنـازِلَ بَـعْـدَ مَـنـزِلَـةِ الـلِـوى

فإنْ كان الساكن ضميرا وجب مع الألف الفتح، ومع الواو الضم، ومع الياء الكسر، نحو ردّا، ردُّوا، ردِّي للمناسبة، أمَّا إذا كان المضاعف مفتوحا عين مضارعه كعَضَّ، أو مكسورة كنمّ فلا يجوز ضمه لتعدد الإتباع، (وكوجوب الفتح في) نحو (رُدَّها) من مضاعف اتصل به ضمير غائبه، لأنّ الهاء لخفائها كالعدم فكان الألف بعد الدال، وما قبل الألف يجب فتحه، (و) كوجوب (الضم في نحو رُدُّهُ) من مضاعف اتصل به ضمير غائب، لأنّ الواو الملفوظ بها بعد الهاء كأنها بعد الدال لِما مرَّ، لكن ما قبل الواو لا يجب ضمه، فلذا قال (على الأفصح والكسر) فيه (لُغيّة) سمعها الأخفش

وَغُلِّط ثَعْلَبٌ فِي جَوَاز الْفَتْح؛ لكَونه ضَعِيفاً، وَالْفَتْح فِي نون من مَعَ اللَّام نَحْو: مِنَ الرجل، وَالْكَسْر ضَعِيف عكسُ: مِنِ ابْنِك، . . . . . .

وغلطوا ثعلباً في جواز الفتح وكوجوب الفتح في نون من مع لام التعريف لكسرة الاستعمال، فلو كسروا لاجتمع كسرتان فيما هو كثير الاستعمال والكسر ضعيف عكس من ابنك إذ لم يكثر كثرته فلذا ضعف فيه الفتح، والمراد أنهم كسروا نون من عند

مكسوراً نحو به وبغلامه (**وغلط ثعلب في جواز الفتح**)، في نحو رده لكونه ضعيفاً لا سماع به (**و**)، كوجوب (**الفتح في نون من مع اللام نحو من الرجل**)، وذلك لكثرة استعمال من مع لام التعريف فاستثقل توالي الكسرتين فيه (**والكسر ضعيف**)، وإن كان بعضهم يكسر نونه اللام بناء على الأصل ولا يلتفت إلى الكسرتين لعروض الثانية (**عكس من ابنك**)، فإن الأشهر فيه الكسر وإن لزم توالي الكسرتين لعدم كثرة الاستعمال وقد

قوله: (**وغلطوا ثعلباً**) ممن غلطه أبو إسحاق بن ملكون، وأبو بكر بن طلحة وغيرهما، قال الليلي في شرح الفصيح وما ذكره أبو إسحاق هو الذي ينص عليه النحويون في كتبهم والحق أن ما قاله ثعلب ليس بغلط بل كلام سيبويه يوافقه انتهى. وقد أوضحت ذلك في التعريف. قوله: (**جواز الفتح**) في رده قياساً على رد؛ لأن الواو بعد الضمير موجود في اللفظ والهاء حاجز غير حصين فلا يصح القياس.

قوله: (**وكوجوب الفتح في نون من مع لام التعريف**) أي وشبهها نحو من القوم ومن اليزيد وكذا من الذي ونحوه. إن قيل إن تعريفه بالصلة ومن امبر في لغة طي، وأراد الوجوب بالقياس إلى الكسر فسيأتي في الحذف أنهم قالوا ملما في من الماء أي فحذفوا النون، ومما جاء أيضاً بحذفها قول الشاعر:

لـيـس بـيـن الـحـي والـمـيـت نـسـب   إنـمـا لـلـحـي مـن الـمـيـت الـنـصـف

من بني عقيل، وليست مستكرهة، لأنّ الواو تنقلب ياء لكسرة الهاء، (وغُلِّط ثعلب في جواز الفتح)، أي في إجازته الفتح؛ قياسا على رُدّ، لأنّ الواو موجودة لفظاً، والهاء حاجز غير حصين، فلا يصح القياس، هذا وقد نقل المرادي عن الكوفيين جواز الضم والكسر في ردّها، فعليه يمكن جعل قوله على الفتح راجعا إلى الأمرين قبله، وإن قصر عن الغرض قوله: والكسر لُغيّة.

(و) كوجوب (الفتح في نون مِن مع اللام) المعرفة، أو الموصولة، أو الزائدة، (نحو مِنَ الرجل)، أو الذي، أو اليزيد تخفيفا لكثرة استعمال من مع أل، (والكسر) فيه على الأصل (ضعيف) للثقل، وكاللام الميم المعرفة، (عكس مِنِ ابنِك)، فإنّ الكسر فيه

وَعَن على الأَصْل، وَعَنُ الرَّجُلِ بِالضَّمِّ ضَعِيف.
وَجَاء فِي "المُغْتَفِرِ": النَّقُرْ، وَمن النَّقِرْ، ....

ك ملاقاتها كل ساكن سوى لام التعريف فهي عندها مفتوحة، وعن على الأصل فإنهم يكسرون نونه عند ملاقاة الساكن، وعن الرجل بالضم ضعيف، وكأنهم حركوا النون بالضم لاتباع ضمة الجيم لقوله تعالى: ﴿قُلِ انظُرُواْ﴾ [يونس: ١٠١] كان الراء في حكم الساكن إذ المدغم ساكن واللسان يرتفع بهما دفعة واحدة ولا يجوز عن الرجل بالفتح للاتباع؛ لأن الاتباع ليس بأصل وإنما يؤخذ ما ورد عنهم ولا يقاس عليه. قوله: (**وجاء في المغتفر**) سيجيء في الوقف إن شاء الله تعالى أنه يجوز الوقف على النقر رفعاً وجرًّا بنقل الحركة، والمراد هنا بيان أنه إذا وقف من غير نقل الحركة، والتقى ساكنان فبعضهم يجوز تحريك الأول بحركة الساكن للوقف فيقول هذا النقر ومن النقر ولم يأت ذلك في رأيت النقر إلا على شذوذ، وذلك للهرب من التقاء الساكنين مع

ج فتحه قوم فراراً من تواليهما (**وعن**)، في عن الرجل (**على الأصل**) فإن إلا شهر فيه الكسر؛ لأنه لا يلزم فيه توالي الكسرتين مع عدم كثرة الاستعمال (**وعن الرجل بالضم ضعيف**)، وقد حكاه الأخفش (**وجاء في**)، التقاء الساكنين (**المغتفر**)، أي الجائز (**النقر ومن النقر**)، بتحريك الساكن الأول بحركة الساكن الثاني الذي سكن للوقف من غير نقل

ل قال أبو حيان: وهو كثير جدًّا فينبغي جوازه في السعة ولا يخص بالضرورة وسيأتي تمام الكلام على ذلك في موضعه. قوله: (**وكأنهم حركوا النون بالضم لاتباع ضمة الجيم**) هذا التوجيه مع ضعفه لا يأتي في نحو عن القوم، وقد حكى الضم فيه الأخفش نقله عنه أبو حيان وقال لا وجه له من القياس.

قوله: (**والمراد هنا بيان أنه**) وهذا مشكل لأنا إذا سمعنا النقر أو النقر فمن أنى نعرف أن الحركة منقولة أو حرك لالتقاء الساكنين حتى نتميز ما ذكر ها هنا مما ذكر في الوقف، والأولى أن يقول في التقرير أنه لما سمع النقر في هذا النقر، والنقر في من النقر وهو يحتمل وجهين نقل الحركة والتحريك لالتقاء الساكنين فذكرهما في هذا الباب لبيان أحد الاحتمالين وهو التحريك للساكنين وفي باب الوقف لبيان الاحتمال الآخر وهو نقل الحركة ض. قوله: (**ويجوز تحريك الأول لا مطلقاً**) بل إذا كانت الحركة ضمًّا أو كسراً.

ق واجب على الأصل، وإنْ توالى فيه كسرتان لقلة استعماله، والفتح فيه ضعيف لذلك، (وعَنْ) عند ملاقاته ساكناً يكسر (عَلَى الأصل) لذلك، (وعَنُ الرجل بالضم) اتباعا لضمة الجيم، وإنْ جاز لكنه (ضعيف) للثقل، مع خروجه عن الأصل، ولا يجوز الفتح إتباعا، لأنّ الإتباع ليس بأصل، وإنما يؤخذ منه ما ورد. (وجاء في) التقاء الساكنين (المُغْتَفَر) الذي مرّ بيانه هذا (النَّقُر)، وهو التقاط الطير الحب، (ومِنَ النَّقِر ....

وَاضْرِبْهُ، ودأبة، وشأبة جأن بِخِلَاف نَحْو: ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾ [الزمر: ٦٤].

أنه مغتفر للوقف، والنقر التقاط الطائر الحبة، وكذا حركوا الألف في دابة وشابة فصارت همزة، وهذا إذا لم يكن مانع فلم يغيروا الواو في تأمروني لبعد الهمزة عنهما وثقل الضم عليها مع ضم ما قبلها.

حركته في حالتي الرفع والجر ولم يجز في حالة النصب إلا على شذوذ وذلك للهرب من التقاء الساكنين وإن كان مغتفرا، والنقر التقاط الطير الحبة (و)، جاء (**اضربه**)، بتحريك الباء بالضمة (و)، جاء (**دأبة وشأبة**)، بقلب الألف همزة مفتوحة هرباً من التقاء الساكنين وإن كان على حده (**بخلاف تأمروني**)، فإنه لا تقلب الواو همزة لبعد الهمزة عنها وثقل الضمة عليها مع ضمة ما قبلها.

قوله: (**وكذا حركوا الألف**) كما قرأ أيوب السختياني ﴿ولا الضألين﴾ [الفاتحة: ٧]، بهمزة مفتوحة فهي لغة فاشية في العرب في كل ألف وقع بعدها حرف مشدّد نحو ضال ودابة وجاءني أعراب إلى البناء. قوله: (**وكذا حركوا الألف في دابة**) قال أبو زيد: سمعت عمرو بن عبيد يقرؤ ﴿فيومئذٍ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان﴾ [الرحمن: ٣٩]، فظننت أنه قد لحن حتى سمعتُ العرب تقول دأبة وشأبة، وقرأ أيوب السختياني ﴿ولا الضالين﴾ [الفاتحة: ٧]، قال أبو حيان وغيره: ولا ينقاس إلا في ضرورة الشعر على كثرة ما جاء منه.

قوله: (**فلم يغيرا أو الواو**) الحاصل أن دفع التقاء الساكنين بأحد الأمرين إما بقلب الأول همزة كما في دأبة وشأبة أو بتحريك الأول وهذا معلوم من سياق كلامه فلا يمكن هذان العملان في هذا المقام، أما الأول فلبعد الواو عن الهمزة في المخرج، وأما الثاني فللزوم الواو المضمومة مع ضم ما قبلها. قوله: (**فلم يغيروا الواو**) أي بقلبها همزة لبعد الهمزة عنها؛ لأنها ليست من مخرجها بخلاف الألف ولا بتحريكها بالضم المناسب لها لثقل الضم عليها مع ضم ما قبلها، وقوله مع ضم ما قبلها لئلا يرد نحو اخشون ومثل الواو في ﴿تأمروني﴾ [الزمر: ٦٤] والياء في خويصة فليتأمل.

واضْرِبُهْ) بتحريك الساكن الأول بحركة الثاني الموقوف عليه إنْ كان ضمة أو كسرة، كما أفاده كلامه؛ إمعانا في الهرب من التقاء الساكنين، وإنْ كان جائزا في الوقف، ولا يجوز الفتح عند البصريين في رأيت النَّقِر إلّا على شذوذ، وأجازه الكوفيون بلا شذوذ، (و) جاء (دَأَبَّةٌ وشَأَبَّةٌ)، بقلب الألف همزة؛ إمعانا فيما ذكر، (بخلاف نحو تأمُرُونِّي)، وتأمرينِّي مما تكون المدة فيه غير ألف، فلا تقلب المدة فيه همزة لثقل الضم والكسر عليها ومثله خُويصة.

الابْتِدَاء

لَا يُبْتَدَأُ إِلَّا بِمتحرك، ....

الابْتِدَاء

قوله: (**الابْتِدَاء**) الساكن ما يحتمل ثلاث حركات غير صورته كميم عمرو. والمتحرك ما يحتمل حركتين غير صورته كعين عمرو والحرف الذي يبتدأ به لا يكون إلا متحركاً؛ لأن الحرف المنطوق به إما معتمد على حركته كباء بكر، أو على حركة مجاوره كميم عمرو، أو على لين قبله كباء دابة وصاد خويصة، فمتى فقدت هذه الاعتمادات تعذر التكلم دليله التجربة، ومن أنكر ذلك فقد أنكر العيان وكابر المحسوس، ......

الابْتِدَاء

وهو الأخذ في النطق بالحرف بعد الصمت لا الأخذ في النطق بالحرف بعد ذهاب الذي قبله كما قيل (**لا يبتدأ إلا بمتحرك**)، لأن الحرف المنطوق به إما معتمد على حركته كعين عمرو أو على حركة ما قبله كميمه أو على مدة قبله كدابة فمتى فقد هذه الاعتمادات تعذر التكلم ودليله التجربة، وذلك لأنك إذا خليت نفسك وطبيعتها وجدت منها أنها تتوصل إلى النطق بما سكن أوله كما في الفارسية بهمزة مكسورة في غاية

الابْتِدَاء

قوله: (**والمتحرك ما يحتمل حركتين**) لا يخفى أن هذا تعريف الشيء بما هو أخفى منه ض.

قوله: (**فمتى فقدت هذه الاعتمادات تعذر التكلم**) مشى على ذلك أيضاً الشريف والنظام وغيرهما وهو المشهور.

وقال ابن يعيش في شرح المفصل: وليس ذلك لغة، ولأن القياس اقتضاه وإنما هو من قبيل الضرورة وعدم الإمكان وقد ظن بعضهم أن ذلك من لغة العرب لا غير وأن ذلك ممكن وهو في لغة قوم آخرين ولا ينبغي أن يتشاغل بالجواب عن ذلك لأن سبيل معتقد ذلك سبيل من أنكر العيان وكابر المحسوس انتهى.

والعيان: بكسر العين.

الابتداء

هو الأخذ في النطق بالحرف بعد الصمت، لا الأخذ في النطق به بعد ذهاب ما قبله كما تخيله بعضهم إذ (لا يُبْتدأ إلّا بمتحرك)، لأنّ الحرف المنطوق به إمَّا معتمد

كَمَا لَا يُوقف إِلَّا على سَاكن؛ . . . .

ش وبعضهم جوز الابتداء بالساكن؛ لأن التلفظ بالحركة إنما يحصل بعد التلفظ بالحرف وتوقيف الشيء على ما يحصل بعده محال، وجوابه منع أنها بعده بل هي معه وإلا لأمكننا الابتداء بالحرف من غير الحركة وأنه محال، والمراد بالابتداء الأخذ في النطق بعد الصمت لا الأخذ في النطق بالحرف بعد ذهاب الذي قبله كما تخيله بعضهم حتى ألزم وقوع الابتداء بالساكن، والوقف في الصناعة ضد الابتداء، فيجب أن تكون علامته

ز الخفاء بحيث لا يدركها السامع نحو شتاب وستبر، وقيل يجوز الابتداء بالساكن لكن يتعسر لا يتعذر؛ لأن التلفظ بالحركة إنما يحصل بعد التلفظ بالحرف ومحال توقف الشيء على ما يحصل بعده، وفيه نظر لأن التلفظ بالحركة مع الحرف لا بعده **(كما لا يوقف إلا على ساكن)**، فالوقف ضد الابتداء، فيجب أن يكون علامته ضد علامته إلا أن الابتداء بالتحرك ضروري والوقف على الساكن استحساني عند كلال النفس من ترادف الكلمات، ولما كان وقوع همزة القطع في الكلام أكثر من وقوع همزة الوصل أراد أن يبين مواضع الثانية ليعلم أن ما عداها همزة القطع فقال. . . . .

ك قوله: **(وبعضهم يجوز الابتداء بالساكن)** هو ظاهر كلام التفتازاني وغيره، وقال اليزدي هو واقع في لسان العجم كما تقول في الفارسية خواجه مثلاً، فإن الخاء ليس لها حركة من الثلاث المشهورة ولا من غيرها، ومثل ذلك كثير يوجد بأدنى تأمل انتهى.

وحكى المذهبين في المواقف والخلاف في الحروف المصمته، أما حروف المد فإنها يمتنع الابتداء بها قطعاً.

قوله: **(حتى ألزم)** هو بالبناء للفاعل.

ق على حركتهٔ كباء بكر، أو على حركة ما قبله ككافة، أو على لين قبله يجري مجرى الحركة كباء دابّة، وصاد خويصة، فمتى فقدت هذه الاعتمادات تعذر التكلم، ودليله التجربة، ومَن أنكر ذلك، فقد أنكر العيان، وقيل يجوز الابتداء بالساكن، لكن يعسر، لأنّ النطق بالحركة إنما يحصل بعد النطق بالحرف، وتوقف الشيء على ما يحصل بعده محال، وأُجيب يمنع أنها بعده، بل هي معه، وإلّا لأمكن الابتداء به بدونها، وأنه محال، فلا يُبتدأ إلّا بمتحرك، (كما لا يُوقف إلّا على ساكن)، أو في حكمه، إذ الوقف ضد الابتداء، فيجب أنْ تكون علامته ضد علامته، إلّا أنّ الابتداء بالمتحرك ضروري على المشهور، والوقف على الساكن استحساني، عند كلال اللسان من ترادف الكلمات والحركات، ولمّا كان وقوع همزة القطع في الكلام أكثر من وقوع همزة الوصل بين مواضع الثانية، ليعلم أنّ ما عداها الأولى، فقال: . . . .

فَإِن كَانَ الأول سَاكِناً وَذَلِكَ فِي عشرَة أَسمَاء مَحْفُوظَة وَهِي: ابْن، وَابْنَة، ....

ضد علامة الابتداء، فلو وقفت على متحرك كما خطأ بل الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً أو في حكمه إلا أن الابتداء بالمتحرك ضروري لما بينا، والوقف على الساكن استحساني عند كلال اللسان من ترادف الألفاظ والحروف والحركات. قوله: (**فإن كان الأول ساكناً**) لما كان وقوع همزة القطع في الكلام أكثر من وقوع همزة الوصل فينبغي أن يحصر مواضع همزة الوصل ليعلم أن ما عداها همزة قطع فنقول ظهر أن الابتداء لا يكون إلا بمتحرك، فأول الكلمة إن كان متحركاً فظاهر، وإن كان ساكناً فيحتاج إلى همزة الوصل، وذلك يكون في الأسماء والأفعال والحروف، أما في الأسماء فعلى ضربين: سماعي، وقياسي. أما السماعي فعشرة أسماء:

الأول: ابن، وأصله بنو كحمل لقولهم في تكسيره أبناء وأفعال في الأصل جمع فعل فاعل بحذف اللام وأسكن الأول وأدخلت عليه الهمزة.

الثاني: ابنة، وأصلها بنوة كشجرة؛ لأنها مؤنث ابن وحكمها حكمه.

(**فإن كان الأول ساكناً وذلك في عشرة أسماء محفوظة**)، أي مسموعة (**وهي ابن وابنة**،

قوله: (**أو في حكمه**) أي كالموقوف عليه بالروم وسيأتي.

قوله: (**عند كلال اللسان**) أي عند قطع النفس ض. قوله: (**وأفعال في الأصل**) كأجمال جمع جمل ض. قوله: (**وأفعال في الأصل جمع فعل**) قال الجوهري: ولا يجوز أن يكون فعلاً أو فعلاً الذي جمعه أيضاً أفعال مثل جذع وقفل لأنك تقول في جمعه بنون بفتح الباء ولا أن يكون فعلاً ساكن العين؛ لأن الباب في جمعه إنما هو أفعل وفعول ككلب وفلس انتهى.

وكأن الشارح أشار بقوله في الأصل إلى الاحتراز عما أشار الجوهري إلى إيراده ورده هنا، والدليل على أن لامه واو هو أن الغالب على ما حذفت لامه الواو دون الياء وأنهم قالوا في مؤنثه بنت وأبدلوا التاء من لامها وإبدال التاء من الواو أكثر ولا دليل في قولهم البنوة؛ لأن لام فتى ياء وقد قالوا الفتوة.

قوله: (**وأسكن الأول**) تحقيقاً في الطرفية لكثرة الاستعمال ض.

(فإن كان الأول) من الكلمة (ساكناً) أُلحِقَ همزة وصل كما سيأتي، (وذلك) سماعي وقياسي، فالسماعي (في عشرة أسماء محفوظة)، أي مسموعة، (وهي ابْنٌ)، أصله بَنَوٌ، (كجمل) لتكسيره على أبناء بوزن أفعال، حذفت واوه للثقل بتعاقب حركات الإعراب عليها، وسكنت فاؤه؛ لتكون الهمزة عوضاً عن المحذوف، ثم أُتي بها للتوصل إلى النطق بالساكن، (وابْنَةٌ)، أصلها بَنَوَة كشجرة، لأنها مؤنث ابن فالتاء للتأنيث، بخلاف

وابنم، وَاسم، ....

والثالث: ابنم، بمعنى ابن والميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما في زرقم[(١)] بمعنى الأزرق، وليست هي بدلاً من لام الكلمة كما في فم، وإلا لكانت اللام في حكم الثابتة فلا يحتاج إلى همزة الوصل ويتبع نونه ميمه في الإعراب تقول هذا ابنم، ورأيت ابنما، ومررت بابنم فهو قريب مما مر في امرئ.

الرابع: اسم، وأصله سمو بوزن قنو، حذفت الواو لاستثقالهم تعاقب الحركات الإعرابية عليها ونقل سكون الميم إلى السين؛ ليتعاقب تلك الحركات عليها وأتى بهمزة الوصل، هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أن أصله وسم أي علامة؛ لأن الاسم علامة للمسمى يعرف بها، والمختار هو المذهب الأول؛ لأنهم يقولون في تكسيره أسماء، وفي تصغيره سمى، وعند استتار الضمير المرفوع المتحرك سميت، فلو صح الثاني من المذهبين لقيل: أو وسام كوقت وأوقات ووسيم كوجه ووجيه ووسمت كوعدت.

وابنم واسم، ....

قوله: (**كما في زرقم**) الزرقم الشديد، الزرق، والمرأة زرقم أيضاً. قوله: (**فلا يحتاج إلى همزة الوصل**) لأن إتيان الهمزة للتعويض وحينئذٍ لا يحتاج إلى العوض.

قوله: (**فهو قريب مما مر في امرئ**) إنما ذكر لفظ قريب؛ لأن المتبوع في امرئ لام وفي ابنم حرف زائد. قوله: (**وأصله سمو**) أي أنه يشتق من السمو وهو العلة؛ لأنه أشرف من الفعل والحرف. قوله: (**ونقل سكون الميم**) تحقيقاً في الطرفية لكثرة الاستعمال ض.

قوله: (**لأنهم يقولون إلى آخره**) يقويه أيضاً قولهم سميك دون وسيمك وأن التعويض اولاً لا يكون إلا في محذوف اللام غالباً، وكثرة حذف اللام وقلة حذف الفاء في غير المصادر واسم ليس منها.

تاء بنتْ، فإنها بدل من اللام، لا للتأنيث، لسكون ما قبلها، ولأنه لو سمي ببنت رجل لصُرفت، وإنما استفيد التأنيث من صيغتها، ومثلها أخت، (وابْنُمٌ) بمعنى ابن، وليست الميم بدلا من اللام، كما هي بدل من العين في فم، لأنّ ذلك يقتضي سقوط الهمزة، لأنها عوض، وإنما هي زائدة للمبالغة والتوكيد، وتتبع نونه ميمه في الإعراب، كما في امرئ، (واسْمٌ) أصله عند البصريين سِمْوٌ كقنو، حذفت واوه للثقل بتعاقب الحركات الإعرابية عليها، ونقل سكون الميم إلى السين لتتعاقب تلك الحركات عليها، ثم أُتي

(١) إذا اشتدّت الزُّرْقة في العين قيل إنّها لَزرقاءُ زُرْقُمٌ. قال بعض العرب: زرقاءُ زُرْقم بيديها تَرْقُم تحت القُمْقُم [العين: ٥/ ٢٥٥].

واسْت، واثْنَان، وَاثْنَتَانِ، وامْرُؤٌ، وَامْرَأَةٌ، . . . .

جار

الخامس: است، وأصله سته كحمل لتكسيره على استاه.

السادس، والسابع: اثنان واثنتان، وأصلهما ثنيان وثنتيان كجملان وشجرتان بدليل قولهم في النسبة ثنوي بفتحتين، ولو كانت التاء مضمومة أو مكسورة لظهر ذلك في النسبة، ولو كانت العين ساكنة لقالوا ثني بالإسكان كظبي فحذفت اللام وأسكن الفاء وجيء بالهمزة.

الثامن والتاسع: امرؤ وامرأة، وفيهما لغتان هذه ومرء ومرءة، وإنما أدخلوا الهمزة وإن كانا تامين من حيث إن لاميهما همزة ويلحقها التخفيف فيقال مر ومرة فجريا مجرى ابن وابنة.

زكريا

واست، واثنان واثنتان، وامرؤ وامرأة، وايمن الله)، وكذلك الهمزة في تثنية ما ثني من هذه الأسماء همزة وصل نحو اسمان وابنان وامرأتان، فأصل ابن بنو بدليل أبناء في جمعه كجمال وأجمال فاعل بحذف اللام وإسكان الفاء على طريق الشذوذ، و زيدت فيه الهمزة لئلا يبقى الاسم المتمكن على حرفين، وابنه زيدت فيه التاء، وابنم زيدت فيه الميم، وأصل اسم سمو بوزن قنو حذفت الواو من الآخر وسكن الفاء وزيدت همزة الوصل في أوله هذا عند البصريين، وقال الكوفيون: إن أصله وسم وهو العلامة والاسم علامة للمسمى والأول أولى بدليل جمع تكسيره على أسماء وتصغيره على سمي وبدليل سميت عند إسناد الضمير المرفوع المتحرك إلى الفعل الماضي، وأصل أست سته بدليل جمعه على أستاه وأصل اثنان واثنتان ثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان حذفت الياء

قوله: (**فحذفت اللام**) متعلق بالأول أي إذا كان أصله كذا فحذف ض.

قوله: (**من حيث إن لاميهما همزة**) هو تعليل لقوله وإنما أدخلوا الهمزة.

قوله: (**مجرى ابن وابنة**) في حذف اللام وإسكان فائهما وإدخال همزة الأصل في أولهما.

نقره

بالهمزة، وعند الكوفيين وَسْمٌ، أي علامة، لأنّ الاسم علامة على مُسماه، والمختار الأول، لأنهم يقولون في تكسيره أسماء، وفي تصغيره سُمَيّ، وعند إسناد الضمير المرفوع المتحرك سَمَّيْتُ، ولو صحّ الثاني لقيل أوسام، ووسيم، ووسمت (واسْتٌ) أصله سَتَه كجمل، لتكسيره على أستاه، وتصغيره على سُتَيْهَة، (واثْنانِ واثْنَتانِ)، أصلهما ثنيان، وثَنَيَتان كحملان وشجرتان، بدليل قولهم في النسبة إليهما ثنوي بفتحتين، فأسكنت فاؤهما، وزيدت الهمزة، (وامْرُؤ وامْرأة) أصلهما مرؤ ومرأة، وهما لغة أخرى، سكن أولهما، ثم زيد فيه همزة الوصل، وإنْ كان على ثلاثة أحرف، لأنّ

وايْمُنُ اللهِ .

العاشر: ايمن الله، ذهب البصريون إلى أنه مفرد على وزن افعل إذ قد جاء عليه المفرد مثل آجر وآنك وهو الأَسْرُبّ، وفي الحديث: "من استمع إلى قينة صب في أذينه الآنك" .

وأسكن فاؤها وزيدت همزة الوصل وأصل امرئ وامرأة مرء ومرأة زيدت في أولها همزة الوصل وإن كانا على ثلاثة أحرف؛ لأن لامها همزة ويلحقها التخفيف فيقال مر ومرة فأجريا مجرى ابن وابنة، وأما ايمن فعند البصريين أنه مفرد على وزن افعل وقد جاء عليه المفرد نحو آجر وآنك وهو الأسرب وفي الحديث "من استمع إلى قينة صب في أذنيه

قوله: **(مثل آجر وآنك)** آجر بالمد وضم الجيم وتخفيف الراء لغة في آجر بتشديدها.
قال الجوهري وصاحب القاموس: فارسي معرب، وآنك بالمد وضم النون قالا وأفعل من أبنية الجمع لم يجئ عليه الواحد إلا أنك وأشد انتهى وزاد الموصلي أدرجا. قوله: **(وهو الأسرب)** هو بسكون المهملة وضم الراء وتشديد الموحدة. قال في القاموس: الرصاص كسحاب معروف ولا يكسر ضربان أسود وهو الأسرب وأبيض وهو القلعي والقصدير إذا طرح منه يسير في قدر لم ينضج لحمها أبدو وإن طوقت شجرة بطوق منه لم يسقط ثمرها. قوله: **(وفي الحديث من استمع إلى قينة إلى آخره)** أخرجه ابن عساكر في تاريخه بزيادة يوم القيامة وساقه أيضاً ابن الأثير في النهاية "بلفظ من جلس إلى قينة يسمع منها"، والقينة قال في القاموس: الأمة المغنية أو أعم انتهى. وعلى هذا الثاني مشى الجوهري قال: وبعض الناس يظن القينة المغنية خاصة وليس هو كذلك. قوله: **(إلى قينة)** القينة الأمة مغنية كانت أو غير مغنية قال أبو عمرو: وكل عبد هو عند العرب قين والأمة قينة وبعض العرب يظن القينة المغنية خاصة وليس كذلك صحاح.

لامهما همزة، ويلحقها التخفيف، فيقال مُر ومَرَة، فجريا مجرى ابن وابنة، (وأيْمُنُ اللهِ) بناء على ما ذهب إليه البصريون من أنه مفرد بزنة أفعل إذ جاء عليه المفرد كآجُر وآنُك وهو الأسرب، أي الرصاص المذاب، والمفرد هو الأصل، ولأنّ العرب قد تصرفت فيه تصرفات لم يجئ مثلها في الجمع، فقالوا أيمن الله، وأيم الله، وأَم بفتح الهمزة وكسرها في الثلاثة، مع ضم الميم فيها، وأيمن بفتحهما، وم مثلثة، ومُنُ بضم الحرفين، وفتحهما وكسرهما، والأصل فيما فيه همزة من ذلك كسرها، لأنها همزة وصل، وإلّا لما سقطت في الدرج، وهو عند سيبويه من اليمن، بمعنى البركة، فإذا قال المُقسم أيمن الله لأفعلن، فكأنه قال: بركة الله قسمي لأفعلن، وذهب الكوفيون إلى أنه جمع يمين، لأنه لم يجيء على زنته واحد وآجُر وآنُك أعجميان، وأيضاً ليس جعلهما أفعَلا أولى من فاعُل، فهمزته همزة قطع، وإنما سقطت وصلا لكثرة الاستعمال.

. . . .

والمفرد هو الأصل؛ ولأن العرب قد تصرفت فيه وغيرته تغيراً لم يجئ مثله في الجمع، فقالوا: ايمن وايم، وام، بفتح الهمزة وكسرها في الثلاثة والأصل الكسر؛ لأنها همزة وصل، وإلا لما سقط في الدرج وهو عند سيبويه من اليمن بمعنى البركة يقال يمن فلان علينا فهو ميمون، فإذا قال المقسم ايمن الله لأفعلن فكأنه قال: بركة الله قسمي لأفعلن، وذهب الكوفيون إلى أنه جمع يمين؛ لأنه لم يجئ على زنته واحد، وآجر وآنك أعجميان، وأيضاً ليس جعله افعلا أولى من فيعل فهمزته همزة قطع، وإنما سقطت في الوصل لكثرة الاستعمال. واعلم أن الهمزة في تثنية ما جاء تثنيتها من هذه الأسماء

الآنك" والمفرد هو الأصل ولأن العرب تصرفت فيه تصرفات فقالوا أيمن و أيم بفتح الهمزة وكسر ها في هذه الثلاثة والأصل فيها الكسر؛ لأنها همزة وصل وإلا لما سقط في الدرج وهو عند سيبويه من اليمن بمعنى البركة يقال يمن فلأن علينا فهو ميمون وقيل أيمن الله لأفعلن فكأنه بركة الله قسمي لأفعلن، وذهب الكوفيون إلى أنه جمع يمين لأنه لم يجئ على زنته واحد وآجر وآجرو آنك اعجميان وهمزته همزة قطع وإنما سقطت في الوصل لكثرة الاستعمال.

قوله: (**لأنها همزة الوصل**) وقياس همزة الوصل الكسر دليله الكثرة وأنهم لا يعدلون عنه إلا بعارض لكراهة النقل من كسر إلى ضم في نحو اقتل وكثرة الاستعمال الاستعمال في همزة لام التعريف وسر كون الكسر أصلاً؛ لأنهم يتخلصون من السكون الممنوع في الوصل بالكسر كما في اضرب اضرب، وهذا سكون ممنوع في الابتداء يتخلصون منه بالكسر واقعاً على حرف قبله وهو الهمزة المجلوبة.

قوله: (**يقال يمن فلان علينا**) قال في القاموس: يمن كعلم وعني وجعل وكرم فهو ميمون وأيمن ويامن ويمين الجمع أيامن وميامين.

قوله: (**وآجر وأنك أعجميان**) المفهوم مما تقدم عن الجوهري هو ما قالوه في الأول دون الثاني.

قوله: (**فهمزته همزة قطع**) هذا الضمير لأيمن وضمير جعله لآجر وآنك بتأويل كل منهما والمعنى ذهب الكوفيون إلى أن أيمنا جمع يمين؛ لأنه لم يجئ على زنته مفرد فإن أورد آجر وآنك أجيب أولاً بأنهما أعجميان وثانياً يمنع أنهما على أفعل إذ ليس جعلهما أفعلاً أولى من جعلهما فاعلاً أي بضم العين فهمزة أيمن على هذا عندهم همزة قطع إلى آخره.

قوله: (**أولى من فاعل**) والصواب أن يقول من فيعل؛ لأن الزائد يقابل بمثله

. . . .

وَفِي كل مصدر بعد ألف فِعْلِهِ الْمَاضِي أَرْبَعَة فَصَاعِداً كالاقتدار والاستخراج، وَفِي أفعَال تِلْكَ المصادر . . . .

همزة وصل أيضاً، وذلك ابنان وابنتان وابنمان، وامرآن، وامرأتان، واسمان واستان.

وأما القياسي: فكل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة فصاعداً وهي أحد عشرة بناء: انفعال كانطلاق، وافتعال كاكتساب، وافعلال كاحمرار، وافعيلال كاحميرار، واستفعال كاستخراج، وافعيعال كاعشيشاب، وافعوال كاخرواط يقال اخروط بهم السير اخرواطاً، أي امتد، وافعنلال كاقعنساس، وافعنلاء كساسلنقاء، وافعنلال كانحرنجام، وافعلال كاقعشرار، وإنما قال أربعة فصاعداً احترازاً من نحو أكرم إكراماً فإن الهمزة فيه همزة قطع؛ لأنها جاءت لمعنى وليست همزة الوصل كذلك؛ لأنها إنما جاءت وصلة إلى النطق بالساكن.

وأما في الأفعال ففي أفعال تلك المصادر . . . .

ولما فرغ مما فيه همزة الوصل على سبيل السماع شرع في القياسي بقوله **(وفي كل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة فصاعداً)**، احترز به عما كانت بعد ألف ماضيه ثلاثة أحرف نحو إكرام فإن الهمزة فيه همزة قطع؛ لأنها جاءت لمعان وهمزة الوصل إنما جاءت للوصلة إلى النطق بالساكن بعدها لا لمعنى وهي أحد عشر بناء **(كالاقتدار والاستخراج)**، والانطلاق والاحمرار والاحميرار والاعشيشاب والاخرواط والاقعنساس والاسلنقاء والاحرنجام والاقشعرار **(وفي أفعال تلك المصادر)**، من

إن لم تكن من الصور المستثنيات كما ذكرت في أول الكتاب وهذا ليس منها.

(و) القياسي (في كل مصدر بعد ألف) أي همزة (فعله الماضي) أحرف (أربعة فصاعدا)، وهي أحد عشر بناء: الافتعال، والانفعال، والاستفعال، والإفعلال والإفعيْلال، والإفعيعال، والأفعوّال، والإفعنلال، والإفعنلاء من مزيد الثلاثي، والإفعنلال، والإفعللال من مزيد الرباعي، (كالاقتدار)، والانطلاق، (والاستخراج)، والاحمرار، والاحميرار، والاعشيشاب، والاخروّاط، يقال اخروّط بهم السير، أي امتد، والاقعنساس، والاسلنقاء والاحرنجام، والاقشعرار، (وفي أفعال تلك المصادر

من مَاض أَو أَمر، وَفِي صِيغَة أَمر الثلاثي، وَفِي لَام التَّعْرِيف، وَفِي مـيـمـه.................................

جا الإحدى عشر ماضياً كان أو أمر كانطلق وانطلق وفي صيغة أمر الثلاثي، والمراد ما لم يعتل من مضارعه الفاء ولا العين، فإن اعتل شيء منهما فلا يحتاج إليها تقول عد وقل، وإنما لم يفصل المصنف؛ لأنه قد علم أنه لا يحتاج إلى الهمزة في هاتين الصورتين، ومراده بيان أن الهمزة إذا أتى بها ففي أي الصور تكون للوصل، ولا ينتقض ما ذكر بنحو أهراق واسطاع؛ لأن أصلهما أراق وأطاع فبعد ألف فعله الماضي ثلاثة أحرف، وأما في الحروف ففي لام التعريف وميمه إذ التعريف باللام وحده والهمزة زائدة إذ لو كانت مقصودة لم تحذف بالوصل كما لا تحذف همزة أم وإن؛ ولأن التنوين تدل على التنكير

ده الأبنية الأحد عشر **(من ماض وأمر)**، لا من مضارع **(وفي صيغة أمر الثلاثي)**، الذي كان ما بعد حرف المضارعة في مضارعه ساكناً ولم يكن فيه حرف متحرك محذوفاً بواسطة حرف المضارعة نحو اضرب **(وفي لام التعريف وميمه)**، فالسماعي من همزة الوصل يكون في الأسماء والقياسي منها يكون في الكلمات الثلاث الاسم والفعل والحرف

لج قوله: **(لأنه قد علم أنه لا يحتاج إلى الهمزة)** أي من قول المصنف فإن كان الأول ساكناً.

قوله: **(بنحو أهراق)** هو بسكون الهاء.

قوله: **(لأن أصلهما أراق وأطاع)** أصل هذين أريق وأطوع نقلت حركة العين ثم قلبت ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها في اللفظ، ثم زيدت الهاء والسين عوضاً من ذهاب حركة العين؛ لأنها لما سكنت توهنت وتهيأت للحذف عند سكون اللام نحو لم يطع وأطعت مثلاً وسيأتي في ذي الزيادة مزيد كلام في هذا المقام.

قره من ماض وأمر)، كاقتدرَ واقتدِرْ إلى آخره، وخرج بأربعة فصاعدا ما كان بعد الألف ماضيه ثلاثة أحرف، نحو إكرام وأكرِم، فإنّ همزتها همزة قطع، لأنها جاءت لمعنى، بخلاف همزة الوصل فإنها إنما جاءت وصلة إلى النطق بالساكن، ولا يرد نحو إهراق، واسطاع، لأنّ أصلهما أراق وأطاع، فليس بعد الألف إلّا ثلاثة أحرف، والهاء والسين زِيدتا عوضاً من حركة العين، (وفي صيغة أمر الثلاثي) إذا كان بعد حرف المضارعة ساكناً، وإلّا فلا يحتاج إلى الهمزة كما في عُد وقُل ورُد، ويستثنى من ذلك خُذ وكُل ومُر إذ يصدق عليها ما ذكر، مع أنه لا يحتاج فيها عند الأكثر إلى الهمزة، (وفي لام التعريف وميمه) عند طيء وحمير أبدلوها من لامه، وعلى لغتهم خبر "**لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي**

. . . .

وهو حرف واحد فوجب أن يكون دليل التعريف أيضاً حرفاً واحداً حملاً للنقيض على النقيض هذا مذهب سيبويه، وذهب الخليل إلى أن الحرف ثنائي تفيد التعريف؛ لأنها من خصائص الأسماء، وتفيد معنى فيها، وهي بمنزلة قد في الأفعال وذلك ثنائي فكذلك

. . . .

قوله: **(هذا مذهب سيبويه)** اتفق النقلة عنه على أن الهمزة زائدة عنده، ثم قيل معتد بها في الوضع فحرف التعريف عنده ثنائي وهذا ما نقله عند ابن مالك في التسهيل وشرحه وابن هشام وغيرهما وهو ظاهر كلامه وقيل هو اللام وحدها والهمزة للابتداء بالساكن وهذا ما في الشرح وغيره عنه، وهو على الجملة اختيار المتأخرين. قوله: **(وذهب الخليل إلى أن أل حرف ثنائي)** أي والهمزة فيه أصلية وهي همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال وكان يعبر عنها بأل ولا يقول الألف واللام ومذهبه هو المختار عند ابن مالك قال لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل موجبة لعدم النظائر. أحدها: تصدير زيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف.

الثاني: وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن.

الثالث: افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك. الرابع: لزوم فتحت همزة الوصل بلا سبب قال واحترزت باللزوم ونفي السبب من همزة ايمن في القسم فإنها تفتح وتكسر وكسرها هو الأصل وفتحت لئلا ينتقل من كسر إلى ضم دون حاجز حصين.

الخامس: أن المعهود الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن ولم يفعل ذلك بلام التعريف إلا على شذوذ بل يبدأ بالهمزة في المشهور من قراءة ورش أي في نحو الآخرة.

السادس: أنها لو كانت همزة وصل لم تقطع في يا الله ولا في قولهم: أفاء الله لأفعلن. انتهى.

امْسَفَرِ"[1] فالهمزة فيهما زائدة، وإلّا لم تحذف وصلا، كما لم تحذف همزة أم، فيكون دليل التعريف أيضاً حرفاً واحداً حملا للنقيض على النقيض هذا مذهب سيبويه، وذهب الخليل إلى أنها أصلية، وأنّ حرف التعريف ثنائي، لأنه من خصائص الأسماء، ويفيد معنى فيها، وهو بمنزلة قد في الأفعال، فيكون ثنائيا مثله، ولأنّ حروف المعاني الواقعة أولا ليس فيها ما وُضع على حرف واحد ساكن، فيُحمل هذا على ما ثبت دون ما لم يثبت، وإنما حذفت همزته وصلا؛ تخفيفا لكثرة الاستعمال، واختار هذا ابن مالك، وعن سيبويه قول آخر أنه ثنائي، لكن الهمزة زائدة معتد بها في الوضع . . . . . .

(١) رواه أحمد في مسنده، وعبد الرزاق في مصنفه، والطبراني في معجمه، والبيهقي في سننه.

أُلحِقَ فِي الِابْتِدَاء خَاصَّة همزَة وصلٍ..............

ك هذه، ولأن حروف المعاني ليس فيها ما وضع على حرف مفرد ساكن فوجب أن يحمل هذا على ما ثبت دون ما لم يثبت. وطيء تبدل من لامه ميماً تقول أم رجل عندك يريدون الرجل، ويقال: إن النمر بن تولب سأل النبي صلى الله عليه وسلم: أمن امبر امصيام في امسفر، فقال عليه السلام: " ليس من امبر امصيام في امسفر" قيل: إنه لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث.

قوله: (الحق) جزاء الشرط، أي إن كان الأول ساكناً ألحق همزة وصل وإنما تعين الهمزة لكونها...

ج وقوله (الحق)، جزاء لقوله فإن كان (في الابتداء)، أي ألحق بسبب الابتداء به (خاصة)، أي لا في الدرج (همزة وصل.........................

ل قوله: (على حرف واحد ساكن) أي في الأول وإلا ينتقض بالتنوين والنون الخفيفة وتاء التأنيث الساكنة وهاء السكت فإنها حروف معان على حرف واحد في الآخر.

قوله: (وطيء تبدل من لامه ميماً) نقل أيضاً عن حمير. قال ابن هشام: وقيل إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس ولباس، ثم قال ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم ألا ترى أن البيت السابق وأنها في الحديث دخلت على النوعين انتهى.

والبيت هو(١): [المنسرح]

ذَاكَ خَلِيلِي وذو يُواصِلُنِي يَرْمِي ورائِيَ بامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ

وسيأتي في الإبدال والحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده، والطبراني في الكبير من حديث كعب بن عاصم ورجاله رجال الصحيح قيل ولا يعرف من حديث النَّمِر بن تولب، والحديث الذي رواه النمر متنه "من سره أن يذهب كثير من وَحَرِ صدره فليصم شهر الصبر رمضان وثلاثة أيام من كل شهر" أخرجه: أبو نعيم في المعرفة: وتولب بمثناة كجعفر.

قز (أُلْحِقَ) جواب الشرط، أي فإنْ كان الأول ساكناً أُلحق هو فيما ذكر (في الابتداء)، أي لا في الوصل، فقوله (خاصة) تأكيد (همزة وصل)، لأنّ الهمزة أقوى الحروف، والابتداء بالأقوى أولى، وتُسمى الهمزة ألفاً كما عُلِم من كلامه قبل، وصرح به الجوهري وغيره، لأنها إذا كانت أولا تُكتب ألفاً، ولأنهما متقاربان مخرجا، ولأنّ الألف كثيرا ما تُقلب همزة، وسميت الهمزة فيما ذكر همزة وصل، لأنها توصل ما بعدها

(١) انظر لسان العرب مادة ذو وذات ٢٠/٣٤٧، ومغني اللبيب ١/٤٨، والصاهل والشاحج ٤٨٥، والزاهر في معاني كلمات الناس ١/٦٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٤/٤٥١، ومعجم مقاييس اللغة ٣/٩١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/١١٥.

. . . .

أقوى الحروف والابتداء بالأقوى أولى والهمزات التي في أول الكلم نوعان همزات قطع وهمزات وصل، وتسمى أيضاً ألفات القطع وألفات الوصل؛ لأن الهمزة إذا كانت أولاً كتبت على صورة الألف ولأنهما متقاربان في المخرج، ولذلك إذا احتاجوا إلى تحريك الألف قلبوها همزة.

قال في "الصحاح": الألف على ضربين لينة ومتحركة، فاللينة تسمى ألفاً والمتحركة تسمى همزة، ولهذا المعنى حكم الفقهاء زاد الله رفعة أعمالهم وتشييد الإسلام بأقلامهم بأن الحروف ثمانية وعشرون ولا تظنن بهم خلاف هذا فإنه لا يذهب عليهم الخفايا فما ظنك بالجلايا. ثم همزة القطع تثبت في الدرج بالتلفظ بها يحجز ما قبلها عما بعدها، نحو نصر أحمد فهمزة أحمد لما ثبت حجزت بين الراء والحاء فقطعت أحدهما عن الآخر، ولهذا سميت همزة قطع، وهمزة الوصل تسقط في الدرج فيتصل ما قبلها بما بعدها تقول كتبت اسمك فسقطت همزة اسم فاتصل التاء بالسين فلهذا سميت همزة الوصل، وقيل إنما سميت همزة الوصل؛ لأنه يتوصل إلى النطق بالساكن، ولهذا سمَّاها الخليل سلم اللسان، فقوله: خاصة إشارة إلى سقوطها في الدرج، وإنما كانت

. . . .

قوله: **(أقوى الحروف)** لأن مخرجه أول المخارج من أقصى الحلق. قوله: **(بالأقوى أولى)** لأنه كالأساس للبناء ض. قوله: **(نوعان همزات قطع وهمزات وصل)** كما تدخل همزة الوصل في الكلم الثلاث على ما تقدم يدخل فيها أيضاً همزة القطع نحو أجر وأخذ، وقد يكون بدلاً نحو أقتت وأشاح وزائدة نحو أعطى وأكرم وأجفيل واللينة بكسر الياء مشددة ويقال قصر مشيد أي مرفوع أو مجصص. قوله: **(لأن الهمزة)** بيان وجه التسمية ض. قوله: **(على صورة الألف)** فسميت باسم صورته ض. قوله: **(متقاربان)** فسميت باسم ما يقاربها ض.

قوله: **(ثمانية وعشرون)** وجعل صاحب الكشاف: الأسامي لحروف المعجم ثمانية وعشرين على ما يفهم من كلامه لقيد الوجه الثالث في الحروف المقطعات فحينئذٍ يكون اسم الألف مشاركاً بين الهمزة واللينة ض. قوله: **(لا يذهب عليهم)** عليهم صلة ليذهب لتضمنه معنى أشكل أو التبس أو خفي. قوله: **(لأنه يتوصل بها إلى النطق بالساكن)** هذا أنسب لأن الهمزة إنما يؤتى بها لذلك لتسقط في الدرج فيتصل ما قبلها بما بعدها وإن كانت كذلك للاستغناء عنها، ولأنه معنى حال وجوده بخلاف الاتصال المذكور، والسلم بضم السين وتشديد اللام وخاصة نصب على الحال المؤكدة وإشارة بمعنى مشاربه.

بما قبلها، ولأنه يتوصل بها إلى النطق بالساكن، ولهذا سماها الخليل سُلّم اللسان، وسميت فيما عداه همزة قطع، لأنها تقطع ما بعدها عما قبلها، لثبوتها وصلا، نحو نصر

مَكْسُورَة، إِلَّا فِيمَا بعد ساكنه ضَمّةٌ أَصْلِيَّة فَإِنَّهَا تضم، نَحْو: اقْتُل أُغْزُ أُغْـزِي، بِـخِـلَاف: ارْمُـوا، ....

جا الهمزة مكسورة؛ لأنها جيء بها لدفع الابتداء بالساكن فناسب الكسرة لما بينها وبين السكون من التقابل واستثنى ما بعد ساكنه ضمة أصلية نحو: اغزى فإن أصله اغزوى فلذلك ضمت الهمزة، بخلاف ارموا إذ الضم عارض، والأصل ارميوا فتكسر الهمزة على الأصل، وإنما ضمت في نحو انطلق به فعل ما لم يسم فاعله؛ لأن ضمة الطاء بالنسبة إلى هذه البناء أصلية وإن كانت عارضة بالنسبة إلى ما سمي فاعله، ثم استثنى

كر **مكسورة)**، لما ذكرنا من أنها من سجية النفس ولكون الهمزة أقوى الحروف والابتداء بالأقوى أَوْلَى **(إلا فيما بعد ساكنه ضمة أصلية فإنها تضم نحو أقتل)**، فإن التاء الواقع بعد ساكنه مضمومة بضمة أصلية **(واغزوا)**، الضمة أصلية أيضاً وإن كان بعدها واو الضمير **(وأغزى)** فيه ضمة أصلية إذا أصله أغزوي **(بخلاف ارموا)**، فإن ضمته غير أصلية؛ لأن أصله ارميوا فالميم في الأصل مكسورة وإنما ضمت بنقل حركة الياء إليه، واعلم أن الكوفيين ذهبوا إلى أن أصل هذه الهمزة السكون ثم حركت؛ لأن الساكن إذا حُرك حرك بالكسر لما ذكرنا، وإنما ضمت في نحو اقتل لكراهة الانتقال من الكسرة إلى الضمة وبينهما حرف الساكن، والحق أن يقال إن هذه الهمزة في الأصل متحركة؛ لأنك إنما تجلبها لاحتياجك إلى متحرك فالأولى أن تجلبها متصفة بما يحتاج إليه وهو الحركة فلما زادوها بنوها على عين المضارع فإن كانت العين مكسورة كسرت الهمزة وإن كانت مضمومة ضمت، وإنما لم يفتحوها إن كان العين مفتوحة فرقاً بين الأمر وفعل المضارع

حا قوله: **(واستثنى ما بعد ساكنة ضمة أصلية)** هذا هو المشهور وحكى ابن جني أن من العرب من يكسر الهمزة في اقتل واخرج ونحوهما على الأصل ولا يتبع وهي لغة شاذة.

قوله: **(ما بعد ساكنة ضمة أصلية)** نحو اقتل أو زائدة لعارض.

قوله: **(وإنما ضمت)** هو إشارة إلى جواب سؤال نشأ من قوله إذا الضم عارض.

قوله: **(فعل ما لم يسم فاعله)** حال من انطلق الأول النصب بتقدير أعني لأنه معرفة فلا يقع حالاً ض.

قد أحمد (مكسورة)، لأنه إنما جيء بها، لدفع الابتداء بالساكن، فناسب الكسر لِما بينه وبين السكون من التعارض (إلّا فيما بعد ساكنه ضمة أصلية فإنها) أي الهمزة (تضم نحو اقْتُل اغْزُوا، اغْزِي) إذ ضمة ما بعد الساكن في الثلاثة أصلية، وإنْ كانت في الثالث مقدرة، ولا اعتداد بعروض الكسرة فيه، مع أنّ البدر بن مالك جوّز فيه كسر الهمزة، ونحو انطُلِق به، بالبناء للمفعول، لأنّ ضمة ما بعد الساكن بالنسبة إلى هذا البناء أصلية، وإنْ كانت بالنسبة إلى المبني للفاعل، (بخلاف ارْمُوا)، إذ ضمة ميمه غير أصلية كما

وَإِلَّا فِي لَامِ التَّعْرِيف، و(ايْمُنُ اللهِ) فَإِنَّهَا تُفْتَح.
وإثباتها وَصْلاً لحنٌ، ....

ﺟﻲ الداخلة على لام التعريف فإنها تفتح، إما على مذهب الخليل فظاهر إذ ليست عنده همزة وصل بل همزة قطع، وإنما حذفت في الدرج تخفيفاً لكثرة استعمالها. وأما عند سيبويه مع كونها همزة وصل فلكثرتها في كلامهم كما فتحوا نون من إذا دخلت على ما فيه اللام وإنما فتحت في ايمن؛ لأن هذا الاسم غير متصرف فيه ولا يستعمل إلا في القسم فضارع الحرف ففتحت همزته تشبيهاً بالداخلة على لام التعريف.

قوله: **(وإثباتها وصلاً لحن)** أي خطأ؛ لأن وضعها للتوصل إلى النطق بالساكن فإذا وصل الساكن بما قبله استغنى عنها قال صاحب "الكشاف" فيه اللحن أن تلحن بكلامك أي تميله إلى نحو من الأنحاء ليفطن له صاحبك كالتعريض والتورية قال[1]: [الكامل]

وَلَقَدْ لَحَنْتُ لَكُمْ لِكَيْمَا تَفْقَهوا ... واللحن يفهمه ذووا الألباب

ﺩﻗﺰ في المتكلم الواحد فعلى القول الأول يكون ضم الهمزة على خلاف القياس وعلى القول الثاني يكون كسرها عند فتح العين على خلاف القياس، **(وإلا في لام التعريف وميمه وفي أيمن فإنها)**، أي فإن الهمزة فيهما **(تفتح وإثباتها وصلا لحن)**، أي خطأ لأن

ﻟﻲ قوله: **(وإنما فتحت في أيمن)** أي جوازاً كما تقدم عن ابن مالك.

قوله: **(اللحن أن تلحن بكلامك)** حاصله أن اللحن العدول من الكلام اللايح إلى الخفي ثم نقل إلى العدول من الصواب إلى الخطأ لجامع بينهما وهو مطلق العدول.

قوله: **(وقيل للمخطئ لاحن)** هذا أيضاً من كلام صاحب الكشاف.

ﻗﺰ مرّ، (وإلّا في لام التعريف وميمه وفي أيْمُن فإنها) أي الهمزة (تُفتح) في الثلاثة وجوباً في الأولين، وجوازا في الثالث، لكثرة استعمال لام التعريف، وشبه بها ميمه، وكذا أيْمُن، لأنه لا يُستعمل إلّا في القسم، فضارع الحرف من قِبَل عدم التصرف، ففتحت همزته؛ تشبيها بالداخلة على لام التعريف، وفتحها في أل على مذهب الخليل ظاهر، إذ همزته عنده همزة قطع لا وصل، وإنما حذفت وصلا لِما مرّ، وكلام التعريف هنا، وفيما مرّ اللام الموصولة والزائدة.

(وإثباتها وصلاً لحن)، أي خطأ، لأنّ وضعها للتوصل إلى النطق بالساكن، فإذا

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٢/ ٢٢١.

وشذّ فِي الضَّرُورَة، والتزموا جعلهَا ألفاً، لَا بَيْنَ بَيْنَ على الْأَفْصَح . .

جا وقيل للمخطيء لاحن؛ لأنه يعدل بالكلام عن الصواب، وشذ إثباتها في الضرورة كقوله[1]: [الطويل]

إِذَا جَاوَزَ الإثنَينِ سِرٌّ فَإِنَّهُ بِنَشْرٍ وَتكْثِيرِ الوُشَاةِ قَمِينُ

يقال بث الخبر أي نشره، والقمين الجدير. قوله: **(والتزموا)** إنما كان الأفصح جعلها ألفاً لا بين بين؛ لأن بين بين قريب من الهمزة فلو جعلوها بين بين لكانوا كأنهم

نقره وضعها للتوصل، إلى النطق بالساكن فإذا وصل الساكن بما قبلها استغنى عنها **(وشذ)**، إثباتها **(في الضرورة)**، كقوله:

إذا جاوز الاثنين سر فإنه ببث وتكثير الوشاة قمين

يقال بث الخبر وأبثه بمعنى أي نشره، والقمين الجدير **(والتزموا جعلها)**، أي جعل همزة الوصل **(ألفاً لا بين بين على الأفصح)**، لأن بين بين قريب من الهمزة فلو جعلت

كد قوله: **(وشذ إثباتها في الضرورة)** قال ابن مالك وكثر قطعها في أوائل أنصاف الأبيات أي نحو[2]: [السريع]

لا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلا خُلَّةً اِتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

قوله: **(يقال بث الخير أي نشره)** قال في "الصحاح" في فصل الباء: بث الخير وأبثه بمعنى نشره، ثم قال في فصل النون: نث الحديث ينثه بالضم نثًّا إذا أفشاه قال[3]: [الطويل]

إِذَا جَاوَزَ الإثْنَينِ سِرٌّ فَإِنَّهُ يُبَثُّ وَتَكْثِيرِ الْوُشَاةِ قَمِينُ

قوله: **(لا بين بين)** أي بين الهمزة والألف وقد جاء بين بين في قول

فَقْ وصل الساكن بما قبله، فقد استغنى عنها، (وشذ) إثباتها (في الضرورة)، كقوله: [الطويل]

إذا جَاوَزَ الإثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّه يُبَثُّ وتُكْثِيرُ الوُشَاةِ قَمِيْنُ

(والتزموا جعلها ألفاً لا بين بين)، أي من الهمزة والألف (على الأفصح. . . . .

---

(١) البيت في حماسة البحتري: ١٤٧ وروايته بنشر، والشريشي ١: ٢٨٥ ببث، وخيرها ما أثبتناه، وهي رواية أمالي القالي ٢: ١٧٧ والكامل: ٤٢٦ ونسبه لجميل بن معمر.

(٢) لأنس بن العبّاس بن مرداس السّلميّ، وقيل: لأبي عامر جدّ العبّاس بن مرداس السّلميّ. والشّاهد فيه: (ولا خلّة) حيث نصب على تقدير أن تكون (لا) زائدة للتّأكيد، ويكون (خلّة) معطوفاً بالواو على محلّ اسم (لا) وهو (نَسَب). انظر: الكتاب ٢/ ٢٥٨، والأصول ١/ ٤٠٣، واللّمع ٩٨، وشرح المفصّل ٢/ ١١٣، وشرح الجمل ٢/ ٢٧٥، والارتشاف ٢/ ١٧٢، وأوضح المسالك ١/ ٢٨٧، والمقاصد النّحويّة ٢/ ٣٥١، والتّصريح ١/ ٢٤١.

(٣) لقيس بن الخطيم، والبيت في ديوانه ١٦٢.

فِي نَحْو: آلحسَنُ عنْدك؟ وآيْمَنُ الله يَمِينُك، لِلبْس.
وَأما سُكُونُ . . . .

اثبتوها في الوصل وهو خلاف وضعه فقلبوها ألفاً لينِدفع اللبس ولا يلزم المحذور، وينبغي أن تعلم أن هذا إذا كانت همزة الوصل مفتوحة، وأما إن كانت مكسورة أو مضمومة فتسقط كقولك ابن زيد عندك استخرج المال إذ لا التباس؛ لأنه علم يفتح الهمزة أنها همزة استفهام لا همزة وصل. قوله: **(وأما سكون)** جواب سؤال، وهو أن يقال أول هذه الكلمات ساكن كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ﴾ [البقرة: ٧٤]، ﴿لَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [الحج: ٥٨]، ﴿لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾

بين بين لكان كأنها أثبتت في الوصل **(في نحو آلحسن عندك وآيمن الله يمينك)**، أي فيما كان همزة الوصل فيه مفتوحة **(للبس)**، أي للبس الاستخبار بالخبر وقد عرفت بيان ذلك كله مستوفى، أما إذا كانت الهمزة مكسورة أو مضمومة فتحذف ولا تقلب ألفاً كقولك ابن زيد عندك واستخرج المال؛ لأنه لا لبس هاهنا لأنه يعلم بفتحة الهمزة أنها همزة استفهام لا همزة وصل، فإن قلت: أول هو وهي ساكن في هذه التراكيب نحو وهو خير لكم، فهي كالحجارة، لهو خير الرازقين، لهي الحيوان فأجاب عنه بقوله: **(وأما سكون**

الشاعر[1]: [الطويل]

وما أَدْري إذا يَمَّمْتُ أَرْضاً

إلى آخر البيتين حيث قال: **(أَأَلْخَيْرُ)** لاستقامة الوزن وفي غير الوزن فراراً من التقاء الساكنين والأفصح جعلها ألفاً لأن التقاء الساكنين مغتفر في مثل هذه الصورة.

في نحو آلْحَسَنُ، وآيْمُنُ اللهِ يَمينُك) مما همزة الوصل فيه مفتوحة (للبس) بالخبر كما مرّ في التقاء الساكنين أيضاً، وإنما لم يجعلوها بين بين، لأنّ بين بين قريبة منه. فلو جعلوها كذلك، لكانوا كأنهم أثبتوها وصلا، وهو خلاف وضعها، نعم جعلت كذلك في الفصيح، لا الأفصح، كما نبه عليه بقوله على الأفصح، وقد قُرِئ به في نحو ﴿آلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣] كما مرّ بيانه في التقاء الساكنين، أمَّا إذا كانت مكسورة، أو مضمومة، فتسقط نحو ابْن زيد عندك، واستخرج المال، إذ لا لبس لأنه علم بفتح الهمزة أنها همزة استفهام لا همزة وصل، (وأمَّا سكون . . . .

(١) للمُثَقِّب العبدي، وهو من مفضليته، انظر شرح المفضليات ٣/ ١٢٦٧ للخطيب التبريزي "٣/ ١٢٦٧"، و"تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة ص ٢٢٨، و"الشعر والشعراء" له: "١/ ٣٩٦"، و"الخزانة" للبغدادي "٤/ ٤٩".

هَاءِ: وَهُوَ وَهِي وفَهْوَ وفَهْيَ وَلَهْوَ ولَهْيَ، فَعَارِضٌ فصيحٌ، . . . . .

[العنكبوت: ٦٤]، ﴿فَلْيُنفِقْ﴾ [الطلاق: ٧]، ﴿أَن يُمِلَّ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وكقول الشاعر[1]: [البسيط]

وقُمْتُ للزَّوْرِ مُرْتاعاً فَأَرَّقَنِي ... فقلتُ أَهْيَ سَرَتْ أم عادني حُلُمُ

فعلى ما ذكرتم يجب الإتيان بهمزة الوصل، وأما أتوا بها، وأجاب بأن سكونها عارض بدليل قولك هو هي لينفق لكن نزل قولك وهو وهي منزلة عضد وكتف فجوزوا السكون فصيحاً مع الواو والفاء واللام؛ لأنها صارت كالجزء مع كثرة الاستعمال وشبه

هاء وهو وهي و فهو و فهي ولهو ولهي فعارض)، لأن هو في الأصل مضموم الهاء وكذلك هي في الأصل مكسور الهاء ولا اعتبار بالعارض لعدم الاحتياج إلى الهمزة لتحرك ما قبل الهاء (فصيح)، مع الواو والفاء واللام تشبيهاً لوهو ووهي بعضد وكتف

قوله: (كقول الشاعر وقمت للزور) البيت، والزور الزائر يروي بدله الطيف وهو خيال المحبوبة المرئي في النوم، والمرتاع الخائف وأرقني اسهرني وسرت سارت ليلا وعادني جاني بعد إعراضه والحلم بضمتين رؤيا النوم وقد تسكن لامه أيضاً. قال ابن الحاجب: يريد أني قمت من أجل الطيف منتبها مذعوراً للقائه وأرقني لما لم يحصل اجتماع محقق ثم ارتبت هل كان الاجتماع على التحقيق أو كان في المنام ويجوز أن يكون يريد فقمت للطيف وأنا في النوم إجلالاً في حال كوني مذعوراً لاستعظامها وأرقني ذلك لما انتبهت فلم أجد شيئاً محققاً. قوله: (ارقني) الأرق السهر وقد أرقت بالكسر أي سهرت وأرقني كذا تأريقاً أي أسهرني. قوله: (سرت) سريت سرى ومسرى، وأسريت بمعنى إذا سرت ليلاً وبالألف لغة أهل الحجاز وجاء القولين بهما جميعاً وليلاً في قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١] للتأكيد كقولك سرت أمس نهاراً، والبارحة ليلاً. الحلم بالضم ما يراه النائم تقول منه حلم الرجل بالفتح واحتلم. العادة معروفة والجمع عاد وعادات تقول منه عاده واعتاده وتعوده أي صار عادة له الظاهر أنه من عاد المريض يعوده؛ لأنه لو كان من العود لكان مستعملاً بإلى كما هو المشهور.

قوله: (وأجاب بأن سكونها عارض) أي والأصل الضم أو الكسر وقد قرأ على الأصل أكثر القراء وهو لغة الحجازيين وقرأ بالسكون أبو عمرو والكسائي وقالون وهو لغة أهل نجد.

هاءِ وهْيَ وهْوَ، وفهْوَ وفهْيَ، ولهْوَ، ولهْيَ فعارض) لدخول ما قبلها عليها (فصيح) لوروده في الكلام الفصيح، وحاصله أنّ أول هذه الألفاظ ساكن، مع أنها لم تكن شيئا مما مرّ، ومع سكون أولها، لم تدخل عليه همزة الوصل، لعروض سكونه، فشبهوها مع ما اتصل بها بعضد وكتف، فجوّزوا سكون أولها فصيحا عند اتصال الواو، أو الفاء، أو

---

(١) انظر: الخزانة ٥/ ٢٤٠، وأوضح المسالك ٣/ ٣٧٠.

وَكَذَلِكَ لَام الْأَمر نَحْو: ﴿وَلْيُوفُواْ﴾ [الحج: ٢٩] وَشُبِّهَ بِهِ: أَهْيَ وأَهْوَ، و﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾ [الحج: ٢٩] وَنَحْو: ﴿أَن يُمِلَّ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٨٢] قَلِيلٌ.

ف بالمذكورات ما فيه الهمزة؛ لأنه وإن لم يكثر كثرتها لكنه على حرف واحد وكذا ما فيه ثم لكونها للعطف مثل الواو والفاء، وأما نحو أن يمل هو فقليل لعدم الجزئية وكثرة الاستعمال.

ج لأنها صارت كالجزء من هو وهي مع كثرة الاستعمال **(وكذلك لام الأمر نحو وليوفوا وشبه به)**، أي بالذكور من وهو ووهي **(أهو و أهي وثم ليقضوا)**، مما فيه همزة الاستفهام؛ لأن أهو وأهي وإن لم يكثر كثرة وهو ووهي لكنه على حرف واحد وكذا ما فيه ثم لكونها للعطف مثل الواو والفاء **(ونحو أن يمل هو)**، مما اتصل كلمة مستقلة غير هذه الحروف المذكورة **(قليل)**، لعدم الجزئية وعدم كثرة الاستعمال.

ك قوله: **(لأنها إن لم يكثر كثرته)** أي كثرة ما ذكر من الواو والفاء واللام وضمير لكنه للهمزة.

قوله: **(يكثر كثرته)** أي كثرة المذكور أو كل واحد منها ض.

قوله: **(وكذا ما فيه)** أي مثل الواو والفاء في جواز الإسكان لكنه معهما أفصح منه مع ثم لكثرة حروفها لا تعد جزأ وقرأ به في ﴿ثم ليقضوا﴾ [الحج: ٢٩] الكوفيون، وقالون والبزي، وفي ﴿ثم ليقطع﴾ [الحج: ١٥] هؤلاء وقنبل وفي ﴿ثم هو يوم القيامة﴾ [القصص: ٦١] الكسائي وقالون.

قوله: **(وأما نحو أن يمل هو فقليل)** الإسكان فيه أحد الوجهين عن أبي جعفر وروى أيضاً عن قالون وأكثر الرواة عنه بالضم كالجماعة.

ق اللام بها، لأنها صارت كالجزء منها مع كثرة الاستعمال، (وكذلك لام الأمر) إذا اتّصل بها واو العطف أو فاؤه، (نحو ولْيُوفُوا) وفلينظر سكّنوها، ولم يُدخلوا عليها همزة الوصل، لعروض سكونها، (وشُبِّه به) أي مما ذكر من الألفاظ (أَهْوَ وأَهْيَ) وإنْ لم يكثر لكثرة استعماله لأنها بزنته (وثُمّ هو) كما هو في نسخة (وثم لْيَقْضوا) أسكنوا أولهما، ولم يدخلوا عليه همزة الوصل، لأنّ ثُمَّ للعطف الجمعي كالواو والفاء فيما مرّ، (ونحو: ﴿أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾) [البقرة: ٢٨٢] بإسكان الهاء (قليل) لعدم الجزئية، وكثرة الاستعمال.

الْوَقْف

قطعُ الْكَلِمَة عَمَّا بعْدهَا، ....

ﺟﺎ

الْوَقْف

قوله: **(الوقف)** في اللغة مصدر وقفت الدابة وقفاً أي حبستها فوقفت هي وقوفاً، وفي الصناعة قطع الكلمة عما بعدها أي على تقدير أن يكون بعدها شيء، وإنما قلنا المراد هذا لأنه قد يقف الواقف ولا يكون بعد ذلك شيء، وقال بعضهم الوقف قطع الكلمة عن الحركة وأورد عليه أنه لي بواضح؛ لأنه قد لا يكون متحركاً وجوابه قريب

ﺟﻪ

الْوَقْف

الوقف: في اللغة مصدر وقفت الدابة وقفاً؛ أي حبستها فوقفت هي وقوفاً، وفي الاصطلاح **(قطع الكلمة عما بعدها)**، أي على تقدير أن يكون بعدها كلمة وإلا فقد يقف الواقف، ولا يكون بعد الكلمة شيء، وقيل الوقف قطع الكلمة عن الحركة ويحتاج إلى التأويل المذكور أيضاً مع أنه ليس بجامع؛ لأنه لو حرك الكلمة وقطعت عما بعدها يسمى وقفاً ولذلك يقال وقف وأخطأ حيث ترك حكمه ولا مانع؛ لأنه لو أسكن آخر

ﻛﻰ

الْوَقْف

قوله: **(أي على تقدير أن يكون بعدها شيء)** أي ولو فرضاً كما أفصح به الشيخ نظام الدين وليس المراد إذا كان بعدها شيء كما توهم شارح ويدخل في التعريف الوقف على نحو قل خلافاً له أيضاً؛ لأنه في اللفظ كلمة والوقف من أحكام اللفظية.

ﻗﺎ

الوقـف

لغة: مصدر وقفتُ الشيء، أي حبسته، فوقف وقوفا، أي انحبس.

واصطلاحا: (قطع الكلمة عما بعدها)، ولو مقدرا، وقيل قطعها عن تحريك آخرها، وردّ بأنه ليس بجامع لخروج الموقوف عليه مع التحريك، إذ لا يصدق عليه الحد، مع أنه وقف، ولهذا يُقال فيه وقف، وأخطأ في ترك حكمه، ولا مانع لدخول ما

وَفِيه وُجُوه مُخْتَلفَة. . . . .

مما مر في التعريف الأول، لكن يرد عليه أي على التعريف الثاني أنه ليس بجامع ولا مانع أما أنه ليس بجامع؛ فلأنه لو حركت الكلمة وقطعت عما بعدها يسمى وقفاً، ولهذا يقال وقف واخطأ، في ترك حكمه وهو خارج عن هذا التعريف، وأما أنه غير مانع فلأنه لو أسكن آخر الكلمة ووصل ما بعدها بها من غير سكتة تؤذن بوقفة لا يسمى هذا وقفاً مع أن الحد يشمله.

قوله: **(وفيه وجوه)** وهي أحد عشر وجهاً:

الكلمة ووصل بما بعدها من غير سكتة تؤذن بالوقف لا يسمى هذا وقفاً مع أن الحد شامل له **(وفيه وجوه مختلفة)**، ترتقي إلى اثني عشر وجهاً؛ الإسكان المجرد، الروم،

قوله: **(لما مر في التعريف)** بأن يقال المراد بقطع الكلمة عن الحركة قطعها عنها على تقدير وجود الحركة. قوله: **(من غير سكتة توذن)** كما تقول أعجبني ضرب زيد من غير سكتة على الياء ض. قوله: **(وفيه وجوه)** الضمير للوقف، والمراد به الوقف الاختياري الذي ليس بترنمي ولا استثنائي ولا تذكري ولا إنكاري ويكون للاستراحة أو تمام المقصود.

والترنمي كالوقف على نحو[1]: [الوافر]

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَـــــاذِلَ وَالْعِتَابَنْ

بالتنوين ويسمى تنوين الترنم، والاستثباتي كما تقول المنى لمن قال جاء زيد فيأتي بمن معرفة باللام منسوبة للسؤال عن وصف زيد أي الهاشمي أم العلوي وسبق في النحو في باب الحكاية. والتذكر كما تقول في قال قالا وفي يقول يقولوا وفي من العام من العامي فيقطع اللفظ عن تمامه بسبب عدم ذكره، وتجعل هناك مدة لتتذكر وتسمى مدة التذكر ولو قصدت الوقف لم تلحقها بل تقف على أحد الوجوه الآتية.

قطع عنه الحركة وصلا، كقولك: واحدْ اثنانْ ثلاثهْ وصلاً، إذ يصدق عليه الحد، وليس بوقف، لعدم السكتة المؤذنة بالوقف، (وفيه وجوه مختلفة. . . . .

---

(١) مطلع قصيدة لجرير يهجو بها الراعي النميري الشاعر.

الشرح: أقلي: خففي - اللوم: العذل - العتاب: التعنيف.

المعنى: خففي يا عاذلة من لومي وتعنيفي، وإن رأيت مني صوابا فلا تنكريه عليّ وقولي: والله لقد أصابن، ومن قال أصبت - بكسر التاء - أراد إن قصدت النطق بالصواب بدل اللوم.

الشاهد: "العتابن" فإن التنوين فيه بدل ألف الإطلاق لترك الترنم، وهو اسم مقترن بأل.

انظر: ابن هشام في أوضح المسالك ١/ ٤، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ١٥٧، وابن عقيل في شرحه للألفية ١/ ٦، والأشموني ١/ ١٢، وسيبويه ج٢ ص٢٢٩، والخصائص لابن جني ٢/ ٩٦، والإنصاف لابن الأنباري ٢/ ٣٨٥.

فِي الْحسن وَالْمَحَلِّ.

الأول: الإسكان المجرد، ب- الروم، ج- الإشمام، د- إبدال التنوين ألف. هـ- إبدال تاء التأنيث الاسمية هاء، و- زيادة الألف، ز- إلحاق هاء السكت. ح- إثبات الواو والياء أو حذفهما، ط- إبدال الهمزة، ي- التضعيف، يا نقل الحركة. وهذه الوجوه مختلفة في الحسن فبعضها أحسن من بعض لما يجيء، وكذا مختلفة في المحل لأن للإسكان المجرد محلاً مخصوصاً وكذا للروم والإشمام إلى غير ذلك فقوله مختلفة صفة وجوه، والجار في قوله في الحسن متعلق بقوله مختلفة.

الإشمام، إبدال الألف، إبدال تاء التأنيث الملحقة بالاسم هاء، زيادة الألف، إلحاق هاء السكت، إثبات الواو والياء، حذفهما، إبدال الهمزة، التضعيف، نقل الحركة **(في الحسن)**، فإن بعضها أحسن من بعض (و)، مختلفة **(في المحل)**، فإن للإسكان المجرد محلاً مخصوصاً وكذا للروم والإشمام إلى غير ذلك **(فالإسكان المجرد)**، مبتدأ من

وأما الإنكاري فتمده أيضاً ثم إن كان آخر الكلمة منوناً كسر التنوين وتعينت الياء كما تقول منكراً أزيدنيه بدال مضمومة ونون مكسورة وهي التنوين حرك لسكونه، وسكون مدة الإنكار. فإن قيل الإنكار لا يكون إلا في الوقف والتنوين لا يوقف عليه أجيب بأن الموقوف عليه ها هنا إنما هو مدة الإنكار وألحقت هاء السكت للدلالة على الوقف فإنها لا تثبت إلا فيه.

فإن قيل: فلم ألحق التنوين مع مدة الإنكار ولم يلحق مع ألف الندبة، أجيب بأن الندبة من فروع النداء وهو لا يدخله التنوين في المفرد المعرفة وإن لم يكن آخر الكلمة منوناً تبعت المدة حركة ما قبلها مطلقاً فتقول لمن قال جاءني عمرو أعمروه ولمن قال رأيت عثماناً أعثماناه، ولمن قال مررت بجذام أجذاميه، ولمن قال زيد ضرب أزيد ضرباه فإن كان آخرها ساكناً نحو عيسى والقاضي. فقال السيرافي: حكمه أن يزاد عليه مدة مجانسة للآخر ثم تحذف فتقول أعيساه والقاضيه ولمن قال زيد يغزو أزيد يغزوه.

ثم لمدة الإنكار معنيان:

أحدهما: إنكار خبر المخبر، وثانيهما: إنكار أن يكون الأمر على خلاف ما ذكر وهذا كما يقال غلبني الأمير فتقول ألاميروه منكراً أن يكون الأمر على خلاف ذلك قال ذلك كله الموصلي وغيره.

في الحُسْنِ والمَحَلِّ)، لتفاوت حُسنه ومحاله، ووجوهه أحد عشر بالاستقراء، ويقال اثنا عشر، ولا خلاف في المعنى: الإسكان المجرد، الرَّوْم، الإشمام، إبدال الألف، إبدال تاء التأنيث الإسمية هاء، زيادة الألف، إلحاق هاء السكت، إثبات الواو، والياء، أو حذفهما، إبدال الهمزة، التضعيف، نقل الحركة.

فالإسكانُ الْمُجَرّد فِي المتحرك، وَالروم فِي المتحرك، وَهُوَ أَن تَأتي بالحركة خَفِيَّةٌ، وَهُوَ فِي المفتوح قَلِيل، . . . .

جار قوله: **(فالإسكان)** مبتدأ في المتحرك خبره وهو أول الوجوه الأحد عشر، والمراد بالمجرد المجرد عن الروم والإشمام سواء في ذلك المنون وغيره، والمعرب والمبني، وهو الأغلب الأكثر وهو الأصل؛ لأن سلب الحركة أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة. قوله: **(والروم في المتحرك)** مبتدأ وخبر، وهو **الوجه الثاني من الوجوه** الأحد عشر وهو تصوت ضعيف كأنك تروم الحركة ولا تتمها بل تختلسها اختلاساً تنبيهاً على حركة الوصل، والأكثر على منعه في المفتوح لخفة الفتحة وسرعتها في النطق ولا تكاد تخرج إلا على حالها في الوصل، وأيضاً فإنه يشبه الثوباء فيؤدي إلى تشويه صورة الفهم.

تقرة الروم والإشمام **(في المتحرك)**، خبره وسواء في ذلك المنون وغير المنون والمعرب والمبني وهو الأصل والأكثر؛ لأنه أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة من الوقف **(والروم في المتحرك)**، لأنه تضعيف للحركة فلا يكون إلا في المتحرك كأنك تروم الحركة ولا تتمها بل تختلسها اختلاساً تنبيهاً على حركة الأصل هذا معنى قوله **(وهو أن تأتي بالحركة خفية وهو)**، أي الروم **(في المفتوح قليل)**، لأن الفتحة خفية سريعة في

جما قوله: **(والإشمام إلى غير ذلك)** أي يتعدى الحكم إلى غير ذلك. قوله: **(بل يختلسها)** أي يأتي ببعضها وللاختلاس المصطلح والروم اشتراط في التبعيض وافتراق من جهة أن الاختلاس مختص بالوصل والثابت من الحركة أكثر من المحذوف وأن الروم مختص بالوقف والثابت أقل من المحذوف. قوله: **(والأكثر على منعه في المفتوح)** لم يقرأ به فيه أحد من القراء وأراد بالمفتوح بقرينة التعليل ما يشمل المنصوب والمجرور بالفتحة كإبراهيم وإسحاق. ومقابل مذهب الأكثر قول سيبويه واتباعه ففي كتابه أما ما في موضع نصب فإنك تروم فيه الحركة فإما الإشمام فليس إليه سبيل انتهى. والثوباء بمثلثة مضمومة وهمزة مفتوحة وموحدة.

قوله: **(إلى تشويه صورة الفم)** لأنه يكون انفتاح الفم من غير فائدة.

أنصا (فـ) أولها (الإسكان المجرد) عن الروم والإشمام وغيرهما مما يأتي، كالنقل، وهو الأصل، لأنّ سلب الحركة أبلغ في تحصيل غرض الوقف، وهو الاستراحة كائن (في المتحرك) معربا أو مبنيا. (و) ثانيها (الرَّوم) كاين في (المتحرك) أيضاً، (وهو أنّ تأتي) أنت (بالحركة خفيّة)، أي بصوت ضعيف، كأنك تروم الحركة، ولا تتمها، بل تختلسها اختلاسا، تنبيهاً على حركة الوصل، مع تحصيل بعض الغرض من الوقف، (وهو) أي الروم (في المفتوح قليل) لخفة الفتحة، وعسر الإتيان بها خفية، فلا تكاد تخرج إلّا على حالها في الوصل، ولأنه يشبه الثوباء، فيفضي إلى تشويه صورة الفم، ومن ثمّ لم يقرأ به أحد من القرّاء، وإنما ذكره سيبويه عن العرب.

والإشمامُ فِي المضموم، وَهُوَ أَن تَضُمَّ الشفتين بعد الإسكان، . .

جار: قوله: (**والإشمام في المضموم**) مبتدأ وخبره وهو **الثالث من تلك الوجوه**، والإشمام أن تضم شفتيك بعد الإسكان وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنك أردت بضمها الحركة، فهو شيء يختص بإدراكه العين دون الأذن؛ لأنه ليس بصوت يسمع وإنما هو تحريك عضو فلا يدركه الأعمى، والروم يدركه الأعمى والبصير؛ لأن فيه مع حركة الشفة صوتاً يكاد الحرف يكون به متحركاً واشتقاقه من الشم كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بأن هيأت العضو للنطق بها، والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الوصل وأسكن للوقف وبين ما هو ساكن في كل حال وهو مختص بالمضموم؛ لأنك لو ضممت الشفتين لغير الضم أوهمت خلافه فرفضوه لئلا يؤدي إلى نفيض ما وضع له.

نق: النطق فلا تكاد تخرج إلا على حالها في الوصل (**والإشمام في المضموم وهو أن تضم الشفتين بعد الإسكان**)، لتؤذن بأن الحركة كانت ضمة؛ لأن المخاطب إذا يراك مضموم الشفتين يعلم أنك أردت بضمهما الضمة فوجب أن لا يكون إلا في المضموم، فبين هذه الثلاثة مضادة، فلو جمع بين اثنين منها لكان جمعاً بين الضدين في محل واحد، ولا

حا: قوله: (**والإشمام أن تضم شفتيك**) هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون وابن كيسان إلى أن المسموع هو الإشمام وغير المسموع هو الروم وعلى هذا يخرج ما نقل عن الكسائي من إشمام الكسرة؛ لأنه الروم عنده ولا مشاحة في الاصطلاح، والأذن بضم الذال وسكونها، والعضو بضم العين وكسرها.

قوله: (**مع حركة الشفة صوتاً**) بخلاف الإشمام فإنه ليس فيه إلا حركة الشفة.

قوله: (**كأنك أشممت الحرف**) شممت الشيء أشم شمًّا وشميماً وشممت بالفتح أشم لغة وأشممت الطيب فشمه وأشمه بمعنى.

أنقا: (و) ثالثها (الإشمام) كائن (في المضموم، وهو أنْ تضم) أنت (الشفتين بعد) الأولى بُعيد (الإسكان) وتدع بينهما بعض انفراج، ليخرج منه النفس، فيراهما المخاطب مضمومتين، فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة، فهو شيء مختص بإدراكه البصر دون السمع، لأنه ليس بصوت يُسمع، وإنما هو تحريك عضو فلا يدركه الأعمى، بخلاف الروم، واشتقاقه من الشم، كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة، بأنْ هيأت العضو للنطق بها تنبيهاً على حركة الوصل، واختص بالمضموم، لأنك لو ضممت الشفتين في غيره أوهمت خلافه، فرفض لئلا يؤدي إلى نقيض ما وضع له، وقيل يجوز في المكسور أيضاً، وممن جوزه فيه الجوهري.

وَالْأَكْثَر على أَنْ لَا رَوْمَ وَلَا إشمام فِي هَاء التَّأْنِيث. . . . .

قوله: **(والأكثر)** إشارة إلى ثلاث صور اختلفوا في أنه هل يكون فيها روم أو إشمام أم لا. **الأولى**: تاء التأنيث المبدلة هاء في الوقف والأكثر على أنه لا روم فيها ولا إشمام إذ المراد بهما بيان حركة الحرف الموقوف عليه حال الوصل ولم يكن على الهاء حركة في الوصل إذ هي مبدلة من التاء، ومن جوز فلدلالة على حركة حالة الوصل، وأما إن لم يبدل هاء كأخت وبنت فيجري الروم والإشمام.فلذا قال المصنف: هاء التأنيث ولم يقل تاء التأنيث.

إشمام لا يدركه الأعمى بخلاف الروم فإنه يدركه البصير والأعمى **(والأكثر على أن لا روم ولا إشمام)**، في هذه الصور الثلاث الآتية بعد **(في هاء التأنيث)**، المبدلة عن التاء في الوقف؛ لأن المراد بها بيان الحركة للحرف الموقوف عليه ولا حركة للهاء في الأصل، وإنما الحركة للتاء ومن جوزهما نظر إلى حركة التاء في الأصل وأما تاء التأنيث

قوله: **(الأولى تاء التأنيث المبدلة هاء في الوقف)** أي وإن نقلت ليندرج المشخصة والمبالغ بها كنفحة وهمزة ولمزة وخرج بقوله تاء التأنيث الهاء في نحو نفقة لأنها ليست تاء، وفي نحو هذه لذلك ولأن مجموع الصيغة للتأنيث لا مجرد الهاء وبالمبدلة هاء ما ذكره الشارح وكذا نحو بقية الله ومرضاة الله. قوله: **(ومن جوز فللدلالة)** بكسر الدال وفتحها والفتح أعلى ض. قوله: **(على حركة حالة الوصل)** أي على حركة الياء التي أبدلت منها هاء في حال الوصل. قوله: **(فلذا قال المصنف هاء التأنيث)** المفهوم من كلامه أن قول المصنف هاء التأنيث بمعنى قوله تاء التأنيث المبدلة هاء ومقتضاه أن غير المبدلة هاء لا يقال لها هاء التأنيث وفي كلام الجعبري خلافه قال، ولم يخرج هذا أي ما يوقف عليه بالتاء نحو بقية الله خير من قوله يعني الشاطبي هاء تأنيث كما توهم؛ لأن الموقوف عليها بالتاء يقال لها أيضاً هاء التأنيث.
قوله: **(والأكثرون على أن لا روم ولا إشمام فيها)** قيل لأنها شفوية وهو فاسد لثبوتهما في ميم يحكم إجماعاً، وقيل لأن ضمها عارض بدليل لغة السكون وهو ممنوع لما تقدم في التقاء الساكنين من **أن** الأصل فيها الضم، ولذا قرأ به الأكثر في نحو بهم الأسباب. وعليهم الذلة، وقيل لأن آخر الكلمة في الوصل وهو الواو محذوف في الوقف وهو مما قاله الشارح ونقض بنحو يغزو ويرمي إذا وقف عليهما بالحذف وبهاء الضمير نحو خلقه ويخلقه وما فرق به الشارح لا يدفع النقض كما لا يخفى نعم يفهم منه معنى آخر وهو الحمل على لغة السكون لفصاحته أيضاً وإن كان عارضاً للتخفيف على أنه قد يفرق أيضاً بين الميم والهاء بأن الواو مع الميم من الضمير كالنون في عليهن بخلافها مع الهاء وهو دافع للنقض بالهاء فليتأمل.
قوله: **(لبيان الحركة)** أي لبيان حال الوصل، والحركة حينئذٍ.

(والأكثر على أنْ لا روم، ولا إشمام في هاء التأنيث) نحو رحمة، لأنها لبيان حركة الحرف الموقوف عليه حال الوصل، ولا حركة لهاء التأنيث، وإنما كانت الحركة للتاء المبدلة هي منها، وهي معدومة، وخرج بهاء التأنيث غيرها كتاء أخت وبنت،

وَمِيمِ الْجَمْعِ . . . .

ج **الثانية**: ميم الجمع نحو لكم، وإليكم، والأكثر على أن لا روم، ولا إشمام فيها، أما من وصل بإسكان الميم فواضح إذ الروم والإشمام لبيان الحركة، وأما من وصل بالواو؛ فلأنها لما حذفت في الوقف فلا يحسن الروم والإشمام، إذ المراد بهما بيان حركة الحرف الذي هو آخر الكلمة، ولم تكن للواو حركة حال الوصل فلا وجه للروم والإشمام، لكنهما على لغة من وصل بالواو وأشبه على لغة من سكن؛ لأنه إذا وقف على يغزو ويرمي بالحذف يجوز الروم والإشمام فكذا ها هنا لكن فرق بينهما بأنه لما ثبت السكون على الميم حالة الوصل في اللغة الفصيحة فمن وصل بالواو وافق اللغة الأخرى في السكون.

ق التي لا تبدل منها هاء في الوقف نحو أخت وبنت فيجري الروم والإشمام فيها **(و)**، لا روم ولا إشمام في **(ميم الجمع)**، على الأكثر أما من وصل بإسكان الميم فلا روم ولا إشمام؛ لأنهما لبيان الحركة ولا حركة ها هنا، وأما من وصل بالواو فلأنه إذا حذفت الواو في الوقف فلا وجه لهما؛ لأن المراد بهما بيان الحركة للحرف الذي هو آخر الكلمة وهو الواو ولا حركة لها ومن جوز الروم والإشمام فيه شبههما بواو يغزو فإنه إذا وقف عليه بحذف الواو جاز فيه الروم والإشمام نظراً إلى حركة الواو الأصلية. . . . .

ك قوله: **(وأما من وصل)** فقال اليكموا بالواو. قوله: **(لكنهما على لغة من وصل)** يقول الوقف بأروم والإشمام على لغة من وصل أشبه وأنسب منهما على لغة من اشكى بالقياس على يغزو ويرمي فإنه فيهما جائز الروم والإشمام مع حذف الواو والياء فكذا ها هنا، وأجاب عن القياس بالفرق بأن في يغزو ويرمي لغة واحدة وفي ميم الجمع لغتين في إحديهما وهي الإسكان لا سبب للروم وهي الإشمام قطعاً فاللغة الأخرى يقاس عليه فلهذا الأكثر على أن لا روم ولا إشمام فيه. قوله: **(لكنهما على لغة من وصل)** أي عند من يراهما في الميم كمكي ومن وافقه ولا نص في المسألة عن أحد من القراء بجواز ولا منع وإنما الخلاف بحسب ما اقتضاه رأي الشيوخ وأئمة العرب. قوله: **(ويرمي بالحذف)** أي بحذف الواو والياء تقول تغز ويرم. قوله: **(لكن فرق بينهما)** أي بين ميم الجمع في إليكم ولكم وبين يغزو ويرمي بحذف الواو الياء منهما. قوله: **(اللغة الأخرى في السكون)** فحينئذٍ لا روم ولا إشمام؛ لأن آخره ساكن.

قّ فيجري فيه الروم والإشمام اتفاقاً، (و)لا في (ميم الجمع) نحو لكم، إذ لا حركة لها عند مَن وصل بإسكانها، ولا هي آخر الكلمة عند مَن وصلها بواو، لأنّ الآخر عنده، إنما هو الواو المحذوفة مع أنه وافق حال الوقف من لم يصلها بها في السكون، وبهذا فارقت هاء الضمير المفتوح ما قبله نحو له، وما قبل الآخر المعتل المحذوف نحو لم يغز، . .

وَالْحَرَكَةُ الْعَارِضَةُ.

ش **الثالثة**: الحركة العارضة نحو: قل ادعوا الله، لا روم فيها ولا إشمام؛ لأنه لما لم يكن للحرف حركة في الوصل وإنما عرضت لساكن لقيه وزالت عند الوقف لذهاب المقتضى لم يعتد بها فلا وجه للروم والإشمام.

ق (و)، لا روم ولا إشمام في (**الحركة العارضة**)، وهذه هي الصورة الثالثة نحو قل ادعو الله فإن حركة لام قل عارضة عرضت لساكن لقيه و إذا وقف عليه تزول الحركة لزوال مقتضيها فلا اعتداد بها فلا وجه للروم والإشمام رعاية لها . . . .

ك قوله: (**نحو: قل ادعو الله**) الاستشهاد في لام قل فإنها حركت لالتقاء الساكنين ض.

قوله: (**الثالثة الحركة العارضة**) مراده لساكن بعدها منفصل نحو ﴿قل ادعوا﴾ [الأعراف: ١٩٥]. ﴿وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ﴾ [البقرة:٢٣٧]، ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، أو متصل كيومئذ، وحينئذٍ، ومثلها العارضة للنقل إذا كانت الهمزة منفصلة نحو: ﴿قُلْ أُوحِيَ﴾ [الجن: ١] ﴿وانحر * إنّ﴾ [الكوثر: ٢ - ٣] ويشمل القسمين عبارة المتن والضابط أن يكون علة التحريك معدومة في الوقف أما الحركة التي علتها باقية فيه فهي بمنزلة اللازمة في جواز الروم والإشمام سواء عرضت لساكن متقدم نحو حيث وأمس أو للنقل من همزة متصلة نحو ملء الأرض، ودفء، والمرء والسوء فليتأمل.

قوله: (**لذهاب المقتضي**) وهو التقاؤه ساكناً بعده.

قن (و) لا في (الحركة العارضة)، نحو: ﴿قُلِ ادْعُوا اللهَ﴾ [الإسراء: ١١٠]، إذ حركة لام قل عارضة لالتقاء الساكنين، فهي كالعدم، ومقابل الأكثر في الثلاثة يجيز الروم والإشمام؛ نظرا إلى حركة التاء الأصلية في الأول، لأنه إنما يقف بها، والحركة العارضة في الثالث، وحركة الميم في الثاني عند مَن وصلها بواو، كما نظروا إلى حركة هاء الضمير في نحو له، وحركة ما قبل الواو والياء بعد حذفهما في نحو يغزو ويرمي عند الوقف عليهما، وجوابهما عُلِم مما مرّ.

وبما تقرر علم أنّ الأكثر والأقل في الأول، لم يتواردا على محل واحد، لأنّ الأكثر إنما منع الروم والإشمام فيه لكونه يقف بالهاء، والأقل إنما جوزهما لكونه يقف بالتاء، واعلم أنّ القراء ذكروا مع الثلاثة المذكورة هاء الضمير المذكر، مع خلاف، فقيل بالمنع، وقيل بالجواز، وقيل بالمنع إذا كان قبلها ضمة أو كسرة أو واواً أو ياء، وبالجواز إذا خلت عن ذلك، واختاره العلامة ابن الجزري، ولي به أسوة.

وإبدالُ الْألف فِي الْمَنْصُوب الْمُنَوَّنِ، ....

قوله: (**وإبدال الألف في المنصوب**) مبتدأ وخبر وهو **الرابع من الوجوه** الأحد العشر يبدلون الألف في ثلاثة مواضع:
الأول: المنون، وفيه ثلاثة مذاهب منهم من يقلب التنوين حرف مد في الأحوال فيقول جاء زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيدي؛ لأن التنوين زائد يجري مجرى الحركة الإعرابية؛ لأنه تابع لها فكما لا يوقف على الإعراب لا يوقف على التنوين؛ ولأنهم فرقوا بينه وبين الأصلية كحسن أو الملحقة نحو ضيفن، ولم يحذفوه لما سيجيء قلبوها بحرف حركة ما قبلها، ومنهم من يسكن في الأحوال كغير المنون فيقول زيد. ومنهم من يبدله في المنصوب ألفاً؛ لأنه حرف جيء به للدلالة على الإمكنية وليس في إبدانه ألفاً ثقل الواو ولا الالتباس الذي في الياء ولا يبدل في المرفوع والمجرور لما عرفت، وهذا

(**وإبدال الألف**)، من التنوين (**في المنصوب المنون**)، لأن التنوين زائد تابع لحركة الإعراب فكما لا يوقف على حركة الإعراب لا يوقف على التنوين وإنما لم تحذف؛ لأنها للدلالة على أمكنية الاسم فقلبت بحرف حركة ما قبلها لئلا تكون محذوفة من كل

قوله: (**يبدلون الألف**) أي من النون الساكنة. قوله: (**منهم من يقلب التنوين حرف مد**) عزاها أبو الخطاب لأزد السراة وقال المازني: هي لغة قوم من أهل يمن وليسوا فصحاء. قوله: (**حرف مد**) من جنس حركة ما قبلها. قوله: (**والملحقة نحو ضيفن**) أي المزيدة للإلحاق وزيادتها في ضيفن وهو الذي يجيء مع الضيف هي رأي المازني وبه جزم الجوهري وغيره قالوا ووزنه فعلن لا فيعل وقال أبو زيد النون أصلية والياء زائدة ووزنه فيعل كصيرف؛ لأنه من ضيفن الرجل إذا جاء ضيف الضيف. قوله: (**ضيفن**) هو الضيف الطفيلي النون فيه للإلحاق بجعفر. قوله: (**لما سيجيء**) إذ يدل على الإمكنية. قوله: (**لما سيجيء**) أي قريباً من أنه حرف جيء به للدلالة على الإمكنية والضمير في ولم يحذفوه للتنوين وكذا في فقلبوها ويحذفونها الآتي لأن التنوين نون. قوله: (**ومنهم من يسكن في الأحوال كغير المنون**) حكى ذلك أبو الحسن، وقطرب، وأبو عبيد، والكوفيون ولم يذكر كثيرون أصحاب هذه اللغة ونسبها ابن مالك إلى ربيعة، قال ابن عقيل: والظاهر أن هذا غير لازم في لغة ربيعة ففي أشعارهم كثير جدًّا الوقف على المنصوب المنون بالألف فكائن الذي اختصوا به جواز الإبدال. قوله: (**ومنهم من يبدله في المنصوب ألفاً**) لو قال بدل في المنصوب أثر فتح كما عبر به ابن مالك لكان أحسن ليدخل التنوين بعد فتحة البناء نحو أيها وويها. قوله: (**ولا الالتباس الذي في الياء**) لأنك إذا قلبت التنوين في حال الجر وقلت مررت بزيدي يلتبس بياء المتكلم إذ هو مثل مررت بابي.

(و) رابعها (إبدال الألف) من التنوين كائن (في المنصوب المُنَوَّن) ما لم تكن فيه تاء التأنيث الإسمية، نحو رأيت زيدا، لأنّ التنوين حرف جيء به للدلالة على الأمكنية، وليس في إبداله ألفاً ثقل الواو، ولا التباس الياء فيما يأتي، والمراد بالمنصوب المنون كل منون مفتوح آخره ولو مبنيا، فيشمل نحو أَيْهاً ووَيْهاً من المبنيات، ويخرج نحو رأيت

وَفِي إذاً، وَفِي نَحو: اضربَنْ بِخِلَاف الْمَرْفُوع وَالْمَجْرُور فِي الْوَاو وَالْيَاء على الْأَفْصَح.

ش هو الأفصح، فتقول جاء زيد ومررت بزيد بإسكان الدال فيهما، ورأيت زيداً بإبدال التنـــويـن ألفاً، فعلم من قوله بخلاف المرفوع والمجرور أنهم لا يبدلون التنوين واواً ولا ياءً، وأما أنهم يحذفونها ويسكنون اللام، فعلم من قوله: فالإسكان المجرد في المتحرك ثم أنه أطلق قوله في المنصوب المنون، والمراد ما لم تكن فيه تاء التأنيث الاسمية، وإنما فعل كذلك اعتماداً على ذكر حكمه بعد ذلك.

الثاني: إذن فإنهم يبدلون نونها ألفاً؛ لأن صورتها صورة المنصوب المنون.

الثالث: نحو اضربن فإنهم يقلبون نونه ألفاً ولا يثبتونه لئلا يكون للفعل على

ج وجه (**وفي إذن**)، فإنه تبدل نونه ألفاً تشبيهاً بالتنوين؛ لأن صورته صُورته (و)، في (**نحو اضربن**)، مما في آخره نون التأكيد الخفيفة المفتوحة ما قبلها فإنها تبدل ألفاً ولا تثبت لئلا يكون للفعل مزية على الاسم (**بخلاف المرفوع والمجرور**)، المنونين (**في الواو**)، للمرفوع (**والياء**)، للمجرور فإنه يحذف التنوين لثقل الواو والتباس الياء بياء المتكلم (**على الأفصح**)، وقيل تبدل في الأحوال الثلاث بحرف حركة ما قبلها فتبدل في حالة النصب بالألف وفي حالة الرفع بالواو وفي حالة الجر بالياء فيقال جاء زيد، ورأيت زيداً ومررت بزيدي، ومنهم من يحذف التنوين في الأحوال ويسكن الآخر فيقول جاء زيد

ح قوله: (**ثم إنه أطلق**) جواب سؤال وهو أن المصنف لو قال وإبدال الألف في المنصوب المنون غير المؤثر بالتاء كان أولى؛ لأن الوقف في نحو رأيت ضاربه بإبدال التاء هاء لا بإبدال التنوين ألفاً فأجاب بقوله ثم إنه أطلق الخ. قوله: (**اعتماداً على ذكر حكمه**) أي حكم ما فيه تاء التأنيث. قوله: (**الثاني إذن فإنهم يبدلون نونها ألفاً**) هذا مذهب الجمهور وذهب بعض النحويين إلى أنه يوقف عليها بالنون؛ لأنها بمنزلة أن ونقل عن المازني والمبرد وسيأتي الخلاف في رسمها آخر الكتاب. قوله: (**ولا يثبتونه لئلا يكون**) لأن في آخر نوناً ساكنة بعد فتحة في محل

ق زينبات مما نُصب بكسرة، (و) إبدالها من النون كائن (في إذَنْ) تشبيها لنونه بتنوين المنصوب، لأنّ صورتهما صورته لفظاً، (و) في (نحو اضْرِبَنْ) مما آخره نون توكيد خفيفة لذلك، ولئلا يكون للفعل على الاسم مزية، (بخلاف المرفوع والمجرور) المنونين (في الواو) للمرفوع، (والياء) للمجرور (على الأفصح)، فلا يبدل التنوين في الأول واواً، ولا في الثاني ياء، بل يحذف لثقل الواو، والتباس الياء بياء المتكلم. ومقابل الأفصح قولان: أحدهما أنه يبدل في الأحوال الثلاثة، فيقال جاءني زيدو، ورأيت زيدا، ومررت بزيدي، لأنه يجري مجرى حركة الإعراب، لأنه تابع لها. فكما لا يوقف

وَيُوقف على الْألف فِي بَاب عَصا ورحى بِاتِّفَاق، . . . . . .

الاسم مزية وقد قيل النون الخفيفة تشبه التنوين والفتحة تشبه النصب، فتبدل النون عند الوقف ألفاً كما أبدلت التنوين في المنصوب عند الوقف ألفاً، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق: ٢٤] على وجه إجراء للوصل مجرى الوقف إذ الخطاب لخازن النار.

قوله: **(ويوقف على الألف)** ما ذكرناه حكم المنون غير المقصور، وأما إن كان مقصورا كعصا ورحى ومسمى ومعلى فيوقف بالألف اتفاقاً، لكنهم اختلفوا بعد ذلك

ورأيت زيد ومررت بزيد **(ويوقف على الألف في باب عصا ورحى)**، مما كان منوناً وألفه منقلبة عن واو أو ياء هي لام الكلمة **(باتفاق)**، إلا أن سيبويه قال إن ألفه في حالة

الوقف. قوله: **(ومنه قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق: ٢٤] على وجه)** يؤيده قراءة الحسن القين بالنون، وقيل العرب تخاطب الواحد مخاطبة اثنين تأكيداً كقول الشاعر[1]: [الطويل]

فَإِن تَزجُراني يا اِبنَ عَفّـــــان اِنزَجِر

البيت. وقيل: إنما أتى بضمير اثنين دلالة على تكرير الفعل كأنه قيل الق الق، وقيل المأمور مثنى وهذا هو الحق؛ لأن المراد ملكان يفعلان ذلك كذا قال الحلبي في إعرابه، وما نقله عن الحسن كأنه رواية عنه والذي نقله الأهوازي وغيره عنه أنه كان يقرأ القاء بكسر الهمزة والمد والتنوين والله أعلم. قوله: **(في جهنم على وجه)** الوجه الآخر أن الألف في ألقيا ضمير التثنية لا البدل من النون الخفيفة والخطاب لخازن فذلك ضمير التثنية، والمراد واحد مجازاً كما يذكر الجمع ويراد الواحد وهذا خلاف الأصل ولذا اختير الوجه الأول لنا. لا شك أن ذاك أيضاً خلاف الأصل إجراء الوصل مجرى الوقف فلا يكون أحدهما أولى من الآخر بل الأولى أن يقال ألقيا من التثنية التي يراد بها تكرير الفعل كقوله تعالى: ﴿ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤]، ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] ولبيك وسعديك فيكون معناه الق إلقاء بعد إلقاء. قوله: **(إجراء للوصل)** مفعول له لمقدر أي إنما أجرى حكم الوقف على ألقيا في الوصل إجراء للوصل مجرى الوقف حملاً للنقيض على النقيض. قوله: **(وأما إن كان مقصوراً)** أي مجرداً واويًّا كعصا أو يائيًّا كرحى أو مزيداً كذلك كمعلى ومسمى. قوله: **(فيوقف بالألف اتفاقاً)** أي في الاختيار وقد جاء الوقف بحذفها في الضرورة.

عليها، لا يوقف عليه، والثاني أنه يُحذف في الثلاثة، فيقال فيها زيد تبعا لحذف حركة الإعراب، وكما في غير المنون، (ويوقف على ألف)، وفي نسخة الألف (في باب عصاً ورَحىً)، وسُماً مما هو مقصور منون في الرفع والنصب والجر (باتفاق) لكنهم اختلفوا

---

(١) لسُويد بن كراع. والشّاهدُ فيه: (فإنْ تزجراني)، حيث خاطَب الواحد بلفظ التّثنية للضّرورة الشّعريّة. انظر: معاني القرآن للفرّاء ٣/ ٧٨، وتأويل مشكل القرآن ٢٩١، وتفسير الطّبريّ ٢٢/ ٣٥٤، والصّاحبيّ ٣٦٣، والمخصّص ٢/ ٥، وضرائر الشّعر ٢٥٤، واللّسان (جزز) ٥/ ٣٢٠.

. . . .

ك فقال سيبويه الألف في النصب ألف التنوين. وأما في الرفع والجر فالألف الأصلية؛ لأن المعتل إذا أشكل يحمل على الصحيح. وقد ثبت أنهم يقلبون التنوين ألفاً في الصحيح حالة النصب ويحذفون حالة الرفع والجر.
وقال المبرد: هي الألف الأصلية في الأحوال الثلاث؛ لأنهم أمالوا رحى مسمى ومعلى في الوقف رفعاً ونصباً وجرًّا، ولو كان ألف التنوين لم يمل وأيضاً كتبوا معلى

ش النصب بدل من التنوين وفي حالتي الرفع والجر هي الألف الأصلية فإنه لما وقف عليه وزال التنوين الموجب بحذف الألف عاد الألف؛ لأن المعتل إذا أشكل أمره يحمل على الصحيح، وكما يحذف التنوين في حالتي الرفع والجر ويبدل ألفاً في حالة النصب كذلك ههنا، وقال المبرد: وهي الألف الأصلية في الأحوال الثلاث؛ لأنه أميل نحو رحى

ح في قوله[1]: [الرمل]

وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ حَاضِرٌ رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلْ

أراد المعلى والقبيل القبيلة ولكيز بكاف وزاي مصغراً هو ابن أقصى بن عبد القيس ومرجوم بجيم. قوله: **(فقال سيبويه)** هو مذهب الجمهور وهو القياس ورجحه في التسهيل.
قوله: **(ويقال المبرد هي الألف الأصلية)** سبقه إلى ذلك أبو عمرو، والكسائي وبهذا المذهب قال ابن كيسان، والسيرافي وابن برهان، واختاره ابن مالك في الكافية وشرحها ورجحه أبو حيان وغيره واستدل له أيضاً بأن هذه الألف قد وقعت رويًّا في شعر الشماخ ومتمم وغيرها في المرفوع والمخفوض والمنصوب والألف المبدلة من التنوين في النصب لا يكون رويًّا فلا يقع في القوافي مثل رأيت يداً وفي بيت آخر العصا.
قوله: **(لم يمل)** لأن الإمالة في رحى بسبب أن الألف منقلبة عن الياء التي هي مناسبة للإمالة فلو كان بدلاً من التنوين كما قاله لم يكن حينئذٍ سبب الإمالة.

ق بعد ذلك، فقال سيبويه: إنّ الألف في النصب ألف التنوين، أي مبدلة منه، كما في غير المقصور، وأما في الرفع والجر فهي أصلية كأنه لمَّا زال في الوقف التنوين الموجب لحذف الألف عادت، لأنَ المعتل إذا أشكل أمره يُحمل على الصحيح، وقد ثبت قلب التنوين فيه ألفاً في النصب، وحذفه في الرفع والجر، فكذا هنا، وقال المبرد إنها الألف الأصلية في الأحوال الثلاثة لأنهم يميلون نحو رحى في الثلاثة، ويكتبونه فيها بالياء. ولو كانت ألف التنوين، لم يفعلوا ذلك، وأُجيب بأنّ ذلك إنما هو على مذهب مَن وافق المبرد، فلا ينتهض دليلا على غيرهم، وقال المازني إنها ألف التنوين في الثلاثة،

---

(١) قائله: هو لبيد بن ربيعة يصف فيه مقاما فاخرت فيه قبائل ربيعة قبيلة من مضر.
انظر: سيبويه ٢٩١/ ٢.

. . . .

جه ونحوه في الأحوال الثلاث بالياء، ولو كان ألف التنوين لوجب كتبها ألفاً، وأجيب بأن الإمالة والكتابة بالياء رأى من مذهبه مذهب المبرد فلا ينتهض دليلاً على غيرهم. وقال

جو ومسمى ومعلى في الوقف في الأحوال الثلاث ولو كانت الألف ألف التنوين لم تمل، ولأنه كتب نحو مُسمى في الأحوال الثلاث بالياء ولو كانت الألف ألف التنوين لوجب كتابتها بالألف، وفيه نظر لأن الكتابة والإمالة إنما تكونان على رأي من مذهبه مذهب المبرد فلا ينتهض دليلاً على غيرهم، وقال المازني: ألفه ألف التنوين؛ لأنه إنما أبدل التنوين في النصب ألفاً لوقوعه بعد الفتحة وهو في نحو مسمى في جميع الأحوال بعد

لؤ قوله: **(وأجيب بأن الإمالة والكتابة بالياء رأي من مذهبه مذهب المبرد)** قال ابن الجوزي في النشر: الوقف بالإمالة أو بين اللفظين على المنون المرفوع والمجرور، والمنصوب لمن مذهبه ذلك هو المأخوذ به، والمعول عليه، والثابت نصًّا وأداء وهو الذي لا يوجد نص عن أحد من أئمة القراء المتقدمين بخلافه بل هو المنصوص به عنهم، ثم قال وفد ذهب بعض أهل الأداء إلى حكاية الفتح مطلقاً عمن أمال أو قرأ بين بين ولم أعلم أحداً من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول ولا أشار إليه ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءة، وإنما هو مذهب نحوي نعم حكى مكي، وابن شريح عن أبي عمرو وورش الفتح في المنصوب والإمالة في المرفوع والمجرور انتهى. ويوافقه قول أبي حيان وبالإمالة في الأحوال الثالثة أخذ معظم أهل الأداء والمقربين لمن أمال فأمالوا في الوقف لو كانوا غزى، ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى﴾ [الأنبياء: ٦٠] وهذه كلها في موضع نصب، وقال الداني في "جامع البيان": انعقد إجماع السلف من الصحابة رضي الله تعالى عنهم على رسم ألفات هذه الأسماء يآات في كل المصاحف وما قالوه وإن لم يمنع الجواب لكنه يبعده ويقرب ما قاله المبرد على أنه لا يجري في الاستدلال بوقوع الألف رويًّا وقد أجراه فيه أيضاً شارح وفيه نظر لا يخفى وأجيب أيضاً على إمالة نحو ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾ [طه: ١٠] بأن لها موجباً غير الانقلاب وهو تجانس رؤوس الآي وليس بمفيد لقصوره وعن الروي بأنه جاء على لغة من يقول: رأيت زيد بغير إبدال وفيه تسليم الانقلاب ودعوى خلاف الظاهر.

قو والألف الأصلية حذفت، لأنّ التنوين واقع بعد الفتحة في جميعها، فوجب قلبه ألفاً في غير النصب كما في النصب، وأُجيب بأنهم يُراعون المقدر في الأكثر، بدليل ضم همزة اغزي، لأنّ أصله اغزوي، وكسر همزة ارموا، لأنّ أصله ارميوا، فوجب حذف التنوين في غير النصب للضم أو الكسر المقدر، وقلبه في النصب ألفاً للفتحة المقدرة، لا الملفوظ بها.

وقلبُها وقلبُ كل ألف همزَة ضَعِيف، وَكَذَلِكَ قلب ألف التَّأْنِيث فِي نَحْو: حُبْلَى همزَة أَو واواً أَو يَاءً.

المازني: هي ألف التنوين في الأحوال الثلاث؛ لأنهم إنما قلبوا التنوين في النصب ألفاً لوقوعه بعد الفتحة وتنوين مسمى وبابه في جميع الأحوال واقع بعد الفتحة فوجب قلبه ألفاً. وجوابه أنهم يراعون المقدر لا العارض في الأكثر، ولذلك يضمون الهمزة من أغزى؛ لأن أصله اغزوي ويكسرون الهمزة من ارموا؛ لأن أصله ارميوا فثبت أنهم يراعون المقدر، ومن المعلوم أن قبل التنوين في مسمى وبابه حال الرفع والجر ضمة وكسرة في التقدير فوجب اعتبارها وحذف التنوين، وأما في النصب فأصله رأيت مسمياً فالوجه قلبها ألفاً للفتحة المقدرة لا للفتحة الملفوظة بها. قوله: **(وقلبها)** أي وقلب الألف المبدلة من التنوين همزة ضعيف، نحو رأيت رجلاء، وكذا قلب كل ألف أي سواء كانت للتأنيث كحبلى أو لا كعصا همزة ضعيف، وكذا قلب ألف التأنيث في نحو حبلى همزة أو واواً أو ياء ضعيف، ووجه قلبها ياء أن الألف خفية حلقية

فتحه فوجب قلبه ألفاً، وفيه نظر لأنهم يراعون المقدر لا العارض في الأكثر ولذلك تضم الهمزة من أغزى وتكسر من ارموا، وقيل التنوين في نحو مسمى في حالتي الرفع والجر ضمة وكسرة في التقدير فوجب اعتبارهما بحذف التنوين وأما في حالة النصب فيبدل تنوينه ألفاً للفتحة المقدرة لا للفتحة الملفوظة **(وقلبها)**، أي قلب الألف المبدلة من التنوين نحو رأيت رجلاً **(وقلب كل ألف)**، سواء كانت للتأنيث كحبلى أو لا كعصا **(همزة ضعيف)**، ووجه قبلها همزة أن الهمزة أبين في الوقف من الألف، قيل في عبارته نظر لأن قوله وقلب كل ألف مغن عن قوله وقبلها عن ذكر الهمزة في قوله وكذلك قلب الألف في نحو حبلى همزة وفي النظر نظر لأنه إنما ذكر قلبها دفعاً؛ لتوهم متوهم أن ألف التنوين لا تقلب همزة لاستبعاد أن التنوين تبدل في الوقف ألفاً، ثم أبدل الألف همزة ولو اقتصر على ألف حبلى بقلب ألفه واواً أو ياء، لتوهم أيضاً أنه مختص بهذا ويخرج من قوله كل ألف **(وكذلك قلب ألف نحو حبلى)**، مما كان الألف فيه للتأنيث **(همزة أو واو أو ياء)**، لأن الألف خفية حلقية والياء أبين من الألف والواو أبين من الياء

قوله: **(وقال المازني)** ما قاله قال الأخفش والفراء وأبو علي أولاً. قوله: **(وكذا قلب ألف التأنيث في نحو حبلى همزة أو واواً أو ياء)** قلبها همزة لغة لبعض طيء وهؤلاء ليس من

(وقلبها) أي الألف المبدلة من التنوين، كرأيت رجلا، (وقلب كل ألف) غيرها، سواء أكانت للتأنيث كحبلى، أم لا كعصا، ويضربها (همزة) في الوقف، كقولك: رجلأ وحبلأ وعصأ ويضربها (ضعيف) أي قليل الاستعمال غير فصيح. (وكذلك قلب ألف نحو حُبْلَى)، قال المرادي: أو نحو عصا، (همزةً أو واواً أو ياءً)، كقولك حبلا وحبلو

....

....

جار والياء أبين منها؛ لأنها من الفم وتشبه الألف في سعة مخرجها والقلب إلى الواو؛ لأن الواو أبين من الياء باعتمادها بآلتها التي هي ضم الشفتين، والياء أدخل إلى الفم فيكون أخفى وإبدال الهمزة من الألف؛ لأن الهمزة أبين من الألف وليست الهمزة في رجلاء بدلاً من التنوين لبعد ما بينهما ولهذا تقول حبلى وهو يضربها، مع أنه لا تنوين فيها وإنما هي في رجلاء بدل من الألف التي هي بدل من التنوين، وكل ذلك ضعيف أي قليل في استعمالهم غير فصيح. وقال بعض الشارحين في عبارته: نظراً لأن قوله وقلب كل ألف يغني عن قوله وقلبها وعن ذكر الهمزة في قوله: وكذا قلب ألف نحو حبلى همزة. ويمكن أن يقال عدل إلى هذه العبارة؛ لأنه لو اكتفى بقوله وقلب كل ألف همزة لاحتمل أن يتوهم متوهم أن المراد هي الألف التي تكون ثابتة حال الوصل وألف التنوين لم تكن ثابتة في حال الوصل، ومنشأ ذلك التوهم استبعاد أن التنوين إذا انقلب في الوقف ألفاً انقلب الألف بعد ذلك همزة وهو ظاهر وأيضاً لما كان يذكر أن ألف حبلى ينقلب واواً

عص ....

....

كف لغتهم التخفيف وقلبها واواً لغة لبعض آخر منهم، وقلبها ياء لغة لفزارة وناس من قيس والمقلوب في هذه اللغات في المنون الألف الأصلية أو ألف التنوين على الخلاف السابق.
قوله: **(والياء أبين)** فقلبت الألف ياء وقيل حبلى. قوله: **(لأنها من الفم)** أي من وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى وسيأتي. قوله: **(لأن الواو أبين من الياء باعتمادها)** أي لأنها تخرج من بين الشفتين. قوله: **(فتكون أخفى)** فقلبت الألف واواً وقيل حبلو بالواو وهو لغة قبيلة طي. قوله: **(وليست الهمزة في رجلاء)** جواب سؤال وهو أن همزة رجلاء لم لا يجوز أن تكون منقلبة عن التنوين ابتداء ض. قوله: **(وكل ذلك ضعيف)** لأن الألف أخذ من الهمزة.
قوله: **(وقال بعض الشارحين)** هو الشريف رح. قوله: **(عن قوله وقلبها)** لأن كل ألف عام يشمل الألف المبدلة من التنوين وغيره. قوله: **(وعن ذكر الهمزة)** لأنه يعلم من عموم كل أصلاً. قوله: **(وألف التنوين لم تكن)** بل كان التنوين موجوداً فيه.

قف وحبلى وعصا وعصو وعصي ضعيف ووجه قلبها ما ذكر أنّ الألف خفيفة، فأبدلت بما هو أبْيَن منها مما هو من جنسها، وإنما لم تكن الهمزة في رجلا بدلا من التنوين، لبعد ما بينهما، ولهذا تقول حبلا ويضربها، مع أنه لا تنوين فيهما. قيل: وفي عبارته نظر، لأنّ قوله: وقلب كل ألف يُغني عما قبله، وعن ذكر الهمزة بعد قوله حبلى، وردّ بأنه لو اعتنى بذلك لتوهم في الأول أن المراد الألف الثانية حالة الوصل، وألف التنوين لم يكن كذلك، ولتوهم في الثاني أنّ قلب الألف همزة ممتنع في نحو حبلى، فيكون مخرجا من قوله كل ألف.

وإبدال تَاء التَّأْنِيث الاسمية هَاء فِي نَحْو: رَحْمَة، على الْأَكْثَر،

ي ... يوهم أنه مختص بهذا ومخرج من قوله كل ألف فلذلك أفردها بالذكر ثم لما كان هذ... انقلب ضعيفاً لم يعده من جملة تلك الوجوه.

قوله: **(وإبدال)** مبتدأ في نحو رحمة خبره وهذا هو الخامس من تلك الوجوه إذا كان آخر الاسم المفردة التأنيث فتبدل هاء في الوقف فرقاً بينه وبين تاء التأنيث الفعلية ولم يعكسوا لأنهم لو قالوا ضربه في ضربت لالتبس بضمير المفعول، ومن العرب من يقف عليها بالتاء، ومنه قولهم: عليه السلام والرحمة.

(وإبدال تاء التأنيث الاسمية هاء في نحو رحمة)، مما كان التاء في الاسم المفرد ولم يكن عوضاً للفرق بينه وبين تاء التأنيث الفعلية وقد ذهبت في الوقف الحركة التي كان بها التمييز وإنما لم تقلب حرفاً آخر دون الهاء؛ لأنها أشبه شيء بالألف لمجيئها للتأنيث ولاقتضائها فتح ما قبلها ولم يعكس؛ لأنه لو قيل ضربه في ضربت لالتبس بضمير المفعول وإنما قال **(على الأكثر)**، لأن بعض العرب يقف عليها بالتاء منه قولهم عليه

قوله: **(مختص بهذا)** دون قلبها همزة.

قوله: **(من جملة تلك الوجوه)** الأحد عشر.

قوله: **(فتبدل هاء في الوقف)** يستفاد منه أن التاء هي الأصل وهو مذهب سيبويه ونقل عن البصريين قالوا لجريان الإعراب عليها ولثبوتها في الوصل الذي هو الأصل وقال ثعلب في آخرين الهاء هي الأصل فأبدل تاء في الوصل؛ لأنها أحمل للحركات لشدتها.

قوله: **(ومن العرب من يقف عليها بالتاء)** على هذه اللغة كتب في المصاحف ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ﴾ [الدخان: ٤٣]. ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٣٢] وغيرها قال الخضراوي: وعلى هذه اللغة يجري عند بعضهم مجرى سائر الحروف فيجوز فيها الروم والإشمام والتضعيف وإبدال التنوين من المنصوب ألفاً وغير ذلك.

(و) خامسها (إبدال تاء التأنيث الاسمية هاء) كائن (في نحو رحمة) مما ليس بجمع مؤنث سالم، ولا قبل تائه ساكن سكوناً أصليا كغزاة وقضاة (على الأكثر)، فرقاً بينها وبين تاء التأنيث الفعلية كضربت، والحرفية كلاتَ، والتاء الأصلية كوقت، والتي قبلها ساكن كأخت، ولم يعكسوا لأنهم لو قالوا ضربه ولاه ودقه واخه لا (لبس) مع أنّ، بعضهم أبدل الحرفية في لات ها، فقال لاه، وهو ضعيف، وقال غير الأكثر يوقف فيما ذكر بالتاء، فيقال رحمت، وقد قُرئ بهما جميعا، ....

. . . .

ف وقول الشاعر[١]: [الرجز]

بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ

ج السلامت والرحمت وقول الشاعر: [الرجز]

اللهُ نَجَّاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمَتْ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدَمَتْ

صَارَتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ وَكَادَتِ الحُرَّةُ أن تُدعَى أمت

قوله: بعدمت المراد بعد ما فأبدل في التقدير من الألف هاء ثم أبدل الهاء تاء؛

ك قوله: **(وقول الشاعر[٢]: بل جوزِ تيهاء كَظهرِ الجحفت)** قبله:

ما بال عيني من كَرَاهَا قَدْ جَفَتْ مُسْبَلَةً تَسْتَنُّ لِمَا عَرَفَتْ

داراً لسلمى بعد حَوْلٍ قد عَفَتْ بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءِ....... البيت

وجفت بجيم: بعدت، ومُسْبَلَةً: ممطرة حال، وتستن: تسرع، وعفت: اندرست،

قا . . . .

---

(١) هَذَا البَيْتُ لأَبِي النَّجْم الفَضْل بْن قُدَامَة العِجْلِيّ، وَعِجْلٌ مِنْ بَنِي بَكْر بْن وَائِل.

الشاهد فيه: وُقُوفُهُ عَلَى التَّاءِ مُرَاعَاةً لِلأصْلِ؛ لأَنَّ الهَاءَ المَوْقُوفَ عَلَيْهَا تَاءٌ فِي الأصْلِ. ألا تَرَاهُمْ لَمْ يُؤَنِّثُوا بِالهَاءِ شَيْئاً، وَالوَقْفُ مِنْ مَوَاضِعِ التَّغْيِيرِ، وَالوَصْلُ تَجْرِي فِيهِ الأشْيَاءُ عَلَى أُصُولِهَا.

ألا تَرَى أَنَّ مَنْ قَالَ: هَذَا بَكُرْ، وَمَرَرْتُ بِبَكِرْ، فَنَقَلَ الضَّمَّةَ وَالكَسْرَةَ إِلَى الكَافِ فِي الوَقْفِ، فَإِنَّهُ إِذَا وَصَلَ أَجْرَى الأمْرَ عَلَى حَقِيقَتِهِ، فَكَانَ وَجْهُ الكَلامِ أَنْ يَقُولَ: (الحَجَفَهْ)، مِثْلَ: فَاطِمَهْ وَضَارِبَهْ؛ وَلَكِنَّهُ أَجْرَى الوَقْفَ مَجْرَى الوَصْلِ. وَحَكَى عَنْهُم: هَذَا طَلْحَتْ وَالسَّلامُ عَلَيْكَ وَالرَّحْمَتْ.

وَقَدْ قَلَبُوا هَذَا الأمْرَ فَأَجْرَوا الوَصْلَ مَجْرَى الوَقْفِ، مِنْ ذَلِكَ مَا حَكَى سِيبَوَيْه مِنْ قَوْلِهِم فِي العَدَدِ: ثَلاثَهْ رَبَعَهْ، وَقَالُوا فِي الوَصْلِ: سَبْسَبًا وَكَلْكَلا، وَمِنْ أَبْيَاتِ الكِتَابِ: [السريع]

ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأضْخَمَّا

اللغة: (جَوْزُ) كُلِّ شَيْءٍ: وَسَطُهُ. و(التَّيْهَاءُ): القَفْرُ، وَهَذِهِ اليَاءُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ، كَأَنَّهَا تُتَوِّهُ مَنْ سَلَكَهَا؛ أي: تُحَيِّرُهُ، يُقَالُ: تَاهَ تَوْهاً، وَتَوَّهْتُهُ، وَفَلاة أَتَاوِيهِ، كَأَنَّهَا جَمْعُ: تُوَهٍ وَأَتْوَاهٍ.

و(الحَجَفَةُ): التُّرْسُ، وَأَقَرَّهَا تَاءً فِي الوَقْفِ عَلَى الأصْلِ. انظر: تاج العروس (حجرف) ٢٣/ ١١٩، ولسان العرب (حجف) ١٤/ ٨٣، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٨.

(٢) الرجز لسؤر الذئب في: لسان العرب (بلل)، وبلا نسبة في: الخصائص: ١/ ٣٠٤، وسر صناعة الإعراب: ١/ ١٥٩، وشرح عيون الإعراب: ١٩٩، والإنصاف: ١/ ٣٥٣، وشرح المفصل: ٢/ ١١٨، ٤/ ٦٧، وشرح الشافية: ٤/ ٥٠٦، ورصف المباني: ١٥٦، ١٩٢.

. . . .

والجوز: الوسط. والتيهاء: البادية. والحجفة الترس من الجلد يشبه البادية بظهر الترس الذي من الجلد، وبل بمعنى رب أو رب بعدها مقدرة كقول آخر، بل مهمة قطعت بعد مهمة، والمهمهة البادية، ومنه قول آخر[1]: [الرجز]

اللهُ نَجَّاكَ بِكَفِّيْ مَسْلَمَتْ ... مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ ما وَبَعْدَمَتْ

صَارَتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ ... وكادِت الحُرَّة أن تُدعَى أمت

ليوافق بقية القافية، والغلصمة رأس الحلقوم وهو الوضع الناتئ من الحلق. . . . .

والجوز بالجيم وزاي والتيهاء بفتح الفوقية. قوله: **(وبل بمعنى رب أو رب بعدها مقدرة)** هذا هو الصواب قال في المغني: ووهم بعضهم فزعم أنها تستعمل جارة، قال شارحه: هو كما قال فقد حكى ابن مالك وابن عصفور الاتفاق على أن الجر بعد بل برب لا بها. وقال الرضي: أما الفاء وبل فلا خلاف عندهم أن الجر ليس بهما بل برب مقدرة بعدهما. قوله: **(كقول آخر: بَلْ مَهْمَةٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهِ)** هو رجز نسب إلى رؤبة[2]، وقيل: إلى العجاج، ولم يصح والمهمة كجعفر بهاء آخره. قوله: **(بل مهمة)** أي بل رب مهمة.

قوله: **(ومنه قول آخر)** أي من الموقف على تاء التأنيث بالتاء: [الرجز]

اللهُ نَجَّاكَ بِكَفِّيْ مَسْلَمَتْ ... مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ ما وَبَعْدَمَتْ

صَارَتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ ... وَكَادَتِ الحُرَّةُ تُدْعَى بِالأَمَتْ

. . . .

(١) هذه الأبيات من الرجز المشطور ولم نقف لها على قائل ومسلمت - بفتح الميم واللام -: اسم شخص وأصله مسلمة و (ما) في قوله (من بعد ما) يجوز أن تكون مصدرية وأن تكون كافة مسوغة لبعد أن يليها الفعل لأن من حق بعد أن تضاف إلى المفرد لا إلى الجمل والفعل على الوجهين هو قوله (صارت) وما عطف عليه. وقد كرر (بعدما) ثلاث مرات لقصد التهويل وتفخيم الحال وحينئذ يجوز أن تكون الثانية والثالثة توكيدا للأولى من توكيد المفرد بالمفرد ويجوز أن تكون كل واحدة منها مضافة إلى فعل مثل المذكور وعلى هذا الوجه الثاني يجوز أن يكون الفعل المذكور مضاف إليه الأول أو الثاني أو الثالث كقولهم: قطع الله يد ورجل من قالها ومثل ما قالوه في نحو: يا تيم تيم عدي. والغلصمة: رأس الحلقوم. يريد نجاك الله من الأعداء بكف هذا الرجل المسمى مسلمة بعد ما كاد يتعسر عليك الإفلات وكادت النساء الحرائر يسبين فيصرن إماء.
والاستشهاد بالبيت على أن الألف قلبت تاء في قوله (وبعدمت).

(٢) الرجز لرؤبة في: ديوانه ١/ ١٦٦، ولسان العرب (بلل) وخزانة الأدب ٧/ ٥١٦، ورواية الديوان: ومهمهٍ أطرافه في مهمة. ولا شاهد فيه على (بل)، وبلا نسبة في: أوضح المسالك ٣/ ٦٩، وتاج العروس (بلل).

وتشبيه تَاء هَيْهَات بِهِ قَلِيل، ....

جا والمراد بقوله بعدمت بعد ما فأبدل في التقدير من الألف هاء ثم أبدل الهاء تاء ليوافق بقية القوافي، والغلصمة رأس الحلقوم وهو الموضع الناتي في الحلق.
وقال النحويون: إن جعل هيهات جمعاً قدر أن أصله هيهيات حذفت ياءه التي هي اللام ويوقف عليه بالتاء، ووزنه فعلات والأصل فعللات، وإن جعل مفرداً فأصلة هيهية على فعللة من المضاعف كقلقلة ويوقف عليه بالهاء. قال المصنف في شرح المفصل:

نقره (**وتشبيه تاء هيهات به**)، أي بتاء التأنيث (**قليل**)، قال النحاة: إن جعل هيهات جمعاً قدر أنه هيهيات حذفت ياؤه التي هي اللام ويوقف عليها بالتاء كما يوقف على نحو

لي ومسلمت علم شخص كحمزة وبعدمت ما موصول حرفي صلته صارت الخ، والصلة من الأولين محذوفة إما بقرينة المذكور أو بشيء آخر، وكادت الحرة بأن توسر وتستخدم وتسمى أمة وفيه استشهاد آخر. قوله: (**من الألف هاء**) كما سيجيء من إبدال همزة الاستفهام هاء ض.
قوله: (**ثم أبدل الهاء تاء**) حاصله أن بين الهاء والتاء مناسبة من حيث إنهما مهموستان بخلاف الألف والتاء فلذلك قدرنا كذلك. قوله: (**ثم أبدل الهاء تاء**) ليست هذه من محل الاستشهاد؛ لأن الكلام في تاء التأنيث والغلصمة بالغين المعجمة وضمير وهو لرأس.
قوله: (**وقال النحويون إلى آخره**) يجوز في تاء هيهات الفتح والضم والكسر وقد قرئ بهن ثم قيل إنها مع الفتح والضم اسم مفرد وتاؤها للتأنيث بدليل قلبها في الوقف هاء، فيقال هيهاه وألفها حينئذٍ إما عن ياء والأصل هيهية من المضاعف كزلزلة فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها المكسورة، وأما الإلحاق كأرطاة وأصلها هيهه بوزن فعله، وأما مع كسر التاء فإنها جمع المضمومة والمفتوحة وكسرة التاء للبناء والوقف عليها كالوقف على مسلمات وتنوينها للتنكير وقيل يحتمل أن يكون مع الضم والفتح جمعاً قال ذلك كله الموصل.
وقال الرضي في المكسورة: كان القياس هيهيات كما تقول في جمع قوقاء قوقيات إلا أنهم حذفوا الألف أي من المفردة لكونها غير متمكنة كما حذفوا ألف إذا في المثنى وجزم ابن هشام بأن هيهات في التقدير جمع هيهة ثم سمى به الفعل وتلخيص المسألة على ما أفاده أنه إذا وقف على تاء التأنيث التزمت إن كانت متصلة بحرف كثمت أو يفعل كقامك أو باسم وقبلها ساكن صحيح كأخت وجاز إبقاؤها وإبدالها إن كان قبلها حركة كشجرة أو ساكن معتل نحو صلاة، ومسلمات، لكن الأرجح في جمع التصحيح وما أشبهه وهو اسم الجمع كأولات وما سمى به من الجمع تحقيقاً كأذرعات أو تقديراً كهيهات الوقف بالتاء وفي غيرهما بالإبدال.
قوله: (**إنه هيهيات**) فألف الألف جمع حينئذٍ ض.

فك (وتشبيه تاء هيهاتَ به)، أي بتاء التأنيث الإسمية ليوقف عليه بالهاء (قليل)، وقرئ بهما به، قال النحاة: إنْ جعل هيهات جمعا قدر أنّ أصله هيهتات حذفت ياؤه التي هي اللام على غير قياس، أو قلبت ألفاً، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، ويوقف عليه بالتاء،

. . . .

إنه أمر تقديري إذ هيهات اسم للفعل فلا يتحقق فيه إفراد وجمع وإنما ذلك لشبهها بتاء التأنيث لفظاً دون إفراد وجمع، وأما جمع المؤنث السالم كالمسلمات فيوقف عليها بالتاء لا غير على المشهور المستعمل؛ لأنهم لما أرادوا أن يكون في جمع المؤنث السالم زيادتان كما بينوه في موضعه لم يمكنهم أن يزيدوا الواو ولا الياء بعد الألف؛ لأنهم لو زادوهما لانقلبتا همزة، فزادوا التاء ليصير بدلاً من الواو كما في نجاه وتخمة

مسلمات وأن جعل مفرداً فأصله هيهية على وزن فعللة من المضاعف كالقلقلة ويوقف عليها بالهاء كما يوقف على نحو مسلمة بالهاء.

قال المصنف في شرح المفصل: إنه أمر تقديري إذ هيهات اسم للفعل فلا يتحقق فيه أفراد وجمع وقد يقف بالتاء من يصله بالفتح ويقف من يصله بالكسر وإنما ذلك تشبيهاً بتاء التأنيث لفظاً دون إفراد وجمع، وفيه نظر لأنه وإن كان اسم الفعل في الأصل مصدر ويجوز جمع المصدر باعتبار أنواعه ومراته؛ وذلك لأن اسم الفعل إما منقول عن المصدر والنقل فيه صريح بأن يستعمل مصدراً أيضاً نحو رويد زيداً والنقل فيه غير صريح لعدم استعماله مصدراً نحو هيهات فإنه وإن لم يستعمل مصدراً لكنه على وزن قوقات

قوله: (**إنه أمر تقديري**) أي ما جعله النحويون من أن هيهات مفرداً وجمع. قوله: (**فلا يتحقق فيه إفراد وجمع**) قال المصنف عقبه وقد يقف بالتاء من يصله بالفتح وقد يقف بالهاء من يصله بالكسر. قوله: (**وإنما ذلك**) أي جواز الوقف بالهاء لشبهها بتاء التأنيث لفظاً.

قوله: (**فيه إفراد وجمع**) لأن الإفراد يقال فيما يكون فيه تثنية وجمع في مقابلتها والأفعال وأسماء الأفعال ليس لها تثنية وجمع فلا يطلق عليها الإفراد ولا يقال إنه مفرد.

قوله: (**إنما ذلك**) أي إنما الوقف على هيهات بالهاء تارة وبالتاء أخرى.

قوله: (**ولا الياء مع الألف**) وإنما خصهما لكثرة دورانهما.

قوله: (**لانقلبتا همزة**) فإن قيل ما المانع من ذلك فإن القلب حينئذٍ على وجه القياس. والقياس متبع قلت المانع زيادة العمل من غير فائدة فكان الإتيان بحرف لا يتغير أولى.

قوله: (**لأنه يصير بدلاً**) وكان في جمع المذكر الواو فينبغي أن يؤتى بها في المؤنث أيضاً فلما تعذر أتوا بالتاء لما ذكر.

كما في مسلمات، فوزنه فعلات، والأصل فعللات، وإنْ جعل مفردا فأصله هيهية بوزن فعللة من المضاعف كالقلقلة، ويوقف عليه بالهاء، كما في مسلمة، قال المصنف في شرح المفصل: وهذا أمر تقديري، إذ هيهات اسم فعل، فلا يتحقق فيه إفراد وجمع، وإنما ذلك لشبه تائه بتاء التأنيث، ونظر فيه غيره بأنه وإنْ كان اسم فعل، لكن أصله

وَفِي الضَّارِبَاتِ ضَعِيفٌ، ....

ني وصارت علامة التأنيث وأغنت عن أن يقال في مسلمة مسلمات فلما أفادت هذه التاء التأنيث والجمع وأغنت عن علامة التأنيث الملحقة في الواحد أثبت في الوقف ولم تبدل هاء، وما روى قطرب عن طيئ أنهم يقولون كيف البنون والبناه، وكيف الإخوة والأخواه بإبدال تاء الجمع هاء في الوقف تشبيهاً بتاء التأنيث الخالصة فضعيف

جه مصدر قوقي أو عن المصدر الذي كان في الأصل صوتاً نحو صه ومه أو منقول عن الظرف نحو أمامك أو عن الجار والمجرور نحو عليك زيداً، فلا يكون اسم فعل غير منقول حتى يقال إن هيهات من هذا القسم (و)، إبدال تاء التأنيث الاسمية هاء **(في الضاربات)**، صوابه في نحو الضاربات مما يكون جمعاً بالألف والتاء **(ضعيف)**، لأن التاء فيه ليست بمحض التأنيث وإنما زيدت الألف والتاء لجمع المؤنث كما زيدت زيادتان في جمع المذكر نحو مسلمون، وقد روى قطرب عن طي أنهم يقولون كيف

كه قوله: **(وصارت علامة التأنيث)** الضمير للتاء وكذا ضمير لأنه والضمير في معه للألف والأصح أن الألف والتاء للجمع والتأنيث من غير تفصيل؛ لأنهما يدلان على الجمع في نحو رجال مقالة وعلى التأنيث في نحو حبلى وقائمة وقيل التاء للتأنيث والجمع والألف فارقة بين المفرد والجمع وقيل الألف للجمع والتاء للتأنيث وكلام الشارح ظاهر في هذا ومراده الأول لقوله فلما أفادت هذه التاء التأنيث والجمع.

قوله: **(وأغنت عن أن يقال في مسلمة مسلمات)** أي لئلا يجتمع في كلمة واحدة علامتا تأنيث التي في الواحدة والواردة مع الألف للجمع وخصت الأولى بالحذف؛ لأن الثانية تدل على التأنيث والجمع، والأولى تدل على التأنيث فقط؛ ولأنه لو حذفت الثانية دون الأولى لالتبس المجموع بالمثنى المضاف حالة رفعه نحو مسلمتاكم؛ ولأن تاء التأنيث لا تكون حشواً لكلمة .

قوله: **(بتاء التأنيث الخالصة)** المراد بها ما يدل على التأنيث فقط دون الجمعية.

قا مصدر، والمصدر يجوز جمعه باعتبار أنواعه ومرَّاتِه، (و) إبدال تاء التأنيث الإسمية هاء (في) نحو (الضَّارِبَاتِ) كما هو جمع مؤنث سالم (ضعيف)، والأقوى الوقف عليه بالتاء لدلالتها على التأنيث، والجمعية جميعا، فكرهوا إبطال صورتها بخلاف التاء في المفرد، فإنها تدل على التأنيث المحض، ....

وعِرْقاتٌ إِن فتحت تاؤه فِي النصب. فالبهاء، وَإِلَّا فبالتاء، . . . . . .

والعرقات الأصل فإن فتحت تاؤه بالنصب ويقال استأصل الله عرقاتهم فيكون مفرداً كسعلاة فيوقف بالهاء وإن كسرت يكون جمعاً ويوقف بالتاء والراء من عرقات تسكن وتكسر.

البنون والبناء وكيف الإخوة والإخواه بإبدال تاء الجمع في الوقف تشبيهاً بتاء التأنيث الخالصة وهو ضعيف **(وعرقات)** بكسر الفاء وسكون العين أو كسره وهو على التحقيق جمع أو اسم جمع؛ لأن معناه جمع عرق **(أن فتحت تاؤه في النصب)**، ويقال استأصل الله عرقاتهم **(فبالهاء)**، وذلك لأن فتح تائه دل على أنه غير جمع؛ لأنه لو كان جمعاً لما جاز فتح تائه فحكم عليه باسم جمع فيكون التاء فيه لمحض التأنيث فقلبت هاء في الوقف **(وإلا)**، وإن لم تفتح تاؤه في النصب بل كسرت **(فبالتاء)**، لأن كسره في موضع

قوله: **(والعرقات الأصل)** قال في القاموس: والعَرْقاة ويكسر، والعِرْقة بالكسر الأصل أو أَصل المال أو أرومة الشجر التي تتشعب منها العروق، وقولهم استأصل الله عرقاتهم إن فتحت أوله فتحت آخره وهو الكثير وإن كسرته كسرته على أنه جمع عِرْقة بالكسر انتهى. وظاهره أن الفتح في المثل لا يكون مع كسر العين بخلافه ما اقتضاه أول كلامه وعلى هذا المقتضى مشى الشارح فليحرر والله أعلم، والأورمة بفتح الهمزة والسعلاة بكسر السين واحدة السعالى أخبث الغيلان. قوله: **(يكون جمعاً)** أي جمع عرفة كسدرة وسدرات.

قوله: **(والراء من عرقات تسكن وتكسر)** تقدم في باب الجمع ما يعلم منه ذلك وأنه يجوز الفتح أيضاً.

(وعِرْقاتٌ) بكسر أوله، وسكون ثانيه، أو كسره (إنْ فتحت تاؤه في) حال (النصب) كما في قولهم استأصل الله عِرقاتهم، أي أصلهم (فبالهاء) يوقف عليه، لأنّ فتح تائه دليل على أنه ليس يجمع، فحكم عليه بأنه اسم جمع فالتاء فيه لمحض التأنيث، فتبدل هاء كمعلاة، (وإلّا) أي وإن لم تفتح تاؤه في النصب بل كسرت (فبالتاء) يوقف عليه على الأقوى، لكونه حينئذ جمعا، . . . .

وَأما ثَلَاثَة أَرْبَعَة فِيمَن حرّك فَلِأَنَّهُ نقل حَرَكَة همزَة الْقطع لما وصل

جار

قوله: **(وأما ثلاثة أربعة)** إشارة إلى أنهم قلبوا تاء ثلاثة في الوصل هاء مع أن هذا من أحكام الوقف إجراء للوصل مجرى الوقف؛ لأن الضد يحمل على الضد ثم نقلوا حركة همزة أربعة إليها، وقالوا ثلاثه ربعة ....

نقره

النصب دل على أنه جمع فيوقف عليه بالتاء **(وأما ثلاثة أربعة فيمن حرك)**. هاء ثلاثة بالفتحة بعد قلب التاء هاء مع أن هذا القلب من أحكام الوقف إجراء للوصل مجرى الوقف؛ لأن الضد يحمل على الضد ومعنى إجراء الوصل مجرى الوقف الجمع بين حكمي الوصل والوقف **(فلأنه نقل حركة همزة القطع)**، وهي همزة أربعة إلى الهاء الساكن وحذفت الهمزة **(لما وصل)**، فقد جمع بين التحريك وهو حكم الوصل وقلب التاء هاء وهو حكم الوقف وأما فيمن أسكن الهاء فإنه لا يقلب التاء هاء إلا في الوقف فالوصل مع القلب إجراء له مجرى الوقف، أو نقول ثلاثة مبني على السكون وليس سكونه للوقف والهاء لازمة لسكونها فلا حكم للوقف فحينئذٍ لا يكون إجراء الوصل مجرى الوقف ....

كـ

قوله: **(إجراء للوصل مجرى الوقف)** قال المصنف في شرح المفصل: قد يقال إن ثلاثة مبني على السكون وليس سكونه في الوقف لا يمتنع وصل غيره معه مع بقاء آخره ساكناً هاء فلا حكم له فيه لأن ذلك إنما يكون في وصله تاء متحركة وهذا واجب له البناء على السكون فصار سكونه لا للوقف والهاء لازمة لسكونه فلا حكم للوقف فليس فيه إجراء الوصف مجرى الوقف وإنما فيه حكم الوصل خاصة واتفق أن حكم الوصل فيها كحكم الوقف كما في قولك كم وأشباهها فإن حكم الوصل فيها كحكم الوقف.

فلـ (وأمَّا ثلاثة أربعة فيمن حرَّك) هاء ثلاثة بفتحة بعد قلب التاء هاء، (فلأنه نقل) إليها (حركة همزة القطع) التي في أربعة (لمَّا وصل)، وإنما قلبوا هنا التاء هاء، مع أنَّ ذلك من أحكام الوقف؛ إجراء للوصل مجرى الوقف، لأنَّ الضد يحمل على الضد، فهذا جواب ما يقال إنْ كان واصلا، فلِمَ أُتي بالهاء، أو واقفا فلمَ حركها، أمَّا من سكن فلا

بِخِلَاف (الم اللهُ) فَإِنَّهُ لما وصل التقى ساكنان.
وَزِيَـادَة الْألـف فِـي أنـا، . . . .

وهذا بخلاف ألم الله فإنه ليس فيه نقل الحركة من همزة الله، بل حذفت همزة الله في الدرج والتقى ساكنان ففتح الميم محافظة على التفخيم. وقال بعض الشارحين إنما ذكر هذا الكلام ها هنا؛ لأن بعض الناس يتوهم أن حركة الميم هي الحركة المنقولة من لام الله وهذا سهو منه وصوابه أن يقول من همزة الله كما ذكرنا.

قوله: (**وزيادة الألف في أنا**) مبتدأ وخبر وهو السادس من الوجوه الأحد عشر أنا للمتكلم، لا يكون إلا من ذوي العلم مذكراً كان أو مؤنثاً؛ لأن تكلمه يغني عن الفرق بين المذكر والمؤنث، وهذا الاسم لما أخبر به، وعنه ضارع الأسماء المتمكنة فبنى على الـحـركـة . . . .

(**بخلاف ألم الله فإنه لما وصل التقى ساكنان**)، فحرك الساكن الأول بالفتح على ما عرفت (**وزيادة الألف في أنا**)، في الوقف لزوماً لبيان الحركة ولا يوقف عليه بالسكون كما يوقف على هو وهي وبه؛ لأن النون أخفى من حروف اللين، وأما في الوصل فيجيء بالألف وبغيره، وقال الكوفيون أن الألف من نفس الكلمة وليست بزائدة

قوله: (**وهذا بخلاف الم الله**) هذا على مختار المصنف يصح أما على مذهب من يقول إن التقاء الساكنين في ميم للوقف كصاحب الكشاف جعل الحركة في الميم من الهمزة؛ لأنه حينئذٍ لا يسقط إذ لا يكون في الدرج فتنقل الحركة فلذلك كان الميم مفتوحة كما تقدم.

قوله: (**وقال بعض الشارحين**) أراد الشريف رحمه الله تعالى ما قاله سبق قلم أو أراد مجموع الألف واللام كما يطلقون لام التعريف ويريدون أل.

قوله: (**فبنى على الحركة**) فتحريكه لمشابهته المتمكن وإلا كان حقه السكون؛ ولأنه مبني الأصل والأصل في المبنيات السكون ولذا حرك هو وهي وصغر أسماء الإشارات والموصولات لمشابهته المتمكن فيما ذكر.

نقل عنده، (بخلاف) فتح ميم (﴿الـمَ اللهُ﴾ فإنه) ليس كذلك، بل (لـمَّـا وُصِـل) ﴿**الـم اللهُ**﴾ (التقى ساكنان)؛ لسقوط الهمزة في الوصل، فحرك الأول بالفتح، لا بالكسر، وإنْ كان هو الأصل، محافظة على التفخيم كما مر، فليست هذه الفتحة منقولة من الهمزة، كما توهمه بعضهم.

(و) سادسها (زيادة الألف) كائنة (في) الوقف، على (أَنَا) ضمير المتكلم، لبيان

. . . .

وجاء فيه أن بالإسكان وأنا بالألف، وكثر ذلك حتى قال الكوفيون إنها من الكلمة، وليست بزيادة هذه أحوال الوصل فإذا وقفت قلت أنا بالألف لبيان الحركة ولا يوقف عليها بالسكون، فلا يقال في جواب من فعل أن كما يقال: هو وهي؛ لأن النون أخفى من حروف اللين فلزمت الألف لذلك ولم يقف العرب بالألف لبيان الحركة إلا في أنا، وفي قولهم حي هلا كما يتحقق في الإبدال إن شاء الله تعالى، وإذا أردت بيان الحركة في غير هذين الموضعين وقفت بالهاء كما سيجيء إن شاء الله.

. . . .

قوله: **(وجاء فيه أن بالإسكان وأنا بالألف)** روى الأولى قطرب والثانية لغة تميم وبها قرأ نافع في نحو أنا أحيي والإشارة في قوله وكثر ذلك لأنا بالألف والضمير في أنها للألف واحتج الكوفيون بقولهم إن فعلت حكاه الفراء قالوا ولو كانت لبيان الحركة لامتنع تقديمها وهو ضعيف لاحتمال أن تكون الألف نشأت من الفتحة.

قوله: **(وجاء فيه أن)** فيكون في أنا ثلاث لغات حال الوصل إحداها أنا بفتح النون من غير ألف وهو أفصحها، والثاني أن بالسكون وثالثها أنا بالألف والوقف عليه بالألف البتة لبيان الحركة ولا يوقف عليه بالسكون فرقاً بينها وبين أن الناصبة.

قوله: **(لأن النون أخفى)** لضعف مخرجها بخلاف حرف اللين فإن مخرجها الفم.

قوله: **(لأن النون أخفى)** أي لضعف مخرجها بالقياس إلى حروف اللين.

قوله: **(ولم تقف العرب بالألف الخ)** أي وإن وقفت فيهما بالهاء أيضاً.

الحركة، لأنه لمَّا بنى عليها فرقاً بينه وبين أنَّ الناصبة، لا يوقف عليه بسكون النون، كما يوقف به على هو وهي، لأنّ النون أخفى من حروف اللين، أمَّا في الوصل فيجيء بالألف، وبدونه، وقد كثرت الألف حتى قال الكوفيون إنها ليست بزائدة، هذا كله على قول مَن حرك النون وصلا، أمَّا من سكنها فيه فالوقف بالسكون لا غير، ولم تقف العرب بالألف لبيان الحركة إلّا في أنا، وحيهلا، وإذا أُريد بيان الحركة في غيرهما وقف بالهاء، كما سيأتي ذلك، . . . .

وَمن ثَمَّ وقف على ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف:٣٨] بِالْألف، . . . .

ك قوله: (ومن ثَمَّ) أي ومن أجل الوقف على أنا بزيادة الألف وقفوا على ﴿لكِنَّا هُوَ الله رَبِّي﴾ [الكهف:٣٨] بالألف. فإن أصله لكن أنا نقلت حركة الهمزة إلى النون، ثم أدغمت النون في النون، فقيل لكنا وإثبات الألف فيه وصلاً فصيح أيضاً بخلاف أنا إذا ثبت ألفه في الوصل، فإنه ليس بفصيح؛ لأن الألف تدل على أن الأصل لكن أنا، وبغير الألف يلزم الالتباس بينه وبين لكن المشددة، وقوله هو ضمير الشأن، أي والشأن الله

ش **(ومن ثم)**، أي ومن أجل أن الوقف على أنا بزيادة الألف **(وقف على ﴿لكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾ [الكهف:٣٨] بألف)**، وذلك لأن أصله لكن أنا نقلت حركة همزة أنا إلى النون وأدغمت النون في النون فقيل لكنا وإثبات الألف فيه وصلاً فصيح أيضاً بخلاف أنا فإن إثباتها فيه ليس بفصيح؛ لأن الألف تدل علي أن أصله لكن أنا إذ بغير الألف يلتبس بلكن المشددة أو زيدت الألف لتكون عوضاً عما حذف منها وقوله هو ضمير الشأن

ق قوله: **(وقفوا على ﴿لكِنَّا هُوَ اللهُ﴾ [الكهف:٣٨])** أجمعوا عليه بالألف وقفاً واختلفوا وصلاً فقرأ ابن عامر بإثباتها والباقون بحذفها على القياس في أنا وصلاً.

قوله: **(وقفوا على ﴿لكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾ [الكهف:٣٨] بالألف)** لكنا هذه تكتب بالألف؛ لأن الأصل كما سيأتي في الخط في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها على تقدير الوقوف عليها والألف فيها في الوصل على ما قرأ به الأكثر وهي المرادة هنا بدليل قوله بعد وإثبات الألف فيها وصلاً فصيح. قوله: **(نقلت حركة الهمزة إلى النون)** كذا قاله الزمخشري ورده في المغني بأن المحذوف لعلة بمنزلة الثابت وحينئذٍ فيمتنع الإدغام؛ لأن الهمزة فاصلة في التقدير وارتضى أن الهمزة حذفت اعتباطاً والتحقيق أن الكلامين مبنيان على الاعتداد بالعارض وعدمه وعلى الاعتداد به بنى الزمخشري ومن تبعه وهو جائز وإن كان قليلاً. قوله: **(إلى النون)** المخففة من لكن وحذفت الهمزة. قوله: **(وإثبات الألف فيه وصلاً فصيح)** قرأ بإثباتها في الآية ابن عامر، وقال الزجاج: إثبات الألف جيد جبراً للكلمة وتنبيهاً على الأصل.

قوله: **(هو ضمير الشأن)** وتحتمل أن تكون هو مبتدأ ويعود إلى الله، والله بدل منه أو عطف بيان وربي خبره والجملة خبر أنا.

قَ (ومِنْ ثَمَّ)، أي من هنا، وهو أنّ الوقف على أنا بزيادة الألف، أي من أجل ذلك (وُقِف على) لكنَّا من قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف:٣٨] بالألف، إذ أصله لكن أنا، نقلت حركة همزة أنا إلى النون قبلها، ثم حذفت الهمزة، ثم أُدغمت النون في النون، فقيل لكنَّا بإثبات الألف، وهو فصيح، وإثباتها وصلا فصيح أيضاً، بخلافه في أنا، لأنه بالألف يعلم أنّ أصله لكن أنا، وبدونها يلتبس بلكنَّ المشددة، لوقوفهم عليه بالألف، وهو ممتنع في لكن، ولوقوع الضمير المرفوع بعده، وهو لا يقع بعد لكن، ولا يستقيم تقدير ضمير الشأن مع غير أن المخففة إلّا في الضرورة، وقوله هو ضمير الشأن،

ومَــهْ ....

ربي والجملة خبر أنا، والراجع إليه منها ياء الضمير في ربي، والمعنى لكن أنا لا أقول ما تقول، بل أقول: هو الله ربي، وإنما قلنا أصله لكن أنا وليس لكن المشددة لوجهين:

أحدهما: وقوع الضمير المرفوع بعده، ولا يقع الضمير المرفوع بعد لكن، ولا يستقيم تقدير ضمير الشأن ليكون اسم لكن، وقوله: هو الله ربي خبره؛ لأن ضمير الشأن المنصوب لا يحذف إلا في الضرورة.

والجملة بعده خبره والجملة خبر أنا والعائد هو الياء في ربي لأنه بمنزلة الضمير المرفوع ولا يجوز أن يكون لكن هنا هي المشددة لوقوع الضمير المرفوع بعده ولا يستقيم تقدير ضمير الشأن ليكون اسمه؛ لأن ضمير الشأن المنصوب لا يحذف إلا في الضرورة وللوقف عليها بالألف ولا يوقف على لكن المشددة بالألف **(ومه)**، بإلحاق الهاء بدلاً من ألف ما الاستفهامية كقول أبي ذؤيب قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج

قوله: **(والجملة خبر أنا)** لا يحتاج خبر هذه الجملة وهو الله ربي عائد؛ لأنها نفس المبتدأ بخلاف الكبرى. قوله: **(بل أقول هو الله ربي)** مراده تفسير المعنى ولم يرد أن فعل القول مقدر وإلا لكانت الجملة محكية ولم تكن خبراً. قوله: **(المشددة لوجهين)** هو أن المحذور إن من جهة اللفظ لا من جهة المعنى تأمل. قوله: **(ولا يستقيم)** جواب سؤال مقدر وهو أنه لم لا يجوز أن يكون لكنا لكن المشددة والألف من إشباع فتحة النون واسمه ضمير الشأن المقدر والجملة وهو قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] خبره.

قوله: **(تقدير ضمير الشأن)** ولو قدرنا ذلك يكون مبتدأ قطعاً كما ذكرنا، وقوله **(لأن ضمير الشأن المنصوب لا يحذف إلا في الضرورة)** أي في غير باب أن المفتوحة إذا خففت ومن حذفه في غيرها قول الشاعر[1]: [الخفيف]

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْماً ... يَلْقَ فِيهَا جَآذِراً وَظِبَاءَ

أراد أنه لأن نواسخ الابتداء لا تدخل على كلم المجازاة، أما المرفوع فإنه يمتنع حذفه

والجملة بعده خبر، والجملة الكبرى خبر أنا، (و) الوقف على (مَهْ) في ما الاستفهامية بالهاء بدلا من الألف، لقرب مخرجيهما، أو بياناً لحركة ما قبلها قليل، كقول أبي ذؤيب: قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلّوا بالإحرام، فقلت مَهْ، أي ما الحديث، أو ما الحال، فقالوا: توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم،

---

(١) البيت للأخطل التغلبي، وانظر: الخزانة ١/ ٤٣٥، وسمط اللآلئ ١/ ٦٧، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٢٧١.

وَأَنَهْ قَلِيل.

والثاني: أنهم وقفوا عليه بالألف، ولو كان لكن لما جاز الوقف بالألف.
قوله: (وأنه) يجوز أن يكون الهاء بدلاً من الألف؛ لقرب مخرجها إذ الأكثر الوقف على أنا بالألف، ويجوز أن يكون لبيان حركة نون أنا قال[1]: [الرجز]

إن كنت أدري فعلى بدنه ... من كثرة التخليط أني من أنه

والهاء في قول أبي ذويب قدمت المدينة ولأهلها ضجيج كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام فقلت مه، فقالوا: هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم بدل من ألف ما الاستفهامية، أي ما الحديث أو ما الحال وهو قليل فلهذا لم يعده من تلك الوجوه.

الحجيج أهلوا بالإحرام فقلت به فقالوا: أهلك رسول الله صلى الله عليه وسلم **(وأنه)**، بإلحاق الهاء بآخر أنا فإن الهاء يجوز أن يكون بدلاً من الألف لقرب مخرجيها وأن يكون لبيان حركة نون أنا **(قليل)**، ولذلك لم يعده من الوجوه المذكورة. . . . .

مطلقاً لعدم الدليل عليه إذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ ولا غيره إلا مع القرينة الدالة عليه، وإنما جاز حذفه منصوباً مع ضعفه لصيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه كما تقدم.

قوله: **(الوقف بالألف)** لما مر أن العرب لا تقف بالألف إلا في أنا وحيهلا.

قوله: **(لبيان حركة نون أنا)** فيكون الوقف بالهاء لئلا يشبه عند الوقف بأن الناصبة للمضارع.

قوله: **(من أنه)** من استفهامية مبتدأ وأنا خبره والجملة خبر إن، وأن مع اسمه وخبره مفعول أدري تقديره لو كنت أدري أني من أنه فعلى بدنه فعلى بدنه جزاء لو.

قوله: **(ضجيج)** الضجيج الصياح الحجيج، الحجاج، وهو جمع الحاج كما يقال للغزاة غزى. قوله: **(وهو قليل)** أي إبدال ألف الاستفهام هاء.

قوله: **(لبيان الحركة)** مثل أناه وحيهلاه أو حرف المد مثل هاهناه وهؤلاه في لغة من قصر.

(و) الوقف على (أَنَهْ) في أنا بالهاء بدلا من الألف لِما مرّ (قليل) ولقلته، وقلة ما قبله، لم يعدهما من وجوه الوقف.

(١) قال البغدادي: لم أقف له على أثر. انظر: الخزانة ٥/ ٢٣٧.

وإلحاقُ هَاء السكت لَازم فِي نَحْو: رَهْ، وقِهْ، ومجيء مَهْ، وَمثل مَهْ فِي: مَجِيء مَ جِئْتَ، ....

جا قوله: (**وإلحاق**) هو **السابع من تلك الوجوه** وهاء السكت هاء تلحق في الوقف؛ لبيان الحركة، أو حرف مد، والمراد بها التوصل إلى بقاء الحركة في الوقف، كما زادوا همزة الوصل؛ ليتوصله بها إلى بقاء السكون في الابتداء، وإلحاقه قد يكون بطريق اللزوم، وقد يكون بطريق الجواز، إما بطريق اللزوم، ففي كل كلمة تكون حالة الوقف على حرف واحد، ولم تكن كالجزء مما قبله، إما بأن لا يكون قبله شيء كقولك مبتدئاً من رأى يرى وقه من وقي يقي، أو كان قبله شيء لكن لم يكن كالجزء مما قبله كقولك: مجيء مه في مجيء م جئت.................................

نقره (**وإلحاق هاء السكت لازم**)، فيما تكون الكلمة حال الوقف على حرف واحد ولم يكن كالجزء مما قبله سواء لم يكن قبله شيء كقوله (**في نحو رِهْ وقه**)، أو كان شيء لكن لم يكن كالجزء مما قبله كقوله (**و**)، في نحو (**مجيء مه ومثل مه في مجيء م جئت**).....

حل قوله: (**والمراد بها**) أي بالهاء التي تلحق في الوقف لبيان الحركة.

قوله: (**ففي كل كلمة تكون حالة الوقف على حرف واحد**) قال ابن مالك ومن تبعه: أو على حرفين أحدهما زائد وذلك في الفعل المعتل الآخر المجزوم إذا كان محذوف الفاء أيضاً أو محذوف العين نحو لاتقه ولم يره انتهى.

قال ابن هشام: وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو ولم أك ومن يتق بترك الهاء.

لقا (و) سابعها (إلحاق هاء السكت) لبيان الحرف، كما سيأتي، أو الحركة، ليتوصل بها إلى إبقاء الحركة في الوقف، كما زادوا همزة الوصل في الابتداء، ليتوصل إلى بقاء الساكن فيه (لازم) في كل كلمة تكون في الوقف على حرف واحد، ولم يكن كالجزء مما قبله بأنْ لم يكن قبله شيء، أو قبله، ولم يكن كذلك، لكون ما اتصل هو به اسْماً مستقلاً بمعناه، فالأول كما (في نحو رَهْ وقِهْ)، أمرين من رأى يرى، ووقى يقي، قال ابن مالك، ولم يره، ولم يقه، إذ لا اعتداد بالزائد ورد بإجماعهم على الوقف، على نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾ [مريم: ٢٠] بلا هاء، (و) الثاني كما في نحو (مجيء مَهْ، ومِثل مه في مجيء مَ جِئتَ، ....

. . . .

فإن أصله جئت مجيء ما، وهو سؤال عن صفة المجيء أي على أي صفة جئت ثم أخر الفعل؛ لأن الاستفهام لها صدر الكلام، ولم يمكن تأخير المضاف وحذفت ألف ما؛ لأن ما الاستفهامية تحذف ألفها إذا وقعت مضافاً إليها فرقاً بين الاستفهام والخبر، وكذا

. . . .

قوله: (**لأن الاستفهام لها صدر الكلام**) إنما كان كذلك؛ لأن الاستفهام ومثله الشرط والعرض والتمني ونحوها إنما يغير معنى الكلام بدخوله فجعل له التصدر؛ لأن السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على أصله، فلو جوز أن يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغير أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير أم مغير لما سيجيء بعد من الكلام فتبشوش بذلك ذهنه. قوله: (**ولم يكن تأخير المضاف**) وإلا يلزم تقديم المضاف إليه على المضاف فهو غير جائز. قوله: (**لأن ما الاستفهامية تحذف ألفها إذا وقعت مضافاً إليها**) سيأتي قريباً أنها تحذف ألفها إذا جرت بالحرف، فما هنا جرى على وفق السياق على أنه لا بد فيهما من شرط آخر هو أن لا تركب مع ذا فإن ركبت معها لم تحذف ألفها نحو مجيء ماذا جئت ولماذا جئت؛ لأن ألفها قد صارت حشواً، وما وقع في صحيح مسلم في حديث كعب بن مالك من حذفها حينئذٍ في قوله: ثم إذا أخرج من سخطه خارج عن هذا القياس. قوله: (**بحذف ألفها**) جاء في الشعر إثبات ألف الاستفهامية في حال الجر كقول حسان[1]: [الوافر]

عَـلَـى مَـا قَـامَ يَـشْـتِـمُـنِـي لَـئِـيـمٌ   كَـخِـنْـزِيـرٍ تَـمَـرَّغَ فِـي رَمَـادِ

قوله: (**فرقاً بين الاستفهام والخبر**) وإنما لم يعكس؛ لأن ألف الاستفهامية متطرفة لفظاً وتقديراً بخلاف ألف الشرطية والموصولة فإنها حشو في التقدير لما يلزم بعدها من الصلة والجملة الشرطية. قوله: (**فرقاً بين الاستفهام والخبر**) لم يعكس لأن ما الخبرية أكثر فأجريت على الأصل.

. . . .

(١) قائله: هو حسان بن ثابت، وهو من الوافر. اللغة: "كخنزير" تعريض بكفره أو بقبح منظره؛ فلذلك خص الخنزير لأنه مسيخ قبيح المنظر سمج الخلق أكال العذرات "تمرغ في رماد" تتميم لذمه لأنه يدلك حلقه بالشجر ثم يأتي بالطين فيتلطخ به وكلما تساقطت منه عاد إليه.
الإعراب: "على ما قام" على للتعليل ما استفهامية، أي: لأجل أي شيء يشتمني. قال ابن جني: لفظة "قام" هاهنا زائدة، والتقدير: على ما يشتمني لئيم، وقال ابن يسعون: وليس كذلك عندي؛ لأنها تقتضي النهوض بالشتم "يشتمني" فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول "لئيم" فاعل "كخنزير" الكاف للتشبيه وخنزير مجرور به "تمرغ" فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة في محل الجر صفة لخنزير "في رماد" جار ومجرور متعلق بتمرغ. =

وَمِثْلُ: مَ أَنْت، وَجَائِز. . . . .

جـ مثل مه في مثل م أنت أي مثل أي شيء أنت، وإنما وجب إلحاق الهاء في هذه الصور لئلا يلزم الابتداء بالساكن أو الوقف على المتحرك، وإما بطريق الجواز ففي موضعين.
الأول: كل متحرك حركته غير إعرابية ولا مشبهة بها . . . .

نقره **ومثل م أنت)**، مما كان الجار اسماً مضافا إلى ما الاستفهامية، فإن اتصاله بالمضاف إليه ليس كاتصال حرف الجر بمجروره لاستقلال كل منهما عن الآخر بخلاف اتصال حرف الجر بمجروره فإنه أشد اتصالاً من الاسم لاحتياج كل منهما إلى الآخر ولذلك كتب حتام بالألف؛ لأنها صارت متوسطة وكذلك علام وإلام وإنما لزم الإلحاق لئلا يلزم الابتداء بالساكن أو الوقف على المتحرك **(وجائز)**، إلحاق الهاء. . . . .

ك قوله: **(الابتداء بالساكن)** لأنك إذا وقفت على ر قبل إلحاق الهاء مثلاً فلا يخلو إما أن تسكن الراء أو لا، فإن أسكنت لزم الابتداء بالساكن، وإن لم تسكن لزم الوقف على المتحرك وكلاهما ممنوعان. قوله: **(الأول كل متحرك حركته غيره إعرابية لا مشبهة بها)** عبر في التسهيل بمثل هذه العبارة فاعترض عليها الشيخ أبو حيان ومن تبعه بأنها تتناول ما لا تدخله هذه الهاء ولا حركة الاتباع نحو الحمد لله بكسر الدال ولا تقول الحمده، وكذا حركة الحكاية، وحركة التقاء الساكنين، وحركة النقل قالوا، وعبارة غير من النحويين كل متحرك حركة بناء لازم انتهى. وقد يجاب بأن المذكورات وإن لم تكن إعرابية لكنها مشبهة بها فلا يتناولها الضابط وقد قال هو في حركات لا رجل ويا زيد ومن قبل وبعد وثلاث عشر أنها شبيهة بحركات الإعراب، قال: ألا ترى أن بناء رجل وزيد وقبل وبعد والعدد المركب إنما هو شيء حادث عند وجود لا والنداء والقطع عن الإضافة والتركيب فصارت هذه الحركات مشبهة بحركات الإعراب لوجودها عند مقتضياتها وانتفائها عند عدمها ورجوعها إلى أصلها من الإعراب.

فق ومثل مَ أنت) مما الجار فيه اسم مضاف إلى ما الاستفهامية، لأنّ اتصاله بالمضاف إليه ليس كاتصال الحرف بمجروره لاستقلاله كما تقرر، وأصل ذلك: جئت مجيء ما، وأنت مثل ما، أي جئت مجيء أي شيء، وأنت مثل أي شيء، وذلك سؤال عن مجيئه، وعن حاله، أي جئت على أي صفة، ثم أخَّر الفعل والمبتدأ، لأنّ للاستفهام صدر الكلام، ولم يمكن تأخير المضاف، فبقي بحاله، وحذفت الألف لأنّ ما الاستفهامية تحذف ألفها إذا وقعت مجرورة، ولم تركب مع ذا، فرقاً بين الاستفهام والخبر، وإنما لزم إلحاق الهاء فيما ذكر لئلا يلزم الابتداء بالساكن، أو الوقف على المتحرك، (و) إلحاقها (جائز) راجحا فيما لم يلزم إلحاقها به، وذلك إمَّا بأن لم تكن الكلمة في الوقف

= الشاهد: قوله: "على ما قام" حيث أثبت ألف ما الاستفهامية المجرورة للضرورة. مواضعه: ذكره الأشموني ٧٥٨/ ٣، وهمع الهوامع ٢١٧/ ٢، وأمالي ابن الشجري ٢٣٣/ ١، وابن يعيش ٩/ ٤، وفي الخزانة ٥٣٧/ ٢.

فِي: لم يَخْشَهْ، وَلم يَرْمِهْ، وَلم يَغْزُهْ، ....

مما لا يكون بصفة ما لزم إلحاق الهاء به، وذلك إما بأن لا يكون الكلمة في حال الوقف على حرف واحد نحو لم يخشه ولم يغزه ولم يره فإن شئت ألحقت؛ لأن لاماتها حذفت للجزم وبقيت حركة ما قبلها دالة عليها، فلو لم تلحق الهاء لذهبت الحركات بسبب الوقف فيذهب الدليل، والمدلول عليه وإن شئت لم تلحق الهاء؛ لأنها لما لم تكن على حرف واحد لا يلزم المحذور المذكور أو لا، ومن ذلك القبيل هو وهي عند

(في نحو لم يخشه ولم يغزه ولم يرمه)، مما لم تكن الكلمة في حالة الوقف على حرف واحد فيجوز الإلحاق؛ لأن لاماتها حذفت للجزم وبقيت حركات ما قبلها دالة عليها فلو لم يلحق الهاء ويوقف عليها بالسكون لذهب الدال والمدلول ويجوز عدم الإلحاق؛ لأنه

قوله: **(مما لا يكون بصفة)** لأنه لو كان بتلك الصفة لزم إلحاق الهاء فلا يكون مما يجوز. قوله: **(فإن شئت ألحقت الهاء)** أي من غير تغيير الضمة في نحو لم يغزه واغزه. قال أبو حيان وغيره: وحكى أبو الخطاب أن بعض العرب يكسر المضموم فيقول لم يغزه واغزه. قال سيبويه: وهي لغة ردية قالوا وكأن أهلها توهموا الجزم والوقف في الآخر فكسروا للساكنين وكذلك شبهها سيبويه بقول زهير[(١)]: [الطويل]

بِدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِياً

قوله: **(وإن شئت لم تلحق الهاء)** قال سيبويه: حدثنا بذلك عيسى بن عمر، ويونس قال: وهذه اللغة أقل اللغتين. قوله: **(لا يلزم المحذور)** وهو الابتداء بالساكن أو الوقف على المتحرك. قوله: **(ومن ذلك القبيل هو وهي)** أي مما يجوز إلحاق هاء السكت به.

قوله: **(ومن ذلك القبيل هو وهي)** منه أيضاً زيدان ومسلمون، وهن وأين، وثم، وليت،

على حرف واحد كما (في نحو لَمْ يَخْشَهْ، ولم يَغْزُهْ، ولم يَرْمِهُ)، لأنّ لاماتها حذفت للجزم، وبقيت حركات ما قبلها دالة عليها، فلو لم تلحق الهاء، ووقف عليها بالسكون لذهب الدال والمدلول، وجاز فيها عدم إلحاق الهاء، لأنها لما لم تكن على حرف

---

(١) قائله زهير بن أبي سلمى، وهو والد كعب بن زهير. وهو من قصيدة يذكر زهير فيها النعمان بن المنذر حيث طلبه كسرى ليقتله، ففر وأتى طيئاً. الشرح: "بدا لي" أي: نشأ له فيه الرأي.
المعنى: قد نشأ لي وظهر أنني لا أدرك ما فات، ولا أقدر أنني أسبق على ما سيجيء من الحوادث.
الشاهد: في "ولا سابق"، فإنه مجرور بالباء المقدرة عطفاً على خبر ليس على توهم إثبات الباء فيه. هكذا روي بالجر، وقد روي بالنصب أيضاً عطفاً على اللفظ، فحينئذ لا شاهد فيه.
انظر: الأشموني ٣/ ٢٠٣، والأصطهناوي، وابن يعيش ٢/ ٥٢، وابن الناظم في باب إن وأخواتها ص٧١، والخضري ١/ ٢٣٤.

. . . .

ج من حركتهما حال الوصل فالأكثر الوقف عليهما بالهاء، فيقال هوه وهيه محافظة على الحركة البنائية، وبضعهم يقف عليهما بالسكون لما مر، ومن أسكنهما حال الوصف فلا يقف عليهما إلا بالسكون؛ لأن الهاء لا يلحق الساكن إلا الألف، وإما بأن تكون الكلمة حال الوقف على حرف واحد لكن تكون مع ما قبلها كشيء واحد كما في علامه وحتامه

ع لما لم يكن على حرف واحد لا يلزم المحذور المذكور أولاً . . . .

ك ولعل، وأن مؤكدة أو للتصديق فيجوز الوقف عليها كلها بالهاء، وقد وقف بها يعقوب في هو وهي بلا خلاف عنه، وفي هن في أحد الوجهين وفي نحو مسلمون وعالمين فيما نقل عنه شاذ وبترك الهاء وقف أكثر القراء اتباعاً لرسم المصحف، ومنه أيضاً المرخم في لغة من ينتظر نحويًّ فاطم فيجوز الوقف بالهاء؛ لأن الاسم بعد حذف هاء التأنيث بقي آخره مفتوحاً فتحة لازمة فأشبه حركة البناء اللازمة بل الوقف بها أفصح؛ لأن الهاء تدخل فيما لم يحذف من آخره شيء وهو فصيح فدخولها فيما حذف منه شيء أولى ليكون عوضاً عن المحذوف قال ذلك أبو حيان.

قوله: **(من حركتهما حال الوصل)** كان من فاعل فعل محذوف أي ومن ذلك القبيل يجعل أو يعد هو وهي من حركتهما، والأظهر أن من مبتدأ متضمن بمعنى الشرط وفالأكثر خبره ض. قوله: **(من حركتهما حال الوصل)** قال الموصلي: في هو وهي ثلاث لغات:

الأول: فتح الواو والياء، أما الحركة فتقوية لهما، وأما كونها فتحة فلطلب الخفة.

والثانية: سكونها، وهو الأصل في البناء.

والثالثة: تشديد الواو والياء قال[1]: [الطويل]

وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا ... وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ

وحكى فيها لغة رابعة وهي أن تحذف الواو والياء فتبقى الهاء متحركة انتهى. قوله: **(كما في علامه وحتامه وإلامه)** من هذا القبيل على وإلى، ولدى، وبيدي، ومصرخي، وسيشير إليه وعم، وفيم، ولم، وبم، ومم، وقد وقف البزي بالهاء على هذه الخمسة ويعقوب بها على الخمسة قبلها في أحد الوجهين عن كل منهما وبتركها وقف الباقون لما تقدم.

ف واحد، لم يلزم المحذور السابق، ومن ذلك هو وهي عند مَن حرّكها وصلا، فالأكثر الوقف عليها بالهاء، فيقال هوَه وهيَهْ، محافظة على الحركات البنائية، وبعضهم يقف عليها بالسكون لِما مرَّ، ومَن سكنهما وصلا، فلا يقف عليهما إلّا بالسكون، لأنّ الهاء لا تلحق ساكناً إلّا الألف، وأمَّا بأنْ تكون الكلمة في الوقف على حرف واحد، لكن

(١) لم يتعرض البغدادي في الخزانة لنسبة هذا البيت وكذلك لم ينسبه أحد ممن استشهدوا به بأكثر من قول بعضهم إنه لشاعر من همدان، ومعروف أن هذه لغتهم، وأورده صاحب مغني اللبيب شاهداً على حذف العائد المجرور بحرف من الصلة. انظر: الخزانة ٥/ ٢٦١، ومغني اللبيب ١/ ٥٦٧.

وغُلامِيَهْ، وعَلى مَهْ، وَحَتَّى مَهْ، وَإِلَى مَهْ، . . . .

والامه، فإن شئت ألحقت الهاء لكون الكلمة على حرف واحد لسقوط ألف ما الاستفهامية بدخول حرف الجر عليه لما مر فيشبه ما تقدم، وإن شئت لم تلحق؛ لأنها لما صارت كالجزء مما قبلها فكأن المجموع كلمة واحدة فلا يلزم المحذور المذكور، والفرق بين ما هذه وبين ما التي في قولك مثل مه أنت ومجيء مه جئت أن هذه متصلة بحرف الجر وحرف الجر لا يستقل بمعناه فكانت معه كالجزء، وأما المضاف فمستقل بفائدته في مدلوله الإفرادي، والياء في غلامي أيضاً كالجزء؛ لأن الضمير المجرور لا

(و)، في نحو (**غلاميه وعلامه وحتامه وإلامه**)، مما تكون الكلمة في حال الوقف على حرف واحد لكن تكون مع ما قبلها كالشيء الواحد فيجوز الإلحاق لكون الكلمة على حرف واحد؛ لسقوط ألف الاستفهام بدخول الجار عليه ويجوز عدمه؛ لأنها لما صارت كالجزء مما قبلها صار المجموع كلمة واحدة فلا يلزم المحذور المذكور، والفرق بين حتامه ومجيء مه جئت قد عرفته وأما الفرق بين غلاميه ومجيء مه جئت فهو أن الياء في

قوله: (**فإن شئت ألحقت**) أي اختياراً صرح به ابن مالك، وقال أبو حيان: الذين نقلوا اللسان العربي ذكروا أن الأكثر والأفصح الوقف بالهاء. قوله: (**لما مر**) أي من قصد الفرق.

قوله: (**فيشبه بما تقدم**) وهي مجيء م جئت ومثل م أنت.

قوله: (**وإن شئت لم تلحق**) أي فتقف على الميم ساكنة على أنه قد جاء في الشعر سكونها وصلاً أيضاً من قبيل إجراء الوصل مجرى الوقف قال[1]: [الرمل]

يَـا أَبَـا الأَسْـوَدِ لِـمْ خَـلَّـفْـتَـنِـي ... لِـهُـمُـوم طَـارِقَـاتٍ وذِكَـرْ

قوله: (**فلا يلزم المحذور**) وهو الابتداء بالساكن أو الوقف على المتحرك.

قوله: (**والفرق إلى آخره**) قال في شرح المفصل: السبب أن اتصال المجرور بالمضاف ليس كاتصاله بالجار لاستقلال كل واحد منهما بمعناه فلم يشتد الاتصال فيه اشتداده مع الحرف ولذلك زعم بعض النحويين أن العطف على المضمر المخفوض بالإضافة جائز من غير تكرير وحمل عليه قوله تعالى: ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] ولذلك كتب الكتاب حتام

يكون مع ما قبله كالشيء الواحد في نحو (غُلامِيَهْ، وعلَامَهْ، وحَتَّامَهْ وإِلَامَهْ)، لأنَ الكلمة فيها على حرف واحد، أمَّا في يا غلاميه فظاهر، وأمَّا في ما الاستفهامية في البقية فلسقوط ألفها بدخول الجار عليها لِما مرّ، وجاز عدم إلحاق الهاء فيها، لأنها لمَّا صارت كالجزء مما قبلها لكون ياء الضمير، لا تنفصل بحال، وما متصلة بحرف،

---

(١) هذا بيت من بحر الرمل لا نعرف له قائلاً ولا وقفنا له على سابق ولا لاحق والطارقات: جمع طارقة وهي مؤنث طارق وهو الذي يأتي ليلاً، والذكر - بكسر الذال وفتح الكاف -: جمع ذكرة والمعروف ذكرى بألف التأنيث تقول: ذكرته بلساني وبقلبي ذكرا وذكرى - بكسر فسكون فيهما والاستشهاد بالبيت على أنه قال (لم) بالسكون في حال الوصل إجراء له مجرى الوقف. انظر: الخزانة ٧/ ١٠٠.

. . . .

ك ينفصل بحال، والأصل حال الوصل في غلامي تحريك الياء وتسكينها شائع، فمن حرك، قال في الوقف: غلامي بإثبات الياء وتسكينها أو غلاميه بإلحاق هاء السكت، وفتح الياء ومن أسكن وقف على الميم في غلام، وسيتحقق ذلك عن قريب إن شاء الله تعالى: وضربني مثل غلامي في الوجهين، وكذا يقال حال الوقف أكرمتك بالإسكان

ج غلامي كالجزء مما قبلها؛ لأن الضمير المجرور لا ينفصل بحال، وقوله. . . . . . .

ل بالألف؛ لأنها صارت متوسطة، وكذلك علام والام وفيم وعم من غير فصل كل ذلك لما فهم من شدة الاتصال، ولم يكتب مثل م متصلاً ولا مجيء م وأشباهه مما كان متصلاً باسم فدل ذلك كله على أن اتصاله بالجار أشد فلما كان كذلك كره أن يوقف عليه بالإسكان فيكون وقفاً على كلمة على حرف بالإسكان كما كره ذلك في مثل قولهم يا زيدي انتهى.

قوله: **(والأصل حال الوصف في غلامي تحريك الياء)** أي بالفتح. قال نجم الأئمة رضي الدين: اختلف في ياء المتكلم، فقال بعضهم: أصلها الفتح؛ لأن واضع المفردات ينظر إلى الكلمة حال إفرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام الجر وبائه وياء المتكلم أصلها الحركة لئلا يبتدأ بالساكن وأصل حركتها الفتح؛ لأن الواحد ولا سيما حروف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة. قال: وقال بعضهم أصلها الإسكان وهو أولى؛ لأن السكون هو الأصل وقولهم الواضع ينظر إلى الكلمة حال إفرادها ممنوع، وظاهر أنه نظر في المضمرات إلى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة. قال: وعلى كل حال فالإسكان أكثر استعمالاً إذا لم يلزم اجتماع الساكنين انتهى، وحكى المرادي أيضاً الوجهين، ثم قال وجمع بينهما بأن الإسكان أصل أول إذ هو أصل أول كل مبني والفتح أصل ثان إذ هو أصل ما هو على حرف واحد انتهى، وعلى ما قالاه فما جزم به الشارح وجه.

قوله: **(عن قريب)** أي في قوله وغلامي حركت أو أسكنت. قوله: **(في الوجهين)** المذكورين في قوله فمن حرك قال في الوقف الخ، إذ هو ضمير المفعول وهو غير ممتزج بالفعل كضمير الفاعل فلذا انفصل في التقدير. قوله: **(في الوجهين)** أي فمن حرك الياء في الوصل قال في الوقف ضربني أو ضربنيه ومن أسكنها قال فيه ضربن بحذفها.

ق وهو غير مستقل بمعناه كما مرّ، صار المجموع كأنه كلمة واحدة، فلا يلزم المحذور السابق، وبذلك فارقت مجيء مه جئت، ومثل مه أنت، والأصل وصلا في غلامي تحريك الياء، وتسكينها شائع، فمن حرّكها وقف بإثباتها ساكنة بلا هاء، وبتحريكها بهاء، ومَن سكّنها وقف على الميم، وسيحقق ذلك، وكغلامي في جواز الوجهين ضربني وأكرمتك، ثم بيّن ضابط ما يجوز فيه الوجهان من الأمرين المذكورين، بقوله

مِمَّا حركته غير إعرابية وَلَا مُشَبَّهَةٍ بِهَا كالماضي، . . . .

وكرمتكه يلحق الهاء، فمن ألحق الهاء آثر أن لا يجحف بالكلمة بجعلها على حرف واحد ساكن مع أنه في التقدير منفصل إذ هو ضمير المفعول، ومن أسكن فلامتزاجه بالفعل حتى لا يلفظ به منفرداً، وإنما اشترط أن تكون الحركة غير إعرابية؛ لأن الإعرابية تعرف بالعامل فلم يحتج إلى البيان بهاء السكت، وأجريت الحركة المشبهة بالإعرابية مجراها وهي كحركة الماضي؛ لأنه بني على الحركة تشبيهاً بالمضارع، وكحركة يا زيد ولا رجل؛ لأنها تشبه حركة الإعراب لعروضها بسبب شيء يشبه العامل، ولذلك جاءت صفاتها معربة على لفظهما، وقال المبرد: لم تلحق الهاء بنحو ضرب؛ لأنه لو قيل ضربه

(**مما حركته غير إعرابية**)، بيان للموضعين وإنما اشترط ذلك لأن الحركة الإعرابية تعرف بالعامل فلم يحتج إلى بيانها بهاء السكت (**ولا مشبهة بها**)، أي بالحركة الإعرابية فإنها أجريت مجراها لشبهها بها (**كالماضي**)، فإنه بني على الحركة تشبيهاً بالمضارع فتشبه

قوله: (**تشبيهاً بالمضارع**) أي لوقوعهما خبراً وصفة وصلة وحالاً وشرطاً، فإن قلت فلا يلحق الهاء أن المؤكدة لشبهها بالماضي والمشبه بالمشبه مشبه قلت لا يلزم لجواز اختلاف وجه الشبه كما هنا؛ لأن لا تقع شيئاً مما ذكر. قوله: (**تشبيهاً بالمضارع**) من خمسة أوجه؛ لأن الماضي يقع خبراً وصفة، وصلة، وحالاً، وشرطاً كالمضارع ولا يشاركه الأمر في شيء منهما. قوله: (**بسبب شيء يشبه العامل**) هو حرف النداء ولا لنفي الجنس، ووجه مشابهتهما حدوث حركة عندهما كالحدوث بالعامل بخلاف هل زيد قائم، وقد قام فإنه لا يحدث بهل وقد شيء. قوله: (**ولذلك جاءت صفاتهما معربة على لفظهما**) أي وهو خلاف القياس؛ لأن التوابع الخمسة إنما وضعت تابعة للمعرب في إعرابه لا للمبني في بنائه ألا ترى أنك لا تقول جاءني هؤلاء الكرام بجر الصفة حملاً على اللفظ، بل يجب رفعها حملاً على المحل.

قال الرضي: لما كانت الضمة تحذف في المنادى لحدوث حرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصارت حرف النداء كالعاملة لها وكذلك فتحة لا رجل فلمشابهة الضمة للرفع جاز أن يرفع التوابع المفردة؛ لأنها كالتابعة للمرفوع وقلل شيئاً من استنكار تبعية حركة الإعراب لحركة البناء التي هي خلاف الأصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد؛ لأنه لو كان منادى لتحرك لشبه الرفع، أي الضم بخلاف التابع المضاف إذ المنادى المضاف واجب النصب انتهى.

(ممَّا حركته غير إعرابية، ولا مُشبهة بها) بخلاف ما حركته إعرابية كجاء زيد، فإنه يعرف بالعامل، فلم يحتج إلى بيانها بهاء السكت، وبخلاف ما حركته مشبهة بالإعرابية (كالماضي)، فإنه مبني على حركة تشبيهاً بالمضارع، فشبهت حركته بحركته، ولأنه لو

وَبَاب يَا زيد، وَلَا رجل، وَفِي نَحْو: هَاهُنَاهْ، وهؤلاهْ.

لالتبس بضمير المفعول، واعترض عليه بأنه منقوض بنحو لم يغزه، وأجيب بأنهم حملوا لم يغزه على نحو قه؛ لأن الأمر مأخوذ من المضارع فلذلك جوزوا لم يغزه ولم يجوزوا ضربه.

الموضع الثاني: مما يجوز فيه إلحاق الهاء هو أن يكون في آخر الكلمة ألف يراد بيانها نحو يا رباه، وهاهناه وهؤلاه بالقصر؛ لأن الألف خفية، وأما إذا كان هؤلاء بالمد فهو داخل فيما حركته غير إعراب ولا مشبه به، وهذا إذا لم يلتبس بالمضاف فلا يقال في حبلى حبلاء، فقوله وفي نحو هاهناه عطف على قوله في نحو لم يخشه أي جائز في نحو

حركته حركة المضارع المعرب **(وباب يا زيد)**، أي المنادى المضموم **(و)**، باب **(لا رجل)**، أي المنفي بلا لنفي الجنس المفتوح فإن ضمة الأول وفتحة الثاني تشبهان حركة المعرب لعروضها بسبب شيء يشبه العامل ولذلك جاز في صفتها الحمل على لفظها **(و)** جائز الإلحاق **(في نحو ههناه)**، مما يكون في آخر الكلمة ألف يراد بيانها نحو يا رباه **(وهؤلاه)**، بالقصر لأن الألف خفية فزيدت الهاء لإظهارها، وأما هؤلاء بالمد فهو

قوله: **(أن يكون في آخر الكلمة ألف)** أي سالمة كما مثل أو منقلبة وذلك في الندبة كما قرروه في بابها فتقول في أنت بكسر التاء علماً وأأنتيه، ولو سميت بقاموا قلت وأقاموه نص عليه سيبويه تحذف واو قاموا للساكنين وتقلب ألف الندبة واواً الأجل أمن اللبس إذ لو قلت، وأقاماه التبس وعلى ما قررته وهو مأخوذ من التسهيل وذكر أن إلحاق الهاء غالب ينزل قول الشارح. قيل لأن الهاء لا تلحق الساكن إلا الألف فليس بسهو كما زعمه شارح.

قوله: **(وهذا إذا لم يلتبس)** أي إلحاق الهاء إذا لم يلتبس بالمضاف كهناه وههناء؛ لأنهما لا يجوز أن يكونا مضافين فإن أسماء الإشارة لا يفارقها التعريف، فلا يصح إضافتها فلا يشتبه بخلاف نحو حبلى وعصا فإنه يجوز أن يكون مضافاً.

قوله: **(فلا يقال في حبلى حبلاء)** ولا يقال أيضاً في أفعى وأعمى وعصا، أفعاه، وأعماه وعصاه لذلك قاله الشريف.

قيل ضربه لالتبس بضمير المفعول، قاله المبرد، واعترض عليه بأنه منقوص، بنحو لم يغزه، وأُجيب بأنهم حملوا لم يغزه على نحو قِه، لأنّ الأمر مأخوذ من المضارع، فلذلك جوّزوا لم يغزه دون ضربه، (و) مثل (باب يا زيدُ) من المنادى المضموم، (و) باب (لا رجلَ) من المفتوح المنفي بلا التي لنفي الجنس، فإنّ حركتهما شبيهة بحركة الإعراب، لعروضها بما يُشبه العامل، ولذلك جاءت صفاتهما معربة، مراعاة للفظهما، (و) إلحاق الهاء جائز وقفا (في نحو هَهُناهْ وهؤلاهْ) بالقصر مما آخره ألف يُراد بيانها

وَحذف الْيَاء فِي نَحْو: القَاضِي..................

لم يخشه، ونحو هاهناه، ثم هذه الهاء مختصة بحال الوقف وإذا وصلت استغنيت عنها فحذفتها وتحريكها لحن، وأما قول عروة[1]: [الرجز]

يَــا رَبِّ يــا رَبَّــاهِ إِيَّــاكَ أَسَــلْ   عَــفْــرَاءَ يــا رَبَّــاهِ مِــنْ قَــبْــلِ الأَجَــلْ

فإن عفراء من الدنيا الأمل فضرورة ردية ومعذرته أنه لما اضطر حين وصل إلى التحريك لئلا يجتمع ساكنان في الوصل على غير شرطه حركها ورويت مكسورة على أصل التقاء الساكنين ومضمومة تشبيهاً بهاء الضمير، وعفراء اسم امرأة.

قوله: **(وحذف الياء)** هذا هو **الوجه الثامن**، والمراد بنحو القاضي كل اسم آخره ياء قبلها كسرة فإن كان ملفوظة نحو القاضي رفعاً وجرًّا فبعضهم يحذفها في الوقف فرقاً بين الوصل والوقف، فيقول جاءني القاض ومررت بالقاض بإسكان الضاد، والأكثر على بقائها؛ لأنها كانت ثابتة في الوصل، ولم يحدث ما يوجب حذفها، فيقال جاءني القاضي ومررت بالقاضي، وإن لم تكن ملفوظة بل محذوفة للتنوين نحو قاض فالأكثر

داخل فيما حركته غير إعرابية ولا مشبهة به **(وحذف الياء)**، في الوقف عند بعضهم **(في نحو القاضي)**، مما كانت في آخره ياء ملفوظة ساكنة وقبلها كسرة نحو القاضي رفعاً وجرًّا فرقاً بين الوصل والوقف فتقول جاء القاض ومررت بالقاض بإسكان الضاد، وأما إذا كانت الياء مفتوحة كما في حالة النصب فتسكن ولا تحذف؛ لأن الياء لما تحركت في الوصل صارت كالصحيحة فأجريت مجراها لأنها قويت بالحركة بخلاف الساكنة فإنها ضعفت بالسكون..................................

قوله: **(المراد بنحو القاضي كل اسم آخره ياء قبلها كسرة)** أي سواء كان يوزن فاعل أو لم يكن كالمشتري والمتعالي والمستقصي.

نحو يا رباه، لأنّ الألف خفية فزيد لإظهارها الهاء، نعم إنْ التبس بالمضاف كعصاه وحبلاه، لم تجز زيادتها، وإمَّـا هؤلاء بالمد فداخل فيما مرّ.

(و) ثامنها (حذف الياء)، وسكون ما قبلها جائز وقفا (في نحو القاضي) رفعا وجرا مما آخره ياء ساكنة قبلها كسرة، فرقاً بين الوقف والوصل، بخلافه نصبا، فإنها لا تُحذف منه؛ خِلافا لِما في المُفصل، بل تبقى ساكنة، لأنها لمَّـا تحركت وصلا كانت كالصحيحة، لأنها قويت بالحركة،..........................

[1] أسل مخفف من اسأل، وهو رجز منسوب لبعض بني أسد، وليس لعروة بن حزام العذري، قال البغدادي: راجعت ديوان عروة فلم أجده، وإنما هو من رجز أورده أبو محمد الأعرابي في ضالة الأديب، ونسبه لبعض بني أسد عن الفراء. [انظر: الخزانة ٧/ ٢٥٢]

. . . .

جـ على حذفها؛ لأن التنوين باقٍ تقديراً، وهو الموجب للحذف، فيقال جاءني قاض ومررت بقاض بالإسكان وبعضهم لا يحذفها نظراً إلى أن التنوين ليس في اللفظ، ولم يختلف في باب عصا ورحى بل أثبت الألف في الوقف اتفاقاً كما مر. مع أنها محذوفة في الوصل للتنوين أيضاً، وحذف التنوين أيضاً في الوقف عارض. وذلك لأن الألف خفيفة فلم يختلف في ردها وقد يجعل هذا دليلاً للمازني على المبرد في جميع الأحوال، وعلى سيبويه رفعاً وجرًّا بأن يقال ألف عصا، ورحى لو كانت أصلية لم ترد

نقره . . . .

ك قوله: **(رفعاً وجرًّا)** قال أبو علي: أما في النصب فلأنك تثبت الياء؛ لأنها بالحركة صارت كالصحيح فتقول رأيت القاضي بالإسكان ورأيت قاضياً بإبدال الألف من التنوين كما سيجيء. قوله: **(لأن التنوين باق تقديراً)** لكونه منصرفاً غير معروف باللام والإضافة.

قوله: **(وبعضهم لا يحذفها)** أي بناء على الاعتداد بالعارض والأول مبني على عدمه وهو الأكثر، ثم المذكور خلاف في اللغة أي وبعض العرب، وليس خلافاً نحويًّا كيف وقد وقف بالياء ابن كثير وورش في أحرف من القرآن. وقال الشيخ أبو حيان: لا خلاف أن الحذف أكثر، واختلف في الأقيس، فقال أبو علي: الحذف أقيس؛ لأن فيه عدم الاعتداد بالعارض، وقال غيره: بل الإثبات؛ لأن ما آخره ألف نحو فتى يوقف عليه بالألف، وقد ثبت أن الصحيح أنها التي من نفس الكلمة فكذلك هذا انتهى. والفرق على الأول مذكور في الشرح. قوله: **(ليس في اللفظ)** والياء إنما حذفت لاجتماعها مع التنوين فلما حذف التنوين لأجل الوقف ذهب المانع للياء فرجعت ويقال قاضي. قوله: **(ولم يختلف في باب عصا ورحى)** أي في المقصور النون ثلاثياً كان أو غيره كما مر. قوله: **(كما مر)** في قوله وتوقف على الألف في باب عصا ورحى باتقاف وذلك؛ لأن الألف خفيفة بخلاف الياء في قاضي. قوله: **(وقد يجعل هذا)** أي حذف الياء في اقضي وإثبات الألف في عصا. قوله: **(دليلاً للمازني)** فإن مذهب المازني الألف في عصا ورحى حالة الوقف ألف التنوين في الأحوال الثلاث كما مر. قوله: **(على المبرد)** فإن المبرد ذهب إلى أن الألف فيهما حالة الوقف هي الأصل الأصلية في الأحوال الثلاث. قوله: **(وعلى سيبويه)** فإن سيبويه ذهب إلى أن الألف فيهما ألف التنوين حالة النصب والألف الأصلية حالة الرفع والجر كما مر.

قوله: **(لو كانت أصلية)** كما ذهب إليه المبرد وسيبويه.

قف . . . .

. . . .

في الوقف، كما لم ترد ياء قاض، وجوابه بالفرق كما مر، هذا كله حال الرفع والجر.
وأما في حال النصب فكالصحيح؛ لأنه يدخله الحركة حال النصب فإن كان غير منون فتسكن ياؤه، وتقول رأيت القاضي وإن كان منوناً فتبدل من تنوينه ألفاً، وتقول رأيت قاضياً وإذا ناديت المنقوص فالوجه إثبات الياء نحو يا قاضي وهو قول الخليل؛ لأن الياء إنما تسقط للتنوين والمنادى المعرفة لا يدخله التنوين، واختار يونس وسيبويه يا قاض بحذف الياء، والإسكان لأن النداء باب حذف وتغيير ولهذا يدخله الترخيم وقد جاء الحذف في غير النداء ففي النداء أولى.

. . . .

قوله: **(بالفرق كما مر)** حيث قال لأن الألف خفيفة دون الياء. قوله: **(هذا كله حال الرفع والجر)** أي ما ذكرنا في الحذف والإثبات في نحو القاضي إذا كان في حال الرفع والجر.
قوله: **(وأما في حال النصب فكالصحيح)** يستفاد منه أن من العرب من يقف على النون المنصوب بغير عوض وقد حكى ذلك أبو الحسن الآمدي، وعليه بنى المتنبي قوله[1]: [الوافر]

ألا أذَّنْ فَمَا أذْكَرْتَ نَاسِي ... وَلا لَيَّنْتَ قَلْباً وَهُوَ قَاسِي

قوله: **(وإذا ناديت المنقوص)** أي وهو علم أو نكرة مقصودة ومن أقسام المسألة أيضاً الممنوع من الصرف نحو جواري والوقف عليه بالياء والمضاف كقاضي مكة وقاضي المدنية وهو كالنون قالوا لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز في المنون وبنوا على ذلك فرعاً وهو أن ما سقط نونه للإضافة إذا وقفت عليه رددت نونه نحو هؤلاء قاضوا زيد وإذا وقفت قلت قاضون.
قال ذلك أبو حيان: واعترض بوقف القراء على قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾ [المائدة: ١] بحذف النون وأجيب بأنه لاتباع الرسم ويجاب أيضاً بأن وقف القراء على ما ذكر وقف اختياري مع نية الإضافة قطعاً وهي منافية للتمام وليس المضاف السابق كذلك إذ لا مانع فيه من قصد التمام، وفي هذا الجواب ما يخصص قولهم وليس ببعيد.
قوله: **(واختار يونس وسيبويه)** هذا النقل عن سيبويه هو المشهور، ووقع في كلام الموصلي أن سيبويه اختار مذهب الخليل ولعله سبق قلم.

. . . .

---

(١) قائله: هو أحمد بن الحسين المتنبي، وكان سيف الدولة بن حمدان يشرب فأذن المؤذن فوضع سيف الدول القدح من يده، وقال المتنبي هذا البيت والذي بعده:

ولا شغل الأمير عن المعالي ... ولا عن حق خالقه بكاسي

وهما من الوافر.

وَغُلَامِي، حُرِّكَتْ أَو سُكِّنَتْ وإثباتُها أَكْثر، . . . .

جار: قوله: (وغلامي حركت أو سكنت) يريد أن حذف ياء غلامي وإثباتها جائزان في الوقف سواء حركت ياؤها حال الوصل، أو سكنت لكن إثباتها أكثر من حذفها على كلتا اللغتين، وذكر في المفصل أنه يقال غلامي وضربني بإسكان الياء ولغاميه وضربنيه بإلحاق الهاء فيمن حرك في الوصل، وغلام وضربن بحذف الياء فيمن أسكن في

نقره: (و)، في نحو (غلامي)، مما كان في آخره ياء المتكلم المكسور ما قبلها فإنه يجوز الحذف والإثبات على اللغتين كقوله تعالى: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٣٦] مفتوحاً في الوصل وموقوفاً عليه بغير ياء في قراءة أبي عمرو وقالون وحفص بخلاف وفي قراءة ورش بلا خلاف وكقوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ [الزخرف: ٦٨]، فكل من أثبتها ساكنة في الوصل وقف عليها ساكنة مع كونه منادى فالوقف على غير المنادى بإثبات الياء أولى؛ لأن المنادى محل التخفيف وقوله (حركت)، الياء (أو سكنت)، قيد لقوله وغلامي وحده لا له ولقوله في نحو القاضي؛ لأنه اعترض على صاحب المفصل بأنه عمم المرفوع والمنصوب والمجرور في جواز الحذف ومثل أيضاً بالمنصوب، وهو قوله رأيت جواري والذي ذكره غيره أن المنصوب ليس كالمرفوع والمجرور في جواز الحذف لما ذكرنا الآن (وإثباتها)، أي إثبات الياء في نحو القاضي الساكن ياؤه في نحو

كمال: . . . .

أقمر: (و) في نحو (غلامِي) مما آخره ياء متكلم قبلها كسرة سواء (حُرِّكت) وصلا، (أو سُكِّنت) فيه، فيقال جاءني القاضي، ومررت بالقاض، وجاءني غلام، ورأيت غلام، ومررت بغلام، وضربن، وفي المفصل والمفتاح ما يدل على أنَّ مَن يحرك ياء المتكلم وصلا، لا يحذفها وقفا، قيل وهو أقرب، لأنَّ المقصود من حذفها الفرق بين الوقف والوصل، وذلك حاصل بإسكانها، فلا حاجة إلى حذفها، ورُدّ بأن الحق جواز حذفها، فقد جاء في القرآن ﴿فَمَا آتَانِيَ اللهُ﴾ [النمل: ٣٦] مفتوحا وصلا، محذوفا وقفا في قراءة أبي عمرو، وقالون، وحفص بخلاف، وفي قراءة ورش، بلا خلاف، فيكون على ما في المفصل والمفتاح قراءة مَن حذف وقفا غير صحيحة، لأنه وصل متحركا، ووقف بالحذف، فإثباتها وحذفها جائزان على اللغتين كما شمله قوله، (وإثباتها) في نحو القاضي رفعا وجرا، وضربني، وغلامي (أكثر) من حذفها منه، إذ لا موجب لحذفها،

= الإعراب: "ألا" كلمة للتنبيه "أذن" جملة من الفعل والفاعل المستتر "فما" الفاء لربط الجواب وما نافية "أذكرت" فعل وفاعل "ناسي" مفعول به لأذكرت.

الشاهد: قوله: "ناسي" لأن القياس فيه ناسياً، وهذا للتمثيل، وإلا فالمتنبي لا يحتج به.

عكس قَاضٍ، ....

الوصل، وكذا قرر في بعض شروح "المفصل"، وفي شرح "الهادي"، ونحن أيضاً قلنا كذلك عن قريب، والحق ما ذكره المصنف في شرح "المفصل" وهو أن ذلك ليس على إطلاقه؛ لأنه يؤذن بأن الوقف بالإثبات إنما هو لغة من حرك خاصة والوقف بالحذف إنما هو لغة من سكن في الوصل، وليس ذلك صحيحاً.

أما الأول فهو الأكثر وقد يحذف من يحرك في الوصل، وقد جاء في القرآن، ﴿وما آتاني الله﴾ [النمل: ٣٦] مفتوحاً في الوصل محذوفاً في الوقف في قراءة أبي عمرو، وقالون، وحفص بخلاف، وفي قراءة ورش بلا خلاف فيكون على مذهبه قراءة ورش غير صحيحة؛ لأنه وصل متحركاً ووقف بالحذف من غير خلاف.

غلامي سواء تحركت ياؤه أو سكنت **(أكثر)**، من حذفها لأنها كانت ثابتة في الوصل ولم يعرض في الوقف موجب لحذفها فبقيت على ما كانت عليه ومن حذفها فإنما حذفها للتخفيف؛ لأن الوقف محل تخفيف **(عكس نحو قاض)**، مما كان آخره ياء محذوفة لأجل التنوين في الوصل نحو قاض وعم وجوار فإن الحذف في حالة الوقف فيه أكثر؛ لأن حذف التنوين عارض فكأنه موجود فبقيت الياء محذوفة كما كانت محذوفة في

قوله: **(قلنا كذلك عن قريب)** أي في شرح قوله وإلحاق هاء السكت حيث قال فمن حرك أي ياء غلامي، قال في الوقف غلامي بإثبات الياء وتسكينها إلى آخره. قوله: **(وهو أن ذلك)** أي ما ذكر في المفصل. قوله: **(بأن الوقف بالإثبات)** أي بإثبات الياء وتسكينها.

قوله: **(وليس ذلك صحيحاً)** أي كون الوقف. قوله: **(أما الأول فهو الأكثر)** أي أما الإثبات على لغة من تحرك خاصة فغير صحيح فهو الأكثر ض.

قوله: **(أما الأول)** أي وهو الوقف بالإثبات لمن حرك. قوله: **(فهو الأكثر)** أي لا كما يقتضيه الكلام السابق الأول بضميمة ما بعده من تعينه له فتأمل. قوله: **(وقد يحذف)** من يحرك بالإثبات لغة من حركة خاصة، وكون الوقف بالحذف لغة من سكن خاصة ض.

قوله: **(في قراءة أبي عمرو وقالون وحفص بخلاف)** أي عن كل من الثلاثة.

قوله: **(وقالون)** اعلم أن هؤلاء يقرؤون بالحذف والإسكان فلهذا قال بخلاف حاصله أن منهم. قوله: **(فيكون على مذهبه قراءة ورش غير صحيحة)** أي وكذا قراءة الثلاثة الباقية في أحد الوجهين.

فإن الوقف يقتضي السكون، وذلك حاصل مع إثباتها، ومَن حذفها إنما حذفها للتخفيف، لأنّ الوقف محل تخفيف (عكس) نحو (قاضٍ) رفعا وجرا مما حذفت ياؤه للتنوين فإبقاؤه على حذفها وقفا أكثر من إثباتها، لأنّ التنوين مقدر، ومن وقف عليه

. . . .

وأما الثاني فلأن الأفصح الوقف عليه بإثبات الياء أيضاً، فإن جاءني غلامي بإثبات الياء في الوصل ساكنة، والوقف عليه بإثباتها أفصح، قال الله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ [الزخرف: ٦٨] فكل من أثبتها ساكنة في الوصل وقف عليها أيضاً ساكنة مع كونه منادى فالوقف على غير المنادى بإثبات الياء أجدر، وكذلك جميع ما في القرآن إلا في مواضع يسيرة حذفت خطأ في المصحف فقرأها بعضهم على النحو الذي ذكره.

الوصل ومن رد الياء نظر إلى أن حذف التنوين لفظاً للوقف والياء إنما حذفت لاجتماعها مع التنوين لفظاً فلما حذف التنوين زال المانع فعاد المحذوف، وأما إذا كان قاض منادى فيثبت الياء؛ لأنه ما حذفت لأجل التنوين العارض. . . . .

قوله: **(وأما الثاني)** أي الحذف على لغة من سكن فقط فغير صحيح؛ لأن الأفصح ض.

قوله: **(الوقف عليه بإثباتها)** قوله الوقف مبتدأ وأفصح خبره وهو مع خبره خبر إن في قوله فإن جاءني.

قوله: **(فكل من أثبتها ساكنة في الوصل)** أثبتها ساكنة فيه نافع وأبو عمرو، وابن عامر ووقفوا عليها كذلك.

قوله: **(بإثبات الياء)** للضمة لكون المتأول أولى بالحذف من غيره، ولذا يرخم ض.

قوله: **(على النحو الذي ذكره)** في المفصل من حذف الياء على مذهب المسكن في الوصل فظهر أن ما ذكره صاحب المفصل غير مستقيم لا في الأول ولا في الثاني.

بالياء نظر إلى زوال موجب حذفها في الوقف، أمَّا الوقف عليه نصبا فلا يحذف فيه ياء، ويبدل تنوينه ألفا ولم يختلف في إثبات ألف باب عصا ورحى وقفا، مع أنه محذوف وصلا للتنوين أيضاً، لأنّ الألف خفيفة كما مرّ، فلم تؤثر بخلاف الياء، هذا كله في غير المنادى المقصود من ذلك، أمَّا فيه، فإنّ بقي على حرف أصلي فسيأتي، أو على أكثر، فاختيار الخليل أنه كالباقي على حرف، لأنّ الياء إنما تسقط غالباً للتنوين، والمنادى المقصود لا تنوين فيه، واختيار سيبويه الحذف، لأنّ النداء باب حذف وتغيير

وإثباتُها فِي نَحْو: يَا مُري اتِّفَاقٌ.

قوله: **(وإثباتها)** أي إثبات الياء في نحو القاضي وغلامي أكثر من حذف الياء فيهما عكس قاض فإن حذف الياء في قاض أكثر من إثباتها فيه.

قوله: **(وإثباتها)** اتفقوا على إثبات الياء في نحو يا مري مع الاختلاف في جاءني مر وقاض؛ لأن أصل يا مري يا مرئي وهو اسم فاعل من أرى يرى نقلت حركة الهمزة

(وإثباتها في نحو يامرى اتفاق)، مما لو حذفت الياء لزم الإخلال ببناء الكلمة ومر اسم فاعل من أرى يرى وأصله مرئي فنقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت الهمزة، ثم أعل إعلال قاض ولو حذفت الياء فبقيت على حرف واحد من أصول الكلمة وهو الفاء ولا يلزم من ذلك امتناع هذا مرو ومررت بمر بحذف الياء وقفاً ووصلاً؛ لأن ذلك إعلال مضطر إليه بخلاف الحذف في نحو يا مري فإنه حذف تخفيفي ولا يلزم من اغتفار

قوله: **(اتفقوا على إثبات الياء في نحو يا مري مع الاختلاف في جاءني)** من التفرقة بين صورة النداء وغيرها أوهمها كلام المتن كالمفصل وصرح بهما المصنف في شرحيهما فتبعه الشارحون، والذي يقتضيه إطلاق ابن مالك وغيره أنه لا فرق في وجوب إثبات الياءين صورة النداء وغيرها للإخلال ونص عليهما جميعاً يونس والخليل فيما حكاه أبو سعيد، وقال سيبويه وقالا يعني يونس وخليل في مر إذا وقف هذا مري. وقال المرادي تبعاً لشيخه: بعد أن أطلق التصوير وذكر الحكم، وعلل بالإجحاف ولو حذفت الياء ما نصه: فإن قلت هذا لازم في حالة الوصل أيضاً، قلت: لا يمكن إثباتها وصلاً لما يلزم من الجمع بين الساكنين بخلاف الوقف فإن التنوين يحذف انتهى. ولعل الزمخشري قصد التصوير بالنداء ففهم المصنف قصر الاتفاق عليه فصرح بالخلاف في غيره لما أبداه من المعنى على أن الإعلال الموجب منتف حالة الوقف وإن كان عارضاً، وأيضاً جعله كقاض في جواز الحذف يقتضي إلغاء كونه حينئذٍ على حرف واحد وفيه بعد، إلا أن يقال إن الإثبات فيه أكثر، وقد جعلوا مثل مر في وجوب الإثبات ما حذفت فاؤه نحو تقي مضارع وقى علماً.

قال ابن عقيل: تبعاً لشيخه فإنك حين سميت به صار كشبح، فإذا وقفت عليه ورددت الياء المحذوفة للتنوين لئلا يبقى الاسم على أصل واحد بلا معاقب، وخرج بلا معاقب حالة الوصل انتهى. والظاهر أن المصنف يفرق هنا أيضاً بين النداء وغيره كما فرق بينهما هناك.

مع عدم اختلال الكلمة هنا، (وإثباتها في نحو يا مُرِي)، مما لو حذفت ياؤه لاختل بناء الكلمة، لصيرورتها على حرف واحد أصلي (اتفاق) مع الخلاف في نحو جاءني مرٍ وقاضٍ، ومررت بمرٍ وقاضٍ، ومر اسم فاعل من أرى يُري، وأصله يا مُرئي، نقلت

. . . .

إلى الراء وحذفت ثم حذفت الضمة استثقالاً، فلو حذفوا الياء أيضاً لأخلوا بالكلمة من غير إعلال موجب، وقولنا من غير إعلال موجب احتراز من نحو هذا مر، فإن الحذف فيها للإعلال، وأما نحو ره زيداً فلأنه مجزوم أو في حكم المجزوم على الاختلاف فيه.

الإخلال للإعلال الموجب اعتفاره لمجرد التخفيف. . . . .

قوله: (**لأخلوا بالكلمة**) بخلاف ياء قاضي فإنه يجوز فيه حذف الياء؛ لأنه لا يبقى على حرف واحد أصلي وبخلاف حذف الياء من هذا مر، فإن ذلك وإن أدى إلى بقائه على حرف واحد أصلي لكن اقتضاؤه الإعلال القياسي بخلاف الوقف، فإنه لا يوجب إعلالاً من الياء فلا يجوز إجحاف الكلمة بسببه.

قوله: (**فإن الحذف فيه للإعلال**) وهو التقاء الساكنين وهما الياء والتنوين.

قوله: (**وأما نحو ره**) لا يلفظ بالهاء لفظاً في الوصل بل يكتب بالهاء على لفظ الوقف ض.

قوله: (**وأما نحو ره زيداً**) مثل هذا الأمر تلفظ به في الدرج بدون هاء، ويكتب بها على الأصل الآتي بيانه في الخط.

قوله: (**على الاختلاف فيه**) الأول مذهب الكوفيين، والثاني مذهب البصريين وهو الصحيح.

قوله: (**على الاختلاف فيه**) أي في آخر الكلم في أمر المخاطب عند الكوفيين لكونه مأخوذاً عندهم من الأمر باللام، وفي حكم المجزوم عند البصريين لكونه موقوف الآخر عندهم على البناء، وإنما حكموا عليه بذلك تشبيهاً له، بما فيه لام الأمر من حيث إن كل واحد منهما طلب الفعل.

حركة همزته إلى الراء، وحذفت الهمزة، ثم حذفت الضمة استثقالا، فلو حذفت الياء أيضاً لاختلت الكلمة من غير إعلال موجب، بخلاف حذفها من نحو قاض، ونحو مر غير منادى، فإنه للإعلال لالتقاء التنوين مع الياء الساكنة، هذا ما قرره أكثر الشراح؛ تبعا لظاهر كلام المصنف، وبعضهم لمَّا رأى أنّ جمهور النحاة التابع لهم ابن مالك سووا بين المنادى وغيره في لزوم الإثبات، لاختلال الكلمة فيهما أجاب عما أوهمه كلام المصنف من الفرق بينهما بأنه إذا لزم الإثبات في النداء، ففي غيره أولى، لأنّ النداء يُحذف فيه ما لا يُحذف في غيره، بدليل الترخيم، ويُردّ هذا بما صرح به المصنف في شرحه من الفرق بينهما باختلال الكلمة في المنادى من ذلك من غير إعلال.

وَإِثْبَاتُ الْوَاو وَالْيَاء وحذفُهُمَا فِي الفواصل والقوافي. . . . .

قوله: (وإثبات الواو والياء) في نحو زيد لم يغزو ولم يرمي وحذفها من يغزو ويرمي في الفواصل والقوافي فصيح، والمراد بالفواصل رؤوس الآي، ومقاطع الكلام، وذلك أنهم يطلبون فيها التماثل كما يطلب في القوافي. والقافية من قفوت أي تبعت كأن أواخر الأبيات تتبع بعضها بعضاً.

قوله: (**وحذفهما**) أي حذف الواو والياء في الفواصل والقوافي في جمع المذكر

(**وإثبات الواو والياء**)، نحو زيد لم يغزو ولم يرمي (**وحذفهما**)، نحو زيد يغزو ويرم (**في الفواصل**) وهي رؤوس الآي ومقاطع الكلام (**والقوافي**)، والقافية من قفيت أي تبعت كأن أواخر الأبيات تتبع بعضها بعضاً. . . . .

قوله: (**وإثبات الواو والياء**) وحذفهما في الفواصل والقوافي فصيح. قال في بغية الطالب: والإثبات أقيس انتهى. ومما ورد فيه من الفواصل، قوله تعالى: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤]، ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [الكهف: ٦٤] وهذا من مقاطع الكلام وليست رأس آية وقد وقف بالإثبات فيهما ابن كثير ومن القوافي قول زهير[(١)]: [الكامل]

وَأَرَاكَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْضُ ... الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لا يَفْرِي

قال اليزدي:

كان لا يفري من الفرى وهو القطع فحذفت الياء، ثم ألحق ياء لإطلاق الشعر ولا جائز أن تكون هذه الياء اللام؛ لأن الفصاحة تأبى أن يكون بعض اليآت للإطلاق وبعضها أصلية، ومعنى البيت أنك تقدر على ما تقدر، وبعض القوم ليس كذلك والخلق التقدير انتهى.

ومذهب سيبويه أن الحذف في غير الفواصل والقوافي لا يجوز إلا في الشعر، وأجاز الفراء حذف الياء من الاسم والفعل لدلالة الكسرة والذي صح سماعاً قول سيبويه نعم حذف بعض القراء في غيرهما اتباعاً لرسم المصحف نحو الداع إذا دعاني.

(وإثبات الواو والياء) في نحو لم يغزو ولم يرمي (وحذفهما) في نحو زيد يغز ويرم إذا وقع ذلك (في الفواصل)، وهي رؤوس الآي، ومقاطع الكلام (و) في (القوافي)، وهي أواخر **الأبيات**، من قفوت، أي تبعت، كأنّ أواخرها تتبع بعضها بعضا

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٩، وهمع الهوامع ٣/ ٤٩٢.

فصيح، وحذفهما فيهمَا فِي نَحْو: لم يغزوا، وَلم تَرْمِي، وصَنَعُوا قَلِيلٌ.

جار نحو الزيدون لم يغزوا وفي الواحدة المخاطبة نحو: أنت لم ترمي قليل؛ لأن الواو والياء فيهما اسم برأسه فحذفه مخل بخلاف ما تقدم فإنه جزء كلمة في الآخر، فإذا

نقره (**فصيح**)، وذلك لقصد تناسب بعضها مع بعض إن كان بعضها محذوفاً أو بعضها مذكوراً، أو قصد التخفيف فيها لتعددها (**وحذفهما**)، أي حذف الواو والياء (**فيهما**). أي في الفواصل والقوافي (**في نحو لم يغزوا**)، مما كان فيه الواو وضمير الجمع المذكر (**و**)، في نحو (**لم ترمي**)، مما كان الياء فيه ضمير المخاطبة المؤنثة (**وصنعوا**) في نحو قوله:

لا يُبْعد الله إخواناً لنا ذهبوا لَمْ أَدْرِ بعدَ غَداةِ البين ما صنع

أي ما صنعوا، فإنه لما حذف الواو منه علم أنه واقف لا واصل (**قليل**) لأن كل

كمال قوله: (**وفي الواحدة المخاطبة**) أدخل منها في هذه الاستعمال ياء المتكلم كقراءة أبي عمرو وغيره في الوقف رب أكرمن وأهانن. وكقول الشاعر[1]: [المتقارب]

وَهَلْ يَمْنَعَنِّي ارْتِيَادِي البِلا دَ مِنْ حَذَرِ المَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنْ

قوله: (**بخلاف ما تقدم**) من حذفها في زيد يغزو وارم وأمثالهما في القوافي والفواصل ض.

فلاح (فصيح) بخلاف وقوعه في غير الفواصل والقوافي، إذ يغتفر فيهما ما لا يُغتفر في غيرهما لغرض التناسب بينهما، لأنّ محلهما محل تخفيف، (وحذفهما) أي الواو والياء (فيهما)، أيْ في الفواصل والقوافي (في نحو) الرجال (لم يَغْزُوا) وأنت (لم تَرْمِي) والإخوان (صَنعُوا) في قول الشاعر: [البسيط]

لَا يُبْعِدِ اللهُ إِخْوَاناً لنا ذَهَبُوا لم أدرِ بعد غداة البين ما صنع

أي ما صنعوا (قليل)، لأنّ كلاً منهما في ذلك كلمة برأسها، فحذفه مخل بالكلمة، بخلاف حذف ما مرّ فإنه جزء كله، فما بقي منها دليل على ما حذف، وإنما حذفنا تشبيها للواو والياء الساكنين وصلا بالحركة، فسقطتا كالحركة، ولأنه لو قال في البيت ما صنعوا، لم يدر أواصل هو أم واقف، فلما حذف علم أنه واقف، ولا يجوز حذف الألف، لأنها خفيفة، لم يثقل اللفظ بها.

---

(١) هو في ديوان الأعشى ص ٢٠٥، وقد بدى البيت في الديوان بالفاء.

. . . .

حذف دن بقية الكلام عليه وأنشد سيبويه[١] : [البسيط]

لَا يُبْعِدِ اللهُ إِخْوَاناً لَنَا ذَهَبُوا   لم أدر بعد غداة البين ما صنع

واحد من الواو والياء كلمة برأسها فحذفه مخل بخلاف حذف ما تعدم فإنه جزء من الكلمة فما أبقى منها دليل على ما ألقى. . . . .

قوله: **(وأنشد سيبويه)** بحذف واو الجمع.

قوله: **(وأنشد سيبويه[٢] في كتابه سمعت من يروي هذا الشعر من العرب ينشده[٣]** : **[البسيط]**

لا يُبْعِدُ الله أصحاباً تَرَكْتُهُمُ   لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ الأَمْسِ ما صَنَعْ

يريد صنعوا، وفيه أيضاً أبيات أخر منها، قوله[٤] : [البسيط]

طافت بأعلاقه خودٌ يمانيةٌ   تدعو العرانين من بكرٍ وما جمع

يريد جمعوا وقول الآخر[٥] : [الطويل]

جَزَيْتُ ابنَ أَوْفَى بالمَدِينَة قَرْضَهُ   وقُلْتُ لِشَفَّاعِ المَدِينَةِ أَوْجِفْ

يريد أوجفوا. وقول عنترة: [الكامل]

يَا دَارَ عَبْلَةَ بِالجِوَاءِ تَكَلَّمْ

يريد تكلمي. وظاهر كلامه وكلام الشارح وغيرهما أنه قد جاءت الرواية في القوافي المذكورة بالإسكان، وقال اليزدي: بعد أن ذكر بيت الشرح ومصراع عنترة ما لفظه والكلام في وجوب حذف الضمير وإلحاق حرف الإطلاق كما سبق في الأول يريد ما نقلناه عنه قريباً. ومقتضاه أن ما ذكروه من الحذف أمر تقديري وهو خلاف ذلك الظاهر، وقد قال أبو حيان: وإذا وقفت على ما حذفته في قافية أو فاصلة فحكم ما قبل المحذوف في الوقف عليه حكم الصحيح. قوله: **(لا يبعد الله)** نهي بمعنى الدعاء.

. . . .

(١) هذا البيت من قصيدة لتميم بن أبي بن مقبل.
والاستشهاد بالبيت في قوله (صنع) وأصلها صنعوا فحذف واو الضمير كما يحذفون واو يسمو ويحلو، وياء يقضي ويرمي غير مبالين باختلال الوزن. انظر: الحماسة ١/ ٣٦٩.

(٢) انظر الكتاب ١/ ٣٥٣.

(٣) البيت من شعر ابن مقبل، وانظر: الديوان ١/ ٨٢.

(٤) البيت من شعر ابن مقبل، وانظر: الديوان ١/ ٨٢.

(٥) البيت لابن مقبل، وانظر: الديوان ١/ ٩٤.

وَحــذف الْـــوَاو فِـــي ضَـــرَبَـــهُ، ....

ركن أي ما صنعوا وسببه أنه لو قال صنعوا لم يدر أواصل هو أو واقف وأيضاً لما رأى الواو والياء ساكنين في الوصل شبههما بالحركة فأسقطهما كما تسقط الحركة ولا يجوز حذف الألف؛ لأنها خفيفة ولم يثقل اللفظ بها، وأما في غير الفواصل والقوافي فالوقف على الفعل المعتل اللام مرفوعاً بإثبات لامه، تقول: هو يغزو ويرمي، ويخشى إذ الحذف فيها دليل الجزم فيستوي حال الوصل والوقف في اللفظ، ويختلف في التقدير فإن الضمة تكون مقدرة في حال الوصل محذوفة في حال الوقف ومنصوباً بالإثبات لا غير فتقول: لن يغزو ولن يرمي بإسكان اللام فتحذف الحركة التي كانت ثابتة في الوصل وكذلك تقول لن يخشى بإثبات الألف؛ لأن الحركة إنما لم تظهر حال الوصل لكون الألف لا تقبلها، وأما المجزوم والموقوف من المعتل، فقد ذكرنا جواز الأمرين فيه، أي الإسكان وإلحاق هاء السكت.

قوله: **(وحذف الواو)** الأصل في ضربه..............................

جاربردي **(وحذف الواو من نحو ضربه)**، مما اتصل به هاء الضمير المذكر ولم يكن قبله كسرة نحو منه وعنه إذ أصلها ضربهو ومنهو وعنهو لقولهم في المؤنث ضربها ومنها وعنها والألف من نفس الكلمة، وأما الواو فقيل إنها من نفس الكلمة وقيل زائدة وكذا الياء من نحو به فحذف الواو في الوقف وجوباً بالاتفاق وكذا الياء من نحو به؛ لأن صلة الهاء ضعيفة وقد يحذف في الوصل كثيراً فحذف في الوقف وجوباً وبالحذف في الوصل أحسن إذا كان قبل الهاء حرف علة نحو قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]، و﴿وَشَرَوْهُ

قوله: **(وسببه أنه لو قال)** أي سبب حذف الواو في جمع المذكر، وكذا الياء في الواحدة المخاطبة، وسبب حذف الواو في ما صنعوا ض.

قوله: **(بإثبات لامه)** هو خبر قوله الوقف ومرفوعاً حال من الفعل ومنصوباً عطف عليه وأراد بالإثبات إثبات اللام وكأنه قال لا غير دفعاً لتوهم زيادة النصب في الفعل على غيره كما في الاسم. قوله: **(فيستوي حال الوصل)** فإنه يقال في الحالين يغزو ويرمي ويخشى.

قوله: **(ومنصوباً بالإثبات)** اي بإثبات اللام. قوله: **(وأما المجزوم والموقوف)** فقد ذكر الأحوال الثلاث للمعتل أي الرفع والنصب والجزم.

قوله: **(فقد ذكرنا جواز الأمرين)** في قوله وجاز في نحو لم يخشه ولم يغزه إلى آخره.

(وحذف الواو) وإسكان ما قبلها واجب وقفا (في نحو ضَرَبَهُ) مما اتصل به هاء

وضَـرَبَـهُـمْ . . . .

ومنه، وعنه، ضربهو، ومنهو، وعنهو، لقولهم في المؤنث ضربها، ومنها، وعنها، والألف مع المؤنث من نفس الكلمة باتفاق، وأما الواو والياء في المذكر فيقيل إنهما من نفس الاسم. والظاهر من كلام سيبويه أنهما زائدتان، وقد يحذفان في الوصل كثيراً، ثم إذا كان قبل الهاء حرف مد أو لين كان حذفهما أحسن فراراً من اجتماع المتشابهات، كقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]، ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾ [يوسف: ٢٠] وإلا فالإثبات أحسن كقوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص: ٨] هذا كله في الوصل، وليس في الوقف إلا سكون الهاء؛ لأن صلة الهاء ضعيفة وقد يحذف في الوصل فيلزم حذفها في الوقف، وأما ضربهم وضربكم، وعليهم وبهم،

بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾ [يوسف: ٢٠] كراهة اجتماع المتشابهات وإلا فالإثبات أحسن كقوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص: ٨] (و)، نحو (**ضربهم**)، مما اتصل به ضمير الجمع المذكر الغائب والمخاطب نحو منكم وعليهم وبهم والأصل ضربهموا بدليل ثبوت الألف في التثنية نحو ضربهما ومنكما فحذفت الواو في الوقف وجوباً كما

قوله: (**والألف مع المؤنث من نفس الكلمة باتفاق، وأما الواو والياء في المذكر فقيل إنهما من نفس الاسم إلى آخره**) ينافيه في المذكر والمؤنث قول الموصلي وأما نحو صده فالهاء هي الاسم بالاتفاق لعدم احتياج المتصل إلى كثرة الحروف والواو التي تتبعه في اللفظ للإشباع، وأما نحو صدها فالضمير عبارة عن الهاء والألف عند البصريين وعند الكوفيين هو الهاء والألف صلة للفتحة انتهى وهو أقرب. قوله: (**وإلا فالإثبات أحسن**) ظاهره أنه أحسن في نحو منه ولدنه وأكرمه ونحوها، وهو مما رجحه سيبويه لكن رده أبو العباس المبرد، قال ابن مالك: والسماع يعضد ما قاله أبو العباس وهو المختار واختاره أيضاً نجم الأئمة وغيره وبه قرأ أكثر القراء ومقابل الأحسن في القسمين الإثبات في نحو: ﴿وَنَزَّلْنَاهُ﴾ [الإسراء: ١٠٦] و﴿وَشَرَوْهُ﴾ [يوسف: ٢٠] وبه قرأ ابن كثير والحذف فيما قبل هائه متحرك وهو لغة بني عقيل بضم العين وجاء عنهم إسكان العين أيضاً.

قال الكسائي: سمعت أعراب عقيل وكلاب يقولون ﴿إن الإنسان لربه لكنود﴾ [العاديات: ٦] بالجزم ولربه الكنود بغير تمام أي باختلاس حركة الهاء.

قوله: (**لأن صلة الهاء ضعيفة**) يسمون الألف والياء والواو التي هي زوائد بعد هاء الضمير وميمه صلات وهي حروف ضعيفة ليست بقوية كالحروف الصحيحة فيجوز حذفها.

ضمير مذكر، ولم يكن قبله كسرة، ولا ياء، نحو منه وعنه، (و) في نحو (ضَرَبَهُم) مما

فِيمَن أَلْحق، وَالْيَاء فِي نَحْو: تِهِ وذه وَهَذِه.

فالأصل فيها إلحاق الواو والياء في الوصل بدليل ثبوت الألف في التثنية نحو ضربكما وضربهما، وعليهما وبهما، فإذا وقفت فليس إلا إسكان الميم وحذف الواو والياء؛ لأنهما زائدان وقد يحذفان في الوصل كثيراً نحو: ضربكم زيد، وضربهم عمرو، وإنما

حذفت في الوصل كثيراً، وإنما قال (**فيمن الحق**)، لأن من لم يلحق الواو في الوصل لا يتصور حذفها في الوقف (و)، حذف (**الياء في نحوته**)، مما اتصل به هاء الضمير المذكر المكسورة لكسرة ما قبلها ولم يذكر ههنا قوله فيمن ألحق لذكره قبل، وكذلك يحذف الياء من ميم الجمع إذا كانت مكسورة لكسرة ما قبلها أو لوقوع ياء ساكنة قبلها نحو عليهم وبهم فإنه حذف الياء منه فيمن ألحق (و)، حذف الياء في (**هذه**)، وأصله هذي

قوله: (**فالأصل فيها إلحاق الواو والياء في الوصل**) أي إلحاق الواو في الأولين والياء في الأخيرين وجعل الإشباع بالكسر فيهما الأصل بالنظر إلى السكون؛ لأنه للتخفيف ولم يرد أنه الأصل في نفسه إذ الأصل فيهما أيضاً إنما هو إشباع الضم وقد قرأ كذلك ابن كثير وأبو جعفر وغيرهما وإن كان الإشباع بالكسر أقيس للاتباع. قوله: (**وقد يحذفان في الوصل كثيراً**) بل الحذف فيه أشهر من الإثبات قاله نجم الأئمة وغيره.

اتصل به ضمير جمع مذكر، مخاطب أو غائب، نحو منكم وعليهم (فيمن ألحَقَ) الواو بذلك وصلا، فقال: ضربهو، ومنهو، وعنهو، وضربهمو، ومنكمو، وعليهموا، وهو الأصل، لقولهم في المؤنث ضربها، وفي التثنية ضربهما، فيقال وقفا ضربهْ، ومنه وعنه إلى آخره بالإسكان، وحذف الواو، لزيادتها كما يقوله مَن لا يلحق، وإنما قال فيمن ألحق، لأنّ من لم يلحق وصلا لا يتصور منه الحذف، وقفا.

واعلم أنّ إلحاق الواو بضمير المذكر وصلا مفردا أو جمعا إذا اتّصل باسم أو فعل أو حرف، نحو غلامه، وغلامهم، وضربه وضربهم، ومنه ومنهم جائز مطلقا، لكن الحذف فيما قبل هاء ضمير المفرد منه حرف لين، نحو: ﴿وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلاً﴾ [الإسراء: ١٠٦]، ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ﴾ [يوسف: ٢٠] أحسنُ، كراهة اجتماع المتشابهات. وكذا إنْ كان ما قبل الهاء حرفاً ثنائيا نحو منه وعنه، والإثبات فيما عدا ذلك. نحو: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص: ٨] أحسن، إلّا مع ضمير الجمع، فالأحسن الحذف. ويأتي في حذف الياء، وإثباتها ما تقرر في حذف الواو، وإثباتها نحو عليه وعليهم.

(و) حذف (الياء) واجب وقفا (في نحو تِهِ وهذِهِ) من أسماء الإشارة، فيمن ألحق

. . . .

قال فيمن ألحق؛ لأن من لم يلحق الواو والياء في الوصل لا يتصور منه الحذف في الوقف. وهذه أصله هذي والهاء بدل من الياء بدلالة أن الياء والكسرة التي من جنسها قد أنث بهما نحو: أنت تفعلين ولم يثبت للهاء تأنيث في موضع فجعله بدلاً من الياء هو القياس وبعد أن جعل الهاء بدلاً من الياء جاز وجهان:

أحدهما: أن تلحق بعد الهاء ياء زائدة كما في بهى فإذا وقفت قلت هذه بالإسكان وحذف الياء كما تقول مررت به بالإسكان.

والثاني: من الوجهين أن تكون ساكنة لا تلحق بعدها ياء لا في الوصل، ولا في الوقف نحو هذه أمة الله بالهاء الساكنة، فكأنهم أحبوا أن يكون العوض كالمعوض عنه في السكون. وحكم ته مثل حكم هذه في جميع ما ذكر وكلاهما من أسماء الإشارة للمؤنث.

فأبدل الهاء من الياء؛ لأن الياء تجيء للتأنيث بخلاف الهاء نحو تضربين وحينئذ فيه وجهان: أحدهما: إلحاق ياء زائدة به كما في بهي فإذا وقفت عليه وقفت بإسكان الهاء وحذف الياء. والثاني: أن تكون الهاء ساكنة في الوصل والوقف لأنه لما كان الياء المعوض عنه ساكناً فيه ضمير المخاطبة المؤنثة **(وصنعوا)** في نحو قوله:

لا يُبعد الله إخواناً لنا ذهبوا امْ أَدْرِ بعدَ غَداةِ البينِ ما صنع

أي ما صنعوا، فإنه لما حذف الواو منه علم أنه واقف لا واصل **(قليل)** لأن كل

قوله: **(ولم يثبت للهاء تأنيث)** فلا يكون ها هنا في أصله للتأنيث بل يكون بدلاً عن حروف التأنيث التي هي الياء.

قوله: **(في جميع ما ذكرنا)** فتكون هاؤه بدلاً من الياء.

الياء بذلك، فقال تهي، وهذهي، فيقال تهْ وهذهْ، بإسكان الهاء كما يقوله مَن لم يلحق، وأصل هذه هذي فأبدلت الهاء من الياء، لأنّ الياء تجيء مع الكسرة التي هي من جنسها للتأنيث، كأنت تفعلين، بخلاف الهاء، وحينئذ فيه وجهان، أحدهما إلحاق ياء زائدة بعد الهاء كما في تهي، فإذا وقفت قلت هذهْ بالإسكان، وحذف الياء كما تقول: مررت به، وثانيهما أنْ يسكن الهاء وصلا ووقفا بلا إلحاق ياء، نحو هذه أمة الله، لأنه لمَّا كان المعوّض عنه ساكناً جعل عوضه كذلك، وتهْ كهذه فيما ذكر.

وإبدال الْهمزَة حرفاً من جنس حركتها عِنْد قوم مثل: هَذَا الكَلَوْ، والخَبُوْ، والبُطُوْ، . . . .

قوله: (**وإبدال الهمزة**) مبتدأ خبره عند قوم وهذا هو **التاسع من الوجوه** الأحد عشر فإذا كان آخر الكلمة همزة قبلها فتحة نحو الكلأ، وهو العشب أو سكون سواء كان قبل الساكن فتحة أو ضمة أو كسرة نحو الخبء وهو ما خبئ والبطء وهو نقيض السرعة والردء وهو العون، فإنه يوقف عليها بإبدال الهمزة حرف لين من جنس حركتها فيجعل في الرفع واواً، وفي النصب ألفاً، وفي الجر ياء، ثم إن كان قبلها فتحة تبقى الفتحة.

واحد من الواو والياء جعل عوضه ساكنا أيضاً (**وإبدال الهمزة**)، التي وقعت في الآخر (**حرفاً من جنس حركتها عند قوم**)، فإن كان ما قبلها مفتوحاً نطقت به على حاله وبالحرف المبدل من الهمزة على حاله وإن كان ساكناً أبدلتها كذلك، ثم حركت ما قبلها بحركة تلك الهمزة سواء كان قبل الساكن فتحة أو ضمة أو كسرة (**مثل هذا الكلو**)، ما قبلها مفتوح (**والخبو**)، ما قبلها ساكن وقبل الساكن فتحة (**والبطو**) ما قبلها ساكن وقبله

قوله: (**هذا هو التاسع من الوجوه**) بين هذا الوجه وآخرها بعد اشتراكهما في النقل افتراق من الطرفين لعدم الإبدال في الآخر وعدم اختصاصه بالمهموز ويجريان هذا بعد المتحرك وكذا مع بقاء السكون على ما سنبينه والتفصيل هنا أن الكلمة إذا كان آخرها همزة وقف عليها، فإن كان بعد متحرك أبدلها الحجازيون بمجانسة حركة ما قبلها كما هو القياس في نحو راس، وبير، وبوس، ويقولون هذا الكلا بألف وهذه الأكمو بواو واهني بياء ويبدلها غيرهم بمجانس حركتها فيجعلونها في نحو الكلا واواً في الرفع وألفاً في النصب وياء في الجر وهذه اللغة هي مراد المصنف والشارح، وإن كانت بعد ساكن نقلت حركتها إليه وحذفتها الحجازيون واقفين على حامل حركتها وهو الحرف السابق عليهما فيعطونه في الوقف ما يكون له لو كان آخر الكلمة ووقف عليه من السكون والروم والإشمام وغيرها، وأما غيرهم فيثبتونها بعد النقل ساكنة وستأتي هذه في الحادي عشر أو مبدلة بمجانس حركة ما قبلها نقلاً أو اتباعاً وهي المرادة ها هنا فيقولون في الوقف على الخبء والبطؤ والردء مع النقل رفعاً ونصباً وجرًّا.

كما قال الشارح: ومع الاتباع الخبا والبطو . . . .

(و) تاسعها (إبدال الهمزة) الواقعة آخرا (حرفاً من جنس حركتها) كائن (عند قوم) من العرب، ثم إن كان ما قبلها مفتوحا تُرِك بحاله، أو ساكناً تقلب حركتها إليه، سواء كان قبله فتحة أم ضمة، أم كسرة، وقد مثل لها على هذا الترتيب، فقال (نحو)، وفي نسخة بمثل (هذا الكَلَوْ) بفتح اللام في الوقف على الكلأ، وهو العشب، (والْخَبُوْ) بضم الباء في الوقف على الخبْء بإسكانها، وهو ما خبئ، (والْبُطُوْ) بضم الطاء في الوقف

والرِّدُو، وَرَأَيْت الكَلا، والخَبَا، والبُطَا، والرِّدَا، ومررتُ بالكَلَيْ، والخَبِيْ، والبُطِيْ، والرِّدِيْ، وَمِنْهُم من يَقُولُ: هَذَا الرِّدِيْ، وَمِنَ البُطُوْ فَيُتْبِعُ.

وإن كان قبلها سكون ينقل حركة الهمزة إلى ما قبلها فيقال هذا الكلو، والخبو، والبطو، والردو، ورأيت الكلا والخبا، والبطا، والردا، ومررت بالكلى والخبى، والبطى والردى، فجوزوا هذا الرد، وبكسر الأول وضم الثاني، والبطي بالعكس لعروض الواو والياء، ومنهم من يغير فيتبع الضم الضم، والكسر الكسر، فيقول هذا الردى بكسرتين ومن

ضمة **(والردو)**، ما قبلها ساكن وقبله كسرة **(ورأيت الكلا والخبأ والبطا والردا ومردت بالكلى والخلى والردى ومنهم من يقول هذا الردى)**، في هذا مما كان أوله مكسوراً في حالة الرفع **(ومن البطو)**، مما كان أوله مضموماً في حالة الجر **(فيتبع)**، الضم الضم والكسر الكسر فتقلب الواو ياء والياء واواً فراراً من الخروج من الضمة إلى الكسرة

والردى بألف وواو وياء رفعاً ونصباً وجرًّا في الثلاثة فيقال: هذا الخبا ورأيت الخبا، ومررت بالخبا، وهذا البطو ورأيت البطو، ومررت بالبطو، وهذا الردى، ورأيت الردى، ومررت بالردى، وربما أبدلت الهمزة بمجانس حركتها بعد سكون باق لعدم النقل فيكون واواً في الرفع وياء في الجر، فيقال هذا الخبو ومررت بالخبو مثلاً بياء ساكنة ويكون في النصب ألفاً فيلزم لأجلها تحريك الساكن بالفتح فيقال رأيت الخبا. قوله: **(تنقل حركة الهمزة)** أي بعد الإبدال.

قوله: **(فيقال هذا الكلو والخبو والبطو والردو إلى آخره)** الأربعة الأولى بواو بعد فتحتين وفتحة وضمة وضمتين، وكسرة وضمة، والثانية بألف بعد فتحتين في الأولين وضمة وفتحة وكسرة وفتحة والثالثة بياء بعد فتحتين وفتحة وكسرة وضمة وكسرة وكسرتين. قوله: **(لعروض الواو والياء)** إشارة إلى جواب دخلين وهما لزوم فعل وفعل ووقوع الواو طرفاً قبله ضمة.

قوله: **(ومنهم من يغير)** هم قوم من بني تميم يفرون من النقل من الهمزة إلى تحريك الساكن الصحيح غير المضاعف بحركة الفاء أي حركة كانت اتباعاً لأجل استثقال الجمع بين ساكنين أحدهما الهمزة، وسووا في ذلك بين الأحوال الثلاثة كما سوى غيرهم في النقل بينها. قال ذلك أبو حيان وغيره ومنه يعلم أن هذا الاتباع ليس بمختص بهذا الردى ومن البطو كما

على البطء بإسكانها، ضد السرعة، (والرِّدُوْ) بضم الدال في الوقف على الرِّدي بإسكانها في العون، فيقال في الرفع ما ذكر، (و) في النصب (رأيت الكَلا والخَبا والبُطا والرِّدَا) في الجر (مررت بالكَلَيْ والخَبِيْ والبُطِيْ والرِّدِيْ)، فجوزوا هذا الرِدُو بكسر أوله، وضم ثانيه، والبطي بالعكس مع ثقلهما، لعروض الواو والياء، ولثقل الهمزة، (ومنهم من يقول) وهم طائفة من بني تميم: (هذا الرِّدِي ومِنَ البُطُوْ فَيُتْبع) العين ألفاً فرارا من الثقل.

والتّضْعيفُ فِي المتحرك الصَّحِيح غير الْهمزَة المتحرك . . .

ك البط وبضمتين، وأما إن كان قبلها ضمة نحو اكمؤ جمع كمء، وهو نبت فيقلبونها واواً نحو اكمو، وإن كان قبلها كسرة فيقلبونها ياء نحو اهنيء من هناه الطعام.

قوله: (**والتضعيف**) هو **الوجه العاشر** وذلك بأربعة شرائط وهو:

أن يكون الحرف الموقوف عليه متحركاً؛ لأن التضعيف كالعوض من الحركة.

وأن يكون صحيحاً فإن نحو القاضي لا يضعف لاستثقال حرف العلة.

وأن لا يكون همزة نحو الكلاء لئلا يجتمع همزتان.

ج وبالعكس ومن جوز ذلك قال لعروضها، وأما إن كان ما قبلهما مضموماً نحو أكمؤ في جمع كمء فيقلبونها واواً، وإن كان ما قبلها مكسوراً يقلبونها ياء نحو اهني وهو المضارع المتكلم من هنأني الطعام (**والتضعيف**)، بأربعة شروط (**في**)، الحرف الموقوف عليه (**المتحرك**)، احتراز عن الساكن؛ لأن التضعيف كالعوض من الحركة (**الصحيح**). احتراز عن نحو القاضي فإنه لا يضعف لاستثقال حرف العلة (**غير الهمزة**)، احتراز عن الهمزة فإن الهمزة لا تضعف لئلا يجتمع همزتان (**المتحرك** . . . .

ل يوهمه كلام المصنف والشارح، وعلم أيضاً مما قدمته. قوله: (**من هناه الطعام**) قال في القاموس: يقال هَنَأني ولي الطعامُ يهنأُ ويَهْنِئُ، ويقال أيضاً هناه يهنؤه ويهنئُه أطعمه وأعطاه انتهى. وجعل أهنئ للمتكلم من هذا الاستعمال أنسب كما يظهر بالتأمل. قوله: (**وهي أن تكون الحرف الموقوف عليها متحركاً**) يستغنى بهذا الشرط عن اشتراط بعضهم أن لا يكون اللفظ الموقوف عليه منصوباً منوناً إذا أبدل تنوينه ألفاً لم يكن الحرف الذي قبل الألف موقوفاً عليه حينئذٍ بل الموقوف عليه هو الألف ولا حظ لها في الحركة. قوله: (**كالعوض من الحركة**) فحيث لا حركة ولا تضعيف. قوله: (**فإن نحو القاضي لا يضعف**) مراده المنصوب وقد يعمم؛ لأنه لا مانع من اجتماع مانعين ومثل غيره بشرد وبقي. قوله: (**لئلا يجتمع همزتان**) أي وقد اجتنب اجتماعهما العرب فلم يدغم الهمزة في الهمزة إلا إذا كانت عيناً نحو سال.

ق وأمَّا إنْ كان قبلها ضمة نحو أكمو جمع كمي، فتقلب واواً أو كسرة، نحو أنا أهنئ من هنأت واعلم أنّ المرادي حكى لغتين أخريين، إحداهما أن تبدل الهمزة بعد سكون باقٍ في الرفع والجر، نحو هذا البطؤ، ومررت بالبطوء، وعليه يجتمع ساكنان، وأمَّا في النصب فيلزم فتح ما قبلها ثانيتهما، ونسبتها للحجازيين أن تحذف الهمزة مطلقا بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها، وتبدل ألفاً مطلقا بعد فتحة لحقتها، فيقولون الكلأ في الأحوال كلها.

(و) عاشرها (التضعيف) كائن (في) الحرف (المتحرك الصحيح غير الهمزة المتحرك. . . . .

مَا قبله، مثل: جَعْفَر وَهُوَ قَلِيل، . . . .

وأن يكون ما قبله متحرك لئلا يجتمع سواكن وذلك مثل قولك: جعفر، وهو قليل

ما قبله). احتراز عن الساكن لئلا يجتمع ثلاث سواكن وليس من ذلك نحو دواب؛ لأن حرف المد قائم مقام الحركة (**مثل**)، هذا (**جعفر وهو قليل**)، لأن الوقف للتخفيف والتضعيف ينافيه. . . . .

قوله: (**لئلا يجتمع ثلاث سواكن**) إن قلت قد اجتمعت في نحو دواب قلت أجاب اليزدي بأن التقاء الساكنين على حدهما يجري مجرى التقاء متحرك وساكن ومقتضاه جواز الوقف بالتضعيف على نحو ثواب وهو القياس لكن يخالفه تمثيل ابن هشام لما قبله ساكن بزيد وأبو حيان وغيره له بيوم وبين.

قوله: (**وهو قليل**) قال الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل واتباعه لم يؤثر التضعيف. عن أحد من القراء إلا ما روي عن عاصم أنه وقف على قوله تعالى: ﴿مُّسْتَطَرٌّ﴾ [القمر: ٥٣] في سورة القمر بتشديد الراء انتهى. وفي إعراب الحلبي وهو ملخص من البحر أنه قرأ الأعمش، وعمران بن حدير بالتشديد قال ويروى عن عاصم قال وفيه وجهان:

أحدهما: أنه مشتق من طر الشارب، والنبات أي ظهر ونبت بمعنى أن كل شيء قل أو كثر ظاهر في اللوح غير خفي فوزنه مستفعل.

والثاني: أنه من الاستطار كالقراءة العامة وإنما شددت الراء من أجل الوقف، ثم جرى الوصل مجرى الوقف فوزنه مفتعل كقراءة الجمهور انتهى. وهو يفهم أن التشديد في الرواية عن عاصم لا يختص بحالة الوقف كما أفهمه الكلام السابق ويمكن التوفيق فليتأمل.

ما قبله) فلا تضعيف في ساكن كقم، لأنّ التضعيف كالعرض من الحركة، ولا في متحرك معتل، كرأيت القاضي، لثقل حرف العلة، ولا في متحرك صحيح همزة كالكلأ لئلا يجتمع همزتان، ولا في متحرك صحيح غير همزة قبله ساكن كبكر لئلا تجتمع ثلاثة سواكن، وليس منه دواب، لأنّ حرف المد قائم مقام الحركة، فالتضعيف إنما يجوز بهذه الشروط الأربعة (مثل جَعْفَرّ) بتشديد الراء، (وهو قليل) استعمالا، لوقوع التضعيف

وَنَحْو: القَصَبّا شَاذ ضَرُورَة.

ﭺ لمجيء التضعيف في محل التخفيف وشذ قوله(١): [الرجز]

مِثْلَ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَّا

لأنه أتى بحكم الوقف وهو التضعيف حال الوصل، وإنما قلنا إنه حال الوصل؛

ﮋ **(ونحو)** قول الشاعر: مثْلُ الحريقِ وافقَ **(القَصَبَّا شاذ ضرورة)**، لأنه أتى بالتضعيف الذي هو حكم الوقف في حالة الوصل؛ وذلك لأن القوافي إذا حركت فإنها إنما نحرك على نية وصلها وأما من يقول أن تحريكها لأنه قد زيد عليه حرف مد لوقف عليه وهو الذي يسمى إطلاقاً فليس ذلك في نية وصل وهو على كل تقدير شاذ.

أما على الأول فن حيث إنه أجرى الوصل مجرى الوقف، ومعنى هذا الإجراء الجمع بين حكمهما، وأما على الثاني فن حيث إنه جمع بين الحركة والتضعيف وشرط أحدهما انتقاء الآخر؛ لأن التضعيف في الوقف كالعوض من الحركة........

ﮌ قوله: **(وشذ قوله)** قيل في شذوذه نظر لما قرع سمعك غير مرة من أن الضد يحمل على الضد قلت حمل الضد على الضد خلاف الأصل لا يرتكب ما لم يدل دليل على ثبوته ض.

قوله: **(وشذ قوله(٢): مِثْلَ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَّا)** قال العيني: عزا في الكتاب لرؤبة وعزاه أبو حاتم لأعرابي وابن يسعون لربيعة بن صبح فيما زعم من قصيدة مزجرة انتهى وعن ابن الأعرابي هي من شواذ الرجز لا يعرف قائلها، وأنشد بعض الشارحين قبل المصراع السابق:

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبَّا

وظاهره أنه متصل به ومقتضى نقل غيرهما خلاف ذلك، قال الزمخشري، قال الراجز:

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبَّا ... فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أَخْصَبَّا

إِنَّ الدَّبَا فَوْقَ الْمُتُونِ دَبَّا ... وَهَبَّتِ الرِّيحُ بِمُورٍ هَبَّا

يَتْرُكُ مَا أَبْقَى الدَّبَا سَبْسَبَّا ... كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْلَحَبَّا

أَوْ كَالْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَّا ... وَالتِّبْنَ وَالْحَلْفَاءَ وَالتَّهَبَّا

وقوله: جدبا بفتح الدال ليمكنه التضعيف فهو أشذ شذوذاً، والدبى بفتح المهملة وموحدة مقصوراً صغار الجراد، والمور بضم الميم الغبار كثير الريح، والسبسب الخالي ولعل

ﮍ في محل التخفيف (ونحو) قول الشاعر(٣): [الرجز]

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبَا ... مثلَ الحريقِ وافقَ (القَصَبَّا)

(شاذ ضرورة)؛ لأنه أتى بحكم الوقف، وهو التضعيف حال الوصل، لأنّ القوافي إذا حركت فإنما تحرك بنية وصلها، والجدبّا والقصبّا الجدب والقصب.

---

(١) قائله: هو رؤبة بن العجاج، وقيل: لغيره. انظر: الأشموني ٧٦١/ ٣، وابن هشام ١٩٩/ ٤، وسيبويه ٢٨٢/ ٢. (٢) قائله: هو رؤبة بن العجاج، وقيل: لغيره.

(٣) قائله: هو رؤبة بن العجاج، وقيل: لغيره. الشاهد: قوله: "جدبا" حيث ضعف آخرها للوقف ثم حركها ضرورة. انظر: الأشموني ٧٦١/ ٣، وابن هشام ١٩٩/ ٤، وسيبويه ٢٨٢/ ٢.

وَنَقْلُ الْحَرَكَة . . . .

ش لأن القوافي إذا حركت فإنما تحرك على نية وصلها. وأما من يقول إن تحريكها؛ لأنه قد زيد عليها حرف مد يوقف عليه وهو الذي يسمى إطلاقاً وليس ذلك في نية الوصل فلا يخرجه عن الشذوذ إلا أن شذوذه على الأول من حيث جرى الوصل مجرى الوقف، وعلى الثاني من حيث إنه جمع بين الحركة والتشديد وشرط أحدهما انتفاء الآخر.

قوله: **(ونقل الحركة)** هذا هو **آخر الوجوه** . . . .

ت **(ونقل الحركة** . . . .

ق المصراع روي بلفظ أو وبلفظ مثل. قوله: **(لأن القوافي إذا حركت فإنما تحرك على نية وصلها)** إلى هذا ذهب الأكثرون قاله اليزدي. قوله: **(وشرط أحدهما انتفاء الآخر)** لأن التضعيف والتشديد كالعوض من الحركة. قوله: **(ونقل الحركة)** هذا النوع من الوقف أيضاً قليل نبه على قلته المصنف، ولم يشرحه الشارح، ولم يؤثر عن أحد من القراء إلا ما نقل عن سلام أنه قرأ ﴿وَالْعَصْرِ﴾ والصبر بكسر الصاد والباء. قال ابن عطية: ولا يجوز إلا في الوقف على نقل الحركة وروى عن أبي عمرو وبالصبر بكسر الباء إشماماً وهذا أيضاً لا يجوز إلا في الوقف انتهى. وهذه الرواية نقلها جماعة كالهذلي وأبي الفضل الرازي، وابن خالويه ثم ظاهر كلام المصنف وغيره أن حركة النقل هي الحركة التي في الحرف الأخير نقلت للساكن ونص على ذلك قوم من النحويين. قال ابن عقيل: ولعلهم الأكثرون، ومنهم المبرد والسيرافي، وقالوا: نقلوا لئلا يذهب حركة الإعراب بالجملة. قال أبو البقاء: لا يريدون أنها حركة الإعراب صيرت على ما قبل الحرف إذ الإعراب لا يكون قبل الطرف إنما يريدون أنها تجعلها مثلها انتهى. وكل من الكلامين يشير إلى اشتراط أن يكون الحركة المنقولة إعرابية، وبذلك صرح الشريف وغيره فلا تنقل حركة نحو أمس، ومن قبل قال لأن حركة الإعراب يؤذن بها العامل بخلاف حركة البناء. قال أيضاً: لكن قد جاء قليلاً الأفعال نحو اضربه وضربته. قال أبو زياد[1]: [الرجز]

عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ ... مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ

وإنما أجاز لأنه لما كانت الهاء خفية وكان سكون ما قبلها يضعف اعتمادها في النطق نقلت الحركة ليتمكن، وفي كلام أبي حيان وغيره أن الوقف بالنقل مطرد في كل هاء مذكر قبلها ساكن صحيح نحو أخذت منه وعنه.

ق (و) حادي عشرها (نقل الحركة) من الآخر كائن . . . .

---

(١) هذا بيت من الرجز لزياد الأعجم - وهو من شواهد سيبويه (ح ٢ ص٢٨٧). العنزي: نسبة الى عنزة وهي قبيلة من ربيعة بن نزار وهي عنزة بن أسد ابن ربيعة وزياد الأعجم قائل هذا البيت أحد بني عبد القين. والاستشهاد بالبيت في قوله (لم أضربه) حيث نقل حركة الهاء إلى الباء ليكون أبين لها في الوقف وذلك من قبيل أن الهاء الساكنة خفية فإذا وقف عليها بالسكون وقبلها ساكن كان ذلك أخفى لها قال أبو سعيد السيرافي: (إنما اختاروا تحريك ما قبل الهاء في الوقف إذا كان =

فِيمَا قَبْلَه سَاكن صَحِيح إِلَّا الفتحة، إِلَّا فِي الْهمزَة، وَهُوَ أَيْضا قَلِيل،

ج وشرط نقل الحركة أن يكون ما قبل الآخر ساكناً؛ لأن المتحرك لا يقبل حركة أخرى، وأن يكون ذلك الساكن صحيحاً؛ لأن حرف العلة يزيد استثقالاً بنقل الحركة إليه، ثم إن تلك الحركة إما فتحة أو لا، فإن لم تكن فتحة فإما أن يلزم من نقلها بناء فعل أو فعل أو لم يلزم فإن لم يلزم تنقل الحركة سواء كانت على الهمزة أو لا ....

ن **فيما قبله**)، أي قبل الآخر (**ساكن**)، لأن المتحرك لا تنقل حركة أخرى إليه (**صحيح**)، لأن حرف العلة يزيد استثقاله بنقل الحركة إليه (**إلا الفتحة**)، فإنها لا تنقل لأنها خفيفة فيجوز بخلاف الضمة والكسرة فإنهما لقوتهما كرهوا حذفهما وقوله (**إلا في الهمزة**)، استثناء مفرغ أي لا تنقل الفتحة في أي حرف كانت إلا في الهمزة فإن فتحتها تنقل لاستثقال الهمزة (**وهو أيضاً قليل**)، في الاستعمال....................

ك قوله: (**وشرط نقل الحركة أن يكون ما قبل الآخر ساكناً**) هذا هو المشهور وجاء النقل إلى متحرك أيضاً قال ابن مالك في الكافية: وغيرها أن الوقف به لغة لخمية وأنشد: [الرجز]

وَمَنْ يَأْتَمِرْ لِلْخَيْرِ فِيْمَا قَصَدُهْ تُحْمَدْ مَسَاعِيْهِ وَيُعْلَمْ رَشَدُهْ

قوله: (**وأن يكون الساكن صحيحاً**) عبر عن هذا الشرط ابن مالك بأن يكون الساكن لا يمنع تحريكه لإخراج الألف كدار وما قاله الشارح تبعاً للمصنف أحسن لإخراجه أيضاً الياء والواو نحو بين ويوم من غير تعسف نعم تلك أولى من وجه؛ لأنه يخرج بها المدغم نحو الجد فإنه يمتنع تحريكه؛ لأن تحريكه يلزم منه فكه وهو ممتنع في غير الضرورة هذا، وللنقل شرط آخر وهو أن يكون المنقول منه صحيحاً فلا ينقل من نحو غزو لما يلزم في المرفوع من واو متطرفة بعد ضمة، وفي المخفوض من القلب والتصيير قال ذلك أبو حيان وغيره. قوله: (**ثم إن الحركة إما فتحة أو لا**) حاصل ما يقوله في النقل أن الحرف الموقوف عليه إن كان همزة جاز نقل حركتها مطلقاً سواء كانت فتحة أو لا، لزم بناء فعل أو فعل أو لا، وإن لم يكنها لم تنقل الفتحة وكذا غيرها إن لزم البناآن وإلا نقل. قوله: (**ثم إن تلك الحركة**) أي حركة الآخر.

ق (فيما قبله ساكن العين صحيح)، إذ المتحرك لا يقبل حركة أخرى، وحرف العلة يزيد ثقله بنقل الحركة إليه، و يتعذر، والنقل يجري في كل الحركات (إلّا الفتحة) فلا ينقل لخفتها، فاغتفر حذفها بخلاف الضمة والكسرة فإنهما لقوتهما كرهوا حذفهما، ولا تنقل الفتحة في أي حرف كان، (إلّا في الهمزة)، فيجوز نقل فتحتها كما يجوز في ضمتها وكسرتها، (وهو) أي الوقف بالنقل المذكور (أيضاً) أي كالوقف بالتضعيف قليل

= ساكناً لإنهم إذا وقفوا اسكنوا الهاء وما قبلها ساكن فيجتمع ساكنان والهاء خفية ولا تبين إذا كانت ساكنة وقبلها حرف ساكن فحركوا ما قبلها بإلقاء حركتها على ما قبلها وبعضهم - وهم بنو عدي - لما اجتمع الساكنان في الوقف وأرادوا ان يحركوا ما قبل الهاء لبيان الهاء حركه بالكسر كما يكسر الحرف الأول لاجتماع الساكنين في نحو قولنا: لم يقم الرجل وذهبت الهندات) اهـ.

مثل: هَذَا بَكُرْ وخَبُؤْ. ومررتُ ببَكِرْ وخَبِيءْ، وَرَأَيْتُ الخَبَأْ، وَلَا يُقَالُ: رَأَيْتُ الْبَكَرْ، وَلَا هَذَا حِبُرْ، وَلَا مِنْ قُفِلْ وَيُقَالُ: هَذَا الرِّدُؤْ، وَمن البُطِيءْ، وَمِنْهُم من يَفِرُّ فَيُتْبِعُ.

ف فيقال هذا بكر وخبوء، ومررت ببكر وخبيء، وإن لزم منه البناآن فإما أن يكون الحرف الآخر همزة أو لا، فإن لم يكن همزة لا تنقل الحركة، فلا يقال هذا حبر ولا من قفل، وإن كان همزة فينقلونها، ثم منهم من يقول هذا الردؤ ومن البطيء، وإن لزم البناآن، ومنه ممن يتبع الكسرة الكسرة، والضمة الضمة فيقول هذا الردئ بكسرتين ومن البطو بضمتين، وأما إن كانت الحركة فتحة فالحرف الذي في الآخر، إما همزة أو لا، فإن لم تكن همزة لا تنقل الفتحة منها؛ لأنهم إنما نقلوا الضمة والكسرة لقوتهما فكرهوا حذفهما والفتحة خفيفة فاغتفروا حذفها فلا يقال رأيت الكبر، وإن كانت همزة تنقل منها الفتحة فيقال رأيت الخبأ؛ لأنك لو قلت الخبء بالإسكان من غير النقل وجدت استثقالاً واضحاً فلذلك نقلت الفتحة من الهمزة ولم تنقل من غيرها، وقوله: إلا في الهمزة استثناء مفرغ أي لا تنقل الفتحة، في أي حرف كانت إلا في الهمزة فهو منصوب المحل على الحال.

ج (**مثل هذا بكر**)، نقلت ضمة الراء إلى الكاف (و)، هذا (**خبؤ**)، نقلت ضمة الهمزة إلى الباء (**ومررت ببكر وخبيء**) نقلت فيهما الكسرة (**ورأيت الخبأ**) نقلت فتحة الهمزة (**ولا يقال رأيت البكر**)، بنقل فتحة الراء (**ولا**)، يقال (**هذا حبر ولا من قفل**)، بنقل الضمة والكسرة إلى ما قبلهما لما يلزم من نقلها بناء فعل وفعل المرفوضين ولم يكن الحرف الأخير همزة (**ومنهم من يقول**)، فيما كان الحرف الأخير همزة (**هذا الردؤ ومن البطيء**)، ينقل الضمة والكسرة وإن لزم البناآن المرفوضان لاستثقال الضمة (**ومنهم من يفر**)، من الخروج من الضمة إلى الكسرة وبالعكس (**فيتبع**)، الضمة الضمة والكسرة الكسرة فيقول هذا الردى بكسرتين ومن البطو بضمتين.

ح قوله: (**ومنهم من يتبع**) تقدم في التاسع مثله، وليس بمتكرر؛ لأن الكلام هنا في الهمزة الثانية وهناك في المنقلبة وقدمت ثم إن هذه اللغة لا يختص ما إذا لزم البناآن وهي هنا كذلك. قوله: (**وأما إن كانت الحركة**) عطف على قوله فإن لم يكن فتحة وتقديره إن لم تكن فتحة، وأما إن كانت فتحة ض.

غ استعمالا (مثل هذا بَكُرْ وخَبُؤْ) بنقل ضمة آخرهما إلى ما قبله، (ومررت ببَكِرْ وخَبِيءْ) بنقل كسرة آخرهما إلى ما قبله (ورأيتُ الخَبَأْ) بنقل فتحة الهمزة إلى ما قبلها لثقل الهمزة، لأنك لو قلت الخبا بالإسكان بغير نقل، وجدت ثقلا واضحا بخلافه فيما آخره غير همزة، وهو ما ذكره بقوله (ولا يقال رأيتُ البَكَرْ) بنقل فتحة الراء، (ولا) يقال (هذا حِبُرْ ولا مِنْ قُفِلْ) ونحوهما مما يلزم من نقل ضمة آخره الذي ليس بهمزة أو كسرته إلى ما قبله بناء مرفوض، (ويقال هذا الرِّدُؤْ ومِنْ البُطِيءْ) وإنْ لزم منه بناآن مرفوضان لوجود التخفيف بالنقل فيما آخره همزة لثقلها كما مرّ، (ومنهم مَن يَفِرّ) من لزوم ذلك فيما آخره همزة أيضاً (فيُتْبِع) العين ألفاً، فيقول هذا الردي، ومن البطو، ولم يجوزوا الإتباع في حِبُر وقُفِل، لأنّ اجتماع الساكنين في مثلهما ليس ثقيلاً ثقله إذا كان ثانيهما همزة، فوقف في الأول على الأصل، وعدل في الثاني إلى البناء المرفوض، أو إلى الإتباع.

فهرس المحتويات الجزء الأول